

الجزء الرابع من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في
الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه للامام العلامة شمس الدين محمد
ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب
الدين أحمد الرملي رضي
الله تعالى عنهما
آمين

ولاجل تمام النفع وضعنا بها مشه حاشيتان الاولى
حاشية العلامة أبي الضياء السنجي على الشبراملسي
والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصولا بينهما
بجدول للتمييز فحاشية الرشيدى باعلى الهامش
وحاشية الشبراملسي تليها رضى الله عن الجميع



فهرسة الجزء الرابع من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

صفحة	صفحة
١٩٠ (كتاب الاجارة)	٢ (كتاب الشركة)
٢٠٣ فصل في بقية شروط المنفعة وما تقدر به	١١ (كتاب الوكالة)
وفي شرط الدابة المكتراة ومحمولها	٢٢ فصل في أحكام الوكالة بعد محبتها
٢١١ فصل في منافع يتنع الاستئجار لها ومنافع	٣٠ فصل في بقية من أحكام الوكالة أيضا
يخفى الجواز فيها وما يعتبر فيها	٣٨ فصل في بيان جواز الوكالة وما تنفسخ به
٢١٦ فصل فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار	٤٨ (كتاب الاقرار)
أو دابة	٥٦ فصل في الصيغة وشرطها
٢٢١ فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها	٥٩ فصل يشترط في المقريه ان يكون مما
المنفعة تقريبا وكون يد الاجير يد أمانة	تجوز به المطالبة الخ
وما يتبع ذلك	٧٠ فصل في بيان أنواع من الاقرار وفي
٢٢٨ فصل في مائة تمضي انفساخ الاجارة	بيان الاستثناء
والتيخير في فسخها وعدمها وما يتبع	٧٩ فصل في الاقرار بالنسب
ذلك	٨٦ (كتاب العارية)
٢٣٩ (كتاب احياء الموات)	٩٦ فصل في بيان جواز العارية الخ
٢٤٧ فصل في حكم المدايع المشتركة	١٠٥ (كتاب الغصب)
٢٥٢ فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة	١١٥ فصل في بيان حكم الغصب وانقسام
المستفادة من الارض	المغصوب الى مثلي ومتمقوم الخ
٢٥٩ (كتاب الوقف)	١٢٥ فصل في اختلاف المالك والغاصب
٢٧٤ فصل في أحكام الوقف اللفظية	وضمنان المغصوب وما يدكر معهما
٢٨٢ فصل في أحكام لوقف المعنوية	١٣٢ فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة
٢٨٨ فصل في بيان النظر على الوقف وشرطه	ووطء وانتقال لا غير وتوابعها
ووظيفة الناظر	١٤١ (كتاب الشفعة)
٢٩٤ (كتاب الهبة)	١٤٩ فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ
٣٠٩ (كتاب اللقطة)	به والاختلاف في قدر الثمن الخ
٣١٤ فصل في بيان لقط الحيوان وغيره	١٦٠ (كتاب القراض)
وتعريفها	١٦٦ فصل في بيان الصيغة وما يشترط في
٣٢٢ فصل في غلصه او غرمها وما يتبعهما	العاقدين ودكر أحكام القراض
٣٢٥ (كتاب اللقيط)	١٧٤ فصل في بيان أن القراض جائز من
٣٣١ فصل في الحكم بسلام اللقيط وغيره	الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم
وكفرهما بالنسبة للدار أو غيرها	اختلافهما وما يتعلق فيه قول العامل
٣٣٥ فصل في بيان حرية اللقيط ورقه	١٧٨ (كتاب المساقاة)
واستلحاقه وتوابع ذلك	١٨٢ فصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة
٣٣٩ (كتاب الجمالة)	ولزوم المساقاة وهرب العامل

فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المنهاج التى بها مش هذا الجزء *

صحيحة	صحيحة
وما يتبع ذلك	٢ (كتاب الشركة)
٣٥١ فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة	١٦ (كتاب الوكالة)
والغيبير فى قسوها وعدمها وما يتبع ذلك	٦٨ (كتاب الاقرار)
٣٥٤ (كتاب احياء الموات)	١٢٣ فصل فى الاقرار بالنسب
٣٥٦ فصل فى حكم المنافع المشتركة	١٢٣ (كتاب العارية)
٣٥٦ فصل فى بيان حكم الاعيان المشتركة	١٧٠ (كتاب الغصب)
المستفادة من الارض	٢٢٩ (كتاب الشفعة)
٣٥٦ (كتاب الوقف)	٢٤٢ فصل فى بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به والاختلاف فى قدر الثمن الخ
٣٥٨ فصل فى أحكام الوقف الافظية	٢٥٢ (كتاب القراض)
٣٥٩ فصل فى أحكام الوقف المعنوية	٢٦٤ فصل فى بيان الصيغة وما يشترط فى العاقدین ودكر أحكام القراض
٣٦٠ فصل فى بيان النظر على الوقف وشرطه ووظيفة الناظر	٢٧٠ فصل فى بيان أن القراض جاز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل
٣٦٠ (كتاب الهبة)	٢٧٥ (كتاب المساقاة)
٣٦٢ (كتاب الاقطة)	٢٩٨ (كتاب الاجارة)
٣٦٣ فصل فى بيان لقط الحيوان وغيره وتعريفها	٣٣٨ فصل فى منافع يمنع الاستجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يعتبر فيها
٣٦٣ فصل فى غلها وغرمها وما يتبعهما	٣٤٤ فصل فى بيان غاية المدة التى تقدر بها المنفعة تقريرا وكون يد الاجير يدا أمانة
٣٦٤ (كتاب الاقبط)	
٣٦٥ (كتاب الجمالة)	
تتمت	

واحد منبر	١٠ ٦ ٧
فمن منبر	١
كتاب منبر	

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ كذاب الشريعة ﴾ (قوله وقد تحذف تاؤها الخ) عبارة التحفة وقد تحذف هاؤها فتصير مشركة
بينها وبين النصيب (قوله نعم لو نويها مشركة العنان الخ) يعني فيما اذا قالاتنا وضنا والصورة ان شروط مشركة العنان متوفرة
فيصير بناء على صحة العقود بالكليات وعبارة الروض وشرحه فان أراد كل منهما باعظ المفاوضة مشركة العنان كان

﴿ كذاب الشريعة ﴾

(قوله وحكى فتح) يشعر
بأن الاول هو الافصح
(قوله وقد تحذف تاؤها)
أى على الاول وظاهر
اطلاق الشارح انه على
الجميع (قوله وشرعاً ثبت
الحق) ولو فور انتهى ج
أى كالارث (قوله فى شئ
واحد) أى بين اثنين أخذ
من قوله شائعاً (قوله
القدسى) نسبة الى القدس
بمعنى الطهارة وسميت
بذلك لنسبتها له جل
وعلا حيث أنزل ألفاظها
كالفقران لكن القرآن
أنزل للاعجاز بسورة منه
والاحاديث القدسية ليس
انزالها لذلك وأما غير
القدسية فأوحى اليه معانيها
وعبر عنها بألفاظ من عند
نفسه (قوله ما لم يخن) أى
ولو غير ممنول ثم فى قوله
ما لم يخن اشعار بأن ما أخذه
أحد الشريكين مما جرت
العادة بالمساخطة به بين

داخل نمبر ۱۸۹۶

فن نمبر ۲۱

كتاب نمبر ۵۸

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كذاب الشريعة ﴾

بكسر فسكون وحكى فتح فكسر وفتح فسكون وقد تحذف تاؤها فتصير بمعنى النصيب وهى لغة
الاختلاط وشرعاً ثبت الحق شائعاً شئ واحد أو عقد يقتضى ذلك والاصل فيها قبل الاجماع
الخبر الصحيح القدسى يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا
خانه خرجت من بينهما رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده والمعنى أنهما معا باللفظ والاعانة
فأخذهما بالمعاونة فى أموالهما وانزال البركة فى تجارتهم فإذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة
والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما ومقصود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصد
التصرف وتحصيل الربح وليست عقد استقلال هى فى الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما
سيأتى (هى) أى الشركة من حيث هى (أنواع) أربعة أحدها (شركة الابدان كشركة الحمايين

الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة بمسألة لا يترتب عليه ما ذكر من نزاع البركة (قوله والاعانة) وسائر
عطف مغاير (قوله فإذا وقعت الخيانة) وليس من الخيانة ما لو تميز بعض الشركاء بزيادة على قدر نصيبه فأخذ شريكه من
المال قدر حصته التى أخذها الاول لانه انما أخذ حقه (قوله وهو) أى رفع البركة (قوله بل هى فى الحقيقة وكالة) أى فيعتبر
فيها ما يعتبر فى الوكيل والموكل (قوله هى) بالمعنى اللغوى أنواع الخ ح وهى أولى مما ذكره الشارح لان القصد مما ذكر
دفع ما ردد على المتن من ان الباطل لا يسمى شرعاً شركه وقول ابن حجر بالمعنى اللغوى أظهر فى دفع الاراد مما ذكره الشارح
وأن كان مراد الله فان قوله من حيث هى المراد به لا بقصد كونها شركه عنان (قوله من حيث هى) أى لا بقصد كونها ما دونها
فيها ولا ممنوعاً منها فتشمل الصحة والفاسدة

قالا تفاوضنا أى اشتراكنا شركة عنان حاز بناء على صحة العهود بالكايات انتهت وقد علم مما قدمته انهم لم بشرطان علمهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا يدفع ما أطال به الشيخ في حاشيته مما هو مبني على ان الاستدراك في كلام الشارح الى

(قوله كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما انتهى سم على حج (قوله بحرفتهما) أى سواء بشرطان علمهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى هذا فينبيناه وبين شركة المفاوضة عموم من وجه (قوله وهى باطلة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتى قوطنة للتعليل (قوله من تفاوضا) أى مأخوذ من الخ (قوله أو قوم فوضى) أى من قولهم هؤلاء قوم فوضى (قوله وهى باطلة) فيه ما تقدم (قوله نعم لونيأ) مفهومه ان الخلط بمجرد لا يكفي بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود الشروط لا تعتبر النية اللهم الا ان يقلل ان من جملة ما تشتمل عليه شركة المفاوضة ان علمهما ما يعرض من غرم وهو مفسد فلعن المراد انهما اذا تفاوضا بالمفاوضة شركة العنان اقتضى حمل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون الغصب مثلا ففائدة النية حمل المفاوضة فيما لو قالوا لا تفاوضنا مثلا على شركة مستجمعة للشروط الصحيحة (قوله شركة العنان) أى كان قالا تفاوضنا أو تشاركنا شركة لعنان انتهى سم على حج نقلا عن شرح الروض ٣ ثم استشكله (قوله وثم مال)

أى وخطاها واراد بالغرم العارض الحاصل بسبب لتجارة كالحسران والربح والا فهو لا يلاقى قوله أولا من غير خلط (قوله ويكون) بالنصب عطف على يبتاع قاله عميرة (قوله والربح بينهما) قديقال هلا كان هذا جملة أى فيستحق أجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله بجم هذا ولك نصف الربح كقولك رد عسدي ولك كذا الا ان يصور هذا بأن يقول

وسائر المحترفة ليكون بينهما كسبهما) بحرفتهما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة) كنجار ونجار (أو اختلافها) كنجار وورقاء وهى باطلة لما فيها من الغرر والجهل (و) ثانيها (شركة المفاوضة) بفتح الواو من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا أو قوم فوضى أى مستوون (ليكون بينهما كسبهما) بيد أو مال من غير خلط (وعلمهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو اتلاف وهى باطلة أيضا لاشتمالها على أنواع من الغرر فيختص كل في هاتين بما كسبه نعم لونيأ هنا شركة العنان وثم مال بينهما ما صحت (و) ثالثها (شركة الوجهه بأن يشترك الوجهان) عند الناس لحسن معاملتهما معهما (ليبتاع كل منهما بمؤجل) ويكون المبتاع (لهما فادابا كان الفاضل عن الاثمان) المبتاعها (بينهما) أو ان يبتاع وجهيه في ذمته ويقوص ببيعته لخامل والربح بينهما أو يشترك وجهيه لا مال له وخامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسامح للمال والربح بينهما والكل باطل اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيا فهو له عليه خسره وله ربحه والثالث قراض فاسد لا يستبداد المالك باليد (وهذه الأنواع باطلة) لما ذكرناه (و) رابعها (شركة العنان) وسبب علم انها اشترك في مال ليتجرافيه وهى (صحيحة) بالاجماع ولسلامتها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستنواء طرفي العنان أو لمع كل الآخر مما يريد كنعان العنان للدابة أو من عن ظهر لظهورها

اشتركتنا على انك تبسح هذا والربح بينهما فليتا مال انتهى سم على حج وقد يقال ان ماد كرا لا ينافى ما ذكره سم من انه جعله لان المستفاد من كلام الشارح في هذه ان المشتري ملاك الوجه له ربحه وعليه خسره ولم يتعرض فيه لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جعله وعليه للعامل اجرة مثل عمله (قوله والثالث) أى من هذا القسم الثالث وهو قوله أو يشترك وجهيه الخ (قوله فاسد) قال في شرح العباب وحينئذ يستحق الوجهه الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو رب المال أجرة المثل في مقابلة نصرفه في ماله باذنه على ان له حصة من الربح فدخل طامعافيه فاذا لم يحصل منه شيء اذ هو كله للمالك وجبت له اجرة المثل كالعامل في القراض العاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولولم يصدر منه الا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق اجرة انتهى وهو ظاهر مما لو من باب الاجارة انتهى سم على حج (قوله لاستبداد) أى استقلال (قوله ليد) أى ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمالك لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر انتهى سم على حج (قوله وهذه الأنواع باطلة) أى ومع ذلك فان كان فيها مال وسلم لاحد الشريكين فهو امانة في يده لان فاسد كل عقد كصحة (قوله لما ذكرناه) أى من ان فيها ررا وجهلا ونحو ذلك مما ذكره (قوله في مال) أى مثلى أو منقوم على ما بآنى

صورة المفاوضة المذكورة وقد علم انه ليس واجما الالفاظ المفاوضة فقط وان كان في السياق ايهام (قوله لبيتاع كل منهما
 (قوله فهي على غير الاخير) هو قوله من عنان السماء (قوله وعليه) أي الاخير وقوله بفتحها أي لا غير وعبارة الشيخ عميرة قول
 الشارح من عن اذا ظهر الخ أي لان جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال
 القاضي عياض فعلى الاول تكون العين مفتوحة وعلى الاخير تكون مكسورة على المشهور انتهى وهي مخالفة لما ذكره
 الشارح بناء على الاخذ من عن الشيء ظهر فان صريح الشارح انه بابا لكسر على المشهور وما ذكره الشيخ عميرة عن القاضي
 انه باب الفتح (قوله وعمل) استشكل عد العمل من الاركان مع انه خارج عن العقودان وجد فليكن بعده ويمكن الجواب بأن
 العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذي اعتبر ركنا هو تصور العمل وذكره في العقد على وجه
 يعلم منه ما يتعلق به العقد (قوله معبر عنها) أي الصيغة (قوله من كل لا آخر) هو غير ظاهر بالنسبة لما لو اذن أحدهما الا ان
 يقال ما ذكره الشارح هو الاصل أو ان المراد ما يشمل الايجاب والقبول (قوله تشعر بذلك) أي بالاذن في التصرف (قوله لما
 مر آنفا) أي في شرح قوله ٤ في الفصل السابق لفظ يشعر بالاتزام لكن قوله لا يتجاوز ظاهر في انه اذا استعمل على

وجه الكتابة لا يكون
 حقيقة وقد ينا فيه قوله
 ثم لانها أي الكتابة ليست
 دالة أي دلالة ظاهرة
 انتهى فان المتبادر من
 قوله أي دلالة ظاهرة انها
 تدل دلالة خفية ويكون
 حقيقة وقد يقال مراده
 ثم ان دلالتها حيث كانت
 خفية مجاز فيحمل ما هناك
 على ما هنا (قوله خاصة)
 أي ولا يكون ذلك شركة
 الا اذا صرح بلفظ الشركة
 ويدل لذلك قول سم على
 منهج فيما نقله عن العباب

بالاجماع عليها أو من عنان السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الاخير بكسر العين على الاظهر
 وعليه بفتحها ولها خمسة أركان عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وبدأ المصنف منها بالآخر
 معبر عنها بالشرط نظير ما مر في البيع فقال (ويشترط فيها لفظ) صريح من كل لا آخر (يدل على
 الاذن) للتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في التصرف) أي التجارة بالبيع والشراء أو
 كناية تشعر بذلك لما مر آنفا انها مشعرة لدالة لا يتجاوز وحينئذ فقد بشملها كلامه وكاللفظ
 الكتابة وإشارة الاخرس المفهمة فلواذن أحدهما فقط تصرف المأذون في الكل والاذن في
 نصيبه خاصة فان شرطا عدم تصرفه في نصيبه لم تصح (فلوا قصر على) قولهما (اشتركتا لم يكف)
 عن الاذن في التصرف (في الاصح) لاحتماله الاخبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لو نواه
 كفي كما جزم به السبكي والثاني يكفي لفهم المقصود منه عرفا وعبر عن الركن الثاني والثالث وهما
 العاقدان بقوله (و) يشترط (فيهما) أي الشريكين ان تصرفا (أهلية التوكيل والتوكل) في
 المال اذ كل منهما أو وكيل عن صاحبه وهو وكل له فان تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية
 التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل حتى يصح ان يكون الثاني أعمى دون الاول كما في المطلب
 ومقتضى كلامهم جواز مشاركة الولي على مال محجوره وتوقف ابن الرفعة فيه بأن فيه خلطا
 قبل العقد من غير مصلحة ناجزة بل قد يورث نقصا مر دود بأن الغرض وجود مصلحة فيه لتوقف

حيث قال قال في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجرمة لا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه تصرف
 فقط حتى يأذن له شريكه وهذه صورة أبضاع لا شركة ولا قراض انتهى فقول الشارح أو من أحدهما يخص بما اذا كان
 هناك لفظ شركة فتأمل لكنه قال في حاشية حج بعد نقله كلام العباب والوجه حيث وجد خلط مالين بشرطه ووجدان
 في التصرف ولو لا أحدهما فقط كان شركة وار لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحبه لا آخر كان قراضا
 بشرطه انتهى (قوله لم تصح) أي للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الاذن في نصيبه صحيح
 وتصرف المأذون له في الكل صحيح أيضا بعموم الاذن وان بطل خصوص الشركة (قوله فلوا قصر على قولهما) فيه إشارة
 على التصوير بوقوع هذا القول منهما وانه اذا انضم اليه الاذن في التصرف كفي وبقي ما لو وقع هذا القول من أحدهما
 مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق بهما فلا يكفي فيه الاغظ من أحد الجانبين بل لابد معه من وقوعه
 من الآخر أو قبوله وفاقا لمر انتهى سم على حج (قوله ان يكون الثاني) أي غير المتصرف (قوله أعمى) انظر كيف يصح عقد
 الأعمى على العين وهو المال الخلو ويوجب بأنه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة قراضه انتهى سم على
 حج (قوله ومقتضى كلامهم) أي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مالكا

قوله بحيث يجوز الخ) أي فلو ظنه أميناً أو عدلاً فبان خلافه تبين بطلان الشركة وهل يضمن الولى بتسليم المال له أم لا فيه نظر والأقرب الأول لتقصيره بعدم البحث عن حاله قبل تسليم المال له (قوله ما إذا تصرف الولى وحده) قال حج نعم قياساً ما صرنا لا يكون بماله شبهة أي أن سلم مال المولى عنها انتهى (قوله ومن لا يحتزم من الشبهة) ينبغي أن محل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل والأفلا كراهة (قوله ولم يأذن له) أي في الشركة المذكورة (قوله صح مطلقاً) أي آذناً أو بأذونه (قوله في المغشوش) وكالمغشوش في الخلاف سائر المثليات ولم ينبه الشارح على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد الخ (قوله الرابع) أي في بلد التصرف فيما يظهر حيث كانت بلد التصرف غير بلد العقد بان نص عليه وأولو أطلق الاذن أحتمل أن العبرة ببلد العقد لأنها الأصل (قوله يرتفع) أي يزول (قوله بالنقد المضروب) أولى منه كما في كلامهم من أن هذا مفرع على اشتراط المثلية ووجه الأولوية أنه لا يظهر تفرعه على اشتراط كون النقد مضروباً بالان الضرب منتف في التبر وعبارة شرح الروض وتصح الشركة في التبر وما أطلقه الاكثرون هنا من منع الشركة فيه مبنى على أنه متقوم

اه بالمعنى وهو موافق
لسم (قوله كالأقراض)
فضينه أن القراض على
المغشوش غير صحيح (قوله
نعم يمكن حمله) أي كلام
الشارح (قوله كما هو أحد
الاصطلاحين) أي للفقهاء
أحدهما أنه للنقد مطلقاً
وجروا عليه في باب الزكاة
والثاني أنه اسم للدراهم
والثاني المضروبة وجروا
عليه هنا وفي القراض
(قوله فلو وقع بعده) بقي
ماله وقع مقارناً ونقل عن
شيخنا الزيدى بالدرس
أنه كالبعدية فلا يكفي وفيه
وقفة ويقال ينبغي الحاقه
بالقبلة فيكون لان العقد

تصرف الولى عليها واشتراط نجاح المصلحة ممنوع نعم يشترط كما قاله الأذرى كون الشريك أميناً بحيث يجوز إيداع مال اليتيم عنده قال غيره وهو ظاهر أن تصرف دون ما إذا تصرف الولى وحده ويكره مشاركة الكافر ومن لا يحتزم من الشبهة ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرفعة أن كان هو المأذون له أي ولم يأذن له السيد لمسا فيه من التبرع بعمله ويصح أن كان هو المأذون فان أذن السيد صح مطلقاً ثم ذكر الركن الرابع وهو المال فقال (ونصح) الشركة (في كل مثلي) بالاجماع في النقد الخالص وعلى الأصح في المغشوش الرابع لأنه باختلاطه يرتفع تميزه كالنقد ومنه التبر كما سيصرح به في الغصب وقول الشارح ولا تجوز في التبر وفيه وجه في التهمة فرعه على المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير منضبط (دون المتقوم) بكسر الواو لتعذر الخلط في المتقومات لأنها أعيان متميزة وحينئذ تنعذر الشركة لأن بعضها قد ينفك فيذهب على صاحبه وحده (وقيل يختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض فالمضروب صفة كاشفة أن قيل بأن النقد لا يكون غير مضروب كما هو أحد الاصطلاحين (ويشترط خلط المالين) قبل عقدها فلو وقع بعده في المجلس لم يكف على الأصح لأن اسماء العقود المشتقة من المعاني يجب تحقق تلك المعاني فيها ومعنى الشركة الاختلاط والامتزاج وهو لا يحصل في ذلك لما يأتي أو بعد مفارقتها لم يكف جزمًا (بحيث لا يميزان) وإن لم تتساوأ أجزاؤها في القيمة لتعذر إثبات الشركة مع التمييز (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كصحاح ومكسرة) وبيض وغيره كبراً جراً ببيض لا مكان التمييز وإن عسر فإن كان لكل علامة مميزة عند مالكة دون بقية الناس لم يكف في أوجه الوجهين

انما تم حاله عدم التمييز وهو كاف (قوله وهو لا يحصل في ذلك) أي لمخلوط بعد العقد (قوله بحيث لا يميزان) قال حج في الإيعاب ما حاصله لو كان متميزاً عند العقد وغير متميز بعده فهل يصح نظر عدم التمييز في المستقبل أولاً يصح نظر الحالة العقدية فيه نظر اه (أقول) الأقرب الثاني لجواز أن يتصرف فيه قبل وصوله إلى الحالة التي لا يميز فيها وبقي عكسه والأقرب فيه أيضاً الصحة ويمكن تصوير ما قاله حج بأن يكون بكل من النقيدين علامة تميزه عن الآخر لكن عرض قبيل العقد ما يمنع ذلك كطلاء أو صدا أو نحوه بمنع وقت العقد لكنه يعلم زواله بعد (قوله مع اختلاف جنس) أي يحصل معه التمييز كما أشار إليه بقوله كدراهم الخ أما خلط أحد الجنسين بالآخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكفي بخلط زبت بشيرج (قوله في أوجه الوجهين) ومثله عكسه بالأولى لكن نقل عن الشيخ جدان أنه قال به - بمثل كلام الشارح وحكم عكسه عكس حكمه اه أي فإذا كان متميزاً عند غير العاقلين وليس متميزاً عندهما صححت الشركة وقد يتوقف فيه بأنه متميز بالفعل عند عامة الناس وعدم التمييز للعاقلين يجوز أنه لعدم معرفته بصفة التفرود

بجوجل) أى لنفسه ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر أن يشتري في الذمة لهما عينا وقصد المشتري ذلك صار اشترى بكين في العين (قوله عدم اشترط تساوى المثلين) لا يقال هذا علم من قوله أولا وان لم تتساوأ أجزاءهما لا نقول يجوز حل ما مر على ان المراد لم تتساوأ أجزاء مال كل منهما في القيمة لكن تساوى مجموع ما لهما في القيمة وما هنا في عدم تساوى مجموع المالكين وعلى تسليم ان ما هنا مساو لما مر فيجوز انه ذكره للتنبيه على أن كلام المصنف يفيد (قوله وهو كذلك) أى ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقله الراعى عن العراقيين اه سم على منج أى فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله ولهذا قيده به الشارح) أى بقوله مما تصح فيه الشركة (قوله لا لا احتراز عن مقابله) أى وهو المتقوم (قوله على ظاهرها) أى من الشمول لهما (قوله على أن كل) أى لفظ كل (قوله لا بد منه) فيه نظروا ان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثلي الاكتفاء باذن أحدهما فان قيل ٦ الحامل على ما قال قول المصنف الآخر ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا

ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثلي أيضا مع ان الشارح بين الاكتفاء باذن أحدهما فيه وجعله داخلا في معنى المتن فليحذر سم على حج وقد يقال يكفي في أن كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلام الشريكين باذن صاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الاكتفاء باذن أحدهما (قوله الشركة) لعل المراد بها التصرف والا فلا وجه للفساد اه سم على حج (قوله العرضين) أى اللذين وقع التبائع فيهما (قوله بما يخصه) أى فيما يخصه (قوله أى تساويهما في القدر) أى وهى أوضح لان التساوى بين ذات

وقضية كلامه عدم اشترط تساوى المثلين في القيمة وهو كذلك (هذا) المذكور من اشترط خلطهما (ان أخرجا مالين وعقدان ملكا مشتركا) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلي اذ الكلام فيه ولهذا قيده به الشارح لا لا احتراز عن مقابله اذ ذلك علم حكمه من قوله والحيلة الى آخره وبصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في عروض حاصلة بينهما (بارت وشراء وغيره او اذن كل) منهما (لا آخر في التجارة فيه) أو اذن أحدهما فقط تطير ما مر (تمت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لهما طرق منها أن يرثاهما مثلا أو (أن يبيع) مثلا (كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الآخر) سواء اتحانس العرضان ام اختلفا وأراد بكل الكل البدل لا الشمولى اذ يكفي بيع واحد منهما بعض عرضه لصاحبه ببعض عرض الآخر لانه بائع الثمن فيكون كل حينئذ على ظاهرها على ان كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن) له (في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحلها لم بشرط في التبائع الشركة فان شرطها فسد البيع كما نقله في الكفاية عن جماعة وأقره ولا يشترط علمهما بقيمة العرضين ومنها ان يشتري سلعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه بما يخصه (ولا يشترط تساوى قدر المالين) أى تساويهما في القدر كما في المحرر (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أى بقدر كل من المالين أهو النصف أم غيره (عند العقد) حيث أمكنت معرفته به بخلاف مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لهما لا يمدوهم بخلاف ما لا تمكن معرفته والثاني يشترط والأدى الى جهل كل منهما بما أذن فيه وبما أذن له فيه ولو جهلا القدر وعلم النسبة بأن وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بائنهام فلها صحت جزما كما قاله الماوردي وغيره ولو اشتبه ثوباهما لم يكف للشركة كما في الروضة لان ثوب كل منهما مميز عن الآخر (ويتسلط كل واحد منهما على التصرف)

المالين في القدر الذي هو وصفه فيما وعبارة ع نصها قول المصنف تساوى قدر المالين التساوى هو اذا

التمائل فيكون بين شيئين فأكثر وقد أضافه المصنف لقدر المالين وهو مفرد فلا بد ان يقول قدر المالين بقدرهم ما أوتيتهم ما قاله الشارح (قوله في كفة) بكسر الكاف وفتحها مختار (قوله صحت جزما) ظاهره انه لا فرق في الدراهم بين أن تكون من الطيبة أو المقاصيص حيث عرفت قيمتها ويوجه فيها بان الشركة ليس وضعها على ان يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط ما يحصل منه ربح ثم عند ارادة الانفصال تحصل خمسة المالين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض فان مبناه على رد المثل الصوري وهو متعذر لعدم انضباط القص فالقياس فيه عدم الصحة (قوله لم يكف) أى الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط فان أراد صحة الشركة فليبيع أحدهما ببعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه ويعتقد ذلك مع الجهل للضرورة كما في اختلاط حمام البرجين (قوله لان ثوب كل منهما مميز عن الآخر) أى ولانه قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده كما مر

(قوله اذهى) أى الغبطة (قوله لزمه الفسخ) أى فى القراض (قوله والا انفسخ) أى بنفسه (قوله ولا يغير نقد البلد) أى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد م ر اه سم على حج وقول سم ولا بنقد غير البلد ظاهره وان راج كل منهما (قوله انه يجوز للعامل) أى فى القراض (قوله بنقد غير نقد البلد) أى اما العرض فيبيع به على ما تنفذه هذه العبارة وصرح به سم على منهج حيث قال قوله ولا بنقد غير بلد البيع الخ أى بنقد غير نقد بلد البيع بخلاف العرض فيجوز البيع به وان خالف ما قدمناه عن سم نقلا عن الشارح وما يأتى فى قوله هذا والا وجه الخ (قوله وقد علم) أى من كلام م ر (قوله رده) أى من قوله على ان المراد الخ (قوله وفارق) أى العرض (قوله ولهذا الراج) أى نقد غير البلد (قوله وفيه) أى العرض (قوله هذا والا وجه الاخذ بالاطلاق) عبارة سم على منهج ومحل منع نقد غير البلد اذا لم يرج فى البلد ٧ والاجاز اه وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه على حج (قوله فلا

اذا اذن كل لصاحبه (بلا ضرر) كالوكيل فى جميع ما يأتى فيه بأن يكون فيه مصلحة وان لم توجد غبطة خلافا لما أوهمه تعبير اصله من منع شراء ما توقع ربحه اذهى التصرف فيما فيه ربح عاجل له وقع (فلا) يبيع ثمن المثل وثمره راغب بل لو ظهر ولو فى زمن الخيار لزمه الفسخ والا انفسخ ولا (يبيع نسبته) للغرر (ولا يغير نقد البلد) كالوكيل كذا جزمنا به ولا ينافيه انه يجوز للعامل البيع بغيره مع أن المقصود من البابين متحد وهو الرجوع لان العمل فى الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه يقابل بارجح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الرجوع الذى فى مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على أن المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بنقد غير نقد البلد الا أن يروج كما صرح به ابن أبى عسرون ولما أشكل هذا المقام قال ابن يونس ان اشتراط ما ذكرهنا غلط وقد علم رده اذ الشريك يجوز له البيع بالعرض أيضا وفارق نقد غير البلد بأنه لا يروج ثم فيمتنع الرجوع بخلاف العرض ولهذا الراجح جاز كما علم مما صرحوا على هذا فقول المصنف ولا بغير نقد البلد اخرج بالنقد العرض وفيه تفصيل وهو انه ان راجح جاز والا فلا والمفهوم اذا كان فيه ذلك لا يرد هذا والا وجه الاخذ بالاطلاق هنا فلا يبيع بعرض وان راجح (ولا) يبيع ولا يشتري (بغير فاحش) وسياق ضابطه فى الوكالة فان فعل شيئا من ذلك صح فى نصيبه خاصة فنفسخ الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافره) حيث لم يمهط له فى السفر ولا اضطر اليه لنحو قسط وخوف كما يجتنبه الاذرى بل قد يجب عليه كفاي نظيره من الوديعة ولا كانا من أهل النجعة وان أعطاء له حضرا فان فعل ضمن وصح تصرفه (ولا يبضعه) بضم البضعة فسكون الموحدة أى يدفعه لمن يعمل فيه لهما ولو تبرع لعدم رضاه بغير يده فلو فعل ضمن أيضا واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير الابضاع (بغير اذنه) قيد فى الجميع نعم مجرد الاذن فى السفر لا يتناول ركوب

ما تقدم عنه على حج (قوله فلا يبيع بعرض وان راجح) أى اما نقد غير البلد فيبيع به ان راجح كما صرح به سم فيما تقدم (قوله ويصير مشتركا) أى على جهة الشيوخ ولكن لا يتصرف أحدهما الا باذن الآخر (قوله بين المشتري والشريك) أى غير البائع (قوله ولا كانا من أهل النجعة) وينبغي ان مثل أهل النجعة من جرت عادتهم بالذهاب الى اسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائع الاقشة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو فى البحر حيث غلبت السلامة الا أن يقال أهل النجعة يضطرون للنجعة لا غرض تتعلق بهم ولا كذلك

المسافرون للبيع على الوجه المذكور فيضمن حيث سافر بلا اذن من الشريك وينبغي الاكتفاء بالاذن له فى السفر على وجه التعميم أو يطلق الاذن فيحمل على العموم (قوله فلو فعل ضمن) وظاهره صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل احد الشريكين وهو المعتمد والا فلا (قوله باعتبار تفسير الابضاع) أى والا فلا فرق فى الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه باجرة (قوله بغير اذنه) قيد فى الجميع اما باذنه فيصح ثم ان كان لما أذن له فيه محمل حمل عليه كان كانت النسبة مثلا معتادة فى أجل معلوم فيما بينهم والا فينبغى اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة ويبيع باى أجل اتفق لصديق النسبة به (قوله لا يتناول ركوب البحر) فائدة الاذن فى السفر لا يتناول البحر الملح الا بالنص سم على منهج (أقول) ينبغي ولا الانهار العظيمة حيث خيف من السفوف او محمل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بأن لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي ان يلحق به ما لو كان للبلد طريق أخرى لكن كثرة الخوف أو لم يكثر امكن غلب سفرهم فى البحر

المشترأة (قوله بالاجماع في المقدار الخاص) يوههم قصر المثلي على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة (قوله لانه باختلافه)
 (قوله اذن في المحابة) أي بلاهز كما يؤخذ من المختار حيث ذكر في المعتل ومع ذلك فينبغي ان لا يبالغ في المحابة بل يفعل ما يغلب
 على الظن المسامحة به (قوله سواء في ذلك المعزول وغيره) وصورته في المعزول ان يميز حصة من المال المحلوط للشريك ثم يعزل
 أحدهما الا تخلف فيه تصرف العازل في الجميع دون المعزول (قوله لم يستغرق وقت فرض صلاة) هل يعتبر أقل أوقات الفروض
 وان كان غير ما وقع فيه الاغشاء أو يعتبر ما وقع فيه الاغشاء فان استغرقه أثره الا فلا فيه نظرا له سم على حج (أقول) الا قرب
 الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص (قوله فلا يؤثر) جزم به حج (قوله لكن ظاهر
 كلامهم بخالفه) أي فيضر الاغشاء وان قل على المعتمد (قوله في كل تصرف لا ينفذ) قال سم على منهج بعد ذلك مثل ما ذكر
 عن شرح الروض يحذر ويراجع محتز قوله في كل تصرف الخ وفي حاشيته على حج يمكن انه احتراز عن نحو شرائه للشركة بثمن
 في ذمته اه ولم يذكر محتز به بالنسبة لغير السقف فليراجع (قوله والرهن) أي للمال المشترك وصورته ان يرهن أحد الشريكين
 حصته من المال المشترك مشاعا ٨ فيكون فسخا للشركة وظاهره ولو قبل القبض ثم رأيت في نسخة والرهن المقبوض

البحر بل لا بد من النص عليه كتنظيره في القراض وقوله بما شئت اذن في المحابة كما يأتي بزيادة
 في الوكالة لا بما ترى لان فيه تفويض الرأي وهو يقتضي النظر بالمصلحة وعقد الشركة جائز من
 الجانبين كما قال (ولكل) من الشريكين (فخصه متى شاء) كالوكالة (ويمنع لانه عن التصرف)
 جميعا (بفرضهما) أي فسخ كل منهما (فان قال أحدهما) لا لا تخ (عزلتك أولا تصرف
 في نصيب) ان عزل المخاطب و (لم ينعزل العازل) لانه لم ينعزله أحد فينصرف في نصيب المعزول
 سواء في ذلك المعزول وغيره خلافا لابن الرفعة (وتنفسخ بموت أحدهما وما يجنبونه وبأغماضه)
 قال ابن الرفعة نقلا عن البحر الاغشاء لا يسقط به فرض صلاة أي لم يستغرق وقت فرض صلاة
 فلا يؤثر لكن ظاهر كلامهم بخالفه وبطريقه وسفه وفس في كل تصرف لا ينفذ منهما
 كالوكالة في جميع ذلك وبجاء الاسنوي ان طرق الاسترقاق والرهن كذلك ولا ينتقل الحكم
 في الثالثة عن المغمى عليه لانه لا يولي عليه فاذا أفاق تخير بين القسمة واستئناف الشركة ولو
 بلفظ التقرير أو كان المال عرضا ولو كان الوارث غير رشيد فعلى وليه كولي المجنون استئنافها
 ولو بلفظ التقرير عند الغبطة فيها أو لافليها القسمة وحيث كان على الميت دين أو وصية لم يجز
 الاستئناف من الوارث الرشيد وولي غيره الابعاد قضاء الدين ووصيته غير المأمينة لان المال
 حينئذ للمرهون والشركة في المرهون باطلة والمعين كوارث فله أو وليه استئنافها مع الوارث
 أو وليه (والرجح والخسران على قدر المالين) باعتبار القيمة لا بالأجزاء ولا بقدر العمل فلو

(قوله ولا ينتقل الحكم
 في الثالثة) أي وأما في
 الثانية فينتقل الحكم فيها
 لوليها فيختير بين القسمة
 واستئناف الشركة لولا يته
 على المجنون (قوله لانه لا يولي
 عليه) محل ذلك حيث رجي
 زواله عن قرب فأن أيس
 من أفاقته أو زادت مدة
 اغماضه على ثلاثة أيام التحق
 بالمجنون كما يعلم من كلامه
 في باب النكاح (قوله عند
 الغبطة) وعلى قياس ما مر
 تسكي المصلحة (قوله غير
 المعينة) أي بان لم يعين
 من أوصى له بالمال كقوله

أوصيت للفقراء بدليل قوله الآتي والمعين كالوارث الخ فان المراد منه انه اذا أوصى لمعين كزيد كان له تقرير خططا
 الشركة مع الشريك الخ ويحتمل بل هو الظاهر ان المراد بغير المعينة كون الموصى به غير معين كرجل مثلاً من ماله واحتراز
 به عما لو أوصى بهذا الثوب مثلاً فان الوصية فيه تلزم بالقبول ويكون للوارث استئناف الشركة في غيره من بقية الشركة
 (قوله والرجح والخسران) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس وهل مثله ما لو سرق المال واحتاج في رده الى مال أم لا لان
 هذا غير متنازع الخلاف المكاس ونحوه فيه نظراً والقرب الاول لانه كانه نشأ عن الشركة مساوى ما يدفع للمكاس ونحوه وليس
 مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم ان أحد الشريكين يفرم على عودها من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه
 على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استأنس القاضى في ذلك لم يجزه الا اذن لان أخذ المال على ذلك ظم والحكم لا بأس
 به وليس المقصود في شركة الدواب غرما ولا هو متنازع الخلاف الشركة التي الكلام فيها فانه جرت العادة فيها بصرف ما يحتاج
 اليه كاجرة الدلال والجمال ونحوها بغير فرع وقع السؤال كثيرا عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركه وأولاداً
 ويتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيرها ثم بعد مدة

(الخ) علمه من (قوله ما لم يشترط في التباعد الشركة) أي المفيدة لصحة التصرف التي هي مقصود الباب كما هو ظاهر (قوله وعدل عنه الخ) عبارة التحفة عدل إليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوي المالكين في القدر لانه مع كونه بمنه

يطلبون الانفصال فهل لم يبح ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه أو لافيه نظروا الجواب عنه انه ان حصل اذن من يعتد باذنه بان كان بالغار شيد المتصرف فلا رجوع له وينبغي ان مثل الاذن ما لودت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا أو حصل الاذن من لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه (قوله اذ الغالب معرفة الخ) قضيته انهم الوجه لا القيمة حال العقد لم تصح لعدم علمها بالنسبة الا ان يقال مراده بالعلم ما يشعل العلم بالقوة وهو التمكن من معرفة الحال بالسؤال عنه واكتفى به لغلبة وقوعه وانضباطه بخلاف العروض (قوله فسد العقد) أي ومع ذلك المال أمانة في يده (قوله باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سهم على حج ما يصرح به ويخالفه ما يأتي له فيما لو اشترك مالك الارض والبذر وآلة الحرث الخ من انه لا يرجع الا اذا حصل ٩ شئ ويمكن الفرق بينهما بان

المستأجر عليه هنا العمل وقد وجد فاستحق الاجرة مطلقا والزرع المعامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شئ وان قل فان لم يظهر منه شئ كان العمل لم يوجد (قوله في فاسده) أي القراض وفي نسخة فاسدة وما في الاصل اولى لان التأديف فيه تقتضي تشبيه الشئ بنفسه (قوله ويد الشريك يد أمانة) بفتح السين تافت الدابة المشتركة تحت يد أحد الشريكين ففي ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها أحدهما للآخر على ان يعلفها او ينفع بها

خلطافين اعمانه بغير بخمسين فالشركة اثلاث ولو كان لاحدهما عشرة دنانير مثلا وللآخر مائة درهم فاشترى بها مائة درهم لا يقوم غير نقد البلد منهم ما بنقد البلد وعرف التساوي والتفاضل فان استويا بنسبة قيمة المتقوم كان كانت الدنانير من غير نقد البلد وقية مائة درهم في المثال المذكور فالشركة مناصفة والا بان كانت قيمتهما مائتين فبالاثلاث ولا يخالفه ما في البيع فيما لو كان لكل من اثنين عهد ببيعاهما بمن واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا كل منهما ما يجهل حصته من المبيع لان المالك في قيم النقود الانضباط وعدم التغير يخف الجهول وأيضا فالمتقوم والمقوم به هنا تحددان في النقدية وانما اختلاف بغلبة تعامل أهل البلد بأحدهما دون الآخر فادبر الامر هنا على الغالب وهو لا يختلف نخف به الجهول أيضا فاغتفر هنا لما ذكر ما لم يغتفر في مسألة العبدين السابقة لان الغالب في قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرر والجهول ويؤيد ما قررناه ما أجاب به لو الدرجه الله له الى أيضا بان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال الشراء اذ الغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذ القيمة فيها لا تساد تنضبط (تساويا) أي الشريكان (في العمل أو تفاوتا) فيه (فان شرط اختلافه) أي ما ذكر كان شرطا لتساوي الربح والخسران مع تفاضل المالكين أو عكسه (فسد العقد) لمناقضاته لوضع الشركة (ويرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله) أي مال الآخر كالقراض اذا فسد وقد يقع التقاض ولو تساوى في المال وتفاوت في العمل وشرط الاقل للآخر كعمله لم يرجع بالانذار له عمل متبرعا غير طامع في شئ كالموكل عمل أحدهما فقط في فاسده (وتنفذ التصرفات) منهم الموجود الاذن (والربح بينهما) في هذا أيضا (على قدر المالكين) رجوعا للاصل (ويد الشريك يد أمانة)

٢ به ح خصصته مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضمن أي بغير تقصير وان اقتصر على قوله انتفع بها فهي اعادة فيضمنها حيث كان التلف بغير الانتفاع المأذون فيه وان دفعها وديعة كان قال احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقريط وقس على ذلك اه سم على حج وينبغي ان مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من أن أحد الشريكين اذا دفع الدابة المشتركة لشريكه لم تكون تحت يده ولم يتعرض للعلف اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من هي عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علفه وان لم ينتفع بالدابة كان ماتت صغيرة لانه متبرع بالعلف وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تبسر والاراجع الحاكم ولو كان بينهما مهاباة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا شبهه بالاجارة الفاسدة واذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن الشريك صار ضمانين والقرار على من تلفت تحت يده اه ابن أبي شريف وقوله مهاباة أي في العمل بان قال تستعمله المدة الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة بغير وقوع السؤال في الدرس عما يقع كثير في قرى الريف من ضمان دواب

أنحصر منه وان كانت عبارة أصله أوضح اذ التعدد في فاعل التفاعل الذي هو شرط فيه أظهر في عبارة الأصل منه في عبارة المتن اذ المضاف الى متعدد متغاير متعدد انتهت وقول الشارح وعدل عنه لدفع الخساقط في بعض النسخ وهي الصواب اذ لا معنى له (قوله وقد علم رده) أي بالتأويل المذكور في قوله على ان المراد الخ أي فهم قائلون هنا بجواز البيع بالعرض أيضا فلم يغلطوا (قوله وعلى هذا) أي بتقدير ان موصوف لفظ غير المحذوف لفظ نقد أي ولا يبيع بنقد غير نقد البلد وهذا ما يفيد كلام الشارح وهو غير سديد فان هذا انما ينبغي على أخذ المتن على ظاهره قبل التأويل كما لا يخفى على أن قوله أخرج بالنقد الابن كالجاسوس والبقر ١٠ ما حكمه وما يجب فيه على الاخذ والتأخذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه

كالمودع والوكيل (فيقبل قوله في الرد) لنصيب الشريك اليه لا لنصيبه هو اليه (والخسران والتلف) كالوكيل (فان ادعاء) أي التلف (بسبب ظاهر) تحريق وجهل (طوبى بيمينه) بالسبب (ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) بيمينه كما يأتي ذلك مع بقية أحكام المسئلة آخر الوديعة وحاصلها أنه ان عرف دون عمومه أو ادعاء بلا سبب أو بسبب خفي كسرقه صدق بيمينه وان عرف هو وعمومه صدق بلا يمين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو) وقال الآخر مشترك أو قال لا (بالعكس) أي قال من بيده المال هو مشترك وقال الآخر هو (صدق صاحب اليد) بيمينه لادلائها على الملك الموافق لدعواه به في الاولى ونصفه في الثانية (ولو قال) ذو اليد (اقسمنا وصار لي صدق المنكر) بيمينه اذ الأصل عدم القسمة فيه وانما قبل قوله في الرد مع ان الأصل عدمه لان من شأن الوكيل قبول قوله فيه توسعة عليه ولو ادعى كل منهما انه ملك هذا الرقيق مثلا بالقسمة وحلفا أو نكالا جعل مشتركاً والأدلة الف (ولو اشترى) الشريك (وقال اشتريته للشركة أو لنفسى وكذبه الآخر صدق المشتري) بيمينه لانه أعرف بقصده سواء ادعى انه صرح بذلك أم نواه نعم لو اشترى ما ظهر عيبه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع انه اشتراه للشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه قاله المتولي والعمراني وظاهر هذا تعدد الصفقة لو صدقه وبوجه بانه أصيل في البعض ووكيل في البعض فكان بمنزلة عقدين ولو أخذ من آخر جلا ومن آخر راوية ليد تنقي الماء والحاصل بينهم لم تصح الشركة والماء المستقي ان كان ملكه أو مباحا وقصده لنفسه أو أطلق وعليه لكل أجرة مثل ماله ولو قصد الشركة بالاستقاء فالمباح بينهم وقسمته على قدر أحر أمثالهم بل تراجع كاربج ابن المقرئ وجزم به في الأنوار وان استأجر الجمل من واحد والراوية من آخر والمستقي لاستقاء الماء وهو مباح فان استأجر كلا في عقد صح أو في عقد واحد فسدت ولزمه لكل أجر مثله والماء للمستأجر ولو قصد به المستقي نفسه وان ألزم ذمتهم الاستقاء بالفصح ولو ألزم مالك برقيما لو كان رجل بيت رحا ولا تخرجها ولا تخرجل يديره وآخر يطحن فيها ذمة الطحان ومالك بيت الرحا وجرحا والبغل طحن برقي عقد في الذمة صح وكان المسمى بينهم أرباعا ويتراجمون بأجر المثل واذا استأجر الايمان وكل واحد في عقد صح بالمسمى أو مافسد والحكم ماسبق ولو اشترك مالك الارض والبذر وآلة الحرث مع رابع يعمل على ان الغلة بينهم لم يصح شركة فالزرع

ار الابن مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات الابن مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الاخذ للداية من الدراهم والعلف في مقابلة اللبن والانتفاع بالبهيمة بالوصول الى اللبن فاللبن مضمون على الاخذ بئله والبهيمة وولدها أمانتان كسائر الاعيان المستأجرة فان تلفت هي أو ولدها بلا تقصير لم يضمنها أو يتقصير ضمن (قوله هو اليه) الضمير في هو للراد وفي اليه للشريك (قوله وانما قبل قوله) أي الشريك (قوله ولو قصد غايه) قوله المستقي نفسه (ظاهره انه لا فرق بين كون الاجارة فاسدة أو صحيحة ويشكل عليه في الفاسدة ماسبقا في الوكالة من انه لو وكله في تلك المباح وقصده

المالك

الوكيل أو أطلق كارد للوكيل ووجه الاشكال انه حيث فسدت الاجارة كان الحاصل من المستأجر

مجرد الاذن والاجارة لا غية فيكون ذلك كالموكله في تلك المباح وقد يقال لما وجدت صورة الاجارة المتضمنية للزوم العمل له ظاهرا قويت على مجرد الوكالة فافتضت كون الماء للمستأجر (قوله ذمتهم) أي الجماعة (قوله بالف) أي ويقسم الالف بينهم على عدد رؤسهم ثم يتراجمون أخذها ذكره في مسئلة الطحن (قوله ويتراجعون) وقد يفرق بين هذا وما مر فيما لو قصد الشركة بالاستقاء الخ حيث قسم الماء على أجرة أمثالهم من غير تراجع بأن ما هما ألزم فيه ذمة الاربعة بالعمل كان كأنه استأجرهم فقسمت الاجرة بينهم على عدد الرؤس بخلاف ما مر فان الحاصل فيه مجرد قصد مالك الجمل والراوية بالماء

العرض لا يناسب ما قرره وانما الذي يناسبه ان يقول اخرج بنقد البلد نقد غير البلد وفيه تفصيل الخ (قوله فلا يبيع بعرض وان راج) سكت عن نقد غير البلد الراجح لكن تمسكه باطلا منهم يقتضي المنع فيه مطلقا كالعرض (قوله ولا يشتري) أي بعين مال الشركة فان اشترى في الذمة وقع له (قوله أي فسخ كل منهما) مراده به الكل البدئي اذا صحح انه اذا قصصها أحدهما

(قوله ويحل له التصرف في الباقي) أي وأما ما أفرزه من جهة الغصب فيجب رده لاربابه ولولا فقه في ضمانه ومتى تمكن من رده وجب عليه رده خروجا من المعصية (قوله مشترك) أي باذن بقية الشركاء (قوله لم يختص أحدهم بما قبضه منه) ولو ادعى عينا في يد ثالث بالشراء معا فاقرا أحدهما بنصفها شاركه الآخر فيه لان الثبوت ينسب لاز قرارا للشراء (قوله لاتحاد الجهة) أي وهي الارث **كتاب الوكالة** (قوله وكسر هالعة) وهي اسم مصدر وكل بالتشديد قال في المختار الوكيل معروف يقال وكله بمر كذا أو كيلا والاسم الوكالة بفتح الواو وكسر هاء (قوله والحفظ) عطف لازم على ملزوم (قوله واصطلاحات تفويض الخ) مثله في حج وعبر شرح المنهج بقوله وشراعتفويض الخ (أقول) فدفروا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بان ما تلقى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل ١١ قول المنهج وشراعتا وان كان

متلقى من كلام الشارع أشكل قول الشارح وج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة من ان الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع (قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المدني هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه

لما لاك البذر ولهم عليه الاجرة ان حصل من الزرع شيء والا فلا ولو غصب نحو نقد أو بر وخطه بماله ولم يتميز فله اقرار قدر المغصوب ويحل له التصرف في الباقي كما أفنى به ابن الصلاح وتبعه المصنف ولو باع أحد شركاء مشتركا صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه وقبض قدر حصته من الثمن اختص به كما أفنى به ابن الصلاح أيضا وهو ظاهر ولا ينافيه قولهم لو ورث جمع دينالم يختص أحدهم بما قبضه منه بل يشاركه فيه البقية لاتحاد الجهة ولو أجز حصته في مشترك لم يشارك فيما قبضه مما أجز به وان تعدى بتسليمه المين للستأجر بغير إذن شريكه

كتاب الوكالة

هي بفتح الواو وكسر هالعة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحات تفويض شخص لغيره ما يقع عليه حال حياته مما يقبل النيابة أي شرعا فلا دور والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا احكاما من اهل بيته على انه وكيل وهو الاصح كما يأتي وتوكله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبارافع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء شاة بدينار والحاجة ماسة اليها ولهذا ندب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير اما عقدها المشغل على الايجاب فلا الا أن يقال ما لا يتم المندوب الابه فندوب وهو ظاهر ان لم يرد الموكل غرض نفسه

بقوله أي شرعا نظرا لان النيابة شرعا هي الوكالة فان أوجب بان النيابة شرعا أعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن ان يجاب بانه يمكن ان يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه انه مال ليس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتم اصله سم على حج وعبرة حج بعد قوله شرعا اذا التقدير حينئذ مما ليس بعبادة ونحوه اه وهذا عين ما ترجاه المحشي بقوله نعم يمكن ان يجاب الخ فله هذه الزيادة ساقطة من نسخة المحشي (قوله الضمري) بالفتح أي للضاد المعجمة والسكون نسبة الى ضمرة بن بكر اه لب (قوله والحاجة ماسة اليها) ع يريد القياس فيمنئذ هي ثابتة بالسكاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيهما أيضا اه (قوله ولهذا ندب قبولها) أي الاصل فيها الندب وقد تحرم ان كان فيها اعانة على حرام وتكرهه ان كان فيها اعانة على مكروه وتجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام تدعجز المضطر عن شرائه وقد تصور فيها الاباحة أيضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض (قوله فلا) أي فلا يندب (قوله الا أن يقال الخ) وقد يقال لا يختص الندب بعباد كربل متى كان التوكيل طريقا للمندوب ندب كالتوكيل في شراء ما يجدد به الوضوء أو طعام يتسخر به أو يجعل الفطر به وقد عجز عن تحصيله بنفسه وقد يجب كان اضطر الى ما يتطهر به أو ما يدفع به ضرورة الجوع التي تلج التيمم وقد تحرم ان كانت وسيلة الى حرام كالنوكيل في الخطبة على خطبة الغير أو الشراء على الشراء (قوله ما لا يتم المندوب الابه فندوب) أي فيثاب على ذلك وان لم يقصد الامتنال (قوله فندوب) أي فيكون ايجابا مندوبا كقبولها

انزل ويحتمل ان الشارح كالشهاب حج جري على ما جرى عليه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تنفسح الا بفسخها
جميعا فليراجع (قوله في كل تصرف لا ينفذ منهما) عبارة التحفة بالنسبة لما ينفذ تصرفه فيه أي الفلاس أي لان السفيه

(قوله ككونه أبا في مال الخ) قال حج أو غيره في مال (قوله وخرج بلاك أو ولاية الوكيل الخ) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليط من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل وغيره ويدخل في قول المصنف بلاك الملتقط فانه انما يتصرف بعد التملك وقبله هي أمانة في يده (قوله وصحة توكيله) في هذا الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا بيان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف بان مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سببته من أحكام توكيل الوكيل فغاية الامر أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد فلا إشكال فيه فتأمل انتهى سم على حج (قوله والقن) أي وخرج القن الخ (قوله أو أطلق) عبارة حج بعد قوله تخلها أو هذه وأطلق أه فصور مسئلة الاطلاق عا اذا قال هذه ولم يذكر النجوة فافتضى الفساد فيما اذا قال ذلك فليراجع (قوله ان يحجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظري ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصي والقيم ١٢ لما قرر في باب النكاح مما ينهنا عليه هناك انتهى سم على حج وعبارته ثم قوله

وبه fark كون الوكيل لا يوكل الخ هذا تصريح بان المولى ولو غير مجبر ومنه القاضي يوكل وان لاقت به المباشرة ولم يحجز عنها وهو ظاهر كلامهم فقوله في باب الوكالة مانصه ويصح توكيل المولى في حق الطفل أو المجنون أو السفيه كاصل في تزويج أو مال أو وصى أو قيم في مال ان يحجز عنه أو لم تاق به مباشرة لكن رجع جمع متأخرون انه لا فرق كما اقتضاه اطلاقهم اهنا اه ينبغي ان مرجع قوله

وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وقد شرع في الاول فقال (شرط الموكل صحة مباشرة ما وكن) بفتح الواو (فيه بلاك) لكونه مطلق التصرف (أو ولاية) ككونه أبا في مال أو نكاح (فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) ولا معنى عليه ولا محجور عليه بسفه في نحو مال لانهم اذا عجزوا عن تعاطي ما وكلوا فيه فثابهم أولى وخرج بلاك أو ولاية الوكيل فانه لا يوكل كما يأتي لا انتفاء كونه مالكا أو وليا وصحة توكيله عن نفسه في بعض الصور أمر خارج عن القياس فلا يرد نقضا والقن المأذون له فانه انما يتصرف بالاذن فقط (و) لا توكيل (المرأة) لغيرها في النكاح لانها لا تبشره ولا يرد صحة اذنها لولها بلفظ الوكالة لا انتفاء كونه وكالة حقيقة وانما هو من ضمن الاذن (و) لا توكيل (المحرم) بضم الميم لخلال (في النكاح) يمدله أو لموليته حال احرام الموكل لانه لا يبشره فان وكله ليعقد عنه بعد تخلها أو أطلق صح كالموكله ليشترى له هذه النجوة بعد تخلها أو أطلق أو وكل حلال محرما لموكل حلالا في التزويج لانه سفير محض (ويصح توكيل المولى) أبا أو جد (في حق الطفل) أو المجنون أو السفيه في المال والنكاح أو وصيا أو قيميا في المال ان يحجز عنه أو لم تاق به مباشرة سواء وقع التوكيل عن المولى عليه أم عن نفسه أم عنهم معا وفائدة كونه وكيل عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيل عن المولى وحيث وكل لا يوكل الا أميناً كما يأتي ويصح توكيل سفيه أو مفلس أو فن في تصرف يستبد به لا غيره الا باذن ولي أو غريم أو سيد (ويستثنى) من عكس الضابط المار

فيه ان يحجز عنه الخ لقوله ووصى أو قيم دون ما قبلهما والاخاف هذا الذي ذكره هنا فليتأمل اه فالخامس وهو ان التوكيل من الاب والجد يصح مطلقا ومن الوصي والقيم ان يحجز أو لم تاق به المباشرة ومثلهما الوكيل وكتب على منتهج مانصه قال مولى وفي مرة قال الوصي كالموكل في انه انما يوكل فيما يحجز عنه أو لا يملك به كاذ كروه في باب الوصايا وكلام المنهاج هذا مطلق يحتمل على ذلك اه (قوله أم عنهم ما) أي أما اذا أطلق فينبغي ان يكون وكيل عن المولى اه سم على حج وفي الزيادة انه يكون وكيل عن المولى عليه والا قرب ما قاله سم لان التصرف مطاوب منه فيقع التوكيل عن نفسه وان كانت منفعة عائدة على المولى عليه وفائدة كونه وكيل عن المولى انه ينزل ببلوغ الصبي رشيد لكن ما قاله الزيادة هو قياس ما في خلع الاجنبي من ان وكيله أو أطلق فلم يضاف العوض له ولا هو اوقع لها العود المنفعة اليها (قوله عن الطفل) أي ولو مع المولى لكن في حواشي شرح الروص ولو وكله عنهم ما وبلغ رشيد ان ينزل عن المولى دون المولى عليه فيتصرف عنه (قوله لم ينزل الوكيل) أي من جهة المولى عليه وينزل من جهة الولى أخذ من كلام حواشي شرح الروص المذكور (قوله عن المولى) أي وحده (قوله ويصح توكيل الخ) وسيأتى انه يصح توكيل العبد في القبول بغير اذن سيده والسفيه بغير اذن وليه فالتقييد بالاذن هنا انما هو ليكون حكمهما مستفادا من الضابط أما من حيث الصحة مطلقا فلا فرق (قوله يستبد به) أي يستعمل به

لا يصح منه تصرف مالي الا الوصية والتدبير انتهت وفائدة بقائه بالنسبة لما يصح من المفلس أنه اذا اشترى شيئا في الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر ان شريك المفلس لا يصح تصرفه في نصيب المفلس من الاعيان المشتركة فليراجع (قوله أو كان المال عرضا) كان الاولى تقديمه على قوله ولو بلفظ التقرير لان المراد انه لا بد من استثناء الشركة ولو كان المال عرضا

(قوله يمكن رده) فيه نظير بل الكلام أعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكر في الاعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما بما يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لاحاجة في مسئلة البصير المذكوورة الى الالحاق المذكوور لان توقف صحة تصرف الوارث على رؤيتها لا ينفي انصافه بصحة مباشرة التصرف تأمل انتهى سم على حج وقديتوقف في قوله ثم قد يقال لاحاجة الخ لان ماوجه به عدم الاحتياج حاصله يرجع الى أن المراد التصرف في الجلة وقديقال مبني الردي على ان المراد صحة التصرف في خصوص ما وكل فيه (قوله بان الكلام) أي هنا (قوله ملحقة) ١٣ أي فهي مستثناة أيضا (قوله

وهو ان كل من لا تصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل (توكيل الاعمى في البيع والشراء) وغيرهما بما يتوقف على الرؤية كاجارة وأخذ بشفعة (فيصح) وان لم يقدر على مباشرة للضرورة وما نازع به الزركشي في استثنائه بان يبعه صحح في الجلة وهو السلم وشراؤه لنفسه صحح أيضا وبان الشرط صحة المباشرة في الجلة بدل لسل انه لو ورث بصير عينه لم يرها صحح توكيله في بيعها مع عدم صحته منه يمكن رده بان الكلام في بيع الاعيان وهو غير صحح منه مطلقا وفي الشراء الحقيقي وشراؤه لنفسه ليس كذلك بل هو عقد عتاقه فصح الاستثناء ومسئلة البصير المذكوورة ملحقة بمسئلة الاعمى لكن يأتي في التوكيل عن المصنف ما يؤيد ما ذكره الزركشي وبه يسقط أكثر المستثنيات الاستتابة ويضم للاعمى في الاستثناء من العكس المحرم في الصور الثلاث السابقة وتوكيل المشتري البائع في أن يوكل من يقبض المبيع عنه مع استعانة مباشرة القبض من نفسه والمستحق الحق قد طرف مع انه لا يباشره والتوكيل في التوكيل ومالكه أمة لولها في تزويجها ويستثنى من طرده وهو أن كل من صحته مباشرة ملك أو ولاية صح توكيله ولي غير مجبر نهى عنه فلا يوكل وظاهر بحقه فلا يوكل في نحو كسر باب كما صرح به جمع ويحتمل جواز عند غيره والتوكيل في الاقرار وتوكيل وكيل قادر بناء على شمول الولاية للوكالة وسفيه أذن له في النكاح ومنه العبد في ذلك قاله ابن الرفعة والتوكيل في تعيين أو تعيين مبهمة واختيار أربع مالم يعين له عين امرأة وتوكيل مسلم كافر في استيفاء قود من مسلم أو نكاح المسلمة وذكر كرا في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجرم ابن المقرى بباطلانه واستوجهه الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه ويجوز توكيل مستحق قبض زكاة له قاله في الروضة قال في الخادم وان كان الوكيل ممن لا يجوز له أخذها كما صرح به القفال في فتاويه والوجه انه لا يملكه واحد منهم احيث لم يتعد قصد الدافع والوكيل (وشرط

في التصرف عن غيره صحح عنده وعندهما كغيرهما وسيأتي وبعبارة الروض وتوكيل المرتد كصرفه قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله أي المرتد أحد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به أصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وأفهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام أصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كملكه بان يوقف استمراره لكن خرم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه سم على حج (قوله واستوجهه) أي البطالان وهو معتمد ويؤيده ان ما يقبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك من منف في الوكالة (قوله له) أي لنفسه (قوله قال في الخادم) عبارة حج وقيد الزركشي قفلا عن القفال بما اذا كان الوكيل ممن لا يستحقها وفيه نظر الخ وعليه فالصواب حذف الواو من قول الشارح وان (قوله منهما) أي وكيل والموكل (قوله حيث لم يتعد) أي قصداهما بان قصد أحدهما الموكل والاخر الوكيل أما اذا اتحد فملكه من انقضاء على قصده وان وجد قصد من أحدهما وأطلق الاخر اعتبر نية الدافع اه حج بالمعنى

(قوله ووصيته غير المعينة) بان كان الموصى له غير معين كما يعلم من المقابل (قوله مع تعابر القيمة) الاوضح أن يقول مع منارة القيمة (قوله بان صورة المسئلة انهما عالمان الخ) لعل مراده انهما في قوة العلمين بدليل لتعليل بعده وبدليل اثباته به على (قوله من قياسه على الموكل) أي حيث قيل بالبطلان (قوله ودعوى) أي اعتراضا على الفرق الآتي (قوله لا التفات له) أي لهذا القول (قوله ولا معتوه) عطفه على المجنون من عطف الخاص على العام لان العتوه نوع من الجنون وفي المختار المعتوه الناقص العقل وقد عتته فهو معتوه بين العتاه عليه فيمكن جعل المجنون على من زال عقله بالسكية والمعتوه على من عنده أصل العقل لا كماله فيكون مباينا للمجنون (قوله ولا في الاختيار) أي ولا توكيل المرأة في الخ (قوله وبشترط في الوكيل العدالة) ظاهره وان وكله في بيع ١٤ معين من أموال المحجور ولو قيل بصحة توكيل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال

له لم يعد ثم رأيت في حج فيما يأتي قبيل قول المصنف وأحكام العقد تتعلق بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك (قوله وبشترط في توكيل المرأة) فهو مستثنى مما أفاده المتن ان من صح تصرفه لنفسه صح توكله (قوله والاوجه الصحة مطلقا) فوت أولا حيث كانت حرة أو أمة فيما تستقل به أو غيره وأذن لها السيد كما مر في توكيل القن (قوله والاجارة) أي حيث قبل فيها بالبطلان اذا فوت حق الزوج (قوله وتوكيل مسلم) أي ويستثنى أيضا (قوله بان الوكيل) أي في هذه الصورة وقوله لا يستوفيه لنفسه أي فلم يشمل هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه اه سم على حج (قوله والاول صحيح) هو

(الوكيل) تعيينه الا في نحو من حج عنى فله كذا في بطل وكلت احد كأنهم ان وقع غير الماين تبعالعين كوكلتك في كذا وكل مسلم صح كبايحه الشيخ في شرح منهجه قال وعليه العمل وما نظريه من قياسه على الموكل فيه غير صحيح فسيأتي الفرق بينهم او دعوى انه يحتاط في المعقود عليه لا التفات له هنا اذا الغرض الاعظم الاتيان بالاذون فيه و (صحة مباشرته التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) والالم يصح توكيله اذ تصرفه لنفسه أقوى منه لغيره فاذا لم يملك الاقوى لم يملك دونه بالاولى (لا صبي و لا مجنون) ولا معنى عليه ولا نائم ولا معتوه لسلب ولا يتهم نعم يصح توكيل صبي في نحو تفرقة زكاة وذبح أضحية وما يأتي (وكذا المرأة والمحرم) بضم الميم (في) عقد (النكاح) ايجابا وقبولا لسلب عبارته ما فيه ولا توكيل المرأة لرجعة ولا في الاختيار للسكاح اذا أسلم على أكثر من أربع ولا في الاختيار للفرار اذا عيى للمرأة من مختارها أو يفارقها فان لم يعين لم يصح من الرجل أيضا كما مر وانثنى كالمرأة كما قاله ابن المسلم في أحكام الخفائي وذكره في شرح المذهب تفقه انهم لو بان الخفائي ذكر اربعة تصرفه ذلك بانته صحتة وبشترط في الوكيل العدالة اذا وكله الولي في نحو بيع مال محجوره ويمتنع توكيل المرأة لغير زوجها بغير اذنه على ما قاله المسوردي قبل وكأنه أراد الحرية أما الامة اذا أذن سيدها لم يكن لزوجها اعتراض كالأجارة وأولى قال الاذرى الوجه ما اقتضاه كلام الروايين من الصحة ان لم يفوت على الزوج حقا اه والاوجه لصحة مطلقا وان كان للزوج منعها مما يفوت حقا له لان هذا أمر خارج و يفرق بين ماها والاجارة بان حقها لازم يتعلق بالعين فعارض حق الزوج وهو أولى فابطله ولا كذلك الوكالة وتوكيل مسلم كافرا في استيفاء قود من مسلم وهذه مردودة بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبان المصنف انما جعل صحة مباشرته شرطا للصحة توكله ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وانما يلزم من عدمه عدمه والاول صحيح والثنائي في غير محله اذ الشرط وهو صحة المباشرة غير موجود هنا رأسا (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولو رقيما اذا كان مميزا لم يجرب عليه كذب وكذا فاسق وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا أعلم فيه خلافا (في الاذن في دخول دار واصل هديته) ولو أمة قالت له أهديني سيدي

قوله بان الوكيل الخ والثنائي هو قوله وبان المصنف انما الخ (قوله في غير محله) فديجاب بان الثاني لا مذكور على التنزل ويؤيد ذلك انه صرح في الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان هذا الشرط لم يوجد هنا أصلا اه سم على حج لكن الصحيح اعتماد قول الصبي بغير حج قال الخطيب الشربيني يجوز توكيل الصبي والسفيه ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كتوكيل المحرم ليه مقبدا حله وفيه نظروا الوجه وفاقا لم عدم الصحة لان المحرم فيه الاهلية الا أنه عرض له مانع بخلافه ما فانه لا أهلية له ما وفي الروضة ما يفهم منه عدم الصحة اه سم على منهج ومنه على حج (قوله لم يجرب عليه كذب) ولم تقم قرينة على كذبه اه شيخنا زيادى (قوله وكافر) أي ولو بالغا (قوله كذلك) أي لم يجرب عليه كذب (قوله لا أعلم فيه) أي في الكافر وعبارة حج فيها

وجه التأييد والافلا نسلم ان صورة المسئلة انهما عالمان بالفعل (قوله ولو باع أحد شر كاه مشتر كاصفة الخ) عبارة الانوار ولو ملكا عبد اقباعاه صفقة واحدة أو وكل أحدهما الاخر فباعه فكل واحد يستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه

(قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولورجعت وكذبت نفسها الاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالوكذبها السيد فيصدق في ذلك بيمينه وعليه فيكون وطء المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد يدعوا ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي ان لا حد عليها أيضا لزمها ان السيد أهداها له وان الولد حر لظنه انهما ملكه وتلزمه قيمته لتفريته رقه على السيد بزمعه وأمالو واقفها لسيد على وطء الشبهة فيجب المهر (قوله لتسامح السلف في مثل ذلك) وليس في معنى من ذكر البيضاوي القرد ونحوهما اذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل الاذن اصلا بخلاف الصبي فانه أهل في الجملة ولا ينافي هذا ما قدمناه من جعل البيعة كاصبي لان ذلك فيما لو احتفت به قرينة لانها المعول عليها بخلاف ما هنا (قوله فلا يعمد قطعا) ظاهره وان مضى عليه سنة فاكثرت لم يجرب عليه فيها ١٥ كذب ولو قيل بجواز اعتاد

قوله حينئذ لم يمد بل وان لم تقض المدة المذكورة ويكون المدار على ما يغلب على الظن صدقه (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي ان البيعة ونحوها مع القرينة كالصبي لان التعمويل ليس على خبر هابل على القرينة وبقي ما لوجهل حال الصبي والا قرب فيه انه لا يعمد قوله الابقرينة تدل على صدقه لان الاصل عدم قبول خبره (قوله بشرطه الا في) هو العجز أو كونه لم تلق به مباشرة (قوله فيه اشارة الى استثناء الخ) أي لان الكلام هنا في الوكيل (قوله وانما يصح ذلك) أي استثناء المرتد (قوله وسيا في

للك كما اقتضاه كلامهم وان استشكل فيجوز وطؤها رطلاب صاحب وليمة لتسامح السلف في مثل ذلك أما غير المأمون بان جرب كذبه ولو مرة فيما يظهر بحيث جوزنا كذبه لما مر منه فلا يعمد قطعا وما حفته قرينة يعمد قطعا وفي الحقيقة العمل حينئذ بالعلم لا بالخبر ويؤخذ منه عدم الفرق هنا بين الصادق وغيره وللميز ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه الا في (والاصح صحة توكيل عبد) مصدر مضاف للمفعول ولو حذف الياء كان مضافا للفاعل وهو أوضح (في قبول نكاح) وان لم يأذن له سيده لا تنقضاء ضرره وتعبيره بل كن فيه اشارة الى استثناء هذين من عكس الضابط وهو من لا تصح مباشرة لنفسه لا يصح توكله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح بغير اذن وليه وتوكل امرأة في طلاق غيرها ومرتدي في تصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وانما يصح ذلك ان لم يشترط في بطلان تصرفه نفسه حجر الحاكم عليه وسيا في باب ما فيه ورجل في قبول نكاح أخت زوجته مثلا أو خامسة ونحوه أربع والموسر في قبول نكاح أمة واستثناء بعضهم توكل كافر عن مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة غير صحيح ادلوا أسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في المدة بان نفوذ طلاقه وأشار المصنف في مسألة طلاق الكافر للمسلمة بانه يصح طلاقه في الجملة الى أن المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لا في عينه وحينئذ فيسقط أكثر ما مر من المسئلة ثنيات وقياسه جريان ذلك في الموكل أيضا كما قدمناه (ومنه) أي توكيل العبد أي من فيه رق (في الايجاب) للنكاح لانه اذا امتنع عليه تزويج ابنته فبنت غيره أولى ويصح توكيل المكاتب في تزويج أمته كما يجتبه الاذري ان قلنا انه يزوجه وامثله البعض في ذلك بل أولى ويجوز توكيل رقيق في نحو بيع باذن سيده ولو بجعل ويمتنع توكله على طفل أو ماله مطلقا كما قاله الماوردي لانها

في بابها) والمعمد منه انه لا يشترط فيكون مستثنى (قوله ادلوا أسلمت زوجته) هذا التعليل لا يصلح لداستثناء توكيل المسلم الكافر فالاولى التعليل بان الكافر يصح طلاقه (زوجته المسلمة فيصح توكيل المسلم له في طلاق زوجته الكافرة) (قوله أكثر ما مر) ومنه توكيل المسلم الكافر في شراء مسلم لانه يصح شراؤه في الجملة وذلك كما لو حكم بعتقه عليه (قوله ان قلنا انه يزوجه) وهو المعمد (قوله ويجعل) وفي نسخة بعد قوله باذن سيده ولو بجعل ويمتنع الخ وما في الاصل هو الصواب (قوله مطلقا) معنى مطلقا باذن أو لا وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن ويفرق بان هنا اتلاف منفعة للغير اه مسم على حج أقول قول سمي والوصية يفيد ان قبوله للوصية لا يتوقف على اذن من السيد والمعمد خلافه والفرق بينها وبين الهبة ان القبول في الهبة فوري فلو منعناه منه فلربما طال الفصل بين الايجاب وقبول السيد لغيبته مثلا فيفوت المقصود من الهبة ولا كذلك الوصية فان الشرط فيها كون القبول بعد الموت اتصل بالموت أو تراخي عنه

لا خفيه **كتاب الوكالة** (قوله والحفظ) ومنه وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله لكونه أباني مال أو نكاح) أي أو غيره في مال كما هو كذلك في عبارة الشهاب حج ولعله ساقط من نسخ الشارح من النسخ بقرينة مجاراة للشهاب المذكور هنا في حل المتن والأفلا وجه للاقتصار على ما ذكره ومعلوم أن مراده بالاب ما يشمل الجد على أنه لم يظهر وجه التقييد بالاب في النكاح مع أنه سيأتي ١٦ أن غير المجبر إذا أذن في النكاح له أن يوكل وأن لم يؤذن في خصوص التوكيل فليحصر

(قوله وهذا) أي شرط ملكه له (قوله لا يملكه) أي ما يريد أن يوكل فيه (قوله وإنما المراد المحل) قد يتنافى فيه قوله الآتي ويبدأ تقرير علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل (قوله ومن ثم فرع) قد يقال التفريع لا ينافي كون المراد ملكه التصرف لأنه ليس بالوكالة التصرف الذي وكل فيه (قوله لكن هذا) أي قوله أم لا وأما الأولان ففهما الخلاف وهما ما لو كان معينا أو موصوفا (قوله كأيأتي) أي في قوله وعلم مما مر أنه لو جعل المعدوم تبعاً لحاضر الخ (قوله بطل في الأصح) لا يقال كان الأول التعبير بلم يصح لأنه ليس المقصود الحكم بالبطالان فيما مضى لانا نقول الأفعال الواقعة في عبارات المصنفين إنما يقصدون منها مجرد الحدث دون الزمان فلا فرق في المراد من التعبيرين الماضي والحال والاستقبال (قوله على ما قلناه) ضعيف (قوله والفرق بينهما) أي الأذن من المرأة والتوكيل من الولي (قوله وما جمع هنا به بعضهم) أي حج حيث قال ولو عاق ذلك ولو عاقنا على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج اه (قوله دخل ما يتجدد) معتمد (قوله لم يكن له قبضه) معتمد (قوله كافي التصوير الأول) هو قوله ولو وكله في المطالبة بحقوقه (قوله بخلاف الثاني) هو قوله دخل ما يتجدد بعد الوكالة (قوله ومن سجدت له من الأولاد) أي فانه صحيح

ولاية (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حالة التوكيل والافكييف بأذن فيسه قال الأذرى وهذا فمين يوكل في ماله والافقوا الولي وكل من جازله التوكيل في مال الغير لا يملكه ورد الغزى له بان المراد التصرف الموكل فيه لا محصل التصرف يرد بمنع ما ذكره لانه من أول الباب وإنما المراد المحل ومن ثم فرع عليه قوله (ولو يوكل ببيع) أو عتاق (عبد سيملكه) سواء كان معيناً أم موصوفاً أم لا لكن هذا الخلاف فيه ولم يكن تابعاً للمملوك كما يأتي عن الشيخ أبي حامد وغيره (وطلاق من سينكحها) ما لم تكن تبعاً للمكحولة أخذاً عما قبله (بطل في الأصح) لا تنفاه ولايته عليه حينئذ وكذا الووكل من يزوج موليته إذا انقضت عدتها أو طلقت على ما قلناه هنا واعتمده الاسنوى وكذا الوالدة له وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي إذا حلت لكن أفتى الوالدة الله تعالى بحصة أدن المرأة المذكورة لولها كإتقلا في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى وأقرام وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صححناه في الروضة وأصلها هنا إماما قول البغوى في فتاويه عقب مسألة الأذن كما لو قال الولي للوكيل زوج بنتي إذا فارقه أزواجه أو انقضت عدتها وفي هذا التوكيل وجهه ضعيف أنه لا يصح وقد سبق في الوكالة فبني على رآيه اذ هو قائل بالحصة في هذه المسئلة وقد علم أن الأصح خلافه فالأصح صحة الأذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج وكيل بالولاية الجمعية وظاهر أن الأولى أقوى فيكتفي فيها بما لا يكتفي به في الثانية وإن باب الأذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردياً به خطأ صريح مخالف للنقول اذ لا بضاع يحطاط لها فوق غيرها ومقابل الأصح أنه يصح ويكتفي بحصول المالك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل ولو وكله في المطالبة بحقوقه دخل ما يتجدد بعد الوكالة كما أفتى به ابن الصلاح لكن خالفه الجورى فقال لو وكله في كل حق هو له فلم يكن له دين ثم حدث لم يكن له قبضه لانه غير موكل الا فيما كان واجبا يومئذ وقد يقال لا يخالف بينهما اذ عدم الدخول في مسألة الجورى إنما هو لو وصف الحق فيها بكونه للموكل حال التوكيل ولا يضرنا وجود الاضافة في كل منهما لانه يكتفي فيها أدنى ملائسة كافي التصوير الأول بخلاف الثاني فقويت فيها باللام الدالة على المالك فلم يدخل المتجدد وعلم مما مر أنه لو جعل المعدوم تبعاً لحاضر كبيع مملوك وما سيملكه فقيمة احتمالا للرافعى والمنقول عن الشيخ أبي حامد وغيره الصحة كالموقوف على ولده الموجود ومن سجدت له من الأولاد ولو وكله ببيع عين يملكها وان يشتري له بثمنها كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء كافي المطلب ومنه اذن المقارن للعامل في بيع ما سيملكه وألحق به الأذرى الشرىك وبما تقرّر علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذ كره تبعاً لذلك ولا حاجة لما زاده بعضهم

(قوله على ما قلناه) ضعيف (قوله والفرق بينهما) أي الأذن من المرأة والتوكيل من الولي (قوله وما جمع هنا به بعضهم) أي حج حيث قال ولو عاق ذلك ولو عاقنا على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج اه (قوله دخل ما يتجدد) معتمد (قوله لم يكن له قبضه) معتمد (قوله كافي التصوير الأول) هو قوله ولو وكله في المطالبة بحقوقه (قوله بخلاف الثاني) هو قوله دخل ما يتجدد بعد الوكالة (قوله ومن سجدت له من الأولاد) أي فانه صحيح

ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك الحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه هنا مراه سم على منهج وظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج أولا ولو قبل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا ولا سيما اذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعي أي وان بانث البينة الكبرى بما يحصل من الوكيل (قوله وسائر العقود) هذا تقدم في قوله كصلح واراء وله ذكره هنا طئنة لما بعده

يشترط في وكيله هنا أن يكون مسلما كما انه يشترط فيمن يوكله الولي أن يكون ثقة والا فلا يستثنى الولي أيضا (قوله وذكر في توكيل المرتد) عبارة التحفة ورجحاني توكيل الخ قوله والاوجه انه لا يملك واحد منهما حيث لم يتحدد قصد الدافع والوكيل

(قوله جعلت موكلتي ضامنا) ينبغي ان ما ذكره مجرد تصوير فيصع الضمان بقول الوكيل ضمننت مائة على زيد عن موكلتي أو بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو أو صيت لك بكذا عن موكلتي أو نيابة عنه والحوالة بنحو جعلت موكلتي بحيل لك بمائة عليه من الدين على زيد (قوله لا يحصل بالتوكيل) أي حالة كونه لم يحصل وعبارة حج اذا لم يحصل الخ (قوله ويأتي امتناعه) أي التوكيل (قوله في فسخ) أي حيث لم يعين له المختارة للفراف على ما أفهمه قوله فيما مر ولا في الاختيار للفراق اذا عين للمرأة من يختارها أو يفارقها فان لم يعين لم يصح من الرجل أيضا (قوله ويصح في الإبراء) هذا تقدم في قوله كصلح وبراء ولعله ذكره هنا توطئة لما بعده (قوله لا بد من ١٨ الفور) معتمد (قوله ان قياس الطلاق) أي فيما لو قال وكلتك في أن تطلق نفسك

كصلح وبراء وحوالة وضمان وشركة ووكالة وقراض ومساقاة واجارة وأخذ بشفعة وصيغة الضمان والوصية والحوالة جعلت موكلتي ضامنا لك أو موصيا لك بكذا أو أخلتك بمائة على موكلتي من كذا بنظيره من ماله على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فور ية لا يحصل بالتوكيل تأخير مضر أما التي بخلاف ذلك فلا للتعصير وهو يأتي امتناعه في فسخ كسكاح الزائدات على أربع (و) في قبض الديوان ولو مؤجلة كما شمله إطلاقهم لا مكان قبضه عقب الوكالة بتجمل المدين فان جعلها تابعة لحال لم يتحمل سوى الصحة وشمل كلامه قبض الربوي ورأس مال السلم اذا قبضه الوكيل قبل مغادرة الموكل المجلس ولا يرد منع ذلك في غيبة الموكل لانه بغيبته بطل العقد فلا دين (واقباضها) لعدم الحاجة الى ذلك ويصح في الإبراء عنه نعم لو قال وكلتك في إبراء نفسك لا بد من الفور تغليباً للتمليك لكن ذكر السبكي ان قياس الطلاق جواز التراخي وخرج بالديون الاعيان فلا يصح توكيله فيما قدر على رده منه بنفسه مضمونة كانت أولا لا انتفاء اذن مالكها فيه ومن ثم ضمن به ما لم تصل بحالها لمالكها وشمل ذلك ما لو كان الوكيل من عيال المسالك وهو ثقة مأمون خلافا للبحروري نعم له الاستمانة عن يحملها معه فيما يظهر كما يأتي في الوديعة (و) في الدعوى بنحو مال أو عقوبة لغير الله (والجواب) وان كره الخصم وينعزل وكيل المدعي باقراره بقبض موكله أو إبراءه ولو قال وكيل الخصم ان موكله أقر بالمدعي به انعزل وتعديله لبينة المدعي غير مقبول وتقبل شهادته على موكله مطلقا وله فيما لم يوكل فيه وفيما وكل فيه ان انعزل قبل خوضه في الخصومة ويلزمه اقامة بينة بوكالته عند عدم تصديق الخصم له وتسمع وان لم تتقدم دعوى حضر الخصم أو غاب فان صدق الخصم عليها جاز له الامتناع من التسامح حتى يثبتها (وكذا في تلك المباحات كالأحياء والاصطياد والاحتطاب في الاظهر) كالشراء لان كل سبب للآل فبذلك الموكل اذا قصده الوكيل بخلاف ما لو لم يقصده

فلا يشترط الفور على ما أفهمه كلامه (قوله ومن ثم ضمن) أي الموكل وكذا الوكيل في المضمون له مطلقا وفي الامانة ان علم انها ليست ملك الدافع (قوله به) أي بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل (قوله خلافا للبحروري) قال في اللب الجور ي بضم أوله والراء الى جور بلد الورد بفارس ومحلة بنيسابور وبالزاي الى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم والفتح والراء الى جور قرية بالصهبان (قوله بمن يحملها) أي اذا كان ملاحظا له لان يده لم تزل عنها (قوله وفي الدعوى) عبارة المنهج وشرحه

وخصومة من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا اه وفي حاشية شرح الروض لو اشرح ما نصه والثاني قال القاضي ولو قال وكلتك لتكون مخاصما عني لا يكون وكيل في سماع الدعوى والبيئة الا ان يقول جعلتك مخاصما ومحاميا اه (قوله باقراره) أي الوكيل (قوله أو إبراءه) ومع ذلك لا يقبل اقراره على موكله (قوله أقر بالمدعي به) أي انه ملك لمن هو تحت يده (قوله انعزل) أي وكيل الخصم (قوله وتعديله) أي تعديل وكيل الخصم الذي هو المدعي عليه لكن يتأمل وجه عدم قبوله لان شهادته لا تجبر لنفسه نفعاً ولا تدفع ضرراً نعم هذا واضح فيما لو عدل وكيل المدعي في الخصومة بينته ولا يقبل لانه منهم باثبات ما وكل فيه ثم رأيت في سم على حج مانصه قوله ولا يقبل تعديله الخ لانه كالإقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل انعزل كما نبه عليه الا ذرعي قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحذر (قوله وتقبل شهادته) أي الوكيل (قوله مطلقا) أي وكل فيه أم لا (قوله وله) أي وتقبل له الخ (قوله اذا قصده) أي الموكل واستمر قصده فلو عن له قصده نفسه بعد تصد موكله كان

يفهم انه اذا قصد الوكيل نفسه وهو غير مستحق وقصده الدافع أيضا انه يملك ومعلوم انه ليس كذلك فالمنهوم فيه تفصيل بسط القول فيه العلامة حج (قوله فاذا لم يملك الاقوى لم يملك دونه الخ) في هذا التمليل نظرا لا يخفى وبعبارة غيره لانه اذا لم يقدر على التصرف لنفسه فغيره أولى (قوله ويمتنع توكيل المرأة) مصدر مضاف لمفعوله (قوله لا أعلم فيه) أى فى اعتماد قول الفاسق

له ذلك ويمالك ما احياه الخ من حينئذ (قوله بخلاف ما لو لم يقصده) بأن قصد نفسه أو أطلق أو قصد واحدا لا بعينه لان قصد واحد لا بعينه غير صحيح فكأنه لم يوجد فيحصل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر وقد يشكك هذا على ما مر للشارح فيما لو استأجر الجمل من واحد والراوية من آخر الخ وقد ١٩ قد منّا الجواب عنه فليراجع (قوله

لانه اخبار عن حق) قال في شرح الروض وقيل ليس باقرار بان التوكيل بالبراء ليس ابراء وبه يتضح قول الشارح الا ترى كان اقرار اجزما (قوله ولو قال أقر له بالف) وكذا لو قال أقر له على بالف فانه لغو اه شيخنا زياى وحج (قوله ويصح فى استيفاء عقوبة له) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه اه سم على حج (قوله لافى اثباتها مطلقا) قد يشكك عليه ما فى خبر اغديا أنيس الى امرأه هذا فان اعترفت فارجعها فان قوله فان اعترفت فارجعها توكيل من الامام فى اثبات الرجوع وفى استيفائه الا ان يجاب بان المراد فان دامت على الاعتراف بناء على أنها كانت اعترفت له صلى الله عليه وسلم أو بلغه اعترافها بطريق معتبر اه سم

والثانى المنع قياسا على الاغتنام ولان سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد منه فلا ينصرف عنه بالنية أما التوكيل فى الالتقاط فلا كما قاله هنا وهو محمول على التوكيل على العموم فلا ينافى ما يأتى فى اللقطة اذ هو مفروض فى مخصوص بعدم وجودها فافتقرت أحكام اللقطة الخاصة والعامة (لا فى اقرار) كوكلتك لتقرعنى لفلان بكذا (فى الاصح) لانه اخبار عن حق فلم يقبل التوكيل كالشهادة نعم يكون به مقر الاشهاد بثبوت الحق عليه فانه لا يأمر غيره بأن يخبر عنه بشئ الا وهو ثابت والثانى يصح لانه قول يلزم به الحق فأشبهه الشراء نعم ان قال أقر له على بالف له على كان اقرار اجزما ولو قال أقر له بالف لم يكن مقرا قطعاً (ويصح) التوكيل (فى استيفاء عقوبة آدمى) ولو قبل ثبوتها فيما يظهر (كقصاص وحد قذف) بل يتعين فى قطع طرف وحد قذف كما يأتى ويصح فى استيفاء عقوبة له تعالى من الامام أو السيد لا فى اثباتها مطلقا نعم للقاذف أن يوكل فى ثبوت زنا المقدوف ليسقط الحد عنه فتسمع دعواه عليه انه زنا (وقيل لا يجوز) التوكيل فى استيفائها (الابحضة الموكل) لاحتمال عفو ورد بان احتمالها كاحتمال رجوع الشهود اذا ثبتت بينة فلا يمتنع الاستيفاء فى غيبتهم اتفاقا (وليكن الموكل فيه مملو ما من بعض الوجوه) لئلا يعظم الغرر (ولا يشترط علمه من كل وجه) ولا ذكرا و صافى المسلم فيها لانها جوزت للمراجعة فسومح فيها (فلو قال وكلتك فى كل قليل وكثير) لى (أو فى كل أمورى) أو حقوقى (أو فوضت اليك كل شئ) لى أو كل ما شئت من مالى (لم يصح) لمافيه من عظيم الغرر لانه يدخل فيه مالا يسمع الموكل ببعضه كعق أرقائه وطلاق زوجته والنصدق بامواله وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فلا ينفذ تصرف الوكيل فى شئ من التابع لان عظم الغرر فيه الذى هو السبب فى البطلان لا يندفع بذلك وفارق ما مر عن أبى حامد بان ذلك فى جزئى خاص معين فساغ كونه تابعا لقلة الغرر فيه بخلاف هذا وبخلاف ما مر فى وكلتك فى كذا وكل مسلم اذا وكيل المتبوع معين والتابع غير معين وهو مستثنى من أن يكون الوكيل معيناً وليست هذه المسئلة مثل ذلك لما تقرر من كثرة الغرر فى التابع فيها (وان قال) وكلتك (فى بيع أموالى وعق أرقائى) و فاء ديونى واستيفائها ونحو ذلك (صح) وان لم يكن ما ذكر معلوما عند القلة الغرر فيه ولو قال فى بعض أموالى أو شئ منها لم يصح كبيع

على حج (قوله ليسقط الحد عنه) أى القاذف (قوله فتسمع دعواه) أى الوكيل (قوله عليه) أى المقدوف (قوله فى استيفائها) أى العقوبة (قوله الابحضة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها اه سم على حج (قوله اذا ثبتت) أى العقوبة (قوله أو حقوقى) لا يخالف هذا ما مر عن ابن الصلاح من أنه لو وكله فى المطالبة بحقوقه دخل ما يتجدد الخ فانه صريح فى صحة الوكالة فى ذلك لما أشار اليه الشارح بقوله لمافيه من عظيم الغرر وأما ما مر فى لفتلقه بخصوص المطالبة يقل الغرر فيه (قوله وفارق ما مر عن أبى حامد) أى فى قوله وعلم بما مر انه لوجعل العدوم تبعا للخ (قوله وبخلاف ما مر) أى فانه يصح (قوله ونحو ذلك) من النصوص اقتراض أو شراء ما يحتاج اليه الوكيل فى ماله تعلق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان شخصا يوكل آخر فى التصرف فى قرية من قرى الريف بالزراعة ونحوها

(قوله بخلاف أحد عبيدي) قد يشكك هذا بدم الصحة فيما لو قال وكلت أحدكما أو وكلتك في تطليق إحدى نسائي كما تقدم عن البصر (قوله بخلاف ما قبله) أي أو قال الخ (قوله وحل على أدنى شيء) أي بشرط أن يكون متمولا أخذ من العلة إذا اعتقد لا ترد على غيره متمول (قوله عما شئت من ديني) بقي ما لو حذف من ديني وفي حواشي الروض ولو حذف منه وقال أبرئه عما شئت أبقى شيئا احتياطا للموكل إذا المعنى على أنه منه (قوله صح إبراؤه) أي كما يصح عن موكله (قوله بخلاف بيعه لبعض) أي فإنه غير صحيح (قوله صح وعق) أي ما لم يبن ٢٠ معينا كما يأتي له في الفصل الآتي بعد قول المصنف فلكل من الوكيل والموكل

هذا أو هذا بخلاف أحد عبيدي لتناوله كلا منهم بطريق العموم البدلي فلا إيهام فيه بخلاف ما قبله أو أبرئ فلا ناع شيء من ديني صح وحل على أدنى شيء إذا أبرأ عقد غبن فتوسع فيه بخلاف البيع أو عما شئت من ديني فليبق عليه شيئا منه أو عن جميعه صح إبراؤه عن بعضه بخلاف بيعه لبعض ما وكله ببيعه بانقص من قيمة الجميع لنضمن التضمين فيه الغرر إذا لا يرغب عادة في شراء البعض ولو باعه بانقص من قيمة الجميع بقدر يقطع عادة بأنه يرغب في الباقي به لم يبيعه صحته (وان وكله في شراء عبد) مثلا للقنية (وجب بيان نوعه) كتركي وهندي أو نحوها ولا يغني ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كبيض ويشترط أيضا بيان صنفه إن اختلف النوع اختلافًا ظاهرا وصفة اختلف بها الغرض نعم لا يشترط ذكر أوصاف السلم ولا ما يقرب منها أما إذا كان للتجارة فلا يجب فيه ذكر نوع ولا غيره بل يكفي اشتراكتهم من العروض أو ما فيه حظ كالقراض كما اقتضاه كلام الروضة ونقله ابن الرفعة عن الماوردي وغيره وأقره وهو ظاهر ولو اشترى من يدين على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لما فاته موضوعه من طلب الربح ولو وكله في تزويج امرأة اشترط تعيينها ولا يكتب في بكونها مكافئة له لأن الغرض يختلف مع وجود وصف المكافأة كثيرا فاندفع ما ذكره السبكي هنا نعم إن أتى له بلفظ عام كزواجي من شئت صح للعموم وجعل الأمر راجعا إلى رأي الوكيل بخلاف الأول فإنه مطلق ودلالة العام على إفراذه ظاهرة وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرد فلا تناقض (أو) في شراء (دار) للقنية أيضا (وجب بيان المحلة) أي الحارة ومن لازمها بيان البلد فلذلك لم يصرح به (والسكة) بكسر أوله وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة لا تختلف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلا (في الأصح) لأن غرضه قديته علق بواحد من النوع من غير نظر فلسفة ونفاة نعم براعي حال الموكل ومائة مائة به والثاني لا بد من تقديره كائنه أو بيان غاية كائنه إلى ألف لتفاوت أثمان الجنس الواحد إذا المحلة تجمع دار الغنى والفقر ثم شرع في بيان الركن الرابع وهو الصيغة فقال (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية ككتابة أو إشارة أخرى مفهومة لا لكل أحد (يقتضى رضاه كوكلتك في كذا أو فوضته إليك) أو أنبئك فيه أو أقتك مقاسي فيه (أو أنت وكيل في) كبقية العقود إذا الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره إلا برضاه وخرج بكاف الخطاب ومثلهما وكلت فلانا ما لو قال وكلت من أراد بيع داري مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد بهذا الاذن لفساده نعم لو لم يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلتك من أراد في اعتناق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه صح على ما بحثه السبكي

الرد وقياس ما ذكره الشارح أنه لو اشترى له زوجته أو لها زوجها صح وانفسخ النكاح (قوله بخلاف القراض) أي فإنه لا يصح ولا يمتنع عليه لأن صحته تستدعي دخوله في ملكه وهو مقتضى للعق كما يأتي في شرح المنهج في القراض (قوله ولو وكله في تزويج امرأة الخ) ولو قالت لوليها زوجني من رجل فقياس ذلك الصحة مطلقا ولا يزوجه إلا من كف وإن قالت له زوجني ممن شئت زوجها ولو من غير كف (قوله فلا دلالة فيه على فرد) أي بعينه (قوله وجب بيان المحلة) بفتح الحاء وكسرها كما يؤخذ من المختار (قوله ومن لازمها بيان البلد) أي غالبها صح (قوله ويشترط من الموكل لفظ) بفتح الخاء ولو قال وكلتك في أمور زوجتي هل يستفيد إطلاقها فيه نظر

ويتجه لا حيث لا قرينة احتياطاً مراه على صح (قوله لا لكل أحد) أي فإن فهمها كل أحد واخذ كانت صريحة (قوله في اعتناق عبدي) قال ابن القيم ومثله ما لو قال وكلت من أراد في وقف داري هذه مثلاً اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوقف التي أرادها كما لو قالت المرأة وكل كل عاقدي تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الأخذ بظاهره فصح مطلقا ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل أراد تخصيص الوقف صح على أي حاله (قوله أو تزويج أمي هذه صح) عدم تعلق الغرض في هذه ظاهراً إن عين له الزوج كما يأتي عن الأذري في الحرة

والكافر كما يعلم بمرأته كلام التنوي خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله غير صحيح) أي بالنسبة لشقه الثاني فقط وكان ينبغي أن يقول غير صحيح في الثاني (قوله ولو يجعل) غاية في اشتراط الاذن فان هناك من يقول انه اذا كان ثم جعل لا يحتاج للاذن وفي نسخة عقب قوله باذن سيده مانعه ولو يجعل مطلقا لانه تكسب اه وعبارة التحفة عقب مثل هذه النسخة نصها كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلا اذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو يجعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير اذن انتهت ونسخ الشارح مختلفة كما ذكرناه فليراجع مختاره (قوله على ما قالاه) تبس في هذا التبري كلام حج لكن سيا في له نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له عدم التبري منه هنا وفي نسخة كما قالاه هنا وهي لا تناسب الاستدراك الاتي لانه يلزم عليه استدراك الشيء على نفسه (قوله وعلم ما مر انه لو جعل المعلوم تبعا الخ) حق العبارة وعلم ما مر الصحة

(قوله واخذ منه صحة الخ) قال سم على منهج واعتمد مر عدم الصحة الاتية بالغيره فلا يصح ادن المرأة على الوجه المذكور اه (قوله لسكل عاقد) أي عن له ولاية العقدم القضية (قوله ويجرى ٢١ ذلك التعميم في التوكيل) قال حج في

الدعوى اه (قوله ووكلا) أي الزوجة والمدعي (قوله ووكلا) أي المدعيان (قوله ولو قالوا) أي في كتابتهم أو عند القاضي (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو وكله في ابراء نفسه أو عرضها الحاكيم عليه عند ثبوتها عنده اعتبر القبول بالامتنال فورا ذكره الروياني وغيره ر هذا لا يستثنيان في الحقيقة لان الاول منهما مبني على أنه عليك لا توكيل كنظيره في الطلاق والثاني انما اعتبر فيه الفور لزام الحاكيم ابقاء حق الغريم لالوكالة اه فليتأمل فاه

وأخذ منه صحة قول من لا ولي لها أذنت لسكل عاقد في البلد أن يزوجهني قال الأذرى وهذا ان صح فعمله عند تعيينها الزوج ولم تفوض سوى صيغة العقد خاصة وبذلك أفتى ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل اذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضية نعم كتابة الشهود ووكلا في ثبوت ذلك وطلب الحكم به لا غية اذ ذلك ليس توكيلا لعين ولا مهم فية عين ان يكتبوا وكلا في ثبوت وكلاء القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز كما مر (ولو قال بع أو اعتق حصل الاذن) فهو قائم مقام الايجاب وأبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل الشرط ان لا يردوان أو كرهه الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس اذ التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غيره عالم بالوكالة صح كالوباع مال مورثه ظانا بحياته فبان ميتا وسيا في في الوديعة الا كتفاء بلفظ من أحدهما وقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا لانها توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما لو كان له عين مؤجرة أو معارة أو مغسوبة فوهم الآخر وأذن له في قبضها فوكل من هي يسه في قبضه له لا بد من قبول لفظا لتزول يده عنها به اما لو كانت بجعل فلا بد من قبوله لفظا كما في المطلب وينبغي تصويره بما اذا كان العمل الموكل فيه مضبوطا لتكون الوكالة حينئذ اجارة (وقيل يشترط) مطلقا لانه عليك التصرف (وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلتك) قياسا عليها (دون صيغ الامر كبيع أو اعتق) لانه اباحة (ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت (في الاصح) كسائر العقود سوى الوصية لقبولها الجهالة والامارة للحاجة والاشافي تصح كالوصية وردت بها مر وعلى الاول ينفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لوجود الاذن وينفذ أيضا تصرف صادف الاذن حيث فسدت الوكالة ما لم يكن الاذن فاسدا كما لو قال وكت من أراد بيع دارى

قد لا يتعاقب بما فيه غريم اه سم على حج (قوله وقبول) أي قبول ما خوطب به من أخذ الوديعة أو دفعها (قوله وأذن) أي الواهب (قوله له) أي الآخر (قوله فوكل) أي الآخر (قوله لا بد من قبول) أي عن هي تحت يده (قوله اما لو كانت بجعل) ظاهره انه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الامر أو غيره وهو ظاهر وفي حج اما التي بجعل فلا بد فيها من القبول لفظا ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الامر اه (قوله فلا بد من قبوله لفظا) أي وفورا أيضا أخذ من قوله لتكون الوكالة حينئذ اجارة (قوله وقيل يشترط مطلقا) أي سواء صيغ العقود وغيرها (قوله سوى الوصية) أي بان يقول اذا جاء رأس الشهر فقد أوصيت له بكذا وقضية ما ذكرناه عن سم ان محل الصحة في تعليق الايضاء كما لو قال اذا جاء رأس الشهر ففلان وصي (قوله والامارة) في فتاوى الباقي في باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي الا في محل الضرورة كالامارة والايضاء اه ومنه تستفد ان ما يحصل في مواضع الاحباس من جعل النظر له ولا ولاده بعده لا يصح في حق الاولاد بر اه سم على منهج

فيمالوجعل المعدوم تبعاً لما ضار الخ وفيه احتمالان للرافعي (قوله والتدبير) معطوف على النذر وليس من مدخول تعليق (قوله وبراء) لاحاجة اليه هنا لانه سبأ في بياضه (قوله جمعت موكلتي ضامنالك) وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله

(قوله والاقدام) أي بعد وجود الشرط (قوله ويظهر الاكتفاء بلا تبعه) قضيته وان لم يسبقه وكلتك ويحتمل ان المراد الاكتفاء بذلك بعد قوله وكلتك وان لم يقل الا ان ثم رأيت حج جزم في تصوير المسئلة بهذا الاحتمال (قوله لانه تغليق) أي فلا يصح (قوله عدم الصحة) أي للوكالة ٢٢ في الشقين وهما ما لوقال وكلتك في اخراج فطرق الخ وما لوقال اذا جاء رمضان

فأخرج الخ (قوله وظاهر الخ) معقد (قوله اخرجها) أي الفطرة (قوله فينفذ تصرفه) أي اذا أراد منه من التصرف بالاذن العام (قوله ان يقول عزلتك) عزلتك اهـ حج (قوله وليس هذا) أي قوله وكلما عدت الخ (قوله لانه ملك أصل التعليقين) أي تغليق العزل وتعليق الوكالة (قوله والاصح عدم صحته) أي فلا ينزل بطاوعها اهـ حج (قوله فيمنع من التصرف) أي ومع عدم العزل يمنع من التصرف (قوله وقيل لا ينزل) هذا عين الاصح السابق فكان الاظهر وقيل ينزل ولا يتأني حينئذ ما قرعه عليه بقوله وحينئذ فينفذ التصرف الخ اللهم الا ان يقال المراد من قوله لا ينزل انه لا ينزل من التصرف بناء على عدم انزاله من الوكالة قليلاً ما ولعل في

فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشي والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما قدم على عقد صحيح خلافاً لابن الرفعة (فان نجزها شرطاً للتصرف شرطاً جاز) اتفاقاً كوكلتك الا ان يبيع هذا ولكن لا تبعه الا بعد شهر ويظهر الاكتفاء بلا تبعه الا بعد شهر قال بعضهم وعلم من ذلك انه لو قال لا تحرق بل رمضان وكلتك في اخراج فطرق وأخرجها في رمضان صح لتخييره الوكالة وانما يفيدها بما يفيدها به الشارع بخلاف اذا جاء رمضان فأخرج فطرق لانه تغليق محض وعلى هذا التفصيل يلحظ اطلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع اهـ والا قرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل وظاهر صحة اخراجها عنه فيه حتى على الثاني لعدم الاذن كما علم مما تقررو ويصح توفيت الوكالة كوكلتك شهراً فاذا مضى الشهر امتنع على الوكيل التصرف (ولو قال وكلتك) في كذا (ومتى) أو مهـ ما وأذا (عزلتك فانت وكيلى صحت) الوكالة (في الحال في الاصح) لانه نجزها والى ان لا تصح لاشتمالها على شرط التأييد وهو الزام العقد الجائز وردتجبع التأييد بما ذكرنا يأتى وللخلاف شروط هنا لا حاجة للاطالة بذكرها فحتى انتفى واحد منها صحت قطعاً (وفي عوده وكذا بعد العزل الوجهان في تعليقها) لانه علقها ثانياً بالعزل والاصح عدم العود لفساد التعليق والثاني تعود مرة واحدة نعم يعود الاذن العام على الاول الراجح فينفذ تصرفه فطريقه ان يقول عزلتك ومتى أو مهـ ما عدت وكيلى فانت معزول لانه ليس هذا بما يقتضى التكرار ومن ثم لو أتى بكلمة عزلتك فانت وكيلى عاد مطلقاً لاقتضاء التكرار فطريقه ان يقول عزله أو يقول وكلما وكلتك فانت معزول فان قال وكلما انزلت فطريقه وكلما عدت وكيلى لتقاوم التوكيل والعزل واعتضاده بالاصل وهو المحرف في حق الغير فقدم وليس هذا من التعليق قبل الملك خلافاً للسبكي لانه ملك أصل التعليقين (ويجربان في تغليق العزل) بنحو طالع الشمس والاصح عدم صحته فيمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما ان التصرف ينفذ في الوكالة الفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن وقيل لا ينزل بطاوعها وحينئذ فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم وما أطال به جمع في استسكاله بانه ينفذ تصرفه مع منع المالك منه أجيب عنه بأنه لا يلزم من عدم العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة بل فديني ولا ينفذ كما لو نجزها وشرط للتصرف شرطاً وأخذ بعضهم بقضية ذلك حيث جزم بعدم نفوذ التصرف يمكن رده بمنع ذلك ما لم تكن الصيغة محتالة من أصلها فلا يستفيد منها شيئاً هذا والمقول عليه الاول

المبارسة سقطا وقد يقال المقصود من حكاية القيل لعمد انصرف لعدم انزاله فانه قال والاصح عدم صحته ومع ذلك لا ينفذ التصرف لوجود المنع ولا يلزم من عدم انزاله جواز التصرف كما انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف وقيل حيث قلنا لا ينزل صح تصرفه فيه صير حاصل الخلاف انه اذا علق بطالع الشمس لا ينزل بطاوعها الفساد التعليق وفي صحة التصرف وجهان أصحهما عدمه (قوله والمقول عليه الاول) وهو المنع من التصرف المذكور في قوله والاصح عدم صحته فيمنع الخ

الأذرعى عن الجهلى أن يقول الموكل اجعلنى ضامنا لدينه أو اجعلنى كفيل لابدين فلان اه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح من التصويرواى تبعا لابن الرمة متعين وباصوره الشيخ فى حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمله (قوله ويصح فى

فوفصل فى أحكام الوكالة (قوله وتعيين الاجل) أى وحكم تعيين الاجل ويجوز رفعه (قوله وشرائه) أى وحكم شرائه ويجوز رفعه وبوافقه رسم حج له بالواو وهو أولى لسلامته من حذف المضاف وابقاء عمله (قوله وتوكيله لغيره) أى وما يتبع ذلك كانهزال وكييل الوكيل وعدمه (قوله على غيره) أى التوكيل فى البيع (قوله أو حال التوكيل المفهوم الخ) زاد حج ويصح كونه صفة لمصدر محذوف أى توكيله لامل مطلقا (قوله ليس له البيع بغير نقد البلد) لو أمره ان يبيع بنقد عينه فابطل بعد التوكيل وقبل البيع وجدد آخر فنتجه امتناع البيع بالجديد لانه غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر اه سم على حج (أقول) ولو قيل بجواز البيع بالجديد تعويلا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا اذا ظاهر من حال الموكل ارادة ما يروج فى البلد وقت البيع من النقود سيما اذا تعذرت مراجعة الموكل (قوله لم يجز له يبعه الا بنقد البلد المأذون فيها) أى واذا باع بنقد البلد صح وضع الثمن وعسارة الشارح بعد قول المصنف فى الفصل الا فى ولا ينزل بالتعدى فى الاصح الخ ويزول ضمانه عما تعدى فيه بييمه وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانتفاء تعديه فيه ثم قال ٢٣ وتقدم انه لو تعدى بسفوره بما

وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفوره فبستثنى عما مر أى فى قوله ويزول ضمانه عما تعدى الخ (قوله نقدا كان أو عرضا) تقدم فى نظيره من الشركة عند الشارح ان الاوجه امتناع البيع بالعرض مطلقا لينظر الفرق بينهما بناء على ما اعتمدته وقد يجاب بانه لا تخالف فان المراد بالنقد فى باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب

فوفصل فى أحكام الوكالة بعد صحتها وهى مال للوكيل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشرائه للعيب وتوكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) فى التوكيل بأن لم ينص له على غيره أو حال التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا أى غير مقيد بشئ وقد أشار الشارح لذلك بقوله أى توكيله لم يقيد (ليس له البيع بغير نقد البلد) الذى وقع فيه البيع بالاذن لدلالة القرينة العرفية عليه فان سافر عما وكل فى ييمه لبلد بلا اذن لم يجز له يبعه الا بنقد البلد المأذون فيها ومراده بنقد البلد ما يتعامل به أهلها غايبا نقدا كان أو عرضا لدلالة القرينة العرفية عليه فان تعدد لزومه بالاغلب فان تساوى فبالانفع والاختيار أو باع بهما كما قاله الامام والغزالي ومحل الامتناع بالعرض فى غير ما يقصد للتجارة والاجاز به كالأراض كما يحتمل الزكشى وغيره وبما تقر فى معنى مطلقا اندفع ما قيل كان ينبغى ان يقول بطلق البيع فان صورته ان يقول بع كذا ولا يتعرض لبلد ولا أجل ولا نقد بخلاف البيع المطلق لتقييد البيع بقيد الاطلاق وانما المراد بالبيع لا يقيد اه وما تقر من ان مطلقا حال من البيع المراد به البيع بقيد الاطلاق بأن لم ينص له على صفة ثمن كبع هذا أو كبعه بالف معنى الاطلاق فى هذا الاطلاق فى صفاته فاندفع قوله فان صورته الى آخره وكذا ما رتب عليه (ولا) البيع (بنسيئة) ولو با أكثر من ثمن

التعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض الذى يمتنع البيع به ثم ما لا يتعامل به مثلا اذا كان أهل البلد يتعاملون بالفلس فهى نقد هافى بيع الشريك بها دون نفع القماش نعم يشكلى على ماى الشركة جواز البيع هنا بالعرض حيث كان المقصود به التجارة وقد يفرق بان متعلق الوكالة هنا معين كالوقال وكلت فى بيع هذا العبد فحيث كان غرض البائع التجارة فيه كفى ما يحصل الربح من أى نوع والشركة لم يكت متعلقها خاصا بل امانوع مخصوص كالقماش أو مطلق ما يقبر فيه كان الغرر فيها أكثر فاحتيط لها (قوله لزومه بالاغلب) أى ولو كان غيره أنفع للموكل (قوله فبالانفع) هذا ظاهر ان تيسر من يشتري بكل منهما فلو لم يجد الا من يشتري بغير الانفع فهل له البيع منه أم لا فيه تطر وظاهر كلام الشارح الذى ولو قيل بالاول لم يكن بعيدا لان الاتفع حينئذ كالمعوم (قوله اندفع ما قيل الخ) أى لصلاحيته لما قررت به فلا يرد ان أول وجوه اعرايه لا ينافى كونه ولو بعناه من كلام الموكل فقام له اه سم على حج (قوله وكذا ما رتب عليه) أى من قوله كان ينبغى الخ ووجه ترتيبه انه جعل كون صورته كذاعة والمعالول مرتب على علمته تقدم فى اللفظ أو تأخر (قوله بنسيئة) ويظهر انه لو وكله وقت نهب جاز له البيع بنسيئة لمن بائى اذا حفظ عن الهب وكذا لو وكله وقت الامن ثم عرض النهب لان القرينة قاضية قطعا برضاه بذلك وكذا قال له بعه ببلد أو سوق كذا أو أهله لا يشترى الا بنسيئة وعلم الوكيل ان الموكل يعلم ذلك فله البيع بنسيئة حينئذ فيما يظهر ثم رأيت ما سأذكره آخر مهور المثل

الابراءمه الخ) عبارة القصة و يصح في الابراءمه لكن في ابرق نفسك لا بد من الفور تغليباً للتملك قيل وكذا في وكلت لتبرق نفسك على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قياس الطلاق جواز التراخي ذكره السبكي انتهت (قوله ومن ثم ضمنها) أى في صورة

عن السبكي كالعمراني ان الولي يجوز له العقد بموكل اعتيد وهو يؤيد ما ذكرته لكن سيأتى فيه كلام لا يعد بحجته هنا حج وعبارته ثم بعد أن ذكر كلام السبكي والعمراني نصها قال الذي يظهر انه يشترط هنا ما في الولي اذا باع بموكل للمصلحة من يسار المشتري وعدالتة وغيرها وانه يشترط أيضاً فمن يعتد به أى الاحل ان يعتد بأجل معيناً مطرداً فان اختلف فيه احتمل الغاوة واحتمل اتباع أقلهن فيسه وقوله أقلهن فيه هو الاقرب لاتفاق الكل عليه اذا اقل في ضمن الاكثر (قوله بخلاف اليسير) ينبغي أن يكون المراد حيث لا راغب بتمام القيمة أو أكثر والا فلا يصح أخذاً ماسياً في فيما لو عين له الثمن انه لا يجوز له الاقتصار على ما عينه اذا وجد راغباً كما سيأتى وقد يفرق اه سم على منهج (أقول) وقد يتوقف في الفرق بان الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي منتفية فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من يأخذ بكامل القيمة (قوله ولو باع بنق المثل وشم راغب) أى ولو باع لا يتغبن به أخذاً من اطلاقه وفي شرح الروض التقيد بما لا يتغبن بمثله قال سم على منهج بعد نقله ذلك عن شرح الروض وهو يفهم العصة اذا وجد الراغب بالذي يتغبن بمثله وفيه نظر اه (أقول) وقد يقال العرف في مثله جار بالمساحة وعدم الفسخ للزيادة اليسيرة اه وهذا كله ما لم ير مصلحة في البيع بالاقل كأن يكون من يريد الشراء بالزيادة أو اكس في قبض الثمن أو يخشى منه خروج الثمن مستحقاً ونحو ٢٤ ذلك ويحتمل خلافه لان الامور المستقبلة لا تنظر اليها وهو ظاهر اطلاق

الشارح كشرح المنهج ثم رأيت الاول في الخطيب حيث قال ومجمله كمال الاذرى اذا لم يكن الراغب مما طاول ولا متجوها ولا ماله ولا كسبه حراماً اه (قوله أو حدث) أى الراغب (قوله في زمن الخيار) أى وكان الخيار للبائع أو له ما فان كان للمشتري امتنع اه شيخنا

المثل لان المعتاد غالباً بالحلول مع الخطر في النسيئة (ولا بغبن فاحش وهو ما لا يحتمل غالباً) في المعاملة كدرهمين في عشرة اذ النفوس تشع به بخلاف اليسير كدرهم في انهم قال ابن أبي الدم العشرة ان سويح م في المائة فلا يتسامح بالمائة في الالف فالصواب الرجوع للعرف وواقفه قوله ما عن الرواية انه يختلف باجناس الاموال لكن قوله في البهران اليسير يختلف باختلاف الاموال فربع العشر كثير في النقود والطعام ونصفه يسير في الجواهر والرقيق ونحوها محتمل نظر وهو محمول على عرف زمنه اذا لوجه اعتبار العرف المطرد في كل ناحية بما يتسامح به فيها ولو باع بثمن المثل وشم راغب أو حدث في زمن الخيار أى جميع ما صرح في عدل الرهن وأنهم قوله ليس له الى آخره بطلان تصرفه فلهذا فرع عليه قوله (فلو باع على أحد هذه الانواع وسلم المبيع ضمنه) للميسولة بقيته يوم التسليم ولو في مثلي كما ذكره الراعي فان تلف ولم يصح العقد طالب المشتري بالمثل في المثلي والقيمة في المتقوم وان صح وتعدى الوكيل بالتسليم

زبادى فيما يأتى في فصل فيما يجب على الوكيل وقوله جميع ما صرح ومنه انه اذا لم يصح انفسخ بنفسه لان فان

العبرة في العقود بما في نفس الامر وينبغي أن يكون منه أيضاً ما لو اجتهد الوكيل في البيع وأداء اجتهاده الى ان فيه مصلحة ثم تبين خلافها فيتبين بطلانه (قوله ضمنه للميسولة) أى وعليه فاذا تلف المبيع في يد المشتري وأحضر بدله وكان مساوياً لما غرمه جنساً و قدراً وصفة فهل له ان يأخذه بدل ما غرمه للميسولة ويجوز له التصرف فيه بتراضيه ما أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه يبيع الدين لمن هو عليه وهو جائز اماً لو أراد أخذ ما قبضه الوكيل من المشتري في مقابلة القيمة التي أخذها الموكل منه لم يجز لان ما قبضه من المشتري عين والقيمة التي يستحقها دين والتقصا انما يكون بين دينين استويا فلو تلفت القيمة في يد الاخذ ضمنها فان كان المضمون به من جنس الثمن وتوفرت فيه شروط التقاص حصل التقاص وكتب أيضاً قوله ضمنه للميسولة أى ويجوز للموكل التصرف فيما أخذه من الوكيل لانه يملك كمالك القرض (قوله بقيته) فان قلنا انه أى الوكيل يغرم القيمة مطلقاً فهل يرجع في المثلي بها على المشتري لانها التي غرمها أو بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر اه سم على حج (أقول) والذي يظهر انه انما يطالبه بالمثل لانه المضمون به ما تلف في يده واذا أخذه بعد تلف المبيع في يد المشتري دفعه للموكل واسترد القيمة ويحتمل وهو القياس انه لو تلف المبيع في يد المشتري رجع الوكيل على الموكل بالقيمة وغرم له المثل لانه الذي يضمن به متاعه الا أن (قوله فان تلف) ليس هذا تفريعاً على خصوص ما ذكره لان البيع فيه باطل دائماً لعله بيان للحكم فيما لو تعدى الوكيل بالتسليم لا بقيته ما الكلام فيه

الامانة (قوله كان اقرارا جزميا) اشعر بان ما صور به المثل فيه خلاف وهو كذلك (قوله من الامام أو السيد) عبارة التخصه لكن من الامام أو السيد وهي التي يتضح عليها معنى قوله مطلقا (قوله فلا يمنع الاستيفاء الخ) عبارة التخصه مع الاستيفاء في

(قوله فان شاء) أي الموكل (قوله طالبه) أي الوكيل (قوله أو بالبديل) قد يتوقف في المطالبة بالبديل فانه لم يتمد بالبيع وحيث صح فقد انتقل المثل في المبيع للمشتري واستحق البائع عليه ثمنه والذي فوته بالتسليم انما هو الثمن فكيف يطالب بالبديل والمتبادر من قوله بالبديل ان المراد به المثل في المثل والقيمة في المتقوم لكن قضية قوله الاتي ضمن للموكل الخ انه القيمة فقط (قوله ان كان باقيا) وهل يزول الضمان بالاسترداد أولا يزول الا بيبعه ثانيا أو باستئذان من المالك فيه نظرو قياس ما يأتي من انه لو تمدي بالبيع لا يزول ضمانه باسترداده انه هنا كذلك (قوله بالاذن السابق) قال الشارح بعد قول المصنف في الفصل الاتي ولا ينزل في الاصح فالورد عليه بعيب مثلا بنفسه أو بالحاكم عاد الضمان مع ان العقد يرتفع من حينه على الراجح غير اننا لا نقطع النظر عن أصله بالكلية (قوله وقراره على المشتري) أي فيضمنه بالمثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم (قوله وعلم بما تقر في التفريع) أي من قوله وافهم قوله ليس له الخ (قوله خلا فالجمع منهم السبكي في تجويزه بالغبن) هذا مخالف لما قدمه في الشركة قبيل قول المصنف ولكل فسخه متى شاء الخ حيث قال وقوله بما ٢٥ شئت اذن في المحابة كما يأتي بزيادة

في الوكالة فكانه جرى ثم على مقالة السبكي وحيث ردها هذا دل على اعتماد ما هنا هذا و الفرق ثم بين بما شئت وبين بما ترى حيث قال لا بما ترى لان فيه تفويضا لآيه وهو يقتضي النظر بالمصلحة اه وسوى شيخنا الزيايدي ينه ما هنا في انه ليس له البيع بالمحابة (قوله جاز بنسبة فقط) أي لا بغبن فاحش ولا بغير نقد البلد (قوله جاز بالغبن) ويذهب

فان شاء طالبه بالثمن أو بالبديل المذكور وله مطالبة الوكيل برده في صورة البطلان لتعديه بتسليمه لمن لا يستحقه ببيع باطل فيسترده ان كان باقيا وله حينئذ يبيعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده أمانة عليه فان لم يبق كان طريقا في الضمان وقراره على المشتري وعلم بما تقر في التفريع رد من زعم انه كان ينبغي ان يقول لم يصح ويضمن فلو لم يطلق اتبع ماعينه ففي بيع بما شئت أو تيسره غير النقد لا بنسبة ولا غبن لان ما للجنس خلا فالجمع منهم السبكي في تجويزه بالغبن أو بعه كيف شئت جاز بنسبة فقط لان كيف الحال فشمع الحال والموجب أو بكم شئت جاز بالغبن فقط لان كم العدد القليل والكثير أو بما عز وهان جاز غير النسبة لان ما للجنس فقررنا بما عدها يشمل عرفا القليل والكثير من نقد البلد وغيره (فان وكله ليبع مؤجلا وقد ارجل فذلك) أي فيبيعه بالاجل المتدرظا هو له النقص ما لم ينه عنه أو يترتب عليه ضرر كان يكون لحفظه مؤنة أي أو يترتب خوف كنه قبل حلوله كما هو ظاهر أو عين له المشتري كما بحثه الاسنوي لظهور قصد المحابة كما يؤخذ مما يأتي في تقدير الثمن (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وجعل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) أي المبيع في الاصح أيضا لانه المعهود فان لم يكن عرف راعى الانفع لموكله ثم تخير نظير ما مر ويشترط الاشهاد

٤ نهاية ع ان لا يفرض فيه بحيث يعد اذاعة وان لا يكون ثم راغب بالزيادة (قوله فقط) أي لا بالنسبة ولا بغير نقد البلد (قوله لان كم العدد) قال حج ويظهر ان الكلام فيمن يعلم مدلول تلك الالفاظ كما ذكر والافان عرف له فيها عرف مطرد حلت عليه وان لم يعلم له ذلك لم يصح التوكيل للجهل بمراده منها اه سم على منهج وعبارته في شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق في هذه الاحكام بين النوى وغيره وهو محتمل لان لها مدلول عرفيا فيحمل لفظه عليه وان جهله وليس كما يأتي في الطلاق في ان دخلت بالفتح لان العرف في غير النوى ثم لا يفرق نعم قياس ما يأتي في النذر انه لو ادعى الجهل بمدلول ذلك من أصله صدق ان شهدت قرأت حاله بذلك اه قلنا لما نقله سم عنه له في غير الشرح المذكور (قوله بما بعدها) أي عز وهان (قوله يشمل عرفا القليل والكثير) قال حج ويتردد النظر في بأي شئت وبمهما شئت ولو قيل بما شئت لم يبعد (قوله ليبع مؤجلا) هل له البيع حالا حينئذ ينبغي نعم الا لغرض اه سم على حج (قوله لظهور قصد المحابة) يؤخذ منه ان الكلام فيما ادلت القرينة على قصد المحابة والا جاز له النقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان كان المشتري معينا (قوله نظير ما مر) أي في تعدد المقدين (قوله ويشترط الاشهاد) سكت عن الرهن اه سم على حج (أقول) والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يؤدي لامتناع البيع اذا غالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعن الفرق بين هذا وبين بيع الولي مال المولى عليه حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لمال المولى عليه

فبينهم الخ (قوله مفهومة لال لكل أحد) أي حتى يكون كناية وكان عليه حينئذ أن يذهب كراهية المفهومة لكل أحد في المصريح
 وأفهم قوله يشترط الخ أنه لو لم يشهد لم يصح البيع فظاهره أنه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وإن شهد فيهما
 بعد وعبارة حج وبإلزامه الأشهاد وبيان المشتري حيث باع بمؤجل والاضمن اه وهو محقق لأن ثم بترك الأشهاد مع صحة العقد
 والضمان ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه إفصاح بصحة البيع أو فساد عند ترك الأشهاد اه وسياق عا فيه وكتب أيضا
 قوله ويشترط الأشهاد وينبغي رجوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ لما لو باع بمؤجل سواء قدر الموكل الاجل أو أطلق (قوله
 وبيان المشتري) أي كان يقول الوكيل للموكل بعته لفلان فلم يبينه له كان قال بعته لرجل لا أعرفه ضمن (قوله والاضمن)
 أي القيمة لا البديل فيما يظهر لأنها انغرم للحيولة وكتب سم قوله والاضمن ليس فيه إفصاح بصحة البيع أو فساد عند ترك
 الأشهاد اه سم على حج (أقول) والذي ينبغي أنه شرط لعدم الضمان للصحة لأن الأشهاد إنما يكون بعد تمام العقد لكن
 نقل عن شيخنا الزياتي بالدرس اعتمادا شرط للصحة وقال خلافا لحج حيث جعله شرط للضمان اه فليحذر (قوله وان
 نسي) أي الوكيل (قوله كان أذن له في السفر) هو ظاهر ان لم تجر عادة الموكل بالسفر إلى ذلك البلد عن قرب ولا فيمنبغي ان
 لا يقبض الا بعد مراجعة الموكل ويحتمل ان تركه السفر على خلاف العادة كاف في جواز القبض بل وجوبه لأن في تركه ضياعا
 له وهو لا يرضى به (قوله اذلة منع الاتحاد) أي فيما ذكر فلا ينافي ان التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولى الطرفين (قوله
 فبقى من عداه) شمل الوصي والقيم ٢٦ وناظر الوقف فلا يجوز لم تولى الطرفين (قوله لئلا يلزم تولى الطرفين) أي لان

الاباء يتولى الطرفين
 في معاملته لنفسه مع
 مواليه أو موليته وهنا
 ليس كذلك لان المعاملة
 لغيره ولا يجوز أيضا ان
 يوكل وكيلا في أحد الطرفين
 ويتولى هو الطرف الآخر
 ولا وكيلين في الطرفين
 أخذائهما في النكاح
 ان من لا يتولى الطرفين
 ليس له ان يوكل وكيلا في

قياسا على عامل القراض كما صرح به القاضي وبيان المشتري ان لم يعرفه الموكل والاضمن وان
 نسي وليس له قبض الثمن بعد حلوله الا ان نص له عليه أو دلت عليه قرينة ظاهرة كما قاله
 جمع كان أذن له في السفر بل بعبارة البيع فيها بمؤجل ومقابل الاصح عدم الصحة لاختلاف
 الغرض بتفاوت الاجل طولا وقصرا (ولا يبيع لنفسه) وان نص له على ذلك وقدر الثمن ونهاه
 عن الزيادة خلافا لابن الرفعة ودعواه جواز اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة بعيد من كلامهم
 اذلة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظام الايجاب والقبول من شخص واحد وخرج عن
 ذلك الاباء امرض فبقى من عداه على المنع (وولده الصغير) أو المجنون أو السفهيه ولو مع ما مر
 لئلا يلزم تولى الطرفين ومن ثم لو أذن في ابراء أو اعتاق من ذكر صرح لا انتفاء التولى ولأنه
 حر يصطبه ما وشرعا على الاستقصاء لموكله فمضاد أو أحزم ذلك انه عند انتفاء ما بان كان ولده
 ذ ولاية غيره وقدر الموكل الثمن ونهاه عن الزيادة جاز البيع له اذ لا تولى ولا تهمة كما أفهمه كلام

أحدهما أو وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلا عن طفله كما صرحوا به ويتولى هو الآخر لم يبعد جوازه اذا
 قدر الثمن ونهى عن الزيادة اذ لا تهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لائتمامه كما صرحوا بذلك أيضا فليست
 اه سم على حج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله مالوا أطلق فيكون وكيلا عن الطفل وقوله ولا يجوز أيضا ان يوكل وكيلا في
 أحد الطرفين أي عن نفسه أو يطلق فلا ينافي قوله الا في نعم لو وكل وكيلا الخ وقوله اذا قدر الثمن (أقول) لو قيل بعدم اشتراط
 ذلك لم يكن بعيدا لان الثمن له من شرعي يرجع اليه وهو كونه حالا من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير (قوله ومن ثم) أي من
 أجل ان العلة تولى الطرفين (قوله أو اعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك ما يأتي من جواز التوكيل
 في المغوع عن نفسه في الفصا ص وحده القذف (قوله من ذكر) أي من نفسه أو ولده الخ (قوله وشرعا على الاستقصاء لموكله)
 عبارة حج طبع ما وشرعا على الاسترخاء له وشرعا على الاستقصاء لموكله اه (قوله في ولاية غيره) أي لفسق أبيه مثلا
 (قوله وقدر الموكل الثمن) أفهم انه لو لم يقدر الثمن أو قدر ولم ينهه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة في امتناع
 بيعه لم هو في ولايته تولى الطرفين وهو متنفذ هنا كما ذكره الشارح بقوله اذ لا تولى ولا تهمة وبأنه يجوز بيعه لايه وابنه
 البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينهه عن الزيادة ولا تطرأ التهمة في ذلك اللهم الا ان يقال ان التهمة مع صغر الولد أو جنونه أقوى
 منها في الاب والابن الكبير لما جرت به العادة من زيادة المنومة الاب على ابنه الصغير أو المجنون فليتنامل ثم رأيت سم على
 منهج صرح بالفرق المذكور

والشهاب حج لم يذ كر قوله لم يكن أخذ لان الكاف في قوله ككتابة للتظهير لان موضوع مسئلة المثل ان هناك الخطاف كانه
قال ومسئلة الكتابة والاشارة على التفصيل المعلوم فيها (قوله وتخرج بكلف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من
(قوله أو قصاص) لعل العلة في ذلك عدم حصول المقصود من التشفى للمسحق مع انه في اقامة الحد على نفسه قد يأتي عطا
لا يحصل به ما هو مقصود الحد شرعا مما يحصل الالم للحدود والعلة في التزويج واستيفاء الدين من نفسه تولى الطرفين (قوله
ويصح توكيله في ابراء) هذا عين قوله السابق ومن ثم لو اذن في ابراء الخ (قوله بناء على عدم اشتراط القبول فيه) وهو المعتمد
(قوله وفي اعتاقها) أي نفسه وهذه علفت من قوله قبل أو اعتاق من ذكر الخ (قوله سواء أعين) أي الموكل (قوله لا تتفاء
ما ذكر) أي من تولى الطرفين والتهمة (قوله تولية) فاعل يجوز (قوله ولا كذلك ثم) أي لانه قد يكون هناك من هو أصح منهما
مع وجود الشرط في النكل حتى لو فرض انحصار الامر في أحدهما أمكن ٢٧ تولية السلطان له (قوله من نفسه

ومحجوره) أي ولا باكثر
من ثمن المثل ولا بنسيئة
ولا بنغن فاحش على قياس
ما صر في الوكيل بالبيع
(قوله في نحو الصرف)
أي كالمعومات ورأس
مال السلم (قوله القبض)
أي لان القبض في المجلس
شرط لصحة العقد (قوله
والقبض) أي قطعا (قوله
الاباذن جديد) أي أو دلالة
القربنة عليه كما مر أيضا
(قوله وهنا) أي في البيع
بموجب (قوله من غير
قبض) أي وان حل الثمن
(قوله وظاهر اطلاقهم الخ)
معقد (قوله وصحناه) أي
على الراجح حيث لا ضرر
يلحق الموكل بالحلول (قوله
في هبة) أي عقدها (قوله
تسليم) أي للمو هو ب له بأن

المصنف في تعليقه على التنبيه وهو ظاهر ولو وكله ليهب من نفسه ليصح لما صر في تزويج
أو استيفاء حد أو قصاص أو دين من نفسه فكذلك ومقتضاه منع توكيل السارق في القطع
وبه صرح في الروضة هناك صرحوا في باب استيفاء القود بخلافه وجع البلقيني بينهما
بحمل ما هنا على حالة وما هناك على أخرى وهو الاوجه كما سيأتي بيانه ثم ان شاء الله تعالى ويصح
توكيله في ابراء نفسه بناء على عدم اشتراط القبول فيه وفي اعتاقها والعفو عنها من قصاص أو
حد قذف (والاصح انه يبيع) أي الوكيل بالبيع مطلقا (لا يبه) وسائر أصوله (وابنه البالغ)
وسائر فروعه المستقلين سواء أعين الثمن أم لا لا تتفاء ما ذكر والثاني لانه متهم بالميل اليهم وانما
لم يجز لمن فوض اليه ان يولى القضاء تولية أصله وفرعه لان هما صر داين في التهمة وهو ثمن المثل
ولا كذلك ثم ويجزى ذلك في وكيل الشراء ولا يشتري من نفسه ومحجوره (و) الاصح (ان
الوكيل بالبيع) بحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي بيده ما لم ينه لان ما من توابع البيع
والثاني لانه عدم الاذن فيهما وقد يرضاء للمبيع دون القبض نعم له في نحو الصرف القبض
والا قباض قطعا والقبض من مشتري مجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يضيع لافي البيع
بموجب وان حل الاباذن جديد كما مر وهنا تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان
ذلك وان باعه بحال وصحناه لان اذن الموكل في التأجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في
اقباض المبيع قبل قبض الثمن فلم يرتفع عما أتى به الوكيل وان كان أنفع للموكل ويحتمل خلافه
لان الموكل اعترض بذلك مع التأجيل دون الحمول وليس لمن وكل في هبة تسليم قطعا لان
عقدها غير مملك فان كان مؤجلا وحل أو حالا ونهاه عن قبضه لم يملك قبضه قطعا (ولا يسلمه) أي
المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لما في التسليم قبله من الخطر (فان خالف) بان سلمه له باختياره
قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل قسمة المبيع ولو مئليا كما مر وازادت على الثمن يوم التسليم
للمحلوله فادابضه ردها امالوا أجبره حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كما في البحر انه

يقبضه اياه (قوله فان كان مؤجلا وحل) هذا علم من قوله أولا لا في البيع بموجب وان حل (قوله حتى يقبض الثمن الحال)
ع انظر لو كان البائع وكيلا والمشتري وكيلا اه (أقول) في العباب في باب البيع في بحث التسليم مانصه ولو تباع وكيلان
أو وليان أجبر مطلقا اه سم على منتهى وقوله مطلقا أي سواء كان الثمن معين أم في الذمة ووقع السؤال في الدرس عما لو قال
له وكل في كذا التصرف فيه تصرف الملاك هل هو صحيح أم باطل فيه نظر والجواب عنه ان ظاهر فيه الصحة ويحمل على
التصرف فيه بالبيع دون الهبة والقرض فله يبيعه بغير نقد البلد وبالغن الفاحش والنسيئة (قوله ومثليا كما مر) الذي مر
هو قوله وان صح وتعدى الوكيل بالتسليم الخ وليس فيه ما ذكر فليتامل الا ان يقال ان اللام في البديل للعهد الذي كرى المتقدم
في قوله ضمنه للمحلوله بقيته يوم التسليم الخ (قوله امالوا أجبره حاكم) أي أو متقلب فيما يظهر اه حج وهو ظاهر على ما فانه حج
أيضا من انه قد يفرق بين اكرام النظام

الامثلة لكان واضحاً (قوله وهذا ان صح) يعني ما ذكر من تزويج الامة وعبارته في قوته ذهبها وما ذكره يعني السبكي في تزويج الامة ان صح ينبغي ان يكون فيما اذا عين الزوج ولم يفوض الاصيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن اذنت ان على التسليم هنا وبين الوديعة بان للسكره هنا شبهة انتقال الملك وتم لاشبهه له بوجه واماعلى ما استوجهه الشارح من الفرق بين اكره الظالم واكره الحاكم الذي يراه فقد يشكل الحاق المتغلب بالحاكم الان يقال المتغلب بصير كالحاكم لدفع المفساد المتولدة بالفتن لمخالفته (قوله فيضمن) أي الوكيل أي يكون طريقاً الضمان (قوله والا ضمن) أي القيمة للحيولة قياساً على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن (قوله عيبه) بالموحدة (قوله لا يشتري معيباً) وهل له الشراء نسيئة وبغير نقد البلد حيث وأي فيه مصلحة أم لا فيه نظر ٢٨ والا قرب الاول اذا لضرورة فيه على الموكل (قوله لا ينبغي له) أي لا يحسن له

الاشبهه حيث كان يرى ذلك مذهبا بالدليل أو تقليداً معتبراً فلو اكرهه عليه ظالم فكالوديعة فيضمن قاله الاذري وهو الوجه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والا ضمن (واذا وكله في شراء) موصوفاً أو معين كما اقتضاء كلامهما وان جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الاتية فيه غير صحيح (لا يشتري معيباً) أي لا ينبغي له المساءلة من الهبة المستزمنة للعمل غالباً في أكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضي السلامة وانما جازله امل القراض شراؤه لان القصد منه الربح ويؤخذ منه انه لو كان القصد هنا ذلك جازله شراؤه (فان اشتراه) أي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يسأى مع العيب ما اشتراه به وقع) الشراء (عن الموكل ان جهل) الوكيل (العيب) لا تنفأ المخالفة والتقصير والضرر لتمكنه من رده نعم لو نص له على التسليم لم يقع للموكل كما قال الاسنوي انه الوجه لانه غير مأذون فيه وخرج بذمته الشراء بعين مال موكله فيقع للموكل أيضاً بهذه الشروط لكن ليس للوكيل رده لتعذر انقلاب العقد له بخلاف الشراء في الذمة فالتقيد للاحتراز عن هذا خاصة (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) سواء أسأى ما اشتراه أم زاد لانه غير مأذون فيه عرفاً والثاني يقع له لان الصيغة مطلقة ولا تنقص في المالية (وان لم يسأوه) أي ما اشتراه به (لم يقع عنه) أي الموكل (ان علمه) أي الوكيل العيب لتقصيره اذ قد عذر الردي في ضرره (وان جهله وقع للموكل في الاصح) لم يذر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت الخیار له والثاني لا لان الغبن يمنع الوقوع عنه مع السلامة فعند العيب أولاً ولورده الاول بان الخيار يثبت في العيب فلا ضرر بخلاف الغبن (واذا وقع) الشراء في الذمة لم امر انه ليس للوكيل الرد في المعين (للموكل) في صورتي الجهول (فلسلك من الوكيل والموكل الرد) بالعيب اما الموكل فلانه المالك والضرر لاحق به نعم يشترط رده على البائع أن يسميه الوكيل في العقد او ينويه و يصدقه البائع والا رده على الوكيل ولورضى به امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه وأما الوكيل فلا نه لو منع له بما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لكونه فوراً فيقع للموكل فيمتضرو من ثم لورضى به الموكل لم يرد كما مر والعيب الطارئ قبل قبض القبض كالمقارن في الرد وعدمه كما اعتمد ابن الرفعة ناقلًا

(قوله في أكثر الاقسام) احترز بقوله في أكثر الاقسام عما لو اشترى بالعين وكان عالماً بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويحرم له ما طيه عقداً فاسداً اه زيادى (قوله لتمكنه) أي الموكل (قوله نعم لو نص) كان الاولى ان يقول اما لو نص الخ لانه محترز قوله ولم ينص له (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على التسليم ومساواته ما اشتراه وجهل الوكيل العيب (قوله فالتقيد) أي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله لكن ليس للوكيل رده (قوله وان لم يسأوه) أي سواء كان الشراء في الذمة أو بالمعين (قوله نعم يشترط رده) أي الموكل (قوله ولورضى) أي الموكل

(قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضياً به حين الرد فينبغي أن يتبين له بطلان الرد اه سم على حج (قوله فلا نه لو منع الخ) أورد عليه انه بتقدير ان لارده يكون أجنبياً فأتأخيراً الرده منه حينئذ لا أثر له قال سم على حج ويجاب بأن مجرد كونه أجنبياً لا يقتضي عدم النظر اليه اه هذا وقد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا أن يقال ان المراد بعدم رضاه أن يذكر سبباً يقتضي عدم وقوع العقد له كانه كاره الوكالة بما اشترى به الوكيل او انكار تسمية الوكيل اياه في العقد أو نيته فليتأمل (قوله كالمقارن في الرد وعدمه) أي لا في عدم وقوعه للموكل لانه مأذون له في شرائه وقت العقد لسلامته عنده (قوله في الرد وعدمه) أي وقد تقدم انه ان كان الشراء بالمعين فلا رد للوكيل أو في الذمة فليسك منها الرد

يزوجهما العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل أحد ما قد بالبلد تزويجهما فأجاب ان اقترن بائناهما فبرينة تقتضي التعيين فلا شك ان سبق اذنها قريبا ذكر عاقد معين أو كانت تعتقد أن ليس بالبلد غير واحد فان اذنها حينئذ يختص ولا يعم وان لم

(قوله فان وقع الشراء بالعين لم يصح) لو تعذر الرد على البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل وأخذ الثمن المعين فينبغي اخذ ما ساقى في مسائل الجارية أن يقال يرده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن وللوكيل يده بالظفر واستيفاء ما غرمه من ثمنه اه سم على حج (قوله والاوقع للوكيل) والكلام في العيب المقارن اما الطارى فيقع فيه للموكل مطلقا سواء اشتراه بالعين أو في الذمة (قوله شراء من يعتق) أي وان علم بكونه يعتق عليه ولا نظرا الى ضرر الموكل لتقصيره بهدم التعيين وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته فيما مر بعد قول المصنف كحج فان وكاه في شراء عبده وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لما فاته موضوعه (قوله ولاعتق) قياس ما مر فيما لو اشترى معيبا لا يعلم عيبه وأعتقه ثم اطلع فيه على ٢٩ عيب من أنه ينفذ العتق ولا ردوله

الارش انه هنا كذلك اللهم
الآن يقال انه لما أنشأ
العتق هناك عومل بمقتضى
ما أتى به بخلافه هنا فانه
انما حكم عليه بالعتق
ولم يوجد منه ما يدل عليه
فاشترط لصحة شرائه أن
لا يكون فيه ما يمنع من
الرضا به (قوله بهض عياله)
والذي يظهر ان المراد بهم
أولاده ومماليكه وزوجاته
اه حج وينبغي ان يلحق
بمن ذكر خدمته باجارة
وتحوها (قوله فيضمن)
أي خلافا لحج (قوله وعلى
رأيه) أي الجورى (قوله
في الاول) هو قوله عدم
الفرق بين وكلت في يده
(قوله دون الثاني) هو
قوله وفي أن تبعه ووجهه

له عن مقتضى كلام أبي الطيب وعلم مما مر انه حيث لم يقع للموكل فان وقع الشراء بالعين لم يصح
والاوقع للوكيل وله عند الاطلاق شراء من يعتق على موكله فيعتق كما مر ما لم يبين معيبا
فلا موكل رده ولاعتق خلافا لـ مولى (وليس لو وكيل أن يوكل بلا إذن ان تأتى منه ما وكل فيه)
لان الموكل لم يرض بتصرف غيره ولا ضرورة كما ودع لا ودع وشمل كلامه ما لو اراد ارسال
ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن ان فعله خلافا للجورى وعلى رأيه يشترط في
المرسل منه كونه اهلا للتسليم بأن يكون رشيدا أو يؤخذ من تعليمهم منع التوكيل بما ذكر
عدم الفرق بين وكلت في بيعه وفي أن تبعه وهو كذلك كما هو مقتضى اطلاق المصنف خلافا
للسبكي حيث فرق بينهما فجوز التوكيل مطلقا في الاول دون الثاني (وان لم يتأت) ما وكل
فيه منه (لكونه لا يحسنه أولا يليق به) أو يشق عليه تعاطيه مشقة لا تختص في العادة كما
هو واضح (قوله التوكيل) عن موكله دون نفسه لان التفويض لمثل انما يقصده الاستئابة
ومن ثم لو كان الموكل جاهلا بجماله أو اعتقد خلاف حاله امتنع توكيله كما أفهمه كلام الرادى قال
الاسنوى انه ظاهر ويأتى مثله في قوله (ولوكثر) الموكل فيه (وعجز) الوكيل (عن الاتيان
بكله فالذهب انه يوكل) عن موكله فقط فلو وكل عن نفسه لم يصح أو أطلق وقع عن الموكل (فيما
زاد على الممكن) دون غيره لانه المضطر اليه بخلاف الممكن أي في العادة بان لا يكون فيه
كبيرة مشقة لا تختص غالبا فيما يظهر وفي كلام مجلى ما يقارب ذلك وتزييف مقابله القائل بان
المراد عدم تصور القيام بالكل مع بذل المجهود ولو طرأ العجز لطر ونحو مرض أو سفر امتنع
توكيله كما في المطلب وكطرو العجز ما لو جهل الموكل حال توكيله ذلك كما يؤخذ مما مر آنفا
عن الاسنوى فان كان التوكيل في حال علمه بسفوره أو مرضه جازله ذلك (ولو اذن) الموكل

ان الثاني مشتمل على نسبه البيع للوكيل صريحا ولا كذلك الاول (قوله لكونه لا يحسنه) أي أصلا أما اذا أحسنه لكن
كان غيره فيه أحقق منه لم يجز التوكيل لان الموكل لم يرض بيد غيره (قوله انما يقصده الاستئابة) قضيته انه يتعين ذلك في
حقه وان صار اهلا مباشرته بنفسه (قوله امتنع توكيله) أي ولو فعله لم يصح واذ اتسلم ضمن (قوله ويأتى من مثله) أي مثل قوله
ومن ثم لو كان الموكل له جاهلا الخ (قوله امتنع توكيله) أي وذلك لما تقدم من أن الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية
قوله ثم ولا ضرورة. كما ودع الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خفيف تلفه لو لم يبيع ولم يتيسر الرفع
فيه الى قاض ولا اعلام الموكل جازله التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو وكل عاجزا ثم قدر هل له
المباشرة بنفسه ام لا فيه نظرا لا قرب الثاني أخذ من قول الشارح المار كحج لان التفويض لمثل انما يقصده الاستئابة
لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه انما قصد حصول الموكل فيه من جهة
الوكيل فيختصير بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره (قوله وكطرو العجز) لا حاجة اليه مع قوله آنفا ويأتى من مثله الخ

يوجد شيء من هذا القليل قد ذكرها العاقد محمول على مسمى العاقد على الإطلاق وسينفذ لكل عاقد بالتد نزيوجها هذا مقتضى
 الغنة في هذا اه اه وبه تعلم ما في كلام الشارح كالشهاب حج (قوله يعينها) صوابه تعيينه كما علم مما قدمناه (قوله وقبول من
 قوله أو عزل الموكل له) أي الاول (قوله لانه) أي الثاني (قوله نائبه) أي الاول (قوله بغير ذلك) بكنونه أو انجائه (قوله عنه)
 أي الموكل (قوله فانه نائب عنه) ٣٠ أي عن النائب (قوله لاع منييه) أي هو الامام أو القاضي (قوله ان يوكل امينا)

شمل ما لو كان الامين رقيقا واذن له سيده في التوكيل المذكور وهو واضح وكتب ايضا قوله أن يوكل امينا قضيته انه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المال تحت يد الموكل أو غيره وانما وكل الفاسق في مجرد العقد وهو مقتضى كلام الشارح الا في فيما لو وكل الولي عدلا ففسق حيث قال ولا ينافيه أي عدم عزله وبقاء المال في يده مأمرا من أن الولي لا يوكل في مال المحجور عليه فاسقا لان ذلك بالنسبة للابتداء لكن قال حج ثم توجيها لعدم انعزاله بالفاسق ان الذي يتجه ان يحصل ما من منع توكيل الفاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له اه وهو صريح في جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال (قوله لم يوكله) أي لم يجوز ولم ينفذ توكيله (قوله ولم يعلم)

(في التوكيل وقال) للوكيل (وكل عن نفسك ففعل فالتأني وكييل الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن والموكل عزله أيضا كما أفهمه جعله وكيل وكييله اذن من ملك عزل الاصيل ملك عزل فرعه بالاولى وبعبارة المصنف تفهم ذلك أيضا فلا اعتراض عليه (والاصح) على الاصح السابق (انه) أي الثاني (ينعزل بعزله) أي الاول اباه (وانعزاله) بنحو موته أو جنونه أو عزل الموكل له لا نائبه وسيمعلم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل انه ينعزل بغير ذلك والثاني لا ينعزل بذلك بناء على انه وكيل عن الموكل (وان قال وكل عني) وعين الوكيل اولا ففعل (فالتأني وكييل الموكل) لانه مقتضى الاذن (وكذا ان اطلق) بان لم يقل عنك ولا عني (في الاصح) اذ توكيله للثالث تصرف تعاطا بادن الموكل فوجب وقوعه عنه والثاني انه وكيل الوكيل وكأني قصد تسهيل الامر عليه كالوقال الامام أو القاضي لانه نائبه استغنى فاستغنى فانه نائب عنه لانه منييه وقرق الاول بان الوكيل ناظر في حق موكله فشمع الاطلاق عليه وتصرفات القاضي للمسلمين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه باستنييه وعليه فالغرض بالاستنابة معاونته وهو راجع له (قلت وفي هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني أو اطلق (لا ينزل احدهما الاخر ولا ينعزل بانعزاله) لانفاء كونه وكيله عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه أو عن الموكل (يشترط ان يوكل امينا) كافي لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري اذ شرط الاستنابة عن الغير المصلحة (الا ان يعين الموكل غيره) أي الامين فيتبع تعيينه لانه فيه نعم لو علم الوكيل فسقه دون موكله لم يوكله فيما يظهركما بحجته الاسنوى كما لا يشتري ما عينه موكله ولم يعلم عينه والوكيل يعلمه فان عين له فاسقا فزاد فسقه امتنع توكيله أيضا كما بحجته الزركشي أخذنا ما مر في نظيره في عدل الرهن لو زاد فسقه ومحل ما تقر رفيع وكل عن نفسه فان وكل عن غيره كولي لم يوكل الا عدلا ومقتضى كلام المصنف عدم توكيل غير الامين وان قال له وكل من شئت وهو كذلك خلا فلا سبكي وفارق ما لو قالت لوليها زوجني عن شئت حيث جاز له تزويجها من غير كفء بان المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير الامين لا يتأتى منه ذلك ثم مجرد دصفة كمال هي الكفاءة فوقه قد يتسامح بتركها بل قد يكون غير الكفاءة أصح (ولو وكل) الوكيل (امينا) في شيء من الصورتين المتقدمتين (فسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم) لانه اذن في التوكيل دون العزل والثاني نعم لان الاذن في التوكيل يقتضي توكيل الامناء فاذا فسق لم يجوز استمهاله فيجوز عزله

ففي فصل في بقية من أحكام الوكالة أيضا * وهي ما يجب على الوكيل عند التعميد له بغير الاجل ومخالفته لما أذن له فيه وكون يده امانة وتعلق أحكام العقده (قال بيع لشخص معين او في زمن) معين (أو مكان معين تعين) يعني بتعيينه في الجميع نحو لو يدي في يوم الجمعة

أي الموكل (قوله لا عدلا) أي مطلقا سواء عين له فاسقا أو غيره (قوله لانه) أي الموكل في
 في بقية من أحكام الوكالة (قوله ومخالفته) عطف على قوله ما يجب بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفته
 فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الاحكام (قوله قال بيع) ومثل البيع غيره من سائر العقود
 كالنكاح والطلاق (قوله لشخص) ظاهره انه يبيع منه ويشتري منه

(الآخر) أي ولو الموكل هنا (قوله ورد بما سمى) أي بقبول الوصية الجاهلة أي بما لا تقبله الوكالة (قوله ويظهر الاكتفاء بلا

غيره وان لم يدفع هو الاثنان المثل وان رغب غيره زيادة عن ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لا متناع البيع من الراغب بها فهي كالعدم وينبغي ان يحصل التعيين اذ لم تدل القرينة على عدم ارادة التقييد به وانه لو كان لو لم يبيع من غيره نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وان المراد التقييد به في غير مثل هذه الحالة فان قات قياس ذلك ان الشخص لو لم يأذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لو لم يبعه بغير اذنه نهب وفات على مالكه انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا اه سم على حج (أقول) وينبغي ان محل المنع اذ لم يغلب على ظنه رضا مالكه بانه يبيعه والا فلا وجه للمنع وقد قد لا يمتثل في عدم صحة بيع الفضولي وغاية الامر ان هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قيد ابل مثله المكان المعين اذ اخرج عن الاهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهب أو التلف لو لم يبعه في غيره اما لو خرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين فيخرج ع قال ع لوقال انفق هذه الدراهم على أهلي في رمضان فانفقها في غيره ضمن اه سم على منهج (قوله ووجه تعين الاول) ٣١ هو قوله قال بع لشخص ولو امتنع

المعين من الشراء لم يجز

بيعه لغيره بل يرجع الموكل كما يصرح به قوله بعد ولو مات زيد بطلت الوكالة الخ وينبغي ان محمله ما لم يغلب على الظن انه لم يردده بخصوصه بل سهولة البيع منه بالنسبة لغيره (قوله فلو باع من وكيله) أي أو عبده وفاقا لما لانه قد يمتد من اثبات اذنه لعبده وتعلق العهدة بالعبد وقد لا يكون

في سوق كذا كما قاله الشارح مراد به ان قول المصنف معين وما بعده حكاية للفظ الموكل بالمعنى اذ الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح ووجه تعين الاول انه قد يكون له غرض في تخصيصه كطيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا باذنه فلو باع من وكيله لم يصح سواء أتقدم الايجاب أم القبول ولم يصرح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة وبحث البلقيني أنه لو قال بع من وكيل زيد أي زيد فباع من زيد لم يصح أيضا وهو ظاهر حيث كان الوكيل أسهل منه أو أرق ولومات زيد بطلت الوكالة كما يصرح به المساوردي بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك والاوجه انه لو قال بع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك جل على البيع لو لم يبع ولا نقول بفساد التوكيل أصلا عملا باذنه فلو باع من وكيله لم يصح نعم لو دلت قرينة على ارادة الرجوع وانه لا غرض له في التعيين سواء لكون المعين يرغب في تلك السلعة كقول التاجر لعلامة بع هذا على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشي جواز البيع من غير المعين واعتراض بأنه لو رغبته فيه قد يزيد في الثمن وهذا غرض صحيح وقد يقال انما يأتي أصل البحث على

غرضه ذلك كما قيل يمتنع في امتناع البيع من الوكيل اه سم على منهج (قوله لم يصح) وينبغي ان محصل البطلان ان لم يكن وكيله مثله أو أرق منه أخذ انما ذكره فيما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيد لكن يرد عليه ما قيل في عدم صحة البيع من عبده الا ان يفرق بينهما بان عدم ثبوت الاذن للعبد يؤدي الى تأخر المطالبة الى العتق واليسار وقد لا يتفق ذلك (قوله ولم يصرح) راجع لقوله القبول (قوله أي زيد) أي دون نفس الوكيل (قوله بطلت الوكالة) أي بخلاف ما لو جن أو أغنى أو سحر عليه فلا تبطل فيما يظهر لجواز زوال المانع عن زيد فيبيع له الوكيل بعد الزوال ولان المقصود وصوله لزيد وزيادته نعم لو لم تدل قرينة على ارادة زيد وانعادت على ارادة البيع من وكيل زيد بصفة الوكالة احتمل ان يقال بالبطلان لان وكالة زيد بطلت بجنون زيد وان قل واحتمل بقاء الوكالة هنا لاحتمال افاقه زيد بعد وتجديده الوكالة وينبغي له مراجعة الموكل وينبغي أيضا ان محصل عدم البطلان ما اذا كان الزمن المعين باقيا فلودام الجنون مثلا الى مضي الزمن المعين انعزل (قوله ولا نقول بفساد التوكيل) وعليه فهل يصح البيع من الايتام لو بلغوا رشدا فيه نظرتجه الصحة لانه انما انصرف للمولى للضرورة فاذا اكملوا جاز البيع منهم لزوال السبب الصارف اه سم على حج وظاهره وان كان المولى أسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيد حيث قيل بالبطلان اذا كان الوكيل أسهل بانه لا ضرورة ثم الى البيع من الموكل فعدوله عن الوكيل السهل الى الموكل مع امكانه تصغير بخلاف ما هنا فانه تعذر البيع للمولى بعد رشده المولى عليه (قوله واعتراض بأنه) أي المعين (قوله انما يأتي أصل) وكأنه انما زاد لفظ الاصل لئلا يسبق الذهن الى قوله واعتراض الخ (قوله البحث) هو قوله فالمتجه كما قاله الزركشي الخ

تبعة (لا بعد شهر) ان كان المراد انه يكفى بذلك عن أصل التوكيل فظاهر انه غير صحيح والظاهر ان مراده ان ذكر الاثن
 (قوله فاتضح ان تعيينه) أى الشخص (قوله لا بنا فى غرضه) أى الموكل (قوله ولو فى الطلاق) غاية اتعين الزمان الذى ذكره
 فى التوكيل لا لقوله قد تدعول البيع فيه الخ لان الطلاق ليس غاية البيع (قوله ومثله فى ذلك العتق) وينبغى ان مثله ما غيرهما
 من بقية التصرفات والكلام كله حيث لا قرينة امامه وجودها فالمدار على ما دللت عليه (قوله ومن فرق بينه) أى العتق
 (قوله وبين الطلاق) يتعين الزمان فى العتق دون الطلاق (قوله ولو قال يوم الجمعة) افهم قولهم الجمعة أو العيدان يوم الجمعة أو
 عيد بخلافه وهو محقق الا ان يقال الملحظ فيهما واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما تلقاه فهو محقق وما بعده مشكوك
 فيه فمتعين الاول هنا أيضا اهـ حج وقول حج بخلافه أى فلا يتعبد بالجمعة التى تليه (قوله أول جمعة وعيد) دل على انه قال ذلك
 قبل دخول يوم الجمعة ويوم العيد وبقي ما لوقاله فى يوم الجمعة أو العيد فهل يحتمل على بقیته أو على أول جمعة أو عيد تلقاه بعد
 ذلك اليوم فيه نظروا الا قرب الثانى لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم ارادته ببقية اليوم (قوله وعيد
 يلقيه) المراد بالعيد ما يسمى عيداً ٣٢ شرباً كالفطر والاضحى وينبغى ان مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسمية أيام فيما بينهم

بالعيد كالنصارى اذا وقع
 ذلك فيما بينهم فيصم
 على أول عيد من أعيادهم
 يكون بعد يوم الشراء ما لم
 يصرحوا بخلافه أو تبدل
 القرينة عليه (قوله جدا
 فى المصنف) هل صورة
 ذلك ان يقول الموكل اشتر
 لى جدا فى الصيف فيصم
 على صيف يليه أو ما هو
 فيه كما هو مقتضى التشبيه
 أو يكفى وقوع الوكالة فى
 الصيف وان لم يذكره عملاً
 بالقرينة فيه نظروا لا يبعد
 الثانى (قوله نعم لو قدر له
 الثمن) لم يستثنوا نظير هذا
 فى تعيين الزمان فليصرو

الوجه الا ترى فى المكان ما لم يفرق بكون التعيين ثم لم يعارضه ما يلغيه وهنا عارضته القرينة
 المنغية له لولا ان ذلك المعين قد يزيد على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الربح فاتضح
 ان تعيينه لا بنا فى غرضه بل بواقفه خلافاً لا ذرى ووجه الثانى ان الحاجة قد تدعول البيع
 فيه خاصة فلا يجوز قبله ولا بعده ولو فى الطلاق كما صرح به فى الروضة فى كتاب الطلاق نقلاً عن
 البوشنجى ومثله فى ذلك العتق ومن فرق بينه وبين الطلاق بانه يختاف باختلاف الاوقات فى
 الثواب فقد وهم بل قد يكون له غرض ظاهر فى طلاقها فى وقت مخصوص بل الطلاق أولى
 لحرمة زمن البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلاً تعين كما يجزئ الاسنوى وغيره
 أول جمعة وعيد يلقيه كالموكل ليشتري له جدا فى الصيف فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه
 فى الصيف الا ترى كما قاله البغوى وليس له اليوم مثله ان استوى الراغبون فيه ما ومن ثم قال
 القاضى لوباع أى فيما اذا لم يعين زمناً لئلا والراغبون نهاراً كثيراً يصح ووجه الثالث انه قد
 يقصد اخفاءه وان لم يكن نقده أجود ولا الراغبون فيه أكثر نعم لو قدر له الثمن ولم ينه عن غيره
 صح البيع فى غيره قال القاضى اتفاقاً ورد السبكي له باحتماله زيادة راغب مردود بان المانع
 تحققها لا توهمها (وفى المكان وجه) انه لا يتعين (ادلم يتعلق به غرض) صحيح للموكل ولم ينه
 عن غيره لان تعيينه حينئذ اتفاقاً وانتصر له جمع كالسبكي وغيره ومع جواز النقل لغيره ضمن
 ويقارن ما لوقال للمودع احفظه فى هذا فنقله لئله حيث لا ضمان عليه على ما يأتى بان المدار ثم
 على الحفظ ومثله فيه بمنزلة من كل وجه فلا تعدى بوجه وهنا على رعاية غرض الموكل فقد

الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر فى ازالة الملك سم على حج وادانامت ما تقدم لا يظهر
 من قوله والحاصل الخ علمت انه لا فرق بين الثلاثة (قوله صح البيع فى غيره) قد يشكك صحة البيع مع ما ذكره بعماله به
 من انه قد يقصد اخفاءه بمجرد البيع بالثمن المذكور قد يفوت معه الاخفاء (قوله قال القاضى اتفاقاً) أى ولو قبل مضى
 المدة التى يتأتى فيها الوصول الى المكان المأذون فيه لان الزمان انما اعتبر تبعاً للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع
 سقط اعتبار التابع اهـ سم على حج (قوله ومع جواز النقل) أى على هذا الوجه المرجوح وعبارة سم على حج هذا فرعه
 الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تفريجه على الاول أيضاً فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع فى غيره كما هو قضية كلام الشيخين
 لكن عبر الشارح فى شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغيره ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والثمن اهـ فافهم عدم
 الضمان حيث جاز النقل اذا لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى اهـ (قوله ويقارن الخ) أى على هذا الوجه أيضاً (قوله
 من كل وجه) قد يكون شرطه الحفظ فى المكان الخاص بمعنى خفى علينا اهـ سم على حج وقد يقال اشتمال المكان الموصوف
 بما ذكره على معنى خفى بعيد بخلاف الاسواق فان اخلافاً فى أنفسها يكثر فباعت الموكل فى بعضها معنى خفى على الوكيل

غير قيد كما ذكره غيره فقهرت عنه عبارته وبدل على أن هذا امراده ما رتبته عليه من قوله وعلم من ذلك الخ فان الشهاب حج رتبته عليه (قوله فيمنع من التصرف) المناسب لكن يمنع من التصرف لان المنع من التصرف لا يتفرع على عدم العزل وانما يتفرع على العزل (قوله وقبل لا ينزل) لا يصح أن يكون هذا مقابلا لما اختاره اذ هو عينه وانما يحط المخالفة نفوذ

(قوله ولو قال اشترى عبد فلان) مثال فثل العبد غيره بالاولى (قوله فلو وكيل طلاقها الخ) أي على غير عوض كما قدمناه من نقل سم عن مر لان الموكل قد يرد تأديبها ومن اجتمعا فلا يتمكن منها اذ فعل الوكيل غير ما ذكر بان طلقها بعوض وعلى هذا فيحتمل انه لو كان الطلاق الذي أوقعه الزوج ثانيا امتنع على الوكيل أن يطلق الثالثة لما يترتب عليه من حقوق الضرر بالزوج وهو ظاهر وكتب أيضا قوله فلو وكيل طلاقه الخ وحيث طلق الوكيل وقد أطلق الموكل التوكيل فلم يقسده بعد دهل يتمتع على الوكيل الزيادة على الواحدة أولا فيه نظروا في امتناع الزيادة لان الاذن في واحدة محقق وما زاد مشكوك فيه والاصل عدمه ويحتمل جواز ذلك لصدق لفظ الموكل به فليراجع ثم نقل في الدرس ٣٣ عن الشيخ جدران الجزم بما قلناه والتعليل بما علمناه

ولبقى مالم يطل ثلاثا هل بلغوا ذلك أم تقع واحدة فيه نظر وعامة حج في الطلاق في فصل من بانسان تأثم نصها ومن ثم قال لرجل طلق زوجته وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة (قوله بل عليه) ينبغي ان هذا بخلاف مالمو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تبسخر خلافه لانه جعل القدر الى خيرته مر اه سم على حج أقول وقد يتوقف فيه ويقال بعدم الفرق كما تقدم عنه أيضا (قوله وفضة بذهب) قياس ما امر ان محلل الامتناع

لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي فاقتضت مخالفتها الضمان ولو قال اشترى عبد فلان وكان فلان قد باعه فلو وكيل شراؤه من المشتري ولو قال طلق زوجتي ثم طلقها الزوج فلو وكيل طلاقها أيضا في العدة قاله البغوي في فتاويه (وان قال) بيع (بمائة) مثلا (لم يبيع باقل) منها ولو بتافه لفوات اسم المائة المنصوص عليها وبه فارق البيع بالغبن اليسير لانه لا يمنع كونه بمن المثل (وله) بل عليه (ان يزيد) عليها ولو من غير جنسها كما يأتي لان المفهوم من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفاتها ككسرة بصحاح وفضة بذهب (الا أن يصرح بالنهي) عن الزيادة فتمتنع اذ النطق بأبطل حكم العرف وكذا لو عين الشخص كبيع بكذا من زيد فليس له الزيادة لان تعيينه دال على محاباته نعم لو قال بعه منه بمائة وهو يساوي خمسين لم تمتنع الزيادة كما قاله الغزالي وانما جاز لو كبله في خلع زوجته بمائة مثلا لانه لا يغالبا يقع عن شقاق فلا محاباة فيه والحق به مالمو وكذا في المفوع عن القود بنصف ففي بالدية حيث صح بها وقد ينظر فيه بانه لا قرينة هنا تنافي المحاباة بخلاف الخلع وقرينة قتله لموته يبطلها اسمها بالعمود عنه لاسيما مع نصه على النقص عنها ولا ينافي ما تقرره لو وكله أن يشتري له عبد يزيد بمائة بآله شراؤه باقل ولم يحتمل على ذلك لان البيع ممكن من المبيع وغيره فتجوز التمين للمحابة والشراء انك المين غير ممكن لان مالها فضعف احتمال ذلك القصد وظهر قصد التعريف ولو امره ببيع الرقيق مثلا بمائة فباعه بمائة أو دينار صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وزاد خيرا ولو قال اشترى بمائة لا بخمسين جاز الشراء بالمائة وبما بينها وبين الخمسين لا بما عدا ذلك أو بيع بمائة لا بمائة وخمسين لم يجوز النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليه انتهى عن ذلك ويجوز

نهاية ح حيث لم تقم قرينة على أنه انما عين الصفة لتيسرها لا لعدم ارادة خلافها سيما اذا كان غيرها أنفع منها (قوله كما قاله الغزالي) نقل سم على منتهج عن الشارح امتناع الزيادة في هذه أيضا ووافق قول حج وقد يجاب بانه يحاييه بعدم الزيادة على المائة وان لم يحاييه بمحابة كاملة اه وقد نقل هذا عن ابن الرفعة فيجوز ان تابع له (قوله وانما جاز لو كبله في خلع زوجته) أي مع انه نظير بعهز يذبحه اه سم (قوله والحق به الخ) معتمد (قوله وقد ينظر فيه) أي اللاحق (قوله وقرينة قتله لموته يبطلها الخ) ممنوع اه سم على حج أي لجواز ظنه عدم قدرة المحني عليه على الزيادة على النصف أو عدم الرضا بالزيادة (قوله ولا ينافي ما تقرره) أي في كلام المصنف (قوله ولم يحتمل على ذلك) أي المحابة (قوله بمائة) هذا علم من قوله قبل وله بل عليه أن يزيد عليها ولو من غير جنسها (قوله صح عند جواز البيع بالزيادة) أي بان لم يمين له المشتري ولم ينه عن الزيادة (قوله لا بما عدا ذلك) أي من الشراء بخمسين والزيادة على المائة مالم تدل القرينة على جواز الزيادة أيضا (قوله ولا استكمال المائة والخمسين) أي فيبيع بمادونها وان كان ما نقص منها تافها

التصرف وعدمه فالشارح موافق لهذا القيل في عدم نفوذ العزل كما هو واضح فكان المناسب خلاف هذا السياق وعذره أنه كان أولاتباع العلامة حج في هذا القيل كما هو كذلك في بعض النسخ ثم رجع عنه بعد أن سطر العبارة فزاد قوله والاصح عدم صحته الخ ثم دخل على ما كان سطره من العبارة بقوله وقيل فحصل ما تراه (قوله وما أطال به جمع الى قوله فلا يستفيد بها شيئاً) من كلام القيل وقائله الشهاب حج لكن لا بهذا اللفظ وعبارته والاصح عدم صحته فلا ينعزل بطاوعها وحسبته

(قوله مما صرف في شراء العبد) أي من ذكر نوعه وصنعه ان اختلف النوع اختلفا ظاهراً ووصفته ان اختلف بها الغرض (قوله وقع للوكيل) أي ولغت التسمية (قوله خبر عروة) قد يشكك بما مرله ثم من الجواب عن تحسك القديم به من قوله وأجيب عنه بأنه محمول على ان عروة كان وكيلاً مطلقاً رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع الشاة وسلمها اه ووجه الاشكال انه حيث كان وكيلاً مطلقاً كان ما ذوناه في شراء الثانية وغيرها فلا يتم الاستدلال به على ما الكلام فيه لانه مفروض في التوكيل في شراء شاة فقط (قوله في بيع الفضولي) لعله انما حال على بيع الفضولي مع أنه تقدم في أول الوكالة لسكونه ذكره ثم بطوله ثم راجعته ٣٤ فوجدت عبارته واستدل له أي القديم بظاهر خبر عروة اه ولعله انما حال

عليه لتقدمه لا لما ذكر (قوله فكذلك) أي فالأظهر الصحة (قوله تقدمت أي غير المساوية) (قوله فتقع المساوية) تقدمت أو تأخرت وأما الثانية فإن اشتراه بعين مال الوكيل لم يصح أو في الذمة وقع للوكيل وان سمي الموكل هذا ان ساوته احداً هادون الاخرى فإن ساوته كل منهما وقعت الاولى للموكل دون الثانية ثم رأيت ما يقتضي ذلك في سم على حج نقلا عن الكنتز للبكري وأنه نقله

ما عداه أو لا تباع أو لا تشتري أكثر من مائة مثلاً وباع بثمان المثل وهو مائة أو مادون لا أكثر جاز لا تميانه بالمأمور به بخلاف ما إذا اشترى أو باع بأكثر من مائة للنهي عنه (ولو قال اشترى هذا الدينار شاة ووصفها) بصفة بأن بين نوعها وغيره مما صرف في شراء العبد والالم يصح التوكيل فان أريد بالوصف زيادة على ما مر ثم كان شرطاً للوجوب رعاية الوكيل له في الشراء للصحة التوكيل حتى يبطل بعقده (فاشترى به شاتين بالصفة) ومثل ذلك ما لو اشترى شاة كذلك وثوباً (فان لم تساو واحدة) منهما (دينار الم يصح الشراء للموكل) وان زادت قيمتهما ما جى ما على الدينار لا انتفاء تحصيل غرضه ثم ان وقع بعين الدينار بطل من أصله أو في الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافاً لما وقع لا ذرى هنا وقع للوكيل (وان ساوته كل واحدة فالأظهر الصحة) أي صحة الشراء (وحصول المال في الموكل) خبر عروة المشار في بيع الفضولي ولانه حصل غرضه وزاد خبراً وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد فيما يظهر وان ساوته احداً فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي فيها طرق لا أقوال والاوجه اعتبار وقوع شرائها في عقد واحد تقدمت في اللفظ أو تأخرت وأما حاله تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط والثاني يقول ان اشترى في الذمة فلاموكل واحدة بنصف دينار والاخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة بأذن وأخرى بغير اذن فيبطل في واحدة ويصح في أخرى فلا يتفرق الصفة (ولو أمر بما اشترى بعين) أي بعين مال كافي المحرر كاشترى بعين هذا

(فاشترى

عن الزركشي وعبارته ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى ديناراً فاللوكيل الاولى فقط قاله

الزركشي اه وقضية قوله والاولى تساوى ديناراً انه لا فرق في ذلك بين مساواة الثانية ديناراً وعدمه وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشتراه لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو للوكيل أو للموكل أو الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان اشترى الوكيل بعين مال الموكل بأن قال اشترى هذا وسمى نفسه فالعقد باطل أما ما جرت به العادة بين المتعاقدين من أنه يقول اشترى هذا بكذا ولم يذكر عينا ولا دمة فليس شراء بعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان وقع مال الموكل عمافى ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثلياً وأنصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تناغه ان كان متقوماً للموكل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقياً وببده المذکور ان كان تالفاً وقرار الضمان عليه والحل ما ذكر (قوله كاشترى بعين هذا) وحينئذ فبعت على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف لفظة عين كان قال اشترى هذا الدينار أو اشترى بدينار أو اشترى كذا فانه يخبر بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان نقداً لوكيل ديناراً الموكل فظاهر وان نقده من مال نفسه يرى الموكل من الثمن ولا يرجع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان نقده

فيمنع التصرف على ما قد مضى كالمهمم لكن أطال جمع في استسكاله بأنه كيفاً ينفذ مع منع المالك منه وتخصيص عنه بعضهم بأنه لا يلزم من عدم العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ كالونجزها وشرطاً وأخذ بعضهم بقضية ذلك فجزم بعدم نفوذ التصرف وقد يجاب بأننا نسلم أن المنع مفيد الأول وصحة الصيغة الدالة عليه ونحن قد قررنا بطلان هذه المعلقة فعملنا باصل بقاء الوكالة اذ لم يوجد له رافع صحيح وحينئذ انضج نفوذ التصرف عملاً بالاصل المذكور

بعد مفارقة المجلس أما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو يقع العقد للموكل وكأنه سعى مادفعه في العقد لغيره في المجلس كالواقع في العقد فيه نظر والأقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقولهم ان الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد غير مطرد (قوله بل للموكل) أي بل يقع للموكل (قوله وان) غايه (قوله مخالفه) أي بان قال له اشترى بالعين أو في ذمتك فأضاف لذمة الموكل وقضيته أنه لو قال اشترى في الذمة وأطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل لكن في حاشية الزبدي ما يقتضي خلافه ٣٥ حيث قال قوله في ذمته أولى من

تعبير أصله بالذمة لتخصيصه على ان المراد ذمة الوكيل لانه لو اشترى في ذمة الوكيل لم يصح العقد اه وقد يقال لمخالفة بينهما لان ما ذكره الزبدي مفروض فيما لو خالف في الشراء في الذمة بان قال اشترى بخمسة فاشترى بعشرة في ذمة الموكل فلا سبيل الى وقوعه للموكل لتخصيصه على ذمة الموكل ولا للموكل بالعشرة لمخالفة فتعين البطلان (قوله وتلغو تسمية الموكل) ظاهره وان صدقه البائع في انه اشترى لموكله وفي حج انه حيث صدقه وحلف الموكل على نفي الوكالة بطل العقد وأقره

(فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لمخالفته اذا امره بعقد يفسخ بتلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فاني بضده بل للموكل وان صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الاصح) بان قال اشترى في الذمة وسلم هذا في غنه فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للموكل أيضاً لانه امره بعقد لا يفسخ بتلف المقابل لمخالفة وقد يقصد تحصيله بكل حال فلا نظر هناك لكونه لم يلزم ذمته بشئ والثاني يقع له لانه زاد خيراً حيث لم يلزم ذمته شيئاً ولو دفع له شيئاً وقال اشترى هذا بخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء له ما أو اشترى هذا بخيراً أيضاً على العتد خلافاً للامام وأبي على الطبري (ومتنى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي الموكل بان باعه على غير الوجه المأذون فيه (أو) في (الشراء بعينه) كأن امره بشراء ثوب بهذا فاشترى بغيره أي بعينه من مال موكله أو بشراء في الذمة فاشترى بالعين (فتصرفه باطل) لانتفاء اذن الموكل فيه وكذا لو أضاف لذمة الموكل مخالفه (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كأن امره بشراء عبد في الذمة بخمسة فزاد أو بالشراء بعينه هذا فاشترى في الذمة (ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للموكل) دون الموكل وان نواه لانه المخاطب والنية غير مؤثرة مع مخالفة الاذن (وان سمع فقال البائع بعثك فقال اشترى لفلان) أي موكله (فكذا) يقع للموكل (في الاصح) وتلغو تسمية الموكل في القبول لانها غير معتبرة في الصحة فاداوقت مخالفة للاذن من غير عذر لغت والثاني يبطل العقد لتصرفه باضافته للموكل وقد امتنع ايقاعه له فإلحى وقضية كلام المصنف عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد تجب تسميته والافيقع العقد للموكل كأن وكله في قبول نحو هبة وعارية وغيرهما مما لا عوض فيه ولا تجزى الية في وقوع العقد للموكل اذ الواهب ونحوه قد يسمع بالتبرع له دون غيره نعم لو نواه

سم (قوله قد تجب تسميته) وقضية قوله تجب تسميته انه لو قال وقفت عليك أو وصيت لك فقال قبلت لموكل وقع العقد للموكل ونظر فيه سم على حج حيث قال بعد ما ذكر وهو بعد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقفت عليك أو وصيت لك والقياس ما قدمناه في قولنا شمل ذلك ما لو نوى الخ صحة الوقف والوصية على الوكيل فخرج في قول في الروض وشرحه وان اعطى وكيله شيئاً ليتصدق به فنوى التصديق عن نفسه وقع للأمر واغت النية اه فعمل انه مع المخالفة قد يقع عن الموكل اه سم على منهج (قوله والايقع العقد الخ) شمل ذلك ما لو نوى الواهب الوكيل والوكيل الموكل فتغنوية الموكل ويقع العقد للموكل وعليه فيفرق بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية أقوى من النية (قوله كأن وكله في قبول نحو هبة) أي ولم يصرح الواهب بكونه الوكيل بان قال وهبتك وأطلق أو وهبتك لموكلك اما لو قال وهبتك لنفسك أو وهبتك ونوى كون الهبة للموكل دون غيره فقال الوكيل قبلت لموكل فينبغي بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما أوجبه الموكل ثم رأيت في سم على منهج نقلاً عن الشارح اعتماد ما جئنا اليه (قوله ولا تجزى النية) أي من الوكيل (قوله نعم لو نواه) أي الموكل

فتمامه انتهت وبها تعلم ما في كلام الشارح أولا وآخر (قوله أو عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة أهل البلد وبدل له قوله فيما يأتي ومحل الامتناع بالعرض الخ (قوله المراد البيع بغيره الاطلاق) لعل المكتبة أسقطوا اللفظ لا قبل قوله بغيره حتى يلاقي ما مر وهو كذلك في عبارة التحفة (قوله محل نظر) أي

(قوله أيضا) أي مع نية الوكيل (قوله وقع عنه) أي الموكل (قوله في شراء نفسه) أي لنفسه (قوله أو عكسه) أي بأن وكل القن غيره ليشتريه من سيده اه سم على منهج (قوله لان صرف العقد) تعليل لقوله وكل قن الخ اه سم على حج (قوله ولان المالك) تعليل لقوله أو عكسه اه سم على حج (قوله بمقابل المذهب) عبارة المحلى بعدم ما ذكر في الكفاية حكاية وجهين في المسئلة (قوله فان ٣٦ تعدى الخ) أي كأن ركب الدابة أو لبس الثوب اه محلى ومن ذلك ما يقع كثيرا

الواهب أيضا وقع عنه كما يجنبه الاذرى وغيره وهو مأخوذ من تعليل الشيخين وغيرهما بما مر من ان الواهب قد يقصد بتبرعه المخاطب وكأن تضمن عقد البيع المتأقفة كأن وكل قناني شراء نفسه من سيده أو عكسه لان صرف العقد عن موضوعه بالذمة متعذر ولان المالك قد لا يرضى بعقد يتضمن الاعتاق قبل قبض الثمن (ولو قال بعث) هذا (موكلك زيد ا فقال اشتريت له فاما مذهب بطلانه) ولو وافق الاذن وحذف له لا تنفاه خطاب العاقد وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان الوكيل فيه سفير محض اذا لا يمكن وقوعه له بحال فان قال بعثك لموكلك وقال قبلت له صحح فما تكافاه في المطالب ولم يصرح في الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل ان ذلك في موافق الاذن (و يد الوكيل يد أمانة وان كان بجعل) لنيابته عن موكله في اليد والتصرف ولانه عقد احسان والضمان منفر عنه (فان تعدى ضمن) كسائر الامناء ومن التعدى أن يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم نسيه وهل ضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان أو وجههما عدمه ان لم يكن مما يسرع فسادا وآخره مع علمه بالحال من غير عذر (ولا ينعزل) بالتعدى بغير تلف الموكل فيه (في الاصح) لان الوكالة ادن في التصرف والامانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاع أصلها كالرهن والثاني ينعزل كالودع ورد بان الوديعة محض ائتمان ومحل هذا الوجه اذا تعدى بالفعل فان تعدى بالقول كالوابع بغير فاحش ولو بسلم لم ينعزل جزما لانه لم يتعد فيما وكل فيه ونحوه في الكفاية عن البحر نعم لو كان وكيل لاعن ولو بسلم انعزل كما يجنبه الاذرى وغيره كالوصى يفسق اذا يجوز ابقاء مال محجور بيد غير عدل وهو محجول على عدم بقاء المال في يده أما بالنسبة الى عدم بقاءه وكذا لا فلا لعدم كونه وليا فلا يمنع عليه الاتيان بالتصرف الموكل فيه ولا ينافيه ما مر من ان الولي لا يوكل في مال المحجور عليه فاسق لان ذلك بالنسبة للابتداء ويغتفر هنا طرق وفسقه اذا يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويؤول ضمانه عما تعدى فيه يبيعه ونسليمه ولا يضمن عنه لا تنفاه تعديه فيه فلو رد عليه بعيب مثلا بنفسه أو بالحاكم عاد الضمان مع ان العقد قد يرتفع من حينه على الراجح غير اننا لا نقطع النظر عن أصله بالسكية فلا يشكل بما لو وكل مالك الغصوب

بصرفه ناس لبس الدلائل للامتنعة التي تدفع اليهم وركوب الدواب أيضا التي تدفع اليهم لبيعها ما لم يأذن في ذلك أو تجري به العادة ويعلم الدافع بجريان العادة بذلك فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو حكما بأن جرت به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمة وقت التلف (قوله ضمن) أي ضمان الغصوب (قوله ثم نسيه) أي أو نسي من عامله (قوله أو وجهه ما عدمه) أي عدم الضمان ثم ان كان الاذن له في البيع في يوم معين وفات راجعه في البيع ثانيا والاباء بالاذن السابق وكتب أيضا قوله أو وجهه ما عدمه وعليه

فلو سرق أو تلف لا ضمان عليه وان آخر البيع بالاعذر (قوله مع علمه بالحال) أي فان لم يعلم وأخر فلا غاصبه ضمان وقضيته انه لو دفع اليه ظرفا فيه شيء لم يعلم هل هو مما يسرع فسادا أولا فآخر ولم ينظر ما في الظرف عدم الضمان وهو ظاهر (قوله من غير عذر) أي فيضمن ضمان الغصوب لو تلف بنحو السرقة ضمنه لانه بالتأخير صار كالمغاصب لعدم استحقاقها وضع يده عليه بعد فوات الزمن الذي أمكن البيع فيه (قوله ومحل هذا الوجه) هو قوله والثاني ينعزل الخ (قوله ونحوه في الكفاية) في نسخة ذكره في الخ (قوله وهو محجول) هو قوله نعم لو كان وكيل لاعن ولو الخ (قوله ولا ينافيه ما مر) أي في شرح قول المصنف ويصح توكيل الولي في حق الطفل والمجنون الخ من قوله وحيث وكل لا يوكل الا أمينا (قوله لا تنفاه تعديه فيه) أي الثمن (قوله لا نقطع النظر عن أصله) أي العقد (قوله فلا يشكل) أي عود الضمان

بالنظر للتمثيل خاصة (قوله فان تلف ولم يصح) أي كما هو الصورة هنا وما قوله بعد وان صح الى آخره فلا يحصل له هنا كما هو ظاهر (قوله فان شاء طالبه بالثمن الخ) هذا قيد يعارض ما سيبأت له فيما قرره في قول المصنف فان خالف ضمن ثم لا يخفى ما في هذه السوادة من القلاقة ونسخ الشارح فيها مختلفة فليحذر (قوله ويشترط الاشهاد) عبارة التحفة ويلزمه الاشهاد الخ ومر في البيع انه لو شرط عليه الاشهاد كان شرطاً للصحة (قوله وانما جاز لعامل القراض الخ) أي جاز له ذلك دائماً وبه

(قوله فباعه) أي الغاصب (قوله حتى لو تلف في يده) أي الغاصب ^{في} فخرج ^{من} لو أرسل الى بزاز لياخذ منه ثوباً سو ما قتل في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عب ويؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلاً أرسل الى آخر جرة لياخذ فيها سلاً فلا هاودفعها للرسول ورجع بها فأنكسرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحله في المستثنين كما هو واضح حيث تاف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والا فقرار الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل طرفاً في الضمان (قوله فليست) أي يد الغاصب (قوله وتدم) أي في الفصل ٣٧ الذي قبل هذا بعد قول المصنف

بغيره فقد البلد (قوله وان تسلمه) أي الثمن (قوله وعاد) ظاهره وان وصل به الى المحل الذي كان حقه أن يبيع فيه (قوله فيسنتي مماصر) أي في قوله أو يزول ضمانه (قوله جاز له ايداعه) أي الموكل في بيعه (قوله ومن ثم لو باعه) أي الوكيل (قوله وليس له رد الثمن) أي في صورة ما لو قال له اشترى بثمنه كذا الخ (قوله تدل على رده) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما أذن في شرائه عن العادة فله شراؤه وان ارتفع سعره وان لم يشتتر فلا يرجع بالثمن

خاص به في بيعه فباعه فانه يبرأ ببيعه وان لم يخرج من يده حتى لو تلف في يده قبل قبض مشتريه لم يضمنه لو ضوح الفرق بينهما وهو قوة يد الوكيل الذي طرأ تعديده لكونه نائباً عن الموكل في البيع والتصرف مع كونها يد أمانة فكانها لم تزل وضعف يد الغاصب لتعديده فليست بيد شرعية فانقطع حكمها بمجرد ذوالها وتقدم انه لو تعدى بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تعدى بغيره فليس متبني مماصر ولو امتنع الوكيل من التخليه بين الموكل والمال بعد ذلم يضمن والا ضمن كالمودع ولو قال له بيع هذا ببلد كذا واشترى بثمنه فجاز له ايداعه في الطريق أو المقصد عند حاكم أمين ثم أمين اذ العمل غير لازم له ولا تغير منه بل المالك هو المخاطر بما له ومن ثم لو باعه لم يلزمه شراء القن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة ظاهرة تدل على رده فيما يظهر لان المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه الى وصوله للمالك (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد عفاً عن المجلس والتقاطب في المجلس حيث يشترط) كالرأى والسلم (الوكيل) لانه لما قد (دون الموكل) فله الفسخ بخيار المجلس والشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لا رد للوكيل اذ ارضى به الموكل لانه لدفع الضرر عن المالك وليس منوطاً باسم المتعاقدين كانيط به في الفسخ بخيار المجلس بخبر البيهان بالخيار ما لم يتفرقا وبخيار الشرط بالقياس على خيار المجلس (واذا اشترى الوكيل طالبه بالمائع بالثمن ان كان دفعه) اليه (الموكل) لا عرف سواء اشترى بعينه أم في الذمة ولتعلق أحكام العقد بالوكيل وله مطالبة الموكل أيضاً على المذهب كما ذكره في معاملة العبيد (والا) بان لم يدفعه اليه (فلا) يطالبه (ان كان الثمن معيناً) لانه

بل يودعه ثم (قوله لان المالك لم يأذن فيه) ويؤخذ من هذا ما ذكره سم على منهج من انه لو قال اجل هذا الى المكان الفلاني فباعه فيه لم يردده صار مضموناً في حالة الرد فلو اجل ثانياً اليه صح البيع اه وقضيته انه لا فرق في ذلك بين ان يتيسر له البيع في المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعذر عليه ذلك لعدم وجود مشترين المثل أو عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظرو وينبغي انه لا يضمن حينئذ كان عدم البيع لما منع لان العرف قاض في مثله بالعودة للموكل (قوله حيث يشترط) مفهومه انه اذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس مماصر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف اسكل من الوكيل وموكله حيث كان حالاً ثم رأيت الاذرعى صرح بذلك وكتب أيضاً قوله حيث يشترط أي التقاطب اه سم على حج (قوله ولا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكروا كالتة وأن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ وقوله في الثمن ان كان الثمن معيناً ظاهره وان أنكروا كالتة بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر وقوله كما يطالب الموكل قال في شرح الروض والظاهر ان له ذلك أي مطالبة الموكل وان أمره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بان يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع اه سم على حج

يحصل الفرق بينهما وبين الوكالة (قوله أو أطلق وقع عن الموكل) لا يخفى جريانه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك (قوله ان انكر) أي البائع (قوله ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن والا فالوكالة تكفي عن الاداء له وحاصله انه ان لم يدفع اليه شيأ يرجع لان الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع الا ان اذن له في الاداء على المعتمد الذي جزم به في الروض من الرجوع على الوكيل أي مطالبته اه سم على حج (قوله فاقترض) خرج به ما لو اقترض هو وأرسل ما يأخذه فالضمان على المرسل لا على الرسول وبه صرح حج فراجعهم (قوله رجع على موكله) ظاهره وان صرح بالسفارة لكن قال سم على ٣٨ منهم نقلا عن القوت اذا صرح بالسفارة لا يطالب ومحلله حيث صدقه الموكل

ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وان كان) الثمن (في الذمة طالبه) به دون الموكل (ان أنكر وكرأته أو قال لا أعلمها) لان الظاهر انه يشتري لنفسه والعقد وقع معه ومسئلة عدم العلم من زيادته على المحرر (وان اعترف بها طالبه) به (أيضا في الاصح) وان لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن) لمباشرة العقد (والموكل كاصيل) لانه المالك ومن ثم رجع عليه الوكيل اذا غرم والثاني لا يطالب الوكيل بل الموكل فقط لان العقد وقع له والوكيل سفير محض وقيل عكسه لان الالتزام وجد معه ولو أرسل من يقترض له فاقترض فهو وكيل المشتري فيطالبه واذا غرم رجع على موكله (واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث جوزناه له (وتلف في يده) أو بعد خروجه عنها (وخرج المبيع مستحقا رجوع عليه المشتري) ببذل الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لدخوله في ضمانه بقبضه والثاني يرجع به على الموكل وحده لان الوكيل سفير محض (ثم يرجع الوكيل) اذا غرم (على الموكل) بما غرمه لانه غرمه ومحلله ما لم يكن منصوبا من جهة الحاكم والا فلا يكون طريقا في الضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يطالب (قلت ولما يشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم) لان الوكيل مأمور من جهة ويده كيده وعلم من كلامه تغيير المشتري في الرجوع على من شاء منه ما وان القرار على الموكل وبأق ما تقر في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر مستحقا والثاني لا يرجع على الموكل لانه تلف تحت يد الوكيل وقد بان فساد الوكالة وخرج بالوكيل فيما ذكر الولى فيضمن وحده الثمن ان لم يذكر مولاه في العقد والاضمنه المولى والفرق ان شراء الولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم الولى ضمانه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء لا يرى لو اشترى في الذمة بذمة انه لا بنه الصغير فهو والابن والثمن في ماله أعنى الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل ويصير كانه وهبه الثمن أي كاقاله القاضي وقال القفال يقع للاب قال في الانوار وهو الاوفق لا طلاق الاصحاب والكتب المتبررة

فصل في بيان جواز الوكالة وما تنفع به وتضالف الموكل والوكيل ودفع الحق لمستحقه وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو جعل بناء على ان العبرة بصيغ العقود هنا

في التوكيل بالقرض فان كذبه في ذلك صدق الموكل بيمينه والمطالبة حينئذ على الاخذ لا انتفاء وكالته وعليه فلو تكرر الاقتراض منه مرات وصدق الموكل في بعضها دون بعض لكل حكمه (قوله حيث جوزناه له) بان كان الثمن حالا أو مؤجلا وحصل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم (قوله ومحلله ما لم يكن منصوبا) أي الوكيل اه سم على حج (قوله تلف المبيع في يده) أي الوكيل (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفروض في شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق اه سم على حج (قوله والاضمنه المولى) أي في ذمته فلا يلزم الولى نقده

من مال نفسه وانما يميزه من مال المولى عليه ان كان له مال والابقي في ذمته وفي سم على منهج بعد هذا لكن ينقده الولى من ماله اه أي مال المولى عليه (قوله ويصير الخ) معتمد (قوله كانه وهبه الثمن) أي حيث لم يقصد انه أدى ليرجع عليه والا فيكون قرضا للطفل فيرجع عليه **فصل** في بيان جواز الوكالة **فصل** (قوله وما يتعلق بذلك) أي كالنطف (قوله ولو جعل) أي ووقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاستعجار فلازم اه سم على منهج وهو مأخوذ من قول الشارح ما لم تكن بلفظ الخ وقوله ولو جعل الخ تقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انما اذا كانت تجعل اشترط فقول سم على حج وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا بخلافه اه لكنه مقتضى قول الشارح هنا ما لم تكن بلفظ الاجارة فانه ظاهر في ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم يعقد بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول (قوله بصيغ العقود)

(قوله فان كان التوكيل في حال علمه الخ) هذا قسم قوله ولو طرأ العجز لطرأ نحو من الخ فكان ينبغي ذكره عقبه من غير أي وذلك لان لفظ وكنتك في عمل كذا يكذب معناه اجارة وهي لازمة من الجانبين وصيغة وكالة فلو غاب المعنى كانت لازمة لكن الراجح تغليب اللفظ فهي جائزة وأشار بقوله هنا الى انهم قد يغلبون المعنى كالمهبة بقواب فانها يبيع مع لفظ الهبة تطرا للمعنى (قوله ويجزم به الجوابي) وهو المعتمد (قوله أي غير لازمة) أي فليس المراد بالجواز ما قابل التحريم (قوله نعم لو علم الوكيل) وينبغي ان مثل ذلك ما لو علم الموكل مفسدة تترتب على عزل الوكيل كما لو وكل في مال المولى عليه حيث جوزناه وعلم انه اذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم أو وكل في شراء ماء لطهره أو ثوب للستر به بعد دخول الوقت أو شراء ثوب لدفع الحر أو البرد للذين يحصل بسببهم ما عند عدم الستر بخذ ورقيم وعلم انه اذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ (قوله حرم عليه) أي وكذا الترتيب على عرله نفسه في حضور الموكل الاستيلاء ٣٩ المذكور اه سم على حج أي ولم ينعزل وان كان المالك حاضرا فيما يظهر اه حج ولم وجهه أنه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادي لكن في شرحه على المنهاج تقييد الحكم المذكور بما اذا كان العزل في غيبة الموكل وما ذكرناه عن سم مثله ويستفاد منهما ان قول الشارح في غيبة موكله ليس قيدا (قوله أو قال في حضوره) قيد به لقوله بعد فان عرله وهو غائب عمرة (قوله أو أو بطلتها) قال حج ظاهره انعزال الحاضر بمجرد هذا اللفظ وان لم ينو به ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب

كأرنحه الروائي وجزم به الحويني في مختصره ما لم تكن بلفظ الاجارة بشرطها وليس الكلام في ذلك (جائزة) أي غير لازمة (من الجانبين) لان الموكل قد تظهر له المصلحة في ترك ما وكل فيه أو توكيل آخر ولان الوكيل قد يعرض له ما يمنعه عن العمل نعم لو علم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل الى حضور موكله أو أمينه على المال قياسا على الوصي كما بحثه الاذري وهو ظاهر وقياسه عدم النفوذ (فاذا عزله الموكل في حضوره) بان قال عزلتك (أو قال) في حضوره أيضا (رفعت الوكالة أو بطلتها) أو فسختها أو أزلتها أو نقضتها أو صرفتها (أو أخرجتك منها انعزل) منها في الحاصل لدلالة كل من الالفاظ المذكورة عليه (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال) لانه لم يحتج للرضا فلم يحتج له لم كالطلاق وينبغي للموكل الاشارة على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان وافقه بالنسبة للشترى مثلا من الوكيل أما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل واكن ادعى انه بعد التصرف ليس بحق الجعل مثلا ففيه التفصيل الاتي في اختلاف الزوجين في تقديم الرجعة على انقضاء العدة فاذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعلمه تصرف قبله لان الاصل عدمه الى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزلتك قبله فقال الوكيل بل بعده حلف الوكيل انه لا يعلم عزله قبله فان تنازعا في السابق بلا اتفاق صدق من سبق بالدعوى لان مدعاه سابق لاستقرار الحكم بقوله (وفي قول لا) ينعزل (حتى يبلغه الخبر) ممن تقبل رؤيته كالقاضي وفرق الاول بتعلق المصالح السكينة بعمل القاضي فلما انعزل قبل الخبر عظم ضرر الناس بنقص الاحكام وفساد الانكحة بخلاف الوكيل قال الاسنوي ومقتضاه ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدر ابن شعبة ومقتضاه أيضا ان الوكيل العام كوكيل السلطان

في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدد له وكالعو لم ينو أحدهم فهل ينعزل الكل لان حذف المعمول يفيد العموم أو يلغى لاجرامه للنظر في كل ذلك مجال والذي يجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انعزاله بمجرد هذا اللفظ وتكون ال للعهد الذهني الموجب لعدم الغناء اللفظ وانه في التعدد ولانية ينعزل الكل لقريته حذف المعمول ولان الصريح حيث أمكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) أي لو قيل (قوله انه لا يعلمه) أي فيصدق (قوله حلف الوكيل) فيصدق (قوله صدق من سبق) أي جا آمعا أم لا (قوله لا استقرار الحكم بقوله) وان جا آمعا فلذي يظهر تصديق الموكل لان جانبه أقوى ادأصل عدم التصرف أقوى من أصل بقاءه لان بقاءه متنازع فيه ثم رأيت شيخنا جزم بتصديق الموكل ولم يوجهه اه حج وكتب عليه سم عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معا صدق الموكل اه وعليه فالمراد من قوله جا آمعا انهما ادعيا معا ويدل عليه قوله قبل صدق من سبق بالدعوى دون قوله من جاء للقاضي أولا وقوله أقوى من أصل بقاءه أي بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن (قوله وفرق الاول) أي بين الوكيل والقاضي (قوله ومقتضاه ان الحاكم الخ) عبارة حج أن المحكم الخ أي الذي حكمه القاضي فلا تخالف بين كلام الشارح وحج

فصل بقوله وكطرو العجز الخ مع ان قوله وكطرو العجز الخ مكرر مع قوله السابق وسيأتى مثله في قوله الذي دخل به على قول المصنف ولو كثر الخ وعذره انه تبع هناك صنيع النصفة ثم تبع هنا شرح الروض بهذا التصرف فحصل التكرار مع

(قوله والاوجه خلاف ما قالاه) أى فيه عزل الوكيل العام بالعزل ولو لم يبلغه الخبر ولا ينعزل القاضي في أمر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بما من شأنه في كل منهما ولو لم يكن لاشك ان ما قالاه هو مقتضى التعليل (قوله ولا ينعزل وديع) وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان لم يدفع متلفات الوديعه عنها ضمن وفي المستعبر أنه لا أجره عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما لو تلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن (قوله بان القصد) أى من الموكل (قوله منعه) أى الوكيل (قوله بخلافهما) أى الوديع والمستعبر (قوله وضمن ماسله) ومثله ما لو أذن له في صرف مال في شيء للموكل كبناء وزراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ما بنى أو وزعه ان كان ملكا للموكل وكان ما صرفه من المال في أجره البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشتراه بمال الموكل جاز للوكيل هدمه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يكلفه الموكل هدمه وتفريغ مكانه فان كلفه لزمه نقضه وارش نقض موضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير محله ان لم تثبت وكالته عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لباثمه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقضه ان نقص (قوله ومن ثم غرم) أى الوكيل الدية أى دية عمد ٤٠ (قوله جاهلا بالعزل) أى ولا قصاص (قوله على موكله) أى وان تمكن من اعلامه بالعزل

ولم يعلمه لكن هل يأثم بعدم اعلامه حيث قدر ويعزل على ذلك فيه نظر ولا يبعد الاثم فيعزل (قوله وهذا هو مقتضى كلام الشاشي والغزالي) أى حيث قالوا لو اشترى شيئا لموكله جاهلا بانعزاله فتلف في يده وغرم بدله رجع على الموكل لانه الذي غره (قوله فيما ذكر) أى من عدم الضمان ولو

كالقاضي اه والاوجه خلاف ما قالاه الحاقا لكل بالا عم الاغلب في نوعه ولا ينعزل وديع ومستعبر الا ببلوغ الخبر وفارق الوكيل بان القصد منعه من التصرف الضار بموكله باخراج أعيانه عن ملكه فائثر فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما واذا تصرف بعد عزل بعت أو غيره جاهلا لم يصح تصرفه وضمن ماسله فيما يظهر اذ الجهل غير مؤثر في الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالعزل كما سيأتى في قبل الديات ولا رجوع له بما غرمه على موكله على الاصح وان غره خلا فابعضهم وهذا هو مقتضى كلام الشاشي والغزالي وما تلف في يد الوكيل بلا تقصير ولو بعد العزل لا ضمان عليه بسببه وكالوكيل فيما ذكر عامل القراض ولو عزل أحد وكيليه مبهما لم يتصرف واحد منها حتى يميز للشك في الاهلية ولو وكل عشرة ثم قال عزلت أكثرهم انعزل ستة واذا عينهم في تصرف الباقي وجهان أحدهما عدمه أى بالنسبة للتصرف الصادر منهم قبل التعيين (ولو قال) الوكيل الذي ليس قدام الموكل (عزلت نفسي

بعد العزل) (قوله للشك في الاهلية) قال سم على منهج بعد ما ذكرنا قول لو تصرف ثم عين غيره للعزل أو رددت هل تبين صحة تصرفه أولا كما هو ظاهر هذه العبارة راجعه ويحتمل انه يبيى على انه اذا عين تبين انعزاله باللفظ دون الآخر فتكون الولاية لا تخفى نفس الامر وهي كافية وهو مخالف لقول الشارح أحكمه ما عدمه الخ لكن ما قاله سم هو مقتضى قولهم العبرة في العقود بما في نفس الامر وأنه لو تصرف بظن عدم الولاية فبان خلافه بان صحة تصرفه ويمكن جعل قول الشارح أحكمه ما عدمه على ان المراد في ظاهر الحال (قوله انعزل ستة) أى وأما لو قال رفعت الوكالة أو أحد وكلائي ونوى معينا فتصرف الوكلاء جاهلين بالعزل ثم أخبر عن نفسه بانه نوى زيد امثلا منهم فقياس ما ذكره الشارح من بطلان تصرف من لم يعينه للعزل فيما لو قال عزلت أكثر وكلائي ثم عين ستة منهم البطلان هنا لتصرف الوكيل قبل اخبار الموكل بنية من أبقاه للوكالة وقد يفرق بأن الوكيل في مسألة الشارح كان جاهلا بمما وقت التصرف في نفس الامر بخلاف ما لو نوى حال العزل معينا فان الابهام انما هو في الظاهر لا في نفس الامر (قوله واذا عينهم) أى الستة (قوله الباقي) وهم الاربعة (قوله أحكمه ما عدمه) أى عدم النفوذ اه سم على حج (قوله بالنسبة للتصرف) أما الستة فتصرفهم باطل قطعا لتبين انتفاء ولايتهم في نفس الامر واستقر به سم على حج وفائدة حج قال المؤلف ولو عزل أحد وكيليه فتصرفه ما قبل التعيين صح التصرف اه أقول قد يتوقف فيه بان العزل ينقض من اللفظ اللهم الا أن يقال ان المراد انما تصرف في شيء واحد معا وبوجه النفوذ حينئذ بان أحدهما غير معزول فالنفوذ بالنسبة لتصرفه لا بالنسبة لرفيقه وفي سم على حج ما يؤيده نقلنا عن مدر

الايهام وعبارة شرح الروض ولو وركله فيما يمكنه عادة ولكنه عاجز عنه بسفر أو مرض فان كان التوكيل في حال علمه بسفره أو مرضه بازله أن يوكل وان طرأ العجز فلا خلافاً للمجوزي قاله في المطلب وكطروا العجز ما لوجهل الموكل حال توكيله ذلك كما

(قوله وان غاب) غاية (قوله لماسر) أي في قوله لانه لم يحتج للرضا (قوله اما لو وكل السيد) محترز قوله ليس قنا (قوله في تصرف مالي) هو الغالب ولم يحتز به عن شيء وان كان قضيته انه لو وركله في غير المال كطلاق زوجته انزاله (قوله قال الزركشي الخ) يسان لثمة الخلاف بين ابن الرفعة وغيره وعبارة حج وابداء الزركشي له فائدة أخرى أي غير التعاليق من ظرفيه اه ولعل وجه النظر انه ينعزل سواء قلنا ان الوكيل ينعزل بالموت أو تنهى به وكالته (قوله ان جعلناه وكيلاً عنه) أي بان اذن له المالك في التوكيل عن نفسه ففعل أو قلنا بالمرجوح فيما لو اذن له وأطلق (قوله الحاقاله بالجنون) قضيته انه لا فرق بين طول الاغماء وقصره وهو الموافق لماسر له في الشركة بعد قول المصنف وتنسخ بموت أحدهما لكن في سم على منهج مانصه بوجوه في دخول في كلامه الاغماء فينعزل به واستثنى منه قدر ما يسقط الصلاة فلا ٤١ انزال به واعقده مر بوجوه في

لو سكر أحدهما بلا تعدد انعزل الوكيل أو بتعدد فيحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدي حكمه حكم الصاحي وقال مر بحسب الاول في الوكيل فلا يرجع اه سم على منهج أي فان فيه نظراً لماسر من جهة تصرفاته عن نفسه وهي مقتضية لصحة توكيله في حال السكر وتصرفه الا أن يقال مراده انزاله فيما يشترط فيه انزاله ككونه وكيلاً عن محجور اه أو يقال انما تبطل تصرفات السكران عن نفسه تغليظاً عليه بناء على أنه غير مكاف

أوردت الوكالة أو فسختها أو أخرجت نفسها منها (انعزل) حالا وان غاب الموكل لماسر أن ما لا يحتاج للرضا لا يحتاج للعلم ولان قوله المذكور باطل لا يصل اذن الموكل له فلا يشكل بما مر انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف لبقاء الاذن أما لو وكل السيد عنه في تصرف مالي فلا ينعزل بغير نفسه لانه من الاستخدام الواجب (وينعزل) أيضاً (بمخرج أحدهما) أي الموكل والوكيل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان لم يعلم به الاخر أو قصر زمن الجنون لانه لو قارن منع الانعقاد فاطراً أبطله وخالف ابن الرفعة فقال الصواب ان الموت ليس بغير وانما تنتهى به الوكالة قال الزركشي وفائدة عزل الوكيل بموته انعزال من وركله عن نفسه ان جعلناه وكيلاً عنه اه وقيل لفائدة لذلك في غير التعاليق (وكذا انغماء) ينعزل به في الاصح الحاقاله بالجنون كما مر في الشركة والثاني لا ينعزل به لانه لم يلحق بمن يولى عليه نعم لا ينعزل وكيل رعي الجار بانغماء موكله لانه زيادة في عجزه المشترط لصحة الانابة وذكر هذه الثلاثة مثال فلا يرد عليه أن مثلها طر ونحو فسقه فيما شرطه السلامة من ذلك على ما مر ورده الموكل ينبغي العزل بها على أقوال مله وفي ردة الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب الانعزال بردة الموكل دون الوكيل ولو تصرف نحو وكيل وعامل قراض به سدا انزاله جاهلاً لا عين مال موكله لم يصح وضعها ان سلمها كما مر أو في ذمته انعقد له (وبمخرج) الوكيل عن ملك الموكل و (محل التصرف) أو منفعة (عن ملك الموكل) كان اعتق أو باع ما وكل في بيعه أو اعتاقه أو أجر ما اذن في ايجاره لوال ولايته حينئذ فلو عاد للملك لم تعد الوكالة ولو وركله في بيع ثم زوج أو أجزأ ورهن وأقبض كما قاله ابن كج أو وصى أو دبر أو علق العتق بصفة أخرى

٦ نهایه ع وهذا بقضي عزل الوكيل لان موكله ليس محل للتغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبه المغمى عليه والمجنون بوجوه في لا ينعزل الوكيل بتوكيل وكيل آخر كما في الروض اه سم على منهج ثم يجتمعان على التصرف اه حج (قوله وذكر هذه الثلاثة) هي الموت والجنون والانغماء (قوله طر ونحو فسقه) أي من الرق والتبذير اه حج (قوله على ما مر) أي من أن عزله بالنسبة لنزع المال من يده لالعدم صحة تصرفه (قوله على أقوال مله) والراجح الوقف وقوله والذي جزم به الخ ضعيف (قوله بردة الموكل) فدمت أول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة الموكل اه سم على حج وقول الشارح دون الوكيل يفيد ان رده لا توجب انزاله وعليه فتصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل (قوله ولا تصرف نحو وكيل) أي كشریک (قوله وبمخرج الوكيل) كأن وكل عبده ثم باعه لكن اذنه في الحقيقة له ليس توكيلاً بل استخدام وفي نسخة بدل الوكيل الموكل فيه عن الخ وما في الاصل هو الصواب لان هذه هي عين قوله محل التصرف (قوله أو أجزأ ما اذن في ايجاره) أي أو يبيعه كما يأتي (قوله ثم زوج) أي سواء كان الموكل في بيعه عبداً أو أمة (قوله أو أجزأ) محترز قوله أو منفعة (قوله كما قاله) أي فيما لورهن وأقبض

يؤخذ مما مر أنفع من الأسنوي انتهت (قوله وعبارة المصنف تفهم ذلك أيضا) أي كما أفهمته عبارة أصله حيث عبر فيما يأتي بقوله (قوله انعزل) أي الوكيل (قوله كطعن الحنطة) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون في توكيله قال وكنت في بيع هذه الحنطة أو في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله أن محل بطلان الوصية بالطعن إذا قال أو وصيت بهذه الحنطة فلو قال أو وصيت بهذه مشير إلى الحنطة لم تبطل الوصية بطعنها في ههنا مثل ذلك قال لكن الوجه خلافه (قوله لم ينعزل) والفرق بين هذه وبين مالو وكل المالك منه في تصرف حيث ينعزل بخروجه عن ملكه على ما مر أن توكيل المالك لقنه استخدام وبخروجه عن ملكه لم يبق له حق في الاستخدام قاله سم على منهج ومنه مالو وكل زوجته ثم طلقها اه واعتمده م ر (قوله نعم يعصى) أي ولعل محل العصيان أن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به اه سم على ج (قوله نعم يعصى) أي العبد (قوله مستحقة له) أي المشتري (قوله أولغرض) ينبغي أن الاعتبار في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا غرضا كفي وصدق في اعتقاده لذلك عند الامكان اه سم على ج **تنبية** لكل وكل شخص في تزويج ٤٢ أمته وآخر في بيعها فان وقع ما يعقينا أو احتمالا فهو ما بطلان فيبطل ما يترتب

كما يحتمل الملقبى وغيره أو كاتب انعزل لأن مراد البيع لا يفعل شيئا من ذلك غالبا وقياس ما يأتي في الوصية الانعزال بما يبطل الاسم كطعن الحنطة وهو الوجه ولو وكل قنا باذن مالكه ثم باعه أو أعتقه لم ينعزل نعم يعصى بتصرفه بغير إذن مشتريه لصيرورة منافاه مستحقة له (وانكار الوكيل الوكالة لسيان) منه لها (أو لغرض) له (في الاختفاء) تكويف أخذ ظالم المال الموكل فيه (ليس ينعزل) لعذره (فان تعمد له ولا غرض) له فيه (انعزل) بذلك لأن الجحد حينئذ رد لها الموكل في انكارها كالوكيل في ذلك وما أطلقاه في التدبير من كون جحد الموكل عزلا محمول كما قاله ابن النقيب على ما هنا (وإذا اختلفا في أصلها) كوكنتي في كذا فقال ما وكنتك (أو) في (صفها بان قال وكنتي في البيع نسبة أو) في (الشراء بعشرين فقال بل نقدا) راجع للادول (أو بعشرة) راجع للثاني (صدق الموكل بيمينه) في الكل لأن الأصل معه وصورة المسئلة الاولى كما قال الفارقي أن يتخاصم بعد التصرف ما قبله فتعمد انكار الوكالة عزلا فائدة للمخاصمة وتسميته فيها موكل بالنظر لزعم الوكيل (ولو اشترى) الوكيل (جارية) مثلا (بعشرين) وهي تساويها أكثر (وزعم أن الموكل أمره) بالشراء بها (فقال) الموكل (بل) انما أذنت (بعشرة) وفي بعض النسخ في عشرة (صدق الموكل بيمينه) حيث لا بينة (و) حينئذ فإذا (حلف الموكل فان) كان الوكيل قد اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد بان قال اشتريتها لفلان بهذا المال له (أو قال بعده) أي الشراء بالعين الخالي عن تسمية الموكل (اشتريته)

عليهما من تزويج الوكيل أو يبيعه وان ترنبا فالثاني مبطل للادول لأن مراد التزويج لا يريد البيع وكذا عكسه اه ج بالمعنى ولو أجز ثم زوج كان التزويج عزلا سواء التزويج لامة أو عبد اه سم على ج بالمعنى (قوله على ما هنا) أي من قوله وانكارا كليل الخ (قوله وصورة المسئلة الاولى) هي قوله وإذا اختلفا في أصلها (قوله وتسميته فيها) أي الاولى (قوله ولو اشترى الوكيل الخ) من فروع تصديق

الموكل وكان الاولى أن يقول ولو اشترى الخ ولعله اغما عبر بالاولاه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل أي بل تفصيل ما يأتي بعده من بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل أخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق (قوله وهي تساويها فاكثر) أي اما إذا لم تساو العشرين فينبغي أن يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل والواقع للوكيل ولا تحالف ولو تنازع الوكيل والمالك فقال الوكيل للمالك فاعقد باطل وقال البائع للمالك فاعقد صحيح فقتضى قولهم إذا اختلفا في الصحة والفساد صدق مدعى الصحة أن يصدق البائع (قوله وزعم) أي قال (قوله صدق الموكل بيمينه) أي في أنه اغما وكله في الشراء بعشرة (قوله فادحلف) وهل يكفي حلفه على أنه اغما اذن بعشرة أو لا ما مر في التحالف أنه لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البائع بعشرين أو عشرة إلا أن يفرق بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع العقد به ولا يستلزم ذكر تنفي ولا اثبات وثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلا مدعى ومدعى عليه وذلك يستلزمهما ماصر يحا وهو الاقرب الى كلامهم اه ج فيكون الاقرب الا كنهاء بالحلف على أنه اغما اذن في الشراء بعشرة (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمال لي أخذ من مفهوم قول الشارح الآتي اذن من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الخ فانه يقتضى أنه حيث صرح باسم غيره والمال له لا ينعقد بيه لانه فضولى

لكن الاصح انه يعزل بعزله ففي اتيانه بلكن تنبيهه على ذلك فحينئذ ما أشار اليه المحرر مفهوم من قول المتنازع فالتنازع والوكيل باللازم ويكون قوله والاصح انه يعزل بعزله زيادة على المحرر اذا ضمير في عزله راجع في عبارة المحرر للوكيل وفي عبارة المتنازع للوكيل بدليل قوله وانعزله اذا لانعزال للوكيل فتأمل (قوله على الاصح السابق) ظاهره أن الاصح السابق ترتب عليه

(قوله أو قامت به حجة) أي بينة ولعل مستند الحجة في الشهادة قرينة غلبت على ظننا ذلك لعلها بان المال الذي اشترى به لزيد وسمعت توكيله والافن أين تطلع على انه اشتراه له مع احتمال انه نوى نفسه (قوله ولم يصرح باسم الغير) أي فلو صرح به وقد ثبت بيمين الموكل عدم التوكيل في ذلك فهو شراء فصول لا يقال هو هنا صرح ٤٣ باسم الموكل حيث قال اشترى بها

لفلان لا نأقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصح به قوله في الثانية وأما العقد فلا تسمية فيه (قوله يصح الشراء لنفسه) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بنيته فانه يقع الشراء لابن كما مر (قوله أنت تعلم اني وكيل) أي أو قال الوكيل أنا وكيل أو نحوه وان لم يقل أنت تعلم اني وكيل (قوله الذي أطلقوه) في السورتين المذكورتين وهما قوله بان قاله له انما الخ وقوله أو بان قال له الخ (قوله فان صدقه البائع) أي في أنه نوى الموكل (قوله بطل الشراء) وعليه فيمكن الفرق بين هذا وبين ما لو اشترى لغيره بمال نفسه وقد أذن له حيث لم تكف نيته بل لابد من التصريح باسمه بانه لما كان المال له تضمن ذلك الغرض الحكمي

أي الموكل فيه (لفلان والمال له وصدقه البائع) فيما ذكره أو قامت به حجة (فاليبيع باطل) في الصورتين لانه ثبت بالتسمية والتصديق أو البينة ان المال والشراء لغير العاقد وثبت بيمين ذي المال عدم اذنه في الشراء بذلك القدر فيبطل الشراء وحينئذ فالجار يعلبا تعما وعليه رد ما أخذه للموكل وخرج بقوله بيمين مال الموكل شراؤه في الذمة ففيه تفصيل يأتي البطلان في بعضه أيضا فلا يرد هنا وبقوله والمال له ما لو اقتصر على شريته لفلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان أذن له الغير في الشراء (وان كذبه) البائع في الصورة الثانية بان قال له انما اشتريت لنفسك والمال لك أو سكنت عن المال كما هو ظاهر ولا بينة وقال له الوكيل أنت تعلم اني وكيل فقال لا أعلم ذلك أو بان قال له لست وكيلًا (حلف) البائع (على نفي العلم بالوكالة) وانما فرقنا بين الصورتين بفرض الاولى في دعوى الوكيل عليه بما ذكر دون الثانية لان الاولى لا تتضمن نفي فعل الغير ولا اتيانه فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك والثانية تتضمن نفي توكيل غيره له وهذا لا يمكن الحلف عليه لانه حلف على نفي العلم وبهذا التفصيل يندفع استشكل الاسنوي الحلف على نفي العلم الذي أطلقوه وقررنا شارح كلام المصنف بقوله الناشئة عن التوكيل مشير به لرد ما عترض به على المصنف ووجه الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل فيستلزم ان المال لغيره (و) اذا حلف البائع كما ذكرناه (وقع الشراء للوكيل) ظاهره ان يستلزم الثمن المعين للبائع ويغرم بدله للموكل (وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) في العقد بان نواه وقال بعده اشترى به له والمال له وكذبه البائع فيحلف كما مر ويقع شراؤه للوكيل ظاهره ان صدقه البائع بطل الشراء كما قاله القموني وقول ابن المقن ان ظاهرا كلام المصنف وغيره وقوع العقد للوكيل صرح بالسفارة أولا صدقه البائع أولا رده الا ذرعي بأنه غير سديد (وكذا ان سماء) في العقد والشراء في الذمة أو بعد العقد والشراء بيمين مال الموكل (وكذبه البائع في الاصح) أي في الوكالة بان قال سميتك ولست وكيلًا عنه وحلف كما ذكر يقع الشراء للوكيل ظاهره ان سميتك للوكيل تلغو وكذا لو لم يصدقه ولم يكذبه فيسلم الثمن المعين للبائع ويغرم بدله للموكل وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان سماء فقال البائع بعتك فقال اشترى بفلان (وان) اشترى في الذمة وسماء في العقد

للاذن والقرض انما يحصل بلفظ يدل عليه فاشترط التصريح بالاسم ليوحد ما يقوم مقام الصيغة وهذا أولى مما يأتي عنه أيضا لاشتماله على جهة الضعف فلا يعد تكرارا (قوله بانه غير سديد) وعليه فيفرض بينه وبين ما مر من انه لو اشترى بماله نفسه ونوى غيره وقد أذن له حيث يقع للوكيل ثم انه لما كان الشراء بيمين مال الوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهما لما كان الشراء في الذمة وتدفع للموكل ولم يوجد ما يصرفه عنه للوكيل عمل بنيته وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت أنه لم يأذن فيه فابطل (قوله والشراء بيمين مال الموكل) هذه قد تقدمت في قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة وان كان الاولى اسقاطها (قوله وحلف كما ذكر) قضيته انه لا يكفي الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في قوله وانما فرق بين الخ ما يقتضي خلافه

خلاف هل ينزل بعزله وانعزاله أولا وبس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو في الحالة المذكورة وكيل الوكيل أو وكيل الموكل فان قلنا بالاول انزل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا وحينئذ فلا بد من العناية بكلام الشارح ليصح بان (قوله وثبت) أي والحال (قوله والموكل) عطف على البائع (قوله امتثالا للحاكم) وكالحاكم المخدوم وكل من قدر على ذلك من غيرهما (قوله صدق الموكل بيمينه) ٤٤ فخرج عن الموكل باع الوكيل بغير فاحش وقال المشتري بل بيمين المثل

أو بعده كما جزم به القمولى وغيره و(صدقه) البائع فيما سماه أو قامت به حجة (بطل الشراء) لانفاقهما على وقوع العقد للموكل وثبت كونه بغير اذنه بيمينه ولا يشكل هذا بما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى في الذمة على خلاف ما أمر به الوكيل وصرح بالسفارة لان ما هنالك محمول على ما اذا لم يصدق البائع (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للموكل فقيما اذا اشترى بالعين وكذبه بآثمه ان صدق فالملك للموكل والا فللبائع فيستحب للحاكم الفرق بينهما جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلا أمرك بشرا ثم بعثكها بما في قبض الموكل ان كنت أمرك بشرا ثم بعثكها بما في قبض الوكيل وفيما اذا اشترى في الذمة وسماه وكذبه البائع أو لم يسمه ان صدق الوكيل فهي للموكل والا فهي للوكيل فحينئذ (يستحب للقاضي) ومثله المحكم كما هو ظاهر بل وكل من قدر على ذلك من غيرهما ممن يظن من نفسه طاعة أمره لو أمر بذلك فيما يظهر (ان يرفق بالموكل) أي يتلطف به (ليقول للوكيل ان كنت أمرك بشرا ثم بعثكها بما في قبض الوكيل) وانما ندب له ذلك ليمتكن الوكيل من التصرف فيها لا اعتقاده انها للموكل (لتحل له) باطنا ان صدق في اذنه له بعشرين واغتفر التعليق المذكور بقدر صدق الوكيل أو كذبه للضرورة على انه تصریح بمقتضى العقد كما لو قال ان كان ملكي فقد بعثتك وبعثك ان شئت ولو تجزأ البيع صحيحا ولا يكون اذا راجع اقاله الوكيل اذا اتيان به امتثالا لامر الحاكم للمصلحة فان لم يجب البائع ولا الموكل لذلك أو لم يتلطف به أحد فان صدق الوكيل فهو كظافر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فاعليه للوكيل الثمن وهو ممنوع من ادائه فله بيعها أو أخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ ان اشترى بعين مال الموكل لان البائع لبطلان البيع باطنا فله بيعها من جهة الظفر لتعذر رجوعه على البائع بحلفه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لانها ملكه لوقوع الشراء له باطنا (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من يبيع أو غيره (وأنا كرا الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل ما شرط له من الجمل على التصرف الا بينة نعم يصدق وكيل بيمينه في قضاء دين ادعاه وصدقه رب الدين عليه فيستحق جعله شرطه (وفي قول) بصدق (الوكيل) لانه أمينه واقدرته على الانشاء ومن ثم لو كان بعد العزل صدق الموكل قطعا (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه) لانه أمين كالوديع فيأتي فيه تفصيله الا في آخر باب الوديع ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القبول هنا والا فتحو الغاصب يقبل فيه قوله بيمينه نعم يضمن البطل ولو تعدى فاحدث له الموكل استثمنا صار أميننا كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامناء الا المكترى والمرتهن (في الرد) لانه عوض أو العوض على موكله مقبول لانه أخذ العين لنفع الموكل وانتفاعه بجعل ان كان اغناها وليعمل

صدق الموكل فان أقاما بينتين قدم المشتري لان مع بينته زيادة علم بانتقال الملك (أقول) قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت بينتان في أجرة المثل ودونها أو ثمن المثل ودونه اه عميرة وقد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكل بانه يدعي خيانة الوكيل بيمينه بالغين والاصل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على منسج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاستوى وقال مر هذا مبنى على ان القول قول مدعي الفساد اه وفي حواشي الروض لو ادعى الشارح مانصه ولو ادعى الموكل ان وكيله باع بغير فاحش ونازعه الوكيل أو المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما اه أي من الوكيل والمشتري

(قوله فلا يستحق الوكيل) أي ويحكم ببطلان التصرف الذي ادعاه وان واقفه المشتري من الوكيل على فيها الشراء منه (قوله في الرد) خرج به ما لو ادعى انه أرسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم يأذن الرسول ولم يأذن للوكيل في الدفع اليه فطريقه في براءة ذمته مما يبيده ان يستأذن الموكل في الارسال له مع من تيسر الارسال معه ولو غير ممين (قوله مقبول) حيث لم تبطل أمانته كما يأتي

يقال معنى قوله على الأصح السابق أي بناء عليه بقرينة تصريحه بالبناء في المقابل فالأصح مبنى على الأصح ومقابلته على مقابلة (قوله فان وكل عن غيره) عبارة الأذري قيدت اطلاقه بقول عن نفسه احترازاً عما لو عين الولي ونحوه لو كي له غير

(قوله وسواء في ذلك) أي قبول قوله (قوله بعده) أي العزل (قوله ودعوى تأييده) أي عدم القبول بعد العزل (قوله رددته اليك أو تاف عندي الخ) راجع ما ذكره في نظير ذلك من الودعة حيث قال بعد قول المصنف وجودها بمطلب المالك لها مضمين مانصه بان قال لم يودعني فيمنع قبول دعواه الرد أو التلف قبل ذلك للتناقض لا البيئة باحدهما لا احتمال نسبته وقضيته عدم قبول دعواه النسيان في الأول وقد يوجه بان التناقض من متكلم واحد أقبح فغلط فيه أكثر بخلاف نحو قوله لا وديعة لك عندي يقبل منه الكل لعدم التناقض وسواء ادعى غلطاً أو نسياناً لم يصدق فيه لانه خيانة اه فانه يقتضي انه لو قام هنا بيعة على رده قبلت منه لا احتمال أولاً أقبض منك كان عن نسيان وانه لو قال ليس لك عندي شيء قبل دعواه الرد أو التلف لعدم مناقضته لما ذكره (قوله وأفتى البلقيني) هذا مقابل قوله قبل ومحل قبول قوله في الرد ما لم تبطل أمانته وقضية ذلك عدم قبول قوله في الرد اذا تعدى فيما وكل في بيعة مثلاً لصيرورته ضامناً بالتعدى الا ٤٥ ان هذا لا تناقض فيه فيجتمعا

انه يخص ما تقدم بما فيه تناقض كالصورة التي ذكرها الشارح في قوله فلو طالبه الموكل الخ ونحوها وهذا ان أريد بالضمان دخول الموكل فيه في ضمانه فان أريد ما يحتاج الى أصيل وهو ما أشعر به قوله كالموكل الخ فهي مسألة أخرى (قوله فوكله) أي المضمون له (قوله وادعى) أي الضامن (قوله رده له) أي الموكل (قوله وليس هو) أي الضامن (قوله وبه يبران) أي الضامن

فبها لا يهان نفسها وسواء في ذلك أكان قبل العزل أم بعده كما اقتضاه اطلاقهما خلافاً لابن الرفعة والسبكي في عدم قبول ذلك منه بعده ودعوى تأييده بقول الفضال لا يقبل قول قيم الوقف في الاستدانة ممنوعة بجمع كون ذلك نظير ما نحن فيه بل هو نظير ما مر فيما لو قال الوكيل أتيت بالتصرف المأذون فيه وقدمت عدم تصديق الوكيل فيه (وقيل ان كان يجعل فلا) يقبل قوله في الرد لانه أخذ العين اغرض نفسه فأشبه المرتهن ورد بما مر ومحل قبول قوله في الرد ما لم تبطل أمانته فلو طالبه الموكل فقال لم أقبضه منك فأقام الموكل بيعة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك أو تلف عندي ضمنه ولا يقبل قوله في الرد لابطالان أمانته بالخروج وتناسقه وأفتى البلقيني بقبول قول الوكيل في الرد وان ضمن كالموكل ضمن شخص ما لا على آخر فوكله في قبضه من المضمون عنه فقبضه بيعة أو اعتراف موكله وادعى رده له وليس هو مسقطاً عن نفسه الدين لما تقرران قبضه ثابت وبه يبران مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكالموكل فيما مر مالو ادعى الجاني تسليم ما جباه على من استأجره للجباية (ولو ادعى) الوكيل (الرد على رسول الموكل) وأنكر الرسول صدق الرسول (بيمينه لانه لم يأتمنه فلم يقبل قوله عليه) ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرد على غير من أتمنه فليثبت عليه والثاني يلزمه لا عتراه بارساله وبدرسوله كيدته فكأنه ادعى عليه ولو صدقه الموكل على الدفع الى رسوله لم يغرم الوكيل كما قال الأذري انه الأصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التلف في يده

والأصيل (قوله ما جباه) أي أو أئلفه بالتقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في انه قبض ما وكله في قبضه ان المستأجر للوقوف مثلاً هنالو أنكر قبض الجاني من أصله صدق ما لم يقيم بيعة هو أو من جبي منه وكما لا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جبي منهم في الدفع اليه اما لو شهد به بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلام من الشهادتين مستقلة لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً (قوله على من استأجره) سواء كان المستأجر مستحقاً للقبض ما استأجره له بملك أو غيره كالناظر اذا وكل من يجبي له الاجرة وهذا بخلاف مالو كان الجاني مقرر من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم يأتمنه (قوله فليثبت عليه) قال حج فان صدقه في الدفع لرسوله برئ على الوجه ولا تنظر الى تفريطه بعدم اشهاد على الرسول اه (أقول) وهذا يشكل على مالو أدى الضامن الدين (رب الدين فانكر وصدقه الأصيل فانه لا يرجع على الأصيل لتقصيره بعدم الاشهاد وعدم انتفاع الأصيل بما آداه الا ان يفرق بان الضامن لما كان مؤدياً عن غيره طالب منه الاحتياط لحق الغير فامتنع رجوعه لتقصيره بعدم الاحتياط ومن عليه الدين هنا مؤدع نفسه فلا ينسب لتقصيره في عدم الاشهاد كنسبة الضامن لان تصرفه ليس عن غيره حتى يطلب منه الاحتياط (قوله وادعى التلف) وكذا لو ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من أن الأصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيما لان الموكل أتمنه

الأمين فانه لا يجوز للوكيل توكيله قطعا ولا توكيل غيره لانه لم يأذن فيه انتهت (قوله في الصور المتقدمة) أي حيث وة التوكيل عن الموكل (قوله يعني بتعيينه في الجميع الخ) هذا انما قاله الشارح الجلال عقب قول المصنف معين فراد به نفسه (قوله لم يلزم المالك الرجوع اليه) أي الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث اعترف

لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض (ولو قال الوكيل) بالبيع (قبضت الثمن حيث جازله قبضه) وتلف في يدي (وأنكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع) اذ الاصل بقاء حقه وعدم القبض (والا) بان كان بعد تسليم المبيع (قالو وكيل هو المصدق بيمينه) (على المذهب) لان الموكل ينسبه الى تقصير وخيانة بتسليم المبيع قبل القبض والاصل عدمه وفي وجه تصديق الموكل اذ الاصل بقاء حقه والطريق الثاني في المصدق منها في الحايين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له فلو اذن له في التسليم قبل القبض أو في البيع بموكل وفي القبض بعد الاجل فهو كما قبل التسليم اذ لا خيانة بالتسليم واذا صدقنا الوكيل بخلاف برئ المشتري في أصح الوجهين عند الامام ونقله ابن الرفعة عن القاضي الحسين وصححه الغزالي في بسيطه والاصح عند البغوي عدمه وعلى نقله افتصر في الشرح الصغير وهو الاوجه وخزم به في الانوار ولو قال الموكل لو كسبه قبضت الثمن فسلمه لي وأنكر الوكيل قبضه صدق الوكيل بيمينه وليس للوكل مطالبة المشتري به لا عتراه ببراءة ذمته ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يغرم للوكل قيمة المبيع للحيلولة لا عتراه بالتعدي بتسليمه قبل القبض فلا يشكلك بكون القيمة أكثر من الثمن الذي لا يستحقه غيره (ولو) أعطاه موكله مالا (وكله بقضاء دين) عليه به (فقال قضيته وأنكر المصدق) دفعه اليه (صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء فيحلف ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قال (الابينية) أوجه أخرى لدعواه الدفع لغير من ائتمنه فكان حقه اما الاشهاد عليه ولو واحد مستورا واما الدفع بحضرة الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم يأتي هنا مالواشهاد فغابوا أو ما توامن انه لا يرجع ويصدق الموكل بيمينه في انه لم يؤد بحضرة ولا عبرة بانكار وكيله قبض دين موكله ادعاء المدين وصدقه الموكل لان الحق له (وقيم اليتيم) من جهة القاضي اذ ذلك مرادهم بالقيم حالة الاطلاق ودعوى ان المراد به ما يعم الاب والجدة ودودة بان اليتيم لأب له ولا جد والوصي يأتي في باب فتمعين ما مر ومثله ولي المجنون والسفيه (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بينة على الصحيح) اذ لم يأتمنه والمشهور كذا في المطلب وخزم به ابن الصباغ ان الاب والجد كالقيم في ذلك وهو الاوجه خلافا للسبكي حيث خزم بقبول قولهم اتبعنا نصریح الماوردي والامام والحق بهما فاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه ووجه خزمه في الوصي بعدم قبوله وحكايته هذا الخلاف في القيم بانه في معنى القاضي لانه نائبه فكان أقوى من الوصي والثاني يقبل قوله مع يمينه لانه أمين فأشبهه المودع والوصي (وليس لو وكيل ولا مودع) ولا غيرهما ممن يقبل قوله في الرد كشریک وعامل قراض (ان يقول بعد طلب المالك) ماله (لا أريد المال الا بشهادتي الاصح) لا انتفاء حاجته لذلك مع قبول قوله في الرد وخشية وقوعه في الخلاف غير مؤثرة اذ لا ذم

بو كالتة لانه أمين والقول قوله في التلف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمطالم لا يرجع على غير ظالمه يفرع على وكل الدائن للمدين ان يشتري له شيئا بما في ذمته لم يصح خلافا لما في الانوار لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ولم يوجد لانه لا يكون قابضا مقبضا من نفسه اه سم على منهج واعتمد حج في شرحه ما في الانوار ومنع كونه من اتحاد القابض والمقبض فلا يرجع وقول سم لم يصح أي واذا فعل وقع الشراء للمدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقيا والارد ببدله (قوله عدمه) أي عدم براءة المشتري (قوله وعلى نقله) أي البغوي (قوله وهو الاوجه) وذلك لان تصديق الوكيل انما يفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط حق البائع (قوله أكثر) أي قد يكون أكثر (قوله من انه لا يرجع) أي حيث صدقه

الموكل في الدفع له مستحق (قوله ولا عبرة بانكار وكيل) أي فليس للوكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصديق فيه المدين في دفعه الوكيل وتصديق الوكيل في عدم القبض بخلافه (قوله لان الحق له) أي للوكل (قوله بان اليتيم لأب له) مراد من قسر اليتيم هنا بمن لا أب له ولا جد ان قيم القاضي لا يكون الامع فقد هما ولا دخل له مع وجود الجد الاصل فلا ينساق ما قيل في قسم الصدقات من انه صغير لا أب له وان كان له جد (قوله وهو الاوجه) معتمد (قوله والحق بهما فاض) معتمد

المراد من قول المصنف معين أي ان مراد المصنف من تعيين الموكل الذي عبر به عنه معين ان يقول الموكل لزيد في يوم الجمعة في سوق كذا افصح في كلامه مفعول Lieنى (قوله مراد به ان قول المصنف معين وما بعده) الصواب اسقاط لفظ وما بعده وعذره انه شرح كلام الجلال بكلام الشهاب حج والشهاب المذكور انما قال هذا الذي ذكره الشارح عقب قول المصنف لشخص معين وأحال عليه ما بعده كما يعلم من مراجعة صفيحة (قوله خلافا لابن الرفعة) ٤٧ أى في تقييده البطلان بما اذا

تقدم الايجاب أو القبول ولم يصرح بالسفارة أى بخلاف ما اذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة في المتقدم فانه يصح عنده (قوله نعم الخ) استدراك على أصل المسئلة (قوله فالتجبه كما قاله الزركشى الخ) كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما سيأتى له أن يقول كما قال الزركشى فالتجبه الخ ثم ان في نسبة ما ذكره الزركشى مخالفة لما في كلام غيره من نسبه للأذرى وهو الذى يوافقه قوله الا فى خلافا للأذرى فلعله فى كلام الزركشى أيضا كما هو الغالب من تبعيته لشيخه الأذرى لكن كان المناسب ان يذكر الشارح الزركشى فى الموضوعين أو الأذرى فى الموضوعين (قوله ولو فى الطلاق) فى هذه الغاية نهافت لا يخفى (قوله ومثله فى ذلك العنق) الأولى اسقاطه لان التعيين فيه محل وفاق وانما الخلاف فى الطلاق (قوله بل عليه) أى اذا كان هناك من

فيه معتمده آجلا ولا عاجلا والثانى له ذلك حتى لا يحتاج الى عين لان الامناء يحترزون عنها حسب الامكان (وللغاصب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كترتهم ومستأجر وغيرهم كاستعير (فى الرد) أو الدفع كالدين (ذلك) أى التأخير لا لشهاد واغترله الامساك هذه اللحظة وان كان الخروج من المعصية فور بالضرورة هذا حيث كان عليه بينة بالاختزال فنقل عن البغوى أى وعليه أكثر المرازمة والمأوردى ان له الامتناع لانه ربما يرفع له المالكى يرى الاستفصال ومن ثم حرم به الاصفوفى ورجحه الاسنوى واقتضى كلام الشرح الصغير فى ترجمته وعن العراقيين انه ليس له الامتناع واقتضى كلامه ما ترجمه وحرم به فى الانوار لتمكنه من ان يقول ليس له عندى شئ ويحلف (ولو قال رجل) لا آخر عليه أو عنده مال للغير (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمل عندى الدين تغليباً بل وحده صحح كما يعلم مما يأتى فى الاقرار (أو عين وصدقه) من عنده ذلك (فله دفعه اليه) لانه محقق بزعمه نعم محل ما ذكر فى العين حيث غلب على ظنه اذن المالك له فى قبضها بقريضة قولية فلا ينافى قولهم لا يجوز دفع العين لمضى وكأله لم يثبتها لانه تصرف فى ملك غيره بغير اذنه وحينئذ فلا اعتراض على عبارة المصنف لفظه والمراد مع النظر لقولهم المذكور واذا دفع اليه ثم انكر المستحق وحلف على نفي وكاتمته فان كان المدفوع عيناً استردها ان بقيت والا غرم من شاء منها ما ولا رجوع للغارم على الآخر لانه مظلوم بزعمه قال المتولى هذا ان لم تناف بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع أو الدافع رجع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وماله فى ذمة القابض فيستوفيه بحقه أو ديناً طالب الدافع فقط لان القابض فضولى بزعمه واذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفراً والا فان فرط فيه غرم والا فلا (والمذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه (الا بينة على وكاتمته) لاحتمال انكار المستحق لها فيغرمه فان لم تكن بينة لم يحلفه لان النكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه والطريق الثانى فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثانى وهو يخرج من مسئلة الوارث الا تية يلزمه الدفع اليه من غير بينة لا اعترافه باستحقاقه الاخذ (وان قال) لمن عليه دين (أحالى) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه وجب الدفع) اليه (فى الاصح) لما سيأتى فى الوارث بخلاف ما لو كذبه وله تحليفه هنا لاحتمال ان يقرأ أو ينسكل فيحلف المدعى ويأخذ منه واذا دفع اليه ثم أنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالمالك والثانى لا يجب الا بينة لاحتمال انكار صاحب الحق الحوالة (قلت وان قال) لمن عنده عين أو دين لم يمت (أنا وارثه) المستغرق لتركته كافى الكفاية والشامل وغيرهما ولعلمهم لم ينظر والى أن أنا وارثه صيغة حصر فلا يحتاج الى نحو قوله لا وارث له غيرى خلفائه جداً فاندفع ما ذكره ابن العمد اهدنا أو وصية أو موصى له بما تحت يديك وهو يخرج من الثلث (وصدقه

(قوله آجلا ولا عاجلا) أى بل قد يندب الخلف فيما لو كان صادقا وترتب على عدم خلفه فوات حقه له (قوله يحترزون عنها) أى العين (قوله واقتضى كلام الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد (قوله بل وحده) أى من غير تغليب (قوله والا غرم) أى المالك (قوله من شاء منهما) أى الوكيل ومن كانت تحت يده العين (قوله فان غرمه) أى القابض (قوله وله) أى مدعى الحوالة

يرغب بالاكثر (قوله وكون المساوية هي المشتراة الخ) عبارة التحفة و يظهر انه لابد من شرائها في عقد واحد أو تكون المساوية هي المشتراة أولا انتهت فاعل لفظ أولا ساقط من نسخ الشارح عقب قوله هي المشتراة لكن الظاهر ان الشهاب

في كتاب الاقرار (قوله بقر) بفتح القاف وكسرها يقال قررت بالمكان كسر أقر بالفتح وقررت بالفتح أقر بالكسر اه مختار (قوله على المخبر) قال سم على منهج في فرع في التوكيل في الاقرار لا يجوز على الاصح فان جوزناه فهو وارد على التعريف اه (أقول) يمكن الجواب عنه بأنه اخبار منه حقيقة أو حكما لان فعل الوكيل كفعل الموكل أو ان التعريف بالاختصاص وهو جائز عند بعضهم هذا ولعل المراد بالوارد على التعريف هو اقرار الوكيل لا التوكيل في الاقرار وعليه ففي كلام المحشى مسامحة ويرد على كلامه أيضا اقرار الامام أو نائبه أو ولى المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولى المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر عن عليه الحق (قوله على المخبر) أى لغيره (قوله هذا ان كان) أى الاخبار (قوله فان اقتضى شرعا عاما) أى امر امر أو لا يختص بواحد (قوله أو عن امر شرعي) عطف على غير محسوس فهل يشمل يلزم زيدا كذا في جواب هل يلزم ٤٨ زيدا كذا أى بسبب قوله كذا وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان

فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له هذا الحكم اه سم على حج (قوله شهادة المرء) أى فسرت شهادة الخ (قوله اغند يا أنيس) هو أنيس بن الضحالك الاسلمى معدود في الشاميين وقال ابن عبد البر هو أنيس بن أبي مرثد والاول هو الاصح المشهور وهو أسلمى والمرأة أيضا أسلمية قال الحافظ أنيس هو ابن الضحالك الاسلمى نقله ابن الاثير عن الاكثرين ويؤيده ان في الحديث

وجب الدفع اليه (على المذهب والله أعلم) لاعترافه بانتقال الحق له وليس من التكييف وبه فارق ما مر في الوكيل والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو يخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الا بينة على ارثه لاحتمال انه لا يرثه الا انحياسه ويكون ظن موته خطأ وإذا سلمه ثم ظهر المستحق حيا وغرمه رجع الغريم على الوارث والوصى والموصى له بمادفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه صدقة على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال أنه وكله ثم جحد وهذا بخلافه

في كتاب الاقرار

هولغة الاثبات من قر الشئ بقر قرار ثبت وشرعا اخبار عن حق سابق على المخبر فان كان له على غيره فدعوى أو لغيره على غيره فشهادة هذا ان كان خاصا فان اقتضى شرعا عاما وكان عن امر محسوس فرواية أو عن امر شرعي فان كان فيه الزام فيكم والا فتقوى وأصله قبل الاجماع قوله تعالى شهد الله ولوعلى أنفسكم قال المفسرون شهادة المرء على نفسه هي الاقرار وخبر الشيخين اغديا أنيس الى امرأته هذا فان اعترفت فارجهوا وأركانه أربعة مقرر ومقرله وبه وصيغة وبدأ بالاول فقال (يصح) الاقرار (من مطلق التصرف) أى المكلف الرشيد ولو اماما بالنسبة لبيت المال ووليا بالنسبة لما يمكنه انشاؤه في مال موليه وسيعلم من آخر الباب

اشتراط

فقال رجل من أسلمو وهم من قال انه أنيس بن أبي مرثد فانه غفوى وكذا قول ابن النين كان الخطاب

في ذلك لان بن مالك لكنه صغرا من مختصر شرح مسلم للنووي للطيب بن عفيف الدين الشهير ببياخرمية اليمنى (قوله وأركانه أربعة) زاد بعضهم المقر عند من حاكم أو شاهد وقد ينظر فيه بأنه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم انه لو أقر خالبا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعد مدة تبين انه أقر خالبا في يوم كذا لم يعتد به هذا الاقرار ولم يكن للمقرله المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعاً قليلاً مأملاً اه سم على حج (قوله أى المكلف الرشيد) المراد غير المحجور عليه كما تقدم في أول البيع فلا يراد السكران المتعدى ولا الفاسق ولا من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه (قوله ولو اماما) انما أخذهم اغاية لانه قد يتوهم ان كلاً ليس مطلق التصرف لان تصرفه مقيد بالمصلحة فربما يتوهم ان هذا القيد ينافي الاطلاق في فرع (قوله في الروض) يقبل اقرار الرشيد بجناية في الصغر قال في شرحه قال البلقيني وينبغي تقييده بما اذا لم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كالمقرض والمبيع فلا ينبغي ان يؤخذ به اه في فرع (قوله اقرار المرتد بالمقربة في بدنه مقبول وفي ماله موقوف اه سم على منهج) قوله بالنسبة لما يمكنه انشاؤه كأن أقر بثنى شئ اشتراه له وغنمه باق للبائع أو انه باع هذا من مال الطفل على وجه

يجب انما قيد بذلك بالنسبة لوقوعهما للموكل أي فان كانت غير المساوية هي المسترأة أولا في حالة تعدد العقد لم تقع لأر كل ثم ان كانت بالعين لم تصح والواقعة للوكيل كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل ويحتمل ان مراد الشارح ان المساوية تقع يصح بيعه فيه بخلاف ما لو أقر على موليه بانه اتلف مالا مثلا فلا يصح اقراره عليه بذلك وعليه فطريقه في الخروج من ذلك مع ان منافع الصبي مضمونة في ماله وينبغي أن الاحوط في حقه انه ان كان ثم حاكم يرى صحة اقراره وجب الرفع اليه وان لم يكن ثم من يراه آخر الامر الى بلوغه ولن أتلف الصبي ماله ان يدعى على الصبي ويقيم عليه شاهد او يقيم آخر أو يخلف مع الولي ولولم يتيسر له ذلك جازله الدفع باطننا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجع عليه به (قوله لما يملكه انشاؤه في مال موليه) ظاهره رجوع قوله لما يملكه انشاؤه الخ للولي فقط دون الامام بالنسبة لبيت المال واقتصر حجج على مسئلة الامام ولم يذكر اقرار الولي وظاهر كلامهما ان اقرار الامام على بيت المال مقبول مطلقا ليجر ثم قضية قوله يملكه انشاؤه انه لا يصح اقراره على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شيء من أمواله قبل بلوغه ورشده (قوله على ان هذا) أي الاختيار وقوله من كلامه هنا أي في قوله يصح من مطلق التصرف وقوله له أي المقر وقوله وانه مختار أي وذكر انه الخ (قوله بأيأتى) أي في قوله بعد قول المصنف ولا يصح اقرار مكره ولو ادعى انه باع كذا مكرها الخ وقوله ومضى أي في باب الصلح وقوله والامارية أي وطلب العارية (قوله في الاخيرة) هو طلب العارية والاجارة ولو عبر بالاخيرتين كان اوضح ٤٩ (قوله واقرار الصبي) قيل الاولى

اشتراط عدم تكذيب الحس والشرع له ومن الطلاق الاختيار على أن هذا قد يؤخذ من كلامه هنا بدعاء أن المكره غير مطلق التصرف على الإطلاق بل سيأتى بعد قليل اشتراط أن لا يكون مكرها ولو اقرب بشيء وانه مختار فيه لم تقبل بينته بانه كان مكرها الا أن يثبت انه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار كما يأتي ومضى أن طلب البيع اقرار بالملك والامارية والاجارة اقرار بملك المنفعة لكن تعيينها في الاخيرة الى المقر كما هو واضح (واقرار الصبي) ولو مر اهقا وأذن له ولديه (والجنون والمغنى عليه) وكل من زال عقله بما بعده به (لاغ) لسقوط أقوالهم (فان ادعى) الصبي (البالوغ بالا حتملا) أي نزول المني يقظة أو نوما أو الصبية البالوغ بالحيض (مع الامكان) له بان كان في سن يحتمل البلوغ وقد مر بيان زمن الامكان في بابي الحيض والحجر (صدق) في ذلك اذ لا يعرف الا من جهته ولا يعارضه امكان البينة على امكان الحيض لانه مع ذلك عسر (ولا يخلف) عليه وان فرضت خصومة لانه ان صدق لم يحتج الى عيدين والا فالصبي لا يخلف وانما توقف عليها عند اتهامه اعطاء غاز ادعى الاحتمال وطلب سهم المقاتلة أو اثبات اسمه وكذا اولد مرتزق ادعاه وطلب اثبات اسمه في الديوان واتهم على

التفريع بالغاء اه وفيه نظرا دالا حصر فيما قبله ومفهوم المجرور ضعيف اه حج وكتب عليه سم قوله اذ لا حصر الخ هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضعف به تدبه والمراد بالمجرور قوله مطلق التصرف وقوله ولو مر اهقا عاية (قوله فان ادعى الصبي) أي ليصح اقراره أو ليه تصدق في أمواله (قوله في بابي الحيض) وهو توسع سنين

٧ نهاية ح تحديد به في خروج المي وتقر بية في الحيض ولا بد في نبوت ذلك من بينة عليه (قوله على امكان) الاولى التعبير بقوله على وجود الحيض وانما خصه بالذكر لتصريحهم بقبول البينة على الحيض وباقي مثله في المني (قوله وانما توقف عليها) أي على اليمين (قوله ادعى الاحتمال) أي قبل انقضاء الحرب فانكره أمير الجيش لانه لم يلزم من تحليفه المحذور السابق اه حج وكتب عليه سم قوله لانه لم يلزم الخ أي لان الفرض البالوغ حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغ قبل انقضائها فيخلف بعد الانقضاء انه كان بالغ حينئذ كما صور بذلك في شرح الروض (قوله وطلب سهم المقاتلة) ويستثنى أيضا ما لو اسلم الاب وادعى عدم بلوغ ولده حتى يتبعه في الاسلام وادعى الولد البالوغ فانه يخلف الولد أي ويترك على دينه سم وان نكل حلف الاب وحكم باسلامه قاله مر وانظر هذا مع دعوى الولد البالوغ فانه يتضمن انكار الاسلام ثم ظهر مع مباحنة مر انه يكون مرتد بعد دعوى البالوغ بعد دعوى الاب الصغير ليجر اه سم على منتهج (اقول) قديقال لم يثبت اسلامه بمجرد قول الاب حتى يكون انكاره ردة بل فيما لو نكل الصبي وحلف الاب انما ثبت صباه فكيف يكون انكاره الاسلام ردة اللهم الا أن يقال يصور ما قاله مر بما اذا مضى بعد اسلام الاب مدة يحكم فيها بالبلوغ الابن وقوله أيضا حلف الاب نقل في الدرر عن حواشي شرح الروض للرملي عدم تحليف الاب (قوله أو اثبات اسمه) عطف على اعطاء اه سم على حج ويمكن عطفه على سهم أي لو طلب اثبات الخ وكان له لم يذكره المحشي لقوله بعد وكذا اولد مرتزق الخ

للولكل مطلقا في حالة تعدد العقد تقدمت أو تأخرت فيكون قوله هي المشتركة أي للولكل ويكون قوله فتتق المساوية للولكل فقط
(قوله على يمينه) متعلق بما تقدمت أو تأخرت فيكون قوله هي المشتركة أي للولكل ويكون قوله فتتق المساوية للولكل فقط
وقوله لانه على الاحتياط (قوله يريد من اجهة غيره) يؤخذ منه انه لو ادعى البلوغ ودفع الحزبة لا يحلف وهو ظاهر (قوله
لانتهاء الخصومة) لقبول قوله وقت الخصومة بلا عين ويؤخذ منه انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع ببلوغه فيه فادعى ان
تصرفه وقع في الصباح فله (قوله للاختلاف فيه) لا يقال غايظ ر هذا ان كان ذهب أحد الى أنه أقل من خمسة
عشر ويحتمل ان الامر كذلك على أنه يكفي في التعليل ان الشاهد قد بطن كفاية دون الخمسة عشر لانه قول منهم من ذهب الى
أنه أكثر من خمسة عشر اه سم على حج (قوله موافق للحاكم في مذهبه) ينبغي أو حنفى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى
أكثر منه عند الشافعى فيلزم من ٥٠ وجوده عند الحنفى ووجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء أراد السن

عنده أو عند الشافعى يثبت
الطالب اه سم على حج
(قوله تبعا) أي للولادة
وقوله ويحكم حمله
استفساره وقوله مطلقا
سواء فسره أم لا وقوله
تفريدا على الاول هو قوله
فيستفسر (قوله ولم يعمنا
نوعا) أي من الاحتلام
والسن وقوله كما مر أي في
قوله ولم يمرض لسن
فتقبل (قوله وما فرق)
الفارق حج وقوله بين
هذه هي قوله ولو شهدا
ببلوغه ولم يعمنا نوعا وقوله
وما قبله هي قوله ما لو ادعاه
وأطلق وقوله أحد نوعيه
أي كالسن أو الاحتلام
(قوله ليس بشئ) لم يبين
وجه الرد للفرق مع أنه قد
يقال ان الفرق ظاهر

عنده أو عند الشافعى يثبت
الطالب اه سم على حج
(قوله تبعا) أي للولادة
وقوله ويحكم حمله
استفساره وقوله مطلقا
سواء فسره أم لا وقوله
تفريدا على الاول هو قوله
فيستفسر (قوله ولم يعمنا
نوعا) أي من الاحتلام
والسن وقوله كما مر أي في
قوله ولم يمرض لسن
فتقبل (قوله وما فرق)
الفارق حج وقوله بين
هذه هي قوله ولو شهدا
ببلوغه ولم يعمنا نوعا وقوله
وما قبله هي قوله ما لو ادعاه
وأطلق وقوله أحد نوعيه
أي كالسن أو الاحتلام
(قوله ليس بشئ) لم يبين
وجه الرد للفرق مع أنه قد
يقال ان الفرق ظاهر

قوى في نفسه وكتب سم على حج مانصه قوله الا أن يفرق بان عد التهما الخ قيل هذا الفرق ليس بشئ ولا
اه فليتأمل (قوله بموجب) أي بسبب وقوله بكسر الجيم اما بالغت فهو ما يترتب عليها كالضمان أو عدمه (قوله بالنسبة
للاقطع) أي واما المال فيثبت في ذمته تالفا كان أو باقيا كما يأتي (قوله وان كذبه) غايبة وقوله لانه أي المال (قوله أي حد الخ)
انما فسر العقوبة بذلك لان اخراج نحو الغصب والاتلاف فان كلا منهما يوجب التعزير الذي هو عقوبة ولا يصح اقراره به حيث
كذبه السيد (قوله وان زعم) انما أخذها غايبة لانه بمقدور كونها باقية لم يكن ثم دين حتى يثبت في الذمة (قوله فان صدقه) أي
السيد وقوله ولم يكن أي العبد وقوله جانبا أي جناية أخرى (قوله تعلق برقبته) فضيته انه لو كان جانبا او مرهونا لم يؤثر
تصديق السيد فيقدم حق المرحمن والمجنى عليه وعليه فلو انك الرهن أو عفا المجنى عليه عن حقه أو بيع في الجناية أو الدين ثم
عاد مالك السيد فينبغي أن يتعلق برقبته مؤاخذا للسيد بتصديقه

أيضا حالما قبله وفي نسخة من نسخ الشارح مانعه وأما حالة تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط انتهت وهي تعين الاحتمال المذكور فلا يحدّر (قوله وكذا لو أضاف للذمة الموكل) أي بخلاف ما إذا ضافه للموكل ولم يذكر أضاف الذمة كما سيأتي في المتن (قوله

(قوله وانما كان) دفع به ما يرد على الشق الاول وهو عدم صحة الاقراض من غير المأذون (قوله لبقاء ما يبق لهم) أي الغرماء الذين قبل اقراره عليهم كقوله لفلا ر على كذا قبل الجبر (قوله لو قبل) أي اقراره (قوله فلا يقبل منه) عبد على السيد (قوله فقد رد بان السيد الخ) مفهومه انه لو صدقه السيد على الاقتراض تعلق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس من لوازم الخ خلافة وكان الاولى الاقتصار عليه وهذا قضية ما ذكره الشارح من أن القرض ليس من الخ انه لو اضطر الى اقتراض ما يصرفه على مال التجارة كان ماتت الجمل التي تحصل مال التجارة واحتاج الى ما يصرفه في أجرة الحمل فاقترض ما يصرفه عليه ان ما اقترضه يكون في ذمته لان القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة وينبغي أنه حيث تعين الاقتراض طريقا لذلك وصدقه السيد عليه أو ثبت ببيينة تعلق بمال التجارة للعالم رضا السيد بذلك ٥١ قطعاً ببق ما لو لم يكن مأذوناً له في التجارة واضطر لنحو

جوع أو برد ولم تمكنه مراجعة السيد فهل يجوز له الاقتراض حينئذ أم لا فيه نظر والأقرب جواز الاقتراض بأذن القاضي ان وجده والا أشهد على الاقتراض ويتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسوبا فيقدم به صاحبه على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن كسوبا يرجع به على السيد للعلة المذكورة (قوله ولبعضه الحر كالحر) اطلاقه شامل لما اذا كان بينه وبين سيده مهابة وما لو لم تكن ففي سم على منج مانصه في موضع

ولا يتبع ما بقي بعد عتقه اذ ما تعلق بالرقبة منصرفاً فيها (وان أقرب من معاملة) وهو ما وجب رضا مستحقه (لم يقبل على السيد) ولو صدقه (ان لم يكن مأذوناً له في التجارة) بل يتعلق بذمته يتبع به بعد عتقه لاعتصام معاملة بخلاف الجنابة (ويقبل) اقراره بدين التجارة (ان كان) مأذوناً له فيها لانه قادر على الانشاء ولهذا الوجه عليه لم يقبل وان أضاعه لزم من الاذن للجهر عن الانشاء حينئذ وانما كان اقراره مفلس على الغرماء صحيحاً لبقاء ما يبق لهم في ذمته والعبد لو قبل فات حق السيد بالركية اما ما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل منه لا يقال ما اقترضه ان كان لنفسه كان فاسداً وللتجارة بأذن سيده فينبغي ان يؤدي منه لانه مال تجارة فقد رد بان السيد منكروا قرض ليس من لوازم التجارة الذي يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل أيضاً أي الا أن استفسر وفسر له بحارة كما قاله الاسنوي وغيره وان خالف في ذلك لقيامه في ذلك (ويؤدي) مالزمه (من كسبه) بنحو شراء صحيح لا فاسد لمدم تناول الاذن له (وما في يده) ما في يده واقراره ببعض بالنسبة لبعضه القس كالقن لخاص ولبعضه الحر كالحر في خاصه والاوجه خلافه بعض المتأخرين ان مالزم ذمته في نصفه الرقيق يجب تأخير المطالبة به الى العتق كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى اذ لا يملكه بنصفه الحر فاقضى الحال تأخير المطالبة به (ويصح اقرار المريض بمرض الموت لا جنبي) بما لعين أو دين فيخرج من رأس المال بالاجماع كما قاله الغزالي نعم لو اوارث تحليف المقر له على الاستحقاق فان نكل حلف وبطل الاقرار كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للقول ويؤيد ما قررناه قولهم تتوجه اليمين في كل دعوى أو أقر بطلانها الزمته وما يأتي في الوارث وكون التهمة فيه أقوى غير مناف توجيه اليمين (وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت بما

لم يفرقوا في تفاصيل المعض بين المهابة وغيرها اه (أقول) وهو واضح ان كان اقراره بدين جنابة لانه لم يختلف بالمهابة وعدمها ومشكل بالنسبة لديون المعاملة (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) هو حج (قوله في نصفه الرقيق) أي اما مالزمه بنصفه الحر فيطالب به حالا وقد يفرق بينه وبين ما تقدم للشارح في معاملة الرقيق من أن الرقيق لو اشتري مثلاً بغير اذن سيده تعلق اضمناً بذمته ولا يطالب به الا بعد العتق لانه بان ما تقدم لما كان رقيقاً وقت المعاملة استصحب له كمال الحرية وما هو لما كان بعضه حراً قوي جانب تعلقه به حالا لانه لم يكن ثم مانع يستصحب (قوله ادلا يملك) أي مالزمه (قوله بما لعين) أي غيره معروفة بالمقر له لاسيما في أن المعروفة به ينزل الاقرار بها على المريض (قوله فان نكل) أي المقر له وقوله حلف أي الوارث وقوله بذلك أي الوالد (قوله لزمته) أي الدعوى بمعنى أن ما ادعى به عليه اذا أنكره تتوجه عليه اليمين لانه لو أقر لزمه ما ادعى به عليه (قوله وما يأتي) أي في قوله لانه لا تنهائه الى حالة يصدق فيها الكاذب وقوله غير مناف توجيه اليمين أي وذلك لانه وان وصل الى تلك الحالة يحتمل أن اقراره غير مطابق للواقع ومن ثم قال الشارح فالظاهر انه محقق

لأنهم غير معتبرة في الصفة آخره) قد يؤخذ من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناظر على الوقف حصه منه و يضيفها البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول أخرج حصه فلان وهي كذا الضرورة العمارة فتصح الاجارة وتلغو (قوله واقرار) أى في المرض أو غيره (قوله على حالة المرض) أى فيتوقف نفوذه على اجازة باقى الورثة كذا قيل والمستفاد من كلام الشارح انه يكون من رأس المال ولا يتوقف على اجازة لكن على المذهب فانه لم يفرق بين الصفة والمرضى الامن حيث ان فى الاقرار حال المرض خلافا دون الصفة وفيه أنه حيث نزل على المرض والعين معروفة به أشبهه ما لو تبرع بها في مرضه للوارث فيتوقف على اجازة بقية الورثة هذا وخرج بما ذكره في العين المعروفة من أن الاقرار اذا كان في حالة المرض ينزل عليه مالواً رب الدين المذكورة في الصفة فتسلم للقرلة لاحتمال بيعها له أو هبتها منه مع اقباضها أو غير ذلك من طرق التملك (قوله واختار جمع عدم ٥٢ قبوله) أى للوارث في المرض (قوله لمن يخشى الله أن يقضى) أى ولو لم يكن في البلد

غيره (قوله ولا شك فيه) أى فيما قاله الاذرى (قوله وانه لا يحل للقرلة أخذه) أى لكن يقبل ظاهراً ولو حكم به القاضى نفذ حكمه (قوله ولا يستصحب اليمين باسقاطهم) أى فان أرادوا التحليف بعد الاسقاط مكنوا منه (قوله وبصح اقراره) أى المريض وقوله ضمن أى ضمنه بالخ وقوله فأقر بقبضه أى المريض (قوله لم يبرأ) أى الوارث ذكره أن صاحب الجواهر فرعه على عدم صحة الاقرار للوارث قال فقطه بعضهم مبنياً على الصحيح فاعترضه بما ليس في محله (قوله لم يقدم لا في الاصح) هذا ظاهر فيما لو كان الاقرار بدين من لا ولو كان الاقراران بعين كان قال الجائر المورث هذا العبد لا يدوق الوارث بعد موته هذا العمر وقياس ما يأتي من أن المقر اذا قال هذا الريد ثم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر به لزيد وغرم لعمره قيمته لانه حال بين عمره وبين حقه لاقراره به لزيدانه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن سماه المورث ويغرم الوارث قيمته للثاني تنزيلاً لاقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق باننا غررنا المقر له عمره لانه حال باقراره الاول بين عمره وبين حقه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث بعمره وقع في حالة كون المقر به ليس بيده لان المورث أخرجه من يده باقراره للاول فاشبهه ما لو كان بيد المقر ودعيه من لا وغصبت في حياة المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاء بدلها من التركة (قوله ضاربت بسبعة اثمان الدين) أى دون ما يستحقه من ثمن الدين فلا يضارب به عدم صحة اقرار غيرهاب بالنسبة له وهي لا يقبل قولها فيه بمجرد على الغرماء فتوفي الديون مع السبعة اثمان المذكورة من التركة فان بقي شئ قسم على الورثة فلما يخصها من باقى الثمن الذى كانت تأخذه لولا الديون يؤخذ به المقر حيث كان جائراً كما هو المفروض في دفع للزوجة ان بقي بعد الديون ما يفي به

يقدم لا في الاصح) هذا ظاهر فيما لو كان الاقرار بدين من لا ولو كان الاقراران بعين كان قال الجائر المورث هذا العبد لا يدوق الوارث بعد موته هذا العمر وقياس ما يأتي من أن المقر اذا قال هذا الريد ثم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر به لزيد وغرم لعمره قيمته لانه حال بين عمره وبين حقه لاقراره به لزيدانه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن سماه المورث ويغرم الوارث قيمته للثاني تنزيلاً لاقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق باننا غررنا المقر له عمره لانه حال باقراره الاول بين عمره وبين حقه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث بعمره وقع في حالة كون المقر به ليس بيده لان المورث أخرجه من يده باقراره للاول فاشبهه ما لو كان بيد المقر ودعيه من لا وغصبت في حياة المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاء بدلها من التركة (قوله ضاربت بسبعة اثمان الدين) أى دون ما يستحقه من ثمن الدين فلا يضارب به عدم صحة اقرار غيرهاب بالنسبة له وهي لا يقبل قولها فيه بمجرد على الغرماء فتوفي الديون مع السبعة اثمان المذكورة من التركة فان بقي شئ قسم على الورثة فلما يخصها من باقى الثمن الذى كانت تأخذه لولا الديون يؤخذ به المقر حيث كان جائراً كما هو المفروض في دفع للزوجة ان بقي بعد الديون ما يفي به

النسبة المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل (قوله قد يسمع بالتبرع له) أي للوكيل بقرينة ما يأتي (قوله أو عكسه) أي باز وكل القرن غيره يشتري له نفسه وقوله لأن صرف إلى آخره تعليل لقوله كأن وكل فتألم وقوله لأن (قوله كعكسه) أي كالأقر بعين لشخص ثم يدين لا آخر (قوله ولو أقر) أي في المرض وقوله ان لم يحججه غيره أي بار لم يكن له وارث يحجب الاخ كالابن وقوله عتق أي وبقي الدين في ذمته (قوله بغير حق) أي ما بحق كان أقرب شيء مجهول ولم يبينه يطول بيانه فامتنع فأكراه على بيانه فيصح (قوله كان ضرب ليصدق) وظاهر جدا ان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهّم حله اذا ضرب ليصدق وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر (قوله وعلاه) ٥٣ أي وعمل كونه قريبا من المكره

الجائز في الكل قاله البلقيني ولو ادعى انسان على الوارث ان مورثه أوصى له بثلث ماله مثلا وآخر بان له عليه ديناً مستغرقا وصدق الوارث مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغرق أو بالعكس أو صدقهما معا قدم الدين كالأول ثانيا بالبينة ولو أقر المريض لانسان بدين ولو مستغرقا ثم أقر لا آخر بعين قدم صاحبها كعكسه لان الاقرار بالدين لا ينضمّن سحرا في الدين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع ولو أقر باعتراف أخيه في الصحة عتق وورث ان لم يحججه غيره أو باعتراف عتق في الصحة وعليه دين مستغرق لتركته عتق لان الاقرار اخبار لا تبرع (ولا يصح اقرار مكره) بما أكره عليه بغير حق لقوله تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان جعل الاكراه مسقطا للحكم الكفر فبالاولى ما سواه كان ضربا ليقرام مكره على الصدق كان ضربا ليصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده يلزمه ما أقر به لانه غير مكره اذا المكره من أكره على شيء واحد وهذا انما ضرب ليصدق ولم يخصص الصدق في الاقرار لكن يكره الزامه حتى يرجع ويقر ثانيا واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره وان لم يكن مكرها وعلاه بما مر ثم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظر ان غلب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذرى الصواب فيما لو ضرب ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه انه اكره سواء أقر في حال ضربه أم بعده وعلم انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا وما ذكره ظاهر على ولو ادعى انه باع كدام مكرها لم تسمع دعوى الاكراه والشهادة به الامفصلة واذا فصلوا كان أقر في كتاب التبابع بالطواعية لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بانه أكره على الاقرار بالطواعية قاله ابن عبد السلام في فتاويه وادافصل دعوى الاكراه صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وكتقييد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا تشهد حيث دلت قرينة على الاكراه فان شهدت كتب صورة الحال لينتفع المكره بذكر القرينة وأخذ السبكي من كلام الجرجاني حرمة الشهادة على مقيد أو محبوس وبه جزم العلافي ثم شرع في الركن الثاني فقال (ويشترط في المقر له) تعيينه بحيث يمكن مطالبته كما يشير اليه قوله لجل هند كعلي مال لا حده هؤلاء العشرة بخلاف لو اقدم من البلد على ألف الا ان كانوا محصورين فيما يظهر ولو قال واحد منهم انا المعنى بذلك ولي عليك ألف صدق

لا مكرها وقوله بما مر أي في قوله اذا المكره من أكره على شيء واحد (قوله أم بعده) أي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع أم السياسة أم غيرهما كشايخ العرب (قوله وما ذكره) أي الاذرى وهو المعتمد قوله واخذ السبكي الخ معتمد أيضا (قوله أو محبوس) على الاقرار من مقيد أو محبوس حال اقراره (قوله وبه جزم العلافي) فقال ان ظهرت قرائن الاكراه ثم أقر لم تجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور تلك القرائن تقبل دعواه سواء كان الاقرار للظالم المكره أو لغيره الحاصل للظالم على الاكراه وتقدم بينة الاكراه على بينة اختيار لم يقل كان مكرها وزال اكراهه ثم أقر اه

ج (قوله كعلي مال) منال للتعين (قوله فيما يظهر) وظاهر انه في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث توجب المصلحة قبضه وفيه نظر فلي تأمل وقوله منهم أي من العشرة وقوله ناظر بيت المال الذي نقله شيخ الاسلام عن الروضة وأصلها ان القاضي يتولى حفظه اه سم على ج (قوله صدق المقر بيمينه) أي انه لم يرد به بالاقرار وعبارة ج بعد ما ذكرنا ان كان لا حدهم على ألف فلكل الدعوى عليه وتحلفه فان حلف التسعة فهل تضمنر ألف في العائرفيا حذه بلايين أو يحلف له أيضا لا احتمال كذبه في حلفه للذي قبله كل محتمل ثم رأيتهم قالوا في ان كان هذا الطائر غرابا فنسأ في طوائف والا فبدي حروا شكل لو أنكر الحلف في بين أحدهما كان اعترافه في الآخر فقله لم أحنت في بين العبد كقوله حنث في بين النسوة وعكسه وهذا ظاهر في ترجيح الاول اه وهو كون العائرف يستحقه بلايين

المالك الخ تعليل لقوله أو عكسه كاتبه عليه الشهاب سم (قوله ويؤخذ من التعليل ان ذلك في مواقف الاذن) لا يناسب قوله السابق ولو وافق الاذن وهو تابع في السابق للشهاب ج وهو انما ذكره كذلك لانه لا يراعى الخلاف وتبع في اللاحق (قوله نزع منه) قال في شرح الروص فهو انما راجع بخلاف ما يأتي قريبا من انه لو قال على مال رجل لا يكون اقرارا لفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما هنا في العين وما هناك في الدين كما يشير اليه كلامه كاصله ثم رأيت السبكي أجاب به اه سم على ج (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه ويقبل تفسيره بما يأتي فيما لو أقر بهم ثم فسره (قوله أو تقم قرينة) فان ادعى ذلك أو قامت ٥٤ عليه قرينة لم ينزع منه (قوله حسا وشرعا) أي بان لا يكذبه فيه الحس ولا الشرع

وقول المصنف فلغو أي لتكذيب الحس في مسألة الكيس والشرع في مسألة الدابة (قوله فلا شبه فيه الصحة) معتمد (قوله فان قال على لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله أي المتن بسببها لمالكها لا يخفى ما فيه من الحنونة اه سم على ج (أقول) ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لمالكها بدل من هذه الدابة (قوله فان أراد غيره) أي كان قال أردت من انتقلت منه الى من هي تحت يده الآن وان طال مدة كونها في ملك من هي تحت يده (قوله ولو لم يقل لمالكها) بل قال على بسبب هذه الدابة (قوله لمالكها حالا) أي بل ولا لمالكها مطلقا لجواز ان تكون في يده أو عارة أو غصب فالتفت شيئا فهو مضمون عليه

المقر بيمينه ولو أقر بعين لجهول كنهه على مال لا أعرف مال له لو احدث من أهل البلد نزع منه نزع من ناظر يثبت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو وليت المال والاوجه تقييد ذلك بما اذا لم يدع أو تقم قرينة على انه لقطعة و (أهلية استحقاق المقر به) حسا وشرعا اذا اقرار بدونه كذب (فلو قال) له على الالف الذي في هذا الكيس وليس فيه شيء أو (لهذه الدابة على كذا) وأطلق (فلغو) أي الاقرار لا تنفاه أهلية استحقاقها لعدم قابليتها للمالك حالا وما لا ولا يتصور منها تعاطي السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتي نعم لو أضافه الى سبب يمكن كإقرار بمال من نحو وصية صح كما قاله الماوردي ومحل البطلان كما قاله الأذري في المملوكة اما الاقرار بتخيل مسببه فلا شبه فيه الصحة كالاقرار لغيره ويحمل على انه من غلظة وتفوقف عليها أو وصية لها وبه صرح الروياني واقضى كلامه انه لا خلاف فيه (فان قال) على لهذه الدابة (بسبب لمالكها) كذا (وجب) لامكانه بسبب جنابة عليها أو استيفاء منفعتها باجارة أو غصب ويحمل لمالكها في كلامه على مال كمال الاقرار لانه الظاهر فان أراد غيره قبل ولو لم يقل لمالكها لم يحكم بذلك لمالكها حالا بل يراجع ويعمل بتفسيره وليس فيه اجماع المقر له انما ربط اقراره بيمين هو هذه الدابة فصارت المقر له معلوما متبعا فاكتفى به بخلاف ما صرح في رجل من أهل هذه البلد لانها وان عينت ليست سببا للاستحقاق فلم تصلح للاستتباع ولو أقر بعين أو دين لحربي ثم استرق أو بعد الرق واسنده لحالة الحرابة كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيده أي بل يوقف فان عتق فله وان مات قنسا فهو فيء (وان قال لجل هندي كذا) على أو عندي (بارث من نحو أبيه) أو وصية له مقبولة (لزمه) ذلك لامكانه والخصم في ذلك ولي الحل اذا وضع نعم ان انفصل لا كثر من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا أو لستة أشهر فأكثر وهي فراش لم يسقط نظير ما يأتي في الوصية ثم ان استحققه بوصية فله الكل أو بارث من الاب وهو ذكر فكذلك أو انثى فلها النصف وان ولدت ذكر أو أنثى فهو بينهما بالتسوية ان اسنده الى وصية وثلاثا ان اسنده الى ارث فان اقتضت جهة ذلك التسوية كولد أو أم سوى بينهما في الثلث وان اطلق الارث سألناه عن الجهة وعلناه بمقتضاها فان تعذرت مراجعة المقر قال في لروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسوي وهو متجه (وان اسنده الى جهة لا تمكن في حقه) أقوله بأعني شيئا (فلغو) أي الاقرار

لمالكه لا لمالكها فيستدبر ويعمل بتفسيره اه سم على ج عن شرح البيهقي بالمعنى (قوله) للأنطع لانها أي البلد وقوله ثم استرق أي الحربي (قوله فان عتق فله) وهذا اذا كان المدين المقر مسلما فان كان حرييا سقط المدين باسترقاق الدائن لما ذكره في السير ان المتدينين الحربيين يقطع الدين باسترقاق أحدهما اه سم على ج (قوله مطلقا) أي سواء كانت فراشا أو لا (قوله فكذلك) أي فله الكل حيث كان مستغرقا (قوله فان اقتضت جهة ذلك) أي الارث (قوله فان تعذرت مراجعة المقر) أو رجع ولم يتفق منه بيان لدعواه عدم معرفة السبب أو موته بعد المراجعة وقبل بيانه وقوله وهو متجه هو المعتمد (قوله فلغو) يوجه كلام القائل بلغوية الاقرار بان مسألة المتن فيها صلاحية اللفظ لغير الحل فبطلانه عارض بخلاف نحو من عن نخر فانه لا يصح لشخص دون غيره بل ممنوع لكل أحد فقوى أول اللفظ ولغا آخره اه مؤلف

الشارح الجلال فلم يلتزم الكلام (قوله ان لم يكن مما يسرع فساد الخ) انظر هل المراد ضمانه بالفساد أو بضمانه في مدة التأخير (قوله نعم لو كان وكيله عن ولي الخ) استدراك على قول المصنف ولا ينزل (قوله فيستثنى مما هو) أي من عدم ضمان عن ما تعدى فمه (قوله وليس له رد الثمن) أي بخلاف ان كان منهم من قوله ٥٥ ولو اشترى لم يلزمه رده بل له

أقوله وطريقة الترجيح

أي الحاكمة للقوانين كما

بدل له قوله وما صححه ممنوع

الخ وقوله من أنه أي المحرر

وقوله وما عزاه أي للنووي

(قوله والمعتمد الاول) هو

قوله أي الاقرار القطع بكذبه

الخ (قوله وتقريره) أي

اثبات ما قاله المقر وقوله

فعمل به أي الاقرار وقوله

والنفي المبطل وهو من ثمن

الخ (قوله كله) أي كقوله

له الخ وقوله وملكه قبل أي

قبل الارفاق وقوله وان

يثبت عطف على ان يقر

الخ (قوله ومن ذلك أيضا)

لعل محله ما لم يرد الاقرار

بدليل ما يأتي أول فصل

يشترط في المقر به عن الافوار

في الدار التي ورثها من

أبي لفلان انه اقراران

كان شاملا للاقرار عقب

الارث اه سم على ج

(قوله فيسأل القاضي)

أي وجوبه فيما يظهر (قوله

ليصل الحق لمسئله)

وهو ورثة أبي الجمل ان

قال استحقه بارث وورثة

الموصى ان قال بوصية

(قوله وان مات) أي المقر

القطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به في المحرر والذي في الشرحين فيه طريقان أحدهما القطع بالصحة والثاني على الأولين في تعقيب الاقرار بما يرفعه قال الأذري وطريقة الترجيح جزم بها أكثر العراقيين وطريقة القطع بالصحة ذكرها المرافضة وما صححه النووي ممنوع ولم أر من قطع بالغاء الاقرار وما عزاه للمحرر بناء على فهمه من قول المحرر وان أسنده الى جهة لا تمكن فهو لغو من أنه أراد قال الاقرار لغو وليس مراد ابل مراده قال الاسناد لغو بقريته كلام الشرحين اه وذكروا صاحب الانوار والزركشي واستحسنه الشيخ هذا والمعتمد الاول ويوجه بان قريته حال المقر له ملغية للاقرار له وتقريره انما يحسن عند الاطلاق دون التقييم بجهة مستحيلة بخلاف ألف من ثمن خرقه لا قريته في المقر له ملغية فعمل به والنفي المبطل وهذا معنى ظاهر يصح الاستمسك به في الفرق فتعليط المصنف في فهمه ليس في محله وقول بعضهم ويمكن الجمع بينهما بجعل بطلان الاقرار على تقديم المناقاة كله على ثمن ما باعه الى ألف كمنظيره في باعي جراب ألف وجعل بطلان الاسناد فقط على تأخير كله على ألف أقرضنيه كمنظيره في له على لف من ثمن خرقه غير صحيح لما فيه من تسليم كون اللادعي الاسناد لا الاقرار ومن المستحيل شرعا ان يقر ان عقب عنه بدين أو عين والاوجه تقييده عن لم تعلم حوابته وملكه قبل لما مر فيه بخلاف من احتل فيه ذلك وان يثبت له دين بخصوصه أو خلع أو جنسية فيقر به لغيره عقب ثبوت عدم احتمال جريان ناقل حيث تزد من ذلك أيضا ان يقر عقب ارثه لا خرقه بخلافه (وان طلق) الاقرار بان لم يسنده الى شيء (صح في الاظهر) ويحمل على الممكن في حقه وان نذر كوصية أو ارث صوابا للكلام المكاف عن الالغاء ما أمكن والثاني لا يصح لان الغالب ان المال لا يجب الابعاملة أو جنسية وهما منتفیان في حقه فعمل الاطلاق على الوعد وعلى الاول لو انفصل الجمل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضي المقر حجة عن جهة اقراره من ارث أو وصية ليصل الحق لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوي وغيره ولو ألقت حيا وميتا جعل المال للحى ادا الميت كالمعدوم ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده ان ظاهر لفظ المختصر يقتضي صحة الاقرار وانه يمكن القطع بالبطلان لان المقر له لا يتصور ثبوت الملك له حين الاقرار اه والاوجه الاول والاقرار لرباط أو قنطرة أو مسجد كالاقرار للعمل اما اذا أمسه لم يمكن بعد الاقرار فيصح جزما كالأقرار لطفل وأطلق ويشترط لصحة الاقرار عدم تكذيب المقر له كما يؤخذ من قوله (واذا كذب المقر له المقر) بمال (ترك) المال المقر به (في يده) في صورة العين ولم يطالب بالدين في صورته (في الاصح) لا بيده مشعرة بالملك ظاهرا والاقرار بالطارئ عارضه التكذيب فسقط ومن ثم كان المعتمد ان يده تبقى عليه يملك لا بمجرد استحقاقه وما يحتمل الزركشي من حرمة وطئه لا قراره بتصرعه عليه بل قال ينبغي تحريم جميع التصرفات حتى يرجع برديان التعارض المذكور وأوجب له العمل بدوام الملك

(قوله في البحر) أي للروائي (قوله والاوجه الاول) أي يدفع المقر به لورثة الميت ولاول هو قوله يقتضي صحة الاقرار

(قوله كالاقرار للعمل) أي فيما أتى فيه تفصيله المتقدم (قوله واذا كذب المقر له) زاد ج أو وارثه (قوله بمال) ومثل المال

الاختصاص ولو أقبله بموجب عقوبة ورد لا يستوي منه فالتقييم بالمال انما هو لقول المصنف ترك المال الخ ولا فيشترط

لصحة الاقرار عدم التكذيب مطلقا كما مر

ايداعه عند من ذكر (قوله ان كان الثمن معيناً) قال الشهاب سم ظاهره وان أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر اه (قوله بالنسبة للشترى مثلاً) وانظر ماذا يفضل في الثمن وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه وهل (قوله فلا يقبل منه) ظاهره وان بين لتكذيبه وجهاً محتملاً وقياس نظائره ان تسمع دعواه ويبنته ان بين ذلك (قوله حتى يصدقه) أي المقر وقوله وانما احتج لهذا الاستثناء هو قوله ما لم يدع نكاحاً وقوله وكذبه أي المقر له وقوله لم يقبل فيما عينه أي المقر له **فوفصل في الصيغة** (قوله في الصيغة) له وجه تأخيرها الى هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها وابتدأ بها في المنتهى لما تقدم في أول البيع ٥٦ من انه لا يتحقق كون الماقدع اقدالاً بالصيغة فهي متأخرة بالوجود متقدمة في

الاعتبار (قوله وشرطها لفظ) أي كونها ما لفظاً والا فاللفظ هو ذات الصيغة والمراد باللفظ أعم من ان يكون صريحاً أو كناية (قوله تشعر) أي المذكورات من اللفظ الخ (قوله فيما أحسب أو أظن لنحو) أي لعدم اشعارها بالالزام (قوله ليس للالخ) عبارة حج ولو قال ليس لك على شيء بدل ألفان والتناقض عليها قريب في الجسلة بخلاف ما ذكر (قوله لتناقضة ما قبلها لها) قد يدفع ما ذكر بما يأتي من أنه لو أتى بكلام في جملتين عمل بماضيه تقدم أو تأخر الا ان يقال هاتان الجملتان بمنزلة جملة واحدة لان لكن بمنزلة الاستثنائية ومع ذلك فيه شيء وكان الاولى ان يعمل بمثل ما عمل

ظاهره فقط واما باطلاً فالدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظاهراً وحيداً فلا يصح ما ذكره باطلاً وقه والناسي ينزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجوع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للفعول (وقال غلطت) في الاقرار وتعمدت الكذب (قبل قوله في الاصح) لما مر من ان يده عليه يده لا والثاني لا بناء على ان الحاكم ينزعه منه الى ظهور مالكة اما رجوع المقر واقامة بينة به فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانياً لان نفيه عن نفسه بطريق المطالبة ونفي المقر بطريق الالتزام فكان أضعف ولو أقرت له امرأة بالنكاح وأنكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع ما لم يدع نكاحاً مجدداً وانما احتج لهذا الاستثناء لانه يعتبر في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو أقرت لا تخرب قصاص أو حد قذف وكذبه سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو أقرت به بعد فأنكره لم يحكم بعقوبته لانه محكوم برقه فلا يرفع الا يبين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحرقه بالدار فاداً أقروا نفاه المقر له بقي على أصل الحرية ولو أقرت له باحد عبيدين وعينه فرده وعين الآخر لم يقبل فيما عينه الا يبيته وصار مكملاً للمقر فيما عينه له ثم شرع في الركن الثالث مترجماً له بفصل فقال **فوفصل في الصيغة وشرطها لفظ أو كتابة ولو من ناطق أو إشارة أخرى** تشعر بالالتزام بحق حيثئذ (قوله لزيد) على ألف فيما أحسب أو أظن اغوا وفيما أعلم أو أشهد صحيح وقوله ليس لك على ألفان ولكن لك ألف درهم لم يجب ما بعد لكن لمناقضة ما قبلها لها أخذ بما يأتي في الاستثناء من نفي خاص وقوله لزيد (كذا صيغة اقرار) اذا لام للملك ثم ان كان ذلك معيناً كزيد هذا الثوب فان كان بيده حال الاقرار أو انتقل اليه لزمه تسليمه لزيد أو غيره كله ثوب أو ألف اشترط ان ينضم اليه شيء مما يأتي كعندي أو على لانه مجرد خبر لا يقتضي لزوم شيء للمخبر ولهذا التفصيل ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم نعم اوصل به ما يخرج به عن الاقرار كله على كذا بعد موت أو اوافعل كذا لم يلزمه شيء كما يحتمل الادريج والثانية مأخوذة مما يأتي في نفي ان شاء الله تعالى انه ليس من تعقيب الاقراء بما يرفعه وقول الشارح على أو عندي بعد كلام المصنف أنه اربه الى نفي توهم ان مقول القول كذا فقط (وقوله على وفي) هي بمعنى أو كالتى بعدها (ذمتي كل) على انفرادها (للادين) الملتزم في الذمة ادهو المتما در منه عرفاً فان ادعى ارادته العين قبل في على فقط

ظاهره فقط واما باطلاً فالدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظاهراً وحيداً فلا يصح ما ذكره باطلاً وقه والناسي ينزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجوع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للفعول (وقال غلطت) في الاقرار وتعمدت الكذب (قبل قوله في الاصح) لما مر من ان يده عليه يده لا والثاني لا بناء على ان الحاكم ينزعه منه الى ظهور مالكة اما رجوع المقر واقامة بينة به فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانياً لان نفيه عن نفسه بطريق المطالبة ونفي المقر بطريق الالتزام فكان أضعف ولو أقرت له امرأة بالنكاح وأنكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع ما لم يدع نكاحاً مجدداً وانما احتج لهذا الاستثناء لانه يعتبر في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو أقرت لا تخرب قصاص أو حد قذف وكذبه سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو أقرت به بعد فأنكره لم يحكم بعقوبته لانه محكوم برقه فلا يرفع الا يبين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحرقه بالدار فاداً أقروا نفاه المقر له بقي على أصل الحرية ولو أقرت له باحد عبيدين وعينه فرده وعين الآخر لم يقبل فيما عينه الا يبيته وصار مكملاً للمقر فيما عينه له ثم شرع في الركن الثالث مترجماً له بفصل فقال **فوفصل في الصيغة وشرطها لفظ أو كتابة ولو من ناطق أو إشارة أخرى** تشعر بالالتزام بحق حيثئذ (قوله لزيد) على ألف فيما أحسب أو أظن اغوا وفيما أعلم أو أشهد صحيح وقوله ليس لك على ألفان ولكن لك ألف درهم لم يجب ما بعد لكن لمناقضة ما قبلها لها أخذ بما يأتي في الاستثناء من نفي خاص وقوله لزيد (كذا صيغة اقرار) اذا لام للملك ثم ان كان ذلك معيناً كزيد هذا الثوب فان كان بيده حال الاقرار أو انتقل اليه لزمه تسليمه لزيد أو غيره كله ثوب أو ألف اشترط ان ينضم اليه شيء مما يأتي كعندي أو على لانه مجرد خبر لا يقتضي لزوم شيء للمخبر ولهذا التفصيل ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم نعم اوصل به ما يخرج به عن الاقرار كله على كذا بعد موت أو اوافعل كذا لم يلزمه شيء كما يحتمل الادريج والثانية مأخوذة مما يأتي في نفي ان شاء الله تعالى انه ليس من تعقيب الاقراء بما يرفعه وقول الشارح على أو عندي بعد كلام المصنف أنه اربه الى نفي توهم ان مقول القول كذا فقط (وقوله على وفي) هي بمعنى أو كالتى بعدها (ذمتي كل) على انفرادها (للادين) الملتزم في الذمة ادهو المتما در منه عرفاً فان ادعى ارادته العين قبل في على فقط

به سم وهو ان قوله ليس له على ألفان لكن له على ألف بمنزلة ليس له على عشرة الاخسة واللازم فيها لا مكانه خمسة فقط لان عشرة الاخسة هي خمسة فكان قوله ليس له على عشرة الخ كقوله ليس له على خمسة وقوله ليس له على ألفان الخ بمنزلة ليس له على ألف ومع هذا قال سم قديفرق بين ليس له على عشرة الاخسة وقوله ليس له ألفان لكن له ألف انتهى قال وهو الاقرب (أقول) واعمل وجهه ان أحاد العشرة تستثنى منها عرفاً في الاستعمال ويقال له على عشرة الا واحداً مثلاً والالف لا تستثنى من الالفين فافوتها بل يقال له على ألف أو له على ألفان بدون استثناء قوله أو غيره (أي غير معين وقوله هي بمعنى أو أي الواو) (قوله قبل في على فقط) أي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره منفصلاً وكذا اقيماً لو ذكره متصلاً أو قال له على ألف في ذمتي ودبعة فانه يقبل كما يأتي له في قوله بعد قول المصنف

يأتي فيه ما يأتي في الظفر وهل اذالم يكن قبض الثمن لهما المطالبة أولاً (قوله فاذا اتفقا الخ) هو بيان للتفصيل المشار اليه (قوله والاوجه خلاف ما قاله) لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من الفساد التي من جملة اعدام صحة تولية قاض

فصل قال له عندي سيف في غمد الخ فان كان قال له في ذمتي أو دينا صدق المقر له من قوله بخلاف ما لو قال له على ألف في ذمتي أو دينا ودبعة فلا قبل متصلا ولا منفصلا على ما قاله بعض المتأخرين فاشبهه مالمو ٥٧ قال له على ألف من عن خمر لكن

الاوجه قبوله مة - لا
لا منفصلا اه (قوله كل
على انفرادها) أي من
على وفي ذمتي وهو مستفاد
من قوله أولا هي بمعنى
أو (قوله أو انه ردها) أي
بعد ذلك في زمن يمكن فيه
الرد (قوله صالح لهما) أي
للدين والعين (قوله بالعين
أي فيقبل دعواه التلف
والرد للعين التي فسر بها
(قوله أو اقض) قسم لقوله
ولو قال لي عليك (قوله
وبذلك) اسم الإشارة
راجع لقوله لا تنفقاء ثبوته
(قوله وهذا) أي كونه ليس
اقرارا (قوله اغما بأخذ
فيه) أي الاقرار (قوله
ليكن مراده) أي الشافعي
(قوله ويؤيد ما ذكر) أي
من انه ليس اقرارا (قوله
لم يكن اقرارا) أي لانه
مع فسخ اللام صادق بكل
ما ينسب لزيد وان لم يكن
من جنس ما يقربه كالعلم
والشجاعة (قوله فانه اقرار
لزيد) أي ويلزمه له ما فسر
به وان لم يتول كايأتي للشارح

لا مكانه أي - لي حفظها (ومعنى) ولدي (وعندي) كل على انفرادها (العين) لذلك فيجعل كل
منهم ما عند الاطلاق على عين له بيده فلو ادعى انه او دبعة وانهم تلفت أو انه ردها صدق بيمينه
وقبلي بكسر أوله صالح لهما كإرجاء وهو المعتمد فان أتى بلفظ يدل عليه ما كقوله على ومعنى
عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين (ولو قال لي عليك
ألف) أو اقض الألف الذي لي عليك فقال لا يلزمني اليوم تسليم ذلك لم يكن اقرارا لا تنفقاء
ثبوته بالمفهوم أي لضعف دلالة فيما المطلوب فيه اليقين أو الظن الغالب وهو الاقرار وبذلك
يندفع قول التاج السبكي مضعفاه وهذا يقوله من يقتصر بالمفاهيم على أقوال الشارع ووجه
اندفاعه انه يتأتى حتى على الاصح المقرر في الاصول ان المفهوم يعمل به في غير أقوال الشارع
لما قرناه من خروج الاقرار عن ذلك بتزيد احتياط ومن ثم أطلق الشافعي رضي الله عنه انه
اغما يأخذ فيه باليقين ولا يستعمل الغلبة لكن مراده ما تقر من الحاق الظن القوي باليقين
كما صرحوا به في أكثر مسائله ويؤيد ما ذكر قولهم لو قال لي عليك ألف فقال ليس لك أكثر من
ألف لم يلزمه شيء لان نفي الزائد عليه لا يوجب اثباته ولا انبات ما دونه ولو قال لزيد على أكثر مما
لك بفتح اللام لم يكن اقرارا بخلاف مالمو كسرهما فانه اقرار لزيد لا يقال يؤيد ما قاله التاج قول
الروضة لو قال اقضت لك كذا فقال ما اقضت غيره كان اقرارا به فثبوت الاقرار بالمفهوم
لانا منع التأييد اذ هذا في قوة ما اقضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة وهي ثبوت اقراضه
أعلى المفاهيم بل ذهب جمع الى صراحته فلا يقاس به مفهوم الظرف المختلف في حجيته ولا يرد
على هذا قولهم ان المفهوم من هذه الالفاظ عرفا لاقرارا وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم
لان محله في الالفاظ اطرد العرف في استعمالها مراد منها ذلك وهذا النزاع في العمل به
وكلا منافي مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له أحد تينك الصيغتين (فقال)
مع خمسين أو (زن أو خذ أو زنه أو خذه أو اختم عليه أو اجعله في كيسك) أو هو صحاح أو
مكسرة (فليس باقرار) لانه ليس بالتزام واغما يذكر في معرض الاستهزاء (ولو قال) في جواب
لي عليك مائة أو ليس لي عليك مائة (بلى أو نعم أو صدقت) أو أجل أو جبر أو أي (أو أبرأتني منه
أو قضيت) أو أقضى غدا وان لم يأت بضمير وقياسه ان قضيت بدون ضمير كذلك (أو أنا مقربه)
أو لا انكر ما تدعي به (فهو اقرار) لان الستة الاول موضوعة للتصديق نعم لو اقترن بواحد مما
ذكر كصدقت ونحوه قرينة استهزاء كما يرد كلامه بنحوه رأس وضحك مما يدل على التعجب
والانكار لم يكن به مقرا ولا ن دعوى البراء أو القضاء اعتراف بالاصل ولو حذف منه لم يكن
اقرارا لاحتماله البراء من الدعوى وهو لغو وكذا اقراره أبرأتني أو استوفيتني كما أتى به

نهايه ح

(قوله لا يقال يؤيد ما قاله التاج) وهو قوله وهذا يقوله الخ (قوله تينك) هما قوله لي عليك
ألف وقوله أو اقض الألف الذي لي الخ (قوله أو أليس لي عليك) الاولى عدم ذكر هذه ما يأتي في قول المصنف ولو قال أليس لي
عليك كذا الخ من حكاية الخلاف في نعم بل لا حاجة الى قوله أيضا ولو قال في جواب لي عليك مائة لانه مستفاد (قوله موضوعة
للتصديق) قد يقال في نعم وما بعدها نظر بالنسبة لقوله أليس لي عليك لانه نفي وتصديق النفي ليس اقرارا وسيأتي الجواب
عنه في كلام الشارح بان الاقرار مبني على العرف

ولاه حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه أحكام (قوله أحصهما عدمه) أي عدم نفوذه فهو على حذف مضاف (قوله ينزل به) هو خبر قوله وكذا (قوله الانزال بردة الموكل) أي وهو ضعيف لم يعلم من خرمه بخلافه قبيله وكأنه انما ساق كلام

(قوله لدعوى البراءة) أي أو الاستيفاء وقوله ويلحق به أي بقوله لم يكن اقرارا وقوله المدعى بها الاولى به لان الالف مذكرة وقوله وكذا أقر أي ليس اقرارا (قوله فهم اصادقان) قال سم على منهم بعد مثل ما ذكر وينبغي وفاقا لم ان الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته كعبد وصي فليستظر ولعل الفرق بين ما لو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما وبين ان شهدا على فهم اصادقان ان الجواب في قوله فهم اصادقان اسمية مدلولها الثبوت وهو لا يعلق فيقول بان المعنى ان شهدا على قبلت شهادتهما لانهما اصادقان ومتى كانا صادقين كان ذلك ٥٨ اقرارا منه باعترافه بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتهما

للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما (قوله فيما شهد به) فان أسقط فيما شهد به لم يكن اقرارا اهـ جـ قال في شرح الروض ولو لم يأت بصيغة الشهادة بل قال اذا قال زيدان لعمر و علي كذا فهو صادق كان الحكم كذلك كما قاله ابن العماد اهـ ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا اتهم بمتاع انسان فشهد عليه شخص بانه رأى بعض المتاع عنده فقال المدعى عليه ان حلف هذا الشاهد انه رأى عندي هذا المشهود به فهو صادق وهو ان يكون مقرا بذلك وان لم يخلف الشاهد لانه اذا حكم بصحة الاقرار بمجرد التعليق على الاخبار الخالي عن

القبال وهي حيلة لدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام ويلحق به أبرأتني من هذه الدعوى ولان الضمير في به عائدا للالف المدعى بها فلا حاجة لقوله لك كما أجاب به السبكي عن قول الراعي يحتمل انه مقرر لغيره عند حذف لك ولو سأل الحاكم المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقرارا قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما أو قال ذلك فهو عندي أو صدقتهما لم يكن اقرارا الانتفاء الجزم ولان الواقع لا يعلق بخلاف فهم اصادقان لانهما لا يكونان صادقين الا ان كان عليه المدعى به الا ان فيلزمه وان لم يشهدا فلو قال فهم اصادقان فيما شهد به فالوجه انه كقوله فهم اصادقان لانه يعنناه ولو قال ان شهدا عليه هو عدل أو صادق فليس باقرارا حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بعين فقال صالحي عما كان على فهو اقرارا بعينهم له المطالبة ببيانه ويفارق كان لك عندي أو على ألف بأنه لما لم يقع جوابا عن شيء كان باللعن أو شبه ولو ادعى عليه ألفا فأنكر فقال اشتر هذا مني بالالف الذي ادعيته كان اقرارا به كعني بخلاف صالحي عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه بيمينا حتى يكون ثم ثمن بخلاف الشراء ولو قال في جواب دعواه لاندن المطالبة وما أكثر ما تنقاضي لم يكن اقرارا الانتفاء صراحتا قاله ابن العماد ولو قال في جواب دعوى عين بيده اشتريتها أو ملكتها منك أو من وكيلك كان اقرارا بالتضمنه ذلك الملك للمخاطب عرفا ولم ينظروا الى احتمال كون المخاطب وكيل الفاي البيع ولا الى احتمال كون الوكيل باع ملك غير المخاطب لبعده عن المقام بخلاف قوله ملكتها على يدك لا يكون اقرارا لان معناه كنت وكيل الفاي فليكنها ولو طابا به بوفاء شيء فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (ولو قال انا مقرر) ولم يقل به (أو انا أقربه فليس باقرار) لصدق الاول باقراره ببطالانه أو بوحده انيته تعالى ولا احتمال الثاني للوعد بالاقرار في ثانی الحال ولا يرد على ذلك قولهم في لأنك لو ما ندعيه انه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى النفي أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تتم في حيز النفي دون الاثبات وما شكك به الراعي من فرض كون الفرق مبينا لكنه غير ناف للاحتمال وقاعدة الباب مبنية على اليقين أجيب عنه بان المفهوم عرفا من لأنك لو ما ندعيه انه اقرار بخلاف أنا أقربه (ولو قال أليس) أو هل كافي المطلب (لى عليك كذا

اليقين فمع الاخبار على التعليق باليمين يكون كذلك (قوله له المطالبة بيمينه) قضية كونه تفسير الميهم ان يقبل تفسيره بما لا يتمول كحبة بروفيه ان غير المتمول لا يصح الصلح عنه بما لا يبيع عن العين أو الدين بما لا يتمول لا يصح بيمينه فاعل المراد انه يصح تفسيره بما يصح الصلح عنه بما لا يصح (قوله وما أكثر ما تنقاضي) أي تطالب وقوله دعوى عين بيده أي المدعى عليه (قوله فقال بسم الله) ومثله ما لو قال على الرأس والعين بالاولى (قوله مبينا) أي واضحا (قوله أو نعم) قال سم على منهم ولو وقع أي نعم وبلى في جواب الخبر المنفي نحو ليس لي عليك ألف قال الاسنوي فيتحجه أن يكون اقرارا مع بلى بخلاف نعم براه (أقول) ولعل الفرق بينهما ان نعم لا يثبت النفي وتقريره فكانه قال نعم ليس لك على شيء وبلى لردده فكانه قال لك على لانه اذا رد النفي فقد أثبت تقيضه

المطلب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط (قوله كما مر) يعني في الوكيل خاصة (قوله كان أعتق أو باع) أي أو أجز كما سيأتي (قوله أو أجز ما أذن في إيجاره) هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لا من خروج المنفعة كما لا يخفى (قوله وعليه وهو ما نفاه ولعل الأسنوي جار على مقتضى اللغة لأن اللفاظ إذا أطلقت جاءت على حقائقها اللغوية ما لم يرد ما يخالفه وفي أليس قديدي وجود عرف يخالف اللغة وله عدم تفرقة جملة الشريعة بين بلى ونعم في أليس كما أشار إليه بقوله لانه المفهوم من ذلك (قوله بخلاف بلى) وقد نظم هذا المعنى شيخنا العلامة الاجهوري فقال

٥٩

نعم جواب للذي قبله
انباتنا أو فنيا كذا قروا
بلى جواب النفي لكنه
يصير انباتنا كذا حرروا
(قوله وغيره) أي في
كون نعم وبلى اقرارا (قوله
بينهما) أي النحوى وغيره
(قوله أو نحوه) أي كقوله
حتى يتيسر أو اد اجاء في مال
قضيت (قوله ما أفتى به)
أي الوالد (قوله في هذا)
أي المكتوب مثلاً (قوله
وتجوز على تلفظه بالاقرار)
لم يبين وجه عدم المعارضة
ولعله ان الشهادة انما
امتنعت في مسألة النحوى
لان المقر لم يبين شيئاً من
الحدود حتى يشهد به
وجازت فيما أفتى به والده
لانهم انما يشهدون على
مجرد انه وقف ما ملكه ولم
يثبتوا شيئاً بخصوصه انه
ملكه وعليه فثبت انه
ملكه ثبت وقفه وما لا فلا
(قوله ويوقف) أي عن
العمل به (قوله وهو
ظاهر) أي بل هو لغو

فقال بلى أو نعم فاقرار) لانه المفهوم من ذلك (وفي نعم وجه) لانها في اللغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفي النفي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية ألست بربكم لوقالوا نعم كفروا ورد هذا الوجه بان الاقرار بنحوها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلم منه عدم الفرق بين النحوى وغيره خلافاً للغزالي ومن تبعه ويفرق بينه وبين نظيره في الطلاق من الفرق بينهما في أنت طالق أن دخلت الدار بفتح الهمزة بان المتبادر هنا عند النحوى عدم الفرق لحقائه على كثير من النسخ بخلافه ثم ولا ينافي ما تقر قول ابن عبد السلام لولقن العربي كلمات عربية لا يعرف معناها لم يوافقها لانها لانه لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد هذا لان هذا اللفظ يفهمه العاى أيضاً وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العاى أيضاً والوجه ان العاى غير الخاط لا يقبل دعواه الجهل بدلول أكثر ألفاظ الفقهاء بخلاف الخاط لما لا يقبل في الخلق الذي لا يخفى على مثله معناه (ولوقال افض الالف الذي لى عليك) أو أخبرت ان لى عليك الف (فقال نعم) أو جبر أو بلى أو اى (أو أفضى ندا) ذلك أو نحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما يحتمل الأسنوي (أو اوماهاتى) في ذلك (يوماً أو حتى أقعد أو أفض الكيس أو أجد) أى المفتاح (فاقرار فى الاصح) لانه المفهوم من هذه اللفاظ عرفاً والثاني لانها ليست صريحة في الالتزام ولوقال اكتبوا لى يدعى ألف درهم فليس باقرار كما قاله الزبيلى لانه انما أمر بالكتابة فقط ولوقال اشهدوا على بكذا كان اقراراً كما أفتى به الغزالي واعتمده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه آخرى ولا يعارض ما أفتى به من انه لوقال اشهدوا على انى وقفت جميع أملاكى وذكر مصرفها ولم يحدد شيئاً منها صارت جميع أملاكه التى يصح وقفها وقفاً ولا يضر جهل الشهود بحدودها ولا سكوتها عنها ومهما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف ما فى فتاوى النحوى لوقال الما وضع التى أثبت أسامها واحدودها فى هذا ملكاً اعلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليها أى بحدودها وتجوز على تلفظه بالاقرار وأفتى السبكي بان قوله ما نزل فى دفترى صحيح يدل به فيما علم انه به حالة الاقرار ويوقف ما حدث بعده أو شك فيه قال غيره وفى وقف ما علم حدوده نظر اه وهو ظاهر ولوقال لى عليك عشرة دنائير فقال صدق له على عشرة قرار يطرأ له كل منهما غير ان القرار يبطى بجهولة ثم شرع فى الركن الرابع وهو المقر به مترجعا عنه بفصل فقال

فصل * يشترط فى المقر به ان يكون مما تجوز به المطالبة (وان لا يكون ملكاً للمقر)

ويجزم بعدم الوفاء لان معنى ما نزل أى الذى هو منزل فى دفترى الا ان وهو لا يشمل ما حدث تنزيهه بعد
فصل * يشترط فى المقر به الخ (قوله وان لا يكون ملكاً للمقر الخ) لعل المراد من هذا ان لا يأتى فى لفظه بما يدل على انه ملك للمقر وليست صحة الاقرار وبطلانه دائرين على ما فى نفس الامر لانه لا اطلاع انما عليه حتى ترتب الحكم عليه نعم فى الباطن العبرة بما فى نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لزيد ولم تكن لزيد لم يصح الاقرار أو دارى التى ملكتها لزيد وكانت له فى الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تأويل الاضافة والكذب لا يحصل الملك

رد ما أخذه للوكل) قال الذهب حج ومحله ان لم يصدقه البائع على انه وكيل بعشرين والافهى باعترافه ملك للوكل فيأتي فيه التلطاف الآتى اه (قوله وقوله والمسالله) أى فى الثانية كما صرح به حج (قوله اذن من اشترى لغيره بمثل نفسه الى آخره) أى لان الصورة انه لم يسم الموكل فى العقد ولم يذ كر بعده الا انه اشتراه له بماله (قوله ولا بينة) أى بالو كالة كما صرح به حج (قوله التى اشترى بها النفسى لزيد) قياسه ان مثل ذلك مالو قال مالى الذى ورثته من أبى لزيد (قوله فهو لغو) أى بخلاف مالو قال له على فى دارى أو مالى الف فلا يكون لغوا بل هو اقرار كما يأتى ما يؤخذ منه ذلك فى الفصل الآتى بعد قول المصنف ولو قال له فى ميراثى من أبى ألف الخ (قوله لان الاضافة اليه تقتضى الملك) أى حيث لم يكن المضاف مشتقاً ولا فى حكمه فان كان كذلك اقتضى الاختصاص بالنظر لما دل عليه مبدأ الاشتقاق فقوله فن ثم كان قوله دارى أو ثوبى لزيد لغو والآن المضاف فيه غير مشتق فأقادت اضافته الاختصاص مطلقاً ومن لازمه الملك بخلاف مسكنى فان اضافته انما تفيد الاختصاص من حيث السكنى لا مطلقاً لاشتقاقه (قوله ويلبس غير ملكه الخ) وينتد النظر فى قوله دارى التى أسكنها لان ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم يرد بالاضافة الملك اه حج ٦٠ (أقول) الاقرب عدم الصحة لان ماد كره لا يصلح لدفع مادلت عليه الاضافة ونقل

سم على حج ما يصرح به والكلام عند الاطلاق فلو أراد به الاقرار عمل به (قوله اضافة سكنى) أى لنفسه (قوله صح) أى ويكون اقرار لزيد بالدار (قوله كما قاله البغوى الخ) معتمد (قوله وكذا ان أراد الاقرار) أى فيصح وقياسه الصحة فيما لو قال دارى التى هى ملكى لزيد وقال أردت الاقرار لكن فى سم على منتهج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار فى هذه وعن ع ان ظاهر شرح المنهج عدم قبول ارادة الاقرار اه ولو قيل بقبول ارادته وحله على ارادة المجاز باعتبار ما كان أو فى ظاهر الحال لم يبعد (قوله كان له) أى أو اطلق واقتضى الاطلاق الصحة (قوله وص) أى قبل فصل الصيغة بعد قول المصنف وان أسنده الى جهة لا يمكن فى حقه الخ فى قوله ومن المستحيل شرعاً أن يقر لغيره عقبة عتقه وان يثبت له دين بخصوصه أو يخلع أو جنابة فيقر به لغيره الخ (قوله ان دين الرهن) عبارة حج ان دين المهر وهى الصواب والموافقة لما مر من تعبيره بالصدقات (قوله ونحو المتعة) كوطء الشبهة (قوله لا يصح الاقرار) ظاهره وان اراده وهو ظاهر لظاهر الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ماد كرهه كان أمهر أو امتع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الآتى فلو اقر ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار ليمتأمل اه سم على حج وقول سم بمقتضى الا رأى لجواز ان تكون العين مغصوبة فلم تدخل فى ملكها (قوله ومن هذا) الاشارة راجعة الى قوله على جملة من (قوله علم صحة هذا) أى فيكون اقراراً (قوله أو عكسه) أى وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الا انكار بعد الاقرار (قوله كان حكى ما ذكر) بار قال ان زيدا أن يربان هذا ملك عمر ووكا ملك زيد الى أن أقر به شرح روض وظاهره انه لا فرق فى عدم القبول بين كونه يجعل ذلك اخباراً من نفسه أو نقلاً عن كلام المقر وقال سم على حج انه محمول على ما لو جعله

تقديم المخبر عنه على الخبر (فلو قال دارى أو ثوبى) أو دارى التى اشترى بها النفسى لزيد (أو دينى الذى على زيد لعمر و) ولم يرد الاقرار (فهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك له وبينافى اقراره لغيره اذ هو اخبار بسابق عليه كما مر فحمل على الوعد بالهبة ومن ثم صح مسكنى أو ملبوسى له لانه فديسكن ويلبس غير ملكه فلو أراد بالاضافة فى دارى لزيد اضافة سكنى صح كما قاله البغوى فى فتاويه ويبحث الا ذرى استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين الذى كتبته أو باسمى على زيد لعمر و صح ادلا منافاة أيضاً والدين الذى لى على زيد لعمر و لم يصح الا ان قال واسمى فى الكتاب عارية وكذا ان أراد الاقرار فيما يظهر أخذاً مما مر فلو كان بالدين المقر به رهن أو كفيل انتقل الى المقر له بذلك كما فى فتاوى المصنف لكن الاوجه ما فصله التاج الفزارى وهو أنه ان أقربان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه انما تكون بالحالة وهى تبطل الرهن وان اربان الدين كان له بقى الرهن بماله وصران دين الرهن ونحو المتعة والخلع وارش الجنابة والحكومة لا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وعليه يحمل قول البغوى محل صحة الاقرار فيما مر اذ لم يعلم انه للمقراد لا يزول الملك بالكذب (ولو قال هذا المعلن وكان ملكى الى أن اقررت) به (فأول كلامه اقرار وآخره لغو) فليطرح آخره فقط ويعمل باوله لاشتماله على جملة من مستقلين ومن هذا علم صحة هذا ملكى هذا الفلان كما صرح به الامام واقتضاء كلام الراعى أو هذالى وكان ملك زيد الى أن اقررت لانه انكاراً أو عكسه وانما لم يقبل قول شاهد تناقض كان حكى ما ذكر وان أمكن الجمع فيه لانه يحتاج فى الشهادة

وكان ينبغي تأخير عن الصورة الثانية كما صنع حج (قوله وهذا لا يمكن الحلف عليه) أي بتا (قوله لانه حلف على نفي العلم) أي لان قاعدة الحلف على نفي العلم لانه حلف على نفي فعل الغير وعبارة الشكفة وهذا لا يمكن الحلف عليه لانه حلف على نفي

من نفسه حكاية لكلام الغير بالمعنى ثم قال لكن كلام السارح طاهر في خلافه فليراجع ومع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمرو وكان ملكي الى ان اقررت به كان اقرارا لان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه أو من الشاهد اخبارا عنه (قوله أو حكيا) أي كالمعرا أو المورج تحت يد غيره (قوله وينفسخ البيع) لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه له أو ان المراد وينفسخ الاتر الذي كان يترتب على العقد لو لم يأت بما يقتضي الانفساخ (قوله لان له الفسخ) مقتضاه انه لو اطاع البائع على عيب في الثمن المعين أو المشتري على عيب في المبيع ثم اقر البائع أو المشتري بالمبيع لا جني صح لان لهما الفسخ فليراجع وقياس ما يأتي في قوله وما أتى به صاحب البيان الخ خلافه لان مجرد الاطلاع على العيب لا يحصل به الفسخ هذا والاولى تعليل صحة الاقرار بمن الخيار المذكور بان المقر به لم يخرج عن ملك المقر بالمبيع لفرض الكلام فيما لو كان الخيار للبائع أو لهما وعليه فلا يشك ما يأتي في المهمة ولا يتوجه الحاق خيار العيب بخيار الشرط فلا يكون الاقرار به صحيحا ٦١ (قوله فانه يقبل منه) أي بيمينه على

التساعده من أنهم حيث اطلقوا القبول جعل على ما هو باليمين فان ارادوا خلافه قالوا باليمين (قوله والاصح خلافه) أي فيكون قوله لغوا وظاهره وان دلت القرينة على صدقه (قوله لم يصح اقراره أي ما لم يستأذن الحاكم ويقم المدعي بينة تشهد بذلك فيصح تصدق البينة بل لو انكر على البينة وانما احتج لاستئذان الحاكم لتقام البينة على مدعي عليه (قوله وخارج عما ذكرناه)

مالا يحتاط للاقرار (وليكن المقر به) من الاعيان (في يد المقر) حسا أو حكيا (ليسلم بالاقرار الى المقر له) لانه عند انتفاعه عنه اما مدع أو شاهد بغير لفظهما فلم يقبل واشتراط كونه بيده بالنسبة لأعمال الاقرار وهو التسليم لا لصحته فلا يقال انه لاغ بالكلية بل متى حصل بيده زمه تسليمه اليه كما سيأتي ويستثنى مالو باع بشرط الخيار له أو لهما ثم ادعاه رجل فأقر البائع في مدة الخيار له به فانه يصح وينفسخ البيع لان له الفسخ ومالو باع الحياكم مال غائب بسبب اقتضاه ثم قدم وادعى انه كان قد تصرف فيه قبل بيع الحياكم فانه يقبل منه كما نقله الرافعي فينبيل كتاب الصداق عن النص وما أتى به صاحب البيان من قبول اقراره من وهب لولده عينا ثم قبضه اياها ثم أقره الغير مفزع كما قاله الاذري على ان تصرف الواهب رجوع والاصح خلافه ومحل ما ذكره المصنف اذا كان في يده لنفسه فلو كان نائباً عن غيره كناظروا وقف وولي محجور لم يصح اقراره وخارج عما ذكرناه في تقرير كلامه الدين فلا يأتي فيه ما ذكر (فلو أقر ولم يكن في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) بان يسلم للمقر له في الحال (فلو أقر بحرية عبد) مدين (في يد غيره) أو شهد بها ثم (اشتراه) لنفسه أو ملكه بوجه آخر ونخص الشراء لانه الذي يترتب عليه جميع الاحكام الاتية (حكم بحريته) بعد انتفاعه مدخيار البائع ورفع يد المشتري عنه لوجود الشرط ومحل ذلك اذا اشتراه لنفسه فلو اشتراه لملكه لم يحكم بحريته لان

من قوله من الاعيان (قوله ولا يأتي فيه) أي لكن لو اقر الوارث في حياة مورثه بان ما لمورثه على زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر عمل بمقتضى اقراره فليس له مطالبة المدين أخذاً من قول المصنف فلو أقر ولم يكن الخ (قوله عمل بمقتضى الاقرار) بتوقيفه بخير يؤخذ من المتن وغيره صحة ما أجبت به في عمره مستطيل الى موت أو مجرى ماء كذلك الى اراضي لا يقبل أي كل منهما مقسمة فأقر بعض الشركاء لا يخرج بحق فيسه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشريك كعائلة فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو خذبه والا فلا ولا قيمة هنا للميلولة لان الشرط أن تكون من المقر وهي هنا من غير لتعذر القسمة والمرور في حق الغير اهـ حج وقول حج لتعذر تسليم المقر به قد يشك على هذا ما قيل من أنه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير اذن الشريك ولم ينظر لكون يده حائلة الا أن يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين بهامهاية أو قسمتها أو ايجارها من القاضي عليها بخلاف ما ذكر من الممر والمجري (قوله وترفع يد المشتري) الاولي وترفع (قوله اذا اشتراه لنفسه) هذا التقييد تقدم النص صريح به في قوله لنفسه بعد قول المصنف اشتراه فكان الاولي ان يقول اما لو اشتراه الخ (قوله فلو اشتراه لملكه) وينبغي ان مثل موكله موليه كما أفهمه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهراً اما بحسب نفس الامر فان كان صادقا فإيجاد كره من الحرية فانه قد باطل وبأنه باقاً منه عليه

فعل الغير فتمين الحلف فيه على نفي العلم ففعل في عبارة الشارح سقطا من السكتية (قوله مشير الردها اعتراض به المصنف الخ كان مراده اعتراض الاسنوى الذي من تنمة استشكله السابق وعبارة الاسنوى في قول المصنف وان كذبه حلف على نفي (قوله أو باعتبار مدلوله) وهو الانسان (قوله ولا يرد) أي الخلاف (قوله قد لا يرتضيه) أي فيكون ما هنا افتداء من جهة المشتري وبيعاً من جهة البائع قطعاً (قوله لو ارثه الخاص) أي كالابن (قوله لانه) أي ماياً حذره (قوله لسكه) أي العبد (قوله بشرطه) أي وهو عدم وارث خاص (قوله من تركته) أي المدعى حريته (قوله أقل الثمنين) أي عن البائع الاول والبائع الثاني ووجهه ان الأقل ان كان هو الذي وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وان كان الأقل هو الثاني فلا ان المقر بالحرية لم يغرم الا هو فلا يأخذ زيادة عليه ^{في فرع} قال الشافعي لو اشترى أرضاً وقفها لم يصحداً أي مثلاً فجاء آخر وادعاه ٦٢ وصدقه المشتري لم تبطل الوقفية وعليه قيمتها ^{اه} حواشي شرح الروض (اقول) وهو

المالك يقع ابتداء للموكل وكما لو اشترى اباه بالوكالة وتسميته الحر في زعم المقر عداً باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام (ثم ان كان قال) في اقراره (هو حر الاصل فشرأء افتداء) من جهة المشتري كما في المحرر فلا يثبت له أحكام الشراء لان اعترافه بحريته مانع من ذلك واما البائع ففيه الخلاف الآتي كما صرح به في المطلب فيثبت له الخيار ان ولا يرد على المصنف لانه قد لا يرتضيه واذا مات المدعى حريته بعد الشراء فغير ارثه لو ارثه الخاص فان لم يكن فليبت المال وليس للمشتري أخذ شيء منه لانه بزمه ليس للبائع كما هو واعتراف المشتري بانه كان مملوكاً ولو كان أعنته ماله قبل شراء البائع له كاعترافه بحرية أصله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه وياخذ المشتري من تركته أقل الثمنين (وان قال اعتقه) البائع وهو يسترقه ظلياً (فاقتداء) أي فشرأء حينئذ افتداء (من جهته) أي المشتري لذلك (وبيع من جهة البائع على المذهب) فيهما عند السبكي أو في البائع فقط عند الاسنوى بناء على اعتقاده قال ابن النقيب ان الاول أقرب الى ظاهر العبارة والثاني أقرب الى ما في نفس الامر (فيثبت فيه الخياران) أي المجلس والشرط ومثل ذلك خيار عيب الثمن (للبائع فقط) لا للمشتري لما مر انه افتداء من جهته ومن ثم امتنع رده بعيب ولم يستحق أن يشترط خلاف البائع اذ لو رد الثمن المعين بعيب جازله استرداد العبد بخلاف رده بعد عتق المشتري في غير ذلك لانفاقه ما على عتقه ثم يوقف ولاؤه لانتفاء اعتراف البائع بعتقه والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث بغير الولاء وله تركة ورثه البائع ورد الثمن للمشتري ان صدق البائع المشتري بعتقه فان لم يصدقه فلا يشتري أحد قدر الثمن من تركته ويوقف الباقي ان كان لانه اما كاذب في حريته فجميع الكسب له أو صادق فالكل للبائع ارثاً بالولاء وقد ظلمه باخذ الثمن منه وتعذر استرداده وقد ظفر بما له اما اذا كان له وارث بغير الولاء فان لم يكن مستغرفاً له من ميراثه

ظاهر جلي مأخوذ مما تقدم من أن الحق اذا تعلق بثالث لا التفات الى قول البائع والمشتري اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث الا بينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ حيث لم يصدقه البائع على الوقفية (قوله أي المشتري لذلك) اسم الإشارة راجع الى قوله لان اعترافه الخ (قوله أو في البائع) أي أو على المذهب في البائع (قوله الاول) هو قوله فيهما عند السبكي وجرى عليه المحلى (قوله والثاني) هو قوله أو في البائع (قوله ومثل ذلك خيار عيب الثمن) أي فان تعذر رده

فله الارش (قوله ومن ثم امتنع رده) أي المشتري (قوله ادلورد) أي البائع (قوله جازله استرداد العبد) قضيته ما ان الا كساب الحاصلة من العبد اذ ارد بعد ذلك على البائع ليست للبائع بناء على ان الفسخ يرفع العقد من حينه وعليه فانظر ماذا يفعل فيها لان المشتري يتمتع عليه اخذ الدعواه حريته والمبيع رقيق بزعم البائع والرقيق لا يملك فيه نظر فليراجع ثم رأيت في العباب مانصه فله دون المقر الخياران والفسخ في الثمن المعيب فان عين في العقد استرد المبيع وكتب بهما شبهة الشو برى مانصه قوله استرد المبيع أي وما كسبه من المبيع الى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف تحت يد من يختاره القاضي ان عتق فله وان مات فخيم النفي كمال من رق من الحر بين كما اوضح ذلك الشهاب حج في الفتاوى وقوله جازله التعبير بالجواز يشعر بان له حالة أخرى وانظر ما هي فانه برد الثمن المعين يفسخ العقد فيعود له المبيع ولو قال فبسطا لاه على عيب في الثمن المعين يجوز استرداد المبيع كان ظاهراً (قوله بخلاف رده) أي الثمن فلا يجوز له (قوله فجميع الكسب له) أي المشتري (قوله وقد ظلمه) أي ظلم البائع المشتري (قوله وقد ظفر) أي المشتري بما له أي البائع (قوله فان لم يكن مستغرفاً أي كنبت وزوجه مثلاً

العلم بالوكالة مانصه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الرافعي في شرحه وفسر التكذيب بان يقول انما اشتريت لنفسك (قوله وفي الباقي ما مر) أي من انه ان صدق البائع المشتري بعقده أخذ الباقي ورد قدر الثمن لا شترى وان لم يصدقه أخذ المشتري قدر الثمن من الباقي ووقف الزائد (قوله بجميع ميراثه) أي الوارث (قوله وليس للمشتري أخذ شيء منه) أي ميراث العبد (قوله كأن كان) أي البائع (قوله فلا ارث له) أي للبائع (قوله كالولم يكن وارث) أي فان صدقه البائع دفع قدر الثمن للمشتري وأخذ التركة والأخذ المشتري من التركة قدر الثمن ووقف الباقي وقد يؤخذ مما تقدم عن حج في كسب العبدان ما خلفه هنا يكون لبنت المال لكن ظاهر ما قدمناه الوقف (قوله صح شراؤه) أي حكم بصحة شراؤه منه ويجب رده لمن قال انه مغصوب منه ان عرف والانتزعه الحاكم منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كتب الاوقاف فاذا علم بوقفته وان لم يكن من العلم ما يكتب به وامتد بها من لفظ وقف ثم اشتراها كان شراؤه افتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها ان عرف والاسلمها لمن يعرف المصلحة فان عرفها هو وابقاها في يده وجب عليه دفعها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الاوقاف (قوله أمة غيره) أي مملوكة لغيره ظاهرا (قوله وليس له في الاولى استخدامها أي لان المؤجر لم يملك ٦٣ منفعته في زعم المستأجر لا عترافه

بحريتها تنبيهه لو كان المقر بحريته مستأجرا أو موهونا أو جانيا ثم انتقل الى ملك المقر بارث أو نحوه فهل يحكم بحريته حتى تكون اكسابه في حالة الرهن والجنابة له ولو كانت أمة فوطئت بشبهة كان المهر لها أو حدث ما يوجب فسخ الاجارة كانت المدافع له فيه نظر ولو أقربان هذه الدار وقف ثم اشتراها فالحكم كذلك اه حواشي الروض وقوله فيه نظر الذي يظهر فيه انه لا ينقل الرهن ولا تبطل الاجارة بانتقاله

ما يخصه وفي الباقي ما مر والا بجميع ميراثه وليس للمشتري أخذ شيء منه لانه بزمه ليس للبائع الا اذا كان البائع يرث بغير الولاء كأن كان أخا للعبد فلا ارث له بل يكون الحكم كالولم يكن وارث بغير الولاء كما اقتضاه التعليل وصرح به البلقيني وغيره ولو أقربان ما في يد زيد مغصوب صح شراؤه منه لانه قد يقصد استنقاذه ولا يثبت الخبر للمشتري كما قاله الامام لانه انما يثبت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه أو من تنبيهه ولو أقربان بغيره فاستأجرها لزمته الاجرة أو نكحها لزمه المهر وليس له في الاولى استخدامها ولا في الثانية وطؤها الا ان كان نكحها باذن أو سيدها عنده وفي بالولاء كان قال أنت اعتقتها أو بغير الولاء كان كان أخاها وسواء أحلت له الامه أم لا لا عترافه بحريتها قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره ينبغي عدم الصحة الا ان يكون ممن حلت له الامه لاسترقاق أولادها كامهم وهو الوجه ويؤيده ما أفتى به والدرجته الله فيمن أوصى بالولاد أتمته لا تخرم مات وأعتقها الوارث فلا بد في تزويجها من شروط نكاح الامه ثم شرع في بيان الاقرار بالمجهول فقال (ويصح الاقرار بالمجهول) اجساعا ابتداء كان أو جوا بالادعوى لانه اخبار عن حق سابق فيقع مجالا ومفصلا وأراد به ما يعم الميهم كاحد العبدين كما ألحقه به السبكي (فاذا قال) ما يدعيه زيد في تركي فهو في حق عينه الوارث أو (له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتمول وان قل) كفلس لصدق اسم الشيء عليه ولو امتنع من التفسير أو نوزع فيه فسيأتي قريبا وضابط المتمول كما قاله الامام ما يسد مسدا أو يقع موقعا يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر وتنظير الاذرى مردود بان المراد بالاول ماله في العرف

لادعي الحرية ثم ان انفك بطريق من الطرق استقل العبد بالا كساب الماضية والآتية وما دام عقدا لاجارة موجودا استحق المستأجر المفعة التي عقد عليها بمقتضى الاجارة لان قول مدعي الحرية لا يقبل في حق غيره وانه لو بطلت الاجارة ملك العبد منفعة نفسه لانه حكم بحريته بانتقاله لمن أقربها وان مهر الامه اذا وطئت بشبهة بعد انتقالها لمن أقربها ينالها تأخذ لعدم المعارض فيه واذا لم ينقل الرهن ولا فدى الجاني بيع العبد في الجنابة والرهن والا كساب التي تحصلت في تلك المدة قبل بيعه في الجنابة أو الرهن يأتي فيها ما تقدم عن فتاوى حج (قوله وسواء) أي في صحة النكاح (قوله ويصح الاقرار بالمجهول) أي لا ي شخص كان (قوله فهو في حق عينه) أي صح وان لم يدكر المقر له شيئا وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض أمر المقر به للمقر له دون الوارث فكيف يرجع لتعيينه وقد يجب بان ما ذكره اقرار منه حال لكن المقر به مجهول فلم يتم توقف صحة الاقرار على تعيين المقر له رجوع لتعيين الوارث (قوله فسيأتي قريبا) أي في قول المصنف في الفصل الاتي ومتى أقربهم الخ (قوله بان المراد بالاول) هو قوله ما يسد الخ والثاني هو قوله أو يقع الخ لكن في حج التعبير بالواو وعليها فهو عطف تفسير وان المراد بالاول ما يحصل به نفع

والمال لك وتبعه على ذلك في الروضة وفيه أمران أحدهما ان التكذيب المذكور ليس هو نفي علم حتى يحلف قائله على نفي (قوله أي متمولا) يمكن ان لا يحتاج لذلك الا لو قالوا ليست مالا فليتأمل اه سم على حج ووجهه ان قولهم لا يعد مالا نفي لا عداد له أي تسميته في العرف مالا وعدم التسمية في العرف لا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يسم به لحقارته (قوله يطهر بالدباغ) هذا يخرج المغلظ فلا يحل اقتناؤه وتدينه توقف فيه بما في اللباس من انه يحل جعله غشاء لصع الكلب (قوله لانه لا ينبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو الحية بما لو اتفله حبات متمولة كانه مائة اعيان لها ثم أبراه المالك مما عدا حبة معينة فان الظاهر بقاؤها في ذمته الا ان يقال مثل هذا نادرا فلا اعتبار به اه سم على حج (قوله صدق المقر) أي حيث لا يثبت (قوله أو ما ينسب اليه) عبارة حج عن الانوار انه لو قال جميع ما عرف لي لفلان صح (قوله وبه أفتى ابن الصلاح في حج وبه أفتى ابن الصباغ وفي نسخة منه ابن الصلاح) (قوله ولو كان للمقر زوجة ساكنة معه) أي فلو كان الساكن معه أكثر من زوجة جعل في أيديهم بعدد الرؤس (قوله في نصف الاعيان) أي التي في الدار بخلاف ما في يدها كالحلال ونحوه فانها تختص به لا تفردا باليد وسواء كان ٦٤ ملبوسا لها وقت المنازعة أو لا حيث علم انها تصرف فيه وعبارة الدميري في النفقات

هو تنبيه على قال الشافعي رضي الله عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن أقام البينة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعدر أحد عندي بالغلبة عنه ان هذا المتاع في أيديهم مامعا فيحلف كل منهما صاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما انصفين وان حلف أحدهما دون الآخر قضى للحالف وسواء اختلفا مع دوام النكاح أم بعد التفرق واختلاف ورثتهما كهما وكذلك أحدهما ووارث الآخر وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة أو

قيمة ولو قلت جدا كفلس والحاصل ان كل متمول مال ولا ينعكس كحبة بر وقولهم في البيع لا يعد مالا أي متمولا (ولو فسر به مالا متمولا) أي لا يتخذ مالا (اسكنه من جنسه كحبة حنطة أو بما يحل اقتناؤه ككتاب معلم) لحراسة أو صيد وقشرة نحو لوز وميتة لمضطر كما قاله الامام خلافا للقاضي (وسرجين) وهو الزبل وكذا بكل نجس يقتنى بجلد ميتة يطهر بالدباغ ونحو محترمة (قبل) كالأفسر به بحق شفعة وحد قدف ووديعة (في الاصح) لصدق ما ذكر على هذه الامور ويحرم أحده ويجب رده والثاني لا يقبل فيهما الا ان الاول لا قيمة له فلا يصح التزامه بكلمة على والثاني ليس بمال وظاهر الاقرار المال وخرج بعلى في ذمته فلا يقبل فيه بنحو حبة حنطة وكلب قطعا لانه لا يثبت فيها ولو قال لن يذهب هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء أهوى به او قته له صدق المقر وعلى المقر له البينة أخذ من قول الروضة لو أقر له بجميع ما في يده أو ما ينسب اليه صح وصدق اذا تنازعا في شيء آ كان بيده حينئذ وقضيته انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة الاقرار ونحو ذلك ولا يقع منه بخله انه لا يستحق فيها شيئا وبه أفتى ابن الصلاح وهو أوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان للمقر زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان يمتثلان اليدها معه على جميع ما فيها يصلح لأحدهما فقط أو لكليهما (ولا يقبل بما لا يقتنى كخنزير وكلب لانفع فيه) لوجه حاله ولا ما لا ونحو غير محترمة لان على تقضي ثبوت حق وهذا ليس حقا ولا اختصاصا ولا يجب ردها والبحث الاسنوي أخذ من التعليل قبول تفسيره بخنزير ونحو اذا أقر لذمي لانه يقر عليهما اذا لم يظهرهما

للزوجة كالحلي والغزل أولهما كالدرهم والدنانير أو لا يصلح لهما كالمصنف وهما أميان والنبل وتاج ويجب الملوك وهما أميان وقال أبو حنيفة ان كان في يدهما حسافه وهما وان كان في يدهما حكايا يصلح للرجال للزوج أولهما فلها والذي يصلح لهما فلها وعند أحمد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي بان الرجل قد يملك متاع المرأة متاع الرجل اذ لو استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطر او دباغ في أيديهما ان يكون لكل ما يصلح له وفيما اذا تنازع موسر ومعسر في لؤلؤ ان يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون اه وينبغي ان مما يقتضي الحكم لأحدهما بيده معرفة به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد علمه في أوقات انتفاعه به ومعرفة المرأة بحلي تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلي والملبوس موضوعان في البيت فتستحب البينة التي عرفت في كل منهما (قوله أو لكليهما) أي أولهما يصلح لواحد منهما اه سم على حج (قوله وبحث الاسنوي) الذي في حج ان الذي بحث هدا هو السبكي وان الاسنوي اعتمد (قوله ونحو) أي وان عصرها الذي يقصد الجزية (قوله لانه يقر عليهما) يؤخذ منه انه لو فسر له نفي ببيد قبل منه وهو ظاهر

العلم الى ان قال الثاني ان مع هذا التفسير لا يستقيم الاقتصاد في التحليف على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف على نفي العلم بكون المال لغيره فانه لو أنكر الوكالة ولكن اعترف بان المال لغيره كان كافياً في ابطال البيع اه المقصود منه وحينئذ في دفعه بما ذكره الشارح نظروا الجواب عنه في شرح الروض فراجع ٦٥ والظاهر ان الذي أراد الشارح

الجلال بما ذكره انما هو دفع الاعتراض الاول كانه يقول ان الحلف على نفي الوكالة تحلف على نفي فعل الغير في المعنى لان نفيها يستلزم نفي التوكيل الناشئة هي عنه وهو فعل الغير على ان قول الشارح هنا ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق الخ

(قوله وان نوزع فيه باطلا فهم) أي ان الحجة غير المحترمة لا يقبل التفسير منه بها (قوله لبعده فهمها في معرض) كجمل كافي المصباح اه ونقل الشنوائى في حواشى شرح الشافعية لشيخ الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاضمار والنقل والاشتراك والتخصيص والتقييد والنسخ وعدم المعارض العقلى (قوله اتجه فرق السبكي) أي السابق في قوله والشئ الاعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقربه (قوله ولو قال غصبتك) أي نفسك (قوله فان قال) أي فيها (قوله من مال فلان)

ويجب ردهما له وهو الوجه وان نوزع فيه باطلا فهم ولو قال له عندى شئ أو غصبت منه شيئاً صح تفسيره بما لا يقتضى اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق اذ الغصب لا يقتضى التزاما وثبوت مال وانما يقتضى الاخذ قهراً بخلاف قوله على ولا يشك كل ما تقرره في الغصب بانه استيلاء على مال أو حق للغير فكيف قبل تفسيره بما ليس بمال ولا حق لشعوله ذلك لغة وعرفاً فصح التفسير به (ولا) يتبل أيضاً (بعيادة) لمريض (وردد سلام) لبعده فهمها في معرض الاقرار اذ لا مطالبة بهما ويقبل بهما في له على حق لشئ موع الحق في استعماله في ذلك ككل ما لا يبطال به شرعاً وعرفاً فقد عد في الخبر من حق المسلم على المسلم والشئ الاعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقرب به قاله السبكي رآه استشكل الرافعي الفرق بين الحق والشئ مع كون الشئ أعم فكيف يقبل في تفسيره الاخص ما لا يقبل في تفسيره الاعم وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ وحقائقها في الاقرار بل قال أصل ما أبى عليه الاقرار أن لا ألزم الا اليقين وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة وهذا صريح في أنه لا يقدم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المؤول في هذا الباب اه ودع كونه صريحاً في ذلك بل ولا ظاهراً فيه كيف وعموم هذا النفي الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الاصول يقتضى ان لا يوجد اقرار يعمل به الا نادراً ولا يتوهم هذا أحد ومن عرف فروع الباب ظهر له أن مراده باليقين الظن القوي وبقوله ولا استعمل الغلبة أي حيث عارضها ما هو أقوى منها وحينئذ اتجه فرق السبكي ولو قال غصبتك أو غصبتك ما تعلم لم يصح اذ قد يرد نفسه فان قال أردت غير نفسك قبل لانه غلظ على نفسه وان قال غصبتك شيئاً ثم قال أردت نفسك لم تقبل ارادته ويؤاخذ باقراره وقضيته ان الحكم كذلك لو قال غصبتك شيئاً تعلمه وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما مر في غصبتك ما تعلم بان شيئاً اسم تام ظاهر في المغايرة بخلاف ما (ولو اقر بمال) مطلق (أو مال عظيم أو كبير) بوحدة (أو كثير) بثلاثة أو جليل أو خطير أو وافر أو نفيس أو أكثر من مال فلان أو عما يسهله أو عما شهد به الشهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان أو نحو ذلك (قبل تفسيره بما قل منه) أي المال ولو لم يقول كجبة بر وقع باذنبجانة أي صالح لال كل والا فهو غير مال ولا من جنسه لان الاصل براءة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة لتيقن حله أو الشصيح أو لكفر مستحله وعقاب غاصبه ووثاب باذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في يديك أو مثل ما على لزيد كان مبهماً جنساً ونوعاً لا قدراً فلا يقبل بأقل من ذلك عدد الان المنلية لا تحتمل ما مر لتبادر الاستواء عدد اسمها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الاصح) لانها تؤثر وينتفع بها وتجب قيمتها اذا تلفها أجنبي ولانها تسمى مالا به فارت الموقوف لانه لا يسماء والثاني لا يخرجها عن اسم المال المطلق اذ لا يصح بيعها وسواء على الاول أو قال له على مال ام له عندى مال (لا يكاب وجلد ميتة) وسائر النجاسات لا تنتفاء اسم المال عنها (وقوله له)

٩ نهاية ح

المشهور بالمال الكبير اه ح (قوله أي صالح) هلا قال مثلاً ولغيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ أيضاً من جنس المال اه سم على ح وقد يقال لم يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصلح له عد غير منتفع به بالمره (قوله أو مثل) أي أوله على مثل ما على لزيد (قوله فلا يقبل بأقل من ذلك عدداً) أي ويقبل بغير جنسه ونوعه

كلام لا يكاد يهمل فتأمل (قوله أو بعد العقد والشراء بعين مال الموكل) لا حاجة له هنا لأنه تقدم آنفاً (قوله إذا ثبانه به امتثالا لأمر الحاكم للمصلحة) ربما يقتضى أن يكون اقراراً إذا أتى به لا لأمر الحاكم فليراجع (قوله ولا يقبل قوله في الرد) أى أما بينته فتقبل على الراجح (قوله وإن ضمن) أى ضمناً جاعلياً بقربة ما بعده (قوله على من استأجره للجناية) خرج بقوله على من استأجره ما لو ادعى الجاني المقرر ٦٦ في الوقف الرد على الناظر لان الناظر لم يستأمنه حتى يقبل عليه (قوله كما قال

عندى أو على) كذا (قوله) له (شئ) بجامع الإبهام فهما يقبل تفسيره فيه بما يقبل ثم محاسن وكذا مركبة في الأصل من اسم الإشارة وكاف التشبيه ثم نقل عن ذلك وصار يكى به عن المبهم وغيره من العدد ويجوز استعمالها في النوعين مفردة ومركبة ومعطوفة (وقوله شئ شئ أو كذا كذا) وإن زاد على مرتين من غير عطف (كما لو لم يكرر) حيث لم يرد الاستئناف لظهوره في التأكيدي (وقوله شئ شئ أو كذا كذا) والأوجه أن مثل الواو هنا ما يأتى (وحب شيان) متفقان أو مختلفان بحيث يقبل كل منهما في تفسير شئ لا قضاء العطف المغيرة وما صححه السبكي في كذا درهما بل كذا أنه اقرار بشئ واحد ويلزمه مثل ذلك في كذا درهم ما وكذا بعيد من كلامهم لأن تفسير أحد المبهمين غير مقتض لالتحادهما ولو مع بل الانتقالية أو الضرابية وإنما يقتضى للاتحاد نفس بل لما يأتى فيها فقوله درهما يوهم أنه سبب الاتحاد وليس كذلك (ولو قال) له عندى أو على (كذا درهما) بنصبه تمييز الإبهام كذا (أو رفع الدرهم) على أنه بدل أو عطف بيان كما قاله الاستموى أو خبر مبتدأ محذوف كما قاله غيره ودعوى السبكي كونه لحناً بعيدة وإن سبقه لذلك ابن مالك فقال تجوز الفقهاء الرفع خطأ لأنه لم يسمع من كلامهم وله له بنى ذلك على عدم النقل السابق في كذا (أو جره) وهو لحن عند البصريين أو سكتنه وفقاً (لزمه درهم) ولا نظر للحن لعدم تأنيده هنا ودعوى لزوم عشرين لنحو أنها أقل عدد يميز بفرد مجرور ولم يقل به أحد وقول جمع بوجوب بعض درهم في الجراذ التقدير كذا من درهم مردود وإن نسب للدكتورين بأن كذا انما تقع على الاتحاد دون كسورها (والمذهب أنه لو قال كذا وكذا) أو ثم كذا أو فكذا أو أراد العطف بالفاء لما يأتى فيها مع الفرق بينها وبين بل (درهما بالنصب وحب درهما) لا قراره بشئين مبهمين وتعقبهما بالدرهم منصوباً بالظاهر أنه تفسير لكل منهما واحتمال التأكيدي مع العاطف ولا التمييز وصف في المعنى وهو يعود لكل ما تقدمه كما سيأتى في الوقف ولو زاد في التكرير كفى نظيره الآتى وفي قول يلزمه درهم لجواز إرادته تفسير اللفظين معاً بالدرهم وفي قول درهم وشئ أما الدرهم فلتفسيره الثانى وأما الشئ فالأول السابق على إبهامه والطريق الثانى القطع بالأول (و) المذهب (أنه لو رفع أو جره) الدرهم أو سكتنه (فدرهم) أما الرفع فلأنه خبر عن المبهمين أى هما درهم ويجوز كونه بدلاً منهما أو بياناً لهما نظير ما هو الأولى وأما الجر فلا لأنه وإن امتنع ولم يظهر له معنى عند جهر النحاة لكنه يفهم منه عرفاً أنه تفسير بجملة ما سبق فحمل على الضم وأما السكون فواضح والطريق لثانى قولان ثانيهما درهما لأنه يسبق إلى الفهم أنه تفسير لهما وأنه أخطأ في إعراب التفسير (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال كلها) رفعاً ونصباً جراً الاحتمال التأكيدي حيث لا يحصل مما تقرراتنا عشرة مسئلة لأن كذا إما أن يؤتى بهام مفردة أو مركبة أو معطوفة والدرهم

(قوله في النوعين) أى المبهم وغيره (قوله ومركبة) أى مكررة مرة فأكثر (قوله وإن زاد) أى وإن كان المجلس مختلفاً (قوله) والأوجه أن مثل الواو هنا ما يأتى (أكر محله في الفاء حيث أراد العطف والأفلا تعدد لجيةها كثيراً للتفريع وتزيين اللفظ ومقتزاة بجزء حذف إلى آخر ما يأتى في الفصل الآتى بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (قوله) ويلزمه) أى السبكي (قوله) وإنما يقتضى الخ) هذا على خلاف ما صححه في بل بعدم لزوم التعدد (قوله) لما يأتى) أى في الفصل الآتى بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (قوله) على عدم النقل السابق) أى في قوله ثم نقل عن ذلك وصار يكى به عن المبهم وغيره الخ (قوله) بأن كذا متعلق بقوله مردود (قوله) انما تقع) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم مما سبق أنها بمعنى شئ وهو كما يشمل

الآحاد يشمل الأبعاض الآن يكون المراد أنها تقع على الآحاد في الاستعمال أو يثبت أنها انما نقلت للاتحاد أما دون غيرها (قوله أو أراد العطف) أما ثم والواو فلا يحتاجان إلى الإرادة (قوله لما يأتى) أى من أنه يجب فيها درهم واحد أن لم يرد العطف لأنها تأتى للتفريع وتزيين اللفظ كثيراً فلا تحمله على العطف إلا بقصده (قوله كفى نظيره الآتى) أى في قول المصنف ولو حذف الواو فدرهم في الخ (قوله وأما السكون فواضح) أى لا مكان أن التقدير هما درهم (قوله وجر) أى وسكون

الاذري انه الاصح) وجهه مقابل انه ترك الاشهاد (قوله لم يلزم المالك الرجوع اليه) أي فيحلف على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذري (قوله ولا عبرة بانكار وكيل بقبض دين الخ) نظرا ما حاصله وفي الروض كغيره ما في ذخايفه وعبارة الروض وشرحه ولو صدق الموكل بقبض دين أو استرداد ودية أو نحوه مدعى التسليم الى ٦٧ وكيله المنكر لذلك لم يغرمه أي

الموكل مدعى التسليم بتركه الاشهاد اه واصل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل بالذنب لتتبرم المدين ويبقى الكلام في مطابقة الوكيل وفي بعض المواضع انه لا يطالب به لانكاره القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحرم (قوله وألحق بهما) أي بالاب والجد أي في القبول الذي جزم به السبكي بدليل قوله أمين ادعى ذلك زمن قصائه أي والوجه عدم القبول في المشبه كالمشبه به (قوله ووجه خزمه) أي في المتن (قوله فاشبه المودع والوصي) كذا في نسخ الشارح واصل الوصي محرف عن الوكيل (قوله ثلاثة في أربعة) أي وضرب ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكر الخ (قوله ولو قال كذا) هذا مخالف لما يأتي في قوله على ان الواجهة في بل اعتبار الخ الآن يحمل ما هنا على قصد الاستئناف (قوله لم يعد للالف) أي لفظة حنطة (قوله فظاهر) أي لزوم

اما أن يرفع أو ينصب أو يجزأ أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكر والواحد في جميعه ادرهم الاداء عطف ونصب تمييزا فدرهمان ولو قال كذا بل كذا ففيه وجهان أو وجهان لزوم شيئين اذ لا يسوغ رأي زيد بل زيد اذا عني الاول فان عني غيره صح (ولو قال) له (على ألف ودرهم قبل تفسير الالف بغير الدراهم) من المال اتحد الجنس أو اختلف لانه مبهم والعطف انما يفيد زيادة عدد لا تفسير كالف وثوب ولو قال ألف ودرهم فضة فالجميع فضة كما قاله القاضي وهو ظاهر ما لم يجزها باضافة درهم اليها ويبقى تنوين ألف فالوجه حينئذ بقاء الالف على انها ما ولو قال ألف وقض حنطة بالنصب لم يعد للالف اذ لا يقال ألف حنطة ولو قال ألف درهما أو ألف درهم بالاضافة فظاهر وان رفعهما أو نون الالف فقط فله تفسير الالف بما لا تنقص قيمته عن درهم فكانه قال ألف بمائة الف منه درهم (ولو قال) له (على خمسة وعشرون درهما) أو ألف ومائة وخمسة وعشرون درهما أو ألف ونصف درهم (فالجميع دراهم على الصحيح) لجملة الدراهم تمييزا فالظاهر انه تفسير الجميع المذكورات بمقتضى العطف والظاهر كما أفاده الشيخ انه لو رفع الدرهم أو نصبه في الاخيرة كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وانه لو رفعه أو نصبه فيها لكان مع تنوين نصف أو رفعه أو خفضه في بقية الصور لزمه ما عدده العدد المذكور وقيمته درهم أخذ انما صرح في ألف درهم متونين مرفوعين والوجه الثاني يقول الخمسة في مثال المصنف مجاملة والعشرون مفسرة بالدراهم لكان العطف فالصحت بالف ودرهم وعن ابن الوردي انه يلزمه في اثني عشر درهما وسدس سبعة دراهم لانهم ما تميزن لكل من الاثني عشر فيكون كل يميز النصف الاثني عشر المبهمة حذرا من لترحيل لامرجه ونصفها دراهم ستة وأسدادها درهم أو درهما أو درهما وربعها سبعة ونصف أو ثلثا فثمانية أو ونصفا فتسعة كمنظير ما تقرر من ان نصف المبهمة بعد ذلك الكسر فان قال أردت سدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال الوالد رحمه الله تعالى وما حكى عنه غير بعيد بل هو جار على القواعد ولكن الاصح ان الكسر في هذه المسائل ونحوها من الدرهم فيلزمه في الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثلث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم انه في قوله اثنا عشر درهما وسدس لاجن وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحويا فان كان كذلك لزمه أربعة عشر درهما أما لو قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو سدس بالجر فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما وزيادة سدس والمعتبر في الدراهم المقربها درهم الاسلام وان كانت دراهم البلاد أكثر ونامها لم يفسرها المقرب بما يقبل تفسيره فعلى هذا (لو قال الدراهم التي أفورت بها ناقصة الوزن) كدراهم طبرية كل درهم منها أربعة دنانق (فان كانت دراهم البلاد) أو القرية التي أفورتها (تامة لوزن) أي كاملته بأن كان كل درهم ستة دنانق (فالصحيح قبوله)

الالف من الدراهم في كل منهما (قوله أو نون الالف) أي وسكن لدرهم أو رفعه أو جره بل تنوين (قوله لكان العطف) لاجل العطف (قوله لانهما) أي الدرهم والسدس (قوله فان قال أردت سدس) وعبارة حج ان جملة ذلك العدد تساوي درهما اه (قوله وما حكى عنه) أي ابن الوردي (قوله أربعة عشر) أي فيما لو قال وسدس (قوله دراهم الاسلام) ووزن كل واحد منها بالحب خمسون شعيرة وخمسة شعيرة وبالدينار ست وكل دنانق ثمان حبات وخمسة حبات

(قوله ثم أنكر المستحق) أي الوكالة بقريته ما بعده (قوله استردها ان بقيت) عبارة شرح الروض أخذها وأخذها الدافع وسلمها اليه (قوله فان لم تكن بينة) أي والحال انه مكذب له في الوكالة (قوله لان النكول) يعني مع الخاف (قوله المستغرق) أي بخلاف غيره فان ما يأخذه ٢٨ لا يختص به كما هو ظاهر في كتاب الاقرار (قوله فان كان) أي مطلق

الاخبار لا الاخبار المذكور في التعريف (قوله أو لغيره على غيره) أي بشرطه (قوله فان كان فيه الزام حكم) في كون الحكم يقتضي شرعا عاما نظرا ظاهرا ولهذا لم يذكره غيره كالشهاب حج والدميري في هذا التقسيم بل في كون الحكم اخبارا نظرا أيضا بل الظاهر انه انشاء كصبيخ العقود وان كان لفظه لفظ الخبر فليراجع (قوله في الاخيرة) لعل مراده بالاخيرة مسئلة الاقرار بالمنفعة فيشمل طاب العارية والاجارة ليوافق كلام الشهاب حج وظاهر ان المراد تعيين جهة المنفعة من وصية أو اجارة أو غيرها ما حتى لو عيها باجارة يوم مثلا قبل وهذا ظاهرا فليراجع (قوله وانما توقف الخ) عبارة التخصة وانما توقف عليها اعطاء غاز ادعى الاحتلام قبل انقضاء الحرب فانكره أمير الجيش لانه لا يلزم من تخليفه المحذور السابق وثبات ولد من تزوج طلبة احتياط المال الغنيمة ولانه لا خصم هنا يعترف بعدم

أي التفسير بالناقصة (ان ذكره متصلا) بالاقرار لانه حينئذ كالاستثناء وحينئذ يرجع لتفسيره في قدر الناقص فان تعذر بيانه نزل على أقل الدراهم والثاني لا يقبل لان اللفظ صريح في تمام وضعه ورفاورد منع الصراحة (ومنه ان فصله عن الاقرار) وكذبه المقر له فيلزمه دراهم تامة لان اللفظ والعرف ينفيان قوله والثاني يقبل لان اللفظ محتمل والاصل براءة الذمة (وان كانت) دراهم البلد (ناقصه قبل) قوله (ان وصله) بالاقرار اذا لفظ من حيث الاتصال والعرف يصدقانه (وكذا ان فصله) عنه (في النص) عملا بعرف البلد كما في المعاملة وفي وجه لا يقبل جلالا لقراره على وزن الاسلام ويجرى ذلك على الوجه في بلد زاد وزنهم على درهم الاسلام فان قال أودنه قبل ان وصله لان فصله (والتفسير بالغشوشة كهو بالناقصة) فان الدرهم عند الاطلاق محمول على الفضة الخالصة وما فيها من الغش ينقصها فكانت كالناقصه في تفصيلها المذكور ولو فسرهما بحسن ردي أو بغير سكة البلد قبل مطلقا وفارق الناقص بانه يرفع بعض ما أقرب به بخلافه هنا وبخلاف البيع حيث يحتمل على سكة البلد لان البيع انشاء معاملة والغالب انه في كل محل تقع بمأبى ورج فيه والاقرار اخبار عن حق سابق يحتمل ثبوته بمعاملة في غير ذلك المحل فيرجع الى ارادته ولو فسرهما بالفلس لم يقبل لان ثبوتها تسميها دراهم سواء أقصه أم وصله نعم لو غاب التعامل بها ببلد بحيث هجر التعامل بالفضة وانما تؤخذ عوضا عن الفلاس كالديار المصرية في هذه الأزمان فالوجه كما بحثه بعض المتأخرين القبول وان كان منفصلا ولو تعذرت مراجعته حمل على دراهم البلد الغالبة على الاصح ويجرى ذلك في المكمل كما هو ظاهر فلو أقر له بارد بروج وعمل الاقرار مكاييل مختلفة ولا غالب فيها تعين أقلها ما لم يختص المقر به بمكيال منها فيحمل عليه لا على غيره ويحكم عليه بذلك ولو قال أردت غيرها وفي العقود يحتمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد ويصدق الغاصب والمتلف بيمينه في قدر كبل ما غصبه أو أنافه ولو أقر لغيره بكذا كذا أشرفيا حمل على القدر المعلوم من الذهب والفضة لشمول العرف لذلك فهو محمول في تفسيره الى المقرم الى ورتته فالقول قولهم بأيامهم في أن القدر المقر به من الفضة كما أننى بذلك والدرجة الله تعالى ودعوى أنه ينافيه قوله في محل آخر انه موضع لضرب مخصوص من الذهب فيحمل في البيع وغيره عليه غير متسلفة وقول المنازع بان وضعه لمقدار معلوم من الذهب هو الاصل فيه وأما استعماله فيما يعم الفضة أيضا فهو اصطلاح حادث وقاعدة الباب قبول مثله متصلا لا منفصلا ممنوع بان محل ذلك فيما للشرع فيه عرف قديم وهذا ليس من هذا القبيل اذا اشترى في حادث واستعماله في قدر معلوم من الذهب متجدد فجاز فيه ما تقرر ولو قال له على درهمهم بالتصغير أو درهم صغير لزمه صغيرا بقدر وازن ان كان في محل أو زانهم فيه وافية لان الدرهم صريح في الوازن والوصف بالصغير يجوز أن يكون في الشكل وأن يكون بالاضافة الى

(قوله قبل مطلقا) أي فصله أو وصله كانت دراهم البلد كذلك أولا (قوله كالديار المصرية) أي في الدرهم زمنه اذ ذلك وأما في زماننا فلا يقبل منه التفسير بانها لا تعامل بها الا الآن المحقرات (قوله ولو قال) هي غاية (قوله في قدر كيل) أي وفي قيمته أيضا (قوله والفضة) الواو بمعنى أولان الاشرفي يطلق تارة على الذهب الخالص وتارة على قدر معين من الفضة كعشرة (قوله فجاز فيه ما تقرر) أي من انه محمول فيقبل تفسيره بالفضة

صحة عينه انتهت (قوله على عينه) متعلق بنظير العامل في علمه مقدر او كان الاولى حذفه (قوله من دود فقد قال في الانوار الخ) لا يخفى ان كلام الانوار انما يعارض أصل بحث الاذري لا التفريع المذكور الذي هو لعلامة حج وعبارته بعد جزمه بكلام الاذري فان تعذر استفساره اتجه العمل بأصل الصباوقه يعارض ما ربحه أي ٦٩ الاذري قول الانوار الخ ثم قال الا

أن يفرق بان عدد التهامع
خبرته ما الى آخر ما ذكره
الشارح (قوله اما اقرار
المفلس بالنسكاح) لا موقع
للتعبير بأما هنا اذ هذا من
جمله ما مر (قوله و يقبل
اقرار السفينة به) قال والد
الشارح بان تقول زوجي
منه ولي بحضرة عدلين
ورضى ان كان شرطاً (قوله
كالقرض) قال والد مثل
القرض الشراء فاسد الان
الاذن لا يتناول الفاسد
(قوله بان السيد منكر الخ)
قضيته ان السيد لو اعترف
لزم (قوله قد تقطع القرائن
الخ) هذا أول كلام الاذري
فكان ينبغي تقديم قول
الشارح قال الاذري عليه
قال الاذري عقب ما نقله
الشارح عنه نعم لو أقر لن
لا يستغرق الارث معه الا
بيت المال فالوجه امضاء
في هذه الاعصار لفساد
بيت المال وظاهر كلامهم
انه يقبل اقراره لذوى
الارحام قطعاً حيث لا يرثه
الا بيت المال ولا يجزى
فيه الخلاف السابق مع
نظر في التهمة ولا بأس به

الدرهم البغلي فلا يترك الصريح بالاحتمال فان كان في محل أوزانهم ناقصة قبل قوله في ارادته
منه اوزمه درهم ناقص ويجب عليه بقوله له على دراهم كثيرة أو قليلة ثلاثة ولا يشترط تساويها
في الوزن بل يكفي أن تكون الجملة زنة ثلاثة دراهم وبقوله له على أقل عدد الدراهم درهمان
لان الواحد ليس بعدد (ولو قال له على من درهم الى عشرة زمة تسعة في الاصح) كما مر
في الضمان بتوجيهه وقيل عشرة ادخالاً للطرفين وقيل ثمانية اخر اجمالها كما لو قال عندى أو
بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانها لا يدخلان وقرق الاول بان المقربة أو المبيع هناك
الساحة وليس الجدار منها بخلاف الدراهم وذكر الجدار كما قاله بعضهم مثال فالشجرة كذلك
وما ذكره من انه لو قال من هذه الدراهم الى هذه الدراهم فكذلك فيما يظهر لان المقصد
التحديد لا التقييد ممنوع بالفرق المذكور ولا يخالف ما تقرره هنا في الطلاق انه لو قال أنت
طالق من واحدة الى ثلاث حيث وقع الثلاث لان عدد الطلاق محصور فادخلوا فيه الطرفين
بخلافه هنا فان قال له على ما بين الدرهم والعشرة أو الى العشرة زمة ثمانية اخر اجمالاً للطرفين
لان ما بينهما لا يشملها (وان قال) له على (درهم في عشرة) أو درهم في دينار (فان أراد المعية
زمة أحد عشر) أو الدرهم والدينار ليجىء في معنى مع كادخلوا في أم أي معهم واستشكل
الاسنوى وغيره له بجزمهم في درهم مع درهم فانه يلزمه درهم لاحتمال ارادته مع درهم فلم
يجب سوى واحد فالمسئلتان على حد سواء وفيه تكاف ينافية ظاهر كلامهم في الموضوعين
أجيب عنه بان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمر مع عمرو
بخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة وهى صادقة بمصاحبة درهم للمقر وما نظيره فيه من ان
الاولى ليست بمعنى مع بل تحتملها وغيرها بدليل زوم الدرهم الثاني بل ولا إشارة اليه فلم يجب
فيه الا واحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقنضية للزوم واحد فقط فنية مع بها
قرينة ظاهرة على انه لم يرد ما صرح درهم لانه يراد فيها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب
الأحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم فيها والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على
لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها ادلولاً أن نية المعية تفيد معنى زائداً على الظرفية
التي هي صريح اللفظ لما أخرجه عن مدلوله الصريح الى غيره وما استشكل به أيضاً من انه
ينبغي ان العشرة مبهمة كالالف في ألف ودرهم بالاولى أجاب عنه الزركشي بان العطف في
هذه يقتضى مغايرة الف للدراهم فبقيت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غيره
بان العشرة هنا عطفت تقدير اعلى مبين فتخصت به اذا اصل مشاركة المعطوف للمعطوف
عليه وثم المبين على الف فلم يخصها ونظر فيه بان قضية ألف في ألف درهم وعشرة تكون
العشرة دراهم وكلامهم ياباه فالوجه أن يفرق بان في الظرفية المقنطرة بنية المعية اشعاراً
بالتجانس والاتحاد لا جماع أمرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف ألف ودرهم فان فيه

(قوله لا الواحد ليس بعدد) أي المقصود بيان أقل عدد هذا الجنس وأقل ما يصدق عليه ما ذكره هذا فارق ما لو قال له
على دراهم فان ذلك جمع وأقله ثلاثة (قوله وفيه تكاف) قضيته انه تكاف في الاشكال نفسه وفيه نظر فان التكاف انما هو
في جواب عنه الباقي كما يعلم من حج حيث قال عشرة (قوله بل ضم العشرة) أي بل أراد ضم الخ (قوله أجاب عنه) أي أصل
الاشكال بنوعيه

لما ذكرناه اه (قوله وانه لا يحل للقر له أخذه) لا يخفى ان حل الاخذ وعدمه منوط بما في نفس الامر (قوله وهذه مستغرقان) اعلم ان فرض المسئلة في المستغرقين لا يظهر له اثر لانه لو ثبت دين الزوجة بالمدينة لا بالاقرار الحاكم كذلك لان لا تأخذ من دينها الذي على الزوج الاما يص غيرهما من الورثة ويسقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للاقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشرح مما هو مبني على ان الاقرار في ذلك له أثر ولو صور الشارح المسئلة بغير

فصل في بيان أنواع من الاقرار (قوله في بيان أنواع من الاقرار) أي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمتنع من التفسيه (قوله وهكذا كل ظرف ومظروف) أي بان كان الظرف خلقيا للمظروف كما يدل عليه قوله بعد جارية في بطنها حمل الخ ومنه ما لو أقر له بنوي في غمرا وطلع في كوز فيكون ٧٠ اقرارا بالمظروف دون الظرف لجواز انه أوصى له به (قوله لزمه الظرف الخ

بجرد العطف وهو لا يقتضي بغيره صرف المعطوف عليه عن إيهامه الذي هو مدلول لفظه وقد أجاب عنه السبكي بان المراد ببنية بذلك إرادة مع عشرة دراهمه وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرثي من الاشكالين ولا حاجة لتلك الاجوبة لولا ان ظاهر كلامهم انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه برد الاشكالين ويحتاج الى الجواب عنها بما ذكر (أو) أراد (الحساب) وعرفه (عشرة) لانها موحدة فان لم يعرفه فدرهم وان قصد معناه عند أهله كافي الكفاية (والا) بان لم يرد المنة ولا الحساب بان أطلق أو أراد الظرف (فدرهم) لانه المتيقن بفصل في بيان أنواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء (قال له عندي سيف في غمرا بكسر لمجمة وهو غلافه) (أو ثوب في صندوق) أو زيت في سرة أو ثمرة على شجرة (لا يلزمه الظرف) لمغايرته للظروف ومعمدا لاقرار على اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يكون الاقرار باحدهما اقرارا بالآخر (أو غمديه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده) دون المظروف لما مر ومثل ذلك له عندي جارية في بطنها حمل أو خاتم فيه أو عليه صن أو دابة في حافر هانعل أو قفصة عليها عروة أو فرس عليها سرج لزمته الجارية والدابة والقفصة والفرس لا الحمل والنعل والعروة والسرج ولو عكس انعكس الحكم ولو قال له عندي جارية واطلق وكانت حاملا لم يدخل الحمل لان الجارية لم تتناول به بخلاف البيع لان الاقرار اخبار عن حق سابق كما مر وربما كانت الجارية له دون الحمل بان كان موصى به ولهذا لو قال هذه الدابة لفلان الاحملها صبح ولو قال بعتكها الاحملها فلا والشجرة كالجارية والثمرة كالحمل فيما ذكر ولو قال عندي خاتم دخل في الاقرار فصح لتناول الخاتم له فلو ادعى عدم ارادته الفصل لم يقبل لانه رجوع عن بعض ما قر به (أو) قال له عندي (عبد على رأسه عمامة) بكسر العين وضما (لم) لزمه العمامة على الصحيح) لما مر والثاني لزمه لان العبد له على ملبوسه يديه كيد سيده وردبانه لو باعه لم تدخل في البيع فكذلك الاقرار وضابط ذلك كما قاله القفال وغيره ان كل ما دخل في مطلق البيع دخل هنا وما لا فلا الا لثمرة غير المؤبرة والحمل والجدار فيدخل ثم لان المدار فيه على العرف لا هنا (أو) له عندي (دابة بسرجه) أو عبد بعمامته (أو ثوب مطرز) بالتشديد

بقي ما لو قال له عندي سيف بغمده أو ثوب بصندوق هل يلزمه الجميع كما لو قال دابة بسرجه أو لافيه نظير والاقرب أن يقال يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجه بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعما لهم بمعنى في كثير اقصم عليه (قوله لما مر) أي في قوله لمغايرته (قوله و) كانت حاملا) مفهومه انه لو كانت حائلا كان الحمل الحادث للقر له ومقتضى قوله وربما كانت الجارية الخ انه لا فرق في عدم دخول الحمل بين الموجود والحادث لانه لو أوصى بحمل جارية ثم مات كان حملها للموصى له وان تكرر ومثل ما ذكر يأتي في الثمرة مع الشجرة (قوله لما مر) أي من مغايرة

الظرف للظروف (قوله ان كل ما دخل في مطلق البيع الخ) قضية تخصيص الاستثناء بما ذكره انه (لزمه) لو أقر له بأرض أو ساحة أو بقعة وفيها شجر أو حجر رحي مثبت أو ساقية أو وند أو غير ذلك من كل منفصل توقف عليه نفع متصل دخل ولعله غير مراد لان هذه المذكورات ليست من معنى الارض وقد تقدم في الاصول والثمار ما هو صريح في عدم المدخول (قوله والحمل والجدار) أي فيما لو أقر له بأرض أو ساحة أو بقعة أو ما لو أقر له بدار أو بيت دخلت الجدران لانها من مسماها (قوله أو عبد بعمامته) ياسبه ان مثل ذلك ما لو قال له عندي جارية بحملها أو خاتم بنفسه الى آخر الصور السابقة (قوله أو ثوب مطرز) المراد به هنا ما يخاط على كتف الثوب مثلا للزينة من قطع الحرير ونحوها قال سم على حج وهل الامر كذلك وان كان الطراز بالابرة نظرا لانه زائد على الثوب عارض لها فيه نظرا اه ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه طراز دون المطرز

المستغرقين لظهور الأثر كالا يخفى (قوله وعلاه بماصر) أي علل كونه غير مكره بما تقدم في قوله إذا المكره من أكره الخ كما يعلم
بمراجعة كلامه (قوله ولي علمك عشرة) انما احتاج لهذا التصح الدعوى اذ لا تصح الدعوى بمجرد الاقرار كما صرحوا به فتنبه

فان دخول الحرير في المطرز بالابرة اذا قال له عندي ثوب مطرز أولى من قطع الحرير المحيط على الكتف هذا ولو أقر بثوب
ثم أحضر ثوباً فيه طراز وقال لم أورد الطراز في سم على حج ان مقتضى ما قيل فيما لو قال عندي خاتم ثم أحضر خاتماً به فص
وقال لم أورد الفص من عدم القبول فيه عدم القبول هنا (أقول) وقد يفرق بينه وبين الخاتم حيث دخل فيه فيما لو قال عندي
خاتم الختان الفص جزء من الخاتم بخلاف الطراز فانه عارض بعد تمام صنعة ٧١ والفص انما يتخذ في الخاتم عند
صوغه اذ لم يعهد انما إذا الخاتم

بلا فص ثم يركب عليه
بخلاف الثوب (قوله اذا الباء
بمعنى مع) وعبارة شيخنا
الزيادي بخلاف ما لو أتى
بمع أي لا يلزمه سوى الدابة
(قوله مرتباً) عبارة حج
مرتباً عليه وهي أولى (قوله
اذ هو) لكن يؤيد ما قاله
ابن الرفعة ان الطراز يطلق
عليه انه من الثوب ولا
كذلك الثوب بالنسبة للعبد
(قوله عليه) أي الطراز وفي
حج اسقاط عليه وهو أولى
(قوله الذي في الكيس)
هي مجرد تصوير فلا أسقطها
وقال الالف في الكيس كان
الحكم كذلك كما يفيد الفرق
الآتي وفي حج التصريح
بذلك (قوله دونه) أي الابن
وقوله وهذا واضح أي
ظاهر (قوله ينعمه) أي الابن
(قوله ووجه اندفاع هذا)
أي الاحتمال (قوله من
حيث الوضع) أي وان

(لزمه الجميع) اذا الباء بمعنى من نحو اهبط بسلام أي معه والطراز جزء من الثوب باعتبار لفظه
وان كان في الواقع مرتباً عليه وما بحثه ابن الرفعة من الحاق عليه طراز بما ذكره والاوجه
خلاله كما بحثه ابن المنقن اذ هو عليه كعليه ثوب ولو قال له على ألف في هذا الكيس (لزمه ألف
وان لم يكن فيه شيء لا قضاء على اللزوم ولا نظر الى ما عقب به فان وجد فيه دون الالف لزمه
تمام الالف كما لو لم يكن فيه شيء فيلزمه الالف فان قال له على الالف الذي في الكيس فلا تنمى لو
نقص ولا غرم لو لم يكن فيه شيء لانه لم يعترف بشيء في ذمته على الاطلاق وفرق أيضاً بين المنكر
والمعرف بان الاخبار عن المنكر الموصوف في قوة خبرين فامكن قبول أحدهما والغاء الآخر
والاخبار عن المعرف الموصوف يعتمد الصفة فاذا كانت مستحيلة بطل الخبر كله (ولو قال) ابن
حاتم مثلاً زيد (في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه بدين) لاضافة جميع التركة المضافة الى
الاب دونه وهذا واضح في تعلق المال بجميعها ووضعا تعلقاً بمنع من تمام التصرف فيها ولا يكون
كذلك الا الدين فندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانها تعلق بالثلث واحتمال نحو
الرهن عن دين الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن عن دين الغير لا يتصور عموماً له من حيث
الوضع وعلم من قولنا وضعا فارقة ذلك قوله له في هذا العبد ألف حيث نبه تفسيره منه بصو
جنسية أو رهن لان كلام الوارث هو ما ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالمطرز
زيادة ما ذكر عليها ونقصه عنها وذلك لا يوجد الا في نحو الدين بخلاف الجنسية والرهن فانه انما
تعلق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا لتفسيره ما يعم الميراث ولا ثم الى تفسيره بما
يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسرها بجنسية أحدهم (ولو قال) له (في ميراثي من أبي) ألف
أو نصفه ولم يرد الاقرار ولم يأت بصوعلي (فهو وعد هبة) بان يهبه ألفاً لاضافته الميراث لنفسه
وهو يقتضي عرفاً عدم تعلق دين به بما يكون مضافاً له بمنع الاقرار به لغيره كما مر في ما لا يزيد
في جعل جزء منه لا يتصور الا بالهبة كما نص عليه في المسئلةتين وقول الشارح وخرج بعضهم في
الثانية انه اقرار من نصه على ان قوله له في مالي ألف اقرار رديانه قول مرجوح بل قال بعضهم
انه من خطأ النسخ زور بما أولوه على ما اذا أتى بالتزام كعلي في مالي ومحله كما بحثه ابن الرفعة وقال
الاستنوي ان في كلام الراعي ما يشير اليه ما اذا كانت التركة ذراهم والاف هو كله في هذا العبد
ألف فيعمل بتفسيره أما غير الحائز اذا كذبه بقية الورثة فيتعلق في الاولى بقدر حصته فقط وأما

امكن عموماً من حيث الاختصاص بان تكون تركة الاب العبد المرهون فقط (قوله مفارقة ذلك قوله) أي الوارث أو
المقر (قوله فانه انما يتعلق) يتأمل وقوله هنا أي في ميراث الحائز وقوله ثم أي نحوه في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح
الروض اه سم على حج واعل وجه التأمل ان ارش الجنانية ودين الرهن يتعلقان بجميع المرهون والجناني لا يقدر الدين
وحده (قوله فجعل جزءه) أي لغيره اه حج (قوله منه) أي الميراث (قوله رديانه) أي ما قيل انه نص قول مرجوح (قوله ومحله)
أي كون قوله في ميراثي من أبي الخ وعد هبة كما علم من حج (قوله فيه) عمل بتفسيره المراد انه يكون اقرار بدين متعلق
بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسر به نحو جنانية قبل

(قوله صدق المقر بيمينه) ولكل من العشرة الدعوى عليه وتحليفه فإن حلف تسعة انحصر الالف في العاشر بلا تحليف كما
يميل الى ترجيحه كلام التحفة (قوله ولو أقرب بين الجاهول) نخرج بالعين الدين فالقرار به لجهول باطل كما مر قبيله (قوله لا أعرف
ماله لو احدى من أهل البلد) مثله في التحفة وانظر ما وجه التقييد بواحد من أهل البلد وليس هو في شرح الروض (قوله له
(قوله وجعل على وصية) أي صدرت من أبيه وقوله قبلها أي الموصى له (قوله وأجيزت) هذا الحل يقتضي انه لو كان تم
وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له ٧٢ في الجزء الذي عين له لان الظاهر من قوله له انه يستحقه ولا يكون كذلك

لو أراد الاقرار في الثانية أو أتى بنحو على كان اقرارا كما في الشرح الصغير ولو أقر في الاولى بجزء
شائع صح وجعل على وصية قبلها وأجيزت ان زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لانه لا يتعلق
ببعض التركة بل بكما ذكره الاسنوي ومن تبعه وهو أوجه مما فصله السبكي بين النصف
فهو وعدهبة والثلث فاقرار بوصية به (ولو قال له على درهم درهم درهم درهم) واحد وان
كرهه الوفا في مجالس لاحتماله التأكيدي مع انتفاء ما يصرفه عنه وأخذ من ذلك رد ما سياتي
في الطلاق مع رده أيضا من تقييد افادة التأكيدي بثلاث فسادونها (فان قال ودهرم درهم
درهم درهم) لان العطف يقتضي المغايرة وثم كالأول وأما الفاء فالنص فيها لزوم درهم درهم بل
العطف لمجيئها كثير التفريع وتزيين اللفظ ومقتضى بجزء حذف شرطه أي فيتم فرع على ذلك
درهم يلزمي له فتعين القصد فيها كسائر المشتركة وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق طاعتان
لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع التي مبناها على الاحتياط والاوجه في بل اعتبار قصد
الاستئناف فيها وان مجرد ارادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لانها مع قصد العطف لا تنافي قولهم
فيها لا يلزم معها الا واحد لاحتمال قصده الاستدراك فيذكر ان له لا حاجة اليه فيعيد الاول
(ولو قال) له على (درهم ودرهم ودرهم درهم بالاولين درهمان) لمكان الواو كما مر (وأما الثالث
فان أراد به تأكيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء) كتنظيره في الطلاق خلافا لفرق بينهما
(وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد الاول) بالثالث لمنع الفصل والعطف منه
(أو أطلق في الاصح) اذ العطف ظاهر في المغايرة ومقابل الاصح فيها يلزمه درهمان لان
الثاني في قوله درهم ودرهم معطوف على الاول فامتنع تأكيد كيدوهما الثالث معطوف على
الثاني على رأي فامكن ان يترك الاول به ولو عطف بثم في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم درهم
لزمه ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد ولو قال له على درهم
بل درهم أولا بل درهم أوليكن درهم لزمه درهم أو درهم بل درهمان أولا بل درهمان أو
ليكن درهمان لزمه درهمان وهذا كله عند انتفاء تعيين الدرهمين ولم يختلف الجنس
فان عينهما أو اختلف الجنس كهذا الدرهم بل هذان الدرهمان أوله على درهم بل دينار لزمه
ثلاثة دراهم في الاول ودرهم ودينار في الثاني لعدم دخول ما قبل بل فيما بعده ولا يقبل
رجوعه عنه وكما يختلف الجنس اختلاف النوع والصفة أوله عند درهمان بل درهم أولا
بل درهم أو درهم ودرهم بل درهم لزمه درهمان أو درهم ودرهمان ثلاثة أو درهم مع
أفوق أو تحت درهم أو معه أو فوقه أو تحته درهم فدرهم فقط لانه ربما أراد مع أو فوق أو

الاحيث لم يشاركه غيره
فيه (قوله من تقييد الخ)
بيان لما من قوله ما سياتي
(قوله فتعين القصد) أي
توقف اللزوم فيها على قصد
العطف وقوله فيها أي الفا
(قوله وانما وقع في نظير ذلك
من الطلاق) أي وهو مالو
قال أنت طالق فطالق (قوله
والاوجه) هذا قد يخالف
ما استوجهه فيما لو قال كذا
بل كذا من التعدد حيث لم
يقيد ثم بارادة الاستئناف
الأن يحمل ما تقدم على
ارادة ذلك وهو خلاف
الظاهر (قوله اعتبار قصد
الاستئناف) أي فلا يتكرر
عند الاطلاق أو ارادة
العطف (قوله لا يلحقها
بإفاء) أي بحيث يتكرر
الدرهم بل لا يلزمه مع
ذلك الا واحد (قوله فيذكر
أي يتذكر) (قوله ودرهم
ودرهم) أي أو زاد على ذلك
فان فيه هذا التفصيل
وهو أنه ان قصد بكل
واحد تأكيدي ما يليه قبل

وان قصد به تأكيد ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعدد (قوله لمكان) أي لوجود (قوله بعاطفه) تحت
قضيته انه لو لم يرد ذلك بل أراد تأكيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بان المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبا
تو كيد الاول بالثاني (قوله لزمه درهم) تقدم انه يتعدان قصد الاستئناف بل فعل ما هنا عند الاطلاق أو ارادة العطف
(قوله أولا بل درهمان) أي بان قال في اقراره على درهم لابل الخ فلا فرق بين ذكر لا وعدمه (قوله لزمه ثلاثة) لان سبب
لزمه الثلاثة المعينة في الاول

على الالف الذي في هذا الكيس الخ) انظر ما من سبب اراده هنا مع انه سيأتي في كلامه مبسوطا ثم ظهر انه اغماذ كره
ليمثل به للمستحيل حسا (قوله على لهذه الدابة) كان الداعي له الى ذكر هذا في التصوير بجسارة ظاهر المتن والافجبارة الروض

(قوله فالصحيح) لم يذكر الشارح مقابل الصحيح وعبارة المحلى والثاني لا يحبس لا مكان حصول الغرض بدون الحبس (قوله انه
يحبس) هلا قال يعزربحبس أو غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب أو غيره وقد يقال وجه الاقتصار على الحبس انه
محل الخلاف في كلامهم (قوله طوالب وارثه) قضية اقتصاره على مطالبة الوارث انه ان امتنع لم يحبس وقد يوجه بانه لا يلزم من
كونه وارثا له مجرد مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدره ويدي ٧٣ فان امتنع الوارث من الحلف

اعلى أنه لا يعلم انه مراد المورث

ونكل عن اليمين ردت على
المقر له فيحلف ويقضى
بما ادعاه ثم رأيت في ابن
له عبد الحق ما يصرح به
وبقي ما لو لم يعين الوارث ولا
المقر له شيئا لعدم علمهما بما
أراد المقر فاذا يفعل في
التركة فيه تطر والاقرب
ان القاضي يحبرهما على
الاصطلاح على شيء لينفك
التعلق بالتركة اذا كان
ثم ديون متعلقة بها وطلبها
أربابها (قوله من غيره)
أي المقر (قوله وان دق)
أي قولي جدا (قوله ولم
يحبس) هو ظاهر ما دام
المحال عليه باقيا فلو تلفت
الصنجة أو ما باع به فلان
فرسه هل يحبس أولا فيه
نظر والاقرب الاول لان
اثره صحيح وتهذرت معرفة
المقر به من غيره فيرجع
في التفسير اليه لانه الاصل

نصت درهم لي أو معه أو فوقه أو تحته درهم لي أو يربد فوقه في الجودة وتحت في الرداء ومعه
في أحدهما يلزمه في علي درهم قبل أو بعد درهم أو قبله أو بعده درهم درهمان لا قضاء
القبلي والبعدي المغايرة وتعد التأكيد وفرقوا بين الفوقية والتحتية وبين القبلي والبعدي
بانهم يرجعان الى المكان فيتنصف بهما نفس الدرهم والقبلي والبعدي يرجعان الى الزمان فلم
يتصف بهما نفس الدرهم فلا بد من أمر يرجع اليه التقدم والتأخر وليس الا الوجوب عليه
(ومتى أقرب بهم) ولم تمكن معرفته بغير مرجعته (كشئ وثوب وطواب بالبيان) لما أبهمه
(فامتنع فالصحيح انه يحبس) لامتناعه مما وجب فان مات قبل البيان طوالب وارثه وتوقف
جميع التركة ولو فيما يقبل فيه التفسير بغير المال كما مر احتياط الحق الغير وسمعت الدعوى
هنا بالجهول والشهادة به للضرورة اذ لا يتوصل لمعرفة الا بسماعها ومن ثم لو امكن معرفة
المجهول من غيره كان حاله على معروف كزنة هذه الصنجة أو ما باع به فلان ففرسه أو ذكر ما يمكن
استخراجه بالحساب وان دق لم تسمع ولم يحبس والاوجه الحاق المجنون بالغائب وقد نقل
المروى عن الشافعي فيه ان له ان يمين مقدرا او يحلف عليه وعلى أن المقر اراده باقراره
ويأخذ وقديتوقف في اشتراط الحلف على أنه اراده باقراره (ولو بين) المقر اقراره المبهم تبيننا
صحتها (وكذبه المقر له) في ذلك (فليبين) المقر له جنس الحق وقدره وضعته (وامدع) به انشاء
(والقول قول المقر في نفسه) أي ما ادعاه المقر له ثم ان ادعى بزائد على المبين من جنسه كان بين
بمائة وادعى بمائتين فان صدقه على ارادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة وان قال بل
أردت المائتين حلف على نفي ارادتهما وانه لا يلزمه سوى مائة فان نكل حلف انه يستحقهما
لانه ارادهما لان الاقرار لا يثبت حقا واغما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة
ان زوجها اراد الطلاق بالكفاية لانه انشاء يثبت الطلاق أو من غير جنسه كان بين بمائة
درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدراهم أو كذبه في ارادتها وقال اغما أردت
الدنانير فان وافقه على أن الدراهم عليه ثبتت لانفاقهما عليها والابطال الاقرار بها وكان مدعيا
للدنانير فيحلف المقر على نفيها أو كذا على نفي ارادتها في صورة التكذيب (ولو أقرب بالف) في يوم (ثم
أقره بالف في يوم آخر لزمه ألف فقط) ولو كتب بكل وثيقة محكوما به الا به اخبار ولا يلزم من

١٠ نهاية ح (قوله والاوجه الحاق المجنون بالغائب) أي فيما لو أقر ثم جن أو أقر وهو حاضر ثم سافر أو في سفره ثم
شهد عليه به واراد المقر له أخذه (قوله فيه) أي الغائب (قوله وقد يتوقف في اشتراط الحلف) أي فينبغي ان لا يقبل قوله في شيء
حتى يحضر الغائب أو يفيق المجنون فيبين وهذا هو الذي ينبغي العمل به لكن المفهوم من كلامه انه يكفي تيمنه والحلف على
استحقاقه فيسلم له ما يدعيه وعليه فاذا حضر الغائب وافاق المجنون قبل قوله بيمينه انه لا يستحق ما ذكره وانه لم يرد به باقراره
(قوله تبيننا صحيا) أي بان فسر ما يقبل منه (قوله وانه لا يلزمه سوى مائة) ويكفي لهما مائة واحدة على الصحيح المنصوص اه
شيخنا زيادي (قوله فان نكل) أي المقر (قوله حلف) أي المقر له (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق (قوله والابطال الاقرار
بها) أي الدراهم (قوله ثم أقرب بالف في يوم آخر لزمه) بقي

كثيره فلو قال على مال كذا بسبب ألف اه على انه قد يتوقف في هذا التصوير الذي ذكره الشارح تبعاً للشهاب حج من حيث الحكم والاعراب (قوله لانها وان عيئت غير سبب للادسستحقاق) أي لانه وان عيئت في اقراره لم يجعلها سبباً للاستحقاق كالاداية مالوا اتحاد الزمن كان أقرب في ثانی عشر ربيع الثاني انه أفرضه بصرف في ذلك اليوم ألفاً ثم أقبله في اليوم المذكور بانه أقرضه بمكة في ذلك اليوم الغافل يلزمه ألف فقط أو يلزمه الألفان فيه نظراً لاقرب أن يقال يتعذر الاقرار في مصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما لان الاضافة الى أحدهما ترجح بلا مرجح والنسبة اليهما معاً مستصيلة (قوله ولو كتب) غاية وقوله محكوماً أي فيها بالاقرب ألف (قوله تأكيد) أي قوله مختلفتين وقوله لما قبله أي قوله بصفتين (ومن ثم لو اطلق) ومنه مالوا اقربانه نذرله الفأثم اقربان له ٧٤ عليه الفأثم المطلق على المقيّد سواء سبق اقراره بالمقيّد أو المطلق (قوله ولو

كافراً) قد يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر له كافرين به لما بالتعامل بالخمر فيما بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الألف قياساً على مالوا نكحها بخمر في الكفر وأقبضه لها ثم أسلمها ولا ينافيه ما يأتي من أن العبرة بعقيدة الحاكم لا نأقول القرينة خصصة ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بهذا التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم الخ (قوله جاهلاً) سيأتي ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدوياً جلفاً فاهلاً محل حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار (قوله اتلفه عليه) أي وكذب المقر له (قوله لا تنفاه قصده) أي الخفي (قوله محل نظر) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافراً أيضاً للقرينة وهو وجيه اه سم على حج (قوله عليه) أي المقابل وقوله لم يلزمه قطعاً أي سواء كان مسلماً أو كافراً عالماً أو جاهلاً ونقل في الدرس عن سم ما وافقه (قوله ولم ينفعه الاشهاد) وخرج بالشهاد مالوا صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئاً ثم أقبله بشئ فينبغي أن يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ذمة المقر بما اقربه لزومه لعدم منافاته تصديق المقر له وان لم يعض ذلك لم يلزمه شئ (قوله ولو قال كان له على ألف) عبارة سم على حج ولو قال كان له على ألف قضيته فلعو كذا في أصل الروض وفي شرح مر مانصه ولو قال كان على الخ ويفرق بينه وبين كان له على ألف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لعلی فاقصت كونه معترفاً بلزومها الى أن يثبت القضاء والا فينبغي اللزوم بخلاف الاول فانه لا شعاريه بلزوم شئ حالاً أصلاً فكان لغوا اه فليتأمل فيه في نفسه

تعدده تعدد الخبر عنه الا اذا عرض ما يمنع منه ولا يرد ذلك على قاعدة ان النكرة اذا أعيدت كانت غير الاولى لان هذا مع كونه مختلفاً فيه غير مشتهر ولا مطرد اذا كثير ما تعاد وهي عين الاولى كما في نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فلم يعمل بقضيتها لذلك وبفرض تسليم اطرادها فصرف عن ذلك قاعدة البسبب وهو الاخذ باليقين مع الاعتصام بالاصل وهو براءة الذمة مما زاد على الواحد (ولو اختلف القدر) كان أقبله بالف في يوم وفي آخر قبله أو بعده بخمس مائة (دخل الأقل في الاثر) لاحتمال كونه قد ذكر بعض ما أقربه (ولو وصفهما بصفتين مختلفتين) تأكيد لما قبله كانه صحاح في مجلس ومائة مكسرة في آخر (أو أسندتهما الى جهتين) كتمن مبيع مرة وبديل قرض أخرى (أو قال قبضت) منه (يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمنا) أي القدران في الصور الثلاث لتعذر اتحادها اذا اختلف الوصف أو السبب يوجب اختلاف الموصوف أو المسبب ومن ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى جل المطلق على المقيّد ولم يلزمه غيره (ولو قال له على ألف من ثمن خمر أو كلب) مثلاً (أو ألف قضيته لزومه الألف) ولو كان راجحاً لا كما اقتضاه كلامهم (في الاظهر) الغاء لا تخلف لفظه الرفع لما أثبتته فاشبهه على ألف لا تلزمني نعم لو قال ظننته يلزمني حلف المقر له على نفيه رجاء أن ترد اليه عليه فيحلف المقر ولا يلزمه ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شئ على المقر وان كذبه وحلف لزومه المقر به ما لم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه وما يجهته بعضهم وتبعه غيره في خفي اقربان لزيد عنده مائة قيمة نبيذ اتلفه عليه انه لو رفع لشافعي وقد أفرب ذلك لا يلزمه لا تنفاه قصده رفع حكم الاقرار فليس مكذباً لنفسه محل نظر بديس قولهم ان العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم وحيث كان كذلك فالحاكم الشافعي يحمله على تعقيب الاقرار بما يرفعه ويلزمه بذلك ومقابل الاظهر لا يلزمه شئ لان الكل كلام واحد فتعتبر جلته ولا يتبع بعض ويفصل أوله عن آخره وعليه فلا مقر له تخليفه انه كان من ثمن خمر ولو قال له على من ثمن خمر مثلاً كذا لم يلزمه قطعاً ولو أشهد على نفسه انه سيقر له بما ليس عليه فأقرأ اعلان عليه كذا لم يلزمه ولم ينفعه الاشهاد ولو قال كان له على ألف

لا تنفاه قصده) أي الخفي (قوله محل نظر) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافراً أيضاً للقرينة وهو وجيه اه سم على حج (قوله عليه) أي المقابل وقوله لم يلزمه قطعاً أي سواء كان مسلماً أو كافراً عالماً أو جاهلاً ونقل في الدرس عن سم ما وافقه (قوله ولم ينفعه الاشهاد) وخرج بالشهاد مالوا صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئاً ثم أقبله بشئ فينبغي أن يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ذمة المقر بما اقربه لزومه لعدم منافاته تصديق المقر له وان لم يعض ذلك لم يلزمه شئ (قوله ولو قال كان له على ألف) عبارة سم على حج ولو قال كان له على ألف قضيته فلعو كذا في أصل الروض وفي شرح مر مانصه ولو قال كان على الخ ويفرق بينه وبين كان له على ألف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لعلی فاقصت كونه معترفاً بلزومها الى أن يثبت القضاء والا فينبغي اللزوم بخلاف الاول فانه لا شعاريه بلزوم شئ حالاً أصلاً فكان لغوا اه فليتأمل فيه في نفسه

وانما ذكرها مجرد التعريف وقضيته انه لو جعلها اسديا لاسحقاق كالدابة يأتي فيها أحكامها وهو ظاهر (قوله بارت أو وصية) أي مثلا (قوله من الاب) أي مثلا كما علم مما مر (قوله أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك) أي وان كان هناك وارث غيره كما هو

ثم مع مسئلة الروض المذكورة فان ضيقه بدون الواو حال أيضا الا ان يقال هي مع الواو أقرب للمعالية لكن ليس في كلام مرقضيته وانما قال كان له على ألف والفرق عليها ظاهر (قوله وقد قضيته) حيث لزمه وقوله بخلاف الاولى هي قوله ولو قال كان له الخ (قوله وللمعالي استفسارهما) أي فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما ٧٥ يظهر كما يأتي بقيدته في الشهادات

في بحث المنتقبة وغيرها
اه ح وقد يقال بالتأخير
لجواز ان يعتد الزوم
بوجه لا يراه القاضي (قوله
لزمه الالف) أي ولا شيء
على فلان (قوله وخالفه
زيد) أي فادعى انه غصبه
وحده مثلا وقوله صدق
الغاصب أي فيلزمه عشر
الالف (قوله الدالة على
ما وصله) وعليه فلو قال هنا
انا وفلان أخذنا من زيد
الفا كان كالغاصب فيلزمه
النصف (قوله من ثمن بيع
فاسد) أي من ثمن مبيع
بييع فاسد (قوله ولا بد من
اتصال قوله من ثمن عبد)
أي بخلاف قوله لم أقبضه
فيقبل سواء قاله متصلا به
أو منفصلا عنه اه شرح
منه (أقول) والفرق بين
قوله من ثمن عبد وبين قوله
لم أقبضه ان ذكر الثمن بعد
قوله له على ألف قد يؤدي
الى اسقاط الحق بعد لزومه
كان يتلف المبيع في يد
البائع فلم يقبل منه ووجب

ولم يكن في جواب دعوى فلو كان لا تنفاه اقراره له حالا بشئ ويفرق بينه وبين كان له على
ألف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة له على فاقضت كونه معترفا بلزومه الى أن
يثبت القضاء والافيق للزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا أصلا فكان لغوا
ولو قال له على ألف أولا بسكون الواو فلو للشك ولو شهد عليه بالف درهم واطلقا قبل ولا نظر
لقوله انها من ثمن خمر ولا يجاب لتخليف المدعي والمعاكم استفسارهما على الوجه الملزم بالالف
ولو قال له على ألف أخذته انا وفلان لزمه الالف ولا ينافيه قوله لم لو قال غصبنا من زيد ألفا ثم
قال كذا عشرة أنفس وخالفه زيد صدق الغاصب بيمينه لانه أتى هنا بنون الجمع الدالة على ما وصله
به ولا رفع فيه (ولو قال) له على ألف (من ثمن) يبيع فاسد لزمه الالف أو من ثمن (عبد لم أبضه
اذا سلمه) الى (سلب) له الالف وانكر المقر له البيع وطالبه بالالف (قبل) اقراره كذا كر (على
المذهب وجعل ثمنا) اذا المذكور آخر الا يرفع ما ذكره ولا يبد من اتصال قوله من ثمن عبد
والوجه الحاق كل تقييد مطلق أو تخصيص لعام كاتصال الاستثناء بما تقرروا لا يطل
الاحتجاج بالاقرار بخلاف لم أقبضه وقوله اذا الى آخره ايضاح الحكم لم أقبضه وكذا جعل ثمنا مع
قبل والطريق الثاني طرد القولين في المسئلة قبلها لانه يرفع على تقدير عدم اعطاء العبد ولو أقر
بقبض ألف عن قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل لتخليف المقر له بخلاف ما لو قال اقرصني
الفان ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل كما جرى عليه الشاشي وغيره تبعه لما ورد في الحاوي وقال في
المطلب لا أظن ان يأتي فيه خلاف ولا فرق في القبول بين أن يقول ذلك متصلا أو منفصلا
وقد صرح به الماوردي في الحاوي وهو المعتمد خلافا لما في الشامل ولو ادعى عليه بالف فقال
له على ألف من ثمن مبيع لم يلزمه شيء الا أن يقول من ثمن قبضته منه بخلاف له على تسليم ألف
من مبيع لان على وما بعده ما هنا تقتضي انه قبضه ومن ثم لو ادعى عدم قبضه لم يقبل (ولو قال له
على ألف ان شاء الله) أو ان أو اذا مثلا شاء أو قدم زيد أو الآن يشاء أو يقدم أو ان جاء رأس
الشهر ولم يرد اتأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) لانه لم يجزم بالاقرار بل علقه بما هو مغيب
عنا كما في نظيره من الطلاق ومن ثم اعتبر هنا قصده التعليق قبل فراغ الصيغة كما بحثه
الاسنوي وفارفي من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزأ من جملة الشرط فلزم
تغيير اول الكلام بخلاف من ثمن كلب لانه غير مغير بل مبين لجهة اللزوم بما هو باطل شرعا
فلم يقبل والطريق الثاني أنه على القولين في قوله من ثمن خمر لان آخره يرفع أوله ورد بما مر (ولو
قال ألف لا تلزم لزمه) لانه غير منتظم فلم يبطل به الا الافرار (ولو قال له على ألف ثم جاء بالف

الالف لا حتمال كونه بسبب آخر لا يقتضي السقوط (قوله بما تقرروا) أي من أنه لا بد من اتصاله (قوله لم يلزمه شيء) أي لم يلزمه
تسليم شيء (قوله ولم يرد التأجيل) أي فان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما أقرب له قاله في شرح الروض اه سم على
حج وقول سم باجل فاسد أي كأن قال له على ألف اداء اجاء الحصاد (قوله ومن ثم اعتبر هنا قصده التعليق) ينبغي أن المراد قصد
الاتيان بالصيغة أعم من الاتيان بما يقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل اه سم على ح (قوله
وفارفي) أي قوله ان شاء الله الخ

ظاهر ووجهه احتمال أخذ غيره حصته اذ الصورة انه اقر بخصوص الحبل لكن هذا ينافيه قوله عقبه أو انشأ قلها النصف فتعبر
ان الصورة انه لا وارث غيره (قوله فينبغي القطع بالتسوية) ظاهره في الكل وقد يتوقف فيه لان التسوية لا تكون الا في
اخوة الام ومعلوم انها في الثالث ٧٦ فقط فانظر المراد (قوله باعنى شيئا) أي به (قوله قال الاذرى الخ) عبارة الاذرى

وقال أردت هذا وهو ودیعة فقال المقر له عليك الف آخر) غير الف الودیعة وهو الذي أردته
باقرارك (صدق المقر في الاظهر بيمينه) انه لا يلزمه تسليم الف أخرى اليه وانه لم يرد باقراره
سوى هذه لان عليه حفظ الودیعة فصدق لفظه بها ويحتمل انه تعدى بها فصار مضمونة عليه
فحسن الاتيان فيها بعلى وقد تستعمل على معنى عندى كافى ولهم على ذنب والثاني يصدق المقر
له لان كلمة على ظاهرة في الثبوت في الذمة والودیعة لا تثبت فيها (فان كان قال) له الف (في
ذمتي أو ديني) ثم جاء بالف وفسر بالودیعة كما تقرر (صدق المقر له) بيمينه (على المذهب) اذ العين
لا تكون في الذمة ولا ديني والودیعة لا تثبت في ذمته بالتعدى بل بالتلف ولا تلف وانهم قوله ثم
جاء انه لو قال له على الف وودیعة قبل بخلاف ما لو قال له على الف في ذمتي أو ديني وودیعة فلا يقبل
متصلا ولا منفصلا على ما قاله بعض المتأخرين فأشبهه ما لو قال له على ألف من ثمن خمر لكن
الاوجه قبوله متصلا لا منفصلا وقوله وأردت هذه أنه لو جاء هذا بالف وقال الاف التي أقررت
بها كانت ودية وتلفت وهذه بدلها قبل منه لجواز أن يكون تلف منه بتفريطه فيكون ثابتا في
ذمته كما اقتضاء كلام أبي الطيب وابن الصباغ وقال ابن الرفعة انه المشهور والطريق الثاني
حكايه وجهين ثانيهما القول فيه قول المقر لجواز أن يرد لزوم ذلك عند تلف الودیعة (قلت
فاذا قبلنا التفسير بالودیعة فالاصح أنها امانة فتقبل دعواه) وان طالبت المدة (التلف) الواقع
(بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده أيضا لان هذا شأن الودیعة والثاني
أنه تكون مضمونة حتى لا تقبل دعواه التلف والرد نظر الى قوله على الصادق بالتعدى فيها
وأجاب الاول بصدق وجوب حفظها وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو ظرف للتلف كما تقرر
ما لو قال اقررت بها ظانا ببقاءها ثم بان لي أو ذكرت تلفها أو اقررت بقبول الاقرار فلا يقبل لانه
يخالف قوله على كما قاله السبكي وجرى عليه الاسنوي (وان قال له عندى أو معي ألف صدق)
بيمينه (في دعوى الودیعة و) دعوى (الرد والتلف) الواقعين بعد تفسير الاقرار بنظير ما تقرر في
على (قطعوا والله أعلم) اذ لا اشعار لعندى ومعنى بذمة ولا ضمان (ولو أقر ببيع) مثلا (أو هبة
واقباض) بعدها (ثم قال) ولو متصلا فتم مجرد الترتيب (كان) ذلك (فاسدا أو اقررت لظني الصحة
لم يقبل) لان الاسم محمول عند الاطلاق على الصحيح ولا الاقرار برأيه الالتزام فلم يشمل
الفساد لا انتفاء الالتزام فيه نعم لو كان مقطوعا بصدقه بعقضى ظاهر الحال كبذوى جلف
فالاوجه قبوله واحترز بقوله واقباض عما لو اقتصر على الاقرار بالهبة فانه لا يكون مقرا
بالاقباض فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه أو وملكه لم يكن اقرارا بالقبض لجواز اراده
الخروج اليه منه بالهبة ويؤخذ منه ان الفقيه الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون في حقه بمنزلة
الاعتراف بالاقباض وهو ظاهر ومحل ما مر حيث لم يكن بد المقر له والا فهو اقرار بالقبض (وله
تحليف المقر له) على نفي كونه فاسدا الامكان ما يدعيه وقد تخفى جهات الفساد عليه ولا تقبل منه

وأراد المصنف فالأقرار لغو
كما عزاء في الروضة للمحرر
وفيه نظر والقرب ان مراد
المحرر فالأقرار لغو يؤيده
قول الشرحين انا اذا صححنا
الاقرار المطلق كما هو الاظهر
فهنا طريقان أحدهما
القطع بالصدقة والثانية
على القولين في تعقيب
(قوله لكن الاوجه قبوله)
قد ينافى هذا ما تقدم من
قوله اذا العين لا يكون في
الذمة الخ الا أن يقال أن
قوله ذلك متصلا دل على
انه لم يرد في ذمتي ودينا
معناها بل أراد في ذمتي
معنى جهتي أو قبلي وان
دينا معناه كالدين في
لزم رده لما لك (قوله
الواقع بعد تفسير الاقرار
الخ) قضيته انه لو أضاف
الاتلاف أو الرد بعد التفسير
الى ما بينه وبين الاقرار
لم يقبل منه والمعتد
خلافه كما نقله سم على
منهج عن الشارح ويمكن
جعل الاضافة في كلامه
بيانية ويكون التفسير
هو نفس الاقرار (قوله ثم
نان لي) قد يتوقف في عدم

القبول في قوله بان لي تلقها لانه أخبر بأن اقراره بناء على الطاهر من بقاء أو قوله أو ذكرت أي تذكر المدينة
(قوله لم يقبل) أي بالنسبة لسقوط الحق وله تحليف المقر له ان كلاما صحح كما يأتي (قوله لجواز ارادة الخروج) أي أو
الملك (قوله بوجه يكون) أي خرجت الخ (قوله ومحمل ما مر) أي في قوله لا يكون مقرا بالاقباض (قوله فهو اقرار بالقبض)
وفيه ان مجرد الابد لا يستلزم كون القبض عن الهبة بل يجوز كونه في يده عارية أو غصبا ولم ياذن له بعد الهبة في القبض عنها

الاقرار بما يرفع وطريقة التخرج مشهورة جزمها أكثر العراقيين وغيرهم وأما القطع بالفناء الاقرار فلم أره لاحد منهم من
(قوله وحكم به) أي الفساد (قوله والاظهر أن المقر يغرم قيمتها) وهل يجب مع القيمة أجرة مثلها مودة وضع الاول يده عليها لان
المغرم للحيولة كما في سائر صور الغصب أولا فيه نظر اه سم على حج والا قرب الاول لا يقال لا يلزم من كونه أقرب بالشأن
استحقاق المثاني منفعتها لجواز كونه أجرها هو وغيره واشترائها مثالا مساوية المنفعة لانا نقول ما ذكر خلاف الظاهر
والاصل ان من ملك العين ملك منفعتها حتى يوجد ما يخالفه وبقي ما لورجح المقر به للمقر بعد غرم القيمة هل له حبسه حتى
رد له ما غرمه أم لا فيه نظر والا قرب الاول ثم رأيت سم على بهجة ذكر خلافا ٧٧ في الغاصب اذا غرم القيمة للحيولة

هل يجوز له حبس العين
المغصوبة حتى يسترجع
القيمة أم لا و ذكر ان المعتمد
منه عدم جواز الحبس
فيحتمل أن ما ههنا مثله فلا
يجوز الحبس ويحتمل خلافه
وهو قياس ما في المجموع
من عدم جواز حبس البيع
وتحويه بعد النسخ ليقبض
التمن وان جرى في الروضة
على جواز الحبس للبيع
وتحويه في جميع الفسوخ
وجرى الشارح في المبيع
قبل قبضه على ما في الروضة
وفي خيار العيب على ما في
المجموع (قوله ولو كانت
مثلية) وفي بعض النسخ
ان كانت متقومة ومثلها
ان كانت مثلية وقال سم انه
رجع عما في ذلك البعض
الى هذه النسخة (قوله
ويجوز الخلاف في غصبها
من زيد) أي فتسلم لزيد
ويلزمه قيمتها لعمرو (قوله

البينة لتكديبها باقراره السابق (فان نكل) عن الحالف (حلف المقر) انه كان فاسدا وحكم به
(وبرئ) لان البين المردودة كالاقرار وتعبيره برئ صحيح لانه وان كان النزاع في عين فقد
يترتب عليه دين كالمشغوب على أنه يصح أن يريد برئ بطل الذي باصه وأجاب الوالد رحمه
الله تعالى بان قوله وبرئ أي من الدعوى فيشمل حينئذ العين والدين فلا اعتراض حينئذ على
المصنف وان كان الشارح قد سلم الاعتراض (ولو قال هذه الدار) مثلا (لا يبدل) أو ثم والفاء هنا
مثلا وفيما يأتي (لعمرو) أو غصبها من زيد (بطل) أو ثم كافي الوسيط (من عمرو) سلب (زيد) اذ من
تعلق حقه بشئ يقتضي اقرارا احده لم يملك وجوعه عنه سواء أقال ذلك متصلا بما قبله أم
منفصلا عنه وان طال الزمن (والاظهر ان المقر يغرم قيمتها) ولو مثلية (لعمرو) ان أخذها زيد
منه جبرا بالحكم لحيالوته بينه وبين ملكه باقراره الاول كما تضمن قنا غصبه فأبقى في يده والثاني
لا يغرم له لان الاقرار الثاني صادف ملك الغير فلا يلزمه به شئ كما لو اقر بالدار التي يبدد زيد
لعمرو ويجوز الخلاف في غصبها من زيد وهو غصبها من عمرو كما هو الوجه الوجهين ورجحه
السبكي فان قال غصبها منه والملك في العمر وسلمت لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمرو
لجواز كونها ملك عمرو وهي في يد زيد باجارة أو وصية بما فاعها ونحو ذلك كرهن ولو قال عن
عين في تركه مورثه هذه لزيد لعمرو وفي غرمه له طريقان أو وجههما القطع بعدمه والفرق
كونه مذكورا هنا لعدم كمال اطلاعه ثم نزع في بيان الاستثناء) وهو اخراج مال الولاة لدخل بنحو
الافقال (ويصح الاستثناء) هنا ككل انشاء واخبار لوروده في الكتاب والسنة وهو ما خوذ
من الشئ بفتح فسكون أي الرجوع لرجوعه عما اقتضاه لفظه (ان اتصل) بالاجماع وما حكى
عن ابن عباس قيل لم يثبت عنه ولئن ثبت فهو مؤول نعم السكوت اليسير بقدر سكتة تنفس أو عى
أوتد كرا أو انقطاع صوت غير مضر وبضر كلام أجنبي يسير أو سكوت طويل فلو قال له على الف
الحمد لله المائة أو استغفر الله أو يا فلان ضرر على ما أشار اليه في الروضة فانه لما نقل صحة
الاستثناء مع ذلك نظريه واستوضح غيره النظر في يافلان بخلافه في استغفر الله لقول السكاكي
لا يضر لانه لا استدراك ما سبق وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويشترط أن يقصده قبل فراغ
الاقرار كما في نظيره من الطلاق ولكونه رفعا لبعض ما شمله اللفظ احتاج الى نية ولو كان

وهي في يد زيد) أي لعمرو (قوله أو وجههما القطع بعدمه) أي عدم الغرم لعمرو (قوله وما حكى عن ابن عباس) من عدم
اشتراط الاتصال (قوله واستغفر الله الخ) عبارة حج وكذا الخ وهي تفيد انه لم ينظر في الروضة في الحمد لله (قوله واستوضح غيره
النظر في يافلان) سكت عن الفصل بالحمد لله والقياس الضرر ثم رأيت شيخنا الزياي جزم به في حاشيته ومثله ذلك في الضرر
الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولو مع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلا وان عزبت
النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ويشترط أن يقصده الخ انه لا بد من قصد الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس
ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة الى آخره أن يكتفى هنا بقصد الاتيان
بصيغة الاستثناء قصده أو أطلق

صحح البطلان عند الاطلاق يقول بالبطلان عند هذا الاستناد وأما طريقة القطع بالصحة فذكرها المرازمة في المقصود منها
(قوله وقول بعضهم) يعني الشهاب صح قوله لما فيه من تسليم كون اللادغى الاستناد) أى في أحد الشقين قال الشهاب سم
وأقول هو اعتراض عجيب فإى ٧٨ محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى عدم صحة ذلك الجمع فعليك بالنأمل

الصحيح اه (قوله ان يقر
عقب اوثه لا يخرج ما يخصه)
خرج به ما اذا قرله بعين
فظاهر انه يؤخذ باقراره
وظاهر أيضا انه لا يصح
الاقرار فيما ذكره الشارح وان
أراد المقر الاقرار لاستحالة
أن خصوص ما يخصه
بالارث للغير اذا الصورة أنه
لم يتميز له وبهذا يعلم الفرق
بين ما هنا وبين ما سياتى
في دارى التي ورثتها من أبى
لقلان وان توقف الشهاب
سم في الفرق بينهما (قوله

(قوله ولم يستغرق) أى
وأن يسمعه من يقر به (قوله
فهو صحيح) أى فيلزمه
ثلاثة فوائد ذكرها
ابن سراقه عليه ألف رجل
وله عليه قيمة عبد أو ثوب
أو عشرة دنانير مثلاً
ويحشى أن يقرله بالف
فيجعد الذى له فطريقه
أن يقول له على ألف الا
كذا وكذا ويقوم الذى له
ويحلف عليه ع (قوله
فتضم) أى الثمانية (قوله
ولو زاد عليها) أى الثمانية
وقوله الى الواحد كما قال
الاسبعة الاستة الخ

اخبارا ولا بعد فيه خلافا للزر كشي (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه فان استغرقه تكمة
الاخسة كان باطلا بالاجماع الامن شذلا في ذلك من المناقصة الصريحة ولهذا لم يخرجوه على
الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز لاستثناء المناقضة فيه هذا كله ان اقتصر عليه والا تكمة الا
خسة الا ثلاثة فهو صحيح لانه استثنى من الخمسة خمسة الا ثلاثة وخسة الا ثلاثة انسان أولان
الاستثناء من النفي اثبات وعكسه كما قال (فأول قال له) على (عشرة الا تسعة) أى الا تسعة لا تلزم
(الاثمانية) تلزم فتضم للواحد الباقي من العشرة فلذا كان الواجب ما ذكره بقوله (لزمه
تسعة) وطريق ذلك ونظائره أن تجمع كل مثبت وكل منفي وتسقط هذا من ذلك فالباقي هو
الواجب فثبت هذه الصورة ثمانية عشر ومنفيها تسعة أسقطها منها تبقى تسعة ولو زاد عليها
الى الواحد كان مثبتا ثلاثين ومنفيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله عند
تكرره من غير عطف والا كعشرة الا خمسة وثلاثة أو الا خمسة والا ثلاثة كانا مستثنيين من
العشرة فيلزمه درهمان فان كانا لوجعا استغرقا كعشرة الا سبعة وثلاثة اختص البطلان بجابه
الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شئ الا خمسة يلزمه خمسة وفي ليس له
على عشرة الا خمسة لا يلزمه شئ لان عشرة الا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة بجعل
النفي موجه الى كل من المستثنى والمستثنى منه وان كان خارجا عن القاعدة السابقة انه من
النفي اثبات احتياط للالزام وفي ليس له على أكثر من مائة لا تلزم المائة ولا أقل منها ولا يجمع
مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما الاستغراق ولا لعدمه فعلى درهمان ودرهم
الادرهم استغرق وثلاثة الادرهين ودرهما أو الادرهما ودرهما ودرهما انلغى درهما
لحصول الاستغراق به فيجب درهم وكذا ثلاثة الادرهما ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا
فلا استغراق ولو قال له على شئ الاشياء أو مال الامالا أو نحوهما فكل من المستثنى والمستثنى
منه مجمل فليفسرهما فان فسر الثاني بأقل مما فسر به الاول صح الاستثناء والالغا ولو قال له على
الف الاشياء أو عكس فالالف والشئ مجملان فليفسرهما مع الاجتهاد في تفسيرهما ما يقع به
الاستغراق ولو قال له على ألف الادرهما فالالف مجمل فليفسره بما فوق الدرهم فلو فسرهما
بقيمة درهم فادونه كان الاستثناء لا غيا وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كما
قاله الراغبى أول كتاب الايمان (ويصح) الاستثناء (من غير الجنس) وهو المقطع (كالف)
درهم (الا ثوبا) لوروده في الكتاب وغيره نحو لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما ونحو ما لهم به من
علم الاتباع الظن (وبين بثوب قيمته دون ألف) خشية الاستغراق فان فسر بثوب قيمته
ألف بطل الاستثناء والتفسير كما مر (و) يصح أيضا (من المعين كهذه الدار له الا هذه البيت
أو هذه الدراهم له الا هذا الدرهم) أو هذا القطيع له الا هذه الشاة أو الثوب له الا كنه لصحة
المعنى فيه اذ هو اخراج بلفظ متصل فاشبهه التخصيص (وفي المعين وجه شاذ) انه لا يصح

(قوله فيلزمه ثلاثة) أى الباقية من العشرة بعد استثناء السبعة (قوله ولا أقل منها) أى لان دلالة

المفهوم ضعيفة لا يعمل بها في الاقارير (قوله ولا فيهما) أى وان قصد الجمع لا يعتد بقصده (قوله مستغرق) فتلزمه ثلاثة
(قوله من غير الجنس) وينبغي ان مثله النوع والصفة (قوله الا هذه الشاة أو الثوب الخ) أى وان كانت الشاة من نوع الغنم
المعينة وصفتها والكى بصفة بغية الثوب وليس ثم من يصلح نسبة الكى له من المقربة الا المقر له

مد الاقرار متعلق باسمه وعبارة الاذرى والقولان اذا اطلق ولم يبين بعد ما اذا بين بعد ذلك وجهه المحكي بعمل به بلا خلاف
هـ (قوله كما لو اقر الطفل وأطلق) أى فيصح جزما (قوله ونفى المقر) أى عن نفسه بمعنى الذى تضمنه اقراره للغبر اذ يلزم من
قوله قبل (أى تفسيره) (قوله فى نصيبه) أى الجسمائه فيستحقه المقر له (فوفصل فى الاقرار بالنسب) (قوله فى الاقرار
النسب) أى وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستحق (قوله حرام) أى بل كبيرة (قوله أو على كفر النعمة) أى فانه
حصول الولد له نعمة من الله فانكارها جحد لنعمة تعالى ولا تظير لما قد يعرض ٧٩ للولد من عقوق ونحوه وشمل ذلك

مالوقال أى زيد جوابا لمن
سأله عن أبيه وليس زيد
أباه فى الواقع فان ذلك
يتضمن نفي أبوة أبيه عنه
وبه يندفع ما يقال انكار
النعمة ظاهر فى النفي دون
الانبات كذا (قوله ولو
سكران) متعديا (قوله وان)
غاية كان أى المستحق (قوله
على ما قاله فى الكفاية) أى
لأن الرفعة واعتمده حج
(قوله والاصح خلافه) أى
فيصح الحاق نسب الام
به (قوله وهم) أى فلا فرق
بين ان يعيش بدونه أو لا فى
كونه اغوا وقوله انصور رأسه
شامل للجزء الشائع كريبه
وشرح حج بخلافه وعبارته
ومثله أى مثل ما لا يبق
بدونه كالرأس الجزء الشائع
كريبه (قوله لا للعتق)
قضية هذا عتقه وان لم يكن
كونه منه ليكون أكبر سنا
منه مثلا والذى فى شرح
الروض خلافه ونقله سم
على منهج وأقره ومثله

الاستثناء منه اذا اقرار بالعين يتضمن ملكا جميعها فالاستثناء يكون رجوعا بخلافه فى الدين
(قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (لولا قال هؤلاء العبيد له الا واحد قبل) والاعتبار بالجهل
بالمستثنى كما لو قال الاشياء (ورجع فى البيان اليه) لكونه أعرف بمرادده ويجبر على البيان
لتملق حق الغير به فان مات خلفه وارثه كما قاله القاضى الحسيب (فان ماتوا الا واحد اوزعم انه
المستثنى صدق بيمينه) انه الذى أراد بالاستثناء (على الصحيح والله أعلم) لاحتمال ما ادعاه
والثانى لا يصدق للثمة ولو قتلا وقتلا مضما قبل قطعاً لبقاء أثر الاقرار وهو القيمة ويؤخذ منه
انه لو قال غصبهم الا واحد افاتوا ببق واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان أثر الاقرار باق
وهو الضمان ولو أقر أحد شريكين بنصف الف المشترك بينهما الثالث يمين ما أقرب به فى
نصيبه وهو من افراد قاعدة الحصر والاشاعة ولا يطلق فيها ترجيح كما قاله الزركشى بل يختلف
 باختلاف الابواب ولو أقر لورثة أبيه بمال وكان هو أحد هم لم يدخل اذ المتكلم غير داخل فى
عموم كلامه ومحله كما قاله السرخسى عند الاطلاق فان نص على نفسه دخلا فى الاوجه ولو
قال له على ألف الا ان يبدولى ففيه وجهان قال المصنف لعل الاصح انه اقرار وقيل لا يلزمه شئ
ونقله المروى عن النص كما لو قال له على ألف الا أن يشاء الله والمعتمد الاول ولو قال غصبت داره
ولو باسكان الهاء ثم ادعى دائرة الشمس أو القمر لم يقبل قوله اذ غصب ذلك محال فلم يقبل ارادته
ولو أقر أو وصى بتياب بدنه دخل فيه كل ما يلبسه ولو فروة لا انف لانه ليس من مسمى التياب
فوفصل فى الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب فى ثبوته أو نفيه
حرام وما صح فى الخبر من أنه كفر محمول على مستحله أو على كفر النعمة اذا (أقر) بالغ عاقل ولو
سكران ذكر مختار وان كان سفها قنا كافرا (ينسب ان أحقه بنفسه) من غير واسطة كهذا
أبى أو أبى لا اى سهولة إقامة البينة بولادته على ما قاله فى الكفاية والاصح خلافه ولو قال بد
فلان ابني فلغو أو تجذا من قولهم كل تصرف قبل التملك صح اضافته لبعض محله بخلاف ما لا
يقبله كما هنا وهذا شامل لنصور رأسه مما لا يبق بدونه فالنفرقة بينهما قايما على الكفاية وهم
(أشترط أصحته) أى الا لحاق (ان لا يكذب الحس) بان يكون فى سن يمكن كونه منه فان كذبه
بأن كان فى سن لا يتصور ان يولد لمثله مثله ولو اطر وقطع ذكره وانتيه قبل زمن امكان
الملاق بذلك الولد كان اقراره لغوا بالنسبة للنسب لا للعتق ولو استلحق رقيقه عتق عليه ولحقه
حيث كان مجهول النسب وأمكن ذلك والابان عرف نسبه من غيره عتق فقط ولو قدمت

فى الزيادة ولا يقدح فى القضية المذكورة قوله بعد وأمكن ذلك لجواز ان يكون اعتبار الامرين للعتق وثبوت النسب معا
وان اقتصر فى بيان المحترز على معلوم النسب ويوافق ما فى شرح الروض ما صرح به الشارح فى كتاب العتق بعد قول المصنف
أنت مولاي الخ من قوله وقوله أنت ابني أو بنتي أو أبى أو أمى اعناق ان أمكن من حيث السن وان عرف كذبه ونسبه من غيره
اه (قوله عتق عليه) أى سواء كان معروف النسب من غيره أم لا حيث أمكن كونه منه ليوافق ما تقدم عن شرح الروض
(قوله وأمكن ذلك) أى بأن لا يكون أكبر سنا من المقر وأفهم انه اذا لم يمكن أن يكون ولده لا يعتق وقد منا ما فيه عن شرح
الروض الا ان يجعل قوله حيث كان مجهول النسب الخ زاجعا لقوله ولحقه دون ما قبله

أقراره به للغير أنه ليس له (قوله فكان أضعف) أي فلهذا قبلنا رجوعه (قوله لهذا الاستثناء) يعني المشار إليه بقوله ما لم يدع
تسكما مجددا وعبارة شرح الروض إلا أن يدعى الخ والتعبير بالاستثناء عليه اظاهر (قوله وليس لك على شيء ولكن لك ألف
درهم الخ) كذا في هذه النسخة وفي النسخة التي كتبت عليها الشيخ ما نصه ولو قال لك على ألفان ولكن لك على ألف الخ وكان

(قوله وأدعاه رجل وأمكن اجتماعهما) أي سواء زعم نسكا حقا قبل أو لا احتمال وطئه لها بشبهة أو أنه قصد الاستيلاء عليها بإلاد
الحرب (قوله فكل بلد بعيد كذلك) أي ولا عبرة بانكار أمه ولو كانت أدين من الأب أي كانت مسلمة والمدعي كافر أثبتت
نسبه ويحكم بإسلامه تبعاً للآدم (قوله ولد على فراش نكاح صحيح) ومثله ولد الأمانة ولو غير مستولدة المتني بحلف السيد فليس لغير
السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله إلا في لانه لو نازعه قبل النفي الخ بل وكذا لو لم يكن منخياً لانه مالك لسيدها ولا يصح استلحاق
ورقيق الغير لما فيه من إبطال حق ٨٠ السيد (قوله أو ولد على فراش نكاح صحيح) قال حج وأخذ ابن الصلاح من هذا

المذكور في النهاية وغيرها
افتاء في مريض أقربانه
باع كذا من ابنه هذا ذات
فادعى ابن أخيه أنه الوارث
وان ذلك الابن ولد على فراش
فلان وأقام به بيعة وفلان
والابن منكر ان لذلك بأنه
لا يلحق بذى الفراش ولا
أثر لا قرار الميت ولا لانكار
ذنيك وسمعت دعوى ابن
الاخ وبينته وان كان اثباتا
لغيره لانه طريق في دفع
الخصم ويسحق الابن
ما أقربه به وان اتفق نسبه
نظر المتعين في قوله هذا
وتقبل بينته انه ولد على
فراش المقر ولا وارث له
غيره فيرثه وكان وجه تقديم
بينته انها ترجحت باقرار
هذا الاسماع انكار صاحب

كافرة بطغل وأدعاه رجل وأمكن اجتماعهما بان احتمل انه خرج اليها أو انها قدمت اليه قبل
ذلك لحقه وما زاده بعضهم من احتمال انه أنفذ اليها ماء فاستدخلته رأى مرد دولابي حامد
غطاه فيه المساوردى وغيره لانه احبال بالمراسله والجمهور على خلافه وقولهم كافرة أي من دار
الكفر مثال فكل بلد بعيد كذلك (و) أن (لا) يكذبه (الشرع) فان كذبه (بان يكون معروف
النسب من غيره) أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه المستلحق لان
النسب لا يقبل النقل وعلم مما تقرر عدم صحة استلحاق منفي بلعان ولد على فراش نكاح صحيح لما
فيه من إبطال حق النافي اذ له استلحاقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه قائف ولا انتساب بخالف حكم
الفراش بل لا ينتفي الا باللعان رخصة أثبتها الشارع لرفع الانتساب الماطلة فان ولد على فراش
وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو نازعه قبل النفي سمعت دعواه ويمتنع
استلحاق ولد الزنا مطلقا واعلم ان اشتراط عدم تكذيب المتراخي والشرع غير مختص بها هنا
بل هو شامل لسائر الاقارب كما علم مما مر انه يشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به حسبا
وشرعا كما أفق بذلك الولد رحمه الله ولا بد ان لا يكون المستلحق بفتح الحاء رقيقا للغير أو عتيقا
صغيرا أو مجنوناً فان كان لم يصح استلحاقه محافظة على حق ولأ السيد بل لا بد من بيعة فلو صدقه
البالغ العاقل قبل كاربجه ابن المقرى خلافا لترحج الانوار في القبول ويبقى العبد على رقه اذ
لا منافاة بين الرق والنسب لانتماء استلزامه الحرية ولم تنبت (وان يصدق المستلحق) بفتح
الحاء (ان كان أهلا للنديق) بان يكون مكافا لانه حقا في نسبه وهو أعرف به من غيره
وخرج بالتصديق سكوته فلا يثبت معه النسب خلافا لما وقع لهما في موضع نعم لو مات قبل
تمكنه من التصديق صح وقد يحتمل كلاهما عليه (فان كان بالغاً) عاقلاً (وكذبه) أو قال لا أعلم
أو سكبت وأصر (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو عيين مردودة كبقية الحقوق ولو تصادقا

ذلك الفراش (قوله بل لا ينتفي) أي حكم الفراش أو الوالد (قوله أو نكاح فاسد) عطف خاص على عام اذ
الموطوءة بنكاح فاسد من الوطء بشبهة (قوله مطلقاً) أي سواء أمكن نسبته اليه من حيث السن أولاً كان المستلحق الواطئ
أم لا (قوله رقيقاً) أي صغيراً أخذ من قوله فلو صدقه الخ (قوله محافظة على حق ولأ السيد) أي الثابت حالاً في العتيق وبقتدير
الاعتاق في القن (قوله فلو صدقه البالغ العاقل) أي من كل من الرقيق والعتيق أخذ من قوله ويبقى العبد الخ (قوله ويبقى
العبد على رقه) أي ومن له الولاء على استحقاقه كافي حج (قوله وهو أعرف به من غيره) أي لان العادة جارية بأن الشخص
يجت عن نسبه فلذلك كان أدري به من غيره (قوله قبل تمكنه من التصديق) قال سم علي حج ينبغي أو بعده اه أقول
ويصور ذلك بما اذا استمر المستلحق على دعوى النسب منه وينزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو ميت (قوله لم يثبت نسبه منه
الابينة) فهم منه انه لا يعرض على القائف في هذه ويمكن ان يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنان فسكت الاتي بان
عرضه على القائف ثم لقطع المنازعة بين المستلحقين وهنا المنازعة بين المستلحق والمجهول والحق

الشارح أصل عليه النسبة بعد ان كان تبع التحفة لقول الشهاب سم لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الا في فصل

في النسب له فلم ينظر للقائف ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به حيث قال ولعل الفرق أن القائف اغايعه عند المراجعة ونحوها ولو أقام بينتين قدمت يدنة الاب لانها مثبتة وثلاث نافية مفرغ في الذي اذ ان في ولده ثم أسلم لا يحكم باسلام المنفى لانا حكمنا بان لا نسب بينهما فلا يتبعه في الاسلام ولو لمات المولود وصرفنا ميراثه الى آقارب الكفار ثم استلمقه الثاني حكم بالنسب ويتبين انه صار مسلما باسلامه تبعه او يسترد ميراثه من ورثته الكفار ويصرف اليه اهدم وخطيب وعليه فهل ينقل الى مقابر المسلمين ما لم يتهرأ أم لا فيه نظر والاقرب انه ان لم يكن غسل وجب نبشه لغسله والصلاة عليه لان من مات من المسلمين ودفن بلا غسل وجب نبشه لغسله والصلاة عليه وان كان غسل احتمل نبشه ليدفن في مقابر المسلمين وعدمه ويصلي عليه في القبر وهو الاقرب حفظه عن انتهاك حرمة بالنسب (قوله أو مجنوناً) ٨١ أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه أخذنا

من قوله الآتي والوجهان جاربان الخ وبقي ما لو استلحق مغمى عليه هل يصح استلحاقه أو تنظر افاقته فيه نظروا الاقرب الثاني بدليل انه لا يولي عليه زمن اغنامه نعم ان ادس من افاقته كان حكمه حكم المجنون (قوله وشمل كلام المصنف) أي من قوله ان كان أهلاً للتصديق (قوله ثم آفاق) أي الاب وقوله وكذبه أي الابن (قوله فلا اعتبار بتكذيبه) وقال حج لا يصح استلحاقه في زمن جنونه حتى يفيق ويصدق (قوله يصح استلحاقه) أي وان نفاه بلعان في حياته أخذنا مما قبله (قوله وهو) أي

ثم رجعنا لم يبطل نسبه لان النسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بالاتفاق كالثابت بالاقتراش (وان استلحق صغيراً) أو مجنوناً (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة ما سوى التصديق لعسراقامة المدينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو بلغ) الصغير أو آفاق المجنون (وكذبه لم يبطل) استلحاقه بتكذيبه (في الأصح) فيهما لان النسب يحتسب له فلا يندفع بعد ثبوته والثاني يبطل فيهما لانا حكمنا به حين لم يكن أهلاً للانسكار وقد صاروا الاحكام تدور مع علاه وجود او عدم ما وشمل كلام المصنف ما لو استلحق آباء المجنون ثم آفاق وكذبه فلا اعتبار بتكذيبه خلافاً لما وردى ومن تبعه من فرق بين الاب وغيره بان استلحاق الاب على خلاف الاصل والقياس فاحتيط له أكثر (ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً) ولو بعدة تسله له ولا أثر لثمة الميراث ولا لسقوط القود للاحتياط في النسب ولهذا الوفاء في حياته أو بعد موته ثم استلمقه لحقه وورثه (وكذا كبير) ميت يصح استلحاقه (في الأصح) لان الميت لما تعذر تصديقه كان للمجنون الكبير والثاني لا يصح لقوات التصديق وهو شرط لان تأخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره لو وقع في حياته والوجهان جاربان فيمن جن بعد بلوغه عاقلاً ولم يعت له سابق له حالة يعترف فيها بتصديقه وليس الآن من أهل التصديق (ويرثه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت ومثله الارث مزيدة على الحرر والروضه (ولو استلحق اثنان بالغاً) عاقلاً (ثبت) نسبه (لم صدقه) منهما لا اجتماع الشروط فيه دون الاستحقاق لم يصدق واحد منهم ما بان سكت عرض على القائف كما قاله وما اعترض به من أن استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه يرد بما يأتي أن قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلمقه اثنان واستلحاق المرأة والعبد (يأتي في الاقيط ان شاء الله تعالى) ولو اشتبه طفل مسلم بطفل نصراني وقف أمرهما نسباً وغيره الى وجود دينه فقائف فانتساب بعد

١١ نفيه ج التصديق (قوله لا تأخير الاستلحاق الخ) قد وثق خدمته انه لم يعلم به الا الآن ككونه قدم من ارض بعيدة وعلمت امه دون أبيه فاستلمقه بعد موته انه يثبت نسبه قطعاً (قوله وليس الآن من أهل التصديق أي جفري فيه الخلاف والراجح فيه الصحة (قوله بان سكت) ومثل سكونه تصديقه لهما معاً اه حج وبقي ما لو كذبهما معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر كالمواظقة واحد فكذبه حيث لا يثبت الا بينة كما تقدم في كلام المصنف لكن عبارة حج فان صدقهما أو لم يصدق واحد منهما كان سكت اه وهي تشمل التكذيب (قوله عرض على القائف) بقي ما لو صدق أحدهما وأقام الآخر بينة هل يعمل بالاول أو بالثاني فيه نظروا الاقرب الثاني (قوله وقف أمرهما نسباً وغيره) أي وما نفعتم ما فينبغي وجوبه الى الابوين بالسوية لتحقيق النسب منهن او الاشتباه لا يمنع منه وعليه لو زال الاشتباه بعد وكان ما يخص أحدهما من النفقة أكثر مما يخص الآخر فهل لمن كانت نفقة ولده القليلة الرجوع بما زاد أم لا فيه نظر والظاهر انه ان كان أنفق باذن الحاكم أو أنه بعد عند تعذر الحاكم انه أنفق ليرجع رجع والا فلا

(قوله فكهمسلمين) الاولى ان يقال كمالواختلط مسلم بكافر ليفيد انه يصلي عليهم معا وينوي الصلاة على المسلم منهما أو يعلق النية ان يصلي على كل وحده وعبارة حج في تجهيزهما اه اما في الصلاة فكما اختلط المسلم بالكافر (قوله أو بعده) أى الامتناع (قوله فلا) أى فلا يكونان كالمسلمين لان أحدهما كافر أصلي والاخر مرتد اه حج (قوله وانما استقر مهر مستفرشة رجل) بنكاح صحيح أو فاسد كما شمله التعبير بالاستفراش (قوله لان هنا) أى في قوله وانما استقر الخ (قوله وفي مسئلتنا) هى قول المصنف ولا يثبت الاستيلاد الخ (قوله والاصل عدم النكاح) أى وعدم وطء الشبهة وقوله لما ذكر أى من قوله لاحتمال ملكه لها بعد علقها الخ (قوله وهى في ملكي) هو قيد يخرج به ما لو لم يقبله وعلم دخولها في ملكه من عشرين سنين فيثبت النسب ولا يثبت الاستيلاد لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع مثلا وجمعت به ثم اشتراها وهى حامل (قوله ولا نظرا لاحتمال الخ) وبتقدير ذلك يعود حكم ٨٢ الاستيلاد فلا وجه لهذا الاحتمال مطلقا فليةأمل الا ان يقال انما ذكره دفعلما

يرد على قوله قطعا فان في عود استيلادها قولين من الاربع منها أى وهو النفوذ اه حج بالمعنى وعبارته نصها ولا تنطرق القطع لاحتمال كونه رهنها ثم أولدها وهو معسر فبيعت في الدين ثم اشتراها فان في عود استيلادها قولين من الاربع منها لندرة ذلك (قوله وشرطه) أى ثبوت الاستيلاد (قوله انتفاء احتمال حملها) أى بان يكون لاكثر من أربع سنين من وقت الاعناق فلو ولدته مثلا لتسعة أشهر من وقت الاعناق لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل الاعناق على ما أفهمه قوله انتفاء احتمال الخ (قوله

التكليف فان لم يوجد واحد من هذه وقف النسب ويتلطف بهم ما حتى يسلم باختيارهما من غير اجبار فان ما تقبل الامتناع من الاسلام فكهمسلمين لكن دنتهما ما يكون بين مقبرتي الكفار والمسلمين أو بعده فلا (ولو قال لولد أمته هذا ولدى) وان لم يقل منها وذكروه في الروضة كالنبيه تصوير فقط أو تقييد لمحل الخلاف (ثبت نسبه) بالاشروط المقدمة في شرط خلوها من زوج يمكن كونه منه كإبني (ولا يثبت) الاستيلاد (في الاظهر) لاحتمال ملكه لها بعد علقها من نكاح أو شبهة وانما استقر مهر مستفرشة رجل أنت بولد يلحقه وان أنكر الوطاء لان هنا ظاهر ابرؤيد عواها وهو الولادة منه اذ الجمل من الاستدخال نادر وفي مسئلتنا لظاهره على الاستيلاد والثاني وصح جمع يثبت على أنه أولدها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا الوقال) فيه (ولدى ولدت في ملكي) لما ذكر (فان قال علقته في ملكي) أو استولدتها في ملكي أو هذا ولدى منها وهى في ملكي من عشرين سنين والولد ابن ستة مثلا (ثبت الاستيلاد) قطعا لان انتفاء ذلك الاحتمال ولا نظرا لاحتمال كونها رهنها ثم أولدها مع اعساره فبيعت في الدين ثم اشتراها لانه نادر وشرطه في المكاتب قبل اقراره انتفاء احتمال حملها به زمن الكتابة لان الحمل فيها لا يفيد كإسباني في محله (فان كانت) الامة (فراشاله) بان أقرب بوطئها (لحقه) عند الامكان (بالفراش من غير استلحاق) نظير الولد للفراش وتصير أم ولد (وان كانت من زوجة فالولد للزوج) عند امكان كونه منه لان الفراش له (واستلحاق السيد) له حينئذ (باطل) للحoque بالزوج شرعا (واما اذا ألحق النسب بغيره) ممن يتعدى النسب منه الى نفسه بواسطة واحدة وهى الاب (كهذا أخى) وفي الروضة وأصلها هذا أخى ابن أبي وأبى وفيه اشارة الى الالحاق بالاموسى أى (أو) أبى أو جدى أو (عمى) أو ابن عمى قيل والوجه اشتراط ذكر بيان اخوته من أبويه أو أبيه وبنوة عمه كذلك كما يشترط ذلك في البينة كالدعوى

كما

بان أقرب بوطئها) فضيته انها لا تصير فراشا بامتناعه المحترم وان نسب الولد لا يثبت بمجرد ذلك وليس مراد (قوله ممن يتعدى النسب منه الى نفسه) قال سم على حج لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان ممن بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا أخى والجد في هذا عمى فانظر أى واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذى هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الاب النسب يتعدى من المحقق به اليها ثم منها الى المقر ولم يوجد ذلك هنا أى واسطتين في تعديه من الجد الى المقر الذى هو ابنه في هذا عمى فان النسب لم يتعد من الجد الى أبى المقر ثم منه الى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة اه وقد يقال ان قوله هذا أخى اثبات لنسبه من أبيه فثبت بنوة المستلحق بالاب له ثم ينتقل الحكم بالاخوة من ثبوت الابوة للمستلحق به فقد تحققت بواسطة الواحدة في الاب والواسطة ثان في الالحاق بالجد (قوله أو أبى) انظر هذا مع ما قدمه من أن هذا أبى الحاق بالنفس الا أن يقال انه صالح للامرين فالتمثيل في كل بما يناسبه وفي بعض النسخ أو الى أبى أى أخى الى أبى وعليها فلا تعارض

الاستثناء انه لو قال ليس له على شيء الا خمسة لزمه خمسة الى ان قال نعم لو قال ليس لك على ألف كان عدم الوجوب

(قوله عدم اشتراط ذلك) أي بيان أخوته من أبيه وقوله وهو الاوجه من كلام الشارح وعليه فاذا أثبتنا الاخوة ولم يعين لها جهة ثم مات أحدهما كيف يكون ارث الحى منه فيه نظرا لا قربا ان يقال ان احتمال الارث وعدمه لا يعطى شيئا كالأقربا خوة شخص ومات المقر عن اخ شقيق فالجهول بتقدير كونه شقيقا أولا ثم يرث وبتقدير كونه لاب لا يرث فيعامل بالاضر في حقه وهو عدم الارث لعدم تحقق النسب وان اختلف مقدار ارثه ٨٣ فان احتمل كونه لاب أولا ثم ورث

الاقل قياسا على ما قالوه في ارث الخنثى وهذا كله بناء على أن من الحق بغيره وهو ميت صح وان كان الميت أنثى اما على اشتراط الذكورة بالحق به فلا يفتأ كونه أخا لام ومن ثم جعل حج هذا من أسباب بطلان الاقرار من أصله لعدم العلم بكونه أخا لام فلا يصح لانتفاء الذكورة في الحق به أو لاب فيصح (قوله وقد يفرق) أي بين المقر والبينة (قوله لم يقبل تفسيره بأخوة الرضاع ولا الاسلام) أي حيث ذكره منفصلا كما يؤخذ من قوله لم يقبل تفسيره فان التفسير انما يكون للمقر به المبهم (قوله وسواء فيما تقررا) أي الشاهد المفهوم من البينة (قوله ولهذا بحث الغزى في مسئلته) أي قوله وبكفى في البينة أن يقول ابن عم

كما ذكره القفال وغيره وأقره الاذرى وغيره وجرى عليه المصنف كالرافعى وأحر الباب الثالث اذ هو بعد تفسيره ينظر في المقر أو هو وارث الملقى به الخائر لتركته فيصح أولا فلا وفي الملقى به اذ كرا أولا ولا يمكن ذلك الا بعد بيان الملقى به وقد يقال ينبغي عدم اشتراط ذلك وهو الاوجه وقد يفرق بان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ومن ثم لو أقربا خوة مجهول لم يقبل تفسيره بأخوة الرضاع ولا الاسلام وسواء فيما تقررا قال فلان وارث وسكت أم زاد لا وارث له غيره وتفرقة المهورى بينهما مردودة وتبعه جمع عليه كالنتاج السبكي ويكفى في البينة أن تقول ابن عم لاب مثلا وان لم تسم الوسائط بينه وبين الملقى به كما جزم به بعضهم والاوجه فرضه في فقهين عارفين بحكم الاحاق بالغير بخلاف عاميين لا يعرفان ذلك فيجب استيفاءهما وكذا يقال في المقر ولهذا بحث الغزى في مسئلته قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضى ولولم يفصل ثم نقل عن شريح انه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له غيره ثم حمل على الصحة ثم قيده بقاض عالم أي ثقة أمين قال ويقاس به كل حكم أجله اه وهى فائدة حسنة يتعين استحضارها في فروع كثيرة يأتي بعضهم في القضاء وغيره (فيثبت نسبه من الملقى به) لان الورثة يخلفون مورثهم في حقوقه والنسب من بجلتها وقيد بعضهم كلام المصنف بالذكور اذا استلحاق المرأة غير مقبول فوارثها أولى ولورجلا لانه خليفة ما واستوضعه الاسنوى وجزم به ابن اللبان لكن قول الاصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة ولو بزوجية وولاء يشمل الزوجة والزوج ويدل لذلك عبارة الروضة حيث قال ويشترط موافقة الزوج والزوجة على الصحيح اه وصورته في الزوج ان تموت امرأة وتخلف ابنا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا أخى فلا بد من موافقة الزوج على الصحيح فهذا استلحاق بامرأة وهذا كما قاله الزركشى في خادمه يرد على ابن اللبان والعمرانى فالعند صحة استلحاق وارثه او فرق الوالدرجه الله تعالى بين استلحاق الوارث بها وبين عدم صحة استلحاقها بان اقامة البينة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخى النسب (بأنشروط السابقة) فيما اذا ألحقه بنفسه فيصح هنا من السفهه أيضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملقى به ميتا) فلا يصح الاحاق بالحى واوجحنونا لانه قد يتأهل فلوالحق به ثم صدق فالثبوت محال على التصديق لا الاحاق واما تصديق ما بينهما من الوسائط فاعتبر قاله في المذهب وهو مقتضى كلام الحاوى لكن قال في البيان ان كان بينهما اثنان بان أقربهم فقال بعض أصحابنا يشترط تصديق الاب والجد والذي يقتضيه المذهب انه يكفي تصديق الجد فانه

لاب الخ (قوله جل على الصحة) ويأتى فيه ما قدمناه من قولنا وعليه فاذا أثبتنا الاخوة الخ (قوله ثم قيده) أي الغزى وقوله قال أي الغزى (قوله فلا بد من موافقة الزوج) أي وان لم يغت عليه شيء من الارث بثبوت المجهول (قوله فهذا استلحاق) الاولى الحاق وقوله وارثها أي المرأة (قوله ويشترط هنا) أي الاحاق بالغير (قوله فلوالحق به) أي الحى (قوله فالثبوت محال على التصديق) أي مرتب على الخ (قوله واما تصديق ما بينهما) أي الحى والمستلحق (قوله لكن قال) أي العمرانى الخ (قوله ان كان بينهما اثنان) ليس المراد انهما بين المقر والملقى به بل المراد بهما الملقى به وواحدونه كما يفهم من قوله بان أقربهم فقال الخ وعبارة حج اذا الحاق النسب بغيره بواسطة واحدة وهى الاب كهذا أخى وأثنتين كالاب والجد في هذا معنى اه وهى أوضح

ممكنا انه مثل ليس لك على عشرة الاخسة وسياق فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة ليس لك على خمسة قال ويحتمل الفرق ولعله أقرب اه (قوله أشار به الى نفي توهم ان مقول القول كذا فقط) الا صوب ان يقول نفي توهم ان مقول القول لزيد كذا فقط (قوله وانما التفتت أو انه ردها) أي اذا ادعى ذلك بعدمضى زمن يمكن فيه التلف أو الرد كما هو واضح (قوله فالقياس انه يرجع (قوله وهو كما قال) أي من عدم اعتبار تصديق الاب ونحوه دون الوسائط الذين هم دون الاقرب لليت (قوله ولا ينافي ما تقرر من اعتبار الخ) أي على ما في ٨٤ المذهب الذي اعتمد خلافه (قوله ولو قاله حكما) أي بان حكم بثبوت نسبه منه (قوله

لان له القضاء بعلمه) أي بشرط كونه مجتهدا (قوله فلو أقر عتيق باخ أو عزم لم يقبل) أي اقراره فلم يثبت نسبه وفي سم على حج هلاصح وبقي الولاء وبه يندفع الضرر كما قدمه في الاخلاق بنفسه والفرق ممكن اه أي بان يقال الولاء فيما سبق كان ثابتا قبل الاقرار فيبقى بلا من احم والولاء هنا وان كان ثابتا قبل لكن لو صح لنا الحاق العتيق للمجهول لزم ارثه من الملق به فيفوت أثر الولاء للسيد على الملق مع ثبوته له ولا كذلك ثم (قوله فثبت آخرانه) أي الاخر ابنه أي ابن العم وقوله لم يبطل اقراره أي المقرب بان لعمه (قوله وعلم مما تقرر) أي في قوله حين الاقرار بفرع لا يصح التوكيل في الاستلحاق لان الاستلحاق اقرار لكن يكون مقرا بتوكيله ان

الاصل الذي ثبت النسب به ولو اعترف به وكذبه ابنه لم يؤثر تكذيبه فلا معنى لاشتراط تصديقه قال الاسنوي ومقاله صحيح لاشك فيه اه وهو كما قال ولا ينافي ما تقرر من اعتبار تصديق الوسائط كون الواسطة قد لا يكون وارثا لانه قد يعتبرت تصديق من لم يرث لان في اثبات النسب بدونه الحاقه وهو اصل المقرب وبعد اثبات نسب الاصل بقول الفرع بخلاف ما اذا ألحق النسب بنفسه فان فيه الحاقا باصوله وفروعه لكنه بطريق الفرعية عن الحاقه بنفسه ولا يبعد تبعية الاصل للفرع (ولا يشترط ان لا يكون) الملق به (نفاه في الاصح) فيجوز الحاقه به كما لو استلمقه النافي والثاني يشترط ما ذكرنا في الحاقه من العار على الميت والوارث لا يفعل الا ما فيه حظ مورثه (ويشترط كون المقر وارثا) بخلاف غيره كرفيق وقاتل وأجنبي (حائرا) للركة الملق به حين الاقرار وان تعدد فلولمات وخلف ابنا واحدا فاقرب باخ آخر ثبت نسبه وورث أو مات عن بنين وبنات اعتبر اتفاق جميعهم وكذا موافقة الزوجة والزوج كما مر والمعنى لانه من الورثة والحق بالوارث الحائز الامام فيصح استلماقه كما في الروضة فيلحق حينئذ بالميت المسلم لانه نائب الوارث وهو جهة الاسلام ولو قاله حكما ثبت أيضا لان له القضاء بعلمه ولا يدان لا يكون أيضا عليه ولواء فلو أقر عتيق باخ أو عزم لم يقبل لاضراره بمن له الولاء الذي لا قدره له على اسقاطه كاصله وهو ملكه أو بان قبل لانه قادر على استحداده بنكاح أو ملك فلم يقدر مولاه على منعه وقضية قولهم حين الاقرار انه لو أقر بان لعمه فثبت آخرانه ابنه لم يبطل اقراره لكن أفتى القفال ببطلانه لانه بان بالبينه انه غير حائز وعلم مما تقرر اعتبار كون المقر حائزا للميراث الملق به ولو قدر موته حين الاخلاق وهو كذلك لكن مع اعتباره ان لا يكون الملق مانع من ميراث الملق به عند موته فصح قولهم لومات مسلم وترك ولدين مسلما وكافرا ثم مات المسلم وترك ابنا مسلما وأسلم عمه الكافر فحق الاخلاق بالجد لابن ابنه المسلم لانه الذي أسلم بعد موته (والاصح) فيما اذا أقر أحد حائزين بثالث أو بزوجته للميت وأنكره الآخر أو سكوت (أن المستلحق لا يرث) لانتفاء ثبوت نسبه وبما قررنا به كلام المصنف تبع للشارح وصرح به في بعض النسخ يندفع ما عترضه به الغزاري وأطال فيه وتبعه كثير (ولا يشارك المقر في حصته) ظاهر ابدل باطنا ان كان صادقا فثبت ما بيده والثاني يشارك المقر في حصته دون المنكر وعلى انتفاء الارث يحرم على المقر بنت المقر به وان لم يثبت نسبه بما مؤخذة له باقراره كما ذكره الراعي ويقاس بالبنت من في معناها وفي عتق حصته المقر لو كان المقر به عبدا من التركة كان قال أحدهما العبد فيها انه ابن أبينا وجهان أو وجههما انه يعتق لتشوف الشارع للعنق (و) (الاصح) (ان البالغ) العاقل (من

استلمت صيغته على ما يثبت النسب كان يقول وكذلك في استلحاق ابني هذا أو في ان تقر بان هذا ابني الورثة (قوله أو بزوجته للميت) انظر ما صورته (قوله وبما قررنا به كلام المصنف) هو قوله فيما اذا أقر أحدهما الخ (قوله فثبت ما بيده) أي فيشاركه بثالث الخ (قوله والثاني يشارك المقر في حصته) أي بالثالث وقيل بالنصف اه ع (قوله وفي عتق حصته المقر الخ) أي ظاهر او باطنا لما تقدم من انه لو قال المعروف النسب من غيره هذا ابني عتق عليه ان لم يكذبه الحس (قوله أو وجههما انه يعتق) أي ولا سراية وان كان المقر موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتق

اليه في تفسير بعض ذلك الخ) كان المراد ان هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين مع ما لکنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والافوض الاول الدين والثاني العين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهره انه لو فسر ذلك بالعين فقط يقبل اخذ اعمام قبيله انه يقبل في تفسير ٨٥ على بالعين بل نقل الشهاب مع عن

الشارح انه لو فسر معي وعندى بما في الذمة قبل لانه غلط على نفسه (قوله ولا يرد على هذا قولهم) أي في شأن ألفاظ ذكرها انها اقرار عام سيأتي وغيره (قوله لان محله في ألفاظ اطراد العرف الخ) أي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محمل النطق بل المراد منه ان هذا اللفظ طلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى امكن قوله وكلا منافي مفهوم لفظ الخ قد لا يوافق ذلك فليحذر (قوله في جواب لي عليك مائة) الاولى ألف لانها التي في المتن ولمراعاة تكبير الضمير في المتن (قوله وان لم يأت بضمير) أي وهذا بخلاف ما اذا وقع في جواب اقض الالف الذي لي عليك كما سيأتي عن الاستوى (قوله أي المفتاح) أي مثلا (قوله كما أفتى به الغزالي) ليس هذا افتاء للغزالي مستقلا وانما هو مأخوذ

الورثة لا ينفرد بالاقرار) لانه غير جائز للبراث فينتظر كمال الباقي فان أفرقات غير الكامل وورثته نفذ اقراره من غير تجديد كما في قوله (و) الاصح (انه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثالث (وانكر الآخر) لم يرث شيئا ولا من حصصة المقر لكن ظاهرا فقط كما تقرر لان الارث فرع النسب ولم يثبت (و) يستقر عدم ارث المقر به الى موت المنكر فان (مات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) بالاقرار الاول وورث لانه صار حائزا وكذا الورثة المنكر وصدقه ومقابل الاصح في الاولى ينفرد دونه ويحكم بثبوت النسب في الحال احتياطا للنسب وفي الثانية لا يثبت لان اقرار الفرع مسبوق بانكار الاصل وهو المورث واحتراز بقوله وانكر الآخر عما لو أقر أحد الورثة وسكت الباقي ثم مات الساكت وورثه المقر أو غيره فصدق على النسب فلا خلاف انه يثبت ههنا النسب لانه لم يسبقه تكذيب من أصله (و) الاصح (انه لو أقر ابن حائز) مشهور النسب لا ولاء عليه (باخوة مجهول فانكر المجهول نسب المقر) بان قال أنا ابن الميت ولست أنت ابنة (لم يؤثر فيه) انكاره لثبوت وشهرته ولانه لو أثر فيه لبطل نسب المجهول فانه لم يثبت الا لارثه وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر وذلك دور حكي (ويثبت أيضا نسب المجهول) لان الحائز قد استلم حقه فلم ينظر لاجراءه له عن أهلية الاقرار بتكذيبه والثاني يؤثر الانكار فيحتاج المقر الى بيينة بنسبه وقيل لا يثبت نسب المجهول لزمعه في ارث المقر وعلى الاول لو أقر الحائز والمجهول بنسب ثالث فانكر الثالث نسب الثاني سقط نسبه لانه قد ثبت نسب الثالث فاعتبرت موافقته في نسب الثاني وهذا من باب ادخاني أخرجك ولو أقر باخوين مجهولين معا فكذب كل منهما الآخر أو صدقه ثبت نسبه الوجود الاقرار من الحائز وان صدق أحدهما الآخر فكذبه الآخر سقط نسب المنكذب بفتح الذال دون نسب المصدق ان لم يكونا قوامين والا فلا أثر لتكذيب الآخر لان المقر باحد قوامين مقر بالآخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحدا فلا مقر تحليفهما فان نكل أحدهما لم ترد اليمين على المقر لانه لا يثبت به نسب ولا يستحق بها ارثا ولو أقر الورثة بزوجة امرأة لمورثهم ورثت كاقرارهم بنسب شخص ومثله اقرارهم بزوجة للمرأة وان أقر البعض لم يثبت لها ميراث ظاهرا كالنسب اما باطنا ففيه ما مر (و) الاصح (انه اذا كان الوارث الظاهر يحجب المستلمق) بفتح الحاء حجب حرمان (كاخ اقر بان للميت ثبت النسب) للابن لان الحائز ظاهرا قد استلم حقه (ولا ارث) له للدور الحكمي وهو ان يلزم من اثبات الشيء رفعه اذ لو ورث حجب الاخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلم حقه فلم يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه ولو ادعى المجهول على الاخ فنكل وحلف المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا المردودة كالاقرار وهو الاصح بخلاف ما لو جعلناها كالبينة ونخرج بحجبه ما لو أقرت بنت معتقة للاب باخ لها فثبت نسبه لكونها حائزة وراثته اثلاثا في أوجه الوجوهين لانه لا يحجبها حرمانا وانما يمنعها عصوبة الولاء ومقابل الاصح عدم

(قوله لم يرث شيئا) أي من حصصة المنكر (قوله وكذا الورثة المنكر) عبارة حج غير المقر وصدقه أي المقر وهي الصواب (قوله ومقابل الاصح في الاولى) هي قوله والاصح ان البالغ الخ (قوله وفي الثانية) هي قوله والاصح انه لو أقر الخ (قوله فان نكل أحدهما لم ترد اليمين) أي اذا فائدة في رددها فان غاية الرد ان يجعل الناكل كالمقر وهو بتقدير اقراره لا يفيد له قضاء الاخر على انكاره وحافه وقوله على المقر الاولى المقر به لانه الذي يرث على تقدير تصديق المنكر

في كتاب العارية (قوله وفيها لغة) يشعر تعبيره بما ذكر بقلتها بالنسبة للتخفيف (قوله وهي اسم لما يعار) أي شرعا (قوله وللعقد) أي فهي مشتركة بينهم أو قد تطلق على الأثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع بها أو عدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانتفاخ كما تقدم نظيره في أول البيع (قوله ومن التعاور) أي وما أخوذة أيضا من التعاور فلا أخذا مشتركا بينهم (قوله وهي واوية) هذا مجرد لا يمنع لأنهم قد يدخلون بنات المياه على بنات الواو كما في البيع من مد الباع مع أن البيع يأتي والباع واوي اللهم إلا أن يقال أنهم لا يفعلون ذلك إلا عند الاضطرار إليه (قوله وهو ما يستعيره الجيران بعضهم) فسرره البيضاوي بالزكاة وحكي ما قاله الشارح بقيل (قوله ودرع من صفوان) أراد به الجنس والافالم أخوذ من صفوان مائة درع (قوله وكانت أول الاسلام واجبة) أي لادنية المذكورة اهـ ج (قوله وقد تكون واجبة الخ) لم يذكرها اقتراح اهـ سم على ج (أقول) وقد تصور الإباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه (قوله لدفع مؤذ) ظاهره وان قل الأدنى وينبغي تقييده بإذى لا يحتمل عادة أو يبيع محذور ٨٦ نعيم أخذاعما يأتي عن الأذرى في قوله كل ما فيه أحياء مهجعة (قوله أو ثوب

توقفت حجة الصلاة عليه
على ما مر) عبارة الشارح
في باب صفة الصلاة بعد
قول المتن فإن جهل الفاتحة
الخ نصها حتى لو لم يكن
بالبلد الأصحف واحد
ولو لم يمكن التعلم الا منه لم
يلزم ما سلكه أعارنه وكذا
لو لم يكن بالبلد الأصحف
واحد لم يلزمه التعلم الا
باجرة على ظاهر المذهب
كالو احتاج الى السترة أو
الوضوء ومع غيره ثوب أو
ماء فينتقل الى البلد اهـ
وجعل حج الوجوب على
ما إذا أعار ذلك زمنا
لا يقابل باجرة (قوله وكذا
اعارة سكين لذبح ما كول)
لا ينافي وجوب الاعارة

في كتاب العارية

بتشديد الباء وقد تخفف وفيها لغة ثلاثة عارة بوزن ناقصة وهي اسم لما يعار وللعقد المتضمن
لاباحة الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده من عار اذا ذهب وجاء بسرعة ومن التعاور أي التماوب
لا من العار لانه يأتي وهي واوية والاصل فيها قبل الاجماع ويعنعون الماعون قال جمهور
المفسرين وهو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض واستعارته صلى الله عليه وسلم فرس لابي
طلحة فركبه متفق عليه ودرع من صفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد فقال لا بل
عارية مضمونة رواه أبو داود والنسائي وهي سنة وكانت أول الاسلام واجبة كقوله الروياني
وغيره وقد تكون واجبة كاعارة ثوب لدفع مؤذ كحرم مصحف على ما حرم به في العباب تبعها
للكفاية أو ثوب توقفت حجة الصلاة عليه على ما مر والظاهر من حيث الفقه كقوله الأذرى
وجوب اعارة كل ما فيه أحياء مهجعة محترمة لا أجرة مثله وكذا اعارة سكين لذبح ما كول يخشى
موته وكاعارة ما كتب بنفسه أو مأذونه فيه سماع غيره أو روايته لينسخه منه كما صوبه المصنف
وغيره وتحرم كاعارة غير صغيرة من أجنبي وتكفر كاعارة مسلم لكافر ولها أربعة أركان معبر
ومستعير ومعار وصيغة (شرط الماعير) الاختيار كما يعلم من باب الطلاق فلا تصح اعارة مكروه
و (حجة تبرعه) بأن يكون غير محجور لأنها تبرع بالمنافع فلا يصح اعارة محجور عليه ويصح اعارة
السفيه لبدن نفسه حيث لم يكن عمه له مقصود الاستغناء عنه بحاله ولا حاجة في الحقيقة الى
استغنائه لأن بدنه في يده فلا عارية وكذا المفلس اعارة عين زمنا لا يقابل باجرة ولا تصح اعارة

هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضرار ماله لان ما يترك هنا وهو غير معتنع لان
عدم الوجوب عليه لا ينافي وجوب استعارته اذا أراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع اذ اتعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض
عنه الى التناقص وهذا ظاهر وان توههم بعض الطلبة المناقاة اهـ سم على ج (قوله لينسخه) أي غيره (قوله كاعارة غير
صغيرة) وكالصغيرة القبيصة كما يأتي (قوله من أجنبي) أي مع فسادها وعليه فليس هذا من أقسام العارية الصحيحة فالاولى
التمثيل له يا عارة خيل وسلاح لحربي على ما يأتي (قوله كاعارة مسلم لكافر) ليخدمه اهـ ج (قوله فلا تصح اعارة مكروه) أي
بغير حق اما به كالأكره على اعارة واجبة فتصح اهـ ج (قوله لان بدنه في يده فلا عارية) قد يشكل بما يأتي فيما لو ركب
منقطع من انه لا يشترط في العارية كون المعار في يد المستعير بل حكم العارية ثابت له وان كان في يد الماعير ومن ثم لو سأل
شخص صاحب الدابة في جل متاعه على دابته فحمله عليها كان اعارة لها وان تلفت ضمنها السائل اللهم إلا ان يقال السفيه
لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه جزأ بخلاف الدابة فكانه في يد نفسه

هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضرار ماله لان ما يترك هنا وهو غير معتنع لان
عدم الوجوب عليه لا ينافي وجوب استعارته اذا أراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع اذ اتعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض
عنه الى التناقص وهذا ظاهر وان توههم بعض الطلبة المناقاة اهـ سم على ج (قوله لينسخه) أي غيره (قوله كاعارة غير
صغيرة) وكالصغيرة القبيصة كما يأتي (قوله من أجنبي) أي مع فسادها وعليه فليس هذا من أقسام العارية الصحيحة فالاولى
التمثيل له يا عارة خيل وسلاح لحربي على ما يأتي (قوله كاعارة مسلم لكافر) ليخدمه اهـ ج (قوله فلا تصح اعارة مكروه) أي
بغير حق اما به كالأكره على اعارة واجبة فتصح اهـ ج (قوله لان بدنه في يده فلا عارية) قد يشكل بما يأتي فيما لو ركب
منقطع من انه لا يشترط في العارية كون المعار في يد المستعير بل حكم العارية ثابت له وان كان في يد الماعير ومن ثم لو سأل
شخص صاحب الدابة في جل متاعه على دابته فحمله عليها كان اعارة لها وان تلفت ضمنها السائل اللهم إلا ان يقال السفيه
لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه جزأ بخلاف الدابة فكانه في يد نفسه

من اقتنائه الا في عقبه كما به من النسخة (قوله أي بجودهها) هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله فلأراد بالاضافة في داري الخ) أي وأراد في داري التي اشترتها لنفسه انه اشترها سابقا وخرجت عن ملكه بناقل (قوله في المتن قوله وكذا المفلس اعارة عين الخ) هلا قيل بالامتناع مطلقا فيه وفي المكاتب لانها قد تتلف فتفوت على الغرماء وعلى السيد ولو قبل بذلك لكان وجها (قوله الا في نظير ما مر) أي في قوله زمنا لا يقابل باجرة (قوله ولو سفيها) أي بان كان صبيها أو مجنوناً أو مجبوراً عليه بسفه ما المفلس فنصح استعارته لانه لا ضرر له على الغرماء لانها لو تلفت تلفا مضمنا لا يراحم المعير الغرماء يبدلها (قوله الا ان انتفى الضمان) أي أو اضرورة كبردمه لك فيما يظهر اهـ ج (قوله ويشترط ان يكون) أي المستعير (قوله وتعيينه) أي المستعير وقوله بل مجرد اباحة ولو أرسل صبي المستعير له شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو تلفه لم يضمنه هو ولا مرسله أي لانه لم يدخل في يده كذا في الجواهر ونظر غيره في قوله أو تلفه والنظر واضح اذا الاعارة عن علم انه رسول لا تقتضي تسليطه على الاتلاف فيحمل ذلك أي عدم الضمان على ما اذا لم يعلم انه رسول اهـ ج وكتب عليه سم قوله فيحمل ذلك الخ أقول فيه نظرا أيضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف أي فيضمن فيه الا في التلف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون فيه فليتأمل اهـ ويمكن ٨٧ الجواب بانها وان لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنها

فتقتضيه بالتسليط على العين المعارة بوجوه الاتضاع المعتاد فاشبهت المبيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء الفاسد من السفينة لا يضمنه اذا تلفه (قوله من جواز اعارة ارضية أو هدى) لو تلف ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة اهـ سم على ج وسيأتي في كلام الشارح و مراده ان كان طريق في الضمان وان القرار على

مكاتب بغير اذن سيده الا في نظير ما مر في المفلس فيما يظهر ويشترط ذلك في المستعير أيضا فلا تصح استعاره مجبور ولو سفيها ولا استعاره ولي له الا ان انتفى الضمان كان استعار من نحو مستأجر ويشترط ان يكون مختارا وتعيينه فلو فرش بساطه لمن لم يجلس عليه لم يكن عارية بل مجرد اباحة (وملكه للنفعة) ولو لم يملك الرقبة اذا الاعارة انما ترد على المنفعة وأخذ منه الا ذرعي امتناع اعارة فقيه أو صوفي سكنهم ما في مدرسة ورباط لانهم يعلمون ان الانتفاع لا المنفعة والعمل مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان أراد حرمة منعه فممنوع حيث لم ينص الواقف على شيء ولم تكن في زمنه عادة مطردة بمنع ذلك ويلحق بملك المنفعة اختصاصه به الماسيذ كرهه في الارضية من جواز اعارة ارضية أو هدى نذرته مع خروجه عن ملكه ومثله اعارة كلب لصيد وأب لابنه الصغير ومجنون وسفيه كما ذكره الركني بحثا اذا كان الزمن غير مقابل باجرة ولا يضر به لجواز استخدامه في ذلك حينئذ وأطلق الروابي حل اعارته ندامة من يتعلم منه لقصة انس في الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز وقول الاسنوي باعارة الامام مال بيت المال لانه اذا جازله التملك فالاعارة أولى مروده بانه ان كان ذلك لمن له حق في بيت المال فهو ايصال حق لمستحقه فلا يسمى عارية أو لمن لا حق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالولي في مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا ومن ثم كان الصواب كما أفنى به

من تلفت تحت يده (قوله لجواز استخدامه في ذلك) قضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة أو كان يضره وهو ظاهر في الثاني وينبغي خلافه في الاول بل هو أولى من المعلم الا في وتسليم الاول فينبغي للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب أجرة مثله مدة استخدامه ثم يملكها له عما وجب عليه ثم يصرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة ومما عمت به البلوى أن يموت انسان ويترك أولاد اصغارا فتتولى أمهم أمرهم بلا وصاية أو كبير الاخوة أو عم لهم مثلا ويستخدمونهم في رعي دواب امالهم أو لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان أجنبيا أو قريبا ولا يسقط الضمان بقبض الام أو كبير الاخوة أو نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي (قوله وأطلق الروابي حل اعارته) أي ولده الصغير وقوله لخدمته ظاهره سواء كان ذلك يقابل بأجرة أم لا وهو ظاهر لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان محل ذلك كله اذا اذن له وليه اما اذا لم يأذن له أو قامت قرينة على عدم رضاه بذلك أو كان استخدامه بعد اذ رآه فلا يجوز له وبقي ما يقع كثيرا من ان المعلم يأمر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقانه للصناعة بتكرارها أم لا فيه نظر والا قرب الا قول وينبغي أن يأتي مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم (قوله وقول الاسنوي باعارة) أي بجواز اعارة الخ (قوله وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا) أي سواء كان ما أعاره يقابل بأجرة أم لا

وليكن المقر به في يد المقر) أي في تصرفه فلا يرد نحو الغاصب (قوله في مدة الخيار له) لفظ له متعلق باقر واعلم ان الصورة ان (قوله من نفسه) أي القن (قوله ولانه يمنع عليه) أي الامام (قوله جمع متأخرون) منهم حج في شرحه (قوله من سائر أوجهه) يظهر من هذا اعتراض ما رده على الاسنوي مع ان ظاهر كلامه فيما سبق اعتماد الرد اللهم الا أن يقال الرد انما هو من جهة تسمية الاسنوي دفع الامام شيئا المستحقه عارية (قوله وقياس ذلك على اعتناق العبد) الاولى بيع العبد كما قدمه ولكنه عبر بذلك تنبيه على ان بيع العبد ٨٨ من نفسه في الحقيقة اعتناق (قوله وموصى له بالمنفعة) الامدة حياته على تناقض

يه اه حج وكتب عليه سم هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كأن أوصى أن ينتفع به مدة حياته والا فله الاعارة وان قيد بمدة حياته اه وقول سم والا أي كان أوصى له بالمنفعة مدة حياته ويبنى ان مثل الاعارة الاجارة حيث قيدت بمدة أو بعمل عمل ثم ان مات المؤجر قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها انتفعت فيما بقي (قوله لكن باذن الناظر) مفهومه ان الناظر لا يعير وهو ظاهر حيث لم يكن موقوفا عليه والابان شرط النظر للوقوف عليه وانحصر فيه فيجوز له الاعارة لكن لا من حيث كونه ناظرا بل من حيث كونه مستحقا للمنفعة (قوله ان لم يعين) أي المالك له أي المستعير وقوله الثاني مفهومه انه اذا عينه له وأعاره انتفت عاريته وانتفى الضمان عنه (قوله كان يركب مثله) أشار به لتقييد المتن بان له الاستمارة اذ لم يكن فيها ضرر زائد على استعمال المستعير (قوله أو دونه) أي ما لم يكن عدوا للمعير فيما يظهر م راه سم على حج وقول سم ما لم يكن عدوا أي فيهما (قوله رجوع الانتفاع اليه) يؤخذ منه ان محل جواز ذلك فيما لو أركب زوجته أو خادمه لقضاء مصالحه اما لو أركبها لمالا تعود منفعة اليه كان أركب زوجته لسفرها لاحتاجت المعير (قوله كونه منتفعابه) أي حال العقد أخذ ما يأتي (قوله لقبوله التخصيص) أي قول الروياني وقوله بما ذكرناه أي من استثناء الجش الصغير (قوله أو الضرب على طبعه) أي صورته

والدرجته لله تعالى عدم صحة بيعه لقن بيت المال من نفسه لانه عقد عتاقه وهو ليس من أهل المتق ولو بعوض كالسكابة لانه يبيع لبعض مال بيت المال ببعض آخر للملكه اكسابه لولا البيع ولانه يمنع عليه تسليم ما باعه قبل قبض ثمنه وهذا مثله لان القن قبل العتق لا مالك له وبعبءه قد يحصل وقد لا فالمصلحة منتفية في ذلك لبيت المال رأسا وأخذ من ذلك جمع متأخرون عدم وجوب مرعاة شروط أوقاف التراثك لبقائهم على ملك بيت المال لانهم ارقاء له فن له فيه حق حلت له على أي وجه وصلت اليه ومن لاحق له لا يحل له مطلقا اه والاوجه اتباع شرطهم حيث لم يعلم رقبهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطوهم في ذلك لاخراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه أحكامه من سائر أوجهه وقياس ذلك على اعتناق العبد من نفسه ممنوع (فيغير مستأجر) اجارة صحة للملكه المنفعة وموصى له بالمنفعة على ما سيأتى تحريره في باب وموقوف عليه لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه لكن باذن الناظر كما أفاده ابن الرفعة وهو ظاهر (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما أبيع له الانتفاع ومن ثم لم يؤثر ولم تبطل عاريته باذن المالك له فيها ولم يبرأ من ضمانه ان لم يعين له الثاني كما أفاده الماوردي والثاني يعير كما ان للمستأجر ان يؤثر (وله ان يستنيب من يستوفي المنفعة له) كان يركب مثله أو دونه لاحتاجته دابة استعماله لركوبه قال في المطلب وكذا زوجته وخادمه لرجوع الانتفاع اليه أيضا قال الأذري نعم يظهر انه اذا ذكر له انه يركبها زوجته زينب وهي بنت المعير أو اخته أو نحوهم لم يجز له اركاب ضررتها لان الظاهر ان المعير لا يسمع به الضررتها ويؤخذ منه جواز اركاب ضرة المستعار لركوبها حيث كانت مثلها أو دونها ولم تقم قرينة على التخصيص ككون المسماة أجنبية من المعير (وشرط المستعار كونه منتفعابه) انتفاعا مباحا مقصودا فلا يعار ما لا نفع به كحمار من امانيت وقع نفعه كجش صغير فالوجه صحة اعارته ان كانت العارية مطلقة أو مؤقتة زمنيا يمكن الانتفاع به فيه والا فلا ولا ينافي ذلك اشتراط وجود النفع حال العقد في الاجارة لمقابلتها بعوض بخلاف ما هنا ولا قول الروياني كل ما جازت اجارته جازت اعارته وما لا فلا واستثنى فروعا ليس هذا منها والاستثناء معيار الموم لقبوله التخصيص بما ذكرناه ولا آله فهو أمانة لخدمة أجنبي ونقد اذ معظم المقصود منه الاخراج نعم لو صرح باعارته للتزيين به أو الضرب على طبعه صح ونية ذلك كافية عن التصريح كما يجنبه الشيخ

لأخذ

وأعاره انتفت عاريته وانتفى الضمان عنه (قوله كان يركب مثله) أشار به لتقييد المتن بان له

الاستمارة اذ لم يكن فيها ضرر زائد على استعمال المستعير (قوله أو دونه) أي ما لم يكن عدوا للمعير فيما يظهر م راه سم على حج وقول سم ما لم يكن عدوا أي فيهما (قوله رجوع الانتفاع اليه) يؤخذ منه ان محل جواز ذلك فيما لو أركب زوجته أو خادمه لقضاء مصالحه اما لو أركبها لمالا تعود منفعة اليه كان أركب زوجته لسفرها لاحتاجت المعير (قوله كونه منتفعابه) أي حال العقد أخذ ما يأتي (قوله لقبوله التخصيص) أي قول الروياني وقوله بما ذكرناه أي من استثناء الجش الصغير (قوله أو الضرب على طبعه) أي صورته

الاقرار بعد القبض كما هو ظاهر (قوله ومحل ذلك اذا اشتراه لنفسه الخ) حق العبارة اما الواشتره لموكله (قوله أو باعتبار ما كان) يعني فيما اذا قال أعتقه ماله قبل الشراء (قوله لانه قد لا يرتضيه) في حواشي النسخة مانصه يمكن جعل قوله الآتي وقوله نية ذلك أي منهما وقوله أو الضرب على طبعهما أي الدراهم والدنانير (قوله ويؤخذ من ذلك) كدائره م ر وفيه نظرو لوجه الضمان لان اليد ضمان ثم رأيت م ر توقف فيه بعد أن كان واقعه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فخرت الى هنا من شرحه اه سم على حج (قوله والمستعير أهل التبرع) الاولى والمعبر (قوله والقول بصحتها) أي الواقع في كلام غير الماوردي (قوله وكون الاعارة لاستفادة المستعير الخ) ويجوز أيضا اعارة لورق للكتابة وكذلك اعارة الماء للوضوء مثلا ولغسل متاع ونجاسة لا ينجس بها كان يكون واردا والنجاسة حكمية مثلا (قوله وان جمع بعضهم) مراده حج (قوله كاعارة شجرة أو شاة الخ) ينبغي ان مثل هذه المذكورات اعارة الدواة للكتابة ٨٩ منها والمكحلة لئلا كتحال منها

اه سم على حج (قوله أو ماء) أي للغسل أو الوضوء مثلا ولا نظير لما تنسبه الاعضاء لانه بمنزلة الاجزاء الذهبية بلبس الثوب وقوله وحقق الاشعوني الخ ينبغي أن تكون ثمرة الخلاف ان القائل بالاباحة يقول بملكه ملكا م ر أي فلا يجوز نقله لغيره كما قاله فيمن اباح ثمرة بستانه لغيره لا يجوز له نقله لغيره والقائل بالملك يقول يجوز له ذلك (قوله حرمة نظر كافرة) في حج ان مثلها الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح للفاسقة اشارة الى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعفيفة (قوله فتسكون

لاتخاذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت قال في الخادم ويؤخذ من قوله أو الضرب على طبعهما جواز استعارة الخط أو الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته وحيث لم تصح العارية فخرت ضمنيت لان للفاسد حكم الصحيح في الضمان ويؤخذ من ذلك انهم اجمع احتمال شرط أو شروط مما ذكره تكون فاسدة مضمومة بخلاف الباطلة قبل استعمالها والمستعير أهل التبرع وهي التي اختل فيها بعض الاركان كما يؤخذ مما يأتي في الكتابة وقول الماوردي ان من الفاسدة الاعارة بشرط رهن أو كفيل صحيح والقول بصحتها مفرع فيما يظهر على مقابل الاصح من صحة ضمان الدرك فيها وان جمع بعضهم بان كلامه في شرط ذلك ابتداء وما هنا في شرطه دواما (مع بقاء عينه) كتب وعبد فلا تصح اعارة طعام لا كل ونحو شجرة لوقود لان منفعتها ما يستلزم استعمالها ومن ثم صحت للتزوين بهما كالنقد كما بحثه الشيخ وكون الاعارة لاستفادة المستعير محض المنفعة هو الغالب فلا ينافيه انه قد يستفيد عينها من المعار كاعارة شجرة أو شاة أو بئر لاخذ ثمرة ودرو نسل أو ماء اذا الاصل في العارية ان لا يكون فيها استهلاك المعار لان لا يكون المقصود فيها استيفاء عين وحقق الاشعوني فقال ان الدرك والنسل ليس مستفاد بالعارية بل بالاباحة والمستعار هو الشاة والمنفعة وهي التوصل لما أبيع وكذا الباقي ولا يشترط تعيين المستعار فيكفي خذ ما شئت من دواي بخلاف الاجارة لانها معاوضة (وتجوز اعارة جارية لخدمة امرأة) لا انتفاء المحذور وسأني في النكاح حرمة نظر كافرة لما لا يبدو في المهنة من مسلمة فيمنع اعارتها لها في الحالة المذكورة (أو) ذكر (محرم) للجارية لا انتفاء المحذور ومثل المحرم مال كهابان يستعيرها من مستأجر وكذا من موصى له بالمنفعة ان كانت ممن لا تجب لجواز وطئه حينئذ بخلاف من تجب له لانها قد تلد فتكون منافع ولده للموصى له أو زوج ويضمنها كما قاله ابن الرفعة ولو في بقية الليل الى أن يسلمها السيدها أو نائبه لا انتفاء المحذور بخلاف اعارتها لاجنبي

١٢ نهاية ع منافع ولده للموصى له) فهو نوع من الاوراق كدأله شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالمنافع ان المالك اذا أولدها يكون الولد حرا وتلزمه قيمته ليشترى بها مثله وان حرمة وطئها ان كانت ممن تجب ليست لذلك بل لحوف الهلاك أو النقص والضعف أو زوج الخ حج وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازه عند اذن الموصى له بالمنفعة لرضاه باتلافها على نفسه وقضية الطلاق خلافه (قوله أو زوج) عطف على محرم وهل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظرو الاقرب الثاني لتمكنه من التمتع بها أي وقت اراده وبفرض استخدا مها في وقت يريد التمتع بها فيه فهو المصوت بالمنفعة على نفسه ولو طلقها ينبغي أن يقال ان كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية كالأواسعة ارامة اجنبية بل هذه أولى لما بينهما من الالفه السابقة وان استعارها للتربية ولده مثلا لا تبطل حيث لم يكن في الانتفاع بها فيما استعارها له خلوة محرمة ولا نظرو وما تقدم من سقوط النفقة ظاهر ان تمتع بها أو أعرض عن العارية اما لو تمتع بها ملاحظ العارية فالاقرب الاول لانها مسلمة عن جهة العارية ويمكن أن يحمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزياي من أنها لا نفقة لها لانه انما تسلمها عن العارية

وبيع من جهة البائع على المذهب راجع المذهب أيضا وان كان خلاف المتبادر اه (قوله واذا مات المدعى حريته) أي وهو صورة المتن (قوله بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول المتن وبيع من جهة البائع وكان الاولى تأخير عبا بعدده (قوله فيقع قوله وعليه يحمل كلام الروضة) نعم لا ضرورة لخدمة مريض منقطع أي بان لم يجد من يخدمه وليس يداه عايتها لخدمته اه ح ومثله عكسه كإعارة الذ كخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منهما لنظر بقدر الضرورة ان احتج إليه أخذا مما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الأجنبية وعكسه (قوله انه لا يخالف ذلك قولهم الخ) أي لان كلامهم مفروض في حكم الايمان التي لا تهدي فيها فتخرج بها المافع والاستئجار من غاصب مثلا وحينئذ فالمقبوضة بالإعارة الفاسدة ان تلفت بالاستعمال المأذون فيه لم تضمن وان تلفت بغيره ضمنتم عملا بالقاعدة المذكورة وما منفعة المقتبضة مطلقا ولا يلزم من تشبيه الفاسد بالصحيح عدم الضمان لما ذكره الشارح على أن حج قال بعدم الضمان للنفقة كالعين والكلام فيما اذا وضع يده باذن ممن يعمد بذاته فان قبض ممن لا يعتد بذاته كالمجور وعليه لفسخه ضمن مطلقا (قوله ويجوز إعارة صغيرة وقبيصة) لعل قياس ذلك جواز إعارة القن الاجنبى ٩٠ وان لم يكن صغيرا ولا قبيصا من صغيرة او قبيصة مع الامن المذكور اه سم على

ولو شيخاها أو مراهما أو خصيا لخدمته وقد تضمنت نظرا أو خلوة محرمة ولو باعتبار المطمعة فيما يظهر بخلاف ما اذا لم تتضمن ذلك وعليه يحمل كلام الروضة وفي معنى المحرم ونحوه المسحوق قال الاسنوى وغيره وسكتوا عن اعارة العبد للمرأة وهو كعكسه بلا شك ولو كان المستعير أو المعار خنثى امتنع احتياطا والمفهوم من الامتناع فيه وفي الامة الفساد كالأجارة للنفقة المحرمة وهو ما بحثه في الروضة في صورة الامة واستتمد عليه باطلاق الجمهور في الجواز وهو المعتمد وقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك وقد تمت في الرهن ما يعلم منه انه لا يخالف ذلك قولهم ان فاسد العقود كعصها في الضمان وعدمه وان زعم المخالفة بعض المتأخرين وتجوز اعارة صغيرة وقبيصة يؤمن من الاجنبى على كل منهما لا انتفاء خوف الفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوى في الثابتة والوجه انه يلحق بالمشتهة الامرد الجليل ولولن لم يعرف بالعمور وان أوهم كلام الزكشى تقييد المنع بمن عرف به وانما جازا يجاز حسناء لاجنبى والايصاء له بمنفعتهم لانه يملك المنفعة فينقلها لمن شاء والمعبر لا يعبر فينحصر استيفاؤه بنفسه أي اصاله حتى لا ينافي ما مر من جواز انابته (وتكره) كراهة تنزيه (إعارة) واجارة (عبد مسلم لكافر) واستعارته لان فيها نوع امتحان له وقيل يحرم واختاره السبكي ويكره استعارته واعارة فرع أصله ما لم يقصد ترفيه فيه فيندب واعارة أصل نفسه لفرعه واستعارته فرع أباه منه ليست حقيقة عارية لما مر في السفه فلا كراهة فيها وتحرم اعارة خيل وسلاح لحربي ونحوه مصحف لكافروا وصحت وفارقت المسلم لانه يمكنه دفع الذل

حج (قوله ولولن يعرف بالعمور) قيده حج بما اذا كانت الاعارة لخدمة ضمنمت خلوة أو نظرا محرما اه (قوله واجارة عبده سلم لكافر) هذا يفيد جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة انه يستخدمه فيما يريد سواء كان فيه مباشرة لخدمته كصب ماء على يده وتقديم نعل له أو غير ذلك كارساله في حوائجه وتقدم في البيع عند الكلام على قول المصنف وشرط العاقد الرشدا الخ انه يجوز اجارة المسلم للكافر ويؤمر

بازالة يده عنه بان يؤجره غيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد عر يفرق بين الاجارة والعارية بان الاذلال في الاجارة أقوى منه في العارية للزومها فلا يمكن من بقاء يده عليه في الاجارة وتجعل تخلف العارية لاحتمال التخلص منه في كل وقت يرجوع المعبر لكن يرد على هذا ان في مجرد خدمة المسلم للكافر تعظيما له وهو حرام وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز ان يعبره لمسلم باذن من المالك أو يستئيب مسلما في استخدامه فيما تعود منفعة عليه فليتمأمل ذلك كما ولبراجع وفي عبارة المحلى ما يصرح بحرمة خدمته حيث قال وعلل في المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز أن يخدمه وقوله عدم الجواز أي للعارية (قوله واعارة أصل فرعه) أي الرقيق (قوله واستمارة فرع) لا تخفى مغايرة هذا القول السابق وتكره استعارته فرع أصله اذ صورة هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حرا وصورة ذلك انه استعار أصله من سيده بان كان رقيقا وهذا ظاهر من عبارته لكنني نهيت عليه لانه خفي على جماعة من الطلبة اه سم على حج (قوله ونحو مصحف لكافروا وصحت) لعل محل الصحة اذ لم تكن استعارته الحربي الخيل أو السلاح لمقتلته والكافر المصنف لقراءته فيه مع المس والجل والافلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الامة الكبيرة

مجلا ومفصلا) أي كاهوشان سائر الأخبارات وعبارة شرح الروض لان الأقرار أخبار عن حق سابق والنبي خبر عنه مفصلا تارة ومجلا أخرى (قوله كما ألحقه به السبكي) المناسب لما قبله كما أدخله فيه السبكي فان كان السبكي انما ذكره على وجه

لخدمة نفسه مع نظرا وخلوة أو يفرق فليحذر اه سم على حج وهو يقتضي انه اذا لم يغلب على الظن قتاله لما تحرم اعارته له وقصحه وهو مشكل لانه حيث ظن ذلك لا وجه للحرمة ومن ثم قال الزبدي انه اذا غلب على الظن عصيانا بما ذكر حرمت اعارته له ولم تصح والاصح ولا حرمة ولا ينافي ما ذكره الشارح من الصحة قوله في شرح المنهج فلا تصح اعارة ما يحرم الانتفاع به كآلة لهو وفرن وسلاح لحري لانه محمول على ما اذا غلب على الظن ان يقاتلنا به أخذنا من قوله فلا تصح اعارة الخ لانه لا يحرم الانتفاع به الا اذا كان يقاتلنا به (قوله كان صريحا) وعليه فيمكن ان يقال تتميز العارية بمعنى الاباحة عنها في القرض بالقرائن فان لم توجد قرينة تعيين واحد منهم ما فينبغي عدم الصحة أو بقيد حمله على القرض بما اذا اشترط فيه بحيث يجرمه استعماله في العارية الا بقرينة وظاهره ان ذلك شائع حتى في غير الدراهم كعرفي ٩١ دابك مثلا (قوله وفيه توقف)

ولو قيل ان نحو خذوه أو ارتفق به كناية لم يبعد ولا يضر صلاحية خذوه للكناية في غير ذلك اه حج (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وان طال الزمن جدا ويوجه بانه حيث حصلت الصيغة لا يضر التأخر ان لم يوجد من المعبر ما يدل على الرجوع ولا من المستعبر ما يدل على الرد (قوله فيكون ذلك اباحة) أي والاباحة لا تقتضي الضمان اه حج (قوله وخرج منه) أي عقد العارية (قوله وقبل أكلها هو امانة) وكذا ان كانت عرضا اه حج قال سم استشكل بمسئلة

عن نفسه بخلافها (والاصح) في ناطق (اشتراط لفظ) يشعر بالاذن أو بطالبه اذا انتفع بملك الغير يتوقف على ذلك ويلحق بذلك كتابة مع نية وأشارة أخرى واللفظ المشعر بذلك (كأعرتك) هذا أو أعرتك منفعته وان لم يصفه للعين كنظيره في الاجارة (أو أعرفي) أو خذوه لتنتفع به أو أجبك منفعته وراكب وأركبني ولو شاع أعرفي في القرض كما في المجاز كان صريحا فيه قاله في الأنوار وعليه فيمفرق بينه وبين قولهم في الطلاق لا أثر للاشاعة في الصراحة بانه يحاط بالاباحة لا يضاعف الا بحدودها وظاهر كل مهم صراحة جميع هذه الالفاظ ونحوها وانه لا كناية للعارية وفيه توقف ظاهر (ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر) وان تأخر أحدهما عن الآخر كالوديعة فيما ينظر خلافا لمن فرق بينهما اذ ظن الرضا حاصل حينئذ وقد يحصل من غير لفظ ضمنا كان فرش له ثوبا يجلس عليه على ما جرى عليه المتولى ونقله الشيخان عنه نزل الأوجه الضعيفة وجرى عليه ابن المقرئ في بعض نسخ الروض وخزمه في العباب وهو مبني على أن العارية لا يشترط فيه اللفظ والاصح خلافه وحينئذ فيكون ذلك اباحة لاعارية ولا دليل للأول فيما يأتي فيمن أركب منقطعة اذ ابته بلا سؤال لا مكان جل نفي ذلك على الجهتين اما من أحدهما فلا بد منه وانه لا يشترط في ضمان العارية كونه ابيد المستعبر وخرج منه جلوسه على مفروش للعموم فهو اباحة حتى عند المتولى وكان اذن له في حلب دابته واللبن للمالك فهي مدة الحلب عارية تحت يده وكان سلمه البائع المبيع في ظرف فهو عارية وكان أكل الهدية من ظرفها المعتادا أكلها امانة وقبل أكلها هو امانة ومقابل الاصح لا يشترط اللفظ حتى لو رآه حافيا فاعطاه نملا أو نحو ذلك كان عارية (ولو قال أعرتكه) أي فرسي مثلا (لتعلقه) أو على ان تعلقه (أو لتعبرني فرسك فهو اجارة) نظر المعنى وهو وجود العوض

ظرف المبيع وقرئ في شرح الروض بانه لما اعتيد الاكل ان عوضها من ظرف الهدية قدر مقابل لها مع منفعة طرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح الارشاد واما اذا لم تكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه لم يضم به بل تلزمه أجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والاضمان بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف استعماله والا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرها فالخاصل ان الطرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فوجرا جارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيرا ان يريد الشراعي دفع ظرفه لزيات مثلا فينتاف منه وهو انه ان كان الناف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمته لانه عارية فتنبه له فانه يقع كثيرا ولم يتعرض لحكم الظرف بعد أكل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد أخذ المشتري المبيع منه وصريح ما يأتي من الضمان بعد انتهاء العارية انه هنا كذلك

الالحاق فكان ينبغي أن يقول وإن جعله السبكي ملحقا به (قوله لصدق ما ذكر على هذه الأمور ويحرم أخذه) عبارة النخبة
لأنه شيء ويحرم أخذه ويجب رده (قوله ولا يقنع منه بحلفه أنه لا يستحق فيها) أي في الدارأي لأن قضية اقرار مورثه ان فيها
(قوله دون المستعير وهو كذلك) لأنه في شرح البهجة بانها من حقوق المالك اه ويؤخذ منه ان اجرة المركب الذي يعدي
فيها أو من يسوقها على المستعير دون المالك (قوله فان أنفق) أي المستعير (قوله عند فقده) أي وأخذه دراهم وان قلت
(قوله اما لو عين) أي المعبر (قوله ٩٢ ولو بخير ثقة فتركها المالك) أي لم يأخذها منه وان لم يرد ابقاءها فيه فلا يشترط

منه قصد الترك بل المدار
على العلم بعودها لمحلها مع
التمكن من أخذها منه
(قوله ضمن نصفها) أي
سواء كان مقدما على مالها
أو رديفها (قوله فهو
المستعير) أي القائل (قوله
فالراكب) أي هو المستعير
(قوله ان وكله) أي القائل
(قوله والا) أي وان لم يوكله
(قوله والقرار على الراكب)
لم يبين من القرار عليه
صريحاً فيما لو كان الشغل
للأمر والظاهر انه لا أمر
أخذاً من قوله ان القائل هو
المستعير لا الراكب (قوله
اما اذا رد) أي المستعير
(قوله فالثبوت عليه) أي
أي المالك وظاهره ولو
كان استحقاق المستأجر
باقياً (قوله بعد دار هذا)
أي الراد (قوله ووجهه) انه
أي المستعير (قوله بمنزلة
معيره) أي المستأجر (قوله
بل يمين للمالك) أي ان كان
أميناً والا أبقاه تحت يده

(فاسدة) لجهالة المدة والعوض مع التعليق في الثانية (توجب اجرة المثل) اذا مضى بعد
قبضه زمن يقابل باجرة ولا ضمان عليه بتلفها كالمثورة وكلامهم هذا صريح في وجوب مؤنة
المستعار على المعير دون المستعير وهو كذلك سواء كانت العارية صحيحة أم فاسدة فان أنفق
لم يرجع الا باذن حاكم أو شهادتيه الرجوع عند فقده اما لو عين المدة والعوض كما عرفت هذه
شهران من الآن عشرة دراهم أو لتعير في ثوبك هذا شهران من الآن فقبل فهو اجارة صحيحة كما
في الانوار وهو واضح الوجهين ولا يبرأ الا بردها للمالك أو وكياله دون نحو ولده وزوجته
فيضمنانها وهو طريق نعم يبرأ كما في الروضة بردها للمالك أو وكياله دون نحو ولده وزوجته
فتركها فيه ولو استعارها لركبها فتركها مالها معها ضمن نصفها فقط ولو قال اعطها هذا الشيء
معي في شغلي فهو المستعير وفي شغله فالراكب ان وكله وليس طريقاً كوكيل السوم والافه
المستعير والقرار على الراكب (ومؤنة الرد) للعارية حيث كان له مؤنة أو عند الحجر عليه (على
المستعير) من المالك أو نحو مستأجر رد عليه للغير الصحيح على اليد ما أخذت حتى تؤديه ولأنه
قبضها لغرض نفسه اما اذا رد على المالك فالثبوت عليه كما لو رده عليه معيره وظاهر كلامهم
عدم الفرق بين بعد دار هذا عن دار معيره وعدمه ووجهه انه منزل منزلة معيره ومعيره لو كان
في محله لم تلزمه مؤنة فسقط ما لا ذرى هنا ويجب الرد فوراً عند طلب معيره أو موته أو عند الحجر
عليه فبرد لوليه فان أخر بعد علمه وتمككه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو مصحف
أو مسدس لم يرد مالها فاسقط ما لا ذرى هنا ويجب الرد فوراً عند طلب معيره أو موته أو عند الحجر
من أجزائها ومنها ما لو أركب مالها فاسقط ما لا ذرى هنا ويجب الرد فوراً عند طلب معيره أو موته أو عند الحجر
ذلك لانها تحت يده (لا باستعمال) ما أذن فيه كسقوطها في بئر طاله سيرها وقياسه كما قاله
الغزالي ان عبثوها حال الاستعمال ذلك وظاهره عدم الفرق بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا
والا وجهه تقييده بما اذا لم يكن العبث مما اذن في حله عليها على ان جعلها اعتراضه بان التعثر
يعتاد كثيراً أي ولا تقصير منه ومحله ان لم يتولد من شدة أزعاجها والافه وضامن التقصير
وكان جنى الرقيق أو صالت الدابة فقتلها لدفع ولومن مالها فقتلها لدفع المالك فانه
المغصوب اذا صال عليه فقصد دفعه فقط (ضمنها) بدلاً أو ارشاً للغير المار بل عارية مصمومة حتى
لو أعارها بشرط أن تكون أمانة انما الشرط كما ذكرناه ولم يتعرض للصحة ولا فسادها ومقتضى
كلام الاستوى صحة والا وجهه فسادها ولا يعتبر للضمان التفريط فيضمنها (ولو لم يفرط)

ان كان كذلك والادفعه لأمين يحفظه (قوله ومنها) أي العارية (قوله كسقوطها) هو مثال للتلف بغير
الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وانما كان هذا من الغير لانه تلف في الاستعمال لانه وكتب
أيضا قوله كسقوطها في بئر ومثاله في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال
المأذون فيه بغيره لانه ومثاله أيضاً ما لو أصابه السلاح مثلاً من آلة الحرب فيضمنه كل من المستعير والحارث وقرار الضمان على
الحارث (قوله وقياسه) أي قياس سقوطها في بئر الخ (قوله كذلك) أي مضمن (قوله والا وجهه تقييده) أي الضمان (قوله على
ان جعلها اعتراضه) أي القياس (قوله ومحله ان لم يتولد) أي الضمان (قوله فقتلها) أي فيضمنها المستعير (قوله والا وجهه فسادها)

شيأ فبقيل من وارثه ما ينافيه (قوله ولو كان لأقرز وجه الخ) سياق هذا في الدعاوى بإسقاط مما هنا (قوله لشموله ذلك) أي لشمول الغصب مالا يقتني وحاصل هذا الجواب أن الاشكال مبني على تفسير الغصب بالمعنى الشرعي ونحن لا نلتزمه وننتظر أي فيضمن الاجرة لمثلها ويأتم باستعمالها (قوله وكذا الوتبعها ولدها) عبارة حج نعم ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فوراً والاضمن كالأمانة الشرعية اهـ ومحل ذلك حيث لم يعلم به كإيدل عليه تشبيهه بالأمانة الشرعية (قوله ولم يتعرض مال كماله) أي وقد علم تبعيته لأمه فان لم يعلم وجب رده فوراً والاضمنه ولعل المراد أنه يجب عليه اعلام مال كماله أي حيث عدم مسئولية عليه لما يأتي في الغصب من أنه لو غصب حيواناً وتبعه ولده لا يكون غاصباً له لعدم ٩٣ استيلائه عليه (قوله ولا يضمن

المعير جلد الاضحية المذكورة) وهذا بخلاف ما قد مناه في الاضحية نفسها عن سم ويأتي في كلام الشارح من أنها مضمونة على المعير والمستعير وعلى هذا فلي نظر الفرق بين الاضحية وجلدها ولعله ان الاضحية لما كان المقصود منها ذبحها وتفرقة لحمها الشبهت الوديعة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع فاشبهه بالمباحات فلم يكن مضموناً على واحد منهما (قوله لو تلف في يد المرتهن) خرج به ما لو تلف قبل الرهن أو بعد فساك الرهن وترعه من يد المرتهن ليرده على المالك فيضمنه في الصورتين على ما فهمه كلامه (قوله لكن من أنه ليس بعارية) أي فلا

وسياق كيفية ضمانها آخر الباب ولو استعار دابة ومعه أتبع لم يضمنه لأنه انما أخذه لعسر حسنه عن أمه وكذا الوتبعها ولدها ولم يتعرض مال كماله بنفي ولا اثبات فهو أمانة قاله القاضي ولا تضمن ثياب الرقيق المستعار لأنه لم يأخذها لاستعمالها بخلاف كاف الدابة كما قاله البغوي في فتاويه ولا يضمن المعير جلد الاضحية المذكورة ولا يضمنه المستعير لو تلف في يده كما قاله البلقيني لا يتناء يده على يده من ليس بمالك ولا المستعار للرهن لو تلف في يد المرتهن ولا ضمان عليه ولا على المستعير نظير ما هو ولا صيد استعاره من محرم ولا ما قبضه من مال بيت المال من له فيه حق لكن مر أنه ليس بعارية ولا كرامة موقوف على المسلمين وهو أحد هم وقد أتى بذلك الأذري ولا ما صالح به على منفعة أو جعل رأس المال منفعة أو أصدق زوجته المنفعة فانه اذا أمار مستحق المنفعة شخصاً وتلف تحت يده فلا ضمان (والاصح انه) أي المستعير (لا يضمن ما يمتصق) أي يتلف من ثوب أو نحوه (أو ينسحق) أي ينقص كما في المحرر (باستعمال) مأذون فيه لحديثه باذن المالك فهو كما لو قال اقل عبدي والثاني يضمن مطلقاً الماسر (والثالث) وهو من زيادة المصنف (يضمن المنسحق) دون المنسحق اذ مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد في الاول وموت الدابة كالانحاق وتقرح ظهرها وعرجها باستعمال مأذون فيه وكسره سيفاً أعاره ليقا تل به كالا نسحاق كما قاله الصميري في الاخيرة ومرجوا زاعارة المذور لكن يضمن كل من المعير والمستعير ما تنقص منه بالاستعمال ولو استعار رقيقاً لتنظيف نحو سطح فسقط من سلمه ومات ضمنه بخلاف ما لو استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الأصحاب وفي الروضة لو جعل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعيراً لكل الدابة ان لم يكن عليها شيء لغير المستعير ولا يفقد متاعه ولا يعارض ذلك قولهم ان نقله عن أبي حامد وغيره لو سخر رجلاً أو دابة فتلقت الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المستعير لانها في يد صاحبه لان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو مفقود وكلاهما هنا في ضمان العارية ولا يشترط فيه اذ لا يخلو ليدونه وهذا أولى مما أشار له القمولى من ضعف أحد الموضعين ولو اختلف في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه أولاً صدق المستعير بيمينه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لعسرا قامة البينة عليه ولان الاصل براءة

بستثنى من حكمها (قوله ولا ما صالح به على منفعة) قضية تخصيص الاستثناء في هذه الصورة بعدم الضمان ان مؤنة الرد فيها على المستعير وان كانت شبيهة بالأمانات الشرعية لعدم الضمان (قوله والثاني يضمن مطلقاً الماسر) أي من تلف العين أو نقصان المفسر بهما الانحاق والانسحاق (قوله وموت الدابة) أي بالاستعمال (قوله ولو كانت بيد المالك) قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزيد على البيع الصحيح أو انقاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء يضمن فيه العين بمجرد العقد من غير قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير يضمن اهـ سم على حج (قوله كان) أي الغير مستعير الخ (قوله عن أبي حامد) الاسفرايني

الى اللغة والعرف وكل منهما يعدم ما ذكر غصبا (قوله لا الشيء المقربة) أي لانه صار خاصا بقرينة على كماله وكذلك في كلام السبكي وكان على الشارح أن يذكره (قوله وما اعترض به الفرق) أي فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقيد بالقرار كما (قوله وما وجه به) أي الباقي (قوله بقيدهم ما السابقين) هما قوله فيما مر بالنسبة للموصى له على ما يأتي تحريره وبالنسبة للوقوف لم يشترط الواقف استيفاء بنفسه لكن باذن الناظر (قوله أو مستحق منفعة) هذا عين قوله السابق ولا ما صالح به الخ (قوله فاستعمله في غيرها) أي مما يتعلق بالحرم (قوله جازله الركوب) أي وجاهله الذهاب والعود في أي طريق أراد إذا تعددت الطرق ولو اختلفت لأن سكوت المعبر عن ذلك رضامنه بكما (قوله والفرق بينهما الزوم والدلالة مير) أي وإذا الزوم الزد فهي عارية قبله وإن انتهت الاستعمال المأذون فيه فلا واستعدادا لرجل متاع معين فوضعه عن يمينه أو بطه في الخان مثلا إلى أن يزدها إلى مالكها انقضت مثلا غنمنا (قوله فلا رد عليه) ظاهره وإن اطردت العادة بان المستأجر يرددها على مالكها ولو قيل بجواز الركوب في العود اعتمادا على ما جرت به العادة لم يبعد في فرع كما قال العبادي وغيره واعتمده في كتاب مستعار رأي فيه خطأ لا يصلح له إلا المصحف فيجب وبواقفه إفتاء القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيدته الرعي بغلط لا بغير الحكم والارده وكتب الوقف أولى وغيره ٩٤ بما إذا تحقق ذلك دون ما ظنه فلا يكتب لعله كذا ورد بان كتابة لعله انما هي

عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يجب ان المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيئا مطلقا إلا ان ظن رضا مالكه به وأنه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينقصه خطه ردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان يتيقن ان خطأ وكان خطه مستصليا سواء المصحف وغيره وأنه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابة لعله كذا لعله انما يجوز في ملك الكتاب اهـ جـ وقال سم على منهج في فائدة في لو استعار كتابا فرأى فيه خطأ لا يصلح له إلا ان يكون قرآنا (أقول) ويؤخذ والحديث في معناه فيما يظهر اهـ (أقول) قول جـ ان لم ينقصه خطه الخ ينبغي ان يدفعه لمن يصلحه حيث كان خطه مناسباً للمصحف وغلب على ظنه اجابة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطه مستصليا أي وخرج بذلك كتابة الحواشي به وما مشه فلا تجوز وان احتج اليها بما فيه من تغيير الكتاب عن أصله ولا تظن زيادة القيمة بفعله لانه المذكورة في فرع كما استطرادى وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان الشريك في فرس يتوجه بها إلى عدو ويقاتله وتلف الفرس هل يضمن الشريك بذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو إلى بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وتلفت الفرس والحالة ما ذكر فلا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على نية قتله وتلفت ضمنه إلا ان الشريك لا يرضى بخروج الشريك به على هذا الوجه بخلاف الحالة الأولى فان الاعتماد عندهم في الانتفاع في فرع كما آخروا السؤال أيضا عما يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا نزل عنها بركوبه لها يرسلها مع تابعه فيركبها التابع في العود ثم تتلف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمنها المستعير أم التابع فيه تطرأ الاقرب ان الضمان على المستعير لان التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من إصلاحها إلى محل الحفظ

ذمته خلا فالما عزي للجلال الباقي من تصديق المعبر وما وجه به من ان الاصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه غير صحيح اذ محل ضمانها اصله بالنسبة ليدل للذمة وكلام الباقي في تعلقه بالذمة وهو أمر طارئ على الاصل فافهم (والمستعير من مستأجر) أو موصى له أو موقوف عليه بقيدهم ما السابقين أو مستحق منفعة بخصوصه أو وسلم أو صلح (لا يضمن) التالف (في الاصح) لان يده نائبة عن يد غير رضامنة هذا ان كانت الاجارة صحيحة فلو كانت فاسدة ضمنا معا والقرار على المستعير كما قاله البغوي في فتاويه ولا ينافيه قولهم فاسد كل عقد كصحته اذا الفاسدة ليست حكم الصحة في كل ما تنقضي به بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن لا بما اقتضاه حكمها والذات في ضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابته في يد وكيل) له (بعمته في شغله أو) تلفت (في يد من سلمها اليه ليروضها) أي يعلمها المني الذي يستريح به ركبها (فلا ضمان) عليه حيث لم يفرط لانه انما أخذها لغرض المالك فان تعدى كالمركبها في غير الرضا ضمن كالموسم فله حرفة فاستعمله في غيرها (وله) أي المستعير (الانتفاع) بالمعار (بحسب الاذن) رضا المالك به دون غيره نعم لو أعاره دابة ليركبها المحل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جازله الركوب فيه كما نقله واقراء بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما الزوم والدلالة مستعير في تناول الاذن الركوب في عوده عرفا ولا كذلك المستأجر فلا رد عليه

يغلم من قول الشارح الآتي وحينئذ اتجه فرق السبكي (قوله صكيف وعموم هذا النفي) أي المذكور في قول المعترض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الاقفاط (قوله لتبادر الاستواء عدد امنها) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالسكاية نظر لا يخفى (قوله لا تحتل مامر) أي الاقل (قوله الانتقالية أو الاضربية) بوجه انهما قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم (قوله ويؤخذ منه الخ) معتمد (قوله الذي يلزمه رد) انظر أي مستعير ٩٥ لا يلزمه الرد اه سم على حج (أقول هو

المستعير من المستأجر ونحوه اذا رد على المالك فان الواجب عليه التخلية دون الرد كغيره (قوله ولو جاوز المحل المشروط) وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة اه سم على حج (قوله وله الرجوع منه) أي من المحل المشروط فلا يركب الا بعد عوده اليه (قوله كالقول والشعير) وعليه ولو استعار للشعير هل يزرع الفول وعكسه فيه فطر والا قرب انه اذا استعار لشعير لا يزرع فولاً بخلاف عكسه (قوله وفيه نوع من أنواع البديع) أي وهو الاحتباك (قوله ويقارن نظيره في الاجارة) أي حيث يلزمه الزائد فقط (قوله فلا يسقط بآدائه) قضيته ان الاباحة ترد بالرد في سم على منج أول الساب عن شرح الارشاد الحج ما حاصله ان العارية ترد بالرد وان قلنا انها اباحة لاهية للنافع ثم قال فان قلت صرف الوكالة ان الاباحة لا ترد بالرد قلت

ويؤخذ منه ان المستعير الذي لا يلزمه رد كالمستأجر ويحتمل خلافه ولو جاوز المحل المشروط لزمه أجرة مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه راكبنا كما صححه السبكي وغيره بناء على ان العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صحناه (فان أعاره لزراعة حنطة) مثلاً (زرعها) لاذنه فيها (ومثلها) أو دونها بالاولى في الضرر كالقول والشعير لا اعلى منها كذرة وقطن (ان لم ينه) فان نهاه عن المثل والادون امتنعاً أيضاً اتباعاً لنهييه وعلم منه ما صرح به أصلاً انه لو عين نوعاً ونهى عن غيره اتبع (أو) أعاره أرضاً (الشعير) يزرعه فيها (لم يزرع فوقه) ضرراً (لحنطة) بل دونه ومثله ونكر المصنف الحنطة والشعير وان عرفهما في المحرر إشارة الى عدم الفرق في التفصيل المذكور بين اعترتك لزراعة الحنطة أو حنطة وترجع الاستوى انه اذا أشار لمعين منهما وأعاره زراعته لا يجوز الانتقال عنه قال ولهذا عرف فهمه في المحرر فيه نظر والصحيح في الاجارة الجواز فكذا هنا وصرح في الشعير بما لا يجوز فقط عكس الحنطة تفنينا ولدالة كل على الآخر ففيه نوع من أنواع البديع المشهورة وحيث زرع ما ليس له زرع فلامالك قلعه مجاناً فان مضت مدة ثلثها أجرة لزمه جميع أجرة المثل على المعتمد كما قاله الاذري هو الوجه والركن في انه أرجح ويفارق نظيره في الاجارة بان المستأجر استوفى ما كان عليه كما لا يقبل الزيادة والمستعير لا يملك شيئاً فهو بعدوله عن الجنس كل اذ لما أبيع له فلا يسقط بازائه عنه شيء (ولو أطلق) المعبر (الزراعة) أي الاذن فيها كما عرفت للزراعة أو لترعها (صح) عقد الاعارة (في الاصح) ويزرع ماشاء) لا طلاق اللفظ ومحله كما قاله الاذري وأقوى به الوالد رحمه الله اذا كان مما يمتد زرع ثم ولونادراجلا للطلاق على الرضا والثاني لا يصح لتفاوت ضرر المزروع وانما لم يكلف الاقتصاد على اخف الأنواع ضرراً لان المطلقات انما لم تنزل على الأقل ضرراً لا يؤدي الى النزاع والعود تصان عن ذلك قاله البلقيني جواباً عن قولهم لو قيل لا يزرع الا أقل الأنواع ضرراً المكان مذهباً ولو قال له لترع ما شئت زرع ماشاء خريماً (واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع) ان لم ينه لانه أخف (ولا عكس) لان ضررهما أكثر ويقصد بهما لدوام (والصحيح) انه لا يغرس مستعيراً لبناء وكذا العكس) لاختلاف الضرر فان ضرر البناء في ظاهراً الارض أكثر من باطنه او الغراس بالعكس لانتشار عروقه وكذا زرع ما يغرس في عامه للنقل ويسمى الشتل والثاني يجوز ما ذكر لان كلام الغراس والبناء للثأب يدوا الاستعار لو احدث ما ذكر فعمله ثم مات أو قلعه ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى لم يجز له فعل نظيره ولا اعادته مرة ثانية الا باذن جديد (و) (الصحيح) انه لا تصح اعارة الارض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياساً على الاجارة نعم لو عمم فقال لننتفع بها كيف شئت أو بما بدالك صح وينتفع بها شاء كالاجارة ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتاداً لنظيره من وبه جزم ابن المقرئ فاقول

ذلك في الاباحة لمحضة وهذه ليست كذلك اه أي وبتقدير ان الاباحة لمحضة فهو لم يستوف ما أبيع له وقد استوفى ما لم يأذن له خاصة (قوله زرع ماشاء) أي مما جرت به العادة اه سم على حج (قوله ويسمى الشتل) وينبغي تقييده بما اذا لم تطل المدة التي يبقى فيها الشتل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة والا فمدانقضاء مدة الزرع يقلع مجاناً كما يشمله قوله الآتي أو زرع غير المعين مما يبطن أكثر منه كافي نظيره الخ (قوله ومقتضى التشبيه الخ) معتمد

من قسمي الاضربية لان بل للاضرب مطلقا وتنقسم الى انتقالية وابطالية (قوله وانما المقتضى للاتحاد بنفس بل) تبس في
 (قوله ويستعمل في ذلك) أي فان استعمل في غيره كان تغطى به ضمن **فصل في بيان جواز العارية** (قوله وعليه
 بعد الدخ) أي انتهاء العارية وان كانت العين في يد المستعير أو انتهت بفراغ المدة لكونها مؤقتة (قوله وحكم الاختلاف) أي
 وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الحفر واعراض القاضى (قوله وارتفاق من المستعير) أي شأنها ذلك فلا ينافي انه قد يستعير
 ما هو غنى عن الارتفاق به لوجود غيره في ماله (قوله ولو استعمل المستعار أو المباح له منافع) خرج بها الاعيان فانها مضمونة
 (قوله بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ماله واستعمل العارية بعد جنون المغير غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس أهلا
 للإباحة اه حواشي شرح الروض أي ولا ينسب له تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون انما هو أو موته فتلزمه الاجرة مطلقا
 لبطلان الاذن بالاعارة والموت (قوله فلا أجره عليه) وانظر لو استعمل العين بعد انقضاء المدة في الاعارة المؤقتة جاهلا
 بانقضاءها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه أجره أو لا ويفرق اه سم على حج وقد يقال الا قرب الفرق
 فان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناوله الاذن أصلا فاستعماله محض تعد وجهه انما يفيد عدم الاثم كالمستعمل
 مال غيره جاهلا بكونه ماله وقد ٩٦ يشعر بالفرق قول الشارح اذ محله عند عدم تسليطه المالك الخ وقوله بعد الرجوع

ويبقى ان مثل المستعير
 المستعمل بعد انقضاء المدة
 وارثه في وجوب الاجرة
 لان الاذن لم يشمل هذا
 ويرد على قوله اذ محله عند
 عدم تسليط المالك الخ
 ما ذكره في القسم والنشور
 من انه لو أباحه غرة بستانه
 ثم رجع ولم يعلم من أبيع له
 بالرجوع فأكل الثمرة من
 أنه يضمن مع الفرق بين
 المنافع والاعيان اللهم الا
 ان يخص بالمنافع أو انه جرى
 هنا على القول بالتسوية
 بينهما ثم ما تقرر من ان

بأه منى على المرجوح المار في اطلاق الزراعة غير صحيح والثاني يصح واختاره السبكي
 والارض مثال لما ينتفع بهجتين أو أكثر كالداية اماما انحصرت منفعتها في جهة واحدة كبساط
 لا يصلح للفرش فلا يحتاج في اعارته الى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك بالمعروف قال في
 المطاب وكذا لو كان الانتفاع بجهات لكن احداها هي المقصود منه عادة اه
فصل في بيان جواز العارية وما للمير وعليه بعد الرد في عارية الارض وحكم الاختلاف
 وهي من العقود الجائزة من الطرفين كالوكالة فينثذ (لكل منهما) أي المير والمستعير (رد
 العارية) ولو مؤقتة بوقت لم ينقض أمده (متى شاء) لانها مبررة من المير وارتفاق من المستعير
 فالارام غير لا تقيها والرد في المير يعني الاسترداد الذي عبر به أصله ولو استعمل المستعار أو
 المباح له منافع بعد الرجوع جاهلا فلا أجره عليه كما مر فلا ينافيه قولهم ان الضمان لا يختلف
 بالعلم والجهل اذ محله عند عدم تسليط المالك ولم يتصرف بترك اعلامه وفارق نظيره في الوكالة
 بانها عقد والاعارة باحة وانما ضمن وكيل اقتص جاهلا بعفوموكله لانه مقصر بتوكيله في
 القود اذ هو غير مستحب لان العفوم مطلوب فضمن زجرا عن التوكيل فيه ولو أعاره لخل
 متاعه الى بلد فرجع قبل وصوله لزمه لكن بالاجرة نقل متاعه الى مأمن وبظهور ان مثله في
 ذلك نفسه اذ اعجز عن المشي أو خاف وعلم من جوازها كالوكالة انفسا خها عوت أحدا المتعاقدين

المدافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضى ان البائع لو اطاع على عيب أو
 في الثمن المين ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن
 فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطاع على عيب المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المين أو استوفى
 منه عينا ويجرى مثل ذلك في نظائره (قوله توجب التسوية ٣ بين العلم والجهل في الضمان) بقوله اذ محله عند عدم تسليط
 (قوله ولم يقصر) أي المستعير وقوله بترك اعلامه أي المستعير (قوله وفارق نظيره في الوكالة) حيث قيل يبطلان تصرف
 الوكيل بعد عزل الموكل له وقبل بلوغ الخبر (قوله وانما ضمن وكيل) أي بالدية لا بالقصاص (قوله اذ هو مستحب) أي بل ينبغي
 كراهته (قوله فرجع) أي المير (قوله لزمه) أي المير (قوله اذ اعجز عن المشي) أي ويقبل قوله في ذلك ان دلت قرينة على
 ما ادعاه (قوله أو جنونه) هذا شامل لما لو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستأجر أو دعت اليها ضرورة فهل
 قيل بعدم انفسا خها والحالة ما ذكر لجواز انشاؤه من الولى اللهم الا ان يقال لما كان الانتفاع بها مستندا لعقد المستعير وقد
 ٣ قول المحشى (قوله توجبها الخ) هكذا في جميع النسخ التي بايدنا وليست في نسخ الشرح ولعله موضع القولة بياض في نسخة
 المؤلف أو غيرها من النسخ الصحيحة أو كالمساقط فكاتب النسخ موضعها قوله بالاجرة أو غير ذلك والعلم عند الله اه

هذا الشهاب حج لكن ذلك جار على طريقته ان العطف بيل لا يوجب الاشياء واحداً أو أما الشارح فانه سبباً في قريسا اختيار
 بهما مستند العقد المستعير وقد زالت أهليته قلنا بطلان عقده وليس ثم ما يستند اليه في الانتفاع ليكون استدامة والولي
 متمكن من انشاء العقد ان اراده بان رآه مصلحة (قوله أو الجرح عليه بسفه) أي على أحدهما (قوله وكذا بحجر فلس) لكن
 تقدم ان المفاس تجوز له اعارة عين من ماله زمنالا يقابل بأجرة وعليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلاً كذلك عدم
 الانفساخ (قوله أو انتهت) أي بأن كانت مؤقتة بمدة وانقضت (قوله ردها فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان
 استعار من المستأجر فلا يكتفي الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبوا من زيد الخ ان المغصوب من
 المستأجر أو المبرم من رد عليه ويبرأ الغاصب فيجتمل ان المستعير من المستأجر ووارثه كذلك اه سم على حج وقد يتوقف
 في كون ما ذكر قضية كلامه اذ مجرد قوله وجب على المستعير الخ لا يقتضي قصر الرد على المالك (قوله كما مر) أي في موت
 الماروب به اعبر حج (قوله ولا أجرة) أي للعين المعارة في مدة التأخير (قوله والا ضمنوها) ظاهره وان لم يضع أحد منهم يده
 عليها وامل محله اذ اوضح يده عليها ولا يتوقف عليه وصولها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه اه سم
 على حج وافهم قوله ولا توقف الخ انه لو توقف ردها على وضع يده عليها فأخذها ٩٧ ليردها على مالكها فتلفت لم يضمنها

كما وتلفت قبل وضع اليد
 عليها وهو ظاهر (قوله
 وفيما قبلها) لعل المراد بما
 قبلها انهم حيث ردوا فوراً
 أو عقب زوال المانع من
 الرد لا أجرة عليهم اذ لم
 يتمكنوا من الرد (قوله
 فان لم تكن) أي التركة
 (قوله لوجن) لم يقل
 أو أغنى عليه لان المعنى
 عليه لا ولي له الا ان زادت
 مدة انغمائه على ثلاثة أيام
 على ما ذكره الشارح
 في كتاب النكاح (قوله

أو جنونه أو انغمائه أو الجرح عليه بسفه وكذا بحجر فلس على المعبر كما يحتمل الشيخ وحيث انفسخت
 أو انتهت وجب على المستعير أو ورثته ان مات ردها فوراً كما مروا لم يطلب المعبر فان آخر
 الورثة لعدم تمكنهم ضمنت في التركة ولا أجرة والا ضمنوها مع الأجرة ومؤنة الرد في هذه
 عليهم وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى التخمية وكالورثة في ذلك وليه لوجن
 أو جرح عليه بسفه والمراد بجواز العارية جوازها أصالة والا فقدر يعرض لها اللزوم من الجانبين
 أو أحدهما كما أشار اليه بقوله (الا اذا عارل دفن) ميت محترم ودفن (فلا يرجع حتى يندرس أثر
 المدفون) بحيث لا يبقى منه شيء فيرجع حينئذ بان يكون قد أذن له في تكرير الدفن والا فالعارية
 انتهت وذلك لانه دفن بحق وفي النباش هلك حرمة ولا رد عليه بحسب الذنب فانه وان لم يندرس
 الا ان الكلام في الاجزاء التي تحس وهو لا يحس وحكم الورثة حكم مورثهم في عدم الرجوع ولا
 أجرة لذلك محافظة على حرمة الميت ولقضاء العرف بعدم الأجرة والميت لا مال له وعلم من تعبيره
 بالاندراس لزومها في دفن النبي والشهيد لعدم بلائهم ما فلا يردان هذا كله ان رجع بعد عتنام
 الدفن فلورجع بعد وضع الميت في القبر ولم يوارى لم يؤثر كما اقتضاه كلام الشرح الصغير وهو المعتمد
 وان نقل في الروضة عن المتولي من غير مخالفة جوازه وللمعير سقي شجرة المقبرة ان أمن ظهور

١٣ به ح وكالورثة في ذلك وليه) أي المستعير (قوله لدفن ميت محترم) وهو كل من وجب دفنه
 فيدخل فيه الزاني المحسن وتارك الصلاة والذي وقاطع الطريق وخروج بالمعبر المستأجر فليس له ان يدفن موتاه فيها الا ان
 عظم له المؤجر في الانتفاع ونص له على الدفن بخصوصه فله ذلك وعليه فهل للمستأجر ان يعبرها غيره للدفن فيها لجواز ذلك له
 فينزل منزله أم لا فيه نظراً لاقرب الاول للميت المذكورة (قوله ودفن بقى) ما لو وضع في القبر بالفعل ثم أخرج منه لغرض ما
 كتوسعة القبر أو اصلاح كفته مثلاً فهل له الرجوع أم لا فيه نظراً لاقرب ان يأتي فيه ما قيل فيما لو أظهره ميل أو سبع
 الآتي (قوله فلا يرجع حتى يندرس) ويعلم ذلك بعضي مدة يغلب على الظن اندراسهم فيها (قوله بان يكون قد أذن له) تصوير
 لصورة الرجوع (قوله الا ان الكلام) الاولى لان الخ (قوله في الاجزاء التي تحس) قضيته ان كل ما لا يحس من الاجزاء كحسب
 الذنب اه سم على حج (قوله لزومها) أي العارية (قوله لعدم بلائها) يؤخذ منه ان مثلها ما غيرها ما من ثبت فهم عدم
 الاندراس ولعله لم يذكره لعدم علمه بالشروط المقتضية لعدم بلائهم (قوله فلورجع بعد وضع الميت) أي أو دلالة اه سم
 على حج وعبارته بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلاله وان لم يصل الى أرض القبر لان في عودته من هواء القبر بعد ادلاله
 ازراء به فليتأمل وقول سم بمجرد ادلاله أي أو دلالة بعضه فيما يظهر (قوله لم يؤثر) أي الرجوع (قوله ولا لمعير سقي شجرة
 المقبرة) أي وان حدثت بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الارض بما لا يضر الميت

أحد الوجهين القائل بلزوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عنه سم في حواشي شرح المنهج بين ما اختاره من لزوم شيئين وبين ما سبأني له في الفصل الآتي فيما لو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزمه إلا درهم بأنه في مسألة الدرهم أعاد نفس الأول بخلاف كذا فإن المعاد صالح لإرادة غير ما أريد به الأول (قوله فقوله درهم ما يؤهم أنه سبب الاتحاد) قال

(قوله ولو أظهره السيل) أي أو السبع (قوله وجب أعادته فيه فوراً) أي على كل من علم به فهو فرض كفاية واعتمد مر أن أنه ان كانت التركة لم تقسم فثمة الرد فيها وان قسمت فعلى بيت المال والافعلي المسلمين كما قالوه فيما لو سرق كفته اه سم على حج (قوله من غير تأخير) أي عن مدة إرجاعه للأول بان كان مساوياً أو أقرب (فلا تجوز) أي أعادته والأولى فلا تجب لأنه حيث كان المباح مساوياً للأول أو أبعد منه بل أو أقرب فلا معنى لوجوب أعادته للأول لأن عوده إليه لا ازراء فيه بالنسبة لغيره ويمكن تخصيص عدم الجواز بما إذا كان محله أبعد من المباح أو كان عوده إلى الأول يحتاج إلى إصلاح القبر (قوله لولي الميت) أي واره (قوله مؤنة حفر ما رجع فيه) ظاهره سواء حفره بنفسه أو استأجر من يحفره وهو ظاهر أو حفره له متبرع بقصد المستعير (قوله لأنه ٩٨ المورطه) أي بأعارته إياه الأرض فغنه من الدفن تقصير (قوله مالو ياد الخ) أي

بأدرا المعير إلى الرجوع في الأرض وقوله بعد تكريب أي حث وقوله يؤخذ منه أي من قوله بان الدفن الخ (قوله أو بناء) أي أو زرع (قوله غرم له أجره الحفر) وهو كذلك قال سم على منهج بعدما ذكر قال مر وصوره مسألة القبر أن يكون الحافر الوارث ولو كان الحافر الميت بان استعار الأرض ليحفر له فيها قبر الحفره ثم مات فرجع المعير لم يغرم أجره الحفر وأظنه عليه بأنه لاحق له فيما حفره في حال حياته فليراجع اه قوله

شي من الميت وضرره ولو أظهره السيل من قبره وجب أعادته فيه فوراً ما لم يمكن جملة إلى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير فلا يجوز كما بحثه ابن الرفعة وعلى المعير لولي الميت كما في الروضة مؤنة حفر ما رجع فيه قبل الدفن لأنه المورط له وفارق مالو يادرا إلى الأرض بعد تكريب المستعير لها فإنه لا يلزمه أجره التكريب بان الدفن لا يمكن بدون الحفر والزرع يمكن بدون التكريب ويؤخذ منه أنه لو أعاره لغراس أو بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له أجره الحفر وهو كذلك وأنه لو انفسخت بنحو جنون المعير لم تلزمه مؤنة حفر القبر كما يؤخذ من التعليل ولا يلزم الوارث طم ما حفره للأذن له فيه وفي الروضة عن البيان لو أعاره أرضاً لحفر يتر فيها صح فاذا تبع الماء جاز للمستهير أخذها لأنه مباح بالإباحة وللتولي تفصيل حاصله ان للمعير إذا رجع منه من الاستقاء له طمها مع غرم ما التزمه من المؤنة وتملكها بالبدل ان كان له فيها عين كأجر وخبث والافان قلنا القصاره ونحوها كالأعيان وهو الأصح فكذلك والافلا والتقرير بأجرة ان احتاج الاستقاء إلى نحو استطراق في ملكه وأخذها في مقابله فان أخذها في مقابلة الماء فلا بد من شروط المبيع أو ترك الطم لم يجز لان وضع الاجارة جلب النفع لا دفع الضرر فان كانت بترحش أو يجتمع فيها ماء المزاريب وأراد الطم أو التملك فكما مر أو التقرير بعوض فكما لو صالح على إجراء الماء على سطح عيال والا إذا أعار ككفنا وكفن فيه وان لم يدفن فان الأصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضاً والا إذا قال أعير وادري بعد موتي لز يد سنة مثلاً وخرجت من التملك فمتنع على الوارث الرجوع

كما يؤخذ من التعليل) لعله لإحاطة ما قدمناه من ان رجوعه بعد الاذن تقصير وضرار وهما منتفیان أو هنا (قوله للأذن له) أي للوارث (قوله وللتولي الخ) معتمد (قوله وله) أي المعير طمها مع غرم ما التزمه أي المعير بتوريط المستعير في الحفر والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ما صرفه المستعير على الحفر (قوله ان كان له) أي المستعير (قوله فكذلك) أي له تملكها بالبدل ولعل المراد بملكها غرم ما زاد في قيمتها بسبب الحفر (قوله وأخذها) أي الاجرة وقوله في مقابله أي الاستطراق وقوله فلا بد من شروط المبيع وذلك بأنه يبيعه الأرض وما فيها من الماء (قوله أو ترك الطم لم يجز) قضيته أنه اذا خلا عن الاستطراق في ملكه لا يجوز أخذ الاجرة وان كانت الأرض التي حفر فيها البئر تقابل في نفسها بأجرة وينبغي جواز أخذ الاجرة لمثل تلك الأرض مجردة عن الحفر (قوله فكما مر) من جواز الطم ان غرم له المؤنة ومن التمييز بين التملك بالقيمة إلى آخر ما مر (قوله فكما لو صالح على إجراء الماء الخ) أي فيجوز (قوله والا إذا أعار ككفنا الخ) ولو أعار ككفنا فينبغي امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم يلف عليه لان في أخذه ازراء بالميت بعد الوضع ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد مر وقوله وان لم يلف عليه أي بخلاف هويه عليه من غير وضع فلا يتنع الرجوع

الشهاب سم قديقال انما ذكر ذرها لا يدفع توهم التعدد لتفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد اذ الم يذكر ذرها بالاولى اه (قوله أو وجهه مالزوم شئين) ظاهره مطلقا خصوصا بالنظر للتعليل لكن سيأتى له في الفصل الآتى ما يخالفه

(قوله والاذا رجع معبر سفينته بالخ) قال سم على حج أى فيلزمه الصبر الى أقرب مأمن أى ولو مبدأ السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب وقوله ويستحق الاجرة الخ ظاهر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة استوقف وجوبه على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين أمانة لانها وان كانت في الاصل عارية صار لها حكم المستأجرة في فائدة الحج كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها تجب له الاجرة الا في ثلاث مسائل اذا أعار ارضا للدفن فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا اجرة له ومثلها اعارة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا أعار الثوب للصلاة الفرض فليس له الرجوع بعد الاحرام ولا اجرة له أيضا ومثلها اذا أعار سيفا للقتال فاذا التقي الصفان امتنع الرجوع ولا اجرة لقلة زمنه عادة كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتقاد مر فيه (قوله ويستحق الاجرة من حينئذ) أى الرجوع في السفينة فقط (قوله لحزمة قطع الفرض) وينبغي لزوم الاجرة حيث كان الباقي من زمن الصلاة يقابل باجرة لكن في سم على منهج ما يخالفه ويمكن توجيهه بان العرف قاض بعدم أخذ الاجرة لذلك كما قيل به فيما لو رجع في الارض بعد الاعارة للدفن (قوله الاول على ٩٩ ما اذا استعار الخ) هو قول

البحر ليس للمعبر الاسترداد

الخ (قوله والثاني على ما اذا استعارها) وهو قول المجموع لو رجع المعبر نزعته وبني على صلاته (قوله ان أحرم بفرض) وعلى هذا لو تمين بطلان صلاته بعد الفراغ منها ليس له اعادتها في الثوب الا باذن جديد كذا نقل بالدرس عن سم ببعض الهوامش وأما اذا تبين ذلك في الانثناء فينبغي أن

أؤذّر أن يعبره مدة معلومة أو أن لا يرجع والاذا رجع معبر سفينته بها امتعة موضوعة وهي في اللينة ويستحق الاجرة من حينئذ كما بحثه ابن الرفعة كما لو رجع قبل انتهاء الزرع والاذا أعار ثوبا للستر أو الفرض على نجس في مفرضة كما بحثه الاسنوي لحزمة قطع الفرض ويوافقه قول البحر ليس للمعبر الاسترداد ولا للمستعبر الرد الا بعد فراغ الصلاة لكن يرد على ذلك قول المجموع لو رجع المعبر في أثناء الصلاة نزعته وبني على صلاته ولا اعادة عليه بلا خلاف وقياسه ذلك في المفروض على النجس الا أن عليه الاعادة وعلى الاول فالوجه لزوم الاقتصار على أقل مجزئ من واجباتها بعد الرجوع وقد جعل الواو الدرجه الله تعالى الاول على ما اذا استعار ذلك ليصلى فيه الفرض ورجع بعد الشروع فهي لازمة من جهته ما والثاني على ما اذا استعارها المطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعبر فقط ان أحرم بفرض والمعبر الرجوع ونزع الثوب ولا اعادة وجائزة من جهته ما ان أحرم بنقل والاذا أعار سترة ليستتر بها في الخلوة أو أعار دار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعبر والاذا أعار جذا عاليا يستند به جدارا مائلا فيجتمع الرجوع فيما يظهر وفاقا للبحر والوجه ثبوت الاجرة له وكذلك لو أعار ما يدفع به

يقال ان كان ذلك في الركعة الاخيرة أو نحوها مما يطول زمنه بعد الاحرام كان كالتبين بعده وان كان في أول الصلاة بحيث يكون الماضي قبل التبين مما يقع قدره في تطويل الصلاة عادة جاز اعادتها فيه بلا اذن لانه لو لم يتبين بطلانها وطول ذلك القدر لم يمنع منه وبقي ما لو استعار سترة لصلاة فصلي غيرها هل للمعبر الرجوع أولا فيه نظرا لا قرب أن يقال ان أحرم بمثلها أو دونه اليس له أن يرجع فيها بخلاف ما لو كانت أكثر عددا منها كان اعارة للصلاة الصحيح فصلي الظهر مثلا فله الرجوع وهل يرجع من الابتداء أو بعد صلاة ركعتين نقل عن سم بالدرس الثاني وبقي أيضا ما لو استعاره ليصلى فيه مقصورة فأحرم بها ثم لزمه الاتمام فهل للمعبر أن يرجع بعد تمام الركعتين لانها المأذون فيها ولا تبطل صلاته لانه عاجز أولا لانه أذن له في الدخول فيها فلا يجوز له الرجوع ويلزمه الابقاء فيه نظرا لا قرب انه حيث لزمه الاتمام بعد اختياره ليس له الرجوع فلورجع لزمته الاجرة في الركعتين الاخيرتين بخلاف ما لو لزمه باختياره في نزع الثوب منه ويصلى عاريا ولا اعادة عليه وبقي أيضا ما لو استعاره لصلاة فرض وأطلق فهل يجب عليه الاقتصار على أقل الفرائض أو يتخير فيه نظرا لا قرب الثاني وبني أيضا ما لو استعاره ليخطب فيه فهل له فعل ما جرت به العادة الا أن من الدعاء للسلطان ونحوه وان رجع المعبر فيه نظرا لا قرب انه يجب عليه الاقتصار على الاركان فقط حيث رجع المعبر (قوله فهي لازمة) أى في اعارة الثوب ليستتر بها في الخلوة الخ (قوله من جهة المستعبر) أى لا المعبر (قوله فيمنع الرجوع) أى من المعبر

في غير موضع (قوله فالجميع قضية) لكن لا يلزم ان تكون دراهم كاهو واضح فليراجع (قوله تميزان لسكل من الاثنى عشر) الوجه حذف لفظ من (قوله ولكن الاصح) أى من ثلاثة أوجه أحدها ما ذكره ابن الوردى كما يعلم برأيه الميرى وغيره (قوله ويجرى ذلك على الاوجه في بلد زادوزنهم الخ) هذا بنا في مقدمه آنفا من جل الدراهم في الاقرار على دراهم الاسلام ما لم يفسر بغيرها مما يحتمل وعذره انه خالف في هذا المتقدم آنفا الشهاب حج فان ذلك يختار انه عند الاطلاق يحصل على دراهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما هو متعلق بالمسئلة فوقع في التناقض في مواضع كاسيا في التنبيه على بعض

(قوله ثبوت الاجرة أيضا) أى في السقي وما بعده (قوله ثم رجع بعد البناء والغراس) بقي ما لورجع قبله ما فليس له فعلهما قال في الروض فان فعل عالما أو جاهلا برجوعه قلع مجانا وكلف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع اه سم على ج ١٠٠ (قوله ان كان المعير شرط القلع مجانا) أى أو سكت عن ذكر مجانا قبل زمه القلع

عما يجب الدفع عنه كالة لسقي محترم أو ما بقي نحو برده هلاك أو ما يتقذه غريبا وقياس ما مر ثبوت الاجرة أيضا (واذا اعار للبناء أو) لغرس (الغراس ولم يذكرمدة) بان أطلق (ثم رجع) بعد البناء والغراس (ان كان) المعير (شرط القلع مجانا) أى بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط فان امتنع فلامعير القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفران شرطها والافلا واحترز بمجانا عمالو شرط القلع وغرم ارش النقص فيلزمه وان ذهب جمع تبع للنص والجهو والى ان الصواب حذف مجانا ولو اختلفا في وقوع شرط للقلع بلا ارش أو معه صدق المعير خلافا لما بحثه الاذرى كما لو اختلفا في أصل العارية لان من صدق في شيء صدق في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعير لان الاصل عدم الشرط واحترام ماله (والا) بان لم يشترط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قلع) بلا ارش لانه مله وقدرضى بنقصه (ولا تلزمه تسوية الارض في الاصح) لان الاعارة مع علم المعير بان المستعير ان يطلع رضا بما يحدث من القلع (قلت الاصح تلزمه) التسوية (والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلع ردها الى ما كانت عليه ليرد كما أخذ وهذا هو مرادهم بالتسوية عند اطلاقها فلا يكلف ترابا آخر لو كان ترابا الا يكفيا ومحله كما بحثه السبكي وغيره في حفر حاصلة بالقلع بخلاف ما حصل في زمن العارية لاجل الغرس والبناء فانها حدثت بالاستعمال وهذا ظاهر بل قال الاذرى ان كلام الاصحاب موضح بهذا التفصيل ولو حفر زائد اعلى حاجة القلع لزمه الزائد جزما (وان لم يختار المستعير القلع) لم يقلع مجانا) لاحترامه اذ هو موضوع بحق (بل للمعير الخيار) لانه المحسن ولانه مالك الارض التي هي الاصل (بين أن يبقيه باجرة) مثله واستشكل مع جهالة المدة فلذا قال الاسنوى وأقرب ما يمكن ساوكة ما مر في بيع حق البناء دائما على الارض بعوض حال بلفظ بيع أو اجارة فينظر لما شغل من الارض ثم يقال لو أجرة هذا النحو بناء دائما بحال كم يساوى فادقيل

في الصورتين بل ارش كما أفهمه قوله واحترز بمجانا عمالو شرط القلع وغرم ارش النقص (قوله والا فلا) دخل فيه ما لو اختار المعير القلع وطلبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لانه لم يفعله اختيارا (قوله عمالو شرط) أى المعير (قوله لان من صدق في شيء صدق في صفته ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما تقدم فيما لو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال حيث صدق المستعير ثم على المعقدين ما ادعاه المعير هنا راجع للعقد وهو لو ادعى عدمه صدق بخلاف ما تقدم فان التلف ليس من صفات

العقد فرج جانب المستعير فان الاصل عدم ضمانه ويؤخذ هذا من قول الشارح لان من صدق في شيء الخ (قوله فيلزمه اذا قلع ردها الى ما كانت عليه) أى بان يعيد الاجزاء التي انفصلت منها فقط (قوله لو كان ترابا الا يكفيا) أى ولا تلزمه اعادته (قوله لزمه الزائد) أى طمه وارش نقصه ان نقص (قوله بين أن يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعير فتلزمه بمجرد الوجه الجاري على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رأيت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والا وجبت اجرة المنزل اه سم على حج لكن قول الشارح لانه بذلك التقدير ملك منفعة الارض قد يخالفه فان قوله لان المالك لما رضى بالاجرة وأخذها كان كانه أجرة ظاهر في انه لم يجز بينهم اعقد ويمكن الجواب بانه لا مخالفة لاختصاص قوله لان المالك لما رضى الخ بما صور به من جريان عقد بينهم او كتب أيضا بين أن يبقيه باجرة ولو أراد المعير أن يسكن في بناء المستعير ويدفع له أجره لم تلزمه موافقته لما فيه من الحجر عليه في ملكه

ذلك (قوله) فالأوجه كما يجتبه بعض المتأخرين القبول ان كان متصلا وفي نسخة وان كان منفصلا وهي الموافقة لما في النسخة

(قوله وعليه) أي قول الاستنوي وأقرب ما يمكن الخ (قوله) فالأوجه ان له ابدال ما قلع) هو ظاهر بناء على ما صوّره وتقدم عن ع في باب الصلح ان من طرق التبعية بالأجرة أن يتوافقا على تركه كل شهر يكذا ويغفر ذلك للمحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه ليس له اعادته لانه لا يستحق المنفعة وانما يجبره عليه أجرة ما استوفاه وكتب أيضا لطف الله به قوله فالأوجه ان له ابدال ما قلع أي ولو من غير الجنس حيث لم يضره عن الأول (قوله) كانه أجرة الآن أي أوقع في الزمن الحاضر أجرة الخ (قوله) وان وقف موصدا أي وينبغي ان يخى ١٠١ بانقاضه مسجدا آخر ان امكن

على ما يأتي نظيره في الوقف

فيما لو انهدم مسجد وتعدت اعدته (قوله) مستحق الاخذ أي القلع (قوله) ولو أراد أي المير (قوله) وابقاء البعض أي بأجرة وقضية قوله اذ ما جاز فيه التخيير الخ امتناع تلك البعض وقلع البعض مع ارض نقصه ويمكن شمول قوله وابقاء البعض للصورتين (قوله) ولا يلحق بالشفع (قوله) أي في الاخذ قهرا من غير عقد (قوله) فالعقد تخييره بين الامور الثلاثة ع قال البغوي اذا اشترى شراء فاسدا وبني أو غرس فالحكم كاهنا اه سم على منهج وقد تقدم في الشرح ان حكمه حكم الغصب فيقلع مجانا (قوله) اذالم يوقف أي البناء أو الغراس (قوله) والاختياريين الاوابن وهما التبعية بالأجرة والقلع وغرامة الارش (قوله)

كذا أو جبناه وعليه فالأوجه ان له ابدال ما قلع لانه بذلك التقدير ملك منفعة الارض على الدوام لان المالك لما رضى بالأجرة وأخذها كان كانه أجرة الآن أجرة مؤبدة (أو يقلع) أو يهدم البناء وان وقف مسجد اخلافا لما نقل عن ابن الرفعة انه يتعين ابقاؤه بالأجرة (ويضمن ارض نقصه) وهو ما بين قيمته قائما ومقاولا كما في الكفاية ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الاخذ لنقص قيمته حينئذ كما ذكره العمراني والظاهر كما قاله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالأجرة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما أجرة نقل النقص فعلى مالكه قطع ما ولو أراد تلك البعض وابقاء البعض بالأجرة أو القلع بالارض وابقاء البعض فالأوجه كما يجتبه الزركشي عدم اجابته لكثرة الضرر على المستأجر اذ ما جاز فيه التخيير لا يجوز تبعضه كالكفارة (قيل أو يملكه) بعقد مشتمل على ايجاب وقبول ولا يلحق بالشفع كما قال الاستنوي انه يؤخذ من كلام الرازي (بقيته) حال التملك مستحق القلع وهو الاصح كمنظاره من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل انه ما جزم به في مواضع وجرى عليه جمع متأخرون ولم يعتمدوا ما في الروضة هناك من تخصيص التخيير بالتملك والقلع ولا ما في الكتاب فالعقد تخييره بين الامور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك قال الرازي في باب الهبة في رجوع الاب في هبته انه يتخير بين الامور الثلاثة كالمرابطة وايضا في استفاد اعتماد ذلك من مجموع ما صححه المصنف في الروضة والكتاب وقد يتعين الاول بان بني أو غرس شريك باذن شريكه ثم رجع كما نقله عن المتولي وأقره فان لم يرض بها عرض عنها كما يأتي خلافا لابن الصلاح ومحل التخيير بين الثلاثة اذالم يوقف والاختياريين الاولين وامتنع الثالث واذا لم يوقف الارض فان وقفت لم يقلع بالارض الا اذا كان أصل للوقف من التبعية بالأجرة ولم يملك بالقيمة الا اذا كان الواقف شرط جواز تحصيل مثلها من ريعه وبذلك أتى ابن الصلاح في نظيره من الاجارة وظاهر ما تقرران التبعية بالأجرة تأتي في هذه الحالة حتى على ما مر عن الشيخين وبحت في الاسعادان المعبر لو كان ناظرا لم يتعد عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الارض لغيره من ليس وارثا يبقى بأجرة المثل ويمكن رده بان التملك بالقيمة انما هو تتبع الملك الارض بحيث انتفى ملكه الوافقيتها امتنع على الناظر التملك وانما جاز التملك من ريع الوقف لانه يصير بذلك وقفا تبع للارض واذا لم يكن على الغراس غرم له بدلا لوجه

من التبعية بالأجرة) وهي من الريع ثم من بيت المال اه عباب أي فان لم يكن في بيت المال شيء أو منع متوليه فعلى ميسير المسلمين كذا نقل عن شيخنا الشوبري وفيه وقفة بان ميسير المسلمين انما يلزمون بالضرورة دون غيره وهذا لا ضرورة اليه (قوله) على ما مر لم يتقدم له شيء عنهما فانظره (قوله) وبحت في الاسعادان المعبر الخ يتأمل جواز الاعارة من الناظر اذ لا يباح له التبرع بالمنفعة فلا تجوز اعارته وقد يقال يمكن تصويره بما لو كان مالك الارض فاعارها ثم وقفها وشرط النظر لنفسه ثم رجع أو ان الوقف انحصر في الناظر فكان له التصرف فيه استحقاقا ونظرا (قوله) ويمكن رده) معتمد (قوله) وانما جاز) مستأنف (قوله) واذا لم يكن على الغراس غرم الخ) عطف على قوله اذالم يوقف والاختياريين الخ

(قوله ويجرى ذلك في الكيل) تبس في هذا الشهاب المذكور لكن ذاك جار على طريقته فمضى قول الشهاب ويجرى ذلك
يعني الحل على الغالب عند الاطلاق الذي يقول به هودون الشارح (قوله ولو قعدت من اجعته جل على دراهم البلد) تبس
فيه أيضا الشهاب المذكور وهو تنقيض ما صدر به من الرجوع الى دراهم الاسلام فهذا اختيار الشهاب المذكور المقابل
(قوله كافي الزرع) قضية انه اذا ١٠٢ أعار أرضا للزراعة ثم رجع قبل أو ان الحصاد يتخير بعد ادراكه وهو مخالف

والا لم يتخير الا بعد الجذاذ كافي الزرع لان له أمدا ينتظر قاله القاضي وغيره قال الاسنوي
لكن المنقول في نظيره من الاجارة التخيير فان اختار التملك ملك الثمرة أيضا ان كانت غير
مؤبرة وأبقاها الى الجذاذ ان كانت مؤبرة واذا اختار ماله اختياره لم يزم المستعير موافقته
فان أبي كلف تفريغ الارض بحال التقصير (فان لم يختار) المستعير شيئا مما ذكر (لم يقطع مجانا)
فيمتنع عليه ذلك (ان بذل) بالمعجزة أي أعطى (المستعير الاجرة) لانتفاء الضرر (وكذا ان
لم يبدلها في الاصح) لتقصير المعير بترك الاختيار مع رضاه باتلاف منافعه والثاني يقطع لانه
بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع بماله مجانا (ثم) عليه (فيل يبيع الحاكم الارض وما فيها) من
بناء وغراس (ويقسم بينهما) ويجوز بيعهما بشئ واحد للضرورة فيوزع الثمن على قيمة
الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى قيمة ما فيها وحده فخصه الارض للمعير وحصه ما فيها
للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ وجرم به صاحب الانوار والمجازي وقدم المصنف في الروضة
كلام المتولي القائل بالتوزيع كافي الرهن (والاصح انه) أي الحاكم (يعرض عنهما حتى يختارا
شيئا) أي يختار المعير ماله اختياره ويوافق عليه المستعير قطع النزاع بينهما وقوله يختار المحكي
عن خطه هنا عن أصله وأكثر نسخ الشارحين قد ينافية اسقاط الالف من خطه في الروضة
وهي عليه واسقسه السبكي وصوبه الاسنوي لان اختيار المعير كاف في فصل الخصومة
مع انه مع حذف الالف يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير لانه اذا اختار ماله اختياره
كالقاع مجانا تنفصل أيضا وأيضا فالمعير وان كان هو الاصل لكن لا يتم انه امر عند اختياره غير
الثلاث الا بموافقة المستعير كما قررناه فصح الاسناد اليهما ثم فرع على الاعراض عنهما حتى
يختارا فقال (وللمعير دخوله أو الانتفاع بها) في مدة المنازعة لانها ملكه ويؤخذ من التعليل كما
في الخادم انه لو كان البناء مسطبة امتنع الجلوس عليها وهو واضح وله الاستناد الى بناء المستعير
وغراسه والاستتلال بهما وان منعه كما مر في الصلح وتعمل فرق بينهما غير صحيح واطلاق جمع
امتناع الاسناد محمول على ما يضر حالا أو مالا وان قل والاوجه كافي البصر عدم لزوم الاجرة
مدة التوقف لان الظهيرة في ذلك اليه خلا فالامام (ولا يدخلها المستعير بغير اذن) من المعير
(لتفريج) وغيره من الاعراض التافهة كالاجنبي وهي مولدة قيل اما لها من انقراج المهم أي
انكشافه (ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للبناء بغير آلة أجنبية ونحوها كاجتناء الثمر
(في الاصح) صيانة لملكه عن الضياع فان عطل منفعة دخوله لم يلزمه أن يتمكن من دخوله
الاجرة كما نقله الرافعي عن القصة وأقره أما صلاح البناء بآلة أجنبية فلا يمكن منه لان
فيه ضررا بالمعير لانه قد يتعين له التملك أو النقص مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة

لقول المصنف الا في واذا
أعار أرضا للزراعة فرجع
الخ فانه صريح في عدم
التأخير وانه تجب عليه
التبعية بالاجرة وقيل له
القطع أي حالا وقيل يملك
بالقيمة كذلك اه في
التشبيه مسامحة ويمكن
أن يقال أي كما يمتنع القطع
حالا في الزرع (قوله لكن
المنقول في نظيره من
الاجارة التخيير) أي في
الحال ونقل سم على
منهج عن الشارح اعقاده
اه (قوله وأبقاها الى
الجذاذ) وينبغي وجوب
الاجرة كافي الزرع (قوله
أي أعطى) أي التزم ذلك
وليس المراد دفعها بالفعل
فيما يظهر (قوله ويجوز
بيعهما الخ) مستأنف
وليس مفرعا على قوله
قيل الخ (قوله كما جزم
به ابن المقرئ) معتمد (قوله
تنفصل أيضا) أي الخصومة
(قوله عدم لزوم الاجرة)
أي للبناء والغراس وقوله
اليه أي المعير (قوله وهي

مولدة) أي ليست في كلام العرب وانما الذي في كلامهم على ما استفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء
للتقصي من المم (قوله والاصلاح للبناء بغير آلة) لعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته ببدونه كالجديد من الخشب
والا تجرأ مأخوذ الطين مما لا بد منه لاصلاح المنهدم فالظاهر انه لا يعد أجنبيا (قوله لم يلزمه) أي المعير (قوله الاجرة) أي
لدخوله والافتقار ان على المستعير اجرة الارض مدة التوقف فتأمل اه سم على منهج لكن الذي تقدم للشارح قوله
ان الاوجه عدم لزوم الاجرة مدة التوقف

لاختيار الشارح (قوله فيحمل عليه لا على غيره) أي الانقاص منه إلا أن وصله كافي النخبة (قوله وفي العدة ويحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد) هذا لا يخالف ما قبله في الحكم والعلامة حج ذكر عقب هذا ما نصه ما لم يختلف في تعيين غيره فأنما حينئذ يتحالفان اه قالذي ذكره العلامة ١٠٣ المذكور هو محط المخالفة فكان

على الشارح أن يذكره (قوله غير مسلمة) انظر ما وجه عدم التسليم (قوله وما ذكره) أي البعض المذكور (قوله من هذه الدراهم إلى هذه الدراهم) أي بان كانت معينة بدليل الإشارة والتنظير فليراجع (قوله لا احتمال أرادته مع درهم فلم يجب سوى واحد

(قوله كما أن سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين) هذا التوجيه يقتضي امتناعه لأنه قد يجبر إلى ضرر بالمعير كافي الإصلاح بالآلة الأجنبية فكان الأولى توجيهه جواز السقي بنحو الاحتياج إليه (قوله وقد علم من جواز الدخول لما ذكرناه الخ) لم يذكر حج قوله وقد علم الخ ولعله تركه لأنه عين قوله أولاً ونحوها كاجتناء الثمرة وقد يقال أراد الشارح بالثمار هنا الثمار الساقطة قبل أو ان الجذاذ وبالثمر في قوله أولاً كاجتناء الثمر ما يقطع وقت الجذاذ (قوله لا يكونه قصيلاً) أي

إليه بخلاف إصلاحه بالته كما أن سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين وقيمة والثاني لا لأنه يشغل ملك الغير إلى أن ينتهي إلى ملكه وقد علم من جواز الدخول لما ذكرناه جوازه لاخذ الثمار بالاولى (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره ويثبت للشتري من كل ما كان لبائعه أو عليه نعم أن كان جاهلاً بالحال فله الفسخ (وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث) اذ بيعه غير مستقر لأن للمعير ملكه ورد بان غايته أنه كشيء مشغوع وقيل ليس للمعير ذلك أيضاً للجهل بأمر الباء والغراس ولو اتفق على بيع الجميع من ثالث بثمن واحد جاز للضرورة ووزع كما مر (والعارية المؤقتة) لبناء أو غراس أو غيرهما (كالمطلقة) فيما مر من الأحكام إذا انتهت المدة أو رجع قبل انقضاءها إذا التأقبت وعد لا يلزم وبين المدة كما يحتمل كونه للقلع يحتمل كونه لمنع الأحداث أو لطلب الأجرة (وفي قوله له القلع فيها) أي المؤقتة بعد المدة (مجاناً إذا رجع) أي انتهت بانتهاء المدة لأن فائدة التأقبت القاع بعد المدة وجوابه ما مر قبيلاً (وإذا أعار) أرضاً (لزراعة) مطلقاً (ورجع قبل أدراك الزرع) فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) أن نقص بالقلع قبله لأنه محترم وله أمدين تطر بخلاف البناء والغراس ومقابل الأصح وجهان أحدهما له القلع ويغرم أرش نقصه وثانيهما له التملك بالقيمة في الحال أما إذا لم ينقص بالقلع وإن لم يمتد قطعه أو اعتيد قلعه لكونه قصيلاً فإنه يكف ذلك كما بحثه ابن الرفعة لا تنفاد الضرر (و) (الصحيح) (أن له الأجرة) أي أجرة مدة الإبقاء من وقت رجوعه إلى حصاده لا انقطاع الإباحة به فاشبه ما لو أعاره دابة ثم رجع في أثناء الطريق فإن عليه نقل متاعه إلى مأمن باجرة المثل كما مر والثاني لا أجرة له لأن منفعة الأرض إلى الحصاد كالمستوفاة بالزرع (فلو عين) (المعير) (مدة) للزراعة (ولم يدرك) أي الزرع (فيها انقصيره) أي المستعير (بأخير الزراعة) أو بنفسها كأن كان على الأرض نحو نخل أو سميل ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين مما يبطئ أكثر منه كافي نظيره لا في الأجرة تبه عليه الاستنوى (قلع مجاناً) لما تقرر من تقصيره وعليه أيضاً تنسوية الأرض فإن لم يقصر لم يقلع مجاناً كما لو أطلق سواء كان عدم الإدراك لنحو برد أم لقصر المدة المعينة (ولو حل السيل) أو نحو الهواء (بذراً) بمجة أي ما سيصير مبدوراً ولو نواة أو حبة لم يعرض عنها مالها (إلى أرض) (غير مالكة) (فنبت فهو) أي النبات (أصاحب البذر) لأنه عين ماله تحول إلى صفة أخرى فلم يزل ملكه عنه ويجب رده إليه أن حضر وعلمه والافله اكتم لأنه مال ضائع أماماً عرض عنه ماله وهو ممن يعتد بأعراضه لا كمنحجور وسفه فهو لرب الأرض أن قلنا بزوال ملك مالكة عنه بمجرد الأعراض واعلم أنه سيعلم بما يأتي قبيل الاضحية جواز أخذ ما يلقى مما يعرض عنه غالباً ويؤخذ منه أن ما هنا كذلك يملكه مالك الأرض هنا وإن لم يتحقق أعراض المالك وحينئذ فالشرط أن لا يعلم عدم أعراضه لأن يعلم أعراضه وإن أوههم كلامهم هنا خلاف ذلك (والأصح أنه يجبر على قلعه) لا تنفاد اذن

شتملاً (قوله لا انقطاع الإباحة به) أي الرجوع (قوله قلع مجاناً) أي وإن لم يكن المقالوع قدرا ينتفع به (قوله لنحو برد) كحر أو مطر أو جراداً كل أعلى الزرع ثم نبت من أصله (قوله بمجرد الأعراض) وهو الراجح (قوله فالشرط أن لا يعلم عدم أعراضه) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو مما يعرض عنه غالباً أو لا وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الأعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك في الأعراض اه سم على حج

(الخ) هنا سقط في النسخ عقب قوله مع درهم وعبرة الشهاب حج الذي تبعه الشارح في جميع هذه السوادة ببعض تصرف
نصها الاحتمال ارادته مع درهم لي فم نيتة أولى وأجاب البلقيني بان فرض ما ذكرانه لم يرد الطرف بل المعية فوجب أحد
عشر وفرض درهم مع درهم انه أطلق وهو محتمل الطرف أى مع درهم لي فلم يجب سوى واحد الى آخر ما في الشرح (قوله
أجيب عنه) أى عن أصل ١٠٤ الاشكال وهو في النسخ بلا وواعاطفة وحذفها مبنى على انه لا سقط و قد عرفت

المالك فيه فصار شبيها بما لو انتشرت أغصان شجرة غيره الى هواء داره فان له قطعها ولا أجره
لمالك الارض على مالك البذر لدته قبل القلع وان كان كثيرا كافي المطلب لعدم الفعل منه
ومن ثم أجبر على تسوية الحضر الحاصلة بالقطع لانه من فعله والثاني لا يجبر لانه غير متعد به فهو
كالمستعير (ولو ركب دابة) غيره (وقال مالكها أعرتنيها فقال) له (بل أجرتكها) مدة كذا
بكذا ويجوز كإرجحه السبكي اطلاق الاجرة بناء على الاصح الاتي ان الواجب أجره المثل (أو
اختلف مالك الارض وزارعها كذلك فالصديق المالك على المذهب) في استحقاق الاجرة أو
القيمة بتفصيلهما الاتي لاني بقاء العقد لو بقي اذ الغالب انه لا يأذن في الانتفاع بملكه الا مقابل
فيحلف اسكل يمينتا تجمع نفيما وانباتا انه ما أعاره بل أجره واستحق أجره المثل ان وقع الاختلاف
مع بقائه او بعد مضي مدة لها أجره فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعي العارية بيمينه
جزم لانه لم يتلف شيئا حتى يجعل مدعي السقوط بدله أو بعد تلفها فان لم يرض مدة لها أجره
فذل والمدمقر بالقيمة لشكرها والافه ومدمع للمسمى وذو اليد مقر له باجرة المثل والقيمة فان لم
يرد المسمى عليه ما أخذ به بلاعين والاحلف للزائد والثاني يصدق الراكب والزارع لان المالك
وافقهما على اباحة المنفعة لهما والاصل براءة ذمتهم من الاجرة التي يدعيها والثالث يصدق
المالك في الارض دون الدابة لان الدابة تكثر فيها الاعارة بخلاف الارض (وكذا) يصدق
المالك فيما (لو قال) الراكب أو الزارع (أعرتني وقال مالك بل غصبتني) وقد مضت مدة
لمثلها أجره والعين باقية لان الاصل عدم الاذن فيحلف ويستحق أجره المثل والثاني ان القول
قول المستعير لان الظاهر ان تصرفه بحق (فان تلفت العين) قبل ردها تلفا تضمن به العارية
(فقد اتفقا على الضمان) لها الضمان كل من الماعر والمغصوب (لكن) هي للاستعداد
ووجهه خلافا لمن زعم انه لا وجه له ان قوله اتفقا على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية
لضمان الغصب الذي سيذكره وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضي تحالفهما وانه متفق عليه
فبين تحالفهما بذكر ما تضمن به العارية هنا المخالف لما سيذكره في الغصب وما فيها من الخلاف
المشتمل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف) مقبومة كانت
أو مثلية كما هو ظاهر كلامهم وجرى عليه الاسنوي وغيره وجرم به في الانوار وأفتى به الوالد
رحمه الله تعالى فقد قال الروايات في البحر لا يضمنه بالمثل بل بخلاف فالمذهب انه يضمن بالقيمة
وان كان مثليا قلت ويمكن توجيهه بان ردعين مثلها مع استعمال جزء منها متعذر فصار بمنزلة نقد
المثل فيرجع للقيمة و(لا) تضمن العارية (بأقصى القيم ولا يوم القبض) خلافا لمقابل الاصح ولو
أعاره شيئا على أن يضمنه اذا تلف باكثر من قيمته فاجارة فاسدة كافي التهذيب وان ذهب
بعضهم الى أن الاقبس انها اعارة فاسدة أو بشرط انها أمانة أو ضمانا بقدر معين فسد الشرط

الساقط وانه متضمن لجواب
البلقيني فيجب هنا العطف
عليه بالواو (قوله ويرد
يلزم الدرهم الخ) هنا
(قوله مدته) أى بقاء البذر
(قوله قبل القلع) مفهومه
الوجوب لمدة القلع اه
سم على حج وينبغي أن
يلحق بدة القلع ما لو تمكن
من القلع وآخره أخذ
مما صرف في وارث المستعير
من انه اذا أخرج مع التمكن
لزمته الاجرة (قوله لانه
من فعله) مفهومه انه لو
أجبره المالك أو الحاكم
لا يلزمه ما ذكر اه سم
على منهج (أقول)
ويوجه ما ذكره بانه لم
يحصل منه في الاصل
تعد ثم رأيت الاذرى
في قوله صرح بالمفهوم
المذكور (قوله لاني بقاء
العقد) لوبق بعض المدة
اه حج (قوله ان وقع
الاختلاف مع بقائها)
أى العين (قوله فان تلفت
العين قبل ردها تلفا)
أى بان كان التلف بعد
الاستعمال المأذون فيه

(قوله فسد الشرط والعارية) أى فتكون مضمونة بقيمتها ان تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه والعارية
والفرق بين هذه وما لو شرط أن تضمن باكثر من قيمتها على ما مر له انه كانه جعل الزائد على قيمتها في مقابلة المنافع فكانت اجارة
فاسدة وما هنا لم يجعل في مقابلة المنافع شيئا لكن شرط شرطا فاسدا فافسدها ويؤخذ مما ذكر ان الكلام فيما لو شرط
ضمانا بقدر معين دون قيمتها فان كان أكثر كان كالوشرط ضمانا باكثر من قيمتها فتكون أمانة

أيضا سقط في النسخ عقب ويرد وحاصله ان الشهاب حج لما ورد الجواب الثاني المذكور في قول الشارح أجيب الى آخره
تطريه بما ذكره الشارح فالشارح أشار الى رده الا أنه لم يذكر المردود به في النسخ وأما قوله بلزوم الدرهم الخ فهو ليس ما ورد

(قوله حلف للزيادة) وينبغي أن يحلف للاجرة التي يستحقها في مدة وصع يده عليه (قوله والا فالصدق المالك من غيريين)
أي لانها بتقدير كونها ودیعة صارت بالاستعمال كالغصوبة (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ذلك ما لو ادعى الاخذ
الحبة والدافع القرض فيصدق الدافع في ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يكون للدافع به المام لكونه خادمه مثلاً أم لا (قوله
بتصديق المالك) ومثله وارثه (قوله وقال الاخر بل وكالة صدق الدافع) وعلى قياسه لو ادعى الدافع أو وارثه البيع والاخذ
الوكالة أو القراض أو الشركة أو نحوها مما لا يقتضي الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البذل السري ولو اخذت لفاني
قدرا البذل صدق الغارم لابقاء العقد **كتاب الغصب** (قوله ومداره) ١٠٥ أي الاستيلاء (قوله فليس منه

منع المالك) أي أو غيره
منعاً خاصاً كمنع المالك
واتباعه مثلاً أما المنع العام
كأن منع جميع الناس عن
سحقها فيضمن بذلك ونقل
عن شيخنا الشبشبيري
بالدرس ما يوافق (قوله
من سقى زرعاً) أي كان
حجسه مثلاً فيرتب عليه
عدم السقي فلا ينافي قوله
بعد سواء أقصر زمنه
أم لا (قوله بانه ثم) أي في
الشاة (قوله ما يأتي عن ابن
الصلاح) لم يذكر في ذلك
الموضع عن ابن الصلاح
شيئاً وفي حج ثم مانعه
وأفتى أيضاً أي ابن الصلاح
بضمان شريك غورماء
عين مالك له ولشركائه فيبس
ما كان يسقى به من الشجر
ونحوه أفتى الفقيه اسمعيل

فيما يظهر خلافه ذهب الى فساد فقط (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر) من قبة
يوم التلف (حلف للزيادة) انه يستحقها وأما ما سواهم وأما دونه فيأخذ من غيريين لا تفاقهما
عليه نظير ما مر وذكروا في الروضة انه لو قال المالك غصبتني وذو اليد ادعتني حلف المالك على
نفي الايداع لانه يدعي عليه الاذن والاصل عدمه وأخذ القيمة ان تلف والاجرة ان مضت مدة
لئلا تجرة ومحل حيث لا استعمال من ذي اليد والا فالصدق المالك من غيريين ولا يخالف
ما تقر وما مر في الاقرار من أنه لو أقرب بالف ثم فسرهابا لوديعة قبل أي سواء أقال أخذتها منه
أم دفعها الي ولم ينظر لدعوى المقر له الغصب لان الفرق بينهما ككون الالف لم تثبت ثم الا
باقراره فيصدق في صفة ثبوتها ويؤيده قولهم من كان القول قوله في أصل الاذن كان القول
قوله في صفته ولانه لا اصل هنا يخالف دعواه الوديعة بخلافه فيما نحن فيه فانه لما علم ان يده
على العين اقتضى ذلك ضمانه اذ هو الاصل في الاستيلاء على مال الغير فدعواه الاذن يخالف
أصل الضمان الناشئ عن الاستيلاء والاصل عدم الاذن فيصدق المالك ويعتبر بظهور ضعف
قول البغوي لو دفع لغيره ألفاً فهلك فادعى الدافع القرض والمدفوع له الوديعة صدق المدفوع
له وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بتصديق المالك ويؤيده قول الانوار عن مناج القضاة لو قال
بعد تلفه دفعته قرضاً وقال الاخر بل وكالة صدق الدافع

كتاب الغصب

(هو) لغة اخذ الشيء ظلماً وقيل بشرط المجاهرة وشرعا (الاستيلاء) ومداره على العرف كما
يظهر بالامثلة الا تية فليس منه منع المالك من سقى زرعاً أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان
لانتهاء الاستيلاء سواء أقصر زمنه عنه أم لا على الاصح وفارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها
بانه ثم ألتف غداء الولد المتعين له بانلاف أمه بخلافه هنا وجه الفرق يتأيد ما يأتي عن ابن
الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن ويأتي قبيل قول المصنف فان أراد قوم سقى أرضهم

١٤ خايه ح الحضرى ونظريه بهضمهم وكأنه نظر لقولهم لو أخذ ثيابه من لافهاك برداً لم يضمنه وان علم
ان ذلك مهلك له ومر أول الباب ما رده أي النظر فتأمل اه وأما قول الشارح ويأتي قبيل قول المصنف فان أراد قوم الخ لعله
أراد به قوله ثم والوجه ان من لارضه شرب من ماء مباح فعطله آخر بان احدث ما يضر به الماء عنه تأنيماً فاعله ولا يلزمه
اجرة منفضة الارض مدة تعطيلها الوسقيت بذلك الماء أخذاً مما صرف في المساقاة اه الا أنه يتأمل حينئذ كون هذا مؤيداً
للفرق فان المتبادر منه رده لا تأييده الا أن يقال وجه التأييد انه يجعل علة عدم الضمان فيما يأتي ان سقى الارض لم يتعين له
ذلك الماء بل يمكن السقي بغيره بخلاف الشاة فانه ليس ثم ما يصلح لغذاء ولد الشاة سوى لبن أمه أو ان ما يأتي عن ابن الصلاح
مؤيد للضمان ولد الشاة وما بعده مؤيد لعدم ضمان الزرع والاولى ان يقال ان وجه تأييد ما هنا ما يأتي عن ابن الصلاح
ان لبن الشاة من حيث نسبته

اليهامتين لولدها وكذلك العين التي أعدت بخصوصها السقي زرع فانها معدة بحسب القصد من هياها لذلك الزرع وعليه
فيتعين فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسألة الزرع فيما اذا لم يكن الماء معدا له كماء الامطار والسيول ونحوها
(قوله ولو كلبا) أي نافعوا خرج به العقور أي وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر كالقواسق الخمس فلا يدعيها ولا يجب رد هابر اسم
على منسج وهو ظاهر امكن قد يشكل عليه قولهم في الاقرار ولو قال له عندى شيء قبل تفسيره بنجس لا يقتضى بخلاف ما لو
قال على فانه ظاهر في ثبوت المدعي عليه وانه تسوغ المطالبة به وأجيب ثم بان قبول التفسير به انما هو لصدق الشيء عليه ووصفه
بكونه عنده لا يستدعي ان له عليه يدا (قوله وشمل) أي التعريف أو الحق الاختصاصات أي فيكون غصبها كبيرة فيما ينظر
أخذها يأتي في حبة البربل أولى ١٠٦ لان النفع بها أكثر من النفع بحبة البر و قوله صلى الله عليه وسلم وأموالكم

جرى على الغالب (قوله
ومن قعد) أي وشمل من
الخ (قوله لا يزعم عنه)
أي تعود لا يزعم عنه
(قوله مراده به غير مقتول)
يفتح الواو اخذ من قول
المصباح تمول اتخذ مالا
وموله غيره قال الازهرى
تمول مالا اتخذ فنية فقول
الفقهاء ما يتمول ما يعد
مالا في العرف والمال
عند أهل البادية النعم اه
قانه صريح في ان ما كان
صفة للمال اسم مفعول
وما كان صفة للفاعل اسم
فاعل (قوله وعبر عنه)
أي الحق (قوله والتمدى)
عطف تفسير (قوله أو
بحره) أي بخلاف ما لو
طيرته الى محل قريب
منه وليس له عليه يد

فمن عطل شرب ماء الغير ما يؤيد ذلك (على حق الغير) ولو كلبا ونحوه محترمين وشمل
الاختصاصات كحق منجبر ومن قعد بنحو مسجد أو شارع لا يزعم عنه وجعل المصنف في
دقائقه حبة البر غير مال مراده به غير مقتول لما قدمه في الاقرار انما مال وعبر عنه أصله بالمال
اذ هو المترتب عليه الضمان الا في وعدل عنه الى اعم منه ليكون التعريف جامعاً لافراد
الغصب المحرم الواجب فيه الرد أو ما الضمان فسيصرح بانتفائه عن غير المال بقوله ولا يضمن
الخرفا صناعه هنا أحسن من أصله وان عكسه بعضهم (عدوانا) أي على وجه الظلم والتعدي
نخرج به نحو ما أخذ بسوم وعارية وما كان أمانة شرعية كثوب طيرته الرمح الى داره أو حجره
ولا يرد على ذلك ما لو أخذ مال غيره يظنه ماله حيث ضمنه ضمان الغصب لان الثابت في هذه
الصورة حكم الغصب لا حقيقة قاله الرافعي نظر الى أن المتبادر والغالب من الغصب
ما يقتضى الاثم واستحسن تعبيره في الروضة بغير حق لشمولها هذه الصورة واقتضائهما ان
الثابت فيها حقيقة الغصب نظر الى أن حقيقة صادقة مع انتفاء التمدي اذ القصد بالحد
ضبط جميع صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها وما استحسنه الرافعي من زيادة قهر الخارج
السرقه وغيرها ومن زيادة لا على وجه اختلاس أو نحوه رد بخروج الثلاثة بالاستيلاء فانه
ينبئ عن القهر والغلبة والتنظير فيه بادعاء ان السرقه نوع من الغصب أفرد بحكم خاص فيه
نظر وصنيعهم بإفرادها باب مستقلة وجعلها من مباحث الجنائيات قاض بخلافه وقد أفاد
الوالد رحمه الله تعالى ان الذي يتحصل من كلام الاحكام في تعريف الغصب انه حقيقة وانما
وضمانا الاستيلاء على مال الغير عدوانا وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وانما
الاستيلاء على حق الغير عدوانا ولو أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم الغصب فقد قال الغزالي
من طلب من غيره مالا في الملافه دفعه اليه لباعث الحياء فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف
فيه والاصل في الباب الكتاب والسنة واجماع الامة وهو ككبره قالا نقلا عن الهروي

كالمجد (قوله فانه ينبئ عن القهر) في اخراجه للانهاب نظر فان الاخذ فيه بعدم استوليها بالقهر والغلبة ان
بل قد يتوقف في اخراجه للجميع سيما وقد جعل الشارح الاستيلاء شاملا لما قبضه لسوم او امانة كثوب طيرته الرمح الى
أرأو حجره (قوله والتنظير فيه) أي في اخراج السرقه ونحوها (قوله قاض بخلافه) أي لكنه يقتضى تخلف أحكام الغصب
نفا كالضمان بأقصى القيم والاجرة وهو خلاف الواقع (قوله بغير حق) أي حيث ظنه ماله (قوله وانما الاستيلاء الخ) زاد في
لعباب ولا انما ولا ضمانا اه وصورته أن يستولى على اختصاص غيره يظنه اختصاصه وقوله أيضا وتحمّل برجله زاد حج
ى وان اعتمد معاه الى الرجل الاخرى فيما يظهر (قوله كان له حكم الغصب) أي وان لم يحصل طلب من الاخذ فالدرا على
بجرد العلم بأن صاحب المال دفعه حياء لا مرواة أو رغبة في خير ومنه ما لو جلس عند قوم يأكلون مثلا وسألوه في أن يأكل
عهم وعلم ان ذلك لجر دحبائهم من جلوسه عندهم (قوله وهو ككبره) اطلاقه شامل للمال وان قل ولا اختصاصات ومالوا قام
سائر من نحو مسجد أو سوق

فيكون كبيرة وهو ظاهر على بل هو أولى من غضب نحو حبة البرقان المنفعة به أكثر ولا يذاء الحاصل بذلك أشد (قوله ومع عدمه) أي الاستحلال (قوله ولعل هذا التفصيل) أي ولعل نسبة هذا التفصيل للماوردي الخ والافصح مع المذهب يفيد ذلك ولا حاجة لعزوه للماوردي (قوله وان فعله) أي وعلم بحرمته (قوله من غير اذنه بحضوره) أي أو ساقتها أو أشار إليها بحشيش متسلا في يده فتبعته (قوله أو تحامل برجله) ومنه ما يقع كثير من المشي على ما يفرش في حن الجامع الأزهر من الفراوى والثياب ونحوهما وينبغي ان محل الضمان ما لم تم الفراوى ونحوها المسجدين كان صغيرا أو كثر والأفلاضمان ولا حمة لتعدى الواضع بذلك (قوله على فراش) قال سم على حج لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب اغاير بأل دلالا أولن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي أن يقال ان تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل أو للنصف فيه نظروا يظهر الاول ولو نقل الدابة ومالكها راكب عليها بان أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحتمل أن يكون غاصبا لانه يعد مستويا عليه مع استقلال مالكها بالر كوب بدليل انهم اوتنازعا وتلفت حكم بالراكب ١٠٧ واختص به الضمان اه (أقول)

واعمل المراد بقوله فعلى كل القرار ان من غرم منهما لا يرجع على صاحبه لان المالك يأخذ من كل منهما ما يبدل المغصوب لا يقال بل معناه أن من غرم منهما يرجع على صاحبه بالنصف لا ناقول هذا عين الاحتمال الثاني ولان معناه ان المالك يطالب كل بالنصف لما مر ان كلا طريق في الضمان وهذا وبقي في المقام احتمال آخر وهو ان قرار الضمان على الثاني وحده لان

ان بلغ نصبا لکن نقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غضب الحبة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الاذرعى ويوافقه اطلاق الماوردى الاجماع على ان فعله مع الاستحلال مما لا يخفى عليه كفر ومع عدمه فسق ولعل هذا التفصيل انما هو من جهة حكاية الاجماع عليه والافصح مع مذهبه ان الاستحلال ما تحرر به ضرورى كفر وما لا فلا وان فعله فتفطن له (فلو ركب دابة) لغيره من غير اذنه وان كان مالكها حاضرا وسيرها بخلاف ما لو وضع عليها متاعا من غير اذنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالكه الدابة اذ لا امتيلاء منه عليها (أو جلس) أو تحامل برجله كما قاله البغوى (على فراش) لم تدل قرينة الحال على اباحة الجلوس مطلقا ولناس مخصوصين كفرش مساطب التجار لمن له عندهم حاجة (فغاصب وان لم ينقله) اذ غاية الاستيلاء حاصلة بذلك وهى الانتفاع به متديا وسواء أقصد الاستيلاء أم لا كما في الروضة وان نظريه السبكي وصوب الزكشى قول السكاكى من لم يقصده لا يكون غاصبا ولا ضامنا وافهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الامرين المذكورين وهو كذلك وان ذهب جمع الى انه لو رفع منقولا ككتاب من بين يدي مالك لينظره ويرده حالا من غير قصد استيلاء عليه لم يضمنه اللهم الا أن يحتمل كلامهم على ما اذا دل قرينة على رضا مالكه باخذه للنظر فيه ولا دليل لهم فيما يأتى في الدخول للتفرج لان الاخذ والرفع استيلاء حقيق فلم يحتمل معه الى قصد ولا كذلك مجرد الدخول ومحتمل اشتراط نقل المنقول في

يده ازال يد الاول الحسية ولم يوجد بعد ما يزيلها وهى مستحبة وان انتقل عنه هذا وقد يقال الا قرب الثاني لدخولها في ضمان كل منهما وتساو بينهما في كونها تلفت لاني يدوا احدهما وقال سم في قوله أخرى الظاهر ان الفراش مثال وعليه فيأخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق اه وقول سم في القولة الاولى فيحتمل ان لا يكون غاصبا بالخ وبصرح بعدم الضمان ما تقدم في الشارح عن أبي حامد بعد قول المصنف في العارية والاصح انه لا يضمن ما ينعقد الخ من انه لو سخر رجلا ودابته فلما تلفت الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبه وقوله أيضا في القولة الاخرى وقد يفرق أي بان الفراش لما كان معدا للانتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا من الوجه الذى قصد منه فعند ذلك استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فالحقت بباقي المنقولات ويدل للفرق عموم قول الشارح وافهم كلام المصنف اعتبار النقل الخ وقوله أيضا لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي أن يأتى مثل ذلك فيما لو تعاقب اثنان على دابة ثم تلفت (قوله وسواء أقصد الخ) معتمد (قوله في كل منقول) وهو كذلك حيث لم يكن تابعا كما يأتى (قوله سوى الامرين المذكورين) أي وسوى ما يأتى في قوله وشمل كلامه ما فى الدار من الامتعة والامر ان المذكور انهما قول المصنف فلوركب دابة وقوله أو جلس على فراش (قوله ومحتمل اشتراط نقل المنقول الخ)

به وانما هو جواب ثالث للشهاب المذكور سقط من نسخ الشارح صدره وعبارة الشهاب المذكور عقب الجواب الثاني نصها
 عبارة العباب ونقل المنقول كالبيع وقضيتها ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف
 الذي يتناول بالبداهة سم على حج وقضيته ايضا ان النقل الى موضع يختص به المالك لا يكون غصبا لكن مر في باب المبيع
 قبل قبضه ان عدم حكمة القبض بذلك انما هو في عدم جواز التصرف في عدم الضمان وقياسه هنا ان يكون ضامنا في
 المستلزمين لحصول الاستيلاء وعبارة الشارح ثم بالنسبة للثانية وقوله لم يكف محله بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى حصول
 الضمان فانه يكون كافيا لاستيلائه عليه اهـ ويؤخذ مما يأتى في رفع السجادة انه لو رفع طرف المنقول بيده عن الارض ولم
 ينفصل لا يكون غاصبا له ولا ضامنا في العباب **فرع** لو دخل على حداث يطرق الحديد قطارت شرارة أحرقت ثوبه لم
 يضمنه الحداد وان دخل باذنه اهـ (أقول) وكذا لا ضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان أحرقت شيئا حيث أوقد الكور على
 العادة وهذا بخلاف ما لو جالس ١٠٨ بالشارع نفسه أو أوقد لا على العادة وتولد منه ذلك فانه يضمن لان الارتفاق

الاستيلاء عليه في منقول ليس بيده فان كان بيده كوديعة أو غيرهما فنفس انكاره غصب
 لا يتوقف على نقل كما قاله الاصحاب وافهم اشتراط النقل انه لو أخذ بيدق ولم يسيره لم يضمنه
 وقول البغوي انه لو بعث عبدا غيره في حاجة له بغير اذن سيده لم يضمنه ما لم يكن أعجميا أو غير مجز
 ضعيف فقد رجع خلافه في الانوار ونقل عن تعليق البغوي آخر العارية ضمانه وصرح كثير
 بانه لو أخذ بيدق غيره وخوفه بسبب تهمة ولم ينقله من مكانه الى آخر أو نقله لا بقصد
 الاستيلاء عليه أي بناء على خلاف ما مر عن الروضة لم يضمنه وكذا ان انتقل هو من محله
 باختياره أو ضرب ظالم قن غيره فأبقى لان الضرب ليس باستيلاء نعم ان لم يمتد الى دار سيده
 ضمنه ولو زلق داخل حمام مثلا فوقع على متاع لغيره فكسره ضمنه ولا يضمن صاحبه الزالق
 الا ان وضعه بالممر بحيث لا يراه الداخل ولو دفع قننه الى من يعلم حرفة كان أمانة وان استعمله
 في مصالح تلك الحرفة بخلاف استعماله في غير ذلك وافهم أيضا عدم الفرق بين حضور المالك
 وغيبته لكن نقلا عن المتولى ان محل ضمان الجميع حيث كان غائبا فان حضر اشترط ان
 يرتجعه أو يمنعه النصرف فيه والا بان جلس أو ركب معه لم يضمن سوى النصف ولو كان المالك
 ضعيفا أخذ مما يأتى في نظيره من العقار وقول الأذري انما يكون قياس ذلك ان استولى على
 نصف البساط بجلوسه فان استولى على ثلاثة أرباعه بجلوسه وقياسه والمالك على ربه ضمن
 ثلاثة أرباعه مردود بان قياس ذلك ان الضمان نصفان مطلقا لكون يده مامعا على الفراش
 الا ترى انهم لم يفرقوا في كونه غاصبا في الصورة الاتية بين كونه مستوليا على نصفها أولا
 ولو رفع شيئا برجله بالارض لينظر جرسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قاله المتولى وقول بعضهم ان
 نظيره رفع سجادة برجله ليصلى مكانها محمول على رفع لم ينفصل به المرفوع عن الارض على رجله

بالشارع مشروط بسلامة
 العاقبة وفي العباب أيضا
فرع من ضل نعله
 في مسجد ووجد غيرها
 لم يجز له لبسها وان كانت
 لمن أخذ نعله اهـ وله في
 هذه الحالة بيعها وأخذ
 قدر قيمة نعله من ثمنها
 ان علم انها من أخذ نعله
 والا فهي لقطعة وفي العباب
فرع من أخذ انسانا
 ظنه عبدا حسبة فقال أنا
 حر وهو عبد فتركه فأبقى
 ضمن اهـ (قوله أو غيرها)
 أي من سائر الامانات (قوله
 فنفس انكاره غصب) ينبغي
 ان محل ذلك ما لم تدل قرينة
 على أن انكاره لغرض
 المالك كان خاف عليه

من ظالم ينتزعه منه (قوله لو أخذ بيدق ولم يسيره الخ) وقياسه انه لو أخذ بزمام دابة أو برأسها ولم
 يسيرها لم يكن غاصبا (قوله نعم ان لم يمتد الى دار سيده ضمنه) انظر ما وجه الضمان حيث لم يكن غاصبا وقد يقال لما ترتب عدم
 رجوعه على فعله كان ضامنا كما لو فتح قنصاعا طائر لما يأتى فيه من التوجيه (قوله بحيث لا يراه الداخل) أي ووجد له محلا
 سوى المرفق صدر المتاع دون الزالق به اهـ حج وقوله ووجد صوابه وان وجد له الخ لعذر الزالق بكون المتاع محمل لم يره الداخل
 وقوله وافهم أي كلام المصنف (قوله والا بان جلس الخ) قسم ما فهم من قول المصنف فلوركب دابة الخ من ان الكلام فيمن
 ركب أو جلس لامع صاحب الدابة والفراش (قوله ولو كان) غاية وظاهر اطلاقه انه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا أو
 ضعيفا جدا بحيث لا تنسب له يد أصلا مع المالك وقياس ما يأتى من ان الضعيف بحيث لا تنسب له يد مع المالك اذا دخل دار
 غيره والمالك فهم ان انه لا يكون غاصبا لشيء منها انه هنا كذلك الا ان يفرق بان اليد على المنقول حسبة وعلى الدار حكمية
 قوله في الصورة الاتية) وهي ما لو دخل دار غيره وهو فيها (قوله ولو رفع شيئا برجله) أي ولم ينفصل أخذ مما يأتى بعده

وفيه نظرو تكاف وليست الواو بمعنى مع بل تحتملها او غيرها وقد يجاب بان مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهم
(قوله ولو أخذ شيئا غيره من غاصب) بقي ما يقع كثيرا ان بعض الدواب يفر من صاحبه ثم ان شخصا يحوزه على نية عوده لمالكه
فيتلف حينئذ هل يضمنه أم لا فيه نظرو والا قرب الثاني للعلم برضا صاحبه بذلك اذا المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في انه
نوى بوده على ماله لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان ويؤيد هذا ما نقله شيخ عن القاضي بان من ظفر بابق
لمصديقه أي أو خلاصه من نحو غاصب فأخذه ليرده فهرب قبل تمكنه من رده ورفع له الجأ لم يضمنه ولكنه نقل بعد عن
المأوردى وابن كنج الضمان وعن الشيخين التصريح به (قوله وان كان معرضا) ١٠٩ قضيته انه لو وجد متاعا مثلا

مع سارق أو منتهب وعلم
انه اذا لم يأخذ منه ضاع
على صاحبه لعدم معرفته
الاخذ فأخذه منه ليرده
على صاحبه ولو بصورة
شراء انه يضمنه حتى لو
تلف في يده بلا تقصير غرم
بدله لصاحبه ولا رجوع
له بما غرمه على مالكه
لعدم اذنه له في ذلك وقد
يتوقف فيه حيث غلب
على الظن عدم معرفة
مالكه لو بقي بيد السارق
فان ما ذكر طريق لحفظ
مال المالك وهو لا يرضى
بضياعه (قوله ليدأويه)
أي أخذه ليدأويه (قوله
أو هادي الغنم) وهو
المسمى الآن بالذاعوت
(قوله وكذا لو غصب أم
النحل) ومثل ذلك مالو
غصب ولد يميته فتبعته
أمه وان كانت لا تتخلف
عنه عادة (قوله الا ان

والاضمنه كما لا يخفى اذا اخذ بالرجل كالميد في حصول الاستيلاء ولو أخذ شيئا غيره من غاصب
أو سبع حسبة ليرده على مالكه فتلف في يده قبل امكان رده لم يضمن ان كان المأخوذ منه غير
أهل للضمان كحربي وقن المالك والاضمن وان كان معرضا للتلف خلافا للسبكي واطلاق
المأوردى وابن كنج الضمان محمول على هذا التفصيل ولا ينافيه عدم ضمان المحرم صيدا
ليدأويه اذ هو حقه له تعالى فسومح فيه ولو غصب حيوانا فتبعه ولده الذي من شأنه ان يتبعه
أو هادي الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التسامع في الاصح لا انتقاء استيلاءه عليه وكذا لو غصب أم
النحل فتبعها النحل لا يضمنه الا ان استولى عليه خلافا لابن الرفعة (ولو دخل داره) أي دار
غيره (وأزبعه عنها) أي أخرجه منها فغاصب ولو لم يقصد استيلاءه لان وجوده مغن عن قصده
وسواء في ذلك أكان باهله على هيئة من يقصد السجكني أم لا فيافي الروضة تصويرو لا قيد
(أو أزبعه) أي أخرجه عنها (وقهره على الدار) أي منعه التصرف فيها وهو ملازم للارزاع
فالتصريح به تصريح باللازم ومن ثم حذفه غيره (ولو لم يدخل فغاصب) ولو لم يقصد الاستيلاء
عليها خلافا لجمع (وفي الثانية وجهه) انه لا يكون غاصبا عما لا يعرف ومثل كلامه ما في الدار
من الامتعة فيكون غاصبا لها أيضا كما ذكره الخوارزمي وقال الا ذرعي وغيره انه الا قرب وفيه
كما قال القمولى اشارة الى ان المنقول لا يتوقف غصبه على نقله اذا كان تابعا وذهب اليه
القاضي (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط) لانه
الذي استولى عليه (ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلفه من أهل
ومستعير ومستأجر كما بحثه الا ذرعي (فغاصب) وان ضعف الداخل وقوى المالك حتى لو
انهدمت حينئذ ضمنها لان قوته انما هي باعتبار سهولة النزع منه حالا ولا يمنع استيلاءه اما اذا
لم يقصد الاستيلاء كان دخلا لتفريج لم يكن غاصبا وانما ضمن منقول لا رفعه لا بقصد ذلك لان يده
عليه حقيقة كما مر ويده على العقار حكمية فتوقفت على قصد الاستيلاء (وان كان) المالك
أو نحوها فيها (ولم يزبعه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاجتماع يدهما فيكون الاستيلاء لهما
معاً (الا ان يكون ضعيفا لا يده مستتوليا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها وان
قصد الاستيلاء اذ لا عبرة بقصد ما لا يمكن تحقيقه وأخذ السبكي منه وتبعه الاستوى وغيره انه

استولى عليه) قيدى المسائل الثلاث قال حج ولو سبيقت أو انسأقت بقرة الى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع البقر
(قوله خلافا لابن الرفعة) أي في أم النحل (قوله ولو لم يقصد استيلاءه) أي بان أطلق أو قصد أخذ الرجل ومنعه من العود لها
والتصرف فيها حتى يكون مستتوليا عليها الما لو قصد أخذ الرجل ليسخره في عمل من غير قصد منع له عنها لا يكون غاصبا لها
لعدم استيلاءه عليها (قوله وفي الثانية وجهه) هي قوله أو أزبعه الخ وقوله وذهب اليه القاضي معتمد وقوله ولا من يخلفه
من أهل المراد به هنا ما يشمل اتباعه تخدومه لا خصوص الزوجة والا ولاد وقوله لان وجوده أي وجود المزرع (قوله كان دخلا
لتفريج) أي أو لسرقة شيء من أجزاء الدار وقوله لم يكن غاصبا أي وان منع وأمر بالخروج (قوله لا بقصد ذلك) أي الاستيلاء
(قوله فتوقفت) أي اليد (قوله يكون غاصبا) أي الداخل

له وغيره فليس فيه تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا إشارة إليه الى آخر ما في الشرح (قوله وقد أجاب عنه السبكي الخ) قال
(قوله فالوجه خلافه) من كلام من رأى فتلزمه الاجرة في الصورتين قال حج الان يكون القاضي نظرا الى ان اليلة لا اجرة
لها غلبا فيصح كلامه حينئذ اه (قوله والاقرب فيما تقر) أي من لزوم اجرة النصف فقط على الغاصب (قوله معهما) أي
الغاصب والسارق (قوله لزمه النصف) أي الغاصب (قوله يلد الغصب) أي سواء كان يلد الخ (قوله حتى تؤديه) كذا استدلوا
به وهو انما يدل على وجوب ١١٠ الضمان ولعلمهم وكلوا ذلك الى ما هو معلوم مجمع عليه ان الخروج عن المعصية واجب
فوري اه حج وكتب عليه

لوضع المالك بحيث لا يعدله مع قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا لجميعها اذ قصد الاستيلاء
عليها غير صحيح كارد الاذرى وتبعه الوالدرجه الله تعالى بان يد المالك باقية لم تزل فهي قوبة
لاستنادها للمالك والمعارضه بعثله في الداخل الضميف بقصد الاستيلاء مردودة بوضوح الفرق
بان يد المالك الحسية منتصبة ثم فأن قصد الاستيلاء وموجودة هذا فلم يؤثر قصد معهما في رفعه
من أصلها وان ضعفت وحيث لم يجعل غاصبا لم تلزمه اجرة على ما أفتى به القاضي في سارق
نمذخر وجهه فتنبأ في الدار ليله لكن قال الاذرى انه مشكل لا يوافق عليه اه فالوجه
خلافه والاقرب فيما تقر انه لا فرق بين كون المالك وأهله وولده معهما في الدار أولا ولا بين
كون الدار معروفة بصاحبها أولا وان قال الاذرى لم أرفيه شيئا فقد قال الكوهكي لوفى في
شرح الحاوي اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل أهل
مساوون لأهل الساكن أم لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من أهله عشرة لزمه النصف
ولو كان الساكن بالحق اثنتي كان ضامنا للثلث وان كان معه عشرة من أهله (وعلى الغاصب
الرد) فورا عند التمكن وان عظمت المؤنة في رده ولو لم يكن متمولا مكتبة برأ وكب يقتني وسواء
أكان مثليا أم متقوما يلد الغصب أم منتقلا عنه ولو بنفسه أو فعل أجنبي فغيره على اليد
ما أخذت حتى تؤديه ولو وضع المين لا بد لها بين يدي المالك مع علمه وتمكنه من أخذها أو في
داره وعلم ولو باخبار ثقة كفي وببرأ بالرد لمن غصب منه ولو نحو مودع ومستأجر ومترهن
لا ملقط وفي مستعير ومستأجر وجهان أو جههما كما افتضاء كلامهما انهما كالأول لانهما
مأذون لهما من جهة المالك وان كانا ضامنين ولو أخذ من رقيق شيئا ثم رده اليه فان كان سيده
دفعه اليه كلبوس وآلات يعمل بها برئ وكذا لو أخذ الآلة من الاجير وردها اليه لان المالك
رضى به قاله البغوي في فتاويه وقد يجب مع الرد القيمة للحيولة كما لو غصب أمة فحملت
بحر لتعذر بيعها قاله المحب الطبري وقد لا يجب الرد ككونه ملكه بالغصب كان غصب حربي مال
حربي أو تخوف ضرر كان غصب خيطا وخطا به جرحا في محترم فلا يترع منه مادام حيا الا اذا لم
يخف من نزعه مبيع نيم أو لتعذر تمييز كان خلط بالحنطة أخرى أجود منها فانهم ما يباعان
ويقسم بينهما على نسبة القيمة أو المالك الغاصب لها بفعله فيما يسرى للهلاك وغرم بدلها وهي
باقية وقد لا يجب الرد فورا كان غصب لوحا وأدرجه في سفينة وكانت في الماء وخيف من نزعه
هلاك محترم وكان آخره للاشهاد كما مر آخر الوكالة (فان تلف عنده) المغصوب أو بعضه وهو

سم قوله وهو انما يدل
الخ قد يمنع هذا الحصر بل
قوله حتى تؤديه أي نفس
ما أخذته كما هو
ظاهر اللفظ قديلا على
وجوب الرد (قوله لا بد
لها) خلافا لحج وجهه
ما قاله الشارح ان يدها
تعويض عنها والعوض
لا يملك الا بالرضا ومجرد
علمه به ليس رضا وسيأتي
تطير ذلك في قول الشارح
اما اذا غصب حيا ولما أو
عسلا الخ (قوله وعلم ولو
باخبار ثقة) ظاهره براءة
الغاصب بمجرد علم المالك
بكونها في داره وان لم
تدخل في يده ولا تمكن
من الوصول اليها ولو قيل
بخلافه لم يكن بعيدها ويمنه
قوله وعلم بالموضت مدة
بمكنه الوصول اليها
والاستيلاء عليها (قوله
ولو نحو مودع) من نحو
المودع القصار والصباغ

ونحوهما من الامناء (قوله انهما كالأول) أي فيبرأ (قوله كلبوس) أي وان كان غير لائق به وقوله رضى
به أي الاجير (قوله وقد يجب مع رد القيمة للحيولة) وقضية ذلك ان مالك الامة اذا أخذ القيمة ملكها ملكا قرض في تصرف
فيها مع كون الامة في يده لان تعذر بيعها عليه نزلها منزلة الخسار جنة عن ملكه (قوله فحملت بحر) أي بشبهة منه أو من غيره
(قوله فانهم ما يباعان) هذا مخالف لما يأتي في قول المصنف ولو خلط المغصوب بغيره وأمكن التمييز لزمه فان تعذر فالذهب
انه كالتالف اه الان يقال ان خلط في كلامه مبنى للفعول ويحمل على ما ذالم يكن الخلط بفعل الغاصب (قوله وخفيف
من نزعه هلاك محترم) ولو لغاصب على المعتمد خلافا لما في البيهجة

الشهاب سم الوجه النعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافي به بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى
(قوله ثم عصم) أي الحربي (قوله غصب شيئاً وأتلفه) أي قاه لا يضمن (قوله حال القتال) ظاهره وان غصبه في غير القتال وقد
يتوقف فيه فليراجع في فتاوى السيوطي ما نصه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فأت بالسراية عنده
فإذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء لأن هلاكه مستند إلى سبب متقدم على الغصب اه سم على
حج (قوله غرم المالك على نقله) أي الاختصاص (قوله وحربي على معصوم) فضيته ان ما أتلفه المرتدون في حال قتال المسلمين
أيهم يضمنونه والاصح خلافه وعبارته في كتاب البغاة بعد قول المصنف والمتأول بلاشوكه يضمن وعكسه كباغ اما مرتدون لهم
شوكه فهم كالبغاة على الاصح كما أفتى به الوا درجه الله لان القصد ائتلافهم على العود إلى الاسلام وتضمينهم بتقرهم عن ذلك
خلاف الجاع جعلوهم كالقطاع مطلقاً لجنائيتهم على الاسلام اه (قوله وهو في يد ١١١ مالكة) ومثله مالو غصبه حال
صياله وتلف حال الصيال

اه سم على منهج بخلاف
مالو غصبه أولاً ثم صال عليه
فانه يضمنه لانه دخل في
ضمانه بغصبه له أولاً (قوله
لم يضمنها) بخلاف مالو جمل
الغاصب المتاع على الدابة
وأكرم مال كها على تسميرها
فانه يضمن الدابة لعدم
زوال يد الغاصب عنها
(قوله الا اذا كان السبب
منه) أي من غير المالك
(قوله مافي الروضة) أي
قبيل الجهاد حج (قوله
لم يضمن راكبها ما تلف بها)
أي أو بعاء على ظهرها (قوله
لان الاول) هو قوله وأفتى
البغوي الخ (قوله والثاني)
هو قوله لو سقطت الدابة
ميتة الخ (قوله لقوتها)

متمول باتلاف أو تلف (ضمنه) اجزاء ان لم لو غصب حربي مال محترم ثم عصم فان كان باقياً رده
أو تلفاً لم يضمنه كفن غير مكاتب غصب مال سيده وأتلفه وباع أو عادل غصب شيئاً وأتلفه حال
القتال أو تلف فيه بسببه فان كان غير متمول كحبة أتلفها لم يضمنها كاختصاص وان غرم المالك
على نقله أجرة واستطرد المصنف تبعاً للمالك صاحبها مسائل يقع بها الضمان بلا غصب مباشرة أو
سبب لمناسبتها وان كان الانسب باب الجنائيات فقال (ولو أتلف مالا) محترماً (في يد مالكة
ضمنه) بالاجماع ونه لا يضمنه ككسر باب ونقب جدار في مسئلة الظفر وكسر اناء خمر لم يتمكن
من اراسته الا بذلك أو قتل دابة صائل وكسر سلاح له لم يتمكن من دفعه بدونه وما أتلفه باغ على
عادل وعكسه حال القتال وحربي على معصوم وكن غير مكاتب على سيده ومهدر بخوردة أو
صيال تلف وهو في يد مالكة وخرج بالاتلاف التلف فلا يضمنه كان مخزونة في يد مال كها
فتلفت لم يضمنها كما قاله في كتاب الاجارة الا اذا كان السبب منه كالوا كثرى لجل مائة فحمل
زيادة عليها وتلفت بذلك وصاحبها معها فانه يضمن قسط الزيادة أما اجرة مثل ذلك العمل
ولا زمة وأفتى البخوي بضمنان من سقط على مال غيره اصرع حصل له فاتلفه كالمسقط عليه
طفل من مهده ولا ينافيه مافي الروضة في اتلاف البهائم انه لو سقطت الدابة ميتة لم يضمن راكبها
ما تلف بها لان الاول اتلاف مباشرة والثاني اتلاف سبب ويعتفر فيه لضعفه مالا يعتفر في
الاول لقوتها (ولو فخر رأس زق) بكسر الزاى وهو السقاء وتلف ضمن لمباشرة اتلافه فان كان
ما فيه جامداً فخرج بتقريب غيره ناراً اليه فالضمان على المقرب لقطعة أثر الاول بخلاف مالو
خرج برح هابة حال الفتح أو شمس مطلقاً لعدم صلاحيتها للقطع ومثلها ما فعل غير العاقل كما
هو ظاهر (مطروح على الارض) مثلاً (فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح) لتعريكه
الوكاء وجذبه أو لتقاطر ما فيه حتى ابتل أسفله وسقط (وخرج ما فيه) بذلك وتلف (ضمن)

أي المباشرة (قوله بخلاف مالو خرج برح) قضية ما ذكره في الريح انه لا فرق بين كون خروجه بسببها السقوط الزق بمثلها
أو بتقاطر ما فيه وابتلال جوانبه حتى سقط لكن في سم على منهج عن الروض وشرحه ان محل التفصيل في الريح المسقطه
لأنق أما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الريح فلا فرق فيه بين كون الريح هابة وقت الفتح وكونها عارضة قال سم في مقام
الفرق بينهما اللهم الا أن يقال ان الريح التي تؤثر حرارتها مع مرور الزمان لا يخلو الجوع عنها وان خفيت لحظة بخلاف الريح
التي تؤثر السقوط فليتنامل (قوله أو شمس مطلقاً) أي موجودة أم لا (قوله ومثلها) أي الريح والشمس وفي التشبيه بهما انظر
لاختلاف حكمهما فان شرط الضمان بالريح كونها هابة وقت الفتح بخلاف الشمس فانه لا يشترط طلوعها وقته وعليه فقتضى
التشبيه بالريح حضور غير العاقل وقت الفتح ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراط حضوره فقامله اللهم الا ان يقال
مراده بقوله ومثلها الخ التشبيه في ان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشرو يمكن دفع الايراد من أصله بجعل الضمير في قوله
ومثلها للريح الهابة والشمس

ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وأنه ظاهر في خلافه لا أثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون (قوله ودعوى ان السبب الخ) لكن برده عليه ما لو ترك الجروح علاج جرحه الموقوف ببرئه كان ترك ربط محل القصد حتى هلك فان الجراح لا يضمن لان الترك مع القدرة قطع فعل الاول اللهم الا ان يقال ان الجاني لما باشر القتل المحصل للاتلاف لم ينظر معه الى حضور المالك وتمكنه من منع الجاني بخلاف مسألة الجرح فان فعل الجاني انقطع بمجرد جنائيه فترك الجروح العلاج بعد انتهاء فعل الاول تزل منزلة جنائيه أخرى (قوله فلم يعد قصد الفاعل له) ويتردد النظر في البلاد الباردة التي يعتاد فيها النجم أياماً وعدم اذيتها المثل هذا قطعت واذابته على خلاف العادة ومقتضى نظره للتحقق فيها المقتضى للقصد المذكور عدم الضمان عند اطراد العادة بذلك اهـ ج (قوله فيما لو أوقد ناراً في أرضه) ينبغي ان يراد بأرضه ما يستحق الانتفاع بها ومفهومه انه لو أوقد في أرض ١١٢ غيره ضمن ما تولد من فعله مطلقاً مقارنة كان أو عارضاً لتعديبه ومن ذلك ما يقع

كثيراً بقري الريف من أخذ الفريك ونحوه وإيقاد النار عليه ليستوى ويؤكل فيضمن فيه لتعديبه لعدم ملك منفعة الأرض التي أوقدها النار وان كانت في تواجره لان استجار الأرض للزراعة لا يمنع إيقاد النار به انهم لو جرت العادة بمنزل ذلك كالمو اضطر لا يقاد نار لدفع البرد عن نفسه وعلم المالك باعتماد مثل ذلك فيها جاز ولا ضمان لما تلف بسبب الايقاد المذكور (قوله ضمنه) أي القالب (قوله فهلك فرخهما) في اطلاق الفرخ على ولد الشاة تغليب فان الفرخ ولد الطائر والاني فرخة كما في مختار الصحاح (قوله

لما مر) أي من أن التلف لم يحصل بفعله مع عدم تحقق هبوبها (قوله فان لم يظهر حادث) أي بحال عليه كان الغرق (قوله فليس فسخه سبباً الخ) أي فلو شك بعد خروج ما فيه في ان الخروج بسبب الفسخ أو عروض حادث فلا ضمان لان الاصل عدمه وقد يقال بالضمان لان فتح رأس الزق سبب ظاهر في ترتب خروج ما فيه على الفسخ والاصل عدم عروض الحادث (قوله والطير جمعه) وقبل الطير اسم جنس يقع على الواحد والجمع وقيل اسم جمع لا يطاق على الواحد وعبرة المصباح الطائر على صيغة اسم فاعل من طار يطير طيرانا وهوله في الجو كشيء الحيوان في الأرض ويعدى بالهجرة والتضعيف فيقال طيرته وأطرنه وجمع الطائر طير مثل صاحب وصاحب وراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيار وقال أبو عبيدة وقطرب ويقع الطير على الواحد والجمع وقال ابن النباري والطير جماعة وتأنيتها أكثر من التذكير ولا يقال للواحد طير بل طائر وقيل ما يقال للاني طائره اهـ (قوله وهيجه فطار) قال في الروض أو طار فصدمه جدار

لتسببه في اتلافه اذ هو ناشئ عن فعله ولو لم يحضره مال له وتمكنه من تداركه كالمو آه يقتل فنه فلم ينعه ودعوى ان السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة (وان سقط) الزق بعد فتحه له (بعارض ريج) ونحوها كزلة أو وقوع طائر عليه (لم يضمن) لان التلف لم يحصل بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طواع الشمس فلم يعد قصد الفاعل له وافهم كلامه ان الريج لو كانت هابة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ مما مر ومن تقرقهم بين المقارن والعارض فيما لو أوقد ناراً في أرضه فحلتها الريج الى أرض غيره فالتلف شياً عنه على ذلك الاسموى وغيره وبه صرح الفارفي ولو قاب الزق غير الفاعل فخرج ما فيه ضمنه لا الفاعل ولو أزال ورق العنب ففسدت بالشمس عناقيدته أو ذبح شاة غيره أو جاعته فهلك فرخهما ضمنهما لفقد ما تحصل به الحياة وفارق عدم الضمان فيما لو حبس المالك عن ماشيته حتى تلفت ولو ظلم بحيث لم يضمنها بان التالف هنا جزء أو كالجزء من المذبح بخلاف الماشية مع مال كها وبأنه هنا تلف غذاء الولد المتعين له باتلاف أمه بخلافه ثم ولو أراد سوق الماء الى الخنل أو الزرع فخنه ظالم من السقي حتى فسدت لم يضمن كافي الروضة قياساً على حبس المالك عن ماشيته وان صح في الانوار الضمان ولو حل رباط سفينة فغرقت بحمله ضمنها أو بعارض ريج أو نحوه فلا لما مر فان لم يظهر حادث فوجهان أو وجههما كما أفاده الورد رحمه الله تعالى الضمان اذا الماء أحد المتلفات وحل رباطها ولا ريج في الآية سبب ظاهر في احالة الغرق على الفعل فاشبهه ما لو فتح قفصاً عن طائر وطار في الحمال بخلاف الزق فليس فسخه سبباً ظاهر السقوط خلافاً للزركشي ومن تبعه (ولو فتح قفصاً عن طائر) أي طير فقد قال جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطير جمعه فاندفع قول من قال ان الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير (وهيجه فطار) حالا (ضمنه) هـ بالاجماع لان الجاء الى الفرار كما كراه الآدمي (وان اقتصر على الفسخ فلا ظهر انه ان طار في الحال) أو كان آخر القفص مفتوحاً فشيء عقب الفسخ قليلاً قليلاً حتى طار كما قاله القاضي قال أو

كان (قوله فليس فسخه سبباً الخ) أي فلو شك بعد خروج ما فيه في ان الخروج بسبب الفسخ أو عروض حادث فلا ضمان لان الاصل عدمه وقد يقال بالضمان لان فتح رأس الزق سبب ظاهر في ترتب خروج ما فيه على الفسخ والاصل عدم عروض الحادث (قوله والطير جمعه) وقبل الطير اسم جنس يقع على الواحد والجمع وقيل اسم جمع لا يطاق على الواحد وعبرة المصباح الطائر على صيغة اسم فاعل من طار يطير طيرانا وهوله في الجو كشيء الحيوان في الأرض ويعدى بالهجرة والتضعيف فيقال طيرته وأطرنه وجمع الطائر طير مثل صاحب وصاحب وراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيار وقال أبو عبيدة وقطرب ويقع الطير على الواحد والجمع وقال ابن النباري والطير جماعة وتأنيتها أكثر من التذكير ولا يقال للواحد طير بل طائر وقيل ما يقال للاني طائره اهـ (قوله وهيجه فطار) قال في الروض أو طار فصدمه جدار

ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهرا فيه فاحسن التأمل اه (قوله لزمنته الجارية والدابة الخ) أسقط ذكر الخاتم في
الموضعين (قوله الا الثمرة غير المؤبرة والحمل الخ) ولا يرد خاتم فيه فص وان أورد السبكي حيث يدخل في البيع لانه لان

أو كسر قارورة القفص ضمن اه سم على منتهج (قوله بما اذا علم بحضورها) قال حج ويجه ان علمه بوجود نحو هرة ضاربة
بذلك المكان غالبا كحضورها حال الفتح (قوله فيما لو حل رباط) أي أو حل قيدها اه من الروض (قوله ومثناها قن) أي في
فتح الباب وحل القيد (قوله يحال عليه) أي فلو اختلف المالك والفاتح في انه خرج عقب الفتح أو تراخى عنه فينبغي تصديق
الفاتح لأن الأصل عدم الضمان (قوله قال الا ذرعي وهذا الخ) معتمد (قوله بانه لو حل رباط بهيمة) أي لغسيه ولعل عدم
الضمان هنا مع ضمان صاحبها اذا أرسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها هنا لا يدل عليه ولا استيلاء حتى
يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فإرساله لها تنصير ١١٣ ويؤخذ مما ذكر في اتلاف

الدواب ان الكلام فيما لو
جرت العادة بحفظ المالك
لدابته بخلاف ما لو جرت
بعدم حفظها أو إرسالها
ليلا ونهارا فلا ضمان لمتلف
ما أرسله لعدم تنصيره
ومن ذلك الاوز اذا كان في
بلدة جرت عادة أهلها بانهم
لا يحفظونه فاذا خرج من
دور أهلها على عادتهم
وأُتلف زرعها لا يضمنه مالك
الاوز لان صاحب الزرع
مقصر بعدم حراسته
ومنع الاوز عنه (قوله
بل في المتلف عكس ما هنا)
قد يشكك عليه ما قدمناه
فيما لو فتح قفصا عن طائر
فخرج وكسر في خروجه
قارورة ثم رأيت في سم
على منتهج بعدم مثل ما ذكر
الا ان يقال لا فرق بينهما

كان القفص مفتوحا فشي انسان على بابه ففزع الطائر وخرج او وثبت هرة عقب الفتح فقتلته
وهو مقيد كما قاله السبكي بما اذا علم بحضورها حين الفتح والا كانت كرج طرأت بعده (ضمنه)
لا شعاره بتغييره ومحل قولهم تقدم المباشرة على السبب ما لم يكن السبب ملجئا والثاني يضمنه
مطلقا لانه لو لم يفتح لم يدطر والثالث لا يضمن مطلقا لان له قصدا واختيارا (وان وقف ثم طار
ولا) يضمنه لان طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره ويجري ذلك فيما لو حل رباط بهيمة أو فتح
الباب فخرجت ومثناها قن غير عزيز ومجنون لا عاقل ولو أبقا لانه صحيح الاختيار فخروجه عقب
ما ذكر يحال عليه وألحق جمع بفتح القفص ما لو كان يسد صبي أو مجنون طائر فامر به انسان
باطلاقه من يده قال الا ذرعي وهذا حيث لا تمييز والافقيه نظرا لعدم المميز وعدم مثل غير المميز
من يرى طاعة أمره ولو حل رباطا عن علف في وعاء فاكلته في الحال بهيمة ضمن ولا ينافيه
تصريح المساوودي بانه لو حل رباط بهيمة فأكلت علفا أو كسرت اناه لم يضمن سواء اتصل ذلك
بالحل أم لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في المتلف عكس ما هنا ولو
خرجت البهيمة عقب فتح الباب ليسلافاً لتلفت زرعاً أو غيره لم يضمنه الفاعل كما جزم به ابن المقرئ
وان جزم في الاوز بخلافه اذ لا يلزمه حفظ بهيمة غيره عن ذلك واووقف على جداره طائر فنفره
لم يضمنه لان له منعه من جداره وان رماه في الهواء ولو في هواه داره فقتله ضمنه اذ ليس له
منعه من هواه داره ولو فتح حرضا فآخذ غيره ما فيه أو دل عليه الاصوص فلا ضمان عليه لعدم
ثبوت يده على المال وتسببه بالفتح في الاولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو آخذ غيره بأمره وهو غير
مميز أو أعجمي يرى طاعة أمره ضمنه دون الاتخذ ولو بنى دارا فألقت الريح فيها ثوبا وضاع لم
يضمنه لانه لم يستول عليه (والا يدي المترتبة) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن وان كانت
في أصلها أمانة كوكالة بان وكاله في الرد ووديعة (أي يدي ضمان وان جهل صاحب الغصب) لوضع
يده على ملك غيره بغير ادنه وجهله انما يسقط الاثم اذ هو من خطاب التكليف لا الضمان لانه

١٥ نهاية ح في الحقيقة لان التالف حيث كان من ضرورة الحل أو الفتح عادة يضمن والا فلا اه
ملخصا وفيه انه لا يوافق ما فرق به الشارح هنا من أن النصف في التالف لا في المتلف الا يقال ان كسر الطائر لنحو القارورة
في خروجه يعدم من فعل المتلف لنسبة الخروج الذي حصل به التالف للفاتح ولا كذلك أكل الدابة للعلف فانه ليس بالخروج
بل بأمر حصل بعد الخروج وهو قريب (قوله لم يضمنه الفاعل) أي ولا صاحب البهيمة أيضا لعدم تنصيره (قوله لان له منعه
من جداره) أي فلو اعتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه كلف صاحبه منعه بحبسه أو قص جناح له أو نحو ذلك
وان لم يتولد من الطائر ضرر بجلوسته على الجدار لان من شأن الطير تولد النجاسة منه برونه ويترتب على جلوسه منع صاحب
الجدار منسه لو أراد الانتفاع به (قوله ولو بنى دارا) هو مجرد تصويره والافالحكم كذلك في كل دار في يده (قوله لم يضمنه) أي
حيث لم يتمكن من اعلام صاحبه ولم يعلمه والا ضمن قوله وان جهل صاحب الغصب (أي او اكرهه على الاستيلاء على المغصوب
فاذا تلف في يده كان طريقا في الضمان وقرار الضمان على المكره كالمالك كرهه غيره على

الكلام عند الإطلاق كما هو صريح العبارة (قوله ولو قال له على ألف درهم في هذا الكيس الخ) هذا لا مناسبة له فيما نحن فيه من أنه إذا أقرب نظرف لا يلزمه منظر وفه وعكسه فاعله انما أوردته هنا مطلق مناسبة أن فيه صورة الظرف والمنظرف (قوله

اتلاف مال فاتفقه فان كلا طريق في الضمان والقرار على المكره بالكسر ومن ذلك يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً غصب من آخر فرسا أو أكره آخر على الذهاب إلى محلة كذا فتلفت وهو عدم ضمان المكره بفتح الراء بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضا ما يقع في قري الريف من أمر الشاد مثلا لا يتابعه باحضار يهائم العلاجين للاستعمال في زرع أو غيره بطريق الظلم وهو انه ان أكره تابعه على احضار يهائم عنها كان كل طريق في الضمان والقرار على الشاد وان لم يحصل أكره أو أكرهه على احضار بهض الدواب بلا تعيين للمحضرة فاحضره شيئا منها ضمنه لا اختياره في الاول لان تعيينه للبعض واحضاره ١١٤ له اختيار منه أيضا (قوله نعم الحاكم وأمينه) وهل مثلهما أحجاب الشوكة من

مشايخ البلدان والعربان
أولا فيه نظره وعبارة
الأذرى في قوته في تنبيه
يستثنى من هذه الأيدي
أيدي الحكام ومثالمهم
فانهم لا يضمنون لوضعها
على وجه الخط والمصلحة
اه وهل يشمل ما ذكر من
مشايخ البلدان الخ حيث
عدل عن نواهم إلى التعبير
بأمثالهم (قوله لا يضمنان)
أي وأما الغاصب فلا يبرأ
إلا بالدلائل ومحل ذلك
إذا كان الحاكم وأمينه
هما الطالبان للأخذ
وأما لورد الغاصب بنفسه
عليهما فينبغي براءته بذلك
لقيام الحاكم مقام المالك
في الرد عليه من الغاصب
لكن قضية قول شارح
الروض ويستثنى الحاكم

من خطاب الوضع فيطالب من شاء منهم انعم الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما للمصلحة واستثنى البغوى من الجهل ما لو غصب عينا ودفعها لغير ليردها المالك كما هافتلفت في يده فان جهل العبد ضمن الغاصب فقط والاتعلق برقبته وغرم المالك ايها ما شاء وفيه نظر أما لو زوج الغاصب المغصوبة فتلفت عند الزوج فلا يضمنه لان الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وجه هذا اندفع ايراد هذه على المصنف وينبغي كما قاله الزركشي تخصيصه بما اذا تلفت بغير الولادة ولا يضمنها كما لو ولد أمة غيره بشبهة وماتت بالولادة فانه يضمنها على الأصح كما قاله الرافعي في الرهن (ثم ان علم) الثاني الغصب (فغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) ويطالب بكل ما يطالب به الاول لان حدد الغصب صادق عليه نعم لا مطالبة عليه بزيادة قيمة حصلت في يد الاول فقط بل المطالب بها هو الاول ويبرأ الاول ا. كونه كالضامن لتقرر الضمان على الثاني ببراء المالك الثاني ولا عكس قاله القفال في فتاويه (وكذا ان جهل) الثاني الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) والسوم والقرض والبيع وكذا الهبة لانه دخل على الضمان فلا تغريم من الغاصب وفي الهبة أخذ للمالك ثم ما تقرر في الهبة هو ما جرى عليه ابن المقرئ بحسب تصرفه لكن الذي في الروضة أن يده ليست يد ضمان وان كان المرجح ان قرار الضمان عليه لما قلنا (وان كانت يد امانة) بغير انهاب (كوديعة) وقراض (فالقرار على الغاصب) دونه لانه تدخل على أن يده نائبة عن الغاصب (فلو غرم الغاصب) لم يرجع عليه وان غرم هو يرجع على الغاصب ومثله ما لوصال المغصوب على شخص فاتفقه كما مر آنفا ويد الالتقاط ولو للمالك قبضه كيد الأمانة وبعد كيد الضمان (ومتى ألتف الآخذ من الغاصب) شيئا (مستقلابه) أي بالاتلاف وهو أهل للضمان (فالقرار عليه مطلقا) سواء أ كانت يده يد أمانة أم ضمان لان الاتلاف أقوى من اثبات اليد العادية أما إذا لم يستقل بالاتلاف بان حمله عليه الغاصب فان كان لغرضه كذب شاة أو قطع ثوب أمره به فقه له جاهلا

ونائبه لانهم نائبان عن المالك اه ان الغاصب يبرأ مطلقا (قوله ليردها) أي القنة وقوله في يده فقرار أي يد القن (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله البغوى ولعله بالنظر لما لو جهل القن ووجه النظر ان العبد وان كان أميناً لكونه وكيلاً عن الغاصب في الرد فحقه أن يكون طريقاً في الضمان والقرار على الغاصب والمنبأ من كلام البغوى في الضمان عن العبد مطلقاً ويمكن الجواب بان مراد البغوى بقوله ضمن الغاصب ان عليه القرار (قوله فلا يضمنها) أي لا يضمن عنها إذا تلفت لكن يجب عليه المهر وارش البكارة ان وطئها للشبهة (قوله من حيث هي) قديقال هذا ينافي قوله بغير تزوج الا ان يقال هو استثناء صوري (قوله ولا عكس) أي لان الاول كالضامن والثاني كالاصيل وهو لا يبرأ ببراءة الضامن (قوله وكذا الهبة) أي فالبسدهما يد ضمان والمعمد أنهما يد امانة كما يأتي ومع ذلك يضمن ما تلفت تحت يده ولو جعل قوله وكذا الهبة الخ مشايخ الليد الضامنة لا العارية لم يتوجه الاعراض المذكور (قوله فاتفقه) أي اتلف الموصول عليه المغصوب (قوله قبله) أي التملك (قوله فان كان لغرضه) أي الغاصب

أو نصفه) أي نصف ميراثه (قوله كأنص عليه) أي نص الشافعي في مسئلتى المتن (قوله رد) يعني التخرج لا قول الشارح وإن كان هو المخبر عنه في العبارة وكان حق التعبير أن يقول قال الشارح وخرج بعضهم الخ ثم يقول وهذا التخرج على قول مرجوح بل قال بعضهم الخ وقوله يأنه يعني ما نسب للنص في له في مالى (قوله ومحله) أي محل مسئلة المتن الأخيرة كما يعلم من التحفة (قوله فيتماع في الأولى بقدر حصته) عبارة التحفة فيعزم في الأولى قدر حصته فقط على ما في بعض نسخها وفي

(قوله فالقرار عليه) أي الغاصب (قوله لكن بهذه المقالة) هي قوله وقال له هي ملكي الخ (قوله وتقديمه) أي الطعام المغصوب وقوله ولو باذن مالكة أي مالك الرقيق وقوله جناية منه أي الرقيق وقوله على قيمة الآكل أي وهو الرقيق (قوله فانه لا يرجع على المالك) أي وليس للمالك العلف مطالبة صاحب البهيمة فليس طريقا للضمان لانه لا ينسب الى تقصير في اتلاف ما أكلته بهيمته (قوله انتقل الحق لقيمته) أي ومع ذلك لا يجوز له التصرف ١١٥ فيه الا بعد دفع بدله للمالك

ولا لغيره من علم أن أصله مغصوب تناول شيء منه (قوله اذا تسليط فيها غير تام) قد يقال التسليط بالاجارة أقوى منه بالعارية اللهم الا أن يقال لما كانت يد المستعير ضامنة تزالت منزلة المشتري بجامع الضمان والمستأجر لكونه أميناً نزل منزلة الوديع وفي سم على منهج هو فرع من سؤال مر عمالو غصب الرهن الرهن من المرتن فلتف هل يضمن له أقصى القيم ويحمل رهنا مكانه قال الى أنه انما يضمن له قيمة يوم التلف فلتقرر المسئلة في الروضة وغيرها اه سم على منهج (أقول) والا قرب انه يضمن أقصى القيم من وقت الغصب الى التلف

فالقرار عليه أو لا لغرض فعلى المتلف وكذا ان كان لغرض نفسه كما قال (وان حمله الغاصب عليه بان قدم له طعاما مغصوبا ضيافة فأكله فكذا) القرار عليه (في الاظهر) لانه المتلف واليه عادت المنفعة والثاني ان القرار على الغاصب لانه غير الآكل وعلى الاول لو قدمه لآخر وقال هو ملكي فالقرار على الآكل أيضا فلا يرجع بما غرمه على الغاصب لكن بهذه المقالة ان غرم الغاصب لم يرجع على الآكل لا عتراه بان المالك ظلمه والمظالم لا يرجع على غير ظالمه وتقديمه لرقيق ولو باذن مالكة جناية يد منه يباع فيها التعلق موجبها برقبته ولو غرم الغاصب رجوع على قيمة الآكل بخلاف ما لو قدمه لبهيمة فأكله وغرم الغاصب فانه لا يرجع على المالك ان لم ياذن والارجع عليه (وعلى هذا) أي الاظهر في أكل الضيف (لو قدمه) الغاصب (للمالكة) أو لم يقدمه له (فأكله) جاهلا بانه له (برئ الغاصب) لمباشرته اتلاف ماله مختارا أما اذا أكله عالما فغير أقطعا هذا كله ان قدمه له على هيئته أما اذا غصب حبا ولحما أو عسلا وديقا وصنعه هريسة أو حلوا مثلا فلا يبرأ قطعا قاله الزبيري لانه لما صيره كالتلف انتقل الحق لقيمته وهي لا تسقط ببذل غير هابدون رضا مستحقها وهو لم يرض ويبرأ الغاصب أيضا باعارته أو بيعه أو اقراضه للمالك ولو جاهلا بكونه له لانه يباشر أخذ ماله مختارا لا بإيداعه ورهنه واجارته وتزويجه منه والقراض معه فيه جاهلا بانه له اذا تسليط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالما وشمل الترويج المذكور والانتى ومحله فيما لم يستولدها فان استولدها وان لم يتسلمها برئ الغاصب لحصول تسلمها بمجرد استيلائها ولو قال الغاصب للمالك اعنتقه أو اعنتقه عنك فاعتقه ولو جاهلا بانه له عتق وبرئ ولو قال له أعنتقه عنى فاعتقه ولو جاهلا بانه له عتق وبرئ الغاصب كما رجحه ابن المقرئ وصرح به السبكي ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في أصل الروضة لكن الوجه معنى كما قاله الشيخ وقوعه عن الغاصب ويكون ذلك فيما ضمنيا ان ذكر عوضا والا هبة بناء على صحة البيع فيما لو باع مال أبيه ظاناً بحياته فبان ميتا

فوفصل في بيان حكم الغصب وانقسام المغصوب الى مثلى ومتقوم وبينهما وما يضمن

وخرج بغصبه ما لو اتلفه في يد المرتن فيضمنه بقيمته يوم التلف وما لو أخذه من المرتن لينتفع به على الوجه المشروع فلا ضمان عليه اذا تلف في يده بلا تقصير هذا وما نوزع به من أن المالك انما يضمن بأقل الامر من القيمة والدين ظاهر فيما لو دفعه الرهن لتهكون من الدين وما هنا يدفعها لتكون رهنا فلا وجه لاعتبار الأقل (قوله ومحله فيها) أي الانتى (قوله ولو قال له) أي المالك (قوله وبرئ الغاصب) قال في شرح الروض قال البلقيني وينبغي أن يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه اه سم على حج وقول سم ونحوه أي كأن أمره بهيمته لم يصبه أو ونحوه من الجهات العامة أو قال له انذرا عناق أو أوص به لجهه كذا ثم مات المالك (قوله لكن الوجه معنى) أي لا نقلا وهذا يشعر باعتقاد الاول لانه الوجه نقلا عنده لكن اعتمد أنه عن الغاصب شيخنا الزيدى فوفصل في بيان حكم الغصب (قوله وانقسام المغصوب) تفسير للمراد بحكم الغصب هنا والافليس ما ذكره حكاه اذا تعرض فيه لحرة ولألعدمها ويجوز أن المراد بالحكم ضمان الضمان هو غنم مائة مائة

بعضها كالشارح قال الشهاب سم المراد من هذه العبارة ما سيأتي في الفائدة الثانية آخر الفصل بقوله في فروعهما هنا
أقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصية فبشيء حتى لا يلزمه الاقسطه من حصته من التركة اه اه (قوله فيتفرع
به المغصوب) أي وما يتبع ذلك كعدم اراقة المسكر على الذمي (قوله تضمن نفس الرقيق) أي كلاً أو بعضاً فيدخل فيه
المبعض فيضمن جزء الرق منه بقيمته وجزء الحرية بما يقابله من الدية كما يأتي (قوله كسائر الاموال) أي المتقومة والا فائتلى
من الاموال يضمن بمثله كما يأتي ويحتمل ان التشبيه في أصل الضمان والاموال على عمومها (قوله بالقيمة في المغصوب) أي
المتقوم فلا يشكل بما يأتي في المثلي اذا تقدم من ان الاصح فيه انه يضمن باقصى القيم من وقت الغصب الى وقت الفقد (قوله
من الغصب الى التلف) وفي غيره قيمة يوم التلف اه ح وهو شامل للاستام فيضمن على ما ذكره بقيمة يوم التلف أي لا تق
بالحال عادة (قوله فان لم ينقص لم يلزمه شيء) قياس ما يأتي فيما لو قطع الغاصب أصبعاً زائدة ولم تنقص قيمته بالقطع انه يعتبر
هنا حاله قبل الاندمال اللهم ١١٦ الآن يقال ما هنا مصور بما اذا لم تنقص قيمته شيئاً لا قبل الاندمال ولا بعده ثم رأيت

في سم على حج كذلك
(قوله أما الجنائية) أي
بجرح لا مقدره أخذاً
من كلام سم وهو مقابل
قوله على نحو ظهر أو عنق
لكن قد يقال هذا داخل
في قوله الآتي وكذا
المقدرة فلم ذكر هذا هنا
فلتأمل ويحجب بالمنع
لان المراد في الآتي ان
تكون الجنائية بالتلاف
المقدرة وهنا ان تكون
بالتلاف شيء فيه اه سم
على حج (قوله فان ساواه
نقص) أي وجوباً (قوله
أما هو) أي الغاصب
(قوله فيضمن بما ينقص)
معتمد وقوله مطلقاً أي
ساوى المقدراً زاد عليه
(قوله ان تلفت بأفة) أي

به المغصوب وغيره (تضمن نفس الرقيق) ولو مستولدة ومكتاتبا (بقيمته) بالغة ما بلغت
(تلف أو أتلف تحت يد عادية) بتخفيف الياء كسائر الاموال ومراده بالعادية الضامنة وان لم
يكن صاحبها متعبداً يداخل نحو مستعير ومستام ويخرج نحو حربي وقتن للالك وأثرها لكون
الباب موضوعاً للتعدي والمراد كما يعلم مما يأتي بالقيمة في المغصوب وابعاضه أقصاها من الغصب
الى التلف (وابعاضه التي لا يتقدر ارشها من الحر) كهزال وزوال بكارة وجناية على نحو عتق
أو ظهر يضمن (بما ينقص من قيمته) اجماعاً فان لم ينقص لم يلزمه شيء أما الجنائية على نحو كف
مما هو مقدرة منه بنظيره في الحر ففيها ما ينقص من قيمته بشرط ان لا يساوى النقص مقدره
كنصف القيمة في اليد فان ساواه نقص عنه الحاكماً شيئاً باجتهاده كذا ذكره البلقيني
نقلاً عن المتولي قال وهو تنقص ميل لا بد منه واطلاق من أطلق محمول عليه وهو ظاهر في غير
الغاصب أما هو والكلام فيه هنا فيضمن بما ينقص مطلقاً التشديد هم عليه في الضمان ما لم
يشدد واولى غيره ويؤيده ما يأتي في نحو قطع يده من انه يضمن الاكثر (وكذا المقدرة) كيد
(ان تلفت) بأفة سماوية اذا الساقط من غير جنائية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب
على عاقلة فاشبهه الاموال فان نقصت كان سقط ذكره وأنثياه لزمه ما ينقص وان لم ينقص كما
هو الغالب من عدم تنقص القيمة لم يلزم شيء قطعاً (وان أتلفت) بجناية (فكذا) يضمن بما
نقص من قيمته (في القديم) قياساً على البهيمة (وعلى الجديد تنقذ من الرقيق) لانه يشبه الحر
في كثير من الاحكام (والقيمة فيه كالدية في الحر في) يديه تمام قيمته نعم لو قطعهما مشترط وهو
بيد البائع لم يكن قابضاً له فلا يلزمه الا ما ينقص والا كان قابضاً له مع كونه بيد البائع كاحكام
الامام عن ابن سريج وقال انه من محاسن تفريعاته وفي (يده) ولو مدبراً ومكتاتباً وأم ولد (نصف
قيمته) كما سبذ كره آخر الديات هذا ان لم يكن الجاني غاصباً فان كان كذلك لزمه أكثر الامرين

بغير جنائية أخذاً من قوله وان تلفت بجناية (قوله فان نقصت) أي القيمة وهو مستأنف (قوله كان سقط
ذكره وأنثياه) أي بان سقطت بلا جنائية أو قطعت قوداً اه سم على حج أي ما بالجنائية فيضمن وقوله لزمه أي بعد الاندمال
(قوله وهو بيد البائع) غرضه مجرد افادة الحكم والا فالكلام في المغصوب نعم بالنظر لما سبذ به الشارح اليد العادية يكون
استندراً كالأقوال (قوله لم يكن) أي المشتري وقوله فلا يلزمه الا ما ينقص أي الا بنسبة ما ينقص الخ وقوله والا أي بان أزمناه وقوله
مع كونه أي ولا فائلاً به (قوله نصف قيمته) أي بعد الاندمال (قوله فان كان كذلك) قضية تخصيص الاكثر بالغاصب ان غيره
اذا جنى عليه في يد الغاصب لا يضمنه الاكثر وعجالة المهج وشرحه الا ان أتلفت بان أتلفها الغاصب أو غيره اه وهي
مخالفة لما اقتضاه كلام الشارح في اتلاف غير الغاصب فتأمل ويمكن حملها على ما هنا بان يقال التسوية بين الغاصب وغيره
في أصل الضمان لا في قدر المضمون به وحكمه ان غير الغاصب اذا أتلف ضمن بقدر القيمة والغاصب الزائد فان غرم الكل
رجع على المتلف بقدر القيمة ثم رأيت في سم على من حج ما وافقه (قوله لزمه أكثر الامرين)

على ذلك درهم يلزمي) هذا بيان لغنى التفرع ولم يذكر معنى الجزاء وقد ذكره حج في تحفته ولفظه ان أردت معرفة ما يلزمي بهذا الاقرار فهو درهم اه ولعله سقط من الشرح من النساخ (قوله كزنة هذه الصنعة) أي من الذهب مثلا كما في التحفة فلا ينافي ما مر في مثل ما في يدز بدومثله يقال في المثال بعده (قوله الا اذا عرض ما يمنع منه) صوابه الا اذا عرض ما يقتضيه (قوله اذا اختلف الوصف والسبب الخ) كانه ادخل في هذا تعليل المسئلة الثالثة توسعا تنزيلا لاختلاف الاضافة الى الزمن منزلة اختلاف الوصف (قوله نعم لو قال ظننته يلزمي) عبارة التحفة نعم ان قال من نحو خروظننته يلزمي

هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغي الثاني وقوله لاجتماع الشبهين أي شبه الحرو وشبه المال وقوله ضمن الغاصب ما زاد ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش القدر فهو كارش غير المقدر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما أفاده كلام شرح الروض المار اه سم على حج (قوله لاجتماع الشبهين) أي شبه الحرو وشبه البهية (قوله نعم لو قطعها المالك) أي ولو تعدى او كذا لقطع الرقيق يد نفسه كما في شرح الروض وقد يقال الا قرب انه يضمن أكثر الامرين لان جنائته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب ويفرق بين جنائته على نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب بان السيد جنائته مضمونة على نفسه فسقط ١١٧ ما يقابلها عن الغاصب بخلاف

جناية العبد فان مضمونة على الغاصب مادام في يده (قوله استقر عليه) أي الغاصب (قوله ويقوم قبل البرء) أي فيعتبر قيمته سليما اذا أصبح زائدا ومحسروا سائل الدم ويجب التفاوت بينهما (قوله قصاصا أو حدا) أي بجناية وقت منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضمونة لان المستند الى سبب سابق على الغصب كالتقدم عليه (قوله مع ربع الدابة) أي

من نصف القيمة أو النقص على القوانين لاجتماع الشبهين فلو كان الناقص بقطعها ثلثي قيمته لزماء النصف بالقطع والسدس باليد العادية نعم لو قطعها المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط كما نقله الاذري عن الروياني وقياسه انه لو قطعها أجنبى استقر عليه الزائد على النصف ولو قطع الغاصب منه أصبع أو زائدة وبرئ ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص كما قاله أبو اسحق ويقوم قبل البرء والدم سائل للضرورة ولو قطعت يده قصاصا أو حدا فكلالة كما صححه البلقيني والمبعض يعتبر بما فيه من الرق كما ذكره الماوردي في قطع يده مع ربع الدابة أكثر الامرين من ربع القيمة ونصف الارش (وسائر الحيوان) أي باقيه ما عدا الاذري الا الصيد في الحرم أو على المحرم لما مر انه يضمن بمثله للنقص تضمن نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يعلم مما يأتي وأجزاءه بما نقص منها لانه لا يشبه الاذري بل الجراد وحمل كلام المصنف على ما تقرر أولى من تخصيص الاسنوي له بالأجزاء قال لان ضمان نفسه بالقيمة يشارك فيه القن ووجه ما مر ان أجزاءه كنفسه بخلاف القن فحمل كلامه على هذا التعميم المختص به ليفرق به بينه وبين القن أولى (وغيره) أي الحيوان من الاموال (مثلي ومتقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها (والاصح ان المثلي ما حصره ككيل أو وزن) ان أمكن ضبطه باحدها وان لم يعتد فيه (وجاز السلم فيه) فما حصره عد أو وزع كحيوان وثياب متقوم وان جاز السلم فيه والمجونات والجواهر ونحوها وكل ما مر مما يمنع السلم فيه متقوم وان حصره وزن أو كيل اذا المانع من

المقابل لجزئه الحر (قوله ونصف الارش) وهو نصف ما نقص من قيمته (قوله وسائر الحيوان) مبتدأ وقوله تضمن نفسه خبر (قوله أي أقصاها) أي ان كان غاصبا (قوله على ما تقرر) من شمول كلامه لنفسه وأجزائه (قوله كنفسه) أي تضمن بالقيمة أي بما نقص اه سم (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى اه سم على حج لعل وجهه انه اذا حمل كلام المصنف على الأجزاء يحصل الفرق بينه وبين القن أيضا لان الاسنوي يجعل غير القن كالقن في ان نفسه تضمن باقصى القيم واذا حمل كلام المصنف على الأجزاء دل على ان القن انما يفرق بينه وبين غيره في الأبعاض لا في الأجزاء فافعال أنا حرف تركه ضمنه وأفتى بعضهم فيمن أطعم دابة غيره مسموما فماتت بانه يضمنها لا غيره مسموم ما لم يستول عليها ومن أجرداره الابنية وضع فيه دابته لم يضمن ما أنلفته على المستأجر الا ان غاب فظن ان البيت مغلق وبهذا يفيد ما يأتي قبيل السير من اطلاق عدم الضمان اه حج قوله ما لم يستول عليها ينبغي وما لم يكن ما أطعمه اياها مضرا بها اه سم (قوله وقيل بفتحها) فيه تأمل اه سم على حج ولعل وجه التأمل ان تقوم لازم لانه مطاوع قومه والوصف من اللازم انما هو اسم فاعل والمفعول منه لا يكون الا بالاصالة وليس المعنى هو المعنى تقديرها (قوله وان لم يعتد فيه) عبارة سم على منهج قوله أو وزننا ينبغي شرعا والا فالثياب يمكن وزنها تأمل اه (أقول) قوله شرعا لعل المراد ما جرت به عادة أهل الشرع فيه بمثله والا فالثياب اذا بيعت وزنا لا تمتنع شرعا

(قوله حلف المقر له على نفيه) أي نفي كونه من ثمن خمر (قوله ما لم تقم بينة على المناسق) انظر ما وجه قبول هذه البيضة مع أنها يحتمل أنه لزمه الالف بسبب آخر فهي شاهدة بنفي غير محصور (قوله بدليل قولهم الخ) أي ولأنه كالكافر بالنسبة للخمير مثلاً فيما مر بل أولى ولعل هذا الباحث يجعل الكافر مثله في ذلك (قوله فالحاكم الساقى يحمله الخ) وظاهره يأتي هذه ما صر في الاستدراك من تخليف المقر له رجاء أن يرد اليمين (قوله ولم يكن في جواب دعوى) انظر ما حكم مفهومه (قوله ولا با من اتصال قوله من ثمن عبد الخ) عبارة التحفة ولا بد من اتصال قوله من ثمن عبد ويلحق به فيما يظهر كل تقييد مطلق أو

(قوله مع حصره باحدها) أي الكيل والوزن (قوله والمعتمدانه مثلي) خلافاً للخ (قوله فهو مثلي) توجيهه للإيراد (قوله فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما) أي ويصدق الغاصب في قدر ذلك إذا اختلفا فيه لأنه الغارم ويحتمل وهو الظاهر أن يقال يوقف الأمر إلى الصلح لأن محل تصديق الغارم إذا اتفقا على شيء واختلفا في الزائد وما هنا ليس كذلك (قوله فقد قال الزركشي) توجيه لقوله ولا يرد (قوله قامت) هو من كلام مر (قوله فعليه) أي كلام الزركشي (قوله على أن إيجاب رد المثل) هذا قيد يقتضي اعتماد كلام ١١٨ الزركشي والذي في المنهج الجزم رد المثل والاقتصار في الجواب على ما ذكره

ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي ولا يرد عليه خسر التفرقة منه مع حصره باحدها وصحة السلم فيه لا تنفع حصره بذلك إذ الماء الذي به صيره مجهولاً كذا قيل والمعتمدانه مثلي ولا برأختلط بشعير فهو مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما فقد قال الزركشي يمنع رد مثله لأنه بالاختلاط انتقل من المثلي إلى المتقوم للجهل بقدر كل منهما قلت وكلام مهم مصرح به حيث شرطوا في المثلي صحة السلم فيه فعليه الإيراد على أن إيجاب رد المثل غير مستلزم كونه مثلياً كما يجب رد مثل المتقوم في القرض ومعييب حب أو غيره تجب قيمته كما أفتى به ابن الصلاح مع صدق هذا المثلي عليه على أنه يمكن منع صدقه عليه بأنه لا يصح السلم فيه بوصف العيب لعدم انضباطه (كء) ولو حاراً كما نقل في الكفاية عن الإمام جواز بيع الماء المسخن بعضه ببعض وأن ذهب في المطالب إلى كون الحار متقوماً لدخول النار فيه قال الأذري وهذا طريق غيره من المسائعات ولو ألقى حجرًا نحى في ماء برد في الصيف فزال برده ففيه أوجه أو جهها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لزوم إرش نقصه وهو ما بين قيمته بارد وأحار حينئذ (وتراب) ورم (ونحاس) يضم أوله أشهر من كسره وحديد وفضة (وتبر) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه (ومسك) وعنبر (وكافور) ونج وجمد (وقطن) ولو جمبه كما ذكره الرافعي ولم يستحضره ابن الرقعة فبحث خلافه ووصوف وأن نقل عن الشافعي ما يؤهم توقفه في مثليته حيث قال يضمن بالمثل أن كان له مثل لا مكان جملة على فقد المثل حساً أو شرعاً وعذب وسائر الفواكه الرطبة كما صححه في الشرح والروضة هنا وهو المعتمد وأن صحح في الزكاة نقلاً عن الأكثرين تقوم العنب والرطب (ودقيق) كافي الروضة هنا ونخالة كافي فتاوى ابن

الشارح بقوله على أن إيجاب الخ (قوله ومعييب حب) أي ولا يرد معيب الخ (قوله كء) أي عذب أو مالخ لم تختلف ملوحتة فان اختلفت ملوحتة فتقوم لعدم صحة السلم فيه قوله ولو حاراً خلافاً للخ (قوله وهذا بطرق غيره من المسائعات) أي وقد قالوا فيه أنه مثلي وأن أغلى أيضاً سم على منهج (قوله في ماء برد) ينبغي قراءته بضم الراء وزن سهل فيشمل مالوكان ذلك بنفسه أو بفعل فاعل وفي المختار برد الشيء من باب سهل وبرده غيره من

باب نصر فهو مبرد وورده أيضاً تبريداً (قوله وحار حينئذ) أي فلور جمع بعد صيرورته حاراً إلى البرودة الصلاح لم يسقط الأرض كافي مسائل السمن ونحوه اه سم على منهج في الفصل الآتي أقول وقد يقال قياس ما ذكره في زوال العيب من أنه لا يعد معه نقصاً أن لا ضمان هنا وفرق بينهما وبين السمن فإن السمن زيادة في العين محققة والحرارة ليست كذلك بل هي مجرد عيب وزوال العيب يسقط الضمان على أنه سياتى عنه أيضاً أن زيادة القيمة مانعة من طلب المثل في فرع من قال في العباب الملاعق المستوية متقومة والاصطال أربعة والمصبوبة في قالب مثلية وتضمن بالقيمة اه ونقل في تجربده هذا الأخير عن المهمات وقال في التجريد ذكر الماوردي أن الزيتون متقوم اه سم على منهج وما ذكره في الزيتون قد يخالفه قول الشارح الآتي وسائر الفواكه الرطبة وقوله وتضمن بالقيمة قياساً في الحلي أنه يضمن مثل النحاس وقيمة الصنعة من نقد البلد (قوله وسائر الفواكه الرطبة الخ) دخل فيه الزيتون وقد ذكرنا عن التجريد ما يخالفه والظاهر الدخول أخذاً من قولهم في باب الرابح جواز بيع بعضه ببعض وأن ما فيه ذهنية لا مائة فجواز السلم فيه أولى من بيع بعضه ببعض (قوله كما صححه في الشرح) أما التمر والزبيب فتليان بالخوف

تخصيص امام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر والابطال الاحتجاج الخ فقوله كاتصال الاستثناء متعلق بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ ومراده بذلك ان ضابط الاتصال هنا كضابطه الا في الاستثناء وقوله ويلحق به الخ معترض بين المتعلق والمتعلق كالايجب والشارح فهم ان مراده انه يقيس كلام من تقييد المطلق وتخصيص العام والاستثناء على ما هنا

(قوله وحبوب) أي ولو حب برسيم وغاسول (قوله مع عدم انضباطها) أي الاجزاء (قوله لانه) أي المثل (قوله ولو تافهة) يؤخذ مما سبق عن سم ان هذا فيما لا مؤنة لنقله والواجب قيمته (قوله ومحل الخ) أي فالتفصيل بين ان يبقى له قيمة وقوله تافهة وان لا انما هو اذا لم يكن لنقله مؤنة والا فالواجب القيمة مطلقا مراه ١١٩ سم على حج وقضيته انه لا نظر

لاختلاف الاسعار وهو

غير مراد ومن ثم صرح

في فصل القرض بان كالا

من اختلاف الاسعار

والمؤنة عبارة مستقلة

وعبارة شعبة الزياي

هنا المراد بمؤنة النقل

ارتفاع الاسعار بسبب

النقل اه (قوله ضمن

المثل) هو ظاهر في الاولى

والثالثة بخلاف الثانية

فان كلام السمسم

والشبرج مثلي وليس

أحدهما معهودا حتى

يحمل عليه فلعل المراد

ضمن المثل في غير الثانية

ويتخير فيها وعبارة سم

على حج قوله ضمن المثل

الخ عبارة شرح الروض

أخذ المالك المثل في

الثالثة مخيرا في الثالث

منها أي ما لو صار المثل

مثليين المثان اه وهو

صريح فيما قلناه لكن

قضية قول شارح المنهج الا ان يكون الاخر أكثر قيمة فيضمن به في الثاني انه اذا صير السمسم شبرجا وكانت قيمة الشبرج أكثر

انه يضمنه شبرجا وهو مناف لقوله أيضا والمالك في الثاني مخير بين المثان الا أن يحمل الثاني على ما اذا استوت قيمة المثان

والاول مفروض فيما لو زادت قيمة الثاني فلا تنافي بين كلاميه لكنه خلاف ما في شرح الروض وكلام الشارح (قوله ضمن

الوزن بمثله والصنعة الخ) ومثله ما لو غصب انا شخص وأتلفه فيضمن مثل النحاس وقيمة الصنعة أي عادة لا ما غرمه على

المعتمد اه زيادي ويدخل في هذا الاصطال المربعة والمصبوبة في قالب وتقدم لسم عن المهمات ما يخالفه (قوله لانه

مختص) أي وماها بديل متلف وهو ليس مضمونا بمقد (قوله ولا حوايه) أي فيما دون مسافة القصر كما في الروض اه

سم على حج (قوله الا بأكثر) أي وان قل (قوله من الغصب الى الاعواز) أي الفقد للمثل (قوله خلا فالبعض المتأخرين

مراده حج (قوله بان المراد المغصوب) أي أقصى قيم المغصوب

الصالح وحبوب وادهان وسمن ولبن ومخيض وخل وبيض وصابون وغرور وزيب ودرهم خالص أو مغشوشة ومكسرة أو سبيكة (لاغالية ومجحون) لا اختلاف اجزاء سم مع عدم انضباطها (فيضمن المثل بمثله) ما لم يتراضيا على قيمته لانه أقرب الى حقه فان خرج المثل عن القيمة كالأول تلف ماء بمغارة ثم اجتماعا على لا قيمة للماء فيه أصلا لزمه قيمته بعمل الاتلاف بخلاف ما إذا بقيت له قيمة ولو تافهة لان الأصل المثل فلا يعدل عنه الا حيث زالت ماله من أصلها والا فلا كالا نظر عند رد العين الى تفاوت الاسعار ومحل كاي علم مما يأتي في قوله ولو ظهر بالغاصب في غير بلد التلف الى آخره فيما لا مؤنة لنقله والا غرمه قيمته بعمل التلف كالأول نقل المالك برام من مصر الى مكة ثم غصبه آخر هناك ثم طالبه مالكه به فصر فتلزمه قيمته بمكة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو صار المثل متقوما أو مثليا آخر أو المتقوم مثليا كالأول جعل الدقيق خبزا والسمسم شبرجا والشاة لحما ثم تلف ضمن المثل ساوى قيمة الاخر أم لا ما لم يكن الاخر أكثر قيمة فيضمن بقيمته في الاولى والثالثة ويتخير المالك بطالبته بأي المثليين في الثانية فعلم انه لو غصب صاع بر قيمته درهم فطحنه فصارت قيمته درهما وسدسا فخبزه فصارت درهما وثلاثا وأكله لزمه درهم وثلاث وكيفية الدعوى هنا استحق عليه قيمة خبز درهما وثلاثا ولو أنلف حليا ضمن الوزن بمثله والصنعة بنقد البلد كما جزم به ابن المقرئ وهو المعتمد وان ذكر في الروضة عن الجمهور ضمان الجرم والصنعة بنقد البلد ولا ربا وان كان من جنسه لانه مختص بالعقود (تلف) المغصوب لان الكلام فيه (أو أنلف فان تعذر) المثل حسا كان لم يوجد بعمل الغصب ولا حوايه كما مر نظيره في السلم أو شرعا (كان لم يوجد المثل) فيما ذكره الا بأكثر من عن المثل (فالقيمة) هي الواجب اذ هو الا أن كالا مثل له (والاصح) فيما لو كان المثل موجودا عند التلف فلم يسلمه حتى فقدته كما صرح به أصله (ان المعتبر أقصى قيمه) أي المثل كما صححه السبكي وهو ظاهر كلام الاصحاب وجزم به في التنبية وجرى عليه جاعة ويؤيده تصحيحهم أقصى القيم من الغصب الى الاعواز خلا فالبعض المتأخرين القائل بان المراد المغصوب لان المغصوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه بعد التلف (من وقت الغصب الى تعذر المثل) لان وجود المثل ببقاء المغصوب بعينه لكونه كان مأمورا براد المغصوب فاذا لم يفعل غرم أقصى قيمته في تلك المدة اذا من حالة

قضية قول شارح المنهج الا ان يكون الاخر أكثر قيمة فيضمن به في الثاني انه اذا صير السمسم شبرجا وكانت قيمة الشبرج أكثر انه يضمنه شبرجا وهو مناف لقوله أيضا والمالك في الثاني مخير بين المثان الا أن يحمل الثاني على ما اذا استوت قيمة المثان والاول مفروض فيما لو زادت قيمة الثاني فلا تنافي بين كلاميه لكنه خلاف ما في شرح الروض وكلام الشارح (قوله ضمن الوزن بمثله والصنعة الخ) ومثله ما لو غصب انا شخص وأتلفه فيضمن مثل النحاس وقيمة الصنعة أي عادة لا ما غرمه على المعتمد اه زيادي ويدخل في هذا الاصطال المربعة والمصبوبة في قالب وتقدم لسم عن المهمات ما يخالفه (قوله لانه مختص) أي وماها بديل متلف وهو ليس مضمونا بمقد (قوله ولا حوايه) أي فيما دون مسافة القصر كما في الروض اه سم على حج (قوله الا بأكثر) أي وان قل (قوله من الغصب الى الاعواز) أي الفقد للمثل (قوله خلا فالبعض المتأخرين مراده حج (قوله بان المراد المغصوب) أي أقصى قيم المغصوب

في وجوب مطلق الاتصال فغير عنه بما ترى مع انه غير ما اراده قطعاً كيف ووجوب اتصال الاستثناء سيأتي قريباً في المتن فكيف يجتبه بقوله فيما يظهر فيجب اصلاح عبارة الشارح بان يحذف منها لفظ بما تقررو ويجعل بدله لفظ به عقب قوله أو تخصيص لعام ليوافق عبارة النصفه (قوله بل علقه بما هو مفيد عنا) هذا تعليل لما في المتن خاصة كما هي عادته في غالب

(قوله وهو مطالب بردها) أي العين (قوله أما لو كان المثل) محترز قوله فيما لو كان المثل موجوداً (قوله عشرة أوجه) الأولى من عشرة أوجه فيكون الاصح أحدها لان ما ذكرناه مقابل تسعة فقط (قوله أو انتقل بنفسه) أي كالونقله سبيل أو ربح (قوله ان تعذر احضاره) أي بحسب العادة وان استغرق حله زمناً يزيد على الوقت الذي هم فيه عرفاً (قوله من هربه) أي الغاصب (قوله أي بأقصى قيمه) لو زادت القيمة بعد ذلك فينبغي أخذ الزيادة كما في شرح الروض نقلاً عن الاسنوي لانه على ملكه اه سم على حج وقوله ١٢٠ أخذ الزيادة أي من الغاصب لان المغصوب باق على ملك مالكه (قوله وقضيته)

أي قضية قوله وملكها الاخذ ملك قرض وقوله بدلها أي القيمة (قوله والاوجه خلافه) أي فيجوز له الاخذ ويحرم عليه الوطء وعبارة الزيادة فلو كانت أمة تحل له فهل يمتنع أخذها عن القيمة أخذاً من قولهم انه يملكها ملك قرض واقتراضها ممتنع أو يحل له أخذها ويمتنع عليه وطؤها المعتمد الثاني لان أخذها حال ضرورة بخلاف القرض اه ومع ذلك لو خالف ووطئ لاحد عليه ولو حلت منه صارت مستولدة ولزمه قيمتها (قوله بخلاف القرض) أي لان صحته تتوقف على عدم حل الوطء فحيث جاز التملك للقيمة جاز أخذ الامه وان حل وطؤها

الا وهو مطالب بردها فيما لو كان المثل فيها مفقوداً عند التلف فيجب الاكثر من الغصب الى التلف ومقابل الاصح عشرة أوجه الوجه الثاني يعتبر الاقصى من الغصب الى التلف والثالث من التلف الى التعذر والرابع الاقصى من الغصب الى تعريم القيمة والمطالبة بها والخامس الاقصى من انقطاع المثل الى المطالبة والسادس الاقصى من التلف الى المطالبة والسابع الاعتبار بقيمة اليوم الذي تلف فيه المغصوب والثامن بقيمة يوم الاعواز والتاسع بقيمته يوم المطالبة والعاشران كان منقطعاً في جميع البلاد فلا اعتبار بقيمة يوم الاعواز وان فقد في تلك البقعة فلا اعتبار بيوم الحكم بالقيمة (ولو نقل المغصوب المثلي) أو انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي فذكر نقله مثال واقتضاه على المثلي لانه الذي يترتب عليه جميع التفريعات الآتية التي منها قوله طالبيه بالمثل والافتقار المتقوم بوجوب المطالبة برده أو قيمته (الى بلد) أو محل (آخر) ولو من بلد واحد ان تعذر احضاره حالاً كما اعتمده الاذرى أي والا فلا يطالبه بالقيمة (ولمالك ان يكلفه رده) ان علم مكانه للغير المار على اليد ما أخذت (وأن يطالبه) ولو مع قرب محل المغصوب وأمنه من هربه أو تواريه كما اقتضاه اطلاقهم خلافاً لما وردى ومن تبعه (بقيته) أي بأقصى قيمه من الغصب الى المطالبة (في الحال) أي قبل الرد لوجود الحيولة بينه وبين ملكه ولهذا امتنع عليه المطالبة بالمثل لثبوت الترادف قد يزيد السعر ويختل فيحصل الضرر والقيمة شيء واحد وملكها الاخذ ملك قرض لا تتفادع به على حكم ردها أو رد بدلها عند رجوع العين وقضيته عدم جواز أخذ أمة تحل له بدلها كما لا يحل له اقتراضها والاوجه خلافه اذا الضرورة قد تدعو الى أخذها خشية من فوات حقه والمالك لا يستلزم حل الوطء بدليل المحرم والوثنية والمجوسية بخلاف القرض وتجب أجرة المغصوب وضمنان جنائيته وزوائده وان أبقيت وسلمت القيمة للحيولة وتمكن الاجرة بعد النقص أجرة ناقص ومعنى كونها للحيولة وقوع الترادف فيها (فاذا رده) أي المغصوب أو خرج عن ملكه بعقوبته أو موت في البلاد أو كالاتفاق ارجاه عن ملكه بوقف أو نحوه (ردها) ان كانت باقية والارد بدلها لزوال الحيولة وليس له مع وجودها ردها فلهذا لو توافقا على ترك الترادف في مقابلتها لم يكف

كما يحل شراؤها وان امتنع القرض (قوله وتجب أجرة المغصوب) أي على الغاصب (قوله وضمنان جنائيته) أي بل المغصوب وقوله وان أبقيت وقوله وسلمت القيمة من جهة الغاية (قوله يعنى منه) أي المالك (قوله أو موت في البلاد) أي فيرد الوارث ان كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياته فهل ترد القيمة لان الاصل الحياة فيه تظر وأما الوماتت قبله فتستقر القيمة اه سم على حج وقول سم فيرد الوارث أي القيمة التي أخذها مورثه من الغاصب وقوله أيضاً في نظر ولا يبعد عدم الرد لتحقق ضمان الغاصب باستيلائه ولا يسقط الابعود ليد مالكة أو ما يقوم مقام العود ولم يوجد واحد منهما (قوله ردها) قال ع لو زادت زيادة منفصلة فهي للمغصوب منه ويصور ذلك بان يكون أخذ عن القيمة عرضاً اه وقوله عرضاً أي كالحيموان (قوله وليس له) أي المالك وقوله مع وجودها أي القيمة وقوله على تركه أي المغصوب وقوله في مقابلتها أي القيمة

التعالييل (قوله وافهم قوله ثم جاء أنه لو قال الخ) عبارة التحفة وافهم قوله ثم 'عنه لو وصله كعلي ألف وديعة قبل (قوله كما تقر) أي بقوله الواقع (قوله لجواز ارادة الخروج اليه منه بالهبة) أي وأنه يعتد الملك بمجرد الهبة (قوله على أنه يصح أن يريد يبرئ) بطل عبارة التحفة ان يريد يبرئ غاية بطل انتهت فعل لفظ غاية سقط من الشرح من الكتبة والا فالبراءة لا يصح

(قوله بل لا بد من بيع بشرطه) ومنه قدرة المشتري على تسلمه وعليه فلا يبق المصوب في يد الغاصب ولم يقدر على رده لم يصح شروؤه ويحتمل خلافه امتزج ضمائه منزلة كونه في يده (قوله ليس للغاصب حبسه) أي المصوب (قوله يمنع الحبس مطلقا) أي أخذ بحق أولا (قوله وأخذ الاسنوي) معتمد (قوله فان فقد المثل) ١٢١ قال في شرح الروض أو وجد

زيادة أي على غن مثله قال

في شرحه أو منعه من

الوصول اليه مانع اه

سم على حج وقول سم أو

وجد زيادة أي وان قلت

وامتنع الغاصب من بذلها

(قوله قيمة) أي والعبرة

في التقويم بالنقد الغالب

في ذلك محل كما أتى في

قوله هذا كانه ان لم ينقله

(قوله والا بان كان لنقله

مؤنة) أي وزيادة قيمة

هناك مانع عن المطالبة

اه سم على منهج (قوله

أوخاف الطريق) انظر

لما منع الخوف المطالبة

مع ان ضرره يعود على

المالك وقد رضى الا أن

يقال بل يعود الضرر على

الغاصب أيضا لانه لما كان

حصوله في ذلك المكان

انما هو مع الخطر كان كذا

المؤنة اذا خطر ومعاياته

كالمؤنة اه سم على حج

وقد يقال المراد أن لا يطالبه

بالرد الى محله لما فيه من

بل لا بد من بيع بشرطه وتضيعة كلام المصنف انه ليس للغاصب حبسه لاسترداده وهو ما رجحه الرافعي كما لا يجوز للشترى فاسدا حبس المبيع لاسترداده ثم عطفه وما فرق به غيره من ان المشتري رضى بوضع يده على الثمن بخلاف الغاصب فانها أخذت منه قهرار ديانته قهر بحق فكان كالاختيار على ان وجوب الرد عليه فوراً يمنع الحبس مطلقا وقوله الحبس للاشهاد لما مر قبيل الاقرار (فان تلف) المصوب المثل (في البلد) أو المحل (المنقول) أو المنقول (اليه) أو عاد وتلف في بلد الغصب (طالبه بالرد في أي البلدين) أو المحليين (شاء) اتوجه رد العين عليه فیهما وأخذ الاسنوي منه ثبوت الطالبة في أي موضع شاء من المواضع التي وصل اليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه أكثر البلدين قيمة) لذلك ويأتى هنا ما يبحثه الاسنوي أيضا فله مطالبة بأقصى قيم المحال التي وصل اليها المصوب (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف) والمصوب مثلي والمثل موجود (فلا يصح ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد) اليسير وكان الطريق آمنا (فله مطالبة بالمثل) لعدم الضرر على واحد منهم احينئذ (والا) بان كان لنقله مؤنة وأخاف الطريق (فلا مطالبة له بالمثل) وليس للغاصب تكليفه قبوله لما فيه من من المؤنة وضرر والثاني يطالبه بالمثل مطلقا والثالث ان كانت قيمة ذلك البلد مثل قيمة بلد التلف أو أقل طالبه بالمثل والا فلا ونقله الاسنوي عن جمع كثير وزعم أن حل الاطلاق على ذلك التفصيل متعين لانتفاء المعنى وهو الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) وان لم تكن بلد الغصب وحل ذلك ان كانت أكثر قيمة المحال التي وصل اليها المصوب والا فقيمة الاقصى من سائر البقاع التي حل المصوب بها والقيمة المأخوذة هنا للقيسولة فاذا غرمها ثم اجتمع في بلد الغصب لم يكن للمالك ردها وطلب المثل ولا للغاصب استرداده او بذل المثل (وأما المتقوم) كحيوان وابعاضه فمأوغيره (فيضمنه بأقصى قيمه من الغصب الى التلف) لمطالبتة في حالة زيادة القيمة بالرد اذ هو غاصب فاذا لم يرد كان ضامنا للبدل بخلاف ما لو رده بعد رخصه حيث لم يضمن شيئا لانه مع بقاء العين متوقع زيادتها على انه لا تطر مع وجودها للقيمة أصلا وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف هذا كله ان لم ينقله والا اعتبر بنقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل اليها وقد يضمن المتقوم بالمثل الصوري كالأوتاف المال الزكوي في يده بعد التمكن لانه لو أخرج مثله الصوري مع بقاءه جاز فقع تلفه بالاولى (وفي الاتلاف) لمضمون بلا غصب يضمنه (بقيمة يوم التلف) اذ لم يدخل في ضمانه قبل ذلك وبعده معدوم لا وجود له وضمان

١٦ نهاية رابع انظر على الغاصب فلا ينافي انه يطالبه بمثله ان أراد أخذه ثم وقد يؤيد هذا ما مر

في السلم انه اذا كان لنقله مؤنة وتحمّلها المسلم أجبر على التسليم (قوله وليس للغاصب تكليفه قبوله) أي المثل ومثله العين

المغصوبة لما ذكر (قوله متوقع زيادتها) أي بالنظر لذاتها وان قطع بعدمه اعادة (قوله وقد يضمن المتقوم) غرضه منه

بمجرد الفائدة والا فالكلام في المصوب نعم هو محتاج اليه بالنظر لما أول به قول المتن في قوله قبل بدعادية من ان المراد بها

الضامنة فان حاصله ان الضمان للتقوم بقيمة مغصوبا كان أو غيره فيدخل فيه المال الزكوي بعد التمكن فانه مضمون على

المالك (قوله لانه لو أخرج) أي المالك

أن يرادهم البطلان لتباين مذهبهم - ما من كل وجه كالأبغني (قوله لم يملك) أي الاحد (قوله والفرق) أي بين هذه وتطيرتها في التثنية (قوله على ما أشار إليه في الروضة) يعني في استغفر الله ويأفان والافسنة الحمد لله ليست في الروضة (قوله واستوضح غيره النظر في باقلان) أي ومثله الحمد لله كما يؤخذ من عملة الكافي وصرح به الزبدي (قوله ولا بهد فيه) ما فيه من البعد

(قوله يضمنه بقيمة يوم التلف) دخل فيه المعارض ما دام فيضه ان بقيمة يوم التلف وتقدم ان كلام حج شامل له وقال سم عليه وهذا في غير المثل بخلاف ١٢٢ ما اذا تلفه مع وجود مثله ثم فقد فيضه بالانصاف الى تلف المثل اه (قوله

الزائد في المغصوب انما كان بالغصب وهو مفقود هنا هذا ان صلح المحل والاكتفازة بقيمة أقرب محل اليه ولو تلف أمة مغنية أو أمر دك ذلك لم يلزمه ما زاد على قيمته بسبب الغناء قال في الروضة لانه محرم كافي كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة لئلا ينافي ما في الدنيا ان من كراهته بخلاف ما لم يكن الغناء محرما فيلزمه تمام قيمته وكالامة في ذلك العبد ويفارق صحة بيعها فيما لو اشتراها بالدين وقيمتها ساذجة ألف باب البيع وقع على نفسها الا على الغناء كما لو اشترى ما يساوي درهما بالف بخلاف المغصوب فان الواجب رد العين وقد ردوها ولو أتلف ديك المهراش أو كبش النطاح ضمنه غير مهراش أو ناطح والوجه فيما لو استوى في القرب اليه محال محتملة لقيم تخير الغاصب (فان جنى) عليه بتعديده وهو يبد مالكة أو من يخلفه في اليد (وتلف بسراية) من تلك الجباية (فالواجب الاقصى أيضا) من وقت الجباية الى التلف لان ذلك اذا وجب في اليد العادية ففي التلف أولى (ولا تضمن الخمر) ولو محترمة لذى لا تنفاه قيمتها كسائر النجاسات ومثل ذلك الدهن والماء فيما يظهر ومراوده بالخمر ما يشعل النبيذ قال الماوردي الا انه لا يريقه الا بما مر حاكم مجتهد لئلا يتوجه عليه الغرم عند بعض الأئمة فانه عند أبي حنيفة مال وظاهر كما أفاده الشيخ ان الحاكم المقلد لمن يرى اراقة كالمجتهدي في ذلك ولا نظر هنا الكون من هو له يعتقد حله أو حرمة خلاف لما يوجهه كلام الاذري لان ذلك انما هو بالنسبة لوجوب الانكار لما يأتي انه انما يكون في مجمع عليه أو ما يعتقد الفاعل تحريره وقد قال المصنف الحاشية مسكرة فعليه يتجه الحاقها بالخمر في عدم الضمان كما قاله الاسنوي وغيره وما نظره فيه من أنها طاهرة يصح بيعها فيحصل على ما اذا فوته على مريدا كلها وانحصر تفويتها في اتلافها رديا بالشارع متشوف لا تلاف المسكر فانتفى الضمان فيها حينئذ (ولا تراق) هي بقيمة المسكرات أولى (على ذي) ومثله معاهد ومؤمن فيما يظهر لانهم مقرون على الانتفاع بها بمعنى انهم لا يتعرض لهم فيه (الا ان يظهر شرها أو بيعها) أو هبتها أو وضو ذلك ولو من مثله بأن يطلع عليه من غير تجسس فتراق عليه وآلة الله أو الخمر يمثله في ذلك قال الامام وبأن يسمى الآلة من ليس في دارهم أي محلهم ومحلله حيث كانوا بين أظهرنا وان انفردوا بمحلة من البلد فان انفردوا ببلد أي بأن لم يخالطهم مسلم كما هو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها ولم يظهرها (ان بقيت الدين) لا قراره عليها ومؤنة ردها على الغاصب كافي الروضة كاصلها وان نوزع فيه (وكذا المحترمة) وهي التي عصرت لا بقصد الخمرية فشمها لو لم يقصد شيئا على الاصح أو قصد الخلية أو شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو انتقلت له بنحو هبة

وكالامة في ذلك) أي في ذلك التفصيل بين خوف الفتنة منه وعدمه (قوله ساذجة) أي خالية (قوله والاوجه الخ) متصل بقوله هذا ان صلح الخ (قوله تخير الغاصب) أي لانه الغارم لا يقال فيه اضرار بالمالك لانه يقول لو فرض ان محل الاتلاف صالح للتسليم وكانت القيمة فيه أقل كانت هي الواجبة فقط (قوله ولو محترمة لذى) هذا قد يفهم أن الخمر في يد الذي قد تكون غير محترمة وليس مراد بل هي محترمة وان عصرها بقصد الخمرية فلا تراق عليه الا اذا أظهر بيعها فتراق للاظهار لا لعدم احترامها في الاصل (قوله ومثل ذلك الدهن) والماء اذا تنجسا (قوله الا انه لا يريقه) أي النبيذ الذي يظهر ان مراده ان الاولى أن

لا يريقه الا بما مر الحاكم المذكور لا انه يتمتع يعني أمره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضي المنع اه سم على منتج (قوله وما نظره) مراده حج (أقول) وهو الاقرب ووجهه انها طاهرة ينتفع بها ويجوز أكلها عند الاحتياج كالدواء فالتلافيفوت ذلك على محتاجها (قوله فيحصل) أي قول الاسنوي (قوله على مريدا كلها) زاد حج المحرم (قوله على ذي) انظر اراقة النبيذ على الحنفى وقد يدل اطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا تظر الخ انه يراق عليه اه سم على حج (قوله الا ان يظهر شرها) ومن الاظهار ما يقع في مصرنا كثيرا من شيل العتالين لظروفها والمروءة في الشوارع (قوله والخمر يمثله) أي الخمر (قوله ولم يظهرها) أي والحال

لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانشآت والاخبارات (قوله لجواز الجمع هنا للاستغراق) عبارة النسخة اذ
لا استغراق (قوله وكذا التفسير) وانظر هل ان يفسر بعد ذلك باقل من درهم (قوله وزعم انه المستثنى انه يصدق) أى قطعاً
بوقف سبل في الاقرار بالنسبة (قوله أو نفيه) في هذا العطف مساهمة لا تخفى (قوله من انه كفر) يعنى نفيه وعبارة
(قوله أو وصية من جهل قصده) سيأتى انها محترمة ادعصرها بقصد التجربة ١٢٣ (قوله ثم مات) وعليه فالجهل

ليس بقيد بالنسبة للارث
وقد يقال بحثه في الهبة
والوصية لانه وان لم يكن
له عليها يد حقيقة لكن
حصل نقل اليد الصورية
(قوله ومن أظهر نجراً)
قضيته انه لو وجدت في
يده من غير اظهار وادعى
ما ذكر لا تراق عليه وهو
مقتضى ما تقدم من انها
اذا جهل حالها لا تراق
على من هي يده وقوله
وزعم أى قال (قوله قبل
منه) أى أو عرف منه
اتخاذ ذلك للنجية (قوله
تخايل) أى علامات (قوله
كدف) أى طار (قوله
بخلاف ما لجواز الحد
المشروع) قال الزركشى
وينبغى أن يكون محله في
الاتحاد أما الامام فله
ذلك زجراً وتأديباً على
ما قاله الغزالي في انه انجر
بل أولى اه شرح الروض
(أقول) ومثل الامام
أرباب الولايات كالقضاة
وثوابهم (قوله وللولة
كسر ظرفها مطلقاً) أى
توقفت اراقه انجر عليها

أوارت أو وصية من جهل قصده أو عصرها من لا يصح قصده في العصر كصبي ومجنون أو قصد
التجربة ثم مات أو عصرها كافر للغم ثم أسلم والاتخاذ يكون في الابتداء بشرط أن لا يطرأ بعده
قصد يفسده فلو طرأ قصد التجربة زال الاحترام وعكسه بالعكس وقولهم على الغاصب اراقه
انجر محمول على ما لو كانت بقصد التجربة لعدم احترامها والا فلا يجوز له اراقته وان قال ابن
العماد ان وجوب اراقته ظاهر متجه لان العصور لما انقلب عند الغاصب لزومه مثله وانتقل
حق المال من العصور الذي قد صار نجراً ولم يوجد من الغاصب قصد صحيح (اذا غصبت من
مسلم) يجب رد هادام امت العين باقية اذله امسا كمال التصدير خلا ما غير المحترمة وهي ما عصر
بقصد التجربة فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر نجراً وزعم انه انجر دخل لم يقبل منه فكانت له الامام
عن طوائف والاتخاذ لنفس ذلك وسيلة الى افساء الخور واظهارها نعم لو كان معلوم الورع
مشهور التقوى قبل منه وبؤيده قول الامام لو شهدت تخايل بأنها محترمة لم يتعرض لها
(والاصنام) والصليبان (وآلات الملاحى) كطنبور ومشاها الا وانى المحرمة (لا يجب في ابطالها
شئ) لان منفعتها محرمة والمحرّم لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على القادر عليه اما آلة لهو غير
محرمة كدف فيحرم كسرها ويحب ارتها (والاصح انها لا تكسر الكسر الفاحش) لا مكان
ازالة الهيئته المحرمة مع بقاء بعض المالبية (بل تفصل له مود كما قبل التأليف) لزوال اسمها
وهيئتها المحرمة بذلك فلا تنكح في ازالة الا وتار مع بقاء الجلد اتفالا لان مجاورة لها منفصلة
والثاني لا يجب تفصيل الجميع بل بقدر ما يصلح للاستعمال (فان عجز المنكر عن رعاية هذا
الحد في الانكار) لمنع صاحب المنكر من يريد ابطاله لقوته (أبطاله كيف تيسر) ولو باحراق
تدخين طريقا والافيكسرفان أحرقها ولا يتعين غرم قيمتها كسورة بالحد المشروع لقول رضاها
واحترامه بخلاف ما لجواز الحد المشروع مع امكانه فانه لا يلزمه سوى التفاوت بين قيمتها
مكسورة بالحد المشروع وقيمتها متهمة الى الحد الذى أتى به ويجرى ما تقرر من الابطال كيف
تيسر كافي الاحياء فيما لو عجز عن صب الخمر لضيق رؤس أو انها مع خشية لحوق الفسقة له
ومنه هم من ذلك أو كان يعضى في ذلك زمانه وتعتل أشغاله أى بحيث تضى مدة فيه يقابل
عمله فيها بأجرة غير تافهة عرفاً فيما يظهر وللولة كسر ظرفها مطلقاً زجراً وتأديباً لا اتحاد
قاله الغزالي قال الأسنوى وهو من النفائس المهمة ولو اختلف المالك في أنه يمكن بدون ذلك
أو لم يمكنه الا ما فعله صدق المتلف فيما يظهر بدليل ما سيأتى أن الزوج لو ضرب زوجته وادعى
انه يحنى وقالت بل تعدى اصدق بيمينه لان الشارع لما أباح له الضرب جعله ولياً فيه فوجب
تصديقه فيه وهذا بيمينه يأتى هنا وما بحثه الزركشى من قصد يدى المالك لا المتلف أخذ من
قول البغوى لو أراقه ثم قال كان نجراً وقال المالك بل عصير اصدق بيمينه لا يصل المالبية يرد

أولاً (قوله صدق بيمينه) الاحتياج لليمين ظاهر ان تكرار الضرب لانه لو أقرب به عزراً ما لم يتكرر فقد يقال لا فائدة لليمين وأن
ثبت عليه ذلك لا يعزّر وقد يقال فائدته توجه اللوم عليه بحيث ينهيه القاضى عن العود لمثله وهذا ومحل تصديقه بالنسبة
للتعزير ونحوه لا بالنسبة لسقوط حقها من القسم والنفقة وغيرهما (قوله فوجب تصديقه فيه) قد يقال لا دلالة فيما يأتى
لما صرح به من أن الزوج انما يقبل قوله في عدم التعزير لا في سقوط حقها من النفقة والكسوة وما هنا شبهه بالنفقة
والكسوة لادائه الى سقوط الضم فكان الاولى تعليل قبول قول المتلف بأن الاصل براءة ذمته

الصفة ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح في الحديث انه كفر الخ فالضمير في قوله انه راجع للنفي فقط وجعله مقبلاً عليه للنص عليه في الخبر (قوله لا لعنق) يخالفه ما سيأتي له في باب العنق من ان شرط العنق أيضاً ما كان كونه منه وصرح به ههنا في شرح الروض وغيره ووافق قول الشارح وأمكن ذلك ان جاء لما راجع الكل من قوله عتق

(قوله ليس للكافر ازالته) ظاهره ولو بقول أو وعظ نحو لا ترق واتق الله فان المعصية توجب العقوبة وهو ظاهر لما عمل به الشارح من أن نفيه عن المنكر استهزاء بالدين فلا يمكن منه لكن في كلام سم ما يأتي جوازاً بالقول وفي فتاوى السيوطي مانعه مسئله رجل ذي نهي مسلم منكر فهل له ذلك بناء على أنه مكاف بقروع الشريعة أولاً والجواب لا نكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن ١٢٤ مثلاً ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب

والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تغلق عن الزنا لأرمنك بهذا المسلم ومنها الفعل كرميه بالسهم من أمسك امرأة أجنبية ليزني بها وككبره آلات الملاهي وراقته أو أني انجور وهذه المراتب الأربعة للمسلم وليس للذي منها سوى الأولين فقط دون الآخرين لان فيها ولاية وتسلط لا يليقان بالكافر وأما الأوامان فليس فيها ذلك بل لها مجرد فعل خير وقد ذكر الاسنوي في شرح المنهاج انه في حفظه أنه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالقول وهي المرتبة الرابعة وكذا ذكر الغزالي في الاحياء والله بأن ذلك نصرة للدين فلا يكون من أهلها من هو جاحد لاصل

بظهور الفرق لا ناقد تحقنا المالية هنا واختلاف في زوالها فصدق مدعي بقائم الوجود الاصل معه وأما في مسئلتنا فهما متفقان على اهدار تلك الهبة التي الاصل عدم ضمانها فاذا اختلفا في المضمّن صدق المنكر اذا لاصل عدم ضمانه وسيأتي في كتاب السير انه يجب ازالة المنكر ويختص وجوبه بكل مكاف قادر ولو أنقضى وتنازلنا فاسفة انعم قال الاسنوي ليس للكافر ازالته وجزم بذلك ابن الملقن في العمدة ويشهد له قول الغزالي في الاحياء من شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون المنكر مسلماً لان ذلك نصرة للدين فكيف يكون من غير أهلها وهو جاحد لاصل الدين وعدوله وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع ردباً ناغماً عنه منه لان فعله لذلك منزل منزلة استهزائه بالدين ويثاب عليه المميز كما يثاب البالغ (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوها) من كل منفعة يستأجر عليها (بالافويت) بالاستعمال (والقوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كإغلاق الدار (في يد عادية) لان المنافع مستقومة فضمنت بالغصب كالاعيان سواء أكان مع ذلك ارش نقص أم لا كما يأتي فلو كان للغصوب أجرة متفاوتة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتأتى هنا أقصى الانفصال واجب كل مدة باستقراره في الذمة عما قبله وما بعده بخلاف القيمة وتوهم بعضهم استواءها في اعتبار أقصى فان كان له صنائع وجب أجرة أعلاها ان لم يمكن جمعها والا فاجرة الجميع تخيطة وحراسة وتعليم قرآن اماماً لا منفعة له أو كانت مما لا يجوز استجاره لها كحبة حنطة وكلب وآلة لهو فلا أجرة له ولو اصطاد الغاصب به فهو له كالأوصاد بشبكة أو قوس غصبهما ونصه ما لانه آله فقط بخلاف ما لو غصب رقيقاً واصطاد له فانه يضمن صيده ان وضع يده عليه لانه على ملك مالكه وأجرته أيضاً اذ ربما استعمله مالكه في غير ذلك ولو ألتف ولد دابة تحلب فانقطع لبنها بسببه لزمه مع قيمته ارش نقصها وهو ما بين قيمتها حلوباً وقيمة أولادها لو غصب براقبته خمسون فطعمه فصارت عشرين تخبره فصارت خمسين فأتلفه لزمه ثمانون ولا يجبر بالنقص الحاصل بالطمع بزيادة التبر لان صفة الطمّ غير صفة التبر كالأغصاب ذ الحرفة فنسبها ثم علمه حرفة أخرى (ولا تضمن منفعة البضع) وهو الفرج (الابتغويت) بالوطء فيضمنه بغير مثله على التفصيل الآتي آخر الباب لا بغوات لا انتفاء ثبوت اليد عليه ولهذا صح تزويجه لامته المغصوبة

الدين وعدوله ثم قال في أثناء البيان مانعه فان قيل فيجوز للكافر الذي أن يحتسب على المسلم اذ آراه مطلقاً يزني قلنا ان منع المسلم بفعله فهو تسليط عليه فتمتعه من حيث انه تسليط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وأما مجرد قوله لا تزن فليس بمنوع من حيث انه نهي عن الزنا بل من حيث انه أرل للمسلم الى أن قال بل يقول ان الكافر اذا لم يقل للمسلم لا تزن يعاقب عليه ان رأينا مخاطب الكفار بالفروع اه سم على حج وظاهر كلام الشارح أنه ممنوع مطلقاً بالقول والفعل (قوله كما يثاب البالغ) أي في أصل الثواب لا في مقداره اذ الصبي يثاب فعليه ثواب النافلة (قوله وتوهم بعضهم استواءها) أي الاجرة والقيمة (قوله تحلب) بضم اللام اه مختار (قوله مع قيمته) أي الولد (قوله لا بتقويت بالوطء) أي ولو في الدبر بخلاف استدخال المني (قوله لامته المغصوبة)

عليه ولحقه كما هو المتبادر (قوله وما زاده بعضهم) يعني في تصوير الامكان وعبارة الروض وشرحه وأمكن اجتماعها بان
احتمل انه خرج اليها أو انها قدمت اليه قبل ذلك أو انه أنفذ اليها ماءه فاستد خلته (قوله أي من بلاد الكفر) هو تفسير
للمراد من الكافرة في كلامهم ومن ثم أتصر في المحترز على مفهومه وليس تقييد الكافرة (قوله معروف النسب) أي
مطلقاً أي قدر على انتزاعها أو لا (قوله وكذا منفعة بدن الحر) يخرجهم من نقل حرقهم إلى مكان لزمته مؤنة رده إلى مكانه
الاول ان كان له غرض في الرجوع اليه والا فلا اه عباب (قوله ومنفعة المسجد) ١٢٥ يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه

شيأ وأغلقه لم تلزمه أجرة كما
لو حبس الحر ولم يستعمله
اه سم على حج وسيأتي
في ذلك قول الشارح أما
اغلقه من غيره الخ
(قوله وان أبيع) هي غاية
(قوله وكذا الشوارع) أي
حكمها ما تقدم (قوله
بمتاع لا يعتاد) انهم أن
شغل به غير ذلك حرام ويجب
فيه الاجرة ومنه ما عتيد
كثيراً من بيع الكتب
بالجامع الأزهر فيصرم
ان حصل به تضيق
وتجب الاجرة ان شغل بها
مدة تقابل باجرة (قوله
انه لا أجرة لما أبيع وضعه)
شمل ذلك ما لو دخل بمتاع
يبيعه في المسجد فوضعه
فيه ولم يحصل به تضيق
على المصلين فلا أجرة عليه
لا باحثة وضعه له حيث
وقوله لما لم يبيع وضعه الخ
يدخل فيه ما لو ضيق على
المصلين فانه يحرم وضعه
فيه فان وضعه مدة تقابل
باجرة لزمته والا فلا فائدة
ذكر الراجح في تاريخ

مطلقاً لا يجارها ان يحجز كما استأجر عن انتزاعها الحيولة يد الغاصب (وكذا منفعة بدن الحر)
لا تضمن الا بالتفويت (في الاصح) دون الفوات كان حبسه ولو صغيراً سيأتي في السرقة
ان الحر لا يدخل تحت اليد ولانه لو حمله لسبعة فأكله سبع لم يضمنه فنافعه تفوت تحت يده
فان أكرهه على العمل لزمته أجرته ما لم يكن مرتداً ومات على رذته بناء على زوال ملكه بالردة
أو وقفه ومنفعة المسجد والمدرسة والرباط كمنفعة الحر فلو وضع فيه متاعاً وأغلقه ضمن أجرة
جميعه تصرف لمصلحة وان لم يغلقه ضمن أجرة موضع متاعه فقط وان أبيع له وضعه أو لم يحصل
به تضيق على المصلين أو كان معجوراً لا يصلح أحد فيه على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع
ومنى ومن دلفة وعرفة وأرض وقفت لدفن الموتى كفي التمتع أما اغلقه من غير وضع متاع
به ومنع الناس من الصلاة فيه فلا ضمان عليه فيه لانه لا تثبت عليه يد ومثله في ذلك البقعة
هذا والاوجه تقييد ما ذكره في نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه
ولا مصلحة للمصلي وضعه فيه زمناً مثله أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلي أو المعتكف
لوضعه وفي نحو عرفة بما اذا شغله وقت احتياج الناس له في ذلك لا يحتاج اليه البتة حتى
ضيق على الناس وأضرهم به ويؤخذ من كلام الغزالي في غرس الشجرة في نحو المسجد حيث
منع منه لزمه أجرة مثلها انه لا أجرة لما أبيع وضعه وانه تلزم الاجرة لما لم يبيع وضعه سواء في
ذلك المسجد وعرفة وغيرهما ومقابل الاصح ضماناً بالفوات أيضاً لان منافعه تقوم في العقد
الفاسد أي في الاجارة فاشبهت منافع الاموال (واذا نقص المغصوب) أو شيء من زوائده
(بغير استعمال) كسقوط يد القن بآفة وعماء (وجب الارش مع الاجرة) للنقص والفوات
وتجب أجرته سليمان من الغصب الى حدوث النقص ومعيباً من حيث ان رده وان حدثت
الزوائد في يده ثم نقصت (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن يلبى الثوب) باللبس (في
الاصح) لان كل منهما يجب ضمانه عند الافراد فكذا عند الاجتماع والثاني يجب أكثر
الامر من من أجرة المثل وارش النقصان لانه نشأ من الاستعمال وهو مقابل بالاجرة فلم يجب له
ضمان آخر وروى بان الاجرة غير مقابلة بالاستعمال بما في مقابلة الفوات
بفصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان المغصوب وما يذ كرم معهما (ادعى)
الغاصب (تلفه وأنكر المالك) ذلك (صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لاحتمال كونه صادقا
ويجوز عن البيعة فلم تصدقه لادى الى تخليد حبسه والثاني يصدق المالك بيمينه لان الاصل
بقاؤه وقضية التوجيه كما قاله الزركشي تصوير ذلك بما اذا لم يذ كرسبياً فان ذكره وكان ظاهراً
حبس حتى يقيم بيعة به كالودع (فاذا حلف) الغاصب (غرمه المالك) بدل المغصوب من مثل

قروين ما هو صريح كاسنته ثم أيضاً جواز وضع مجاورى الجامع الأزهر خزن ثم فيه التي يحتاجون اليها ليطفئوا
لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز
رددته عليهم ثم أيضاً اه حج وقوله وما يضرهم الخ يعلم منه انه لا يجوز وضعها لاجازته اولاً بل يحتاج اليها وان وقع ذلك
لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق بفصل في اختلاف المالك والغاصب (قوله وضمان
المغصوب) أي زيادة على ما تقدم والافقد سبق ان المثل يضمن بمثله والمقوم بأقصى قيمة

مشهوره كما عبر به غيره (قوله وان هذا الولد) أي المولود على فراش ذكاح صحيح (قوله سمعت دعواه) ظاهره انه لا يصح استلحاقه قبل نفق صاحب القرش وانه لا بد من بينة فراجع (قوله محافظة على حق ولأه السيد) قضيته انه لو صرح استلحاقه بطل ولأه السيد وسيأتي انه لا منافاة بين الرق والنسب وظاهر ان الولاء فرع الرق فليتأمل (قوله فالولم يصدق واحد منهما) (قوله أو قيمة في الاصح) وله اجباره على قبول البدل منه لغير أدمته اهـ حج (أقول) ينبغي أنه يجبر على ذلك والبراء (قوله بعد اتفاقهما على الهلاك) قال في التحرير ما نصه اذا اختلفا في قيمة المغصوب الناف فالبينة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكفي عند أبي اسحق شاهد وعين وشاهد وامرأتان وعند ابن أبي هريرة لا مدخل للنساء فيه واقتصر في الانوار على الثاني اهـ سم على حج وقوله لا مدخل للنساء كتب عليه شيخنا الشوبري هذا لا يحصى عنه اهـ (أقول) وقد يتوقف فيه بأنه خارج من قواعدهم في جميع الابواب من ان المال يكنى فيه رجلاً أو رجلاً وامراً أو رجل وعين فانظر ما وجه خروج هذا لعل وجهه ان ما هنا ليس شهادة على نفس المالك بل على قيمته وهي تطلع عليه الرجال غالباً والتقوم ليس من المال قال سم على حج وبقي ما لو لم يعين في حلقه من التلف فهل تجب الاجرة بجميع الزمان السابق على الحلف دون ما بعده أم كيف الحكم اهـ (أقول) والا قرب تصديق الغاصب في الزمان الذي عينه لان الاصل براءة ذمته من الاجرة (قوله أو حلف الغاصب عليه) ١٢٦ أي الهلاك (قوله سمعت) أي بخلاف الدعوى في هذا وغيره فانها لا بد أن

تكون بقدر معين نبه عليه السبكي اهـ سم على منهج (أقول) وعليه فتصور المسئلة هنا بأن يدي المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء (قوله لا تقطع البينة) أي بان تجوز الزيادة وعدمها (قوله وان أقامها) أي المالك (قوله باقامتها) تكون بقدر معين نبه عليه السبكي اهـ سم على منهج (أقول) وعليه فتصور المسئلة هنا بأن يدي المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء (قوله لا تقطع البينة) أي بان تجوز الزيادة وعدمها (قوله وان أقامها) أي المالك (قوله باقامتها)

أي على الصفات (قوله وصار) أي الحل بعد اقامة الخ (قوله الى الحد اللائق) أي فان امتنع يصدق من ذلك حبس عليه (قوله وان أقامها هو) وقوله السابق وان أقامها على الصفات مقابلان لقوله أولاً فان أقام المالك بينة على أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب الخ (قوله لم تسمع) اذ هم على أنه لو شهدت على أن قيمته بعد الغصب كذا قبلت وعليه يحصل كلام التحرير السابق (قوله على العبد وما عليه) ومن ثم لو غصب حراً أو سرقه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي انها لموليه حج أي بلايين فبقى تحت يده من غير استعمال لها وكتب عليه سم قال في شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي ليخاف اهـ ومنه افاقة المجنون فينتظر فان امتنع بعد البلوغ والافاقة من الحلف ردت اليمين على الغاصب وقضى له بها فان أيس من افاقة المجنون فهل ترد اليمين على الغاصب فيقضى له بما ذكره أولاً ويوقف الامر فيه نظراً (قوله أما الحر الخ) أي وأما البعض البالغ لو اختلف هو والغاصب في الثياب التي عليه فينبغي تصديق البعض فيما يقابل الحرية وتصدق الغاصب فيما يقابل الرق وأما الصبي فينبغي أيضاً أن يوافق الامر فيما يخص الحرية الى البلوغ ثم يحتمل تخصيص ما ذكره من بينه وبين سيده مهابة ويحتمل وهو الظاهر أنه لا فرق لان السيد للبعض على ثيابه المنسوبة اليه لا فرق في ذلك بين نوبة السيد ونوبته (قوله فلا يثبت على نحو غاصبه يد) الاولى فلا يثبت له ثياب وعلل الاصل لا يثبت عليه نحو الخ ويمكن بقاؤها على ظاهرها وتصوره بما لو غصب حراً وعليه ثياب وعلل تحت يد المغصوب فلا يبطال الغاصب بها حينئذ (قوله والغالب) عطف تفسير

بان سكت) عبارة القصة كان سكت (قوله فلا استلحاق هنا الخ) يقال بنظيره فيما اذا كان المستلحق واحدا فلم تظهر فائدة

(قوله فان رده) محترز قوله بعد تلفه (قوله معينا) (فرع) لوحم العبد عنده فرده محمول فاسات بيد المالك غرم جميع قيمته بخلاف المستعير اذا حم العبد في يده كذلك فاسات بيد المالك فانه يغرم ما نقص فقط مراه سم على منهج (أقول) ولعل الفرق بينهما التخليط على الغاصب ومن ثم ضمن بأقصى القيم بخلاف المستعير فانه انما يضمن بقيمته يوم التلف ولا نظر الى ما قبله فكما أنه لم ينظر والمقابل وقت التلف لم ينظر والى ما بعد الرد (قوله وما قيل من عدم تقييد ذلك) أي تصديق الغاصب (قوله ثم أحضر للمالك ذلك) أي ثوبا ولو عبر به كان أولى (قوله فيلزم الغاصب القيمة) أي التي يدعيها وهو تفرع على ما اعتمدته البلقيني (قوله ويحلف انه لم يأخذ الخ) أي ولا شيء عليه للمقر له وقد يتوقف فيه بان الغصب ثابت باتفاقهما ودعوى المالك انه ثوب آخر لا تسقط حق المالك قال سم ببعض الهوامش وهو فاسد ١٢٧ لانه بانكار المالك وحلفه

سقط حقه من هذا الثوب ويحلف الغاصب انه لم يأخذ غيره انتفى لزوم غيره فلم يبق في جهة الغاصب شيء لا من المدعى به لحلف المالك أن الثوب المدفوع له ليس ملكه ولا من غيره لحلف الغاصب على نفيه (قوله ثم لبسه) خرج به ماله لبسه قبل الرخص فابلاه ثم رخص سعره فأرشه ما نقص من أقصى قيمه وهو العشرة (قوله فسارت نصف درهم) لو سارت قيمته بالرخص خمسة ثم لبسه فسارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لانها ثلاثة أخماس المتالف من أقصى قيمه (قوله الحاصلة بعد التلف) أي التلف لما ذهب من

بصدق الغاصب لان الاصل براءة ذمته فان رده الغاصب معينا وقال غصبته هكذا وادعى المالك حدوثه عنده صدق الغاصب اذا الاصل براءة ذمته مما يزيد على تلك الصفة وما قيل من عدم تقييد ذلك برد المغصوب اذ لو تلف فالحكم كذلك أخذ من التعليل المذكور ومن مسألة الناعام الاتية رد بأن الغاصب في التلف قد لزمه الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد ولو غصب ثوبا ثم أحضر للمالك ذلك وقال هذا الذي غصبته منك وقال المالك بل غيره جعل المغصوب كالتالف على ما اعتمدته البلقيني فيلزم الغاصب القيمة فاذا قال المالك غصبت مني ثوبا قيمته عشرة وقال الغاصب هو هذا الثوب وقيمته خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة هذا والاجه انه مقر بثوب لمن ينكره فيبقى في يد المقر ويحلف انه لم يأخذ سواه (ولورده) أي المغصوب (ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يلزمه شيء) لبقائه بحاله والغائب رغبات الناس (ولو غصب ثوبا) مثلا (قيمته عشرة) مثلا (فصارت بالرخص درهما ثم لبسه) مثلا (فأبلاه) فصارت نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم لان المتالف باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته أكثر مما كانت من الغصب الى التلف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ويجب مع الخمسة أجرة اللبس كما لم يحاسب ولو عادت العشرة باللبس الى خمسة ثم بالغلاء الى عشرين لزمه رد خمسة فقط وهي الفائتة باللبس لا امتناع تأثير الزيادة الحاصلة بعد التلف بدليل انه لو تلف الثوب كله ثم زادت القيمة لم يغرم الزيادة ولو اختلف المالك والغاصب في حدوث الغلاء قبل التلف باللبس فقال المالك حدث قبله وقال الغاصب بل بعده صدق الغاصب بيمينه لانه الغارم (قلت ولو غصب خفين) أي فردى خف فكل واحد يسمى خفا (قيمته ماعشرة فتلف أحدهما) ورد الآخر وقيمته درهمان أو تلف أحدهما (في يده) (غصباً) له فقط فأتلف معطوف على غصب (أو في يده مالكة لزمه عمانية في الاصح والله أعلم) خمسة للتالف وثلاثة لارش ما حصل من

أجزائه بسبب اللبس كان صار خلقا بعد ان كان جديدا (قوله فكل واحد يسمى خفا) لا يظهر هذا التفرع بل الذي يظهر ان التلف اسم لمجموعهما وان الواحدة فردة خف لا خف (قوله أو تلف أحدهما) يجوز بناءً ألتلف للفاعل ونصب غصباً على الحال منه أي غاصباً أو ذا غصب أو على الحال من المفعول أي أحدهما أي مغصوباً أو ذا غصب وهذا أوفق بجعل أو في يده مالكة عطفاً على الحال أي أو حال كونه أو أحدهما في يده مالكة وقوله عطفاً على غصب أي لا على تلف لانه لا يلزم تصور ذلك بما اذا غصبهما وقوله غصباً بأن غصب أحدهما فأتلف أو تلف أه سم على حج (أقول) لكن رد على قراءته مبنيًا للمفعول انه يصدق بما لو كان المتالف له وهو في يده غاصب غيره مع ان الذي يلزمه في هذه درهما لثمانية (قوله لزمه عمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي المومشي شخص على فردة نعل غيره فخذها صاحب النعل فانقطعت وذلك انه يفتل تقوم النعل سليمة هي ورفيقتها ثم يقومان مع العيب وما نقص بقسم على المائي وصاحب النعل فما يخص صاحب النعل يسقط لان فعله في حق نفسه هدر وما يخص الآخر مضمون عليه

في هذا الجواب فليتنامل (قوله فكمسلمين) أي في تجهيزهما كما صرح به في النصفة والافهم في الصلاة عليهما ونحوها
 (قوله عمالوانفة) أي الشخص وقوله فلا يلزمه أي المتلف (قوله سوى درهمين) أي والباقي على الغاصب وقضيته أنه لا فرق
 في ذلك بين كون الغاصب غصب واحدة فقط وبين كون غصبهما معا وهو ظاهر في الأولى لأن التفريق حصل بفعل الغاصب
 وأما الثانية فديتوقف فيها بآب التفريق والاتلاف كلاهما من فعل المتلف (قوله في زوجي الطائر) أي في اتلاف أحد
 زوجي الخ وسمى كل زوجا لا تترانه بصاحبه (قوله يسرى إلى المتلف) هذا يخرج نحو جعل عسل الغصب سكرًا لأنه لا يسرى
 إلى المتلف مره سم على حج أي فهو باق على ملك صاحبه فيرده مع أرش نقصه انقص ومثله ما لو جعل اللحم قديدًا أو ذبح
 الحيوان فصيره لحما (قوله وإلى الأول) هو قوله فكالتالف الخ (قوله وقيل يبقى للمالك) يتأمل الفرق بين هذا وبين قول
 المصنف وفي قول يرده مع أرش النقص فإنه لا معنى لتبقيته للمالك إلا أنه يترك له بحاله أرش المينقص ومع الأرش ان نقص
 وهذا عين القول الثاني في كلام ١٢٨ المصنف (قوله بأن المالك هنا) أي فيما لو حدث في المغصوب نقص الخ (قوله

قبل غرم القيمة) أي فلو عجز
 عن القيمة وأشرف على
 التالف فينبغي أن يرفع
 الأمر إلى القاضي ليبيعه
 ويدفع قيمته من ثمنه للمالك
 فإن فقد القاضي احتل
 أن يتولى المالك بيعه
 بحضرة الغاصب أو الغاصب
 بحضرة المالك ويأخذ
 المالك قدر القيمة من ثمنه
 فإن فضل شيء للغاصب
 لأنه يقدر دخوله في ملكه
 قبيل التالف فالزيادة إنما
 حدثت في ملكه وبهذا
 يفارق ما يأتي في الفصل
 الآتي فيما لو كانت الزيادة
 أنرا من أنه لا شيء له لعدم
 ملكه فإن فقد المالك
 تولى الغاصب بيعه وحفظ

التفريق عنده فالثمانية قيمة ما تالف أو تلفه وأرش التفريق الحاصل بذلك والثاني يلزمه
 درهمان قيمة ما تالف أو تلفه واحترز بقوله في يد مالكه عمالوانفة في يد الغاصب فلا يلزمه
 سوى درهمين وهما قيمته وحده وثبه بالخفين على إجراء الخلاف في كل فردين لا يصلح أحدهما
 بدون الآخر كزوجي العمل ومصرعي الباب وإجراء الدار في زوجي الطائر إذا كان يساوي
 مع زوجه أكثر واتفقوا على أنه لا يقطع بسرقته أحدهما إذا لم يبلغ أحدهما نصابا أو ان ضمنناه
 أباه لأنه كان نصابا في الحرز حال الاتصال ونقص بالتفريق حال الإخراج فضمنناه لأنه يضمن
 الأقصى مع وضع اليد ولم نقطعه اعتبارا بحالة الإخراج (ولو حدث) في المغصوب (نقص
 يسرى إلى التالف بأن) بمعنى كان (جعل) الغاصب (الحنطة هريسة) أو الدقيق عصيدة
 أو صاب الماء في الزيت وتمر تخليصه أو وضع الحنطة في مكان ندى فتعفت عفنا غير متما
 (فكالتالف) ادلوتركه بحاله فسد فكذا أنه هلاك فيغرمه بدل جميع المغصوب من مثل أو
 قيمة (وفي قول يرده مع أرش النقص) قياسا على التعيب الذي لا يسرى وقيل بتخيير بين
 الأمرين وعلى الأول يملك الغاصب ذلك انما بالتمشيه بالتالف لأنه غرم للمالك ما يقوم مقام
 الحنطة من كل وجه كما جزم به المصنف في نكتته ورجحه ابن يونس وهو مقتضى كلام الإمام
 وصححه المصنف وقيل يبقى للمالك لئلا يقطع الظلم حقه وكما لو قتل شاة يكون للمالك أحق
 بجدها لكان فرق بينهما ما بأن المالك هنا باقية وفي مسألة جلد الشاة غير باقية ومعنى
 ملك الغاصب لما ذكر أنه يملكه ملكا مراعى بمعنى أنه يتمتع عليه أن يتصرف فيه قبل غرم
 القيمة وأشار المصنف بالتمثيل إلى أن صورة المسئلة إذا حدث النقص بفعل الغاصب
 ولو حدث في يده كالموت عن الطعام بنفسه أخذ المالك مع الأرش أما لا يسرى إلى التالف

ثمنه لحضور المالك وبقي ما يقع في بلاد الأرباب من الطعام المسمى بالوجبة ومن الولايات التي تفعل بمصرنا فيجب
 من مال الأيتام القاصرين ومعلوم أن حكمه حكم الغصب فهل يوضع في يده يصير كالتالف وإن لم يعضه أولا يصير كذلك
 إلا بالاضغ وعلى الأول فهل يتمتع عليه بانه قبل دفع القيمة فإن قتل بدلا لم يكن معه فهل يلفظه من فيه أو يبلعه وتثبت
 القيمة في ذبيحة أو يلفظه ويرده لصاحبه مع غرامة أرش النقص أم كيف الحال والأقرب أنه يتمتع عليه الباع قبل غرمه
 القيمة فإن لم يغرمها وجب عليه لفظه من فيه ويرده لمالكه مع غرامة أرش النقص (قوله وأشار المصنف بالتمثيل) أي بقوله
 بأن جعل الخ (قوله فلو حدث في يده) فيه أشعار بان المراد بالغاصب أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل من أثبت يده
 على يد الغاصب ومنه ما لو باثر الفعل الذي يسرى إلى التالف اجنبي وهو يد الغاصب (قوله أخذ المالك مع الأرش)
 قال في شرح الروض ولم يجعل كالتالف نظير ما مر لأن النقص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا الوصار المغصوب
 هريسة بنفسه أخذ المالك مع الأرش أه بقي ما لو صار هريسة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر على النار فيه ماء للمالك
 فهل يشارك المالك بنسبة مائه أم سم على حج

ليس مسلمين (قوله ممن يتعدى النسب منه الى نفسه الخ) قال الشهاب سم لا يخفى ان صريح الصنيع ان من يبان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا الخ والجسد في هذا عني فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذي هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الا ان النسب يتعدى من الملحق به اليه كما تم منه الى المقر ولم يوجد ذلك هنا الى آخر ما أطال به

(أقول) القياس المشاركة (قوله أول العفو عنه) أي لاجل العفو الخ (قوله لزوم الغاصب تخليصه) أي قال ولم يخلصه وبيع أخذ المالك من الغاصب ما يبيع به فقط لا أقصى قيمة لما يأتي في قوله وما صوبه الملقيني الخ ويحتمل أن يقرمه أقصى قيمة من وقت الغصب الى البيع ويفرق بينه وبين مسئلة البائني بان فيم ارد المالك وانما وقع البيع بعد حصوله في يد المالك بخلافه هنا فان العين بيعت في يد الغاصب فنزلت منزلة الثالثة لعدم عودها اليه ١٢٩ مال كها (قوله ويجب عليه) أي

الغاصب (قوله وللمجنى عليه تغريمه) أي الاقل من الارش وقيمته يوم الجناية كما في شرح الروض اه سم على حج (قوله لاحتمال انه) أي المجنى عليه (قوله نعم له) أي المالك وقوله مطالبته أي الغاصب (قوله بالاداء) أي للمجنى عليه (قوله من أنه لو أخذ الثمن) أي من المجنى عليه وقوله وانما ذلك أي النظر للأقصى عند الخ (قوله ولم يوجد) أي التلف (قوله للفرق الظاهر) وهو ان العين هنارت الى يد المالك فالبيع وان كان بسبب سابق لكنه مع قيام صورة العين بمقتضاها وكان الحاقه بالخص أظهر من الحاقه بالتلف (قوله رد مثله) قال في شرح الروض فان تعذر رد مثله غرم

فيجب ارشه كما مر وسيأتي الكلام على خلط مثلي بمثله (ولو جنى) الرقيق (المغصوب) في يد غاصبه (فتعلق برقبته مال) ابتداء أول العفو عنه (لزم الغاصب تخليصه) اذ هو نقص حادث في يده فكان ضامنا له (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية لان الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره ويجب عليه أيضا ارش ما تصف به من العيب وهو كونه جانيا على ما ذكره الرافعي في البيع (فان تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك أقصى القيم) من الغصب الى التلف كسائر الاعيان المغسوبة (وللمجنى عليه تغريمه) أي الغاصب لان جناية المغصوب مضمونة عليه (و) له (أن يتعلق بما أخذه المالك) من الغاصب بقدر حقه اذ حقه كان متعلقا بالقيمة فيتعلق ببطلانها ومن ثم لو أخذ المجنى عليه الاوش لم يتعلق المالك به (ثم) اذا أخذ المجنى عليه من تلك القيمة حقه (يرجع المالك على الغاصب) بما أخذه منه المجنى عليه لانه أخذه منه بجناية مضمونة على الغاصب وافهم تعبيره بتم عدم رجوعه قبل أخذ المجنى عليه منه لاحتمال أنه يبرئ الغاصب وبه صرح الامام نعم لمطالبته بالاداء كما يطالب به الضامن المضمون قاله ابن الرفعة (ولورد العبد) أي القن الجاني (الى المالك فيبيع في الجناية يرجع المالك بما أخذه المجنى عليه على الغاصب) لان الجناية حصلت حين كان مضمونا عليه وما صوبه الملقيني من أنه لو أخذ الثمن بجملته مثلا وكان أقل من أقصى القيم يرجع المالك على الغاصب بالأقصى لا بما يبيع به فقط غير ظاهر وان بسطه واستشهد له اذ لا نظر للأقصى عند رد العين وانما ذلك عند تلفه في يد الغاصب ولم يوجد هنا ذلك فهو نظير ما مر في الرخص ولا يقال ان بيعه بسبب وجدي يد الغاصب ينزل منزلة تلفه في يده للفرق الظاهر بينهما (ولو غصب أرضا فنقل ترابها) بكشط عن وجهها أو حفرها (أجبره المالك على رده) ان كان باقيا ولو غرم عليه اضعاف قيمته وان فرض أن لا قيمة له (أورد مثله) ان تلف الما من أنه مثلي وليس له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد فيه من قبض المالك له حتى يبرأ منه (و) على (اعادة الارض كما كانت) من ارتفاع وضده لا مكانه فان لم يكن الا باعادة تراب آخر لم يرد ذلك ان أذن له المالك فان تعذر ذلك غرم ارش النقص وهو ما بين قيمته ابتداء او قيمته بعد تلفه عنها كائن عليه في الامو محل ما لم يكن المأخوذ من القمامات والاف في المطالب أنه لا يتعلق بها

١٧ نهاية رابع المثل اه سم على حج وسيأتي للشارح (قوله حتى يبرأ منه) قديقال بمجرد اذن المالك ليس قبضا اه سم على حج (أقول) قديقال تسويع فيه للزوم الرد له فنزل اذنه منزلة قبضه على أنه قديقال رد المثل باذن المالك الى موضعه ينزل منزلة وضع الدين بين يدي مالكة بحيث يتمكن من أخذه وقد عدوا ذلك قبضا تبرأ به ذمة المدين (قوله ان أذن له المالك) أي وبه اذنه برده مثله عند الاطلاق فان عين له شيئا تعين (قوله فان تعذر ذلك) أي اما لعدم رضا المالك أو لفقد المثل (قوله ما لم يكن المأخوذ من القمامات) قضية التقييد بما ذكرناه يجب رد مثل التراب اذا تلف وان لم يكن له قيمة وقياس ما مر في نحو جنى البر من كل ما لا يتحول من عدم الضمان عدم وجوب رد المثل هنا اذ لم يكن له قيمة ١١

الآن يقال لما كان رده طريقا الى دفع نقص الارض نزل منزلة ماله قيمة

وأجاب شيخنا عنه في حاشيته بما لا يلاقي الاشكال كما يعلم بمراجعتهم (وأقول) الجواب عنه من وجهين الاول انه لا يتعين كون من يمانا لغيره بل يجوز ان يكون منه لقابا بالنسب من قول المصنف وأما اذا الحق بالنسب بغيره ولا يضر الفصل بلفظ بغيره

(قوله لانها محقرة) الاولى التعليل بأنها لا قيمة لها اذ مجرد كونها محقرة لا يقتضي عدم ضمانها (قوله ومقتضى كلامه وجوب ردها) أي القمامات (قوله وهو كذلك) هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الارض بأخذها والا فالقياس وجوب ارش النقص كما هو معلوم من نظائره (قوله وكان له فيه غرض) هذا العطف يوهم انه لو تيسر نقله الى موات ولكن دخل الارض نقص يزول برده لم يردده وسيأتي خلافه في قوله أو حصل في الارض نقص وكان الخ ثم رأيت في سم على حج مانصه قوله ان لم يتيسر نقله لموات الخ اشتراط هذيانة تضي اعتباره في قوله أو نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما أفاده قوله اما اذا تيسر الخ (قوله رف عثوب) بالهمز (قوله لانه ١٣٠ لا يعود) أي ولانه تصرف في ملك غيره (قوله لو لم يردده) أي ما لم تنقص القيمة للارض

بعدم بسطه (قوله فان فعل) أي رده الغاصب بلا اذن وقوله كلفه أي المالك النقل (قوله لا تدفع الضمان عنه بذلك) أي وتصير البئر برضا المالك كالو حفرها في ملكه ابتداء فلا يضمن ماتاف بها بعد رضا المالك ببقائها وهذا نظير ما لو قصد الخمرية لماعصره لا بقصد ها حيث يزول به الاحترام أو قصد الخلية لماعصره بقصد الخمرية فانه يصير محترما كما تقدم وبقي ما لو لم يطعمها ثم حصل بها اتاف فطلب من الغاصب بدل التلف فأدعى الغاصب أن المالك رضى باستدامة البئر فأنكره المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان الاصل

ضمان عند تلفها لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها مادامت باقية وهو كذلك كما صرح به الاسنوى (وللناقل) للتراب (الرد) له (وان لم يطالبه المالك) به بل وان منعه كما في المطلب عن الاصحاب وجرى عليه ابن المقرئ (ان) لم يتيسر نقله لموات (كان له فيه غرض) كان ضيق ملكه أو ملكا غيره أو نقله لشارع وخشى منه ضمنا أو حصل في الارض نقص وكان يزول بالرد ولم يبرئه منه لدفع الضرر عنه وانما لم يجز له رف عثوب تخرق عنده لانه لا يعود به كما كان فان تيسر نقله لخصوموات في طريقه ولم تنقص الارض لو لم يردده أو أبرأه فلا يردده الا باذن وكذا في غير طريقه ومسافته كسافة أرض المالك أو أقل وللمالك منعه من بسطه وان كان في الاصل مبسوطا (والا) بأن لم يكن ثم غرض له بأن نقله لموات ولم يطلب المالك رده (فلا يردده الا باذن في الاصح) لانه تصرف في ملك غيره بلا حاجة فان فعل كلفه النقل (ويقاس بما ذكرناه حفر البئر) الذي تعدى الغاصب به (وطمها) اذا أراد ان امره المالك بالطم وجب والا فان كان له غرض فيه استقلال به وان منعه منه والا فلا ومن الغرض هنا ضمان التردى فاذا لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر امتنع عليه الطم لا تدفع الضمان عنه بذلك وطمم بترابها ان بقي والا فبئله وما استشكل به القول بأن ما في الذمة من المثل لا يملك الا بقبض صحيح محمول على مالو اذن المالك له في رده وله نقل ما طوى به البئر ويحجره المالك عليه وان سمع له به (واذا أعاد) الغاصب (الارض كما كنت ولم يبق نقص فلا رضى) لا تنفاه موجبه (ليكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة) والحفر كما في الروضة وأصلها الوضع يده عليها مدته ما تعديا وان كان آتيا بواجب (وان بقي نقص) في الارض بعد الاعادة (وجب ارشها معها) أي الاجرة لا ختلاف سببها (ولو غصب زينا ونحوه) من الادهان (وأغلاء فنقصت عينه دون قيمته) بأن كان صاعا قيمته درهم فصار نصف صاع قيمته درهم (رده) لبقاء العين (ولزمه مثل الذاهب في الاصح) لان له بدلا مقدرا وهو المثل فأوجبناه وان زادت القيمة بالاغلاء كما لو خصى العبد فانه يضمن قيمته وان زادت أضعافها والذاني لا يلزمه جبر النقصان

بقاء الضمان وعدم رضا المالك ببقائها ولا فرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بعد زوال الغصب وعدمه (قوله محمول على مالو اذن) قديقال هلا جاز وان لم يأذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عهدة المالك لعدم القبض وبهذا يندفع الاشكال فليست أمثل ثم رأيت شيخنا البكري قال في شرح قول المصنف وللناقل الرد الى ان كان له فيه غرض مانصه واستشكل رد بدل التالف اذ لم يأذن المالك بأن ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ويجاب بأن غرض البراءة موضح فيه بمثل ذلك اه سم على حج (قوله وله) أي الغاصب وقوله نقل ما طوى به أي بنى به وقوله ويحجره المالك عليه أي على نقله (قوله وان سمع) أي الغاصب وقوله به أي ما فيه من المنه (قوله مدتها) أي الاعادة والحفر (قوله كن آتيا بواجب) أي في الاول اه سم على حج (قوله فانه يضمن قيمته) أي في مقابلة ما جنى عليه به (قوله وان زادت) لخصي أضعاف ما كانت عليه قبله

كما لا يخفى في الموصولة واقعة على المستلحق بفتح الحاء والضمير في منه يرجع اليه والجواب الثاني وهو الاظهر اننا نلتزم ان من
 يمان للغير الا ان قوله بواسطة واحدة ليس متعلقا بمتعدي من قوله من يتعدى النسب منه الخ حتى يلزم الاشكال المذكور
 بل هو تفصيل لوجوه الالحاق والمعنى حينئذ واما اذا لحق النسب بغيره من يتعدى النسب من ذلك الغير الى نفسه اما بان
 (قوله ورد الباقي مطلقا) أي سواء كان نقص القيمة أكثر من نقص العين أو لا يخرج فرع بغيره ونسبة كالخمس والتذاكر لزمه
 اذا تلفت قيمة الورق وأجرة الكتابة أو ثوباً بطر زلزمه قيمته مطر زلزمه الفرق أن الكتابة تميم الورق وتنفق قيمته فلو
 ألزمناه قيمة الوثيقة دون الأجرة لا يخفى بالمالك ولا كذلك الطراز لانه يزيد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه اه سم على حج
 (قوله لانه مائة لا قيمة له) لقائل أن يقول قد تنقص هذه المائة حتى تتقوم قطعة كالو غصب ألف صاع من العصير قيمته مائة
 درهم واغلاها فصار مائة صاع يساوي مائة درهم فالذهب تسعمائة صاع ولا شبهة أن لها قيمة لانه مائع طاهر يتنفع به في
 اغراض لا تحصى فكيف يقال انه لا قيمة له اللهم الا ان يلتزم في مثل هذا ضمان نقص العين لكن على هذا في ضمان النقص
 اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذهب هنا مجرد مائة ١٣١ بخلاف العصير الخالص وان

ضمنه بالقيمة فقد يقال
 ليس هذا متقوماً اه
 سم على منهج (أقول)
 وقد يوجه وجوب رد
 القيمة بأن هذا بمنزلة مالو
 غصب مثلبا وتلف ثم فقد
 المثل حيث وجب فيه
 رد القيمة وبه يعلم ان رد
 القيمة ليس خاصا بالمتقوم
 أو يقال ان ما انفصل من
 النار لا يجوز السلم فيه
 لعدم انضباطه وحينئذ
 يكون من المتقوم ومثل
 ذلك من الاشكال
 والجواب يقال في اللبن
 اذا صيره جبناً (قوله
 ومثل ذلك) الاشارة لقوله

اذا ما فيه من الزيادة والنقصان حصل من سبب واحد فينجبر النقصان بالزيادة (وان نقصت
 القيمة فقط) أي دون العين (لزمه الارش) جبراله (وان نقصت) أي العين والقيمة جميعا (غرم
 الذاهب ورد الباقي) مطائنا (مع ارشاه ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كرتلين
 قيمته مادرم ان صار بالاغلا رط لا قيمته نصف درهم فبر الباقي ويرد معه رطلا ونصف درهم
 أما اذا لم يكن نقص القيمة أكثر بأن لم يحصل في الباقي نقص كالوصار رط لا قيمته درهم أو
 أكثر فيغرم الذاهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصيرا واغلاه فنقصت عينه دون قيمته لم يغرم
 مثل الذاهب لانه مائة لا قيمة له والذهب من الدهن دهن متقوم ومثل ذلك الرطب يصير عرا
 وأجراه الماوردي والرواني في اللبن اذا صار جبنا ونقص كذلك ونظرفيه ابن الرقة بأن الجبن
 لا يمكن كيده حتى تعرف نسبة نقصه من عين اللبن انتهى نعم تعرف النسبة بوزنه او يؤخذ من
 التلييل بأن الذاهب مما ذكر مائة لا قيمة لها انه لو نقص منه عينه وقيمه ضمن القيمة لكن
 الاوجه انه يضمن مثل الذاهب كالدهن (والاصح أن السمن) الطاري في يد الغاصب (لا يجبر
 نقص هزال قبله) فالو غصب سمنه فهزلت ثم سمنت ردها وارش السمن الاول اذا نشأ غيره
 وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال المتجدد غرم ارشه أيضا هذا ان رجعت قيمتها الى
 ما كانت والا غرم ارش النقص جزما وأشار بقوله نقص هزال الى أنه لا أثر لوزال سمن مفراط
 لا ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمنت في يده معتدلة سمن مفراط نقص قيمته ردها
 ولا شيء عليه لعدم نقصها حقيقة وعرفا على ما نقله في الكفاية واقره والاوجه كما يشير اليه كلام

ولو غصب عصيرا (قوله وأجراه الماوردي) أي أجرى قوله لم يغرم مثل الذاهب الخ (قوله ونقص كذلك) أي العين دون
 القيمة (قوله بأن الذاهب مما ذكر) أي من العصير والرطب والجبن (قوله أنه لو نقص منه) أي من العصير (قوله أنه
 يضمن مثل الذاهب) أي مما ذكر من العصير والرطب والجبن وينبغي أن محل ذلك اذا كان الذاهب أجزاء متقومة فان كان
 مائة فلا هذا او المتبادر من كلامه عوده للعين فقط يخرج فرع وقع السؤال في الدرس عن شخص غصب من آخر عشرين ثم ان
 أحدهما جنى على الآخر واقتص السمن من الجاني في يد الغاصب هل يضمنه مالانها ما تاجبانية في يد الغاصب أو يضمن
 الجاني فقط لان السيد استوفى حق الجاني عليه باقتصاصه من الجاني في نفسه نظرا والجواب عنه أن الطاهر الاول للعللة
 المذكورة (قوله فهزلت) بالبناء للمفعول اه حج وفي القاموس هزل كعصر اه فتلخص أن فيه لغتين فمن اقتصر على البناء
 للمفعول لعله لكونه الاكثر وقضية كلام المختار ان محل بناءه للفاعل اذا ذكر نحو قولك هزل الدابة صاحبها بخلاف مالو
 اقتصر على ذكر المفعول فانه يقال هزلت الدابة مبنيا للمفعول لا غير (قوله والا غرم ارش النقص جزما) لو نقصت باله
 نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغي ان يغرم الربع الفائت قطعة او الربع الراجع بالسمن
 الاصح فليتأمل اه سم على حج

يكون ذلك الاخلاق بواسطة واحدة وهي الاب الخ (قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ) ظاهر هذا السياق ان جميع الامثلة الالتمية للواسطة الواحدة وظاهر انه ليس كذلك وعذره انه تبع الشهاب حج في صدر العبارة ولم يتبعه في باقيها ولم ماذ كرو عبارة الشهاب المذكور مع المتن نصها بواسطة واحدة وهي الاب كهذا أخي أو ثنتين كالأب والجد في هذا معنى أو

(قوله كنسيانها) صوابه كعدم نسيانها (قوله أو عند المالك) أي ولو لم يغرم في تعلمه شيئا كان علمه بنفسه أو يجتمع لانه وان كان كذلك منسوب للمالك وقد تحقق نقصه حين رجوعه ليد (قوله ينحبر بعوده) أي ولو منعورا كما هو ظاهر هذه العبارة وهو ظاهر لانه لا يعد ناقصا بعد العود ١٢٢ عن حالة قبل الغصب (قوله ويجري الخ) قد يتوقف في جريان الخلاف في هذه

المذكورات لتختلف حالة الثاني فيها فان تخمر العصير يخرج منه عن المالية فيمكن جعله كالتالف ولا كذلك المذكورات فانه لم يتوسط بين الصفة العارضة لها وما كانت عليه ما يخرجها عن ذلك فليتامل الآن يقال البيض يصير دما قبل صيرورته فرخا والحب يصير الى حالته لو أخرج من الارض ويبيع بتلك الحالة لم يكن له قيمة فجعل كالتالف قبل صيرورته فرخا ونباتا (قوله قفرخ) أي ولو بفعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده وتيمس ذلك أنه لو غصب حطب أو أحرقه أنه يرد مع ارش النقص نعم ان صار لاقية له فيحتمل وجوب رده مع قيمته اه سم على حج (قوله فصار قرا) فيه مسامحة اذا لم يزل يصير قرا وانما يتولد منه بعد

الاسنوي وغيره خلافا لمخالفته لقاعدة الباب من تضمين لقيمة ومقابل الاصح يجبر كالوجني على عين فابضت ثم زال البياض (و) الاصح (ان تذ كر صنعة نسيانها) عند الغاصب (يجبر النسيان) سواء أتذ كرها عند الغاصب وهو ظاهر أم عند المالك كما بحثه في المطاب وشمل كلام المصنف لانه عين الاول قصار كنسيانها بخلاف السمن فانه زيادة في الجسم محسوسة مغيرة لتلك الاجزاء الذاهبة والثاني لا يجبر كالسمن ورد بما مر ولو تعلم الصنعة عند الغاصب بعد نسيانها فكالتذ كر كما قاله الرافعي أو عند المالك فلا كما قاله الاسنوي انه المتجه وعود الحسن كعود السمن لا كالتذ كر الصنعة فله الامام وكذا صوغ حلي انكسر ولو تعلمت الجارية المغصوبة العناء فزادت قيمتها ثم نسيته لم يضمه حيث كان محرما كما علم مما مر ومرض القن والغصوب أو غطت شعره أو سقطت سننه ينحبر بعوده كما كان ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف الشاة أو ورق الشجرة لا ينحبر بعوده كما كان لانه منقوص بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسننه غير متقومة (وتعلم صنعة لا يجبر نسيانها) صنعة (أخرى قطعا) ولو أرفع من الاولى للتباير مع اختلاف الاغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصيرا فتمزج ثم تخلل) عنده (فالاصح ان الخلل للمالك) لانه عين ماله وانما انتقل من صفة الى أخرى (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان الخلل أنقص قيمة) من العصير لحصوله في يده وان لم تنقص قيمته اقتصر عليه والثاني يلزمه مثل العصير لانه بالخمر كالتالف والخل على هذا للمالك في الاصح لانه فرع ملكه ويجري الخلاف فيما لو غصب بيضا قفرخ أو حبا فنبث أو بزق فصار قرا وخرج ثم تخلل ما لو تخمر ولم يتخلل فيلزمه مثل العصير اقوات المالية وعليه اراقة الخمران عصرها بقصد الخمرية والا فلا تجوز له اراقتها لاحترامها ولا يجب ردها للمالك لان رد مثل العصير قائم مقامه من كل وجه بخلاف ما مر في جلد الشاة آنفا كذا قال بعض الشراح والوجه انه للغصوب منه بجلد الميتة (ولو غصب خرا ففخلت) عنده (أو جلد ميتة) يظهر بالداغ (فدبغه) فالاصح ان الخلل والجلد للغصوب منه (لانهما فاعمله فان تلف في يده ضمهما) والثاني هما للغاصب لحصول المالية عنده وخرج بغصب مالوا عرض عنهما وهو بمن يعتد باعراضه فيملكه آخذ وقضية تعليل الاول اخراج الخمر غير المحترمة وبه جزم الامام وسوى المتولى بينهما قال الشيخ وهو الوجه ما لم يعرض المالك عنها فان أعرض لم يجب ردها

حاول الحياة فيه (قوله وعليه) أي المالك وقوله ان عصرها أي المالك (قوله بخلاف ما مر في جلد عليه

الشاة) أي حيث لم يرد فيها ما يقوم مقام الشاة ولا يقال القيمة منزلة منزلتها المشار اليه بقوله من كل وجه (قوله بجلد الميتة) أي ولو لو نجس زيته فانه يغرم بدله والمالك أحق بزيتته اه شيخنا زياي مع انه رد مثل الزيت من كل وجه (قوله وقضية تعليل الاول اخراج الخمر) نازع حج في كون ذلك قضيته فقال وليس قضيته اخراج غير المحترمة خلافا لما ادعاه لان ملكه هو صير ولا شك ان خل المحترمة وغيرها روع عنه ومن ثم سوى المتولى الخ اه نعم ما ذكره الشارح مقتضى قول المحلى انهما فاعملهما ما يختص به اه وذلك لان الخمر الغير المحترمة تراق على عاصرها فلم يصدق على خلها انه فرع ما يختص به (قوله

ض شرنه) أي الجلد

بتلاثة كهذا ابن عمي (قوله أو أبي) هذا من الالحاق بالنفس كما قدمه هنالك فلا وجه لذكره هنا (قوله قيل والوجه الخ) قائله الشهاب حج وآخر كلامه قوله ولا يمكن ذلك إلا بعد بيان الملحق به ولقاتل ان يقول ان ما استوجهه العلامة حج لا حميد عنه

(قوله له موم الخبر) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه (قوله لان الاصل عدم التذكية) أي وبراءة ذمة الغاصب أيضا في فصل في ما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير (قوله وتوابعها) أي كالبناء والغراس (قوله بخيط من الثوب) أي أمواله كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به ان لم يكن فصله كيا باقى في الصبغ وعجارة حج بخيط المالك اه وهى أعم مما ذكره الشارح (قوله لتعديبه) أي بحسب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره يظنه ثوبه لم يكن له شيء (قوله لانه) أي المفلس (قوله الحاقا لدا الصفة) وهى جعله سبائك وطينا (قوله لو لم يكن له) أي المالك (قوله وما اقتضاه كلام المصنف) يتأمل وجه الاقتضاء فان قوله وللمالك تكليفه الخ لا يدل على أن المالك اذا رضى به امتنع على الغاصب اعادته اللهم الا أن يقال ان قوله وللمالك التكليف معناه أنه يجوز له تكليفه الرد وقد يفهم انه ان لم يرض برده لا يجوز لانه جعل رد الغاصب له مرتبا على تكليف المالك (قوله فله ١٣٣ اعادته) أي الغاصب وقوله

خوفا الخ يدل على انه في الواقع يسقط التعزير باعادته وقد منع دلالة على ذلك بناء على أن المراد أن بقاء الدراهم بجماله يؤدي الى اطلاع السلطان فيعززه واعادتها طريق الى عدم اطلاعها على ما وقع وقد يقال لولا سقوط التعزير ما جاز له التسبب في دفعه بالاعادة وقد يوجه بأنه ما لم يبلغ الامام فينبغي له كتمه والسعي في دفعه كما في موجب الحد في فرع في قال في شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناء أو السبائك دراهم بغير اذن شريكه

عليه وليس للمالك استردادها واعراض المالك عن الجلد كاعراضه عن الجرواذا لم يعرض عنه لم الغاصب رده اعموم الخبر لانه منتفع به ولو ألتف جلد لم يدبغ فادعى مالكة تذكيته والمتلف عدمها صدق المتلف بيمينه لان الاصل عدم التزكية

في فصل في ما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها (زيادة المغصوب ان كانت أثار محضاً كقصاره) لثوب وخياطة بخيط من الثوب وطحن ابر وضرب سبيكة دراهم (فلا شيء للغاصب بسببها) لتعديبه بعمله في ملك غيره وبه فارق ما مر في المفلس من مشاوكته للبائع لانه عمل في ملك نفسه (ولمالك تكليفه رده) أي المغصوب (كما كان ان أمكن) ولو مع عسر كرد الخلى سبائك والابن طينا الحاقا لدا الصفة برد العين لما تقر من تعديبه وشمل كلامه ما لو لم يكن له غرض وهو الوجه كما قاله الامام وان شرط المتولى أن يكون له غرض فان لم يكن رده كما كان كالقصاره لم يكلف ذلك بل يرد به بحاله وما اقتضاه كلام المصنف من انه لو رضى المالك ببقائه لم يدهه مقيد بما لو لم يكن غرض فان كان كأن ضرب الدراهم بغير اذن السلطان أو على غير عياره فله اعادته خوفا من التعزير (وارش) بالرفع عطفا على تكليفه والنصب عطفا على رده (النقص) لقيمة قبل الزيادة سواء أحصل النقص بها من وجه آخر أم باز التهاؤ عليه مع ذلك أجرة مثله لدخوله في ضمانه لا لما زاد بصنعتة لان فواته بأمر المالك بدليل انه لو رده بغير أمره مع عدم غرض له غرم ارشه وعلم بما مر في رد التراب أنه لو تعين غرض الغاصب في الرد لعدم لزوم الارش له ومنعه المالك منه وأبرأه امتنع عليه وسقط الارش عنه (وان كانت الزيادة التي فعلها الغاصب) عينا كبناء وغراس كلف القلع) وارش النقص لخبر ليس لعرق ظالم

فيجوز له كما أفتى به البغوي ان ينقضه وان رضى شريكه بالبقاء لانه منتفع بماله كما كان اه سم على حج ومنه ما لو كانت الارض مشتركة بين شخص وآخر فغرس فيها أو بنى بغير اذن شريكه فانه يكلف القلع لتعديبه بفعله لان كل جزء مشترك بينهما فكان كالغاصب لا يقال فيه تكليفه قلع ملكه عن ملكه لانه يقول ليس المقصود ذلك وانما المقصود الخروج من حق الغير وهو لا يحصل الا بقلع الجميع وسيأتي في الشفعة بعد قول المصنف وللشفيع نقض ما لا شفعة الخ ما يصرح بذلك في قوله ولو بنى المشتري أو غرس في المشفوع الخ (قوله بما) أي الزيادة وقوله لان فواته أي ما زاد وقوله لو رده أي أعاده وقوله مع عدم غرض له أي الغاصب (قوله غرم ارشه) أي ارش النقص لما زاد بصنعتة اه سم (قوله ومنعه المالك) ليس المنع بقيد بل المدار على البراءة وينبغي فيما لا اختلاف في البراءة وعدمها أن المصدق هو المالك لان الاصل عدم البراء وبقاء شغل ذمة الغاصب (قوله وأبرأه) أي من الارش (قوله ليس لعرق ظالم) أي أصل وهو يكسر العين المهملة وسكون الراء المهملة وقوله حق قال حج هو حسن غريب وفهما التثوين وتنوين الاول واطافة الثاني اه وفي قوله واطافة الثاني تأمل وعجاجة شرح المشكاة واطافة الاول وتنوين الثاني وهى الصواب لان حق اسم ليس بمعنى احترام فلا يكون مضافا اليه

وأما المستوجهه الشارح فيما يأتي فيلزم عليه أمور منها مخالفة المنقول الذي استند إليه حج مما ذكر ومنها أنه يلزم منه الغناء اشتراطهم كون المقرور ناخراً لا آتياً لا يعرف ذلك إلا بعد معرفة جهة الاخوة مثلاً كما أشار إليه حج فيما نقله عنه الشارح وأما قول الشارح عقب استجابه الآتياً ويفرق بأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق فيقال عليه ان

(قوله لم يلزم الغاصب) أي ولا يلزم المالك قبوله لو وهبه له الغاصب اه سم على حج أي لما فيه من المنه (قوله لا مكان القلع) أي من المالك للارض وقوله من غير ارش أي للقلوع (قوله بخلاف المستعير) أي فانه لو طلب المعير منه التيقية بالاجرة أو ملكه بالقيمة لزم المستعير موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختر القلع أما عند اختياره له فلا تلزمه موافقة المعير لو طلب التيقية بالاجرة أو التملك بالقيمة ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به وعبارته قوله وبه فارق ما في العارية نفسه نظراً وانما يحتاج للفرق بينهما إذا امتنع المستعير والغاصب من القلع فلا مالك حينئذ قهر الا بقاء بالاجرة أو التملك بالقيمة هناك لا هنا فليراجع اه (قوله لذلك) أي القلع وقوله غرم الارش أي للغاصب (قوله الزام الغاصب بالقلع) أي فان لم يفعل جاز لكل منهم ما فعله بنفسه ١٣٤ ويتبني أن المون التي تصرف على القلع ان تبرع بها صاحب الارض أو البناء والغراس

فذلك والارفع الامر الى قاض يلزم الغاصب بصرفها فان فقد القاضى صرفها لمالك بنية الرجوع وأشهد (قوله امتنع) أي فان فعل لزمه الارش ان نقص (قوله ولا شيء عليه) أي على الغاصب حيث لم تنقص قيمته مما كان قبل نقله للمحل الا بخلاف بسبب عدم اعادته للمحل المنقول منه (قوله أوجهه ما نعلم) ليس هذا مكرراً مع قوله السابق وشمل كلامه ما لو لم يكن غرض لاشتمال ما هنا على التفصيل وحكاية الخلاف (قوله فان اشترى بالعين

حق واعادتها كما كانت وأجرة المثل ان مضت مدة لملأها اجرة ولو ارد المالك ملكه أو ابقاه باجرة لم يلزم الغاصب اجابته لا مكان القلع من غير ارش بخلاف المستعير ولو اراد الغاصب القلع بغير رضا المالك لم يمنع فان بادراجنى لذلك غرم الارش لان عدم احترامه بالنسبة الى مستحق الارض فقط ولو كان البناء والغراس مغنويين من آخر فلكل من مالكي الارض والبناء والغراس الزام الغاصب بالقلع وان كانا لصاحب الارض ورضي به المالك امتنع على الغاصب قلعه ولا شيء عليه وان طالبه بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه قلعه مع ارش النقص ولا فوجهان أوجهه ما نعلم اتمه اذ اتم الغاصب كالمالك في المال المغصوب فالرجح له ولو غصب دراهم واشترى شيئاً في ذمته ثم نقدها في غنمه ورجع رد مثل الدراهم عند تعذر رد عينها فان اشترى بالعين بطل ولو غصب ارضاً وبذر من آخر وبذره في الارض كلفه المالك اخراج البذر منها وارش النقص وان رضى المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخراجه ولو زوق الغاصب الدار المغصوبة بما لا يحصل منه شيء بقلعه لم يجزله قلعه ان رضى المالك ببقائه وليس له اجباره عليه كافي الروضة خلافاً للركشي كالثوب اذا قصره (ولو صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه وامكن فصله) منه بان لم ينعقد الصبغ به (أجبر عليه) أي الفصل وان خسرت كثيراً ونقصت قيمة الصبغ بالفصل (في الاصح) كالبناء والغراس وله الفصل قهراً على المالك وان نقص الثوب به لانه يغرم ارش النقص كما مر نظيره آتفاً فان لم يحصل به نقص فكالتزويق وحينئذ فلا يستقل الغاصب بفصله ولا يجبره المالك عليه ومقابل الاصح لا لما فيه

بطل) أي والزيادة للبائع فان جهل كان ذلك من الاموال الضائعة وأمرها لبيت المال وسيأتي في قوله من واغيره أخذها اليه طمها المستحق ما يفيد أن الغاصب ان غرم مثل الدراهم المغصوبة لصاحبها جازله أن يأخذ من هذا المال ما يساوي ما غرمه من باب الظفر ويحصل به مثل حقه ان لم يكن من جنسه (قوله ولو غصب ارضاً) أي من شخص (قوله ان رضى المالك) أي للارض والبذر (قوله كالثوب اذا قصره) قد يفرق بينه وبين الثوب بتعذر زوال القصاره منها بخلاف الزواق فالاولى تسكينه اذ عادة الحلبي سبيكة وقد يفرق بين زواق الدار والحلي بأن الغاصب للسبيكة لما أخرجه عن صورته الاصلية كلف الاعادة بخلافه في التزويق فان هيئة الدار لم تخرج عن صورتها الاصلية وكذا يقال في كل ما لم يتعذر نفعه من الجهة التي كان ينتفع به منها أولاً (قوله فان لم يحصل) أشار به الى اعتبار قيمة في المسئلة وهو أنه انما يجوز له فصله اذا نقص الثوب بالصبغ (قوله فلا يستقل الغاصب) يقتضي امكان فصله فلا ينافيه قوله تعويه محض لان معناه ولا يتحصل منه شيء وهذا لا ينافي امكان الفصل وقوله تسكينه فصلاً أمكن الخ هل له ذلك بغير اذنه أو مع رضاه ببقائه أو بغير اذنه ما لم يكن أو مع رضاه ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الثوب والصبغ أو في أحدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض السابقة اه سم على حج

الاخوة وبنوة العمومة مثلاً كما أنهم حقيقتان فيما كان من جهة الابوين أو الاب كذلك هما حقيقتان فيما كان من جهة الام وكذلك هما حقيقتان عند وجود مانع من الارث واطلاقاً هما على ذلك من اطلاق المشترك على أحد معانيه فهو لا ينافي

(قوله والصنعة) عطف تفسير وعبارة حج بسبب الصبغ أو الصنعة (قوله اشتركا فيه) وبقي ما لو استأجر صباغاً يصبغ له قميصاً مثلاً بخمسة فوق بنفسيه في دن قيمة صبغه عشرة هل يصبغ ذلك على الصباغ أو يشتركان فيه لعذره فيه نظراً والا قرب الثاني وأما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي أنه لا شيء في مقابلة الزيادة لتعديه ١٣٥ بذلك وهذا كله في الصبغ

توحيه أو أماً لو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو شريك بها (قوله وان نقص) قسم ما فهم من قوله بان كان يساوي عشرة قبله وسأواها بعده مع أن الصبغ قيمته خمسة (قوله لم يجب اليه) أي لم يجبر على الاجابة فلو رضى بذلك جاز (قوله اذ لا ينتفع به) وبه يفرق بين ما لو أراد الغاصب بيع البناء والغراس يبيع البناء والغراس أو المالك يبيع الأرض فانه يجوز لا يمكن الا انتفاع بكل من الأرض والبناء أو الغراس على حدته (قوله لم الغاصب) أي فان امتنع باع عليه الحاكم (قوله لا يستحق المتعدي) وفي شرح الروض فيما لو كان الصبغ لثالث ما حاصله انه لا يلزمه واحداً من مالكي الصبغ والثوب موافقة الآخر في البيع اه سم على حج (قوله

من ضرر الغاصب لانه يبيع بفصله بخلاف البناء والغراس وخرج بصبغه صبغ المالك قال زيادة كماله والنقص على الغاصب ويمتنع فصله بغير اذن المالك وله اجباره عليه مع ارش النقص وصبغ مغصوب من آخر فكل من مالكي الثوب والصبغ تكليفه فصلاً أمكن مع ارش النقص فان لم يمكن فهو ما في الزيادة والنقص كما في قوله (وان لم يمكن) فصله لاعتقده (فان لم يزد قيمته) ولم تنقص بان كان يساوي عشرة قبله وسأواها بعده مع ان الصبغ قيمته خمسة لا لانخفاض سوق الثياب بل لاجل الصبغ (فلا شيء للغاصب فيه) ولا عليه اذ غصبه كالمعذوم حينئذ (وان نقصت) قيمته بان صار يساوي خمسة (لزمه الارش لحصول) النقص بفعله (وان زادت) قيمته بسبب العمل والصنعة (اشتركا فيه) أي الثوب وهذا بصبغه وهذا بثوبه اثلاثاً ثلثاً للغاصب منه وثلاثة للغاصب أما اذا زاد سغراً أحدهما فقط بارتفاعه فالزيادة لصاحبه وان نقص عن الخمسة عشر قيمته ما كان يساوي اثني عشر فان كان النقص بسبب انخفاض سعر الثياب فهو على الثوب أو سعر الصبغ أو بسبب الصنعة فعلى الصبغ قاله في الشامل والتمتة وبهذا اعني اختصاص الزيادة عن ارتفاع سعر ملكه يعلم انه ليس معنى اشتراكهما كونه على وجه الشيوخ بل هذا بثوبه وهذا بصبغه ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصبغ ليعمل له لم يجب اليه امكن فصله أم لا ولو أراد أحدهما الا نفراد يبيع ملكه لثالث لم يصح اذ لا ينتفع به وحده كبيع دار لا يمر له انعم لو أراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب بيع صبغه معه لانه متعدد فليس له أن يضر بالمالك بخلاف ما لو أراد الغاصب بيع صبغه لا يلزم مالك الثوب بيعه معه لئلا يستحق المتعدي بتعديه ازالة ملك غيره ولو طيرت الرمح ثوباً إلى مصبغة آخر فأنصبغ فيها اشتركا في المصبوغ مثل ما مر ولم يكاف أحدهما البيع ولا الفصل ولا الارش وان حصل نقص اذ لا تعدي (ولو خلط المغصوب) أو اختلط عنده (بغيره) كبر أبيض بأسمر أو بشعر وكغزل سدي نسجه بلحمته لنفسه وشمل كلامهم خلطه أو اختلاطه باختصاص كتراب بزبل (وأمكن التمييز) لملكه أو بهضه (لزمه وان شق) عليه ليرده كما أخذه (فان تعذر) التمييز تخلط زيت بمثله أو شيرج وبر أبيض بمثله ودراهم بمثلها كما اقتضاه اطلاقهم وان قال ابن الصباغ وغيره باشتراكهما وما فرق به من أن كل درهم متميز في نفسه بخلاف الزيت ونحوه منتقض بالحجوب (فالذهب انه كالتالف فله تعريجه) بدله سواء أخلطه بمثله أم بأجود أم بأردا لانه لما تعذر رده ابدأ شبه التالف فيملكه الغاصب ان كان محمياً قبيل التملك فان لم يكن كتراب أرض موقوفة خلطه بزبل وجهه له أجره ثم مثله ورد الا تجرل للناظر ولا تطرل ما فيه من الزبل

ولو خلط المغصوب) شمل ما لو وكله في بيع مال أو في شراء شيء أو اودعه عنده فخلطه بمال نفسه فيلزمه تمييزه ان أمكن والا فيجب رد بدله لانه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن مخصوصاً بآخر في شراء قماش من مكة مثلاً فاشتراه وخلطه بمثله من مال نفسه وهو انه كالتالف (قوله ودراهم بمثلها) أي بدراهم مثلاً للغاصب فان غصبها من اثنين وخلطها مما اشتركا فيها (قوله كتراب أرض موقوفة) افهم ان تراب المملوكة اذا خلطه بالزبل يملكه الغاصب بخلطه وان جعله آجر فلا يرده لمالكه وانما يرده مثل التراب وقياس رد الزيت المتنجس وجملة الشاة أن يرده لمالكه لانه اثر ملكه الا أن يقال الزيت المتنجس لا يمكن تملكه بوجه والتراب المخلوط بالزبل يمكن الحكم بذلك

التحقيق الذي ذكره الشارح بقوله فلا يقر الا عن تحقيق وليس الكلام في قول المقر هذا وارثي حتى يملل بذلك وانما الكلام في مجرد قوله هذا أخى أو ابن عمي مثلا والارث هنا الغايقة تابعة للنسب لا مقصودا او اما ما استظهر به الشارح من الغاصب له لانه وان اختلط بالزبل عينه باقية ونجاسته انما هي للزبل المختلط له والمنع من بيعه انما هو لتعذر تمييز الزبل من التراب فيق للغاصب لتعذر رده مع كونه في نفسه قابلا للملك (قوله لا ضحالة بالنار) يقي ما لو كان لبنا اه سم على حج وينبغي انه ان أمكن تمييز ترابه من الزبل بعد بله لزمه والارده للناظر كالا جزم وغرم مثل التراب (قوله ويتصرف في الباقي الخ) قضية ذلك ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لا في جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب شائعا قبل العزل فائتمام اه سم على حج (أقول) ولا مانع من ذلك لكن لو تلف ما أفرزه للغصوب منه هل يضمن بدله لتعينه باقراره أو يتبين عدم الاعتماد بالافراز حتى لا يجوز ١٣٦ له التصرف فيما بقي الا بعد افراز قدر النصف وانته لو كان تصرف في الباقي

قبل تلف المقرز يتبين بطلان تصرفه في قدر المغصوب فيه تظنر والا قرب الثاني لان الغاصب لا يبرأ من الضمان الا بعد رد المغصوب أو بدله وحيث تلف ما عين له تبين بقاء حقه في جهة الغاصب نظرا لما في نفس الامر (قوله وبهذا الخ) أي ان الواجهة انه يحجر عليه الخ (قوله برضا مالكة) أي جنس المالك الصالح بالمالكين (قوله أو انصب) قد يخالف قوله قبل أو اختلط عنده حيث جعله ثم كالتالف وهنا مشتركوا ويجاب بان ما مر من قوله بغيره المراد به من مال الغاصب وما هنا بغيره فلا تناقض هذا

لا ضحالة بالنار قاله بعضهم ومع تمامه المدكور فالوجه كما مر أنه يحجر عليه فيه حتى يؤدي مثله مالكة ويكفي كما أفتى به المصنف ان يعزل من الخلوط أي بغير الاراد اقدر حق المغصوب منه ويتصرف في الباقي كما يأتي وبهذا مع ما يأتي ايضا من قطع ما أطال به السبكي من الرد والتشنيع على القول بملكه بل هو تغليظ عليه مناسب للتعدي حيث علقنا الحق بذمته بعد خلوها عنه وانما قلنا بالشركة في نظيره من المفاسد لئلا يحتاج للضاربة بالثمن وهو اضرار به وهنا الواجب المثل فلا اضرار ومن ثم لو فرض فلس الغاصب أيضا لم يبعد كافي المطالب جعل المغصوب منه أحق بالخلط من غيره ولو خلط مثلها بمغصوب بآخر لم يبعد كافي المطالب جعل انصب كذلك بنفسه فمستترك لانتفاء التعدي كما قال البلقيني المعروف عند الشافعية انه لا يملك منه شيئا ولا يكون كالمالك وأفتى به الوالدرجه الله تعالى وان جزم ابن المقرئ بخلافه ويؤيد الاول ما أفتى به المصنف وفرق بابه انما ملكه في الخلط بحاله تبعه المال ولا تبعية هنا ومن أنه لو غصب من جمع دراهم مثله لاو خلطها خلطا لا يميز ثم فرق عليهم الخلوطة بقدر حقوقهم حل لكل منهم قدر حصته فان خص أحدهم بحصته لزمه أن يقدم ما أخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة الى قدر أموالهم هذا كله عند معرفة المالك أو المالك كما تقررا ما مع جهلهم فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤها لالامام ليس كها أو نعم الوجود ملا كها وله اقتراضها لبيت المال وان أبس منها أي عادة كما هو ظاهر صارت من أموال بيت المال فلتوايهما التصرف فيها بالبيع واعطاؤها للمستحق ثمن من بيت المال والله مستحق أخذها ظفرا وغيره أخذها ليعطي الله مستحق كما هو ظاهر وقد صرح ابن جماعة وغيره بذلك وقول الامام كغيره لو عم الحرام قطرا بحيث ندر وجود الحلال جاز أخذ المحتاج اليه وان لم يضطر بلا تبسط محمول على توقع معرفة أهله والا فهو لبيت المال فيصرف للصالح وخرج بخلط واختلط عنده الاختلاط من غير تعدد كان سال برعلى مثله فيشترك مالكاها بحسبهما فان استويا قيمة بقدر

والاولى أن يقال ما سبق من قوله أو اختلط عنده مصور بما اذا أمكن تمييز الخلوط لما يأتي في قوله وخرج بخلط الخ (قوله لانتفاء التعدي هذا الاياتي فيما لو خلط بغير اذن من الشريك المشار اليه بقوله أولا الا أن يقال المراد لانتفاء التعدي من المالكين (قوله انه) أي الغاصب (قوله ويؤيد الاول) هو قوله فمستترك (قوله ما أفتى به المصنف أي السابق في قوله ويكفي كما أفتى به المصنف أن يعزل الخ (قوله ومن أنه) عطف على ما تضمنه ما أفتى به المصنف من قوله ان يعزل الخ (قوله وان أبس منها) أي المعرفة وليس من هذا ما يقبض بائسراء الفاسد من جماعة بل يتصرف فيه من باب الظفر لانه دفع في مقابله الثمن وتعذر عليه استرجاعه مع أنه لا مطالبة به في الاخرة لا أخذه برضا مالكيه (قوله ولغيره اخذها الخ) أي ومن الغير الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده للمغصوب منه أو لوارثه (قوله والا) أي يتوقع معرفة أهله فهو أي جميع ما في ذلك القطر وان كان بايد موضوعه عليه (قوله فيشترك مالكاها بحسبهما) أي فلو تنازعا في قدر السائل او قيمته صدق صاحب البر الذي سال

قوله ومن ثم لو أقر باخوة مجهول لم يقبل تفسيره باخوة الرطاع أو الاسلام فيقال عليه أنه انما لم يقبل تفسيره بذلك لأنه صرف اللفظ عن حقيقة أنه الى مجازة بخلاف ما اذا فسر به باخوة الام فظاهر أنه يقبل لما تقرر أنه تفسير اللفظ بأحد حقائقه وما صدقته فتمام وانصف (قوله كما ذكره القفال) ما ذكره عن القفال لا يوافق ما نقله عنه غيره وعبارته حسب ما نقلها في

اليه غيره لان اليد له فلو اختلط ولم يعلم بدلا حدهما كأن سال كل منهما الى الآخر واختلط وقف الامر الى الصلح **مرفوع** سئل سم في الدرر عن بذر في أرض بذر او بذر بعده آخر على بذر هل يملك الثاني بذر الاول للخلط ويلزمه الاول بدل بذر فاجاب بان الذي ينبغي أن يقال ان الثاني ان عدم استولى على الارض بذر بذر ملك بذر الاول وكان البذر للثاني ويلزمه الاول بدل بذر لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لها ولما فيها وان لم يعتد الثاني مستولى اية بذر على الارض لم يملك الثاني بذر الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذرهما * وعبارة العباب مرفوع من بث بذر على بذر غيره من جنسه ونوعه وأثار الارض انقطع حق الاول وغرم له الثاني مثله وأما لو اختلف الجنس كأن كان الثاني غير الاول كان بذر الاول حنطة مثلاً والاخر باقلا فلا يكون بذر الاول كالتالف اه وقد أفنى الشيخ الرملي في هذه بان ١٣٧ النابت من بذرهما لها وعليهما

الاجرة وهذا بخلاف ما لو غصب بذر او زرعه في أرضه فإنه يكون لمالكه وعلى الغاصب ارش النقص اه وقول العباب وغرم الثاني مثله أفنى شيخنا الزياي رجه الله بان القول قول الثاني في قدره والله أعلم اه هكذا رأيته بامش بخط بعض الفضلاء وقول سم ان عدم استولى على الارض أي كأن كان أقوى من الاول أو كان بذر أكثر من بذر الاول (قوله كان كالهلاك) أي فبذر مثله لانه منلى (قوله أو أجود مطلقاً) أي رضى المالك

كما هو ما وان اختلفا قيمة يعاوق قسم الثمن بينهما بحسب حقهما كما يأتي في نظيره من اختلط حمام البرجين وتمتنع قسمة الحب على قدر قيمته للرياء ولو غصب ورقا وكتب عليه قرأنا وغيره كان كالهالك كما قاله ابن الصباغ واعتمده الودرجه الله لانه لا يمكن رده بحاله خلافاً لمن ذهب الى انه كالصبيغ فيما مر والطريق الثاني قولان أحدهما ما مر والثاني يشتركان في المخلوط وللمغصوب منه قدر حقه من المخلوط (وللغاصب أن يعطيه) أي المالك وان أبي (من غير المخلوط) لا تنقل الحق الى ذمته ولما مر من أن المختلط صار كالهالك ومن المخلوط ان خلطه بمثله أو أجوده مطلقاً أو بأرد أن رضى والقول بان الغاصب ليس أولى من المالك بملك الكل بل المالك أولى به لا انتفاء تعديه ممنوع اذا لمغصوب لما تذر دعيته لما لكة بسبب يقتضى شغل ذمة الغاصب به لتعديده مع تمكين المالك من أخذه بدله حالاً جعل كالهالك للضرورة وذلك غير موجود في المالك لعدم تعديه يقتضى ضمان مال الغاصب فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء وبفرض لزومه لا يلزمه الفور ففيه حيف ظاهر وقدي وجد المالك مع انتفاء الرضا للضرورة كأنه مضطر طعام غيره قهر عليه نفسه أو لادابته وليس اباى الرقيق كالخياط حتى يملكه الغاصب لرجاء عوده فلزومه قيمته للحيولة ولا ضرورة لكونه مالاً فيصولة وانما لم يرجحوا قول الشركة لانه صار مشاعاً ففيه تملك كل حق الاخر بغير اذنه أيضاً بخلاف ما اذا علمنا حقه بالذمة فينصرف فيه حالاً بحوالة أو نحوها ولهذا صوب الزكشي قول المالك قال ويندفع المحذور بجمع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذه منه حتى يدفع البدل كما مر واذا كان المالك لو ملكه ذلك بعوض لم يتصرف حتى يرضى بذمته فمع عدم رضاه بالاولى قال بعضهم كيف يستبعد القول بالمالك وهو

١٨ غريبه ح أم لا (قوله ولو ملك) أي المالك مفرع على قوله والقول بان الخ (قوله لم يلزمه شيء) في هذه الملازمة كالآية خفاء اه سم على حج لعل وجه الخفاء اننا لو قلنا بملكه الكل ألزمناه برد بدل مال الغاصب أو جعل الكل شركة بينهما (قوله ففيه حيف) أي بالغاصب (قوله وقدي وجد المالك) دفع به ما قد يقال كيف يملكه الغاصب بدون تملك من المالك (قوله كأنه مضطر) هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كما قد تدل له هذه العبارة أو يجري فيه ما قيل ملك الضيف أو كيف الحال اه سم على حج القياس الثاني بل لو قيل بانه لا يملك هنا الا بازدراد وان قلنا بملك الضيف بوضعه بين يديه أو في فمه لم يبعد لانه انما جازله أخذه للضرورة وحيث لم يبلغه بأن سقط من فمه أو لم يدخله فمه أصلاً لم يتحقق دفع الضرورة به (قوله حتى يدفع البدل) أي أو يعزل من المخلوط قدر المغصوب كما قدمه عن فتاوى المصنف اه سم على حج فلو تعذر رد البدل لغية المالك رفع الامر لحاكم يقبضه عن الغائب أو تعذر رد البدل لعدم القدرة عليه فيحتمل منعه من التصرف انقصيره وان تلف ويحتمل أن يرفع الامر للحاكم ايبيعه ويحصل بثمنه البدل أو بعضه وما بقي من البدل يبقى ديناً في ذمة الغاصب (قوله كيف يستبعد القول بالمالك) أي للغاصب

القول لو قال فلان عصيتي ووارثي اذا مت من غير عقب لم يكن هذا شياً لان المقر به اذا كان معروف النسب فلا فائدة
(قوله ولو غصب خشبة وبني عليها) قال في العياب ولو منارة لمسجد ثم قال وغرم نقص المنارة للمسجد وان كان هو الممتطوع
بها الخ ووجه ان ملكه وقوله والا فهي هالكة وينبغي ان الخشبية حينئذ لئلا تكون غير متقومة وهي اثر ملكه اه سم
على ج (أقول) ومنه يؤخذ انه لا نظر الى تلف ما بني عليها وان كان معصوماً به يعلم ان قوله الا أن يخاف تلف مال يعني غير
ما أدرجت فيه الخشبية اذا كان تلفه باخراجها لا بنحو غرقه وبه يندفع ما يقال قوله ولو تلف من مال الغاصب الخ منافع لما
يأتي من قوله ولو للغاصب (قوله ويرجع المشتري) أي من الغاصب (قوله ان كان جاهلاً) ويصدق في ذلك ما لم يدل قرينة
على خلافه (قوله وأذن في السفر به مع الخوف) انما قيد به لانه مظنة لعدم رجوع المستأجر على الغاصب لكونه قصر
بالسفر به زمن الخوف لكنه لما كان باذن من الغاصب نسب التعزير له فرجع المستأجر عليه اما من الامن فالرجوع فيه
لانه أمين ظاهر فلا يحتاج ١٣٨ للتنبيه عليه (قوله وغرمه) أي المكثري (قوله فكذلك تخرج) هو ظاهر ان علم

فان لم يعلم كان اختلطت
السفينة بسفن فهل يعد
كالثالث أولاً فيه نظر
والا قرب قياساً على
ما قدمه الشارح في
الفصل السابق من قوله
ولو غصب ثوباً ثم أحضر
لثالث ذلك وقال هذا
الذي غصبته منك وقال
المالك بل غيره الخ ان
يغال ان أقام المالك بينة
عمل بها وان لم يقم بينة
صدق الغاصب في تعيينه ثم
ان صدقه المغصوب منه
فذلك والا كان كمن أقر
بشيء لغيره وكذب فيه
فيبقى تحت يده ولا شيء عليه
غيره بناء على ما استوجهه
الشارح في مسألة الثوب
المذكورة ولزمه بدل

موجود في المذهب الاربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية والمالكية (ولو غصب خشبة)
مثلاً (وبني عليها) في ملكه أو غيره ولم يخف من اخراجها تلف نحو نفس أو مال معصوم وكلامه
الا في صالح لشموله هذه أيضاً (أخرجت) ولو تلف من مال الغاصب أضاف قيمتها تعديه
ويلزمه أجرة مثلاً وارث نقصها ومحله ان بقي لها قيمة ولو تافهة والا فهي هالكة فيلزمه مثلاً
فان تعذر فقيمتها ويرجع المشتري على بائنه بارش نقص بذاته ان كان جاهلاً ومن ثم أفتى بعضهم
فمن أكرى آخر جلاً وأذن له في السفر به مع الخوف وتلف فأنبته آخره وغرمه قيمته بانه يرجع
بها على مكريه ان جهل ان الجمل لغيره (ولو) غصب خشبة (وأدرجها في سفينة فكذلك)
تخرج ما لم تصر لا مثلاً لها (الا أن يخاف تلف نفس أو مال معصومين) أو اختصاص كذلك
ولو للغاصب بان كانت في اللجة والخشبية في أسفلها فلا تنزع الا بعد وصولها للشاطئ ولئلا
حينئذ أخذ قيمتها للحيولة والمراد أقرب شط يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لا شط
مقصوده وكأنه نفس نحو العضو وكل مبيع للتيمم وقول الزكشي كغيره الا الشين أخذاً عما
صرحوا به في الخيط مراده الا الشين في حيوان غير آدمي لان هذا هو الذي صرح به ثم حيث
قالا وتخوف الهلاك خوف كل محذور ببيع التيمم وقافاً وخلافاً قالوا للحيوان غير المأكول
حكم الآدمي الا انه لا اعتبار ببقاء الشين اه ولو شهد بغيصوب جيرة كان كالموخالط به جرحه
قاله المثلوي ولا يذبح لزرعه ما كول ولا غيره للنهي عن ذبح الحيوان لغيره كله ويضمنه لانه
حال بينه وبين ماله ولو خالط به الغاصب جرحاً لا آدمي بذنه فالقراؤه عليه وان جهل الغصب
كأكله طعاماً مغصوباً وينزع الخيط المغصوب من الميت ولو آدمياً وانما لم ينزع منه حال
الحياة لحرمة الروح أما نفس غير معصومة كزان محصن ولورقيقاً كان زنى ذمياً ثم حارب
واسترق وتارك صلاة بعد أمر الامام بها وحري ومرد ومال غير معصوم كمال حربي فلا يبقى

الخشبية على ما ذكره عن الباقين وينبغي ان يأتي مثل هذا فيما لو اتفق على الغصب وادعى
الغاصب ان المغصوب اللوح الذي في أعلى السفينة والمغصوب منه انه في أسفلها (قوله ما لم تصر لقيمة لها) أي فلا تخرج لانها
كالهالكة ولا ينافي هذا ما قدمناه عن سم من انها لئلا اذهى اثر ملكه لان المراد انما اذا خرجت بعد ذلك كانت لئلا
(قوله والمراد أقرب شط) أي ولو ما سار منه اه سم (قوله الا الشين) قضية الاقتصار على هذا الاستثناء ان بطء البرء كغيره
ولا يخلو عن وقفة وقوله حيوان شامل للمأكول اه سم على ج أي وهو منافع لما قيد به بعد في قوله حيوان غير المأكول
(قوله لان هذا هو الذي صرح به ثم) أي في مسألة الخيط (قوله ببقاء الشين) أي في الحيوان غير المأكول (قوله كالموخالط به
جرحه) أي فلا ينزع ان خيف من زرعه محذور تيمم (قوله لزرعه) أي المغصوب (قوله ويضمنه) أي مالك الحيوان (قوله فالقرار
عليه) أي الآدمي (قوله وينزع الخيط) أي يجوز وان ترتب عليه اضرار بالميت كما في تفرقت أو صاله بسبب زرعه (قوله كمال
حربي) أي أو اختصاصاته

في اقراره وان كان مجهول النسب فلا يصح أيضا ما لم يفسر لانه قد ير يد بقروله انه عصبتى انه أخوه وربعاً ير يد انه عمه أو ابن عمه
ثم بعد التفسير ينظر فيه فان قال هو أخي يجب أن يكون هو جميع وارث أبيه وان كان عمه فيكون هو جميع وارث جده
وان كان ابن عمه يجب أن يكون جميع وارث عمه ليصح منه الاقرار بالنسب على طريقة الخلافة عنه ثم الميراث مبني عليه
عندنا انتهت (قوله وسواء فيما تقر رأفان فلان وارث وسكت أم زادلا وارث له غيره) كذا في نسخ الشارح وانظر هو تعميم

(قوله لاجلها) أي النفس والمال (قوله ولم يكن أصلاً) أما إذا كان أصله فلا مال في مال ولده من شبهة الاعفاف (قوله)
وان جهل تحريم الزنا مطلقاً) انظر معنى الاطلاق ولعله قرب عهده بالاسلام أم لا ولكن يقيد الحد فيمن قرب عهده بمن كان
غير مخالف لما خالفه منع من خفاء التحريم عليه أخذاً بما يأتي وبعبارة حج تحريم الزنا مطلقاً وبالمقصود وقد عذر بقرب
اسلامه ولم يكن مخالفاً لما خالفه وأمكن اشتباه ذلك عليه أو نسيته بعيداً عن الخ اه ومعنى الاطلاق عليها ظاهر فان
معناه سواء غير المغصوبة والمغصوبة (قوله يجب المهر الا ان تطاوعه) ويظهر في عبارة عالمية بالتحريم انها ككبيرة في سقوط
المهر لان ما وجد منها صورة زناً فأعطيت حكمه ألا ترى أنه لو اشتراها ثم رأى ١٣٩ فيها ذلك ردها اه سم على حج

(أقول) وقد يفرق بين
الزنا وما ذكر بأن العيب
في المبيع مانقصة القيمة
والزنا منها على الوجه
المذكور ينقص قيمتها
ويقل الرغبة فيها ومدار
المهر على الزنا ولم يوجد
منها زناً حقيقة (قوله فلا
يجب مهر) خرج أرش
البكارة فيجب مع المطاوعة
كأقال في شرح الروض
ولا يسقط أرشها بمطاوعتها
اه سم على حج (قوله)
وقد نهي عن مهر البقي
أي الزانية (قوله كزناها)
أي في عدم وجوب المهر
اه سم على حج (قوله)
وأرش البكارة) هذا يفيد

لاجلها لا هدارها (ولو وطئ المغصوبة) الغاصب (عالمها بالتحريم) ولم يكن أصلاً مالاً لكها
(حد) وان جهات لانه زان (وان جهل) تحريم الزنا مطلقاً ونشأ بعيداً عن العلماء (فلا حد)
للشبهة (وفي الحالين) أي حالي علمه وجهله (يجب المهر) لانه استوفى المنفعة وهي غير زانية
ليكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تكرر الوطء وفي حالة العلم يتعدى وان وطئها مرة عالمها
وأخرى جاهلاً فهران كما سيأتي في الصداق (الا ان تطاوعه) عالمية بالتحريم كما يفهم من قوله
الآتي ان علمت (فلا يجب) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقد نهي عن مهر البقي والذاتي يجب
لانه ليس به هافلم يسقط بمطاوعتها كالأذن في قطع يدها وأجاب الاول بأن المهر وان كان
للسيد فقد عهدها تأثره بفعلها كالأذن في الدخول (وعليها الحد ان علمت) بالتحريم كزناها
وكالزانية مرتدة ماتت على ردها وتقدم انه يجب لها هنا أرش البكارة ومهر ثيب (ووطء
المشتري من الغاصب كوطئه) أي الغاصب (في الحد والمهر) وأرش البكارة أيضاً ان كانت
بكر الا شترأ كما في وضع البدع على ملك الغير بغير حق نعم تقبل دعواه هنا الجهل مطلقاً ما لم
يقبل علمت الغصب فيشترط عذر من نحو قرب اسلام مع عدم مخالطتنا أو خالط وأمكن اشتباه
ذلك عليه (فان غرمه) أي المالك المشتري المهر (لم يرجع به) المشتري (على الغاصب في
الاطهر) لانه الذي انتفع وبأشرا لا تلاف وكذا أرش البكارة لانه بدل جزء منها أتلفه والثاني
يرجع ان جهل الغصب لانه لم يدخل في العقد على ضمانه فيرجع به على البائع لانه غره بالبيع
(وان أحبل) الغاصب أو المشتري منه المغصوبة (عالمها بالتحريم) فالولد رقيق غير نسيب (لما
مرانه زناً فلو انفصل حياً فضمون على الغاصب أو ميتاً بجناية فبدله للسيد أو بغيرها في وجوب

أن المشتري من الغاصب يجب بوطئه البكر مهر ثيب وأرش بكارة وعليه فيخص قولهم المقبوضة بالشراء الغاصب يجب
بوطئه مهر بكر وأرش بكارة بالمشتري من غير الغاصب وأما المشتري منه فالواجب بوطئه مهر ثيب وأرش بكارة وقد يلتزم
ذلك ويفرق بينهم لا أنهم ثم انما أوجبوا مهر البكر مع الارش لاستناد الوطء الى عقد يختلف فيه بخلاف الشراء من الغاصب
فانه لم يختلف في فساده فقتل منزلة الغاصب وحكمه ما تقدم وقرقوا بينه وبين المقبوض بالشراء الفاسد ومن أراد تحقيق
الفرق فليتنظر ما مر (قوله مطلقاً) قرب عهده بالاسلام أم لا نشأ بعيداً أم لا (قوله وأمكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا
جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً وطئ جارية زوجته وأحبها مدمعاً حلها له وان ملك زوجته ملك له وهو
عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقاً لعدم خفاء ذلك على مخالطتنا وفرع في أذن المالك للغاصب أو للمشتري منه
بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان أو تسقط قيمة الولد فيه طريقان رجع ابن القطان عدم سقوط المهر وهو قياس نظيره في
الزنا وقياسه ترجع عدم سقوط قيمة الولد اه سم على حج ثم رأيت قول الشارح وعلم مما مر الخ (قوله فلو انفصل حياً)
أي ومات بروض اه سم على حج أي فان بقي حياً أو أحبها الغاصب بزناً كما هو الفرض فهو رقيق للسيد

فما إذا وفي حاشية الشيخ انه تعسم في شهادة الشاهد وكأنه أخذ بما فهم صحيحا للكل من غير نظر الى أصله وهو لا يوافق ما أعقبه به من قوله وتفرقة المهر ويبتنهما مردودة وذلك لان تفرقة المهر هي انما هي بين الاقرار بانه وارثه والاقرار بانه وارث فلان وعبارته لو اقر ان هذا وارث فلان لا يقبل ولو قال هذا وارثي قبل انتهت والمظاهر ان مراده بفلان كإيه مثلا اذا ألحق (قوله كما قاله أبو اسحق الخ) معتمد (قوله انفصل ميتا) قضيته أن ولد البهيمه يفرد بالصمان عن أمه وليس مراد ان جل البهيمه انما يضمن بما تنقص من قيمة أمه وحينئذ يتأمل الوجه القائل بعدم الضمان ما المراد به (قوله واقتصار الشارح على حكاية الضمان أي فيما لو انفصل الولد الرقيق ميتا بلا جناية (قوله لانه انما قد رقيقا الخ) أي وتظهر فائدة ذلك في الكفاءة في النكاح (قوله وهي ١٤٠ عشر قيمة أمه) أي سواء كان حرا أو رقيقا لانه قد رقيقا في حق الغاصب

والمشتري لان ضمانهما لتفويت الرق على السيد (قوله فلا يغرم الواطئ) أي للمالك حتى يأخذها أي من الجاني (قوله قاله المتولى) معتمد (قوله على القول بضمانه) أي وهو مرجوح (قوله ولو انفصل) محترز قوله حياة مستقرة (قوله وجب ضمانه) انظر بما اذا يضمن وزاد حج بعد قوله ضمانه كالحق اهـ وعليه فالولم تكن له قيمة هل تعتبر قيمته بتقدير أن له حياة مستقرة أو يضمنه بعشر قيمة أمه كالوئيل ميتا بلا جناية فيه نظروا يبعد أن المراد الاول لانه الذي يظهر فيه التردد بين كونه مضمونا أولا (قوله لا يرجع بها) أي القيمة على الغاصب (قوله وهو أصح الوجهين) ولعل

ضمانه على المحل وجهان أو وجههما كما قاله أبو اسحق وغيره عدمه لان حياته غير متيقنة ويجرى الوجهان في حل بهيمة مغصوبة انفصل ميتا واقتصار الشارح على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعا لانه تبع فيه الرافعي هنا وقال انه ظاهر النص لكن صحح به ذلك باوراق عدم الضمان وقواه في الشرح الصغير (وان جهل) التحريم (فخر) من أصله لانه انما قد رقيقا ثم عتق كما قال في المطلب المشهور (نسب) للشبهة (وعليه) اذا انفصل حي حياة مستقرة (قيمة) بتقدير رقه لتقوية رقه بظنه فان انفصل ميتا بجناية فعلى الجاني ضمانه وهي عشر قيمة أمه كما يضمن الجنين الحر بغرة عبد أو أمة كما يعلم ذلك مما يأتي في الجراح فتضمن المالك للغاصب وللشترى منه بذلك وسيأتي ثم ان بدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة لانه قد رقه فنافى حقه والغرة مؤجلة فلا يغرم الواطئ حتى يأخذها قاله المتولى وتوقف الامام فيه أو بغير جناية فلا ضمان لان انتفاء تيقن حياته ويخالف ما لو انفصل رقيقا مبتاعا على القول بضمانه لان الحمل لا يدخل تحت اليد فجعل تبع اللام ولو انفصل حي حياة غير مستقرة ثم مات وجب ضمانه فيما يظهر من تردد للاذنعي ورجحه بهضم أيضا كما أفهمه تعليقه المبت بائنا لم يتيقن حياته واقتصاره على المشتري بهضم أن المتهب من الغاصب لا يرجع بها وهو أصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين وعلم بما مر لزوم المهر وقيمة الولد للغاصب والمشتري منه وان ذلك المالك في الوطء وهو الاصح والعبرة بقيمته (يوم الانفصال) لانه قد رقيقا قبله ويلزمه ارش نقص الولادة (ويرجع بها) أي بالقيمة (المشتري على الغاصب) لانه غره بالبيع وغرمها ليس من قضية الشراء بل قضيته ان يسلم له الولد حراما غير غرامة وما وقع في الروضة بخط المصنف من قوله ولا يرجع نسب لسبق القلم (ولو تلف المعصوب عند المشتري) من الغاصب (وغرمه) لمالكه (لم يرجع) بما غرمه على الغاصب عالما أو جاهلا وانما يرجع عليه بالثمن (وكذا) لا يرجع بالارش الذي غرمه (لو تعيب عنده) بآفة (في الاظهر) تسوية بين الجله والاجراء والثاني يرجع للتغير بالبيع أما اذا كان بفعله فلا يرجع قطعا (ولا يرجع) عليه (بغرم منفعة استوفاه) كلبس وركوب وسكنى في الاظهر لاسم (في المهر) ومقابل الرجح يقول غره بالبيع (ويرجع) عليه (بغرم ما تلف عنده) من المنافع ونحوها كتمرونتاج وكسب من غير استيفاء اذا

وجهه ان المتهب لم يغرم بدل الامام للغاصب ضعف جانبه فالحق بالمتعدي والمشتري ببذله الثمن غرمه قوى جانبه وتأكدت تغيره من البائع بأخذ الثمن قياس التعليل على البائع بالرجوع عليه بالقيمة (قوله أي بالقيمة) أي قيمة الولد ومنه قيمة ارش الولادة اهـ وجب وقضية كلام الشارح عدم الرجوع عارشا الولادة ويوجه بانه في مقابلة ما فات من الجارية فهو شبهه بالتعيب في يده وارش العيب اذا غرمه الغاصب لا يرجع به (قوله لو تعيب عنده بآفة) خرج به ما غرمه بنقصانها بالولادة وقد تقدم عن حج (قوله أما اذا كان الخ) محترز قوله بآفة الخ (قوله لاسم) أي من أنه الذي انتفع به وبأشرف الاتلاف (قوله ويرجع عليه الخ) أي يرجع المشتري على الغاصب ويخرج بالمشتري المتهب فقضيته انه لا يرجع ببذل ما غرمه في المنافع القائمة بالاستيفاء منه وهو قياس ما تقدم من عدم الرجوع بقيمة الولد في فرع على ادعى على آخر تحت يده داية

به والذي في التحفة التي هي أصل لها هنا وسواء فيما تقرر أقال فلان وارثي وسكت أم زاد لا وارث لي غيره انتهت وهو مناسب لما قدمه من اختيار عدم الاكتفاء بطلاق الاقرار فهو تعميم فيه كأنه عليه الشهاب سم (قوله في مسئلتنا) يعني مسئلة الشهادة وعبرة التحفة ثم رأيت الغزى بحث الخ (قوله وأما تصديق ما بينهما من الوسائط الخ) هذا الغاية ابراهه بناء على ان اللاحق بالحى له أثر أما بما قرره الشارح من أنه لا أثر له وإنما اللاحق محال على التصديق فلا تجبه ابراهه هذا الكلام هنا فتأمل (قوله ولا ينافي ما تقرر من اعتبار تصديق الوسائط الخ) أى على ما في المذهب الضعيف (قوله وهو ملكه) أى كونه مملوكا للسيد فيصح أن يكون مضافا للفاعل أو للمفعول وعبرة التحفة وهو الملك (قوله كون المقر حائزا للميراث الملقى به) أن له فيها المصنف مثلاً وأنه غصبها فأجاب بانها انما كانت عندى بجهة المهايأة ١٤١ وأقام بينة بهم بعضهما كما استنبطه

البقيين من كلام المروزي في الشركة وقول بعضهم انها في زمن فوته كالمعارة عنده فليضمنها رد بان جعل الاكساب كاهاله زمن فوته صريح في أنه كالمالك لها لا كالمستعير اه ح وكتب سم على قوله وأقام بينة الخ سكت عن بيان حكمه فهو موه ويحتمل انه تصديق المدعى كالموادعى أحد على آخر الغصب وادعى آخر الوديعه مثلاً اه أى فالمصدق مدعى الغصب (قوله وشمول العبارة) هي قول المصنف ويرجع بغرم ما تلف (قوله أما الاولى) هي قوله ويرجع بغرم ما تلف عنده والثانية هي قوله وبارش نقص بنائه (قوله لم يرجع) أى على المشتري (قوله ولو غرم)

غرمه المالك مقابلها وشمول العبارة للعين غير مراد لتقديم حكمه وكلامه هذا انما هو في المنفعة والقوائد من قبيل المنفعة (و بارش نقص) بالمهمل (بنائه وغراسه اذ انقض) بالمججمة من جهة مالك الارض (في الاصح) فهما أما الاولى فلانه لم يتلفها ولم يلترم ضماها بالعقد وأما الثانية فلانه غرمه بالبيع والثاني في الاولى ينزل التلف عنده منزلة اتلافه وفي الثانية يقول كأنه بالبناء والغراس ينقل ماله (وكلاً) أى شئ (لو غرمه المشتري رجع به) على الغاصب كاجرة المنافع الفاتئة تحت يده وقيمة الولد (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لان القوار على الغاصب فقط (ومالا) أى وكلاً لو غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجزاء ومنافع استوفاه (فيرجع) به الغاصب اذا غرمه ابتداء على المشتري لان القرار عليه فقط لتلفه تحت يده نعم ان سبق من الغاصب اعتراف بالملك لم يرجع قطعا لانه مقر بان المغصوب منه ظالم له والمطلوم لا يرجع الا على ظالمه ولو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها أكثر لم يرجع بالرائد على الأكثر من قيمته وقت قبض المشتري الى التلف لانه لم يدخل في ضمان المشتري ولا تستثنى هذه لان المشتري لا يغرم الزائد فلا يصدق به الضابط المذكور (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكل من انبت) بنونين ناسبة ورابعة كما بخطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما مر من الرجوع وعدمه (والله أعلم) قال الاسنوى وقد سبق أول الباب بيان ذلك فقال والايدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان الى آخره فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا

كتاب الشفعة

باسكان الفاء وحكى ضمها وهي لغة من الشفع ضد الوتر فكان الشفيع يجعل نفسه شفعا بضمه نصيب شريكه اليه أو من الشفاعة لان الاخذ في الجاهلية كان بها أى بالشفاعة أو من الزيادة والتقوية ويرجعان لما قبلهما وشرا حاق تلك قهري ثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض بما ملك به لدفع الضرر رأى ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق وغيرها كمفور ومصعد وبالوعة في الحصاة الصائرة اليه وقيل ضرر سوء المشاركة ولا يكونها تؤخذ قهراً مناسب

أى الغاصب (قوله لم يرجع بالرائد) أى على المشتري (قوله وقيد به ما أطلقه هنا) أى بان يقال وكل من أنبت يده هي ضامنة كالمستعير والمستام اما لو كانت يده آمنة كالوديع فهو وكالغاصب في كونه طريقا في الضمان وأما قرار الضمان فعلى الغاصب ما لم يكن من أنبت يده على الغاصب متباف قرار الضمان عليه كالمشتري (قوله من الشفع ضد الوتر) مأخوذة منه ولم يبين المعنى الذي نقلت اليه عن اللغة حين الاخذ في شرح الروض أنه ضم نصيب الى نصيب آخر اه فيكون المأخوذ أخص من المأخوذ منه وهو كاف في العبارة (قوله يجعل نفسه) أى أو نصيبه اه ح (قوله بضمه) أى بسبب ضمه الخ (قوله أو من الشفاعة) عطف على من الشفع (قوله والتقوية) عطف مغاير (قوله ويرجعان) أى الزيادة والتقوية لما قبلهما أى من قوله أو من الشفاعة وذلك لان أقل ما زاد عليه الواحد والمزيد عليه وتروا الزائد اذا انضم الى الواحد كان المجموع ضد الوتر (قوله وقيل ضرر الخ) المانع من ارادة الاصيلين اه سم على ح ولعله ما يأتي من أنه اذا جعل ضرر

أى ولو ما لا بد من ما سياتى فيما لو أقر أحد الوارثين وأنكر الآخر ما لم يرثه إلا المقر حيث يثبت النسب بالأقوال
 الأول (قوله أو جهه مانه) أى الشأن أو المذكور من الحصص (قوله وكذا الورثة) أى المحقق به غير المقر أى كإثباته مثلاً وفى
 بعض النسخ وكذا الورثة المنكر وهو غير صحيح الابتكاف **كتاب العارية** (قوله لا باحة الانتفاع به) كذا فى نسخ
 الشارح وفيه ما لا يخفى وعبارة الصفه لا باحة الانتفاع بما يحل الانتفاع سقط من نسخ الشارح

القسمه اشترط فى المأخوذ قبوله لها وان جعل ضرر المشاركة لم يشترط (قوله للاشارة الى استثنائهما) فى الاستثناء شئ لعدم
 دخولها فى الغصب لخروجها عنه بقيد عدوان أو بغير حق إلا أن يراد الاشارة الى انها كانت مستثناة منه اه سم على حج
 (قوله الا من شذ) أى حيث منع الاخذ (قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل ما لم يقسم الخ) فان قلت
 الافعال وما نزل منزلتها للعموم فيها وما صيغ العموم لانها من كلام الراوى اخباراً عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو
 من جهة اللفاظ ولم يعلم ما وقع منه صلى الله عليه وسلم الاحتمال ان الواقع منه أن شخصاً باع حصته من دار فقاضى لشريكه
 بالشفعة ويحتمل خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال بالعموم الذى فى ما يمكن الجواب بأن الراوى فهم العموم عما وقع منه صلى
 الله عليه وسلم فأخبر عما فهمه من حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار اجماعاً على ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة
 فى كل ما لم يقسم أو يقال نزل القضاء منزلة الافتاء أى أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله فى كل ما لم يقسم) أى مشترك
 لم يقسم لان عدم القسمه يستلزم الشركة ورواية مسلم فى كل شركة لم تقسم (قوله وصرفت) أى ميزت وبيعت وهو بالتشديد كما
 يؤخذ من كلام مالك حيث ١٤٢ قال من الصرف بكسر الصاد وهو الشئ الخالص اه شرح المشكاة بالمعنى ونصها

وفسرت صرفت بيمينت
 لقول مالك معناه خلصت
 وبيعت من الصرف بكسر
 أوله وهو الخالص من كل
 شئ (قوله وفى رواية له فى
 أرض) لعله بعد قوله فى كل
 ما لم يقسم وحينئذ فيوافق
 ما رواه مسلم من قوله فى
 كل شركة لم تقسم أربعة
 أو حائط وقوله اذا لائم

ذكرها عقب الغصب للاشارة الى استثنائهما منه والاصل فيها الاجماع الا من شذوا لاخبار
 تكبر البخارى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود
 وصرفت الطرق فلا شفعة وفى رواية له فى أرض أو ربع أو حائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن
 شريكه أى لا يحل له ذلك حلاً مستقراً الطرفين اذا لائم فى عدم استئذان الشريك والربع المنزل
 والحائط البستان وقوله لم يقسم ظاهر فى أنه يقبل القسمه اذا لاصل فيما نفي بل كونه فى الممكن
 بخلاف مانفى بلا واستعمال أحدهما مكان الآخر تجوز أو اجبال قاله ابن دقيق العيد والعفو عنها
 أفضل ما لم يكن المشتري نادماً أو مغبوناً ولها ثلاثة أركان أخذوماً أخوذوماً أخوذومنه والصيغة
 انما تجب فى التملك كما سياتى (لا تثبت فى منقول) ابتداء كميوان وثياب وان يبيع مع الارض
 الخسار المار ولانه لا يدوم بخلاف العقار فيتم بدفعه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهديم الدار

فى عدد الخ لا يصلح هذا بمجرد صار فاعان الحرمة فكان ينبغى أن يذكر ما يدل على عدمها ففعل المراد
 اذا لائم لما ثبت عندهم بالدليل ومع ذلك فيه شئ (قوله حتى يؤذن) أى يعلم (قوله والربع المنزل) أى فهو مفرد وقيل اسم
 جمع قال فى شرح مسلم للنووى والربع والربعة بفتح الراء واسكان الباء والربع الدار والمسكن ومطلق الارض وأصله المنزل
 الذى كانوا يبعون فيه والربعة نأيت الربع وقيل واحده والجمع الذى هو اسم الجنس ربع كقرومرا اه (قوله بخلاف
 مانفى بلا) أى فيكون فى الممكن وغيره (قوله أو اجبال) أى لم تتضح دلالاته وذلك حيث لم تنصب قرينة على المراد فالمعنى هو
 مجازان وجدت قرينة واجمال ان لم توجد قرينة تعين المراد مع كونهما صارفة عن ارادة الحقيق بخصوصه وأما اذا لم تنصب
 قرينة أصلاً فيجب حل اللفظ على معناه الحقيق وهو ظاهر فى المنفى بل لانه خاص بالممكن فلا يكون فى الكلام تجوز ولا
 اجبال وأما المنفى بلا فثبت لاقريته هو مجمل (قوله والعفو عنها) ظاهره وان اشتردت اليها حاجة الشريك القديم وينبغى
 خلافه ويحتمل بقاؤه على ظاهره ويكون ذلك من باب الايثار وهو أولى حيث لم تدع اليه ضرورة كالا احتياج للماء للطهارة
 بعد دخول الوقت ومحله أيضاً ما لم يترتب على التملك معصية فان ترتب عليه ذلك كأن يكون المشتري مشهوراً بالقبح ور
 فينبغى أن يكون الاخذ مستحيلاً واجبا ان تعين طريقاً يدفع ما يريد المشتري من الفجور ثم (قوله أو مغبوناً) عطف سبب
 على مسبب أى فيكون الاخذ أفضل (قوله والصيغة انما يجب) أى فلا حاجة الى عد هار كنابل لا يصح (قوله فيستأيد فيه ضرر
 المشاركة) قد يقال الذى اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمه وهو لا يتكرر اه سم على حج (أقول) ويمكن الجواب بأنه لم
 يقتصر ثم على ضرر القسمه بل ذكر التعليلين معاً فقولاه هنا الخبر ناظر للتعليل الاول وقوله ولانه لا يدوم ناظر للتعليل الثانى

لانتقال النظر من الانتفاع الى الانتفاع (قوله على ما جزم به في العباب) الذي في العباب في باب صفة الصلاة اغناه وعدم الوجوب وكذلك الكفاية كما نقله عنها غير الشارح (قوله توقفت صحة الصلاة عليه) أي على المحصف أو الثوب (قوله لا أجرة لمثله) أما الذي لمثله أجرة فظاهر أنه واجب أيضا لكن لا بالعارية بل بالأجرة (قوله فلا عارية) فيه أنه صرح حوايانا إذا قال لغيره اغسل ثوبي كان استعارة لبدنه (قوله وأخذ منه الأذرى امتناع اعارة فقيه الخ) أن كانت الصورة أنه أعار لمستحق السكنى في المدرسة أو الرباط فلا يتجه إلا الجواز لكن هذا ليس عارية وإنما هو إسقاط حق ولعل هذا هو الذي فهمه الشارح عن الأذرى وإن كانت الصورة أنه أعار لغير مستحق فلا يتجه إلا المنع ولعله مراد الأذرى فلم يتوارد معه الشارح

(قوله فيؤخذ بنقضها) وإن نقل وفي حج خلافة وفيه وقفة وقضية إطلاق الشارح ما ذكره ويؤيده ما يأتي للشارح من أخذ الثمرة وإن قطعت (قوله وأصل يجرز) أي ما يثبت منه (قوله وهندبا) بكسر الدال ويقصر اه مختار (قوله تبع الأرض) أي تثبت في بناء وشجر دخل في البيع تبعاً وليس المراد أنها تثبت في الشجر تبعاً لثبوتها في الأرض والمراد بالتبعية أنها تدخل عند الإطلاق تبعاً وان نص عليها (قوله في أرض محتكرة) وصورتهما على ما جرت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بآجرة مقدرة في كل سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كل سنة بكذا واغتنم ذلك للضرورة (قوله لأن الأرض تابعة هنا) أي من حيث القصد ١٤٣

الجدار ودخلت الأرض تبعاً لما يأتي عن السبكي (قوله حيث صرح بدخول الأساس) أي ما غاب منه في الأرض على ما يتبادر من عبارته لكن المفهوم مما يأتي في الشارح عن السبكي أن المراد بحفيته (قوله لم يصح البيع في الأساس) عبارة السبكي في شرح المنهاج بعد هذا فإن قلت كلامهم في البيع يقتضي أنه إذا قال بعتك

بعد ثبوت الشفعة فيؤخذ بنقضها (بل) إنما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وتوابعه الدخول في مطلق البيع كأب منصوبة ورفوف مسجرة ومفتاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عاياه تنفع متصل (وشجر) رطب وأصل يجرز مرة بعد أخرى كقت وهندبا (تبعاً) للأرض للشجر المار وخرج به بيع بناء وشجر في أرض محتكرة اذ هو كالمقول وشرط التبعية أن يباع مع ما حولهما من الأرض فلو باع شقصاً من جدار وأسه لا غير أو من أمتجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لأن الأرض تابعة هنا قال السبكي وينبغي أن تكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الأساس والمغرس في البيع وكانا مبرئين قبل ذلك فإنه إذا لم يرها وصرح بدخولهما لم يصح البيع في الأصح ووفق بينه وبين ما مر في بعتك الجدار وأساسه بأنه ثم يدخل مع السكوت عنه بخلافه هنا فإنه عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق فاشتراط رؤيتها وبحث أيضاً أنه لو كان الجدار عريضاً بحيث كانت أرضه هي المقصودة تثبت الشفعة لأن الأرض هي المتبوعة حينئذ وهو مرادهم بلا شك واحتراز بقوله تبعاً لبيع أرضها وفيها شجرة جافة شرط ادخولها في البيع فلا تؤخذ بالشفعة لأنها لم تدخل في البيع عند الإطلاق بل بالشرط

الجدار وأساسه صح وإن لم ير الأساس قلت المراد بذلك الأساس الذي هو بعضه كحشو الجبة أما الأساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق في الأصح فادأصرح به اشتراط فيه شروط البيع والحمل متردد بين المرتبةين بشبه الجزع وشبه المنفصل فلذلك جرى الخلاف في صحة البيع إذا قال بعتك الجارية وحملها اه وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح له من الاجمال والايهام اه سم على حج ويؤخذ من كلام الشارح في الفرق الآتي ما هو المقصود من أنه إذا باع الجدار وأسه وأراد به الأرض لم يصح البيع أو ما هو مستور بالأرض صح لأنه الذي يدخل في اسم الجدار عند الإطلاق (قوله لأنها لم تدخل) قضيته ثبوتها في الشجر الرطب وإن نص على دخوله لأنه لو سكنت عنه دخل عند الإطلاق (قوله بل بالشرط) وحيث شرط دخولها وأراد الشفيع الأخذ بقوت الأرض مع الشجر ثم بدونها وقسم الثمن على ما يخص كل منهما كما لو باع شقصاً مشقوقاً وسيفاً (قوله لم يؤثر عند البيع) أي وإن شرط دخوله لأنه تصريح بمقتضى العقد فلا يخرج منه عن التبعية هذا ما اقتضاه إطلاق الشارح وهو ظاهر لكن قضية قول حج الآتي أو ما شرط دخوله خلافة فليراجع ثم رأيت في سم على حج مثل ما استظهرته وعبارته قوله ولم يشترط دخوله فيه أن هذا القيد يقتضي أن غير الموراد شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله الآتي أما مؤثر عند البيع أو ما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فإن عبارة الروض وأصله لا تنفي ذلك بل تشعر بخلافه والظاهر أنه ممنوع وعبرة الروض ولا يأخذ بالداخل بالشرط فتخرج الثمرة المؤثرة المشروطة اه فاقصاره على الثمرة المؤثرة مشعر بأن غيرها يؤخذ وإن شرط دخوله

على محل واحد ثم لا يخفى ان الصورة على كل منهما ان الفقيه أو الصوفي يخرج من السكن المذكور وبعبارة لغيره أما كونه يدخل عنده فهو ضيف فالظاهر ان هذا النزاع في جوازه ثم رأيت عبارة الأذري ونصها قوله أي المصنف ومملكه المنفعة يقتضي انه لا تصح اعارة الصوفي والفقيه سكنهما بالباطن والمدرسة وكذلك من في معناها لانهم يملكون الانتفاع بالمنفعة

(قوله سواء كان عند البيع الخ) قضيته ان القمرة الحادثة بعد العقد تتبع في الاخذ بالشفعة وان كانت مؤبرة وقت الاخذ ولكن في حاشية سم على منهج ما يفيد انها لا تتبع فيما ذكر وعبارة شيخنا الزبدي ولو حدث الثمر بعد البيع ولم يؤثر عند الاخذ اخذ بالشفعة تبعاً والا فلا اه وعليه في قيد قول الشارح بما لم يؤثر وقت الاخذ (قوله فكذا في الاخذ هنا) أي ثم ان وجده باقياً اخذه أو تالفاً اخذ مثله (قوله قال الماوردي) هذا هو المعتمد (قوله شرط دخوله) عبارة حج أو مباشر الخ (قوله واتمناؤخذ) أي الارض والثمرة (قوله فباعه) أي ما ذكر من الاشجار (قوله لافي الشجر) أي فلا شفعة فيه لعدم الشركة وينبغي أن يجب على مالك الشجر ١٤٤ نصف الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذي كان للشريك القديم قبل

دون ما يقابل النصف الذي انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الابقاء فيه مجازاً فانتقل الارض للشفيع مساوية المنفعة كما لو باع أرضاً واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلا أجره وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر لان ملكه بالقيمة ولا القلع مع غرامة ارش النقص لانه مستحق الابقاء وعليه فلو اقسما الارض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فهل يكف الآن أجره الجميع أو النصف أو لا يكف شيئاً لاستحقاقه بقاء الكل قبل القسمة فيه نظر فيحتمل

(وكذا ان لم يؤثر) عند البيع (في الاصح) وان تأخر عند الاخذ سواء كان عند البيع أم حدث بعده خلافاً لان الرفعة لتبعية الاصل في البيع فكذا في الاخذ هنا ولا نظر لاطروقه تأخره لتقديم حقه وزيادته كزيادة الشجر بل قال الماوردي يأخذه وان قطع والثاني لانه لا يراد به التأييد أما مؤبر عند البيع شرط دخوله فلا يؤخذ واتمناؤخذ بحصتها من الثمن لان انتفاء التبعية كما في نظيره (ولا شفعة في حجرة) مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد (بنيت على سقف غير مشترك) بان اختص به أحد الشريكين فيها أو غيرها ما اذ لا قرار لها فهي كالمنقول (وكذا مشترك في الاصح) لان السقف الذي هو أرضها لا يثبت له فيها عليه كذلك والثاني يجب له كالأرض ولو اشتركا في سفل واختص أحدهما بعلوه فباع صاحب العلوه مع نصيبه من السفل أخذ الشريك هذا فقط لان العلوة لشركة فيه وهكذا لو كانت الأرض مشتركة وفيها أشجار لأحدهما فباعه مع نصيبه منها فالشفعة له في الأرض بحصتها من الثمن لافي الشجر (وكما لو قسم بطلت منفعة المقصودة) منه بان لا ينتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان يقصد منه قبلها (حكماء ورحي) صغيرين لا يمكن تعددهما (لا شفعة فيه في الاصح) بخلاف ما لو كانا كبيرين لان علة ثبوتها في المنقسم كما مر دفع ضرر مؤنة القسمة والحاجة الى افراد الحصص الصائرة الى الشريك بالموافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين ان يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه فعلم ثبوتها في كل ما يجبر الشريك على قسمته كالك عشر دار صغيرة باع شريكه باقياً بخلاف عكسه لا جبار الا على القسمة دون الثاني كما يعلم مما يأتي وعدل عن تعبير أصله بطاحونة الى رحي لانه أخصر ودعوى ان الطاحونة تطلق في العرف على المكان والرحي على الحجر وانه غير مراد هنا لانه منقول واتمناؤخذ تبعاً للمكان فالمراد المحل المعد للطنحن وحينئذ فتعبر المحرر وأولى غير

الاخير لعله المذكورة ويحتمل وهو الاقرب الاول لانه لا حق لمالك الشجر الا في الأرض (قوله لا يمكن سديدة تعددهما) ظاهره ان ذلك جار وان أعرض عن بقائه ما على ذلك وقصد اجعلهما دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحمام والطاحون فلو غير صورتهما عن ذلك فينبغي اعتبار ما غير اليه (قوله لان علة ثبوتها) لكن هذا لا يأتي فيما لو سأل في الشراء قبل البيع فلم يجبه مع ان الشفعة ثبتت فيه (قوله ان يخلص صاحبه) هذا قد يشعر بأنه لو عرض الامر على شريكه قبل البيع فامتنع من الشراء وباع لغيره لا يثبت لغيره الاخذ بالشفعة بعد ذلك وليس مرادواً ذلك أصل حكمه المشروعية (قوله كالك عشر دار صغيرة الخ) يؤخذ منه انه لو وقف أحدهما حصته من الدار المذكورة مسجداً صحو ويجبر صاحب المالك على قسمته فوراً وان بطلت منفعته المقصودة كما يجبر صاحب العشر اذا طاب صاحب التسعة اعشار القسمة (قوله بخلاف عكسه انظر لو كان بيع العشر ههنا له ملك ملاصق له اذ تجب القسمة بطلبه كما يأتي اه سم على حج (أقول) والقياس ثبوت القسمة أخذ من التعليل (قوله غير سديدة) بل هي سديدة فتأملها اه سم على حج

انتهت وهو كما ترى لم يثبت حكماً من عند نفسه حتى يتوجه عليه قول الشارح ولعل مراده الخ وأيضاً إذا كانت عبارته لا تصح اعارة الصوفي الخ فكيف يتأتى ما ذكره الشارح فتأمل (قوله وأب لابنه) أي وان يعير الأب ابنه للغير (قوله وفعلوا ذلك على وجه اقتضاه المصلحة الخ) هذا يعرفك ان وجوب اتباعهم شرطهم حينئذ ليس من حيثية الوقف اذ الواجب لا يشترط

قوله لان هذا عرف) قديقال هذا لا يمنع أولوية تعبير المحرر لانه لا إيهام فيه لغة ولا عرفاً وما لا إيهام فيه مطلقاً أولى مما فيه إيهام في الجملة فتأمل اه سم على حج (قوله له شقص لم يوقف) أي بأن وهب له (قوله فيها وارثه) أي بشرط كونه حائزاً كانه ثلاثاً بخلاف غيره فيأخذ شريك الميث بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث (قوله لان الدين لا يمنع الارث الخ) أي فكأن الوارث باع ملكاً لنفسه (قوله فانه يمكن حمله) أي الجار الواقع فيها (قوله فتعين) ١٤٥ أي الحمل (قوله وحل الاخذ)

أي للجار (قوله ويمتنع حينئذ على الحنفى) قضيته ان منع الشافعى حكم بجمعها اه سم على حج وهو ظاهر لان قوله منعك من الاخذ في قوة حكمت بعدم الشفعة (قوله لان الوقف لا يستحق) أي يؤخذ (قوله فلا تستحق به) أي بسببه (قوله ولا لشريكه) أي الوقف بأن كانت أئلاً نال زيد ولعمرو وللمسجد (قوله لا امتناع قسمة الوقف) أي وان زادت أجرته بذلك (قوله اذا كانت القسمة بيعاً) بأن كانت قسمة رد وتعدى وينبغي ان محمل امتناع قسمة الرد اذا كان الدافع للدرهم صاحب الملك لانه شراء لبعض الوقف بمادفعه من الدرهم أما لو كان الدافع ناظر الوقف من ربه لم يمتنع لانه ليس

سديدة لان هذا عرف طار والذي تقررت راد فهم ما في اللغة فلا يراد (ولا شفعة الا لشريك) في العقار المأخوذ ولو ذمياً ومكاناً مع سببه وغير آدمى كسجد له شقص لم يوقف فباع شريكه حصته يشفع له ناظره فلا شفعة لغير شريك كأن مات عن دار شريكه فيها وارثه فبيعت حصته في دينه فلا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكالجار للجار عن الجارى لصراحتهم وعدم قبوله التأويل بخلاف أحاديث اثباتهم للجار فانه يمكن حمله على الشريك فتعين جمعاً بين الاخبار ولو قضى حنفى للجار لم ينقض وحل الاخذ باطناً وان كان الاخذ شافعيّاً ولا شفعة لصاحب شقص من أرض مشتركة موقوف عليه اذ باع شريكه آخر نصيبه لان الوقف لا يستحق بالشفعة فلا تستحق به الشفعة ولا لشريكه اذ باع شريك آخر نصيبه كما أفتى به البلقينى لا امتناع قسمة الوقف عن الملك اذا كانت القسمة بيعاً ولا تنفعا ملك الاول عن الرقبة نعم على ما اختاره (رويانى والمصنف من جواز قسمة عتقه اذا كانت افرازاً لا مانع من اخذ الثاني وهو المعتمد ولا لموصى له بالشفعة ولو موقد أو راضى الشام غير موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع بخلاف أراضى مصر لكونها افتتحت عنوة ووقفت وأخذ السبكي من وصية الشافعى انه كاره له بها أرض ترجح انهم املك وهو يؤيد القائل بأنها افتتحت صلحاً كما سبق في بسطه في السير وقد لا يشفع الشريك لكن لعارض كولى غير أصل شريك لموليه باع شقص محجوره فلا تثبت له لانه لا يملكه بمحباته في الثمن وفارق مال ووكل شريكه فباع فانه يشفع بان الموكل متأهل للاعتراض عليه عند تقصيره ولو باع دار اوله شريك في عمرها فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة له فيها) لا تنفعا الشركة فيها فأشبهه مالو باع قمار غير مشترك وشقصاً مشتركاً (والصحيح ثبوتهم في الأمر) بما يخصه من الثمن (ان كان للشترى طريق آخر الى الدار أو أمكن) من غير مؤنة لها وقع (فتح باب الى شارع) ونحوه أو الى ملكه لا مكان الوصول اليه من غير ضرر (والا) أي وان لم يمكن شئ من ذلك (فلا) تثبت فيه لما فيه من اضرار المشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث المنع مطلقاً اذا كان في اتخاذ الممر عسراً ومؤنة لها وقع لان فيه ضرراً ظاهراً ومحل الخلاف اذ لم يتسع الممر فان اتسع بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شئ يمر فيه تثبت الشفعة في الباقي قطعاً

١٩ نهاية ح فيه بيع الوقف بل فيه شرائه (قوله نعم على ما اختاره الخ) لا موقع لهذا الاستدراك فانه مفهوم قول البلقينى اذا كانت القسمة بيعاً (قوله اذا كانت افرازاً) أي بأن كانت الارض وما فيها مستوية الاجزاء (قوله وهو المعتمد) وينبغي حينئذ أن يأخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بعزلة العدم اه سم على حج (قوله كولى غير أصل) أفهم أن الأصل له ذلك ويوجه بأنه غير متمم وقضية التعبير بغير أصل ان الام لو كانت وصية أخذت بالشفعة (قوله بمحباته) أي المشتري (قوله تثبت الشفعة في الباقي قطعاً) يتأمل هذا مع قول المحلى وحيث قيل بالثبوت فيه تبركون الممر قابلاً للقسمة على الاصح فانه صريح في ان من يقول بثبوت الشفعة بشرط كونه قابلاً قول المحشى قوله ويمتنع الخ ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا ويمتنع الخ

في صحة وقفه مراعاة مصلحة ولا غيرهما وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا منه ذلك على وجه مخصوص فلا تجوز مخالفته وبهذا يعلم ان الصورة ان يعلم ان فاعل ذلك ممن له دخل في أمور بيت المال فإرادته بالاتراك الفاعلين لذلك السلاطين واتباعهم فتنبه (قوله منفعابه) أي ولو ما لا كما يعلم عما يأتي وهو مخالف في هذا المخرج خلافا لما وقع

للقصة وهو الموافق لما مر من أن ما يبطل نفعه المقصود بالقصة لا شفعة فيه إلا أن يقال المراد بالاطلاق أنه لا فرق بين أن يمكن اتخاذ المهر للدار ولا مع كون المهر صالحا للقصة أو يقال وهو الأول ان مراد المحل أنه يمكن قصة المهر اثنين ومراد الشارح بقوله حيث اتسع المخرج أنه يمكن قصة الحصة المبيعة من المهر بحيث يترك بعضها للمستري منه وبعضها يأخذه الشفيع فالأخذ هنا بعض المبيع وفي كلام المحل جميعه (قوله كالمهر فيما ذكر) الروض ولحقن بيوت الخان ومجرى النهر أي وبئر المزرعة حكم المهر اه قال ١٤٦ في شرحه أي الشركة في حق الخان دون بيوتة وفي مجرى الماء دون الأرض

وفي بئر المزرعة كالشركة في المهر فيما مر اه سم على ابن حجر (قوله نصيبا في عمر) أي تمكن قسمته كما هو ظاهر (قوله ثبتت) أي في المهر وقوله مطلقا أي أمكن اتخاذ مهر للدار أم لا (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض بان أقرض شقصابا شرطه فتثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدمي وسند كرهه عن الروض اه سم أي ويأخذه الشريك بقسمته وقت البيع (قوله نحو مهر) هو مثال للمالك بالمعاوضة الغير المحضة فالبيع على ما ذكره مثال للمالك بالمحضة وما بعده أمثلة للمالك بغيرها (قوله ويصح عطف نجوم) أي

ومجرى النهر كالمهر فيما ذكر ولو اشترى ذودار لا مهر لها نصيبا في عمر ثبت مطلقا كما هو ظاهر وكلام أصل الروضة لان المهر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (واذا ثبت فيما ملك معاوضة) محضة أو غيرها بالنص في البيع وبالقياص في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الضرر فخرج ما ملك بغيرها كارت ووصية وهبة بلا ثواب (ملك كالازمانا خرا) سببه (عن) سبب (ملك الشفيع) وسيد كرمحترات ذلك فالمحضة (كبيع و) غيرها نحو (مهر وعوض خلع) وعوض (صلح دم) في قتل عمد (و) عوض صلح عن (نجوم) بناء على صحة الاعتياض عنها وهو مانص عليه وصححه جمع لكن الذي جزم به في باب المنع لانها غير مستقرة وهو المعتمد ويصح عطف نجوم على بيع والقول بتعين التقدير الأول فيه لان عقد الكتابة بالشقص غير ممكن لعدم تصور ثبوته في الذمة والمعين لا يملكه العبد ممنوع بل بتسليمه يمكن عطفه على خلع أي وعوض نجوم بأن يملك شقصابا يعوضه السيد عن النجوم (وأجرة ورأس مال سلم) لخصولهما بالمعاوضة (ولو شرط) أو ثبت من غير شرط بخيار الجاس (في البيع الخيار لهما أو للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار) لان المشتري لم يملك فيها الا ذهوا في الأولى وموقوف في الثانية ملك البائع وهذا محترز ملك كما احترز به أيضا عما جرى سبب ملكه كالعمل قبل الفراغ من العمل وعلى القول المرجوح يملك المشتري هو محترز لازما (وان شرط للمشتري وحده فلا ظهر أنه يؤخذ) (ان قلنا المالك للمشتري) وهو الاصح اذ لا حق فيه لغيره ولا يرد هذا على لازماله لكونه يؤخذ الى اللزوم مع افادته المالك للمشتري كاللزم أو لانه لازم من جهة البائع فاندفع القول بأن اللزوم قيد مضر ولا يقال فيما لو كان لهما أو للبائع انه آيل الى اللزوم تلويح ذلك بقوله ملك اذ لا ملك للمشتري فيها وما قال الزكشي ينبغي أن ينتقل الخيار الثابت للمشتري الى الشفيع ويأخذ المالك بصفته لانه قائم مقامه كافي الوارث مع المورث ولم يدكره والاوجه خلافه وفيما س الشفيع على لوارث ممنوع (والا) أي وان قلنا المالك للبائع أو موقوف (فلا)

ولا يكون تصرفا على الضعيف وصورة حيث تد أن يكاتبه السيد على نصف عقار ودينار مثلا ويصح يؤخذ كلاب وقت ثم يدفع المكاتب الشقص الموصوف بعد ملكه له لسيدته فيثبت لشريكه المكاتب الاخذ بالشفعة من السيد (قوله ممنوع) أي لان الممتنع اغا هو ثبوت العقار الكامل في الذمة لا شقصه وبه يندفع ما عترض به سم على حج على المنع المشار اليه بقوله وبتسليمه (قوله بل بتسليمه) أي بتسليم امتناع ثبوته في الذمة وأنه مبني على صحة الاعتياض على النجوم فليس المراد أنه بتقدير عطفه على الخلع يكون تفريعا على المعتمد من امتناع الاعتياض (قوله الخيار لهما) أو لاجنبى عنه ما اه حج وقوله لم يؤخذ قضيته أنه لو أخذ تبطل انقطاع الخيار لكان تم العقد ولو كان في ع مانعه بحث الاسنوى ان الاخذ في هذه الحالة لو صدر يوقف أيضا وقف تبين اه وعليه فعنى قول المصنف لم يؤخذ الخأخذ مستقرا (قوله للمشتري وحده) أو لاجنبى عنه اه حج (قوله ويأخذ المالك) أي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع (قوله والاوجه خلافه) أي فلا خيار للشفيع اذا أخذ في زمن خيار المشتري (قوله ممنوع) أي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع

في حاشية الشيخ (قوله بما ذكرناه) أي مما يتوقع نفعه خلافا لما في حاشية شيخنا (قوله وقول الماوردي ان من الفاسدة الخ) كذا في نسخ الشارح وهو مرتب على كادام كان أنبتته في الشارح تبعاً للتحفة ثم ضرب عليه كمانه عليه الشهاب سم فكان ينبغي الضرب على هذا أيضاً وسياقه على وجه مستقل (قوله لانهم اقد تلد فتكون منافع ولده للوصي له) هذا قد تبع (قوله ولو وجد المشتري) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيباً ولهذا عبر في الروض بقوله للشفيع المبيع من الفسخ بعيب أحد العوضين اذ ارضى بأخذه والعياب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذ ارضى به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارش اه سم على ج وفي ع مانصه قول ١٢٧ المانع في البيع قال الاسنوي هو

بالميم قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الاخذ مطلقاً (قوله وأما حق المشتري فبالاطلاع) أي على العيب وبهذا يجب عن قول سم على منهج وقد يقال وحق الرد ثابت أيضاً بالبيع وليتأمل اه ووجه ما قاله ان العيب موجود في المبيع قبل العقد ووجوده يثبت خيار المشتري في نفس الامر من حين العقد وجوابه ما أشار اليه الشارح بان المدار على ما يمكن فيه من الرد وهو انما يمكن بظهور العيب (قوله فله) أي الشفيع الفسخ قال في الروض لان الفسخ يتلف الثمن المعين قبل قبضه أي فلا يأخذ الشفيع بالشفعة اه قال في شرحه والتصريح

يؤخذ ببقاء ملك البائع أو انتظار عوده (ولو وجد المشتري بالشقص عيباً أو اردده بالعيب وأراد الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فالأظهر اجابة الشفيع) لان حقه سابق على حق المشتري لثبوته بالبيع وأما حق المشتري فبالاطلاع والثاني اجابة المشتري لان الشفيع انما يأخذ اذا استقر العقد ولانه قد يرد اسنوي ادعين ماله ودفع عهدة الشقص عن نفسه وعلى الاول لو رده المشتري قبل طلب الشفيع فله فسخ الرد وقيل يتبين بطلانه وعليه فالزوائد من الرد الى رده للمشتري وكالرد بالعيب وده بالاقالة (ولو اشترى اثنان) معا (داراً أو بهضماً فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لاسنوي انما في وقت حصول الملك وهذا مختار من تأخر الخ وحاصله كما أشرت اليه أنه لا بد من تأخر سبب ملك المأخوذ عنه عن سبب ملك الاخذ فلو باع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع بآئعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني ولا شفعة للثاني وان تأخر عن ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول وكذا لو باع امرتاً بشرط الخيار لمادون المشتري سواء أجازا معاً أم أحدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الارض) كأن كانت بين ثلاثة أثلاثاً فباع أحدهم حصته لأحد شريكيه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته) وهي السدس كالوكان المشتري أجنبياً لاسنوي انما في الشركة والثاني يأخذ الجميع وهو الثلث ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه وأجاب الاول بأننا نقول ان المشتري استحقها على نفسه بل دفع الشريك عن أخذ حصته فلترك المشتري حقه لم يلزم الشفيع أخذه (ولا يشترط في) استحقاق (التملك بالشفعة حكم حاكم) لثبوته بالنص (ولا احضار الثمن) كالبيع بجماع انه تملك بعوض ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كما في الرد بالعيب وما قرناه في كلامه يندفع به ما ورد أن ما هنيئاً في ما بعده انه لا بد من أحده هذه الأمور أو ما يلزم منه أحدها ووجه الانتفاع أن ما هنيئاً في ثبوت التملك بالشفعة واستحقاقه وما يأتي انما هو في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهو أوضح من الجواب بأن المراد هنا ان كل واحد بخصوصه على انفراد لا يشترط وثم انه لا بد من وجود واحد مما يأتي وعلى عدم تقدير الاستحقاق لا منافاة أيضاً لان التملك وهو ما هنيئاً غير حصول الملك وهو ما يأتي اذ لا يلزم من التملك حصول الملك عقبه كالبيع

بالترجيح من زيادته والاوجه أنه يأخذ المأخر في الفسخ والانفساخ كالفسخ في كون كل منهما يرفع العقد من حينه لا من أصله اه أي فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري ببطل الثمن اه سم على ج وهو ظاهر في أن الشفيع يدفع الثمن للمشتري وان كان شراً أو انفسخ بتلف الثمن المعين في يده والمشتري يدفع بدل ما تلف في يده للبائع (قوله وقيل يتبين بطلانه) أي الرد وقوله وعليه أي على القيل (قوله فالزوائد من الرد الى رده للمشتري) أي وعلى الاول فالزوائد للبائع (قوله كما أشرت اليه) أي بقوله متأخر اسنوي (قوله بشرط الخيار) أي للبائع (قوله ان لم يشفع بآئعه) أي وهو الشريك القديم (قوله لم يلزم الشفيع أخذه) وقيل يأخذ الكل أو يدع الكل اه ج

فيه الشارح ما كان في النسخة أولا الا أن الشهاب حج الحق عقب هذا مانصه كذا قال شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالمنافع ان المالك اذا اولدها يكون الولد حرا وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وان حرمة وطئها ان كانت ممن تحبل ليست لذلك

(قوله بنحو ذلك) أي قوله وعلى عدم تقدير الخ (قوله فهذا هو التملك) من كلام م ر (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من انما الطلب وقوله ويؤيد ذلك أي ان هذا هو المراد (قوله وقولهما في الطلب) أي حيث قالوا انه يكفي (قوله هذا والاوجه الخ) يفيد قولهم بعد ذلك أن ١٤٨ الفوري على الطلب لا على التملك أن صورة المسئلة الاسمية انه لم يملكه الا بدفع الثمن

فيما اذا بان مستحقا لغيره ولو عاين فلابد من أخذه في أسباب ابداله عقب ظهوره مستحقا والا بطل اه مؤلف هكذا رأيت بهامش نسخة قديمة وقوله فلا بد من أخذه في أسباب الخ فيه وقفة لانه يقتضي أنه لو أخذ بالشفعة ولم يشرع عقبها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن أو كان حاصلًا عنده ودفعه للمشتري بقيمة يومه والظاهر خلافه (قوله وله) أي للشفيع (قوله ورؤية شفيع) قال في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لا يشترط رؤية المشتري قال الاسنوي وسببه أنه قهري ويتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الأخذ من الوارث اه سم على حج (أقول) وصورته في الوارث

بشرط الخيار وقد أجاب الفتى بنحو ذلك غير انه فسر التملك بأخذ الشفعة فورا أي بطاها فورا ثم السعي في واحد من الثلاثة فهذا هو التملك لا مجرد طلب فورا خلاف ما يقتضيه كلامه ويؤيد ذلك قول بعض تلامذته وأما الجواب عن قول الشيخين ولا يكفي أن يقول في حق الشفعة وأنا مطالب بها وقولهما في الطلب أنا مطالب بها فهو بناء على الفرق بين الطلب والتملك فكلامهما أولا في حقيقة التملك وثانيا في مجرد طلب الشفعة هذا والاوجه كادل عليه كلام الرافي وصرح به اللميني في اللعان انه لا بد من الفور في التملك عقب الأخذ أي في سببه نعم في الروضة كاصلها وادالم يكن الثمن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضره فسخ الحاكم تملكه هكذا حكاه ابن سريج وساعده المعظم انتهى ويوجه بأن غيبة الثمن عذر فأهل لاجله مدة قريبة يتسامح بها غالبا فاندفع دعوى بانه على مرجوح وللشفيع اجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري (ويشترط) في حصول التملك بالشفعة (لفظ) أو نحوه ككتابة وإشارة آخرس (من الشفيع كتملك أو أخذت بالشفعة) ونحوهما كاخترت الأخذ بها بخلاف أنما مطالب بها وان سلم الثمن لان المطالبة رغبة في التملك وهو لا يحصل بالرغبة المجردة (ويشترط مع ذلك) اللفظ أو نحوه ككون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم عما يأتي في قوله ولو اشتري بجزارف نعم لا يشترط علمه في الطلب ورؤية شفيع الشقص كما يذكره الاتن (اما تسليم الموضع الى المشتري فاذا تسلمه أو أزمه القاضي) لا تمتناعه من أخذ العوض (التسليم) بضم اللام (ملك الشفيع الشقص) لو صوله الى حقه في الحالة الاولى وتقصيره فيما بعده من ثم كفي وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين وما في الذمة وقبض الحاكم عن المشتري كاف (واما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أي الشفيع ولم يمنع مانع فان وجد كالموابع دارا فيها ذهب يتحصل منه شيء بفضة أو عكسه فلا بد من التقابض الحقيقي كما علم من كلامه في الربا (واما قضاء القاضي له بالشفعة) أي بثبوتها بالمالك كما قاله في المطلب (اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيما يملكه به في الاصح) اتنا كذا اختيار التملك بحكم الحاكم ولا يقوم الا شهادة على الطلب واختيار الشفعة مقامه كما أفهمه كلامه ومجمله كما قاله ابن الرفعة عند وجود الحاكم والا قام كافي هرب الجال وتطأه لكن ظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في غرره وجرى عليه ابن المقرئ

ان يموت المشتري للشقص فينتقل لوارثه ويأخذ منه الشريك القديم (قوله بحيث يتمكن من قبضه) أي فلا أنكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفيع ويصدق الشفيع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانها ثبتت بالبيع والمشتري يريد اسقاطها بعدم مبادرة الشفيع (قوله فان وجد) أي مانع (قوله كالموابع دارا) أي وأما لو باع ما فيها ذهباً أو فضة بجنسه فلا يصح لانه من قاعدة مدعجوة (قوله واختيار الشفعة مقامه) أي ما ذكر (قوله والا قام) أي الا شاهد (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) أي وهو المعتمد فلا يقوم الا شاهد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التأخير الى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يتأت للشفيع وضعه بين يديه فوثرع الشفيع برضا العيب أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالاذن وافلس رجع فيه المشتري أي كافي البيع وروض اه سم على حج

(قوله لم يتسلمه) أى الشقص (قوله حتى يؤديه) أى الثمن (قوله ثلاثة أيام) أى غير يوم العقد (قوله تنازعه الفعلان) هما يتنازل ويرى **فصل** فى بيان بدل الشقص (قوله ونقد) أى ولو مغشوشا حيث راج (قوله أخذه الشفيع بعثله) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشترى دارا بمكة بحبب غال فلا شفيع أخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه بان ذلك القدر هو الذى لازم بالعقد مـ وانظر فى عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كفى القرض والغصب اه سم على حج (أقول) لا وجه للتردد فى عكس المثال مع تسليم السبق الاول بل قد يتوقف فى كل منهما بان قياس الغصب والقرض والسلم وغيرها أن العبرة بمحل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتمتبر قيمته حيث ظفربه فى غير محله ويؤديه ما سئذ كره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه ثم يحتمل أن المراد بعكس المثال فى كلامه أنه اشترى بعثلى بمحل رخيص ثم ظفربه بمحل قيمة المثل فيه أكثر ويحتمل أن المراد أنه اشترى بمقوم بمحل قيمة كثيرة ثم ظفربه بمحل قيمته دون محل الشراء وفى كلهما ما مر وهذا الثانى هو الظاهر من قوله هل يرجع لقيمة بلد العقد الخ (قوله ان تيسر) أى بان وجد فيما دون المرحلتين مـ اه سم على منهج (قوله ببقية) أى المثل يوم البيع مثلا أخذنا بما يأتى فى المتقوم ١٤٩ (قوله أخذه) أى الشقص

و بفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فانما يظهر ان غاب المشتري أو امتنع من أخذ الثمن والى الثانى لا يملك بذلك لانه لم يرض بذمته وادام لك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤديه فان لم يؤده أمهل ثلاثة أيام فان مضت ولم يحضره فسخ الحاكم ملكه (ولا يملك شقصا لم يره الشفيع) تنازعه الفعلان (على المذهب) بناء على بطلان بيع الغائب وليس للمشتري منع الشفيع من الرؤية والطريق الثانى القطع بالاول لان الأخذ بالشفعة قهرى لا يناسبه انبات الخيار فيه **فصل** فى بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به والاختلاف فى قدر الثمن وكيفيته أخذ الشركة اذا تعدد أو تعدد الشقص (ان اشترى بعثلى) كبر ونقد (أخذه الشفيع بعثله) ان تيسر لانه أقرب الى حقه فان لم يتيسر حال الأخذ ببقية قيمته ولو قدر المثل بغير معياره الشرعى كقنطار حنطة أخذه بوزنه ولو تراضياع دنانير حصل الأخذ بدراهم كان شراء مستحجا تبطل به الشفعة كما فى الحاوى قال الزركشى وهى غريبة انتهى والوجه مجى عما مر فيما لو صالح بمال عن الردي العيب هنا (أو بمقوم) كعبد وثوب (ببقية) لا قيمة الشقص لان ما يبذله الشفيع فى مقابلة ما بذله المشتري لافى مقابلة الشقص ولو ملك الشفيع نفس الثمن قبل الأخذ فعين أن يأخذه لاسيما المتقوم لان العدول عنه انما كان لتعذره كما بحثه ابن الرفعة واعتمده الأذرى وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل لزوم انحط عن الشفيع أو كله فلا شفعة لانتماء البيع ويؤخذ من قوله الاتى ويؤخذ المهور الخ أن مراده بالقيمة هنا غير ما ذكر فى الغصب فلا يرد عليه ما لو صالح عن دم الممد على شقص فانه يأخذه ببقية الدم وهو

بوزنه أى حنطة (قوله ولو تراضياع) أى المشتري والشفيع (قوله كان شراء مستحجا) بفتح الجيم من استحجده اذا أحده وبكسرهما من استحجده لازما بمعنى حدث كما يؤخذ من المصباح (قوله تبطل به الشفعة) ينبغى ان هذا بخلاف ما اذا أخذ بالدنانير ثم عوض عنها بالدراهم فينبغى أن لا تبطل مـ اه سم على حج (قوله عن الردي العيب هنا) أى من أن محل البطلان ان علم والا فلا (قوله ببقية) أى كالغصب

قال فى شرح الارشاد ومنه يؤخذ أن يأتى هنا نظير ما مر فى الوظفر الشفيع بالمشتري ببلاد آخر وأخذه وهو انه يأخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن والأخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث أخذت تكون للفيصولة ولابن الرفعة فى ذلك احتمالات غير ما ذكر لم يرجع منها هو ولا غيره شيئا وقد علمت أن ما ذكرته هو القياس وليس ذلك عذرا فى تأخير الأخذ ولا الطلاب اه سم على حج وفى حاشيته على المنهج بعد مثل ما ذكر ومال مـ الى اجبار المشتريون كان لنقله مؤنة (أقول) وفيه ما قدمناه من التوقف وظاهر اطلاق الشارح بوافق ما مال اليه (قوله قبل لزوم) أى لزوم الشراء وعبرة الروض ما زيد أوحط من الثمن فى مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فان حط الكل فلا شفعة اه قال فى شرحه وخرج بقوله فى مدة الخيار ما زيد أوحط بعدها فلا يلحق بالثمن كما مر اه وقوله ويؤخذ من قوله الخ قد يقال لاحاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء وقوله يوم الجنابة الخ عبارة الروض وان صالح به عن دم أخذه ببقية الدية يوم الجنابة قال فى شرحه كذا فى الاصل أيضا وصوابه يوم الصلح اه سم على حج وقول سم على شرح الروض فلا يلحق بالثمن أى فيما أخذ الشفيع بجميع ما وقع به البيع لا بما دفعه المشتري بعد الاسقاط (قوله لانتفاء البيع) أى لبطلانه بالبراء من الثمن قبل

بل لجوز الحلال أو النقص أو الضعف اه نيه على ذلك مم (قوله أو زوج) معطوف على مالكتها (قوله وتجوز أعاره صغيرة وقبيحة الخ) صريح الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر في غير الصغيرة والقبيحة بما اذا تضمن نظراً أو خلوة محرمة أنه تجوز اللزوم لانه يصير بيعاً بلائع (قوله فيأخذه بقيمتها) أي الدية من غالب ابل البلد فلا يأخذ بنفس الابل وبما ذكر من اعتبار الغالب يدفع ما يقال صفة الابل مجهولة فلا يتأتى التقويم بها مع الجهل بصفتها (قوله خلافاً لبعضهم) هو شيخ الاسلام في شرح الروض حيث قال اعتراضاً على متنه وصوابه يوم الصلح (قوله في قدرها) أي اذا تلف الثمن (قوله كما أن المعتبر في الثمن الخ) انظر ما المراد بهذا التشبيه فانه ان كان الثمن معيناً تعلق به حق البائع زادت قيمته أو نقصت وان كان في الذمة طوّل به وان أبطله السلطان ثم رأيت ١٥٠ في حج بعد قوله اللزوم بناء على الاصح من لحوق الحط والزيادة في زمن الخيار اه

الدية فيأخذ به بقيمتها يوم الجنابة خلافاً لبعضهم وتعتبر قيمة المنة في غير هذا (يوم البيع) أي وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة ولا اعتبار بما يحدث بعدها الحدوته في ملك البائع ويصدق المشتري بيمينه في قدرها حينئذ كما في البصر لما يأتي أنه أعلم بما بشره (وقيل يوم) أي وقت (استقراره بانقطاع الخيار) كما ان المعتبر في الثمن حالة اللزوم ولما كان ما سبق شاملاً للدين وغيره وكان الدين يشمل الحال والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (أو) اشترى (بمؤجل) فالأظهر انه يخبر وان حل الثمن بموت المشتري أو كان منجماً بأوقات مختلفة (بين أن يجهل) الثمن (ويأخذ في الحال أو يصبر الى المحل) بكسر الحاء أي حلول الكل وليس له كلما حل نجم أن يعطيه ويأخذ بقدره لما فيه من تفريق الصفقة على المشتري ولورضى المشتري بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محله وأبى الشفيع الا الصبر الى المحل بطلت شفيعته على الاصح فانه الماوردي (ويأخذ) دفعه للضرر من الجانبين ولا يسقط حقه بتأخيره لعذره ادلوحوزنا له الاخذ بمؤجل اضرربا بالمشتري لاختلاف الذم وان ألزمناه الاخذ في الحال بنظيره من الحال اضرربا بالشفيع لان الاجل يقابله قسط من الثمن ولا يلزمه اعلام المشتري بالطلب حيث خيرناه على ما في الشرحين وما وقع في الروضة من اللزوم نسب لسبق القلم والثاني يأخذه بالمؤجل تنزيلاً له منزلة المشتري فان اختار الصبر على الاول ثم عن له ان يجهل الثمن ويأخذ قال في المطلب فالذي يظهر ان له ذلك وجه واحد اقال الاذرى وغيره وهو ظاهر اذا لم يكن زمن نهب يختص منه على الثمن المجهل الضياع (ولو بيع شقص وغيره) مما لا شفعة فيه كسيف (أخذه) أي الشقص لوجود سبب الاخذ دون غيره ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لانه المورط لنفسه والتعجيل بكونه دخلاً عاماً بالحال مشعر بأن الجاهل بخبره واطلاقهم بخالفه وبكل من التعليلين فارق هذا ما مر من امتناع افراد المعيب بالرد ولعلمهم جروا في ذكر العلم على الغالب (بحصته) أي بقدرها (من القيمة) من الثمن باعتبار القيمة بأن يوزع الثمن عليهم باعتبار قيمتها حال البيع ويأخذ الشقص بحصته من الثمن فلو ساوى مائتين والسيف مائة والثمن خمسة عشر أخذ به ثلثي الثمن وما قررناه كلام المصنف تبعاً للشارح هو مراده كما لا يخفى وبه تردد عوى أن ذكر القيمة سبق قلم (ويؤخذ) الشقص (المهور بهر مثلها) يوم

(قوله بين أن يجهل الثمن ويأخذ في الحال) ومحلّه أخذ من كلام الاذرى وغيره ما لم يكن على المشتري ضرر في قبوله انصونجب والالم يجب الشفيع اه حج وهذه تستفاد من قول الشارح الاتي فان اختار الصبر على الاول الخ اذ لا فرق بين عدم الاجبار حيث كان ثم نهب وقد اختار الاخذ حالا وبين ما اذا اراد الاخذ بمؤجل ثم بعد مدة اختار الاخذ وقوله وان حل الثمن غاية (قوله بين أن يجهل) ينبغي ان محل الخيار اذا لم يكن الزمن زمن نهب أخذاً مما يأتي عن الاذرى وغيره ويحمل الفرق وان المشتري يلزم بالاخذ هنا مطلقاً لانه لما أخذ ما يؤخذ منه فقد واطن نفسه على ان أخذ الثمن حالا فالزم

بقبوله بخلاف مسألة الاذرى فان التأخير فيها ذلك الوقت من تصرف الشفيع خاصة لغرض النكاح نفسه فلا تلزم مراعاته ولعل الثاني أقرب (قوله أو يصبر) هي بمعنى الواو نظير ما يأتي لان بين اغما تدخل على متعدّد (قوله بطلت شفيعته) ينبغي أن محله حيث علم بذلك والا فلا (قوله ولا يلزمه) أي الشفيع (قوله فان اختار) أي الشفيع (قوله والتعجيل) أي الواقع في كلامهم وأشعر به قوله لانه المورط الخ (قوله واطلاقهم بخالفه) معتمد (قوله على الغالب بحصته) بوجه بانه على حذف مضافين أي بمثل نسبة حصته من القيمة أي من الثمن اه سم (قوله كما لا يخفى) أي فانه لا تلازم بين الثمن والقيمة (قوله المهور بهر مثلها) قال في شرح الروض وان أجمعه أي جمعه جمعاً على عمل أو أقرضه أخذه بعد العمل باجرته أي العمل في الاولى أو بعد ذلك المستقرض بقيمته أي في الثانية وان قلنا المقترض برد المثل الصوري اه سم على حج

اعارة القبيحة وان تضمنت نظراً أو خلوة محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التحفة انهم ما وغيرهما سواء في التقييد المذكور وفي بعض نسخ الشارح مثله كما هو منقول عن الشارح في بعض الهوامش فليراجع (قوله وان لم يصفه للعين) أي وان لم يقل أعرتك أو عينه مثلاً فهو تأكيده لقوله أو أعرتك منفصلة (قوله كان صريحاً فيه) ظاهره ولو فيما يمار كالداية وقد يقف فيه مع القاعدة ان ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون صريحاً ولا كناية في غيره (قوله بانه يحتاط للابضاع) أي

(قوله ولو أمهرها شقصاً مجهولاً) أي بان لم تره (قوله بمنزل النجوم) أي ان كانت مثلية (قوله أو بقيتها) أي ان كانت متقومة وفي سم على حج ينبغي يوم التعويض (قوله من جواز الاعتياض عنها) وهو المرجوح (قوله ولو اشترى بجزاف) أي مثلي أخذ من قول الشارح الآتي أو بمنقوم الخ (قوله امتنع الاخذ) أي فيها فلا كراهة (قوله وهذا من الحيل) يمكن دفع هذه الحيلة بأن يطلب الشفيع الاخذ بقدر يعلم أن الثمن لا يزيد عليه قدر في المثلي وقيمة في المتقوم فالوجه أن له ذلك وأن يختلف المشتري ان لم يعترف بأنه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به اه سم على حج وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لا لسقوط الحرمة عن المشتري بما ذكر لا احتمال ان ماعينه ١٥١ وحلف عليه بعد نكول المشتري

أزيد عما أخذ به فيعود الضرر على الشفيع بذلك (قوله وقيد به بعضهم) أي ما ذكر من الكراهة (قوله أما بعده) أي كان اشترى بصيرة من الدراهم ثم أنف بعضها على الابهم حتى لا يتوصل الى معرفة قدر الثمن اه سم على حج وقول سم ثم أنف بعضها أي بان تصرف فيه (قوله فهي حرام) قال حج وفيه نظر بل كلامهما صريح في أنه لا فرق فانهما ذكر من جملة الحيل كثيراً ما هو بهد البيع (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) أي

النكاح (وكذا) شقص هو (عوض خلع) فيؤخذ به مثلها يوم الخلع سواء انقص عن قيمة الشقص أم لا لان البضع متقوم وقيمه مهر المثل ولو أمهرها شقصاً مجهولاً وجب لها مهر المثل ولا شفعة لبقاء الشقص على ملك الزوج نص عليه في الام ويوجب في المتعة متعة مثلها لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها الامهر مثلها ولو اعتاض عن النجوم شقصاً أخذ الشفيع بمنزل النجوم أو بقيتها بناء على ما مر من جواز الاعتياض عنها وكلام الشارح مبنى عليه (ولو اشترى بجزاف) بتثليث قيمته نقداً كان أو غيره (وتلف) الثمن قبل العلم بأخذه أو غاب ونعذر احضاره أو بمنقوم كقص مجهول القيمة أو اختلط بغيره (امتنع الاخذ) لتعذر الاخذ بالجهول وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي مكروهة كما أطلقاه أي في غير شفعة الجوار وقيد به بعضهم بما قبل البيع أما بعده فهي حرام وخرج بالتلف ما لو كان باقياً في مكان مثلاً ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم البائع احضاره ولا الاخبار بقيمته وفارق ما مر فيما لم يره من وجوب تمكين المشتري الشفيع من الرؤية بأنه لا حق له على البائع بخلاف المشتري (فان عين الشفيع قدر) كاشترى بعبائة (وقال المشتري) بمائتين حلف كما يأتي بناء على مدعاه والزم الشفيع الاخذ به وان قال (لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) بقدره لان الاصل عدم علمه به وحينئذ تسقط الشفعة كما اقتضاه كلامه وجرى عليه في نكته ونص عليه وان نقل عن القاضي عن النص الوقف الى اتضاح الحال واعقده السبكي وليس له الحلف على انه اشتراه بثمن مجهول لانه قد يعلم بهد الشراء فان نكل حلف الشفيع على ماعينه وأخذه ولو قال المشتري لم اشتر بذلك القدر حلف كذلك وللشفيع بعد حلف المشتري أن يزيد في قدر الثمن ويحلفه ثانياً وثالثاً وهكذا حتى ينكل

فيمعذر الاخذ بالشفعة وطريقه أن يذكّر قدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه على ما مر عن سم (قوله وفارق ما مر) أي انه ليس للمشتري منع الشفيع من الرؤية أي للشقص اه سم على حج (قوله حلف) أي المشتري (قوله والزم الشفيع الاخذ) أي ان أراد (قوله وان قال) أي المشتري (قوله حلف على نفي العلم) أي ولو أقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ اه سم على حج (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره انه لا تعود وان تبين الحال لا تقطع الخصومة بالحلف ويوجه به بانه مقصر بالتصليح اذا كان يمكنه ترك التحليف الى تبين الحال وليس هذا كذى الحق الاصلى فانه بعد تحليف خصمه له اقامة البينة لان الحق هنا عارض يسقط في الجملة بالتقصير فليتام اه سم على حج وقد يقال قوله ويوجه بانه مقصر الخ انما يتبين اذا كان يجب اتأخير الامر وقضية تضعيف ما نقله الشارح عن القاضي انه اذا لم يحلف حالاً عدت كالأحلف الشفيع (قوله وليس له) أي المشتري (قوله لانه قد يعلم بهد الشراء) أي وقبل الحلف (قوله وهكذا حتى ينكل) أي ولو في أيام مختلفة وان أدى ذلك لاضرار المشتري باحضار مجلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى مجهول أنه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوقب بذلك

فلا يقع الطلاق بما اشترطه مقابل بالنية لانه يلزم من القول بوقوع الطلاق القول بكل البضع لاخر وهو خلاف الاحتياط
(قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) يحتمل ان المراد بالتأخر هنا التراخي وهو الذي فهمه الشيخ في الحاشية ويحتمل ان المراد

(قوله فيستبدل بنكوله) أي على ان ما ونف عنده هو الثمن (قوله فيحلف) أي الشفيع (قوله على ما عينه) أي آخر وهل
يكفيه أن يحلف أنه لا يعلم أن الثمن الذي اشترى به لا يزيد على كذا أو لا بد من الحلف على البت فيه نظر وقيام ما يأتي أن
الشاهد لو قال كان الثمن ألفاً وكفاه من الدراهم هو دون مائة قبلت شهادته أنه لو حلف هنا كذلك اعتد به (قوله ولا يكون
قوله) أي المشتري (قوله بل يطلب منه جواب كاف) في سم على منهج ما نصه قوله في جهله به مثل الجهل في الحكم مالم
قال بسبب القدر اه وهو مخالف لكلام الشارح (قوله لا يحل للمشتري قبض تمام المائة) أي لانه لا تجوز الزيادة على مثل
الثمن أو قيمته ولو بالتراضي على انه هنا لا تراضى لان الشفيع انما دفع تمام المائة ليتمكن من الاخذ (قوله ولو خرج بعضه
بطل) أي فيما يقابل من الشقص (قوله وخروج النقد نحاساً) ظاهره وان كان متمولاً وقد يشكل البطلان حينئذ في المعين
الآن يقال لم يقصد الا الفضة ١٥٢ كان بمنزلة غير المتمول اه سم على حج وقد يشكل الجواب بما لو اشترى

زجاجة يظهرها جوهرة
حيث قالوا فيه بصفة
البيع وعدم ثبوت الخيار
ولم ينظر والظن المذكور
فالاولى أن يقال ان
المسئلة مصورة بما
لو قال اشترى بـ هذه
الفضة مثلاً فبان الثمن
نحاساً وقد يدل لما ذكرناه
ما نقلناه عن سم من قوله
ينبغي الخ (قوله يخرج وجهه
مستحقاً) ينبغي أن
يستثنى المعين المتمول
الذي لم يوصف بأنه دراهم
أو دنانير كـهـذا فينبغي
حكمة البيع به أخذ من
شراء زجاجة يظهرها جوهرة

المشتري فيستبدل بنكوله فيحلف على ما عينه ويشفع لان المعين قد تستند الى التضمن كـالـو حلف
على خط أبيه حيث سكنت نفسه اليه ولا يكون قوله نسبت قدر الثمن عذراً بل يطلب منه
جواب كاف (وان ادعى علمه) بقدره وطالبه ببيانه (ولم يعين قدراً) في دعواه (لم تجمع دعواه في
الاصح) لانه لم يدع حقاله والثاني تسمع ويحلف المشتري أنه لا يعلم قدره ولو قامت بينة بأن
الثمن كان ألفاً وكفاه من الدراهم هو دون المائة يقينا فقال الشفيع أنا أخذه بالف ومائة كان
له الاخذ كافي متساوي الغزالي لكنه لا يحل للمشتري قبض تمام المائة (واذا ظهر) بعد الاخذ
بالشفعة (الثمن) الذي بذله المشتري الشقص نقد أو غيره (مستحقاً) بينة أو تصادق البائع
والمشتري والشفيع كما قاله المتولي (فان كان معيناً) بأن وقع الشراء بعينه (بطل البيع) لانه
بغيره (والشفعة) اثرتها على البيع ولو خرج بعضه بطل أيضاً وخروج النقد نحاساً يخرج وجهه
مستحقاً ولو خرج رد بثا تخير البائع بين الرضا به والاستبدال فان رضى به لم يلزم المشتري الرضا
بعثله بل يأخذ من الشفيع الجيد قاله البغوي ونظر فيه المصنف ورده البلقيني بأنه جار على
قوله فيما اذا ظهر العبد الذي باع به البائع معيباً ورضى به أن على الشفيع قيمته سليماً لانه الذي
اقتضاه المقدود قال الامام انه غلط وانما عليه قيمته معيباً فالتغليظ بالمثلي أولى قال والصواب
في كتابي المسئلتين ذكر وجهين أحدهما اعتبار ما ظهر وخزم به ابن المقرئ في المعيب وهو الوجه
وقياس ما قالوه في حظ بعض الثمن من الفرق بين ما قبل لزوم وبعده أن يقال بنظره ههنا من
أن البائع ان رضى بردي أو معيب قبل اللزوم لم يلزم المشتري الرضا به ما من الشفيع أو بعده فلا

فانه يصح حينئذ تثبت الشفعة فراجع سم على حج (قوله فلخرج ردياً) أي وان وقع الشراء بعينه وحينئذ
بل هو ظاهر في ذلك لكن لا وجه حينئذ لقوله والاستبدال اه سم (قوله تخير البائع بين الرضا به والاستبدال) انما يظهر
الاستبدال اذا باع بثمن في الذمة أما بالمعين الذي الكلام فيه في تخير بين الرضا به والفسخ ثم رأيت في سم على منهج أن
ما ذكره من ان له طاب بدله اذا عين في العقد لا يتخلو عن اشكال فان القياس في المعين في العقدان يتخير بين الفسخ
والامضاء وما رده وأخذ بدله فلا فليتأمل ثم أوردت ذلك على مر فاول عبارة العباب على أن البدل في المعين طاب الارش
فليتأمل مر اه هذا الجمل انما يتم لو كان اذا طاب الارش ووافقه جاز أخذه وقد تقدم خلافه (قوله ورده البلقيني) أي رد
كلام البغوي (قوله قال والصواب) أي قال البلقيني (قوله أحكمهما اعتبار ما ظهر) أي بعد العقد وهو مثل الردي وقيمة
المعيب (قوله وهو الوجه) من كلام مر ظاهره انه راجع لما ظهر من المعيب والردي واستوجهه سم على حج حيث كان
الشراء بالمعين كما هو الفرض وفي حاشية شيخنا الزايد أن المعتمد الفرق بين المعيب والردي وعبارته المعتمد ما جرى عليه ابن
المقرئ في المعيب دون الردي عفا لواجب مثله جيداً كما جزم به ابن المقرئ في متن الروض أيضاً ويحتاج للفرق بينهما اللهم
الآن يقال الرداء أقوى منه لانه اوصف لازم بخلاف المعيب فانه يطرأ وبزول اه ثم رأيت قوله الاتي هذا والوجه الخ

مطلق التأخر أي فلا فرق بين أن يتأخر الفعل عن القول أو عكسه (قوله لا مكان حمل نفي ذلك الخ) لم يظهر المراد من هذا الكلام ولعل مراده به ما في حواشي التحفة للشهاب سم وان قصرت عبارته عنه ونص ما في الحواشي المذكورة لا أن

(قوله والاوجه الفرق بين المعيب والردي) أي فلا يجب على المشتري قبول الردي، ويجب قبول قيمة المعيب وهذا الوجه موافق لقوله السابق وجزم به ابن المقرئ في المعيب وهو الوجه (قوله ودفع عما فيها) أي بعدم مزاولة المجلس أخذ من قولهم الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد (قوله أن لم يكن تبرع بتسليمه) كأن دفعه قبل قبض الثمن بلا إجبار ولو اختلفا فيه نفي تصديقه في عدم التبرع (قوله وكذا ان علم في الاصح) قد يشكك على ما تقدم قبيل قول المصنف ويشترب لفظ الخ من أنه اذا شرع في سبب الاخذ وجب الفور في التملك وجه الاشكال ان دفع المشتري مع العلم بحالة تقصيره في الفورية مع أنه شرع في الاخذ بتبديل ذلك لان الخلاف في انه يحتاج لتلك جديده أو لا فليتأمل فيحصل هذا على ما اذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً اه سم على ج (قوله وادابى حقه) أي الشفيع (قوله تعين الثاني) ١٥٣ أي وعلى كل لا يضرتاخير

احضار البديل على ما اقتضاه اطلاقه ولكن قد مناعن المواف انه لا بد من أخذه في أسباب ابداله عقب ظهوره مستحقاً او الا بطل اه وتقدم فيه (قوله واجارة صحيح) يؤخذ منه ان قبض الشقص لا يتوقف على اذن من الشريك والالم يصح بيعه قبل علم لشفيع ورضاه بالقبض وتقدم ان الحكم كذلك في العقار دون المنقول كالحوان فلا بد لصحة قبضه من اذن الشريك وان الفرق بين المنقول والعقار ان اليد على العقار حكيمه بخلاف المنقول (قوله وان لم يلزم اخذاً) أي ملكه لا مكان

وحينئذ فيصتمل التزام ذلك لان منة البائع ومساحته موجودة فيهما الا أن يفرق بأن الردي والمعيب غير ما وقع به العقد بالكمية بخلاف الثمن فانه وقع به العقد فسرى ما وقع فيه الى الشفيع هذا والاوجه الفرق بين المعيب والردي اذ ضرر الرداء أكثر من المعيب اذ لا يلزم من عيبه رداءه (والا) بأن اشترى بثمن في ذمته ودفع عما فيها انخرج المدفوع مستحقاً (أبدل) المدفوع (وبقياً) أي البيع والشفعة لان اعطاءه عما في الذمة لم يقع الموقع فكان وجوده كعدمه وللبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع بتسليمه وحسبه الى قبض الثمن (وان دفع الشفيع مستحقاً) أو نحو نحاس (لم تبطل شفعة ان جهل) له ذره (وكذا ان علم في الاصح) لعدم تقصيره في الطلب والشفعة لا تستحق بحال معين حتى تبطل باسحقاقه والثاني تبطل لانه أخذ بما لا يملك فكان له ترك الاخذ مع القدرة قالوا لم يأخذها بعين كماله كعت بعشرة دينار ثم نقد المستحق لم تبطل قطعاً واذ ابقي حقه فهل يتبين انه لم يملك فيحتاج لتلك جديده أو ملكا والثمن دين عليه فالقواتله وجهان رجح الراجح الاول وغيره الثاني واستظهر هذا والاوجه ان الاخذ ان كان بالعين تعين الاول أو في الذمة تعين الثاني (وتصرف المشتري في الشقص) المشفوع (كبيع ووقف) ولو مسجد كما قاله ابن الصباغ (واجارة صحيح) لو فوعه في ملكه وان لم يلزم مكان كتصرف الولد فيما وهبه أبوه (والشفيع نقض ما لا شفعة له فيه) ابتداء (كالوقف) والهبة والاجارة قال الماوردي واذ أمضى الاجارة فالاجرة للمشتري (وأخذه) أي الشقص (ويضمير فيما فيه شفعة كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثاني أو ينقض ويأخذ بالاول) لما مراد الثمن قد يكون في الاول أقل أو نفسه أو يبرأ وهنا يعني الواو الواجبة في حيزين لكن الفقهاء كثير ما يتساهلون في ذلك وليس المراد بالنقض الفسخ ثم لاخذ بالشفعة بل الاخذ بها وان لم يتقدمه لفظ فسخ كما استنبطه في المطلب من كلامهم خلافا لما يقتضيه كلام أصل الروضة

٢٠ نهاية ع الشفيع منه (قوله فكان كتصرف الولد) أي حيث قلنا بنفوده لكن تصرف الولد يمنع رجوع الاب بخلاف تصرف المشتري لما يأتي من ان لشفيع نقضه والاخذ (قوله ابتداء) معمول للنقض ومنه مالو أوصى بالشقص ومات قبل الموصى له فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر اه سم على ج (قوله واذ أمضى الاجارة) أي الشفيع بأن طلب الاخذ بالشفعة الا أن وأخر التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم أخذ فالاجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب أو أي أو تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان أخر الاخذ زوالها بطل حقه وان شفع بطل الرهن للاجارة فان فسحها فذلك وان قرررها فالاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشكك على ما يأتي ان الذي على الفور هو الطلب لا التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرع في الاخذ اخذاً مما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم اورضى المشتري بذمة الشفيع تعين عليه الاخذ حالاً والاسقط حقه اه سم على ج (قوله بل الاخذ بها) أي بأن يقول أخذت بالشفعة

تجمل ما يأتى على ما اذا وجد لفظ من أحد الجانبين فانهم لم يصبروا فيما يأتى بأنه لم يوجد لفظ من أحدهما اهـ (قوله وانه لا يشترط في ضمان العارية الخ) أى ولا دليل للأول أيضا فيما يأتى انه لا يشترط الخ الذى استدلل به الشهاب حج ولا يخفى ما في سياق الشارح مع أنه لم يذكر ما يرد الاستدلال (قوله ضمن مع الاجرة) كانه انما صرح بالضممان مع أن حكم العارية الضمان (قوله وانما لم يكن تصرف) أى بالبيع والاعتاق الخ (قوله فلا بد من أن يرجع) أى بلفظ يدل عليه (قوله عن تصرفه) أى وهو الهبة (قوله اتعدى المشتري) أى لان كل جزء مشترك بينه وبين الشريك القديم وقد فعل بلا اذن منه (قوله بعد القسمة) وبني في ان مثل القسمة ما لو استأذن الشفيع فأذن لظنه انه اتهمه أو استعار من البائع نصيبه أو استأجر منه (قوله لم يقطع مجانا) أى بل بتغير الشفيع بعد الاخذين التملك بالقيمة والقطع مع ارض النقص والتبعية بالاجرة كما يعلم من قوله ولبناء المشتري (قوله حكم بناء المستعير وغراسه) أى من التخصير بين الامور الثلاثة المتقدمة (قوله وللشفيع تأخير الاخذ) أى ولو كان يريد السفر وتكون غيبته عذرا أو يوكل من يملك له بعد الحصاد (قوله لا تستحق) أى بان حدثت بعد العقد وتأخرت قبل الاخذ كما تقدم (قوله المنع) أى منع التأخير (قوله ويمكن حمل الجواز) أى للتأخير (قوله تنقص بها) أى بالارض وقوله مع بقائه أى الثمر (قوله صدق المشتري) ١٥٤ أى فله نقضه أو بيعه للشفيع مثلاً ومحله أيضا كما هو ظاهر ما لم يدل القرينة

على خلافه (قوله وما يحتمل الزكشى الخ) الوجه انه لا عدول عن بحث الزكشى اذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كما لو علم انه في غاية الرشد واليقظة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص بأزيد من عشرة دراهم مثلاً لحسنه وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بألف دينار فانه لا شبهة والحال ما ذكر في استهالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا ترد مسألة الزجاجة لان الغبن فيها

وانما لم يكن تصرف الاصل فيما واهمه لفرعه رجوعا بخلافه هنالان الاصل هناك هو الواهب فلا بد من ان يرجع عن تصرفه بخلاف الشفيع ولو بني المشتري أو غرس في المشفوع قبل علم الشفيع بذلك ثم علم قلع مجانا لتعدى المشتري نعم ان فعل ذلك في نصيبه بعد القسمة ثم أخذ بالشفعة لم يقطع مجانا فان قيل القسمة تتضمن رضا الشفيع بملك المشتري غالباً بربان ذلك يتصور به وركان يظن المبيع هبة ثم يتيقن انه اشتراه أو انه اشتراه بثمن كثير ثم ظهر أنه بأقل ويظن الشفيع كون المشتري وكيلاً للبائع ولبناء المشتري وغراسه حيث مذحكم بناء المستعير وغراسه الا ان المشتري لا يكلف تسوية الارض اذا اختار القلع لانه كان متصرفاً في ملكه فان حدث في الارض نقص أخذ الشفيع على صفته أو يتركه ويبقى زرعه الى أو ان الحصاد من غير اجرة وللشفيع تأخير الاخذ بالشفعة الى أو ان الحصاد لعدم الانتفاع به قبل وفي جواز التأخير الى أو ان جذاذا الثمرة فيما اذا كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجبان أرجحهما كما قاله الزكشى المنع والفرق ان الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالمأخوذ بخلاف الزرع ويمكن حمل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص بها مع بقائه والمنع على خلافه ولو ادعى المشتري أحداث بناء وادعى الشفيع قدمه صدق المشتري كافي الشامل وان توقف فيه في المطلب (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن) ولا يدينه أو أقاماً بينتين وتعارضنا (صدق المشتري) بيمينه لانه أعلم بما بشره من الشفيع فان نكل حلف الشفيع وأخذ بما حلف عليه

انما أمكن من جهة اشتباهها بالجوهره التي يرغب فيها بمثل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه وما والحالة ما ذكر اهـ سم على حج (أقول) والفرق له وجه وهو فرعه وقع السؤال في الدرس عما لو كان بين مسلم وذمى دار شركة فباع الذى ما يخصه لذمى آخر بخمر أو خنزير أو كلب وثبتت للمسلم الشفعة فاذا يأخذ به المسلم فيه نظروا الجواب عنه بأن الظاهر ان يقال فيه يأخذ بمبدل ما ذكر بتقدير كونه مالا عند ناياً بقدر الخرخ لا لا عصير أو الخنزير بقرة أو شاة أخذاً بما قالوه في تفريق الصفقة وفيما لو نكحها بخمر في الكفر ولم تقبضه ثم أسلمت من انه يرجع لمهر المثل ولا يصح ان تأخذ بقيمة الخمر عندهم لان المسلم لا يرى ذلك ويحتمل ان يقال تأخذ بقيمة الشقص لانه لما تعذر الاخذ بالجرم لكونه لا قيمة له عند المسلم يرجع الى قيمة الشقص كما لو جعل الشقص صداقاً أو عوض خلع فانه يرجع فيه الى مهر المثل فقيمة الشقص هنا بدل الخمر كما ان مهر المثل هناك بدل البضع الذى استحقه الزوج في النكاح وجعل الشقص في مقابلته ويحتمل ان يقال يسقوط الشفعة لانه لما تعذر الاخذ بالثمن وكان لا قيمة له أشبه الهبة أو مأخوذ بثمن مجهول والاول من الاحتمالات أقربها (أقول) أقرب الاحتمالات آخرها لان المسلم يرى بطلان شراء الذى بالخمر فلا شفعة له لبقاء ملك الذى (قوله من انه لو كذبه الحس) فيه نظراً لتقطع القرائن بالكذب اهـ سم على حج

توطئة لقوله مع الاجرة ولان الضمان هنا غير الضمان قبل الطلب اذ هو حينئذ ضامن مطلقا حتى لو تلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكر (قوله كسقوطها في بئر الخ) مثال للاستعمال الغير المأذون فيه (قوله ولا يضمنه المستعير لو تلف في يده) ظاهر ذكر هذا عقب ما قبله ان الضمير فيما قبله لا يعبر وهو ١٥٥ خلاف السياق فلو قدم هذا

على ما قبله كان أولى (قوله ولا المستعار للرهن) أي ولا يضمن المستعار للرهن كما هو قضية السياق وحينئذ فكان الأولى خلاف ما عبر به في قوله ولا ضمان عليه الخ فتأمل (قوله ولا ما صالح به على منفعة الخ) حق العبارة ولا ما صالح على منفعة أو جعلت منفعة رأس مال سلم أو صداقا على أن هذه الثلاثة ستأتي (قوله لما مر) أي من خبر على اليد ما أخذت (قوله وموت الدابة) أي بالاستعمال كما نبه عليه اشهاب سم ولعل صورته انه جعلها لاثنية لا بالاذن فثبت بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفا لا تموت بمثله في العادة فانفق موتهما لماصر حوايه من الفرق بين ما اذا ماتت بالاستعمال وما اذا ماتت في الاستعمال

(قوله فيه نظير) معتمد أي في صدق (قوله في زعم الشفيع) متعلق بالمشتري (قوله لم يصدق البائع عليه) أي حيث لا يفتق (قوله وسلم) أي الشفيع (قوله كان له مطالبة

وما يحتمله الركني من انه لو كذبه الحس كأن ادعى ان الثمن الف دينار وهو يساوي دينار الم يصدق فيه نظر مأخذه ما مر من انه لا خيار له في شراء زجاجة بألف وهي تساوي درهما وبه يعلم ان الحس لا يكذب ذلك لان الغبن بذلك قد يقع (وكذا لو انكر المشتري) في زعم الشفيع (الشراء) وان كان الشقص في يده (أو) انكر (كون الطالب شريكا) لان الاصل عدمها ويحلف في الأولى انه ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركته فان ذلك حلف الطالب بتنا واخذ (فان اعترف الشريك) القديم (بالببيع فالاصح نبوت الشفعة) مما لا يقراره وان حضر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن أم لا اذ الغرض ان الشقص في يده أو يد المشتري وقال انه ودعة منه أو عارية مثلا والثاني لا تثبت له لان الشفيع يأخذه من المشتري فاذا لم يثبت الشراء لم يثبت ما تنفع عليه اموالو كان في يد المشتري فادعى ملكه وانكر الشراء لم يصدق البائع عليه لان اقراره يثبت في يد المشتري فادعى ملكه وانكر البائع ان لم يعترف بقبضه من المشتري لتلقى الملك منه فكانت المشتري منه فلو امتنع من قبضه من الشفيع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجهين ربحه الشيخ رحمه الله وهو الاجه وأفتى به والدرجة الله تعالى لان ماله قد يكون ابعدهن الشبهة وان حلف المشتري فلا شيء عليه فان ذلك حلف البائع وأخذ منه الثمن وكانت عهده عليه (وان اعترف البائع بقبضه فهل يترك الثمن في يد الشفيع) ان كان معينا وذمته ان كان غير معين فالاعتراض عليه بانه كان ينبغي التعبير بذمة الشفيع غير صحيح (أم يأخذه القاضي ويحفظه) لانه مال ضائع (فيه خلاف سبق في) أوائل (الاقرار نظيره) والاصح منه الاول وذكر هنا المقابل دون التصحيح عكس ما ذكرتم اكتفاء عن كل بنظيره واعتبر بالشفيع التصرف في الشقص مع بقاء الثمن في ذمته لعذر عدم مستحق معين له وبه يفرق بين هذا وما مر من توقف تصرفه على أداء الثمن ويؤيد ذلك ما فرقه به بعضهم بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهما بخلافه نعم لو عاد وصدقته سلم اليه بغير اقرار جديد وفارق ما مر بان ما هنا معاوضة فقوى جانبها ويكفي في سبق النظر تركه في يد المقر واثبات المصنف هنا بما يدل أو صحيح والقول بانه خلاف الصواب لان أم تكون بعد الهمة أو بعدهل مردود بانه أغلبي لا كلي (ولو استحق الشفعة جمع) ابتداء كدار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه أو دوا ما كان ورثوها عن واحد واختلف قدر أملاكمهم (أخذوا بها على قدر الحصص) من الملك لانه حق مستحق به فسقط على قدره كالأجرة وكسب القن (وفي قول على الرؤس) لان أصل الشركة سبب الشفعة وقد تساوا فيها بديل ان الواحد يأخذ الجميع وان قل نصيبه وانصرج مع متأخرون لهذا ولا كثرون على الاول (ولو باع أحد شريكين نصف حصته) مثلا (لرجل) أي شخص (ثم باقيا الآخر) قبل أخذ الشريك القديم ما بيع أولا (فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) اذ ليس معه شريك حال البيع سوى البائع ولا يشفع فيما باعه وقديموه عنه (والاصح انه ان عفا) الشريك القديم

المشتري) أي ويبقى الثمن في يد الشفيع حتى يطالبه به البائع أو المشتري (قوله وفارق ما مر) أي من أنه لا بد من اقرار جديد (قوله ويكفي في سبق النظر) أي المذكور في قوله سبق في الاقرار نظيره بفرع وهو وقع السؤال في الدرس عما لو اختار الشفيع والمشتري في العفو عن الاخذ بالشفعة هل يصدق الشفيع أو المشتري والجواب عنه بان الظاهر تصديق الشفيع لان الاصل بقاء حقه وعدم العفو (قوله والا كثرون على الاول) معتمد (قوله أي شخص) أوله يشمل الاتي

(قوله بقيد الما السابقين) القيد في الموقوف عليه ان لا يشترط الواقف استيفاءه بنفسه واقتصر عليه الشهاب حج وأما فيه الموصى له فاعلم ان لا تكون ممن تجب اذا كانت أمه واستعارها مالها (قوله ضمننا ما) أي ضمن ان غصب كما هو ظاهر وما يأتي (قوله بل في سقوط الضمان بما يتناوله الاذن) أي والاذن اغنا تناول استعماله بنفسه كما هو قضية العقد وقوله لا بما

(قوله وتخبر الاخر) لو كان عفو بعد أخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال لا لا سخر ان لم تأخذ الباقي وهو حصه العاق والابطال فلا شك حصته أو لافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد أخذ حصته اه سم على حج (قوله كالمفرد) ١٥٦ أي في أنه لا يأخذ البعض ويترك البعض بل امياً أخذ الجميع أو يتركه

وقد تقدم انه قد يأخذ بعض المبيع كالوابع ماله دارا جميعها وله فيها مرفليس لشريكه في الممرأخذة لئلا يعطل منفعة الدار الا اذا اتسع حصه الدار المبيعة جدا بحيث يمكن جعلها لمرين فللشريك ما زاد على ما يكفي مشتري الدار للروور (قوله وليس الاقتصار على حصته) أي وان رضى المشتري على قياس ما يأتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافاً وغاية الامر انه تعليل قاصر أو جرى على الغالب اه سم على حج (قوله وينقل الى بدله) وهو الدية (قوله كعفو عن بعض حد القذف) فيه تصريح بان المستحق لحد القذف اذا عفا عن بعضه لا يسقط منه شيء ولعل الفرق بين ذلك والعصا حيث

(عن النصف الاول) بعد البيع الثاني (شاركه المشتري الاول في النصف الثاني) لان ملكه قد سبق البيع الثاني واستقر بعفو الشريك القديم عنه فيسحق مشاركته (والا) بان لم يعف الشريك القديم عن النصف الذي اشتراه بل أخذه منه (فلا) يشارك الاول القديم لزال ملكه والوجه الثاني يشاركه مطلقاً لانه شريكه حالة الشراء وخرج بتم ما لو وقع البيعان معا فالشفعة فيهما معاً لا الاول وحده وعلم مما تقر من كون العفو بعد البيع الثاني انه لو عفا قبله اشتركا فيه جزماً وأخذ قبله انتفت جزماً (والاصح) انه لو عفا أحد شفيعين سقط حقه منها كسائر الحقوق المالية (وتخبر الاخر بين أخذ الجميع وتركه) كالمفرد (وليس له الاقتصار على حصته) لثلاث تبعض الصفقة على المشتري والثاني يسقط حق العافي وغيره كالعصا واصحاب الاول بان القصاص يستحيل تبعضه وينقل الى بدله (و) الاصح (ان الواحد اذا سقط بعض حقه سقط) حقه (كله) كالقود والثاني لا يسقط شيء منه كعفو عن بعض حد القذف (ولو حضر أحد شفيعين) وغاب الآخر (فله) أي الحاضر (أخذ الجميع في الحال) لا الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب اذ يحتمل انه ازال ملكه بوقف أو غيره أو لا رغبة له في الاخذ فلورضى المشتري بان يأخذ الحاضر حصته فقط فالمتجه كما عتمد السبكي كابن الرفعة انه كالواراد الشفيع الواحد أن يأخذ بعض حقه والاصح منعه واذا أخذ الحاضر الكل استقر الملك له ما لم يحضر الغائب ويأخذ (فاذا حضر الغائب شاركه) اثبت حقه وما استوفاه الحاضر من الفوائد قبل تلك الغائب من نحو غرة وأجرة لا يشاركه فيه كان الشفيع لا يشارك المشتري فيه (والاصح) ان له تأخير الاخذ الى قدوم الغائب وان كان الاخذ على الفور لظهور عذره لان له غرضاً في ترك أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الاعلام بالطلب كما مر والثاني لا يمكنه من الاخذ ولو استحقها ثلاثة كدار بين أربعة بالسوية باع أحدهم حصته واستحقها الباقيون فحضر أحدهم أخذ الكل أو ترك أو أخر لحضورها كما مر فان أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كما لو لم يكن الشفيعان واذا حضر الثالث أخذ من كل ثلث ما يسهل لانه قدر حصته ولو أراد أخذ ثلث ما في يد أحدهما فقط جاز كما يجوز للشفيع أخذ نصيب أحد المشتريين واعلم ان للثاني أخذ الثلث من الاول لانه لا يفوت الحق عليه اذا الحق ثبت لهم اثلاثاً وان حضر الثالث وأخذ نصف ما يسهل الاول أو ثلث ما يسهل من

سقط كله باسقاط بعضه أن فيه حق الدماء وأيضاً له بدل وهو الدية (قوله لا الاقتصار على حصته) فان الاول

قال لا أخذ الا قدر حصتي بطل حقه مطلقاً لتقصيره اه حج وينبغي تقييده بما اذا كان عالماً بذلك فان كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان ممن يخفى عليه ذلك كالوأسقط حقه من رد المبيع بعيب بعوض (قوله استقر الملك) أي فيفوز بالزوائد كما يأتي (قوله ولا يلزمه الاعلام بالطلب كما مر) أي في شرح قول المصنف أو اشتري بعو جل فالظاهر انه مخير بين أن يجعل الثمن الخ وقضية كلامه انه لو لم يقصد الاخذ بان استقر على السكوت سقط حقه ولعله غير مراد لانه ثبت له ذلك بتخيره والاصل عدم الصارف (قوله ناصفه بنصف الثمن) أي ان شاء أو أخذ الثلث بثلث الثمن كما يأتي في قوله واعلم ان للثاني الخ (قوله وأخذ نصف ما يسهل الاول) وهو الاربعة بعد أخذ الثاني ثلث ما يسهل الاول وهو اثنان من ستة قراريط التي هي المبيعة

اقتضاه حكمها أي وجوز استعمال الغير ما هو حكم من أحكامها ثبت بعد انتهائها العقد مترتباً على صحته فلا تشاركه فيه الماسدة (قوله بزيادة) متعلق باستوفى والباع يعني مع (قوله لان المطاقات) هو تعليل من جانب السائل والجواب قوله لئلا يؤدي الخ (قوله في اطلاق الزراعة) صوابه في اطلاق الاعارة كما يعلم من شرح الروص ومراعاة هذا الرد على شيخ الاسلام

(قوله قد أخذ من الاول النصف) أي وهو ثلاثة من ستة (قوله أو أخذ الثالث ثلث الثلث) وقدره ستة من ثمانية عشر على ما يأتي (قوله الذي في يد الثاني) وهو قيراطان وثلثهما اثنا عشر (قوله فانه) أي الثالث (قوله وهو واحد من تسعة) أي لان أقل عدله ثلث وثلث ثلث تسعة (قوله بضمه الى ستة) أي وهي الباقية من التسعة في يد الاول (قوله فحسمتها اثنان وسبعون) أي حاصلة من ضرب أربعة في ثمانية عشر (قوله فورثه الحاضر) أي وكان حائراً (قوله لانه الآن يأخذ بحق الارث) أي للشفعة التي ثبتت للغائب (قوله أو وكيلهما المتحدلمان) قاعدة في العبرة في اتحاد العقد وتعدد الوكيل الا في الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل (قوله فليبرضعيف فيه) لكنه تقوى بوروده ١٥٧ من طرق فصار حسناً لغيره

أهـ حج بالمعنى وبعبارة عميرة
قوله على الفور أي لحديث
الشفعة كحل العقال أي
تفوت بترك المبادرة كما
يفوت البعير الشرود عند
حل العقال اذ لم يبادر
اليه أهـ (قوله لا تنتظر
ادراك زرع) أي كله فلو
أدرك بعضه دون بعض
لا يكلف أخذ ما أدرك
لمأفيه من المشقة عليه
قال في الروص وفي جواز
التأخير الى جذاذ
الثمرة أي فيما لو كان في
الشقص شجرة عليه ثمرة
لا تستحق بالشفعة وجهان
أهـ والارجح كقوله الزركشي
المنع والفرق امكان
الانتفاع مع بقاء الثمرة مر
أهـ سم على حج ثم رأيت

الاول والثاني وكان الثاني في الثانية قد أخذ من الاول النصف استوفى في المأخوذ أو أخذ الثالث ثلث الثلث الذي في يد الثاني فله ضمه لما في يد الاول واقتسماه بالسوية بينهما فتصح قسمة الشقص من ثمانية عشر فانه يأخذ ثلث الثلث وهو واحد من تسعة يضمه الى ستة منها فلا تصح على اثنين فتضرب اثنين في تسعة فلثاني منهما اثنان في المضروب فيها باربعة تبقى أربعة عشر بين الاول والثالث لكل منهما سبعة واذا كان ربع الدار ثمانية عشر فحسمتها اثنان وسبعون وانما كان للثالث أخذ ثلث الثلث من الثاني لانه يقول ما من جزء الاولى منه ثلثه ولو استحق الشفعة حاضر وغائب فعفا الحاضر ثم مات الغائب فورثه الحاضر أخذ الكل بها وان عفاً ولا لانه الآن يأخذ بحق الارث (ولو اشترياشقصا للشفيع أخذ نصيبهما) وهو ظاهر (ونصيب أحدهما) لانه لم يفرق عليه ملكه (ولو اشتري واحد من اثنين) أو وكيلهما المتحدلمان ان العبرة هنا في التعدد وعدمه باله قدوله لا العاقد (فله أخذ حصته أحد البائعين في الاصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائعين ولوجود التفريق هنا جرى الخلاف دون ما قبله وبهذا فارق ما مر في البيع من عكس ذلك وهو تعدد البائع قطعاً والمشتري على الاصح ويتعدد هنا بتعدد المحل أيضاً فلو باع شقصين من دارين صفقة وشفيعهما واحد فله أخذ أحدهما فقط والثاني لان المشتري ملك الجميع فلا يفرق ملكه عليه (والاظهر ان الشفعة) أي طلبها وان تأخر التملك (على الفور) فليبرضعيف فيه ولانه خيار ثبت بنفسه لدفع الضرر فكان كارد بالعيب وقد لا يجب في صور علم أكثرهما من كلامه كالباع يؤجل أو أحد الشريكين غائب وكان أخبر بنحوز بزيادة فترك ثم بان خلافه وكالتأخير لا ينتظر ادراك زرع وحصاده اولى علم قدر الثمن أو يخلص نصيبه المغصوب كائنض عليه والاوجه ان محله اذ لم يقدر على نزعه الا بشفقة أو لجهله بان له الشفعة أو بانها على الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك وكدة خيار شرط الغير وكالتأخير الولي

قول الشارح السابق وفي جواز التأخير الخ (قوله أو يخلص نصيبه المغصوب) ما الحكمة في انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من أخذ الحصص المبيعة بالشفعة وتصرفه فيها وان دام الغصب في نصيبه (قوله والاوجه ان محله) أي كون الغصب عذراً (قوله وكالتأخير الولي أو عفوه) أي والمصلحة في الاخذ فلولي الاخذ بعد تأخير وللولي الاخذ اذا كل قبل أخذ الولي ولا يمنع تأخير الولي وان لم يمد في التأخير لان الحق لغيره فلا يسقط بتأخيريه وتقصيره اما اذا كانت المصلحة في الترك فيمتنع اخذ الولي ولو فوراً فاضلاع السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعدمه لا امتناع الاخذ عليه مطلقاً لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولي الاخذ أو عفا والحالة ما ذكر أي ان المصلحة في الترك امتنع على المولى الاخذ بعد كاله مر أهـ سم على حج وقول سم امتنع أي فيحرم تملكه لفساده ولا ينفذ (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكري في كتبه ويتجه مثله في الشفعة المتعلقة بالمسجد وبيت المال أهـ سم على حج أي فلو ترك متولى المسجد وبيت المال الاخذ أو عفا عنه لم يكن مسقطاً لثبوت الشفعة فله الاخذ بعد ذلك وان سبق العفومنه

في التمرح المذكور فليراجع (قوله الذي عبر به أصله) الذي في أصله انما هو التعبير بالرجوع فهو قد عبر عما في الأصل بالمعنى (قوله فلا ينافيه) الاولى التعبير بالواو وبديل الفاء (قوله ومن ثم ضمن وكيل اقتضى حاهلا الخ) في هذا الاستنتاج وقفة لا تخفى سيما وقد علم ١٥٨ الحكم بما يأتي فهو غير معلوم مما قبله حتى يستنتج منه وفي بعض النسخ وانما ضمن

وكيل الخ وهو الموافق لسياق شرح الروض اذ هو جواب عما يرد على ما مر من أن محل عدم ادلا حق له فيه ولولم يأخذ ثم عزل وتولى غيره كان للغير الاخذ ولو كانت المصلحة في الترك فعفا امتنع عليه وعلى غيره الاخذ بعد ذلك لاسقاطها بانتفاء المصلحة وقت البيع (قوله أحد هاتمتد الى ثلاثة أيام) أي وأصل الثلاثة قوله تعالى فتمنعوا في داركم ثلاثة أيام اه عميرة (قوله فعاذه) أي العرف (قوله أو افراط برد) ويختلف ذلك باختلاف أحوال الشفعا فقد يكون عذرا في حق تخفيف البدن مثلا دون غيره (قوله فليشهد) قال في الروض ولا يغنيه الاثهاد عن الرفع الى القاضي اه ثم قال فان غاب المشتري رفع الشفيع أمره الى القاضي والا أخذ مع حضوره كمنظيره في الرد بالعيب اه سم على منهج والضمير في حضوره راجع الى القاضي

أو عذره فانه لا يسقط حق المولى ومقابل الاظهر أقوال أحد هاتمتد الى ثلاثة أيام وثانيها تمتد مدة تسع التأمّل في مثل ذلك الشقص وثالثها انما على انه لا يمد ما لم يصرح باسقاطها أو يعرض به كعبه لمن شئت (فاداعلم الشفيع بالبيع فليبادر) يعقب علمه من غير فاصل (على العادة) ولا يكاف البدل على خلافها بعدد ونحوه بل يرجع فيه الى العرف فعاذه تواني وتقصير كان مسقطا وما لا فلا وضابط ما هنا ما مر في الرد بالعيب وذلك ثم وبعضه هنا اشارة الى اتحاد البايير أي غالب المايأتى فان لم يعلم كان على شفيعته وان مضى سنون نعم يأتي في خيار أمة متقت انه لا يقبل دعواها الجهل به اذا كذبت العادة بان كانت معه في داره وشاع عنقها فلا وجه ان يقال بثبوتها هنا (فان كان مريضا) أو محبوسا ولو بحق وبجزع عن الطلب بنفسه (أو غائباً عن بلد المشتري) بحيث تعد غيبته حائلة بينه وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي تبعاً لابن الصلاح (أو خائفاً من عدو) أو افراط برداً أو حر (فليوكل) في الطلب (ان قدر) عليه لانه الممكن (والا) بان يجزع عن التوكيل (فليشهد) رجلين أو رجلاً أو امرأتين أو واحداً يختلف معه قياساً على ما مر في الرد بالعيب وقال الزركشي انه الاقرب به جزم ابن كج في التجريد خلافاً للرويان (على الطلب) ولو قال أنه شهد فلانا وفلاناً أنكر الم يسقط حقه (فان ترك المفدور عليه منهما) أي التوكيل والشهاد المذكورين (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره المشعر بالرضا والثاني لا احالة للترك على السبب الظاهر لاسيما ان التوكيل لا بد فيه من بدل مؤنة أو تحمل منه نعم الغائب مخير بين التوكيل والرفع الى الحاكم كما أخذ السبكي من كلام البغوي قال وكذا اذا حضر الشفيع وغاب المشتري ويجوز للقادر التوكيل أيضاً فغرضهم ذلك عند الجزم انما هو لتعينه حينئذ طر يقبالا امتناعه عند القدرة على الطلب بنفسه ولو سار عقب العلم بنفسه أو وكل لم يتعين عليه الاثهاد على الطلب حينئذ بخلافه في نظيره من الرد بالعيب لان الاثهاد ثم على المقصود وهو الفسخ وهذا على الطلب وهو وسيلة يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقصود واذا كان الغور بالعادة (فلو كان في صلاة أو طعام) أو قضاء حاجة (فله الاتمام) على العادة ولا يكاف الاقتصار على أقل مجزئ ولو دخل وقت هذه الامور قبل شروعه فيها فله الشروع ولو نوى نفلا مطلقا في اقتصاره على ركعة أو ركعتين وزادته عليه ما مر في التيمم اذا رأى ماء في صلواته على ما أشار اليه الاذري والوجه انه يغتفر له الزيادة مطلقا ما لم يزد على العادة في ذلك ويفرق بأن الاعذار هنا أوسع منها كما يعلم بتأمل البايين وله التأخير لئلا حتى يصح ما لم يتمكن من الذهاب اليه لئلا من غير ضرر ولو أخر ثم اعتذر بعرض أو حبس أو غيبة وأنكر المشتري فان علم به اعراض الذي يدعيه صدق الشفيع والا فالمشتري ولو لاقى الشفيع المشتري في غير بلد الشقص فأحرز الاخذ الى العود الى بلد الشقص بطلت شفيعته لاستغناء الاخذ عن الحضور عند الشقص (ولو أخر الطلب) لها (وقال لم أصدق الخبر) ببيع الشريك الشقص (لم يذر) جزم (ان أخبره عدلان) أو رجلاً واحداً بصفة العدالة لانه كان من

(قوله لم يسقط حقه) أي لا حتمال نسيان الشهود (قوله حينئذ) أي حين السير (قوله ولو كان في صلاة) حقه

ولو نكلاً كما يعلم بما يأتي (قوله أو طعام) أي في وقت حضور طعام أو تناول (قوله والوجه انه يغتفر له الزيادة مطلقاً) أي نوى قدراً أم لا (قوله ما لم يزد على العادة) أي فلو لم يكن عادة اقتصر على ركعتين فان زاد عليها بطل حقه (قوله لاستغناء الاخذ عن الحضور عند الشقص) أي ما لم يخرج ذلك الى رفع الى حاكم يأخذ منه دراهم وان قلت أو مشقة لا تضمن في مثل ذلك عادة

الاختلاف بالعلم والجهل عند عدم تسليط المالك فيقال مسئلة الوكالة المذكورة فيها تسليط فلم ضمن الوكيل مطلقا فاجاب بما ذكر (قوله والا ضمنوها) أى في أموالهم كما هو ظاهر (قوله لم يؤثر) هو عين ما قبله فكان اللاتق خلاف هذا التعبير (قوله دون الحائز) أى لمخالفته مذهب الشفيع مثلاً وينبغي ان مثل ذلك عكسه لعدم الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بمذهب الحائز كما لا نقول الرفع الى الحائز كم فرع عن ظن البيع أو تحققه ولم يوجدوا أحدهم ما عنده (قوله على ما اذالم يقع في قلبه صدقه) أى عليه انه بعد كونهم اعدلين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقه ما ويمكن الجواب بأن مجرد العدالة لا يمنع من جواز الاخبار بخلاف الواقع غلطاً ونحوه وبقرض نعمة الاخبار بخلاف الواقع ١٥٩ فذلك مجرد كذب والكذبة

الواحدة كما تقدم للشارح لا توجب فسقا ولا تنافي العدالة (قوله اذا ما هنا) أى قول السبكي وما هناك فيما اذا كانا عدلين عنده وعند غيره (قوله) فالعبرة بمن يقع في نفسه صدقه وكذبه) ظاهره انه لو تردد في ظاهر العدل فترك لم يسقط حقه من الشفعة وعبرة حج وهذا في غير العدل كله بحسب الظاهر اه فافهم انه في العدل لا عبرة بتردده (قوله وهما عدلان) أى والحال انهما اعدلان في نفس الامر (قوله) وحاصله انه أخبر بما هو الانفع الخ) وينبغي انهما لو اختلفا في مسقط الشفعة بأن ادعاه المشتري ونفاه الشفيع صدق الشفيع لان الاصل بقاء حقه (قوله في صفقتك) يؤخذ منه انه لو قال له

حقه ان يعتد ذلك نعم لو ادعى جهله به التماس صدق فيما يظهر حيث أمكن خفاء ذلك عليه قاله ابن الرقعة ولو كانا عدلين عنده دون الحائز كما عذر على ما قاله السبكي وهو الاوجه وان نظر غيره فيه ولو أخبره مستوران عذر قاله ابن الملقن بحثا والوجه حل كلام السبكي على ما اذالم يقع في قلبه صدقه ما وبأى نظيره فيما بعده ولا ينافي الاول قول المصنف لم يعذر ان أخبره عدلان اذا ما هنا فيما اذا قال انهما غير عدلين عند الحائز (وكذا ثقة في الاصح) ولو أمة لانه اخبار وخبر الثقة مقبول والثاني يعذر لان البيع لا يثبت بواحد ولو عدلا لا المنضم الى العيين (ويعذر ان أخبره من لا يقبل خبره) كصبي وفاسق لانه معذور ومحله ما لم يبلغ عدد التواتر والابطال حقه ولو صيانا وكفارا وفسقة لحصول العلم بهم حينئذ هذا كله في الظاهر اما باطنا فالعبرة بمن يقع في نفسه صدقه وكذبه ولو قال أخبرني رجلان وليس اعدلين عندي وهما عدلان لم تبطل شفاعته لان قوله محتمل (ولو أخبره) الشفيع (باليبيع بألف) أو جنس أو نوع أو وصف أو ان المبيع قدره كذا أو ان البيع من فلان أو ان البائع اثنان أو واحد (فترك) الشفعة (فبان) بأقل كأن بان (بخمسمائة) أو بغير الجنس أو النوع أو الوصف أو القدر الذي أخبر به أو ان المبيع من غير فلان أو ان البائع أكثر أو أقل مما أخبر به (بقي حقه) لانه انما تركه لغرض بان خلافه ولم يتركه رغبة عنه (أو بان باكثر) من ألف (بطل) حقه لانه اذالم يرغب فيه بالأقل فبالأكثر أولى وكذا لو أخبره بوجع ففجاء عنه فبان حالان عفوه يدل على عدم رغبته لما امر ان له التأخير الى الحلول وحاصله انه اذا أخبر بما هو الانفع له فترك الاخذ بطل حقه والا فلا (ولو اتي) الشفيع (المشتري فسلم عليه أو قال) له (بارك الله لك) (في صفقتك) أو سأله عن الثمن (لم يبطل) حقه لان السلام قبل الكلام سنة ولان جاهل الثمن لا بدله من معرفته وقدير بالعارف اقرار المشتري ولانه يدعو بالبركة لئلا أخذ صفقة مباركة وكذا الوجع بين السلام والدعاء كما اقتضاء كلام المحامي في التجريد فأوفي كلام المصنف بمعنى الواو (وفي الدعاء وجه) انه يبطل به حق الشفعة لاشعاره بتقرير الشقص في يده ومحل هذا الوجه كما قاله الاسنوي اذ اذلفظة لك (ولو باع الشفيع حصته) كلها أو زال ملكه عنها بغير البيع كهبه (جاهلا بالشفعة فالاصح بطلانها) لزوال سببها وهو الشركة بخلاف بيع البعض والثاني لانه كان شريكا عند البيع ولم يرض بسقوط حقه وخرج بالجهل ما لو علم فيبطل جزما وان كان انما

هناك الله بهذه الصفقة سقط حقه ويوجه بأنه يشعر بالرضا ببقاء المبيع للمشتري (قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه اذ لم يسن السلام مر اه سم على حج وهو واضح (قوله اذ اذلفظة لك) أى فلو لم يزد لك لم يسقط حقه بلا خلاف وعبرة عميرة قال الاسنوي محل الخلاف في الدعاء اذا خاطب به كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزما كما أوضحته في المهمات وهي تخالف ما اقتضاء كلام الشارح من انه لو لم يزد لك لم يكن من محل الخلاف وان خاطب (قوله جاهلا بالشفعة) أى وباليبيع أخذ من قوله لزوال سببها وهو الشركة (قوله بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض قهرا كان مات الشفيع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبراً على الوارث وبقي باقيها له فالذي يظهر كما قاله في المطلب ان له الشفعة لانتفاء تخيل العفو منه اه سم على حج

أي فيأخذ الجميع وقوله أن له أي لو ارث الشفيع وقضية قوله قهر أنه لو زال ملكه اختيار اسقط حقه من الشفعة وطلت
الشفعة ومقتضى إطلاق الشارح خلافه (قوله وكذا الوبايع بشرط الخيار) أي ولو جاهلا ببيع الشريك لماعمل به الشارح
(قوله حيث انتقل الملك عنه) أي بان شرط الخيار للشترى منه فقط اه سم على حج (قوله قوله الرجوع) أي للشترى (قوله
أن جهل فلسفه) أي أو كونه شريكا أو أن له الشفعة حيث كان يخفى على مثله (قوله ولما عمل في القراض أخذها) أي
الأخذ بالشفعة للمصلحة المبيحة (قوله وضمنان العهدة) لعل وجهه أن ضمان العهدة انما يحمل على رد الثمن لو خرج المبيع
مستحقا وليس فيه تعرض لأخذ الشريك ولا لعدمه (قوله وان باع شريك الميت) أي بان وقع البيع بعد الموت كما يصرح
به قوله فان وجبت الشفعة للميت الخ (قوله فان وجبت الشفعة للميت) أي بان باع شريكه في حياته ولم يتفق له الأخذ بالشفعة
لعدمه كتاب القراض ١٦٠ (قوله أو المقارضة) عطف على القرض أي أن القراض يجوز أن يكون مشتقا

من القرض ومن المقارضة
باعت بعض حصته كالوعقاع من البعض وكذا الوبايع بشرط الخيار حيث انتقل الملك عنه لأن ملكه
العائد متأخر عن ملك المشتري ولا يصح الصلح عن الشفعة بمال كالدفع بالعيوب وتبطل شفيعته
أن علم بفساده فان صالحه عنها في الكل على أخذ البعض بطل الصلح لأن الشفعة لا تقابل
بعوض وكذا الشفعة أن علم بطلانه والاولا كما جزم به في الانوار والفلس الأخذ بالشفعة والعوض
عنها ولا يزاحم المشتري الغرماء بل يبيع ثمن ما اشتراه في ذمة الشفيع إلى أن يورثه الرجوع
في مشتراه أن جهل فلسفه ولما عمل في القراض أخذها فان لم يأخذها جاز للمالك أخذها وعوض
الشفيع قبل البيع وشرط الخيار وضمنان العهدة للشترى لا يسقط كل منهما شفيعته وان باع
شريك الميت شفيع الوارث لا ولي الجمل لعدم تيقن وجوده فان وجبت الشفعة للميت وورثها
الجمل آخر لا انفصاله فليس لولي له الأخذ قبل الانفصال لذلك ولو تولى كل الشفيع في بيع
الشفيع لم تبطل شفيعته في الأصح

كتاب القراض

هو بكسر القاف لغة أهل الحجاز مشتق من القرض وهو القطع لأن المالك يقطع للعامل
قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح أو المقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح أو
لأن المال من المالك والعمل من العامل ويسمى عند أهل العراق مضاربة لأن كلامهم
يضرب بسهم في الربح ولما فيه غالباً من السفرو هو يسمى ضرباً وقد جمع المصنف في كلامه
بين الاثنين والاصل فيه الإجماع وروى أبو نعيم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم ضارب نخلة بحجة
رضي الله عنها قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنة وكان اذ ذلك ابن نحو خمس وعشرين سنة
بعملها إلى الشام وأنفذت معه عبداً ميسرة وهو قبل النبوة فعمل وجه الدلالة فيه أنه صلى الله
عليه وسلم حكاة مقرر له بعدها وهو قياس المساقاة بجامع العمل في كل منهما ببعض ماله مع
جهالة العوض ولهذا اتحد في أكثر الأحكام ومقتضى ذلك تقديهما عليه ولعل عكسهم لذلك
انما هو لانه أشهر وأكثر وأيضاً فهل شبهة بالاجارة في لزوم والتأقيت فوسط بينهما

من القرض ومن المقارضة
وهذا الصنيع ظاهر في
أن دفع المال على الوجه
الآتي لا يسمى مقارضة
بل قراضاً ومضاربة وهو
ظاهران حيث اقتصر
عليهما لكن كلام المحقق
يخالفه حيث عطف
المقارضة على ما في
المتن فأفاد أن القراض
والمقارضة بمعنى ويمكن
جعل كلام الشارح عليه
بجعل أوفى كلامه بمعنى الواو
(قوله لتساويهما في الربح)
أي في أصله وان تفاوتا
في مقداره (قوله والعمل
من العامل) أي فاستويا
في أن من كل شيئاً (قوله
ويسمى) مقابل قوله لغة
أهل الحجاز (قوله يضرب
بسهم) أي بحاسب بسهم

(قوله وقد جمع المصنف في كلامه) أي قوله الآتي القراض والمضاربة (قوله والاصل فيه) اشعاراً

أي في جوازها (قوله بنحو شهرين وسنة) عبارة حج وشيخنا الزيادة بنحو شهرين وسنة اذ ذلك بنحو خمس وعشرين الخ وهو
الصواب (قوله وأنفذت) أي أرسلت وقد برده عليه ما قالوه في السير من انها استأجرته بقاوصين ويمكن الجواب بتعدد
الواقعة أو أن من عبر بالاستئجار سمح به فعبر به عن الهبة (قوله ميسرة) لم يذكر في الصحابة فالظاهر هلاكه قبل المبعث
قاله البرهان الحاشي في حواشي الشفاء (قوله مقرر له) أي مبيئاً له (قوله وهو) أي القراض (قوله ومقتضى ذلك) أي كونه
قياس المساقاة (قوله ولعل عكسهم) قد يوجه بأن كالدليل لانه مقبوس عليها والدليل يذكروا بعد المدلول فذكرها بعده
كقائه الدليل بعد ذكر المدلول اه سم على حج (قوله فهي) أي المساقاة (قوله شبهة بالاجارة في لزوم) أي وللقراض في
جهالة العوض والعمل

وحاصل المغايرة بين هذا وبين ما قبله الخلاف في هذا والوافق في ذلك فكأنه قال فلورجم به ووضع الميت ففيه خلاف المعتمد منه عدم التأثير أيضا (قوله من لازمه التكريب) الاولى الحفر والتكريب الحرث (قوله وللتولى تفصيل حاصله الخ) عبارة شرح الروض وقال المتولى ان قصد ان يستقي منها فلا خلاف أنه اذا رجع المعبر فله منعه من الاستمقاء وان أراد طمها ويغرم ما التزمه من المؤنة جاز وان أراد تملكها بالبدل فان كان له فيها عين كآجر وخشب جاز كافي البناء والغراس الخ (قوله أو ترك)

(قوله وهو) أى القراض (قوله رخصه) فان قلت الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى وجعل القراض رخصة يقتضى انه كان أولا ممنوعا ثم تغير من المنع الى الجواز وليس هو كذلك اذ مشروعيته على الجواز من أول الامر قلت ليس المراد بالتغير في التعريف التغير بالفعل بل أعم من أن يكون كذلك أو يكون غيره باعتبار ما تقتضيه قواعد الشرع كما هنا وقد أشار لذلك الشارح بقوله لخروجه عن قياس الخ (قوله كأنها) أى المسافة (قوله والمضاربة) عطف مساو (قوله وعلى أن يدفع اليه) لعل المراد أنه يطلق على كل منهما مستقلا والافق عبارة من مساحمة اذ الدفع ليس من معنى القراض أو يفسر قوله المشتعل بالمقتضى لتوكيل الخ وهذا أظهر لانه المتبادر من عطف قوله وعلى أن يدفع الخ على قوله على توكيل ولعل في التعبير بالعقد المشتعل على التوكيل دون التعبير بالتوكيل الإشارة ١٦١ الى انه ليس توكيلا محضاً اذ يعتبر

لحكمة القراض القبول بخلاف التوكيل (قوله أو على دين عليه) أى على العامل ظاهره ولو عينه العامل في المجلس وفي حج ما يخالفه كما سنذكره قريبا (قوله واشتر) أى وقوله واشتر الخ (قوله ان لم يملكها) أى بان اشتراها في ذمته لقصد نفسه وان دفع دراهم المسالك عن ثمنه بعد (قوله وعمل ورجع) المراد من كون العمل والرجع ركنين أنه لا بد من ذكرهما لوجود ماهية

اشعار بما فيها من الشبهين وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات كأنها كذلك لخروجها عن بيع ما لم يتحقق (القراض والمضاربة) أى موضوعهما الشرعى هو العقد المشتعل على توكيل المالك لا آخره على (أن يدفع اليه ما لا ينجر فيه والرجع مشترك بينهما) فخرج بقيد الدفع مقارنته على منفعة كسكنى دار أو على دين عليه أو على غيره وقوله بع هذا وقارضته على غنه واشترى شبكة واصطدها فلا يصح نعم البيع صحيح وله أجرة مثله والعمل ان عمل والصيد للعامل في الاخير وعليه أجرة مثل الشبكة ان لم يملكها كالمقصوبة وبذلك الرجوع التوكيل والعبد المأذون له وأركانه ستة عاقدان وعمل ورجع ومال وصيغة واستعلم كالأبشر وطهارة من كلامه (ويشترط لصحته كون المال دراهم أو) هي مائة خالوا جمع (دنانير خالصة) باجتماع الصحابة ولانه عقد غير لعدم انضباط العمل والوقوف بالرجع جواز للعاجلة فكان خاصا بما يروج غالباً وهو العقد المضروب لانه ثمن الاشياء لو أبطله السلطان جاز عقده عليه كما حثه ابن الرفعة وتظير الاذرى فيه بأنه قديم زو حوده أو يخاف عزته عند المفاصلة يرد بان الغالب مع ذلك تيسر الاستبدال به (فلا يجوز على تبر) وهو ذهب أو فضة لم يضرب سواء في ذلك القراضه وغيرها وتسمية الفضة بغلاب (وحلى) وسبائك لا اختلاف فيها (ومغشوش) وان راج وعلم تدريسها وجاز التعامل به نعم ان استهلك غشه جاز العقد عليه كما جزم به الجرجاني وقيل ان راج

٢١ نهانه ح القراض فاندفع ما قبل الرجوع والعمل انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قدي قراض ولا يوجد عمل من العامل أو يعمل ولا يوجد رج (قوله لاجع) أى لا مانعة جع بحيث يمتنع أن يكون به ضمه دراهم وبعضه دنانير (قوله لانه ثمن الاشياء) أى الثمن الذى تشتري به الاشياء غالباً (قوله تيسر) أى وان رخص بسبب ابطال السلطان له جدا قوله وتسمية الفضة به) أى بالتبر لا ضرورة الى جعل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب اه سم (أقول) لكن جعله على ذلك جعل حكم الفضة مستقداً بالمطوق (قوله تغليب) أى فقوله أولا وهو ذهب أو فضة تفسير مراد لا بيان للمعنى الموضوع له وهو الذهب (قوله ومغشوش) فان قلت لم يتقدم فى كلامه ما يخرج به المغشوش فكان ينبغى أن يقول دنانير خالصة ليصح التفريع قلت أجاب سم فى الآيات البيّنات عن مثله بأن المذ كور فى التفريع اذ لم يتقدم ما يخرج به يعتبر فى المفرع عليه قيد محذوف ليخرج به ذلك المذ كور فيكون المحذوف معلوماً من المفرع قال وهو كاف فى صحة التفريع وعليه فقول الشارح أولا خالصة إشارة الى هذا ويحتمل جعل الدراهم والدنانير على الخالصة بناء على أن الشيء اذا أطلق انصرف لفرد الكامل وعليه فلا حذف وقول الشارح حكمة خالصة نصريح بما علم من الاطلاق (قوله نعم ان استهلك) أى بان يكون بحيث لا يتحصل منه شيء مر اه سم على منهج (أقول) مفهومه أنه ان تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يتميز الخا بس مثلاً عن الفضة وعليه فالدراهم الموجودة بمصر الآن لا يصح القراض عليها لانه يتحصل من الغش قدر

بالجر (قوله امتعة موضوعة) كذا في النسخ وعبارة النخبة أمتعة معصومة ولعل ما في الشرح محرف عنه من النسخ (قوله ولا إعادة) يعني في صورة الست (قوله في الخلوة) أي ومثلها غيرها بالاولى كما هو واضح فكان ينبغي ولو في الخلوة (قوله ولو

لوميز بالذار وفيه نظر والذي ينبغي الصحة ويراد بالمستهلك عدم غير النحاس عن الفضة مثلاً في رأي العين (قوله وقيل ان راج) أي وان لم يستهلك الماس عن الجرجاني (قوله فلا يجوز على نقد مجهول) أي قدر أو جنساً أو صفة ومن ذلك ما عت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عليها إلا أن مقدار القص مختلف فلا يمكن ضبط مثلها عند التفاصيل حتى لو قارضه على قدر من معلوم القدر ووزناً فالظاهر عدم الصحة أيضاً لأنه حين الرد وان أحضر قدره ووزناً لكن القرض يختلف بتفاوت القص فله وكثرة وكتب أيضاً قوله فلا يجوز على نقد مجهول ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث صحت مع الجهل بالمالين حيث كان يمكن علم ما بعد العقد أن المقصود من القراض الربح فاشتراط العلم بقدر المال لم يعلم العامل ما يخصه من الربح بخلاف الشركة فيكفي العلم بما يخص كلاً منهما عند القسمة (قوله ولو علم جنسه) فديقال لا موق للمبالغة في هذا مع التعبير بالالف لأن من لازمه العلم بالقدر إلا أن يقال المبالغة بقوله ولو الخ متعلقة أيضاً بقوله فلا يجوز على نقد مجهول القدر فيكون قوله أو قدره باعتبار هذا اه سم على حج لكن ليس لفظ الالف في كلام الشارح فالألف في ظاهره وفي سم على منهج بعد كلام مانصه ١٦٢ فقوله بخلاف ما لو علم جنسه وقدره وصفته أي علم الثلاثة فيه بأن جهل الثلاثة في

العقد أم الوجهل في العقد القدر فقط ثم علمه في المجلس فيصح كما تقدم عن شرح الهبة ومن ذلك يعلم أنه لا يكفي العلم بالجنس والصفة في المجلس دون العقد وظاهر الإطلاق أن أحدهما كذلك (قوله في ذمته) أي المالك مفهومه أنه إذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام حج أنه إذا قارضه على دين في

واقضى كلامهما في الشركة تعميمه واختاره السبكي وغيره (وعرض) مثلية أو متقومة لمصر (و) كونه (م) معلوماً قدر أو جنساً أو صفة فلا يجوز على نقد مجهول وان أمكن علمه حالاً ولو علم جنسه أو قدره أو وصفته في المجلس لجهالة الربح وبه فارق رأس مال السلم (معيناً) فلا يجوز على إحدى الصرتين نعم لو قارضه على ألف درهم مثلاً في ذمته ثم عينها في المجلس جاز كما صحه في الشرح الصغير واقتضاه كلام الرضة كاصحها خلافاً لجمع كاصرف والسلم ولو خلط ألفين له بألف لغيره ثم قال له قارضتك على أحدهما وأشار كذا في الآخر جاز وان لم يتعين ألف القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشترط كان في التصرف في الباقي ولو قارضه على ألفين على أن له من أحدهما ما نصف الربح ومن الآخر ثلثه صح ان عين كلاً منهما أو الا فلا وما في الجواهر مما يوهم المناقض محمول على هذا التفصيل (وقيل يجوز على إحدى الصرتين) بتشديد الراء كما وجد بخطه ان علم ما فهم ما وتساروا بجنس أو صفة وقدر فية تصرف العامل في أي ما شاء فيتمهين للقراض والاصح المنع لا انتفاء التعيين كالبيع ومحل المنع ما لم يعين أحدهما في المجلس والاصح حيث علم ما فيها ويشرق بين هذا وما مر في العلم بقدر في المجلس بأن

ذمة العامل وعين وقبضه المالك صح أي فبرده للمالك لا تجديده عقد وان قارصه على دين في ذمة أجنبي الإيهام لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك فيحتاج إلى تجديده عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك وفرق بين العامل وغيره بأن ما في ذمة غير العامل مجوز عنه حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه (قوله ثم عينها في المجلس أي أو قال لمد يونه ادفعها اليه ودفعها اليه في المجلس اه سم على منهج (أقول) وكان المالك قال للعامل قارضتك على ألف في ذمتي ثم قال لمد يونه ماذ كركايدل عليه قوله قبل قال في العباب وكونه معيناً في العقد أو مجلسه كأن قارضه على ألف ثم قال لمن عليه ألف ادفعه اليه ففعل في المجلس (قوله ثم قال له) أي صاحب الالفين (قوله وان لم يتعين) أي والحال أنه لم الخ (قوله وينفرد العامل) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد أن المالك يمنع عليه التصرف في حصة القراض بل يجوز له التصرف في ألفين أحدهما حصة القراض والاخر حصته من المشترك ويدل لهذا قول الشارح في الفصل الآتي بعد قول المصنف لكل فضحه أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسحاله لعدم دلالة عليه بل يبيعه اعانة للعامل (قوله بالتصرف فيه) (قوله على أن له) أي العامل (قوله ان عين كلاً منهما) لعل وجه اشتراط التعيين أنه قد يشتري بكل من الالفين نوعاً ما غير النوع الآخر ويختلف ربح النوعين فعدم التمييز قد يؤدي إلى الجهل بما يخص كلاً من الالفين (قوله والاصح المنع) بالنظر لما جرت به العادة في مثل ذلك المال (قوله ما لم يعين أحدهما) أي أحد القدرين وكان الاولى أن يقول أحدهما (قوله حيث علم) أي جنساً أو صفة وقد راقب العقد أخذ من قوله ويفرق الخ

اختلاف في وقوع شرط القلع) هذا هو محل الاختلاف أي بان قال المعبّر شرطنا القلع والمستعير لم يشرطه وأما قوله بلا ريش أو معه فهو تعميم في الحكم أي سواء ذكرنا مع ذلك اشتراط الأرض أو لا لكن قوله وإن ذهب بعضهم إلخ موهم لأن هذا البعض هو الأذري والتعليل له وفي بعض النسخ بدل قوله خلافا لما يحثه الأذري مانصه كما يحثه الأذري وهو موافق لما في النسخة لكن الموجود في كلام الأذري اختيار تصديق المستعير وعبارته ولو اختلفا في وقوع شرط القلع فالظاهر تصديق المستعير إذا لا الأصل عدمه واحترام ماله ولم أره نصا انتهت (قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه) لا ينافيه قوله الآتي وإدخاله اختياره

(قوله لتعير الصرتين) أي عند المتعاقدين (قوله بحيث يستقل بيده) أي بوضع يده (قوله أو غيره) كداره وحافونه (قوله أي مملوكه) أي ولو بجمعة أخذ من قوله بعد أن عبده الخ (قوله نعم يشترط كونه) أي المملوك (قوله لأنه من جملة ماله) أي عينا أو منفعة ليشمل أجيره والموصى له بنفقة (قوله بان عبده) مفهومه أنه لا يجوز شرط ١٦٣ عمل ولده الصغير وأخيه

مثلا (قوله أما لو شرط) محترقة قوله ولم يجعل له يدا ولا تصرفا (قوله في يده) أي الغلام (قوله ولو شرط نفقته) أي المملوك وخرج به الحرف لا يجوز فيه ذلك لأن نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضا (قوله والأوجه) خلافا للحن (قوله وقد اعتبر أبو حامد الخ) معتمد (قوله من عامل المساقاة) عبارة الشارح ثم بعد قول المتن يشترط تخصيص الثمن بهما نعم لو شرط نفقة قن المالك على العامل جاز فان قدرت فذلك والاحل على الوسط المعتاد وعليه فانظر الفرق بينهما وأوله أن عقد القراض لما كان جائزا من الطرفين توسعوا

الابهام هنا أخف لتعيين الصرتين وانما الإيهام في المرادة منها ما بخلافه فيما س (و) كونه (مسما إلى العامل) بحيث يستقل بيده عليه لأن المراد تسلمه وقت العقد ولا في المجلس بل أن لا يشترط عدم تسلمه كما أفاده قوله (فلا يجوز) ولا يصح (شرط كون المال في يد المالك) أو غيره لاحتمال أن لا يجده عند الحاجة (و) لا بد أيضا من استئصال العامل بالتصرف فحينئذ (لا) يجوز شرط (عمله) أي المالك ومثله غيره (معه) لأنه ينافي مقتضاه من استئصال العامل بالعمل (و) يجوز شرط عمل الغلام المالك أي مملوكه أو من يستحق منفعته كما يحثه الشيخ وهو ظاهر نعم يشترط كونه معلوما بعاشدة أو وصف (معه) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يدا ولا تصرفا (على الصحيح) كما ساقا لأنه من جملة ماله فجاز استتباع بقية المال لعمله والثاني لا يجوز كشرط عمل السيد لأن يده عبده يده وأجاب الأول بأن عبده وبهيمته ماله فجعل عمله ما تبعه المال بخلاف المالك أما لو شرط عليه الحجر للغلام أو كونه بعض المال في يده فسد جزا ولو شرط نفقته عليه جاز والأوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استأجرها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة ولا يقاس بالحن لخروجه عن القياس فكانت الحاجة داعية إلى التوسعة في تحصيل تلك العبادات المشقة (ووظيفة العامل التجارة) وهي الاستتباع بالبيع والشراء دون الطعن والخبز ولا يسمى فاعلها تاجر بل محترف (وتوابعها) مما جرت العادة أن يتولاه بنفسه (كنشر الثياب وطبخها) وذرعها وحملها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وجهه لقضاء العرف بذلك (فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز أو غزلا) مثلا (بنفسه وبيعه) أي كلا منهما (فسد القراض) لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة بتيسر الاستتجار عليها فلم تشملها الرخصة ولو اشتراها وطبخها من غير شرط لم ينقض القراض فيها ثم إن طعن من غير أن لم يستحق أجره ولو استأجر عليه لزمته الأجرة وصار ضامنا ويغرم أرض من نقص بالطعن فان باعهم لم يضمن الثمن لعدم النعدي فيه وإن ربح فهو بينهما عملا بالشرط

فيه لا يمكن المتضرر من الفسخ أي وقت بخلاف المساقاة (قوله ولا يقاس) أي القراض (قوله بالحن) أي حيث جوزوا الاستتجار فيه بالنفقة بلا تقدير لها فخرج قارضه بكمه على أن يذهب إلى اليمن ليشترى من بضائدها ويبيعها هناك أو يردها إلى مكة ففي الصحة وجهان الآكثرون على الفساد لأن النقل عمل مقصود وقد شرطه مع التجارة اه سم على ح (أقول) قد يقال ليس المشروط بنقله بنفسه وانما المقصود من مثل ذلك الاستتجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حينئذ من أعمال التجارة فينبغي الصحة ويؤيده ما ذكره الشارح من جواز استتجار من يطحن الحنطة الخ (قوله ووزن الخفيف) أي فان استأجر على فعل ذلك كانت الأجرة عليه كما يأتي للشارح في الفصل الآتي بعد قول المصنف وما لا يلزم له الاستتجار عليه (قوله فسد القراض) ولو شرط أن يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض فالظاهر الجواز قاله في المطلب اه سم على منهج وسياق ما فيه في كلام الشارح (قوله ولو اشتراها) أي العامل (قوله وصار ضامنا) راجع لسكل من قوله ولو اشتراها الخ وقوله ولو استأجر عليه الخ ثم رأيت سم على منهج صرح برجوعه لهما

لزم المستعير موافقته فان أبي كلف تفريغ الارض مجانا لتقصيره لان ذلك في امتناعه بعد اختيار المير وهو هذا في امتناعه قبل الاختيار (قوله بخلاف ما حصل في زمن الماربية لاجل الغرس الخ) أي فالذي حفره وغرس فيه أو بنى اذا ظهر بعد ذلك لا تزمه نسويته بخلاف ما اتسع عليه بسبب القلع (قوله كأنه أجره) صريح في أنه لا يحتاج هذا الى عقد واصل الفرق بينه وبين ما مر في البيع ان هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فهو دوام انتفاع كان ابتداء أو بعد (قوله وهذا) أي النظر أوجه ١٦٤ أي فلا يجوز على أن يشتري حنطة ويبيعه في الحال (قوله لم يصح) أي لتضييقه

عليه بطلب الفورية في
الشراء والبيع وعليه
فلو حذف قوله في الحال
كان قراضا صحيحا (قوله
بالمدة بخطه) أي فالقصر
وان كان جائزا لكان ينبغي
الاقتصار على ما أثبتته
المصنف (قوله أو معاملة
تخص بعينه) ظاهره
وان جرت العادة بجهول
الرجح بعد املائه وعليه فلعل
الفرق بينه وبين الأشخاص
المعينين سهولة المعاملة
مع الأشخاص أكثر منها
مع الواحد لا حتمال قيام
مانع به تفوت المعاملة معه
(قوله صح) أي القراض
(قوله مع الصيرفة) أي
على الوجه الجائر (قوله
يتناول ما يلبس) أي من
أي نوع كان (قوله ولا
يشترط بيان نوع الخ)
وعبارة حج هنا بعد قول
المصنف بيان نوعه ما عارض
ما مر في الوكيل بأن للعامل
حظا يحمله على بذل الجهد
بخلاف الوكيل (قوله
بالبيع والشراء قراضا)
مجرد تصور والافلو حذفه

ولو شرط أن يستأجر العامل من يفضل ذلك من مال القراض وحظ العامل التصرف فقط قال
في المطلب فالذي يظهر الجواز ونظريه الاذرعى بأن الرجح لم ينشأ عن تصرف العامل وهذا
أوجه ولو فارضه على أن يشتري الحنطة ويخزنها مدة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح قاله
القاضي الحسين لان الرجح غير حاصل من جهة التصرف وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل لو قال
على أن تشتري حنطة وتبيعه في الحال لم يصح (ولا يجوز أن يشترط عليه شراء) بالمدة بخطه
(متاع معين) كهذه الحنطة أو هذا العبد (أو شراء نوع يندر وجوده) كالياقوت الأحمر
والخمس البلق (أو معاملة شخص) بعينه كالبيع من زيد والشراء منه لا خلاه بالمقصود
بسبب التضييق والالوجه في الأشخاص المعينين أنهم ان كانوا بحيث تقضى العادة بالرجح
معهم لم يضر والاضر وفي الحماوى يضر تعيين حاوت كعرض معين لا سوق كنوع عام ولا
يضر تعيين غير نادر لم يدم كفاكهة رطبة ولونها عن هذه الامور صح لانه يمكنه من شرائها
ومعاملة غير من نهاء عنه ولو فارضه على أن يصارف مع الصيرفة فهل يتعينون عملا بالشرط
فتفسد المصارفة مع غيرهم أولا لان المقصود بذلك أن يكون تصرفا مع قوم بأعيانهم
وجهان أوجه ما نأنيها ولا يشترط تعيين ما يتصرف فيه بخلاف الوكالة والفرق أن للعامل
حظا يحمله على بذل الجهد بخلاف الوكيل وعليه الامتثال لما عينه ان عين كافي سائر
التصرفات المستفادة بالاذن فالاذن في البر يتناول ما يلبس من المنسوج لا الاكسية ونحوها
كالوسط عملا بالعرف (ولا يشترط بيان نوع هنا ما مر ولا بيان مدة القراض) اذ ليس للرجح
زمن معلوم وبه فارق وجوب تعيينها في المساقاة ولو قال قارضتك ماشئت أو شئت جاز كما هو
شأن العقد الجائر أو علقه على شرط كذا اذا جاز رأس الشهر فقد قارضتك أو علق تصرفه
كقارضتك الآن ولا تتصرف الى انقضاء الشهر أو دفع له مالا وقال اذا مت فتصرف فيه
بالبيع والشراء قراضا على أن لا نصف الرجح لم يصح ولا يجوز له التصرف بعد موته لانه تعليق
ولبطلان القراض بموته لو صح (فلو ذكر) له (مدة) على جهة تأقيته بها كسنة فسد مطلقا
سواء أسكت أم منعه التصرف بعدها أم البيع أم الشراء اذ تلك المدة قد لا يروج فيها شيء وان
ذكرها لا على وجه التأقيت (ومنعه التصرف بعدها) كقارضتك على كذا ولا تتصرف بعد
سنة (فسد) لانه قد لا يجد فيها رغبا في شراء ما عنده من العرض (وان منعه الشراء بعدها) دون
البيع (فلا) يفسد (في الأصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعد المدة ويؤخذ من
تمثيل التنبية بشهر أن تكون المدة يتأق فيها الشراء لغرض الرجح بخلاف نحو ساعة ولو كانت
المدة مجهولة كمدة اقامة العسكر لم يصح في أوجه الوجهين وعلم مما قرناه أن ذكر المدة ابتداء

كان فاسدا أيضا (قوله ولا يجوز له التصرف بعد موته) أما تصرفه بعد وجود المعلق عليه في صورتين تأقيت
التي قبل هذه فقياس ما مر في الوكالة من انه اذا بطل خصوصها تصرف بعموم الاذن صحة التصرف هنا أيضا لان القراض
نوع من الوكالة بل قياس ما مر في صحة القراض في الصورة الثانية لما مر من انه لو نجز الوكالة وعاق التصرف لم يمنع لكن
فرق حج بينهما بان تأخير التصرف مناف لغرض الرجح بخلاف الوكالة (قوله أم الشراء) سيأتى له ما يعلم منه ان محل الفساد
فيما لو منعه الشراء بعد ذكر السنة ان منعه تراخيا بخلاف ما لو منعه متصلا فلا يفسد (قوله وعلم مما قرناه)

العارية (قوله اذا ما جاز الخ) هو علة ثانية للحكم كما لا يخفى فكان ينبغي فيه المطف (قوله في هذه الحالة) أي فيما اذا وقعت الارض وقوله ما مر عن الشيخين أي من تخصيص التخيير بالقلع والتلاك وان عزاه هو فيما مر الى الروضة فقط أي فعمل منع الابقاء بالاجرة على ما في الروضة اذ الموقوف الارض (قوله وانما جاز التلاك) جواب عما يرد على الرد المذكور (قوله ثم عليه) يعني على الاصح وكان الاولى الاظهار (قوله وقدم المصنف في الروضة كلام المتولي) أي قدم حكايته على حكاية مقابله الذي هو قول البغوي المتقدم هنا (قوله ماله اختياره) يعني من غير الثلاث المارة كما يعلم مما سيأتي عن النسخة من قولهما وأما

من قوله وان ذكرها لا على وجه التأكيد لكن قد يتوقف في علم ما ذكره من التفصيل من ذلك (قوله بخلاف ما لو قال قارضتك) صريح هذه الصحة فيما لو قال قارضتك ولا تتصرف بعد شهر والمفهوم من كلام شيخنا الزبائدي الجزم بالبطلان وهو واضح لان منع التصرف فيه قضيق لجواز أن لا يتيسر له بيع ما اشتراه ١٦٥ في الشهر فيتعطل بعده بغير عيب

وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمالك الدابة التي يدفعها المالك للعامل ليصنع عليها مال القراض متسلا هل هو صحيح أم باطل والجواب عنه ان الظاهر الصحة وكان المالك شرط لنفسه جزأين والعامل جزأ وهو صحيح (قوله وان استأثر) أي استنقل (قوله وله اجرة المثل) أي للعامل (قوله خلافا لبعض المتأخرين أي حج تبعا للشيخ في شرح منعه (قوله والبضاعة) أي ففسد سائر البضائع بالتوكيل ففسد ما مراد والا فعنى أبضعه دفعه لبضاعة أي مالا مبعوثا (قوله أو ابضاعا) يتأمل

تأقيت مضران منه بعد ما مر أخيرا عنها بخلاف ما لو قال قارضتك سنة وذكر منع الشراء متصلا لضعف التأكيد حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرحي المنهيج والروض ومراد المصنف بمنع الشراء بعدها أي دون البيع أنه لم يمنعه منه بأن قال ولك البيع بعدها أو سكت عنه كما اقتضاه كلامه واختاره في المطالب في الثانية وان اقتضى كلام الروضة كأصلها فيها الفساد (ويشترط اختصاصهما بالبيع) فيمنع شرط بعضه انما لم بشرط عاينه العمل معه فيكون قراضا بين اثنين نعم شرطه لكن أحدهما كشرطه لسيده (واشتركا ههنا) لياخذ المالك بملكه والعامل بعمله فلو شرط اختصاص أحدهما به لم يصح والقول بأنه لا حاجة لهذا لانه يلزم من اختصاصهما به مردود بمنع اللزوم لاحتمال أن يراد باختصاصهما به أن لا يخرج عنهما وان استأثر به أحدهما فتعين ذكر الاشتراك لزال ذلك الابهام (فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد) لمخالفته مقتضى العقد وله اجرة المثل لانه عمل طامع أو سواه في ذلك أكان عالما بالفساد أم لا لانه حينئذ طامع فيما أوجبه له الشرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين (وقيل قراض صحيح) نظر المصنف (وان قال) المالك (كله لي فقراض فاسد) لما مر ولا اجرة له وان ظن وجوبه (وقيل) هو (ابضاع) أي توكيل بلا جعل والبضاعة المال المبعوث ويجري الخلاف فيما لو قال أبضعتك على أن نصف الربح لك أو كله هل يكون قراضا فاسدا أو ابضاعا ولو قال خذوه وتصرف فيه والربح كله لك فقرض صحيح أو كله لي فابضاع وفارق هذه ما مر قبلها بان اللفظ فيها صريح في عقد آخر ولو اقتصر على قوله أبضعتك فهو بمثابة تصرف والربح كله لي فيكون ابضاعا كما اقتضاه كلامهم قال في المطلب وكلام الفوراني وغيره يدل عليه ولودفع اليه دراهم وقال اتجرف فيها بنفسك كان هبة لا قرضا في أصح الوجهين والفرق بينه وبين ما مر في الوكالة من أنه لو قال اشتري عبد فلان بكذا ففعل ملكه الأمر ورجع عليه الأمر ببدل ما دفعه واضح ولو قال خذ المال قراضا بالنصف مثلا صح في أحد وجهين ربحه

وجه كونه ابضاعا مع جعل نصف الربح له في الاولى وكله في الثانية مع كون البضاع هو التوكيل بلا جعل وقياس ما مر أن يقال ويجري الخلاف فيما لو قال أبضعتك على أن نصف الربح لك هل هو قراض فاسد أو قرض وفيما لو قال أبضعتك على أن الربح كله لي هل قراض صحيح أو ابضاع (قوله فقرض صحيح) أي قال الربح كله للعامل وان تلف في يده كان من ضمانه وعليه رد مثل ما قبضه من المالك له (قوله فابضاع) أي توكيل بلا جعل فيصح تصرف العامل وكل الربح للمالك (قوله كان هبة) أي للدراهم لا قرضا نظرا لما لفرق بين هذه وبين ما لو قال خذوه وتصرف فيه المخوف فيقال التنصيص في الاولى على تخصيص العامل بالربح قرينة على عدم الهبة بخلافه في الثانية فان المتبادر من التجرف فيه لنفسك الهبة هذا لو قد نقل سم في حاشية التتبع عن الشارح أنه اعتمد في تلك أنه هبة فتكون المسئلة ان مستويين (قوله واضح) وهو أن اشتري عبد فلان يستدعي لزوم الثمن لذمة الأمر فدفع الوكيل عنه قضاء الدين الغير باذنه وهو يقتضي الرجوع بخلاف التجرف فيه لنفسك فانه اذن في التصرف في المال للمأمور من غير قرينة تدل على رجوعه ببدل الأمر (قوله صح في أحد وجهين) أي ويكون الربح مناعفة بينهما

الثاني الخ ويبيّن قول الشارح الا في كافر رناه على ماسية اتي فيه (قوله لان اختيار المير كاف في فصل الخصومة) الظاهر ان هناسه طافى نسخ الشارح وعبارة التحفة بعدما ذكر نصها ورجح الاذري اثباتها لانه الموافق لتعبير جمع بانه يقال لهما انصرفا حتى اصطلاحا على شئ ولانه قد يختار المير ما لا يجبر عليه المستعير ولا يوافقهم كلام الاذري اه والوجه صحة كل من (قوله شركة أو نصيبا) ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة فلا يصح (قوله في الاربعة الاول) هي قوله شركة أو نصيبا أو جزأ أو شيأ من الربح (قوله وتعيينها في الاخيرة) ١٦٦ هي قوله أو لي انك ان ربحت ألفا فلك نصفه الخ (قوله وفي صورتها) أي الدابة

الاسنوي أخذ من كلام الرافعي وعليه لو قال رب المال ان النصف لي فيكون فاسدا وادعى العامل العكس صدق العامل لان الظاهر معه (وكونه معلوما بالجزئية) كنصف أو ثلث (فلو قال) قارضتك (على أن لك) أولى (فيه شركة أو نصيبا) أو جزأ أو شيأ من الربح أو على أن يخصني دابة تشترى من رأس المال أو تخصني بركوبها أو بربح أحد الالفين مثلا ولو مخلوطين أو على أنك ان ربحت ألفا فلك نصفه أو ألفين فلك ربعه (فسد) القراض في جميعه اللجهل بقدر الربح في الاربعة الاول وتعيينها في الاخيرة ولان الدابة في صورتها الثانية قد تنقص بالاستعمال وية مذر عليه التصرف فيها ولانه خصص العامل في التملك او في صورتها الاولى بربح بعض المال (أو) على ان الربح (ينصف) فالاصح الصحة ويكون نصفين) كما لو قال هذا بيني وبين فلان لان المتبادر منه حينئذ المناصفة والثاني لا يصح لاحتمال اللفظ غير المناصفة فلا يكون الجزء معلوما كما لو قال بعثك بألف دراهم ودنانير ولو قال قارضتك على أن الربح بيننا ثلثا لم يصح كما في الانوار للجهل عن له الثلث ومن له الثلثان أو قارضتك كقراض فلان صح ان علما قدر المشروط والافلا أو قارضتك وثلث ربع سدس العشر صح وان لم يعلم قدرها عند العقد سهولة معرفته كالو باعه من اربعة وجها لحسابه حال العقد (ولو قال لي النصف) مثلا وسكت عمال للعامل (فسد في الاصح) لا تصرف الربح للمالك اصاله لانه غناؤه له دون العامل فصار كله مختصا بالمالك والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف) وسكت عن جازبه (صح على الصحيح) لا تصرف ما لم يشترط للمالك بحكم الاصل المذكور واسناد كل ما ذكر للمالك مثال فلو صدر من العامل شرط مشتمل على شئ مما ذكر فكذلك كما لا يخفى والثاني لا يصح كالتى قبلها (ولو) علم لكن لا بالجزئية كان (شرط لاحدهما عشرة) بفتح العين والشين والباء في اللام آخر أو بينهما كافي المحرر (أو ربح نصف) كالرقيق (فسد) القراض لا تنفاه العلم بالجزئية ولان الربح قد ينحصر فيما قدره او في ذلك المصنف فيؤدي لاستقلال أحدهما بالربح وهو خلاف وضع الباب

(قوله صح ان علما) أي عند العقد (قوله وان لم يعلم قدرها) أي الحصة (قوله نصاركه مختصا) يحتمل أن يجب الاجرة هنا على التفصيل السابق اذ ليس في الصيغة نص صريح بنفيه عن العامل اه سم على ج (فصل في بيان الصيغة) (قوله وذكر أحكام القراض) أي شئ من أحكامه والافاضه وياتى بعده من أحكامه أيضا وأهل حكمة تأخير الصيغة أن ماعداها كأنه مقدمة عليها وان مقارضة المالك لاثنين فأكثر ومقارضة العامل آخر لا تقارها للصيغة كأنها من جزئياتها فطال الكلام عليها فأخرها لذلك وترجم لها بانفصال لانها باعتبار ما اشتملت عليه من الاحكام الاتية زائدة على الاركان متعلقة بها (قوله على أن الربح بيننا) راجع لجميع ما قبله (قوله فسد) لعل المراد أنه اذا اريد القراض حتى لو

أطلق كان تو كيا لاحدها اه سم على ج وقوله تو كيا لاحدها أي بلا جعل فلا يستحق العامل فيه شيأ وعبارة أو ج فان اقتصر على بيع أو واشترى فسد ولا شئ له لانه لم يذكر له مطمعا اه ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً طلب من آخر دراهم ليتجر فيها فأحضر له ذلك ودفعه له وقال اتجر فيها ولم يزد على ذلك وهو أنه لا شئ للعامل في هذه الصورة ما عدا ما به ج (قوله يختص بعين فلا يشبههما) أي لان الوكالة لا معاوضة فيها والجمالة لا تختص بعين بل قد يكون العامل غير معين كمن رده عيدي فله كذا

التعبرين أما الاول فلا ان المعبر هو المخير ولا فصيح اسناد الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بانه اذا عاد وطاد شيئا من الخصال الثلاث اوجب كالا ابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعبر انفصل الامر والامتناع الاعراض عنهم مع انه مع حذف الالف يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعبر لانه اذا اختار ماله اختياره كالقلاع مجانا انفصلت الخصومة ايضا واما الثاني فلان المعبر وان كان هو الاصل الى آخر ما سيبه في الشارح الا قوله كما قررناه فتأمل له لم يأت في نسخ الشارح من السقط (قوله لاخذ الثمار بالاولى) وقد مر أيضا (قوله أم لقصر المدة المعينة) طاهره وان كان المعبر جاهدا

(قوله قال الغزى الخ) مراده به صاحب ميدان الفرسان وليس هو ابن قاسم ١٦٧ شارح المنهاج (قوله أو العامل

أعني) أي أما لو كان المالك أعني فيجوز لكن ينبغي أن لا تجوز مقارضته على معين كما يمنع بيعه للمعين وأن لا يجوز اقباضه للمعين فلا بد من توكيله فراجع اه سم على منتهج (أقول) قد يقال فيه نظرا للقراض توكيل وهو لا يمنع في المعين كقوله لو كيله مع هذا الثوب وتقدم في الشركة للمعشي على مع ما يوافق هذا النظر الا أن يقال ان ما هنا ليس توكيلا محضا بدليل اشتراط القبول هنا لفظا (قوله وله أن يشترط له الخ) لعل المراد أنه بشرط جزأ من الربح تقضى العادة بمحصل مثله وهو يزبد في الواقع على اجرة المثل والا فشرط قدر معلوم كدشرة يفسد مطلقا (قوله انه كرادته السفر بنفسه) وسياق أنه يجوز له السفر بالاذن

أو بغير هذه الصيغة كفارضتك وضاربتك وحمل الشارح كالكثير الشرح ذلك على الحالة الاولى قال الغزى ذلك أن تقول هذه طريقة تقدمت في الوكالة انه يشترط القبول في صيغ العقود دون صيغ الامر وحينئذ فاطلاق الكتاب الوجه صحيح لان هذا العقد وكالة في الابتداء قطعاً ولنا وجه في الوكالة انه يكفي القبول بالفعل مطلقا (وشرطهما) أي المالك والعامل (كوكيل وموكل) لان المالك كالموكل والعامل كالوكيل فلو كان أحدهما محجورا عليه أو مأذونا له في التجارة ولم يأذن السيد في ذلك أو العامل أعني لم يصح ويجوز لولي صبي أو مجنون أو سفیه أن يقارض من يجوز ايداعه المال المدفوع اليه وله أن يشترط له أكثر من أجره المثل ان لم يجد كافيه غيره وحمل ما تقرر أن لا يتضمن العقد الاذن في السفر والا فالمتجه في المطلب انه كرادته السفر بنفسه أما المحجور عليه بفلس فلا يصح أن يقارض ويجوز أن يكون عاملا ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على أجره المثل من الثالث لان المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بمحصل حتى يفوته وانما هو شيء يتوقع حصوله واذا حصل كان بتصرف العامل بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها ذلك من الثلث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه (ولو قارض العامل) شخصا (آخر باذن المالك ليشركه) ذلك الاخر (في العمل والربح لم يجز في الاصح) لان القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يكون أحد العاقلين مالكا لا عمل له والاخر عاملا ولو متعدد المالك له فلا يعدل الى أن يعقده عاملا ولا محل المنع بالنسبة للثاني أما الاول فالقراض باق في حقه فان تصرف الثاني فله أجره المثل والربح كله للمالك ولا شيء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا والثاني يجوز كما يجوز للمالك أن يقارض شخصين في الابتداء ورد بعامر وخروج بيشاركه ما اذا أذن له في ذلك لينسخ من القراض ويكون وكيلا فيه فيصح ومحملة كما قاله ابن الرفعة اذا كان المال مما يجوز عايشه القراض لانه ابتداء قراض فلو وقع بعد تصرفه وصيرورة المال عرضا لم يجز قال الماوردي ولا يجوز عند عدم التعيين أن يقارض الأمينا والاشبهه في المطلب انعزاله بمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان اجاب به سؤاله فيه قال الاذرى وهذا فيما اذا امره امرأ جازمالا كما صوره الدارمي ان رأيت أن تقارض غيرك فافعل (وبغير اذنه فاسد) مطلقا سواء اقصد المشاركة في عمل وربح أم ربح فقط أم قصد الانسلاخ لا متقاء اذن المالك فيه وانقائه على المال غيره كالمو

لكن لا يركب البحر الا اذا تعين طريقا أو نص عليه وعائيه كما يأتي أيضا حيث عرض الاذن في السفر بعد العقد أما لو قارضه ليجاب من بلدة الى اخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجارة (قوله فانه يحسب فيها ذلك) أي ما زاد على أجره المثل (قوله فالقراض باق في حقه) أي ولا يكون اذن المالك له عزلا (قوله فله أجره المثل) أي على المالك (قوله حيث لم يعمل شيئا) أي أما لو عمل فهل يكون الربح كله للمالك أو لهم بحسب ما شرطاه أو للعامل من الربح بقدر عمله فيه نظرا والا فربح الثاني (قوله لينسخ) أي ليخرج منه (قوله ويكون وكيلا) فيه أي في قراضه للثاني (قوله والاشبه الخ) معقد (قوله بمجرد الاذن له في ذلك) ولا يخالف هذا ما مر في قوله أما الاول فلان ما تقدم ما كان المأذون فيه غير صحيح جعل كالمدم (قوله الا ان اجاب) أي المالك فان اجاب سؤاله لم ينزل الاجتزاض غيره وقوله سؤاله أي العامل وقوله وهذا أي انعزاله بمجرد الاذن

بالجمل والمستعير ما به ودلس وفيه بعد (قوله والا فالجاء) يعني ان لم يعلم فهو الداخل تحت والا فقط كما هو واضح وان كان خلاف السياق (قوله فيحالف لكل) أي لكل من المدعين في مستأني الدابة والارض (قوله أو بعد تلفه فان لم تغض مدة الخ) (قوله ولو اراد ناظر وقف شرط له) ومنه الارشاد في الوقف الاهلي المشروط فيه انظر لارشاد كل طبقة علمه فلا يجوز له اخراج نفسه واقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ وحقه باق (قوله واخراج نفسه) أي أمالوا أقامه مقامه في أمور خاصة كالصرف في عمارة أو نحوها مع بقاء المقيم على استحقاقه لم يتنع لكن مرفى الوكالة أن الوصي والقيم لا يוכל كل منهما إلا فيما يجز عنه أو لم تبق به مباحثته وعليه فلا يجوز الوصي إقامة غيره في الأمور الخاصة إلا عند الجزاء وعدم الولاية ويأتي مثله في الناظر ثم قضية ما ذكر أن الناظر لا يجوز له عزل نفسه وفي باب الوقف ما يخالفه والجواب أن الكلام هنا فيما لو أراد عزل نفسه واقامة غيره مقامه وما هناك في مجرد العزل فلا تخالف وخرج بن شرطه النظر غيره فله اخراج نفسه من النظر متى شاء ويصير الحق في ذلك للقاضي بقر ١٦٨ فيه من شاء كبقية الوظائف وإذا أسقط حقه لغيره جاز له الأخذ في مقابلة

الاسقاط كما ذكره في القسم والنشوز والجماعة (قوله كان كما مر) أي فانه لا يجوز (قوله ولقد وقعت لي) أي عندي (قوله وبما تقرر) هو قوله المقرر في المذهب (قوله اندفع ما قيل) فيه نظراً ظاهره اسم على ج وامل وجهه منع أن ذلك معلوم من ذكره لا يمتدى اليه الا من له كثرة احاطة فلا تنبغي الاحالة عليه (قوله من غير تعيين) أي فهو مخالف لاصطلاحه من أن ما زاده يميزه بقوله في أوله قلت وفي آخره والله أعلم والجواب أنه علم من تتبع كلامه أن هذا في غير الحكمة أو الحكامتين (قوله أمالوا اشتري في الذمة

أراد الوصي أن ينزل وصيا منزلته في حياته يقيمه في كل ما هو منوط به فانه لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو اراد ناظر وقف شرط له النظر اقامة غيره مقامه واخراج نفسه من ذلك كان كما مر في الوصي قال ولقد وقعت لي هذه المسئلة في الفتاوى ولم آت رد في أن ذلك ممنوع (فان تصرف) الامام (الثاني) بغير اذن المالك (قتصر فغاصب) فيضمن ما تصرف فيه لان الاذن صدر ممن ليس بمالك ولا وكيل (فان اشترى) للاول (في الذمة) ونقد الثمن من مال القراض ورجح (وقلنا بالجديد) المقرر في المذهب المعلوم لمن له أدنى المام به وهو أن الرجح للغاصب اذا اشترى في الذمة ونقد من المغصوب لصحة شرائه وانما الفاسد تسليمه فيضمن ماسلمه وبما تقرر اندفع ما قيل لم يتقدم لهذا الجديد ذكر فلا تحسن الاحالة عليه (فالرجح) هناك (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني تصرف باذنه فاشبهه الوكيل (وعليه الثاني أجرته) هو من زيادته من غير تعيين لانه لم يعمل مجتاهدا (وقيل هو الثاني) جيبه لانه لم يتصرف باذن المالك فاشبهه الغاصب واختاره السبكي أمالوا اشتري في الذمة لنفسه فيقع لنفسه (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شرائه لانه شراء فضولي (ويجوز أن يقارض) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حظهما من الرجح ويجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان عقده معهما كعقدين وان شرط على كل منهما امر اجبة الآخر لم يضر كما رجحه جرح خلافه فاما أطال به البقيني لانهم ما بمنزلة عامل واحد فهو غير مناف لما مر من اشتراط استقلال العامل وقوله لم لو شرط عليه مشرفا لم يصح (و) يجوز أن يقارض (الاثنين واحدا) لانه كعقدين ويشترط فيما اذا تفاوتا فيما شرط له تعيين من له الأكثر (والرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) والافسد ما فيه من شرط بعض الرجح ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض) وبقي الاذن لنحو فوات شرط ككونه غير نقد والمقارض مالك (نفذ تصرف

لنفسه) أي أو اطلق بقي ولو نوى نفسه والعامل الاول هل يقع لهما أو للعامل الثاني فيه نظر ونقل عن شيخنا زبادي بالدرس أنه يقع للعامل الثاني في ما على ما في الوكالة من أن الوكيل لو اشتري في ذمته ونوى نفسه وموكله وقع للوكيل (أقول) هذا قريب فيما لو أذن له في شراء شيء بعينه فانه حيث نوى نفسه والمالك لم يأذن بما أذن له في شرائه أما لو أذن له في التجارة من غير عرض لشيء بخصوصه فينبغي الصحة ويكفي كون ما اشتراه مشتركا بينهما (قوله فيقع لنفسه) أي لا القراض فيكون الرجح كله له والمال مضمون عليه ضمان الغصوب (قوله ويجب تعيين أكثرهما) أي حظا (قوله لم يصح) وذلك لما اشار اليه بقوله لان ما بمنزلة عامل الخ فان المشتري بمنزلة عامل آخر (قوله فيما شرط له) أي العامل (قوله من له الأكثر) عبارة جرح عليه وعبرة الاصل هي الاوضح لان التعبير بعينه يوجب ثبوت الأكثر في ذمة أحد المالكين نعم الاوضح منهما أن يقول من الأكثر من جهته (قوله والافسد) أي بأن شرط التساوي بين المالكين أو شرط لصاحب الأقل من المالكين الأكثر من الرجح

في بعض النسخ هنا تغيير وموافقة لما في التحفة وفيه بعض خلل (قوله وذو اليد مقر له باجرة المثل والقيمة) لعل الصواب اسقاط لفظ باجرة المثل ولم أره في كلام غيره (قوله مع استعمال جزء منها) أي من العين المغرومة (قوله فسد الشرط والعارية

(قوله والمقارض) أي والحال (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي ويضمنه ضمان الغصوب لوضع يده عليه بلا إذن من مالكه (قوله وان لم يحصل ربح) أي بل وان حصل خسران وهذا بخلاف ما هو في الشركة الفاسدة حيث قيل فيها بعدم استحقاق أجرة ان لم يحصل ربح في المال وقرى ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وحب أجرته لوجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة (قوله وان علم الفساد) غاية (قوله نظير ما هو) بعد قول المصنف ولو قال قارضتك على ان كل الربح لك فقراض فاسد من قوله وسواء في ذلك كان عالما بالفساد أو لا لانه حينئذ طامع فيما أوجبه له الشرع الخ (قوله فلا شيء له) أي أو قال بع في هذا واشترأ وقال التجرفيه ولم يذكروا بحاشي له لان ماد كره توكيل لا قراض (قوله ولا نسيئة في ذلك) قياسا على ما صرح به المنهج في باب الوكالة حيث قال ولو خانف وسلم المبيع ضمن قيمة يوم ١٦٩ التسليم وعليه فاذا غرم القيمة

هل يرد مال القراض من غير مراجعة المالك لانه لم ينزل أولاً بد من دفعها للمالك وأخذها منه لتسلي لم عليه اتحاد القارض والمقبض لو لم يدفعها له فيه نظراً والقرب الثاني أخذها بما أتى فيما لو أئلف العامل مال القراض من انه يقبض المالك منه بدله ويرده اليه كما يحبشاه وسبقهما اليه المتولى (قوله بلا إذن) أي في الغبن والنسيئة ظاهراً انه يبيع بغير الغبن الفاحش ولو كان ثم من يرغب فيه بتمام قيمته ولعله غير مراد أخذها تقدم في الوكالة ان محل الصحة اذا لم يكن ثم راغب

العامل) نظراً لبقاء الاذن كالوكالة الفاسدة أما اذا فسد لعدم أهلية العاقد أو والمقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه (والربح) بكال (للمالك) لانه نفع ملكه والخسران عليه أيضاً (وعليه للعامل أجرة مثل عمله) وان لم يحصل ربح لانه عمل طامع في المسمى ولم يسلم فرجع الى الاجرة وان علم الفساد وظن أن لا أجرة نظير ما مر كما أفاده السبكي (الاذا قال قارضتك وجميع الربح لي فلا شيء له في الاصح) لانه عمل مجانا غير طامع في شيء والثاني يرجع بأجرة المثل كسائر أسباب الفساد (ويصرف العامل محتاطاً لا بغبن) فاحش في نحو بيع أو شراء (ولا نسيئة) في ذلك للغرر ولا احتمال تلف رأس المال فتبقى العهدة متعلقة بالمالك (بلاذن) كالوكيل فان أذن جاز لان المنع لحقه وقد زال باذنه ويأتي في التعرض في النسيئة في قدر المدة ما هو في الوكالة كافي المطلب ويجب الاشهاد والاضمن بخلاف الحال لانه يحبس المبيع الى استيفاء ثمنه ومتى أذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب اشهاد لعدم جريان العادة بالاشهاد في البيع الحال والمراد بالاشهاد الواجب كاربحة ابن الرفعة ان لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدين على اقراره بالعقد قال الاسنوي أو واحد ائقته اه وقضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه الاشهاد على العقد ويوجه بأنه قد يتيسر له البيع بربح بدون شاهدين ولو أخر لحضورهما فأت ذلك فإزاله العقد بدونهما ولزمه الاشهاد عند التسليم (وله المبيع) ومثله الشراء كما قاله جع متقدمون (بعرض) وان لم يأذن له المالك اذ الغرض الربح وقد يكون فيه وبه فارق الوكيل وقضيته ان له البيع بنقد غير البلد لكن منعه العراقيون وخزمابه في الشركة وقرى السبكي بأن نقد غير البلد لا يروج فيها بخلاف العرض ويؤخذ منه انه ان راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عصرون السابق (وله) بل عليه كما قاله الاسنوي (الر دعيب) حال كون الرد (تقتضيه مصلحة) بناء على مذهب سيئويه

٢٢ نهاية ح ياخذ هذه الزيادة (قوله فان أذن جاز) ومع جوازه ينبغي أن لا يبالغ في الغبن ليبيع ما يساوي مائة بعشرة بل يبيع بما تبدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك أي فان باغ في الغبن لم يصح تصرفه (قوله ما هو في الوكالة) أي من انه ان عين له قدر اتميع والا فان كان ثم عرف في الاجل حل عليه والاراعي المصلحة (قوله ويجب الاشهاد) أي في النسيئة واقتضاه في وجوب الاشهادية يدانه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا يخالف ما هو في الوكيل وعليه فيمكن الفرق بأن العامل هنا لما كان له حصة من الربح وكان مطالبًا بتنضيق رأس المال أغنى ذلك عن بيانه للمالك (قوله والاضمن) أي بالقيمة وقت التسليم ويكون للعمال ولا انه ضمن الثمن (قوله لعدم جريان العادة) يؤخذ منه ان العادة لو جرت به في محل القراض وعلم المالك بما وجب الاشهاد ولا مانع منه (قوله قال الاسنوي الخ) معتمد (قوله أو واحد ائقته) أي ولو مستورا كما في شرح الروض اه سم على منهج (قوله وقضيته) أي قضية قوله اذ الغرض الربح (قوله وخزمابه) أي بالمنع واعتمده الشارح ثم (قوله السابق) أي في الشركة (قوله بناء) أي كونه حالاً على مذهب سيئويه أي من جهة محي الحال من المبتدا

فبما يظهر) تقدم له استيجاهه أيضا في صورة الامانة مخالفاً للامتناع (قوله وفارق

(قوله نحو آية لهم) أي فان نسخ الآية صفة لليل (قوله فلا يرد) أي لا يجوز له ولا ينقذ منه (قوله كان له الرد قطعا ولا ينافي هذا ما يأتي قريبا من انه اذا استوى الامر ان في المصلحة رجوع الى اختيار العامل لان ذلك عند اختلاف فهمهما وما هنا فيما اذا توافقا على استواء الامر من (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة في الابقاء (قوله وأولى للملكة الاصل) قال في شرح الروض بل القياس وجوبه أي الرديما اذا كانت المصلحة فيه على العامل كعكسه اه سم على منهج وتازع في حواشي حج في صورة العكس وتوجه المنازعة بما حاصله ان المالك حيث رضى بعينه فقد رضى بالتفويت على نفسه والعامل هو المباشر للعقد فان اراد الرد وكان فيه مصلحة لم يمنع المالك منه (قوله رده على البائع) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع اه سم على حج أي فيكون الرد من جهة العامل فقط فان تعذر عليه ذلك فينبغي أن يتصرف فيه المالك بالنظر في مخرج لو اذن له في الشراء سلما جاز وفي البيع سلما لا يجوز لان الحظ غالباً في الشراء سلما دون البيع قاله الماوردي قال والاذن في النسبة لا يتناول السلم لانه غرر وكان المراد في مسئلة السلم انه لم يجعل له سوى البيع سلماً أو الشراء سلماً فيصح في الثانية دون الاولى وفي شرح الروض ١٧٠ قد يقال الاوجه الجواز أي في الاولى وقول الماوردي لا يتناول السلم

أي لا يباع ولا يشترى اه سم على منهج وقوله وفي البيع سلماً لا يجوز قال حج وفيه نظر ظاهر اه أي قال القياس الجواز مطلقاً لان الحق لهما لا يعدوهما بحيث اذن جاز لانه راض بالضرر والعامل هو المباشر (قوله ونقض البيع) أي فسخه (قوله صرفه) أي العقد (قوله وأن لا) أي وهو انه ان سماه وصدقه لم يقع العقد للوكيل والا وقع له (قوله من جهة الحاكم) أو المحكم اه حج وليس بضعيف وان ادعاه بعضهم ويصح كونه حالاً من ضمير الظرف والقول بأنه اذا تقدم لا يتحمل ضمير امردود ويصح كونه صفة للرد اذ تعريفه للجنس وهو كالنكرة نحو آية لهم الليل نسخ منه النهار (فان اقتضت) المصلحة (الامساك فلا) يرد (في الاصح) لاختلافه بمقصد العقد والثاني نعم كالوكيل فان استوى الرد والامساك كان له الرد قطعا كما في البسيط (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل وأولى للملكة الاصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقض البيع أو في الذمة صرفه للعامل وفي وقوعه له ما من التفصيل في الوكيل بين أن يسميه في العقد ويصدق به البائع وان لا (وان اختلفا) أي المالك والعامل في الرد وعدمه (عمل) من جهة الحاكم (بالمصلحة) لان لكل منهما حقان استوى الامر ان فارجع الى اختيار العامل كما في المطلب لتمكنه من شراء المعيب بقيمة أي فكان جانباً هنا أقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض أي لا يبيعه اياه لادائه الى بيع ماله بما له بخلاف مالواشترى له منه بعين أو دين فلا يمنع لكونه متضمناً فسخ القراض ولهذا لو اشترى ذلك منه بشرط بقاء القراض بطل فيما يظهر وان أوهم كلام بعضهم الصحة مطلقاً ولو كان له عاملاً مستقلاً فهل لاحدها معاملة الاخر وجهان أو جهه ما نتم ان أثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالنصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الاذرعى فيهما ورجحه غيره لكن المعتمد كما في أدب القضاء

(قوله ولا يعامل المالك) أي ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك (قوله بخلاف مالواشترى) أي للاصطخري العامل لنفسه مال القراض وذلك بأن اشترى العامل مال القراض لنفسه بعين من ماله أو دين في ذمته فلا يمنع الخ وقوله منه أي المالك (قوله وجهان) اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الاخر أن الاخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كما في الوصيين المستقلين فان لاحدهما أن يشتري لنفسه من الاخر كما يأتي في محله بما فيه وان كان المراد بها ان الاخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي الا القطع بامتناع ذلك فضلاً عن اجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لان فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكذا ما تمتع ببيع العامل من المالك فيمتنع ببيع أحد الماملين من الاخر للقراض لان المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله اذا كان المراد ان المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة اما لو قارض أحدهما على مال وقارض الاخر وحده على مال آخر كما صور بعضهم بذلك مسئلة الوجهين وأراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الاخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لانه أجنبي بالنسبة للمعاملة الاخر وان أراد أن يشتري لقراضه مما مع الاخر فالوجه امتناعه لان فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليجرر اه سم على حج (قوله أو الاجتماع) قسم لقوله ان أثبت المالك الخ ولو قال بخلاف مالواشترى عليه ما الاجتماع كان أوضح

هذا اهلاك ولدشاة الخ) قضية السياق ان هذا يسمى عسبا والظاهر انه غير مرادوسيعيد المسئلةين مع فرق آخر اظهر من هذا (قوله فياتي نظير ذلك في العاملين) أى يمتنع مطلقا سواء أثبت لكل الاستقلال أو شرط الاجتماع (قوله ولا بغير جنس ماله) أى مع بقائه فلا يباع به بجنس آخر جاز الشراء بذلك الاخر كما هو ظاهر وهو حينئذ نظير ما ذكره بقوله يباع الذهب بغير جنس الخ) ففرع ١ هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض الذى يتجه اليه ان يحسنه ان الكافر المصحف لا يملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك انه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم أن يملك جزءا من المصحف لان حصول الربح امر مستقبل غير لازم للعقد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهر أنه يمتنع قسمة المصحف والالزم ملكه جزءا منه وهو ممتنع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنصوص المال مع فسخ العقد فان ذلك من الطرق التى تحصل ملك الحصة واستقرارها فقامل اه سم على حج (قوله أى الابدع من طويل) عبارة حج أى أبدا أو الاخذ ولعل عدم ذكر الشارح لذلك لفهم البطلان فيها بالاولى عما ذكره أو لادعاء دخوله فى الزمن الطويل (قوله كاصل أو فرع) مفهومه انه يشترى ذوى الارحام ويتبعى خلافه اذا كان هناك حاكم يرى ١٧١ عتقهم عليه لاحتمال رفعه اليه

فيعود عليه الضرر (قوله
نصيب العامل) أي فيستقر
للعامل بقدر ما يخصه منه
الربح فيأخذه مما بقى بيد
من المال أو من المالك
فلو لم يبق بيد العامل شيء
بأن كان ثمن العبد جميع
مال القراض وكان المالك
معسرا بما يخص العامل
فإنه يفي عدم نفوذ المتق في
قدر نصيب العامل (قوله
زوجه) أي زوج نفسه
(قوله بخلاف شراء
القريب) أي المذكور في
قوله كأصل أو فرع أخذا
من العلة (قوله أ مالو
أشترى) عبارة الروض فرع
أشترى العامل للقراض

للاصطغري منع بيع أحد هاهنا الا تحرفياً في نظير ذلك في العاملين (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال) والرجح الا باذن المالك كما دل عليه كلام المصنف على انه يمكن رجوع بغير اذنه الى هذه أيضاً وهو ظاهر وان قال الاذري لم أره نصاً وذلك لان المالك لم يرض به فان فعل فسيأتى ولا بغير جنس ماله أيضاً فلو كان ذهباً ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى ذلك بـ أولابن المثل ما لا يرجو فيه رجحاً أي لا بعد من طويل لا يبقى له القراض غالباً فيما يظهر (ولا من يعتق على المالك) كاصل أو فرع أو من أقرب بحريته أو شهدهم أو ردت أو مستولدة له وبيعت انصهورهن (بغير اذنه) اذ القصد الرجوع وهذا خسران فان أذن له صح ثم ان لم يكن في المال رجوع عتق على المالك وما بقي هو رأس المال وكذا ان كان قيمه رجوع فيعتق على المالك نصيب العامل من الرجوع ولو أعتق المالك عبداً من مال القراض فكذلك (وكذا زوجه) أي المالك الذكور والاثني لا يشتريه بغير اذنه (في الاصح) لتضرر المالك بانفساخ نكاحه والثاني يجوز اذ قد يكون مراً بما أو أماً الضرر في حقه فن جهة أخرى بخلاف شراء القريب اقواته بالسكية أما لو اشترى العامل زوجه أو من يعتق عليه فان كان بالعين ولا رجوع لم يعتق عليه ولم ينفسخ نكاحه وكذلك ان كان في الذمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو شراء أصله أو فرعه أو زوجه أو بأكثر من رأس المال (لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة) وان صرح بالسفارة لما صرح في الوكالة فان اشترى بالعين كان باطلاً من أصله (ولا يسافر بالمال بلا اذن) وان قربت المسافة وأمن الطريق وانتفت المؤنة لان السفر مظنة الخطر فلو سافر من غير ضرورة ضمن وان لم ينفسخ

أبأء ولو في الذمة والرجع ظاهر صح ولم يعتق اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الرجع بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لو اشترى زوجته للقراض صح ولم يفسخ نكاحه ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكه لشيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجية ثابتة اه سم على ج (قوله واشترى للقراض) ظاهره ولو لم يكن فيه رجوع وعلى ما اقتضاه كلام الروض الذي نقله سم لافرق (قوله فان اشترى بالعين) ظاهره البطلان في الكل لافي الزائد بخلاف عبارة شرح الروض فانه قال فان اشترى بأكثر منه لم يقع ما زاد عن جهة القراض الخ اه وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين ورأس المال عشرة اه سم على ج (قوله وان قربت المسافة) سبق ان محل امتناع السفر الى ما يقرب من بلد القراض اذا لم يتدأهل بلد القراض الذهاب اليه ليبيع ويعلم المالك بذلك والاجاز لان هذا بحسب عرفهم يعدم أسواق البلد ويفرق بينه وبين حرمة السفر له يوم الجمعة وبغير ادن الدائن بأن الحرمة ثم لخوف قوت الجمعة والتقويت على الدائن بخلاف ما هنا فان الغرض طلب الرجع وقد يتوقف حصوله على مثل ذلك

(قوله يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح الخ) هو تابع في هذا الماقي التحفة لكنه أغفل ما في التحفة في المحل الذي أحال عليه عن ابن الصلاح وهو ضمان شريك غور ماء عين ملائكة ولشركائه فيس ما كان يسقى به من الشجر وقوله قبيل قول المصنف قال أراد

(قوله ولم ينزل) ثم ان أراد التصرف في مال القراض عزل قدره أو اشتري بالبيع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض (قوله صح البيع للقراض) أي ولا يشترط لصحة البيع كونه بنقد بلد القراض بل يجوز بالعرض وبنقد ما سافر إليه حيث كان فيه ربح أخذ مما تقدم من جواز بيعه بالعرض وبغير نقد بلد القراض وان باع فيه ثم ظاهر كلامه صحة البيع في البلد الذي سافر إليه وان عين غيره للبيع بل ولو نهاه عن السفر إليه لعدم انعزاله بالسفر لما ذكر وقد استفاد ذلك من قوله ثم اذ باع فيما سافر إليه وهو أكثر قيمة مما سافر منه أو استوياص (قوله لم يصح) أي فان كان القدر مما يتعاب به صح ونظر فيه سم على منهج وعبارته وانظر ١٧٢ كيف يجوز ترك هذا القدر اذا كان لو باع في البلد المأذون فيه لم يتركه ويمكن

القراض سواء أسافر بعين المال أم العروض التي اشتراها به خلافا لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذ باع فيما سافر إليه وهو أكثر قيمة مما سافر منه أو استوياص البيع للقراض أو أقل قيمة مما لا يتعاب به لم يصح اما باذن فيجوز نعم لا يستفيد ركوب البحر الا بالنص عليه أو الاذن في بلد لا يسلك إليها الا فيه وألحق الاذرى به لانها اذا زاد خطرهما على خطر البر ثم ان عين له بلد اذ ذلك والاتين ما اعتاد أهل بلد القراض السفر إليه منه (ولا ينفق منه على نفسه حضرا) لا قضاء العرف ذلك (وكذا سفر في الاظهر) كالخضر اذ النفقة قد تستغرق الربح فيلزم انفراد به وقد تزد عليه فيلزم أخذه من رأس المال وهو ينافي مقتضاه والثاني ينفق ما يزيد بسبب السفر كالخلف والادوة وسفرة لانه حبسه عن التكسب بالسفر لاجل القراض فأشبهه حبس الزوجة بخلاف الخضر ومراوده بالنفقة ما يعم سائر المؤن ولو شرط ذلك في العقد فسد (وعليه فعل ما يعتاد) عند التجار فعل التاجر له بنفسه (كطى الثوب ووزن الخفيف) ولو لم يعتد فرغه متعين كما مضبطه الشارح اشارة لذلك (كذهب ومسلك) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبطه أي نحو وزنها كنفها من الختان الى الدكان لتعارف الاستجار لذلك ويصح جر ما بعد لا عطف على الخفيف وعلى هذا رفع نحوه أولى أيضا والا وهم عطفه على الامتعة الثقيلة وهو فاسد اذ لا نحو لها (وما لا يلزمه) من العمل كاجرة كيل وحفظ (له) الاستجار عليه) من مال القراض لانه من ثمة التجارة ومصلحتها ولو فعله بنفسه لم يستحق اجرة وما يلزمه فعله لو اكرى عليه من فعله فالاجرة في ماله لا في مال القراض ولو شرط على المالك الاستجار عليه من مال القراض فالظاهر من وجهين حكاهما الماوردي عدم الصحة وما يأخذ الرصدى والمكاس محسوب من مال القراض كما قاله الماوردي (والاظهر ان

أن يجاب بأن البيع بما ذكر بيع بثن المثل وليس البيع في بلد القراض بهذا القدر محققا (قوله الا فيه) كسوا كن (قوله والاتين ما اعتاد الخ) أي فلو لم تكن لهم عادة بالسفر فقياس مالو أطلق في الاصل ولا عادة ثم جواز السفر ههنا الى موضع يليق السفر إليه للبيع من ذلك البلد عرفا (قوله ولا ينفق) أي وان جرت العادة بذلك وظاهره وان أذن له المالك وينبغي خلافه ولعله غير مراد وعليه فاذا قرض ذلك فالظاهر انه يكون من الربح لا من أصل مال القراض فان لم يوجد ربح

حسب من رأس المال (قوله والادوة) أي الركوة (قوله ولو شرط ذلك) أي النفقة سفر أو حضرا العامل (قوله فسد) ينبغي جريانه في صورة السفر أيضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل لو شرط ففسد القراض اه سم على حج ويشمل صورتين قول الشارح ولو شرط ذلك في الخ وانما نسب سم ذلك للروض لان حج انما ذكر ذلك في الحضرة دون السفر (قوله ووزن الخفيف) وعليه فنقد الدراهم التي يبيع بها ووزنها على العامل فان استأجر عليها كانت الاجرة من ماله (قوله ويصح جر ما بعد لا) وهو الامتعة دون قوله ونحوه كما يصرح به قوله وعلى هذا الخ (قوله لم يستحق اجرة) سيأتي للشارح في المساقاة ان ما لا يلزم العامل فعله اذ فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان محل عدم استحقاق العامل الاجرة هنا حيث فعل بلاذن من المالك فيحزر (قوله محسوب من مال القراض) وينبغي ان مثل ذلك مالودفع الوكيل ذلك من المال الموكل فيه اذا تعذر مراجعة المالك أما اذا لم تتعذر فليس له ذلك الا باذن منه فلو خالف كان متبرعا به وضاع عليه وينبغي ان محل الاحتياج للمراجعة حيث لم يعتد ذلك ويعلم به المالك والادفع بلا مراجعة وان سهلت وكتب أيضا

قوم الخ) أي في باب أحياء الموات (قوله وشمل الاختصاصات) لعل لفظ شمل محرف عن لفظ سائر من الكتابة وعبارة الخفة وسائر الحقوق والاختصاصات كحق متجر (قوله ومن قعد بنحو مسجد) أي وكحق من قعد بنحو مسجد وعبارة الخفة وكاقامة من قعد بسوق أو مسجد لا يزعم منه والجلوس محله انتهت وقوله لا يزعم منه وصف لمسجد أو شارع أي بان كان جلوسه

حفظه الله تعالى قوله محسوب من مال القراض أي من رأس المال أن لم يوجد ربح فإن وجد ربح ولو بعد أخذ الرصدي والمكاس حسب منه كما يدل قول المصنف الآتي والنقص الحاصل الخ (قوله ويتقدم به على الغرماء) أي وعلى مؤن تجهيز المالك لملقه بالعين اه سم على حج (قوله ويصح اعراضه) أي العامل وقوله باتلافه أي المالك (قوله ويستقر نصيبه) أي العامل (قوله ومتر الخ) والراجح منه انها من الربح ان أخذت قبل القسمة (قوله والمهر على من وطئ) أي الحاصل بغير وطء العامل لما يأتي في قوله ويجب عليه المهر فيكون في مال القراض (قوله وهي ممن لا تعتبر مطاوعة) أي بأن كانت أجنبية أو تنقذ طاعة الآثم وأما الميزة فلا مهر لها (قوله أو نكاح) أي والمزوج لها المالك باذن من العامل أن يظهر ربح والا فلا يتوقف على اذنه فيما يظهر لكن هذا يخالف قول الشارح الآتي ولا يجوز ١٧٣ لو احدث من ماز ويجهل الخ إلا أن

يقال يحل قوله لا يجوز أن لم يأذن العامل للمالك في التزويج ويدل عليه قوله لأنه ينقص ما فيضر الآخر فجعل العلة مجرد الضرر وحيث أذن رضى به فلا وجه للنكاح لكن قوله فيما يأتي اذ لا يتحقق انتفاء الربح الخ يقتضي توقف التزويج على اذن العامل مطلقا وفيه ما فيه لما يأتي من أنه اذا وطئ قبل ظهور الربح عالما بحد قوله لأنه ليست من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العامل في مال التجارة بالبيع والشراء بل هي ناشئة من عين

العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) للربح اذ لو ملك به لكان شريكا في المال حتى لو هلك منه شيء كان من المالكين والثاني يملك بالظهور قياسا على المساقاة وقرئ الاول بأن الربح وقاية لرأس المال بخلاف نصيب العامل من الثمار لا يجبر به نقص النخل نعم له على الاول فيه حق مؤكد بالظهور فيورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه وبغرمه المالك باتلافه للمالك أو استرداده ومع ملكه بالقسمة لا يستقر ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنضوض الآتي والا جبر به خسران حدث بعده واستقر نصيبه أيضا بنضوض المال بعد ارتفاع العقد من غير قسمة ولا ترد هذه على المصنف لأن كلامه في مجرد المالك الذي وقع الخلاف في حصوله بما اذا وصر آخر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض (وثمار الشجر والنتاج) من أمة أو بجمعة (وكسب الرقيق) من صيد واحتطاب وقبول وصية (والمهر) على من وطئ أمة القراض بشبهة منها أو زنا مكرهة أو مطاوعة وهي ممن لا تعتبر مطاوعة أو نكاح فذكرها الاول ليس بقيد وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض يفوز بها المالك في الاصح) لأنه ليست من فوائد التجارة وخرج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حدودها منه ما لو اشترى حيوانا حاملا أو شجرا عليه ثمر غير مؤبر فالوجه ان الولد والثمرة مال قراض (وقيل) كل ما يحصل من هذه الفوائد (مال قراض) لحصولها بسبب شراء العامل الاصل ولا دليل له فيما مر في زكاة التجارة ان الثمرة والنتاج مال تجارة لان المعتبر فيما يركب كونه من عين النصاب وهذا كذلك وهنا كونه بحذق العامل وهذا ونحوهما ليست كذلك ويحرم على كل من المالك والعامل وطء جارية القراض سواء أكان في المال ربح أم لا اذ لا يتحقق انتفاء الربح

المال من غير فعل من العامل يفرع عما لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء فيه سوى الاثم برأه سم على منهج ويشكل كون الاجرة للمالك على ما ذكره الشارح من ان المهر الواجب على العامل بوطئه يكون في مال القراض لأنه فائدة عينية الخ اللهم الا أن يقال ما ذكر من كون الاجرة للمالك مبنى على ان مهر الامة مطلقا للمالك أو ان المراء يكون للمالك انها تظم لمال القراض كالمهر وهو الاقرب فليتأمل يفرع عما وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى دابة أو أمة حائلا ثم حلت هل يجوز بيعها من كل منهما لكونها مال قراض أو يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه أو لا يجوز لواحد منهما الاختصاص المالك بالحل فأشبه ذلك الدابة الموصى بحملها أو الحامل بحر حيث لا يجوز بيعها التعذر ان توزيع فيه نظرا والجواب عنه بأن الاقرب الثاني ويكون ذلك كما لو استرد بعض المال فيفسخ القراض فيه ثم ان لم يظهر ربح فظاهر وان كان استقر للعامل قدر حصته من الربح على التفصيل المذكور فيما لو استرد بعض المال ويعرف مقدار الربح بتقويم الدابة غير حامل (قوله من ذلك) أي مال القراض (قوله وهذا) أي الثمر والنتاج

بحق (قوله نظر الى المتبادر والغالب) صريح في ان هناك صوراً من النصب الحقيقي لا يتم فيها وهو قد ينافي ما مر بل قد تدخل الصورة المذكورة بادعاء انهم من غير الغالب (قوله وما استحسنه الى افعي الخ) عبارة التحفة واستحسن الى افعي زيادة قهراً ليخرج السرقة وغيره زيادة لا على وجه اختلاس أو انتهاب ورد بان الثلاثة الخ (قوله والتتظير فيه) أي في الرد المذكور (قوله ان الذي يتحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه حقيقة وانما وضمانا الخ) لا يتحقق ما في هذا العطف وعبارة العباب وحقيقته ضمانا وانما الاستيلاء على مال غيره عدوانا وضمانا فقط الاستيلاء بلا تعدد كلبس مودع غلطاً وانما فقط (قوله ولا يجوز لواحد منهم ان يزويجها) ١٧٤ أي لثالث (قوله واستيلاءه) أي المالك (قوله ويكون الولد حراً) ولا

تصير أمة مستولدة للعامل كما في متن الروض ويفيه قول الشارح وتلزمه قيمته اذ لو صارت مستولدة لما لزمنا لتقرير دخولها في ملكه قبيل العلق (قوله وتلزمه قيمته للمالك فيما يظهر) القياس كما يؤخذ من توجيهه كلامهما في المهر أنها تكون مال قراض مر اه حواشي شرح الروض (قوله فيكون في مال القراض) أي مضموم ما اليه (قوله كحرق وغرق) مثل بهما لا لا فة السماوية مع أنها ماليسا منها ويجب ان المراد بها ماليس ناشئاً عن فعل مضمن لكنه لما كان الاصل والغالب وقوع التلف بأفة السماء كالحرق والبرد والصواعق ونحوها أضيف التلف اليها وان كان سببه من الارض (قوله وله) أي العامل (قوله كما بحثاه) معتمد (قوله وقال

في المتقومات الا بالتمضيض ولا ينافي العلة ماسياً في من أن العامل يحبط بوطئها ان كان عامدا ولا ربح لان المقتضى لعدم الحد عند ظهور الربح انما هو شبهة المالك وهي منتفية لان نفاء ظهور الربح ولا يجوز لواحد منهم ان يزويجها لانه ينقصها فيضراً لا خرفان وطمئناً للمالك لم يكن فسحاً للقراض ولا موجباً لحد أو مهر واستيلاءه كاعتاقه فينفذ ويغرم للعامل حصته من الربح فان وطئها العامل عامداً بالتحريم ولا ربح حد لا نفاء الشبهة والا فلا حد للشبهة ويكون الولد حراً وتلزمه قيمته للمالك فيما يظهر ويجب عليه المهر فيكون في مال القراض كما قالاه والقول بانه انما يأتي على طريقة الامام لا على طريقة الجمهور من أن مهر الامة يختص به المالك رده الوالد رحمه الله وفرق بينهما بأن المهر الواجب بوطء العامل فائدة عينية حصلت بفعله فأشبهت بربح التجارة (والنقص الحاصل) في مال القراض (بالخص) أو بعيب كمرض حادث (محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به) لانه المتعارف (وكذا لو تلف بعضه بأفة) سماوية كحرق وغرق (أو غصب أو سرقة) وتعذر أخذه أو أخذ بدله (بعد تصرف العامل في الاصح) لانه نقص حصل فأشبهه بنقص العيب والمرض والنافي لانه نقص لا تعلق له بتصرف العامل وتجارته بخلاف الحاصل بالرخص فليس ناشئاً من نفس المال بخلاف المرض والعيب أمالو أخذ بدله المغصوب أو المسروق فيستقر فيه القراض وله المخاصمة فيه ان ظهر ربح في المال وخرج ببعضه نحو تلف كله ما لم يتلفه أجنبي ويؤخذ بدله أو العامل ويقبض المالك منه بدله ويرده اليه كما بحثاه وسبقه هو اليه المتولى وقال الامام يرتفع مطلقاً وعليه يفارق الاجنبي بان للعامل الفسخ فجعل اثنافه فسحاً كالمالك بخلاف الاجنبي وفيما اذا اتلفه المالك يفسخ مطلقاً ويستقر عليه نصيب العامل (وان تلف) بعض المال (قبل تصرفه فيه) يحسب (من رأس المال في الاصح) لان العقد لم يتأكد بالعمل والثاني من الربح لانه يقبض العامل صار مال قراض

فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل * (لكل) من المالك والعامل (فسخه متى شاء) ولو في غيبة الآخر ويحصل بقول المالك فسخته أو رفعته أو بطلته أو لا تتصرف بعده هذا ونحو ذلك وباعتقاده وايلاده واسترجاعه المال فان استرجع بعضه ففيما استرجعه وبأنكاره له حيث لا غرض والا فلا كالأوكالة وعليه يحمل تخالف الروضة كأصلها ولو حبس العامل ومنعه التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخاً له لعدم دلالة عليه بل بيعه اعانة للعامل بخلاف

الامام يرتفع مطلقاً أي في صورة مالو اتلفه العامل وقوله مطلقاً أي سواء أخذ منه بدله وورده اليه أم لا بيع (قوله وعليه) أي كلام الامام (قوله يفسخ مطلقاً) أي سواء دفع بدله ليكون مال قراض أم لا وفي صورة دفع البدل انما يصير قراضاً بعقد جديد فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين * (قوله ولو في غيبة الآخر) ومحل نفوذه من العامل حيث لم يرتب عليه استيلاء نظام على المال أو ضياعه والام لا ينفذ وينبغي أنه لا ينفذ من المالك أيضاً ان ظهر ربح لما فيه من ضياع حصه العامل اه (قوله ويحصل بقول المالك) أي حيث لا غرض فيما يظهر اخذاً مما يأتي في الانكار اه ج (قوله ونحو ذلك) كنقضه ولا تبس ولا تشتتر (قوله وبأنكاره) أي بنفس الانكار

الاستيلاء على محترم ولا مالية له عدوانا انتهت جعل الكل حقائق للغصب لكن باعتبار ان وزاد الشهاب سم عليه وحقيقة
لا ضمانا ولا ائتمارا وجوب رد فقط الاستيلاء بلا تعد على محترم غير مال كاخذ سرجين الغير يظنه له قال وبقي حقيقة الاغم

(قوله ما وكل في بيعه) مثل ذلك ما لو قال له بع هذا واشترى بثمنه كذا تم باع المالك ما وكل في بيعه وقضيته انه ليس للوكيل أن
يشترى بالثمن الذي باع به المالك ما اذن للوكيل في شرائه به ولو قيل بأنه اغما ينزل فيما وكله في بيعه لا ارتفاع محل الوكالة ولا ينزل
عن الشراء بالثمن لم يبعد قياسا على عامل القراض (قوله ويجوز للعامل الخ) أي ما لم ينه المالك عنه (قوله أوجن أو أغنى عليه
انفسخ) مقتضى تشبيهه بالوكالة عدم انعزاله بالجناية قال الاذرى الظاهر ولم أره نصا ان عامل المحجور عليه اذا خن أو غش
انعزل بخلاف عامل مطلق التصرف اه حواشي الروض وقياس ما مر للشارح ١٧٥ من الوكيل عن المحجور عليه اذا

فسق انعزل عن بقاء المال
في يده لا عن التصرف به
هنا كذلك وانه يفرق بين
الابتداء والدوام (قوله
وللعامل الاستيفاء بعد
موت المالك) أي سواء
كان ذلك بيع نسيئة باذن
المالك أو بيع حال ولم
يقبض الثمن والمبيع باق
في يده أو لم يكن بأن خالف
وسلمه قبل قبض الثمن
(قوله من غير اذن وارثه)
وقياس ما مر من جواز
بيع العامل بعد الفسخ
حيث توقع ربحا جوازه
هنا (قوله جاز تقرير الجميع)
أي ورثة المالك وورثة العامل
(قوله ويجوز التقرير) أي
بأن يقول قررتك (قوله وقرر
العقد) أي من جانب المالك
أو وارثه (قوله مقسوم
بينهما) أي الوارث والعامل
(قوله ولو قال البائع الخ)
ذكره لمناسبة للتقرير

بيع الموكل ما وكل في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ بيع مال القراض عند توقعه ربحا
كان ظفر بسوق وراغب ولا يشترى لارتفاع العقد مع انتفاء حظه فيه (ولومات أحدهما
أوجن أو أغنى عليه انفسخ) العقد كالأمانة والاستيفاء بعد موت المالك من غير
اذن وارثه ويمتنع ذلك على وارث عامل ما اذن المالك ولا يقرر ورثة المالك على العرض
كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو ممتنع على العرض فان
نض المال ولو من غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قررتك
على ما كنت عليه مع قبوله والمالك لو ارث العامل قررتك على ما كان مورثك عليه فيقبل
وكالورثة ولهم وكالموت الجنون والاعفاء فيقرر المالك بعد الافاقة منهما أو ولي الجنون
قبل الافاقة ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص
العامل بربح نصيبه ويشارك في ربح نصيب الآخر مثاله المال مائة وربعها مائتان مناصفة
وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بلغ مال القراض ستمائة فلكل منهما
ثلثمائة اذ للعامل من الربح القديم مائة وربعها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث
وربهما مائتان مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع لأشترى قررتك على البيع
فقبل صح بخلاف النكاح لماسيأني من أنه لا بد فيه من لفظ الترويج أو النكاح (ويلزم
العامل الاستيفاء) لادين مال القراض وان لم يكن ربح ان طلبه المالك وصورة المسئلة ان
المالك اذن له في البيع بالدين وشمل كلامه وجوب تقاضي جميع الدين ربحا ورأس مال وبه
صرح ابن أبي عصرون وابن الرفعة وتبعه السبكي وفرق بينه وبين التنضيض بأن القراض
مستلزم لشراء العروض والمالية فيه محقة فاكتفى فيها بتنضيض قدر رأس المال فقط (اذا
فسخ أحدهما) أوهما أو انفسخ لان الدين ناض وقد أخذ منه ملكا تاما فليرد كما أخذ ولو رضى
المالك بقبول الحوالة جاز (وتنضيض رأس المال ان كان) ما يده عند الفسخ (عرضا) أو نقدا
غير صفة رأس المال أي يبعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال حيث طلبه المالك
وان أبطله السلطان والاباع بالاغبط منه ومن جنس رأس المال فان باع بغير جنسه
حصل به جنسه ولو قال رب المال لا ائق به جعل مع يده يد في أوجه الوجهين لان الائتمان

في القراض (قوله فقبل) أي بان قال قبلت (قوله أو النكاح) الاولى أن يقول الانكاح (قوله تقاضي) أي استيفاء (قوله وفرق
بينه وبين التنضيض) أي حيث لم يجب فيه تنضيضه ما زاد على رأس المال (قوله لان الدين ناقص) أي لانه قديجي عوقدا (قوله
وقد أخذ) أي العامل وقوله منه أي المالك (قوله ولو رضى المالك بقبول الحوالة جاز) فيه مسامحة لان الدين للقراض ملك
المالك فالمراد من الحوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من هو عليه (قوله والاباع) أي وان لم يطلبه المالك ولم يذكر ج قوله
حيث طلبه المالك بل اقتصر على قوله الموافق لرأس المال وان أبطله السلطان والالخ فأفاد ان التقدير في قوله والأي والا
يكن نقد البلد موافقا لجنس رأس المال فيحصل قول الشارح والا على ما ذكره ج ويدل له قوله بعد أما اذا لم يطلب المالك الخ
(قوله جعل مع يده يد) وينبغي ان أجرة ذلك على المالك

من الضمان والائتم وهو الاستيلاء على محترم الغير بغير حق مطلقا اه وهذا الاخير قد يشمل الاستيلاء على زوجة الغير وانظرا انه غير مراد (قوله وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق) صريح السياق كما لا يخفى ان حقيقة الضمان غير موجودة فيه وفيه نظر من جهة المعنى ومن جهة أن المقسم الغصب فتأمل وكذا يقال في الذي بعده (قوله وسيرها) أي

لانه لغرض نفسه وبواقفه ماسيا في عامل المساقاة من أنه لو ظهرت عليه ريبة ولم تثبت خيانتة فضم اليه المالك مشرفا كانت أجرته على المالك (قوله وظاهر كلامهم الخ) هذا قد يخالف قوله السابق أنكل - فانه متى شاء ولو في غيبة الآخر اللهم الآن يحمل ذلك على ما لو كان ١٧٦ المال منضاضا وعلم به المالك ثم غاب وعزل العامل نفسه في غيبته وما هنا على خلافه

(قوله أما اذا لم يطلب المالك الخ) وعليه فالوكان المالك اثنين وطلب أحدهما التضيض والاسترخاء فلهل يجاب الاول او الثاني فيه نظر وينبغي أن يقسم المال عروضاً فلا يخص من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التضيض يباع ويسلم له جنس رأس المال (قوله بتقويم عدلين) قضيته انه لا يكتفى بتقويم رجل وامرأتين وبواقفه ما صرف في الغصب عن العباب وهذا ظاهر في الاعيان واما اذا كانت ديونا فلا طريق قسمة ذلك ويحتمل ان يقال ان تراضى العامل والمالك على تعيين بعض الديون للعامل وبعضها للمالك فذلك والارضا الامر للحاكم فيستوفيهما ويقسم الحاصل عليهما وعلى التراضي يكون ذلك كالحوالة فان تعدد على أحدهما استيفاء مع عين له

انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم انه لا ينزعزل حتى ينض المال ويعلم به المالك اما اذا لم يطلب المالك ذلك فلا يجب الا ان يكون المال لمجور عليه وحظه في التضيض فيجب ولو قال له المالك لا تبع وتقسيم العروض بتقويم عدلين أو قال اعطيك نصيبك من الربح ناضاً أجيب وكذا لو رضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة ولم يزد راغب كما جزم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلاء لم يؤثر وخرج بقدر رأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تضيضه بل هو عرض اشترك فيه اثنان لا يكلف أحدهما بيعه نعم لو كان يبيع بعضه بنقص قيمته كالعبد لزمه تضيض السكل كما يجتبه في المطالب لما في التشقيص من التتقيص وفي كلام ابن أبي هريرة وصاحب الافصاح ما يؤيده (وقيل لا يلزمه التضيض ان لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه العمل الالفائدة له ويرد بأنه وطن نفسه على ذلك مطلقا (واذا استرد المالك بعضه) أي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال الى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره فصار كالمواقتصر في الابتداء على اعطائه له (وان استرد) المالك بعضه بغير رضا العامل أو برضاه وصرحاً بالاشاعة أو اطلاقاً (بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الاصل والربح لانه غير محيز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسروا وقع بعده (مثاله رأس المال مائة) من الدراهم (والربح عشرون) منها (واسترد) المالك من ذلك (عشرين فالربح) في هذا المثال (سدس) جميع (المال) وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه) بالرفع بخطه وهو ثلاثة دراهم وثلاث (من الربح فيستقر للعامل المشروط منه) وهو دراهم وثلاثان ان شرط نصف الربح (وباقية من رأس المال) فيعود رأس المال الى ثلاثة وعشرين وثلاث فلو عاد ما في يده الى عشرين لم تسقط حصة العامل بل يأخذ منها دراهم وثلاثي درهم ويرد الباقي واستشكال الاسنوي تبعاً لابن الرفة استقلاله بأخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء حصته فيه ان بقي والا ففي ذمة المالك فلا تتعلق بالمال الا بنحو رهن ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب مردود بأن المالك لما تسلط باسترداد ما علم للعامل فيه جزء مكن العامل من الاستقلال بأخذ مثله ليحصل التكافؤ بينهما وخرج بقوله بغير رضا العامل الى آخره استرداده برضاه فان قصد الاخذ من رأس المال اختص به أو من الربح اختص به وحينئذ ذلك العامل مما في يده قدر حصته على الاشاعة وان لم يقصد شيئاً أجل على الاشاعة ونصيب العامل قرض للمالك لاهبة كما ربحه في المطالب ونقله

من الديون لم يرجع على صاحبه كالمو تعذر على المحتال الاخذ من المحال عليه لا يرجع على المحيل ويقسم كل الاسنوي واحد من الديون بالخاصة على حسب ما يخص كلامهم أصلاً ورجحاً (قوله لا يكلف أحدهما بيعه) أي بل يقسمانه ان شاء أو يبيعهانه مما (قوله لزمه تضيض السكل) معتمد (قوله فيكون المسترد سدسه) مبتدأ خبره قوله من الربح (قوله فلا تتعلق) أي الحصة (قوله اختص به وحينئذ) وينبغي ان له الاستقلال بأخذه مما في يده كما تقدم اه سم على حج (قوله وان لم يقصد شيئاً) لا يعل هذه عين الاطلاق السابق لانا نقول المراد هنا انما قصد انه من الربح ولكن لم يريد ان يرد من خصوص حصة المالك ولا العامل فتنزل على انهم من الربح شائعا لكن في حج مانصه فان لم يقصد أحد ذينك أي رأس المال والربح حل على الاشاعة كما مر اه وظاهر

المالك فهو من مدخول الغاية (قوله بخلاف ما لو وضع عليه امتاعا الخ) اعل صورته انه وضعه ليقضى حاجة مثلا ثم يأخذه اذ يبعد ان مالك الدابة لو كان قاصدا لحدود ارض صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة ودان الحال على اذنه له في ايصاله الى محله في ان المراد بالاطلاق هنا ما مر وحينئذ في كل قوله ونصيب العامل قرض بما مر من انه لا ينفذ تصرف المالك عند الاطلاق في حصة العامل الصريح في ان ذلك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يمتنع على المالك التصرف فيه فليتم امل ويحجب عنه بأن ما سبق بغير اذن من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه (قوله فربع العشرين الخ) أي من العشرين أي فساكنه استرد خمسة وعشرين (قوله ويقبل قوله بعد) أي بعد قوله رجحت كذا خسرت الخ ١٧٧ (قوله أما لو كان الشراء بعين

مال القراض) أي بعينه وحينئذ فلا يعمل في صحة العقد للمالك مع قول العامل اشتريت لنفسى ولا بقول العامل مع وجود البيينة فبطل العقد اه مؤلف (قوله فانه يقع للقراض) أي حيث اتفقا على ذلك وقوله عدم قبول بيينة المالك أي حيث اختلفا فيما حصل به الشراء فلا يخالف بين هذه وما بعدها وهذا هو حاصل ما ذكرناه عن المؤلف في المحلين (قوله بمال القراض) وهذا الاختلاف فان اختلفا واشترى بعين المال تعديا لم يصح الشراء اه مؤلف (قوله أولم تنهى الخ) أي وقد أذنه في شرائه ثم ادعى انه نهاه عنه كما صور به في شرح الروض اه سم

الاسترد وأقره (وان استرد) المالك (بعد العشرين الخ) موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لورج بعد ذلك مثاله المال مائة والعشرين عشرون ثم استرد عشرين فربع العشرين حصة المسترد ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين) لان العشرين اذا وزع على الثمانين خص كل عشرين خمسة فالثلاثون المستردة حصة خمسة فيبقى ما ذكر فلورج بعد قسم بينهما على ما شرطاه (ويصدق العامل بيمينه في قوله لم أربح) شيئا أصلا (أولم أربح الا كذا) عملا بالأصل فيه ما لو أقر بربح قدر ثم ادعى غا طافي الحساب أو كذبا لم يقبل لانه أقر بحق غيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تحليف المالك وان لم يذ كر شبهة ويقبل قوله بعد خسرت ان أحتمل كأن عرض كساد كفا له القاضى الحسين (أو اشتريت هذا للقراض) وان كان خاسرا (أولى) وان كان رابحا حيث وقع العقد على ما في الذمة لانه مأمون وهو أدرى بقصده أما لو كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام وجرم به في المطالب والارجح كما قاله جع من قدمون عدم قبول بيينة المالك انه اشتراه بمال القراض لانه قد يشترى لنفسه بمال القراض عدوانا فلا يصح البيع (أولم تنهى عن شراء كذا) كأن اشترى سلعة فقال نيتك عن شرائها فقال العامل لم تنهى فيصدق العامل وتكون للقراض لان الأصل عدم النسي أما لو قال المالك لم آذنت في شراء كذا فقال العامل بل آذنت لي فالصدق للمالك (و) يصدق العامل بيمينه أيضا (في) جئس أو (قدر رأس المال) وان كان هنار جع لان الأصل عدم دفع زيادة اليه فلو قارض اثنين على ان نصف الربح له والباقي بالسوية بينهما فربحا واحضرا ثلاثة آلاف فقال المالك رأس المال ألفان وصدقه احدهما وانكروا الاخر وحلف انه ألف فله خمسة مائة لانه انصيبه بزمعه وللمالك ألفان عن رأس المال لاتفاقه مع المتعرف عليه وله ثلثا خمسة مائة عن الربح والباقي منه المقر لاتفاقهم على ان ما يأخذه المالك من الربح مثلا ما يأخذه كل من العاملين وما أخذه المنكر كالتلف ولو أحضر ألفين أخذ المنكر ربع الألف الزائد على ما أقر به لانه نصيبه بزمعه والباقي يأخذه المالك صرح به في الروضة (و) في (دعوى التلف) على التفصيل الآتي في الوديعة لانه أمين ومن ثم ضمن بما تضمن به كأن خلط مال انقراض بمالا يتميز به ومع ضمائه لا ينزول كما مر في قسم الربح على قدر

٢٣ نهاية ح على منهج ويصرح بهذا التصريح بقول الشارح بعد ما لو قال المالك لم آذنت في شراء كذا الخ (قوله فله خمسة مائة) أي للحالف (قوله وله ثلثا خمسة مائة) أي للمالك (قوله ولو أحضر) أي العامل (قوله والباقي يأخذه المالك) أي ولا شيء للمقر (قوله على التفصيل الآتي في الوديعة) ومنه انه اذا لم يذ كر سببا أو ذ كر سببا خفيا صدق بيمينه لكن هل من السبب الخفي ما لو ادعى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان إقامة البيينة عليه فيه نظرو ولا يبعد انه ان غلب حصول العلم بموته لاهل محله يموت جمل في قرية أو حلة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الابينة والا كأن كان بيرية أو كان الحيوان صغيرا لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفي (قوله بمالا يتميز به) أي بسبب الخلط (قوله لا ينزول كما مر) أي في قوله بعد قول المصنف ولا يسافر الخ وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل لكن قد يشك كل عدم الانزال هنا بما مر في الغصب من انه اذا خلط مال غيره بماله ولم يتميز يكون كالتلف ويملكه

انه يضمن فليراجع (قوله وافهم أيضا) يعني المتن (قوله ان محل ضمان الجميع) أي جميع المصنوب (قوله بان جلس أو ركب معه) أي ما اذا جلس وحده أو ركب بحضور المالك فليراجع (قوله محمول على رفع لم ينقل الخ) عبارة التحفة ويتعين حملهم الغاصب ومقتضى ما ذكره وكونه ٧٨ كالتألف انزاله الآن يقال لما كان له الاعطاء من المخلوط نزل منزلة الباقي فلي تأمل

المالين نعم لو أخذ ما لا يمكنه القيام به فتألف بعضه ضمنه كأنص عليه بالبو بطن واعتمده جمع متقدمون لانه فرط بأخذه ويتعين طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشي كالادري ويبحث أيضا انه لو كان القراض لغير الدافع دخل المال في ضمان العامل بمجرد أخذه وشمل كلام المصنف مال وادعي تلفه ثم اعترف ببقائه ثم ادعى تلفه ولو ادعى المالك بعد تلف المال انه تعرض والعامل انه قراض صدق المالك بيمينه كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه القمولي في جواهره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للبخوي وابن الصلاح اذا القاعدة ان من كان القول قوله في أصل الشيء فأنقول قوله في صفة مع ان الأصل عدم الائتمان الدافع للضمان وقال في الخادم انه لظاهر لان القابض يدعي سقوط الضمان عنه مع اعترافه بأنه قبض والأصل عدم السقوط ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بيمينه أي ولا أجره للعامل نعم لو أقام بينتين فالظاهر تقدم بينة العامل لزيادة علمها وقولهما أيضا لو اختلف مالكا الدابة وراكبها فقال المالك أجرتكها وقال الراكب أعرتنيها صدق المالك فان أقام بينتين قدمت بينة المالك في أوجه الوجهين لزيادة علمها أمالو كان المال باقيا وقال المالك دفعته قراضا في حصصه من الربح وقال الآخر أخذته قراضا صدق الآخر بيمينه والربح له وبدل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال به الا بينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (وكذا) يصدق في (دعوى الرد في الأصح) لانه اتهمه كالتوكيل وكل أمين ادعى الرد على من اتهمه صدق بيمينه الا المكترى والمرتهن والثاني لا كالمترتهن والمستأجر ورفق الاول بأن العامل انما أخذ العين لمنفعة المالك وانتفاعه هو بالعمل فيها لا بما يخلف المرتهن والمستأجر (ولو اختلفا في المشروط له) أهو الربح أم الثلث مثلا (تحالفا) لاختلافهما في عوض العقد مع اتفاقهما على صحته فأشبهه اختلاف المتبايعين (وله أجره المثل) لتعذر رجوع عمله اليه فوجب له قيمته وهو الاجرة وللمالك جميع الربح ولا يفسخ العقد بالتخالف نظير ما مر في بابه ولو كان القراض لمجبور عليه ومدعى العامل دون الاجرة فلا تخالف كظهيره في الصداق ولو اشترى العامل ولو ذميا ما يمنع بيعه بتكمرا أو أم ولد وسلم للبائع الثمن ضمن وان كان جاهلا أو قارضا ليجلب من بلدة الى أخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجارة ولو اشترى بالعين لقارضين له رقيقين فاشتبهما عليه وقعاه وغرم لهما الا لعين انقضى بطله بهدم الافراد لا قيمتهما ولو دفع له مالا وقال اذمت فتصرف فيه بالبيع والشراء قراضا على ان لك نصف الربح لغا فيمتنع تصرفه بعد موته للتعليق وارتفاع القراض بالموت لو صح وان مات العامل واشتبهه مال القراض بغيره فكأنه لو بيع يموت وعنده الوديعة واشتبهت بغيرها وسيأتي في بابه وان جنى عيب القراض فهل يفسديه العامل من مال القراض كالنفقة عليه أولا وجهان أحقهما انهم

كتاب المساقاة

(قوله والأصل عدم السقوط) يؤخذ من هذا التعليل أن المالك لو ادعى انه باعه وسلمه العين عن جهة البيع وادعى الاتخاذ الوكالة صدق المالك لان الاتخاذ اعترف بالقبض وادعى الائتمان والأصل عدمه ولكن لا يستحق المالك على الاتخاذ الثمن الذي ذكره لانه انما صدق في عدم الائتمان وهو لا يستلزم ثمنا يكون في ذمة الاتخاذ بل انما يستحق عليه بدل الشرعي من مثل أوقية (قوله) فان أقام بينتين) أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله لزيادة علمها) أي بوجوب الاجرة كذا قرره مر اه سم على حج وهو في التي قبلها مخالف لما تقدم في كلام الشارح من تقدم بينة العامل (قوله والربح له) أي جميعه (قوله أهو الربح أم الثلث) أي مثلا (قوله ولا يفسخ) أي وانما يفسخ بفسخهما

أواحدهما أو الحائز (قوله لم يصح) أي بان وقع ذلك في صلب العقد أمالو قارضه وأطلق ثم أذن له في السفر لم يمتنع وقد تقدم انه لا ينزل بالسفر ولو بلا اذن (قوله ولو دفع له مالا وقال الخ) هذه الصورة تقدمت في كلامنا عند قول المصنف ولا يشترط بيان مدة القراض (قوله وغرم لهما) أي المقارضين (قوله أحقهما انهم) خلافا لشرح الروض وعليه فيحسب من الربح ان كان والا في رأس المال

كتاب المساقاة

أى كلام المتولى والبعض على رفع الخ لئلا يكتفه عبر بدل قول الشارح وقول بعضهم يقول له قاله شارح وتظيره الخ (قوله محرمي) أى أوسع (قوله وهو ملازم للأزجاج) قال الشهاب سم فيه نظرمع تفسير الازجاج بمجرد الإخراج عنها (قوله من أهل ومسنأجر

(قوله وسكون القاف) ع وقيل من السقي بكسر القاف وتشديد الياء وهى صغار النخل اه سم على منهج (قوله لانه انفع أعمالها) علمه أقوله مأخوذة من السقي والمراد ان فعل العامل ليس قاصراً على السقي لئلا يكتفه لما كان انفع أعمالها أخذت منه (قوله وهى) أى اصطلاحاً (قوله على تعهد شجر) عبر به دون النخل والعنب مع عدم صحتها على غيرهما لئلا يأتى التعريف على الجسد والجسد القديم لا يتبين (قوله على نخلها وأرضها) هذا ظاهر فى انها فتحت عنوة (قوله لاخذ الاجرة) أى لسبب الخ أو مع (قوله مردود) بتأمل هذا الرد اه سم على حج أى فان كونهم مؤمنين ١٧٩ لا يخرجهم عن الكفر وقد يجب بان

مراد الشارح ان أمانهم ألحقهم بالمسلمين والمعنى اننا نسلم ان معاملة الكفار تحتل الجهالات مطابقاً بطل ذلك خاص بالحربيين (قوله تصح من مالك وعامل) ففرع به لو كان العامل صبياً لم تصح وله أجرة المثل ويضمن المبي بالتلاف لا بالتلف ولو بتقصير لانه لم يسلطه على الاتلاف م ر اه سم على حج ومعلوم ان الكلام فيما لو عقد الصبي بنفسه أما لو عقده وليه فينبغى الصحة حيث رأى فى ذلك مصلحة له كما يجوز له ايجاره للربى مثلاً وقد يشمله قول المصنف الاتى وتصح لصبي بان

لما كانت شبيهة للقراض فى العمل فى شئ به بعض غائه وجهالة العوض وللأجارة فى الزوم والتأقبت جعلت بينهما ما وهى مأخوذة من السقي بفتح السين وسكون القاف المحتاج اليه فيها غالباً لا سيما بالجواز فانهم يسقون من الآبار لانه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة وهى معاملة على تعهد شجر يجز عن ثمرته والاصل فيه اقبل الاجماع معاملة صلى الله عليه وسلم به ودخيل على نخلها وأرضها بشطر ما يخرج منها من غرأ وزرع وراه الشيخان والحاجة داعية اليها والأجارة فيها ضرر بتغير المالك حالاً مع انه قد لا يطلع شئ وقد يتساون الاجير فى العمل لاخذ الاجرة وبالبخ ابن المذرفى رد مخالفه أبى حنيفة رضى الله عنه فيها ومن ثم خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تحتل الجهالات مردود بان أهل خير كانوا مستأمنين ولها ستة أركان عاقدان ومورد وعمل وثمر وصيغة وكلها مع شروطها تعلم من كلامه (تصح من) مالك وعامل (جائز التصرف) لنفسه كما قاله الشارح راداً به دعوى شمول جائز التصرف للولى فى مال محجوره فيكون مكرراً وهو الذى لا جرع عليه المختار دون غيره كالقراض (و) تصح (لصبي ومجنون) وسفيه من وليهم (بالولاية) عليهم عند المصلحة للمصلحة الى ذلك ولبيت المال وفى مال من لا يعرف مال له من الامام وللوقف من ناظره وفى مال الغائب كما قاله الزركشى قال ومقتضى كلام الماوردى انه ليس لعامل القراض المساقاة فان عمله فى حق المالك لا فى حق نفسه بخلاف المساقى وأفتى ابن الصلاح بحصة أجارة ولى لياض أرض موليه بأجرة هى مقدار منفعة الأرض وقيمة الثمر ثم مساقاة المستأجر بسهم للمولى عليه من ألف سهم بشرط أن لا يعد ذلك عرفاً غنياً فحاشا فى عقد المساقاة بسبب انضمامه لعقد الأجارة وكونه نقصاً مجبوراً بزيادة فى الأجرة موثوقاً بإعادة ورد البلقينى له بما حاصله انه ما صفتان متباينتان فلا تجبر احدهما بالآخرى مردود كما قاله الولى العرافى بأنه لم يزل يرى عدول النظار والقضاة والفقهاء يفعلون ذلك ويحكمون به وبأنهم اغتفروا الغبن فى أحد العقدين لاستدراكه فى الآخر ليعين المصلحة فيه

يراد أعم من ان يكون فى ماله أو فى ذاته ليكون عاملاً (قوله جائز التصرف) أى من كل منهما (قوله من الامام) أى أو نائبه وعليه فلو تبين المالك بعد ذلك هل يصح التصرف أم لا فيه نظراً لا قرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة باقية أخذها والارجع على بيت المال (قوله وفى مال الغائب) أى من الامام أو نائبه (قوله لافى حق نفسه) ظاهره وان ظهر فى المال ربح ويوجه بان العامل اغنا علك حصته بالقسمة لا بالظهور على ان لو قلنا علك بالطهور فهو ملك غير مستقر لانه لو عرض خسر جبر من الربح (قوله بخلاف المساقى) أى فان عمله يسبب مال نفسه وهو الثمر المشترك بينه وبين المالك سواء كانت المساقاة على عينه أو ذمته فان الثمر فى كل منهما مشترك بينهما ثم ان كانت المساقاة على عينه لا يساقى غيره أو على ذمته جاز كما يأتى والمراد بكونه عمل فى مال نفسه كما تقدمت الإشارة اليه ان الحامل له على العمل ما يتوقعه من المال فلا يردان الثمرة قد لا تكون موجودة عند المقدف يكون عمله فى مدة عدم الثمرة فى مال المالك (قوله موثوق بإعادة) دفع به ما قد يقال قد يعرض ما يوجب انفساخ عقد الأجارة (قوله ويحكمون به) أى فصار كالجميع عليه (قوله وبأنهم اغتفروا الغبن) قد يقال ان كان الحال بحيث لو لم ينضم أحد العقدين الى الآخر يحصل من

ومستعبر) قال الشهاب سم بنبة ي وغـ يرهم كحارس لها (قوله وقد يجب مع الرد القيمة للحيولة كالأغصان أمه الخ) انظر
لومات بعد الرد ما الحكم ويظهر ان مات بسبب الحبل كانت مضمونة وسيأتي ما يصرح به وان ماتت بغيره استرد القيمة

مجموعهما أكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الصم حصل أقل
أو تعطل أحد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكر بل وجوبه وقد يشير إلى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ فليتأمل اه
سم على ج (قوله وصرح به الخفاف) هو صاحب الخصال الذي ذكره ابن حجر (قوله بأنه ليس في معنى المنصوص عليه)
كان وجه هذا النفي انه لا يوجد فيه وجوب الزكاة وامكان الحرص الا أن يقال هذا باعتبار ما من شأنه بقاء ثمار الجنس ويدي
شمول الثمر في لفظ النص لطاع الذكور وحينه فلا يلزم بناء هذا على القديم اه سم على ج (قوله لورود النسي عن
تسميته به) أي لان الكرم هو الرجل المؤمن وعبارة سم على منه صرح انه عليه الصلاة والسلام نسي عن تسميته كرمًا وقال
انما الكرم الرجل المؤمن قيل وجه النسي ان تسميته بذلك من حيث ان الخمر منها يحمل على الكرم وهذه الصفة ينبغي أن
تكون للمؤمن وقال الزنجشري وجه النسي قوله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم (قوله تفضيل الرطب على العنب) انظر
معنى الافضية في هذا ونحوه من ١٨. الذوات التي ليست محللا لعمل يترتب عليه ثواب أو عقاب (قوله الثمرة) لعل

المراد على هذا ان من
شأنها أن تثمر وان لم تكن
الثمرة موجودة كافي
النخل (قوله من غراو
زرع) قديد فبان قوله
في الخبر من غراو زرع
بمعنى قوله على ثمرها
مصره فأنكر النخل
فليتأمل اه سم على
ج (قوله فتختص بموردها)
هذا يقتضي منع القياس
على الرخص والصحج
خلافه كافي جمع الجوامع
اه سم على ج (أقول)
قول الشارح فيختص
قد يشكك عليه ما مر من

الترتب على تركها ضياع الشجر والثمر (وموردها النخل) ولود كورا كما اقتضاه اطلاقه
وصرح به الخفاف وقد ينازع فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه وبأنه بناء على احتياله
للقديم الآتي (والعنب) للنص في النخل والحق به العنب بجامع وجوب الزكاة وتأتي
الحرص ولم يعبر بالكرم بدل العنب لورود النسي عن تسميته به والاصح تفضيل الرطب على
العنب خلافا للرعي في الصحفة (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة) كتين وتفاخ لوروده
في الخبر من غراو زرع ولعموم الحاجة واختاره المصنف في تصحيح التنبيه والجديد المنع لانها
رخصة فتختص بموردها وعليه تمنع في المقل كما حكمه المصنف ونصح على أشجار مثمرة تبعا
للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان قبيدها الماوردي بالقليلة وشرط الزكشي بحثا
تعذر افرادها بالسقي نظير المزارعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي من اتحاد العامل وما بعده
ويشترط كون المعقود عليه مريثا معين فلا تصح على غير مرفق ولا على ميمم كاحدى
الحديثين ولا يأتي فيه خلاف احدى الصريتين السابق للزوم المساقاة (ولا تصح المخاربة) على
ما حكى من اتفاق المذاهب الاربعة (وهي عمل الارض) أي المعاملة عليها كافي الحرر وعبر
به في الروضة (ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي المعاملة والبذر من
المالك) للنهي الصحيح عنهما ولسهولة تحصيل منفعة الارض بالاجارة واختار جمع جوازها
وتأولوا الاخبار على ما لو شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا أخرى واستدلوا بعمل عمر

قياس العنب على النخل فاعل المراد تختص بموردها لم يوجد مانع قوى كما مر في قياس العنب من كونه رضى
زكوا ويأتي الحرص فيه (قوله وعليه) أي الجديد (قوله في المقل) أي الدوم (قوله اذا كانت بينهما) أي بين النخل أو العنب
قال شيخنا الزياي في قوله بعد ولو كان بين النخل الخ أي بان تشمل الحديثه عليه وان لم يحط به الشجر اه وبأنى نظيره هنا
(قوله فيأتي هنا جميع ما يأتي) منه كاسيأتي ان لا يقدم المزارعة بأن يأتي بها عقب المساقاة فيشترط هنا ان تتأخر المساقاة على
تلك الاشجار عن المساقاة مع النخل والعنب فلا تشمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقية كافي أشجار هذا
البستان لم يصح للمزارعة وعدم التأخير فليراجع سم على ج لكن قضية قول المتن الآتي وان لا يقدم المزارعة الصحة ولا
ينافيه قول الشارح بان يأتي بها عقب الخ لجواز ان ذلك مجرد التسمية ليعبر عن جمعهما في عبارة واحدة لتغاير حقيقة ما يخلف
ما هنا اذ يجمع السكك الشجر لكن قضية قول المنهج وقد تمت المساقاة ان المقارنة متممة وسيأتي عن سم ما يشهد له (قوله
ويشترط كون المعقود عليه مريثا) أي فلو كان المالك أعمى وكل من يعقده عنه (قوله كاحدى الحديثين) طاهره وان عيقت
في الجلس وتعارض الصحة في تعيين احدى الصريتين بما يشير اليه من لزوم المساقاة بخلاف القراض (قوله للنهي الصحيح)
هيغة النسي الوارد في المخاربة كافي الديري نقلا عن سنن أبي داود من لم يذر المخاربة فليأذن بحرب من الله

فليراجع (قوله أو ملك الغاصب لما فعله فيما يسرى للهلاك الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة (قوله حال القتال) فيد في كل من الغصب والاتلاف (قوله وان غرم الخ) أي لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وان كان المالك قد غرم بسبب نقله

(قوله فعطل بعضها) أي بلا زرع (قوله وهو الوجه) وخرج بالمزراعة المخبرة فيضمن وبه صرح ج ه وكتب عليه سم كان الفرق ان المخبرة في معنى مستأجر الأرض فيلزمه أجرتها وان عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم اه سم على ج (قوله حتى فسد الزرع) أي أو الثمرة (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير ثم لم يتعد ولم يضطرب بما تنفسد به العين التي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه فرط في العين التي عليه حفظها بترك السقي اه سم على ج (قوله وعليه حل ما مر الخ) لكن فيه انه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا وعليه قصصة خيبر انما هي مخبرة وسيأتي انما لا تصح تبعها ولا استقلالها ويمكن ان يقال الحديث ١٨١ سبق لاصل المساقاة فتنبت به

وأما كونه ظاهرا في المخبرة فاجيب عنه بأنه يمكن حمله على المزارعة وانه عليه السلام اعطاهم بذرا وأمر من يعطيهم والجواب يكفي فيه الاحتمال ويجمل هذا جوابا عن كونه مخبرة لا يردانه لا يصح جعله دليلا على جواز المزارعة لاستدلال الشارح على جوازها امسرا لافراد (قوله على شطر الثمرة) أي نصفها في المختار شطر الشيء نصفه بخلاف تعسر أحدهما أي كان أمكن افراد الأرض بالزراعة وعسر افراد النخل بالسقي فلا تصح

رضي الله عنه وأهل المدينة ويرد بانها واقعة فعلية تتم في المزارعة لكونها تبعها وفيها وفي المخبرة لكونها إحدى الطرق الاتية ومن زارع على أرض بجزء من الغلة فعطل بعضها لزمه أجرته على ما أفتى به المصنف لكن غايته فيه التاج الفزاري وهو الوجه ولو ترك الفلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه في يده وعليه حفظه (فلو كان بين النخل أو العنب (بياض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر (صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) أو العنب تبع المساقاة لعسر الافراد وعليه حل ما مر من معاملة أهل خيبر على شطر الثمر والزرع (بشرط اتحاد العامل) أي لا يكون من ساقاة غير من زارعه وان كان متهمدا لان افرادها بعامل يخرجها عن التبعية (وعسر) هو مراد من عبر كالوضعة وأصلها بالتعذر كتمبير آخرين بعدم الامكان ويؤيد ذلك قوله الاتي وان كثير البياض كقليله فتعين حل التعذر على ما قلناه (افراد النخل بالسقي و) افراد (البياض بالعمارة) أي الزراعة لان التبعية انما تتحقق حينئذ بخلاف تعسر أحدهما (والاصح انه يشترط أن لا يفصل) بضم أوله وفتح ثالثه بخطه أي لا يفصل العاقدان (بينهما) أي المساقاة والمزارعة التابعة بل يأتي بهما على الاتصال لتحصل التبعية وانه يشترط اتحاد العقد فلوقال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لان تعدد العقد يزيل التبعية والثاني يجوز الفصل بينهما لحصولهما للشخص واحد (و) (الاصح انه يشترط (أن لا تقدم المزارعة) على المساقاة بأن يأتي بها عقبها اذ التابع لا يتقدم على متبوعه والثاني يجوز تقديمها وتكون موقوفة ان ساقاه بعدها بان صحتها والا فلا واشترط الدارمي بيان ما يزرع لانه شريك وبه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجارة (و) (الاصح (ان كثير البياض) بأن اتسع ما بين مغارس الشجر (كقليله) لان

المزارعة تبعا ويتعين افراد النخل بالمساقاة ان ارادها (قوله الاصح انه يشترط ان لا يفصل) قد يقال اشتراط اتحاد العقد ينفي عن اشتراط عدم الفصل فليتأمل اه سم على ج الا ان يقال المراد الفصل بكلام أجنبي أو نحوه بينهما (قوله فلوقال ساقيتك على النصف) صوابه على الشجر ليقابل قوله على البياض الا ان يقال أراد بالانصف أحد النوعين (قوله ان لا تقدم المزارعة) قال سم على ج (قوله لو أخرت المزارعة لكن فصل القابل في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبعد البطالان (أقول) ويمكن شمول المتن لذلك بان يقال المراد ان لا يقدم ما يبدل على المزارعة لافي الايجاب ولا في القبول وبقي ما لو قدمها المالك واجلها العامل كقوله قبلتم ما بعد قول المالك ساقيتك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية للظاهر قبله فكأنه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهي مقدمة حكما في كلامه وقبل أيضا (قوله في الروص والمعاملة تشملها) ما أي المزارعة والمساقاة فان قال عاملتك على النخل والبياض بالنصف جاز وكذا الوجه جعل أحدهما أقل أو شرط البقر على العامل اه وينظر انه لو قال عاملتك على هذين مشير للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية كالتقدم أي لما يزرع فليتأمل اه

أجرة (قوله محترماً) أى فى حدوده والافاسياق فى المستغنيات غير محترم بالنسبة للمتلف نعم يرد العبد المرتد الا شئ (قوله ومهدر بخور ردة أو صيال أتلغ) ببناء أتلغ للفعول (قوله أما أجرة مثل ذلك العمل فلازمة) لا يحل للفظأ ما هنا على ان هذا (قوله ويفرق بين هذا) قد يقال المزبل لها هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان أو زاد ثم الثمر كما هو الظاهر بل المزبل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد اه سم على حج ويمكن الجواب بأن المفاضلة مستلزمة لتفصيل مال العامل فمكأن كتفصيل الثمن فاحتيج للفرق المذكور (قوله وازالته) أى التفاضل لها أى التبعية (قوله فاحتاجت لمتبوع قوى) أى وهو الشجر بشرط ان لا يرد الثمر ثمن (قوله فيما من) أى فى الحصة تبعاً (قوله وسلم الزرع) أى عن المتلف لجميعه ولو تلف بعضه ١٨٢ استحق من الارض بقسط ما سلم ثم ظاهر اعتبار التلف انه لو لم يتلف لكن وجد

معياري دينا جدياً بحيث يكون الحاصل منه تافها بالنسبة لما جرت به العادة فى تلك الارض استحقاق العامل أجرة مثل عمله كاملة (قوله لاتحاد البابين) أى فقلنا باسـتحقاق العامل الاجرة فى البابين وان لم يحصل ربح بخلاف الشركة الفاسدة (قوله لوجود نفع شريكه) أى وهو الربح ولو لم يحصل ربح فى الشركة الفاسدة لم يستحق المباشر للعمل فيها من الشريكين أجرة (قوله وعليه أجرة مثل الارض) قضيته انه لا يؤمر بقلع الزرع قبل أو ان الحصاد ووجه نه انما زرع بالاذن فخصوص المخبرة وان بطل بقى عموم الاذن رهو تظير مامر

الفرض تعمس الافراد والحاجة لا تختلف والمتاقي لالان الكثير لا يكون تابعا (و) الاصح (انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز شرط نصف الزرع وربع الثمر مثلاً لا مامل لان الزراعة وان كانت تابعة هى فى حكم عقد مستقل وكون التفاضل يزيل التبعية من أصلها متبوع ويفرق بين هذا وازالته لها فى بعثك الشجرة بدشرة والثمرة بخمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان الثمرة قبل بدو غير صالحة اجماعاً لا يراد العقد عليها وحدها من غير شرط قطع فاحتاجت لمتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا لما مر من جواز المزارعة مسنقلة عند الاكثرين وقضية كلامهما انه يلحق بالبياض فيما مر زرع لم يبد صلاحه والثانى يشترط لما مر من ان التفاضل يزيل التبعية وقد تقدم رده (و) الاصح (انه لا يجوز أن يخبر تبعاً للساقاه) لعدم ورود ذلك والثانى تجوز كل مزارعة وأجاب الاول بان المزارعة فى معنى المساقاة من حيث انه ليس على العامل فيها الا العمل بخلاف المخبرة فانه يكون عليه البذر والعمل (فان أفردت أرض بالزرعة فالملك للمالك) لانه غناء ملكه (وعليه لا مامل أجرة عمله ودوابه وآلاته) ان كانت له وسلم الزرع لبطلان العقد ولا يمكن احباط عمله مجازاً ما اذا لم يسلم فلا شئ للعامل على ما أخذ من تصويب المصنف لكلام المتولى فى نظيره من الشركة الفاسدة فيما اذا تلف الزرع أنه لا شئ للعامل لانه لم يحصل للمالك شئ ورد بان قياسه على القراض الفاسد أقرب لاتحاد البابين فى أكثر الاحكام فالعامل هنا أشبهه فى القراض من الشريك وكان الفرق بين العامل والشريك ان الشريك يعمل فى ملك نفسه فاحتيج فى وجوب أجرته لوجود نفع شريكه بخلاف العامل فى القراض والمساقاة أو أفردت بالمخبرة فالملك للعامل لان الزرع تابع للبذر وعليه أجرة مثل الارض مستحقها ولو كان البذر لهما فالغلة لهما ولكل على الآخر أجرة ماصرفه من منافعه على حصة صاحبه (وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة) فى أفراد المزارعة (ان يستأجره) أى المالك العامل (بنصف البذر) شائعاً (ليزرع له النصف الآخر) فى الروض (ويعيره نصف الارض) شائعاً (أو يستأجره بنصف

من البغوى فيم لو غرس فى الارض المقبوضة بالشراء الفاسد أو بنى من انه لا يقطع مجازاً بل يخبر المالك البذر بين قائمك بالقيمة وبين قلعه وغرامة ارش النقص وبين التبعية بأجرة المثل لكونه انما فعل بالاذن الذى تضمنه البيع الفاسد لكن تقدم للشارح ان المعتمد خلافه وعليه فانظر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد واعلم انه لما أذن له هنا فى الزرع على ان الغلة بينهما ما كان اذنانى الانتفاع بالارض مع بقائه على ملك صاحبه وهو يقتضى ان يكون الاذن مقصوداً بالذات فاذا بطل العقد من حيث خصوص المخبرة بقى مطلق الاذن فأشبهه حوازه تصرف الوكيل بعموم الاذن وان بطل خصوص الو كالة والمقصود فى البيع نقل الملك فى الارض للمشتري فاذا بطل بطل توابعه لان انتفاع المشتري به ليس مبنياً الاعلى انتقال ملك الارض مع انتقال منفعتها فاذا بطل المبيع لانتفاعه بالارض جهة مجوزة ليزرع له النصف الآخر وبهذا علم جواز اجارة المشاع اه حج (قوله ولكل على الآخر أجرة ماصرفه) أى حيث سلم الزرع على مامر عن المتولى لان هذه الاثن شركة فاسدة

الحكم من أصله غير محتاج اليه هنالاه سيأتي في محله ولذا لم يذكره في الصفة (قوله وتلف) أي نفس الزرع وقوله ضمن جعله جواب الشرط وكان عليه ان بقدر شرط ضمن الا في كلام المصنف الذي كان جوابا لهذا الشرط فقد صار مهما (قوله

(قوله وتنفارق الاولى) هي قوله ان يستاجر وقوله هذه هي قوله أو يستاجر بنصف البذر (قوله ولو فسد منبت) أي فسد بغير سبب الزراعة اه سم على حج (قوله هنالك) أي في الاولى وقوله لاهنا أي في الثانية (قوله ويؤجره نصف الارض) أي ويكون أمانة في يد العامل فان تلبت بالتقصير منه فلا ضمان كسائر الاعيان المستأجرة (قوله فان كان البذر) بين به الطريق الصحيح للخبرة تتميم الكلام المصنف ومن ثم قال المحلى وان امردت الارض بالخبرة فانغل للعامل ولما لك الارض عليه أجرة مثلها وطريق عمل المغسل لها ولا أجرة ان يستاجر العامل نصف الارض بنصف ١٨٣ البذر الخ ماذ كره الشارح (قوله

ونصف عمله وآلاته) أو منها من طرقه ان يؤجر نصف الارض بنصف منافع عمله وآلاته اه حج (قوله ولو أذن لغسيره) أي بان استاجر المالك ليزرع له ولو اجارة فاسدة أخذ من قوله ولا نها صارت مرهونة (قوله ولاها صارت مرهونة) هذا يدل على ان هذا معاملة اه سم على حج (قوله وان كان الاصح خلافاه) أي في الغاصب فقط

فوفصل في بيان الاركان الثلاثة في (قوله الثلاثة الاخيرة) وهي العمل والثمر والصيغة وممرت الثلاثة الاولى وهي العاقدان والمورد أما العاقدان ففي قوله تصح من جائز التصرف وأما المورد ففي قوله وموردها

البذر ونصف منفعة الارض) شائعا (ليزرع له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الارض) فيشتركان في الغلة مناصفة ولا أجرة لاحدهما على الآخر لان العامل يستحق من منفعة الارض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع وتنفارق الاولى هذه بان الاجرة تم عين وهناعتين ومنفعة وتتمتع من الرجوع بعد الزراعة في نصف الارض ويأخذ الاجرة وهنالا يمكن ولو فسد منبت الارض في المدة زمة قيمة نصفها هنالك لاهنالا ان العارية مضمونة ومن الطرق أيضا أن يقرضه نصف البذر ويؤجره نصف الارض بنصف عمله ونصف منافع آتية فان كان البذر من العامل فطريقه ان يستاجر العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله وآلاته ويشترط في هذه الاجارات وجود جميع شروطها الآتية ولو أذن لغسيره في زرع أرضه فخرتها وهيأها للزراعة فزادت قيمتها ذلك فأراد رهنها وباعها مثلا من غير اذن العامل لم يصح اتعذر الانتفاع بها بدون ذلك العمل المحترم فيها ولا نها صارت مرهونة في ذلك العمل الذي زادت به قيمتها وقد صرحوا بان لنحو القصار حبس الثوب لرهنه بأجرته حتى يستوفىها ولله غاصب اذا غرم قيمة الحيلولة ثم وجد المغصوب حبسه حتى يرد له ما غرمه على ما مر وان كان الاصح خلافه

فوفصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة وزوم المساقاة وهرب العامل فيشترط في فيه (تخصيص الثمرة بهما) أي المالك والعامل فالو شرط شبا منه لثالث غير من أحدهما فسد العقد كالتقراض نعم لو شرط نفقة من المالك على العامل جاز فان قدرت فذلك والا نزلت على الوسط المعتاد وتعبير المصنف بتخصيص الثمرة بهما صحيح لما مر من جواز دخول الباء على المقصور والمقصور عليه (واتسرا كهما فيه) بالجزئية كفي نظيره من القراض ففي على ان الثمرة جميعها لك أولى يفسد ولا أجرة له في الثانية وان جهل الفساد ويفسد أيضا ان شرط الثمر لو احدى والعنف للآخر وانما ذكر هذا وان فهم مما قبله لانه قد يفهم منه أيضا ان القصد به اخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه لاحدهما وبما بعده ولانه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الايهام ولو كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انقصت بتركه العمل أي بفوت العمل بمضي المدة وبعمل الثاني لا بمجرد العقد والثمره كلها

الخ (قوله وهرب العامل) أي وما يتبع ذلك كنصب المشرف اذا نبئت خيانة العامل (قوله يشترط فيه) أي عقد المساقاة (قوله غير من) ومن الغير أجر أحدهما (قوله والا نزلت على الوسط) هذا مخالف لما مر في القراض من اشتراط تقدير نفقة الغلام فيه كالمساقاة في قوله وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة فله ماذ كره هنا مبني على غير ما قدمه عنه (قوله ولا أجرة له في الثانية) أي وله الاجرة في الاولى وان علم الفساد لانه دخل طامعا حيث شرطت الثمرة كلها (قوله وان جهل الفساد) سواء علم الفساد أو جهله وتقدم نظيره في القراض فيما لو قال المالك وكل الزرع لي (قوله وانما ذكر هذا) عبارة حج واحتاج لهذا مع فهمه مما قبله الخ ثم قال ولما بعده الخ أي وهي قوله والعلم بالنصيبين الخ وهي الاولى لان ذكر لا يتعدى باللام

بخلاف الرق فليس قبحه سببا للخ) أى والصورة فيه أنه شك في مسقطه كما هو قضية المقايسة وان لم يتقدم هذا في كلامه والقول بعدم ضمان الرق حينئذ نقله في التحفة عن الشامل والبحر (قوله ان الطائر مفرد والطير جمعه) يقال عليه وحينئذ (قوله ولثاني عليه) أى على العامل الاول الاجرة أما لو فسدت المساقاة مع المالك وأتى العامل بالعمل استحق أجره المثل لعمله والثمره كالمالك وقياس ما مر للشارح في عامل القراض من انه يستحق الاجرة وان علم الفساد لانه عمل طامعاً فيما أوجبه الشرع انه هنا كذلك فيستحق الاجرة وان علم الفساد الا اذا قال المالك وكل الثمرة في فلا أجره للعامل كالقول المالك في القراض وكل الرمحى (قوله ان جهل الحال) قضية قوله قبل ولا شيء للعامل الاول انه لا يرجع بما غرمه على المالك (قوله ومنها) أى الجزئية (قوله لم يصح الخ) قال في شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه سم على ج (قوله ولهذا اجزم ابن المقرئ) معتمد (قوله ولو شرط) أى في صاب العقد (قوله خلافا لبعض المتأخرين) أى شيخ الاسلام (قوله والقنو) هو جمع الشماريج أما العرجون وهو الساعد للمالك اه شيخنا زيادى (قوله وشرطها) أى القنو والشماريج ويحمل الجريد وما بعده الخ والظاهر الاول ١٨٤ لان الجريد وما بعده علم حكمه من قوله ولو شرط ذلك بينهما لم يجز الخ (قوله بطل

قطعا) وعلى قياسه البطلان اذا شرطت للمالك وقد يفرق بقوة جانب المالك باستحقاقه للكل الا ما شرط للعامل (قوله ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي تفريق الصفة فيصح فيما لم يبد صلاحه بنفسه فيما بدا صلاحه بشرط تأتى العمل على ما لم يبد صلاحه فقط فينبغي ان يصح بهذا الشرط ولا يدخل ما بدا صلاحه تبعا وقد يتوقف في اشتراط هذا الشرط في المسائلين فليتأمل اه سم على

للمالك ولا شيء للعامل الاول ولثاني عليه الاجرة ان جهل الحال والا فلا (والعلم) منهما بالنصيبين بالجزئية) ومنها يفتننا الجملة على المناصفة (كالقراض) في جميع ما مر ولو فاوت بين النصيبين في الجزء المشروط لم يصح على ما في الروضة بل قيل انه تحريف ولهذا اجزم ابن المقرئ بخلافه وخرج بالثمر الجريد والكرناف والليف فلا يكون مثله كابل يختص به المالك كما جزم به في المطالب تبعاً للماوردي وغيره ولو شرط ذلك بينهما لم يجز فيما ينظر خلافاً لبعض المتأخرين لانه ليس من موهود النماء ولا مقصوده والقنو والشماريج بينهما ولو شرطها للعامل بطل قطعاً ومراعاة العامل على حصته بظهور الثمر ومحل ان عقد قبل ظهوره والاملاك بالعقد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهوره بل أولى لانه أبعد عن الغرر ولو وقع الاتفاق فيه كثير اترات منزلة المعدم والثاني لا يصح لفوات بعض الاعمال (لكن) لا مطلقاً بل (قبل بدو الصلاح) لبقائه معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فيمتنع قطعاً بل قبل اجماعاً (ولو ساقاه على ودى) غير مغروس بفتح فكسر المهملة فتحتية مشددة وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر) أو غرنه اذا اثمر (لهم لم يجز) لانها خصصة ولم ترد في مثل ذلك وحكى السبكي عن قضية المذاهب الاربعة منعها معترضاً به على حكم قضاة الحنابلة بها ونقل غيره اجماع الامة على ذلك لكنه معترض بأن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لما لا يملكه وعليه لرب الارض أجره مثلها كما ان على رب الارض والشجر أجره العمل والاتات ويأتى في القلم والابقاء هنا ما مر آخر العارية (ولو كان) الودى (مغروساً) وساقاه عليه (وشرط له جزأ من الثمر على العمل فان قدر له) في عقدها عليه (مدة بثمر) الودى (فيها غالباً) تخمس سنين

ج وما اقتضاه ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لما عمل به من القياس على البيع (قوله كالبيع) (صح) أى فيما لم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه في صحة بيده مطلقاً وبشرط الابقاء وقياسه هنا ان ما لم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيمبطل في الجميع (قوله ولو ساقاه على ودى) علل في شرح المنهج بان الغرس ليس من عمل المساقاة وقضيته انه لو عقد على ودى ليغرسه المالك وبته هذه هو بعد الغرس لم يمتنع ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي ان هذا ليس مراداً (أقول) ولو قيل بالصحة فيما لو عقد عليه غير مغروس أو مغروساً على كالمثل على ان ينقله المالك ويغرسه في غيره ويعمل فيه العامل لم يبعد لانه لم يشترط فيه على العامل ما ليس عليه (قوله منعها) أى في الودى (قوله وعليه لرب الارض أجره مثلها) هذا صريح في انه جعل المتن على ما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك فيكون نظير المتبادر من المتن ان الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كما ان على رب الارض الخ (قوله ما مر آخر العارية) أى من تخيير مالك الارض بين تبقية الشجر بالاجرة وتغلبه بالقيمة أو قلعه وغرم ارضه نقصه وفيما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك وفيه ما مر من انه مخالف للتعهد في غراس المشتري شراء فاسداً من انه كالغاصب

فلا يصح تفسيره به كما صنع فلوقال تبدل التفسير مفرد طبر لصح (قوله والثاني يضمنه مطلقا الخ) كان الاولى تأخير حكاية القولين عن قول المصنف وان وقف ثم طار فلا (قوله في تلك) يعني في مسألة الماوردي وكان ينبغي أن يقول في هذه ويقول فيما يأتي عكس ما هناك (قوله وان جزم في الانوار بخلافه) الذي في الانوار ونقله عنه في شرح الروض انه لا يضمن فهو موافق لابن (قوله فان لم تثمر فلا شيء له) أي وان أثمرت فله أي ان أثمرت فيما توقع فيه اثمارها لا مطلقا قال في الروض ولو ساقاه عشر سنين لم يكن الثمرة بينهما ولم يتوقع الا في العاشرة جاز فان أثمر قبلها أي العاشرة فلا شيء فيه أي في الثمر للعامل وان لم يثمر في العاشرة أي لانه لم يطمع في شيء منه اه سم على حج (قوله وفي هذه الحالة الخ) ١٨٥ أي فيما لو كان مغروسا وشرط

الخ ولا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما عمل به ان هذا جاز في جميع صور المساقاة حيث لم يخرج الثمرة وسيأتي التصريح به في آخر الباب (قوله في الاخيرتين) هما الاستواء وجهل الحال (قوله بخلاف هذا) ولم يذكر وعليه الخ (قوله) وعليه أي وعلى قوله ورد الخ (قوله فله الاجرة) أي على المالك ومع ذلك لا حاجة لذكره لانه تقدم في قوله نعم له الاجرة في الخ ومن ثم اقتصر حج على الرد الخ (قوله بخلاف شرط الكل) أي فان فيه الاجرة وقوله له أي للعامل (قوله ان يقول ساقيتك) أي أو يطلق (قوله مالا يغتفر في الاجارة) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما سيأتي له في الاجارة في شرح قوله ولو

(صح) العقد وان كان أكثرها لا ثمرة فيه لانها حينئذ بمنزلة الشهور من السنة الواحدة فان لم تثمر فلا شيء له وفي هذه الحالة لا يصح بيع الشجر لان للعامل حقا في الثمرة المتوقعة فكان البائع استثنى بعضها (والا) أي وان قدر مدة لا يثمر فيها غالبا (فلا) تصح ثلثاؤها عن العوض سواء أعلم بعدم أم غلب أم استويا أم جهل الحال نعم له الاجرة في الاخيرتين لانه طامع (وقيل ان تعارض الاحتمال) للاشعار وعدمه على السواء (صح) كالتراض ورد بان الظاهر وجود الربح بخلاف هذا وعليه فله الاجرة وان لم يثمر لانه عمل طامعا (وله مساقاة شريكه في الشجر اذا) استقل الشريك بالعمل فيها و (شرط له) أي الشريك (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين وشرط له ثلثي الثمرة وان شرط قدر حصته لم يصح لان قضاء العوض ولا أجر له بخلاف شرط الكل له كما مر واستشكل هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملاك المستأجر أجاب عنه السبكي بأن صورة المسئلة ان يقول ساقيتك على نصبي هذا وبهذا صور أبو الطيب كالمزني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة هو المعتمد وعلى الاول فيجيب بأنه يغتفر في المساقاة مالا يغتفر في الاجارة ويبحث بعضهم انه ان قال ساقيتك على كل الشجر لم يصح أو على نصبي أو أطلق صح ولو ساقى أحد الشريكين على نصيبه أجنبيًا بغير إذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في شرح ارشاده وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين فان ساقى الشريكان ثالثا لم تشتط معرفته بحصة كل منهما الا ان تفاوتا في المنروط له فلا بد من معرفته بحصة كل منهما (ويشترط) لصحة المساقاة (ان لا يشترط على العامل ماليس من جنس أعمالها) التي ستذكر قريبا انها عامية فلا اعتراض عليه وانما قدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه ماليس عليه وعكس ذلك هنا لان الاعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقد مت ثم ذكر حكمها وهذا بالعكس فقدم حكمها ثم أخرت لطول الكلام عليها فاذا شرط عليه ذلك كبناء جدار الحديقة لم يصح العقد لانه استئجار بلا عوض وكذا الوشرط ما على العامل كالسقي على المشهور كما صرح به في البحر وان نص في البويطي على انه لا يضر شرطه على المالك وبه جزم الداوي (وان ينفرد) العامل (بالعمل واليد في الحديقة) ليمكن من العمل متى شاء فلو شرط العمل على المالك معه ولو مع يد العامل فسد بخلاف شرط عمل غلام المالك معه نظير

٢٤ نهاية ح استأجرها لترضع رقيقا يبعثه في الحال جاز على الصحيح لكن سنين في ذلك المحل أن المدة بخلافه اه سم على حج (قوله وبحث بعضهم) ضعيف (قوله لم يصح) لعل وجهه انه لا يتمكن من العمل في نصيب المالك دون الشريك لان كل جزء مشترك بينهما (قوله خلافا لبعض المتأخرين) أي شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير اه شيخنا الزيادي (قوله ولو مع يد العامل) أي ولو كان الشجر في يد العامل فلا يقال انه عين ما قبله هذا ولو أقرده مخترا من العمل واليد بالذکر لكان أولى وبعبارة حج بعد قول المصنف وأن ينفرد بالعمل نعم لا يضر شرط عمل عبد المالك معه الى ان قال بعد قول المصنف وباليدين في الحديقة ليعمل متى شاء فشرط كونهما يدا المالك وعبداه مثلا ولو مع يد العامل يفسدها اه وهو صريح فيما قلناه

المقري لا يخالفه (قوله فتفرغ لم يضمه) هل المراد انه اذا تفرغ بطلت بحدوث أو انه انقضت بغيره كان رماه بما يقتله فان كان الثاني فهل هو كذلك وان كان يندفع بأخف مما رماه به يراجع (قوله ولو بنى دارا) البناء ليس بقيد كما هو ظاهر (قوله) فالقت الریح فيها وبوضع لم يضمه) أي اذا لم يتمكن من اعلام صاحبه حتى لا ينافي ماسياتي في باب الوديعة وقد قيد بذلك هنافي الانوار (قوله الضامن) أخرج به لو كان غاصبا لاختصاص فلا يأتى فيه ماسياتي (قوله لان الزوجة من حيث هي) (قوله ولا مؤبد) أي ولا مؤقته بعد لا تفر في جميعها بان عجزت عن الاثمار قبل فراغ المدة عادة بان جرت العادة بان لا تفر في شيء من المدة المقدره (قوله ولو أدركت الثمر) أي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها (قوله ويصح شرط غيرها) أي العربية (قوله وهو صحيح) أي ان تأخر قال في العباب كالروض ولو قدر بعشر سنين والثمرة متوقعة في العشرة جاز فان تأخر قبلها أو لم يثمر الا بعد فلا شيء للعامل ١٨٦ من الثمرة ولا أجر له عمله اه سم على منهج (قوله وهو صحيح ان تأخر)

قياس ذلك انه لو تأخر قبل المدة لعارض اقضى خروج الثمر قبل العشرة استحق حصته منها فليصرف وقد يفرق بان خروجها قبل العشرة لما لم يكن متوقعا أصلا لم يستحق فيه شيئا لانه لم يدخل طامعا بخلاف ماله تأخرت فان ما حصل بعد العشرة هو الذي كان يتوقعه فيها (قوله استحق حصته) أي وعليه فهل الخدمة على المالك والعامل فيه نظرو قضية اطلاقهم انها على الاول ونقل بالدرس عن بعض المؤامش ما وافقه (قوله) لقول الماوردي) علة لقوله وهو صحيح بدون ما بعده من الشرط (قوله) خلافا لما في الانتصار والمرشد) هما لابن أبي

ما صر في القراض بل أولى لان بعض أعمال المساقاة على المالك (ومعرفة العمل) جملة لا تفصيلا (بتقدير المدة كسنة) أو أقل اذا قل مدتها ما يطالع فيه الثمر ويستغنى عن العمل (أو أكثر) الى مدة تبقى العين فيها غالب الاستقلال فلا تصح مطلقة ولا مؤبد، لانها عقد لازم فكانت كالأجارة وهذا مما خالف فيه القراض والسنة عند الاطلاق محمولة على العربية ويصح شرط غيرها ان علمه ولو أدركت الثمار قبل انقضاء المدة عمل بغيره بلا أجره وان لم يحدث الثمر الا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح ان تأخر لا يسبب عارض فان كان بعارض سبب كبرد ولولا لا طالع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والروايي الصحيح ان العامل شريك وان انقضت وهو طالع أو بلغ فللعامل حصته منها وعلى المالك التعهد والتبعية الى الجذ اذا خلا لما في الانتصار والمرشد من انه علمه ما ولو كان النخل المعقود عليها يثمر في العام مرتين فاطلع الثمرة الاولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يفوز المالك بها أو يكون العامل شريكا فيها لانها ثمرة عام فيه احتمال والاوجه الاول (ولا يجوز التوقيت) لمدة المساقاة (بادراك الثمر) أي جذاذه كما قاله السبكي (في الاصح) للجهل به فانه قد يتقدم وقد يتأخر والثاني ينظر الى انه المقصود (وصيغتها) أي المساقاة صريحة وكنائية فنصرحتها (ساقيتك على هذا النخل) أو العنب (بكذا) من الثمرة لانه الموضوع لها (أو سلمته اليك لتعتهده) أو اعمل عليه أو تعهده بكذا الاداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحته وهو ظاهر كل مهم وان اعتمد الاذرعى والسبكي انها كناية وافهم تعبيره بكذا الاعتبار ذكر الموضع فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاقه الاجرة وجهان أو جهه ما نهم ولو ساقاه بلغظ الاجارة لم تصح على الاصح في الروضة وكذا عكسه وقول الاسنوي انه مشكل بخالف للقواعد فان الصريح في بابه انما يمنع أن يكون كناية في غيره اذا وجد نفاذا في موضوعه كقوله لزوجه أنت على كظهر أمي ناوبا الطلاق فلا تطلق ويقع الظاهر بخلاف قوله لامته أنت طالق فهو كناية في العتق لانه لم يجد نفاذا في موضوعه ومسئلتنا من ذلك اه مردود والصواب ما صححه والفرق بين هذا وبين قوله لامته أنت على كظهر أمي هو ان الظاهر لما لم يمكن

عصرون (قوله عما يثمر في العام) في مالو كان المعقود عليه لا يثمر في العام الامر مرتين فهل تصوره الثانية للمالك كالثمرة الحاصلة قبل المدة التي اعتيد الاثمار فيها أو مستركة بينهما وبين العامل فيه نظرو والاقرب الاول (قوله) قبل انقضاء المدة) أي وهو مشترك بينهما في هذه الحالة (قوله يفوز المالك بها) أي الثانية (قوله الموضوع لها) أي للمساقاة (قوله ساقيتك) وهذا من صور المساقاة على العين ع اه سم على منهج أي فتمنح الاجرة بعمته والظاهر أن مثلها الثلاثة التي ذكرها المصنف والشارح قولهما أو أسلمت اليك الخ (قوله وهو ظاهر كل مهم) هو المقدم (قوله أو جهه ما نهم) أي وان علم بالقساد على قياس ما مره غير مرة هنا وفي القراض (قوله لم يصح) أي لا صريح ولا كناية كما يفهم من بقية عبارته (قوله والصواب ما صححه) أي من عدم صحة المساقاة بلفظ الاجارة وعكسه

زوجة الخ) وحيفة ثم فاصنعته في مخرج المثن من استثناء التزوج من وضع اليد منه كل الآن يكون استثناء منقطعاً (قوله
 براءة المالك) متعلق بقوله ويبرأ (قوله ثم ما تقر في الهبة) أي في ردها مع ما اليد فيه يد ضمان مع قطع النظر عن التعليل
 وأما بالنظر إليه فلا يكون موافقاً لما جرى عليه ابن المقرئ بل موافق لما في الروضة سيما وقد فصلها بكذا فكان الأولى خلاف
 هذا الصنيع (قوله لما مر آنفاً) انظر أين مر (قوله وعلى الأول لو قدمه لا يخ) ١٨٧ كان الأولى هنا الاضمار (قوله

وتقديمه لرقيق ولو باذن
 ماله كجناية) صوابه كما
 في الروض وإذا قدمه لعبد
 فالأكل جناية يباع فيها
 (قوله مما هو مقدر) بيان
 لنحو كف أي ولو جنى على
 ما هو مقدر منه بنظيره

(قوله والثاني أن يقبله)
 أي بأن يمكن استعمله فيه
 بالنية أي ولو من ناطق
 أه ح (قوله ولو عقدها)
 أشار به لارد على من قال
 إذا عقد بغير لفظ المساقاة
 اشترط تفصيل الأعمال
 بخلاف ما لو عقدهم أفلا
 يشترط أخذاً مما أشار
 إليه بقوله وإن أفهم كلام
 الخ (قوله إليه) أي العرف
 (قوله بعروقه) أي وهو
 البغلي (قوله ويدخل في
 السقي) كأنه جعل السقي
 على إدارة الدولاب مثلاً
 وجعل ما ذكره من
 إصلاح طرق الماء ونحوه
 توابع وعلى هذا فغنى
 دخول التوابع في السقي أنه
 يستلزمها (قوله وإطلاقه
 عليه) أي على الرطب
 وإنما يسمى كلاً كما يسمى
 به إلياس (قوله فنحو طلع

تصوره في حق الأمة بوجه من الوجوه جعل على الكفاية بإرادة المكلف أصحها للفظ عن
 الإلغاء وأما لفظ الإجارة فليس كذلك لأنه يمكن تصحيحه وإيقاعه إجارة بأن يذكر عوضاً معلوماً
 فعدول المكلف عن العوض الصحيح إلى الفساد دليل الإلغاء ولا ضرورة بنا إلى جعله على
 خلاف الظاهر واللفظ صريح في الفساد فلا يمكن إعماله في غيره مع إمكان تصحيحه إجارة
 والحاصل أنه يعتبر في كون الصريح في باب كفاية في غيره شرطان أحدهما أن لا يجد نقاذ في
 موضوعه والثاني أن يقبله العقد المنوي فيه (ويشترط القبول) باللفظ متصلاً كما في البيع
 ولهذا اعتبر في الصيغة هنا ما مر فيها ثم الأعدم التأكيد وتصح بإشارة آخرس وبكتابة بالنية
 (دون تفصيل الأعمال) فلا يعتبر التعرض له في العقد ولو عقدها بغير لفظ المساقاة كما صرح
 به ابن يونس وهو ظاهر وإن أفهم كلام الروضة أنه لا يجري إلا في لفظها (ويحمل المطلق في كل
 ناحية على العرف الغالب) فيها إذا المرجع فيما لا ضابط له شرعاً ولا لغة إليه هذا إن كان عرف
 غالب وعرفاه والأوجب التفصيل جزمًا (وعلى العامل) بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج إليه
 لإصلاح الثمر واستزادته بما يتكرر كل سنة كسقي) أن لم يشرب بعروقه ويدخل في السقي
 توابعه كإصلاح طرق الماء وقطر رأس الساقية وسدها عند السقي (وتنقية نهر) أي يجري الماء
 من طين وغيره (وإصلاح الأجاجين) وهي الحفر حول الخلل التي يثبت فيها الماء) شملت
 بالإجانة التي يغسل فيها (وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أنثى وقد يستغنى عنه
 لسكونها من تحت ريح الذكور فحصل الهواء ريح الذكور إليها (وتنقية) أي إزالة (حشيش)
 ولورطبا وإطلاقه عليه لغة والاشتمال عليه اليأس (وقضبان مضره) لاقتضاء العرف ذلك وعلم
 من تقييدها ما عليه بالعمل عدم وجوب عين عليه أصلاً فنحو طلع بلقح به وقوصرة تحفظ العنقود
 عن الطير على المالك (وتعريض جرت به عادة) في ذلك المحل لئلا يمد عليه الكرم ووضع حشيش
 على العنقايد صوناً لها عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الثمر) على الشجر من سراق وطير
 وزنبور فإن لم يحفظ به كثرة السراق أو كبر البستان فالمؤنة عليه كإقتضاء إطلاقهم وبحسب
 الأذرى عدم لزومه ذلك في ماله بل على المالك معونته عليه (وجذاذه) أي قطعه (وتجفيفه في
 الأصح) لأن من مصالحه والثاني ليس عليه لأن الحفظ خارج عن أعمالها وكذا الجذاذ
 والتجفيف لأنهما بعد كمال الثمرة نعم قيد في الروضة كإصلاح وجوب التجفيف بما إذا اعتيد أو
 شرطه والأوجه ما أطلقه المصنف في الكتاب من الوجوب مطلقاً لأن مقابل الأصح لا يتأتى
 إلا عند انتفاء الشرط والمادة أن لا تسعه مخالفتها وإذا وجب لزوم تسوية الجرين ونقله إليه
 وكلما وجب على العامل له استئجار المالك عليه وما وجب على المالك لو فعله العامل باذن
 المالك استحق الأجرة تنزيلاً له منزلة قوله أقض ديني وبه فارق قوله له اغسل ثوبي وظاهر
 كلامهم أن ما نصوا على كونه على العامل أو المالك لا يلتفت فيه إلى عادة مخالفة له كما هو

الخ) وينبغي أن من ذلك ما جرت به العادة من الزبل ونحوه فيكون على المالك (قوله فإن لم يحفظ به الخ) معتمد (قوله فالمؤنة
 عليه) أي العامل وإنما أفرد بها بالذكر للخلاف فيها والاقوله وكذا حفظ الخ شامل لها (قوله وبحسب الأذرى الخ) هو ضعيف
 (قوله وإذا وجب) أي الجفاف (قوله باذن المالك) أي من غير تعرض للأجرة أه سم على حج وقياسه أن ما وجب على
 العامل إذا فعله المالك باذنه استحق الأجرة به على العامل للمدة كورة (قوله وبه فارق قوله له) أي لا يخ

في الحر كالكف والرجل أي والصورة ان الجناية لا مقدر لها كان جرح كفه فهو غير ماسيأتي في المتن (قوله فان نقصت كائن سقط ذكره وأنثياه) عبارة التحفة فان لم تنقص كان سقط ذكره وأنثياه كما هو الغالب لم يجب شيء انتهت فلا حاجة لقول الشارح فان نقصت لانه فرص المتن وسقوط الذكر والانثيين انما يحتاج اليه لتمثيل لعدم النقص وسيأتي انه لو كان القطع بجناية انه يضمن (قوله فلا يلزمه الا ما تنقص) بمعنى انه يستقر عليه من الثمن نسبة ذلك النقص ويجعل قابضاً لمقابله فاذا نقص (قوله ومعمول) المعمول الفاس ١٨٨ العظيمة التي يحفر بها الصخر والجمع المعمول اه مختار الصحاح (قوله بطل العقد)

أي والثمرة كلها للمالك وعليه للعامل أجرة مثل عمله (قوله وقدينار ع) يتأمل فيه فانه جعل مناط الفرق أولاً بين نحو الطلع وخيط الخياط فسامعني الجمع المدكور حتى ينزع عه (قوله جعلهم ثمر الطلع) عبارة حج ثم انتهى ولملأه الأولى لان الثمر هو نفس الطلع وعلى الثانية فلا ضارة ببيانته (قوله أما وضع شوك) مختار قوله كبناء الخيطان الخ (قوله جعل على اطراد عادة) وبجئت أبو زرعة انهما لو اختلفا في أثناء المدة في اتيان العامل بما يلزمه فان بقي من أعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك وألزم العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا أمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه اه حج (قوله علم به) أي تبرع الاجنبي (قوله نعم لا يلزمه) أي المالك وقوله

ظاهر على أن العرف الطارئ لا يعمل به اذا خالف عرفاً سابقاً له فقول الشيخ في شرح منجه وظاهر أنه لو جرت عادة بأن شيئاً من ذلك على المالك اتبعت بتعين جملة على ما ليس للأصحاب فيه نص بأنه على أحدهما أو بأن العرف فيه يقتضي كذا أو لا فهو غير صحيح (وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الخيطان) ونصب نحو باب أو دولا ب وفاس ومنجل ومعمول وبقر تحرت أو تدير الدولا ب (وحفر تم رجس يدفعه على المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد ولا يشكل عليه اتباع العرف في نحو خيط خياط في الاجارة لان هذا به قوام الصنعة حالاً ودواماً والطلع نفعة انعقاد الثمرة حالاً ثم يستغنى عنه وقدينار ع فيه جعلهم ثمر الطلع كأنه يخطى فالاوجه أن العرف لم ينضبط بهذا فعمل فيه بأصل أن العين على المالك وثم قدينار ع وقدينار ع ب وقدينار ع ب فعمل به في الاول ووجب البيان في الثاني أما موضع شوك على البدار وترقيق يسير انفق في الجدار فيتبع فيه العادة في الاصح من كونهما على المالك أو العامل وما نقله السبكي عن النص من ان الثاني على المالك جعل على اطراد عادة به (والمساقاة لازمة) أي عقد هذا لازم من الجانبين كالاجارة قبل العمل وبعد لان أعمالها في أعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون انقراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة ككأنها باقية أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التنضيض مع عدم الربح ووجه لزومه ظاهر كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى وهو مراعاة مصلحة كل منهما اذ لو تمكن العامل من فسخه قبل تمام العمل تضرر المالك بفوات الثمرة أو بعضها بعدم العمل لكونه لا يحسنه أولاً لا يتفرغ له ولو تمكن المالك من فسخه تضرر العامل بفوات نصيبه من الثمرة لان الغالب كونه أكثر من أجرة مثله (ولو هرب العامل) أو حبس أو مرض (قبل الفراغ) من العمل وان لم يشرع فيه (وأتمه المالك متبرعاً) بالعمل أو بمؤنته عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما شرط له كالتبرع عنه أجنبي بذلك علم به المالك أم جهله نعم لا يلزمه اجابة أجنبي متطوع والتبرع عنه مع حضوره كذلك والائتمام مثال فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك ولو عمل في مال نفسه غير متبرع عنه أو عمل الاجنبي عن المالك لا العامل استحق العامل فيما يظهر بخلاف نظيره من الجمالة للزوم ما هنا وان بحث السبكي التسوية بينهما في عدم الاستحقاق (والا) بان لم يتبرع أحد بائتمامه ورفع الامر للحاكم وليس له ضامن فيما يلزمه من أعمال المساقاة أو كان ولم يمكن التخلص منه (استأجر الحاكم عليه من يثمه) بعد ثبوت المساقاة والحرب مثلاً وتعذر احضاره عنده لانه واجب عليه قناب عنه فيه ولو امتنع مع حضوره فكذلك واستجاره من ماله ان وجد ولو

اجابة أجنبي متطوع ظاهر ولو أميناً عارفاً يتبعى خلافه أحدائماً يأتي في الوارث وان أمكن الفرق من بأن الوارث شريك فهو لمباشرة ملكه والاجنبي لا حقه في البستان فلا يلزم من تمكن الوارث تمكين الاجنبي لكن الظاهر عدم الفرق لانه لا ضرورة على المالك ولا مئة عليه وفيه نفع للعامل فاشبهه مالواستأجر من يعمل عنه (قوله كذلك) أي كعمل المالك بعد هرب العامل متبرعاً (قوله استحق العامل) أي في صورتين (قوله وان بحث) اعتمده حج (قوله واستجاره) أي الحاكم من ماله أي العامل

ثلث القيمة يجعل قابضا لثلث ويستقر عليه ثلث الثمن (قوله أي أقصاها) لا يناسب ما قدمه أول الفصل من ان مراد المصنف ما هو أعم من الغصب ولا ماسيا في المتن في المتقوم (قوله فعمل كلامه على هذا التعميم) فديقال انه لم يجعله على التعميم لانه اغاحله على ضمان النفس وجعل ضمان الاجزاء قدرا اذا غلب عليه كما لا يخفى فهو تخصص عكس ما جعله عليه الاسنوي

وقوله أورضى أي الاجير (قوله اقترض عليه) قال في شرح الروض وفولهم استقرض واكثرى عنه يفهم انه ليس له ان يساق عنه وهو كذلك اه سم على حج (قوله عمل المالك بنفسه) أي ورجع بالاجرة (قوله وقيد السبكي) معتمد (قوله مطلقا) سواء تميز عمله أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له أجره أم لا (قوله نعم يتخير المالك بين الفسخ الخ) واذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل منها لخصه ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أن يستحق أجره المثل لان قضية الفسخ تراذ العوضين ف يرجع لبدل عمله وهو أجره المثل وفاقا لم ر قورا وقيد بقوله في نظيره والتمركه للمالك فليتا مل اه سم على حج (قوله لكن بمال) وان قل اه حج أي له ولن يوصله اليه ويوجه بأنه ظم (قوله فليشهد على ١٨٩ الانفاق) وينبغي الاكتفاء

بواحد وبخلف معهما ان أراد الرجوع (قوله فان عجز) أي فيما لو كانت المسافة في الذمة لبتأى قوله وان ظهرت فلا فسخ أما اذا كانت الاجارة على العين خير بين الفسخ والصبر مطلقا كما تقدم في قوله نعم يتخير المالك الخ (قوله فان تعذر الاشهاد لم يرجع ظاهره عدم الرجوع ظاهرا وباطنا ولو قيل بأن له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا بل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود انما تعتبر لاثبات الحق ظاهرا والا فالمسافر في الاستحقاق وعدمه على

من حصته اذا كان بعد بدو الصلاح أورضى باجرة مؤجلة فان تعذر ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من حصته من الثمرة فان تعذر انتراضه عمل المالك بنفسه وللمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم كارجحه ابن الرفعة وقيد السبكي بما اذا قدر الحاكم له الاجرة وعين الاجير والام يجوز محل ما تقرر اذا كانت واردة على الذمة فان كانت واردة على العين امتنع استنابة غيره عنه مطلقا كما اقتضاه كلامهما قاله الاذرى وقال السبكي والنشافي وصاحب العين انه لا يستأجر عنه قطعا نعم يتخير المالك بين الفسخ والصبر (فان لم يقدر) المالك (على الحاكم) لكونه فوق مساواة العدوى أو حاضرا ولم يجبه لمساألة وأجابه لكن بمال يأخذه منه فيما يظهر (فليشهد على الانفاق) لمن استأجره وانه بذله بشرط الرجوع أو على العمل ان عمل بنفسه وانه اغاح عمل بشرط الرجوع (ان أراد الرجوع) تنزيلا للشهادة حينئذ منزلة الحكم ويصدق حينئذ بيمينه في قدر ما أنفق على الوجه المعتاد كما رجحه السبكي وسمي في نظيره في هرب الجبال فان لم يشهد كما ذكرناه امتنع الرجوع لظهور تبرعه فان تعذر الاشهاد لم يرجع أيضا لدور العذر فان عجز عن العمل والانفاق حينئذ ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجره عمله وان ظهرت فلا فسخ هي لهما (ولو مات) العامل قبل العمل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها) كبقية ديون مورثه (وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله) ولا يكلف الوفاء من عين التركة ويلزم المالك تمكينه حيث كان عارفا بالعمل ثقة فان امتنع بالكلية استأجر الحاكم عليه أما اذا لم يخلف تركه فالوارث العمل ولا يجبر عليه ومحل ذلك اذا كانت على الذمة والا انصرفت بموته كالاجير المعين ولا تنفسخ بموت المالك مطلقا فبستمر العامل ويأخذ حصته ولو ساقى البطن الاول البطن الثاني ثم مات لاول في أثناء المدة وكان الوقف وقف ترتيب فينبغي

ما في نفس الامر (قوله وخلف تركه) شامل للثمة المعامل عليها اذا مات بعد ظهور رها وواقفه ما مر للسارح في هرب العامل من قوله واستجاره من ماله ان وجد ولو من حصته اذا كان بعد بدو الصلاح أورضى باجرة مؤجلة اه (قوله ويلزم المالك تمكينه) أي الوارث (قوله والا انفسخت بموته) أي ولو ارثه أجره مثل ما مضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذ جزء منها وهل يوزع باعتبار المدين وان تفاوت أو باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة فله وكثرة فيه نظرا والاقرب الثاني (قوله كالاجير) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي أن يكون محله اذا مات في أثناء العمل الذي هو عمدة المسافة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ لم يبق الا التحفيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت أو كانت المسافة بعد ظهور رها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظرا ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس ان يستحق أجره المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق مر آخر على هذا القياس اه سم على حج (قولا مطلقا) سواء كانت المسافة على عين العامل أو ذمته (قوله فينبغي أن تنفسخ) وفائدته انقطاع تعاق البطن الاول بالثمة حتى لو كان عليه دين لم يتدق بالثمة لانها ليست من التركة والوارث انما يستحقها من قبل الوارث

لا تسمى (قوله وقيل بغضها) قال الشهاب سم فيسه تأمل اه ولعل وجهه ان اسم المفعول لا يصاغ من قاصر (قوله ولا بر اختلط) عبارة التحفة وبراختلط بشعير مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما كذا قاله الاسنوي وتبعه جمع لكن قال الاذري انه عجيب ومن ثم قال الزركشي وقد يمنع رد مثله الخ فقوله وبراختلط بشعير مثلي مبتدأ وخبر

(قوله فتنفسخ) أي وفائده استحقاق الوارث لها تركه حتى لو كان على الميت دين تعلق به مقدم ما على حق الورثة (قوله فالأجرة على المالك) وينبغي ان يكون مثل ذلك ما لوضم لناظر الوقف مشرق لمجرد الرتبة فيكون في مال الوقف قياسا على المالك لان الخط في ذلك للوقف أما لو ثبت خيانتة فيفسق (قوله فللعامل الخ) قال في الروض وان تلفت أي الثمرة أو الشجر طوب الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجبر للعمل في الحديقة المغصوبة أي لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه اه سم على ج (قوله فان كان ثم) ١٩٠ أي حين الاقالة (قوله لم يستحقها العامل) ظاهره انه لا أجر له وعليه فيفرق

بينه وبين ما مر من انه لو فسخ المالك لمهرب العامل استحق أجره المثل لما مضى من عمله بأن الاقالة لما كانت بالتوافق منهما كان ذلك رضامنه باسقاط حقه من العمل بخلافه فيما مر فان المالك لما استقل بالفسخ لم ينقطع تعلق حق العامل (قوله من المالك) متعلق ببيع

كتاب الاجارة

(قوله ثم اشتهرت) أي لغة على وجه المجاز بدليل قوله وشرا (قوله وقبولها للبذل والاباحة) عطف تفسير على البذل ويدل عليه قوله في بيان المختز نخرج بالاخير وبالعالم (قوله نحو منفعة البضع) أي فلا تصح أجره الجوارى للوطء وقوله على ان الخ

أن تنفسخ كما قاله الزركشي لانه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى من ذلك الوارث اذا ساقى مورثه ثم مات المورث فتنفسخ (ولو ثبت خيانة عامل) باقراره أو بينة أو عين رد (ضم اليه مشرف) ولا ترتفع يده للزوم العمل عليه ويمكن استيفاءه منه بهذا الطريق فتعين جمع بين الحقين وأجرة المشرف عليه فان ضم اليه لريبة فقط فالأجرة على المالك (فان لم يقفط) العامل (به) أي المشرف عن الخيانة (استؤجر من ماله عامل) لتعذر الاستيفاء منه هذا ان كان العمل في الذمة والاختير المالك فيما يظهر وكما مر نظيره (ولو نزع الثمر مستحقا) لغير المساقى وان لم يخرج الشجر كذلك وقول الشارع بخروج الشجرة مستحقه جرى على الغالب (فللعامل) عند جهله بالحال (على المساقى أجره المثل) لانه فوت منافعه بعوض فاسد فرجع بيدها كما لو استأجر رجلا للعمل في مغصوب فعمل جاهلا أما اذا كان عاملا بالحال فلا شيء له جزما وتصح الاقالة في المساقاة كما قاله الزركشي قال فان كان ثمرة لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري كما كان مع البائع وليس للبائع بيع حصته من الثمرة وحدها بشرط القطع لشيوعه ان قلنا بأن قسمة ذلك بيع فان قلنا افراز وهو الاصح صح ولو شرط المالك على العامل أمهالا تلزمه فأنشئت الاشجار والعامل لم يعمل ببعض تلك الاعمال استحق جميع ما شرط له كالمولم يعمل شيئا لانه شريك كما قاله الماوردي وغيره وما في فتاوى القاضى من انه يستحق بالقسط مفرع على المرجوح القائل بأنه أجير

كتاب الاجارة

بتبليث الهمة والكسر أصح وهي لغة اسم للأجرة ثم اشتهرت في العقد وشرا عتليك منفعة بعوض بالشروط الاتية منها علم عوضه او قبولها للبذل والاباحة نخرج بالآخر نحو منفعة البضع على ان الزوج لم يملكها وانما ملك ان ينتفع بها وبالعالم المساقاة والجمالة على عمل مجهول فلا يشترط في الاول علم العوض وان كان قد يكون معلوما كان ساقاه على ثمرة موجودة وقد تنفع

الثانية

أشار به الى عدم ورود عقد النكاح (قوله على ان الزوج) أي فلا حاجة للاخراج (قوله وبالعالم) أي

بالعوض (قوله على عمل) قيد في الجمالة فان عملها قد يكون معلوما بخلاف المساقاة فان عملها مجهول دائما نعم عوضها قد يكون معلوما كان عقد على ثمرة موجودة (قوله فلا يشترط في الاول) أي المساقاة أشار به الى دفع ما أورد عليه من أن التعريف غير مانع اذ يدخل فيه المساقاة اذا كان عوضها معلوما والجمالة اذا كان عملها معلوما وحاصل الجواب انه لا يرد واحد منهما لان العلم بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرطا في المساقاة والجمالة وان اتفق وجوده واعترض سم على ج هذا الجواب بأن عدم الاشتراط لا يدخل له في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فرد من غيره لم يكن مانعا اه (وأقول) أما المساقاة فلا ترد لان العوض وان كان معلوما لكن العمل مجهول فلا تصدق الاجارة عليها وأما الجمالة فيمكن اخراجها بأن يزداد في التعريف ما يؤخذ من صيغتها الاتية انها بلفظ الاجارة أو نحوها (قوله وان كان) أي العوض

ويتأمل عبارة الصفة يعلم ما في كلام الشارح (قوله ويبيض) الجع فيه معتبر لان البيضة الواحدة متقومة (قوله كالتنقل المالك برأى من مصالح) هذان قول المصنف الآتي ولو ظفريا غاصب في غير بلد التملك وظاهر ان نقل المالك له اذ الحكم كذلك وان لم يحصل النقل المذكور بان اشتراه مثلا المالك من مكة وغصبه منه آخره ناك كما يعلم من كلام المصنف من مصر لا دخل له في الحكم الآتي (قوله ثم غصبه آخره ناك) أي وأتلفه هناك (قوله ضمن المثل ساوى قبعة الآخر أم لا)

(قوله فان تعاسرتم الآية) قال حج ولك أن تقول ان اراد المنازعة على أصل الايجار فرده بما ذكر واضح او مع الايجاب والقبول لم يصلح ذلك لردّه لادلاله فيها على القبول لفظا بوجهه والصدق مفعول معه ويصح أن يكون عطف على الضمير فهو بالجر (قوله من بنى الدليل) بكسر الدال وسكون الياء التعتية وقيل بضم أوله وكسر ثانيه مهموزا اه فتح الباري أي ليس لهم على طريق المدينة حين الهجرة (قوله بالمؤاجرة) هو بالهمز يقال كافي القاموس أجره ايجار ومؤاجرة ويجوز ابدال الهمزة واو لكونه مفتوحا بعد ضمة (قوله داعية اليها) أي الاجارة (قوله كبائع) قال الزركشي وعلم منه انه لا اجارة للاعوى لانه لا يصح بيعه نعم له أن يؤجر نفسه كالعبد الاعوى أن يشتري نفسه قاله في الروضة وشرح المذهب في كتاب البيع وكذا لا غير أن يستأجر ذمته لانها سلم وقضية قوله وكذا لا غير أن يستأجر ذمته أنه لا يصح منه أن يلزم ذمة ١٩١ الغير ما في السلم من جواز كونه

وقياس مسلمانا ومسلما اليه جواز ذلك هنا وقوله كبائع أي كشرط بائع (قوله لانها صنف من البيع) أي لانها في المنافع والسلم صنف من البيع (قوله نعم استئجار كافر الخ) هو وما بعده استدراك على ما يفهم من قوله كبائع ومشتري أنه لا يصح اجارة السفينة كالا يصح بيعه ومن أنه لا يصح استئجار الكافر مسلمانا كالا يصح شراؤه (قوله لكنها) أي اجارة العين ومفهومه عدم الكراهة في اجارة الذمة (قوله ومن ثم أجبر الخ) مجرد الكراهة لا يستلزم الاجارة على ازالة

الثانية على عمل معلوم والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ومنازعة الاسنوى في الاستدلال بها مردودة اذ مفادها وقوع الارضاع للآباء وهو مستلزم الاذن لمن فيه به عوض والا كان تبرعا وهذا الاذن بالعوض هو العقد وقوله أيضا فان تعاسرتم الآية وانخبار كاستئجاره صلى الله عليه وسلم والصدق رجلا من بنى الدليل يقال له عبد الله بن الاربيط وأمره صلى الله عليه وسلم بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية اليها اركانها أربعة صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة وكونه الاصل بدأ به فقال (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر الدال عليه لفظ الاجارة (كبايع ومشتري) لانها صنف من البيع فاشتري في عاقدها ما يشترط في عاقده مما مر كالشدة وعدم الاكراه بغير حق نعم استئجار كافر لمسلم ولو اجارة عين صح لكنهما مكروهة ومن ثم أجبر فيه على ايجاره لمسلم وايجار نفسه لا يقصد من عمله كالبحر لجواز تبرعه به ويصح بيع السيد للعبد نفسه لا اجارته اياه الا فضاء بيعة الى عتقه فاعتق فيه ما لم ينفق في الاجارة لعدم ادائهم اليه ولو كان لوقف ناظر ان فأجر أحدهما الآخر أرضا لوقف صح ان استقل كل منهما او الافلا على ما يحسنه العراقي ويأتى فيه ما مر في الوصيين والعاملين (والصيغة) معنيرة هنا كالباع فيجوز فيها خلاف المعاطاة ويشترط فيها بيع ما مر في صيغة البيع الا عدم التوقيت وهي صريحة وكناية فن الصريح (أجرتك هذا أو أكريتك) هذا أو عوضتك منفعة هذه الدار سنة بمنفعة دارك كما اقتضاه افتاء القاضي (أو ملكتك منافعه سنة) ليس ظرفا لاجروا بعده لانه انشاء وهو ينقض بانقضاء

اليده عنه وكان الاولى أن يقول ومع ذلك يجبر على ايجاره الخ وقوله فيها أي في اجارة العين (قوله على ايجاره) أي فلو لم يفعل وخدمه بنفسه انحق الاجارة المسماة (قوله لا لا يقصد) أي بان يكون غنيا بما له عن كسب يصرفه على نفسه ومن تلزمه مؤنته أخذ ما قدمه الشارح في باب الجور (قوله ويصح بيع السيد للعبد نفسه) أي وأما لو وكل شخص عبدا في شراء نفسه أو استئجاره الموكلة فيصح كما مر في باب الخيارات (قوله ويأتى فيه ما مر) وهو أن المعتد امتناع معاملة أحدهم الا آخر مطاقا خلافا لحج ثم وهنا عبارة الشارح ثم ولو كان له عاملان مستقلان فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان أو وجههما نعم ان اثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الاذرى فيهما وجه غير لكن المعتد كما في آداب القضاء لا لا سطخرى منع بيع أحدهما فإني نظير ذلك في العاملين لكن حج انما ذكر الصيغة فيما لو اشتري احد وصيين من الآخر شيئا لأحد محجورين مما من مال الآخر وعلى الصحة فيه بعدم التهمة بخلاف الناظرين فان أحدهما يشتري لنفسه من الآخر وفيه تهمة فان حمل كلام الشارح في الوصيين على أن أحدهما يشتري لنفسه من الآخر كانت مسئلة غير التي فرض الكلام فيها حج

أي في الأولى والثالثة كما يعلم عما يأتي (قوله وأكله) ليس بغيره كما يعلم عما يأتي (قوله ومقابل الأصح عشرة أوجه الوجه الثاني الخ) حق العبارة الوجه الأول حتى يوافق كون مقابل الأصح عشرة ليس منها الأصح والواقع أنها عشرة كما سردها العلامة الأذري والشارح أدرج وجهين في وجهه وهو الرابع في كلامه قال العلامة المذكور وكلامه منقولة خلا لا خبر فان ابن الرفعة

(قوله وألبته مائة عام) عبارة البيضاوي فألبته مائة عام أو أماته الله فلبت مائة عام وعبارة حج ونظيره في التقدير على القول به في الآية قوله تعالى فآمانه الله مائة عام أي وألبته مائة عام اه وقضيته قوله على القول به في الآية أن ثم من لا يقدر في الآية مخذوفا فلا يكون مما نحن فيه (قوله والظرفية تقتضي الخ) ينظر وجه هذا الاقتضاء وعليه فإدما قدره لان الانتفاع أمر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوف منافعه وبالجملة فدعوى هذا الاقتضاء مما لا سند لها لا مجرد التخييل وما يقول في نحو الله على أن أصوم هذه السنة أو أن أعتكف هذا اليوم فان كلام من الصوم والاعتكاف أمر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لهما بالاجماع ١٩٢ ظرفية لاشبهة في صحته لا حد اه سم على حج وقديقال يمكن الفرق بأن الاعتكاف

والصوم معناها ما فعل مخصوص من المعتكف والصائم يمكن أن يتصور على وجه مخصوص بصره عنده كالمحسوس ولا كذلك المنافع فان تصورها يكون بأمر أجاز إلى يحتاف متعلقه باختلاف المنافع فله وكثرة (قوله خلاف ذلك) أي المحقق أي خلاف الموهوم بان يكون المظروف محققا (قوله فكان تقدير ما ذكر) أي ان جعل ظرفا لمنافع ومتعينا ان جعل ظرفا لآخر (قوله وان لم يقل من الآن) عبارة حج لا يشترط عندهما وان فوزا فيه أن يقول من الآن (قوله وتختص) أي زيادة على ما مر من الصيغ (قوله

لفظه بل لمقدر نحو انتفع به سنة ونظيره قوله تعالى فآمانه الله مائة عام أي وألبته مائة عام ولا يقال يصح جعله ظرفا لمنافعه المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كآلية كما هو واضح لاننا نقول المنافع أمر موهوم الآن والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر أولى أو متعينا (بكذا) وان لم يقل من الآن وتختص اجارة الذمة بنحو ألزمت ذمتك أو سلمت اليك هذه الدراهم في خياطة هذا أو في دابة صفتها كذا أو في حلي إلى مكة (فيقول) الخطاب متصل (قلت أو استأجرت أو أكرت) أو استكرت ومن الكناية جعلت لك منفعة سنة بكذا أو أسكن دارى شهر ايكذومنها الكتابة وتنعقد باستيجاب وإيجاب وبإشارة أخرى أفهم وأفهم كلامه اعتبار التوقيت وذكر الاجرة لانتفاء الجهالة حيث تذكرومورد اجارة العين والذمة المنافع لانها المقصودة لا العين عند الجمهور (والاصح انعقادها) أي الاجارة (بقوله أكرت) أو أكرت (منفعتي) أي الدار سنة بكذا اذا المقصود منها المنفعة فذكرها تارة كيد والثاني المنع لان لفظ الاجارة وضع مضافا للعين لان المنفعة لا منفعة لها فكيف يضاف المقدر عليها (و) (الاصح) (منعها) أي منع انعقادها (بقوله بعثك) أو اشترت (منفعتي) لان لفظ البيع موضوع لتعليك العين فلا يستعمل في المنفعة كالا ينعقد بلفظ الاجارة وعلم مما تقرر انه لا يكون كناية والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيث تذا لفظ البيع يقتضي التأيد فينافي ذكر المدة ولو قال في اجارة الذمة ألزمت ذمتك كذا كفاء عن لفظ الاجارة ونحوها (وهي قسمان واردة على عين كاجارة العقار) ولم يقيده بما بعده إشارة إلى عدم تصور اجارة الذمة فيه لانتفاء ثبوته فيها (ودابة أو شخص) أي آدمي ولكونه ضد الدابة اتضعت التثنية الغلب فيها المذكر لشرفه في قوله (معينين) فيتصور فيه اجارة الذمة والعين وما بحثه الجلال البلقيني من الحاق السفن بما لا بالعقارات في الالدرجه الله تعالى يخلافه وهو أنه

بنحو ألزمت ذمتك) أي كذا وكان الأولى أن يذكره وخرج به ما لو قال ألزمتك فانه اجارة عين كما نقل سم لا تصح على منهج عن الدميري أنه أقرب احتمالين وعبارته ولو قال للاجبر الزمتك عمل كذا فهل هو اجارة عين أو ذمة ذكر فيه الدميري احتمالين وقال الأقرب انه اجارة عين اه (قوله أو في دابة) أي لجل كذا أو نحوه والافهذه الصيغة انما هي في الدابة نفسها (قوله وتنعقد باستيجاب) كما جرت وإيجاب واستقبال وقبول كما هو ظاهر (قوله وأفهم كلامه) أي زيادة على ما مر من الصيغ (قوله لا انتفاء الجهالة) أي وهو كذلك لانتفاء الجهالة فليس علمه للافهام (قوله مضافا إلى العين) أي مرتبطا بها وان كان المقصد به المنفعة (قوله كالا ينعقد) أي البيع (قوله وعلم مما تقرر أنه) أي بعثك منفعتها (قوله والقول بذلك) مشى عليه حج (قوله ولو قال في اجارة الذمة الخ) هذه الصورة علمت من قوله اولا وتختص بنحو ألزمت ذمتك وأما لو اقتصر على عمل كذا ولم يذكر لفظ الذمة فاجارة عين كما تقدم عن الدميري (قوله لم يقيده بما بعده) أي من قوله معين (قوله فيتصور فيه ما) أي الدابة والشخص (قوله أفنى الوالد الخ) أي خلافا لحج

استنبطه في الكفاية ورجع عنه في المطلب اه وعبر الاذري عن المطالبة المذكورة في كلام الشارح في أربعة مواضع بالحكم (قوله بدلها) منصوب يأخذ والضمير فيه للقيمة أي بان يعتاض الامنة عن القيمة والافالقيمة لا تكون الا من النقد بشرطه وانظر اذا رد الغاصب المنصوب في صورة الامنة هل يرد المالك مثل الامنة أو يرد القيمة (قوله والمالك لا يستلزم حل الوطء) صريح في انه لا يحل له ووطؤها فليراجع (قوله فان فقد المثل) ظاهره في البلدين وانظر لو فقد في أحدهما فقط هل يتعين

(قوله وهو ما) أي محسوس اه ح (قوله السابقة آنفا) هي قوله ومورد اجارة العين الخ (قوله فلا أجرة للدول) أي على الاول وقوله مطلقا علم الفساد أولا (قوله وأما الثاني) وفي نسخة وللثاني ان علم الفساد والافله الخ وتعقبها سم بما صورته تقدم في القراض والمساقاة أنه قد يستحق مع علم الفساد الفرق اه سم على ح قد يفرق بأنه ثم وضع يده على المال باذن من المالك فكان عمله فيه جائزا وما هنا بخلافه اذن منه فهو كما ذون الغاصب وعمله مهدر مع العلم ومن ثم لو كانت المساقاة على عينة وساقى غيره انقضت المساقاة على ما مر ولا شيء للعامل الثاني على ١٩٣ الاول ان علم الفساد وقول سم قد

يستحق مع علم الخ معناه أنه قد يستحق ذلك مع علم الفساد لا بيمين كونه عاملا ثانيا بل مراده أن العامل من حيث هو يستحق كما لو قال ساقيتك على أن لك من الثمرة أو الربح جزأ (قوله على الآذن) أي لا على المالك (قوله ومنه أن يلزمه حله) أي بأن يقول ألزمتك حلي إلى كذا لكن قد منعان الدميري أنه لو قال ألزمتك عمل كذا كان اجارة عين فيحتمل أن ما هنا مفرع على كلام غير الدميري فباعن الدميري خلاف المعتمد ويحتمل أن ما هنا مصور بما لو قال ألزمتك ذمتك حلي إلى كذا فلا

لا تصح اجارتها الا اجارة عين كالعقار بدليل عدم صحة السلم السفن والمراد بالعين هنا مقابل الذمة وهو ما يتقيد بالعقده وفي صورة الخلاف السابقة آنفا مقابل المنفعة وهو ما يرد العقد عليه ولو اذن أجير العين لغيره في العمل باجرة فعلم فلا أجرة للدول مطلقا وأما الثاني فله أجرة المثل أي على الآذن له كما هو ظاهر (و) واردة (على الذمة كاستئجار دابة) مثلا (موصوفة) بالصفات الاتية (و) يتصور أيضا (بان يلزم ذمته) عملا ومنه ان يلزمه حله إلى كذا أو (خياطة أو بناء) بشرطهما إلا أن أو يسلم اليه في أحدهما أو في دابة موصوفة ليحمله إلى مكة مثلا بكذا (ولو قال استأجرتك) أو أكثرتيك (لتعمل كذا) أو لكذا أو لعمل كذا (فاجارة عين) لان الخطاب دال على ارتباطها بعين المخاطب كاستأجرت عينك (وقيل) اجارة (ذمة) لان القصد حصول العمل لا بالنظر لفاعله ويرد بجمع ذلك نظر الماد لعل عليه الخطاب (ويشترط في اجارة الذمة) ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم (تسلم الاجرة في المجلس) كمرأس مال السلم لانها سلم في المنافع فيمتنع فيها تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها والبراء عنها وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلم في المعنى أيضا لضعف الاجارة حيث وردت على معدوم وتعذر استيفاءها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فهما خبر واضعها باشتراط قبض أجرتها في المجلس (واجارة العين) الاجرة فيها كالتن في البيع فحينئذ لا يشترط ذلك أي تسليم الاجرة (فيها) في المجلس معينة أو في الذمة نعم يتعين لتسليمها محل العقد على ما مر في السلم (ويجوز) في الاجرة (فيها) أي اجارة العين (التأجيل والتأجيل) للاجرة (ان كانت) تلك الاجرة (في الذمة) كالتن ويجوز الاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والبراء منها فان كانت معينة لم يجز تأجيلها لان الاعيان لا تقبل التأجيل (واذا أطلقت)

٢٥ نهاية ح يكون محال قاله (قوله أو يسلم اليه في أحدهما) أي الخياطة والبناء (قوله أو لعمل كذا) أي أو ألزمتك عمل كذا كما قدمناه عن الدميري وأشار الشارح بما ذكره من الامثلة الى انه لا فرق بين التعبير بالفعل والمصدر (قوله ان عقدت الخ) أي سواء عقدت بلفظ الخ فالمراد منه التعميم لا التقييد ويرشد الى ذلك الفرق الآتي بين العقد بلفظ الاجارة وبينه بلفظ البيع (قوله فيمتنع فيها) الاولى التعبير بالواو وامتناع التأجيل وما بعده لا يتفرع على مجرد اشتراط تسليم الاجرة في المجلس نعم لو قال يشترط لها ما شرط رأس مال السلم شمل ذلك كله ويمكن أن التفريع بالنظر لما أفاده التشبيه بقوله كمرأس مال السلم (قوله ونما اشترطوا ذلك) أي تسليم الاجرة (قوله ولم يشترطوه) أي بناء على ما تقدم للشارح من أن المعتمد فيما ذكر ان الاحكام تابعة للفظ دون المعنى خلافا لابن حجر ثم ما هنا فقبارنه كالشارح (قوله باشتراط قبض) أي وعدم الاستبدال عنها إلى آخر ما تقدم (قوله محل العقد) أي تلك المحلة حيث كان محل صالحا لم يعيننا غيره (قوله والبراء منها) أي ولو في المجلس كما يأتي (قوله واذا أطلقت الاجرة) أي التي في الذمة في اجارة العين أو الذمة

المثل في البلد الآخر أو يقضيه بين المطالبة به وقية البلد الآخر راجع (قوله وأبعاضه) محله في الرقيق ان كان أقصى القيم أكثر من مقدار العضو كما مر (قوله اذا لم يدخل في ضمانه) بمعنى انه لم تشتغل ذمة ببدله فالمنقضي ضمان الذمة والافضاض اليد موجود وقد تقدم ما يوضح هذا في الشرح في باب العارية (قوله هذا ان صلح المحل الخ) لم يتقدم لهذه الاشارة مرجع ولعله (قوله فكما مر في البيع) أي فيبدأ هنا بالمؤجر ان كانت الاجرة في الذمة والا فيجب ان (قوله أو في الذمة) أي بأن صرح فيها بذلك والا فالمطلقة محمولة على ١٩٤ الذمة ثم رأيت في سم على حج (قوله ولو أجز الناظر الوقف سنين) أي مع مسوغ

له جازله أي بأن وجب عليه ولا يجوز له ان يدخر منه شيئاً لجهة الوقف حيث لم يكن ثم ما يقتضي ذلك حالا (قوله فلو مات القابض الخ) أي وأما لو مات الناظر المؤجر فان كان من أهل الوقف وشرط له النظر مدة استحقاقه انقضت الاجارة بموته والا فكما يأتي (قوله فحكموا بالملك فيها) أي الاجرة (قوله وأوجبوا كاتها) أي زكاة جميع الاجرة (قوله ويرجع المستحق وهو من انتقل اليه الوقف) (قوله في تركه القابض) أي فان لم يكن له تركه فلا شيء كسائر الديون ولا رجوع له على الناظر كما يأتي بعد قول المصنف في فصل لا تنسخ اجارة الخ ولا يجوز متولى الوقف الخ (قوله حكمة البراء) هذا هو المعتمد وقوله منها أي الاجرة (قوله لانه لا خيار فيها الخ) أي على الراجح وقضيه انه على

الاجرة عن ذكر تأجيل وتجهيل (تجهلت) كمن الميسع المطلق ولان المؤجر يملكها بالعقد لكن لا يستحق استيفاءها الا بتسليم العين فان تنازعا فحينئذ يبدأ به فكما مر في البيع كما قاله المتولى خلافاً للوردى (وان كانت) الاجرة (معينة) بان ربطها بعين أو مطلقاً أو في الذمة (ملك في الحال) بنفس العقد ولو مؤجلة كما يملك المستأجر بالمنفعة به في اجارة العين لكن ملكها مر أي كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان أن ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك وسيد كرأه لا تستقر الا باستيفاء المنافع أو تفويتها ولو أجز الناظر الوقف سنين وقبض الاجرة جازله دفع جميعها لاهل البطن الاول وان علم موتهم قبل مضى مدتها فلو مات القابض قبل مضى المدة لم يضمن المستأجر ولا الناظر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً لابن الرفعة خلافاً للقفال لان الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما نصوا عليه في كتاب الزكاة فيما لو أجز داره سنين وقبض الاجرة فحكموا بالملك فيها وأوجبوا كاتها بمجرد مضى الحول الاول على أصح الطريقين وان كان لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر على الاظهر وكما حكموا بان الزوجة تملك المصداق وتتصرف في جميعه قبل الدخول وكذلك في الموصى له بالمنفعة مدة حياته اذا أجز الدار وقبض أجرته الى التصرف فيها ويرجع المستحق بحصته من الاجرة المسماة في تركه القابض وقضية ملكها في الحال ولو مؤجلة حكمة البراء منها وان كان في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان كالأبراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان زمن الخيار أكثر من العقد فكانه باع بلائث (ويشترط) لصحة الاجارة (كون الاجرة معلومة) جنسا وقدر او صفة ان كانت في الذمة والا كفت مشاهدتها في اجارة العين والذمة كما مر نظيره في الثمن ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير القدر وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذا العبرة في الاجرة حيث كانت نقداً بقدر بلد العقد وقته فان كانت بيادية اعتبر أقرب البلاد اليها كما يحسنه الادريج والعبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقداً ووزناً وجواز الخ بالرزق مستثنى توسعة في تحصيل العبادة على انه ليس باجارة كما اقتضاء كلام الروضة كالشرح الصغير خلافاً للولى العراقي بل هو نوع من التراضي والمعونة فهو جملة اغتفر فيها الجهل بالجعل كمسئلة العلي (فلا تصح) اجارة لدار (بالعمارة) لها (و) لادب بصرف أو بفعل (العلف) لها بفتح اللام المعروف به وباسكانها كما بخطه المصدر للجهل به ما وان كان عيناً كما جرتسكها بدينار على أن تصرفه في عمارتها أو علفها للجهل بالصرف فتصير الاجرة مجهولة فان صرف وقصد الرجوع

القول بثبوت الخيار فيها الا يصح البراء منها (قوله بعد لزومه) أي العقد وقوله قبله أي اللزوم (قوله ولو في الجملة) به الاولى ان يقول وكالات اجرة الجملة لانه لا تصلح غاية للاجارة (قوله اعتبر أقرب البلاد اليها) أي فلا استوى اليها محلان واختف نقداً هما اشترط تعيين نقداً أحدهما كما في البيع ببلد بها نقدان لم يغلب أحدهما (قوله فلا تصح اجارة لدار بالعمارة) أي حيث كانت العمارة مجهولة لما يأتي في قوله فان عرفت الخ (قوله وان كان) غاية الى ما عقد عليه من الاجرة به وقوله عيناً أي معلوماً (قوله فان صرف وقصد الخ) ظاهره انه لا فرق في الرجوع بما صرفه عند نيته بين كون الاذن مالكا أو غيره كولى المحجور عليه وناظر الوقف وقد يقال في جواز ذلك على غير المال تطر لانه لا ينبغي له الاذن المذكور بل حقه ان يباشر

سقط من النسخ وهو نحو قوله في محله عقب قول المصنف بقية يوم الناف كما هو كذلك في التحفة (قوله قال في الروضة) الى نفسه فاذنه لاغ لكنه ان جرت العادة بذلك احتمل الاكتفاء به فليراجع والا قرب الاول وظاهره انه لا يتوقف رجوعه على اشهاد وهو قريب هذا ويحتمل ان المستأجر يرجع بما صرفه على الناظر والناظر لا رجوع له على جهة الوقف كما لو غصب شاة واستأجر قصا بالذبح فذبحها جاحلا لا يكون المستأجر غاصبا فان الغصاب يرجع على الغاصب باجرة المثل لكونه محله على الفعل والغاصب لا يرجع على المالك بشئ لتعديده وهذه الاحتمال هو الظاهر (قوله بشرط أن يحصده البائع) أي فانه باطل (قوله كان هناك شرط) أي أو ما في قوة الشرط كما جرت كها بعمارتها (قوله فان عينت) أي العمارة كما جرت كها بعمارة هذا المحل (قوله وتبرع المستأجر به) أي بالعمل (قوله فيجوز) أي سواء كان ذلك في الملك أو الوقف (قوله منزلة الوكيل) فيه ان تنزيله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون في يده أمانة للناظر ودخوله في ملكه يستلزم كونه قابضا عن الناظر مقبضا لنفسه فلم ينف الاتحاد المذكور (قوله وكالة ضمنية) لكن يشكل عليه قوله الشخص لا يكون وكيلاً عن غيره في ازالة ملك نفسه عن الاجرة وقديم ذلك بأنه ليس وكيلاً عن المستأجر لان المستأجر يفرغ ذمته مما استغلت به والعملة هم الوكلاء من المؤجر في قبض الاجرة من المستأجر لكن يبقى الاشكال المشار اليه فيما مر ١٩٥ بأن فيه اتحاد القابض والمقبض

(قوله ويؤخذ من ذلك) أي من الاكتفاء بالاذن للمستأجر في الصرف (قوله ويصدق المستأجر) هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر الوقف اذا وقع منه مثل ذلك ففي تصديق المستأجر فيما صرفه نظر فليراجع لان تصديقه ليس في ماله له بل تصديق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستأجر فيه صادقا (قوله وهنا العمارة موجودة) قضيته أنه لو كان الموكل فيه نحو

به رجوع والا فلا والاوجه ان التعليل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالما بالصرف فالحكم كذلك كبيع زرع بشرط أن يحصده البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلت مطلقا والا كما جرت كها بعمارتها فان عينت صحت والا فلا ما اذا أذن له في صرفها بعد العقد بلا شرط فيه وتبرع المستأجر به فيجوز واغتفر هنا اتحاد القابض والمقبض للحاجة على أنه في الحقيقة لا اتحاد تنزيل القابض من المستأجر وان لم يكن معيناً منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة ضمنية ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة في زمننا من تسويغ الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر ويصدق المستأجر بيمينه في أصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لانه ائتمنه ومحله اذا ادعى قدر لا تفي العادة كما يأتي نظيره في الوصي وأولى والاحتياج الى بيته ولا ينافيه قوله لم لو قال الوكيل أنيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل لانه ليس هناك شئ في الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل عدم ما ادعاه وهنا العمارة موجودة في الخارج ولا تستغنى الدابة عن العلف فصدق المستأجر وحينئذ فلا جامع بين المسئلتين ولا تكفي شهادة الصانع له انه صرف على أيديهم كذا لانهم وكلاؤه كما أتى به والدرجته الله تعالى وهو ظاهر ولو اكرى نحو حمام مدة يعلم عادة تعطى لها فيها نحو عمارة فان شرط احتساب مدة التعطيل من الاجارة وجهلت فسدت والا فغلبها فيما بعد (ولا) الايجار (ليس) شاة مذبوحة (بالجلد ويطعن) برا (بعض الدقيق أو النخالة) التي تخرج منه

عمارة مال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل اه سم على حج (أقول) وهو ظاهر (قوله انه صرف على أيديهم كذا) أي لانفسهم أما لو شهدوا بانه اشترى الآلة التي بها كذا وكذا ولا يشهد بعضهم لغيره بانه دفع له كذا عن أجرته لم يمنع أو قالوا شهد بانه صرف على عمارة المحل كذا ولم يضيفوا ذلك لانفسهم فيقبل القاضي شهادتهم ما لم يعلم القاضي أنهم يعنون أنفسهم (قوله يعلم عادة) قضيته انه لو لم يعلم بل طرأ ما يوجب تعطيلها عدم الانفساخ وهو كذلك كما يعلم مما سياتي فيما لو غصبت الدابة المستأجرة من ثبوت الخيار على ما يأتي (قوله فان شرط الخ) أي من جانب المؤجر أو المستأجر ووافقه عليه (قوله والا فغلبها) أي فيبطل فيها الخيار وطريقهم للصحة تجديده العقد فيما بقي من المدة بأجرة معاملة (قوله ليس) من باب قطع ودخل اه مختار (قوله ويطعن برا) بعض الدقيق خرج بالدقيق ماله المستأجره ببعض البر ليطعن بانيه فلا يمنع وعبارة حج وصورة المسئلة ان يقول ليطعن المكل بغيره منه أو يطلق فان قال استأجرتك بغيره من هذا لقطع من ماعداه صح فضايط ما يبطل ان يجعل الاجرة شيئا تحصل بعمل الاجير اه وقياس ما مر للشارح فيما لو ساقى أحد الشر يكين شريكه وما يأتي فيما لو استأجر امرأة لارضاع رقيق ببعضه فيصح سواء قال ليطعن بانيه أو كله الا ان من ان المعتمد فيه الصحة مطلقا انه هنا كذلك (قوله أو النخالة) أي ابتداء

آخر السوادة الاقوله بخلاف ما لو لم يكن الغناء محرما فيلزمه تمام قيمته وكالامة في ذلك العبد هو عبارة الروض وشرحه
 لكن صدر الفرع في الروض وشرحه فيما لو تعلمت الامة الغناء عند الغاصب ثم نسبته وعبارة ثم ما فرغ لو تعلمت الجارية
 المغصوبة الغناء فزادت قيمتها ثم نسبته لم يضمنه قال في الاصل لانه محرم كافي كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه

(قوله والاوجه فيها البطلان) خلافا لـ (قوله أي ويستحق أجره المثل) (قوله أي امرأه مثلا) أي أو ذكر أو صغيرا سم على منهج
 (قوله لترضع رقيقا) أي مثلاً أخذ من قوله الآتي بخلاف المرأة الخ (قوله المذكور) هو بالجرح نعمت لما (قوله وانتصر للقبائل) -
 برده ماص) يتأمل وان ماص في المسافة ليس فيه ما يرد ما ذكر لان المعتمد فيه الصحة وان قال ساقينك على جميع هذه الحديقة
 (قوله لكن المعتمد اطلاق الصحة) ١٩٦ أي هنا وفي المسافة ومثله في الصحة استجاره لطنن هذه الويبة بربعها في

للجهل بثخانة الجلود رفته ونعومة الدقيق وخشونته لا تنفء القدرة عليه ما حالا ولنيه صلى الله
 عليه وسلم عن قفيز الطمان وفسر بأن يجعل أجره الطمن لحب معلوم قفيزا مطعونا قال السبكي
 ومنه ما يقع في هذه الايمان من جعل أجره الجاني العشر مما يستخرجه قال فان قيل لك تطير
 العشر لم تصح الاجارة أيضا وفيه صحة جهالة نظروا الاوجه فيها البطلان للجهل بالجعل (ولو
 استأجرها) أي امرأه مثلا (لترضع رقيقا) له أي حصته الباقية بهد ما جعله منه أجره المذكور
 في قوله (ببعضه) المعين كسدسه (في الحال جاز على الصحيح) تأمل بالاجرة ولا أثر لوقوع العمل
 المكثري له في ملك غير المكثري لوقوعه بطريق التبعية كما لو ساقى شريكه وشرط له زيادة من
 الثمر وانتصر للقبائل بما برده ماص من التفصيل ومن ثم اختار السبكي انه ان استأجرها على
 السكك أو أطلق ولم تدل قرينة على ان المراد حصته فقط امتنع وهو مراد النص لوقوع العمل
 في ملك غير المكثري قصدا أو على حصته المستأجر فقط جاز لكن المعتمد اطلاق الصحة كما
 اقتضاه كلامهم واحترز بقوله في الحال عما لو استأجرها ببعضه بعد الفطام مثلا فلا يصح
 قطعها ما مر ان الاجرة المقيمة لا تؤجل وللجهل بها اذ ذلك وخرج نحو المرأة استجاره شاة مثلا
 لارضاع طفل قال البلقيني أو سخله فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم
 المنفعة كالا استجاره ضرب الفحل بخلاف المرأة لارضاع سخله (و) يشترط لصحتها أيضا
 (كون المنفعة) معلومة كما يأتي (متمومة) أي لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها والابان
 كانت محرمة أو خسيصة كان بذل المال في مقابلتها سفها وكونها واقعة للمكثري وكون العقد
 عليا غير متضمن لاستيفاء عين قصدا كاستجاره بستان لثمرته بخلاف نحو طفل لارضاعه وكونها
 تستوفي مع بقاء العين وكونها مباحة مملوكة مقصودة لا كتفاحة للشحم فان كثرت النفاح صحت
 الاجارة لان منه ما هو أطيب من كثير من الرباحين كما ذكره الرافعي وان نازعه السبكي وغيره
 وكونها ان ضمن بالبدل لا ككلب وتباح بالاباحة لا كبضع وأكثر هذه القيود مأخوذة من
 كلامه (فلا يصح استجاره ببيع على كلمة) ومعلم على حروف من قرآن أو غيره (لا تتعب) فائلاها
 عادة فيما يظهر (وان روجت السلامة) اذ لا قيمة لها فلا واسطة أجر عليها مع انتفاء التعب بتردد
 أو كلام فلا شيء له والا فلا أجره المنسل وما بحثه الا ذرعي من ان الفرض انه استأجره على مالا

الحال ولا يضر وقوع
 العمل في المشترك كافي
 مسافة أحد الشرى يكن
 الاخر وهذا هو المعتمد
 وان نوزع فيه مراه سم
 على حج وقول سم وهذا
 هو المعتمد أي حال كونه
 حيا وما ذكره يفهمه قول
 الشارح السابق وفسر
 بان تجعل الخ (قوله اذ
 ذلك) أي وقت الفطام
 (قوله شاة مثلا) أي أوقاة
 أو برلا لا تتفاد عيائها حج
 (قوله لعدم الحاجة) ولانها
 لا تنفاد للارضاع بخلاف
 الهرة فانها تنفاد بطبعها
 لصيد الفار فصح استجارها
 له اه سم على حج ومن
 طرق استحقاقه أجره
 للهرة أن يضع يده عليها
 لعدم مالها ولا يتعهداها
 بالحفظ والتربية فيملكها
 بذلك كالوحوش المباحة
 حيث تملكها بالاصطيداد

(قوله كاستجاره بستان) أي ولا استجاره أرض الخوجد رانها أو يأخذ ما فيها من الآلات لان الاجارة انما
 تستحق بها المنفعة لا الاعيان وعليه فلو استأجر أرضا لبناء أو غيره ثم حفر للتوصل لاستيفاء المنفعة التي استأجرها فوجد في
 الارض أحجارا مدفونة أو أصول جدران على ملك المؤجر ان كانت ملكه كالأوجه الوقف ان كانت وقفا فعليه دفعها للمالك حيث
 لم يعرض عنها ومع ذلك لا تملك الا بعقد أو لناظر الوقف فان تصرف في شيء منها ضمنها ضمان الغصوب وقوله لثمرته أي فانه باطل
 (قوله بخلاف نحو طفل) أي بخلاف استجاره المرأة لارضاع نحو الخ (قوله وان نازعه) أي في صحة الاجارة (قوله مع انتفاء
 التعب) أي وقطعها مع الخ (قوله والا فلا أجره المثل) أي بأن استأجره على كلمة لا تتعب واحتاج في الاتيان بها الى تردد ووقع
 السؤال عن رجل دفع لآخر يبيضا يخدمه الى أن يفرغ وقال له لك منه كذا هل ذلك صحيح أم لا والجواب عنه بانه ان استأجره

الفتنة الى آخر ما في الشرح وعبارة الحقبة ولو أنلف عبد اغنيا الزمه غم فتمته أو أمة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمته بسبب
بعضه حالاً صحت واستحقه شائعاً ولا كان اجارة فاسدة فالفرخ لئالك وعليه القول له أجرة مثل عمله أخذ من مسئلة
الاستحجار لارضاع الرقيق المذكورة في كلام المصنف (قوله خلافاً لمحمد بن يحيى) حيث قال محل عدم صحة الاجارة على كلمة
لا تعب اذا كان المنادى عليه مستقر القيمة اه شيخنا زيادى بالمعنى (قوله فيصح الاستحجار عليه) وكنهم اغتفروا جهالة
العمل هنا الحاجة فانه لا يعلم مقدار الكمات التي يأتي بها ولا مقدار الزمان الذي يصرف فيه التردد للنداء ولا الامكنة
التي يتردد اليها (قوله لا تنفء المشقة) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال المسعر ١٩٧ لان فاعله يحصل له مشقة

بالكتابة ونحوها من
استعمال الجور وتلاوة
الاقسام التي جرت عاداتهم
باعتعمالها ومنه ازالة
ما يحصل للزوج من
الانحلال المسمى عند
العامة بالباط والاجرة
على من التزم العوض
ولو اجنبياً حتى لو كان
المانع من الزوج والتزمت
المرأة أو أهلها العوض
لزمت الاجرة من التزمها
وكذا عكسه ولا يلزم من
قام المانع به الاستحجار
لانه من قبيل المسداة
وهي غير لازمة للريض
من الزوجين ثم ان وقع
ايجار صحيح بعقد لازم المسمى
والافاجرة المثل ولا ينافي
قولنا أولاً ولو اجنبياً قول
الشارح وكونها واقعة على
المكثري لجواز أن ما هنا
من الجعالة لا من الاجارة
وقد صرحوا فيها بأنه لو
قال شخص من رد عبد

تعب فيه فتعبه غير معقود عليه فيكون متبرعاً به من دود بأنه لا يتم عادة الا بذلك فكان
كالمعقود عليه وشمل كلام المصنف ما كان مستقر القيمة وما لم يستقر خلافاً لمحمد بن يحيى الا
ان يحمل كلامه على ما فيه تعب أما ما يحصل فيه تعب من الكلمات كما في بيع الدور
والرقيق ونحوها مما يختلف ثمنه باختلاف المتعاقدين فيصح الاستحجار عليه وفي الاحياء امتناع
أخذ طبيب أجره على كلمة بدو وانفرد به لا تنفء المشقة بخلاف ما هو عرف ازالة اعوجاج نحو
سيف بضربة واحدة أي وان لم يكن فيها مشقة اذ هذه الصناعات يتعب في تعلمها اليككتسب بها
ويخفف عن نفسه التعب وخالفه البغوي في هذه ورجح الاذرى الاول وهو الوجه (وكذا
دراهم ودنانير للترتين) أو الوزن بها أو الضرب على سكتها (و) نحو (كلب للصيد) أو الحراسة
به فان ذلك لا يصح استجاره (في الاصح) لان منفعة الترين بها غير مقصودة غالباً بليل عدم
ضمان غاصبها أجرتهما ونحو الكلب لا قيمة لعينه ولا لثمنه والثاني ينزع في ذلك أما اذالم
يصرح بالترتين أو لم يكن الكلب معلماً فلا تصح جزماً وخرج بالكلب الخنزير فلا تصح اجارته
جزماً والمتولد منها كذلك كما قاله بعضهم وخرج بالدراهم والدنانير الحلي فتجوز اجارته حتى
بمثله من ذهب أو فضة ويعلم مما صر في الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معروفة للترتين بها
ولو استأجره كجيرة للاستغلال بظلمها أو الربط بها أو طائر للانس بصوته كالمندليب أو لونه
كالطاوس صح لان المنافع المذكورة مقصودة متقومة ويصح استجار هرل دفع الغار وشبكة
وباز وشاهين لصيد لان منافعها متقومة (وكون المؤجر قادر على تسليمها) بتسليم محلها حساً
وشرعاً ليمكن المستأجر منها والقدرة على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فدخل المستأجر
فله ايجار ما استأجره والمقطع له اجارة ما أقطع له الامام كما أتى به المصنف لانه مستحق لمنفعته
وان خالفه الفزارى وجماعة من علماء عصره وأفتوا بالبطالان فان المقطع لم يملك المنفعة وانما أبيع
له الانتفاع كما استعير وفصل الزكشي بين ان يأذن الامام له في الايجار أو يجري به عرف عام
كديار مصر فتصح والافتمتنع اه ويمكن ان يجمع بذلك بين الكلامين وتوجه الصحة مع عدم
ملكه المنفعة بأن اطراد العرف بذلك نزله منزلة اذن الامام (فلا يصح استحجار) من نذر عتقه
أو شرط في بيعه ولا استحجار (أبق ومغصوب) لغیر من هو بيده ولا قدرة له على انتزاعه عقب
العقد أي قبل مضي مدة لئلاها أجره أخذ ما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة وذلك كبيعهما

زيد فله كذا فلزوم الجعل للترتم على رد العبد (قوله في هذه) أي في ضربة السيف (قوله الاول) أي الصحة (قوله كذلك) أي
لا تصح اجارته جزماً (قوله حتى يمثله من ذهب) أي لان المعقود عليه في الاجارة المنفعة فلا ربا ذلك لانه انما يكون في بيع
النقد يمثله (قوله للترتين بها) أي لحرمه استعمالها (قوله كالعندليب) بوزن الزنجيل طائر يقال له الهزار يفتح الماء وجمعه
عنادل اه مختار الصحاح (قوله فله ايجار ما استأجره) أي وان لم ينص على ذلك في عقد الاجارة يملك المنفعة ولا يجبر على
الشخص في ملكه (قوله لانه مستحق لمنفعته) وان جاز للسلطان الاسترداد اه حج أي حيث كان أقطع ارفاقاً ما أقطاع
التملك يمتنع على الامام الرجوع فيه (قوله وذلك كبيعهما) التشبيه في أصل الحكم فانه لا يشرط ثم كون القدرة قبل مضي
مدة لها أجره بل الشرط ان يقدر بالامانة أو كلفة لها وقع

الغناء لانه حرمة استماعه منها عند خوف الفتنة لاقية له وقصيته ان غناء العبد لو حرم لكونه امر دحسنا تخشى منه الفتنة أو
(قوله كذلك) أي قبل مضي مدة الخ (قوله وألحق الجلال البلقيني بذلك) أي بالابق والمغصوب (قوله ان تعذر دفعهم)
افهم انه لو لم يتعذر دفعهم حجة الاجارة ومنه ما لو أمكن دفعهم بكتابة أو نحوها كتملاوة قسم والاجرة على المستأجر حيث أجاز
الاجارة (قوله كطرو والغصب بعدها) أي فلا تنفخ به الاجارة ويثبت للكثير الخيار فان غصب بغير انتفاع به التعذر
انفسخت فيها كما يأتي (قوله يؤذن الساكن برجم) قصيته انه لو لم تكن الدار معدة للسكنى بل لخزين أمتعة كتب ونحوه
صح استئجارها لذلك وهو ظاهر (قوله ولو قبل) أي القول (قوله اذ لا ضرر عليه) أي المستأجر (قوله فيصح) أو يفعل
ما جرت العادة به في تلك الارض (قوله لا يملك المستأجر الماء) أي فلو فضل منه شيء عن السقي كان للو جرباقائه على ملكه
(قوله كاستئجار الارض للزراعة) ١٩٨ أي فان كان له ماء معتاد أو يغلب حصوله صح والا فلا (قوله ويجوز استئجار

أراضي مصر) وسيأتي
ان هذه مستثناة من
اشتراط اتصال المنفعة
بالعقد (قوله للزراعة)
لوتأخر ادراك الزرع عن
مدة الاجارة بلا تقصير لم
يجب القلع قبل أو انه ولا
أجرة عليه مروقوله ولا
أجرة عليه بخالفه قول
الروض وان تأخر الادراك
له عذر أو برد أو مطر أو
أكل جراد لبعضه أي
كروسه فثبت ثانيا كما
قاله في شرحه بقى بالاجرة
الى الحصاد اه سم على
منهج (أقول) ويمكن
حمل قول مروقوله
عليه على ما لو كانت
الارض تزرع مرة واحدة
واستأجرها للزراعة الحب
على ما جرت به العادة في
زرع البر ونحوه فتأخر

ويؤخذ منه ان قدرة المؤجر على الانتزاع كذلك كافية وألحق الجلال البلقيني بذلك ما لو تبين
ان الدار مسكن الجن وانهم يؤذن الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر ان تعذر دفعهم وعليه
فطرو وذلك بعد الاجارة كطرو والغصب بعدها (و) لا استئجار (أعمى للحفظ) بالنظر وأخرس
للتعلم اجارة عين لا استتالته بخلاف الحفظ بنحوه واجارة الذمة مطلقا لانها سلمت وعلى المسلم
اليه تحصيل المسلم فيه بأي طريق كان (و) لا استئجار (أرض للزراعة لا ماء لها دائم) أي مستمر
ولا يكفيها المطر المعتاد) ولا ما في معناه كنج أو نداوة ولا تسقي بماء غالب الحصول لعدم القدرة
على التسليم ومجرد الامكان غير كاف كما يمكن عود الا بقى ونحوه ولو قال المؤجر احفر لك بئر أي
ولو قبل العقد فيما يظهر وأسقى أرضك منها أو أسوق الماء اليها من موضع آخر صحت الاجارة
كما قاله الروياني أي ان كان قبل مضي مدة من وقت الانتفاع بها مثلها أجرة اذ لا ضرر عليه
حينئذ لانه يتخير عند عدم وفائه له بذلك في فسخ العقد وخرج بالزراعة ما لو عمم كاستئجارها لما
شاء أو لغير الزراعة فيصح (ويجوز) ايجارها (ان كان لها ماء دائم) من نحو نهر أو عين لمسهولة
الزراعة حينئذ ويدخل شربها ان اعتيد دخوله أو شرط والا فلا عدم شمول اللفظ له ومع
دخوله لا يملك المستأجر الماء بل يسقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وبحث ابن الرفعة ان
استئجار الحمام كاستئجار الارض للزراعة (وكذا) يجوز ايجارها (ان كفاها المطر المعتاد أو ماء
المناجاة المجتمعة) في نحو حبل (والغالب حصولها في الاصح) لان الغالب حصول الغالب
والثاني لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجوز استئجار أراضي مصر للزراعة بعد ربحها
بالزيادة وان لم ينحسر عنها الماء حيث ربحي انحساره في وقته عادة وقبله ان كان ربحا من الزيادة
الغالبية ويعتبر في كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن
ولو أجزها مقيلا ومراحا للزراعة لم تصح ما لم يبين عين مال الكل ويتجه تقييده بما اذا قصد
توزيع أجرة منفعة الارض على المنافع أخذها مما بعدها ومن ثم قال القفال لو أجزه ليزرع
النصف ويغرس النصف لم يصح الا ان يبين عين مال الكل منهما (والامتناع) للتسليم (الشرعي)

الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجريان العادة في مثله بتيقية الزرع الى وقت ادراكه وان تأخر التسليم
وجل قول الروض بقى بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة أدرك الزرع قبل فراغها فيلزم باجرة ما زاد على المدة المقدرة اذا جرت
العادة بانتفاع به بعد انقضاء المدة بزرع آخر (قوله وان لم ينحسر) أي الماء (قوله في وقته عادة) أي فان تأخر عن الوقت
المعتاد ثبت له الخيار (قوله وقبله) أي الري وقوله والتمثيل بخمسة عشر أي ذراعا (قوله ويتجه تقييده) أي عدم الصحة (قوله
بما اذا قصد) مفهومه انه اذا أطلق لم يصح وينبغي ان حالة الاطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج
بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وان المعنى أجر تلك هذه الارض لمن تنفع بها ما شئت وانما ذكر المنافع الثلاث لمجرد بيان ما شملته
المنافع (قوله ليزرع النصف ويغرس الخ) بقى ما لو أجزه ليزرع النصف برا والنصف شعيرا هل يجب ان يبين عين كل منهما
على قياس ما ذكر في الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرر ولانه يمتنع ابدال الشعير بالحنطة أو يفرق بتأحاد الجنس هنا

غير أمر دلكنه لا يعرف الغناء الاعلى وجه محرم كان مثلها في ذلك اه فالشارح أخذ صدر الفرع من كلام النخبة وشرحه بكلام الروض فلم يصح لعدم تواردها على شيء واحد كما علمت (قوله والاوجه فيما لو استوى في القرب الخ) من متعلقات ما قبل مسألة الامة فكان اللائق تقديمه هناك (قوله ومثل ذلك الدهن والماء) عبارة النخبة ككل نجس ولو دهناء وماء

وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فانها جنسان فيه نظرو صمم مر على الفرق فليحذر اه سم على حج (أقول) والا قرب عدم الفرق (قوله كالخس) أى الذى تقدم انه مانع من الصحة في قوله وكون المؤجر قادر الخ وهذا بناء منه على ان المراد بالقدرة فيما مر الحسية ولو جعلها على الاعم لاستغنى بما مر عن ذكر هذه (قوله من نحو سن صحيحة) ولو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق أجره لعدم الاذن فيما فعله شرعا كما لو استأجر لصعد اداء ذهب فانه لا أجر له نعم لو جهل الاجير انما صحيحة فينبغي استحقاق الاجرة كما لو استأجر الغاصب من يذبح الشاة المغصوبة فذبحها اجابا فانه يستحق أجره المثل كما تقدم وعلى هذا لو اختلفا فقال المؤجر ظننتها واجبة وقال المستأجر بل علمتها صحيحة فالأقرب تصديق المؤجر لانه الظاهر من حاله اذ الغالب ان الاجارة لا تقع الا على ذلك (قوله ان صعب) أى قوى (قوله فكذلك) ١٩٩ أى ولو صحيحة (قوله للضرورة)

أى فصيح الاجارة اه حج (قوله لم تنفسخ) أى خلافا لمج (قوله بناء على جواز ابدال المستوفى به) أى ولو من غير جنسه حيث ساوى ما يعوض عنه نفسا واحدة أو زاد حيث رضى الاجير أو نقص حيث رضى المستأجر (قوله يجبر عليه) أى القلع (قوله لو سقطت) أى قبل تسليم المؤجر نفسه (قوله رد الاجرة) قد يقال بشكل رد الاجرة هنا بما يأتى من انه لو عرض الدابة المستأجرة على المستأجر أو عرض المفتاح فامتنع المستأجر من

التسليم المنفعة (كالخس) في حكمه (فلا يصح استئجار قلع) أو قطع ما منع الشرع قطعه أو قلعه من نحو (سن صحيحة) وعضو سليم وان لم يكن من آدمى الجبر عنه شرعا اماما يجوز شرعا كسب وخدمة فيصح الاستئجار اقلعها ان صعب الالم وقال أهل الخبرة ان قلعهما بزيل الالم ولو استحق قلعهما في قصاص أو في نظير ما يأتى في السلعة فكذلك لان الاستئجار في القصاص واستيفاء الحدود جائز وفي البيان ان الاجرة على المقتص منه اذ لم ينصب الامام جلاداً يقيم الحدود ويرزقه من مال الصالح ولو كان السن صحيحا ولكن انصب تحته مادة من نزلة ونحوها وقال أهل الخبرة لا تزول المادة اقلعها فلا شبهة كما قاله الاذرى جواز القلع للضرورة واستشكاله صحته انما هو الفصد دون كلمة البيع رديانه في معنى اصلاح اعوجاج السيف بنحو ضربة لا تتعب بل يمنع دعوى نفي التعب لان تمميز العرق وحسان ضربه لا يتجاوز عن تعب ولو استأجره لقلع وخدمة فبرئت لم تنفسخ بناء على جواز ابدال المستوفى به والقول بانفساخها مبني على مقابلة فان منعه من قلعهما ولم تبرأ لم يجبر عليه ويستحق الاجرة بتسليم نفسه ومضى مدة امكان العمل لكن غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجرة كمن مكنت الزوج فلم يبطأها ثم فارق ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة امكان السير حيث تستقر الاجرة عليه لتلف المنافع تحت يده وما تقرر هنا لا ينافي ما نقل عن الامام من استئجارها اذ هو مفروض فيما اذا تبين عدم تدارك الفعل المستأجر عليه وما مر في امكانه (ولا) استئجار (حائض) أو نساء مسلمة (لخدمة مسجد) أو تعليم قرآن اجارة عين ولو مع أمن التلويث لا قضاء الخدمة المكث وهي متنوعة بخلاف الذميمة على ما مر كما قاله الاذرى وبطرو ونحو الحيض ينفسخ العقد كما يأتى فلو

تسليم ما ذكر حتى مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة فالأقرب الاجرة على ان قياس ما مر له ويأتى من جواز ابدال المستوفى به عدم الردوانه يستعمل المؤجر فيما يقوم مقام قاع السن المذكورة فليحذر (قوله لتلف) أى وذلك لتلف الخ (قوله فيما اذا تبين عدم تدارك) أى عدم مباشرة الفعل المستأجر عليه بلا مانع منه وفي نسخة اذ لم يطرأ ثم مات بين به عدم امكان الفعل المستأجر عليه الخ وهي اقدم (قوله بخلاف الذميمة) محترز مسألة أى فانه يجوز استئجارها ووجه بانها لا تمنع من المسجد بناء على الاصح من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع لم يبعد لان في صحة الاجارة تسايطها على دخول المسجد ومطابقتها ما بنا لخدمة وفرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما مر جوابه من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع ان الالته مرض له اذا وجدناه يأكل أو يشرب (قوله على ما مر) انظر في أى محل مر (قوله وبطرو ونحو الحيض ينفسخ العقد) هذا قد يشكك على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخطاطة والخدمة نظير الارضاع والخطاطة اه سم على حج

(قوله وبان يسمع الاله) كانه معطوف على قوله بان يطلع عليه فهو تصوير لاظهار الاله وهو تم رايت كلام والحمد لله في حواتي شرح الروض يعين ما ذكرته وفي النسخ في بعض هذه السوادة اختلاف (قوله وهي التي اتخذت الخ) عبارة الشيخين وهي التي اتخذت الخ ويناسبها قول الشارح الا في والاتخاذ يكون في الابتداء الخ (قوله لا يقصد الخيرية) أي قصد اعتبارا

(قوله ولم تستحق أجرة) ظاهره وان أتت بما استوجب حرجه وهو ظاهر لما قرره من انفساخ الاجارة بطروا الحيض فان ما أتت به بعد الانفساخ كالعمل بلا استئجار (قوله اما اجارة الذمة فتصح) لو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنست المسجد بنفسها في حالة الحيض فينبغي أن تستحق الاجرة وان أعتت بالمكث فيه لحصول المقصد مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلا فقرأه جنباً فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصد لانه لما أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة ٢٠٠ أو على غير وجه محرم يصرفه عن حكم القرآن كان أطلق اتقى المقصود اذ نقص وهو

دخلت ومكثت عصمت ولم تستحق أجرة وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به ساس بول أو جراحة نضاجة يخشى منها التلويث اما اجارة الذمة فتصح ولا يصح الاستئجار لتعليم التوراة والانجيل والسكر والفحش والنجوم والرمل ولا لختان صغير لا يحتمل ولا كبير في شدة برد أو حر ولا لزمرونياحة وجل مسكر غير محترم الا للاراقة ولا لتصوير حيوان وسائر المحرمات ولا يحل أخذ عوض على شيء من ذلك كبيع ميتة وكما يحرم أخذ عوض على ذلك يحرم اعطاؤه الا للضرورة كفك أسير واعطاءه شاعر دفعا لهجوه وظالم دفعا لظلمه (وكذا) حرة (منكوحه) رضاء أو غيره) مما لا يؤدي الى خلوة محرمة فلا يجوز استئجارها اجارة عين (بغير اذن الزوج على الاصح) ما لم يكن هو المستأجر لا يستغراق أوقافه بحقه والثاني يجوز لان محله غير محل النكاح اذ لاحق له في لبنها وخد منها لكن له فضها حفظ لحقه ويؤخذ من تعليل الاول ما يحتمل الا ذري انه لو كان غائبا أو طفلا فاجرت نفسها لعمل ينقض قبل قدومه أو تأمله للتمتع جاز واعتراض الغزى له بان منافعها مستحقة له به قد كسح ممنوع بان لا يستحقها بل يستحق أن ينفع وهو متعذر منه وخرج بالحرمة الامة فلسيدها ايجارها بغير اذنه في وقت لا يلزم تسليمها له امامه اذنه فتصح مطلقا مع المكاتبه كالحره كما قاله لا ذري لا تنفء سلطنة السيد عليها والعقيقة الموصى عنها فها أبدأ لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها كما قاله الزركشي وبغير المستأجر المنكوحه له فيجوز له استئجارها ولو لولده منها ومحل ما تقر رفيع تلك منافعها ولو كانت مستأجرة العين لم تصح اجارتها انفسا قطعاً وقد عمت البسوى باستئجار العكامين للحج وأفتى السبكي بمنعه لوقوع الاجارة على أعينهم للعكم فكيف يستأجرون بعد ذلك ورد بانه لا مناجاة بين اعمال الحج والعكم اذ يمكنه فعلها في غير أوقافه لانه لا يستغرق الازمنة وليس المستأجر المنكوحه ولو للارضاء منع زوجها من وطئها خوف الحبل وانقطاع الابن كما في الروضة والفرق بينه وبين منع الراهن من وطء المرهونة انه هو الذي يحجر على نفسه

الثواب أو نزول الرحمة عنده من يفرع به سامع قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب لا بعد الثواب لانه استماع القرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ من رآه سمع على حج (قوله) ولا يصح الاستئجار لتعليم التوراة الخ) أي لجميع ذلك اما لو استأجره للبعض فان كان معيناً وعلم عدم تبديله صح والا فلا اه وفي سمع على من يفرع به لا يصح استئجار ذمي مسلم البناء كنيسة لحرمة بنائها وان أقر عليه وما في الزركشي مما يخالف ذلك ممنوع أو محمول على كنيسة لنزول المارة اه (قوله بغير اذن الزوج) يفرع به ذكر بعضهم انه يجوز للزوجة

استئجار زوجها ولها منعه من الاستمتاع لكن تسقط نفقتها وهو واضح وافتى عليه من ولعل المراد ان لها بتعاطيه منعه وقت العمل لا مطلقا اه سمع على منهمج (أقول) وفي دعوى السقوط والحالة ما ذكرنا نظر لانها تمنعه حقاً وجب له عليها بل هو باجارة نفسه فوت التمتع على نفسه فكان المانع منه لا منها (قوله لعمل) أي بعمله في بيتها (قوله جاز) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي اه سمع على حج (قوله واعتراض الغزى له) أي لما يحتمل الا ذري (قوله امامه اذنه) أي الزوج ولو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج لان الاصل عدم الاذن (قوله لا يعتبر اذن الزوج) أي بل يؤثرها مالك المنفعة بلا اذن (قوله وبغير المستأجر) أي المفهوم من قوله ما لم يكن هو المستأجر الخ (قوله ومحل ما تقر) أي من الوجهين (قوله باستئجار العكامين للحج) أي عن المصنوب ليصجوا عنه (قوله ورد) معقد (قوله في غير أوقافه) أي العلم (قوله خوف الحبل) أي اما الوطء المضرب بالطفل حالا فيمتنع كما يأتي له بعد قول المصنف وتصح لحضانه وارضاء (قوله والفرق بينه الخ) وهذا الفرق يدل على ان السيد لو أجر أمته الخلية امتنع عليه وطؤها لانه يحجر على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق

حتى يشمل عصر من لا يعتبر قصده عن يأق ولو قال وهي التي لم يعلم عصرها بقصد الحرية ليشمل مسئلة الانتقال بقصو الهبة مما يأق لكان أظهر ومع ذلك تخرج عنه المسئلان الآخرتان (قوله عن جهل قصده) ليس يقيد بالنسبة للارث والوصية كما يعلم بينه وبين الراهن لأخاه سم على حج (أقول) ولعله أن المستاجر هنا لا يضيع حقه بنقصان المنفعة عليه لانه ثبت له الخيار بتعيب العين المؤجرة فانفسخ رجع بما سلمه من الاجرة أو سقطت عنه ان لم يكن دفعها بخلاف الراهن فانه بتقدير تلف العين المرهونة يفوت التوثق المقصود من الرهن بلا بدل (قوله كالايجني) أي لان الاذن لا يستلزم العقد الموجب لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه مستلزم للرجوع عليه في المرهون لحق المرتهن (قوله لما مر) أي في السلم وقوله ان التأجيل به أي بالاولى (قوله وكذا ان قال أولها من أمس) صريح هذا بطلان الاجارة في الجميع وقد يقال تصح الاجارة فيما بقي من السنة بالقسط من المسمى وتبطل فيما مضى تفريقا للصيغة لا شتمال ٢٠١ المقعد على ما يقبل الاجارة وما لا يقبلها ولو قال بقسطين متساويين المراد من هذه العبارة ان القسط الاول ستة أشهر متوالية من أول السنة والقسط الثاني ستة متوالية تلي لسنة الاولى (قوله أو آخر نصفها الاول) والمراد آخر جزء من النصف الاول أو أول جزء منه وبما بعده آخر جزء من النصف الثاني أو أول جزء منه فأو باسكان الواو والمراد الاول أو الآخر أي التعيين لا واحد منهما (قوله غير بلد العاقلين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضيية كون الاجارة لمنفعة مستقبلية بدليل استثنائها من المنع

بتعاطيه عقد الرهن بخلاف الزوج واذنه هنا ليس كعاطي العقد كالايجني (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة) الى أجل معلوم لقبول الدين التأجيل كما لو سلم في شيء الى أجل معلوم فان أطلق كان حالا (كالزمت ذمتك الجدل) بكذا (الى مكة أول شهر كذا) ومراده بول الشهر هنا منتهى ما مر ان التأجيل به باطل على ما نقلناه عن الاصحاب ومر ثم ان المقعد ما نقلناه عن الامام والبعوى انه يصح ويحمل على الجزء الاول وعليه فكلامه هنا على اطلاقه (ولا تجوز اجارة عين لمنفعة مستقبلية) كاجارة هذه الدار السنة المستقبلية أو سنة أولها من غد وكذا ان قال أولها من أمس وكاجارة أرض من روعة لا يمكن تفريقها الا بعد مدة لمثلها أجرة وذلك كما لو باعه عينا على أن يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة الذمة كما مر ولو قال وقد عقد آخر النهار أولها يوم تاريخه لم يضر كما هو ظاهر لان القرينة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت أو في التعبير باليوم عن بعضه وكل منهما سائغ شائع ولو قال بقسطين متساويين في السنة فان أراد النصف في أول أو آخر نصفها الاول والنصف في أول أو آخر نصفها الثاني صح كما هو واضح أيضا لاستغراقهما السنة حيث تدمع احتمال اللفظ له وان اختلفا بطل للجهل به اذ يصدق تساويهما بثلاثة أشهر وثلاثة أشهر مثلا من السنة وذلك لجهول ويستثنى من المنع في المستقبلية صور كالو اجرة ليل لما يعمل نهارا واطلق تطير ما مر في اجارة أرض للزراعة قبل ربيعها وكاجارة عين شخص للبحر عند خروج قافلة ببلده أو غيره هم للتخرج ولو قبل أشهره اذ لم يتأت الا تيان به من بلد العقد الا بالسيرة في ذلك الوقت وفي أشهره قبل الميقات ليحرم منه واجارة دار ببلد غير بلد العاقلين ودار مشغولة بامتعة وأرض من روعة يتأتى تفريقها قبل مضي مدة لها أجرة وكافي قوله (فلو أجرة السنة الثانية لمستأجر الاولى) أو مستغرة بها بقصو وصية أو عدة بالاشهر (قبل انقضاء اجازتي الاصح) لاتصال المدين مع انحداد المستأجر كالو أجرة من السنتين في عقد واحد ولا تطرأ الى

٢٦ نفيه ح أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة أو لا تلزمه الأجرة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يتفرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك ولم أر منه شيئا ويتجه الاول وهو أن المدة انما تحسب من زمن الوصول فليصرر اه مم على حج ونقل هذا عن فتاوى النووي قال فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها او التمكن منها أي وعلى الثاني فلما انقضت المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة (قوله يتأتى تفريقها قبل) في كل من الدار والارض (قوله قبل مضي مدة لها أجرة) مفهومه انه اذا كان زمن التفريق يقابل بأجرة عدم الصحة وقياس ما مر في مسئلة الدار عن افتاء النووي الصحة هنا وتحسب المدة من التفريق بالفعل والتمكن منها وقد يفرق بأن العاقلين لما كانا في محل الزرع لم يكن بهما ضرورة الى العقد قبل التفريق بخلاف الدار المؤجرة اذا كانت في غير محل العقد سيما اذا أفرط بعد ما فقدت عذر الاجارة اذ توقفت عنها على الوصول الى محلها فقلنا بصحة العقد ثم الحاجة بخلافه هنا (قوله كالو أجرة منه) أي له

مما ذكره بعده وانظر هل هو كذلك بالنسبة للهبة (قوله وقولهم على الغاصب الخ) كأنه جواب عن سؤال يرد على المان (قوله

(قوله فان وجد ذلك) أي الانفساخ (قوله لم يقدح) أي لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقوله في الثاني أي في
حصة العقد الثاني (قوله لما أجره البائع من غيره) أي غير المشتري وقوله من المستأجر أي مدة ثانية (قوله ما أجره) أي مدة
ثانية (قوله شامل للطلاق) أي ٢٠٢ الأرض المملوكة وعبارة المختار والطلاق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوكة

بغير فرع استأجر زيد
سنة من عمره ثم أجر نصفها
ليكرأى شاتها فهل لعمره
ايجار السنة الثانية
لاتصالها بالنصف الثاني
الذي يستحق منفعته
أولا لان زيد غير مالك
للمنفعة الحاضرة فيه نظر
وبادرم ر الى الثاني اه
سم على ج (أقول)
الاقترب الاول لما عل به
من اتصال المنفعة (قوله
عدم حصة العقد) أي ما لم
تدع اليه ضرورة كما
يأتي والاجاز (قوله لان
المدتين المتصلتين الخ)
يؤخذ منه امتناع ما يقع
كثيرا من الناظر في وجه
القدر الذي شرطه الواقف
ثم قبل مضيه بأشهر وأيام
يطلب المستأجر عقدا آخر
خوفا من تعدى غيره
عليه فلا يصح للعلة
المذكورة (قوله حصة
الاقالة) وكالمؤجرة مالم
اشترى عيناً ثم باعها وتقابل
المشتري مع البائع فانه

احتمال انفساخ العقد الاول لان الاصل عدمه فان وجد ذلك لم يقدح في الثاني كما صرح به في
العزير والوجه الثاني لا يجوز كالمؤجره لغيره واحترز بقوله انقضائها عموما لوقال أجرتها
سنة فاذا انقضت فقد أجرتها سنة أخرى فلا يصح العقد الثاني كالمؤجره عجمي الشهر فلم ترد على
كلامه ولو استأجر سنة فلما لك ان يؤجرها السنة الاخرى من الثاني لانه المستحق للمنفعة
وفي ايجارها من الاول وجهان أحدهما لانه لا تن غير مستحق للمنفعة وبه جزم صاحب
الانوار وهو مقتضى كلام القاضي والبعوى واليه ميل الرخصة ويجوز للمشتري لما أجره
البائع من غيره ايجار ذلك من المستأجر كما أتى به والدرجه الله تعالى واقتضاه كلام جع خلافا
لابن المقرئ وفي جواز ايجار الوارث ما أجره الميت من المستأجر تردد الاقرب منه الجواز
لانه نائبه وقال الزركشي انه الظاهر وهذا كله اذ لم يحصل فصل بين السنتين والا فلا يصح
قطعا وكلام المصنف كغيره شامل للطلاق والوقف نعم لو شرط الواقف ان لا يؤجر الوقف أكثر
من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالعقد كما أتى به ابن
الصلاح ووافقه السبكي والاذري وغيرهما عدم حصة العقد الثاني وان قلنا بحصة اجارة
الزمان القابل من المستأجر اتبعا لشرط الواقف لان المدتين المتصلتين في العقدين في معنى
العقد الواحد وهذا بعينه يقتضي المنع في هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه
الواقف وان خالفه ابن الاستاذ وقال ينبغي أن يصح نظرنا الى ظاهر اللفظ ولو أجر عينا فأجرها
المستأجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستأجر الاول فالظاهر كما قاله السبكي وغيره حصة الاقالة
ولا تنفسخ الاجارة الثانية ولو أجره حائوتا ونحوه لينتفع به الامام دون الياي أو عكسه لم يصح
لعدم اتصال زمن الانتفاع ببعضه ببعض بخلاف العبد والذابة فتصح لانهم عند الاطلاق
للاجارة يرفهان في الليل أو غيره على العادة لعدم اطاقتهما العمل دائما وكافي قوله (ويجوز كراء
العقب في الاصح) بضم الهمزة جمع عقبة أي نوبة لان كلا منهما يعقب صاحبه ويركب موضعه
وأما خبر البيهقي من مشى عن راحلته عقبة فكانت أعتق وفسروها بستة أميال فله
وضعها لغيره فلا يتقدم ما هنا بذلك وخرج باجارة العين التي الكلام فيها اجارة الذمة فتصح اتفاقا
لما مر ان التأجيل فيها جائز (وهو ان يؤجر ذابة رجلا) مثلا (ليركبها بعض الطريق) ويمشي
بعضها أو يركبها المالك تناوبا (أو) يؤجرها (رجلين) مثلا (ليركب ذائبا) معلومة (وذائبا)
كذلك تناوبا ومن ذلك أجر ترك نهفها محل كذا أو كلها لتركها نصف الطريق فيصح كبيع المشاع
(وبين البعضين) في الصورتين كنصف أو ربع مالم يكن ثم عادة معروفة مضبوطة بالزمن

يصح على المعقد ولا ينفسخ البيع اه سم على ج ملخصا (قوله ولا تنفسخ الاجارة) أي فيرجع المستأجر أو
الاول على المالك بقسط المسمى من وقت التقابل والمالك عليه أجره مثل ما بقي من المدة ويستحق المستأجر الاول على الثاني
ما سماه في اجارته (قوله وأما خبر البيهقي من مشى) أي قاصدا راحلته (قوله وفسروها) أي العقبة (قوله بستة الخ) وقدرها
بالسير المعتاد خمس واربعون درجة لان مسافة القصر سير يومين معتدلين أو يوم وليلة وقد ذلك ثمانمائة وستون درجة
وهي اذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف والفرسخ ثلاثة أميال فالسنة أميال يقدر
مساحتها بفرسخين ومقدار سيرهما ما ذكر (قوله اتركها نصف الطريق) أي ثم ان كان ثم مراحل معلومة جل عليها والا
اشترط بيان ما يشيه وما يركبه

لان العصب لما انقلب الخ) يتأمل صورة المسئلة اذ صورتم انها غصب خراول ل كلام ابن العماد مفروض في غير ما هنا

(قوله فلو تنازع الخ) ولو استأجرها ولم يتعرض للتعاقب فان احتملتها ركباها معا والتمها آفاقا تنازعها من يبدأ أقرع اه
حج (قوله في الاولى) أى بشقيها وهى مالو أجرة رجل لا يركب بعض الطريق الخ ولعل المراد بالتقدم فى الشق الاول يقدم
ركوبه على مشيه لانه ليس فيه ركوب من المسالك (قوله يقدم ركوب المستأجر) ظاهره اعتبار ركوبه بالفضل والمنفعة خلافه
كما يدل عليه التعليل بل المتجه انه اذا شرط فى العقد ركوب المستأجر أولا واقتسم بعد العقد وجعل انوبة المستأجر أولا فاساح
كل الآخر بنوبته جاز فليتأمل وقوله ويؤخذ منه الخ قد يقال يعنى عن هذا قوله السابق ما لم يضر بالبيعة اه سم على
حج (قوله أو بالماشى) عبارة حج وفي توجيه النص المنع عند طلب أحدهما للثالث ما يوافق فانه قال ان ذلك اضرار
بالماشى والركوب لانه اذا ركب وهو غير تعب خفف على الركوب واذا ركب بعد كلال وتعب وقع على الركوب كالميت اه
(قوله ويؤخذ من نص الشافعى) عبارة حج ويؤخذ من توجيه النص المنع ٢٠٣ عند طلب أحدهما للثالث اه

وعليه فقوله أخذالة
توجيه النص (قوله انه
لا بد من رضا مالك الدابة)
يتأمل وجه ذلك وأى
فرق بين ركوب أحدهما
يوما أو يومين والآخر
مثله على الاتصال وبين
ركوب أحدهما ثلاثا
والآخر كذلك مع ان
الغرض انتفاء الضرر عن
الدابة والماشى بذلك وقد
يقال يؤخذ الجواب عن
هذا مما مر عن حج في
قوله لانه ان ركب وهو
في تعب خفف على الركوب
(قوله وانه لو مات المحمول)
انظر لو مرض اه سم
على حج والظاهر ان

أو المسافة كيوم أو يوم أو فرسخ أو فرسخين والاحتمال عليها والمحسوب في الزمن زمن السير دون
زمن النزول لعل أو استراحة كما قاله المنولى (ثم) بعد صحة الاجارة (يقسمان) ذلك
بالتراضى فلو تنازع في البادئ أقرع بينهما وذلك للملكهما المنفعة معا ويعتبر التأخير الواقع
لضرورة القسمة نعم شرط الصحة فى الاولى تقدم ركوب المستأجر والابطال لتعلقها حينئذ
بزمن مستقبل والقن كالدابة وقضية قوله اياها مجاز جعل النوبة ثلاثة أيام فكثر كان
يتفق على ذلك وان خالف العادة أو ما اتفق عليه فى العقد فهو كذلك حيث لا يضر بالدابة
أو بالماشى ويحمل على ذلك كلام الروضة وغيرها ويؤخذ من نص الشافعى رضى الله عنه انه
لا بد من رضا مالك الدابة بذلك أخذ من قولهم لا يجوز النوم على الدابة فى غير وقته لان النائم
يثقل وانه لو مات المحمول لم يجبر مالك الدابة على جملة على ما يأتى
بفصل (ل) فى بقية شروط المنفعة وما تقدر به وفى شروط الدابة المكثرة ومحمولها
(يشترط كون) المعقود عليه معلوما بالعين فى اجارة العين والصفة فى اجارة الذمة وكون
(المنفعة معلومة) بالتقدير الا تنى كالمبيع فى الكل لكن مشاهدة محل المنفعة غير مغنية
عن تقديرها وانما أغنت مشاهدة المعين فى البيع عن معرفة قدره لانه لا تحيط به ولا كذلك
المنفعة لانها امر اعتبارى يتعلق بالاستقبال فعلم اعتبار تحديد العقار حيث لم يشترط بدونه
وانه لا تصح اجارة غائب وأحد عبديه ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة
كبساط يحمل عليها وغيره يعتبر ببيانها نعم دخول الحمام باجرة جائز بالاجماع مع الجهل
بقدر المكث وغيره لكن الاجرة فى مقابلة الاثلاث لا الماء فعليه ما يعرف به الماء غير مضمون

المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه حج للنص بأنه اذا ركب بعد كلال وتعب وقع على الركوب كالميت
شروط المنفعة حج (قوله فى بقية شروط المنفعة) أى المنفعة متقومة الخ (قوله لكن مشاهدة محل المنفعة) أى
كالدابة مثلا (قوله فعلم اعتبار تحديد العقار) لعل قاعدة اشتراط التحديد مع ان اجارة العقار لا تكون الا عينية والاجارة
العينية يشترط فيها لكل من العاقدين رؤية العين انه قد يكون العقار أرضا متصلة بغيرها فبها كل من العاقدين ولكن
لا يعرف المستأجر مقدار ما يستأجره من الارض فيذكر المؤجر حدودها التمييز عن غيرها بمجرد الرؤية لا يفيد ذلك (قوله
أو عمل كذلك) أى مجهول (قوله وفيما له منفعة واحدة) أى عرفا فلا ينافى انه يمكن الانتفاع به بغير الفرض كجعله خيمة
مثلا (قوله مع الجهل بقدر المكث) أى ومع ذلك يمنع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن الزيادة فى
استعمال الماء على ما جرت به العادة أيضا وقال سم على حج وانظر صورة المعافاة الصحية على دخول الحمام مع تعدد
الداخين فانه مثلا لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا او قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعافاة مع غيره أيضا ولم
يقدر مدة فيعد تسليم الصحة يستحق المنفعة الجميع أيضا ولا يمكن المعافاة مع غيره ولعل من صورها أذنت لك فى دخول
الحمام بدرهم فيقبل أو أذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول أذنت فليتأمل (قوله لا الماء) أى أما هو فقبوض بالإباحة

قليراجع (قوله وهي ما عسر بقصد الجزية) أي قصد امتعز ولم يطرأ عليه ما يوجب احترامه أو اعتدالها من المناسب لماسر
وهي التي اتخذت الخ (قوله بخلاف ما لو جاوز الحد المشروع) أي من غير اتلاف ليلالتم ما قبله وما بعده (قوله بحسبة حنطة)

(قوله ويحييه الى ذلك) أي أو بأخذ منه الاجرة مع صيغة استعفاظ (قوله أو اتسكنها وحده) أي فلو تقدم القبول من
المستأجر وشرط على نفسه ذلك بأن قال استأجرته بكذا الاسكنها وحدي صح كما ببعض المواقش عن الصميري (أقول) وهو
قياس ما لو شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الفاسدة مضره سواء ابتعد بها المؤجر أو القابل
يقضي خلافه ويوجه بأنه شرط يخالف مقتضى العقد وقديمت المستأجر وينقل الحق لوارثه خاصا كان أو عاما ولا يلزم
مساواة الوارث في السكنى للميت (قوله لم تصح) أي لما فيه من الجرح على المستأجر فيما مله بالاجارة فهم ما قال صح في
تمليل الاولى لانه صريح في الاشتراط ٢٠٤ بخلاف ما قبله (قوله كل شهر يدينار لم تصح) أي حتى في الشهر الاول

للمجهل بمقدار المدة (قوله
بخلافه من بيت المال)
أي فانه يصح وان لم يقدر
المدة لانه رزق لا اجرة
(قوله للمؤجر أو نائبه)
يفيدانه لو استأجر دابة
تحمل كذا ولم يعين المؤجر
له من يستلمها منه اذا وصل
ذلك المحل لم تصح الاجارة
ولو قيل ينبغي ان تصح ثم
ان كان للمؤجر وكيل ثم
سلمها له والا فلا قاضي ان
وجد والا أودعها عند
أمين لم يكن بعيدا بل هو
الظاهر ثم رأيت في حج
بعد قوله هنا أو نائبه
مانعه ولا ينافي هذين
جواز الابدال والتسليم
للقاضي أو نائبه لان ذلك
لا يعرف الا بعد بيان
الناحية ومحل التسليم

على الداخل وثيابه غير مضمونة على الجاني ان لم يستغفله عليها ويحييه الى ذلك ولا يجب بيان
ما يستأجره له في الدار اقرب التفاوت من السكنى ووضع المتاع ومن ثم حمل العقد على المعهود
في مثلها من سكنها ولم يشترط عدد من يسكن اكتفاء بما اعتيد في مثلها (ثم) اذا توفرت
الشروط في المنفعة (نارة تقدر) المنفعة (بزمان) فقط وضابطه كل ما لا ينضب بالعمل
وحينئذ يشترط علمه كرضاع هذا شهر أو نطيين أو تخصيص أو اكتمال أو مداواة هذا يوما
(كدار) وأرض وثوب وآنية ويقول في دار تؤجر للسكنى لتسكنها فلو قال على ان تسكنها
أو لتسكنها وحده لم تصح كافي البحر في الاولى (سنة) بمائة أو لهما من فراغ العقد لوجوب
اتصالها بالعقد فلو لم يعلم كاجر تنكها كل شهر يدينار لم تصح ولو من امام استأجره من ماله
للاذان بخلافه من بيت المال فلو قال هذا الشهر يدينار وما زاد بحسبه صح في الاول فقط
وأقل مدة تؤجر للسكنى يوم فاكتر قاله الماوردي مرة وتبعه الرواني ومرة أقله ثلاثة أيام
والاوجه كما افاده الاذري جواز بعض يوم معلوم فقد يتعلق به غرض مسافر ونحوه والضابط
كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند أهل العرف أي لذلك المحل ليحسن بذل المال في
مقابلتها (ونارة) تقدر (بعمل) أي بحمله كافي المحرر أو بزمن (كدابة) معينة أو موصوفة
للمركوب أو محل شيء عليها (الى مكة) أولئك كها شهر احيث بين الناحية المركوب اليها ومحل
تسليمه للمؤجر أو نائبه (ونكياطة ذا الثوب) أو ثوب صفته كذا كاستأجرتك لخياطة أو
الزمت ذمتك لخياطة لتخيه هذه المنافع في نفسها من غير تقدير عدة وكاستأجرتك للخياطة
شهرًا ويشترط في هذه بيان ما يخيطه وفي الكل كما سيعلم من كلامه بيان كونه قيصا أو غيره
وطوله وعرضه ونوع الخياطة أو هي رومية أو غيرها ومحل عند اختلاف العادة والاحتمال
المطلق عليها بما تقرّر علم انه لا يتأتى التقدير بالزمن في اجارة الذمة فلو قال ألزمت ذمتك عمل
الخياطة شهرًا لم يصح لانه لم يعين عاملا ولا محلا للعمل وقيد ابن الرفعة بحال عدم اطلاعه على

حتى يبدل ان يثلمها اه وهو يفيد انه لا يشترط تعيين شخص يسلمها له بل يكفي ان يقول تركب الى
محل كذا وتسلمها في محل كذا الى أولناثي مثلاثم بعد وصوله ان وجده أو نائبه الخاص سلمها له والأدلة قاضي (قوله وكاستأجرتك
خياطة شهر) مثال للتقدير بالزمن وهو من صور الاجارة العينية كما تقدم (قوله وبما تقرّر) أي في قوله وكاستأجرتك خياطة
شهر مع قوله وفي الكل كما سيعلم الخ فانه اقتصر في تصوير التقدير بالزمن على الاجارة العينية هذا ولم يظهر وجه امتناع
التقدير بالزمن في اجارة الذمة مما ذكر بل الذي يظهر منه صفة العمل ومحل الذي ذكره ابن الرفعة ثم قال
في مرة أخرى الا ان يقال هو وان بين صفة العمل لكن العلة تختلف في مقدار فعلها باعتبار خفة اليد في العمل وبطءها وبجرد
التقدير بالزمن لا يحصل مقصود المستأجر (قوله لا يتأتى التقدير بالزمن) أي وخرج بالزمن التقدير بالعمل فيقول ألزمت
ذمتك خياطة كذا ثم يعين ما يريد خياطة عمالي الذمة فيصح (قوله لانه لم يعين عاملا) أي لان العمل الملتزم في الذمة
لمقصود منه حصول العمل من غير تعلقه بواحد بعينه (قوله لعدم اطلاعه على

عبارة التحفة بحسب ولعلها أولى لا بهام هذه ان عدم الاجرة لمقاربة الحبة وكان الشارح عدل عنها لقول الشهاب سم وما المانع من صحة استتجار الحب لتزوين نحو الحانوت (قوله لزمه عثمانون) أي ثلاثون بالنقص وخسوس بالتلف (قوله دون

كلام القفال) أي القائل بذلك فوافق بحسب ما قاله القفال كما يصرح به قول حج بعد قوله بحثا وسبقه اليه القفال (قوله انه ان قصد التقدير) أي ويعلم قصد بالقرينة (قوله بالعمل خاصة) أي بخلاف ما لو قصد الاشتراك أو أطلق (قوله وانما ذكر الزمان الخ) أي فلو أخره لم تنفسح الاجارة ولا خيار للتأجر (قوله عند المتعاقدين رأسا) أي بوجه من الوجوه (قوله الصلوات) أي وطهارتها وارتبتها وزمن الاكل وقضاء الحاجة (قوله من الاجارة) أي في صلواتها أو بالمسجد ان مستوى الزمان في حقها والاعمى محله واستتجاره عذر في ترك الجمعة والجماعة (قوله من اجارة أيام معينة) لم يذكر مفهومه مع ان الاجارة متى قدرت بزمن كانت أيامها معينة ولعله احتراز به عما لو قدر بعمل واستثنى أوقات الصلوات فانه لا يضرب لان التقدير بالعمل انما يعتبر فيه نفس العمل كترزمنه أو قل (قوله عن مسمى اللفظ) وسيأتى عن حج انه ٢٠٥ يجب السعي للصلاة ولو جمعة لم

يخش من الذهاب اليها على عمله وظاهره وان زاد زمن الصلاة في المسجد على زمن صلاته بموضع عمله أي فلو ذهب اليها وصلاتها ثم شك في انها مسبوقة أم لا صلى الظهر اعدم اجزاء الجمعة في ظنه وكذا الوصل في الجمعة أو غيرها ثم بان عدم اجزاء صلاته لخباسة يده أو ثيابه مثلا أو بان يمامه ما يوجب الاعادة يجب اعادة ما صلاه لعدم اجزاء ما فعله لكن ينبغي أن يسقط من الاجرة ما يقابل فعل الاعادة لانه زائد على ما ينصرف العقد اليه (قوله وأفتى به الشيخ) بقي

كلام القفال بما اذا لم يبين صفة العمل ولا محله والابان بين محله وصفته صح ولا فرق كما قاله القفال بين الاشارة الى الثوب أو وصفه (فلوجهما) أي العمل والزمان (فاستأجره ليخطه) أي الثوب يوما معينة أو ليحرق هذه الارض أو يبني هذه الحائط (بياض النهار) المعين (لم يصح في الاصح) لاغر راذا قد تقدم العمل أو يتأخر كما أو أسلم في ففيز حنطة على ان وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه وبه يعلم رد ما قاله السبكي من انه لو كان الثوب صغيرا يقطع بفراغه في اليوم فانه يصح لاحتمال عروضا ثاق له عن الكملة في ذلك النهار وان أجاب عنه بعضهم بانه خلاف الاصل والغالب فلا يلتفت اليه لان ذلك غفلة منه بدليل ان عملة البطلان الاحتمال فدعوى انه خلاف الاصل مردودة نعم الواجهة انه ان قصد التقدير بالعمل خاصة وانما ذكر الزمان للتجمل فقط صحيح وحينئذ فالزمان غير منظور له عند المتعاقدين رأسا والثاني يصح واعلم ان أوقات الصلوات الخمس مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كافي قواعد الزركشي للجهل بقدر الوقت المستثنى مع ارجاعه عن مسمى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله تعالى وان نوزع فيه (ويقدر تعليم) نحو (القرآن بمدة) كشهرة ظير ما مر في نحو الخطاطة ولا نظير لاختلافه سهولة وصعوبة اذ ليس عليه قدر معين حتى يتعب نفسه في تحصيله ومحل ذلك عند عدم ارادته جميع القرآن بل ما يسمى قرآنا فان أراد جميعه كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن وكذا ان أطلق القول الشافعي ان القرآن بأل لا يطلق الاعلى الكل أي غالبوا لا تفيد إطلاق ويراد به الجنس الشامل للبعض أيضا وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استأجر ظهرا لركبة في طريق واعتيد نزول بعضها هل يلزم المكثري ذلك والوجه كما رجحه الباقيني عدم الدخول كالا حد للنصاري أخذ

مالوا جرة نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف زمنها في العمل المستأجر له هل تصح الاجارة ويلغو الشرط لاستثنائها شرعا أم تبطل فيه نظرا والاقرب الاول للعللة المذكورة (قوله فان أراد جميعه) أي أو بعضا معيناه وان قطع بحفظه عادة (قوله كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن) أي وهو باطل (قوله وكذا ان أطلقا) أي فيمبطل أيضا (قوله وفي دخول الجمع) أي أيامها (قوله في المدة) أي مدة التعليم وخرج به مالوا استأجر مدة خطاطة أو بناء أو غيرها فان أيام الجمع تدخل فيما قدره من الزمن وتستثنى أوقات الصلوات على ما مر وظاهره وان اطردت عادتهم في محل العقد بترك العمل في أيام الجمع (قوله هل يلزم المكثري ذلك) أي والراجح للزوم لانه غير ما ذون فيه (قوله عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيدي الفطر والاضحى بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك مر اه سم على حج وينبغي أن مثل أيام التشريق مالوا اعتادوا بطالة شيء قبل يوم العيد أو بعده بل أو غير ذلك كالا أيام التي اعتيد فيها خروج الحمل مثلا (قوله كالا حد للنصاري) قال الزركشي وهل يلحق بذلك بقية أعيادها فيه نظرا لاسمها التي تدوم أياما والاقرب المنع اه ولا ينافي استثناء سبب اليهود انه اذا استعدي عليه يوم السبت أحضر لانه يلحق بتعلق به والاجارة تنزل على العمل المعتاد اه سم على حج

(الفوات) مثل ما لو كانت منافعه مستحقة للغير بخوجارة أو وصية بها قبل عتقه وتوقف فيه الأذرى (قوله كان خنسه) هو

(قوله لا طراد العرف به) وحينئذ فيصح أنه قد في حالة الإطلاق جلالة على البعض وصوناً له عن البطلان مؤلف فتكون الجمع مستثناة وقياس ما تقدم في أوقات الصلوات من البطلان للأجارة عند استثنائها هنا كذلك (قوله والوجه كون المدار على الكلفة) أى ولو حرفاً واحداً كان ثقل عليه النطق به فعلمه ليعرفه له (قوله عرفاً) أى ويستحق الاجرة ولو لم يقره بالأحكام لانه يسمى قراءة عرفاً وينبغي ان مثل ذلك في الاستحقاق ما لو استأجره لقراءة على قبر أو قراءة ليلة مثلاً عنده (قوله وما جزم به الماوردى الخ) ^{بفتح} لو استأجره لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بسد كمالو شرط الشفاء في الدوا أو يصح لانه المقصود من التعليم به ويصرف فيه نظر سم على حج ولا يبعد الصحة بما عطل به من ان المقصود من التعليم الحفظ وقوله ويصرف أى بين الدوا والحفظ ولعله ان التعليم مستلزم للحفظ عادة مطردة غايته انه يختلف شدة وضعفاً باعتبار قوة فهم المتعلم وضعفه ولا كذلك الشفاء فانه لا يلزم الدوا اذ كثيراً ما توجد ولا يوجد الشفاء وعليه فالعلمه مدة تقضى العادة معها بالحفظ للبلد فضلاً عن غيره فينبغي استحقاق الاجرة لان التعليم على الوجه المذكور هو المقصود كما مر (قوله لان ٢٠٦ تعيين القرآن الخ) أى ومع ذلك لا يخلو عن نظر لان القرآن يطلق على الكثير

والقليل والمدار على الكلفة الحاصلة بالتعليم ثم رأيت في سم على حج بعدم مثل ما ذكر الشارح وأقول فيه نظراً أيضاً لان بعض القرآن قرآن وان لم يتصف بالاعجاز استقلالاً ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلاً (قوله ان مادونها كذلك) أى يصح الاستئجار له وليس المراد ان مادون الثلاث مجهز (قوله ولا يشترط تعيين الخ) أى

من افتاء الغزالي بعد دخول السبت في استئجار اليهود شهر الاطراد العرف به (أو تعيين سور) أو سورة أو آيات من سورة كذا أو يذ كرم أو لها أو آخرها أو وسطها للتفاوت في ذلك وشرط القاضي ان يكون في التعليم كلفة كان لا تعلم الفاتحة مثلاً الا في نصف يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح الاستئجار كما جزم به الرافعي بالنسبة للصدوق والوجه كون المدار على الكلفة عرفاً كقرايم او مرة خلاف ما يوهمه قوله نصف يوم وما جزم به الماوردى من عدم صحة الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضى الاعجاز ودونها الاعجاز فيه محل نظر والتعقيق ان مادونها كذلك ويمكن حمل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مقدر بزم من فيه تبرحينما يحصل به الاعجاز ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً لان الامر قريب في ذلك فان عين شيئاً تعين فلو أقرأه غيره اتجه عدم استحقاقه أجرة خلافاً لبعضهم ولا بد من تعيين المتعلم واسلامه أو رجاء اسلامه ويفارق منع بيع نحو مصحف عن يرجى اسلامه بأن ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتهان الحش مما يترتب على التعليم هنا ولا يشترط رؤيته ولا اختيار حفظه نعم لو وجدته خارجاً عن عادة امثاله تخير كما جزمه ابن الرقعة ويصبر علمهما بالمعقود عليه والاو كلا من يعلمه ولا يكفي فتح المصحف وتعيين ما قدرا

فلو أطلق اصح وحل على الغالب في بلده ان كان والا أقرأه ماشاء فان تنازعاً فيما يعلمه أجيب المعلم لانه حق منه توجه عليه فيؤديه من أى جهة أرادها قياساً على ما اذا كان في البلد نقدان مستويان فيخرج في الزكاة وفي أداء قيمة المتلف ماشاء (قوله فلو أقرأه غيره الخ) هل المراد انه لا يستحق أجرة للكلمات التي فيها الخلاف مثلاً بين نافع وغيره أو جميع ما علمه آياه فيه نظراً ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه الثاني ^{بفتح} وقع السؤال في الدرس عن الاستئجار لتعليم القراءة الشاذة هل يصح أم لا فاجبنا عنه بأنه ان كان مراده من تعلمها الاستشهاد به على قواعد النحوى والاحكام تراعى القراءة بها جعت الاجارة وان كان مراده القراءة بها المحرمة لم تصح الاجارة (قوله خلافاً لبعضهم) هو حج فانه يقول يستحق أجرة المثل (قوله ولا بد من تعيين المتعلم) أى لصحة الاجارة (قوله على خلف الرجاء فيه) أى البيع (قوله ولا يشترط رؤيته) أى المتعلم (قوله نعم لو وجدته) أى المعلم (قوله ويعتبر علمهما بالمعقود عليه) ولا يبعد أن يعتبر بيان أن التعليم من أول القرآن أو من آخره أو من وسطه لان الغرض مختلف جداً بذلك اه سم على حج ثم رأيت قول الشارح السابق ويذ كرم أو لها إلى آخرها (قوله والاو كلا) لا يقال كيف يجمله المعلم لانه نقول يجوز انه ألزم ذمته التعليم وهو ممكن باحضار غيره له وبأنه يمكن أن يعلم من المصحف ولا يلزم منه معرفة السورة التي يريد العقد عليها ^{بفتح} قال حج لو كان ينسى ما يتعلمه لوقته فيه وجوه أحدها اعتبار العرف أى ان اطرده والا فإلذ يظهر وجوب البيان في العقد فان طرأ كونه ينسى بعده احتمال ان يقال يخبر الإجير وأن يقال لا يلزمه التصديق بالحفظ سواء فيما ذكره قبل كمال الآية أو بعده ثم رأيت شيخنا الخ فراجع

مثال للفوات ومثال التفويت يأتي في قوله فان اكرهه الخ (قوله وكذا الشوارع الخ) ونصرف الاجرة في مصالح المسلمين كما صرح به في التحفة (قوله حيث منع منه لزمه اجرة منها) هو بدل من كلام في قوله ويؤخذ من كلام الغزالي وقوله انه لا اجرة هو المأخوذ (قوله وان اقامه على الصفات الخ) عبارة التحفة ولا تسمع أى لا تقبل لافادة ما يأتي أنه يصنف اليها بالصفات

(قوله وفارق ما ذكر) أى ما ذكر من انه اذا استأجر من يبني له اشترط أن يبين الموضع الخ (قوله وهو نحو وسقف) أى كجدار وأفتى ابن الرفعة في استئجار عمود كان موقوفة للبناء عليه بجوازه ان كان عليه حالة الوقف بناء وتعدرت اعادته أى من جهة ناظر الوقف حالا وما لا ولم يضر بالسفل قال وان لم يكن عليه واعتيد انتفاع المستأجر بسطحه وكان البناء عليه يمنع من ذلك وينقص بسببه أجرته لم يجز وان زادت اجرة البناء على ما نقص من أجرته لان ٢٠٧ ذلك تغيير للوقف مع امكان بقاءه

وان لم يوجد ذلك جاز
واعترض السبكي ما قاله
من الجواز بأنه خلاف
المنقول لقولهم لو انقلع
البناء والغراس لم يؤجر
الارض لبنى فيها غير
ما كانت عليه بل ينتفع
بما يزرع أو نحوه الى أن
تعاد لما كانت عليه
وخلاف المدرك لان
الباني قد يستولي عليه
ويدي ملك السفل ويجز
الناظر عن بينة تدفعه
حج وهو شامل لما اذا
منع من ذلك ولم ينقص
بسببه الاجرة قليلا مل
سم عليه (قوله وقد در
القطع) أى كونه في نصف
الفرخ أو كامله مثلا (قوله
ويجوز التقدير فيها بالمدة)
ولا بد في حصة العقد
حينئذ من كونها اجارة

منه لا اختلاف المشار اليه صعوبة وسهولة وفارق الاختفاء بشاهدة الكفيل في البيع كما مر
بانه محض توثق للعقد لا معقود عليه فكان أمره أخف (وفي البناء) أى الاستئجار له على أرض
أو نحو وسقف (يبين الموضع) الذي يبني فيه الجدار (والطول) له وهو الامتداد من احدى
الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الجدار (والسمك) بفتح أوله وهو
الارتفاع ان قدر بالعمل (وما يبنى به) من حجر أو غيره وكيفية البناء أهو منضد أو مجوف أو
مستم (ان قدر بالعمل) لا اختلاف الاغراض به نعم ان كان ما يبنى به حاضر افشاهدته تنفى عن
تبينه وفارق ما ذكر تقدير الحضر بالزمان حيث لا يشترط فيه بيان شئ من ذلك بان الغرض في
الخطاطة والبناء يختلف بخلاف الحفر ولو استأجر محلا للبناء عليه وهو نحو وسقف اشترط جميع
ذلك أو أرض اشترط ما سوى الارتفاع وما يبنى به وصفة البناء لانها تشمل كل شئ ويعين في
النساخته عدد الاوراق وأسطر الصفحة وقدرة القطع والحواشي ويجوز التقدير فيها بالمدة قال
الاذرى ولا يبعد اشتراط المستأجر خط الاجير وهو كما قال ولم يتعرضوا لبيان دقة الخط وغلظه
والاوجه اعتباره ان اختلافه بغرض والا فلا يبين في الرعى المدة وجنس الحيوان ونوعه
ويجوز العقد على قطيع معين وعلى قطيع في الذمة ولو لم يبين فيه العدد اكتفى بالعرف كما قاله
ابن الصباغ وجرى عليه ابن المقرئ ويبين في الاستئجار لضرب اللبن اذا قدر بالعمل العدد
والقالب بفتح اللام طولا وعرضا وسما كان لم يكن معروفا والا فلا حاجة الى التبيين فان قدر
بالزمان لم يحتج الى ذكر العدد كما صرح به العمري وغيره فقول الشارح فان قدر بالزمان لم يحتج
الى بيان ما ذكر أى جميعه فلا ينافيه وجوب بيان صفته (واذا صلحت) بفتح اللام وضعها
(الارض لبناء وزراعة وغراس) أول اثنين من ذلك (اشترط) في حصة اجارتها (تعيين) نوع
(المنفعة) المستأجر لها لا اختلاف ضررها لو اطاق لم تصح اما اذا لم تصلح الى جهة واحدة فانه
يكفى الاطلاق فيها كأراضى الاحكار فانه يغلب فيها البناء وبعض البساتين فانه يغلب فيها
الغراس (ويكفى تعيين الزراعة) بان يقول للزراعة أو لزروعها (عن ذكر ما يزرع في الأصح)

عين لما مر من ان التقدير بالزمان لا يتأتى في اجارة الذمة ثم حيث صح العقد لا تدخل أوقات الصلوات وقضاء الحاجة ونحو
ذلك مما جرت العادة فيه بعدم النسخ (قوله فقول الشارح) أى بالنسبة للبناء (قوله ويبيع في الرعى) أى في الاستئجار له (قوله
اكتفى بالعرف) أى حيث كان ثم عرف مطرد في محل العقد والا فلا بد من بيان عدد (قوله فان قدر بالزمان الخ) أى ولا بد من
ذكر غيره من بقية الاوصاف (قوله واذا صلحت) أى بحسب العادة والا فبالعرف (اشترط) في حصة اجارتها (تعيين) نوع
المنفعة) أى فلو اختلفنا في ذلك فينبغى تصديق المالك (قوله ويكفى تعيين الزراعة الخ) الواقعة في أجر أرض الزراعة فاعطائها
المستأجر فثبت بها عشب فلن يكون أجاب شيئا بأنه للمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وانما تلك المنافع اه دميري
رجه الله تعالى أى ومعلوم ان الاجرة التي وقع بها العقد تلزم المستأجر لما تقدم من انها تجب بقبض العين وقياس ما أجاب به
ان ما يطالع في خلاف الزرع من غير بذر المستأجر كالحشيش مثلا يكون لمالك الارض (قوله فيزرع ماشاء) أى مما جرت به
العادة ولو من أنواع مختلفة ثم رأيت في الزيادة وفي كلامه الا في

لاختلاف القيمة مع استوائها لكن يستفيد باقامتها بالمال دعوى الغاصب بقيمة حقها في الخ وقوله بالصحة متعلق بقوله ولا

(قوله فيغرس أو يبنى ماشاء) أي ولو بغرس البعض وبناء البعض (قوله في سني) بسكون الياء وأصله في سنين حذف النون للإضافة فنقرأها بتشديد الياء لم يصب (قوله جذب) هو بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وبالياء الموحدة القحط (قوله) فلا قرب لزوم أجره مثلها الخ اعلمه للانتفاع الممكن اه سمح وعليه فلو لم يمكن الانتفاع بها الا في الزرع لم يستحق أجره لمدة الغصب (قوله) ويفعل ماشاء) شامل لثبوت الغصب والارزاع مع شدة ضرره بالنسبة لبقيّة أنواع الزرع والوجه ان يتقيد بالاعتاد في مثل تلك الارض وان عمم فقال لترزع ماشئت مر اه سمح على سمح أي فطريقه اذا أراد زرع ذلك ولم تجر العادة بزوعه في تلك الارض ان ينص عليه (قوله على الوجه المعتاد) أي بالنسبة للارض واونا درا ولا تنظر لمخصوص المستأجر حتى لو كان مثله لا يزرع الا الحنطة ٢٠٨ مثلا واعتيد في تلك الارض أن تزرع من غير ما اعتاده فهو المستأجر كالسهم

والقصب مثلا جازله فعله وان لم يكن من عادته (قوله) والوجه عدم الحاق الآدمي أي حوا كان أو وفيقا ولو قيل بالصحة ويحمل على ما جرت به العادة في استئجار مثله لكان له وجه (قوله) لرضاه بالاضر) يتجه انه يجوز له زرع البعض وغرس البعض البعض لانه أخف قطعا من غرس الجميع الجائر له وغاية زرع البعض فقط انه عدول عن غرس ذلك البعض الجائر الى ما هو أخف منه ولا وجه لانه بل لو قال له ان شئت فأغرس وان شئت فابن احتمل جواز غرس البعض والبناء في البعض لانه رضى بكل من ضرر غرس الجميع وبنائه وضرر التبعض ان لم يكن أقل من كل منهما ما زاد أو عليه ويحتمل المنع مر لانه لا يلزم من رضا بعض ضرر كل رضاه بالملق منهم ما اذ قد رضى ببعض ضرر ظاهر الارض كافي البناء أو ببعض ضرر باطنها في الغرس دون التبعض منهم ما فليتأمل فلعل هذا الوجه اه سمح على سمح (قوله عادات الخلف) والراجح منه الصحة (قوله أو تغرس) لعل الفرق بين هذه الصورة وصورة المتن انه في مسألة المتن جعل مورد الاجارة الارض غير مقيدة بتقيد وخيره به اعتماد الصيغة بخلاف مسألة الشاوح فانه جعل أحد الأمرين من الزرع والغراس مورد الاجارة قليلاً أه شئنا من لفظه وعبارته سمح لتزرع وتغرس والبطالان عليها ظاهر ادم بيان مقدار ما يزرع وما يغرس اه وقد يؤخذ ما ذكره شيخنا من الفرق من قول سمح على سمح بعد نقله عن الروض وشرحه مانصه ولا يصح لتزرع أو تغرس للايهام لانه جعل له احدهما لا يعينه حتى لو قال ذلك على معنى انه يفعل ايها ماشاء صح كما نقله عن التقريب اه وقوله لانه جعل له احدهما لا يعينه مع قوله حتى الخ يعلم منه الفرق بين البطالان في لتزرع أو تغرس والصحة في ان شئت فازرع وان شئت فأغرس

فيزرع ماشاء اذ تفاوت انواع الزرع فليس ومن ثم لم ينزل على أقلها ضررا واجرياً ذلك في اتغرس أو لتبني فلا يشترط بيان افرادها فيغرس أو يبنى ماشاء وما اعترض به من كثرة التفاوت في انواع هذين ودجمع ذلك فايها م كلام المصنف اختصاص ذلك بالزراعة ليس مراداً والثاني لا يكفي لان ضرر الزرع مختلف ومحل ما تقر رفيع أجر عن نفسه فان فعل عن غيره بولاية أو نيابة لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط قاله الزركشي وغيره ولولم تصح الا للزراعة وغصصها غاصب في سني جذب فلا قرب لزوم أجره مثلها امدة استيلائه عليها لم يمكنه من الانتفاع بها بنحو ربط دواب فيها ولا نظراً الى انه لا أجر له ما ذلك الوقت ويلحق به فيما يظهر بيوت منى في غير أيام الموسم لأننا نغتم به في تغريم الغاصب ان يكون للمغصوب أجره بالفعل بل بالامكان حيث أمكن الانتفاع به وجبت اجرة (ولو قال) أجر تكها (لتنفع بها بما شئت) صح ويفعل ماشاء لرضاه به لكن يشترط ان ينتفع به على الوجه المعتاد كما من نظيره في العارية وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما أقضى به ابن الصلاح اراحته المأجور على الوجه المعتاد كما في اراحة الدابة ولا اثر لافرق بينهما بان اتعاب الدابة المضربها حرام حتى على مالكها بخلاف الارض لان العادة محكمة والتمسح محمول عليها للحقوق الضرر لالمالك بمخالفتها والوجه عدم الحاق الآدمي بهما فلا تصح اجارته ليمتنع به المؤجر ماشاء (وكذا) يصح (لو قال) له ان شئت فازرعها (وان شئت فأغرسها) (في لا يصح) ويختبر بينهما فيصنع ماشاء من زرع وغرس لرضاه بالاضر والثاني لا يصح للايهام ولا بد كما قاله السبكي أحد من تصوير المسألة بزيادة ماشئت بأن يقول ان شئت فازرع ماشئت أو أغرس ماشئت فان لم يزد ما ذكره عادات الخلف في وجوب تعيين ما يزرع ولو قال أجر تكها لتزرع أو تغرس أو فازرع وأغرس ولم يبين القدر

تسمع وقوله لا فائدة علة التفسير في السماع بنفي القبول (قوله واما الخراج) عبارة النخفة ومن ثم لو غصب حراً أو سرقه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي أنها المولاه (قوله مما يزيد على تلك الصفة) لعل على هذا تعليلية أي مما يزيد من الغرم لاجل تلك الصفة وعبارة الصفة لان الاصل براءة ذمته من الزيادة (قوله ما حصل من التفريق عنده) لعل المراد عند التلف (قوله وقيل

(قوله أول تزرع نصفاً) أي أو تزرع نصفاً وتبنى نصفاً وتقرس نصفاً وتبنى نصفاً ٢٠٩ اه (قوله بنوع) ومثله لتزرع

أو تبنى أو تقرس أو تبنى (قوله للابهام) أي أو فازرع وابن أو أغرس وابن (قوله فلم يعتبر جمعهما) أي الوصف مع الوزن (قوله ليس الخبر كالمعاينة) وفي رواية كالمعاينة (قوله يليق بالدابة) ظاهره وان لم يبق بالراكب ويوحه بأن عدم تعيينه بما يركب عليه رضا منه بما يصلح بالدابة وان لم يلق به وقد يقال لا بد من إيساقه بكل من الراكب والدابة فإلحاق بالدابة أنواع يركب على كل اعتبر منها ما يليق بالراكب اه شيخنا (قوله بأحد ذينك) أي الوصف أو الرؤية اه (قوله معلق بضم الميم) أي مع اللام زيادي (قوله تقدير مايا كله) أي فيأكل على العادة مثله وبقي ما لو اتفق له عدم الاكل منه لضيافة أو تشو يش مثلاً فينبغي أن لا يجبر على التصرف فيما كان يأكله في تلك المدة لان ذلك يتفق كثير انعم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ماأكله وقصد

أو لتزرع نصفاً وتقرس نصفاً ولم يخص كل نصف بنوع ولم يصح العقد في الثلاثة للابهام أو صرح بالاخيرة القفال (ويشترط في اجارة دابة لركوب) عينا أو ذمة (معرفة الركب بمشاهدة أو وصف تام) له ليفتق الغرر وذلك بنحو ضمانة أو ضمانة كما في الحاوي الصغير خلافاً للجلال البلقيني وغيره من اعتبار الوزن اذ وزنه يخل بحشمته وانما اعتبر وافي نحو المحمل الوصف مع الوزن لانه اذا عين لا يتغير والراكب قد يتغير بسم أو هزال فلم يعتبر بجمعهما فيه (وقيل لا يكفي الوصف) وتعين المشاهدة لخبر ليس الخبر كالمعاينة ولما يأتي من عدم الاكتفاء بوصف الرضيع (وكذا الحكم فيما) معه من زائلة ونحوها كما في المحرر ولا ترد على المصنف وان زعم بعضهم ورودها لان كلامه الاتي في الجمل يفيد وفيما (يركب عليه من حمل وغيره) كسرج أو أكاف (ان) فحش تفاونه ولم يكن هناك عرف مطرد أو (كان) ذلك (له) أي لاكثر أي تحت يده ولو بعارية فيشترط معرفته بمشاهدته أو وصفه التام واحتراز بقوله ان كان له عمالو كان الراكب مجرد ليس له ما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما يركب عليه ويركبه المؤجر على ما شاء من نحو سرج يليق بالدابة فان أطرد عرف لم يخف الى ذكره ويحمل على المعهود وبهذا يرد قول الاذري يطلب الجمع بين هذا وبين قوله لم الاتي يتبع في السرج العرف في الاصح ولا بد في نحو المحمل من وطاء وهو ما يجلس عليه وكذا غطاء له ان شرط في المقد ويعرف احدهما بأحد ذينك ما لم يكن فيه عرف مطرد فيحمل عليه الاطلاق (ولو شرط) في عقد الاجارة (حمل المعاليق) جمع معلق بضم الميم وقيل معلق وهو ما يعلق على البعير كسفرة وقدر وقصة فارغة أو فيها ماء أو زاد وحمى وأريق وادوة قال المساوردي ومضربة وخدعة (مطلقاً) عن الرؤية مع الامتحان بالبدن وعن الوصف مع الوزن (فسد العقد في الاصح) لاختلاف الناس فيها قلة وكثرة ولا يشترط تقدير مايا كله كل يوم والثاني يصح ويحمل على الوسط المعتاد (وان لم يشترطه) أي حمل المعاليق (لم يستحق) بالبناء للفعول (حملها في الاصح) ولا حمل بعضها لاختلاف الناس فيه وقبل يستحق لان العادة تقتضيه وسواء كانت خفيفة كادواة اعتمد حملها كما اقتضاه اطلاقهم أولاً لما سمر (ويشترط في اجارة العين) لدابة لركوب أو حمل (تعيين الدابة) أي عدم ابهامها فلا يكفي تعيين أحد هذين ولا يقدر في ذكر هذا العلم به مما مر اذ ذلك لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها لاختلاف في بيع الغائب) والظاهر الاشتراط ويشترط قدرتها على ما استؤجرت لجهة بخلاف الذكورة والافونة خلافاً للزركشي لان المشاهدة كافية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) والذكورة والافونة كغيره يخفى ذكر لاختلاف الاغراض بذلك اذ ذكر في الاخيرة أقوى والانتى أسهل ويشترط أيضاً ذكر كيفية سيرها ككونها بحراً أو فطوفاً (ويشترط فهمها)

٢٧ نهاية ح ادخار ما معه من الراد ليبعده اذ ارتفع سعره كلف نقص ما كان يأكله في تلك المدة عادة فلو امتنع لزمه اجرة مثل حمله بقيمة الطريق وسيأتي في كلام الشارح بعد قول المصنف والطعام المحمول ليؤكل الخ ماله تعلق بذلك (قوله بالبناء للفعول) ويجوز بناؤه للفاعل بعود الضمير للوَجَر بل هو أنسب بقوله وان لم يشترطه انتهى (قوله ككونها بحراً) أي واسعة الخطوة وهو بالتموين في المختار ويسمى الفرس الواسع الجري بحراً ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في مندوب فرس أبي طلحة ان وجدناه بحراً انتهى بحروفه أي انا وجدناه بحراً فان مخففة من الثقيلة انتهى ظاهر اطلاقه ان ما ذكر

يبقى للمالك) أي مع أخذه للبذل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول يردده مع إرش
النقص وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في حاشيته (قوله قيل غرم القيمة) أي أو المثل (قوله أو حصل في الأرض نقص) ظاهره
انه ليس له ان يردده في هذه الحالة اذا كان في طريقه مثلاً موات وهو غير مراد كما صرح به الشهاب سم أخذ من قوله الآتي
فان تيسر نقله لثبوت موات في طريقه الخ (قوله وللمالك منه من بسطه الخ) ظاهره وان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان
التعثر أو النقص لكن في الأذري خلافة في الأولى ويؤخذ من صرح في الشرح في مسألة الردان له البسط وان منعه المالك
لدفع إرش النقص ان لم يبرئه المالك منه فليراجع (قوله بان نقله) الأولى كان نقله (قوله وما استشكل به القول الخ) عبارة
بوجه فبه الأبل والخليل وغيرها ٢١٠ وفي حاشية شيخنا لزيادى مانصه وقضية سياقه اشتراط ذلك في الأبل والخليل

والإبل لكن الماوردي
والرواني وصاحب المذهب
خصوصاً بالخليل ولا شك في
الحاق الإبل به ولا يوصف
بذلك غيرها أه رحمه
الله (قوله جاز) أي ومع ذلك
يلزمه أجرة مثل استعماله
في القدر الزائد ولا شيء له في
مقابلة ما نقص من المسافة
ان قدر بالزمن ويحيط عنه
أجرة ما نقص ان قدر بحمل
العمل (قوله به) أي بقدر
السير كل يوم كفرسخ أو
ميل (قوله كما أفاده الأذري)
هو مقابل لما افتضاه كلام
الشيخين من البطالان مطلقاً
وحاصله انه يكفي التقدير في
زمن الخوف بالأجرة الى
بلد كذا طال زمن الـ بـ له
لكثرة الخوف أو قل (قوله
صحة تقديره) معتمد (قوله
ان كان موزوناً) أي أو
مكيلاً (قوله لم يدخل
الظرف) نقل سم على

أي في كل من اجارة الذمة والعين للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكونه نهراً أو ليلاً أو النزول
في عامر أو حراً لتفاوت الأغراض بذلك ولو أراد أحدهما مجاوزة المحل المشروط أو نقصاً منه
لخوف غلب على الظن لحوق ضرر منه جاز دون غيره كالأرواستاً مجرداً ليلاً ويوماً وعليه إقامته
لا يحسب عليه مدة إقامته بالخوف (الأن يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالعادة (فينزل)
قدر السير عند الإطلاق (عليها) فان لم تنضب بشرط اشتراط بيان المنازل أو التقدير بالزمن وحده
ومحله عند أمن الطريق والأمان منع التقدير بالسير له لعدم تعلعه بالاختيار كذا قاله جمع قال
ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان أيضاً وحينئذ يتعذر الاستئجار في طريق مخوفة لا منازل بها
مضبوطة انتهى وقضية كلام الشامل كما أفاده الأذري صحة تقديره من بلد كذا الى بلد كذا
للضرورة (ويجب في الاجارة للحمل) عيناً أو ذمة (ان يعرف المحمول) لاختلاف تأثيره وضرره
(فان حضر رآه) ان ظهر (وامتنعه يسهل) ان لم يظهر كأن كان في ظلمة أو (كان في ظرف)
وأمكن تخميناً للوزن (وان غاب قدر بكيل) ان كان مكيلاً (أو وزن) ان كان موزوناً لان ذلك
طريق لمعرفة الوزن في كل شيء أولى لانه احصر واضبط (و) ان يعرف (جنسه) أي المحمول
المكيل لاختلاف تأثيره في الدابة وان تصد كيله كافي الملح والذرة اما الموزون كآجر نيكها
لتحمل عليها مائة رطل ولو لم يقل مما شئت كما نقله الامام عن قطع الاحكام فلا يشترط ذكر
جنسه لانه رضائمه بأضر الاجناس بخلاف عشرة أفضرة مما شئت فانه لا ينبغي عن ذكر الجنس
لكثرة الاختلاف مع الاتحاد في الكيل وأين نقل الملح من ثقل الذرة وقلته مع اتحاد الوزن
ولا يصح التحمل عليها ما شئت بخلاف لترزعهما ما شئت اذ الأرض تحمل كل شيء ومتى قدر توزن
للمحمول كانه رطل حنطة أو كيل لم يدخل الظرف فتشترط رؤيتها كحباله أو وصفه مامالم
يطرد العرف ثم بغرائز مماثلة أي قريبة التماثل عرفاً كما هو ظاهر وبأي نظير ذلك فيما لو أدخل
الظرف في الحساب في مائة بظرفها يعنى بـ كـ جنس الظرف أو يقول مائة مما شئت وفي
مائة قدح بن بظرفها يعنى بـ أن يكون مما لا يختلف عرفاً كذا كرا مالوقال مائة رطل فالظرف
منها (لا جنس الدابة و) لا (صفاتها) فلا يشترط معرفتها في الاجارة للحمل (ان كانت اجارة
ذمة) لان المقصود مجرد نقل المتاع الملتزم في الذمة وذلك لا يختلف باختلاف الدواب (الأن

منهج عن الروض وغيره دخوله فيما لو قدر بالوزن ويمكن حمله على ما اذا قال مائة رطل ولم يزد على ذلك فيخالف يكون
ما هنامن قوله مائة رطل حنطة أو آجر ذمة ركوب شخص فهزل عما كان هل له خيار أو رجوع على المؤجر بقسط
ما نقص أو حل شيء آخر بقدر ما نقص قال مـ ينبغي تخيير المؤجر كما خير وامن آجر ذمة لـ حب فتندى وتقل انتهى سم على
منهج وقوله تخيير المؤجر لعله المستأجر وفي عكسه يخير ثم رأيت في نسخة قال مـ ينبغي انه ليس له شيء من ذلك فلو أجرها
لهزيل فسمي وتقل قال مـ ينبغي تخيير المؤجر الخ وعليه فانظر الفرق بين الصورة الأولى والصورة الثانية (قوله لو أدخل
الظرف) أي الظرف وحباله (قوله الملتزم في الذمة) منه يؤخذ انه لو استأجره لنقل أجمال في البحر من السويدس الى جدة
مثلاً لا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها للعله المذكورة لكن ينبغي انه يحمله في سفينة تليق عرفاً بحمل مثل ذلك انتهى

الصفة واستشكل بما مر ان المثل في الذمة وهو لا يملك الاقبض صحيح فليجمل على ما اذا اذن له المالك في رده (قوله ومثل ذلك) أي العصور (قوله لكن الوجه انه يضمن مثل الذهاب) والظاهر انه يرجع في الذهاب وعدمه وفي مقدار الذهاب الى

(قوله عيب) أي فيقتصر بين الضح والاجازة في فصل في منافع يمنع الاستئجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها (قوله اجارة مسلم) شامل للعين والذمة وقوله مسلم ينبغي أو مرندو المسلم شامل للإمام فلو استأجره إلا حاد للجهاد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة وان أمكن ابدال نفسه باستئجار ذي لانه فرعه سم على حج (قوله للإسلام) أي فائده (قوله لتعينه عليه) أي حقيقة بان كان بالغاً عاقلاً أو حكيماً كان صيباً فأنالوقلنا بالصحة كان على وليه منعه من الخروج عن الصف (قوله عن الجندی) ومثله غيره بالاولى وانما قيد به لكونه المسؤول عليه في الاستفتاء (قوله لكن للإمام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه أيضاً سم على حج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز له الا فعل ما فوضه له الامام انتهى (قوله أو لمتعلقها) أي كالامامة فان متعلقها الصلاة ثم رأيت سم على منعه صرح بما ذكره (قوله كما يدل ٢١١) عليه قولهم كل ما لا يصح (كان المراد لا يقبل الصحة والا

فالاجارة الفاسدة يجب فيها الاجارة اه سم على حج أي مع انها بصفة الفساد لا يصح الاستئجار عليها ومع ذلك يجب فيها الاجارة اه (قوله الاستئجار له) ومن ذلك ما لو استأجر الحائض لخدمته المسجد فلا اجارة لها وان عملت طامعة لعدم صحة الاستئجار وبه يعلم ما في كلام سم السابق عند قول المصنف ولا حائض لخدمته مسجد اه (قوله وان عمل طامعاً) ومن ذلك ما يقع لكثير من أرباب البيوت كالامراء انهم يجعلون لمن يصلي بهم قدراً معلوماً في كل شهر من غير عقد اجارة فلا يستحقون معلوماً

يكون) في الطريق نحو وحل كما قاله القاضي الحسين أو يكون (المحمول) الذي شرط في العقد (زجاجاً) بثلاث أوله (ونحوه) مما يسرع انكساره كالخزف فيشترط معرفة جنس الدابة وصفها كما في الاجارة للركوب مطلقاً لا اختلاف الغرض باختلافها في ذلك وانما لم يشترطوا في المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به مرة وإبطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب وبحسب الزكشي وجوب تعيينها في التقدير بالزمن لاختلاف السير باختلاف الدواب

في فصل في منافع يمنع الاستئجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يعتبر فيها لا تصح اجارة مسلم للجهاد) ولو صيباً وعبدان قصد اقامة هذا الشهر ووصف عائدته للإسلام فيما يظهر لتعينه عليه بحضور الصف مع وقوعه عن نفسه وبه فارق حل أخذه الاجرة على نحو تعليم تعين عليه وأفتى الملقيني بالحق المرابطة عوضاً عن الجندی بالجهاد في عدم صحة الاستئجار لها اما الذي فيصيح لكن للإمام فقط استئجاره للجهاد كما يأتي في بابه (ولا) لفعل (عبادة يجب لها) أي فيها (نية) لها أو لمتعلقها بحيث يتوقف أصل حصولها عليها فإرادته بالوجوب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكلف بانكسر نفسه بالامثال وغيره لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجير شيئاً وان عمل طامعاً كما يدل عليه قولهم كل ما لا يصح الاستئجار له لاجرة لفاعله وان عمل طامعاً وألحقوا بتلك الامامة ولو نقل لانه متصل لنفسه فن أراد اذنه به وان لم ينو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائدة تختص به وما جرت به العادة من جعل جامعية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساحبة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة اماماً لا يجب له نية كالاذان فيصح الاستئجار عليه والاجرة مقابلة لجمعه لا على رعاية الوقت أو رفع الصوت أو الحيلتين وشمل كلامه زيارة قبره صلى الله عليه وسلم

لان هذه اجارة فاسدة وما كان فاسداً لكونه ليس محلاً للصحة أصلاً لا شيء فيه لا لاجير وان عمل طامعاً فطريق من يصلي أن يطالب من صاحب البيت أو غيره ان يندره شيء أمعينا مادام يصلي فيستحقه عليه اه (قوله بتلك) أي بتلك العبادة التي يتوقف أصل حصولها على النية (قوله بتلك الامامة) وكالامامة الخطابة مر انتهى بها مش الباب (قوله وانما هو من باب الارزاق) ومنه ما جرت به العادة من استنابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فانه يستحق ما جعله له ويكون ما يأخذه من جهة الواقف وليس اجرة حقيقة وليس له أن يستناب غيره الا باذن من منيبه وللأصيل باقي المعلوم المشروط (قوله كالاذان) ومثله الخطبة (قوله فيصح الاستئجار عليه) أي ولا بد مع ذلك من تقدير المدة ولو من الامام حيث كان من ماله كما تقدم في الفصل السابق وينبغي أن يدخل في معنى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهم ما وان لم يكونا من مسماء شرعاً صار منه بحسب العرف (قوله لا على رعاية الوقت) عبارة حج مع نحو رعاية الوقت اه وهي مخالفة لكلام الشارح الا ان يكون مراده لا على رعاية الوقت وحدها

أهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمه ويحتمل ان يضمه عصيرا تقول أهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من المسائية بمقدار الذهب أو يكلف اغلاء عصير حتى تذهب مائتته ويغرم منه بمقدار الذهب فليراجع (قوله وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له) أي لا يقابل بشئ للغاصب لئلا تم مرتبه عليه (قوله جزما) الجزم انما هو بالنظر لاصل الارض والا فالظاهر ان المقدار مختلف على قياس ما مر من مقابل الاصح (قوله وصحة الرقيق وشعره وسنه غير متقومة) بمعنى انها اذا انفصلت لا تقابل بشئ

(قوله فلا يصح الاستنجار عليها) معقد واصل وجه الشمول ان تسميتها بزيارة وترتيب الثواب عليها يتوقف على قصد فكاكه نية والا فكارم المصنف لا يشمله بل يقتضى صحة الاجارة عليها كالاذان وبثويد ما قلناه توجيهها للشمول قول حج ودخل في تحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف الجمالة عليه) ومنها الامارة حج وقضية قول الشارح وان جهل عدم اشتراط تعيين ما يدعوه (قوله واختار الاصحى الخ) ضعيف (قوله الاج) بالجر يدل من عبادة (قوله ولهذا فصله) أي بقوله ويصح (قوله فيصح لتحصيل مباح كصيد) ظاهره ٢١٢ سواء قدر بالزمان كاستنجاره يوما للصيد أو بعمل العمل كصيد هذا الغزال مثلا (قوله

ولتجهيز ميت ودقنه) قال البغوى لا يجوز استنجار الارض لدفن ميت لان نبش القبر لا يجوز قبل بلاء الميت ولا يعرف متى يكون اه حواتى الروض لو الد الشارح أقول وقياس ما تقدم في العارية من صحته وتأييد الحاجة الصحة هنا وبغتفر الجهل بالمدة للضرورة (قوله ثم لباسير) لم يذكر بيت المال مع انه مقدم على لباسير المسلمين (قوله كما مضى فانه يتعين اطعامه مع تغريعه البديل) (وتعليم القرآن) كله أو بعضه وان تعين عليه تعليمه لخبر ان أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله وصرح به مع علمه مما مر نظرا أو تقديرا الاستثناء من العبادة واهتمامه بشهرة الخلاف فيه وكثرة الاحاديث الدالة بظاهرها على امتناعه ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر ولو قال سيد رفيق صغير لمعلمه لا يمكنه من الخروج لقضاء حاجة الامع وكيل فوكل به صغيرا فهرب منه ضمه لتفريطه ولا تصح لقضاء ولا تدرى علم الان عين المتعلم وما يعلم ومثل ذلك الاعادة فيما يظهر وينبغي مجيئه مثله في الاستنجار للقضاء وكالتدريس الاقراء لشي من القرآن والاحاديث ويجوز الاستنجار للباحات كما جزمه الامام واقتضاه بناء غيره له على جواز

كما هنا لا تافول تجهيز الميت لا يتعين بالشروع بدليل انه لو أراد أحد أن يقوم مقام من يجهز الميت لم يتمنع على مباشر تجهيزه الترك بخلاف من حضر الصف فانه لا يجوز انصرافه وان لم يحجج اليه بوجه وقام غيره مقامه (قوله عليه أجرا) أي أجرة (قوله صح فيما يظهر) وكان المراد الاستنجار على ما ذكر على وجه القرآنية وادهم عدم صحة الاستنجار على منسوخ الامرين أي على وجه القرآنية لا مطلقا ولا ينقص عن نحو الشعر مر اه سم على حج وجه الله وكذلك يصح الاستنجار لتعليم منسوخ التلاوة والحكم معا اذا عين الالية ومفهوم ما هنا جمول على عدم التعيين منه (قوله ولو قال سيد رفيق) خرج به ما لو قال ولي صغير لمعلمه مثلا فلا ضمان عليه اذ انكره فضاع أو سرق منه متاع لان الحر لا يدخل تحت اليد ومتاعه الذي أخذ منه في يده مال له لا في يده لمعلم (قوله فوكل به صغيرا) اهل المراد بالصغير هنا من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلافه المراهق بالنسبة لرقيق سنه نحو خمس سنين ومحله أيضا ما لم يقل سيده فوكل به ولدا من عندك وخرج ما لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرج معه للحفظ وان جرت به العادة (قوله وكالتدريس الاقراء لشي من القرآن) أي غير مره بن (قوله ويجوز الاستنجار للباحات الخ) هذا علم من قوله السابق فتصح لتحصيل مباح كصيد

فلا يشك كل باليمن اذ هو لو انفصل قول بالقيمة اذ هو شحم فتأمل (قوله وعليه اراقة الخمر) أي على الغاصب ليلائم قوله بعده والا فلا يجوز له اراقتها خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله لانهم ما فرعوا ملكه) جرى على الغالب والافضل لا يسبق له ملك كالوورث الخمرة أو الجلد مثلا وعبارة غيره لانهم ما فرعوا اختصاصه (قوله وقضية تعليل الاول) قال في الصفة وليس قضيته

(قوله عين مكانا) أي المستأجر (قوله ومع ذكره في القلب) ينبغي الا كتماء بذكره في القلب في ابتداء القراءة وان عزيت النية بعد حيث لم يوجد صار في كافي نية الموضوع مثلا حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وان لم يوجد استحضارها في بقيته (قوله وما جرت به العادة بعدها من قوله اجعل ثواب ذلك الخ) فائدة جلية وقع ٢١٣ السؤال عما يقع من الداعين

عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرئ زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك وأضعاف أمثاله الى روح فلان أو في حقيقته أو نحو ذلك هل يجوز ذلك أم يمنع لما فيه من اشعار تعظيم المدعو اليه بذلك حيث اعتنى به فدعاه باضعاف مثل ما دعاه للرسول صلى الله عليه وسلم أقول الظاهر أن مثل ذلك لا يمنع لان الداعي لم يقصد بذلك تعظيم الغير عليه عليه الصلاة والسلام بل كلامه مجرول على اظهار احتياج غيره للرحمة منه سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور وللإشارة الى أنه صلى الله عليه وسلم لقرب مكانته من الله عز وجل الاجابة بالنسبة له محققة فغيره لبعدرتبه عما أعطيه عليه الصلاة والسلام لا تتحقق

التوكيل فيها وتصح لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل من الاجر له أو لغيره عقبه عين مكانا أو زمانا أو لاليت أو المستأجر أو بحضرة المستأجر ومع ذكره في القلب حالها كما أفاده السبكي لان موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا تنزلت على قاب القارئ وألحق بها الاستتجار لمحض الذكرو والدعاء عقبه وسيأتي في الوصايا ما يعلم منه ان وجود استحضاره بقلبه أو كونه بحضرة كف وان لم يجتمع أو ما جرت به العادة بعدها من قوله اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدم الى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه جائر كما قاله جماعات من المتأخرين وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وقال انه حسن مندوب اليه خلافا لمن وهم فيه لانه صلى الله عليه وسلم اذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له في كل دعاء بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الاولى كثير شائع في اللغة والاستعمال نظير ما مر في بياض به فلان فرسه وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف ايها من نقص كما أوضحت ذلك في افتاء طويل وفي حديث أبي المشهور اجعل لك من صلاتي أي دعائي أصل عظيم في الدعاء عقب القراءة وغيرها ومن الزيادة في شرفه ان يتقبل الله عمل الداعي بذلك ويثيبه عليه وكل من أثيب من الامة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه متضاعفا بعدد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الاولى ثواب ابلاغ الصحابي وعمله وفي الثانية هذا وابلغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وابلغ تابع التابعي وهكذا وذلك شرف لانها له واعلم انه لو استأجره لقراءة القرآن فقرأ جنبها ولو ناسيا لم يستحق شيئا اذ القصد بالاستتجار لها حصول ثوابها لانه أقرب الى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجنب لا ثواب له على قراءته بل على قصده في صورة النسيان كن صلى بنجاسة ناسيا لا يثاب على أفعال الصلاة المتوقفة على الطهارة بل على ما لا يتوقف عليها كالقراءة والذكر والنشوع وقصده فعل العبادة مع عذره فيحمل اطلاق اثنائه الجنب الناسي على اثنائه على القصد فقط واثنائه لا تحصل غرض المستأجر المذكور ويؤيد عدم الاعتماد بقراءته نفي سنية سجود التلاوة لها كما مر وقولهم لو نذرها فقرأ جنبها لم يجزئه اذ القصد من النذر التقرب لا المعصية أي ولو في الصورة لم تدخل قراءة الناسي فلا يتقرب بها به فارق البر بقراءة الجنب سواء أنص في حلفه على القراءة وحدها أم مع الجنابة وبلغوا النذر ان نص عليها فيه مع الجنابة والاوجه انه لو استأجره لتعليم القرآن استحق وان كان جنبا لان

الاجابة له بل قد لا تكون مظنونة فتناسب تأكيد الدعاء له وتكرره رجاء الاجابة (قوله سجود التلاوة لها) أي لقراءة الجنب (قوله لو نذرها) أي القراءة (قوله وبلغوا) مسنأنف (قوله ان نص عليها) أي القراءة (قوله وان كان جنبيا) وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يستأجر عينه ولا ينص على ان يقرئه جنبيا فيتحقق له الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عينه وهو جنب ليعلمه فلا يصح لان ما ذكرتم عقد على معصية وهو فاسد لا يقال المؤجر يتمكن من التعليم بقصد الذكرا لنا نقول قصده لئلا كراغما يمنع من كون المأني به قرأ ناحين التعليم وان حصل به المقصود للتعليم والاستتجار للتعليم انما أورده على كون المعلم قرأ نافه وتنهيص من المستأجر على فعل المعصية

اخراج غير المحترمة خلافاً لمن ادعاه لان ملكه هو العصور ولا شك ان حل المحترمة وغيرها فرع عنه اهـ (قوله لانه متنفذ به) لعله سقط قبله واو (قوله وما اقتضاء كلام المصنف) عبارة التحفة وقد يقتضى المتن الخ (قوله لا لما زاد) عطف على لقيته أى له ارش نقص قيمته قبل الزيادة لا ارش نقص حصل بإزالة الصنعة الحاصلة بفعله (قوله بدليل انه لورده) عبارة التحفة ومن ثم

(قوله ولو ترك من القراءة الخ) بفتح الخ أفنى شيخنا الرملى بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جوازه بنحو الترتى أيضاً بفتح آخر الخ الوجه جواز تقطيع حروف القرآن فى القراءة فى التعليم للحاجة الى ذلك اهـ سم على حج (قوله ولا يلزمه استئناف ما بعده) أى فالو لم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المسمى (قوله لوقوعها) متعلق بصارفة (قوله وحكمناه) أى وهو الراجح (قوله وان كانت كافرة) وليس هذا كالتقاط الكافرة للمسلم وترتيبها له حيث امتنع لان فى ذلك استيلاء تاماً على الولد وإظهار اللولاية عليه المقتضى لحقارة الاسلام عند الكفار ولا كذلك هذا (قوله الابط) بالكسر (قوله الكشع) اسم لما تحت الخاضرة (قوله للبا) بالقصر ٢١٤ (قوله ومن ثم كانت) أى الحضانة الصغرى (قوله وانما صحت له) أى الارضاع

الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجنابة ولو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات فالوجه لزوم قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وانه لو استأجره لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع ان ينوى ان ذلك عما استؤجر عنه بل الشرط عدم الصارف ولا ينافيه نصريحهم فى النذر باشتراط نيته انها عنه لان هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استؤجر له بخلاف ما ذكرتم ويؤخذ منه انه لو استؤجر لطلق القراءة وحكمناه احتياج الى النية فيما يظهر (و) تصح الاجارة ولو من زوج كما مر لحره وأمة وان كانت كافرة ان أمنت فيما يظهر (لحضانة) وهى الكبرى الاتية فى كلامه من الحضان وهو من الابط الى الكشع لان الحضانة تضمه اليه (وارضاع) ولوللبا (معاً) وحينئذ فالعقود عليه كلاهما لانهم مقصودان (ولا حدهما فقط) لان الحضانة نوع حذمة ولا تية الارضاع المتقدمة أول الباب وتدخّل الحضانة الصغرى فيه وهى موضعه فى الجبر والقامه التدى وعصره له لتوقفه عليها ومن ثم كانت هى المعقود عليها والذين تابع اذا اجارة موضوعه للمنافع وانما الاعيان تتبع للضرورة وانما صحت له مع نفها توسعة فيه لمزيد الحاجة اليه ولا بد من تعيين مدة الارضاع ومحلّه أهو بيته لانه أحفظ أو بيت المرضعة لانه أسهل فان امتنعت من ملازمة ما عين أو سافرت تغيير ولا تستحق أجره من وقت الفسخ ومن تعيين الرضيع برؤيته أو وصفه كافى الحماوى لا اختلاف شرهه باختلاف سنه وتكلف المرضعة تناول ما يكثر اللبن وترك ما يضره كوطء حليل يضر بخلاف وطء لا ضرر فيه ولو وجد بلبنها علة تخير به المستأجر وشمل كلام المصنف ما لو كانت المرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافاً لما فى البيان ولو سقته لبن غيرها فى اجارة ذمة استحققت الاجرة أو عين فلا (والاصح انه) أى الشأن (لا يستتبع أحدهما) أى الارضاع والحضانة الكبرى (الآخر) لانهم مأمّنعتان مقصودتان يجوزان افراد كل منهما

(قوله مع نفها) أى عدم ذكرها لماسياً من انه لو استأجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم يصح لكنه فى التحفة لم يذكر قوله ولو استأجرها للارضاع ونفى الحضانة الخ وعبر هنا بمثل ما عبر الشارح فكذب عليه سم رحمه الله مانصه قوله وانما صحت مع نفها الخ ظاهره مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف فى شرح الروض الحضانة فى قوله وان نفى الحضانة جاز بقوله الكبرى وعبارة الزركشى فان استأجر للارضاع ونفى الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص الامام الخلاف بنفى الحضانة الصغرى فامان نفى الحضانة

الكبرى فلا خلاف فى جوازه وافرام لكن فى الكفاية عن القاضى الحسين جريان الخلاف فيها أيضاً بالعقد

اهـ بحروفيه (قوله من وقت الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به اهـ سم على حج (قوله كوطء حليل) وهل تصير نائشة بذلك فلا تستحق نفقة وان أذن لها فى ذلك قياساً على ما لو أذن لها فى السفر لحاجة أو حدها أو لحاجة أجنبي لغرضها أم لا تصير نائشة بذلك فيه نظرو الاقرب الاول وغايته ان الادن لها فى ذلك أسقط عنها الاثم فقط واذا حرم عليه الوطء هل تمنعه منه وان خاف العنت لماسية من الاضرار بالولد المتردى الى قتله فيجوز له نكاح الامه حينئذ أم لا فيه نظرو أيضاً والاقرب الاول فيفرق بين حرمة الوطء هنا مع خوف العنت وجوازه فى الحيض لذلك بأن الحرمة فى الحيض لحق الله تعالى وهما لحق آدمى فلا يجوز تفويته على صاحبه لان الضرر لا يزال بالضرر ونقل عن بعض أهل العصر خلاف ما قلناه فى المسئلة الاولى فاحذره ولا تنتر به (قوله بخلاف وطء لا ضرر فيه) والفرق بين هذا وما تقدم من انه لا يمنع الزوج من الوطء خوف الحمل ان ذاك أمر متوقع غير مضمون بخلاف هذا

لورده الخ (قوله لعدم لزوم الارش) اللام فيه بمعنى في والمعنى انه لم يكن له غرض في الردسوا وعبارة النخبة انه لو لم يكن للغاصب غرض في الردسوى عدم لزوم الارش (قوله فالرجح له) انما أطلق هذا هنا مع انه سياتى قريباً انه لو اشترى بالعين بطل حلالا للتجارة على الصحيح بان كان بثمن في الذمة (قوله ولو غصب أرضاً وبذر من آخر) أى آخر بالنسبة اليه فكانه قال ولو غصبهما

(قوله أما الدهن) وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب أجرة القابلة لفعلها المتعلق باصلاح الولد كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام مما جرت به العادة من نحو ملازمتها قبل الولادة وغسل يديها ٢١٥ وثيابها فانه ليس على الاب بل

عليها كصرفها ما تحتاج اليه للرض (قوله ولو استأجرها للارض) وفي الحضانة (الصغرى لم تصح) ظاهره وان لم يخرج الولد لذلك اقدرته على التقام الثدي بنفسه وهو ظاهر لان مثل هذا نادراً على انه قد يعرض الولد ما ينفعه من ذلك كرض (قوله فتبطل الاجارة) أى لم تصح أى وعلى عدم الصحة فيجب للعامل أجرة مثل عمله واذا حضر من عنده المهرم والكمل ونحوهما هل يرجع بيدها على المستأجر لانه لم يقصد التبرع بها أم لانيه نظر والظاهر الاول فيرجع بأجرة مثل العمل وبقيمة ما استعمله مما جرت العادة باستعماله (قوله على المؤجر) أى حيث حرت به العادة أو شرط عليه (قوله فيتصرف فيه) أى المذكور (قوله والكمل كذلك) أى انه باق على ملك المؤجر وينتفع به المستأجر (قوله ولو شرط لطبيب ماهر الخ) أى ما غير الماهر المذكور فقياس ما يأتى أول الجراح والتعازير من انه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر أنه لا يستحق أجرة ويرجع عليه بثن الادوية لتقصيره بمباشرة ما ليس هو له باهل ومن شأن هذا الاضرار لا النفع حج رحه الله وكتب عليه سم مانصه هل استبحاره صحيح أو لان كان الاول فقد يشك كل الحكم الذي ذكره وان كان الثاني فقد يقيد الرجوع بثن الادوية بالجهل بحاله م ر فليحذر اه رحه الله والظاهر الثاني ولا شيء له في مقابلة عمله لانه لا يقابل بأجرة لعدم الانتفاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر (قوله ان صحت الاجارة) أى كان قدرت بزمان معلوم (قوله ان شرطه) أى الشفاء

بالعقد فأشبهها سائر المنافع والثاني نعم للعادة بتلازمهما (والحضانة) الكبرى (حفظ صبي) أى جنسه الصادق بالانثى (وتعهده بغسل رأسه ويديه وثيابه ودهننه) بفتح الدال (وكلمه وربطه في المهد وتحريره ليلى نام ونحوها) لاقتضاء اسم الحضانة عرفاً لذلك أما الدهن بضم الدال فالأوجه انه على الاب ولا تتبع فيه العادة لعدم انضباطها (ولو استأجر لهما) أى الحضانة الكبرى والارضاع (فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع) فيسقط قسطه من الأجرة (دون الحضانة) لما مر من ان كلا منهما ماقصود معقود عليه والحضانة الصغرى ان تلقاه بعد وضعه في حجرها مثلاً الثدي كما مر ولو استأجرها للارضاع وفي الحضانة الصغرى لم تصح (والاصح انه لا يجب حبر) بكسر الحاء (وخيط وكحل) وصيغ وطلع (على وراق) وهو النساخ (وخياط وكحال) وصباغ وطاقع وفي معنى ذلك قلم النساخ وأبرة الخياط وذروور الكمال ومروده ومرهم الجرائح وصابون وماء الغسل اقتصاراً على مدلول اللفظ مع ان وضع الاجارة على عدم استحقاق عينها وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة (فات صحح الرافعي في الشرح الرجوع فيه) أى المذكور (الى العادة) لعدم ورود ما يضبطه لغة وشرعاً (فان اضطربت) العادة (وجب البيان) نفياً للغرر (والا) أى وان لم يبين (فتبطل) الاجارة أى لم تصح (والله أعلم) لما فيها من الغرر المفضى الى التنازع من غير غاية وحيث شرطت على الاجير فلا بد من التقدير في نحو المهرم وأخواته فان شرطه مطلقاً فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستأجر أو شرطه عليه فلا يجب ذلك وقضية كلام الامام ان محل التردد في ذلك عند صدور العقد على الذمة فان كان على العين لم يجب غير نفس الممل وهذا هو الأوجه وفي ذكر المصنف كلام الشرح اشعار بتبرجج ما فيه وهو المعتمد واذ أوجبنا الخيط والصيغ على المؤجر فالأوجه ملك المستأجر لهما في تصرف فيه كما شوب لا أن المؤجر أنقله على ملك نفسه ويظهر لي الخاق الخبر بالخيط والصيغ ولم أرفيه شيئاً ثم رأيت صاحب العباب جزم به ويقرب من ذلك ماء الارض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه كما أفاده السبكي انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستأجر لنفسه وفي اللبن والكمل كذلك وأما الخيط والصيغ فالضرورة تجوز الى نقل الملك وأحقوا بما تقدم الحطب الذي يقده الخباز ولا شك انه يتلف على ملكه ولو شرط لطبيب ماهر أجرة وأعطى ثمن الادوية فعالجته بها فلم يبرأ استحق المسمى ان صحت الاجارة كما اقتضاه كلامهم وصرح به بعضهم والا فآجرة المثل وليس للمليل الرجوع عليه بثن لان المستأجر عليه المعالجة دون الشفاء بل ان شرطه بطلت الاجارة لانه بيد الله تعالى نعم ان جاعله عليه صحيح ولم يستحق المسمى الا بعد وجوده كما هو ظاهر

المذكور فقياس ما يأتى أول الجراح والتعازير من انه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر أنه لا يستحق أجرة ويرجع عليه بثن الادوية لتقصيره بمباشرة ما ليس هو له باهل ومن شأن هذا الاضرار لا النفع حج رحه الله وكتب عليه سم مانصه هل استبحاره صحيح أو لان كان الاول فقد يشك كل الحكم الذي ذكره وان كان الثاني فقد يقيد الرجوع بثن الادوية بالجهل بحاله م ر فليحذر اه رحه الله والظاهر الثاني ولا شيء له في مقابلة عمله لانه لا يقابل بأجرة لعدم الانتفاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر (قوله ان صحت الاجارة) أى كان قدرت بزمان معلوم (قوله ان شرطه) أى الشفاء

من غيره والصورة ان مالك الارض والبذر واحد كما يعلم بما بعده (قوله فان لم يحصل به نقص فكالترويق) هنا كلام ساقط وعبرة النصفة ومحل ذلك أي قوله وله الفصل الخ في صبغ يحصل منه عين مال اما ما هو متعوي به محض ولم يحصل به نقص فهو كالترويق انتهت وما في حاشية الشيخ من تقرير ما في الشارح بما يقتضي عدم السقوط غير مستقيم كما يعلم بمرآة جعته (قوله بسبب

فصل فيما يلزم المكري والمكترى) (قوله فيما يلزم المكري أو المكترى الخ) أي وما يتبع ذلك من انفساخ الاجارة بتلف الدابة وغيره (قوله أو المكترى) الاولى حذف الالف وبه عبر ج (قوله لدفع الخيار) أي لا لدفع الاثم (قوله تسليم مفتاح الخ) هو فرع ج هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه نظروا قد يتجه الصحة ان أمكن الانتفاع بها بلا باب كان أمكن التسليم من الجدار وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان رأها قبل ثم سد بابها ثم استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة اه سم على ج (قوله فعلى المكترى تجديده) أي مع ضمان المكترى لقيمتها الا ان تلف بتقصير لا ما صرفه عليه (قوله فان امتنع لم يجبر) أي من التجديد وقضية قوله أولا في تفسير قول المصنف يجب يعني يتعين لدفع الخيار انه لا يجبر على تسليم المفتاح أيضا ولا يأثم بامتناعه وهو مشكل فانه حيث صححت الاجارة استحق المكترى المنفعة على المكري فعدم التسليم والتجديد امتناع ٢١٦ من حق توجهه عليه فعله فالتقياس انه يأثم بعدمه ويجبر على التسليم وقد تقدم ان

البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان مؤجلا (قوله وقول القاضى بانفساخها في مدة المنع ظاهر) وفي نسخة غير ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ مع ثبوت الخيار له نعم لو كان جاهلا بثبوتها وهو ممن يعذر احتمل ما قاله اه ولعل ما في الاصل هو الذي رجح اليه ووجهه انه بامتناع المؤجر من تسليم المفتاح فان جزء من المنفعة المعقود عليها فيفسخ فيها العقد

(فصل) فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة * (يجب) يعني يتعين لدفع الخيار الا في على المكري (تسليم مفتاح) ضربة (الدار) معها (الى المكترى) لتوقف الانتفاع عليه وهو أمانة بيده فلو تلف ولو بتقصير فعلى المكري تجديده فان امتنع لم يجبر ولم يأثم نعم بتخسير المكترى ويجرى ذلك في جميع ما يأتي وقول القاضى بانفساخها في مدة المنع غير ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ مع ثبوت الخيار له نعم لو كان جاهلا بثبوتها وهو ممن يعذر احتمل ما قاله اه وخرج بالضربة القفل فلا يجب تسليمه فضلا عن مفتاحه لانه منقول وليس بتابع (وعمران على المؤجر) الشاملة للصوت طمين سطح واعادة رخام قلعه هو أو غيره كما هو ظاهر ولا نظرا لكون الفائت به مجرد الزينة لانه لا غرض مقصود ومن ثم امتنع على المؤجر قلعه ابتداء ودواما وان احتاجت لآلات جديدة (فان بادر) أي قبل مضي مدة مثلها أجرة (وأصلها) أو سلم المفتاح فذلك (والا) بان لم يبادر (فله مكترى) قهر على المؤجر (الخيار) ان نقصت المنفعة بين الفسخ والابقاء لتضرره ومن ثم زال بزواله ولو وكف السقف تخير حالة وكفه فقط الا ان يتولد منه نقص وبحث الولي العرافي سقوطه بالبلاط بدل الرخام لان التفاوت بينهما ليس له كبير وقع وانه لو شرط ابقاء الرخام فسخ بخلاف الشرط ومحل ما تقر في الحادث اماما قارن علم المكترى به فلا خيار له وان علم انه من وظيفة المكري لتقصيره باقدا مع علمه به هذا كله فحين

كتلف بعض المبيع تحت يد البائع وذلك مقتضى لثبوت الخيار للمكترى لتفريق الصفقة عليه وفي سم على ج ما يصرح بذلك حيث قال مانصه قوله قال القاضى ويفسخ في مدة المنع ما قاله القاضى ظاهر شرح م ويؤيده ويوافق ما سيأتي في غصب نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم يفسخ في التنظير في كلام القاضى وتخصيص صحته بحالة الجهل المذكورة نظرا (قوله وخرج بالضربة القفل) أي ولو لم يكن لها غلق غيره (قوله قلعه هو) أي المؤجر أو غيره ولو للمكترى وضمانه لما فعله لا يسقط خياره حيث لم يعد له المكري (قوله لكون الفائت به) أي الرخام وقوله لانها أي الزينة (قوله ومن ثم امتنع على المؤجر قلعه) أي لانه بايجاره نقل المنفعة عن مالكه للاستأجرة تلك الصفقة فقلع الرخام أو نحوه تفويت لحق المستأجر (قوله وان احتاجت) غاية (قوله ومن ثم زال) أي الخيار وقوله بزواله أي الضرر وقوله ولو وكف أي نزل المطر منه (قوله الا أن يتولد منه نقص) يؤخذ مما سيأتي في مسئلة الدابة انه لو كان الوكف ظلالا في السقف لم يعلم به قبل انه يستحق ارش النقص لما مضى سواء فسخ الاجارة أم لا (قوله وبحث الولي العرافي سقوطه) أي الخيار والمعتمد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة به مقصودة وقد فاتت (قوله لتقصيره باقدا مع علمه

تصرف

منه ما لو كانت الدار بلا باب كما تقدم عن سم

(قول المحشى وفي نسخة غير ظاهر الخ هذه النسخة هي ما في جميع النسخ التي بأيدينا ولم نزل النسخ التي كذب عليها)

العمل والصنعة) هو انه كافى النصفة بسبب العمل والصنيع على انه لا حاجة لقوله العمل لان العمل لا يدخل له كالا ينفى (قوله قوله فتجب عليه العمارة عند تمكنه) أى حيث ترتب على عدمها ضرر للوقف أو المولى عليه أو الوقف أما لو كان الخلل بسيرا لا يظهر به تفاوت في الاجرة ولا غيرها كان صداع يسير في بعض سقف أو جدار فلا (قوله لكن لا من حيث الاجارة) بل من حيث رعاية المصلحة للوقف والمولى عليه (قوله ويؤخذ منه انه لو قصر ضمن) أى العين بقيمتها وقت الغصب ويكون للحيولة حتى لو زالت يد الغاصب عنها ورجعت للسالك استرددها المستأجر منه (قوله وان سهل عليه) أى كاصحهم عليه مر خلاف ماصحهم عليه طاب اه سم على منهج وكتب أيضا قوله وان سهل عليه يتأمل هذا مع قوله أولا فان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه اللهم الا ان يقال ان عدم لزوم اذا غرم القيمة للحيولة واللزوم قبل غرمها فلا تنافي (قوله كالجائون) أى وكما لو كان السطح لا مرفق له وكتب أيضا قوله كالجائون قال في المنهج والافيطهر انه كالعرضة أى فيجب تنظيفه منه (قوله بالمعنى السابق) أى انه يتعين لدفع الخيار (قوله لا يلزم واحد امنهما نقله) ظاهره وان تعذر الانتفاع به ماعله لانه لا فعل فيه من المكبرى والمكترى ممكن من ازالته ومثله يقال في الكساسة بل عدم الخيار فيها أولى لان الكساسة من فعله لا فائدة في العرضة كل بقعة بين الدور لا شئ فيها اوجعها اعراض وعرضات يفرع بها لو انهدمت الدار على متاع المستأجر وجب على المؤجر الترخية اه سم على منهج وكتب أيضا لطف الله به قوله لا يلزم واحد امنهما ٢١٧ أى لافي المدة ولا بعدها وعليه فلو

اختلفا هل هو من الرياح أو غيرهما فهل يصدق المكبرى أو المكترى فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل عدم لزوم النقل وبراءة ذمته (قوله يجبر المكترى على نقل الكساسة) أى دون الثلج قال حج وكذا قبل انقضاء المدة ان أضرت بالسقف (قوله وعليه) أى المكترى قبل انقضاء المدة (قوله تفرغ بالوعة وحش) الحش بفتح الحاء

تصرف من نفسه أما المتصرف عن غيره والناظر فتجب عليه العمارة عند تمكنه منها لكن لا من حيث الاجارة ويلزم المؤجر أيضا انتزاع العين من غصبها حيث قدر على تسليمها ابتداء ودواما ان أراد دوام الاجارة والا فلا مكترى الخيار كدفع نحو حريق ونهب عنها فان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه كالوديع ويؤخذ منه انه لو قصر ضمن وأنه لا يكلف النزاع من الغاصب وان سهل عليه كالودع كما هو مصرح به في كلامهم (وكسح الثلج) أى كنسه (عن لسطح) الذى لا ينتفع به الساكن كالجائون (على المؤجر) بالمعنى السابق (وتنظيف عرضة الدار) ووسطها الذى ينتفع ساكنه كما يبحثه ابن الرفعة (عن ثلج) وان كثر (وكساسة) حصلا في دوام المدة وهى ما يسقط من نحو قشر وطعام ومثلهما رما دالحمام كما اعتداه ان الرفعة ورما د غيره كذلك (على المكترى) بمعنى انه لا يجبر عليه المكبرى ان توقف كمال انتفاعه لأصله على رفع الثلج ولان الكساسة من فعله والتراب الحاصل بالرجح لا يلزم واحد امنهما ما نقله وبعد انقضاء المدة يجبر المكترى على نقل الكساسة وعليه بالمعنى المار تفرغ بالوعة وحش مما حصل فيها بفعله ولا يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة وفارقا الكساسة بانها ما نشأ عمالا بدمنه بخلافها

٢٨ نهاية ح وضعها كافي مختار الصحاح يفرع به وقع السؤال في الدرس عما لو تذر الحش هل يلزمه تفرغ الجميع أم تفرغ ما ينتفع به فقط والجواب عنه ان الظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش رائحته على الساكن وأولاده هل يثبت له الخيار أم لافيه نظر والا قرب ان يقال فيه ان كان عالما بذلك فلا خيار له والا ثبت له الخيار (قوله مما حصل فيها بفعله) أى ولا يجبر على ذلك وان تولد منه ضرر للجدران فان أراد المسالك دفع الضرر فعليه لفظ ملكه وينبغي كما هو ان هذا فيمن يتصرف عن نفسه أما الناظر والولى فيجب عليهم اذ لا عملا بالمصلحة هذا وقباس ما ذكره حج في الكساسة اجبار المكترى قبل انقضاء المدة على تفرغ بالوعة والحش حيث تولد منهما ضرر وهو قضية كلام سم على منهج والا قرب عدم اللزوم كما هو قضية كلام الشارح ويفرق بينهما وبين الكساسة بانه جرت العادة في الكساسة بان تزال شيا أفشىا وأنه لا ضرورة الى وجودها بخلاف بالوعة والحش يفرع به وقع السؤال في الدرس عما لو اتسخ الثوب المؤجر وأر يدغسله هل هو على المستأجر أو المؤجر والجواب عنه ان الظاهر ان يقال يأتى فيه جميع ما قيل في الكساسة ويحفل وهو الا قرب ان يأتى فيه ما فى الحش فلا يجب عليه غسله لا قبل فراغ المدة ولا بعدها لانه ضرورى عادة في الاستعمال (قوله ولا يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة) بقى ما لو استأجر مدة تلى مدته فان استأجر مدة أو مدتين في مجلس واحد في عقود متعددة فالكل كالمدّة الواحدة وان استأجر بعد فراغ مدته وطاب من المؤجر التفرغ لزمه فان لم يفرغه ثبت للمكترى الخيار وان كان الامتلاء بفعله لعدم لزوم التفرغ له (قوله بانهما) أى ما فى بالوعة والحش

أو اختلط عنده) هذا التماثل في الشق الأول وهو ما يمكن تمييزه أما في الشق الثاني فهو حينئذ يكون مشتركا كأنقله الشها
سم عن الشارح (قوله كبر أبيض باسم الخ) الذي ينبغي ذكر هذا عقب قول المتن وأمكن التمييز لأن هذه أمثله والكلام
(قوله وبأن العرف فيها) أي الكفاية (قوله فارغين) أي على وجه يتأق مع الانتفاع فلا يضر استعمالها بما لا يمنع المقصود
منه ما كما يؤخذ من قوله بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف عليه فلو سلمه ما له مشغولين بما لا يمنع المقصود ثم انتفع بهما
المستأجر فصار لا يمكن الانتفاع ٢١٨ به ما بان امتلا أهل يثبت للمكثري الخيار أم لا لان عدم الانتفاع غائبا عن

وبأن العرف فيها رفعها أولا فلا يتخللها ما يلزم المؤجر تسليمه ما عند العقد فارغين والا
ثبت للمكثري الخيار ولو مع علمه بامتلائه ما يفارق ما من عدم خياره بالعيب المقارن
بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف على تفرغه بخلاف تنقية الكفاية ونحوها لا يمكن من
الانتفاع مع وجودها (وان أجروا لركوب) عينا أو ذمة (فعلى المؤجر) عند الاطلاق (الكاف)
بكسر أوله وضمه وهو المار كالسرج للفرس وكالقتب للبعير وفسره كثير بالبرذعة ولعله
مشترك وفي المطلب انه يطلق في بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليه الحزام اه
والمراد به اما تحت البرذعة (وبرذعة) بفتح أوله ثم ذال مجبة أو موهلة وهي الحاس الذي تحت
الرحل كذا في الصحاح في موضع كالمشارق وقال في حاس الحاس للبعير وهو كسائر رقيق يكون
تحت البرذعة وهي الآن ليست واحدا من هذين بل حاس غليظ محشوا ليس معه شيء آخر
غالبا (وحزام) وهو ما يشده الا كاف (وثغر) بمثابة وفاق مفتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب
الدابة (وبرة) بضم أوله وتخفيف الراء حلقة تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر أوله يشد
في البرة ثم يشد بطرف المقود بكسر الميم لتوقف التمكين الا لازم له عليها مع اطراف العرف به
فاندفع بحث الزركشي ان محل ذلك عند اطراف العرف به والاوجب البيان كما مر في نحو الحاس
اما اذا شرط انه لا شيء عليه من ذلك فلا يلزمه (وعلى المكثري تحمل ومظلة) أي ما ينظر به على
المحمل (ووطاء) وهو ما يفرش في المحمل ليجلس عليه وغطاء بكسر أولهما (وتوابعهما) كحبل
يشده المحمل على البعير أو أحد المحامين الى الآخر لان ذلك يراد لكمال الانتفاع فلم يستحق
بالاجارة وقد نقل الماوردي عن اتفاقهم ان الحمل الاول على الجمل لانه من آلة التمكين
وهو ظاهر لكونه كالخزام وفارق الثاني بأن الثاني لا صلاح ملك المكثري (والاصح في
السرج للفرس المستأجر عند الاطلاق) اتباع العرف قطع النزاع ومحل عند اطرافه يحمل
العقد والاوجب البيان كما مر والثاني انه على المؤجر كالا كاف والثالث المنع لانه ليس له عادة
مطردة ولو اطرد العرف بخلاف ما نصوا عليه عمل به فيما يظهر بناء على ان الاصطلاح الخاص
يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم وان اقتضى في مواضع أخرى عدمه لان العرف
هنا مع اختلافه باختلاف المحال كثير هو المستقل بالحكم فوجب اناطته به مطلقا وبه يفرق
بينه وبين ما مر في المساقاة وما يأتي في الاحداد (وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة)
لا لزمه النقل (وعلى المكثري في اجارة العين) لانه ليس عليه سوى تسليم الدابة مع نحو
ا كاه او حفظ الدابة على صاحبها لم يسلمها له ليسافر عليها وحده فيلزمه حفظها صيانة لها لانه

فعله فيه نظر والا قرب
الاول لان منع الانتفاع اذا
حصل بما كان موحدا
قبل وكتب أيضا لطف الله
به قوله فارغين لو اختلفا
في الامتلاء وعدمه فهل
يصدق المؤجر والمستأجر
فيه نظروا الا قرب في ذلك
الرجوع الى القرائن فاذا
كانت الاجارة منه منذ شهر
مثلا صدق المستأجر والا
صدق المؤجر اخذنا ما قالوه
فيما لو اختلفا في جراحة
سائلة بالمبيع والبائع
والقبض من أمس مثلا
حيث قالوا فيه ان المصدق
المشتري بلا عين (قوله وهو
للمحمار كالسرج الخ)
المتبادر من هذه العبارة
ان الا كاف مختص بالمحمار
كما ان السرج مختص
بالفرس والقتب مختص
بالبعير ولا يفهم من هذا
بيان حقيقة وعليه فقوله
وقسره بعضهم الخ بيان ما
أجله من قال هو كالسرج
الخ واذا كان كذلك لم يظهر

معنى قوله ولعله مشترك (قوله والمراد هنا تحت البرذعة) وهو المسمى الآن بالمعرفة لاهى له طفا
عليه (قوله كالمشارق) اسم كتاب (قوله وقال في حاس) أي في مادتها (قوله وخطام) وعليه أيضا نعل احتج اليه (قوله اما
اذا شرط الخ) محترز عند الاطلاق وفي الروض وشرحه فان اكثري الدابة عربا كأن قال اكثريت منك هذه الدابة العارية
فقبل فلا شيء عليه من الآلات اه سم على حج (قوله وتوابعهما) ومن ذلك الآلة التي تساق بها الدابة (قوله على الجمل)
ضعيف (قوله وهو ظاهر) أي من حيث المعنى والا فالمتعمد انه على المكثري (قوله وان اقتضى في مواضع) الاولى ان يقول
وان جروا في مواضع أخرى خلافه

هنا في مطلق الخط الشامل لما يمكن تمييزه كالأمانة المذكورة هنا وما لا يمكن كالأمانة الثانية في قوله بتخلط زيت بخله الخ (قوله لنفسه) انظر ما الداعي له مع الاضافة في لحنه (قوله كما قضاء اطلاقهم) أي في مسألة الدراهم (قوله أي بغیر الاردا) (قوله وعلى المؤجر في اجارة الذمة) ومنه ما يقع في مصرثان قوله أو صلتى للمحل انقلاني بكذا فانه ان اشترى ذلك على حصة بحصة لم فيها المسمى والا فاجرة المثل (قوله وان كان قويا عند العقد) وظاهره انه لا خيار للمكثري بطرو ذلك على المكثري ويفرق بين هذا وما تقدم في المرض من انه لا يلزم المكثري حمله من بضالان مرض المكثري يؤدي الى دوام ضرر بالدابة دوام ركوبه عليها بخلاف ما هنا فانه يسير يتسامح بمثله عادة حتى انه يقصد الا الجانب في طلب الاعانة به منهم (قوله ويقترب نحو الحمار) أي فلو قصر فيما يفعله مع الركاب فادى ذلك الى تلفه أو تلف شيء منه فهل يضمن أولا فيه نظرا والا قرب الضمان قوله من فعل نفسه) ظاهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس ٢١٩ وينبغي ان يقال ان لم يعلم المكثري بحاله وقت الاجارة ثبت له

الخيار (قوله ان كان ذكرًا) وخرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وان قدرت على المشي لماسفيه من عدم السترة لها (قوله لا وجاهة) أي فان كان كذلك لم يلزمه النزول عن الدابة (قوله دون مسكنه) وظاهر ان محل هذا عند الاطلاق اما لو نص له على الوصول الى منزله فيجب عليه لانه من جملة ما استقر جره وينبغي ان مثل النص ما لو جرت العادة بائصال المكثري الى منزله (قوله ولو استأجره لحل حطب) وليس من ذلك السقاء فانه ليس مستأجرا لنقل الماء بل الماء مقبوض منه بالشراء افساد فان شرط عليه في العقد نقله الى محل الماء المعتاد

كالمودع (وعلى المؤجر في اجارة الذمة ان يزوج مع الدابة) بنفسه أو نائبه (ليتعهد هاو) عليه أيضا اعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة (والعرف في كيفية الاعانة فيمنع البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وان كان قويا عند العقد ويقترب نحو الحمار من مرتفع ليسهل ركوبه وينزله لما لا يأتي فعله عليها كصلاة فرض لا نحو كل وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل على قدر الحاجة أي بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فلو طول ثبت للمكثري الفسخ قاله الماوردي وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لمقل النائم ولا يلزمه النزول عنها للراحة بل للعقبة ان كان ذكرًا قويا لا وجاهة ظاهرة له بحيث يخل المشي عبر وأنه عادة وعليه ايصاله الى أول البلد المكثري اليها من عمرائها ان لم يكن لها سور والافالي السور دون مسكنه قال الماوردي الا ان كان البالد صغيرا تنقرب اقطاره فيوصله منزله ولو استأجره لحل حطب الى داره واطلق لم يلزمه اطلاعه السقف وهل يلزمه ادخاله الدار والباب ضيق أو تفسد الاجارة قولان احكما أولهما ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق امن فحدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الا من لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظها وان فارق الخوف العقد فرجع فيه لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن الامن فوجهان احكما عدم تضمينه (و) عليه أيضا (رفع الحل وحطه وشد الحمل وحله) وشد احد المحملين الى الآخر وهما بالارض واجرة دليل وخفير وقائد وسائق وحافظ متاع في المنزل وكذا نحو دلو ورشاء في استئجار لنحو الاستقاء لا قضاء العرف جميع ذلك (وليس عليه في اجارة العبد الا التخلية بين المكثري والدابة) فلا يلزمه شيء مما مر لانه لم يلزم سوى التمكين منها المراد بالتخلية وليس المراد ان قبضها بالتخلية لئلا يخالف قبض المبيع فقد ذكر الافي هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها أو قودها زاد ال ووى ولا يكفي ركوبها وتستقر الاجرة في الصحة دون الفاسدة بالتخلية في العتار وبالوضع بين يدي المستأجر وبالعرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة وله قبله ان يؤجرها من المؤجر

بطل العقد والاصح ولا يلزمه نقله فان فعل تبرع افا ذلك والا فعلى المشتري احصاؤه وان للوضع الذي اشترى منه ليتسلم فيها الماء (قوله والطريق امن) أي في الواقع (قوله فرجع بها ضمن) قضيته انه لا فرق في هذا التفصيل بين وجود وكيل للمالك أو حاكم أو أمين في الموضع الذي رجع منه وعدم وهو مخالف لعموم ما يأتي عن تصريح الاكثرين الا ان يقال ان الفرض هنا انه استأجرها للذهاب بها والعود عليها (قوله فرجع فيه) أي الخوف (قوله وان ظن) أي المؤجر (قوله عدم تضمينه) أي المستأجر (قوله وحافظ متاع في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتقييد بالمنزل والمنازل يخرج حال السير فليراجع اه سم على حج (أقول) قوله رجع يعلم حكمه من قوله واجرة دليل وخفير الخ (قوله وبالوضع بين يدي المستأجر) تقدم في المبيع قبل قبضه ان محل الاكتفاء بذلك حيث كان المبيع خفي فبايكون تناوله باليد وقياسه ان يأتي مثله هنا (قوله وله) أي للمستأجر في اجارة العبد وقوله قبله أي القبض

أى لانه حينئذ يجوز ان يدفع للمالك من عبئه بخلاف المخلوط بالاردا وقضية التوجيه ان مالا يجوز فيه ذلك يجعل البر
 هريسة كذلك فليراجع (قوله وبهذا) أى كونه يحجر عليه حتى يؤدى مثله وقوله مع ما يأتى فى شرح المتن الا ترى (قوله بل
 (قوله وفرق الوالد) قد يتوقف فيه بان القبض فى كل شئ بحسبه وهو هنا بقبض العين بدليل انه يؤجرها من غير المكبرى
 فلو توقف القبض على الاستيفاء لم يكن فرق بين كون الايجار قبل القبض وبعده وقد مر انه لو كان رأس مال السلم صفقة كان
 قبضها فى المجلس بقبض محلها ولو عقارا اهـ ج (قوله ولو كان تلفها) أى الدابة (قوله بخلاف ما لو تلفت العين الخ) أى فلا شئ
 له وظاهره انه لا فرق بين كون المالك مع العين أم لا وهو لا يخالف ما استند اليه فى قوله أخذ من قوله ما الخ لما ذكره بعد
 من ان الخياطة يظهور أثرها على ٢٢٠ المحل (قوله لاشئ له) أى لأجرة له ثم ان قصر حتى تلفت ضمنها والا فلا ومن

التقصير ما لو علم المكبرى
 بجهز الدابة عن حمل مثل
 ما حمله لها فتأبى بسبب
 عجزها ومن ذلك عثارها
 (قوله ولو أقر) أى المستأجر
 (قوله ثم بان فساد الاجارة
 رجع بها) أى بالاجرة
 المسماة فساد الاجارة
 وعليه أجرة المثل لمدة وضع
 يده على العين وقد يقع
 التقاص وفى جـ ولو
 أبراه المؤجر من الاجرة
 ثم تقابلا العقد لم يرجع
 المكترى عليه بشئ اهـ
 وكتب عليه سم انظر لو
 وهبه المؤجر الاجرة بعد
 قبضها منه وأقبضها له ثم
 تقابلا اهـ (أقول) القياس
 الرجوع كما لو وهبت
 المرأة صداها للزوج ثم
 فسخ النكاح (قوله بناء
 على الظاهر) يؤخذ منه
 جواب حادثة وقع السؤال
 عنها وهى ان شخصا أقر

كما صححه فى الروضة هنالما من غيره وفرق الوالد رجه الله تعالى بين عدم صحتها فى نظيره من
 البيع بان تسليم المعقود عليه هنا انما يأتى باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح ايجاره (وتنفخ
 اجارة العين) بانسبة للمستقبل كما يأتى وذكر هنا ضرورة التقسيم (تلف الدابة) المستأجرة ولا
 تبدل لفوات المعقود عليه وبه فارق ابدالها فى اجارة الذمة ولو كان تلفها أثناء الطريق استحق
 المالك لها قسط الاجرة بخلاف ما لو تلفت العين المستأجرة لجهزها أثناء الطريق كما أتى به الوالد
 رحمه الله تعالى أخذ من قوله ما الواحترق الثوب بعد خياطة بعضه بحضرة المالك أو فى ملكه
 استحق القسط لوقوع العمل مسلم له ولو اكتره لجل جرة فأنكسرت فى الطريق لاشئ له
 والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلم للظهور أثره على المحل والجل لا يظهر
 أثره على الجرة اهـ وبما قاله علم انه يعتبر فى وجوب القسط فى الاجارة وقوع العمل مسلما
 وظهور أثره على المحل ولو أقر بعد دفع الاجرة بان لا حق له على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجع
 به لانه انما أقر بناء على الظاهر من صحة العقد (ويثبت الخيار) على التراخي على المنقول
 المتمدد لان الضرر يتجدد بمرور الزمان (بعبها) المقارن للعقد حيث كان جاهلا به والحادث
 لتضرره وهو كما قاله الاذرى وغيره ما أثر فى المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت أجرهما الكون ان عثر
 أو تخلف عن القافلة بخلاف خشونة مشيها كما جرما به لکن صوب الزركشى قول ابن الرفعة انه
 عيب كصعوبة ظهورها ولا ينافى ذلك عدمه له فى المبيع عيبا فقد أجاب الشيخ عنه بان الحدود
 ليس مجرد الخشونة بل خشونة يخشى منها السقوط واذ علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش
 أو فى أثنائها وفسخ وجب لما مضى وان لم يفسخ لم يجب للمستقبل وتردد السبكي فيما مضى
 ورجح الغزى وجوبه (ولا خيار فى اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا بتلفها (بل يلزمه
 الابدال) كالموجود بالمسلم فيه عيبا لان المعقود عليه فى الذمة بصفة السلامة وهذا غير مسلم
 فاذا لم يرض به رجع الى ما فى الذمة ولو عجز عن الابدال ثبت للمستأجر الخيار كما يحسنه الاذرى
 ويختص المكترى بما تسلمه فله ايجارها ويمتنع ابدالها بغير رضاها ويتقدم بغيرها على جميع
 الغرماء (والطعام المحمول ليؤكل) فى الطريق اذا لم يتعرض فى العقد لابداله ولا لعدمه
 (يبدل اذا أكل فى الاطهر) عملا بمقتضى اللفظ لتناوله جل كذا الى كذا وكانهم انما قدموه

بان لا يدعيه كذا من الدراهم ثم ادعى انه انما أقر بذلك بناء على صحة العقد الذى جرى بينهما وادعى انه
 يشتمل على ربا وأقام بذلك بينة وأراد اسقاط الزيادة وانه انما يلزمه مثل ما قبضه منه أو قيمته وهو انه يقبل ذلك منه عملا
 بالبيعة ولا ينافيه اقراره لانه انما بناء على ظاهر الحال من صحة العقد (قوله بخلاف خشونة مشيها) والمراد بان خشونة
 أعقاب ركبها كان تحوّل فى منعطفات الطريق مثلا لا يخالف صعوبة ظهورها (قوله لکن صوب الزركشى الخ) معقود (قوله
 ورجح الغزى) معقود (قوله يبدل اذا أكل) ظاهره وان لم يخج اليه بان كان قريبا من مقصده ولو قيل بأنه لا يبدله الا اذا كان
 يحتاج اليه قبل وصوله مقصده لم يكن بعيدا وكذا يقال فيما لو أكل بعضه (قوله عملا بمقتضى اللفظ) أى لفظ الاجارة وقوله
 جعل كذا الى كذا وما أكل لا يصدق عليه انه جعل للعمل المعين

هو تغليظ عليه) عطف على ما فهم من السياق والمعنى ان اندفع بما ذكر تشنيع السبكي الذي حاصله ان ما قاله الاححاب من ملك الغاصب بالخلط تخفيف عليه لانه ليس تخفيفا عليه بل هو تغليظ عليه الخ (قوله لا نتفاء التعدى) قاصر على ما اذا اختلط بنفسه وكلام البلقيني وغيره انما هو في خصوص ما اذا خلطهما بغير رضا مالكيهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض وبه تعلم

(قوله بسمه) أى بأن زاد قدر الايتعاب به (قوله فالظاهر كما قاله السبكي الخ) معقد (قوله ما حمل ليوصل) أى فتلقت قبل الوصول (قوله فيمده قطعا) أى فلولا يمد له في المسائل المذكورة لم يسقط من المسمى شئ لانه لم يوجد من المكري مانع في فصل في بيان غاية المدة (قوله كما هو ظاهر غالباً لو أجزه مدة لا تبقى ٢٢١) اليها غالباً فهل تبطل في الزائد فقط

اه سم على حج (أقول) القياس نعم وتتفرق الصفتان ثم رأيت في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائر بطلت في الزائد فقط اه وعليه فلا خلف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبقائها على صورتها فالذي يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظن تبين خطؤه (قوله على ما يليق بكل منهما) وبه يعلم ان ذكر ذلك العدد للتمثيل لا للتقييم اه حج (قوله وكأنه مئة) يفرع عن وقوع السؤال في الدرس عما لو استأجر داراً موقوفة وهي متهمة مدة طويلة هل تراعى أجرته الا ان وهي متهمة أم يجب مراعاة أجرته بعد عودها على ما كانت عليه فيه نظراً والقرب أنه يفرض بناؤها على الصفة التي

على العادة بأنه لا يبدل لعدم اطرادها والثاني لا لان العادة عدم ابدال الزاد ولو لم يجده فيما بعد محل الفراغ بسمه فيه أبدل جزم انهم لو شرط عدم ابداله اتبع الشرط ولو شرط قدراً فلم يأكل منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس للمؤجر مطالبة بنقص قدراً كله اتباعاً للشرط ويحتمل ان له ذلك لا يعرف لانه لم يصرح بحمل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذي اليه غيل وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليوصل فيمده قطعا وبقوله اذا اكل ما تلف بسرقة أو غيرها فيمده قطعا على نزاع فيه وبفرضه الكلام في الماء كقول المشروب فيمده قطعا لا يعرف فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريرا وكون يد الاجير يد أمانة وما يتبع ذلك (يصح عقد الاجارة) على العين (مدة تبقى فيها) تلك (العين) بصفتها المقصودة كما هو ظاهر (غالبا) لا مكان استيفاء العقود عليه حينئذ كسنة في نحو الثوب وعشر سنين في الدابة وثلاثين سنة في العبد على ما يليق بكل منهما وكثافة سنة أو أكثر في الارض طلقا كانت أو وقفاً لم يشترط واقفه لا يجاره مدة قال البغوي والمتولى كالقاضي الا ان الحكم اصطلاحاً وعلى منع أحارة الوقف أكثر من ثلاث سنين لثلاثين من الوقف وفي الاقوال ان ما قاله هو الاحتياط قال الشيخان وهذا الاصطلاح غير مطرد قال السبكي واعل سببه ان اجارة الوقف تحتاج الى ان تكون بالقيمة وتقويم المدة المستقبلية البعيدة صعب قال وفيه أيضاً منع الانتقال الى البطن الثاني وقد تنافى الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك تدعو الحاجة اليه لعمارة ونحوها فالحكم يجتهد في ذلك ويقصد وجه الله تعالى اه وبمقتضى اطلاق الشيخين أفتى الوالد رحمه الله تعالى ويحمل قول القائل بالمنع في ذلك كالأذرى على ما اذا غلب على الظن اندراس اسم الوقف وتلك العين بسبب طول مدتها واذا جرح شيئاً أكثر من سنة لم يجب تقدير حصه كل سنة كالأو استأجر سنة لا يجب تقدير حصه كل شهر وتوزع الاجرة على قيمة منافع السنين ولو أجزه شهراً مثلاً وأطلق فابتدأه من وقته لانه المفهوم المعارف كافي الروضة وظاهره الصحة ولو لم يقل من الآن لكن نقل ابن الرفعة عن جزم العراقيين خلافه وقد لا يحتاج الى تقدير المدة كما يأتي في سواد العراق وليس مثله اجار وكيل بيت المال أراضيه لبناء أوزرع من غير تقدير مدة بل هو باطل ادلا مصالحة كريمة يغتفر لاجلها ذلك وكاستئجار الامام من بيت المال للادان أو الذي للجهاد وكالاستئجار للماء لبناء وأجرة الماء وسيأتي ان الولي لا يؤجر المولى عليه أو ماله الا مدة لا يبلغ فيها بالسن والابطال في الزائد ومران الراهن يتمتع عليه اجارة المرهون لغير المرتهن

يؤل أمرها اليها بالعمارة عادة ثم يعتبر أجرة مثلها بمجتهل وهي دون أجرة مثلها لو قسطت على الاشهر والسنين بحيث يقبض آخر كل قسط ما يخصه وانما اعتبرنا تلك الصفة لان الغرض من اجارها كذلك أن تبني بالاجرة المجتهل ولو اعتبرت أجرة مثلها ابتلاك الحالة التي هي عليها كان اضاءة للوقف لانها انما يرغب فيها كذلك بأجرة قليلة جداً (قوله طلقاً) أى مملوكة (قوله قال وفيه أيضاً) أى قال السبكي (قوله لعمارة ونحوها) أى مما تكون المصلحة فيه لعين الوقف لا للموقوف عليهم اه سم على حج (قوله وبمقتضى اطلاق الشيخين) أى المذكور في قوله طلقاً كان أو وقفاً المفهوم من اطلاق المتن والمراد بحجته حيث اقتضت المصلحة ذلك (قوله فابتدأه من وقته) أى العقد

ما في سياق الشارح وأيضاً فقوله برضا مالكيه وقوله أو انصب بنفسه ليس من صور المصوب بالخصوص كما يعلم من شرح
(قوله أكثر من سنة) المعتقد انه يجوز ايجار الاقطاع مدة يبقى فيها غلبا وان احتمل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجار
أولم يعلم بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البقاء فان رجع السلطان أو مات المؤجر قبل فراغ المدة انقضت
في الباقي ويؤيد ذلك ايجار البطن الاول فانه يحكم بحكمته وملكتهم جميع الاجرة وجواز تصرفهم فيها وان لم يعلم بقاؤهم تلك المد
فان ما تواقبل فراغها انقضت في الباقي مراه سم على حج ومن ذلك الارض المرصدة على المدرس والامام ونحوهما اذا
كان النظر له وأجر مدة ومات قبل تمامها فانها تنفسخ الاجارة (قوله واذا عتق في الثانية الخ) لا يقال بطلان الاجارة بعد
العتق ينساقه ماسيأتي من ان الاجارة لا تبطل بعتق العبد لان قول ذلك محله اذ لم يتقدم سبب العتق على الاجارة والا
فتبطل كالوعلق عتق العبد ٢٢٢ بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة فانه يمتنع وتبطل الاجارة كما يأتي في شرح قول

المصنف ولو أجر عبده الخ وما هنا من ذلك لتقدم
النذر على الاجارة (قوله
لا سيما) أي حيث كان
الاجار قبل شفاء المريض
أما لو كان بعده فلا يأتى
هذا التوجيه (قوله
وما زعمه السرخسي)
يفتحين وسكون المجعة
ومهمة نسبة الى سرخس
مدينة بخراسان اه لب
السيوطي (قوله بنفسه
وبغيره) أي حيث كان
مثله أو دونه أخذاً من
قوله فيركب الخ (قوله
فسد العقد) أي وأما لو
شرط المستأجر على نفسه
انه يستوفي بنفسه فيأتي
فيه ما مر عند قوله على أن
تسكنوا وحده (قوله بان
الاصل خلافه) أي
فيسكنها حينئذ لكن

في حاشية شيخنا الزياي ما نصه قوله لزيادة الضرر بدفعه ما أي ولو قال له وتسكن من شئت خلافاً
للجرجاني وغيره اه ويؤيد ما قاله شيخنا الزياي ما مر من انه لو قال له لترزع ماشئت زرع ماشاء مما جرت به عادة ذلك المحل
لا مطلقاً (قوله لا يتفاوت الضرر) بل وقضية ذلك ان مثله ما لو كان الضرر المأني به أخف من المسمى في العقد لا اختلاف
الجنس (قوله بان التزم في ذمته) قضيته انه لو كان الثوب أو الصبي معينين في العقد لا يجوز ابداله ما والظاهر انه غير مراد
وانه انما يفيد به لبيان محل الخلاف كما يؤخذ من قوله الا في أمالوا استأجر محل معين فيجوز ابداله الخ ثم رأيت في الخطيب
ما يصرح بما قلناه وعبارته بـ تنبيه قول المصنف عين أشار به الى ما نقلناه عن الشيخ أبي علي وأقره ان محل الخلاف اذا التزم
في ذمته خياطة ثوب معين أو جعل متاع معين أمالوا استأجر دابة معينة لركوب أو جعل متاع فلا خلاف في جواز ابدال
الركب والمتاع اه (قوله وأفرد المصنف الضمير) أي في قوله عين

الروض أيضا على ان هاتين المسئلتين كرر احدهما في قوله الا في خروج بخلاف او اختلط عنده الاختلاط من غير قصد الخ
(قوله ويؤيد الاول ما أفق به المصنف) أي الا في قوله وعمر أنه لو نصب من جمع ذراهم الخ (قوله وافرغ) أي بين
(قوله والاجاز) أي بأن كان باللفظ بدل على التعويض كقوله عوضتك كذا عن كذا (قوله فان لم يجده) أي واحد منهم (قوله
ردها للضرورة) أي ولا يجوز له ركوب ما لم يعسر سوقه من غير ركوب غيره ولا أجره عليه وهل مثل عسر سوقه عدم لياقة
المشي بالمستأجر كما قالوه في ردب العيب حيث جوزوا له الركوب حالة الرد أولا ويفرق فيه نظرا والا قرب الثاني ويفرق بانه
في صورة الردب العيب العين باقية على ملكه والركوب مضطرا اليه للوصول ٢٢٣ لحقه من الرد بخلافه هنا فان المدة

انقضت وواجهه التخلي
الرد (قوله في الاخيرين)
وعلى هذا لو شرط عدم
ابدا ما استوفى جرحه
فتلف في الطريق فينبغي
انفساخ العقد فيما بقي
ويحمل قوله قيل الفصل
وخرج بقوله ليؤكل ما حمل
ليوصل فيبدل قطعا على
ما اذا لم بشرط عدم الابدال
(قوله لانه يفسد العقد كما
مر) وفي نسخة ومحمل
جوازه فيهما ان عين في
العقد أو بعده وبقياقوه
عين بعده ثم تلف وجب
الابدال برضا المكترى أو
عينافيه ثم تلف انفسخ العقد
لا المستوفى منه بتفصيله
المار اه وكتب عليها
سم مانصه وقد كان تبع
من الشارح في قوله ومحمل
قوله ثم تلف انفسخ العقد
ثم ضرب عليه اه (قوله
وان اطردت عادتهم
بخلافه) عبارة الزبادي قال

الاول ومحل الخلاف في ابداله بلا معاوضة والاجاز قطعا كما يجوز لاستأجر دابة ان يعاوض
عنها كسكنى دارا ما لو استأجر دابة لمحل معين فيجوز ابداله بمثله قطعا ولو ابدل المستوفى فيه
كطريق بعثها مسافة وسهولة وخزنا وما جاز بشرط ان لا يختلف محل التسليم ادلا بد من
بيان موضعه كما نقله القموني واعتمده لتصريح الاكثرين بأنه لو اكترى دابة ليركبها الى
محل ليس له ردها بل يسلمها ثم لو كيل المالك ثم الحاكم ثم الامين فان لم يجده ردها للضرورة
وحينئذ فيحمل القول بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك
بدليل قولهم انه يسلمها الحاكم والافامين وحاصل ما مر انه يجوز ابدال المستوفى كالراكب
والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بعثها ودون ما لم بشرط عدم الابدال في
الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كما مر ومحمل جوازه فيهما ان عينافيه
بمده وبقياقوه عينافيه ثم تلفا وجب الابدال برضا المكترى أو عينافيه ثم تلفا انفسخ العقد
لا المستوفى منه بتفصيله المار ويعتبر في الاستيفاء العرف فاستأجره للبس المطلق لا يلبسه
وقت النوم ليل او ان اطردت عادتهم بخلافه على ما اقتضاه كلامهم بخلاف ما عداه ولو وقت
النوم ثم اراد يلبسه نزع الاعلى في غير وقت التجهل اما الارزاق فلا يلزمه نزع كما قاله ابن المقرئ
في شرح ارشاده ولو استأجر ازارافله الارتداع به لا عكسه أو قيض صانع من الاتزار به وله
التعميم أو للبسر ثلاثة أيام دخلت الليالي أو يوما وأطلق فن وقت العقد الى مثله أو يوما
كاملا فن الفجر الى الغروب أو نهارا فن طلوع الفجر الى الغروب في أوجه الوجهين وصورة
ذلك في اجارة العين ان يؤثرها من أول المدة المذكورة (ويد المكترى على الدابة والثوب)
ونحوهما (يدأمانة) فيأق في فيه ماسيا في في الوديع (مدة الاجارة) ان قدرت بزمن أو مدة
امكان استيفاء المنفعة ان قدرت بعمل عمل لعدم امكان الاستيفاء للمنفعة بدون وضع يده وبه
فارق كون يده يضمنان على طرف مبيع قبضه فيه لتعوض قبضه لغرض نفسه ويجوز
السفر للمكترى بالعين المكتراة عند انتفاء الخطر للملك المنفعة بخالزه استيفاءها حيث
شاء وظاهره عدم الفرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل نعم سفره به بعد المدة
كسفر الوديع فيما يظهر أخذها من امر (وكذا بعده في الاصح) ان لم يستعملها استصحابا لما
كان ولا لانه لا يلزمه سوى التخلية لا الدول مؤنته بل او شرط عليه أحدهم ما فسدت وما ربحه

الرافعي عملا بالمادة ويؤخذ منه انه لو كان يعمل لا يعتاد أهله ذلك لم يلزمه نزع مطلقا اه حج ولعله في غير شرح المتناج (قوله
من أول المدة المذكورة) أي والالم تصح الاجارة لعدم اتصال المنفعة بالمقد (قوله لتعوض قبضه لغرض نفسه) أي فيضمنه
اذا تلف لئلا يسهل الضمان بما قيل من ان كوز السقاء غير مضمون على مر يد الشرب بعوض لانه مقبوض بالاجارة
الفاسدة بخلاف ما لو أراد الشرب منه بلا عوض برضا المالك فانه مقبوض بالعارية الفاسدة فيضمنه دون ما فيه الا أن
يفرق بأن ذلك جرت العادة بالاتفاق به من ظرفه بخلاف ما هنا وينبغي أن يقال مثل ذلك في كل ما جرت العادة بالاتفاق به من
ظرفه كإتاني الطباخ (قوله ويجوز السفر) وقضية الجواز ان الدابة لو تلفت في الطريق بلا تقصير لم يضمن (قوله وظاهره
عدم الفرق) معتمد (قوله كسفر الوديع) أي فيضمن حيث لم تدع اليه ضرورة كمروض نهب

مسئلة الباقين وبين ما جل عليه الشارح كلام اثنين من كون الغير للغاصب (قوله فلو ملك البكل لم يلزمه رد شيء) قال الشهاب سم في هذه الملازمة كالاتية خفاء اه وأقول لا خفاء فهما اذ الذي شغل ذمة الغاصب للمالك وأوجب عليه الفور اغاها هو تعديه كما قرر الشارح كالشهاب حج والتعدي مفقود في المالك فلو قلنا بملكه للجميع لم يكن الرجوع الغاصب عليه موجب

(قوله لزمت الاجرة) وهذا ظاهر حيث لم تدل القرينة على ان المراد حفظه والا فلا اجرة عليه (قوله لوضوح الفرق) وهو انه ثم لم يسبق له وضع يد على المغصوب حتى يستصحب بخلافه هنا (قوله ولم يبادر بعرض الامر الخ) أي قتلزمت الاجرة (قوله والاجارة لبناء أو غراس) ولو فرغت ٢٢٤ مدة الاجارة للدار واستقرت أمتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك

بالتفريق ولم يلقها لم يضمن أجرة وضع الامتعة بعده لانه لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعها باذن فيستصحب الى أن يطالب المالك بخلاف ما لو أغلقها فيضمن أجرته أعنى الدار مدة الغلق لانه حال بينها وبين ما كانه بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب ملكه السابق على مضي المدة لانه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مراه سم على حج وفيه يفرع في الروض فرع وان قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قطع ولا ارض عليهما ولو شرط الابقاء بعدها وأطلق صحت ولا أجرة عليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه أقول وقد

السبكي من انما كالاتية الشرعية فعليه اعلام مال كها بها أو ردها فورا والا ضمنها غير معول عليه لظهور الفرق بان هذا وضع يده عليه باذن مال كها ابتداء بخلاف ذي الامانة الشرعية ومقابل الاصح يضمن لان الاذن في الامساك كان مقيدا بالعقد وقد زال ولانه أخذ هذه لمصلحة نفسه فاشبهه المستعير وعلى الاول الاصح لا يلزم المكثري اعلام المكثري بتفريق العين كما هو مقتضى كلامهم بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها وان لم يطالبها فلو أغلق الدار أو الحانوت بعد تفريقه لزمت الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بانه لو استأجر حانوتا ثم را فاغلق بابيه وغاب شهرين لزمت له المسمى للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ لفقار قال لو استأجر دابة يوما فاذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا حبسها عن مال كها لا يلزمه أجرة المثل لليوم الثاني لان الدابيس واجبا عليه وانما عليه التخلية اذا طاب مال كها بخلاف الحانوت لانه في حبسه وعلقته وتسليم الحانوت والدار لا يكون الابتسام المفتاح اه وما قاله ظاهر حتى في الحانوت والدار لان غلقها ما مستصحب لما قبل ان قضاء المدة في الحيولة بينه وبين المالك فلا يعارضه جزم الانوار بأن مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا لها لوضوح الفرق ودعوى تفصيل المالك بعدم وضع يده على ذلك فبقب المدة وان المكثري محسن بالغلق لصونه به عن مفسدة ممنوعة بان التقصير من المكثري حيث حال بين المالك وبين ملكه بغلقه ولم يبادر بعرض الامر على المالك أو من يقوم مقامه شرعا وعلم بما قررناه ان الغلق مع حضوره كهموم غيبته المصريح بها في كلام البغوي وفيما اذا انقضت والاجارة لبناء أو غراس ولم يحترق المسكن أجزا القلع بخير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوف والافقيما سوى التملك بالقيمة ولو استعمل بعد المدة العين المكثرة في نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم مما يأتي في الوديعة لزمت له أجرة المثل من نقد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يجد بعده الا استقرار الواجب بعضها اذ وجوب أجرة المثل يستقر قبل طلبها (ولو ربط دابة اكثرها لجل أو ركوب) مثلا (ولم ينتفع بها) وتلفت في المدة وبعدها (لم يضمنها) اذ يده يدأمانة وتقييده بالربط ليس قيدها في الحكم بل ليستثنى منه قوله (الا ان انهدم عليها الصطل في وقت) لا انتفاع (لو انتفع بها) فيه (لم يده بها الهدم) لنسبته الى تقصير حيث نهدم الغرض انتفاعه كايحتمل الاذرى وأخذ السبكي من غيبها مالم لا ينتفع بها فيه بخجل ليل شتاء تقييد ذلك بما اذا اعتيد الانتفاع بها في ذلك

يتوقف في صورة الاطلاق فان العقد عند الاطلاق لا يتناول ما زاد على المدة المقدرة فبانتهاء انتهت الوقف الاجارة وليس ثم شيء يرجع عنه بعد هاقا معنى قوله وان رجع الخ اللهم الا أن يقال مراده بالاطلاق الاقتصار على شرط الابقاء من غير تعرض الى كونه بعد انتضاء المدة (قوله لو انتفع بها الخ) هذا التفصيل المذكور في الدابة ينبغى جريانه في غيرها كتوب استأجره لاسيه فاذا ترك لاسيه وتلف أو غصب في وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليأمل اه سم على حج (قوله كما يحتمل الاذرى) أي في الخوف أخذ من كلام الامام اه سم ويلحق به نحو المطر والوحل الممانعين من الركوب عادة وينبغي ان مثله مرض الدابة الممانع من الانتفاع بها وهل مثله مرض الراكب العارض له أولا لا مكان الاستئابة من مرض فيه نظرا والا قرب الاول ثم رأيت صرح به في شرح الروض (قوله بخجل ليل) الخ بخضم الجيم وكسرها طائفة منه اه مختار

كأن لا ينجى لأن العين صارت ملوكة له وذمته غير مشغولة به بشئ فانضحت الملازمة (قوله فيه تلك كل حق الآخر بهيراذنة
 (قوله ضمنها فيه) أي ضمان يد أخذ من قوله لاستعماله الخ وعليه أجرة مثل اليوم الثالث وأما الثاني فيستقر فيه المسمى
 لتسكنه من الانتفاع فيه مع كون الدابة في يده والكلام فيما إذا تأخر لا خوف والافلا ضمان عليه ولا أجرة لليوم
 الثالث لأن الثاني لا يحسب عليه كما تقدم (قوله فابق ضمنه) هذا قد يشكك على ما مر من جواز السفر بالعين حيث لا خطر
 فإن مقتضاه عدم الضمان بتلفها في السفر إلا أن يصور ما هنا بما لو استأجر القن لعمل لا يكون السفر طريقاً لاستيفائه
 كالتجارة دون الخدمة وما مر بما إذا استؤجر العن لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والحمل فليراجع
 (قوله بفخ أوله الخ) قال في المصباح وصيغت الثوب صبغة من باقي نفع وقيل وفي لغة من باب ضرب (قوله ويعلم منه أن الخفراء
 الخ) ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ونحوها ومن التعليل المذكور أن ٢٢٥ خفي الجرن وخفي الغيط ونحوها

عليهم الضمان حيث
 قصر أو ينبغي أن مثل
 خفي البيوت خفي
 المراكب لا تمليل المذكور
 ومعلوم أنهم إذا اختلفوا
 في مقدار الضائع صدق
 الخفي لانه الغارم وان
 الكلام كله إذا وقعت
 اجارة صحيحة والافلا
 ضمان عليهم ظاهره وان
 قصر أو في حاشية شيخنا
 الزبدي خلافة في التقصير
 (قوله والقرار على من
 تلفت تحت يده) والكلام
 كله حيث كان الرأى
 بالغاً عافلاً رشيداً أما
 لو كان صبيّاً أو سفهاً
 فلا ضمان وان قصر حتى
 تلفت بخلاف مالوا تلفها
 فانه يضمن لانه لم يؤذنه
 في الاتلاف قوله أو مات
 المتعلم من ضرب المتعلم

الوقت لأن الربط يكون سبباً للتلف لا حينئذ والوجه أن الحاصل بالربط ضمان جنابة لا يد
 فلا ضمان عليه لو لم يتلف بذلك خلافاً لما رجحه السبكي وتبعه الزركشي ولو أكثرها البركبها
 اليوم ويرجع غداً فأقامه بها ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لاستعماله لها فيه بعد ما ولو أكثرى
 قن العمل معاً ولم يبين موضعه فذهب به من إبداء العقد إلى آخر فأبقى ضمنه مع الأجرة أيضاً
 (ولو تلف المال في يد أجير بلا تعدد كتب استوفى جرعاً طاعة أو صبغته) بفخ أوله كما يحطه مصدراً
 (لم يضمن أن لم ينفر دباليد بان تعدد المستأجر معه) يعني كان بحضرته (أو أحضره منزله) ولو لم
 يقعد معه أو حل المتاع ومشى خلفه لسوت يد المالك عليه حكماً وما نقل عن قضية كلامهم أنه
 لا بد للأجير عليه بظهور حمله على أنه لا يده عليه مستقلة (وكذا أن انفرد) باليد بأن اتقى
 ما ذكر فلا يضمن أيضاً (في أظهر الأقوال) لأنه إنما أثبت يده لغرضه وغرض المالك فهو
 شبيه بالمستأجر وعامل القراض فانهم لا يضمنان بالأجسام والقول الثاني يضمن كالمستعير
 (والثالث يضمن) الاجير (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم عملاً في ذمته)
 كغياطة سمي بذلك لأنه يمكنه التزم عمل على آخر وهكذا (لا المنفرد وهو من أجر نفسه) أي
 عينه (مدة معينة لعمل) أو أجر عينه وقد روى بالعمل لا اختصاص منافع هذا بالمستأجر فكان
 كالوكيل بخلاف الأول ولا تجرى هذه الأقوال في أجير لحفظ حانوت مثلاً إذا أخذ غيره ما فيها
 فلا يضمنه قطعاً قال القفال لأنه لم يسلم إليه المتاع وإنما هو بمنزلة حارس سكة سرق به بضيوها
 قال الزركشي ويعلم منه أن الخفراء لا ضمان عليهم وهي مسئلة يعز النقل فيها وخرج بقوله بلا
 تعدد ما لو تعدى كان استأجره ليرعى دابته فأعطاهما آخر رعاها فيه ضمنها كل منهما والقرار على
 من تلفت تحت يده كما أفق به والدرجة الله تعالى أي حيث كان عالماً والافلا القرار على الأول
 وكان أسرف خباز في الوقود أو مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق أجير في نفق
 تعديه ما لم يشهد خبيران بخلافه (ولو) عمل لغيره عملاً بذنه كان (دفع ثوباً إلى قصار ليقصره أو)
 إلى (خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر) أحدهما (أجرة) ولا ما يفهمها (فلا أجرة له) لتبرعه

٢٩ نهاية ح وان كان مثله معتاد للتعليم لكن يشكك وصفه حينئذ بالتعدى وقد يجاب عنه بما يأتي
 من أن النأديب كان محكماً بالقول وظن عدم إفادته أغما يفيد الإقدام وإذا مات تبين أنه متعده (قوله ما لم يشهد خبيران بخلافه)
 أي بالفعل الذي فعله المستأجر وهل يضمن مثله للنأديب أو يكفي ما عودونه ومفهومه أنه لا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل
 وعين وهو ظاهر لأن الفعل الذي وقع التنازع فيه ليس مالا وان ترتب عليه الضمان (قوله وما لا يفهمها) أي ولم يذكر
 ما يفهمها فلا يقال القرينة دالة على الأجرة (قوله فلا أجرة له) نقل بالدرس عن ابن العمامة بعض الهوامش أن مثل ذلك
 في عدم لزوم شئ ما لو دخل على طباخ وقال له أطعمني رطلاً من لحم فأطعمه لانه لم يذكر فيه الثمن والبيع صح أو قد يعتبر
 فيه ذكر الثمن (أقول) وقد يتوقف فيما لو قصد الطباخ بدفعه أخذ العوض سيما وقربة الحال تدل على ذلك فالأقرب أنه
 يلزمه بدله ويصدق في القدر المتلف لانه غارم والقول قوله

أيضا) أي كان القول بأنه كالمالك كذلك اذ فيه ثلث الغاصب عين مال المالك وثلث المالك ما في ذمة الغاصب قهر اقال في النصفة عقب ما في الشارح هنا مانصه ومنع أي وفيه منع تصرف المالك قبيل البيع أو القسمة هنا أيضا بسبب التعدي بل فوات حقه اذ قد تلف ذلك فلا يجدر به بما يخلاف ما اذا علمناه بالذمة الى آخر ما في الشارح ولا بد من هذا الذي في النصفة

(قوله) ولانه لو قال أسكني دارك الخ) ومثل ذلك ما جرت به العادة من انه يتفق ان انسانا تزوج امرأة ويسكن بها في بيت أهلها مدة ولم تجر بينهما تسمية أجرة ولا ما يقوم مقام التسمية لكن قول الشارح أسكني دارك شهر الخ يفهم وجوب الاجرة في هذه الصورة وهو ظاهر لان ٢٢٦ الزوج اسكن في المنفعة بسكناه في الدار فاشبهه بالودخل الحمام بغير اذن وسياتي

انه تلزمه الاجرة لاستيفائه المنفعة ثم رأيت الشارح في النفقات صرح بوجوب الاجرة وعبارته ٣ (قوله) فتجب أجرة المثل (بقي مالمو أطعمه في غير الاخيرة وقال أطعمته على قصد حسبان من الاجرة اه سم على حج (أقول) قضية كون العبرة في أداء الدين بنية الدافع ولو من غير الجنس حسب انه على الاجير (قوله) بحسب على الاجير ما أطعمه اياه أي ويصدق الاستكل في قدر ما أكله لانه غارم (قوله) بخلافه باذنه) أي فلا أجرة عليه ومنه ما يقع من المعداوى من قوله انزل أو يحمله وينزله فيها (قوله) وسواء في ذلك أسير السفينة الخ) أي وكذا لو سيرها المالك نفسه علم بالراكب أم لا كما يؤخذ من قوله وقول ابن الرفعة الخ مردود (قوله) ولا ضمان) أي بل

ولانه لو قال أسكني دارك شهر فأسكنته لم يستحق عليه أجرة بالاجماع كافي البحر والاوجه كما يحتمل الا ذري وجوبها في قن ومحبور وسفه لانها ما غير أهل للتبرع ومثلها ما غير المكاف بالاولى (وقيل له) أجرة مثله لاستهلاكه منفعته (وقيل ان كان معروفا بذلك العمل) بالاجرة (قله) أجرة مثله (والافلاوقديستحسن) ترجيحه لوضوح مدركه اذ هو العرف وهو يقوم مقام اللفظ كثيرا ونقل عن الاكثرين والمعتمد الاول فان ذكر أجرة استغنى عنها قطعان صغ العقود والا فاجرة المثل وأما اذا عرض بها كإرضيك أولا أخيك أو ترى ما تحببه أو يسرك أو أطعمك فتجب أجرة المثل نعم في الاخيرة بحسب على الاجير ما أطعمه اياه كما هو ظاهر لانه لا تبرع من المطعم وقد تجب من غير تسمية ولا تعريض بها كافي عامل الزكاة اكتفاء بثبوتها بالنص فكانها مسمومة شرعا وكما عمل مسافة عمل ماليس يلزم له باذن المالك اكتفاء بذكر المقابل له في الجملة لا قاسم بأمر الحاكم فلا شيء له كما أفاده السبكي بل هو كغيره خلافا لجمع ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام أو ركب السفينة مثلا من غير اذن لاستيفائه المنفعة من غير ان يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه وسواء في ذلك أسير السفينة بعلم مالكها أم لا وقول ابن الرفعة في المطالب له فيما اذا لم يعلم به مالكها حين سيرها والا فيشبه به ان يكون كالمو وضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكها فانه لا أجرة على مالكه ولا ضمان مردود فقد فرق العراقي بينهما بأن ركب السفينة بغير اذن غاصب للبقعة التي هو فيها ولو لم يسير بخلاف واضع متاعه على الدابة لا يصير غاصبا لها بمجرد وضع متاعه ويفرق أيضا بان مجرد العلم لا يسقط الاجرة ولا الضمان فان السكوت على اتلاف المال لا يسقط الضمان وهو علم وزيادة ومالك الدابة بسبيل من القاء المتاع قبل تسييرها بخلافه في ركب السفينة (ولو تعدي المستأجر) في ذات العين المستأجرة (بان) أي كان (ضرب الدابة أو كبها) بموحدة فهملة أي جذها بلجامها (فوق العادة) فيها أي بالنسبة لمثل تلك الدابة كما لا يخفى (أو اركبها) أنقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) دق وهما أشد ضررا مما استأجره (ضمن العين) المؤجرة أي دخلت في ضمانه لتعديه اماما هو العادة فلا يضمن به وانما ضمن بضرب زوجته لا مكان تأديبها باللفظ وظن توقف اصلاحها على الضرب انما يبيع الاقدام عليه خاصة ومتى أركب أثقل منه استقرار الضمان على الثاني ان علم والا فالاول قال في المهمات ومحملة اذا كانت يد الثاني لا تنقضي ضمانا كالمستأجر فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه مطلقا وفارق المستعير من المستأجر بان المستأجر

على مالك الدابة ضمان العين لو تلفت ومفهوما انه لو كان جاهلا بالمتاع كان الضمان على صاحب المتاع هنا لصاحب الدابة وسيأتي ما وافقه في شرح قول المصنف ولو وزن المؤجر وحمل الخ (قوله) وهما أشد ضررا) هذا قد يشكك بما تقدم في قوله ولا يجوز ابدال ركوب بحمل وحديد بقطن الخ وقد يجاب بان ما هنا من جنس مالمو استؤجر له وهو السكني فلا تضر محالفة له حيث لم يزد ضرره بخلاف ما مر فان الاجارة فيه اسكني من يعمل القصارة أو الحسد في اسكان غيره مخالفة صريحة (قوله ضمن العين) ضمان الغصوب (قوله) أي دخلت في ضمانه) أي ولو تلفت بغير الاستعمال الذي دفعها لاجله (قوله) فالقرار عليه مطلقا) علم أولا

اذ هو الذي يمتاز به القول بالشركة عن القول بالهلاك وأيضا فقوله بخلاف الخ انما ينتظم معه ولعله سقط من نسخ الشرح من
الكتابة وحاصل ما في هذا المقام انهم انما لم يرجحوا قول الشركة لان فيه ما في القول بالهلاك وزيادة أما كونه فيه ما في القول
بالهلاك لان حق كل من المالك والغاصب يصير مشاعا فيلزم ان كلاهما حق الا سخر بالاشاعة بغير اذنه وهو المحذور الموجود
(قوله وانقضاء المدة) أي ما قبل انقضاءها أي ما قبل انقضاءها للمؤجر تسكينه القلع مجازا لانه فيه فان رضى بابقائها لزمه أجرة
المثل (قوله عند تمازعهما) انظر ما لو تلفت الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تنبت شيئا ويتجه الضمان اه سم على حج
(قوله ما يختاره المؤجر) أي فيكون اختياره لأجرة مثل الذرة فسخا للعقد الاول ٢٢٧ واختيار المهي ابقائه والمطالبة

بالزيادة لتعدي المستأجر
هذا وفي شرح الروض
مانصه واذا اختار أجرة المثل

قال الماوردي فلا بد من

فسخ الاجارة وتظهر فائدة

ما قاله الشارح فيما لو كان

المسمى من غير نقد البلد كان

كانت أجرة المثل مائة مثلاً

والمسمى نحو بر فإن اختار

أجرة المثل لزمته المائة

من نقد البلد وان اختار

المسمى استحقه وضم اليه

ما بقى بأجرة المثل من نقد

البلد ففي المثال لو كان

المسمى من نحو البر يساوي

ثمانين أخذ المؤجر

وطالب بعشرين (قوله بغير

اذنهما ضمن الثالث) وفي

نسخة الثالث بدل الثالث

(قوله بغير اذنها) أي

وكذا باذنها ان لم يسوع

للكثرين الاعارة لمثل ذلك

بان جرت العادة بركوب

الثلاثة على مثل تلك الدابة

والا فلا ضمان لانه مستعير

من المستأجر لا اتحاد

هنا لما تعدي باركابه صار كالغاصب ويؤيده قولهم لو لم يتعديان اركبها مثله فضررهم افوق العادة
ضمن الثاني فقط ونخرج بذات العين منفعتهما كان استأجرها لبر فزرع ذرة فلا يضمن الارض
لعدم تعديه في عينها بل انما تعدي في المنفعة فيلزمه بعد حصدها وانقضاء المدة عند تمازعهما
ما يختاره المؤجر من أجرة مثل زرع الذرة والمسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة ولو ارتد في ثالث
خلف مكترين بغير اذنها ضمن الثالث كافي الروضة (وكذا) يضمن ولو تلفت بسبب آخر
(لو اكترى لجل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعير أو عكس) لاجتماعها بسبب ثقلا في محل
واحد وهو خلفته يأخذ من ظهر الدابة اكثر فضررها مختلف وكذا كل مختلف في الضرر كتحديد
وقطن (أو) اكترى عشرة أفقره شعير) جمع فقير مكال يسع اثني عشر صاعا (فحمل) عشرة
أفقره (حنطة) لانها أثقل (دون عكسه) بان اكتراه لجل عشرة أفقره حنطة فحمل عشرة
أفقره شعير من غير زيادة أصلا فلا ضمان عليه لا اتحاد جرهم ما باتحاد كيلهما مع كون الشعير
أخف (ولو اكترى ل) حمل (مائة فحمل) بالتشديد (مائة وعشرة لزمه) مع المسمى (أجرة المثل
لزيادة) لتعديه بها وتغنيه بالعشرة لا فائدة اغتفار نحو الاثنين عما يقع به التفاوت بين الكيلين
عادة (وان تلفت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (ان لم يكن صاحبها معها)
لصيرورته غاصبا لها بحمل الزيادة (فان كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحمل دون غيره
اذضمنها ضمان جنانية لا سيما ومالكها معها (ضمن قسط الزيادة فقط) لاختصاص يده بها
ولهذا لو مضى مع دابته فتلقت لم يضمنها المسخر لتلفها في يده مالكها (وفي قول) يضمن (نصف
القيمة) توزيعا على الرؤس كجرح من واحد وجرحات من آخر ورد بتيسر التوزيع هنا بخلافه
هناك لاختلاف تكاياتها باطنا (ولو سلم المائة والعشرة الى المؤجر فحملها) بالتشديد (جاهلا)
بأن زيادة كان قال له هي مائة فصدقه (ضمن المكترى) لقسط نظير ما هو وأجرة الزيادة (على
المذهب) اذا المكترى لجهله صار كالألة له والطريق الثاني انه على القولين في تعارض الغرور
والمباشرة فان كان عالما فكافي قوله (ولو) وضع المكترى ذلك بظهرها ففسرها المؤجر أو
(وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا أجرة للزيادة) وان كان غالطا وعلم بها المستأجر لانه لم ياذن
في حملها بل له مطالبة المؤجر بردها لمحلها وليس له ردها بدون اذن واذ تلفت ضمنها ولو وزن
المؤجر أو كالألة أو حمل المستأجر فمكالو كال بنفسه ان علم وكذا ان جهل كما اقتضاء كلام المتولي
(ولا ضمان) على المستأجر (ان تلفت) الدابة لا تنقضاء اليده والنعدي بالنقل ولو قال له المستأجر

جرمهما باتحاد كيلهما ولو ابتل المحمول ونقل بسبب ذلك ثبت للمكترى الخيار سابقه من الاضرار به وبدايته أخذها مالومات
المستأجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله اليه لثقل الميت (قوله لو مضى مع دابته فتلقت) قال
في شرح الروض قبل استعماها ثم قال أما بعد استعماها فهي معارة أخذها صر في العارية اه سم على حج (أقول) واعل
المراد انه باشر استعمالها كان ركبها أمالود دفع له متاعا وقال له احمله فحمله علمه فلا ضمان له كونه في يده مالكها ثم رأيت الشارح
في باب العارية صرح بذلك فراجع (قوله كان قال له) أي أمالو لم يقل له ذلك فانه يضمن القسط والتعدي بنقل أي بالنقل من
المؤجر للعين المستأجر لحملها

في القول بالهلاك وأما كونه فيه زيادة على ما في القول بالهلاك فهو أنه يلزم عليه منع المالك من التصرف قبيل البيع أو القسمة وذلك غير موجود في القول بالهلاك فلذلك رجوه وبما قرره بتدفع ما أطل به الشهاب سم في حاشيته على القصة مما هو مبني على فهم أن المراد فيها أن جميع ما ذكر من قوله ففيه ذلك كل حق لا يخرج موجود في القول بالهلاك وليس موجودا في القول بالهلاك وقد ٢٢٨ تبين بما تقررون هذا ليس مراده فتأمل (قوله تحريم الزنا مطلقا أو نشأ بعيدا عن

العلماء) هكذا في نسخ الشارح وأمل فيه سقطا من النساخ وعبارة القصة تحريم الزنا مطلقا أو بالمغصوبة وقد عذر بقرب إسلامه ولم يكن مخالطا لنا أو مخالطا وأمكن اشتباه ذلك عليه أو نشأ بعيدا عن العلماء (قوله فضمون على الغاصب) أي والمشتري منه كما صرح به في القصة (قوله ويخالف ما لو انفصل رقيقا ميتا الخ)

(قوله بعد قطعه) أي من الخياط (قوله وعليه) أي الثاني وقوله فيبدأ بالمالك معتمد (قوله إن حصل) أي النقص في القميص نفسه كأن نقصت قيمته بنزع الخياط عن قيمته قاشا مفصلا بالخياطة (قوله ضمن الأرض) أي أرض القطع وهو ما بين قيمته ههنا ومقطوعا (قوله وأوسع) الوأوسع أي أولان كلاهما مخالف لما شرط من التساوي

ففيما يقتضي انفساخ الاجارة أي وكما متناع الرضيع من ثدي المرضعة بلا علة تقوم بالتسدي

أجل هذا الزائد فكم يستعير فيضمن القسط من الدابة أن تلفت بغير المحول دون منفعتها (ولو أعطاها ثوبا ليخيطه) بعد قطعه كما صور به بذلك بعضهم وهو ظاهر (نقاطه قبالة وقال أمرتني بقطعه قبالة فقال بل قيصا فالأظهر تصديق المالك بيمينه) في عدم أدنه في قطعه قبالة اذ هو المصدق في أصل الأذن فكذا في صفته والثاني بخالفه وان تصر الاسنوي له نقلا ومعنى ونبه على أنهم لو اختلفا قبل القطع تحالفا اتفاقا وكلا وجب التحالف مع بقائه وجب مع تغير أحواله انتهى وعليه فيبدأ بالمالك كما قاله نقلا عن ابن كنج وقال الاسنوي أنه ممنوع بل بالخياط لأنه بائع المنفعة (ولا أجره عليه) بعد حلقه اذ لا تجب الامع الاذن وقد ثبت انتفاؤه بيمينه (وعلى الخياط أرش النقص) لما ثبت من عدم الاذن والأصل الضمان وهو ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قبالة كما ربحه السبكي ولأن أصل القطع مأذون فيه وإن ربح الاسنوي كابن أبي عصرون وجزم به القنوني والبارزي وغيرهما من سراح الحاوي وغيره أنه ما بين قيمته ههنا ومقطوعا لا انتفاء الاذن من أصله ولا يقدح في ترجيح الأول عدم الاجرة له اذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان وللخياط نزع خيطه وعليه أرش نقص النزع إن حصل كما قاله الماوردي والرواني وله منع المالك من شد خيط فيه بجره في الدر وزمكانه ولو قال إن كان هذا يكفي في قيصا فاقطعه قطعه ولم يكفه ضمن الأرض لأن الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفي في فقال نعم فقال اقطع لأن الاذن مطلق ولو اختلفا في الاجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المنفعة أو قدر المستأجر تحالفا أو فضت الاجارة ووجب على المستأجر أجر المثل لما استوفاه ويؤخذ من هنا ومن تفصيلهم في الروضة وغيره في المخالفة في الفسخ المستأجر له ومن قولهم لو استأجره لنسخ كتاب فغير ترتيب أبوابه فإن أمكن البناء على بعض المكتوب كأن كتب الباب الأول منفصلا بحيث يبني عليه استحق بقسطه من الاجرة والأفلاشي له اذ من استأجر لضرر برب ثوب بخيوط معدودة وقسمه بينه متساوية بنقاطه بأنقص وأوسع في القصة لم يستحق شيئا لمخالفته المشروط إلا أن يمكن من اتعابه كما شرط وأعمه فيستحق الكل أو من البناء على بعضه فيستحق بالقسط وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى

ففيما يقتضي انفساخ الاجارة والتحجير في فسخا أو عدمهما وما يتبع ذلك (لا تنسخ اجارة) عينية أو في الذمة بنفسها ولا يفسخ أحد العاقدين (بعضر) لا يوجب خللا في المعقود عليه (كعذر وقود) بفتح الواو كما بخطه ما يوقد به وبضمها المصدر (حمام) على مستأجره ومنه في ما يظهر ما لو عدم دخول الناس فيه لفتنة أو خراب ما حوله كالمخرب ما حول الدار أو الدكان أو أبطل أمير البادة التفرج في السفن وقد أكثرها ودار ذلك ومن فرق بين ذلك وبين الأول فقد أبدع ومن ثم لم يقل أحد فيمن استأجر رحي فعدم الحب لقطع أنه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدابة المستأجرة لطر وخوف مثلا وبسكونها

(قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للاشهر والافضل بالضم فيهما وقيل بالفتح فيهما (قوله ما لو عدم الخ) قال جمع في المختار هو من باب طرب وتصح قراءته بالبناء لله جهول (قوله ومن فرق بين ذلك) الإشارة إلى قوله ومثله فيما ينظر الخ (قوله فيمن استأجر رحي) أي طاحونا (قوله وبين الأول) تعذر الوقود (قوله وتعذر سفر) أشار به إلى عطفه على وقود والتقدير أي على عطفه على تعذر أي بان كانت اجارة ذمة

عبارة التحفة وقارق ما هر في الرقيق بانه يدخل تحت اليد فجعل تبعه اللام في الضمان وهذا حر فلا يدخل تحت اليد انتهت واعلم ان في بعض نسخ الشارح هنا كلاما غير منتظم وفي بعضها ما يوافق ما في التحفة فليتنبه له (قوله في المتن فكم المشتري) أي الا فيما مر في قول الشارح واقتصاره على المشتري الخ **كتاب الشفعة** (قوله أو من الزيادة والتقوية) المناسب أو التقوية

(قوله جمع سافر) قال في المصباح كرا كب وركب وفي القاموس ورجل سافر وقوم سافرو وسافرة وسافار وسفار ذو سفر واضد الحضر والسافر المسافر لا فعل له اه وقوله لا فعل له أي لم يوجد له فعل بهذا المعنى فلا يقال سافر بمعنى سافر وانما يقال سافر فهو مسافر (قوله نعم التذمر الشرعي) هذا ضعيف (قوله كان استأجر الامام الخ) ضعيف وقد يشكك الانفساخ هنا بان الاصح جواز ابدال المستوفى به وكان هذا المدرك آخر ليكون استئجار الذي للجهد منوطا بنظر الامام وظهور المصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر ولا يقوم أحد الجهادين مقام الآخر فيها فتناسب الانفساخ مطلقا مرفليا تأمل كون هذا من المستوفى به اه سم على ج (أقول) وما نقله عن م لا يوافق قول الشارح بناء فيما الخ الا ان يجعل المقصود ما ذكره من قوله وكان هذا المذكور آخر الخ وحاصله حينئذ انه لا يتعين بناء الانفساخ على امتناع ابدال المستوفى به ثم ما ذكره الشارح من قوله نعم الخ ظاهره انه استدرك على عدم الانفساخ بعذر يوجب خلالا في المعقود وفيه ان ٢٢٩ المعقود عليه ارضاع المرضعة ولم يقم به اعذر يوجب خلالا فيه

(قوله فصالح) أي الامام من اراد التوجه اليهم (قوله بناء فيما) أي الشرعي والحسي (قوله والاصح خلافه) أي فيما فلا انفساخ (قوله فان أوجب) محترز لا يوجب الخ (قوله انفسخت) يؤخذ منه جواب ما عمت به البلوى في غالب قرى مصر نامن ان ما يسمونه بالجرافة جرت عادتهم انهم يأخذون به قطعة من الارض مع ما هو مزروع فيها فتعطل بذلك منفعة القطعة التي أخذ تراها ويكلف الزرع وهو

جمع سافر أي رفقة يخرج معهم ولو عطف على تعذر صريح والتقدير وكسفر أي طرؤه لم يكن يدار مثلا (و) نحو (مرض مستأجرة لسفر) وموثرها الذي يانزمه الخروج معها لا تنفاه الخلل في المعقود عليه والاستنابة ممكنة نعم التذمر الشرعي يوجب الانفساخ كان استأجره لقطع سن مؤلم فزال ألمه وامكان عوده لا أثر له لانه خلاف الأصل وكذا الحسي ان تعلق بمصلحة عامة كان استأجر الامام ذميا لجهد فصالح قبل المسير بناء فيما على ما مر من عدم جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافه فان أوجب خلالا في المعقود عليه وان كان اجارة عين وزالت المنفعة بالسكينة انفسخت وان عيبه بحيث أثرت في منفعة تأثيرا يظهر به تضاد الاجرة ثبت للكثيري انظار وسيد كرام مسألة للنوعين (ولو استأجر أرضا للزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة) كجراد أو سيل (فليس له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة) لا تنفاه خلال في منفعة الارض كما لو احترقت امتهمة مستأجر حانوت (وتنفسخ) الاجارة بتلف مستوفى منه عين في عقدها شرعا كسلفة استؤجرت نفسها مخدمة لمسجد فخاضت فيها أو حسا كالموت فتتفسخ (بعوت) نحو (الدابة والاجير المعينين) ولو بفعل المستأجر انقصت المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالبيع قبل قبضه وانما استقر بالتلاف المشتري له ثمنه لانه وارد على العين وبالتالي فصار قابضا لها بخلاف المنفعة هنا لان الانفساخ انما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور أن يرد الاتلاف عليها (لا) في الزمن (الماضي) بعد القبض الذي يقابل بأجرة

ان الجزء الذي أخذت الجرافة ترايه تنفسخ فيما بقي من مدة الاجارة حيث تعطل الانتفاع به ويثبت للكثيري ان خيار فيما بقي من الارض وأما الزرع فيضمنه المباشر للاتلاف ان لم يكن مكرها والا فالضمان على كل من المكره والمكره وقرار الضمان على المكره بالكسر فتنبه له فانه يقع كثيرا (قوله ولا حط شيء من الاجرة) أي وله ان يزرعها ثانيا زرع ايدرك قبل فراغ المدة فيما يظهر لا ناوان منعناه من الزراعة ثانيا بعد أو ان الحصاد مثلا لكون الزراعة الثانية تضعف قوة الارض لكان لا تمنعها هنا لجران العادة بمثل ولو على ندور فيفرض الأول كالعدم ويستأنف زرعها من نوع ما استأجر له أو غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم ان تأخر عن مدة الاجارة بقي باجرة المثل لذلك الزمن وليس مما يتبع زرعها ثانيا ما جرت العادة فيه بتكرار الزرع مرة بعد أخرى كزروعها أولا برسمها مثلا ثم ثانيا مسمما مثلا لا مستأجر فعل ذلك (قوله لخدمة مسجد فخاضت) قياس ما يأتي في غصب الدابة ونحوه تخصيص الانفساخ بمدة الحوض دون ما بعده واثبت الخيار للمستأجر لكون ظاهرا لاطلاق الشارح الانفساخ في الجميع وبقي ما لو خالف وخصت بنفسها هل تستحق الاجرة أم لا فيه نظر والا قرب ان يقال ان كانت اجارة ذمة استحققت الاجرة وان كانت اجارة عين لم تنصح (قوله ولو بفعل المستأجر) أي ويكون بالاتلاف الدابة ضامنا لقيمة (قوله لانه وارد على العين) أي اتلاف المشتري اه سم على ج

لانهم ما أخذان مختلفان قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشفع أو الشفاعة أو غيرها (قوله بما ملك به) لا حاجة اليه في التعريف ولذا لم يذكره غيره لان التعريف الحق الثابت بالشراء الذي هو حقيقة الشفعة وأما ما ملك به الشفع فاعما يتعلق بالملك بعد ذلك فهو نظير ما سياتي في ضفة التملك (قوله وقيل ضرر سوء المشاركة)

(قوله وأجرة مثله) أي النصف (قوله لا اختلافها) أي الأجرة (قوله اذ قد تزيد أجرة شهر) قضيته انه لو قسط الأجرة على عدد الشهور كان قال أجر تكهاسنة كل شهر منها يكذا اعتبر ما سماه موزعا على الشهور ولم ينظر لأجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملا بما وقع به العقد (قوله على ما مر فيه) أي من انه اذا عين كل من المستوفى به أو فيه بعد العقد ثم تلف وجب ابداله وان لم يتلف جاز ابداله برضا المكترى وان عين في العقد ثم تلف انفسخ (قوله أو وارثه) أي ولو عا ما ومثله مال ولم يكن ثم وارث كان مات ٢٣٠ ذى لا وارث له أو من أجر وهو مسلم ثم ارتد ومات على رده ذاله في عومته منقعة

العين المستأجرة فيتصرف فيها أو كيل بيت المال (قوله ولو لم يقل) أي الموصى وقوله امتنع عليه أي الموصى له (قوله وبعضها مفرع) قسم قوله بعضها الانفساخ فيه الخ (قوله بموت متولى الوقف) أي ثم ان كان قبض الأجرة وتصرف فيه انفسخ يرجع على تركته بقسط ما بقي وصرف لأرباب الوقف (قوله نعم لو كان هو المستحق) بان كان الوقف أهليا وانحصر فيه بان لم يكن في طبقته غيره من أهل الوقف فان لم ينحصر الوقف فيه وأجر بدون أجرة المثل فهل نصح الأجرة في قدر نصيبه وتبطل فيما زاد تفريقا للصفقة أو في الجميع فيه

فلا تنفسخ (في الاظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (فيستقر قسطه من المسمى) بالنظر لأجرة المثل بأن تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتها وقت العقد دون ما بعده فلو كانت مدة الأجرة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا لأجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه أو بالعكس فثلثه لا على نسبة المدينين لاختلافهما اذ قد تزيد أجرة شهر على شهور وتخرج بالمستوفى منه المستوفى به وغيره مما مر فلا انفساخ بتأخيره على ما مر فيه (ولا تنفسخ) الأجرة بنوعها (بموت العاقدين) أو أحدهما للزومها كالبيع فبقي العين بعد موت المكترى عند المكترى أو وارثه ليستوفى منها المنفعة فان كانت في الذمة فالتزمه دين عليه فان كان ثم تركه استؤجر منها والانتخير الوارث فان وفي استحق الأجرة والا فلا مستأجر الفسخ واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقد لا لكونه عاقدا كدوت الاجير العين وبعضها لانفساخ فيه بغير الموت كما لو أجر من أوصى له بمنفعة دار حياته فانفساخها بعوته انما هو لفوات شرط الموصى ولو لم يقل بمنافعه وانما قال ان ينتفع امتنع عليه الايجار لانه لم يملكه المنفعة وانما أباح له ان ينتفع كما يأتي وكان أجر المقطع كما أتى به المصنف أي اقطاع ارفاق لا تخليك وبعضها مفرع على مرجوح (و) لا تنفسخ أيضا بموت (متولى الوقف) أي ناظره بشرط الواقف ولو بوصف كالارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم حيث لم يقمده بما يأتي أو بغير شرطه مستحقا كان أو أجنبيا سواء أجره للمستحقين أم غيرهم لانه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يختص بوصف استحقاق ولا زمنه كان بمنزلة ولي المحجور عليه نعم لو كان هو المستحق وأجر بأقل من أجرة المثل وصحها كما صرح به الامام وغيره انفسخت بعوته في أثناء المدة كما قاله ابن الرفعة وتقدم انه يجوز لناظر صرف الأجرة المجعلة لأهل البطن الاول ولا ضمان عليه لو مات الاخذ قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى تبعه الابن الرفعة

تظرو الظاهر الثاني لما تقدم انه حيث شملت ولايته جميع المستحقين كان كولي المحجور عليه فلا يتصرف خلافا الابا بالمصلحة في المال (قوله وصحها) أي على الراجح أخذ ما سنده كرهه عن الشارح (قوله انفسخت بعوته) عبارة الشارح في كتاب الوقف بعد قول المصنف واذا أجر الناظر فزادت الأجرة الخ مانصها وهو أنه لو كان المؤجر المستحق أو مأذونه جاز ايجاره بأقل من أجرة مثله وعليه فالوجه انفساخها بانتقالها لغيره ممن يأذن له في ذلك اه وبقي ما لو لم يكن الناظر مستحقا وأذن له المستحق ان يؤجر بدون أجرة المثل فهل للناظر ذلك لان الحق لغيره وقد أذن له في ذلك أم لا لانه لا يتصرف الابا بالمصلحة واجارته بدون أجرة المثل ولو باذن المستحق لا مصلحة فيها للوقف فيه نظرو الاقرب الثاني (قوله قبل انقضاء المدة) أي ولو قطع بذلك (قوله على تركه القابض) أي المستحق (قوله أو بعدة استحقاقه) خرج بذلك ما يقع كثيرا في شروط الواقفين من قولهم وقف هذا على ذريتي ونسلي وعقبى الى آخر شروطه ويجعلون من ذلك النظر للارشاد

وينبغي على القولين اننا ان قلنا بالاول لم تثبت الشفعة فيما لو قسم بطاقت منفعته المقصودة كحمام ورحى صغيرين وهو الاصح
الا ترى وان قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب بن قاسم ما المانع من القول بهما (قوله فانه اذا لم يرهما وصرح بدخولهما
لم يصح البيع في الاصح) أي وان لم يصرح بدخولهما لم يدخل كما صرح به الاذري (قوله بخلافه هذا فانه عين منفصلة) يعلم
منه ان المراد بالاساس هناك بعض الجدار بخلاف ما هنا فان المراد به الارض الحاملة للبناء وصرح به الاذري هنا (قوله

فلا ارشد فلا تنسخ الاجارة بموت الناظر المستحق للمطر بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الواف
أو بغير شرطه ما لم يكن أجر بدون أجرة المثل كما صرح (قوله أو غيره) كالحيض (قوله بمدة استحقاقه) قضية هذا التعليل انه لو
خرج عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط الناظر زوجته مثلاً مادامت عازبة أو لانه الآن يفسق فتروجت المرأة وفسق أن
يكون كالموت وهو ظاهر فليتأمل (قوله وبه فارق الناظر السابق) المدكور في قوله ولا يموت متولى الوقف الخ (قوله لانه) أي
الناظر السابق (قوله ولو بموته) أي مع موته وفي نسخة صحيحة بعد موته اه وهي ظاهرة (قوله وليس في كلامهما ما يخالفه)
أي بل الذي يؤثره الحالك أو من ولاه الحالك فلم يكن ثم موته من جهة الحالك وأراد المستحق الا يجازى طريقه أن يرفع
الامر الى الحالك ويسأله التولية على الوقف ليصح ايجاره وعلى هذا الوجه من ٢٣١ رفع الى الحالك تفرع دراهم
لما وقع أو تولية غير المستحق

من يحصل منه ضرر للوقف
فينبغي ان تصح الاجارة
من المستحق للضرورة
فلا رجوع (قوله ضارب)
أي بالاجرة (قوله ورجع)
أي المستأجر (قوله ورشد
سفيه) أي فلا تنسخ بهما
الاجارة وهو ظاهر ان
كان جمونه مطبقاً فان
كان منقطعاً وأجره في زمن
جنونه مدة تزيد على مدة
الجنون الذي وقع فيه
العقد فهل تبطل فيما
زاد على تلك المدة قياساً
على ما لو أجز الصبي مدة
تزيد على بلوغه بالسن
أولاً وعلى الثاني فهل

خلا فالأقوال ومن تبعه (ولو أجز البطن الاول) مثلاً أو بعضهم الوقف وقده شرط النظر له
لا مطلقاً بل مقيداً بنصيبه أو بمدة استحقاقه (مدة) استحق أو غيره (ومات قبل تمامها أو الولى
صبياً) أو ماله (مدة لا يبلغ فيها بالنسب فبلغ) رشيداً (باحتمالاً) أو غيره (فلا يصح انفساها في
الوقف) لانه لما تنقيد نظره من جهة الواقف بمدة استحقاقه لم يكن له ولاية على المنافع المنتقلة
لغيره وبه فارق الناظر السابق لانه لما كان له النظر وان لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة
بشيء فسرى أثرها على غيره ولو بموته وبما تقرّر علم انه لا منافاة بين هذا وما صرح من عدم
انفساها يموت متولى الوقف كما أوضح ذلك الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه وبه يندفع ما وقع
لكثير من الشراح هنا وخرج بما ذكرناه موقوف عليه لم يشترط له نظر عام ولا خاص فلا يصح
ايجاره وليس في كلامهما ما يخالفه وما بحثه الزركشي من انه لو أجزه الناظر ولو كالبطن
الثاني فأت البطن الاول انفسخت لا تنقل استحقاق المنافع اليهم والشخص لا يستحق على
نفسه شيئاً له بناء على ما قاله شيخه الاذري تبعاً للسبكي وغيره ان من استأجر من أبيه وأقبضه
الاجرة ثم مات الاب والابن حائز سقط حكم الاجارة فان كان على أبيه دين ضارب مع الغرماء ولو
كان معه ابن آخر انفسخت الاجارة في حق المستأجر ورجع بنصف الاجرة في تركه أبيه ورد
بانه مبنى على مرجوح والاصح عند الشيخين هنا ان الاجارة لا تنسخ وقد أسسه في صورة
الزركشي عدم الانفساخ (لا) في (الصبي) فلا تنسخ لبناء وليس له تصرفه على المصلحة مع عدم
تقييد نظره ومثّل بلوغه بالانزال افاقة مجنون ورشد سفيه أما اذا بلغ بالاحتمال سفيه فلا
تنسخ بخرم أو اذا أجزه مدة يبالغ فيها بالسن فتبطل في الزائد ان بلغ رشيداً ومثّل البلوغ

تنسخ بافاقة أولاه فيه نظراً والقرب الاول ويوجه بأن الاصل استمرار العادة وعليه فلو خولفت العادة واستمر الجنون كان
كالو بلغ الصبي غير رشيد فتدوم الاجارة ان لم تنقض المدة التي ذكرت في الاجارة قبل الافاقة (قوله ان بلغ رشيداً) عبارة
شرح الروض ثم ان بلغ سفيه لم تبطل لبقاء الولاية عليه وبذلك ما ذكره كاصله ان الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم
وليه أبلغ رشيداً لم لا يمكن له التصرف في ماله استصحاباً للحكم الصغروا غايباً تصرف الحالك ذكره الاسفوي اه والمعتمد
خلافه اذا ترتفع ولاية الولى بمجرد بلوغه بل بالبلوغ رشيداً ولم يعلم مرأه مم على حج (أقول) قضيته انه لو علم بلوغه رشيداً
بأن ثبت ذلك بينة الانفساخ حين البلوغ وهو ظاهر لان العبرة في الشروط بما في نفس الامر وقد بان عدم ولايته عليه هذا
ويرد على قوله نعم ان بلغ سفيه لم تبطل لبقاء الولاية عليه انه بالبلوغ ذهب حجر الصبي وخلفه حجر السقه والولاية التي حجر
الصبي بسببها لم تبق بعد البلوغ اللهم الا أن يقال مراده الولاية في الجملة أعم من أن يكون سببها الصبي أو غيره بدليل انه لم
يعرض له زمن يتصرف غيره فيه عنه (قوله ومثّل البلوغ

وانما تؤخذ) يعني الارض مثلا (قوله في العقار المأخوذ) أي في رقبته (قوله كما سيأتي بسطه في السير) الذي يأتي له في السير
انما هو الجزم بأنهم افترضت عنوة وهو الذي أفنى به والده وزاد انهم لم توقف (قوله والثالث المنع مطلقا) هذا الاطلاق مقابل

بالاحتلام الحيض) هذا علم من قوله السابق بالاحتلام أو غيره (قوله ثم مات المالك) أي المولى عليه (قوله في اثنائه) ذكر مع
رجوعه للدة لكونها زمنا (قوله بطلت فيما بقي من المدة) أي وللمستأجر مطالبة المولى بالقسط مما قبضه ويرجع المولى على
تركة المولى عليه ان كان له تركة والا فيضيع ما غرمه عليه والفرق بين هذا وما تقدم فيما لو تحمل الناظر الاجرة ودفعها للبطن
الاول ان الاجارة ثم لم تنفسخ وخرج المال عن يده بوجوب تسليمه لاهله بخلاف ما هنا فان الاجارة انفسخت والمال لم يخرج
عن تصرف المولى وحيازته فليتامل (قوله ولا ولاية له الخ) قضيته انه لو كان له على الثاني ولاية كان له وصاية على أخوين
ان الاجارة لا تنفسخ وقد يتوقف ٢٣٢ فيه ويقال في الانفساخ وبوجه بأنه حين الايجار لم يكن له ولاية على من انتقل

الحق اليه الا ان فقد أجر
مالا ولاية عليه حين الايجار
(قوله ولو بفعل المكثري)
أي ويلزمه ارش نقصها
لا إعادة بنائها (قوله
بخيره) أي المستأجر (قوله
أو نقص ماء بئرها) لعل
المراد نقصا يتعذر معه
الانتفاع والا فلا وجه
للافساخ اه سم على
ج وقوله يمكن حمله الخ
هذا لا يتأتى في صورة
نحو خلل أبنية الحمام الا
أن يصور بخل يتعذر معه
الانتفاع وقوله عطلت
ماءها لعل المراد نقصت
بحيث نقص الانتفاع ولم
تنتف بالكلية أما لو عطلت
رأسا بحيث تعذر الانتفاع
فينبغي الانفساخ أخذا
من المسئلة قبلها مع الذي
أجاب به فيها اه سم على

بالاحتلام الحيض في الاثنى ولو أجر المولى مال موليه مدة معلومة ثم مات المالك في اثنائه
بطلت فيما بقي من المدة كما أفنى به والد رحمه الله تعالى لان ولايته مقصورة على مدة ملك
موليه ولا ولاية له على من انتقل ملكه اليه ولا نسيابة فاشبه انفساخ اجارة البطن الاول بعونه
واجارة أم ولده بعونه والمعلق عتقه بصفة بوجودها وما قاله البندنجي من انه لو مات في أثناء
المدة بطلت الاجارة في نفسه دون ماله مفرغ على رأي مرجوح في مسئلة البلوغ بالاحتلام
ان الاجارة تستمر في ماله ولا تستمر في نفسه (و) الاصح (انها تنفسخ بانهدام الدار) كلها ولو
بفعل المكثري لزال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستيلاء عليها لا تحصل الاشياء شيئا وانما
حكمنا فيها بالقبض ليمكن المستأجر من التصرف فتفسخ بالكلية ان وقع ذلك قبل القبض
أو بعده ولم تنقض مدة مثلها اجرة والا فني الباقي منها دون الماضي فيأتي فيه ما مر من التوزيع
فان انهدم بعضها ثبت للمكثري الخيار ان لم يبادر المكثري بالاصلاح قبل مضي مدة لا اجرة
لها وعلى هذا يحتمل قولهما ان تخريب المكثري بخيره اذ مر ادهما تخريب يحصل به تعيب
فقط وتعطل الرحي بانقطاع مائها والحمام بنحو خلل أبنيتها أو نقص ماء بئرها يفسخها كذا
قاله وما اعترض به من كونه مبنيا على الضعيف في المسئلة بعده يمكن حمله على تعذر سوق
ماء الهام من محل آخر كما يرشد لذلك قولهم الا في لا مكان سقيها بماء آخر وما نقله ما عن
اطلاق الجمهور فيما لو طرأت أثناء المدة آفة بساقية الحمام المؤجرة عطلت ماءها التخير سواء
امضت مدة مثلها اجرة أم لا وعن المتولي عدمه اذ ابان العيب وقدمت مدة مثلها اجرة وقال
انه الوجه لانه فسخ في بعض العقود عليه فاعترض بان الوجه ما أطلقه الجمهور وصرح بانظيره
في مواضع تبعها قولهم لو عرض أثناء المدة ما ينقص المنفعة لتحل يحتاج له مارة
وحدث نلج بسطه حدث من تركة عيب ولم يبادر المؤجر لا صلاحه تخير المستأجر وقولهم
لو اكثري أرضا غرقت وتوقع انحسار الماء في المدة تخير المستأجر وغير ذلك مع تصرفهم
بان الخيار على التراخي فيما لو كان العيب بحيث يرجي زواله كما في مسئلتنا فهذا أمهم

كالصريح

ج (قوله كذا قالاه) والمعتمد فيه نبوت التخير على ما يأتي من ان نقصان المنفعة ثبت الخيار فقط

فان حصل ما هنا على ما لو تعطلت المنفعة مطلقا كان المعتمد الانفساخ وعليه فلو أعاده المالك على وجه يزول به تعطل المنفعة
وعودها كما كانت لم يعد استحقاقه المنفعة على ما اقتضاه التعبير بالانفساخ وقياس ما في العصب ان يبين استحقاقه للمنفعة
ويثبت للمكثري الخيار لتفريق الصفة عليه ويجري هذا في بقية الصور التي قيل فيها بالانفساخ (قوله وما اعترض به) أي من
قوله كذا قالاه (قوله على الضعيف في المسئلة) هي قوله لا انقطاع ماء أرض الخ وقوله يمكن حمله أي المسئلة بعده (قوله بحيث
يرجي زواله) خرج مالا يرجي زواله وفي الروض آخر الباب وان رضي المستأجر بعيب بتوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع
اه سم على ج وقال أيضا لکن ينبغي تصويره بما اذا أمكن الانتفاع في الجملة أما اذا تعذر رأسا فينبغي الانفساخ أخذا من
قوله وتعطل الرحي (قوله كما في مسئلتنا) هي تعطل الرحي بانقطاع مائها

انفصال الصحيح فقط فهو اطلاق نسبي بقربنة ما بعده (قوله مخدوع) انظر ما وجه المنع (قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على غلغ) أي ويلزمه ما مر من انه يصح الاعتياض عن النجوم ومصادمه فذاذ فع تعيين عطفه على دم (قوله ورأس مال سلم) انظر هل ينتقل المسلم فيه الى ذمة الشفيع بصفته (قوله لم يؤخذ بالذمة) أي لم يأخذها المشتري (قوله وعلى القول المرجوح تلك

(قوله يقتضي الانفساخ في مسألتنا) هي ما لو طرأت اثناء المدة آفة بساقية الحمام المؤجرة (قوله بلاء آخر) قال في شرح الروض وقضيته انه اذا لم يمكن زراعتها بغيره تنفسخ الاجارة وهو ظاهر وسيأتي نظيره في انقطاع ماء الحمام اه سم على ج و يصرح بذلك قول الشارح الا في ويلحق بذلك الخ (قوله ويقتصر) أي في غرق البعض وقوله على الفور خلافا لما (قوله انفسخت) منه يعلم ان ما يقع في اراضي مصرنا من ان يستأجرها قبل أو ان الزرع وهي ما يروى غالباً فيحقق عدم الرى في تلك السنة يوجب الانفساخ ان لم يروى منها شيء أصلاً ويثبت فيها اذا روى بعضها أو كلها الكن على خلاف المعتاد من كمال الرى وهذا ظاهر ان كان العقد وقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين انفسخت السنة الاولى ٣٣٣ التي لم يعملها الرى ويقتصر المستأجر فوراً في الباقي

فان فسخ فذلك والاستقط عنه اجرة السنة الاولى وانتفع بها بقية المدة ان عملها الرى بما يقابلها من الاجرة المقدره عليه في عقد الاجارة أولاً (قوله ولا يكتفى بوعده) أي لا يسقط نفياره بوعده بسوق الماء لكن لو آخر اعتمدا على ذلك ثم لم يتفق له سوق جازله الفسخ قياساً على ما مر من انه لو آجره أرضاً للزراعة لا ماء لها ووعده بترتيب ماء يكفها سحبت الاجارة ثم ان لم يفعل ذلك ثبت له حق الفسخ (قوله فهو على التراخي) أي الا اذا كان

كالصريح في التخيروان مضت مدة مثله آجرة فصلا عن اطلاق فهم بل صرح به في الكلام على فوات المنفعة على ما اذا آجر أرضاً فغرقت بسيل على ان ما مر عنهما في نقص ماء بئر الحمام يقتضي الانفساخ في مسألتنا فضلاً عن التخيير فقهولهما عن مقالة المتولى انها الوجه أي من حيث المعنى على ما فيه أيضاً من حيث المذهب وتوجيه ابن الرقعة بأن الاصل يقتضي منع الاجارة لانها بيع معدوم وانما جاوزت الحاجة فاغتفر فيها الفسخ بخلاف البيع يقال فيه أيضاً الفرق بين البيع والاجارة واضح اذ العلة فيه التشقيص المؤدى الى سوء المشاركة نعم يحمل قوله ما فالوجه الى آخره على ما اذا كانت الاجرة عبداً أو بهيمة أو ما يؤدى الى التشقيص (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة) فلا تنفسخ به لبقاء اسم الأرض مع امكان سقيها بماء آخر ومن ثم لو غرقت هي أو بعضها بماء لم يتوقع انحساره مدة الاجارة أو ان الزرع انفسخت في الكل في الاولى وفي البه في الثانية ويخبر حينئذ على الفور لانه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب اجارة كما أفنى بذلك الواو الدرجه الله تعالى وغاظ من قال انه على التراخي لاشتباه المسئلة عليه ويلحق بذلك أخذ من العلة انه لو لم يكن سقيها بماء أصلاً انفسخت وهو ظاهر مؤيد بما مر في نقص ماء بئر الحمام (بل يثبت به الخيار) للعيب حيث لم يبادر المؤجر قبل مضى ما مر ويسوق اليها ماء يكفها ولا يكتفى بوعده فيما يظهر والخيار في هذا الباب حيث ثبت فهو على التراخي كما قاله الماوردي لان سببه تعذر قبض المنفعة أي أو بعضها وذلك يتكرر بتكرار الزمان (وغضب) غير المؤجر لنحو (الدابة وابق العبد) في اجارة عين قدرت عبدة بالتفريط من المكثري وكان الغضب من المالك (ثبت الخيار) ان لم يبادر بالرد كما مر وذلك لتعذر الاستيفاء فان فسح فظاها روى ان اجاز ولم يرد حتى انقضت مدتها انفسخت الاجارة فيستقر قسط ما استوفاه

٣٠ نهاية ح سببه تفريق الصفقة كما مر قريماً في قوله ويخبر حينئذ على الفور الخ (قوله وكان الغضب على المالك) أي بان غضب من يده اه سم على ج (أقول) والظاهر أن ما فهمه من قوله على المالك أن المراد به انها غصبت من يد المالك غير مراد بل المراد انها غصبت من المستأجر لاجل كونها منسوبة الى المالك كأن يكون بين الغاصب والمالك ما يحمله على الغضب لكونه حقاً للمالك اعداؤه بينهما أو تهمته وان المراد بغصبت على المستأجر انها غصبت منه لكن لعداوة بينه وبين الغاصب وبه يتدفع ما سنذكره من التأمل الا في (قوله فيه يستقر قسط ما استوفاه) فان استغرق الغضب جميع المدة انفسخت في الجميع وان زال الغضب وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمستأجر لتفريق الصفقة عليه والخيار على الفور الى آخر ما تقدم في الشارح اه قلت لكن محله اذا لم يكن هناك تفريق صفقة أما اذا كان هناك تفريق صفقة فهو على الفور كذا يخط شيخنا الزيادي وقد أدنى شيخنا الزيادي أيضاً بان الغضب يفسخ الاجارة فوقع الفتيا في بد بعض أكابر العلماء فذهبوا الى القاضي يحيى بن زكريا من ولايته عصره وخبر معه من المناهج وقال العجب ثم العجب ان الشيخ نور الدين الزيادي أفنى بأن الغضب يفسخ الاجارة وهذا من المناهج قاض عايه بأن الغضب يثبت الخيار ان هذا الامر عجيب فبلغ

نصيري الخ) فيه نظري علم من المثلث عقبه (قوله سابق على حق المشتري) أي على حقه في الرد (قوله) وقيل يثبت بطلانه وعليه الخ) في بعض النسخ كالتحفة مانصة فله رد الرديش ثم ولا يثبت بطلانه كما يحتمل السببي فالزوائد إلى آخر ما يأتي فقوله فالزوائد مفرغ على المنفي والنفي منصب عليه (قوله بشرط الخيار له) أما إذا كانت بشرط الخيار للمشتري فلا توقف في ثبوت

شيخنا المذكور ذلك المجلس فكتب إلى القاضي يحيى وهذا صورة ما كتب ومن خطه نقلت المعروف على المسامح الكريمة حوسبها الله تعالى من كل سوء عباد محمد صلى الله عليه وسلم أن هذه المسئلة كتب فيها بعض الشافعية مخالفا لما كتبته وقد سئلت عنها من نحو عشرين فكتب فيها بانفساخ الاجارة وقد أشرت إلى الانفساخ فإن المطالبة انما تثبت للمحدث أي الماظر لا للمستأجر شيئا فإن استغرق الغصب جميع المدة انفسخت في الجميع وان زال الغصب وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمستأجر تفرق الصفة عليه والخيار على الفور لأنه خيار تفرق صفة وقد غلط في هذه المسئلة جماعة من أكابر المتأخرين فقالوا ان الخيار على التراخي في هذه المسئلة لأن الاحكام اطلقوا ان خيار الاجارة على التراخي لكن محمله اذا لم يكن هناك تفرق صفة أما إذا كان هناك تفرق صفة فهو على الفور فوقع الفتيا في بدبعض جماعة من أصحاب العمام السكار فذهب بهم إليه وقال هذا أمر عجيب ان فلانا أفنى بانفساخ الاجارة بالغصب فقلت له المسئلة منقولة في شرح الروض وشرح المنهج فارجع إلى وقال في أي باب ٢٣٤ فقلت له في كتاب الاجارة ثم كتبت ثانيا فوقع الفتيا في بدبعض مدرسي

الجامع الازهر فارسل إلى بعض تلامذته فقال لي في متن المنهاج ان الغصب يثبت الخيار فكيف تكتب بانفساخ الاجارة فنهرت التلميذ فرجع لي بجذبه وجاء في متن المنهاج فذكرت له ان متن المنهاج لا يجوز الافتاء منه الا للعارف ومعنى متن المنهاج ان الغاصب اذا أزيلت يده وبقي من الاجارة شيء ثبت له الخيار وقد استبعد

من المسمى اما اجارة الذمة فيلزم المؤجر فيها الابدال فان امتنع استأجر الحائكم عليه والمعين عما فيها ليس كالمعين في العقد فينفسخ بتلفه النعين لا أصل للعقد واما اجارة عين مقدرة بعمل فلا تنفسخ بنحو غصبه بل يستوفيه متى قدر عليه كمن حال آخر قبضه واما وقوع ذلك بتفريط المكثري فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله الماوردي ومحل الخلاف اذا غصبها من المالك أما لو غصبها من المستأجر ولا خيار ولا فسخ على ما بحثه ابن الرفعة أخذ من النص واستشهد له الغزي بما فيه نظر قال الا ذرعي وهو مشكل وما أطن الاحكام يسمعون به واما غصب المؤجر له بعد القبض أو قبله بان امتنع من تسليمها حتى انقضت المدة فيفسخها كإياي ووقع السؤال عن أكثرى المجلس من يرض من نحو الطائف إلى مكة وقد عين في العقد ففات في اثناء الطريق فهل يلزمه حمله ميتا اليها أو الاقرب أخذ من نص للبويطي صرح فيه بأن الميت أثقل من الحي ان من استأجر لحمل حي مسافة معلومة ففات في اثناءه أو ارادته نقله اليها وجوزناه كان كان بقرب مكة وأمن تغيره ان له فسخ الاجارة لطر وما هو كالغيب في المحمول وهو زيادة نقله حسا ومعنى على الدابة ويؤيده قوله لا يجوز النوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لان

السبكر رحمه الله ثبت الخيار اذا استغرق الغصب جميع المدة وقد بلغني ان بعض الجماعة الذين النائم كتبوا مخالفا لما كتب رجح واعترف بالخطا وغالب الجماعة لم يقرأ على أحد وانما أخذ العلم من الورق والفقير انما أخذ العلم عن محقق العصر كالشهاب الرملي والشيخ عميرة والشيخ نور الدين الطنيد تاتي والشيخ شهاب الدين البلقيني حافظ العصر وقد كتب لي في الاجارة أنا مدينة العلم وعلى بابها وكان من أرباب الاحوال يتصرف في الكون جهارا والفقير له علوفة تكفيه وليس يحتاج إلى شيء من الوظائف جزاكم الله خيرا وأحسن اليكم اه هكذا بخط شيخنا الزبدي رحمه الله اه عبد البر الاجهوري (قوله) أما اجارة الذمة) محترز قوله في اجارة غير (قوله لا أصل للعقد) قضيته وان كان بتفريط المستأجر اه سم على حج وهو ظاهر (قوله) واما وقوع ذلك بتفريط المكثري) يتأمل صورة تفريط المستأجر مع ان الغصب من يد المالك الا أن يصور بما اذا امتنع من تسليمها حتى غصب ولو تسلمها لم تغصب اه سم على حج وقد يتوقف في قوله الا ان يصور الخ فان المشتري لو عرض عليه مبيع وامتنع من قبضه وثانف انفسخ العقد ولا ضمان على المشتري ويرجع بثمه ان كان دفعه للبائع (قوله قال الا ذرعي الخ) اطلاق الشيخ في شرح منهجه يقتضي ثبوت الفسخ والخيار سواء كان الغصب في يد المستأجر على المالك أو المستأجر فيوافق ما قاله الا ذرعي وهو المعتمد (قوله وهو مشكل) أي فلا فرق بين كون الغصب على المالك أو المستأجر في ثبوت الخيار ولو مع التفريط غايته انه يضمن القيمة اذا فرط (قوله وهو زيادة نقله) قيل يؤخذ مما ذكر ان هذا في غير الشهيد اما هو فلا يس للؤجر فسخ الاجارة بموته لانه حي وقد يمنع الاخذ بذهاب حياته ليست حسية فلا ينافي انه يشغل بعد الموت الحسي وان كان حيا عند الله

الشفعة للشريء لثبوت المالك له (قوله فالشفعة للشريء الاول) أي حقها ثابت له لكنه انما يأخذ بعد لزوم البيع كاعلم مما مر
(قوله فاقضى الخبير) أي بين الفسخ وعدمه فان لم يفسخ الزم بمحمله فهر اعليه ٢٣٥ ولا شيء له زيادة على ماسماه أولا

(قوله ان لم المؤجر) أي بان كانت اجارة ذمة (قوله ولا اقتراض) ظاهره وان كان الاقتراض انفع للمالك من البيع وهو محتمل لان في الاقتراض الزام لذمة المالك وقد لا يتيسر قوفيته عند المطالبة (قوله حرمة الحيوان) أي مع احتمال تقصيره في شأنه محاطة على استيفاء المنفعة التي استحقها منه ولا كذلك العبد الا في (قوله فله بيعه حالا) أي على المعتد وقضيته ان له الاستقلال بذلك (قوله فلا يبيعه ابتداء) وفي نسخة بعد ابتداء خشية ان تأكل أغنامها والاولى اسقاطها لانه عند بيع كلها لا يتأق ان تأكل أغنامها وانما يتأق ذلك اذا باعها شيئا قسبياً لمؤنة باقها (قوله الا ان يحمل الخ) هذا لا يصلح محل المنازعة محلي الاعلى وجه بعيد فليتأمل اذا المتبادر من كلامه ان مجرد عدم انقساخ الاجارة كاف في جواز البيع (قوله رأمكن ثبات الواقعة) أي

الذائم بثقل ولا يعارض قولهم بانفساخها بتلف المستوفى به المعين في العقد تارة على ما في الروضة وبعده أخرى ثم ان عين فيه أو بعده وبقي ابدل جواز وان عين بعده وتلف ابدل وجوب بارضا المكترى لان هذا مفروض في التلف كما ترى وما نحن فيه ليس منه لا مكان محل الميت وانما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى الخبير ما لم يبدله عين هو مثله أو دونه (ولو اكرى جبالاً) عينا أو ذمة (وهرب وتركهاء عند المكترى) فلا خيار لا مكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) ان لم يتبرع بمؤنتها (القاضي ليمونها) بانفاقها وأجرة متعهدها كمتعهدها اجمالها ان لم المؤجر (من مال الجبال فان لم يجد له مالا) بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المكترى والاباع الزائد ولا اقتراض (اقترض عليه) لانه الممكن واستثناؤه الحاكم لحرمة الحيوان فلو وجد ثوباً باضاً ناعوا واحتاج في حفظه لمؤنة أو عبداً كذلك فله بيعه حالا وحفظ ثمنه الى ظهور ماله قاله السميكي وفي اللقطة ما يؤيده (فان وثق) القاضي (بالمكترى دفعه) أي المقرض منه أو من غيره (اليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) بأن لم يثق به (جعله عند ثقة) يصرفه كذلك والاولى له تقدير النفقة وان كان القول قول المنفق يمينه عند الاحتمال (وله) أي القاضي عند تعذر الاقتراض ومنه ان يخاف عدم التوصل له بعد الى استيفائه (أن يبيع منها) بنفسه أو وكيله (قدر النفقة) والمؤنة للضرورة وخرج عنها جميعها فلا يبيعه ابتداء لتعلق حق المستأجر بعيانها او منازعة محلي فيه بانه لا يفوت حقه لعدم انقساخ الاجارة به غير ظاهرة الا أن يحمل على ما بحثه الاذري من انه لو رأى الحاكم في اجارة الذمة مصلحة في بيعها والاكثر ابيح بعض الثمن للمستأجر جازله ذلك جز ما حيث جازله يبيع مال الغائب بالمصلحة والاوجه انه لو رأى مثلاً لهما مساوية المنفعة مدة الاجارة لزمه ان يبيع منها ما يحتاج لبيعه مقدماً له على غيره لانه الاصلح (ولو اذن للمكترى في الانفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) لانه محمل ضرورة وقد لا يرى الاقتراض وكلامه يفهم انتفاء رجوعه بما انفقه بغير اذن الحاكم وهو كذلك ان وجدته وأمكن اثبات الواقعة عنده والا أشهد على انفاقه بقصد الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد لم يرجع بما انفقه فيما يظهر لندور المذر والذاني المنع لئلا يؤدي الى تصديقه فيما يستحقه على غيره بل يأخذ المال منه ويدفعه الى أمين ثم الامين يدفعه له كل يوم بحسب الحاجة واحتراز بتركها عما لو هرب بها فان كانت اجارة عين تحت نظر مامر في الاباق وكالوشردت الدابة وان كانت في الذمة اكترى الحاكم أو اقترض نظير مامر ولا يفوض ذلك للمستأجر لا متناع توكله في حق نفسه فان تعذر الاكثر فله الفسخ (ومتى قبض المكترى) العين المكترى ولو حراً أجزع عنه أو (الدابة) أو الدار (وأمسكها) هو زيادة ايضاح العلم به من قوله قبض ومثل قبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه قال القاضي أبو الطيب الا فيما يتوقف قبضه على النقل أي في قبضه الحاكم فان صم أجره قاله في البيان وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق بالعين حق للغير حتى يوجرها

بان سهلت اقامة البينة عليه وقبلها القاضي ولم يأخذ مالا وان قل على مامر (قوله فيما يظهر) أي ظاهر أماً باطناً فنبغي ان له الرجوع (قوله الا فيما يتوقف قبضه الخ) قديش كل بما تقر في البيع انه لو وضع المبيع عنده صار قبضاً وأوردته على ممر فاعترف باشكاله اه سم على ج ويمكن الجواب بان محمل الاكتفاء بالوضع في خفيف يمكن تناوله باليد وعليه فيمكن حمل قول القاضي الا فيما يتوقف الخ على غيره كالذواب والاحمال الثقيلة (قوله فان صم) أي المستأجر قال سم على الامتناع اه وقوله أجره أي الحاكم وقوله وتصميمه أي المستأجر

في المثل (قوله بشرط الخيار له ادون المشتري) اما اذا كان للمشتري فيه ما من (قوله بشرط الخيار له) أي البائع يعلم من السياق وأولى منه اذا شرط للتبايعين (قوله بل دفع الشريك عن أخذ حصته) وظاهره انه ادخلت في ملك المشتري بهذا (قوله بردها على مالها) أي ونستقر الاجرة بعضي المدة وامكان العمل على المستأجر (قوله ومتى خرج بها) أي المستأجر (قوله حالة العقد) أي أو كان الزمن ٢٣٦ زمن خوف وعلم به المؤجر وقوله وليس له أي المكثري (قوله لانه يمكنه ان يسير

عليها) أي أو يؤجرها لمن يسير عليها ممن هو مثل المستأجر (قوله أجرة مثل ذلك) أي واذا تلقت في هذه الحالة ضمنها ضمان المصوب واما لو جاوز المحل الذي استأجرها ليركبه ثم يعود عليها الى محل العقد فيلزمه أجرة ما زاد ويضمنها اذا تلقت فيه واذا رجع الى المحل الذي جاوزه جازله الى كواب منه الى محل العقد اعدم انفساخ الاجارة فيه واذا تلقت في مدة العود فهل يضمن لانه صار غاصبا بالمجاوزة أولا لجواز انتفاعه بها وبقاء اجارته فيه نظرا ومقتضى ما تقدم من انه اذا تعدى بضرب الدابة مثلا صار ضامنا حتى لو تلقت بغسر ما تعدى به لم يسقط الضمان الاول (قوله أو عرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي أبي الطيب لان الدابة مما يتوقف قبضها

لاجاله وبيعها الحالك انما يكون غيبية أو تعلق حق فالوجه انه بعد قبضها وتصميمه على الامتناع بردها الى مالها (حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع) ولو لعذر منعه منه تخوف أو مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكما فاستقر عليه بدلها ومتى خرج بهامع الخوف صار ضامنا لها الا اذا كان ذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا الزام مكررا أخذها الى الامن لانه يمكنه ان يسير عليها مثل تلك المسافة الى بلد آخر وما يحتمل ان الرفعة انه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الاعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضرة تافه بالنسبة اليه لم يلزم المستأجر أجرة يظهر حمله على ان مراده بذلك انه يتخير به اذ هو تطير ما من في نحو انقطاع ماء الارض ومتى انتفع به المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه أجرة مثل ذلك الانتفاع (وكذا) تستقر الاجرة (لوا كثرى دابة لركوب الى موضع معين (وقبضها) أو عرضت عليه (ومضت مدة امكان السير اليه) لكونه متمكنا من الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى لان تلك مقدرة بزمن وهذه بعمل فتستقر بعضي مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) أي التقدير عدة أو عمل (اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا (الموصوفة) للمستأجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما لو لم يسلمها فلا تستقر أجرة عليه لبقاء المعقود عليه في الذمة وكانت تسليم العرض كما هي (وتستقر في الاجارة الفاسدة أجرة المثل) سواء أزدت على المسمى أم نقصت (بما يستقر به المسمى في الصحة) مما ذكر ولو لم ينتفع نعم تحلية العقار والوضع بين يديه والعرض عليه وان امتنع لا يكفي هنا بل لابد من القبض الحقيقي (ولو اكرى عينا مدة ولم يسلمها) أو غصبها أو حبسها أجنبي ولو كان الحبس قبض الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفسخت) الاجارة لفوات المعقود عليه قبل قبضه ولو حبس بعضها انفسخت فيه فقط وتخبر في الباقي ولا يبدل زمان بزمان (ولو لم يقدر مدة) وانما قدرها بعمل (كان أجر) دابة (لركوب) الى موضع معين ولم يسلمها حتى مضت (مدة) امكان (السير) اليه (فالاصح انها) أي الاجارة (لا تنفسخ) ولا يتخير المكثري اذ هي متعلقة بالمنفعة لا الزمان ولم يتعدراستيفاءها والثاني تنفسخ كما لو حبسها المكثري وأجاب الاول باننا لو لم نقرر به الاجارة لنساعت المنفعة على المكثري ولا فسخ ولا خيار بذلك في اجارة الذمة قطعا لانه دين ناجز تأخر وفاؤه (ولو أجر عبده) أي رقيقه (ثم اعتقه) أو وقفه مثلا أو استولد الامة ثم مات (فالاصح انها) أي القصصة في ذلك (لا تنفسخ الاجارة) لانه ازال ملكه عن المنافع مسدتها قبل نحو عتقه فلم يصادف الارقبية مساوية المنافع خصوصا والاصح انها تحدث على ملك المستأجر والثاني تنفسخ كوت البطن الاول وهو ضعيف كما صرح به في الروضة وخرج بشم اعتقه ما لوعلى

على النقل فالوجه وفاقا لما رجع اليه من انه لا أثر لمجرد العرض الا اذا كان على وجه بعد قبضها عتقه البيع اه سم على ج (أقول) ويحمل قوله لا يكفي هنا أي في الاجارة الفاسدة (قوله ولو اكرى عينا) أي اجارة عين أو ذمة كما هو ظاهر اه سم على ج (قوله أي القصصة في ذلك) يجوز ايضا رجوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الاضمار اه سم على ج (قوله البطن الاول) بموته واجارة أم ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها لان المقصود من ذكرها ثم الاستدلال على انفساخ اجارة مال المولى عليه بموته والغرض منها هنا بيان الحكم (قوله وهو ضعيف) انما نص على ذلك لئلا يتوهم من قياسه على صحيح اعتماده (قوله ما لوعلى

البيع الواقع فلا يخرج عن ملكه إلا بموجب وحينئذ ذلك ان تتوقف في ظاهر مفهوم قوله عقبه فلو ترك المشتري حقه لانه ظاهر في انه لم يترك حقه بموجب للشفيع أخذاً للجميع فليراجع (قوله في واحد من الثلاثة) أي الاتية (قوله فهو بناء على عتقه الخ) ليس هذا تكرار مع قوله السابق فأشبهه انفساخ اجارة (قوله في أثناء مدة الاجارة) وبقي ما لعلق عتقه بصفة ثم أجره ووجدت الصفة مقارنة للايجار هل تصح الاجارة أم لا فيه نظروا الا قرب الثاني نظروا وجهه عن ملكه بوجود الصفة والعق اذا قارن غيره بقدر سبقه لشدة نشوف الشارع اليه (قوله لو أجر أم ولده ثم مات) بقي ما لو أجر أم ولده ثم أعنفها وينبغي أن لا ينفسخ الا بالموت أيضا اه سم على ج (قوله وما لو أقر) أي بعد ٣٣٧ الاجارة (قوله على وارث أعتق)

عتقه بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة في أثناء مدة الاجارة فانها تنفسخ لسبق استحقاق العتق على الاجارة ومثله ما لو أجر أم ولده ثم مات كما اقتضاء كلامهم ما هنا واعتمده السبكي وغيره وما لو أقر بعتق سابق على الاجارة فانه يعتق ولا يقبل قوله في فسدها ويغرم للعبد أجره مثله (و) الاصح (انه) أي الشأن (لا خيار للعبد) بعتقه في فسدها التصرف سيده في خالص ملكه فلم يملك نقضه والثاني له الخيار كالأمة تحت عتقه ووفق الاول بأن سبب الخيار وهو نقضه موجود ولا سبب للخيار هنا لما من كون المنافع تحدث بملوكة للمكثري (والاظهر انه لا يرجع على سيده بأجرة ما) أي المنافع التي تستوفي منه (بعد العتق) الى انقضاء مدته التصرفه في منافع حين كان مالكا لها ونفقته في بيت المال ثم على مياسير المسلمين وافهم فرضه الكلام فيما لو أجره ثم أعنفه انه لا رجوع له بشيء على وارث أعتق قطعاً اذ لم ينقض ما عقده ولو فسخت الاجارة بعد العتق بعيب ملك منافع نفسه كافي الروضة لانه صار مستقلاً والمتجه فيما لو أوصى بعنفة عبد لزيد وبرقبته لا تخرف زيدا الوصية رجوع المنافع للورثة فلو أجر داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت للواقف كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى والثاني يرجع لان المنافع تستوفي منه قهرافصار كالوأكرهه سيده على العمل (وبصح بيع) العبد (المستأجر) حال الاجارة (المكثري) قطعاً لانتفاء الحائل كالو باع الغصوب من غاصبه وانما امتنع بيع المشتري قبل قبضه للبائع لضعف ملكه (ولا تنفسخ الاجارة في الاصح) لو ردها على المنفعة والمالك على الرقبة فلا منافاة والثاني تنفسخ لانه اذا ملك الرقبة حدثت المنافع على ملكه فلا تستوفي بالاجارة وكالواشترى زوجته فانه ينفسخ النكاح وردبانه انما ينتقل الى المشتري ما كان للبائع والبائع حين البيع ما كان يملك المنفعة بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع الأمة المزوجة بدليل انها لو وطئت بشبهة كان المهر للسيد لا للزوج (ملو باعها غيره) أو وقفها أو وهبها أو أوصى بها وقد قدرت الاجارة بزمان (جاز في الاظهر) وان لم يأذن المكثري لما من اختلاف الموردين ويد المستأجر لا تمتد حائلة في الرقبة لان يده عليها امانة ومن ثم لم يمنع المشتري من تسلمها لحظة لطيفة ليستقر ملكه ثم يرجع للمستأجر ويغفر ذلك القدر اليسير

العتق لما كان متقرباً به والشارع متشوقاً اليه كانت منافع العتق له نظراً المقصود العتق من كمال تقربه بخلاف البيع ونحوه ووفق بعضهم بما لا يشي ومن نحو البيع الوقف فان الشارع لم ينشوف اليه تشوقاً لانه متق ومن ثم جرى الخلاف في ملك الوقف وكتب أيضاً قوله رجعت للواقف أي ويرجع المستأجر يقسط ما بقي على الواقف (قوله وانما امتنع بيع المشتري) قد يقال لا حاجة الى هذا بالنسبة لما الكلام فيه لان الذي استحقه المستأجر بالاجارة منفعة العين والذي أورد عقد البيع عليه محل المنفعة وهو العين وليست متعلق بالاجارة فلا جامع بينها وبين عدم صحة بيع المشتري للبيع قبل قبضه نعم يشكل على ما من صحة اجارة العين المؤجرة من المؤجر قبل القبض لانها الشبهة ببيع البيع من البائع قبل قبضه وتقدم الفرق بينهما في كلام المشرح والكلام عليه (قوله فان السيد يملك منفعة بضع الأمة) يتأمل وكأن المراد ان الملك في النكاح وارد على المنفعة أيضاً اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان ينتفع بشيء مخصوص اه سم على ج (قوله وقد قدرت الاجارة) أي في الثلاثة (قوله ومن ثم لم يمنع المستأجر) أي لم يجزله ان يمنع الخ

الفرق الخ) هو جواب أما وكان المناسب ان يقول وأما قول الشيخين الخ فهو بناء الخ لان المبنى هو قول الشيخين لا الجواب
وتقدير الكلام على ما هنا وأما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو ان كلامهما مبنى الخ (قوله في سببه) تفسير لقوله في التملك
وهو استدرالك على ما أفاده لفظ ثم في كلام انفي فاما راد السبب هنا هو أحد تلك الثلاثة (قوله نعم في الروضة الخ) هذا ليس
(قوله للضرورة) هو ظاهر حيث ٢٣٨ لم تغض مده تقابل باجرة فيحتمل ان المستاجر لا يجبر على تفريغها وان له لورضى

للضرورة والثاني المنع لان يد المستأجر حائلة عن التسليم بحق لازم فكانت أولى بالمنع من
الغاصب وردت بما سوسم كلامه ما لو كانت مشكوبة بامتعة كثيرة لا يمكن تفريغها الا بعد
مضى مدة مثلها أجرة فيصح البيع فيما يظهر وان توقف قبضها على تفريغها على ما صرح في بابها
اما اذا قدرت بعمل فكذلك خلافا لابي الفرج البزار وان تبعه البلقيني (ولا تنسخ) الاجارة
قطعا بل تبقى في يد المالك الى انقضاء أمدها فان جهل المشتري بخبر ولو في مدة الاجارة كما
اقتضاء اطلاقهم وسواء في صحة البيع ولومع الجهل أكان جاهلا بالمدة أم عالما خلافا للذري
ومن تبعه فان أجاز لم يستحق أجرة لبقية المدة ولو علمها واطن استحقاق الاجارة فان انقضت
الاجارة عادت المنافع للبائع بقية المدة كما رجحه ابن الرفعة وهو أوجه مما رجحه السبكي انها
للمشتري ويؤيد الاول ما قاله الجلال البلقيني ان الموصى له بالمنفعة لو اشترى الرقبة ثم باعها
انقلبت بمنافعها للمشتري وقياسه انه لو استأجر دارا مدة ثم اشترىها ثم باعها والمدة باقية فتنقل
بجميع منافعها للمشتري فان استثنى البائع المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المسئلتين
ولو أجزأ بناء أو غراس ثم انقضت المدة فاجر لا يخرق قبل وقوع التخصير السابق نظيره في العارية
لم يصح فيما يضر الانتفاع به البناء أو الشجر كما هو ظاهر لبقاء احترام مال المستاجر الاول ويصح
في غير المضر سواء أخصه بالعقد أم لم يخصه وكان التوزيع على المضر وغيره ممكنا وعلى هذا
يحمل قول بعضهم يصح ان أمكن تفريغها منه في مدة لا أجرة لئلا يضره ولم يسترها الغراس وأنفي
البلقيني فيمن أجزأ رضة مدة بأجرة مؤجلة ثم مات المستأجر قبل أو ان الزرع فاستولى آخر
وزرع عدواً ليحول الاجارة بموته وعدم انقضاء الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده والارتفاع
الحلول الذي سببه موت المستأجر لان الحلول انما يدوم حكمه مادامت الاجارة بحالها فاذا
مضت المدة ويد المتعدي قائمة فقد انقضت الاجارة في الجميع وارتفع الحلول ويلزم المؤجر
رد ما أخذه من تركه الميت على ورثته قال وهذه مسألة نفيسة لم تقع لي قط ويستحق المؤجر
أجرة المثل على المتعدي وليس للورثة تعلق به اهـ ويؤيد ما صرح في الغصب ولو أجزأ باجرة
مقسطة فكاتب الشهود الاجارة اجالا ثم قسطت بما لا يطابق الاجال فان لم يمكن الجمع تحالفا
لان تعارض ذينك أوجب سقوطهما وان أمكن كائن قالوا أربع سنين باربعة آلاف كل شهر
مائة درهم وعشرة دراهم حمل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا
عشرة دراهم تقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم من أول الشهر العشرين وثلاثة أسابيع
يوم لان حصة كل يوم سبعة وجمعني ذلك أفق الوالدرجه الله تعالى وعن ابن الصلاح ما وافقه

بتفريغها واحتاج التفريغ
الى أجرة فيحتمل انها على
المؤجر لان منفعة التفريغ
تعود اليه لا انتفاعه بازالة
المضمان عنه واستقرار
الثمن (قوله ان توقف
قبضها) قضية قوله قبل
لحظة لطيفة انه لا يجبر
هنا على تسليمها للمشتري
حيث كانت مدة التفريغ
تقابل باجرة أو فيها مسقة
لا تحتمل عادة ويؤخر
المشتري قبض الثمن الى
انتهاء مدة الاجارة قهرا
عليه حيث اشترى عالما
بكونها مؤجرة فقد رضى
ببقائها في يده (قوله
خلافا لابي الفرج) ظاهره
ان كلام أبي الفرج مصور
بما اذا كان البيع لغير
المكترى (قوله ويؤيد
الاول) يتأمل كون
ذلك مؤيدا للاول فانه
انما يظهر تأييده للثاني
أي وهو ما رجحه السبكي
(قوله والمدة باقية) أي
مدة الاجارة (قوله

ويصح في غير المضر) أي ويخصر المشتري كما كان يتخير البائع (قوله ويؤيد ما صرح) أي قريبا
في قول الشارح بعد قول المصنف ولو أكرى عينا مدة الخ أو حبسها الخ (قوله في الغصب) أي للعين المؤجرة اهـ سم
(قوله ثم قسطت بما لا يطابق الاجال) أي أما لو لم تقسط الاجارة على اجزاء المؤجر كما لو قال أجزأتك هذه الارض بكذا على انها
خمسون ذراعا مثلا فبانت دون ذلك لم يسقط من الاجارة شيء في مقابلة ما نقص من الاذرع لكن يتخير المستأجر بين الفسخ
والاجارة فان فسخ رجوع بما دفعه ان كان والاسقط المسمى عن ذمته ثم ان كان الفسخ بعد مضي المدة أو بعضها استقر عليه
أجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ (قوله تحالفا) أي المؤجر والمشتري يفسخاها أو أحدهما أو الحاكم ان لم يتراضيا
يقول أحدهما (قوله على أول المدة) أي وما زاد على ذلك لا يتعلق به الاجارة

استدراك في الحقيقة لان محل الاموال فيه بعد التملك كما هو صريح عبارة الروضة ويدل عليه ان الشارح ذكره فيما يأتي
قريباً باللفظ واذا ملك الشخص بغير تسليم لم يسلمه حتى يؤديه فان لم يؤده أمهل ثلاثة أيام الخ فعمله اهل الجهل للتملك مطلقاً واعلم
ان المراد بالتملك في كلام الروضة غير التملك في كلام البلقيني فالمراد بالتملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان أخذ وقضى

كتاب احياء الموات (قوله من عمر أرضاً) هو بالتخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى انما يعمر مساجد الله ويحوز فيه
التشديد وهذا كله حيث لم تعلم الرواية (قوله وصح أيضاً) ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص اذا الاول يشعر
بان لغیره فيه حقاً على ما يستفاد من قوله أحق (قوله وأجمعوا عليه) أي على كفر المعارض لكن الصحيح عدم تكفيره
بالمعارضة اذا غابته انتزاع عين من يد مستحقها ان جعل على مستحل ذلك فلا يبعد التكفير به (قوله ويستحب التملك به)
أي الاحياء وقوله فله فيها أي في احيائها اجر أي ثواب (قوله طلاب الرزق) أي من انسان أو بهيمة أو طير وفيه دليل على ان
الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للمسلم اه اسعاد اه شيخنا الزيادي (أقول) وقد يمنع دلالة على منع احياء الذي
وقوله فهو له صدقة لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويثاب عليها ما في الدنيا بكثرة المال والبنين أو في
الآخرة بتخفيف العذاب كباقي المطالبات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما يتوقف ٢٣٩ عليها فانه لا يصح خصوصاً

والتخصيص بالمسلم يقتضي
ان الكافر لا يصح احياءه
وهو فاسد لما يأتي في المتن
في قوله أو يبلد كفار الخ
والاحكام الشرعية
الواردة بعمومها تشمل
الكفار فانهم مخطبون
بالفروع على الصحيح ولو
كان التخصيص في الخبر
مراد القيل ببلاد المسلمين
تأمل وفي المصباح الثواب
الجزء واثابه الله فعل له
ذلك وقال في الالف مع
الجيم أجره الله أجرام

كتاب احياء الموات

الاصل فيه خبر من عمر أرضاً ليست لاحد فهو أحق بها وصح أيضاً من احياء أرضاً ميتة فهي
له ولهذا لم يتخ في الملك هنا الى لفظ لانه اعطاء عام منه صلى الله عليه وسلم لان الله أقطعه أرض
الدنيا كأرض الجنة ليقطع منها من شاء ما شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارض أولاد نعيم
فيما أقطعه صلى الله عليه وسلم له بأرض الشام وأجمعوا عليه في الجملة ويستحب التملك به للخبر
الصحيح من احياء أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوا في أي طلاب الرزق منها فهو له صدقة
وهو (الأرض التي لم تعم رقط) أي لم يتيقن عمارتها في الاسلام من مسلم أو ذمي وليست
من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين ثم تلك الأرض (ان كانت ببلاد الاسلام وللمسلم) وان لم
يكن مكلفاً كجندون كما صرح به الماوردي والرواني ومرادهما بذلك فيما لا يشترط فيه القصد
كما يأتي (تملكها بالاحياء) ويستحب استئذان الامام ولا يشترط فيه القصد وعبر بذلك المشعر
به لكونه الغالب نعم لو حى الامام لنعم الصدقة موضعاً من الموات فاحياه شخص لم يملكه
الا باذن الامام لما فيه من الاعتراض على الاعنة ولو تجبر مسلم مواتاً لم يترك حقه ولم يعض مده
يسقط فيها حقه لم يحل لمسلم تملكه وان كان لو فعل ملكه ويحمل كلامه على الجواز لا على الصحة

بابي ضرب وقتل وأجره بالمذلة ثلاثة اذا اثنابه اه فلم يقيده ما يسمى ثواباً بجزء المسلم فاقتضى ان كل ما يقع جزاء يسمى ثواباً وأجر
م سواء كان الفاعل مسلماً أو كافراً (قوله وهو) أي شرعاً (قوله لم يتيقن عمارتها) يدخل فيه ما يتيقن عدم عمارتها في الاسلام
وهو ظاهر وما شك فيه وسياً أي عدم جواز احيائه في قوله ولو لم يعرف هل هي جاهلية الخ (قوله ولا من حقوق المسلمين)
كحافات الانهار ونحوها (قوله وان لم يكن مكلفاً) أي بشرط تميزه اه شيخنا زيادي لكن يعارضه قول الشارح كجندون الا ان
يحمل على مجنون له نوع تمييز وكتب سم على قول حج ولو غيره كاف شامل لصبي غير مميز اه ولم يتعقبه ويؤخذ مما ساقى
في قول الشارح وما لا يفعل عادة الا التملك الخ ان محل ملك غير المكاف بالاحياء حيث كان المحي مما لا يتوقف ملكه على قصد
كالدور وكتب سم على من حج أي ولورقبا ويكون لسيده اه وهذا في غير البعض اما البعض فان كان بينه وبين سيده
مهاياة فهو لمن وقع الاحياء في نوبته واذ لم تكن مهاياة فهو مشترك بينهما ولا يتوقف ملك سيده أو هو على قصد واحد
منهما بخصوصه بل متى احياء لا يتوقف ملكه على قصد او قصد التملك فيما يتوقف ملكه على قصد كالأبار كان حكمه
ما ذكر (قوله كما يأتي) أي في قوله وما لا يفعل عادة الا التملك كبناء دار الخ (قوله ولا يشترط فيه) أي الاحياء وقوله القصد أي على
ما يأتي أيضاً وقوله وعبر بذلك أي التملك وقوله المشعر به أي بالقصد وقوله لكونه أي التملك وقوله لم يترك حقه أي لم يتيقن تركه
وقوله ويحمل كلامه أي المصنف (قوله لا على الصحة) لعل الاولى يحمل كلامه على الصحة لا على الجواز لان قوله فله لمسلم تملكها
يرد عليه ان عمومها يتناول ما يجبره الغير مع انه يحرم احياءه فاذا حمل على الصحة اندفع الابرار لان الصحة قد تنافي في الحرمة

له القاضي بقربنة قوله فسبح الحاكم غلظه فتأمل (قوله ويقوم قبضه مقام قبض المشتري) أشار به الى دفع ما عطل به الشهاب
 (قوله غلظ ذلك لذي) مفهومه انه اذا أحياء ذلك للارفاق لا يمنع وعليه فينبغي انه اذا ازدحم مع مسلم في ارادة الاحياء ان يقدم
 السابق ولو ذميا فان جاء معا قدم المسلم على الذي فان كانا مسلمين أو ذميين أقرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذمي بدار
 كفر لم يذنبوا عن مواتها وقال في الروض وان أحياء ذمي أرضا ميتة أي بدرا ولو باذن الامام نزعته منه ولا أجرة عليه فلوزعها
 منه مسلم وأحياءها بغير اذن الامام ملكها فلوزعها الذي وزعها أي أعرض صرف الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد
 تملكها اه قال في شرحه لانها ٢٤٠ ملك للمسلمين اه وقضيته دخوله في ملك المسلمين بمجرد زهده فيها بدون غلظك

ولا غلظك منهم ولا من نائبهم
 اه سم علي ج (قوله
 لله ورسوله) فيه دلالة
 على ما مر ان الله أقطع
 أرض الدنيا كأرض
 الجنة (قوله وانما جاز
 لكافر معصوم) مفهومه
 ان غير المعصوم لا يجوز
 له ذلك بدارنا وانه اذا فعل
 لا يملكه وهو ظاهر (قوله
 ببلاد كزار) أي أهل
 ذمة اه ج ويؤخذ
 التقييد بذلك من قول
 الشارح أماما كان بدار
 الحرب الخ (قوله بكسر
 المجهة وضمها) اقتصر في
 المختار على الضم فلعلمه
 الاصح وان أشعر كلام
 الشارح بخلافه (قوله
 وقد صالحناهم) هذا
 القيد ذكره السبكي
 قال وكذا لو كانت أرض

فلا يراد (وليس هو) أي غلظ ذلك (لذي) ولا غيره من الكفار بالاولى وان أذن له الامام
 لخبر الشافعي وغيره من سلا عادي الارض أي قديمها ونسب لعاد لقدمهم وقوتهم لله ورسوله
 ثم هي لكم مني وانما جاز لكافر معصوم نحو احتطاب واصطيا بدارنا لان المسامحة تغلب في
 ذلك (وان كانت) تلك الارض (ببلاد كفار فلهم احياءها) مطلقا لانه من حقوق دارهم ولا
 ضرر علينا فيه (وكذا المسلم ان كانت عمالا يذنبون) بكسر المجهة وضمها أي يدفعون (المسلمين
 عنها) كموات دارنا بخلاف ما يذنبون عنه وقد صالحناهم على ان الارض لهم فليس له احياءه
 أماما كان بدار الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لانه يجوز تلك عامرها فواتها بالاولى ولو اغير قادر
 على الاقامة بها وقد علم مما تقرر أنه لا يملك بالاستيلاء فقط اذ لا يمكن زيادته على موات الاسلام
 فنقول بعضهم ولعل ذكرهم للاحياء لكون الكلام فيه والا فالقياس ملكه بمجرد الاستيلاء
 عليه بقصد غلظه كما هو معلوم من صريح كلامهم في السير اه غير سديد فحاقضاه
 كلام بعض الشراح من أنه يصير بالاستيلاء كالمعبر غير صحيح لان العام اذا ملك بذلك
 فالموات بطريق الاول نبيه عليه السبكي (وما) عرف انه (كان معصوما) في الماضي وان
 كان الآن خرابا من بلاد الاسلام أو غيرها وان خصه الشارح ببلاد الاسلام (فما لكه)
 ان عرف ولو ذميا أو نحوه وان كان وارثا نعم ما عرض عنه الكفار قبل القدرة عليه فانه يملك
 بالاحياء كما قاله الماوردي ولا ينافيه قوله لم لا تزل بالاعراض اذ محله في أملاك
 محترم اما الحرب فملكه معرض للزوال فيزول به وانما لم يكن فيا أو غنمة لان محله ذلك اذا
 كان ملك الحرب باقيا الى استيلائه عليه ولا كذلك هنا (فان لم يعرف) ماله دارا كان أو
 قرية بدارنا (والعمارة اسلامية) يقينا (فما ضائع) يرجع فيه الى رأى الامام من حفظه
 أو بيعه وحفظ غنمه واستقراره على بيت المال الى ظهور ماله ان رجي والا كان ملكا
 لبيت المال فله اقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح المذهب في الزكاة فقال للامام اقطاع
 أرض بيت المال وملكها أي اذا رأى مصلحة سواء أقطع رقبته أم منفعته الكثرة في الشق

هذه بر اه سم علي ج (قوله فيملك بالاحياء مطلقا) دفعنا عنه أولا (قوله فنقول به ضمهم) هو ج
 (قوله ولو ذميا) أي أو حرييا وان ملك كما هو الغالب بالاستيلاء عليه اه سم علي ج (قوله أو نحوه) كالمعاهد والمؤمنين
 قوله أملاك محترم أي شخص محترم (قوله فيزول به) أي الاعراض (قوله اذا كان ملك الحرب باقيا) قد يشكك بما جلاؤه
 خوفا منا فان استيلاءهم عليه لم يبق الى دخوله في أيدينا اللهم الا ان يخص ما هنا بما تركوه من أنفسهم لا بسبب المسلمين
 أصلا أمما تركوه لذلك فاستيلاءهم عليه باق حكا حتى لو غلبوا من الرجوع له وأمنوا اغتيال المسلمين رجعوا اليه (قوله
 وملكها) ومنه ما جرت به العادة الآن في أما كن خربة تبصر ناجها ت أربابا أو أيس من معرفتهم فيأذن وكيل السلطان في أن من
 عمر شيئا منها فهو له فن عمر شيئا منها ملكه وينبغي ان محله ما لم يظهر كون المحيا مسجدا أو وقفا أو ملكا لشخص معين فان ظهر لم
 يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كافي اعارة الارض للبناء والغراس بين الامور الثلاثة وينبغي أن تلزمه الاجرة للمالك مدة وضع يده
 بوجع في فتاوى السيوطي رجل بيده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها بموقع سلطاني فهل للورثة منازعته
 الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعي بأن أقطع السلطان اياها وهي أرض موات فهو يملكها

ابن حجر ما اختاره من تعيين اجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يفضي الى سقوط الشفعة لان به يفوت حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة انتهى ووجه الرد ان قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله وفي بعض نسخ الشارح مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر ان الشارح رجح عنه بعد ان كان تبعه فيه وأشار الى رده بما ذكر (قوله كما يذكره الآن) قال في النخبة عقب هذا المألفه واحد الثلاثة مدخل به على المتن ولا بد منه والاصار الكلام غير

ويصح منه بيعها ويملكها المشتري منه واذا مات فهي لورثته ولا يجوز لا حد وضع اليد عليها الا بأمر سلطاني ولا غيره وان كان السلطان أقطعه اياها وهي غير موات كما هو الغالب الآن فان المقطع لا يملكه اهل ينتفع بها بحسب ما يقرها السلطان والسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للمقطوع بيعها فان باع ففاسد واذا اعطاها السلطان لاحد نفذ ولا يطالب اه (وأقول) ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك ممنوع كما يعلم من كلام الشارح وحينئذ اذا اقطعه لغير الموات تملكه كما ينبغي ان يجري فيه ما ذكره المحجب في الشق الاول اه سم على حج ربي ما لو شك هل هو اقطاع تملك أو ارفاق فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل عدم التملك (قوله للجهل بأعيانهم) اما لو عرف مالكوها فهي باقية على ملكهم فلا يحل بيعها ولا أكلها نعم لملكها ان يأخذ منها ما غلب على ظنه انه حقه ولو بلا اذن من الامام أو نائبه والاحرم (قوله فيحل بيعها أو أكلها) أي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال وتصرفه فيها بالمصلحة ٢٤١ (قوله جاهلية) أي يقينا بقربنة

ما يأتي ولا ينافيه قوله وجهل دخولها في أيدينا لان المراد ان يتقنا كونها في الاصل جاهلية وشككنا في انها غنمت للمسلمين قبل أول تغنم (قوله قال بعض شراح الحاوي الخ) هذا هو المعقد ولعل وجهه ان ابناء عمارته علمنا سبق ملكه وشككنا في من يله بخلاف ما شك في أصل عمارته فيجوز احيائه لان الاصل عدم العمارة ثم ظاهر قوله في ظني الخ يشعر بأن المسئلة منقولة

الاخير يستحق الانتفاع بمدة الاقطاع خاصة كما هو في الجواهر وما في الانوار مما يخالف ذلك مردود ويؤخذ مما ذكره حكم ما عمت به البلوى من أخذ الظلمة المكوس وجلود البهائم ونحوها التي تذب وتؤخذ من ملاكها قهرا وتهدر ذلك لهم للجهل بأعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها أو أكلها كما أفتى بذلك الوالدرجته الله تعالى (وان كانت) العمارة (جاهلية) وجهل دخولها في أيدينا (فالاظهر انه) أي المعمور (يملك بالاحياء) اذ لا حرمة للملك الجاهلية والثاني المنع لانها ليست بموات نعم ان كان بدارهم وذبوتاعنه وقد صولحو اعلی انه لهم لم يملك بالاحياء كما علم مما مر ولم يعرف هل هي جاهلية أو اسلامية قال بعض شراح الحاوي في ظني انه لا يدخلها الاحياء (ولا يملك بالاحياء عريم معمور) لانه ملك للمالك المعمور وغيره لا يباع وحده كما قاله أبو عاصم العبادي كالا يباع شرب الارض وحده وما بحثه ابن الرقعة من الجواز ككل ما ينقص قيمة غيره فرق السبكي بينهما بأن هذا تابع فلا يفرق (وهو) أي الحرم (ماتمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع) وان حصل اصله بدونه (خريم القرية) الحياة (النادي) وهو مجتمع القوم للتحدث (ومرتكض) نحو (الخبيل) وان لم يكونوا خيالة خلافا للامام ومن تبعه فقد تجدد لهم أو يسكن القرية بعدهم من له ذلك وهو بفتح الكاف مكان سوقها

٢١ نهایه ع لكنه لم يتيقنها ويصرح بذلك ما نقله سم من قوله في تجريد المزج اذا شئت ان العمارة اسلامية أو جاهلية فوجهان كالقوانين في الر كاز الذي جهل حاله (قوله لانه ملك للمالك المعمور) يؤخذ منه انه لو تعدى أحد بالزراعة أو نحوها فيه لزمه أجره مثله ويقاع ما فعله مجانا فان رضوا ببقائه بالاجرة فقياس منع عدم بيعه وحده عدم جوازه الا ان يفرق بأن المنفعة يتسامح فيها بما لا يتسامح به في تملك العين وأجرة المثل اللازمة له اذا اخذت وزعت على أهل القرية بقدر املاكهم ممن له حق في الحرم والذي له حق في الحرم ارباب الاملاك فيسحق كل منهم ما تمس حاجته اليه مما يحاذي ملكه من الجهة التي هو فيها من القرية مثلا (قوله غير انه لا يباع وحده) أي حيث لم يمكن مالك الدار احداث حريم لها كما مر على ما مر للشارح في البيع (قوله كالا يباع شرب الارض) أي نصيبها من الماء (قوله ككل ما ينقص قيمة غيره) أي وهو منفصل كان حد زوحي خف فلا ينافي ما مر من عدم صحة بيع جزء معين من انا أو سيف على ما مر (قوله ماتمس الحاجة اليه) بأن لا يكون ثم ما يقوم مقامه اما لو اتسع الحرم واعتيد طرح الرماذ في موضع منه ثم احتجج الى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فيجوز عمارته لعدم تفويت ما يحتاجون اليه واما لو أريد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماذ في غيره بجواره ولو قريبا منه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعتيادهم الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيرا فليفتن له وكذا يجوز القراس فيه لانه لا يمنع من انتفاعهم بالحريم كان غرس في مواضع بسيرة بحيث لا يفوت منافعتهم المقصودة من الحرم

منظم وهو من فروع عطف على نائب الفاعل الذي أتى به أعني قوله كون الثمن الخ وكذا قوله ورؤية الشفيع فالتقدير ويشتري مع ذلك ثلاثة أمور كون الثمن معلوما للشفيع ورؤية الشفيع الشقص واحد الثلاثة المذكورة في قول المصنف أما تسليم العوض الخ (قوله لا بالمالك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالمالك بل حكمه بثبوت ما يحصل به مع سبق طلب المالك كذا نقل عن الشارح في فصل (قوله وتعدد الشقص) مجرور عطف على بيان والشقص مضاف إليه (قوله مجيء عم امر الخ) أي فيكون

(قوله ونحوها) من الجرين المعدل لياسة الحب فيمتنع النصرف فيه بما يعطل منفعته على أهل القرية أو ينقصه فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج إليه أن ترتب على زرعه نقص الانتفاع به وقت الاحتياج إليه كان حصل في الأرض خلل من أثر الزرع كتكريب يمنع كمال الانتفاع المعناد قتل زعمه الأجرة (قوله في مراعيها المباحة) قد يخرج المريع المعدود من الحرم لأن الحرم مملوك كما تقدم اه سم على حج (قوله ولو مسجد أو يهدم) أي ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لأن غاية أمره أنها صلاة في حريم النهر وهي جائزة ٢٤٢ بتقدير عدم البناء فقع وجوده كذلك وعليه فلو كان للمسيح المذكور امام أو

غيره من خدمة المسجد أو من له وظيفة فيه كقراءة فينبغي استحقاقهم المأمو كما في المسجد الموقوف وقضا حكامه لان الامامة والقراءة ونحوها لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفه مسجد لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لانه يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور فاحفظه فانه مهم وفي سم على حج فرعان أحدهما الانتفاع بحريم الأنهار كما فاتم ا بوضع الاحمال والانتقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل

(ومناخ الابل) وان لم يكن لهم ابل على قياس ما مر وهو بضم أوله ما ييناخ فيه (ومطر ح الرماد) والقمامات والسرجين (ونحوها) كراح الغنم وملعب الصبيان ومسيل الماء وطرق القرية لان العرف مطرد بذلك وعليه العمل خلفا عن سلف ومنه مرعى البهائم ان قرب عرفانها واستقل كما قاله الاذري وكذا ان بعدد ومست حاجتهم له ولو في بعض السنة فيما يظهر ومثله في ذلك المحتطب وليس لاهل القرية منع المارة من رعي مواشهم في مراعيها المباحة وحريم النهر كالنيل مائس الحاجة لتتمام الانتفاع به وما يحتاج لاقاء ما يخرج منه فيه لو أراد يحفره أو تنظيفه فيمتنع البناء فيه ولو مسجد أو يهدم ما يخفى فيه كما نقل عن اجماع الائمة الاربعة ولقد عمت البلوى بذلك في عصرنا حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا ليتزجر الناس فلم يتزجروا ولا يغير هذا الحكم كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وان بعد عنه الماء بحيث لم يصير من حريمه لاحتمال عوده اليه ويؤخذ من ذلك ان ما كان حريم لا يزول وصفه بزوال متبوعه ويحتمل خلافه (وحريم البئر) المحفورة (في الموات) للتملك وذكره الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحرم الا فيه كما يفهمه قوله الا في والدار المحفوفة الخ ويصح ان يحتزبه عن المحفورة في المالك وان علم انه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلاء من مائه وفي الموات متعلق بما قدرناه الدال عليه لفظ البئر للزومه له أو حال من الان المضاف كالجزم من المضاف اليه وهل يعتبر قدر موقف النازح من سائر جوانب البئر أو من أحدها فقط الاقرب اعتبار العادة في مثل ذلك المحل (والخوض) يعني مصب الماء لانه كما يطلق على مجتمعه الا في يطلق عرفا أيضا على مصبه الذي يذهب منه الى مجتمعه فلا تنكرار في كلامه ولا مخالفة فيه لما في الروضة كاصلها (والدولاب) بضم أوله أشهر من فقه فارسي معرب قبل وهو على شكل الناعورة أي موضعه كما في المحرر

بولا في مصر القديمة ونحوها ينبغي ان يقال فيه ان فعله لا يرتفق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على غيره المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز أخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزومه الأجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه والثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها لانها من النهر أو حريمه لا احتياج راكب البصر والمارة للانتفاع بها لوضع الاحمال والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي أولى بمنع احيائها من الحرم الذي يتباعد عنه الماء وقد تقرعن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك مر اه ثم هل يتوقف الانتفاع بها على اذن الامام أم لاقيه نظروا الاقرب الثاني فلا يأن بذلك وان لزمت الأجرة (قوله لاحتمال عوده اليه) يؤخذ من ذلك انه لو أبس من عوده جاز وهو ظاهر (قوله لا يزول وصفه الخ) معتمد وقوله بزوال متبوعه أي حيث احتمل عوده كما كان أخذ اماما (قوله متعلق بما قدرناه) ما المانع من تعلقه بالبئر لتأوله بالمشق أي الحفرة اه سم على حج ويمكن ان يقال بتقدير الشارح ما ذكر لا يمنع من صحة غيره لكن جملة على ما ذكرنا ظهر (قوله الاقرب اعتبار العادة) وعلى هذا فيأتي فيه من التخيير ما سنده كره عن الخادم فيما لو جرح زائدا على ما يقدر عليه

لمحل ما في الحاي اذ اعلم المنع والامتنان ان ياخذ به انظر ما لو تراخى على غيره هل ياتي فيه ما هو عن الحاي وما عساه به الشارح
(قوله خلافا لبعضهم) يعني شيخ الاسلام حيث قال عقب قول الر وض يوم الجناية صوابه يوم الصلح (قوله كان المعتبر في الثمن
حالة الزوم) أي لانه قبلها الحق الزيادة والنقصان (قوله باعتبار القيمة) تبع في ذكره الشهاب بن حجر بعد ان تبع في حل الثمن
الجلال المحلى فلم ياتهم وعبارة الشهاب المذكور مع المتن بخصوصه أي بقدرها من الثمن باعتبار القيمة انتهت فلفظ القيمة في عبارته
(قوله من نحو حوض) أي الموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من حوض ونحوه (قوله والا فإلى انتهاء الموات) قال ابن حجر ان كان
والا فلا حريم كان قراره (قوله ومصب ميازيها) هل شرطه اعتماد الميازيب أولا على قياس اعتبار نحوهر تكس الخيل وان
لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته اه سم على حج (أقول) قد يقال الا قرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط الاعتماد حيث
أمكن الاحتياج اليه (قوله وحريم آبار القناة) هذه الأبار توجد بالقيوم ولا ٢٤٣ نعرفها ببلادنا (قوله لان المدار) أي

هنا (قوله ينقص ماء بئر
جاره) لا يقال شرط جواز
الفعال احكام البناء ومن
لازم احكامه عدم نقص
ماء بئر جاره لاننا نقول احكام
البناء يمنع من سقوط
الجدران وانهار الارض
وأما نقصان الماء فيجوز
ان يكون لتقارب عيون
الأبار (قوله وان تضرر
به) ولا ينافيه ان من فسخ
سرا بادن اعلام الجيران
ضمن ما تلف برائحتهم من
نفس أو مال الجريان العادة
بالاعلام قبل الفسخ ففسخ
بدون اعلام لم يتصرف في
ملكه على العادة بالاعلام
فلذا ضمن ومن قلى أو شوى
في ملكه ما يؤثر اجهاض
الحامل ان لم تأكل منه
وجب عليه دفع ما يدفع
الاجهاض عنها فان قصر

وغيره ان كان الاستقاء به وبطلق على ما يستقي به النازح وما تستقي به الدابة (ومجموع
الماء) أي الموضع الذي يجمع فيه لسقي الماشية والزراع من حوض ونحوه كافي الروضة
كاصلها وفي المحرر نحوه (ومتردد الدابة) ان استقي بها وعلق ما يخرج من نحو حوضها لتوقف
الاتقاع بالبر على ذلك ولا حد لشي مما ذكره ويأتى بل العول عليه في قدره على ما تمس اليه
الحاجة ان امتد الموات اليه والا فإلى انتهاء الموات (وحريم الدار) المبنية (في الموات) في ذكره
ما مر و يصح ان يحترز به عن المحفوفة بذلك وسيأتى فتاؤها وهو ما حوالى جدرانها ومصب
ميازيها قال ابن الرفعة ان كان يعمل بكثرفيه الأمطار (ومطرح الرماد وكناسة ونيل) في بلده
للمحاجة الى ذلك (ومعنى صوب الساب) أي جهته لكن لا الى امتداد الموات اذ لغيره
أحياء ما قبلته اذ انبى عمره ولومع احتياج الى ازورار وانعطاف (وحريم آبار القناة)
الحياة لا للاستقاء منها (مالو حفر فيه نقص ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف
باختلاف لين الارض وصلابتها وانما لم يعتبر هنا ما مر في بئر الاستقاء لان المدار على حفظها
وحفظ ما من الا غير ولهذا بحث الزكشي جواز البناء في حريمها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع
من حفر بئر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء تلك وأبار
بمسرة معدة موحدة ساكنة كذا بخط المصنف ويجوز تقديم المسرة على الموحدة وقلها الفاعل
والاول أكثر استعمالا قاله الجار بردي (والدار المحفوفة بدور) أو شارع بأن أحييت مما أو
جهل الحال فيما يظهر (لاحريم لها) لاتقاء المروج لها على غير هاتم أشار البلقيني واعتمده
غيره الى ان كل دار للاحريم أي في الجملة قال وقولهم هنا للاحريم لها أرادوا به غير الاحريم
المستحق أي وهو ما ينقص به عن يقين الضرر (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في
ملكه على العادة) في التصرف وان تضرر به جاره أو أفضى لاتلاف ماله كان سقط بسبب
حفره المعتاد جدار جاره اذ المنع من ذلك ضرر لا جابر له (فان تعدى) في تصرفه بملكه
العادة (ضمن) ما تولد منه قطعاً أو ظناً قويا كان شهده خبير ان كما هو ظاهر لتقصيره

ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطر ولا يجب عليه الاعلام بأنه يريد ان يقل أو يشوى لانه غير معاد فلا يضمن
م اه سم على حج أي فيجب عليه الدفع متى علمها وان لم تطلب لكن يقول لها لا أدفع لك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم
يلزمه الدفع ولا ضمان عليه وتضمن هي جنتها على عاقبتها كما أتى به ابن حجر ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل الثمن انها
لوم تقدر عليه حالاً وطابت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطررها وان لم يكن كذلك ولم يرض بذمتها
وامتنع من الدفع ضمن وقضيته انه لو أسرج في ملكه على المعتاد جاز وان ادى الى تلويث جدار الغير بالدخان وتسويده به أو
تلويث جدار مسجد بجواره ولو مسجد عليه الصلاة والسلام كذا قال م اه انه قضية كلامهم ولا شك ان قضية كلامهم بل
وقضية جواز الاسراج بما هو نجس وان ادى الى ما ذكر وقد التزمه م نارة وتوقف أخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد
فليصرر اه سم على منهج أقول وحيث استثنى الى مقتضى اطلاقهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف

هو ما في المثل فلا موقع له في كلام الشارح بعد ما في المثل مع ما حله به (قوله كفص مجهول القيمة) ليس المراد منه مجرد التمثيل بل هو قيد في المتقوم أي متقوم هو كفص مجهول القيمة الخ وعبارة التحفة أو معتقود وتعد العلم بقيمة (قوله وليس له الحلف الخ) أي لعدم كفاية ذلك وعبارة شرح الروض ولا يكفيه (قوله بطل أيضا) أي البعض فقط (قوله فلو خرج ردنا تخير البائع به (قوله ولهذا أفنى الوالد) وقديش كل ٢٤٤ على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن الخ الا ان

يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس كالمذكورات في قولهم المذكورون لم يعتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى اه سم على ج (قوله بضمان من جعل) أي خطأ لانه لم يقصده شخصاً (قوله من كل مؤذم يعتد) يؤخذ منه حرمة الوقود بنحو العظم والجلود مما يؤدي فيمنع من ذلك حيث كان ثم يتأذى به (قوله تسري ندوته) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون السريان حالا أو مآلاً لكنه قال في الشارح في آخر باب الصلح مانصه ولا منع من غرس أو حفر يؤدي في المسأل يؤدي الى انتشار العروق أو الاغصان وسريان الندوة الى ملك غيره والمراد انه لا يمنع في الحال ثم ان أدى بعد ذلك الى انتشار العروق أو الندوة كلف ازالة ما يضر اذا لم تطو أي تبني

ولهذا أفنى الوالد رحمه الله تعالى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه أطفال فما تواسبب ذلك لمخالفته العادة (والاصح انه يجوز) للشخص (ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حاسما) ولفظه مذكر وطاحونة ومدبغة وفرناء (واصطبل ومانوتة في البزارين حانوت حداد) وقصار ونحو ذلك (اذا احتاط واحكم الجدران) احكاما لا تتجاوز قصد تصرفه في خالص ملكه وما في منعه من اضراره والثاني المنع للاضرار ورد بان الضرر لا يزال بالضرر واختار جمع المنع من كل مؤذم يعتد والرواية انه لا يمنع الا ان ظهر منه قصد التعت والفساد وأجرى ذلك في نعو طالة البناء وافهم كلام المصنف انه يمنع مما الغالب فيه الاخلال بنحو حائط الجار كدق عتيف بزبحها وحبس ماء يملكه تسري ندوته اليها قال الزركشي والحاصل منعه مما يضر الملك لا المالك انتهى ولا ينافيه ما مر من عدم المنع من حفر بئر يملكه لان ذلك في حفر معتاد وما هنا في تصرف غير معتاد فقد نقل الوالد رحمه الله تعالى عن الاصحاب انه يتصرف كل شخص في ملكه على العادة ولا ضمان اذا أفضى الى تلفه ومن قال يمنع مما يضر الملك دون المالك محله في تصرف يخالف فيه العادة لقولهم لو حفر بئر يملكه بالوعة أفسدت ماء بئر جاره أو بئر انقصدت ماء هالم يضمن مالم يخالف العادة في توسيع البئر أو تقريها من الجدار ولوكون الارض خوارة تنهار اذا لم تطو فلو لم يطوها فيض في هذه كلها ويمنع منها التقصير وشمل كلام المصنف ما لو كان له دار في سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا أو حانوتا أو سبيلا ولم يأذن الشركاء خلا فالبعضهم كما علم ذلك مما مر في الصلح ولو حفر بئر أو بوات فحفر آخر بئر بقرها فنقص ماء البئر الاولى منع الثاني منه ووجهه ان الاول استحق حريم البئر قبل حفر الثاني فغنى لوقوع حفره في حريم ملك غيره ولا كذلك فيما مر ولو اهرت الجدار بدهقه وانكسر ما علق فيه لم يضمن كما قاله القاضي سواء أسقط في حال الدق أم لا خلافا للعراقيين (ويجوز) بلا خلاف (احياء موات الحرم) بما يفيد ملكه كما يملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكرة بيع عامرها (دون عرفات) وان لم تكن منه اجاعا فلا يجوز احياؤها ولا يملك به (في الاصح) لتعلق حق الوقوف بها كالحقوق العامة من الطرق كصلى العيد في الصحراء أو موارد الماء وقد عمت البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والخيلان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة منع من يتعاطى ذلك والثاني ان ضيق امتنع والا فلا (قلت ومن دلفة) وان قلنا المبيت بها سنة (ومنى كعرفة والله أعلم) فلا يجوز احياؤها لما مر مع خبر قيل يارسول الله الانبيى لك بيتا ببنى بظلك فقال لا منى صاخ من سبق ولا يلحق بهما المحصب كما أفاده الولي العراقي وان استحب للحاج بعد نفيه المبيت به لانه ليس من المناسك ولا يقدح في ذلك كونه تابعا لها وقد عمت البلوى بالبناء ببنى وصار ذلك مما لا ينكر فيجب على ولي الامر هدم ما فيه امن البناء والمنع من البناء فيها

(قوله ولا كذلك فيما) أي فيما لو حفرها بملكه (قوله لم يضمن) أي حيث كان دقه معنادا ولو اختلفا صدق ويختلف الداق لان الاصل عدم الضمان (قوله بل يسن) أي الاحياء (قوله وان لم تكن منه) أي الحرم (قوله لتعلق حق الوقوف بها) وقياس ما يأتي في المحصب بل أولى ان غرة كذلك لان الاقامة بها قبل زوال يوم عرفة من سنن الحج الا كيدة ولتعلق حق المناسك اه ج وسيأتي للشارح انه لا يمنع احياء المحصب وان استحب المبيت فيه وقياسه ان غرة كذلك (قوله كونه تابعا) أي للمناسك (قوله وقد عمت البلوى) هذا علم مما تقدم في قوله وحريم النهر الخ

الرضا به والاستبدال الخ) هو مشكل ان كانت الصورة ان الثمن معين كما هو صريح السياق فان القياس فيه انما هو التخيير بين الفسخ والامضاء لارد المعين وطلب بدله قال الشهاب بن قاسم الآن يراد بطلب بدله طلب قيمة الشقص اذا تعذر رده فيقول الاشكال (قوله وهو الاوجه) أي فيبذل للمشتري المعيب دون الرديء كما يأتي (قوله ومساخته موجودة فهما) أي في الخط وقبول الرديء أو المعيب (قوله بخلاف الثمن) أي اذا حط أو بعضه (قوله فسرى ٢٤٥ ما وقع فيه الى الشقيع) أي بخلاف

الرديء والمعيب فلا يسرى
فلا يعطيه الا الجيد سواء
ما قبل اللزوم وما بعده لان
ما قبله ثبت بالفرق المذكور
وما بعده بالاولى وهذا الفرق
يوافق ما مر عن البغوي
(قوله والاوجه الفرق بين
المعيب والرديء) أي في دفع
مثل المعيب بخلاف الرديء
كما صرح به الزياي في
حاشيته ومعنى قوله اذ ضرر
الرءاء أكثر أي على
المشتري ثم انظر هل ما ذكر
في المعيب يجري فيما قبل
اللزوم وما بعده (قوله تعين
الاول) وعليه فلا بد من
الفور (قوله وانما لم يكن
تصرف الاصل الخ) ينامل

قوله بحسب الغرض لو
حفر قبر في موات فالظاهر
انه احياء قاله الزركشي قال
بخلاف ما لو حفره في أرض
سبلت مقبرة فانه لا يختص
به ومن سبق بالدفن فيه
فهو أحق به صرح بالثانية
العماد بن يونس في فتاويه
انتهى ونقل ذلك في شرح
الروض اه سم على منتهج
(قوله وتعلق باب) قاله
سم على منتهج (قوله

ويختلف الاحياء بحسب الغرض) المقصود (منه) والشارع أطلقه وليس له حذف في اللغة
فوجب ان يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض وضابطه ان يهيا كل شيء لما يقصد منه غالبا
(فان أراد مسككا اشترط) لحصوله (نحويط البقعة) بأجر أولبن أو قصب على عادة ذلك المكان
وقضية كلامهما الاكتفاء بالتعويط بذلك من غير بناء لكن نص في الام على اشتراط البناء
وهو العمد والاوجه الرجوع في جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرفعة
والاذري وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء تنظيف الموضع من نحو شوك وحجر وتسويته
لضرب خيمة وبناء معلف فلهذا لا يقصد الفلك ملكوا البقعة وان ارتحلوا عنها أو بقصد
الارتفاق فهم أولى بها الى الرحلة (وسقف بعضها) ليتأهل السكنى ويقع عليها اسم المسكن نعم قد
يحيى موضعاً للنزهة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ (وتعلق باب)
أي نصبه لان المادة فيها ذلك (وفي الباب) أي تعليقه (وجه) انه لا يشترط لانه للمعظ
والسكنى لا تتوقف عليه (أوزر بية دواب) مثلاً (فتعويط) ولا يكفي نصب سعف وأحجار من
غير بناء (لا سقف) لان العادة فيها عدمه (وفي) تعليق (الباب الخلف) السابق (في المسكن)
والاصح اشتراطه ولو شرع في الاحياء لنوع فاحياء لنوع آخر كان قصداً لحياء للزراعة بعد ان
قصده للسكنى ملكه اعتباراً بالقصد الطارئ بخلاف ما اذا قصد نوعاً أو أي بما يقصده نوع آخر
كان حوط البقعة بحيث تصلح زريبة يقصد السكنى لم يملكه اخلافاً للامام (أو مزرعة) بتثليث
الراء والفتح أفصح (جمع) نحو (التراب) أو الشوك (حولها) بجدار الدار (وتسوية الارض)
بطم المنخفض وكسح العالي وحرقها ان توقف زرعها عليه مع سوق ما توقف الحرث عليه
(وترتيب ماء لها) يشق ساقية من نحو نهرو بحفر قناة أو بئر ونحو ذلك وفهم من تعبيره
بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طريقه ولم يبق الا جراه كفي وان لم يحرقها
هياها ولم يحفر طريقه كفي أيضاً كما رجحه في الشرح الصغير هذا (ان لم يكفها المطر المعتاد) فان
كفها لم يحق لترتيب الماء نعم بطائع العراق يعتبر بحسبه عن عاكس غيرها كما ذكره الماوردي
والرويان وغيرهما وأراضى الجبال التي لا يمكن سوف الماء اليها ولا يكفها المطر تنكفي الحوائط
ويجمع التراب كما اقتضاه كلام المصنف في الروضة كالرافعي وبخرم به غيرهما (لا الزراعة) فلا تشترط
في احيائها (في الاصح) كما لا تشترط سكنى الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الاحياء والثاني
نعم اذ الدار لا نصير حياة حتى يصير فيها عين مال المحي فكذلك المزرعة (أو بستاناً) جمع التراب
حولها ان اعتادوا ذلك بدلا عن التعويط (و) الا تشترط (التعويط) ولو بنحو قصب (حيث
جرت العادة به) اذ الاحياء لا يتم بدونه وعبارة المصنف محمولة على التنويع لتوافق عبارة
الروضة وأصلها (ونهيته ماءه) ان لم يكفها مطر كالزراعة (ويشترط) نصب باب (والغرس)
ولو لم يبعث به حيث يسمى معه بستاناً كما أفاده الاذري فلا يكفي غرس الشجرة والشجرتين في

بحسب العادة الخ) قد يؤخذ من اعتبار العادة انه لو جرت عادة ناحية بترك تعليق باب للدوام لم يتوقف احياءها على باب
ولا مانع وفاقم راه (قوله بقصد السكنى) خرج ما لو قصد وقت التصبر السكنى ثم غير قصده الى نحو الزريبة فيعتد به وذلك
ما فعله مناسباً لقصده كما يفيد قوله السابق ولو شرع في الاحياء الخ (قوله نعم بطائع العراق) اسم لما وضع يسيل الماء اليها
دائماً (قوله وجمع التراب) أي ويجوز ان يتكلف نقل الماء اليها أو يحصل مطر زائد العادة يكفها

(قوله عن نصره) أي هبته التي تعاطاها (قوله غالباً) يشهد حذفه من الاشكال لانه لا يتأتى معه اشكال اذ هو حاصل الجواب كالا يخفى (قوله وما يحسنه الزركشي الخ) استوجه الشهاب بن قاسم ما قاله الزركشي وقرره في حواشي التحفة تقريراً حسنًا فليراجع (قوله وان حلف المشتري) الانسب فان حلف بالغاء والتعبير بالواو فيما بعده أحسن (قوله بغير اقرار جديد) أي من البائع كما هو ظاهر (قوله ويكفي في سبق النظر الخ) كان الأولى ذكر هذا عقب قوله اكتفاء عن كل بنظره (قوله ابتداء)

(قوله كبناء دار) أي وطاحونة وبستان وزريبة (قوله على قصده) وفائدة ذلك ان ما جرت به العادة بقصده اذا فعله بلا قصد ككونه غير مكلف لم يملكه ٢٤٦ فغيره احياءه بخلاف ما لم تجر العادة في احيائه بقصد فانه يملكه بمجرد عمارته حتى

لوعمره غيره بعد احيائه لا يملكه (قوله فغيره احياء الزائد) قد يسأل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقاً لما ظهر لم ر ان المواد بها ما يفي بغرضه من ذلك الاحياء فان اراد احياء دار مسكناً فكفايته ما يليق بسكنه وعياله وان اراد احياء دور متعددة أو قرية يستغلها في مؤناته لكفايته ما يكفيه في مؤناته ولو قرية كاملة وهكذا سم على منهج (قوله ولو شأنا) واذا اراد غيره احياء ما زاد هل يجوز له الاقدام عليه من أي محل شاء أو لا بد من القسمة بينه وبين الاول ليمتد حق الاول عن غيره أو يخير الاول فيما يريد احياءه فيه نظر ثم رأيت ما يأتي عن النجاشي من التفسير (قوله لو احياء آخر ملكه) انظر قوله لو

الملك الواسع (على المذهب) اذ لا يتم اسمه بدون بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط ان يثمر وما لا يفعل عادة الا للتملك كبناء دار لا يعتبر قصده بخلاف ما يفعل له واغيره كحفر بئر فانه يتوقف ملكه على قصده وقيل لا يشترط الغرس (ومن شرع في عمل احياء ولم يتمه) كحفر الأساس (أو علم على بقعة بنصب أعمدة أو غرس خشباً) أو جمع تراباً أو خط خطوطاً (فتحجر) عليه أي مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادر على عمارته حالاً (و) حينئذ (هو) أحق به من غيره اختصاصاً بالملك والمراذ ثبت أصل الحقيقة له اذ لا حق لغيره فيه ونظير أبي داود من سبق إلى ما لم يسبق اليه مسلم فهو أحق به فان زاد على كفايته فغيره احياء الزائد كما قاله المتولي وما سواه باق فتحجره فيه ولو شأنا وما لا يقدر عليه حالاً بل ما لا فلا حق له فيه ولما كان اطلاق الاحقية يقتضي الملك المستلزم لنجدة البيع وعدم ملك الغير له استندركه بقوله (اكن الاصح انه لا يصح بيعه) ولا هبته كما قاله الماوردي خلافاً للداري لما مر من انه غير مالك وحق التملك لا يباع كحق الشفعة والثاني يصح بيعه وكأنه باع حق الاختصاص (و) الاصح (انه لو احياء آخر ملكه) وان اتم بذلك كما لو اشترى على سوم أخيه ومحلله حيث لم يعرض والامساكه المحي قطعاً ويحرم عليه نقل الآت المتحجر مطلقاً والثاني لا يملكه لثلا بطل حق غيره (ولو طالت مدة التحجر) عرفاً بلا عذر ولم يبي (قال له السلطان) أو نائبه (أخى أو اترك) ما تحجرته لتضييقه على الناس في حق مشترك فنع منه (فان استعمل) وأبدى عذراً (أمهل مدة قريبة) بحسب رأي الامام رفقا به ودفعاً للضرر غيره فان مضت ولم يفعل شيئاً بطل حقه أما اذا لم يذكر عذراً أو علم منه الاعراض فبغيرها منه حالاً ولا يملكه كما بحثه السبكي وهو ظاهر وقضية كلام المصنف انه لا يبطل حقه بضي المدة بلامهلة وهو ما بحثه الشيخ أبو حامد والقاضي والمتولي وهو الاصح خلافاً لما جزم به الامام من بطلانه بذلك لان التحجر ذريعة إلى العمارة وهي لا تؤخر الا بقدر تهية أسبابها ولهذا لا يصح تحجر فقير لا يقدر على تهيتها (ولو) أقطعه الامام مواتاً يقدر عليه (صار أحق باحيائه) بمجرد الاقطاع أي مستحقاً له دون غيره وصار (كالتحجر) في أحكامه المارة لانه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير رضي الله عنه أرضاً من أموال بني النضير كما رواه الشيخان وبحث الزركشي ان ما أقطعه صلى الله عليه وسلم لا يملكه الغير باحيائه كما لا ينقض حياه ولا ينافي ما تقرران المقطع لا يملك قول الماوردي انه يملك لانه

محمول

أحياء آخر بان اتم على ما فعل الاول الذي شرع ولم يتم هل يملكه بذلك قال مر ظاهر كلامهم انه لا يملكه (أقول) ونصير آلات الاول المبنية منصوبة للثاني فلا دلالة ان يطالب بزعمها واذا تزعت لا تنقص ملك الثاني المتم فليحصر انه سم على منهج وقول سم لا ينقص ملك الثاني أي اذا كان الباقي بعد تزاع آلات الاول لا يصلح مسكناً مثلاً (قوله نقل آلات التحجر) أي فان نقلها اتم ودخلت في ضمانه وقوله قال له أي وجوباً كما هو ظاهر اهـ ج (قوله فنع منه) أي وجوباً كما هو ظاهر (قوله أو علم منه الاعراض) أي صريحاً وينبغي ان مثل العلم الظن القوي سيما مع دلالة القرائن عليه (قوله لان التحجر) علمه لسكلام المصنف (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) كان وجه الاستدلال القياس والافالسكلام في اقطاع الموات وأموال بني النضير ليست منه كما هو ظاهر اهـ سم على منهج (قوله لا يملكه الغير) أي غير المقطع

هنا ودواما فياياتي انظر ما معناهما ولعله لا معنى لهما هنا فانه يبيع هذا الاحد استحقوها ابتداء سواء ملكوا بالشراء
 أو بالارث أو غيرهما وعبارة التحفة عقب قول المصنف جمع نصرا كدار مشتركة بين جمع نحو شراء أو ارث باع أحدهم
 نصيبه انتهت (قوله وقد يعفو عنه) انظر ما المراد به هنا (قوله وليس له الاقتصار على حصته) أي وان رضى المشتري كما يأتى
 (قوله ذى بدارنا) أي فبمتنع عليه ذلك مطلقا (قوله لانه اللاتق بفعله) أي ولو ٢٤٧ أقطعه أن يمدن ذلك هل يبطل في

الجميع أو تتفرق الصفقة
 فيه نظر والاقرب الثاني
 (قوله احياء الزائد) قال
 في الخادم ينبغي ان يراجع
 الاول بقوله اختراك
 جهة انتهى ومراده ينبغي
 الوجوب وذلك لعدم
 تميز الزائد عن غيره فلو
 امتنع من الاختيار فينبغي
 ان الحاكم يعين جهة لمريد
 الاحياء فان لم يكن حاكم
 وامتنع المحي من الاختيار
 اختار مریدا احياء الزائد
 بنفسه (قوله أو أفتك
 مقامي) أي ولو بمال في
 مقابلة ذلك فيما يظهر
 ويجوز للوثر أخذه أخذا
 عما ذكره في جواز أخذ
 المال في مقابلة رفع اليد
 عن الاختصاص كالسرجين
 وبما ذكره في النزول
 عن الوظائف بعوض
 وحيث وقع ذلك فلا رجوع
 له بعد لانه سقط حقه (قوله
 بحيث يكفي المسلمين
 مابق) أي فلو عرض بعد
 حي الامام ضيق المري
 لجذب أصابعهم أو لعروض
 كثرة مواشهم هل يبطل
 المحي بذلك أولا وبغتنف

محمول كما في شرح المهذب على ما اذا أقطعه الارض فليكال قبعتها كما مر وافهم قوله مو اتا انه
 ليس له اقطاع غيره ولو مندرسا وقد مر ما فيه وحاصله انه ان توقع ظهور مالكة حفظه والا
 صار ملكا لبيت المال فلا امام اقطاعه مالا أو ارتفاقا بحسب ما يراه مصلحة (ولا يقطع
 الامام) أي لا يجوز له ان يقطع (الا قادر على الاحياء) حسا وشرا ودون ذى بدارنا (وقدرا
 يقدر عليه) أي على احيائه لانه اللاتق بفعله المنوط بالمصلحة (وكذا المنعبر) لا ينبغي ان يقع من
 مریده الا فيما يقدر على احيائه والا فلغيره احياء الزائد كما مر والا وجه حرمة تجبير زائد على
 ما يقدر عليه لان فيه منعا لمريد الاحياء بلا حاجة ولو قال المنعبر لغيره أثر تركه به أو أفتك مقامي
 صار الثاني أحق به قال الماوردي وليس ذلك هبة بل تولية وإيثار (والاظهر ان للامام) ونائبه
 ولو الى ناحية (ان يحمي) بفتح أوله أي يمنع ويضمه أي يجعل حي (بقعة موات لحي) خيل
 جهاد و (نعم جزية) وفي (وصدقة و) نعم (ضال و) نعم انسان (ضعيف عن النجعة) بضم النون
 وهو الابعاد في الذهاب لمطلب الرعي لانه صلى الله عليه وسلم حي النقيع بالنون وقيل بالباء
 لخيل المسلمين وهو بقرب وادى العقيق على عشرين ميلا من المدينة وقيل على عشرين
 فرسخا ومعنى خبر البخاري لا حي الا لله ورسوله لا حي الا مثل جاء صلى الله عليه وسلم بأن
 يكون لما ذكر ومع كثرة المري بحيث يكفي المسلمين مابق وان احتاجوا للتباعد للرعي وذكر
 النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق الماشية ويحرم على الامام أخذ عوض عن رعي
 في حي أو موات ويحرم عليه ان يحمي الماء العذب كسر أوله وهو الذي له مادة لا تنقطع كماء عين
 أو بئر لشرب خيل الجهاد وابل الصدقة والجزية وغيرها (و) الاظهر (ان له) أي الامام
 (نقض جاء) وحي غيره اذا كان النقص (للمعاجة) بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في
 الحي رعاية للمصلحة وليس هذا من نقض الاجتهاد والثاني المنع اتمينه لتلك الجهة كالوعين
 بقعة لمسجد أو مقبرة أو ما جاء عليه الصلاة والسلام فلا ينقض ولا يغير بحال لانه نص بخلاف
 حي غيره ولو اختلفاء الراشدين رضى الله عنهم (ولا يحمي) الامام ونائبه (لنفسه) قطعان
 ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولم يقع ذلك منه وليس للامام ان يدخل مواشيه
 ما جاء للمسلمين لانه قوي ويندب له نصب أمين يدخل دواب الضعفاء ويمنع دواب الاقوياء
 فان رعاه قوى منع منه ولا يغرم شيئا ولا يخالفه ما مر في الحج من ان من آتلف شيئا من نبات
 لبقيع ضمنه على الاصح لان ما هنا في الرعي فهو من جنس ما حي به وما هنا في الاتلاف
 بغيره ولا يعز رأيا ووجهه ابن الرفعة على جاهل التصريم قال والا فلا ريب في التعزير انتهت
 ويرد بانه لا يلزم من منعه من ذلك حرمة الرعي وعلى التزل فقد ينتفى التعزير في المحرم لعارض
 ولعلهم ساءحوا فيه كساحتهم في الغرم

فوفصل في حكم المنافع المشتركة في (منفعة الشارع) الاصلية (المروء) فيه لانه وضع

في الدوام لا يفتقر في ابتداء فيه نظر والاقرب الاول لان فعله انما هو للمصلحة وقد بطلت الحقوق الضرر بالمسلمين بدوام
 الحي (قوله وبكسر أوله) وبالدال المهملة قاله في الصحاح (قوله من جنس ما حي به) أي بسببه (قوله ولا يذمر) أي القوى
 على المعتمد وان علم التصريم على ما يأتى فوفصل في حكم المنافع المشتركة (قوله منفعة الشارع الاصلية) فيه
 دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقريئة التقييد اه سم على ح

(قوله وان تأخر القائل) معناه انه لا يجب ان يسد بالتمك بل يكفي ان يبادر بالطلب ثم يثلك عقبه والا فقدم انه لا بد من فورية القائل والشهاب بن حجر أخر هذه الغاية عن قول المصنف على الفور وما صنعه أقعد كما لا يخفى (قوله لخبر ضعيف فيه) قال

(قوله ان للامام مطالبة الواقف) قضيته عدم جواز له الاداء وينبغي ان محله اذا ترتب عليه فتنه والا جاز ثم قوله للامام بشعر بالجواز فقط ولعله غير مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بأن ما أشعر به من الجواز جواز بعد منع وهو لا ينافي الوجوب وينبغي انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة يطلبون ذلك وجب لانه من المصالح العامة وينبغي ايضا ان مثله الجالس بالاولى لا يفرع عنه وقع السؤال عما يقع بعصرنا كثيرا من المناداة من جانب السلطنة بقطع الطرقات القدر الفلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي يترتب عليها مصلحة لعامة المسلمين فتجب على الامام ثم على مياسير المسلمين أم لا والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة والظاهر الوجوب على الامام فيجب صرفه أجرة ذلك من أموال بيت المال فان لم يتيسر ذلك لنظم متواضعة فعلى مياسير المسلمين واما ما يقع الاثن من اكراه كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض أو مع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستأجرا له الان النظام له الاخذ منه والمظالم لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر بعثور المارة بما يفعله من حفر الارض لاضمان عليه ولا على من أمره بمعاونته بأجرة أو بدونه الان هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكراه أرباب الدكاكين على ٢٤٨ دفع الدراهم ثم ان المأمورين اذا بادروا بعضهم للفعل بحيث صار المحل الذي

لذلك وهذا علم محام في الصلح وذكره توطئة لما بعده اما غير الاصلية فأشار له بقوله (ويجوز الجالس به) ولو بوسطه (لاستراحة ومعاملة ونحوهما) كانتظار رفيق وسؤال وله الوقوف فيه أيضا نعم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندور هذا كله (اذ لم يضيق على المارة) فيه خبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وان تقادم العهد (ولا يشترط اذن الامام) وشمل كلامه الذي فيثبت له ذلك كما قاله ابن الرفعة وتبعه السبكي وليس للامام ولا غيره من الولاة اخذ عوض عن يرتقى بالجلوس فيه سواء أكان يبيع أم لا وان فعله وكلاء بيت المال زاعمين انه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي كابن الرفعة قال ولا أدري بأى وجه يليق الله من يفعل ذلك قال الاذرى وفي معناه الرحاب الواسعة بين الدور (وله) أى الجالس في الشارع (تظليل مقعده) أى موضع قعوده في الشارع (بيارية) بتشديد التحتية كما في الدقائق

حفره حفرة تضر بالمارة بالتزول فيها ثم الصمود منها لا يمتنع ذلك عليه وان كان لو صبر شاركة جيرانه في الحفرة دفعة بحيث يصير الارض مستوية لا يتولد منها ضرر (قوله لخبر لا ضرر) أى جائز (قوله وان تقادم العهد) أى وان تقادم عهد الاسلام لا يتغير الحكم بحيث يحتل الضرر ظاهره ان هذا

من تمام الحديث فليراجع وفي ابن حجر اسقاط قوله وان تقادم الخ (قوله ولا يشترط) أى في جواز الانتفاع به قال ابن حجر ولولذى أذن الامام لاطباق الناس عليه بدون اذنه من غير تكبير وسياق في المسجد انه اذا اعتبد اذنه تعين فيجتمل ان هذا كذلك ويحتمل الفرق بأن من شأن الامام النظر في أحوال العلماء ونحوهم دون الجالس في الطرق انتهى (أقول) وما ذكره من الفرق ظاهر فلا يتوقف جلوس الذي في الشوارع على اذن بل حكمه في ذلك حكم المسلمين (قوله زاعمين انه) أى ما أخذ وعوضه (قوله تقدم الملك) أى واستدعاء أخذ الأجرة ملك المنفعة (قوله قال ولا أدري) أى قال ابن الرفعة اهـ ج (قوله الرحاب الواسعة بين الدور) وحكى الاذرى قولين في حل الجلوس في أفنية المنازل وحرهما بغير اذن ملاكها ثم قال وهذا الغائب أن علم الحرم اما في وقتنا هذا في المصار ونحوها التي لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الحزم بجواز القعود في أفنيته وان لا اعتراض لاربابهم اذ لم يضر بهم وعليه الاجماع الفعلي انتهى واعتقدوه بل قال شيخنا انه في الحقيقة كلام أعنتنا ولا اشكال في ان خرق الاجماع الفعلي كالقول وهو الوجه انتهى وانما يتجه ذلك في اجاع فعلى علم صدوره من مجتهدى عصر فلا عبرة باجماع غيرهم وانما ذكرت هذا لان الاذرى وغيره كثيرا ما يدعون الشيوخين والاصحاب بأن الاجماع الفعلي على خلاف ما ذكره فاذا علمت ضابطه الذي ذكرته لم يرد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهدى عصر أم لانهم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرأت أعصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له يعطى حكم فلهم كما هو ظاهر فتأمل اهـ ج (قوله تظليل مقعده) قد يشمل اطلاقه الذي ولا يبعد ان يفصل بين التظليل بمنيت

في التحفة وكانه اعتضد عندهم بما صيره حسنة الغيرة انتهى فكان على الشارح ان يذكر هذا والا فالضعيف لا يحتج به في مثل هذا (قوله فاعده العرف توابنا الخ) هذا هو الضابط (قوله بحيث تعد غيبته حائلة) انظر ما المراد بجيبولة الغيبة فان

فيمتنع كالجناح وغيره كثوب مع ازالته عند انتهاء الحاجة بلا تضيق ولا يمتنع مر اه سم على حج (أقول) قد يفرق بين الجناح وما هذا بأن في الجناح استعلاء على من يرتحبه من المسلمين فذع منه وما يظلال به لا يتم انتفاعه الا به حيث جازله الانتفاع به فالقياس جواز التظليل مطلقا بالثبت وغيره وأما محل الجناح فذلك فيدوم حتى بعد موت المخرج له لا انتقال الحق في الملك لورثته ولا كذلك ما هنا (قوله فلو كان مثبتا ببناء) مفهومه انه اذا كان بغير بناء جاز لسلك من المسلم والذي فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الاثبات ببناء صريح في انه لا فرق بين اثباته للتملك أو الارتفاق وفي كلام سم على حج استنباطا من كلام الروض ان بناء البيوت في حريم الانهار وفي منى اذا كان لا ارتفاق ٢٤٩ لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا

الكلام بل يقتضي جواز بناء المساجد في حريم الانهار لا لم تفعل للتملك وقد تقدم التصريح بامتناعه فليراجع (قوله اعتيد وضعه فيه) أي الشارع (قوله والعطاء) أي الأخذ (قوله وان ترتب اقدم السابق) ولو ذميا كما هو ظاهر لوجود المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزيادي (قوله لا بقصد العود) أي ويصدق في ذلك بيمينه ما لم تدل قرينة على خلافه (قوله بحيث ينقطع الخ) ينبغي أن يكون المراد ان غضي مدة من شأنها ان تقطع الا لاف فيها وان لم ينقطعوا من ابتداء الغيبة اه

وحكي تخفيفها نوع ينسج من قصب كالخصير (وغيرها) مما لا يضر المارة عرفا فيما يظهر كثوب وعباءة الجريان العادية به فلو كان مثبتا ببناء كالدكة امتنع وله وضع سرير واعتيد وضعه فيه فيما يظهر من تردد فيه ويختص الجالس بمحله ومحل أمتعته ومعاملته وأيسر غيره ان يضيق عليه فيه بحيث يضربه في الكيل أو الوزن والعطاء وله منع وان بقربه ان منع رؤية أو وصوله معاملته اليه لا من قصد ليبيع مثل متاعه ولم يزاحجه فيما يختص به من المرافق المذكورة وللامام أو نائبه ان يقطع بقعة من الشارع لمن يرتفع فيها بالمعاملة لان له نظرا واجتهادا في ان الجالس فيها مضرا ولا لهذا يزعم من يرى جلوسه مضرا (ولو سبق اليه) أي موضع من الشارع (اثنان) وتنازعا ولم يسعه معهما كما هو ظاهر (أقرع) بينهما وجوب الانتفاء المرجح ولهذا لو كان أحدهما مسلما قدم قاله الدارمي لان انتفاع الذي يدارنا غاهو بطريق التبع لنا وان ترتب اقدم السابق (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه) أي اجتهاده كالمال (ولو جالس) في الشارع انصوا استراحة بطل حقه بمجرد مفارقتها وان نوى العود أو (للمعاملة) أو صناعة يعمل وان ألفه (ثم فارقه تاركا للحرفة أو متقللا الى غيره بطل حقه) منه ولو مقطعا كما يحتمل الا ذم (وان فارقه) أي محل جلوسه الذي ألفه ولو بلا عذر (ليعود) اليه ويطلق به ما لو فارقه لا بقصد العود (لم يبطل حقه) ظهر مسلم اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به ويجري هذا في السوق الذي يقام في كل شهر أو سنة مرة مثلا (الا أن تطول مفارقتها) ولولعذروا ترك فيه متاعه (بحيث ينقطع معاملته عنه وبألفون غيره) هو لازم لما قبله فيبطل حقه حينئذ ولو مقطعا كافي أصل الرخصة وان أطال جع في رده لا انتفاء تعين غرض الموضع من كونه يعرف فيه امل وخرج بمجلس المعاملة ما لو جلس لاستراحة أو نحوها فيبطل حقه بمفارقتها كما مر وكذا لو كان جوالا بقعد كل يوم في موضع من السوق ويكره الجالس في الشارع لحديث أو نحوه ان لم يعطه حقه من غض بصر وكف أذى ورد سلام وأمر

٣٣ نهایه ح سم على منهج (قوله هو لازم لما قبله) فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا بألفون غيره بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته اه سم على حج وقد يجاب بان ما ذكره الشارح هو الغالب بل قد يقال ماداموا ينتظرونه لا يقال انقطع الا فيه (قوله يقعد كل يوم في موضع) أي فيبطل حقه (قوله من غض بصر الخ) وقد نظم الشيخ ابن حجر آداب الجالس على الطريق فقال

نظمت آداب من رام الجالس على الطريق في قول خير الخلق انسانا أقش السلام واحسن في الكلام لعا *

وسمعت العاطس الحاد ايمانا في الخجل عاون ومظلوما عن وأغت * لهفان ردسلا ما واهد حيرانا

با عرف مروانه عن ذكره وكف أذى * وغض طرفا أو أكثر ذكر مولانا أي فاذا وجدت هذه الشروط كان جلوسه مباحا حيث جلس لغرض نفسه وانفق فيه اجتماع الشروط فان قصد بجلوسه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحوهما من القرب كان منسوبا وقوله في النظم له أي بان يقول للمارة لعلك عاليا دعاه له بان ينتعش كذا في الصحاح ويقلب عن الظن

كأن المراد حيولة الغيبة من حيث هي غيبة فكل غيبة كذلك وان قصرت اذ لا يتأتى معها طلب في الحال وان كان المراد حيولاً باعتبار مانع قارئه فلا خصوصية للغيبة بذلك اذا حضر كذلك اذا منعه مانع فليتأمل (قوله نعم الغائب مخير الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك (قوله ما لم يزد على العادة) انظر هل المراد بالعادة العرف كما قد يرشد اليه قوله في ذلك أي

ان ناظم هذه الايات ابن حجر العسقلاني (قوله أو يقرئ فيه الخ) خرج به ما لو جلس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومن ذلك قراءة الاسماع التي تفعل بالمساجد ما لم يكن الشارط لمحله بعينه الواجب لله سبحانه قال سم علي حج وقد يشمل تعليم القرآن بحفظه في الألواح انتهى وهو ظاهر (قوله أو لتعلم ما ذكر) ومنه المطالعة في كتاب للتعليم منه فليراجع مرأه سم علي منهج (قوله التي لا يبطل حقه بها) بأن لم يقصد الاعراض عنه ولا طالت غيبته وليس من الغيبة ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة ببطائها ولو أشهر كما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الأزهر ومما لا ينقطع به حقه أيضاً ما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الأول مثلاً في سنته فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني (قوله ونقله في شرح مسلم) من ان الجلوس فيه كاجلوس في الشارع (قوله ولو جلس فيه) أي جلوساً جازئاً لا تخلف المقام المانع للطائفتين من فضيلة سنة الطواف ثم فانه حرام على الأوجه وبه جزم غير واحد وألحقوا به بسط السجادة وان لم يجلس قالوا ويعزرفاعل ذلك مع العلم ٢٥٠ بمنعه ونوزع في تحريم الجلوس بما لا يجدي ومنه الترديد في المنزلة خلف المقام ويرد

بمعروف ونحوه عن منكر (ومن ألف من المسجد) وان لم يكن من المساجد العظام خلافاً للاذري ومثله المدرسة (موضعاً يفتي فيه) الناس (أو يقرئ) فيه قرأنا وأولنا شريعتاً وأولاً له أو لتعلم ما ذكر كسماع درس بين يدي مدرس لكن بشرط أن يفيد أو يستفيد كما قاله الأذري والأفلا يستحق شيئاً (كالمجالس في شارع لمعامله) في أي فيه التفصيل الماربل أولى لان له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع لياً ألفه الناس وحديث النبي عن اتخاذ المساجد وطناً يستحق مخصوص بعبادة ذلك وافهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام وهو كذلك ولو للمسجد كبيراً أو جامعاً اعتيد الجلوس فيه باذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ولغيره الجلوس في مقعده ومحل تدريسه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها لثلاثه تعطل منقمة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغيره الاقراء أو الافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقاً وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة وأصلها عن العبادي والغزالي وقال الشيخان انه أشبهه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب وهو المعتمد وان نوزع فيه (ولو جلس فيه) أي

بأن المراد به ما يصدق عليه ذلك عرفاً كما هو ظاهر وانه موضع من المسجد فكيف يعطل عما وضع المسجد له وان صلاة سنة الطواف لا تختص به ويرد بأنه امتياز عن بقية أجزاء المسجد بكون الشارع عينه من حيث الافضلية لهذه الصلاة ووقوف امام الجمعة فيه فلم يجز لا حد تفويته بجلوس بل ولا صلاة لم يعينه

الشارع لهما من حيث الافضلية وانه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل المسجد عبادة أخرى ويرد بان محل التحريم كما تقر في الجلوس فيه في وقت يحتاج الطائفون لصلاة سنة الطواف فيه والكلام في جلوس غيره دعاء عقب سنة الطواف لانه من توابعها اهـ ج (أقول) وكما يمنع من الجلوس خاف المقام على ما ذكره منع من الجلوس في المحراب وقت صلاة الامام فيه وكذا يمنع من الجلوس في الصف الأول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف على المصلين وهل مثل ذلك ما لو اعتاد الناس الصلاة في موضع من المسجد مع امكان الصلاة في غيره كبحرة رواق ابن الممر بالجامع الأزهر فيخرج منه من أراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه فيه نظر ولا يبعد الاخفاق فليراجع وفي سم علي ج (مؤخر) أفتى شيخنا الرمي بجواز وضع الخزانة في المسجد اذ لم تضيق وحصل بسببها نفع عام تدرس أو مفت يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء انتهى (مؤخر) وقع السؤال في الدرس عما يقع في قري مصر من وضع القمع في الجرين هل يستحق من اعتاد الوضع بعمل منه وضعه في كل سنة بحيث يصير أحق به من غيره حتى لو رأى من سبقه الى وضع غلته فيه منه كقاع الاسواق أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه لا يصير أحق به من غيره كن اعتاد الصلاة بعمل من المسجد لان الغرض يحصل بالوضع في جميع المحال كما ان الصلاة تصح في جميع بقاع المسجد ولا نظر الى أنه قد يتعلق غرضه بموضع منه كفر به من منزله أو بعده عن اطراف المحال التي هي مظنة السرقة الى غير ذلك لان هذه الاعراض

ما بعده العرف ثانيا وما لا بعده كذلك أو المراد العادة في الصلاة فإن كان الثاني فهل المراد عادته أو عادة من فإن كان المراد عادته فليتنظر إذا لم تكن له عادة (قوله فلو كانا عدلين عنده الخ) يتأمل حاصل هذه السوادة (قوله لانه معذور) فيه في التميل

لا نظر لها كما أنهم لم ينظروا في بقاء المسجد الى حصول الثواب بالقرب من الامام أو كونه بمنزلة الصف وتعود ذلك ومفاد الاسواق انما كان أحق بم التولد الضرر بانقطاع الافه عند عدم اهتدائهم لمحلله فن سبقه اليه استحققه ولا يحصل السبق بوضع علامة في المحل كما لا يحصل الالتقاط بمجرد الوقوف على اللقطة وانما يحصل السبق بالشروع في شغل المحل كوضع شيء من الزرع الذي يراد وضعه في المحل بحيث يعدلانه شرع في التجري (قوله أو استماع حديث) خرج بالاستماع ما لو جلس لتعلمه من المحدث بأن قرأه على وجه يبين فيه العلل ومعه في الاحاديث فانه حقيقته من العلم الشرعي وقد تقدم ان الجالس له يصير أحق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الاولى ما اعتاده بعض الفقهاء ٢٥١ من اتخاذ موضع في المسجد

لذكر في كل جمعة مثلا فإذا اجتمعوا انظر ان ترتب على اجتماعهم على الهيئة المخصوصة تشويش على أهل المسجد في صلاتهم أو قراءتهم منعوامطلقا والالم يمنعوا ماداموا مجتمعين فيه فان فارقوه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الاخرى فوجدوا غيرهم سبقهم اليه لم يجز لهم اقامته منه (قوله لم يبطل اختصاصه) يفيد ان من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم فارقه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بتلك القراءة لاني وقت آخر فليأمل اه سم على حج (أقول) ومنه ما اعتيد

المسجد (لصلاة) وان لم يدخل وقتها أو كان الجالس صيبا في الصف الاول فيما يظهر أو استماع حديث أو وعظ سواء كان له عادة بالجلوس بالقرب كسائر المجلس وانتفع الحاضرون بقربه منه لتعلمه ونحوه أم لا كإباحة في الروضة (لم يصير أحق به في غيرها) أي الصلاة ونحوها مما مر لان لزوم بقعة معينة للصلاة غير مطلوب بل ورد النهي عنه وحينئذ فلا نظر لافضلية القرب من الامام أو جهة اليمين وان انحصرت في موضع بعينه لما تقرر من النهي الشامل لهذه الصورة فزال اختصاصه عنها بخلاف بقاها بعد الصلاة حتى لا يالفها فيقع في رياء ونحوه وفارق مقاعد الاسواق بأن غرض المعاملة يختلف باختلافها والصلاة ببقاء المسجد لا تختلف واعتراض الرافعي بأن ثوابها في الصف الاول أكثر ودان له تركه لموضع منه وأقيمت لزوم عدم اتصال الصف المسد تلزم لنقصها فان تسويتها من تمامها ومحيطه في أثناءها لا يجبر الخلل الواقع في أولها وبأن الصف الاول لا يتعين له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في أي محل كان منه فتوابعه غير مختلف باختلاف بقاءه بخلاف مقاعد الاسواق فانما تختلف في ذاتها من حيث اختصاص بعضا بكثره الوارد في نفسه وبالوقاية من نحو حر وبرد وهذا أولى من الجواب الاول لانه يلزم قائله التفرقة بين محبته قبل فيبقى حقه وبين ان يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك وفارق أيضا بيت المدرسة اذا فارقها ساكنه بان المسجد لا يقصد السكنى فيه وانما تؤلف بقاءه لاجل الصلاة فيها بخلاف بيوت المدارس تقصد السكنى بها فاعتبر ما يتسبب بالاعراض عنها وهو الغيبة الطويلة (فلو فارقها) ولو قبل دخول الوقت فيما يظهر (الحاجة) كقضاء حاجة ورعاف وتجديد وضوء واجابة داع (ليعود لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة) وما لحق بها (في الاصح) فيصرم على غيره العالم به بالجلوس فيه بغير اذنه وظن رضاه كما هو ظاهر (وان لم يترك ازاره فيه) خبر مرسم السابق آنفا والثاني يبطل كغيرها من الصلوات نعم ان أقيمت الصلاة فانصلت الصفوف فالوجه كما يحسنه الاذرعى سد الصف مكانه وما استثناء الزركشي من حق السابق وهو انه لو قعد خلف الامام وليس أهلا للاختلاف أو كان ثم من هو أحق منه بالامامة فيؤخره بقرينة تقدم الاحق بموضعه لخبر ابي بنى منكم

من القراءة في المصاحف التي توضع في يوم الجمعة أو رمضان أو غيرها فلو أحدث من يريد القراءة فيه فقام لم يتطهر لم يبطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم ففارقته ثم عاد فلا حق له (قوله وما لحق بها) أي مما اعتيد فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالاذكار ونحوها أو ما لحق بها من استماع الحديث والوعظ ونحوها ومثله ما لو أراد صلاة الضحى أو الوتر ففعل به ضائعا ثم طرأت له حاجة فلا ينقطع حقه بذهايه اليها لانها كلها بعد صلاة واحدة وينبغي ان النفل المطابق مثل ذلك (قوله الجلوس فيه) وينبغي ان المراد بالجلوس على وجه يمنع منه اذا جاء أما اذا جلس على وجهه انه اذا جاء قام له عنه فلا وجه لانه من ذلك اه سم (أقول) وينبغي ان محله حيث لم يؤدج لوجهه فيه الى امتناع الاول من المحبة له حياء أو خوفا والامتنع

الشيء بنفسه (قوله أو واحد) لعل وجهه أنه إذا كان البائع أكثر من واحد تيسر أخذ حصصه واحد منهم إما من ثفريق الصفقة بتعدد موقد لا يجد عنده ما يأخذ به الجميع أو يكون له غرض في عدم أخذ الجميع (كتاب القراض) (قوله فعل وجه الدلالة فيه أنه الخ) وقد يقال أيضاً أنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم رد عليها ما أخذ منها في نظير ذلك (قوله ببعض ماله) عبارة الصفقة ببعض غائه (قوله مقارضة على منفعة كسكى دار) كان قال له قارضتك على منفعة هذه الدار لتسكن

(قوله لثلاث دخل في ضمانه) قضية قوله من غير أن يرفعها عدم جواز ذلك وقوله لثلاث دخل في الخ يقتضى خلافه وهو ظاهر لأنها وضعت بغير حق ولا مانع من أن التهاون دخلت في ضمانه (قوله فانه لم ينوم مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف أنه لو جالس لقراءة مثلاً ٢٥٢ فار لم ينو قد رابطط حقه بفارقه والالم يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاتيان بما

قصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم (أقول) وقد يمنع الاخذ بأن المسجد شرط للاعتكاف بخلاف القراءة إلا أن يقال الاعتكاف كما يصح في المحل الذي فارقه يصح في غيره فبقاع المسجد بالنسبة للاعتكاف مستوية (قوله بطل حقه بخروجه) ويصدق في دعواه نية المدة ليكون أحق من غيره ادعاه لا أن ذلك لا يعرف الامنه وظاهره يبطل حقه بخروجه وان نوى العود حالة الخروج وقد مر في باب الاعتكاف أنه اذا خرج على نية ان يعود لم يحتج الى تجديد نية اذا عاد وعليه فينبغي أنه لا يبطل حقه في هذه الحالة (قوله ويسن منع من جلس) أي مثلاً

أولو الاحلام والنهي مردود اذا الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمتوهمهم على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر ولا غيره كما أفهمه كلام المصنف بفرش سجادة قبل حضوره فلا غير تضييقاً برجله من غير أن يرفعها بها عن الارض لثلاث تدخل في ضمانه ولو قيل بحرمة فرشها كما يفعل باز وضعة الشريفة وخلف مقام سيدنا ابراهيم صلى الله عليه وسلم وعلى نيينا لم يعد لمانيه من التضييق على الناس وتضييق المسجد ولا نظر لتمكنهم من تضييقها لان أكثرهم بهاب ذلك فهو قياس حرمة صوم المرأة بحضرة زوجها وان كان له قطعة لانه يهابه على انه يترتب عليه من المفاسد ما لا يخفى خرج بالصلاة جالوسه لاعتكاف فان لم ينوم مدة بطل حقه بخروجه ولو لم يطل حقه بخروجه اثناء الحاجة كالمخرج لغيره ناسياً كما يحتمل الشيخ رحمه الله تعالى ويسن منع من جلس فيه لمباينة أو حرفة ويمنع من هو يخرجه ان أضرب بأهله ويندب منع الناس من استتطراق حلق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها توقيرهم (ولو سبق رجل الى موضع من رباط مسبل) وفيه شرط من يدخله وكذا الباقى (أو فقيه الى مدرسة) أو متعلم قرآن الى ما بنى له (أو صوفى الى خاتمه لم يزعم ولم يبطل حقه) منه (بخروجه اثره حاجة ونحوه) من الاعذار ولو لم يترك متاعاً ولا ثياباً ولم يأذن الامام له موم خبر مسلم وقيد ابن الرفعة بما اذا لم يكن لذلك ناظر أو استأذنه والا فلا حق له ويوافقه اعتبار المصنف كابن الصلاح اذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى اذنه في ذلك ويمكن حمله على ما اذا اعتيد عدم اعتباره ومتى عين الواقف مدة لم يرد عليها الا اذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لان العرف يشهد بأن الواقف لم يردشغور مدرسته وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه كما قاله ابن عبد السلام وعند الاطلاق ينظر الى الغرض المبني له ويعمل بالمعتاد المطرد في مثله حالة الوقف لان العادة المطردة في زمن الواقف اذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيزعم فقيه ترك التعلم وصوفى ترك التعبد ولا يزداد في رباط مارة على ثلاثة أيام ما لم يعرض نحو تلج أو خوف فيقيم الى انقضائه واغیر أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نومها وظهر وشرب من مائها ما لم ينقص المضاء عن حاجة أهلها فيما يظهر وافهم ما ذكره في العادة ان بطلالة الازمنة

وقوله فيه أى المسجد وقوله أو حرفة أى لا تليق بالمسجد تكيافه بخلاف فتح كتب العلم ونحوها المعهودة (قوله ويمنع من هو الخ) أى فيصم جالوسه حية مثلاً لاضرار المذكور (قوله ويندب منع الناس) عبارة حج ويمنع مستطرف طلاقة علم الخ انتهى أى ندباً أخذاً من كلام الشارح (قوله لم يردشغور مدرسته) أى خلوها (قوله ينزل منزلة شرطه) أى اذ لو أراد خلافه لذكره ويؤخذ من ذلك جواب ما وقع السؤال عنه من أنه هل يجوز لنا أن نكسر الخشب والاعتسال في فسقية المساجد اذا كانت خارجة عن المسجد أو يمنع وهو الجواز أخذاً ما ذكره الشارح فان مثل هذا جار بين الناس من غير تكبر فيحمل ذلك على أنه كان في زمن الواقف وعلمه ولم بشرط في وقفه ما يخالفه في فرع ليس للمسلم دخول كنيسة بغير إذن أهلها اه سم على منهج (قوله ولا يزداد في رباط مارة على ثلاثة أيام) أى الا اذا لم يكن ثم من يجلس مكانه اذا خرج أخذاً مما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ

فها الغير ومهما حصل ببنا (قوله تغليب) أي والقرينة عليه ما قدمه في المخرج عليه من ذكر الدراهم مع الدنانير وأما قول
الشهاب بن قاسم لا ضرورة إلى حل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج إلى التغليب انتهى فيقال عليه ليس من شرط

(قوله تمنع استحقاق معلومها) أي معلوم أيام البطالة اه (قوله ولا ما يقوم مقامه) المراد بما يقوم مقامه ما ذكره حج في
الوقف من قوله والعبرة فيها أي البطالة ينص الواقف والافيعرف زمنه المطرد الذي عرفه والاقعادة محل الموقوف عليهم
(قوله وطالت غيبته عرفاً) قال في الكنز ولو اتخذ مسكناً أزعم منه اه سم أي على ٢٥٣ خلاف غرض الواقف من

اعداده للصوفية المشتغلين

بالعلم ليستعينوا بسكناه

على حضور الدرس ونحوه

فوفصل في بيان حكم

الاعيان المشتركة

(قوله في بيان حكم الخ)

أي وما يتبع ذلك كقصة

ماء القناة المشتركة

(قوله والمراد ما فيها) أي

فيكون مجازاً (قوله فاذا

جد) من باب نصر ودخل

اه مختار (قوله يسمى

بذلك) أي وليس هو

مراداً هنا كما هو ظاهر

لان الكلام في المعادن

التي تخرج من الارض

(قوله والحق به) أي

المعدن الظاهر (قوله

كالماء العذ) أي الذي له

مادة لا تنقطع كما تقدم له

(قوله وللإجماع) أي فلا

يخص اذن (قوله وبركة)

بكسر الباء كما في القاموس

ونقل بالدرس عن

السيوطي ان فيه لغة

بضم الباء (قوله الآية)

أي وهي الاشارة الثابتة

في الاراضي التي لا مالك

المعهودة الآن في المدارس تمنع استحقاق معلومها حيث لم يدر شرط واقفها ولا ما يقوم مقامه
بما مر أماناً وجهه لغيره عذر فيبطل به حقه كما لو كان بعذر وطالت غيبته عرفاً وغيره الجاوس
في زمن غيبته التي يبقى حقه معها على تطير ما مر
فوفصل في بيان حكم الاعيان المشتركة المستفاد من الارض المعدن هو حقيقة البقعة
التي أودعها الله تعالى جواهر ظاهراً وباطناً سميت بذلك لعدم كون أي افاصة ما أثبتته الله فيها
والمراد ما فيها (الظاهر وهو ما يخرج) جواهره (بلاعلاج) في بروزه وانما العلاج في تحصيله
(كنقطة) بكسر أوله ويجوز فتحه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله أصله عين تجرى فاذا
جسد ماؤها صار كبريتاً وأغزه الاحمر ويقال انه من الجواهر ولهذا يضى في معدنه (وقار)
أي زفت (ومومياء) بضم أوله وبالمدوحى القصير شئ يلقى فيه الماء في بعض السواحل
فيجمد ويصير كالقار وقيل جارة سود بالين ويؤخذ من عظام صوف الكفار شئ يسمى بذلك
وهو نجس أي متنجس (وبرام) بكسر أوله جمع برمة بضمها حجر يعمل منه قدور الطبخ (وأشجار
رحي) ونورة ومدر وملح ماني أو جبلى ان لم يحوج إلى حفرو تعب والحق به قطعة نحو ذهب
أظهرها السيل من معدن (لا يملك) بقعة ونيل بالاحياء ان علمه قبل احيائه (ولا يثبت فيه
اختصاص بتجبر ولا اقطاع) بالرفع من نحو سلطان بل هو مشترك بين الناس مسلمهم وكافرهم
كالماء والكلام ما صرح به صلى الله عليه وسلم قطع رجلاً ملح ما رُب أي مدينة قرب صنعاء كانت
بها بابقس فقال رجل يا رسول الله انه كالماء امد قال فلا دن ولا إجماع على منع اقطاع مشاريع
الماء وهذا مثلهما بجماع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل ويمتنع أيضاً اقطاع وسجج أرض
لاخذ نحو حطبها وصيدها وبركة لاخذها كمنها وظاهر كلامه في اقطاع التملك والارتفاق
وهو كذلك وان قصد الزكوى المنع بالاول وذكر في الانوار ان من المشترك بين الناس الممتنع
على الامام اقطاعه الآية ونماها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يلقى به البحر
من العنبر فهو لا تأخذه وما ذكره في الآية ونماها يخالفه ما في التنبيه من ان من أحياء مواتنا
ملك ما فيه من النخل وان كثرو يمكن الجمع بحمل الاول على قصد الآية دون محلها والثاني
على قصد احياء الارض المشتملة على ذلك فيدخل تبعاً وعلم من ذلك ان من ملك أرضاً بالاحياء
ملك ما فيها حتى الكلام واطلاقهما انه لا يملك يمكن حمله على ما ليس في مملوك وعلى عدم ملكه
هو أحق به اما اذ لم يعلم الا بعد الاحياء فيملكه بقعة ونيل إجماعاً على ما حكاه الامام واما ما فيه
علاج كما لو كان بقرب الساحل بقعة أو حفرت وسيق الماء إليها يظهر الملح فيملك بالاحياء
وللامام اقطاعها (فان ضاق نيله) أي الحاصل منه عن اثنين تسابقا اليه ومثله في هذا الباطن

لها اه حج وهي أوضح في المراد من التعبير بالقربة لسهولة المملوك وغيره وهو لا يوافق الجمع إلا في (قوله واما ما
فيه علاج) قضية افراده بالذكرا غير الباطن إلا في وعليه فامعنى كونه ليس من الظاهر ولا من الباطن ولكنه يخرج
بعلاج إلا أن يقال المراد انه ليس في الارض نفسها معدن لكن لفساد تربتها اذا دخلها الماء واختلط بتربتها صار الماء المختلط
بالتراب ملها فالارض لا معدن فيها ولكنه يحصل باجراء الماء إليها فجاز احيائها لكون الحيا أرضاً مجردة (قوله وللإمام
اقطاعها) هل يخص ذلك بالارفاق قياساً على الباطن إلا في أو بعمه

التغليب الضرورة بل يكفي في ارادته قيام القرينة عليه والباعث عليه الاختصار وهذا أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وقيل ان راج) هذا مقابل قوله وان راج فهو قول في أصل المغشوش وان لم يستهلك (قوله فلا يجوز على إحدى الصرتين) أي ولا على مافي الذمة وكان ينبغي للشيخ ذكره توطئه للاستدراك الذي ذكره (قوله في ذمته) أي المالك كما علم من سوابق

والتعليك فيه نظر والا قرب الثاني لان التملك بالاحياء ولو مع العلم بها وليس الباطن كذلك (قوله قدم السابق) أي ولو ذميا ونقل عن شيخنا الزيادي ما يوافقه (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه أو أسبوعه أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو عادة الناس من ذلك اهـ سم على حج (أقول) الا قرب اعتبار العمر الغالب كما في أخذ الزكاة وقديقال بل الا قرب اعتبار عادة الناس ولو للتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بأن الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزكاة فان مبنائها على الحاجة ومن ثم امتنع على ٢٥٤ الغني بمال أو كسب بخلاف المعدن (قوله فالاصح ازعاجه) أي وعليه فلو أخذ

شيا قبل ازعاج هل يملكه أم لا فيه نظر والا قرب الاول لانه حين أخذه كان مباحا (قوله ان زوجه) أي قال لم يزاحم لم يضره لئلا يكتفى بالتعليق بأن عكوفه عليه كالشجر يقتضي انه لا يسرق فانه مادام مقيما عليه يهاب فلا يقدم عليه غيره وان احتاج مادام مقيما (قوله أقرع بينهما) أي وجوبا ويؤخذ من قوله لا تنفاه المرح انه لو كان أحدهما مسلما قدم كما مر وسيأتي التصريح به في كلام الشارح (قوله قاله في الجواهر) هي للقموي (قوله قدم المسلم) أي وان اشتدت حاجة الذي لان ارتفاعه انما هو بطريق التبعية (قوله وعد في التنبيه الياقوت الخ) حل

الآتي (قدم السابق) منه ما سبقه وانما يقدم (بقدر حاجته) عرفا فله أخذ ما تقتضيه عادة أمثاله ويبطل حقه بانصرافه وان لم يأخذ شيئا (فان طلب زيادة) على حاجته (فالاصح ازعاجه) ان زوجه على الزيادة لان عكوفه عليه كالشجر والثاني يأخذ منه ما شاء لسبقه وفارق ما مر في خصوص مقاعد الاسواق بشدة الحاجة الى المعادن ومحل الخلاف عند انتفاء اضرار الغير والازعاج جرما (فلو جاز آ) اليه (معنا) أوجهل السابق ولم يكفه ما الحاصل منه لحاجتهما أو تنازعا في الابتداء (أقرع بينهما في الاصح) لا تنفاه المرح فان وسعهما واجتماعا وليس لاحد أخذ أكثر من الآخر الا برضاه قاله في الجواهر وهو محمول على أخذ الاكثر من البقرة لا النبل اذله أخذ الاكثر منه ولا فرق كما هو ظاهر كلام المصنف بين أخذ أحدهما للتجارة والاخر للحاجة أو لانهم لو كان أحدهما مسلما والاخر ذميا قدم المسلم كما يجنبه الاذرع في نظير ما مر في مقاعد الاسواق ومقابل الاصح يجتهد الامام ويقدم من براه أحوج وقيل ينصب من يقسم الحاصل بينهما (والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بمساج كذهب وفضة وحديد ونحاس) وخصاص وفير وزج وعقيق وسائر الجواهر المبتوثة في الارض وعد في التنبيه الياقوت من المعادن الظاهرة وجرى عليه الدميري والمجزم به في الروضة وأصلها انه من الباطنة (لا يملك) محله (بالحفر والعمل) مطلقا ولا بالاحياء في موات على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات وفرق الاول بأن الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب ولان الموات اذا ملك يستغنى المحي عن العمل والنيل ميثوث في طبقات الارض يحوج كل يوم الى حفر وعمل وخرج محله نيله فيملك من غير اذن الامام بالاخذ قطعاً لا قبل الاخذ على الاصح وافهم سكونه هنا عن الاقطاع جواز وهو كذلك للتابع بالنسبة للارفاق لا للتملك نعم لا يثبت فيه اختصاص بفتح كذا لظاهر (ومن احياء مواتا فظهر فيه معدن باطن ملكه) بقعة ونيل لكونه من أجزاء الارض المملوكة بالاحياء وقول بعضهم هنا بخلاف الـ كذا ليس في محله ومع ملكه للبقعة يملك ما فيها قبل أخذه كما اقتضاه كلام السبكي وهو الوجه خلاف للجوري وخرج بقوله فظهر المشعر بعدم علمه به حال احيائه ما لو علمه وبخى عليه دار امثلا فلا يملك شيئا في أرجح الطريقين لفساد القصد خلافا لما

سم على حج القول بانه من الظاهر على ان المراد آخاره والقول بانه من الباطن على نفس الياقوت فليراجع في (قوله والعمل) هو أعم من الحفر (قوله بالنسبة للارفاق) لا ينافي هذا ما مر في قوله وظاهر كلامه في اقطاع التملك والارتفاق وهو كذلك الخ لان ذلك في الظاهر وهذا في الباطن وقد يفرق بينهما بأن ما هنا لما كان يحوج الى تملك لم يكن كالحاصل فجاز اقطاعه للارفاق بخلاف الظاهر (قوله وقول بعضهم) أي حج (قوله يملك ما فيها قبل أخذه) خلافا لمج (قوله فلا يملك شيئا) أي ويلزم بازالة البناء ان ترتب عليه منع من يريد الاخذ (قوله في أرجح الطريقين) خلافا لمج (قوله لفساد القصد) وهو حرمان غيره من الانتفاع به

كلامه ولو أحقه وهو مخالف في هذا للشهاب بن حجر ومن ثم حذف من كلامه ما يفيد رجوع الضمير إلى العامل في عدة مواضع كما يعلم بمقابلة كلامه مع كلامه فلا يرجع ولا يحرر (قوله حيث علم ما فيها) انظر ما الحاجة إلى هذا القيد مع انه من صورة المسئلة (قوله دون الطين والخبز) أي ونحوهما ولعله ساقط من النسخ بدليل تأنيث الضمير في فاعلها (قوله ولو شرط أن

(قوله والمياه المباحة الخ) عبارة الروض وهي أي المياه قسمان مختصة وغيرهما فغير المختصة كالأودية والأنهار فالناس فيها سواء ثم قال فرع وعمارة هذه الأنهار من بيت المال والكل أي من الناس بناء قنطرة ورحى عليها أن كانت في موان أو في ماله فان كانت من العمران فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤها وان لم يضر بالملاك انتهى وفيه أمور ومنها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بجافات النيل لقوله لكل بناء قنطرة ورحى عليها بل وبجافات الخلع بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ومنها انه ينبغي تقييد جواز الرحى في الموان بأن لا يضر بالمنفعة بالنهر لان حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الارتفاع به كما تقررونها انه قد يشكل جواز بناء القنطرة والرحى في الموان والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه الا ان يجاب بأن الممتنع التملك بالاحياء وأما مجرد الانتفاع بحريمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضي هذا جواز بناء نحو بيت في حريمه للارتفاع حيث لا تضر ٢٥٥ لاحد به ويجري ذلك في بناء بيت

بشيء لذلك حيث لا تضر به ومنها ان قضية اطلاقه انه لا فرق في جواز ذلك في الموان بين ان يفعله لنفسه خاصة أو لغيره من الناس وقضية ذلك انه يجوز له بناء القنطرة ومنع الناس من المرور عليها لكن عبر في الروضة بقوله قنطرة لعبور الناس انتهى وقال في الرحي بين العمران اذا لم تضر وأحدهما أي الوجهين الجواز كاشراخ الجناح في السمكة المأذنة اه فليتأمل اه سم على حج (قوله الماء والكلأ)

في الكفاية وخرج بالظاهر الباطن فلا يملكه بالاحياء كما علم مما مر ان علمه فان لم يعلمه مملكه والحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وبقعهما لا يملكها بالاحياء مع علمه اذا المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا بستانا وتخصيص المصنف المعدن بالذكور ليكون الكلام فيه والا فن ملك أرضا ملك طبقاتها حتى الأرض السابعة (والمياه المباحة) بأن لم تملك (من الأودية) كالنيل والفرات ودجلة (والعيون) السكائنة (في الجبال) ونحوها من الموان وسيل المطار (يستوى الناس فيها) نظير الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والاروض ثلاث لا يمنع الماء والكلأ والنار فلا يجوز لاحد فتحيرها ولا لادماء اقطاعها بالاجماع وعندنا لا زحام مع ضيق الماء أو مشرع يقدم السابق والا فمرع بينهما وليس للقارع تقديم دوايه على الآدميين اذا انطأ مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقي وما جهل أصله وهو تحت يد واحد أو جماعة لا يحكم عليه بالاباحة لأن البذر لا يملك الا بالملك ومحملة كقوله الا ذرعى اذا كان منبعه من مملوك لهم بخلاف ما منبعه بموات أو يخرج من غير عام كدجلة فانه باق على اباخته ويجهل فيما جهل قدره ووقته وكيفية في المشارب والمساق وغيرها بالعادة المطردة لان المحكمة في هذا وامثاله والوجه ان من لارضة شرب من ماء مباح فعطله آخر بأن احدث ما يحد به الماء عنه تأنيث فاعله ولا يلزمه أجرة منفعة الأرض مدة تعطيها الوسقيت بذلك الماء أخذاعا من في المساقاة وقد جرى جمع متأخرون على انه لو كان لثلاثة ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأراد ذو الأعلى ان يسقي من الاوسط برضا صاحبه كان لذي الاسفل منعه لثلاثة فقام ذلك

عبارة المحلى في الماء (قوله أو مشرع) أي طريقه (قوله مقدم على غيره) أي ولو أدى ذلك إلى هلاك الدواب حيث كان الآدمي مضطرا (قوله ماء منبعه بموات) بقي ما لوجهل منبعه اه سم (أقول) الاقرب انه كالمجهل أصله (قوله فانه باق على اباخته) أي ما لم يدخل لمحل يختص به أخذاعا يأتي في قوله وكالاخذ في اناء سوقه لنحو بركة أو حوض الخ (قوله مدة تعطيها هذا قد يخالف ما مر في أول الغصب من قوله ومداره أي الغصب على العرف فليس منه منع المالك من سقي زرعه أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان لانتفاء الاستيلاء سواء أقصد منعه عنه أم لا على الاصح وفارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها بانه ثم اتلف غداء الولد المتعين له باتلاف أمه بخلافه هنا وبهذا الفرق يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح وغيره قبيل قوله والاصح ان السمن ويأتي قبيل قول المصنف فان أراد قوم سقي أرضهم فيمن عطل شرب ماء الغير ما يؤيد بذلك وأراد بما نقله عن ابن الصلاح ما ذكره حج من قوله وأفتى أيضا ابن الصلاح بضماء شريك غور ماء عين ملك له ولشركائه فيمنس ما كان يسقي به من الشجر وقد يقال ما تقدم عن ابن الصلاح مفروض كاهو ظاهر كلامه فيما أدى حبه إلى فساد الشجر نفسه وما هنا فيعطل الوعطل منفعة الأرض بأن أينسها بحيث لا تصلح للزراعة

يستاجر العامل من يفعل ذلك) أى فى صورة المتن فهو استدراك عليه (قوله ونظر فيه الاذرى بأن الرج الخ) صوابه ان كان
الرج الخ ليوافق ما فى الاذرى (قوله لم يصح قاله القاضى الحسين) قال الشهاب بن قاسم وظاهره انه لو قارضه ولم يشترط عليه
ما ذكره القاضى فاشترى هو واخر باختياره الى ارتفاع السعر لم يضر (قوله بل لو قال على أن تشتري حطة الخ) نقل الشهاب

(قوله كذلك) أى له ثلاث مساق وقوله وأراد هذا اسم الإشارة راجع الى (قوله ثم يرسل الى أسفل منه) وقوله وان زاد على
مرة) وظاهره وان تلف زرع غيره فى مدة سقيه وسيأتى ذلك فى قوله وان هلك الخ (قوله بل منع من أراد احياء أقرب منه)
فى ان المدام فرع أرض لها شرب من نهر فقصد ما الكها حفر ساقية الى نهر من جانب آخر لاستحقاق له فيه وسده فهل له ذلك
كنظيره من الأبواب الى الشارح ٢٥٦ لم يتعرضوا له اه قلت ويحتمل ان يقال ان لم من ذلك تضيق على السابقين

فيستدل به على ان له شربا من الاوسط وانه لو كان له أرضان عليا فوسطى وبسفلى لا يشرب
من مباح كذلك فأراد ان يجعل للثانية شربا مستقلا يشربا معا ثم يرسل لمن هو أسفل منه وأراد
هذا منعه انه ليس له منعه اذا ضرر عليه وليس فيه تأخير لسقى أرضه بل رجا يكون وصول
الماء اليه اذا شربا معا اسرع منه اذا شربا متبا (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف
(منها) أى المياه المباحة (فضاق سقى الاعلى) وان زاد على مرة لان الماء لم يجاوز أرضه هو أحق
به مادامت له به حاجة (فالاعلى) وان هلك زرع الاسفل قبل انتهاء النوبة اليه فان اتسع سقى
من شاء ما شاء هذا كله ان أحيوا معا أو جهل الحال أما لو كان الاسفل أسبق احياء فهو المقدم
بل له منع من أراد احياء أقرب منه الى النهر وسقيه منه عند الضيق كما اقتضاه كلام الروضة
وصرح به جمع المثل يستدل بقربه بعد على انه مقدم عليه ثم من وليه فى الاحياء وهكذا ولا عبرة
حينئذ بالقرب من النهر وعلم من ذلك ان مرادهم بالاعلى المحيى قبل الثانى وهكذا الا الاقرب
الى النهر وعبروا بذلك جرياء الى الغالب من ان من أحيى يتجرى قربهم من الماء ما أمكن لما فيه
من سهولة السقى وخفة المؤنة وقرب عروق الغراس من الماء ولو استوت أرضون فى القرب
للنهر وجهل المحيى أولا أقرع للتقدم (وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لقضائه صلى
الله عليه وسلم بذلك والمراد بما ذكر كما بحثه الاذرى جانب الكعب الاسفل ومخالفة غيره له
مختصا بآية الوضوء مردودة بأن الدال على دخول الغيا فى تلك خارجى وجدتم لاهنا والتقدير
بهما هو ما عليه الجمهور وما اعترض به من كون الوجه الرجوع فى السقى للعادة والحاجة
لاختلافهما زمانا ومكانا فاعتبرت فى حق أهل كل محل بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على
عادة الجواز فقل ان النخل ان أفردت كل بحوض فالعادة ملؤه أولا اتبعته عادة تلك الارض
يقال عليه لا حاجة لهذا التفصيل لان كلام من قسمه لم يخرج عن العادة فى مثله فكل كلامهم
شامل له (فان كان فى الارض) الواحدة (ارتفاع) من طرف (وانخفاض) من طرف (افرد كل
طرف بسقى) لا يزيد الماء فى المنخفضة على الكعبين لو سقيهما معا فسقى احدهما حتى يبلغهما
ثم يسد عنها ويرسله الى الآخر والظاهر كما قاله السبكي انه لا يتعين البداء بالاسفل بل لو عكس
جاز و مرادهم ان لا يزيد المستقلة على الكعبين كما هو واضح (وما أخذ من هذا الماء) المباح
(فى اناء ملاء على الصحيح) بل حكى ابن المنذرى فى الاجماع ولا يصير باعادة اليه شريكا بتفاق

بالاحياء المستحقين السقى
من الجانب الآخر أو
كونه أقرب الى ذلك النهر
منهم امتنع والا فلا اخذا
عما تقر فتأمل اه سم
على ج (قوله من ان
من أحيى) أى أولا (قوله
هو ما عليه الجمهور)
عبارة جج واعتراضا بأن
الوجه انه قد يرجع فى قدر
السقى للعادة والحاجة
لاختلافهما زمانا ومكانا
فاعتبرت فى حق أهل كل
محل بما هو المتعارف
عندهم والخبر جار على
عادة أهل الجواز قيل
النخل ان أفردت كل
بحوض فالعادة ملؤه والا
اتبعته عادة تلك الارض
اه ولا حاجة لهذا
التفصيل الخ اه وهى
أوضح من عبارة الشارح
(قوله من كون الوجه
الرجوع) معتمد (قوله
فاعتبرت) أى الحاجة

(قوله فى اناء ملاء على الصحيح) ظاهره ولو كان الاخذ له غير مميز وعليه فانظر الفرق بين هذا وما

الايجاب
تقدم فى الاحياء من اشتراط التمييز فى المحيى بناء على ما تقدم عن شيخنا الزياى والجواب أما أولا فيحتمل ان الشارح لا يرى
ذلك القيد بدليل غميلة ثم بالجنون وأما ثانيا فيجوز ان يقال هذا لما كان الانتفاع به باعدا مه والمقصود منه النفع به حتى للدواب
التي لا قصد لها ولا شعور بتوسعه وافية فلم يشترطوا فى ذلك تمييزا ولا غيره ويؤيد الثانى انهم جوزوا الاذى أخذ الحطب ونحوه
من دارنا قالوا لان المساححة تغلب فى ذلك وعلى هذا فيقع من ارسال الصبيان للآتيسان بعباء أو حطب الملاء فيجأ أتوابه
للمرسل حيث كان له ولاية عليهم تجوز

ابن قاسم عن الشارح انه قرر انه يصح ان سبب عدم الحجة التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق اتجه الحجة اذا غاية الامر انه قيد اذنه بنوع خاص وذلك لا يضر (قوله نوع هنا) أي بخلاف الوكيل كما مر (قوله كسنة) بأن قال قارضك سنة

استخدمه لهم في مثل ذلك وان لم يرسله أحد أو أرسله غير وليه المذكور فالملك فيه له فيجوز على غيره ولو والد أخذ الا اذا رأى المصلحة في أخذه وصرف بدله أو هو على الصبي (قوله عدم حرمة صه) أي بخلاف ٢٥٧ السمك فانه يحرم القارض فيه

بعد أخذه كما شمله قوله

الا حتى ربح المال والفرق

بينهما ان رد السمك اليه

بعد بيعه تضييعا له لعدم

تيسر أخذه كل وقت

بخلاف الماء (قوله ظاهر)

وهو ان ذلك بعد مضاعفاته

بخلاف الماء فانه يتمكن

من أخذه منه أي وقت

أراد ان لم يكن خصوص

مارده (قوله في كيزان

دولابه) في تجريد المزجد

في الانوار انه لو غصب كوزا

وجمع فيه ماء مباحا ملكه

ذكره في باب الغصب اه

سم (قوله ويمنع عليه

سدها) هذا ظاهر فيما

لو كان الحافر مكافئا

واما غيره فلا يملك بالحفر

وان قصد نفسه وعليه

فلو اتفق حفره لبشره فل

تنزل منزلة ما حفره

المكلف بلا قصد كون

وقفا العامة الناس أو يلغى

فعله فيه نظرا والا قرب

الاول لانه حيث صار

الاصحاب والاول حجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين ربح المال فيه ظاهر وكلاخذ في اناء سوقه فهو بركة أو حوض مسدود وكذا دخوله في كيزان دولابه كما أتى به ابن الصلاح والثاني لا يملك الماء بحال بل يكون باحرازه أو لى به من غيره وخرج بما تقر دخوله في ملكه بنحو سبيل ولو بحفر من رحتى دخل فلا يملكه بدخوله نعم هو أحق به من غيره بل جرياني موضع على أنه يملكه ويمكن حمله على ما إذا أحرز محله بالقفل عليه ونحوه (وحافر بئر عوات للارتفاع) لنفسه بشره أو شرب دوابه منه لا للملك (أولى بماؤها) من غيره فيما يحتاج منه ولولسقى زرعه (حتى يرتحل) لسبقه اليه فان ارتحل بطلت أحقيته وان عاد ومحلله كما قاله الا ذرى ما لم يرتحل بنية العود ولم تطل غيبته واما حفرها للارتفاع المارة أولا بقصد نفسه ولا المارة فهو كاحدهم فيبشترك الناس فيها ولو مع عدم تلفه بوقفها كما صرح به الصميري والماوردي ويمنع عليه سدها وان حفرها لنفسه لتمكن حق الناس بما فلا يملك ابطاله (والمحفورة) في الموات (للملك أو) المحفورة بل والتابعة بدون حفر (في ملك يملك) حافرها وملك محله (ماءها في الاصح) اذ هو غناء ملكه كالنمرة واللبن والشجر النابت في ملكه والثاني لا يملكه للخبر المارو يجرى الخلاف كما قاله الماوردي في كل ما ينبع في ملكه من نطف وملح كما علم عامر وانما جاز لم يكثرى دار الانتفاع بما يشترها لان عقد الجارة قد يملك به عين تبعا كاللبن (وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته) ولولزرعه (زرع) وشجر لغيره اما على الملك فكسائر المملوكات واما على مقابله فلانه أولى به لسبقه (ويجب) بذل الفاضل عن حاجته الناجزة كما قيد به الماوردي قال الا ذوى ومحلله ان كان ما يستخلف منه يكفيه لما يطرأ بلا عوض قبل أخذه في نحو اناء (لماشية) اذا كان بقره كلا مباح ولم يجد صاحب ماء آخر مباحا (على الصحيح) بأن يمكنه من سقيها منه حيث لم يضر زرعه ولا ماشيته والا فن أخذه أو سوقه اليها حيث لا ضرر فيها يظهر لحرمة الروح ومحلله عند انتفاء الاضطرار والا وجب بذله لذى روح محترمة كآدمي وان احتاجه لماشية وماشيتها وان احتاجه لزرع وقبل يجب للزرع كالماشية وقبل لا يجب للماشية كالماء المحرز ولا يجب بذل الفضل الكلال لانه لا يستخلف في الحال ويقول في العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء وحيث وجب البذل لم يجز أخذه عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة آلة الاستقاء ويشترط في بيع الماء تقديره بكيل أو وزن لا بربى الماشية والزرع والفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض

٢٣ نهایه ح وقفا مع عدم القصده من المكلف فلا يبعد تنزيل غيره منزله في ذلك ويؤخذ من

كلام الشارح أنه لو فعل في الماء ما يفسده قبل ارتحاله كتغوطه فيه عمدا امتنع عليه ذلك (قوله في ملك يملك) ولو وقف

المالك أرضا مثلاً بها بئر استحق الموقوف عليه ماء البئر لينتفع به على المادة وله منع غيره منه حيث احتاج اليه كما في الملك

ولو كانت البئر مشتركة بين اثنين لو وقف أو ملك اقتصما ماءها على حسب الحصص ان لم يف بجا حتهما (قوله وقيل يجب

للزرع الخ) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغي ان يجب أيضا لكن هل يقدم على شرب ماشيته وزرعه اه سم على

ح (أقول) نعم ينبغي ان يقدم الماشية ويدلله ما صرحوا به في التيمم من ان من أسباب التيمم احتياجه لعطش حيوان

محترم ولو ما لا فلا يراجع (قوله حيث وجب الخ) هذا علم من قوله أولا بلا عوض الا ان يقال الغرض من الاول بيان ان

الوجوب لا يتوقف على بذل عوض ولا يلزم منه حرمة أخذ العوض

كما يعلم عما يأتي (قوله أم الذراء) محله كما يعلم بحاسيات أن وقع المنع متراجها (قوله وعلم بما نزلناه) لم يعلم هذا بما قرره بل علم منه خلافه وهو أن ذكر المدة على وجه التأقيت مضر مطلقا وأن التفصيل إنما هو فيها إذا ذكرها لا على وجه التأقيت

(قوله في شرب المشاية) قضيته ٢٥٨ اختصاص جواز التقدير بالرى بالآدمي وهو مخالف لما قدمه في شروط

المبيع وعبارته ثم بعد قول المصنف الخامس العلم به نصها وقد يغتفر الجهل للضرورة أو المسامحة كما يبينه في اختلاط حجام البرجين وكافي بيع الفساق وماء السقاء في المكوز قال جمع ولو لم يرب دابة وقد يقال ما سبق لم ينقله جاز ما به بل أورده بصورة التبري منه حيث قال قال جمع وما هنا جعله شرطا مجزوما به فيقدم (قوله من نحو جدول) اسم للنهر الصغير كما قاله الجوهري (قوله لم يضر بما لك) يؤخذ منه أنه لا فرق في جواز ذلك بين أن يشرب أو يسقي دابته منه في موضعه وبين أن ينقله إلى محله ليشرب منه بعد أو يسقي دابته (قوله إقامة للذن العرفي مقام اللفظي) أي ما لم يمنع صاحب الجدول عنه فإن منع امتنع على غيره فعل ذلك (قوله ولا ينافي ما ربحه المصنف) أي

أن الاختلاف في شرب الآدمي أهون منه في شرب المشاية والزرع وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقي الدواب من نحو جدول مملوك لم يضر بما لك إقامة للذن العرفي مقام اللفظي ثم توقف فيما إذا كان لنحو بيت أو وقف عام ثم قال ولا أرى جواز ورود ألف بل جدول أو ماؤه يسيرا انتهى والظاهر الجواز للعلم به من قوله أولا لم يضر بما لك (والقناة) أو العين (المشركة) بين جماعة لا يقدم فيها أعلى على أسفل ولا عكسه بل (يقسم ماؤها) المملوك الجارى من بئر أو نهر قهرا عليهم أن تنازعوا وضاق لكن على وجه لا يتقدم شريك على شريك وإنما يحصل ذلك (بنصب خشبة) مثلا متساو أعلاها وأسفلها يجعل مستويا وألحق بالخشبة ونحوها بناء جدار به ثقب محكمة بالحصص (في عرض النهر) أي فم المجرى فيها ثقب (متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) من القناة ونحوها لانه طريق إلى استيفاء كل واحد حصته وعند تساوى الثقب وتفاوت الحقوق أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته فان جهل قدر الحصص قسم على قدر الاراضى لان الظاهر أن الشركة بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء هذا ان اتفقوا على ملك كل منهم والارجح بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كما مر ولا ينافي ما ربحه المصنف ما ذكره في مكاتبين خسيس ونفيس كونهما على نجوم متفاوتة بحسب قيمتهما فاحضرا مالا وادعى الخسيس أنه بينهما والنفيس أنه متفاوت على قدر النجوم صدق الخسيس عملا باليد لا مكان الفرق إذا المداير هالك على اليد وهي متساوية وفي مستأثنا على الارض المستقيمة وهي متفاوتة فعمل في كل من المحلين بما يناسبه وفي الروضة وأصلها كل أرض أمكن سقيها من هذا النهر إذا رأينا لها ساقية منه ولم نجد لها شربا من موضع آخر حكمنا عند التنازع بأن لها شربا منه اهـ وافهم كلامهم ما أن ماء ذلك لاجراء الماء فيه عند وجوده إلى أرض مملوكه دال على أن اليد فيه لصاحب الارض التي يمكن سقيها منها سواء اتسع المجرى وقت الارض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لأحدهم أن يسقي بمائه أرضه أخرى لا شربا لها منه سواء أحيائها أم لا لانه يجعل لها شرب لم يكن كافيا في الروضة ولو زاد نصيب أحدهم من الماء على رضى أرضه لم يلزمه بذله لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء (ولهم) أي الشركاء (القسمة مهاباة) مياومة مثلا كان يسقي كل منهم يوما كسائر الاموال المشتركة ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضي على أن لهم الرجوع عن ذلك فان رجع وقد أخذوا بته قبل أن يأخذ الآخرون بته فعليه أجرة نوبته من النهر للذة الذي أخذوا بته فيها قال الزركشي ويتعين الطريق الثاني إذا تعدد ما مر بعد أرض بعضهم عن المقسم ويتعين الطريق الاول فيما إذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتمتنع المهاباة حينئذ كما منعوا في لبون الجلب هذا

من القسمة على قدر الاراضى ولم يرد أنه ربحه هنا (قوله ولم نجد لها شربا من موضع آخر) مفهومه أنه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يكون لها شرب من هذا النهر وقد يتوقف فيه بانه ما المانع أن يكون لها شرب من موضعين ويجزى كون لها شربا من غيره لا يمنع أن لها شربا منه أيضا (قوله ويتعين الطريق الثاني) هو قول المصنف ولهم القسمة مهاباة والطريق الاول قوله بنصب خشبة في عرض الخ (قوله فتمتنع المهاباة) هذا قد يخالف ما مر في قوله ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضي الا ان يقال المراد بالامتناع هنا عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن يرد على ذلك ان المهاباة لا اجبار فيها فالاولى ان يقال يصور ذلك زيادة تارة من غير اعتياد كبحر كوهاء ونحوه وما هنا إذا عهديت الزيادة تارة والنقص أخرى من غير اعتياد وقت بخصوصه للزيادة وآخر للنقص

(قوله ان منعه بعدها متراخيا) أي أو سكت (قوله متراخيا) لعله بان فصله عن الكلام بما فوق سكتة التنفس والى كما قد يرشد اليه مقابله بمتة فلا يراجع (قوله وهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرح المنهج والروض) أي على ما في بعض نسخ شرح (قوله صح) أي وان لم يأخذه لكن اذا تأخر مدة واختلط فيها الحادث بالموجود وتمازجا جاء فيه ما قيل في بيع الثمرة اذا اختلط حادثها بموجودها وهو تصديق ذي اليد في كتاب الوقف (قوله التحبيس) أي والاحتباس أيضا أخذ ما يأتي (قوله لغة رديئة) عبارة الشيخ عميرة لغة قديمة (قوله أفصح من حبس) أي بان تشديد (قوله على مصرف مباح موجود) أي على الراجح اما على مقابله فلا يشترط ولو اسقطه لمتأني على كل من القولين لكان أولى كما فصل ٢٥٩ ح (قوله بيرحا) قال في النهاية هذه اللفظة كثيرا ما

يوما وهذا هو ما ساقه من التفاوت الظاهر اه وليس لاحد منهم توسيع فم النهر ولا قضيقه ولا تقديم رأس الساقية التي يجري فيها الماء ولا تأخيرها ولا غرس شجرة على حافته بدون رضا الباقي كسائر الاموال المشتركة وعمارتها بحسب الملك ولا يصح بيع ماء البير والقناة منفردا عنهما لانه يز يدشيا فشيئا ويختلط المبيع بغيره فيتعذر التسليم فان باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باع صاعا من ماء اكد صح لعدم زيادته ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الجميع للجهالة وان أفهم كلام الروضة البطلان في الماء فقط عملا بتفريق الصفة فان اشترى البئر وماءها الظاهر أو جزءها شائعا وقد عرف عمقها فيه ما صح وما ينفع في الثانية مشترك بينهما كما اظهر بخلاف ما لو اشتراها أو جزءها الشائع دون الماء أو اطلق فلا يصح لئلا يختلط الماء الآن ولو سقى زرعها بماء منسوب ضمن الماء يبدله والغلة لانه المالك للبذر فان غرم البذر وتخلل من صاحب الماء كانت الغلة أطيب له مما لو غرم البذر فقط ولو أشغل تارقي حطب مباح لم يمنع أحدا الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فان كان الحطب له فله المنع من الاخذ منها الا اصطلاها ولا الاستصباح منها ومهاياة في كلامه منسوب اما على الحال من المبتدأ وهو القسمة بناء على صحة الحال منه كما ذهب اليه سيوي وغيره أو على انه مفعول بفعل محذوف ويجوز كون القسمة فاعلة بالظرف بناء على من جوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه فنصب مهاياة على الحال من الفاعل

كتاب الوقف

هو لغة الحبس ويراد به الحبس والتبيل وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود والاصل فيه قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها أبو طلحة باذرا لى وقف أحب أمواله بيرحا حديث مشهور وقوله وماتة علوا من خير فلن تكفروه وخبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أي مسلم يدعو له وحمل العلماء

اذا مات ابن آدم ليس يجري عليه من فعال غير عشر علوم يشاهد دعاء نجل وغرس النخل والصدقات تجري ورائة مصنف ورباط ثغر

وحفر البئر أو اجراء نهر وبين للغريب بناء يأوى * اليه أو بناء محل ذكر وتعليم لقرآن كريم * نخذها من أحاديث بحصر ولعل قوله وبيت البيت هو التاسع فلا يقال هي أحد عشر وقوله وتعليم لقرآن أي ولو بأجرة وفي شرح العباب لمج في التميم بعد كلام قرر به الى أن قال ثم رأيت عن الزكشي انه تازع ابن الرقة في تفضيل الصدقة على الوقف بان العلماء قسروا الصدقة الجارية به وتخصيصه بالذكر يدل على أفضليته على غيره وعنه عن المحب السفكوفى أن النفع بالتعليم الناجز أولى منه بالتصنيف لما في ذلك من المنفعة المجهلة ثم عضده بما مر عن ابن الرقة في الصدقة والوقف ثم تعقبه بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث أو علم ينتفع به من بعده وذلك لان المنتفع به من بعده لا يكون الا بالتصنيف اه وفي هذا الحصر نظر بل التعليم ينتفع به من بعده والذي يتجه انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعليم كان التصنيف أولى والا فالتعليم أولى اه (قوله يدعو له) هو من نعمة الحديث وعبارة الجامع الصغير اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له خد م ٣ عن أبي هريرة

الروض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا مخالفة (قوله وسواء في ذلك أ كان عالما بالفساد) أي وان ظن ان لا أجرة له
 (قوله أرضا) أي جزأ مشاعا من أرض أصاب الخ قال الجلال المحلى وقف مائة سهم من خير أه لكن يراجع مقدار الأرض التي
 كانت مجزأة الى ذلك حتى ينسب اليها ما ذكر (قوله بخير) الذي وقفه عمر اسمه ثمغ بناء مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين
 معجمة أه شرح مسلم للنووي (قوله غير ممتول) لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذي الاموال ولا يحسن جملة على الفقير
 لانه لو كان مراد لم يتقيد بالصدق (قوله التي أوصى بهاله) هو مخير بقى قال في الاصابة مخير بقى النضري بفتحين كما في اللب
 الاسرائيلي من بنى النضير ويقال انه من بنى قينقاع ويقال من بنى القيطون كان عالما وكان أوصى بامواله للنبي صلى الله
 عليه وسلم وهي سبع حوائط المثبتة والصائفة والدلال وحصى ويومه والاعوان وسرية أم ابراهيم فجعلها النبي صلى الله عليه
 وسلم صدقة (قوله مقدرة) أي على ٢٦٠ الوقف أوله غنى في نفسه (قوله لم تعرفه الجاهلية) لعل المراد بهم ههنا من لم

الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة اندرتها ووقف عمر رضي الله عنه
 أرضا أصاب بخير بامر الله عليه وسلم وشرط فيها شروطا منها انه لا يباع أصلها ولا يورث
 ولا يوهب وان من وليها يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير ممتول فيه رواه الشيخان وهو
 أول وقف وقف في الاسلام وقيل بل وقفه صلى الله عليه وسلم أموال مخير بقى التي أوصى بهاله
 في السنة الثالثة وجاء عن جابر ما بقى أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى
 وقف وأشار الشافعي رضي الله عنه الى ان هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه
 الجاهلية وعن أبي يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يباع أصلها رجح عن قول أبي حنيفة رضي الله
 عنه يبيع الوقف وقال لو سمعته لقال به وأركانه أربعة موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف
 وبدأ به لكونه الاصل فقال (شرط الواقف صحة عبارته) ولو كافر المالا يعتقده قرابة كمسجد
 تخرج الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) في الحياة كما هو المتبادر وهذا أخص مما قبله فجمعه
 بين مالا يباح فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة ونحو وصيته ولو بوقف داره لارتفاع الحجر
 عنه بموته ومكره فلا يرده عليه لانه في حالة الاكراه ليس صحيح العبارة ولا أهلا للتبرع ولا غيره
 اذا ما يقوله أو يفعله لاجل الاكراه لغومنه ومكاتب ومفلس وولي ويصح من بعض ومن لم ير
 ولا خيار له اذا رأى ومن الاعى قياسا على ما قبله كما هو مقتضى كلامهم وان لم أر التصريح به
 (و) شرط (الموقوف) كونه عينا معينة مملوكة ملكا يقبل النقل يحصل منها مع بقاء عينها فائدة
 أو منفعة تصح اجارتها كما يشير لذلك كلامه الا في بذكره بعض محترزات ما ذكر كالمنفعة وان
 ملكها مؤبدا بالوصية والملتزم في الذمة وأحد عبده وما لا يملك ككلب نعم يصح وقف الامام

يقربك بكتاب كعبدة
 الاوتان لما يأتي بعد قول
 المصنف وان وقف على
 جهة معصية الخ من قوله
 ما فعله ذي لا يطله الا
 ان ترافعوا اليها الى قوله
 لا ما وقفوه قبل المبعث
 على كذا نسبهم الخ فانه
 صريح في مشروعية
 الوقف قبل البعثة (قوله
 وقال لو سمعته لقال به) قال
 ج واما ما تجبه الرد به على
 أبي حنيفة ان كان يقول
 يبيعه أي الاستبدال به
 وان شرط الواقف عدمه
 (قوله ولو كافرا) لو وقف
 ذي على أولاده الامن
 أسلم منهم قال السبكي

رفعت الى في المحا كانت فأبقيت الوقف وأنغيت الشرط ومال من الى بطلان الوقف أه سم على منهج نحو
 (أقول) واصل وجه ما مال اليه من انه قد يحتملهم على البقاء على الكفر وبتقدير معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد
 المعصية (قوله لما لا يعتقده) هو من جملة الغاية (قوله كمسجد) أي وكوقف مصحف ويتصور ملكه له بان كتبه أو ورثته من
 أه وممثل المصحف الكتب العلمية (قوله ونحو وصيته) أي السفيه (قوله ومفلس) أي وان زاد ماله على ديونه كان طرأ له
 مال بعد الحجر أو ارتفع سعر ماله الذي سحر عليه فيه (قوله ومن الاعى قياسا) كان الاولى ان يسقط قياسا ويقول ويؤخذ من
 عدم اشتراط الرؤية صحة وقف الاعى اللهم الا أن يقال ان التقدير وبصير لم ير لانه المصرح به في كلامهم (قوله مع بقاء
 عينها فائدة) أي كالفعل للضراب (قوله تصح اجارتها) أي المنفعة وقوله فلا يصح وقف المنفعة ومن ذلك الخوات فلا يصح
 وقفها (قوله نعم يصح وقف الامام) أي وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره ومما عمت به البلوى ما يقع الا أن كثير من الرزق
 المرصدة على أماكن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير وتبطل على غير ما كانت موقوفة عليه أولا فانه باطل ولا يجوز التصرف
 فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليتنبه له فانه يقع كثير ويفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد يت المال
 بان الموقوف عليه ههنا من جملة المستحقين فيه كما يصرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه كإيصال الحق لمصلحة ولا كذلك
 العتق نفسه فانه تفويت للمال

كما يعلم مما سياتي في الفصل الآتي (قوله والبضاعة المال المبعوث) في النخبة قبل هذا ما نصه الابضاع بعث المال مع من يتجر له به تبرعاً قال والبضاعة المال المبعوث ولعل ما في النخبة سقط من نسخ الشارح من الكتبية والافقوله والبضاعة الخ مرتب عليه كما لا يخفى (قوله وفارقت هذه) يعني خذته وتصرف فيه والرجع كله لك وقوله ما صرف قبلها يعني ما في المتن وما أعقبه

(قوله نحو اراضي بيت المال) كتابته بالالف مخالف لقول الشارح كالمحلى بعد قول المصنف السابق ولو أراد قوم سقي أرضهم بفتح الراء بلألف اه وما ذكره هو القياس فان الجمع يقتضي زيادة الملامة على المفرد وهي هنا الباء فلا وجه لاثبات الالف ولكن في المصباح الارض مؤنثة والجمع أرضون بفتح الراء قال أبو زيد وسمعت العرب تقول في جمع الارض الاراضي والاروض مثل فلوس وجمع فعل فعال في أرض وأراضي اه فاذا ذكره الشارح هنا جار على ما قاله أبو زيد (قوله وأم ولد) عطف على ما لا يصح وقفه ويشكل على ما يأتي من صحة وقف المدبرة والمعلق عتقه بصفة فان قياس ذلك صحة وقف أم الولد وبطلانه بموت السيد الآن يقال انه لما امتنع بيعها حال الوقف أشبهت الحرية فيكم بعدم صحة وقفها بخلاف المدبر والمعلق فان كلا يصح بيعه ويبطل التدبير والتعلق بالعتق (قوله ومكاتب) أي كتابة صحبة كأي شيء وكان فائدة ذكر هذه الأمور مع ذكر بعضها في المتن كام الولد التنبيه على ذكر محترقات الشرط التي اعتبرها المجتمعة كما ٢٦١ يشعر به قوله كما يشير لذلك كلامه

الآتي بذكره بعض محترقات ما ذكر الخ (قوله صح فيه) أي وعليه فلو استثناه أو جعله مقصوداً بان قال وقفها وحملها أو كانت حاملاً بحر فلو يبطل وقفها قياساً على البيع أولاً ويفرق فيه نظراً والاقرب الاول (قوله نعم يصح وقف فحل للضراب) أي وأرض جنباته على من يكون في يده بعد الوقف حال جنباته ان نسب لتقصير حتى أتلف والفرق بينه وبين العبد

نحو اراضي بيت المال على جهة ومعين على المنقول المملول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه فيه منوط بها كولي اليتيم ومن ثم لو رأى غلبك ذلك لهم جاز وأم ولد ومكاتب وحمل مفرد وذى منفعة لا يستأجر لها كالة له وطعام امالو وقف حاملاً صح فيه تبعاً لامه كما صرح به الشيخ نعم يصح وقف فحل للضراب وان لم تجز اجارته لانه يعتق في القرية ما لا يعتق في المعامضة و (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود بان تحصل منه فائدة مع بقاءه مدة كما عبر عنه بذلك جماعة وضابط المدفعة المقصودة ما يصح استجاره على شرط ثبوت حق الملك في الرقبة وعلم بذلك ان ما أفاده كلام القاضي أبي الطيب من انه لا يكفي بقاؤه نحو ثلاثة أيام محمول على ما لا تقصداً اجارته في تلك المدة وشمل كلام المصنف وقف الموصى بعينه مدة والمأجور وان طال مدت ما ونحو الجحش الصغير والدراهم لتصاغ حلياً فانه يصح وان لم تكن له منفعة حالاً كما ان الغصب ولو من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة فانهم ما وان عتق بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهم ادوام نسبي أخذاً مما مر ومن ثم صح وقف بناء وغراس في أرض مسـتأجرة لها وان استحقا القطع بعد انقضاء مدة الاجارة وفارق صحة بيعه ما وعدم عتقه ما مطلقاً بانه هنا استحق عليه حقان متجانسان فقد منأقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق مالو وأولد الواقف الموقوفة حيث لم تصر أم ولد

الموقوف اذا جنى حيث قالوا أرض جنباته على الواقف انه في وقف العبد فوت محل تعلق الارش وهو الرقبة ولا كذلك الفضل فان ما أتلفه الفضل بتقدير عدم الوقف لا يباع فيه بل يضمه من كان الفضل بيده كذا نقل عن الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض ونقل عن شيخنا الزيادي ما يخالفه ولعله لم يطلع على ما قاله الشهاب الرملي (أقول) وما قاله الرملي ظاهره وبواطنه ما فرق به ما ذكره حج هنا من الفرق بين أرض جنباته الرقيق الموقوف حيث لزم الواقف وبين أجرة البناء والغراس في الأرض المحسنة أو المستأجرة اذ ارضي صاحب الارض ببقائها باجرة حيث قلنا بعدم لزومها ولو وصل الفضل الموقوف على ذلك الى حالة لا يصلح فيها للضراب فقياس ما يأتي في حصر المسجد وجذوعه اذ لم يثبت الانتفاع به ما في المسجد من جواز بيعه ما انه هنا يباع وبشترى بثمنه مثله أو جزء من مثله فان لم يكن شرأجزه لقلته رجع للوقوف عليه أخذاً بما يأتي في البناء والغراس اذا قلنا بعد انقضاء مدة الاجارة (قوله على شرط ثبوت) أي تقدير ثبوت (قوله مدة) المتبادر منه انها معينة وعليه فيخرج بها مالو أوصى به لغيره مدة حياته وينبغي الصحة فيه كوقف المدبر والمعلق عتقه بصفة لم يعلم وقفها فان مدة الوقف في كل منهما مجهولة وقيل فيهما بالصحة (قوله أخذاً مما مر) أي في قوله بان تحصل منه فائدة مع بقاء الخ (قوله وفارق صحة الخ) أي ما ذكر من صحة الوقف ابتداءً وبطلانه بموت السيد وجود الصفة لحصول العتق وقوله مطلقاً أي ان وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع (قوله حقان متجانسان) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلا حق لله

به وقوله بان اللفظ فيها يعنى بمقابلها فالصحيح فيها يرجع الى معنى ما الى الصورة المد كونه قبلها كما يعلم من شرح الروض
(قوله كقوله للترين) ومثله وقف الجامعة لان شرط الوقف ان يكون مملوكا للواقف وهى غير مملوكة لمن هى تحت يده وما
يقع من استئذان الحاكم فى الفراغ عن شئ من الجامعة ليكون له من يقرأ القرآن مثلاً فى وقت معين ليس من وقفها
بل بفراغ من هى بيده سقط حقه منها وصار الامر فيها الى رأى الامام يصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة وغيره
نقضه اذا رأى فى النقص مصلحة (قوله ومنقول) حيوانا كان أو غيره ثم اذا أشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان مأكولاً
و ينبغي أن يأتى فى حكمه ما ذكره فى البناء والغراس فى الارض المستأجرة او المعارة لهما اذا قلنا من انه يكون مملوكا للواقف
أو الموقوف عليه الخ ومحلها حيث ٢٦٢ لم يأت شرا حيوان أو جزئه بمن الحيوان المذبح على ما يأتى (قوله ولا

يسرى للباقي) أى ولو كان
الواقف موسراً بخلاف
العتق (قوله ويحرم على
الجنب المكث فيه) قرر
م انه يطلب التحية
لداخله ولا يصح الاعتكاف
فيه ولا الاقتراد مع
التباعد أكثر من ثلثائة
ذراع اه سم على ج
وراجع ما ذكره فى طلب
التحية (قوله وتجب
قسمته) أى فوراً وظاهره
وان لم يكن افرازاً وهو
مشكل اه سم على ج
(أقول) وقد يجاب بأنه
مستثنى للضرورة كما قاله
فى أثناء كلام آخر وهذا
ظاهر ان أمكنته القسمة
فان تعذر كان جهل
مقدار الموقوف بقى على
شيوعه ولا يبطل الوقف

كما اقتضاه قوله قبل وان جهل قدر حصته لكن ينظر طريق انقاع الشريك
بمحضته والحالة ما ذكره والا قرب ان يقال ينتفع منه بما لا ينافى حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله فى المسجد
كالخطابة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب أن يقتصر فى شغله على ما يتحقق ان ملكه لا ينتقص عنه (قوله
فالا حوط المنع) أى منع القول بحصة الوقفية وطريق الحصة على ما قاله الشيخ ان تثبت فى مكان بنحو سمر ثم توقف ولا تزول
وقفتها بعد بزوال سمرها لان الوقفية اذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به من عن سؤال صورته لو فرش انسان
بساطاً أو نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجد اهل يصح وقفه فاجاب حيث وقف ذلك مسجد بعد اثباته صح اه وعلى هذا فقوله فى
الشرح اما جعل المنقول الخ محله حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لا مكان حله على ما اذا لم يثبت أو ان
مراه انه لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله فى الفتاوى بحصة وقفه مع الاثبات مستنداً فيه لغير الشيخ (قوله اذا المقلب فيها
التعليق) نضية تشبهه بالمعلق عتقه ان الكتابة الفاسدة لا تبطل فاذا أدى الضوم عتق وبطل الوقف كوجود الصفة فى
وقف المعلق عتقه بصفة وهو ظاهر

(وكاب)

كالروضة وكان الاوضح تذكير ضمير فيها (قوله وبين ما مر في الوكالة) أي حيث لم يجعل دفع الثمن هبة وكان الفرق انه هنا دفع المال له نفسه بصيغة تشعير بالتملك بخلافه ثم (قوله بالنصف مثلاً) أي ويكون المشروط للعامل كافي الانوار (قوله وعليه لو قال رب المال ان النصف لي) أي النصف الذي وقع النص عليه (قوله ويعينها) يعني الجزئية (قوله ولانه

(قوله وفيما قبله) أي المستولدة والكتاب المعلم (قوله على وجه ضعيف فيها) أي بالنسبة للكتاب دون المستولدة لما مر ان اجارتها تصح وتبطل بالموت (قوله وفارق) أي الوقف (قوله أو فاسدة) يتأمل فيه فانه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غراساً حتى لو فعل ذلك كلف القلع مجاناً وعبرة المنهج وبناء وغراس وضعاً بارض بحق اهـ والبناء في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع بحق هذا وقد مر للشارح ان ما قبض بالشراء الفاسد لو بني فيه ٢٦٣ أو غرس لم يقطع مجاناً لان

البيع ولو فاسد يتضمن الاذن في الانتفاع به كالمعار على ما قاله البغوي لكن قدم ان المعتمد خلافه فاهنا يمكن تخريجه على ما قاله البغوي لان الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن به (قوله لانها بين ضدين) زادج ولا مسخالة اجتماع حقيقة ما على شيء واحد (قوله بعدمدة الاجارة) هو واضع في الاجارة الصحيحة لتعين بقائه اما الاجارة الفاسدة والعارية فالمالك متمكن من قلعهما حالاً فلا يبقا لهما فاشها المصوب اهـ ج بالاعنى (أقول) وقد يقال يمكن الفرق بينهما وبين المصوب بان لمالك المصوب قلع البناء والغراس مجاناً ولا كذلك في العارية والاجارة الفاسدة على ما يفهمه

(وكلب معلم) أو غير معلم لانه لا يملك وتقييده بالمعلم لاجل الخلاف (واحد عبدي في الاصح) كالبيع ومقابل الاصح فيه بقيس الوقف على العتق وفيما قبله بقيس وقفه على اجارته أي على وجه ضعيف فيها وفارق العتق بانه أقوى وأنفذ لسرايته وقبوله التعليق (ولو وقف بناءاً وغراساً في أرض مستأجرة) اجارة صحيحة أو فاسدة أو مستعارة مثلاً (لهما) تناء مع ان العطف بأولها بين ضدين فلا اعتراض عليه (فالاصح جوازه) لانه مملوك ينتفع به في الجلة مع بقاء عينه والثاني المنع اذ لمالك الارض قلعهما فلا يدوم الانتفاع بهما قلنا يكفي دوامه الى القلع بعدمدة الاجارة فلو قلع ذلك وبقي منتفع به فهو وقف كما كان وان لم يبق فهو بصير ماسكاً للوقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أحدهما أولهما وقول الجلال الاسنوي ان الصحيح غيرهما وهو شراء عقار أو جزء من عقار وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل نحوه الاذري فقال ويقرب ان يقال يباع ويشترى بثمنه من جنسه ما يوقف مكانه محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول محمول على عدمه ويلزمه بالقلع ارش نقصه يصرف على الحكم المذكور وخرج بقصو المستأجرة المغموصة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى لا يقال غاية أمره ان يكون مقلوعاً وهو يصح وقفه لانا نقول وقفه في أرض مغموصة ملاحظ فيه كونه غراساً فاعداً بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف منقول ويصح شرط الواقف صرف أجرة الأرض المستأجرة لهما من ريعهما ان لم يلزم ذمته الاجرة بخلاف ما لم ذلك بقدا اجارة أو بدونه فلا يصح شرط صرفه منه لانه دين عليه وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتخالفان (فان وقف) على جهة فسيأق أو (على معين واحد أو جمع) هو بمعنى قول أصله جماعة وحصول الجماعة باثنين كما مر في بابها اصطلاح يخص ذلك الباب لصحة الخبر به وحكم الاثنين يعلم من مقابلة الجمع بالواحد الصادق مجازاً بقريظة المقابلة بالاثنتين (اشتراط) عدم المعصية وتعيينه كما أفاده قوله معين و (امكان عليك) من الواقف في الخارج بأن يوجد خارجاً متهاللاً للمالك لان الوقف عليك المنفعة (فلا يصح) الوقف على معدوم كعلي مسجد سميني أو على ولده ولا ولده أو على فقراء

قوله بعد ويلزمه بالقلع ارش نقصه فكان احتمال البقاء فيه بالاجرة أقرب منه في المصوب فصح وقفه ما دونه ثم ما اقتضاه قوله ويلزمه الخ من وجوب الارش في الاجارة الفاسدة موافق لما نقل عن البغوي فيما لو غرس أو بني في الارض المقبوضة بالشراء لانه قد مر ان المالك يخير فيما بين القلع وغرم ارش النقص والتملك بالقيمة والتبعية بالاجرة كالعارية ومخالف لما مر للشارح من ان مالك الارض في الشراء الفاسد يقطع مجاناً (قوله ويلزمه بالقلع) أي المالك للارض وقوله ارش نقصه أي القلع (قوله وهذا مستحق الازالة) ومنه ما لو بني في حريم النهر بناءاً ووقفه مسجداً فانه باطل لانه مستحق الزوال (قوله وهو) أي المقلوع (قوله ان لم يلزم ذمته) أي بان وجبت بعد الوقف بخلاف التي لم تلتزم ذمته قبل فانها دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل اهـ سم على ج بالاعنى (قوله فلا يصح شرط صرفه) أي بل ولا الوقف أيضاً لاشتماله على شرط قضاء ما عليه من الدين من غلة وقفه

تخصيص العامل في التي تليها وفي صورتها الاولى برجع بعض المال) أي حيث خصص نفسه من المال بالادابة أو ببيع أحد الاثنين فيلزم أن لا يكون للمعامل الرابع ما عدا ذلك (فصل في بيان الصيغة) (قوله على أن الرجوع بيننا) راجع للجميع كما هو ظاهر (قوله فلا وقتصر على بيع واشترى فسد) أي ولا شيء له كافي الخصة وهذا حكم النص على هذه دون ما قبلها والا فالفساد قدر مشترك بين الجميع حيث لم يقل والرجوع بيننا فكان على الشارح أن يذكره وقضية ما في الخصة استحقاق

(قوله أو قبرا بيه الحى) ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الاول قال حج هنا على أنه يأتي تفصيل في مسألة القراءة أي بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الاول والخوعبارته ثمة ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من يقرأ على قبرى أو قبرا بى وأبوه حتى بخلاف وقفته الآن أو بعد موتى على من يقرأ على قبرى بعده وتوفى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزى وعرف قبره صح والا فلا (قوله الصحة ٢٦٤ عليه) أي الحربى (قوله اذ لم يبينه) أي المسجد (قوله أراد سكاها) أي فانه يصح

أولاده وليس فهم فقير أو على القراءة على رأس قبره أو قبرا بيه الحى فان كان له ولد أو فهم فقير صح وصرف للحادث وجوده في الاولى أو فقره في الثانية لصحته على المردوم تبعا كوقفته على ولدى ثم على ولدى ولدى ولا ولد له كعلى مسجد كذا وكل مسجد سينى في تلك المحلة وسيد كرى نحو الحربى ما يعلم منه أن الشرط بقاؤه فلا يرده عليه هنا إياهما الصحة عليه لا مكان تملكه ولا (على) أحدهما ولا على عمارة المسجد اذ لم يبينه بخلاف دارى على من أراد سكاها من المسلمين ولا على ميت ولا على (جنين) لأن الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان تابعا لغيره نعم ان انفصل استحق معهم قطعا الآن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كما أشار إليه الأذرى وهو ظاهر ويدخل الحل الحادث علوقه بعد الوقف فاذا انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله كما مر وأما اطلاق السبكي بحثا أنه لا يدخل فيصرف لغيره حتى يتفصل فمترض بان المتبادر أن الواقع من الرجوع بوقف لا انفصاله وبنوزيد لا يشمل بناته بخلاف بنى تميم لانه اسم للقبيلة (ولا على العبد) ولو مديرا أو أم ولد (انفسه) لانه غير أهل للثلاث نعم ان وقف على جهة قربة كخدمة مسجد أو رباط صح الوقف عليه لأن القصد تلك الجهة أما البعض فالظاهر كما أفاده الشيخ انه ان كانت مهياة وصدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحرق أو يوم نوبة سيده فكالعبد وان لم تكن مهياة وزع على الرق والحريه وعلى هذا يحمل اطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه قال الزركشى فلو أراد مالك البعض ان يقف نصفه الرقيق على نصفه الحر فالظاهر الصحة كما لو أوصى به لنصفه الحر ويؤخذ من العملة ان الاوجه صحته على مكاتب غيره كتابة صحته لانه يملك كما نقله في الروضة عن المولى وان نقل خلافه عن الشيخ أبى حامد ثم ان لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا والا فهو منقطع الاخر فيبطل استحقاقه وينتقل الوقف الى من بعده هذا ان لم يهجر والابان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما أخذه من غلته اما مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كما لو وقف على نفسه كاجزم به الماوردى وغيره وهو نظير ما سياتى في اعطاء الزكاة (فان

ويعين من يسكن فيها من أراد السكنى حيث نازعوا الناظر على الوقف (قوله في الوقف على أولاده) أي بخلاف نحو الذرية كما قاله في العباب كالروض وشرحه وكذا أي يدخل في الذرية والنسل والعقب الحل الحادث فتوقف حصته اه والتقييم بالحادث الظاهر انه ليس لاخراج الموجود حال الوقف اه سم على حج وقوله فتوقف حصته بخالف قول الشارح الا ترى فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله الا أن يقال أراد بوقف حصته عدم حرمانه اذا انفصل (قوله بعد الوقف) زاد في نسخة يعنى انه يصرف له بعد انفصاله اه وهى شاملة

لما حصل من الغلة في مدة كونه حيا (قوله فيصرف لغيره) أي من المذكورين في الوقف (قوله بان اطلاق

المتبادر الخ) هذا يخالف ما فهم من قوله فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله فانه كالصريح في انه لا يوقف له شيء مدة الحل فليأمل واذا قلنا يوقف لا انفصاله فأي جزء من الغلة يوقف مع الجهل بعد الحل من كونه واحدا أو أكثر المؤدى الى تعذر الصرف وقياس المعاملة بالاضرر في ارث الحل ان توقف جميع الغلة حتى يتفصل وتقدم ما فيه (قوله أو أم ولد) أي حال كونه رقيقة كما هو الفرض وأما ما في الروض من صحة وقفه على أمهات أولاده فصورته أن يقول وقفت دارى مثلا بعد موتى على أمهات أولادى أو يوصى بالوقف عليهن مثلا (قوله فكالحرق) ينبغى ان هذا التفصيل عند الاطلاق فان عين الواقف شيئا أتبع حتى لو وقف في نوبة البعض على سيده أو في نوبة السيد للعبد أو عند عدم المهياة على أحدهما بعينه عمل به فليراجع (قوله الاوجه صحته) أي الوقف (قوله بما أخذه من غلته) أي ثم ان كان ما قبضه من الغلة باقيا أخذ منه والا فهو في ذمته يطالب به بعد العتق واليسار

العامل في مسئلة اتجر فيها اذ لم يقل والرجع بينهما وانظر ما وجهه (قوله وهو مراده بالشرط) أي هنا وفيما يأتي حتى يتأتى التعيين
يشتمل والا فالمراده انحصار الركن (قوله حيث لم يعمل شيئا) قيد في قوله والرجع كله للمالك وفي قوله ولا شيء للعامل أما لو
عمل فظاهر انه يستحق المشروط اذ الصورة ان القراض باق في حقه واستترب الشيخ هذا في حاشيته من ثلاث احتمالات

(قوله فهو وقف على سيده) أي فلو قصد بالوقف سيد العبد أو أطلق وقتنا بالهبة أو وقف على الهبة وقصد مال كها أو على علفها
ثم باع المالك للعبد أو الهبة أياهما فهل يبقى الموقوف له أو ينتقل الى المشتري فيه نظر وقد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية
تفصيلا ولا يبعد مجيئه هنا فليراجع ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية بان الوقف
في الوصية الخ) وعبارته في الوصية مانصه ولا يصح الوقف على هبة ولو ٢٦٥ أطلق أو وقف على علفها لعدم أهلية المالك

(قوله كما يأتي نظيره)
التي أن قال فان قصد به
مالكها فهو وقف عليه
اهم على ج (قوله)
بقصد مال كها) ينبغي
رجوعه للسنة
اي وافق قول الروض

وشرحه (قوله أما المباحة)
أي الطيبة والمباحة (قوله)
على ذي معين) وسياق حكم
مال الوقف على أهل الذمة
(قوله كمنقطع الوسط) أي
ان ذكر بعد الذي مصرفا
أي فيصرف لاقرب رحم
الواقف مادام حيا ثم بعد
موت الذي لمن عينه
الواقف بعده أو الآخر
فيصرف لمن بعده من
الآن ان عين الواقف
جهة والا فلا قرب رحمه

أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده) كالوهب منه أو وصى له ويقبل هو ان شرطناه
وهو الاصح الا أن وان نهاه سيده عنه دون السيد ان امتنع كما يأتي نظيره في الوصية (ولو
أطلق الوقف على هبة) مملوكة (لغا) لاستحالة ملكها (وقبل هو وقف على مال كها) كالعبد
والفرق ان العبد قابل لان ملك بخلافها وخرج بأطلق الوقف على علفها أو عليها بقصد مال كها
وبالمملوكة المسبلة في ثغر أو نحوه فيصح بخلاف غير المسبلة ومن ثم نقلنا عن المتولى عدم صحته
على الوحوش والطيور والمباحة وما نوزعاه مستدلين بما يأتي ان الشرط في الجهة عدم
المعصية برديان هذه الجهة لا يقصد الوقف عليها عرفا ومن ثم لما قصد حرام مكة بالوقف عليه
عرفا كان المعتمد كما قاله لغزالي صحته عليه أما المباحة المعينة فلا يصح عليها جزما على نزاع فيه
(ويصح) الوقف ولو من مسلم (على ذي) معين متعدد ومتعدد كما يجوز التصديق عليه نعم لو ظهر
في تعيينه قصد معصية كالوقف على خادم كنيسة لتعبد لها كالوقف على ترميمها أو وقودها
أو حصرها وكذا الوقف عليه مالا يملكه كفن مسلم ونحوه صحف فلو حارب ذي موقوف عليه
صار الوقف كمنقطع الوسط أو الآخر كما بحثه بعض الشراح وهو ظاهر وعليه فالفرق بينه
وبين المكاتب اذ ارق ظاهر (لا مرتد وحربي) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لهما ويفرق
بينهما وبين نحو الزاني المحصن وان كانا دونه في الاهدار اذ لا يمكن عصمته بحال بخلافهما بان
في الوقف عليهما منابذة لعزة الاسلام لتمام معاندته ماله من كل وجه بخلافه لاسيما
والارتداد ينفى المالك والحاربة سبب زواله فلا يناسبهما التحصيل أما المعاهد والمؤمن فيلحقان
بالحربي على ما جزم به الدميري وقال غيره انه المفهوم من كلامهم ورجح الغزالي الحاقهما بالذي
وهو الاوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده وخص المصنف في نص

٣٤ نهاية ع (قوله وهو ظاهر) أي ما بحثه من انه كمنقطع الوسط أو الآخر ثم اذا أسلم أو ترك المحاربة
والترجم الجزية هل يعود استحقاؤه أو لا فيه نظر وقياس ما يأتي من انه لو وقف على أولاده الا من يفسق منهم ففسق بعضهم ثم
عاد عدل من الاستحقاق استحقاقه هنا (قوله ظاهر) وهو انه بالجزع عن الكتابة يتبين انه باق على ملك السيد حتى ان السيد
يستحق ما كسبه في مدة كتابته ولا كذلك الذي فانه لم يتبين بحرايته الا بقاء حرايته الاصلية (قوله لا مرتد) أي لا يصح
الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين صحته والا فلا تانقول ذلك انما هو فيما
يقبل التعليق كالتعلق والطلاق بخلاف مالا يقبله كالبيع والوقف فانه محكوم به لانه من المرتد من أصله ولو عاد الى الاسلام
(قوله وبين نحو الزاني المحصن) أي حيث يصح الوقف عليه دونهما (قوله فيلحقان بالحربي) أي فلا يصح عليهما (قوله ان حل)
أي كل منهما وقوله فاذا رجع أي عاد الى دار الحرب (قوله صرف لمن بعده) أي وهو الفقراء من المسلمين وقياس ما صرف في الذي
اذا حارب انه يصير كمنقطع الوسط حيث ذكر بعده جهة يصرف اليها وقد يفرق بان موضوع الذمة على عدم النقص ما بقي
الذي بخلاف العهد والامان فان كلامه موضوعه أن لا يزيد على أربعة أشهر فانتقاله لدار الحرب كالحق فكذا الواقف
لم يجعل له الاستحقاق الا بالمدة القليلة فلم يجز فيه كونه كمنقطع الوسط بل جزم فيه بانتقاله لمن بعده وعلى هذا فالظاهر انه اذا
عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواقف لم يتناول الا المدة الاولى

له (قوله لان أجاب به سؤاله) أي فلا ينزل بمجرد الاذن وفي بعض المواضع انه ينزل بالعقد انتهى ولعل المراد انزاله بالشروع في العقد والازم عليه المخطور المتقدم (قوله ويجب تعيين أكثرهما) المراد تعيين أحدهما من الأمرين اعتباراً بتعيين أكثرهما أو أقلهما وكذا يقال فيما يأتي (قوله نظير ما مر) الذي مر انه يستحق وان علم القادو ما كونه يستحق مع ظن ان

(قوله وقفت على زيد الحربى) ظاهره أن لفظ الحربى والمرتب من جملة صيغته فلا تتمتع صحة الوقف عليهما الذى قال به مقابل الاصح بما لو قال على زيد ولم يزد على ذلك وكان في الواقع حربياً أو مرتداً أو يرد عليه أن الوصف بالحربى أو المرتد يشعر بأن الحامل على الوقف عليه الحرباء ٢٦٦ أو الردة لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية مأمنه الاشتقاق فأشبهه ما لو قال

وقفت دارى على من يرتد أو يحارب وهو باطل قطعاً (قوله ورجع السبكي الخ) هذا هو المتمد وقوله بالحاربة أى قطع الطريق وقوله كالزاني المحصن أى فصيح الوقف عليه (قوله واختاره جمع) لا يقوى على دفع ذلك التذرع اهـ (قوله ومنه) أى من الوقف على نفسه (قوله أو انتفاعه) أى ولو بالصلاة فيما وقفه مسجداً اهـ (قوله وكتب عليه سم ما حاصله ان الوقف يبطل بذلك الشرط ونقله عن تصریح شرح البهجة راذا به على من اقتضى كلامه صحة الوقف وبطلان الشرط (قوله فيبطل الوقف) ومثل ذلك في البطالان ما وقع السؤال عنه من أن شخصاً وقف نخبة لا على مسجد بشرط أن تكون ثمته اله والجريد والليف والخشب ونحوها لله مسجداً وبقي ما لو وقف جريد النخل أو ليفه مثلاً هل يشمل اقراره الحادث والموجود أو الموقوف فقط فيه نظراً لا قرب الاول ومحل التردد ما ينبص على الموجود بان يقول هذا الجريد فان نص عليه لم يدخل الحادث (قوله على سبيل الشرط) هذا كلام يدل على أن التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البشر والمسجد يضرب قائملاً وراجع اهـ سم على منج (أقول) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذى يريده فاشبه الوقف على نفسه على أن قول الشارح أو شر به منه أو مطاعته في الكتاب صريح فيما ذكرناه (قوله جاز له الاخذ منه) أى كأحدهم (قوله بقدر أجرة المثل) أى اما ان شرط النظر لغيره وجعل للناظر أكثر من أجرة المثل لم يمنع كما يأتي بعد قول المصنف فان قوض اليه هذه الامور (قوله وكان) أى ابن الرفعة وقوله يتناوله أى يأخذ غلته (قوله ثم يتصرف في الأجرة) ولو انقضت الأجرة بعد الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم للشارح بعد قول المصنف في الأجرة والاطهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق (قوله من يراه) أى الوقف على النفس كالخنفى

ثم رتاله والجريد والليف والخشب ونحوها لله مسجداً وبقي ما لو وقف جريد النخل أو ليفه مثلاً هل يشمل اقراره الحادث والموجود أو الموقوف فقط فيه نظراً لا قرب الاول ومحل التردد ما ينبص على الموجود بان يقول هذا الجريد فان نص عليه لم يدخل الحادث (قوله على سبيل الشرط) هذا كلام يدل على أن التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البشر والمسجد يضرب قائملاً وراجع اهـ سم على منج (أقول) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذى يريده فاشبه الوقف على نفسه على أن قول الشارح أو شر به منه أو مطاعته في الكتاب صريح فيما ذكرناه (قوله جاز له الاخذ منه) أى كأحدهم (قوله بقدر أجرة المثل) أى اما ان شرط النظر لغيره وجعل للناظر أكثر من أجرة المثل لم يمنع كما يأتي بعد قول المصنف فان قوض اليه هذه الامور (قوله وكان) أى ابن الرفعة وقوله يتناوله أى يأخذ غلته (قوله ثم يتصرف في الأجرة) ولو انقضت الأجرة بعد الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم للشارح بعد قول المصنف في الأجرة والاطهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق (قوله من يراه) أى الوقف على النفس كالخنفى

لاجرة فهو لم يعرف كلامه وانما افاده هنا وهو مخالف فيه للشهاب ابن حجر (قوله للفرير) يرجع للبيع وقوله ولا احتمال الخ راجع للشراء (قوله ويأتي في التعرض في النسبة الخ) عبارة الصفة ومن ثم جرى هنا في قدر النسبة واطلاقها في البيع مامر ثم أي في الوكالة (قوله ويجب الاشهاد) أي في البيع (قوله على اقراره) أي المشتري (قوله ويؤيده كلام ابن أبي عصرون

(قوله وعلى من يتلقى) أي فلا يبطل في حقه ولا حق من يتلقى منه (قوله وسيأتي) قال حج قبيل الفصل اه (قوله بان حكم الحاكم) أي ولو حاكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبني على دعوى وجواب أما لو قال الحاكم الحنفى مثلا حكمت بصفة الوقف وبوجوبه من غير سبق دعوى في ذلك لم يكن حكما بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف فكان لا حكم فيجوز للشافعي بعه والتصرف فيه (قوله على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدة الواقف أو الموقوف عليه أو بعقيدتهما فيه نظروا الاقرب أن العبرة بعقيدة الواقف مطلقا لانه المباشر ٢٦٧ للفعل فتعتبر عقيدته وبقى ما لو أطلق

الوقف على الكائن فهل يحمل على ما تنزله المارة فيصح أو على ما للتعبد فيبطل فيه نظروا الاقرب الثاني ثم رأيت في حاشية التحرير لشيخنا الشوبري ما نصه قوله على عبارة الكائن لو أطلق الوقف على الكائن فهل يبطل أفنى شيخنا صالح بالبطالان لان الظاهر من الوقف عليها الوقف على مصالحها المنوع وهو ما كان يظهر اه (قوله نحو الكائن) وصرح ما ذكر أن هذا اذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر لان غايته أنه فعل أمر محرما لا يتضمن قطع الاسلام لكن نقل

اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كالموقف هذا وقف على وسيأتي ماله تعالى بذلك وأفتى ابن الصلاح وتبعه جمع بأن حكم الحنفى بصفة الوقف على النفس لا يمنع الشافعي باطنا من بيعه وسائر تصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وانما يمنع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلحق بمذايا في معناه لكن رده جمع بأنه مفرغ على مرجوح وهو أن حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به تعليقه والاصح كافي الروضة في مواضع نفوذ باطنا ولا معنى له الا ترتب الاثار عليه من حلال وحرمة ونحوها وصرح الاحكام بان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متقاعا عليه (وان وقف) مسلم أو ذمي (على جهة معصية كعمارة نحو) الكائن المقصودة للتعبد ترصمها وان مكدهم منه كما قاله السبكي والاذري وغيرها أو فناديلها أو كتابة نحو التوراة (فباطل) لكونه اعانة على معصية نعم ما فعله ذمي لا يبطله الا ان ترفعوا اليها وان قضى به حاكمهم لا ما وقفوه قبل المبعث على كنائسهم القديمة فلا يبطله بل نقره حيث نقرها أما نحو كنيسة انزول المارة أولسكني قوم منهم دون غيرهم فيما يظهر فيصح الوقف عليها وعلى نحو فناديلها واسراجها واطعام من يأوى اليها من لا تتفاء المعصية لانها حينئذ يربط بالكنيسة كافي الوصية ومن ثم جرى هنا جميع ما يأتي ثم ومما تهم به السأوى أنه يقف ماله على ذكور وأولاده وأولاد أولاده حال صحته قاصدا بذلك حرمان اناتهم والوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول ببطالانه (أو) على (جهة قربة كالفقراء) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة كما هو ظاهر كلام الرافعي في قسم الصدقات نعم المكتسب كفايته ولا مال له يأخذها (والعلماء) وهم عند الاطلاق أصحاب علوم الشرع كالوصية والمدارس والكعبة والقناطر وتجهيز الموتى فيختص به من لا تركة له ولا منفق (صح) لعموم أدلة الوقف ولا تظن لكونه على جساد لان نفع ذلك راجع على

بالدرس عن شيخنا الشوبري أن عمارة الكنيسة من المسلم كفر لان ذلك منه تعظيم غير الاسلام وفيه ما لا يخفى لانا لاننا نسلم أن ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره في نفسه وهو لا يضرب بتسليمه فمجرد تعظيمه مع اعتقاد حقية الاسلام لا يضرب أيضا لجواز كون التعظيم اضرة فهو تعظيم ظاهري لا حقيقي فان صح ما نقل عن شيخنا المذكور جعل على تعظيم يؤدي الى حقارة الاسلام كاستحسان دين النصرانية من حيث هو دينها على دين الاسلام مع التعظيم (قوله للتعبد) أي ولو مع نزول المارة وقوله الا ان ترفعوا اليها أي فنبطله وان قضى الخ (قوله بل نقره حيث نقرها) أي وان لم نعلم شروطه عندهم لجوار أن لا يكون الاعتبار في شريعتنا معتبرا في شريعتهم حين كانت حقا (قوله لنزول المارة) أي ولو ذميين (قوله حال صحته) أي أما في حال مرضه فلا يصح الا باجازه الاناث لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين (قوله والوجه الصحة) أي مع عدم الاثم أيضا (قوله ولا مال له) قضية تخصيص الاستدراك بما ذكر أن من له مال يقع موقع من كفايته لا يأخذ لانه ليس فقيرا في الزكاة والظاهر أنه غير مراد بل الظاهر أن مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فن له مال يقع موقع من كفايته لكنه لا يكفيه فقير (قوله والعلماء) أي ويصرف لهم ولو أغنياء

سابقاً) أي في الشركة (قوله أي لا يبيعه أباه) أي ولا يشترى منه للقراض كما في كلام غيره فكان الأولى حذف هذا التفسير لإيهامه (قوله بخلاف ما لو اشتري ماله) أي القراض لنفسه (قوله أن أثبت المسالك لكل منهما الاستقلال) هو فرض المسئلة (قوله نعم لا يستفيد ركوب البحر) أي المخل (قوله إلا بالنص عليه) نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح أنه يكفي في التصريح التعبير بالبحر وإن لم يقيده بالمخل (قوله لاقتضاء العرف) هو مشكل مع قوله السابق ولولم يعتمد (قوله والأوهم

(قوله على جميع الناس صح) وعلى العمة ينبغي أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هنا إذا فضل الربع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم اه سم على حج وظاهره وإن كان المدفوع لهم أغنياء (قوله من تحرم عليه الزكاة) أي بحاله لا بالقدرة على اكتساب لما مر في الفقير اه لكن في سم على حج مانصه قوله والغنى الخ شامل للكتسب السابق الحاقه بالفقر أعني الأخذ من الوتف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم أن ٢٦٨ يأخذ المكتسب المذكور مع الأغنياء ومع الفقراء وهو بعيد (قوله ولا

يأتي فيه) أي الوتف وقوله وفارق البيع أي حيث جرى فيه اختلاف (قوله فامكن تنزيل النص عليها) وهو قوله نعم البيع عن تراض فحمل على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة عند من يقول بها (قوله ويقبضه) هو واضح فيما له ناظر أما ما لا ناظر له كن أحياء ما أتى بقصد المسجدية فإن ما أحياء يصير مسجداً ولا ناظر له فإذا اعتل آله قبل الأحياء ثم بنى بها فيه يتبين أنه ملكها من حين الأعداد اه حج بالمعنى أي وأما ما اعتل به الأحياء فهو زعيمه أو اكمل بنائه ويؤول ملكه عن الآلة باستقراره في محله الخ ثم ما ذكر من أن المسجد قد يكون لا ناظر له ظاهر فيمن

المسلمين ولا لاقطاع العلماء دون الفقراء لأن الدوام في كل شيء بحسبه هذا كله عند إمكان حصر الجهة فلم يمكن ذلك كالوقف على جميع الناس صح كذلك أيضاً كما أفاده الالدرجه الله تعالى تبعاً للسببي خلافه لا لساو ودي والروايات (أو) على (جهة لا تظهر فيها القرينة) بين به أن المراد بجهة القرينة ما ظهر فيه قصد هاهو الأ فالوقف كاه قرينة (كالاغنياء صح في الأصح) كما يجوز بل تسن الصدقة عليهم فالمراد من انتفاء المعصية عن الجهة فقط نظر إلى أن الوقف عليك كالوصية ومن ثم استغننا بطلانه على أهل الذمة والفساق لانه اعانة على معصية وهو مردود نقلاً ومعنى وتغيب المصنف صحيح ومن زعم عدم صحته مع سن الصدقة على الأغنياء فكيف لا يظهر فهم قصد القرينة فقد وهم لوضوح الفرق بين ما لا يظهر ولا يوجد ولو حصرهم كالأغنياء أقاربه صح جزماً كما يحتمل ابن الرفعة وغيره والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الزبيلى وبحث الأذرى اعتبار العرف ثم تشكك فيه (ولا يصح) الوقف من ناطق لا يحسن الكتابة (الابلظ) ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بأنما عهدت فيه جاهلية فامكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقف فلو بنى بناء على هيئة مسجد أو مقبرة وأذن في إقامة الصلاة أو الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه نعم بناء المسجد في الموات تكفي النية فيه لانه ليس فيه إخراج الأرض المقصودة بالذات عن ملكه لا حقيقة ولا نقد براحتي يحتاج إلى لفظ قوي يخرج عنه كقوله في الكفاية تبعاً لساو ودي ويؤول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله الآن يقول هي له مسجد ويقبل ناظره له ذلك ويقبضه كقوله القمولى والبلقينى وقول الروايات لو عمر مسجد آخر أو لم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء يمكن حله على ما إذا لم بين بقصد المسجد والقول بخلافه على ما إذا بنى بقصد ذلك وفي كلام البغوى ما رد كلام الروايات وألحق الأسنوى أخذ من كلام الراغب بالمسجد في ذلك المدارس والربط والبلقينى أخذ من أنه أيضاً البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئاً ليبنى به زاوية أو رباطاً فيه يصير كذلك بمجرد بنائه

أما

شرع في أحياء مسجد في موات فانه قبل تمام الأحياء لم يثبت له حكم المسجدية فلا ناظر له أما بعد تمام الأحياء فيكون ناظره الحاكم (قوله يمكن حمله) معتمد (قوله بالمسجد في ذلك) أي انه يصير وقفاً بنفس البناء في الموات (قوله ليبنى به زاوية) واشتهر عرفاً في الزاوية أنها ترادف المسجد وقد ترادف الرباط فيعمل فيها بعرف محلها المطرد والافيعرف أقرب محل إليه كما هو قياس نظائره اه حج (أقول) وعليه فلو أخذ من جماعة في بلاد متفرقة مثلاً ليبنى زاوية في محلة كذا كان العبارة بعرف محلة الزاوية دون الدافعين لكن هل يشترط علم الدافعين بعرف محلة الزاوية ولولم يقصد إلا أخذ محلاً بعينه حال الأخذ لئلا يزل الزاوية حتى يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يبنى فيه أو لا بد من التعيين فيه نظر ولا يبعد العمة توسعة في النظر لجهة الوقف ما أمكن ثم لو بقي من الدراهم التي أخذها ما ذكر شيء بعد البناء فينبغي حفظه ليصرف على ما يعرض له من المصالح وفي سم على حج فرع في فتاوى

عطفه على الامتعة الثقيلة) قال الشهاب بن قاسم أفهم انه على الجبر ليس عطفه على الامتعة فعلى ما اذا قل ولا يقال هذا
 الايام متحقق مع رفع الامتعة الثقيلة لانه يتوهم انه نفس المعطوف عليه ولم يحترز عنه فدل عدم مراعاته انه لا بأس الاحتراز
 عنه حيث أمكن لكنه لم يمكن على ذلك التقدير (قوله حتى لو هلك منه شيء كان على المالكين) أي وليس كذلك وبعبارة التخصة
 اذ لو ملك به لشارك في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوبا عليهم ٢٦٩ وليس كذلك بل الربح وقاية لرأس المال وبه
 فارق ملك عامل المساقاة

حصته من الثمر بالظهور
 لتعينه خارجا فلم يغير به
 نقص النخل (قوله الاصل)
 بالنصب معمول لا لشرائه
 (قوله اذ لا يتحقق انتفاء
 الربح في المتقومات الخ)
 انما يظهر تعليلا لحرمة
 وطء المالك فتأمل (قوله
 وهي منتفية) أي لانه
 انما يملك بالقسمة أو بالظهور
 على القولين ولم يحصل
 واحد منهما (قوله وتقدر
 أخذه) عبارة الجلال بأن
 تعذروا هي أولى حتى يكون

اما الاخر فيصح باشارته واما الكاتب فيكتبه مع النيسة (وصريحه) ما اشتق من لفظ
 الوقف فهو (وقفت كذا) على كذا (أو أرضي) أو أملاك (موقوفة) أو وقف (عليه والتسبيل
 والتصبيح) أي ما اشتق منهما كما ملاكى حبس عليه (صريحان على الصحيح) فبهما الاشتارهما
 شرعا وعرفا وفي الثاني أنهما كنيان لعدم اشتارهما كاشتاراه وقف وقيل الاول كناية والثاني
 صريح (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محترمة) أو مؤبدة (أو موقوفة) ولا يشكل ذكر الخلاف
 في هذه مع صراحة أرضي موقوفة بخلاف لان فيها خلافا أيضا وعلى عدمه فموقوفة في
 الاولى وقعت مقصودة وفي الثانية وقعت تابعة فضعفت صراحتها أو مسبهة أو محبسة أو
 صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة أو بئله كما قاله ابن خيران أو لا تورث (أولا تباع ولا
 توهب) أو اوهنا يعني أو اذا أحدها كاف كما صح في البحر وجزم به ابن خيران وابن الرفعة
 وان نازع فيه السبكي (فصريح في الاصح) لان لفظ التصديق مع هذه القران لا يحتمل سوى
 الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وانما لم يكن قوله لزوجه أنت بائن منى بينونة محرمة
 لا تخبر لي بعد هذا أبد صريحا لاحتماله غير الطلاق كالصريح بالفسخ بخور ضاع والثاني
 كناية لاحتمال تأكيده ملك المتصدق عليه وقيل لا تكفي صدقة محرمة حتى يقول لا تباع ولا
 توهب (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كناية فلا يحصل وقف به (وان نواه)
 لتردده بين صدقة الفرض والنفل والوقف (الا أن يضيفه الى جهة عامة) كتصدقته به على
 الفقراء (وبنوى الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر الرخصة كأصلها وصوبه الزركشي ويحصل
 الوقف به لظهور اللفظ حينئذ فيه بخلافه في المضاف الى معين ولو جاعة لا يكون كناية في
 الوقف وان نواه اذ هو صريح في التمليك بلا عوض فان قبل وقبضه ملكه والا فلا ونقل
 الزركشي عن جع أنه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح أن قوله
 حرمة أو أبدنه ليس بصريح) لعدم استعماله مستقبلا بل مؤكدا كما مر فيكون كناية لاحتماله
 واتيان به بأول دفع ايها أن أحدها ليس بكناية والثاني أنهم ما صريحان لا فادتم ما الغرض
 كالصبيح والتسبيل (و) الاصح وان نازع فيه الاسنوي (أن قوله جعلت البقعة مسجدا)
 من غيرنية صريح حينئذ (تصريحه مسجدا) ولو لم يأت بشيء مما مر لان المسجد لا يكون الا وقفا
 والثاني لا تصير لانه وصفها بأوصافها الشارح بقوله جعلت في الارض مسجدا وظهر
 والخلاف عند الاطلاق فلو نوى به الوقف أو زاد لله صار مسجدا قطعاً والظاهر كما أفاده الشيخ
 أنه لو قال أذنت في الاعتكاف فيه صار مسجدا لان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد بخلاف
 لصلاة وينبغي أن يصير ورنة مسجد بذلك انما هو لتضمن كلامه الاقرار به لا لكون ذلك
 صيغة انشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقفا باطنا (و) الاصح (أن الوقف على

فرض ما يعلم فيه ذلك ولو بالاستغاضة لم يحكم بأنها مسجد لان الاصل خلافه اه وأفهم أن ما لم يعلم فيه شيء لا بالاستغاضة ولا غيرها
 يحكم بمسجديته اكتفاء بظاهر الحال (قوله أما الاخرس) محترز من ناطق (قوله حبس عليه) أي محبوسة وهو بفتح الحاء مصدر
 حبس اذ وقف وبضمه الموقوف ففي المختار الحبس بوزن القفل ما وقف (قوله أو حبس محرم) أي أو صدقة حبس محرم (قوله
 صريح بغيره) وهو ما ضمه الى تصدقت ونحوه وقوله اذ هو صريح معتمد وقوله كان وقفا الخ معتمد (قوله صار مسجدا) قضية قوله
 صار أن هذا صريح في انشاء وقفها مسجدا ومن ثم بحث فيه الشارح بما سياتي (قوله في الاعتكاف) أي أو في صلاة التيمم فيه

السيوطي مانعه مسئلة
 المدارس المبنية الا أن
 بالديار المصرية وغيرها ولا
 يعلم للواقف نص على انها
 مسجد لفقد كتاب الوقف
 ولا تقام بها جامعة هل تعطى
 حكم المسجد أم لا الجواب
 المدارس المشهورة الا أن
 حالها معلوم فنه ما علم
 نص الواقف أنها مسجد
 كالشيخونية في اليونان
 خاصة دون الصحن ومنها
 ما علم نصه أنها ليست بمسجد
 كالكاملية والبيبرسية فان

مثالاً للتلف في فصول (قوله ولو رضى المالك بقبول الحوالة) أي الحوالة الصورية (قوله ما يبدد عند الفسخ) أي ما يبدد حسناً وحكماً ليشمل ما في الذم (قوله حيث طلبه) يعني أصل التنصيص فهو فيه دلتان وكان الأولى تقديمه عقب المتن أو تأخيره ليذكره قبيل قوله ولو قال رب المال لا أئثق الخ (قوله والا) أي بأن كان نقد البلد غير موافق لرأس المال (قوله فان باع بغير جنسه) أي ولم يكن نقد البلد الذي باع به أغبط أخذاً مما قبله (قوله وظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى ينقض المال) أي

(قوله يشترط فيه قبوله) ولو مترادفاً وان طال الزمن حيث كان الموقوف عليه غائباً لم يبلغه الخبر إلا بعد الطول أمالو كان حاضراً فيشترط الفور أخذاً من قول الشارح عقب الإيجاب لكن لو مات الواف هل يكفي قبوله بعدموته أم لا فيه نظر والظاهر عدم صحة القبول لاحقاً لهم الوقف بالعقود دون الوصية وقوله قبوله أي فلا لم يقبل المعين ولا وليه لم يصح الوقف في حصة من لم يقبل وفي سم على منج ٢٧٠ فرع مال مر إلى بطلان الوقف فيما لو مات البطن الأول قبل القبول أو رد

معين) واحداً وأكثر (يشترط فيه قبوله) أن كان أهلاً ولا يقبل وليه عقب الإيجاب أو بلاغ الخبر كالحبة والوصية إذ دخول عين أو منفعة في ملكه قهرابغير الارث بعيد وهذا هو الذي صححه الإمام وأتباعه وعزاه الرافعي في الشرحين للإمام وآخرين وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر عليه وهو المعتمد وإن رجح في الروضة في السرقة عدم الاشتراط نظراً إلى أنه بالقرب أشبه منه بالعقود ونقله في شرح الوسيط عن النص وانتصر له جمع بأنه هو الذي عليه الأكثرون واعتمدوه وعلى الأول لا يشترط قبول من بعد البطن الأول بل الشرط عدم الردوان كن الأصح أنهم يتفقون من الواقف فإن ردوا فنقطع الوسط فإن رد الأول بطل الوقف ولو رجح بعد الرد لم يعد له وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولده ولان ومن يحدث له من الأولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافاً لبعضهم ولا يشترط قبول ورثة حائرين ونف عليهم مورثهم ما بقي به الثلث على قدر أنصبتهم فيصح ويلزم من جهتهم بجزء اللفظ قهراب عليهم لان القصود من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده إذا ضرر عليه فيه ولأنه يملك إخراج الثلث عن الوارث بالكتابة فوقفه عليه أولى ولو وقف جميع أملاكه كذلك ولم يميزه نفذ في ثلث التركة قهراب عليهم كما هو وأفتى ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقرأ على قبره بعد موته فبات ولم يعرف له قبر بطل وقفه وخرجه بالمعين الجهة العامة وجهة التحريم كالسجد فلا قبول فيه جزماً ولم ينبذ الإمام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لآن هذا لا بد له من مباشر ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره بخلاف ما ذهب له (ولو رد) الموقوف عليهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) كالوصية نعم لو وقف على ولده الحائز ما يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما هو وبما تم الكلام على أركانه الأربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأييد والتخييروبيان المصروف والالزام فقال (واو قال وقف هذا) على الفقراء أو على مسجد مثلاً (سنة) مثلاً (فباطل) وقفه افساد الصيغة إذ وضعه على التأييد وسواء في ذلك طويل المدة وقصيرها نعم ينبغي أن يقال

الواقف وقال إن في المنقول ما يساعده فليجرحه سم على منج وهو مستفاد من قول الشارح فان رد الأول بطل الوقف وقول سم رد الواقف أي رجح قبيل القبول (قوله والا) (قبول وليه) أي فلا لم يقبل وليه بطل الوقف سواء كان الولي الواقف أو غيره ومن لا ولي له خاص فوليّه القاضى فيقبل له عند بلاغ الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل له فلا وقف على جمع قبيل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل عملاً بتفريق الصفة (قوله بل الشرط عدم الرد) أي فمن بعد الأول فلا رد بطل فيما يخصه وانتقل لمن بعده ويكون كمنقطع الوسط (قوله بطل

الوقف) هذا يشعر بصحة الوقف ابتداءً وإنه لم يعلم له قبر ومفهومه أنه إذا علم قبره بعد الموت استمرت الصحة وقد تقدم في كلامه البطلان في الوقف على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه إلى ما يتأمل الجمع بينهما وفي حج بعد حكاية هذا عن ابن الصلاح مانصه على أنه يأتي تفصيل في مسئلة القراءة على القبر فاعلم ثم قال ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبري أو على قبر أبي وأبوه حتى بخلاف وقفته الآن أو بعد موته على من يقرأ على قبري بعد موته فإنه وصية وان خرج من الثلث أو أجز وعرف قبره صحح والا فلا اه فيحمل قول الشارح هنا بأنه لو وقف على من يقرأ الخ على مالو كان صورة الوقف وقت الآن على من يقرأ على قبري بعد موته فيصح ويؤيده ما سبق في قوا الشارح أنه لو تخر وعلق اعطاءه للموقوف عليه بالموت جاز فليأمل وعليه فالربع الحاصل في حياته للواقف كالفوائد الحاصلة من الموصى به (قوله ولو وقف على مسجد) وينبغي أن مثله الرباط والمدرسة والمقبرة لمشابهة المسجد في كون الحق فيه لله تعالى

ولا ملازمة بين الانفساخ والانعزال فليتأمل (قوله ويعلم به المسالك) انظر ما فائدته هنا (قوله وكذلك لو رضى بأخذ العروضة من العامل بالقيمة) هو عين ما قبله كما يعلم من شرح الروض وغيره فان الذي في الروض هو هذا المذكور في قوله وكذلك لو رضى الخ وصوره شارحه بالصورتين المتقدمتين فهما صورتان لهذا الحكم المكي لا قسيان له ومن ثم اقتصر عليهما في التخصة وعبارة الروض وشرحه ولو رضى المسالك بأخذ العروضة منه بالقيمة بأن قال له لا تبع وثمة ثم العروضة بتقويم عدلين أو أعطيك قدر نصيبك ناضا ولم يزد راغب فيها أجيب انتهت ٢٧١ (قوله فلا ينفذ تصرف المسالك فيه) قال الشهاب بن قاسم

(قوله كما يحتمل الزركشي) قد يشكل على هذا ما قالوه في البيع والنكاح من عدم الصحة فيهما الا ان يقال الوقف ليكون المقصود منه القرية المحضة نظرا وما يقصد من اللفظ دون مدلوله (قوله فاذا لم يبين مصرفه) أي جميع مصرفه بل اقتصر على أوله أما لو لم يذكر مصرفا بطل ما يأتي في قول المصنف الآتي ولو اقتصر على وقف فلا يظهر بطلانه (قوله فرده) أي فلا يعود للناذر (قوله ويؤخذ منه صفة الخ) مثله في حج بالحرف (قوله بل هما مستويان) وقضيته ان الاخ الشقيق والاخ للاب مستويان لكن (قوله

لو وقفه على الفقراء ألف سنة أو نحوها ما يبعد بقاء الدنيا اليه صح كما يحتمل الزركشي كالأذرى لان القصد منه التأييد دون حقيقة التأييت ولا أثر لما قيل الاستحقاق كعلي زيد سنة ثم على الفقراء أو الآن يولد ولد كما نقله البلقيني عن الخوارزمي وجزم به ابن الصباغ وجرى عليه في الأنوار ولا لتأيت الضمى في منقطع الآخر المذكور في قوله (ولو قال وقف على أولادى أو على زيد ثم نسله) أو نحوهما لا يرد على ذلك (فالاظهر صحة الوقف) لان مقصوده القرية والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخبر (فاذا انقرض المذكور) أو لم تعرف أرباب الوقف (فالاظهر أنه يبقى وقفا) لان وضع الوقف الدوام كالعتق ولانه مصرفه عنه فلا يعود كما لو نذر هديا إلى مكة فرده فقراؤها والثاني يرتفع الوقف ويعود ملكا للواقف أو إلى ورثته ان كان مات لان بقاء الوقف بالمصرف متعذر واثبات مصرف لم يذكروه الواقف بعيد فتعين ارتفاعه (و) الاظهر (أن مصرفه أقرب الناس) رجاء لارتباطه فيقدم وجوب ابن بنت على ابن عمه ويؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقي أن المراد بما في كتب الأوقاف ثم الأقرب إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بينهما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لم يرجع عم على خاله بل هما مستويان ويعتبر فيهم الفقر ولا يفضل الذكر على غيره فيما يظهر (إلى الواقف) بنفسه (يوم انقراض المذكور) لان الصدقة على الأقارب أفضل القربات فاذا تعذر ذلك الواقف تعين أقربهم إليه لان الأقارب مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف لخبر أبي طلحة أرى أن تجعلها في الأقربين وبه فارق عدم تعيينهم في نحو الزكاة على ان لهذه مصرفا عينه الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت أقاربه أو كانوا كلهم أغنياء صرف الربع لمصالح المسلمين كانص عاينه البويطى في الأولى أو إلى الفقراء والمساكين على ما قاله سليم الرازى وابن الصباغ والمتولى وغيرهم أو قال ليصرف من غلته لفلان كذا وسكت عن باقيها فكذلك وصرح في الأنوار بعدم اختصاصه بفقراء بله الوقف بخلاف الزكاة أما الامام اذا وقف منقطع الآخر فصرف للمصالح لا لأقاربه كما أفاده الزركشي وهو ظاهر (ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من سب ولدك) أو على مسجد سبني ثم على الفقراء مثلا (فالمذهب بطلانه) لتعذر الصرف إليه حالا ومن بعده فرع والطريق الثاني فيه قولان أحدهما الصحة وصحة المصنف في تصحيح التنبيه ولو لم يذكر بعد الأول مصرفا بطل فطعا لانه منقطع الأول والاخر ولو قال وقف على أولادى ومن سب ولدك على ما فصله ففصله على الموجودين

بنفسه) أو بوكيله عن نفسه اهـ (قوله صرف الربع الخ) معتمد (قوله فكذلك) أي كمنقطع الآخر وظاهره

انه ولو كان المعين للصرف في الطبقة الأولى يكون منقطع الأول فيما زاد على من سماء بل يصرف لأقرب رحم الواقف تبعاً للمعين في فرع في الزركشي لو وقف على الأقارب انخص بالفقير منهم أيضا بخلاف الوقف على الجيران اهـ سم على منهج ولم يبين ما المراد بالجيران هنا والأقرب جله على ما في الوصية لمساكنة الوقف لها في التبرع (قوله وهو ظاهر) ولعل وجهه ان ما وقفه الامام مبنى على النظر لمساكنة مصلحة المسلمين حيث انقطع من وقفه عليهم بخصوص مصلحة تتعلق به ككونه عالما راجع إلى عموم مصلحتهم لا لأقاربه وهذا ظاهر فيما وقفه الامام من بيت المال أما وقفه من مال نفسه فينبغي انه كغيره في الصرف

(قول المحشى قوله فاذا لم يبين الخ ليس في النسخ وقوله لكن يعض بعده في النسخ التي بأيدينا اهـ)

أى فى المسترد كما هو صريح عبارته ثم قال وهذا امل للاسترداد برضاه مع اطلاقهما أو قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك فى تصوير المسئلة وفيه بحث لماسيا فى عن المطلب انه قرض حينئذ فكيف يحكم بأنه قرض للمالك وينع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر فى شرح الروض عدم نفوذ تصرفه الا فى الاسترداد بغير رضاه فليتامل انتهى (قوله استرداده برضاه) قال الشهاب بن لا قارب (قوله بالتعريك) أى على الافصح ٢٧٢ ويجوز فيه الاسكان (قوله دلت قرينة) فى عبارة الواقف (قوله قبله) أى

قبل ما فيه التردد (قوله وان قال الله) قال السبكي ومحل البطلان ما لم يقل الله والا فيصح ثم يعين المصرف اه شرح الروض اه سم على منهج (قوله لا يصح قبل وهو متجه) عبارة حج قبل وهو متجه اه والمراد منها ظاهر اما ما ذكره الشارح فلم يظهر المراد منه فان عدم الصحة لم تؤخذ مما ذكر لان قوله على جماعة أو واحد محتمل لما نواه وهو مقتضى للصحة اللهم الا أن يقال انه لما لم يكن فيه تعيين كان كالمو قال وقت و اقتصر عليه وحكمه ما مر من عدم الصحة وان نوى معينا فيكون ما ذكر مثله (قوله ولا يجوز تعليقه الخ) ومن ذلك ما يقع فى كتب الاوقاف من قولهم وان ما سيحدث فيه من البناء يكون وقفا فانه لا يصح لعدم تميز وقفته وهو باق على مالك الباقي ولو

وجعل نصيب من مات منهم بلا عقب لمن سيولده صح ولا يؤثر فيه قوله وقفت على أولادى ومن سيولدى لان التفصيل بعده بيان له (أو) كان الوقف (منقطع الوسط) بالتعريك (كوقفته على أولادى ثم) على (رجل) مبهم وبه يعلم أنه لا يضر تردد فى صفة أو شرط أو مصرف دلت قرينة قبله أو بعده على تعيينه اذ لا يتحقق الانقطاع الامع الابهام من كل وجه (ثم الفقراء فالذهب صحتهم) لوجود المصرف حالا وما لا مصرفه عند الانقطاع كمصرف منقطع الآخر لكن محله ان عرف أمد انقطاعه فان لم يعرف كرجل صرف بعد موت الاول لمن بعد المتوسط كالفقراء كما أفاده ابن المقرئ واطلاق الشارح ككثير محمول على ذلك (ولو اقتصر على) قوله (وقفت) كذا ولم يذكر مصرفا أو ذكر مصرفا متعذرا كوقفت كذا على جماعة (فالاظهر بطلانه) وان قال الله لان الونف يقتضى تملك المنافع فاذا لم يعين ممتلكا بطل كالبيع ولان جهالة المصرف كعلى من شئت ولم يعينه عند الوقف أو من شاء الله يبطله فعدمه بالاولى وانما صح أو صيت بنائى ولم يذكر مصرفا حيث يصرف للسالكين القائل به مقابل الاظهر هنا لان غالب الوصايا لهم غملا الاطلاق عليه ولانها أوسع لصحتها بالجهول والنفس وما بحثه الا ذرى من أنه لو نوى المصرف واعترف به صح مردود كما قاله الغزى بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان التمة انما تؤثر مع لفظ يحتملها ولا لفظ هنا يدل على المصرف أصلا ويؤخذ منه انه لو قال فى جماعة أو واحد نويت معينا لا يصح قبل وهو متجه (ولا يجوز) أى لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضاهاى التحرير (كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا لانه عقدي يقتضى نقلا لله تعالى أو للوقوف عليه حالا كالبيع والهبة أما ما يضاهاه كعقلته مسجدا اذا جاء رمضان فالظاهر صحتة كما ذكره ابن الرفعة ومحمل ذلك ما لم يعلقه بالموت فان علقه به كوقفت دارى بعد موتى على الفقراء فانه يصح قاله الشسيخان وكانه وصية لقول الفقهاء لو عرضها للبيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدير بأن الحق المتعلق به وهو العتق أقوى فلم يجز الرجوع عنه الا بنحو البيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشى عن القاضى أنه لو نجزه وعلق اعطاه للوقوف عليه بالموت جاز كالوكالة وعليه فهو كالوصية أيضا فيما يظهر (ولو وقف) شيئا (بشرط الخيار) له فى الرجوع عنه أو فى بيعه متى شاء أو فى تغييره شئ منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر أنه كالبيع والهبة وفارق العتق حيث لم يفسد بالشروط الفاسدة كما قاله الفقهاء واعتمده السبكي بل قال ان خلافه غير معروف بأنه مبني على السراية

لتشوف

كان هو الواقف لكن سياتى بعد قول المصنف بل يشتري بها عبدا الخ ان ما بينه من ماله

أو من ربيع الوقف فى الجدران الموقوفة يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف (قوله اما ما يضاهاه) عبارة الروض فيصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الامام وتبعه غيره اه وقهية ذلك استثناء ما يضاهاى التحرير أيضا مما سياتى فى قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح على حج مؤخر ع موقع السؤال فى الدرس عما لو قال وقفت دارى كوقفت زيد هل يصح الوقف أو يبطل فيه نظرا والجواب عنه بان الظاهر أن يقال فيه ان علم شروط وقف زيد قبل قوله ذلك صح الوقف والا فلا ويحتمل صحتة مطلقا وفى حالة جهله يبحث عنه لانه معين فى الواقع فان عرف فذلك والاتيين البطلان والاول أقرب فليراجع وقول سم فيصح مؤبدا أى من الآن

فاسم فيه اطلاق الاسترداد بالرضا ثم تفصيله بما بعده مع ان من جملة قوله المذكور الذي خرج هذا به بعض اناسم الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير أن يقول استرداده برضاه وقصد الخ فقامل انتهى وما في حاشية الشيخ من محاولة عدم التكرار يحتاج الى تأمل (قوله فتلف بعضه) أي بعد عمله فيه كما هو نص البيهقي ولفظه واذا أخذ ما لا يقوى مثله على عمله فيه

(قوله وخرج بغير حالة الضرورة) يؤخذ منه أنه لو وجد من يأخذ باجرة المثل ويستأجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على أجرة المثل في اجارة تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتبناه له وأنه لو وجد من يأخذ بدون أجرة المثل ويوافق شرط الواقف في المدة ومن يأخذ باجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز أي بضارعية لشرط الواقف فيهما (قوله يجوزوا ذلك) معتمد (قوله وان كره هذا الشرط) في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الالغاز ان كلام القفال في فتاويه يؤهم المنع ثم قال الاسنوي من عنده والقياس جوازه (وأقول) الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفا على أشخاص ٢٧٣ معينة كزيد وعمر وبكر مثلا

أو ذرية أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرده خلاف البتة واذا قلنا بجواز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرط الواقف للمعينين لانهم تبع لهم وهم معقيدون بما شرط الواقف اه وتقدم في احياء الموات في شرح قوله ولوسبق رجل الى موضع من رباط

لتشوف الشارع اليه ومقابل الصحيح يصح الوقف وبلغوا الشرط كما لو طلق على أن لا رجعة له (والاصح أنه اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) أصلاً أو سنة أو لا يؤجر من ذي شوكة كما قاله الاذري أو ان الموقوف عليه يسكن فيه بنفسه (اتباع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر شروطه التي لا تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجود المصلحة والثاني لا يتبع شرطه لانه يجزى على المستحق في المنفعة وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد الامس لا يرغب فيه الاعلى وجه مخالف لذلك فيجوز لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو اذن دمت الدار المشروط عدم اجارتها الا مقدار كذا ولم تكن عمارتها لا باجارتها أكثر من ذلك أو جرت بقدر ما يفي بالمسألة فقط مراعى مصلحة الواقف لا مصلحة المستحق ويجب ان يعدد العقود في منع أكثر من سنة مثلاً وان شرط منع الاستئذاف كذا أفق به ابن الصلاح وخالفه تلميذه ابن رزين وأئمة عصره فجوزوا ذلك في عقد واحد وقول بعض الشرع لا تجوز اجارته مدة طويلة لاجل عمارته لان بها ينسخ الوقف بالكلية كما يقع بركة غير معول عليه لان غرض الواقف بقاء عياله وان غلاك ظاهراً بقاء الثواب له (و) (الاصح) انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية) وزاد ان انقرضوا الله مسلمين مثلاً أو لم يزد شيئاً (اختص بهم) أي اتبع شرطه كما في المحرر وغيره فلا يصح على ولا يعتكف به غيرهم رعاية لغرضه وان كره هذا الشرط والثاني لا يختص المسجد بهم لان جعل البقعة مسجداً كالنصر فلا معنى لاختصاصه بجماعة ولو خص المقبرة بطائفة اختصت بهم عند الاكثرين كما قاله الامام ولو شغله شخص بمساعه لزمته أجرته وهل تكون لهم الاقرب لانهم ملكوا الانتفاع به لا المنفعة ولو انقرض من ذكرهم ولم يذكر أحد بعدهم فالوجه كما يجتبه الاسنوي انتفاع سائر المسلمين به لان

٣٥ نهابه سبل أوقفيه الى مدرسة الخ مانصه واغتر أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من ما هم الم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الاوجه اه وكان هذا فيما اذا لم بشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطي أو هذا فيما اعتيد وذلك في غيره فليصرر وعبرة العباب وان شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلاة فيه صح وكره واختص بها ولا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كالوخس الرباط والمدرسة بطائفة اه سم على حج (أقول) وينبغي حمل ما ذكر في الشق الثاني من المنع على ما اذا شوش على الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في احياء الموات (قوله ولو خص المقبرة بطائفة الخ) معقد وعليه فالودفن بها غير من اختصت به بقياس نبش المغصوب لاجرا من دفن به انه هنا كذلك وهل من التخصيص ما لو اعتاد أهل بلد دفنهم فليمتنع على غير أهل الدفن فيه أو يصير مقبرة من غير اختصاص باحد فيه نظروا الاقرب الثاني لانهم لم يسبق له اختصاص بمالك أزال ملكه عنه ومجرد العادة انما اقتضت جواز الاقدام على الدفن ثم والاصل عدم الاختصاص (قوله الاقرب لا) وينبغي حفظها لمصالح الموقوف (قوله ولو شغله) أي المخصوص بطائفة (قوله انتفاع سائر المسلمين) أي على معنى ان اكل مسلم فيه حقاً وكالمساجد التي لم يخصها واقفها باحد فكل من سبق الى محل منه فهو أحق به

يبدئه فعمل فيه فضاغ فهو ضامن لانه مضيع انتهى وبه ينضج بحث الاذرى الاتى في قول الشارح ويبحث الاذرى أيضا
الخ (قوله لاله فرط يأخذه) الا صوب ما علل به الشافعى رضى الله عنه في نصه السابق من قوله لانه مضيع (قوله اذا القاعده
ان من كان القول قوله في أصل الشئ الخ) انظر ما وجه أخذه من هذه القاعده (قوله نعم لو أقامنا بنبئت) أى في هذه الصورة

(قوله الى الواقف) أى ويكون كمنقطع الوسط (قوله فلم يجز) أى بناء على ما تقتضيه القواعد التى بنى عليها كلامهم أقوله
وقال القاضى الخ) معتمد ٢٧٤ (قوله عند استحقاقه) وذلك عند صيرورته هو وبقية أهل الوقف فى درجة واحدة

وذلك بعد موت أعمام ولد
الولد المذكور فيشارك
أولادهم لكون الجميع
صاروا فى درجة واحدة
ولا تثنى له مع وجود الأعمام
عمل يقول الواقف الطبقة
عليها تنجب الطبقة السفلى
وقوله وهذا الخ معتمد (قوله
انه منقطع الوسط) أى
فيصرف بعد الأولاد الى
قرب رحم الواقف ان كان
غير أولاد الأولاد فان لم يكن
ثم غيرهم أخذوا من حيث
انهم أقرب رحم الواقف
لامن حيث انهم موقوف
عليهم

فوفصل في أحكام الوقف
اللفظية (قوله اللفظية
أى التى هى مدلول اللفظ
(قوله تقتضى التسوية)
أى ثم ان زاد على ما تناسلوا
كان للتسوية جميع أولاد
الأولاد والا كان منقطع
الاخر بعد البطنين الأولين
كما يأتى فى قوله وظاهر كلام
المصنف كالروضة وأصلها
الخ (قوله ليست للترتيب)
أى بل هى للتسوية وما

الواقف لا يريد تعطيل وقفه وليس أحده من المسلمين أولى به من أحد (كالمدرسة والرباط)
والمقبرة اذا خصصها بطائفة فانها تختص بهم قطعاً لان النفع هنا عائدا اليهم بخلافه ثم فان
صلاحتهم فى ذلك المسجد كفعلاها فى مسجد آخر (ولو وقف على شخصين) كهذين (ثم الفقراء)
مثلاً (فان أحدهما فالأصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) لان شرط الانتقال
الى الفقراء انقرضهم جميعاً ولم يوجدوا اذا امتنع الصرف اليهم فالصرف لمن ذكره الواقف
أولى والثانى يصرف الى الفقراء كما يصرف اليهم اذا ماتوا مع كل الخلاف ما لم يفصل والابان
قال وقف على كل منهما نصف هذا فقهما ووقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت
منهما للآخر بل الأقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء
فالأقرب انتقاله للأقرب الى الواقف ولو وقف عليهم ما وسكت عن مصرف له بعدهما فهل
نصيبه للآخر أو لأقرباء الواقف وجهان أوجههما كما أفاده الشيخ الأول وصححه الاذرى
ولورد أحدهما أو بان ميتاً فالقياس على الأصح صرفه للآخر ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم
الفقراء فبات عمرو وقبل زيد ثم مات زيد قال الماوردى والرويانى لاشئ لبكر وينتقل الوقف
من زيد الى الفقراء لانه رتبة بعد عمرو وعمرو بموته أولاً لم يستحق شيئاً فلم يجز أن يتملك بكر عنه
شيأ وقال القاضى فى فتاويه الاظهر انه يصرف الى بكر لان استحقاق الفقراء مشروط بانقرضه
كالموقوف على ولده ثم ولدوله ثم الفقراء فبات ولد ثم الولد يرجع للفقراء ويوافقه فتقوى
البغوى فى مسئلة حاصلها انه اذا مات واحد من ذرية الواقف فى وقف الترتيب قبل استحقاقه
الوقف لحجبه عن فوقه يشارك ولده من بعده عند استحقاقه قال الزركشى وهذا هو الأقرب ولو
وقف على أولاده فاذا انقرض أولادهم فعلى الفقراء فالوجه كما صححه الشيخ أبو حامد انه منقطع
الوسط لان أولاد الأولاد لم بشرط لهم شيئاً وانما شرط انقرضهم لاستحقاق غيرهم واختار ابن
أبى عمرون دخولهم ووجه ذلك كرههم قرينة على استحقاقهم واختاره الاذرى

فوفصل فى أحكام الوقف اللفظية (قوله وقف على أولادى وأولاد أولادى يقتضى
التسوية بين الكل) فى الاعطاء وقدر المعطى لان الواو مطلق الجمع للترتيب خلافاً للعبادى
وان نقله الماوردى عن أكثر الأصحاب وردبانه شاذ وبفرض ثبوته فعمله فى الواو مجرد العطف
أما الواردة للتشريك كما فى اغا الصدقات للفقراء والمساكين فلا خلاف انها ليست للترتيب
(وكذا) يسوى بين الجميع (لوزاد ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن) أو نسلاً بعد نسل لاقتضائه
التشريك لانه لم يزيد التميم وهذا ما صححه فى الروضة تبعاً للبغوى وهو المعتمد ومثله
ما تناسلوا بطناً بعد بطن خلافاً للسبكي وقيل المزية فيه بطناً بعد بطن للترتيب وعلى الأول

هناسمه (قوله ومثله) أى مثل ما ذكر من قوله ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن ما لوجع بينهما (قوله فقارق

خلافاً للسبكي) أى حيث قال انه اذا جع بين قوله ما تناسلوا وقوله بطناً بعد بطن كان للترتيب لا يقال ما ذكره السبكي هو عين
قول الشارح وقيل المزية فيه الخ لانه نقول هذا المحكى بقيل مصور بما اذا اقتصر على بطناً بعد بطن وهذا فيما لوجع بينهما وبين
ما تناسلوا وهذا ويحتمل ان المراد بما ذكر مخالفة السبكي فى بطناً بعد بطن سواء ضم اليها ما تناسلوا أولاً وهذا مقتضى كلام شرح
المنهج حيث قال وقيل المزية فيه بطناً بعد بطن للترتيب ونقل عن الأكثرين وصححه السبكي (قوله وعلى الأول) أى انه للتسوية

وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علمها أي بوجوب الاجرة ~~كذلك~~ انقله الشهاب بن قاسم عن تقرير
 الشارح (قوله ولا ينسخ العقد بالتخالف) أي بل يفسخه أو أحدهما أو الحائز (قوله ولو دفع له مالا وقال اذا مت فتصرف
 الخ) هذه تقدمت في كلامه ~~في كتاب المساقاة~~ (قوله لما كانت شبهة بالقراض) تقدم هذا أول القراض

(قوله والعقبة) عبارة حج وتعقبيه وهي أوضح (قوله لما) لم يتقدم في كلامه ما ذكر لكن في حج قبل هذا ما نصه لان
 بعد تأتي بمعنى مع ثم قال وللا استمرار وعدم الانقطاع (قوله ولو قال وقفته على أولادي) وبقي ما لو قال وقفته على آباء أو
 أمهات هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لا فيه نظر والاقرب الاول لا يقال قياس عدم دخول أولاد
 الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لانه قول فرق ظاهر بينهما وهوان الاولاد يتعدون بخلاف من ذكر من الآباء
 والامهات فانه لا يكون للانسان أبوان فالتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الاجداد والجدات ويكون لفظ الآباء
 والامهات مستعملا في حقيقة وقته ومجازة (قوله ماتنا سوا) هو بمنزلة قوله وان سفلوا (قوله الاعلى فالاعلى الخ) المراد من قوله
 فالاعلى ومن قوله فالاول الطبقة الثانية وعبر عنها بالا على والاول بالنظر لما بعدهما من الطبقات (قوله بالجر كما بخطه) ويجوز
 نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل هذا سبب ضبط المصنف ٢٧٥ له بالجر (قوله وعملا به) أي

الترتيب (قوله فيما لم
 يذكره) أي فيما لم يذكر
 الترتيب فيه في الاولى وهو
 قوله فيما بعده قوله ثم أولاده
 ماتنا سوا (قوله في الاولى)
 أي فلا يقال ان الترتيب
 انما يعبر فيما صرح به ثم
 أو نحوها وما عداه لا ترتيب
 فيه ولكنه عام في جميع
 من يوجد منهم ووجه
 الدفع ما صرح به من ان
 ماتنا سوا بالصفة المتقدمة
 وهي الترتيب وكان هذا
 مأخوذا مما يأتي من ان
 الصفة المتقدمة تشمل
 الجميع (قوله انه قيد في

فصار ما هنا ما يأتي في الطلاق ان طلقة بعد أو بعد طلقة أو قبل أو قبلها طلقة تقع به واحدة
 في غير موطوءة وثنتان متعاقبتان في موطوءة بان ما هنا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية
 والعقبة بالبعدية ليس صريحا في الترتيب لما هنا تأتي للاستمرار وعدم الانقطاع وامان
 فليس قبلها ما يفيد تسوية فعمل بما هو المتبادر من بعدهم هذا فارتفع الاعلى فالاعلى لانه
 صريح في الترتيب (ولو قال) وقفته (على أولادي ثم أولاد أولادي ثم أولادهم ماتنا سوا أو)
 قال وقفته (على أولادي وأولاد أولادي الاعلى فالاعلى أو) الاقرب فالاقرب أو (الاول
 فالاول) بالجر كما بخطه بدلا مما قبله (فهو الترتيب) دلالة ثم عليه ولنصرحه به في الثانية وعملا
 به فيما لم يذكره في الاولى لان ماتنا سوا يقتضي التسميم بالصفة المتقدمة وهي عدم الصرف
 لبطن وهناك أحد من بطن أقرب منه كما صرح به البغوي وغيره وظاهر كلام المصنف كالروضة
 وأصاها ان ماتنا سوا قيد في الاولى خاصة والاوجه كما صرح به جمع انه قيد في الثانية أيضا
 فان حذفه من أحدهما اقتضى الترتيب بين البطنين المذكورين فقط ويكون بعدهما منقطع
 الاخر حيث لم يذكره صرقا وبمقتضى السبكي انه لو وقف على ولده ثم ولد أخيه ثم ولد ابنته
 فمات ولده ولا ولد لأخيه ثم حدث لأخيه ولد استحق ولو اختلف أهل البطن الاول والثاني
 مثلاً في انه وقف ترتيباً أو تشريراً أو في المقادير خلفوا ثم ان كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم
 بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان في يده وأفتى البلقيني فبن وقف

الثانية) أي والثالثة أيضا وهي قوله أو الاول فالاول (قوله فان حذفه) أي قوله ماتنا سوا (قوله استحق) هل المراد انه يستحق
 ولد ولد البنت الى حدوث ولد الاخ فيمنع قطع استحقاقه أو المراد انه يستحق معه اه سم على حج (أقول) قياس ما يأتي للشارح
 فيما لو قال وقف على أولادي ولا ولد له ثم حدث له ولد من التسوية بين من حدث وولد الولد الموجود حال الوقف الثاني ثم
 ما ذكر من استحقاق ولد البنت بموت الولد ظاهر على ما صرح عن القاضي فيما لو قال وقفته على زيد ثم عمرو ثم بكر الخ اما على
 ما صرح عن الماوردي والرويان من أن بكر الاشئ له فقياسة ان ولد البنت هنا الاشئ له مدة عدم حدوث ولد الاخ وانما يعطى بعد
 حدوثه وموته وقبل الحدوث تصرف الغلة لأقرب رحم الوافق الفقير (قوله خلفوا) أي ان لم يكن في يد بعضهم ما يأتي من
 ان القول قوله فلا معنى لتخليف غيره (قوله فالقول قوله) المتبادر من هذه العبارة ان القول قوله بيمينه وهو مشكل فان
 الشخص لا يثبت لغيره حقا بيمينه وهو هنا يثبت بيمينه حقا لأهل الوقف وان كان منهم فالاقرب انه يصدق بلا يمين ثم ما ذكر
 الشارح يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان جماعة ادعوا ان آباءهم مثلاً وقف وقفه هذا على أولاد الظهور دون
 أولاد الباطن وأقاموا بذلك بينة ثم بعد مدة أقام غيرهم بينة بأنه وقفه على أولاد الظهور وأولاد الباطن ولم تستد واحدة من
 البينتين الوقف لتاريخ وهو انهم يحلفون ثم ان كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله وكذا

أيضا (قوله مردود بأن أهل خير كانوا مسلمة آمنين) أي والمعاملة المتماثلات مع الحريين (قوله راداه دعوى الناظران كان في يده وينبغي ان تصديق ذي اليد محمله اذا لم تكن يده مستندة الى البيعة التي أقامها ومنه أيضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا في محلات مدة طويلة ثم وقفها وأقام عليها ناظرا فتصرف الناظر فيها بقية حياة الواقف وبعد موته أيضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك موقوف على مسجد كذا وهو انهم ان أقاموا بذلك بيعة شرعية وبيعت انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الواقف الثاني يده عليه قدموا والا فالقول قول الناظر يقتضي وضع يده وتصرفه في الوقف المترتب على يد الواقف وتصرفه (قوله وكذا الناظر) أي ولو امرأة (قوله فعمره) أي بما حصل من غلته ولم يدفع في مدة العمارة ما يفي بالمصاريف التي عينها (قوله ويدخل فيهم) أي الاولاد وظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم انه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا يعني تبعية وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع أولاده حريين وصحته فيما تقدم على الحربي اذا كان ضمنيا كوقف على هؤلاء وفيهم حربي وقد يقال ينبغي صحة الوقف وان كان جميع الأولاد حريين لان المقصود بالجهة أي جهة الاولاد وقد يحدث له أولاد غير حريين اه سم على حج لكنه قد يشكل على ما مر من انه لو وقف على ذي ثم حارب لا يستحق مدة حربه بل يصير الوقف كمنقطع الوسط أو الآخر على الخلاف المتقدم وقد يجاب بانه لما كان الوقف على شخص بعينه ضعفت مشابهته للجهة فاذني استحقاقه بعروض الحاربة ولا كذلك هنا (قوله ومن ثم لو علمت) ٢٧٦ أي كأن لم يكن له أو كان ونصب قرينة على دخولهم كقوله رفقابا ولاد أولادى

على مصاريف ثم الفقراء واحتاج الوقف الى عمارة فعمره وبقيت فضله بانها تصرف لمن نجده له تلك المصاريف لان الواقف قدمها على الفقراء (ولا يدخل) الارقاء في الوقف على الاولاد لان تنفاه ملكهم ويدخل فيهم الكفار ولو أهل حاربة كما هو ظاهر نعم الوجه في المرتد وقف دخوله على اسلامه ولا (أولاد الاولاد) ذكره أورأنا (في الوقف على الاولاد) والنوعان موجودان (في الاصح) لانه لا يسمى ولدا حقيقة ولهذا صرح ان يقال ما هو ولده بل ولدوله وعدم جملهم اللفظ على حقيقة ومجازه لان شرطه ارادة المتكلم له ولم يعلمها ومن ثم لو علمت فالوجه دخوله لهم كما قطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بآرائه فهنا مرجع وهو اقربية الولد المرعية في الاوقاف غالباً فرحمته وبه فارق ما يأتي في الوقف على الموالى والثاني يدخلون لقوله تعالى يا بني آدم وخبرارمو يا بني اسمعيل فان أباكم كان راميا اما اذا لم يكن حال الوقف على الولد الاولاد ولد الولد لعل عليه قطعاً صيانة للفظ عن الانغاء فلو حدث له ولد فالظاهر انصرف له لوجود الحقيقة وانه يصرف لهم معه كالاولاد في الوقف عليهم ويحتمل

أو بقلان وقلان مثلاً وهم امن اولاد الاولاد (قوله عدم الاعتبار بآرائه) أي بان قلنا لا تشترط الحمل على المجاز ارادته مع الحقيقة (قوله ارموا) في بعض النسخ تقديم ارموا على قوله يا بني الخ وهي أظهر وقد تمنع دلالة الحديث والآية للثاني بان محل الخلاف اذا وجد النوعان كما مر وحين

نزول الآية وورود الحديث لم يكن ثم من أحد من أولاد آدم ولا اسمعيل فتعين صرف اللفظ لاولاد بخلافه أولادهما (قوله فلو حدث له ولد الخ) لو قال وقفت على أولادى ثم أولادى وانقرضت أولاده صرف لاولاد أولادهم فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا يشاركهم أولاد الاولاد لان اتيانه ثم يقتضى انه لا يصرف لاولاد الاولاد الا مع فقد الاولاد ولا يرد عليه انه لو قال وقفت على أولادى ولا ولده وله ولد صرف له ثم اذا حدث له ولد شاركه لان ولد الولد ثم انما صرف له صوناً للوقف على البطلان لكونه منقطع الاول وما هنا حكم فيه بصحة الوقف لوجود الاولاد وانما صرف لولد الولد لا تقرضهم وحيث وجدوا فلا وجه لا عطاء ولد الولد معه بل القياس الرجوع على ولد الولد بما أخذ به قبل حدوث الولد لانه تبين انه أخذ قبل دخوله وقت استحقاقه من الوقف لانه شرط في استحقاقه انقرض الاولاد وقد تبين عدم الانقراض بحدوث الولد لكن منع من العمل بهذا القياس جل الاولاد على الموجود مدة فقد غيره من الاولاد فلا رجوع على ولد الولد بما أخذ (قوله فالظاهر انصرف له) أي من حينه بقي ما لم يكن له عند الوقف الاجل كان كانت نسوته الاربع مثلاً حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذا لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل اه سم على حج (أقول) وفي جل الولد على الحمل اذا لم يكن الاجل نظر لا ينبغي لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح او قد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعاً لغيره فالقياس انه منقطع الاول (قوله وانه يصرف لهم معه الخ) أي بالسوية وبقي ما لو حدث له ولد ولد بعد وجود الولد

شمول جائز التصرف للولي الخ) وجه الرد من ذلك الذي فهمه الشارح كما يعلم من حله الآتي ان جائز التصرف وان كان

هل يأخذهم حلالا لفظ الاولاد على الذرية حيث تعذر المعنى الحقيقي والذرية كما تشمل الموجودات تشمل الحادث بعد الواقع
أولا فنصارا على ما هو الأقرب للمعنى الحقيقي وهو ولد الولد فيه نظر والأقرب الأول لأنه لو حمل الوقف على خصوص ولد الولد
ابتداء لم يعط الولد الحادث كما لو قال وقفت على أولاد وأولادى لبا على الأولاد وان كانوا موجودين فالصرف للولد الحادث
دليل على حمل الأولاد على الذرية الشاملة للولد الحادث وولد الولد الحادث وتردد سم على حج فيم الوفا وقفت على أولادى
ولا ولده وله أولاد وأولادى وأولادى تدخل الطبقة الثالثة في أولاد الأولاد حلالا لفظ على محازمهم أولاد الأولاد
الشاملة لأولاد الأولاد بالواسطة وبدونها أو يختص بأولاد الأولاد لقربهم للأولاد اه (أقول) ولا يبعد لما مر حله عليهم
بصرف الأولاد للذرية (قوله واستبعاد بعضهم) هو حج (قوله لا الشرعية) يؤخذ منه ان النسبة شرعا هي الانتساب من
قبل الاب خاصة ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها في سنة تسع وستين وألف وحاصلها ان شخصاً وقف على نفسه ثم على
بنته فلأنه وذكر شروطا وتعيينا بين الطبقات الى ان قال على ان من مات ولم يخلف ولدا ولدا ولد فندبه الى أقرب من ينسب
الى الميت ثم مات الوقف وانحصر الوقف في بنته ثم ماتت البنت ولم تخلف ٢٧٧ ولدا ولدا ولد ولد وخلفت أمها وابن

ابن عم لها هو ابن أخي
الوقف المذكور فوقع
السؤال هل الحق للأب
لأنها أقرب للبنت أو لابن
ابن العم وحاصل الجواب
الماخوذ مما ذكر ان الحق
لابن ابن العم وان الأم
لا شيء لها في ذلك لأنها
لا تشارك الابن في النسب
لكونها أجنبية عن نسب
أبيه فلم تشملها عبارة الوقف
لما علم من اختصاص
النسب شرعا بما كان من
قبل الاب فالصرف الى الأم
من ريع الوقف شيء والحالة

خلافه واستبعاد بعضهم الأول من ردود ما بحثه الاذرى من انه لو قال على أولادى وليس له
الأولاد ولد ولده يدخل لقريته الجمع غير ظاهر والأقرب ما يصرح به اطلاقهم انه يختص به
الولد وقريته الجمع يحتمل انها الشمول من يحدث له من الأولاد ولا يدخل الولد المتبنى بل ان الان
يستلحقه فيستحق حينئذ من الربع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه في مدة
النفي كما استظهره الشيخ رحمه الله (وتدخل أولاد البنات) فريهم وبعيدهم (في الوقف على
الذرية والنسل والعقب وأولاد الأولاد) وان بعدوا في غير الأخيرة لصدق كل من هذه
الاربعة بهم (الا ان يقول) الرجل (على من ينسب الى منهم) لانهم لا ينسبون اليه بل الى
آبائهم لقوله تعالى ادعوههم لا بآبائهم وأما خبر ابني هذا سيد في حق الحسن بن علي فجوابه
انه من الخصائص كما ذكره في النكاح فان كان الوقف امرأة دخل أولاد بناتها لان ذكر
الانتساب في حقها البيان الواقع لا لاخراج فلا ينافيه قوله في النكاح وغيره انه لا مشاركة
بين الأم وابنها في النسب اذ لو لم يصر كذلك لزم الغاء الوقف أصلا فالعبارة فيها بالنسبة اللغوية
لا الشرعية ويكفي كلام الفقهاء محمولا على وقف الرجل كما قدرناه في كلامه نعم لو قال
الوقف على الذين ينسبون الى بامهاتهم لم يكن لأولاد البنات فيه شيء واعلم انه يقع في كتب
الآوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره ان

ما ذكر كان فيه تقديم غير الشرعية على الشرعية فتنبه له ولا تغتر بما نقل عن بعض أهل العصر من خلافه هذا وفي المصباح
النسبة الى الاب صفة ذاتية الى أن قال بعد كلامه والأول يعني النسب الى الاب هو الاصل فكان أولى ثم استعمل في مطلق
الوصلة بالقرابة اه ومنه يعلم ان حقيقة النسب لغة ما كان من جهة الاب وعليه فاللغة والشرع يقتضيان تخصيص الوقف
بابن ابن العم المذكور وتطير هذا ما وقع السؤال عنه أيضا ذكر فيه فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى أقرب من ينسب الى
المتوفى اذ ذلك وانحصر الوقف في بنت ثم ماتت عن أبيها وجدت أم أمها وابن عم للواقف وعن عتقاء الواقف وهو ان الجواب
منه ان المستحق لريع الوقف المذكور هو أبو البنت المتوفاة عملا بقول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى أقرب من
ينسب الى المتوفى وذلك لانحصار أقرب المنسوبين اليها في الاب فان الأم وأم الأم لا ينسب بينهما وبين المتوفاة لان النسب
اذا أطلق في عبارة الفقهاء انصرف الى النسب الشرعي وهو لا يكون الا من جهة الآباء لقوله تعالى ادعوههم لا بآبائهم (قوله
ومن مات انتقل نصيبه الخ) قال حج ويقع في كتب الآوقاف أيضا لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف في انه يحمل على
النصيب المقدر بمحاز القرينة وهو ما عليه كثيرون وكاد السبكي أن ينقل اجماع الأئمة الاربعة عليه أو يختص بالحقيقي
لأنه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرون أيضا ويؤيد الأول قول السبكي الخ وعلى هذا فثبت

شاملا في حد ذاته للولي الا انه اريد به هنا ما قابل الولي بدليل مقابلة المصنف له بصحته من الولي الذي اشار اليه بقوله ولم يصي
ويعنون بالولاية فهو عام اريد به الخصوص وهو مجاز لعلاقة السكينة والجزئية والقريضة عليه المقابلة التي قررناها هذا
حاصل كلام الشارح هنا والظاهر ان هذا ليس مراد الجلال بل مراده من ذلك تسليم ان قول المصنف جائز التصرف شامل

في موقوف على محمد ثم بنتيه وعتيقه فلان على ان من توفت منهم ماتكون حصتها للآخرى فتوفت احدهما في حياة الواقف
بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده ان الواقف الخ والذي حرره في كتاب سوانح
المدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجع اليه شيخنا بعد افتتاحه بالاول ورد على السبكي وآخرين ومنهم البلقيني اعقادهم له أعني
الاول اه لمختصا وهو موافق لما ذكره الشارح في قوله واعلم انه يقع الخ وقول حج أو يختص بالحقيق في قسم قوله في انه
يحمل على النصيب المقدر وقوله ان الراجح الثاني هو قوله أو يختص بالحقيق وقوله وهو الذي رجع اليه شيخنا أي وعليه
فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنت الموجودة والعتيق نصفين لكنه قدم ان استحقاق البنات الثلثين ليس لمجرد قوله
فاذا ماتت احدهما قصصها ٢٧٨ للآخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا

وقوله بعد افتتاحه بالاول هو
قوله يحمل على النصيب
المقدر الذي اشار اليه
بقوله وعلى هذا أفتيت الخ
(قوله المستحقين) أفهم
انه لو لم يذكر المستحقين
بل اقتصر على قوله من في
درجته من أهل الوقف
انتقل نصيب الميت لمن في
درجته وان كان محجوبا
عن فوقه (قوله تأسيس)
أي بان أفاد زيادة على
ما أفاده قوله من أهل
الوقف (قوله اذا فاضل)
أي الواقف وقوله من
عنه أي الواقف (قوله بل
يوقف نصيبه الى البيان)

المستحقين تأسيسا لانا كيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة
بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح جعله على المجاز أيضا بان يراد
الاستحقاق ولو في المستقبل كما أفاد ذلك السبكي وأفتي به الوالدرجه الله تعالى لان قوله من
أهل الوقف كاف في افادة هذا فيلزم عليه الغناء قوله المستحقين وانه لمجرد التأكيد والتأسيس
خير منه فوجب العمل به ولو وقف على أولاده أو بنيه وبناته دخل الخنثى لعدم خروجه عنهم
نعم يتجه انه انما يعطى المتيقن اذا فاضل بين البنين والبنات ويوقف الباقي الى البيان ولا يدخل
في الوقف على أحدهما لاحتمال انه من المصنف الاخر قال الأسنوي وهذا يؤهم ان المال
يصرف الى من عينه من البنين أو البنات وهو غير مستقيم لانا لا نتيقن استحقاقهم لنصيب
الخنثى بل يوقف نصيبه الى البيان كما في الميراث وقد صرح به ابن المسلم ورد الوالدرجه الله
تعالى بان كلام الشيخين هو المستقيم لان سبب الاستحقاق مشكوك فيه وفيمن عداه موجود
وشك كافي من اجهة الخنثى له والاصل عدمه فاشبهه ما لو أسلم على عثمان كتابيات فأسلم منهن
أربع أو كان تحته أربع كتابيات وأربع وثنيات فأسلم معه الوثنيات ومات قبل الاختيار أو
طلق المسلم احدى زوجتيه المسلمة والكتابية ومات قبل البيان فان الاصح المنصوص انه
لا يوقف شيء للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات غير معلوم
(ولو وقف على مواليه) أو مولاه فيما يظهر (وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها تبرعا
أو وجوبا أو قرعة صح كما صرح به الفاضل أبو الطيب وابن الصباغ و(قسم بينهما) على عدد

الروس

قال سم على حج فلم يكن حال الوقف الاول دخنتي فقياس وقف نصيبه ان يوقف أمر الوقف

الى البيان وقف تبين فاذا بان من نوع الموقوف عليه تبين صحة الوقف والافلاو اما ما اعتمد شيخنا الرملي ففيه نظرا لانه ان
وقف الوقف أشكل بعدم وقف نصيبه الا أن يفرق وان أبطله أشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق
المبطل مما لا وجه له فليتأمل (قوله بان كلام الشيخين) أي ما اقتضاه كلامهم مما من ان المال يصرف لمن عينه من البنين
والبنات (قوله والاصل عدمه) وقياس ما قدمه فيمن نفاه باللعان ثم استلحقه انه لو اوضح بالذكورة يأخذ حتى المدة الماضية
فايراجع (قوله فاشبهه ما لو أسلم على عثمان الخ) فرق حج بين الخنثى وبين ما لو أسلم على عثمان كتابيات بان التبين ثم تعذر
عمونه فلم يمكن الوقف مع ذلك بخلافه هنا فان التبين يمكن فوجب الوقف اليه اه ويؤيد ما فرقه به حج ماسية أي للشارح
فيما لو ماتت الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجتيه احدا كاطالق واحدا كتابية أو وثنية من أنه يطالب بالبيان أو
التعيين لاجل الارث بخلاف ما لو مات الزوج واحدا كتابية أو وثنية حيث لا يوقف للمسلمة شيء مع امكان انها ليست
بالملقة للباس من البيان فيما لو مات الزوج دون ما لو ماتت (قوله تبرعا) هو تعميم في المعتق وقوله أو وجوبا كان نذر عتقه
أو اشتراه بشرط العتق

للولي وأنه باق على عومه لكن قول المصنف والصبي ومجنون ليس معطوفا على قوله من جازر التصرف بل هو معطوف على محذوف وهو الذي قدره من قوله لنفسه وهو متعلق بتصح وتقدير الكلام حينئذ تصح من جازر التصرف وصحتها منه لا فرق فيها بين كونهم أنفسهم بالولاية وبين كونهم الصبي ومجنون بالولاية وحينئذ تحقق الحل للثن أن يقال تصح من جازر التصرف (قوله حال الوقف) أي لكونهم ما أرفأ ولا حال الموت أي لان عتقهم ما بعد موته وهو بعد الموت لا ولاؤه وإنما هو لعصبته (قوله لا حتماله) أي قال الوقف محتمل لهما أولا أحدهما (قوله فاداطر الأخر شاركة) أي من حينئذ وهو ضعيف (قوله وهو ممنوع) قديو الأول ما مر من أنه لو وقف على أولاده وليس له الأول ولد سجل عليه فاذا حدث له ولد صرف له على ما مر من أن إطلاق الولد على ولد الولد مجاز ودلت القرينة على انحصاره فيه اللهم إلا ٢٧٩ أن يقال حمله على ولد الولد

لنقد الولد صونا للوقف عن

الانغناء بخلاف المولى
فانه مشترك كما قاله
الشارح فحمله على
الموجود لكونه مسماه
وكانه قال وقف هذا على
من له على ولاؤه وهو إذا
قال ذلك لم يدخل عتيقه
(قوله من المتواطئ) أي
من باب المتواطئ وهو
الذي اتحد معناه في
أفراد (قوله من أسفل)
أي بان أعققه سم (قوله
لاموالهم) أي فلا يشمل
عتيق العتيق (قوله مالو
وقف الخ) معقد وقوله ويرد
أي الرد (قوله معطوفة)
أي يعاطف مشترك أخذ
من قول الشارح الآتي
بخلاف بل ولكن (قوله
وهم أولاد الأولاد) أي
ذكورا أو إناثا (قوله
المحتاجين) قال في شرح
الروض والحاجة هنا

الرؤس كما أفهمه كلام المعتمد للبند نجي لا على الجهتين مناصفة لتناول الاسم لهما نم لا يدخل مدبر وأولاد لانهم ليسا من الموال إلى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل يبطل) لا حتماله بناء على أن المشترك مجمل وهو ضعيف أيضا والأصح أنه كالعالم فيحمل على معنييه أو معانيه بقرينة وكذا عند عدمها عموما واحتياطا كما قيل بكل منهما ولو لم يوجد سوى أحدهما حمل عليه قطعا فاذا طرأ الآخر شاركة على ما بحثه ابن النقيب وقاسه على مالو وقف على أخوته فحدث آخر وهو ممنوع كما أفاده الولي العراقي بان إطلاق المولى على كل منهما اشتراك لفظي وقد دلت القرينة على إرادة أحد معنييه وهي الانحصار في الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد وما لا أخوة فحقيقة واحدة وإطلاقها على كل من المتواطئ فيصدق على من طرأ وما نوزعه من أن إطلاق المولى عليهما لا على جهة التواطؤ أيضا والموالاته شيء واحد لا اشتراك فيه لاتحاد المعنى مردود بجمع اتحاده ولان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعما وبالنسبة للعتيق من حيث كونه منعما عليه وهذا من متغايران بلا شك ولو وقف على مواليه من أسفل دخل أولادهم وان سفلا الموالهم وقاس عليه الأسنوي مالو وقف على مواليه من أعلى ورد بان نعمة ولواء العتق تشمل فروع العتيق فسموا موال بخلاف نعمة الاعتراف فانها تختص بالعتق بخلاف فروع ويرد بان قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجملة كل جمعة النسب صريح في شمول الولاء لعصبته السيد بل المصريح به في كلامه كما سيأتي أن الولاء يثبت لهم في حياته (والصفة) وليس المراد بها هنا التصوبة بل ما يفيد قيدا في غيره (المتقدمة على جل) أو مفردات ومثلاها البيان أن المراد بالجملة ما يعدها (معطوفة) لم يتخلل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل) وكقصة على محتاجي أولادى وأحفادى) وهم أولاد الأولاد (وأخوف وكذا المتأخرة عليها) أي عنها (و) كذا (الاستثناء إذا عطف) في الكل (بواو) كقوله على أولادى وأحفادى وأخوف المحتاجين أو الأنا يفسق بعضهم) لان الأصل اشتراك المتعاطفين في جميع المتعلقات من صفة أو حال أو شرط والاستثناء في ذلك مثلها بجامع عدم الاستقلال ومثل الامام للجملة بوقف على أولادى دارى وحسبت على أقاربى ضعيتى وسببت على خدى بيتى المحتاجين أو الأنا يفسق أحد أى وان احتاجوا واستبعدوا الأسنوي رجوع

معبرة بجواز أخذ الزكاة كما أفق به القفال قال الزركشي وتنقدح مراجعة الواقف أن أمكنت اه والذي يتجه أن المراد من جواز أخذ الزكاة لو لا مانع كونه هاشميا أو مطلبيا حتى يصرف للهاشمي والمطلبى أيضا مر اه سم على حج وقضيته ان الغنى بكسب لا يأخذ بقياس ما مر في الوقف على الفقراء الأخذ فلعل المراد هنا بالمحتاج من يأخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب (قوله أو الأنا يفسق) فلواتاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أولا فيه نظرو الذي يظهر الاستحقاق أخذنا مما سيأتي فيما لو وقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تزيت من ان له غرضا في أن لا تحتاج ابنته وتحتمل عدمه قياسا على ما عتمده الشارح فيما لو قال وقف على ولدى مادام فقيرا فاستغنى ثم اقتقر من عدم الاستحقاق والاقرب الأول والفرق ان الدعومة تنقطع بالاستغناء وليس في عبارة الواقف ما يشمل استحقاقه بعد عود الفقر

لنفسه أي بلا ولاية وتصح منه لصبي ومجنون وسفيه بالولاية عليهم واعلم ان لنفسه على ما فهمه الشارح متعلق بالتصرف فتأمل (قوله فاعمله في حق المالك) مراده بعمله معاملته للغير أي مساقاته التي الكلام فيها والافهول لا عمل له في القمرة

(قوله فالصفة مع الاولى خاصة) أي في الولاية وعبارة حج وأما تقدم الصفة على الجبل فاستبعد الاستوى رجوعه للكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الاولى خاصة الخ اه (قوله اذ ملحظ الخ) وهو اشتراك المتعاطفين في جبر الخ (قوله نعم رده) أي ابن العماد (قوله ٢٨٠ لا مكان) علة للظهور (قوله بان العصمة هنا الخ) قد يقال هذا الغلط أثبت

تقيض المطلوب لان قوله انه اذ لم ينو عوده للاخير لا يعود اليه يقتضي وقوع الطلاق لعدم عود المشبهة اليه وقوله بان العصمة هنا محقة الخ يقتضي عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمنعها الامر بل قوى لكان أولى في مراده (قوله فيختص بالاخير) معتمدا وقوله وكلامهما الخ معتمدا أيضا (قوله وعلم بما قررناه) أي من قوله في الكل وما بعده (قوله لم تدخل أخواته) ومثله عكسه لكان في كلام المناوي نقلا عن المناوي ان الوقف على الاخوة يشمل الاخوات بخلاف الوصية (قوله وأن لا يخلفه أحد على حليته) عبارة حج وبهذا يدفع افتاء الشرف المناوي ومن تبعه بعود استحقاقها نظر الى ان غرضه بهذا

الصفة للكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة فالصفة مع الاولى خاصة مرود بانها حينئذ كالصفة المتوسطة فانها ترجع للكل على المقول المعتمد لانها متقدمة بالنسبة لما تأخر عنها متأخرة بالنسبة لما تقدمها وادعاء ابن العماد ان ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعددة والكلام في وقف واحد ممنوع اذ ملحظ الرجوع للكل موجود فيه أيضا نعم رده بقول الاستوى ان ما قاله هنا في الاستثناء مخالف لما ذكره في الطلاق ظاهر لا مكان الفرق بين ما ذكر في المتوسطة وما اقتضاه كلامهما في عبدی حر ان شاء الله وامر أي طالق انه اذ لم ينو عوده للاخير لا يعود اليه بان العصمة هنا محقة فلا يزيلها الامر بل قوى ومع الاحتمال لا قوة وهنا الاصل عدم الاستحقاق فيكون فيه أدنى دال على انه سيأتي ان كلامهما ثم محمول على ما اذا قصد بها تخصيص واحد بعينه دون غيره وتمثيله أولا بالواو وباشتراطها فيما بعده ليس للتعيين بل لما ذهب كما قاله جمع متأخرون ان الفاء وثم كالواو بجامع ان كلا جامع وضعا فيرجع للجميع بخلاف بل ولكن يخرج بعدم تخیل كلام طويل مالم يتخلل كوقفت على أولادى على ان من مات منهم وأعقب فوصيه بين أولاده لذلك كرمثل حظ الاثنين والا فوصيه لمن في درجته فاذا انقرضوا صرف الى اخوة المحتاجين أو الا ان يفسق أحد منهم فيختص بالاخير وكلامهم في الطلاق دال على عدم الفرق بين الجبل المتعاطفة وغيرها وان بحث بعض الشراح الفرق بينهما وعلم بما قررناه ان كلام من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدم أو تأخر أو توسط والذي يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة أو صغائر ولم تغلب طاعته معاصيه وبالعادلة انتفاء ذلك وان ردت شهادته لحرم من وأه أو نفل أو نحوها ولو وقف على اخوته لم تدخل اخواته أو زوجته أو أم ولده مالم تتزوج بطل حقه بائنا زوجها ولا يعود به بذلك وان تعزبت بخلاف نظيره في بنته الارملة لانه أنما استحقاقها بصفة وبالتميز وجدت وتلك بعدم الزوج وبالتميز لم ينتف ذلك ولان له غرضا في أن لا تحتاج ابنته وان لا يخلفه أحد على حليته وأخذ الاستوى من كلام الرافعي في الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فقير فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لانقطاع الديومة وهو كذلك وما نظره من الفرق بينهما بأن المدار ثم على الوضع اللغوي الناظر لانقطاع الديومة وهنا لا تأثير له بل لا بد من النظر في مقاصد الواقفين كما مر ومقصود الواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر وان تخلله شيء ينفيه غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا على المقاصد لعدم اطلاعا عليها مالم تقم قرينة تدل على ذلك فالعمل فيها ولو وقف أو وصى للضيف

الشرط احتياجه او قد وجد بتعزبها او يوافق الاول قول الاستوى أخذ من كلام الرافعي الخ ثم قال بعد قول صرف الشارح الاتي لانقطاع الديومة لكان فيه نظريو يفرق بأن المدار ثم على الوضع الخ وبه تعلم ما في كلام الشارح (قوله وهو كذلك) أي خلافا للخ (أقول) والاقرب ما قاله حج لما علل به في بنته الارملة ثم ما علل به عدم الاستحقاق في الولد اذا قال مادام فقير يؤخذ انه اذا قال على بنتي مادامت أرملة أنهم اذا تزوجت ثم تعزبت لا يعود استحقاقها (قوله مالم تقم قرينة) أي قووية يوافق ذلك قال المناوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف في آخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ زكريا مانعه وانه سئل عن قول العز بن عبد السلام والنووي حيث قال الاول في كتابه فوائده

(قوله بشرط أن لا بعد ذلك عرفاً غنياً فاحشاً) انظر ما فائدة هذا الشرط مع أن الصورة أن الاجرة نفي بمنفعة الأرض وبقيمة الثمر لأن يكون الحال يختلف في المسافة بين أن تقع منضمة إلى اجارة الأرض وبين أن تقع منفردة فتأمل (قوله من غر أوزرع) انظره مع أن صدر الخبر على نخلها وأرضها ثم رأيت الشهاب بن قاسم سبق إلى التوقف في ذلك (قوله لأنهار خصه) قال الشهاب بن قاسم في رده لدليل القديم نظراً لأنه استدلل بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فخصتص بعودها فيقال يرد

القرآن الوقف على الصلوات الخمس في مسجد إذا أدخل الإمام بصلاة منها ما يحصل له ٢ وينقص بمقدار ما أدخل كالأوامر مؤجر على خمسة أثواب نخط بعضها فان الاجارة توزع على المحيط وغيره أم لا والجواب لا والقاعدة أن تتبع في الاعراض والعقود المعاني وفي الشروط والوصايا اللفاظ ولو وقف من باب الارزاق والارصاد لا من باب المعاوضات والصلوات الخمس وقراءة القرآن في التربة شروط لا أعراض فمن أتى بجميع أجزاء الشرط الاجزأ فلا شيء له البتة لأنه يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أن من يشتغل شهر افله دينار فاشتغل أقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الجاهلية على قدر ما يشتغل به انتهى وقال الثاني في التبيان ينبغي أن يحافظ على قراءة البسملة في أول كل سورة البراءة فان أكثر العلماء قالوا إنها آية فإذا قرأها كان متيقناً بقراءة الختمة أو السورة وإذا أدخل بها كان تاركاً لبعض القرآن عند الأكثر فان كانت القراءة في وظيفة علمها جعل كالاسباع وكالاجزاء التي عليها أوقاف وأرزاق كان الاعتناء بها أشد ليسحق ما يأخذه يقيها فانه إذا أدخل به لم يستحق شيئاً من الوقف عند من يقول انها من أوائل السور وهذه دقيقة يتأكد الاعتناء بها وإشاعتها انتهى فهل كلامها صريح في أن أرباب الوظائف إذا أدخل أحدهم يوماً من الشهر أو السنة يسقط معلوم جميع الشهر أو السنة فأجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيما ذكر وأنه لا يستحق شيئاً وهو اختياره يليق بالمتورعين وكلام النووي خاص بما إذا شرط عليه قراءة قدر معين فإذا أدخل منه شيء لم يستحق شيئاً لما أدخل به وعليه يحمل قوله لم يستحق شيئاً من الوقف وما قاله ابن عبد السلام قال السبكي انه في غاية ٢٨١ الضيق ويؤدي إلى محذور فان

احد لا يمكنه ان لا يدخل
يوم ولا بصلاة الا نادراً
ولا يقصد الواقفون ذلك
وفي فتاوى ابن الصلاح

صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة أيام مطلقاً والاوجه عدم اشتراط الفقر فيه أو وقف جميع أملاكه على كذا فالوجه شموله لجميع ما في ملكه مما يصح وقفه وان أفق الغزالي باختصاصه بالعقار لانه المتبادر للذهن

٣٦ نهاية ح ما يخالفه حيث قال وأما من أدخل بشرط الواقف في بعض الايام فينظر في كيفية اشتراط الشرط الذي أدخل به فان كان مقتضاه تقييد الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيها سقط استحقاقه فيها والا فان كان ذلك مشروطاً على وجه يكون تركه فيها اخلالاً بالشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاقه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في آخر الايام قال وأما البطالة في رجب وشعبان ورمضان فواقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها ومواقع قبلها يمنع اذ ليس فيها عرف مستمر ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجعة على شبتين ينضك أحدهما عن الآخر كقوله من رده عبدى فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل قال وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس بعض الايام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام كالعيد فانما اشياء متفصلة فيستحق بقسط ما حضر فتفطن لذلك فانه مما يغلط فيه انتهى ففائدة لا يستحق ذو وظيفة كقراءة أهلها في بعض الايام وقال النووي ان أدخل واستتاب لعذر كمرض أو حبس بقي استحقاقه والالم يستحق لمدة الاستنابة فافهم بقائه أثر استحقاقه لغير مدة الاخلال وهو ما اعتمد السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استنابة الادون لكن صرح بعضهم بأنه لا بد من المثل والكلام في غير أيام البطالة والعبرة بها بنص الواقف والافه عرف زمنه المطرد الذي عرفه والافعادة محل الموقوف عليهم اهـ ح وأفتى بعضهم بأن المعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وان لم يحصل له من الاولى شيء وفيه نظر ولعله محمول على ما اذا لم ذلك من شرط الواقف أو قرآن حاله الظاهرة فيه انتهى له أيضاً (قوله صرف للوارد) أي سواء جاء قاصداً لنزل عليه أو اتفق نزوله عنده لمجرد مروره على المحل واحتياجه لمحل يأمن فيه على نفسه (قوله مطلقاً الخ) ظاهره سواء عرض له ما يمنعه من السفر كمرض أو خوف أو لا (قوله والاوجه عدم اشتراط الفقر فيه) أي ويجب على الناظر رعاية المصلحة لغرض الواقف فلو كان البعض فقراً والبعض أغنياً ولم تنف الغلة الحاصلة بهم ما قدم الفقير

عليه قياس العنب الى أن قال على أن حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح جواز القياس في الرخص خلافا لأبي حنيفة (قوله ويرد بانها وقائع) أي وبأن فعل الصحابي وأهل المدينة ليس بحجة (قوله لكونها تبعاً) الاولى اسقاط اللام والشهاب بن حجر انما ذكرها لان عبارته ويرد بانها وقائع فعلية محتملة في المزارعة لكونها تبعاً الخ (قوله فعطل بعضها) يعني العامل (قوله مع

فوفصل في أحكام الوقف المعنوية (قوله لمعنى الانتقال) أي للمعنى المقصود بالانتقال (قوله بطريق التوسع) أي والمالك الحقيقي فيه لله تعالى لكنه سبحانه وتعالى لما أذن في التصرف فيه لمن هو في يده بالطريق الشرعي رتب عليه أحكاماً خاصة كالقطع بسرقته وجوب رده على من غصب منه الى غير ذلك من الأحكام (قوله وانما ثبت) أي الوقف بشاهد الخ وظاهر اطلاقهم نبوته بالشاهد واليمين واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل تثبت بهائس وطره أو لا تثبت بشرطه أيضاً في الاول وقد يفرق بأنه أقوى من الاستفاضة وان كان في كل خلاف اهـ جـ و قول جـ وظاهر اطلاقهم مبتدئ خبره ثبوت شرطه وكتب أيضاً لطف الله به وانما ثبت ٢٨٢ الخ هو ظاهر ان كان الموقوف عليه معيناً ما ان كان جهة عامة أو نحو مسجد

ففي الثبوت بما ذكرنا نظر لان الجهة لا يتأتى الحلف منها والناظر في حلفه اثبات الحق لغيره بيمينه (قوله وكذا الربط والمدارس) أي فان الملك فيها لله تعالى (قوله وجبت الاجرة له) أي للمسجد تصرف على مصالحه (قوله بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كما يأتي في الفصل الا تقي اما الوقف لينتفع به الموقوف عليه استوفاه لنفسه بنفسه أو نائبه وليس له اعادة ولا اجارة على ما يأتي كالعارية اهـ سم على جـ (قوله

فوفصل في أحكام الوقف المعنوية (الظاهر ان الملك في رقبته الموقوف) على معين أو جهة (ينتقل الى الله تعالى أي) تفسير لمعنى الانتقال اليه تعالى والافكل الموجودات بأسرها ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وبغيره ان سمي مالكا فانما هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الأديمين) كاعتق وانما ثبت بشاهد ويمين دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود ربه وهو حق آدمي (فلا يكون للواقف) وفي قول يملكه لانه انما ازال ملكه عن فوائده (ولا للموقوف عليه) وقيل يملكه كالصدقة ومحل الخلاف فيما يقصده به تلك ريعه بخلاف ما هو تحرير نص كالمسجد والمقبرة وكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بأمته وجبت الاجرة له واقتداء ابن رزين بأنها المصالح المسلمين مردود كما مر (ومنافعه ملك للموقوف عليه) لان ذلك مقصوده (يستوفى بنفسه وبغيره باعادة واجارة) ان كان ناظراً والا امتنع عليه نحو الاجارة لتعلقها بالناظر أو نائبه وذلك كسائر الاملاك ومحله ان لم يشترط ما يخالف ذلك ومنه وقف داره على ان يسكنها معلم الصبيان أو الموقوف عليهم فيمتنع غير سكناه وما نقل عن المصنف من انه لما ولي دار الحديث وبها قاعة للشيخ اسكنها غيره أو لعله لم يثبت عنده ان الواقف نص على سكنى الشيخ ولو خربت ولم يعمرها الموقوف عليه أو جرت للضرورة بانه مريض انه ليس للموقف ما يعمر به سوى الاجرة المجعلة وذكر ابن الرفعة انه يلزم الموقوف عليه ما نقصه الانتفاع من عين الموقوف كخصائص الحمام فيشتري من اجرة بدل ما فات قال الدميري وعليه عمل الناس قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر ولو وقف أرضاً غير مغروسة على معين امتنع عليه غرسها الا ان نص الواقف عليه أو شرطه

فيمتنع غير سكناه) أي فلو تم ذكر سكنى من شرط له كان دعت ضرورة الى خروجه من بلد الوقف أو كان جميع الموقوف عليه امرأة ولم يرز زوجها بسكناها في المحل المشروط لها فينبغي ان يكون كمنقطع الوسط فيصرف لا قرب رحم الواقف مادام العذر موجودا ولا تجوز له اجارته لبعده الاجارة عن غرض الواقف من السكنى في فرع جـ وقع السؤال عن رجل وقف بيتاً على نفسه أيام حياته ثم من بعده على اخوته ثم انه شرط في وقفه شروطاً منها ان تزوجه السكن والاسكان مدة حياته عازية كانت أو متزوجة فهل تستحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان لجميع البيت دون الاخوة الموقوف عليهم أم لا وأجاب عنه شيخنا بما صورته الحمد لله حيث حكم به ما كبراه صار مذهبنا تابعاً للمذهب فتمتحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان فان اتفق استيعابها البيت المذكور فلا حق لاختوته معها في البيت فلا يرز اخوته في شيء منه مادامت ساكنة أو مسكنة لا بأنفسهم ولا بإيجارهم اغيبرهم وان فضل شيء من البيت يزيد على ما هي منتفعة به كان لهم التصرف فيه واذا أعرضت عن المحل أو منعها من الانتفاع مانع كان الحق لهم مادامت تاركته له (قوله ولو خربت) أي الدار الموقوفة على معلم الصبيان وقوله ولم يعمرها أي تبرعاً (قوله وفي كونه) أي الموقوف عليه يملكها أي الاجزاء الفائتة اذا بقي لها صورة وقوله نظر الا قرب المالك (قوله امتنع عليه غرسها) أي وينتفع بها فيما تصلح له غير مغروسة

هذه المعاملة) أي بخلافه مع فسادها إذ لا يلزمه عمل وقد بذر البذر بالاذن (قوله فلو قال ساقيتك على النصف) أي من ثمرة هذا الشجر المعين كما هو وضع المساقاة فسقط ما في حاشية الشيخ من قوله أن الصواب أن يقول على الشجر بدل قوله على النصف انتهى على أن الأصوب ما في الشرح لأن ما ذكره الشيخ ليس فيه بيان الجزء المشترط ولا بد منه كما مر وما ذكر

(قوله ومثل الغرس البناء) أي فلو وقف أو ضا خالية من البناء لا يجوز بناؤها ما لم يشترط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف شخص دارا كانت مشتملة على أما كن وخرب بعضها قبل الوقفية فينبغي جواز بناء ما كان منه ما فيها حيث لم يضر بالعامر لأن الظاهر رضا الواقف بعنل هذا (قوله مطلقا) أي ضرب أم لا وقوله لانها أي هذه الخصلة (قوله ولم يؤد قطعه الخ) ظاهره رجوعه إلى أو شرط أيضا اه سم على حج وهو ظاهر لأن العمل بالشرط ٢٨٣ اغايجب حيث لم يمنع منه مانع

(قوله أن كانت مؤبرة) لو صرح بإدخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعاً للشجرة وعليه هل يشترط فيه أن يتصدق الوقف ويتأخر وقف الثمرة فيه نظروا قال مر بصح ويشترط ما ذكر فليراجع اه سم على حج (قوله موقوفة كالحل) لم يبين حكمها حينئذ ذواته لا ينبغي أن يكون للوقوف عليه لأنه لا يستحق أخذ عين الوقف فإذا فعل بها ويحتمل أنها تباع ويشتري بثمنها شجرة أو شقصا ويقف كالأصل وكذا يقال في نظير ذلك في البيض إذا شمله الوقف يشتري به دجاجة أو شقصا وفي اللبن كذلك يشتري به شاة أو شقصا وأما المصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء

جميع الانتفاعات كما رجحه السبكي ومثل الغرس البناء ولا يبنى ما كان مغروسا وعكسه وضابطه أنه يمنع كل ما غير الوقف بالكيفية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف بخلاف ما سبق الاسم معه نعم أن تعذر المشروط جاز أبداً كما سيأتي وأفتى الولي العراقي في علو وقف أراد الناظر هدم واجهته وإخراج رواقه في الهواء الشارع بامتناع ذلك أن كانت الواجهة صحيحة أو غيرها وأضر بجدار الوقف والجاز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف في أعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله وانما لم تمنع الزيادة مطلقاً لأن المنع مع عالم الوقف (ويملك الاجرة) لأنها بدل المنافع المملوكة له وقضيته أنه يعطى جميع الاجرة المحسنة ولو لمدة لا يستعمل بقاؤه إلى انقضائها وهو كذلك كما مر في الاجارة (و) يملك (فوائده) أي الموقوف (كثمرة) ومن ثم زكاتها كما مر بقبضه في بابها ومثلها غصن وورق توت اعتمد قطعهما أو شرط ولم يؤد قطعه لموت أصله والثمره الموجودة حال الوقف للواقف أن كانت مؤبرة والا فقولان أرجحهما أنها موقوفة كالحل المقارن وذكر القاضي في فتاويه أنه لو مات الموقوف عليه وقدرت ثمرة النخل فهي ملكه أو وقد حلت الموقوفة فالحل له أو وقد زرعت الأرض فالزرع لدى البذر فإن كان البذر له فهو لورثته وإن بعده أجرة بقاءه في الأرض وأفتى جمع متأخرون في نخل وقف مع أرضه ثم حدث منها ودي بأن تلك الودية الخارجة من أصل النخل جزء منها فلها حكم أغصانها وسبقهم في هذا ذلك السبكي فإنه أفتى في أرض وقف وبها شجر موزن زالت بعد أن نبت من أصولها فأراح وفي السنة الثانية كذلك وهكذا بأن الوقف ينسحب على كل ما نبت من تلك الفراخ المتكررة من غير احتياج إلى انشائه وانما احتجج له في بدل عبد قتل أفوات الموقوف بالكيفية (وصوف) وشعرو وروبر وشرويض (وابن وكذا الولد) الحادث بعد الوقف من ما كول وغيره كولد أمة من نكاح أوزنا (في الأصح) كالثمره أما إذا كان حال الوقف فهو وقف كما مر وولد الأمة من شبهة حرفة على أبيه قيمته ويملكها الموقوف عليه (والثاني يكون وقفاً) تبعاً لأمه كولد الأخصية ومحملة في غير ما حبس في سبيل الله أم هو فولده وقف كاصله هذا أن أطلق أو شرط ذلك للوقوف عليه فالوقوف على ركوب إنسان

عنه فلا يبعد امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجاً فليست أم اه سم على حج (فائدة) الموقوف على المدارس أو على نحو الأولاد وشرط الواقف تقسيمه على المدة فهنا تقسط الغلة كالثمره على المدة فيعطى منه ورثة من مات قسط ما أباشره أو عاشه وإن لم توجد الغلة إلا بعد موته اه سم (قوله فالحل له) أي حيث كان البطن الذي انتقل إليه غير الوارث أم هو فتسقط الاجرة عنه (قوله فإن كان البذر له) أي وإن كان لغيره فالزرع له وعليه الاجرة فإن كان الناظر قبضها ودفعها للموقوف عليه لاستحقاقه أياها رجع على تركته بقسط ما بقي من المدة (قوله فهو وقف كما مر) وعليه فلو استثناه حال الوقف احتمل بطان الوقف قياساً على ما لو قال بعت الاحلها (قوله وولد الأمة) أي الموقوفة وهو محترز قوله من نكاح أوزنا (قوله فولده وقف) أي من غير إنشاء وقف (قوله فالوقوف على ركوب إنسان الخ) لو احتاج إلى ركوبها في سفر هل يجوز له أخذها والسفر بها وإن فوت على الواقف فوائدها كالدرام لانيه نظروا وظاهر ما لا فقه استحقاق الركوب

الشهر فهو معلوم من لفظ ساقيتك كما أشرت إليه (قوله ويفرق بين هـ ذ أ و أزالته لها في بعثك الخ) قال الشهاب بن قاسم قديقال المزيل لها هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان أو زاد ثمن الثمرة كما هو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد انتهى (قوله ولو فسد المنيب) أي بغير الزرع (قوله ولأنها صارت مرفوعة) قال الشهاب سم هـ ذ ايدل على ان هناك معاملة انتهى أي فقول الشارح كالشهاب بن حمر ولو أذن لغيره في زرع أرضه

الأول حيث لم يقيس دونه ببلد الواقف (قوله فوائدها للواقف) أي وموئها عليه أيضا لأنه لم يجعل منها للمستحق إلا الر كوب فكانه باقية على ما سكه (قوله جاز ذبحها الخ) في فرع لورأى المصلحة في بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة في خلافه فالمصلحة عدم ضمان النقص بالذبح ٢٨٤ بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلها أو شقص منه مراه سم على ج (قوله

قال الشيخ الخ) معتمد وقوله ويجمع بينهما الخ معتمد أيضا (قوله صرف) أي الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كأنه احتسره عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر اذ لو وجب وجب له والانسان لا يجب له على نفسه شيء فراجع اه سم على ج (قوله لو وقفت عليه زوجته) ومثله عكسه (قوله انفسخ نكاحه) قال في شرح الروض ان قبل على القول باسقاط القبول والا فلا حاجة اليه وعليه لورد بعد ذلك اتجه الحكم ببطان الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الاسنوي اه سم على ج (قوله فهو كارش طرفها) أي في فعل فيه ما يفعل في بدل العبد اذ تلف (قوله

فوائدها للواقف كارجاءه وان نزعافيه (ولو ماتت البهية) الموقوفة (اختص بجلدها) لكونه أولى به من غيره ومحله ما لم يدبغ ولو بنفسه كما بحثه الشيخ والاعاد وقفوا ولو أشرفت ما كولة على الموت فان قطع عوتها جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلمها ما يراه مصلحة أو يباع ويشترى بثمنه دابة من جنسها وتوقف وجهان رج ابن المقرئ أولهما وخير صاحب الانوار بينهما قال الشيخ والأول أولى بالترجيح اذ ليس تخيير الحاكم تخيير تشه وانما هو بحسب ما يراه مصلحة وان لم يقطع عوتها لم يجز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالا يجوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز بيعها حية وهو كذلك كما صححه المحاملي والجرجاني وذهب الماوردي الى الجواز ويجمع بينهما بحمل كل منهما على ما اذا اقتضت المصلحة فلو تعد جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر (وله مهر الجارية) الموقوفة عليه بكر أو ثيبا (اذا وطئت) من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كأن كانت مكرهة أو مطاوعة لا يعتد بفعلها الصغرى أو اعتقاد دخل وعذرت (أو نكاح) لانه من جملة الفوائد هذا (ان صحهنا) أي نكاحها (وهو الاصح) لانه عقد على منفعة لم يمنعه الوقف كالا جارة وكذا ان لم يصحبه لانه وطء شبهة هنا أيضا والزوج لها الحاكم باذن الموقوف عليه ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه وخرج باله رارش البكارة فهو كارش طرفها ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطؤها ويحد الأول به كما حكى عن الاصحاب وكذا الثاني كارجاءه هنا وهو المعتمد وسيأتى في الوصية الفرق بينه وبين الموصى له ومن خرج وجوب الحد على أقوال الملك فقد شذما المطاوعة اذ اذن في بها وهي مميزة فلا مهر لها (والمذهب انه) أي الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) مثلا للموقوف (اذا تلف) من واقف أو أجنبي وكذا موقوف عليه تعدى كأن اسه عمله في غير ما وقف له أو تلف تحت يد ضامنة له اما اذا لم يتعد بانلاف الموقوف عليه فلا يكون ضامنا كما لو وقع منه كوز سبيل على حوض فأنكسر من غير تقصير (بل يشتري بها عبيد ليكون وقفا مكانه) مراعاة لغرض الواقف وبقية البطون والمشتري لذلك هو الحاكم وان كان للوقف ناظر خاص خلافا للزركشي بناء على ان الموقوف ملك لله تعالى اما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ربيع الوقف أو يعمره منها

وسياق في الوصية) أي وهو ان ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل ان له الاجارة والاعادة او من غير اذن مالك الرقبة وتورث عنه المرافق بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عنه المرافق رملى انتهى شيخنا الزياى (قوله بينه وبين الموصى له) أي بالمنافع لانه الذي يحتاج للفرق بينه وبين الموقوفة فان الموصى بعينها يملكها ملكا تاما بحيث يتصرف فيها بالبيع وغيره (قوله فقد شذ) له لوجهه انه وان قيل يملكها له ليس ملكا حقيقيا ببيع الوطاء ولذا لا يجوز له التصرف فيها بما يخالف مقتضى الوقف (قوله والمشتري لذلك هو الحاكم) معتمد وقوله ملك لله تعالى أي وهو الرابع (قوله أو من ربيع الوقف) ومنه الحصر اذ اشتراها الناظر من ربيع الوقف ومن ماله (قوله أو يعمره منها الخ) أي مستقلا كبناء بيت للمسجد لما يأتى من ان ما يبنيه في الجدران مما ذكر يصير وقفا بنفس البناء

أى من أجرة فليراجع (قوله فيه) أى فى عقد المساقاة (قوله غير قن أحدهما) مفهومه أنه لو شرط لقن أحدهما صح وصرح به فى الروض لكن بالنسبة لقن المالك إذا عمل العامل بشرط أن يكون الجزء من الثمرة الذى جعله نفقة القن مقدراً فليراجع الحكم فى قن العامل وفيما اقتضاه كلام الشارح من الإطلاق فى المالك (قوله نعم لو شرط نفقة قن المالك على العامل) أى فى غير الثمرة فهذا غير ما اقتضاه كلامه قبل فى قوله غير قن أحدهما كما يعلم بمرجعة الروض كغيره لكن ما موقع التعبير

(قوله فالمنشئ لوقفه) أى ولا يصير وقفاً بنفس الشراء أو العمارة فإن عمر من ماله ولم ينشئ ذلك فهو باق على ملكه ويصدق فى عدم الانشاء أو اشتراء من ربه فهو ملك للمسجد مثلاً يبيعه إذا اقتضته المصلحة وبقي ما ولد دخل فى جهته شئ من مال الوقف وأراد العمارة به هل له ذلك ويسقط عن ذمته أولاً بذكر من اذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من غير إذنه كان متبرعاً به فيه نظراً والقرب الثانى ومحله ما لم يخف من الرفع اليه غرامة شئ فإن خاف ذلك ٢٨٥ جازله الصنف بشرط الاشهاد

فان لم يشهد لم يبرأ لأن فقد الشهود نادر (قوله والفرق بينه وبين بدل الرقيق) أى حيث لم يصير موقوفاً بل بإنشاء وقف (قوله والارض الموقوفة باقية) قضية هذا التوجيه أن الحكم لا يختص بالجدران بل كما يشملها يشمل ما لو بنى بيتاً فى أرض موقوفة من ريع الوقف أو من ماله وعليه فإذا كرهناه من أنه لو بنى بيتاً احتجج فى كونه موقوفاً إلى إنشاء وقفه يصور بما إذا بناه من ريع الوقف فى أرض غير موقوفة كملوكة أو مستأجرة هذا والظاهر أن ما اقتضاه التعامل غير مراد وأن الحكم المذكور مخدع عن

أو من أحدهما لجهة الوقف فالمنشئ لوقفه هو الناظر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى والفرق بينه وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره فى شرح المنهج إنما هو فى بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار وأما ما بينه وبين ماله أو من ريع الوقف فى الجدران الموقوفة فإنه يصير وقفاً بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف أن الرقيق قد فاق بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوبى والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لما ولا بد من إنشاء وقفه من جهة مشتركة فيتمين أحداً لألفاظ الوقف المارة وقول القاضى أقتضه مقامه محل نظره وفارق هذا أصير ورة القيمة رهناً فى ذمة الجاني كما مر بأنه يصح رهنه بدون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية أضحية إذا اشترى بعين القيمة أو فى الذمة ونوى بأن القيمة هناك ملك الفقراء والمسترى نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين أو مع النية وأما القيمة هنا فليست ملك أحد فاحتجج لإنشاء وقف ما يشترى بها حتى ينتقل إلى الله تعالى وأفهم قوله عبداً عدم جواز شراء أمة ببيعة عبداً وعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لأن الغرض يختلف بذلك وما فضل من القيمة يشترى به شقص بخلاف نظيره إلا أن فى الوصية لتعذر الرقبة المصرح بها فيها فان لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للموقوف عليه فيما يظهر كما مر نظيره بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبته الجناية إليه ولو أوجبته قوداً استوفاه الحاكم كما قاله وإن نوزعنا فيه (فان تعذر) شراء عبداً (فبعض عبد) يشترى بها لكونه أقرب إلى مقصوده كظهيره من الاضحية على الراجح إلا أن فى بابها ووجه الخلاف فيها أن الشقص من حيث هو يقبل الوقف بخلاف الاضحية ولو جنى الموقوف جناية أو جبت فصا صاقتص منه وفات الوقف أو ماله أو قصاصا وعفى على المالك فداءه الواقف بأقل الأمرين وله أن تكررت الجناية منه حكم أم الولد فى عدم تكرار الفداء وسائر أحكامها فان مات الواقف ثم جنى من بيت المال كالحرق المسكر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لا من كسب الرقيق ولا من تركه

بالجدران أو ما فى معناها كعادة بيت أنهم من بيوت الوقف فأعاده بأقل من ريع الوقف فليراجع (قوله ولا بد من إنشاء وقفه) أى العبد المشتري فهى متصلة بقوله والمشتري لذلك هو الحاكم وإن كان الخ (قوله بقيمة كبير) أى حيث أمكن وعبرة سم على حج لولم يمكن أن يشتري بقيمة العبد الأمة أو بالعكس أو بقيمة الكبير الأصغر أو بالعكس فيجتمعت الجواز وبقي ما لو أمكن شراء شقص وشراء صغير هل يقدم الأول أو الثانى فيه نظراً والقرب الأول لأنه ينتفع به حالاً ولو قيل بالثانى لم يكن بعيداً لأنه أقرب إلى غرض الواقف من وقف رقبة كاملة (قوله استوفاه الحاكم) كما قاله وينبغي جواز العفو عن القود بعمال إن رآه مصلحة ويشتري به بدله وينشئ وقفه نظراً لما تقدم فى بدل الجنى عليه (قوله اقتص منه) أى اقتص منه مستحق بدل الجناية وقوله فداء أى وجوباً (قوله بأقل الأمرين) وقول حج ولو جنى الموقوف جناية أو جبت ماله فهى فى بيت المال مفروض فيما تذر فداؤه من جهة الواقف لموته أو فقره على ما يفهمه قول الشارح فان مات الواقف الخ (قوله فى عدم تكرار الفداء) أى ومشاركة الجنى عليه الثانى ومن بعده الأول فى القيمة إن لم تنف بأروش الجنائيات

بالاستدراك هنا عبارة الروض مع بعض شرحه فلو شرط المالك دخول البستان أو شرط أحد هلمع الآخر معاونة
عبيد المالك المعينين أو الموصوفين ولا يلزم لم يضر ونفقتهم على المالك ولو شرطت في الثمرة بغية تقديراً جزم معلوم لم يجز
أو شرطت على العامل وقدرت جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف (قوله وبما بعده ولأنه مع الاختصاص الخ) هكذا في نسخ

(قوله ولو مات الجاني) أي العبد الموقوف الجاني الخ (قوله لم يسقط الفداء) أي عن السيد ولا عن بيت المال (قوله الموقوفة)
وقع السؤال في الدرس عما يوجد من الاشجار في المساجد ولم يعرف هل هو وقف أو لا ماذا يفعل فيه إذا جف والجواب أن
الظاهر من غرسه في المسجد أنه موقوف لما صرحوا به في الصلح من أن محل جواز غرس الشجر في المسجد إذا غرسه لعموم
المسلمين وأنه لو غرسه لنفسه ٢٨٦ لم يجز وإن لم يضر بالمسجد وحيث حمل على أنه لعموم المسلمين فيجتمل جوازيه

وصرف ثمنه على مصالح
المسلمين أن لم يمكن الانتفاع
به جافاً ويحتمل وجوب
صرف ثمنه لمصالح المسجد
خاصة ولعل هذا الثاني
أقرب لأن واقفه ان وقفه
وقفاً مطلقاً قلنا بصرف
ثمنه لمصالح المسلمين
فالمسجد منها وإن كان
وقفه على خصوص
المسجد امتنع صرفه
لغيره فعلى التقديرين
جواز صرفه لمصالح
المسجد محقق بخلاف
صرفه لمصالح غيره
مشكوك في جوازه
فيه ترك لأجل المحقق
(قوله أو زمنت) من باب
تعيب يقال زمن زمناً
وزمناً وهو مرض يدوم
زماناً طويلاً (قوله وإن
امتنع وقفها ابتداء) أي

الواقف ولو مات الجاني بعد الجناية لم يسقط الفداء (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قلها
تخويع أو زمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام
(بل ينتفع بها جذاً) بأجرة وغيرها (وقيل تباع) لتعذر الانتفاع على وفق شرط الواقف
(والثمن) الذي يثبت به على هذا الوجه (كقيمة العبد) فيأتي فيه ما صرحوا به من الانتفاع بها
الاباسهلاً كما باحراق ونحوه صارت ملكاً للوقوف عليه كما صححه ابن الرفعة والقمولي وجرى
عليه ابن المقرئ في روضه لكن لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كأثم الولد ولحم الاضحية
لكن اقتصر المصنف على ما ذكره كالخاوي الصغير يقتضي أنها لا تصير ملكاً بحال واعتمده
الشيخ رحمه الله تعالى وقال انه الموافق للادليل وكلام الجمهور ولا يلزم عليه تنافى بسبب القول
بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكاً لأن معنى عوده ملكاً أنه ينتفع به ولو باسسه لملك عينه
كالاحراق ومعنى عدم بطلان الوقف انه مادام باقياً لا يفعل به ما يفعل بسائر الاملاك من بيع
ونحوه كما مر ولو كان البناء والغراس موقوفاً في أرض مستأجرة وصار البيع لابي بالأجرة
أو بقي بها فقط أتى ابن الاستاذ بأنه لا يلحق بما لا ينتفع به الا باسسه لا كه أي باحراق ونحوه
فيقلع وينتفع بعينه ان أمكن والا صرف للوقوف عليه وهو مؤيد لما مر نعم قوله وإن كان
الغراس مما لا ينتفع بعينه بعد القلع وانتهت مدة الاجارة واختار المؤخر قلعه فيظهر عدم صحة
الوقف ابتداء ممنوع مما مر من صحة وقف الرياحين المغروسة وعلل بكونه يبق مدة (والاصح
جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجده إذا انكسرت) أو أشرفت على الانكسار (ولم
تصلح الا للاحراق) لثلاث تضييع فتخصيل يسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها
واستأنبت من بيع الوقف لصيرورتها كالعقدومة ويصرف لمصالح المسجد ثمنها ان لم
يمكن شراء حصرها وجذعه ومقابلته أنها تبقى أبداً وانتصر له جمع نقلاً ومعنى ومحل الخلاف
في الموقوفة ولو بأن اشتراها الناظر ووقفها بخلاف المملوكة للمسجد بنحو شراء فانها
تباع جزم ما خرج بقوله ولم تصلح الى آخره مالو أمكن اتخاذ نحو ألواح منه ولا تباع قطعاً بل

بأن لم يحصل منها منفعة للوقوف عليه ولا غيره تقابل بأجرة بل كان الانتفاع بها باحراقها (قوله صارت
ملكاً) لو أمكن والحالة هذه يبيعها وإن يشتري بثمنها واحدة من جنسها أو شقها اتجه وجوب ذلك لا يقال الغرض تعذر
الانتفاع فلا يصح بيعها لأنها منتفع بها باسسه تلاكها فيصح بيعها وكذا في مسألة الدابة اه سم على حج (قوله لكنها
لا تباع) أي مع صيرورتها ملكاً للوقوف عليه والحاصل من هذه المسئلة أنه حيث تعذر الانتفاع بها من الجهة التي وقفت
عليها صارت ملكاً للموقوف عليه يعني أنه ينتفع بها كانتفاع الملاك بنهر البيع والهبة وإن لم يتعذر الانتفاع بها من الجهة التي
قصدت بالوقف لا ينتفع بها الموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الوجه الاكمل (قوله لا يبي
بالاجرة) وفي هذه الحالة هل يبيع الموقوف عليه على وضع ما يبي بأجرته أو يخير بين ذلك وبين قلع البناء والغراس إزالة الضرر
صاحب الارض فيه نظراً والثاني أقرب (قوله ووقفها) قيد لما قبله (قوله بنحو شراء) ولو من غلة الوقف حيث لم توقف من
الناظر (قوله قائم بتابع جزم) أي وتصرف على مصالح المسجد ولا يبيع من صرفها في شراء حصر بدلهما

الشارح ويجب حذف البناء من قوله بما بعده لان ما بعده ما هو مطوف على هذا من قوله وانما ذكر هذا وكذا يجب حذف الواو من قوله ولانه وعبارة النسخة واحتاج لهذا مع فهمه بما قبله لانه قد يفهم منه أيضا ان القصد اخراج شرطه لثالث في صدق يكونه لاحدهما ولما بعده لانه مع الاختصاص والشركة يصدق الى آخره (قوله على عينه) أي أما على ذمته فتصح مساقاته كما مر (قوله وللثاني عليه) أي على العامل الاول (قوله بل قيل انه تحريف) ٢٨٧ هذا الاستدراك بالنسبة لما أفهمه قوله على ما في الروضة من

(قوله على البناء خاصة)
أي دون الارض فلا يجوز بيعها (قوله ليعمر به مسجد آخر ان رأى الحاكم) أي ويصرف للثاني جميع ما كان يصرف للاول من الغلة الموقوفة عليه ومنه بالاولى مالو كل البصر المسجد فتقل انقاضه لمحل آخر ويفعل بغلته ما ذكر ومثل المسجد أيضا غيره من المدارس والربط وأضرحة الاولياء نفعنا الله بهم فيمنقل الولي منها الى غيرهما للضرورة ويصرف على مصالحه بعد نقله ما كان يصرف عليه في محله الال (قوله والا قرب) أي المسجد الا قرب الخ (قوله لا نحو بشرور باط) أي وان كانا موقوفين (قوله خص بها المنهدم الخ) معتمد (قوله وان بعد) أي ولو ببلد آخر (قوله فان أمكن صرفه الى مسجد آخر) أي قريب منه انتهى شرح منتهج وبقى ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قريه من الجميع هل يوزع على

يجهد الحاكم ويستعمله فيما هو أقرب لمقصود الواقف حتى لو أمكن استعماله بأدراج آلات العمارة امتنع بيعه فيما يظهر وقد تقوم قطعة جندع مقام آجرة والحاجة مقام التراب وتحتل به أي فيقوم مقام التبن الذي يخلط الطين به كما أفاده الاذري وأجريا الخلاف في دار منهدمة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للسكنى وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتي على غيره وأفتى الواقف رحمه الله تعالى بأن الرأج منع بيعه سواء أوقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره ان منع بيعه هو الحق ولان جوازه يؤدي الى موافقة القائنين بالاستبدال ويمكن حل القائل بالجواز على البناء خاصة كما أشار اليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجد ارداره المنهدم وهذا الحل أسهل من تضعيفه (ولو انهدم مسجد وتعدت اعادته لم يبع بجمال) لا مكان الانتفاع به حالا بالصلاة في أرضه وبه فارق مالو وقف فرس على الغزو فكبر ولم يصلح حيث جاز بيعه نعم لو خيف على نقضه نقض وحفظ ليعمر به مسجد آخر ان رأى الحاكم والا قرب أولى لا نحو بشرور باط ما لم يتعد نقله للمسجد آخر ويبحث الاذري تم بين مسجد خص بطائفة خص بها المنهدم ان وجد وان بعد أماريع المسجد المنهدم فقال الواقف رحمه الله تعالى انه ان توقع عوده حفظ له وهو ما قاله الامام والافان أمكن صرفه الى مسجد آخر صرف اليه وبه جزم في الانوار والانه قطع الاخر فيصرف لاقرب الناس الى الواقف فان لم يكونوا صرف الى الفقراء والمساكين أو مصالح المسلمين اما غير المنهدم فما فضل من غلة الموقوف على مصالحه يشترى بها عقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها أي ان توقفت عن قرب كما أشار اليه السبكي والالم بعد منه شيء لاجلها لانه يعرض للضياع أو لظالم يأخذه ولو وقف أرضا للزراعة فتعدت وانحصر النفع في الغرس أو الناء فحل الناظر أحدهما أو آخرها كذلك وقد أفتى البلقيني في أرض موقوفة لتزرع حناء فاتجرها الناظر لتغرس كرمًا بأنه يجوز اذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف انتهى لا يقال هذا مخالف لشرط الواقف فان قوله لتزرع حناء متضمن لاشترط ان لا يزرع غيره لان من المعلوم انه يغتفر في الضعيف ما لا يغتفر في المنطوق على ان الفرض في مسئلتنا ان الضرورة الجات الى الغرس أو البناء ومع الضرورة مخالفة شرط الواقف جائزة اذ من المعلوم انه لا يقصد تعطيل وقفه وثوابه ومسئلة البلقيني ليس فيها ضرورة فاحتاج الى التقييد بعدم مخالفة شرط الواقف وعمارة الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف ريع ما وقف على المسجد وقفًا مطلقًا وعلى عمارته في بناء وتجصيص بحكم وسلم وبواري للتظليل بها ومكانس ومساحي لنقل التراب وظلمة تمنع افساد خشب باب ونحوه بخطر ونحوه ان لم يضر بالمارة وأجرة قيم لا مؤذن وامام وحصر ودهن لان القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقي فلو كان الوقف لمصالحه صرف من ريعه لم يذكر لاني تزويق ونقش بل لو وقف عليها لم يصح وهذا المذكور من عدم صرف ذلك للمؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى

الجميع أو يقدم الاحوج فيه نظروا الا قرب الثاني فلو استوت الحاجة والقرب جاز صرفه لواحد منها (قوله أو مصالح المسلمين على الخلاف السابق والراجح منه تقديم المصالح (قوله والالم بعد) أي يدخر قال حج بل يشترى به عقار أو نحوه انتهى (قوله ويتجصيص) ومنه البياض المعروف (قوله لا مؤذن وامام) ضعيف (قوله بل لو وقف عليها) الاول عليها أي التزويق والنقش

التبري المفيد لضعفه (قوله والثاني لا يصح الخ) الا صوب تأخير من الاستدراك الذي بعده الذي هو قيد في الاظهر (قوله لا قسمته) هو واضح ان حصل بالقسمه تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دارين أما عند عدم حصوله كان تراضوا على ان كل واحد منهم ياخذ دارا فينتفع به امة استحقاقه فالظاهر الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء (قوله في غيرها) أي غير ضرورة الشرط (قوله لا يغير مسماه) منه يؤخذ جواب حادثه وقع السؤال عنها وهي ان مطهرة مسجد مجاورة لشارع من شوارع المسلمين آلت للسقوط وليس في الوقف ما تعمربه فطلب شخص ان يعمرها من ماله بشرط ترك قطعة من الارض التي كانت حاملة للجدار لتتسع الطريق فظهرت المصلحة في ذلك خوفا من انه دمارها وعدم ما تعمربه هل ذلك جائز أم لا وهو الجواز نظر المصلحة المذكورة وفي حج (فرع) في فتاوى ابن عبد السلام يجوز ان يقاد اليسير في المسجد الخالي لئلا تعظم ماله لانهار للسرف والتشبيه بالنصاري وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما اذا سرج من وقف المسجد أو ملكه والاول على ما اذا ٢٨٨ تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاءة مال بل الذي يتجه الجمع بحمل

الاول على ما اذا توقع ولو على ندور احتياجا أحده لما فيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك انتهى (قوله لا يجوز) أي أما المرور منه فانه جائز لعدم التعدي من المار اذا غايته ان مروره في أرض موقوفة وليس في شرط الوانف ما يقتضي المنع منه (قوله ادلا مصلحة للجامع فيه) يؤخذ من هذا جواب حادثه وقع السؤال عنها وهي ان شخصا أراد عمارة جامع خرب بالآلة جديدة غير آلته ورأى المصلحة في جعل باب من محل آخر غير المحل الاول ليكون بجوار من يمنع الانتفاع به على الوجه المعتاد وهو انه يجوز له ذلك لان فيه مصلحة أي مصلحة للجامع والمسلمين (قوله ووظيفه الناظر) أي وما يتبع ذلك كعدم انفساخ الاجارة بزيادة (قوله وما قيدناه به) أي من قوله ان كان ناظر الخ (قوله كبقية شروطه) ومنها ما لو شرط ان لا يؤجر بأكثر من كذا فينتفع وان كان ما شرطه دون أجره مثل تلك الاماكن الموقوفة فيؤجره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستأجر غنيا حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنعه فلو أجر بأكثر مما شرطه الواقف فالاجارة فاسدة ويجب على المستأجر ما شرطه الواقف ان كان دون أجره المثل وأجرة المثل ان كان ما شرطه زائدا عليها لان أجره المثل هي اللازمة حيث فسدت الاجارة وما أخذ من المستأجر زائد على ما وجب عليه لا يملكه الاخذ (قوله صدقته) أي وقفه وقوله سقط أي وانتقل لمن بعده (قوله الا أن يشترط نظره) يتأمل الاستثناء فان انعزاله وعدمه مسألة أخرى ان كان المراد بقوله بل لوقبله ثم أسقط حقه الخ انه أسقط حقه من الريع وان كان المراد أنه أسقط حقه من النظر فالثانية عين الاولى فيتحصل المستثنى والمستثنى منه وعبارة حج وان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الابطولية الحاكم كما اقتضاه كلام الروضة خلافا لما نازع فيه ويؤيد كلامهم في الوصي انتهى وهي تفيد انهما مقالتان (قوله فلا ينزل بعزل نفسه الخ) ومن عزل نفسه ما لو أسقط حقه من النظر لغيره بقراغ له فلا يسقط

ما نقله في الروضة عن البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لهما كما في الوقف على مصالحه وكما نظيره من الوصية للمسجد وهذا هو الاصح ويتجه الحاق الحصر والدهن به ما في ذلك ولا هل الوقف المهايأة لا قسمته ولو افرازا ولا تغييره كجعل البستان دارا وعكسه ما لم يشترط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بحسبها قال السبكي والذي أراه تغييره في غيره ولكن بثلاثة شروط ان يكون يسير الا يغير مسماه وان لا يزيل شيئا من عينه بل ينقله من جانب الى آخر وان يكون مصلحة للوقف وعليه ففتح شبالك الطيريسية في جدار الجامع الازهر لا يجوز اذ لا مصلحة للجامع فيه (قوله فصل) في بيان النظر على الوقف وشرطه ووظيفه الناظر * (ان) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه سوى ناظره الخاص أو العام أولي ينتفع به الموقوف عليه وأطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بأن يركبه الدابة مثلا ليعضي له عليها حاجة فلا ينفي ذلك ما مر آتينا في قول المصنف باجارة وما قيدناه به ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتبع) كبقية شروطه لما روى ان عمر رضي الله عنه ولي أمر صدقته ثم جعله لفصة ما عاشت ثم لاولى الرأي من أهلها وقبول من شرطه النظر كقبول الوكيل فيما يظهر لا الموقوف عليه ما لم بشرط له شيء من ريع الوقف على ما بحثه بعضهم ودعوى السبكي انه بالاباحة أشبهه فلا يرتد بالرد بعيد بل لوقبله ثم أسقط حقه منه سقط الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لما

والشجر لما لكة أى فيما اذا كان مال لكة غير مال لك الارض وقوله كما ان على وب الارض والشجر آجرة العمل الى آخره أى فيما اذا كانا غير العامل (قوله وعليه فله الاجرة) أى كما هو كذلك على الاول أيضا كما مر وكان الاول حذف قوله وعليه الخ (قوله وعلى الاول) صوابه وعلى الثاني (قوله بأنه يغتفر في المساقاة) كذا في النسخة قال الشهاب سم هذا بناء على تفرقة بينهما في هذا

حقه ويستتبع القاضى من يباشر عنه في الوظيفة ثم هذا مع قوله السابق كبقية شروطه يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لا يخرج حال الواقف اتبع ومنه ما لو شرط الامامة أو الخطابة لشخص ولذريته ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنهما لا يخرج وباشر المفروغ له في مامدة ثم مات الفارغ عن أولاده وهوان الحق في ذلك ينتقل للأولاد على ما شرطه الواقف ثم ما استغله المفروغ له من غلة الواقف لا يرجع عليه بشئ منه لانه استحققه في مقابلة العمل سيما وقد قرر الحاكم غاية الامران تقريره وان كان صحى لكانه بالنيابة عن الفارغ وكذلك لا يرجع للمفروغ له على تركه الفارغ بما أخذه في مقابلة الفراغ وان انتقلت الوظيفة عنده لا ولاد الفارغ لانه انما دفع الدراهم في مقابلة اسقاط الحق له وقد وجد وقرره الحاكم على مقتضاه وأما انه كان يظن ان الحق ينتقل اليه مطاوعا وتبين خلافه فلا يقتضى الرجوع لنسبته في عدم البحث عن ذلك أولا الى تقصير قاسمه من باع شيئا وهو مغبون فيه بعدم علمه بقيمته وفي فتاوى الشارح ما يصرح بانتقال الحق للأولاد حيث قال في جواب في صورته سئل عن واقف شرط الوظيفة الفلانية لزيد وأولاده وذريته من بعده وشرط ان من نزل من أرباب الوظائف سقط حقه من ذلك ولا يستحق المنزل له شيئا بل يقرر الناظر الشرعى غيرهما ثم ان فلانا فرغ عن وظيفته لا يخرج وقرر الناظر أجنبيا غيرهما ثم مات المنزل فهل يستحق أولاده الوظيفة بعده فأجاب بأنهم يستحقون ذلك عملا بشرط الواقف واصدق البعدية بذلك ولم يشرط الواقف لاستحقاق الأولاد بقاء استحقاق والدهم ذلك الى وفاته وما نسب الى من الافناء بخلاف ذلك فقد رجعت عنه ان كان صحى انتهى بفرع وقوع السؤال عن رجل وقف وقفا مستوفيا للشروط الشرعية وعين فيه وظائف من جملتها وظيفة المباشرة على وقفه وجعلها الشخص معين وكذلك جعل غيرها لأشخاص معينين ثم بعد ذلك شرط في مكتوب وقفه ان من مات من الأشخاص المجمعول لهم الوظائف المذكورة وله ولد أو ولد ولد ٢٨٩ أو أخ أو قريب قرر مكانه ثم ان ولده بعد مدة فرغ

زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متسكما غير مدة اعراضه فلما أراد العود لم يحتج الى تولية جديدة (والا) أى وان لم يشرطه لاحد (فالنظر للقاضى) أى قاضى بلد الموقوف عليه كما مر نظيره في مال اليتيم (على المذهب) اذ نظره عام فهو أولى من غيره ولو واقفا وموقوفا عليه وان كان معيناً وما يجزم به الماوردى من ثبوته للواقف بلا شرط في مسجد المحلة والخوارزمى في سائر

عن الوظيفة المذكورة لشخص وتكرر ذلك الفراغ لأشخاص متعددين ثم توفى المقرّر المذكور

٣٧ نهاية ح الصادر منه الفراغ المذكور وترك ولدا ثم ان الولد تازع مع من هي بيده الآن فهل له الممازعة فيها أم الحق فيها لمن هي بيده الآن أم كيف الحال والجواب الحمد لله حيث لم يزد الواقف في شرطه على قوله قرر مكانه سقط حق المقرّر في الوظيفة بفراغه عنها فاذا مات بعد ذلك عن ولد لم يكن للولد حق لان أباه حين مات لم يكن له حق في الوظيفة ينتقل عنه لولده فيستمر الحق فيها لمن قرر بالفراغ ولا حق للولد المذكور في ذلك فلا يلتفت للممازعة اذ لم يشرط الواقف لغيره من قرع والده حقا ومن ثم أتى الشمس الرملى في شرط الوظيفة الفلانية لزيد وأولاده ولذريته من بعده ثم فرغ زيد عن وظيفته لا يخرج ثم مات زيد عن أولاد بانتقال الحق من المفروغ له للأولاد الفارغ عملا بقول الواقف ولذريته من بعده فأفهم انه لو اقتصر على قوله لزيد ولم يذكّر ذريته من بعده عدم الانتقال للأولاد وما نحن فيه لم يزد واقفه على ان من مات وله ولا يجوز مكانه فاذا ذلك عدم استحقاق الولد المذكور والله أعلم وفي حج فرع شرط الواقف لناظر وقفه فلان قدر اقم يقبل النظر الا بعد مدة بأن استحقاقه المعلوم النظر من حين آل اليه كذا قيل وانما يتجه في المعلوم الرائد على آجرة المثل لانه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوى لآجرة مثل نظره هذا الواقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لانه في مقابلة عمله ولم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه له انتهى وفيه أيضا وباحت بعضهم انه لو خشي من القاضى أكل الواقف لجوره جاز ان هو يبيده صرفة في مصارفه وأوباجارته ان عرفها والافوضه لفقيره عارف بها أو سألها وصرفها انتهى (قوله وان لم يشرطه لاحد) أى ان لم يعلم شرطه لاحد سواء علم شرطه أو جهل الحال (قوله أى قاضى بلد الموقوف عليه) عبارة حج أى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لمساعد ذلك نظيره ما مر في مال اليتيم وهى ظاهرة وله لها امراد الشارح بقوله كما مر الخ (قوله وان كان) أى الموقوف عليه

الحكم كإسائه في الإجارة في شرح قول المصنف ولو استأجرها لترضع رقيقا بعبثه في الحال جاز على الصحيح لكن سنين في هامش ذلك المحل ان المعتمد خلافه انتهى (قوله لا بسبب عارض) أي والصورة ان المدة يطلع فيها حتى تصح المساواة (قوله لقول الماوردي والرواني الصحيح ان العام لشرية) الذي بناء الماوردي والرواني على كونه شريكا انما هو

(قوله بشرط الماظر) أي وان كان هو الواقف بان شرط النظر لنفسه كما يأتي (قوله العدالة) أي ولو امرأة انتهى وقوله مطلقا أي سواء ولأه الواقف أو الحاكم (قوله فينزل بالفسق المحقق) قضيته انه لا بشرط فيه السلامة من خاتم المرواة (قوله لكن يردنخ) معتمد (قوله واضح) وهو ان ولي النكاح فيه وازع طبيعي يحمله على الحرص على تحصين موليته دفعا للعار عنه بخلاف الوقف (قوله لا بعد فقد المتقدم) وذلك بأن قال على ان النظر فيه لا يدم عمر ومثلا ولا يخالف هذا ما يأتي من انه لو تغير حال الارشدا انتقل النظر لمن هو أرشد منه لان ما هنا شرط في الانتقال لعدم وفقد زيدا ووالا الهامة لم يفقد وفي ما يأتي جعل الاستحقاق ٢٩٠ منوطا بالصفة التي هي الارشدية حيث لم توجد في الأول كان من بعده مستحقا

المساجد وزاد ان ذريته مثله مردود الطريق الثاني ينبغي على أقوال المالك (وشرط الناظر العدالة) الباطنة مطلقا كما رجحه الاذري خلافا لاكتفاء السبكي في منصوب الواقف بالظاهرة فينزل بالفسق المحقق بخلاف غيره فهو كذب أمكن كونه معذورا فيه كما هو ظاهر وسواء في الناظر كان هو الواقف أم غيره ومتى انزل بالفسق فالنظر للحاكم كما يأتي وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح صحة شرط ذي النظر لذي عدل في دينه لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية هنا والفرق بين هذا وصحة تزويج الذي موليته واضح (والكفاية) لما تولاه من نظره عام أو خاص وهي (الاهتداء الى التصرف) الذي فوض له قياسا على الوصي والقيم لانها ولاية على الغير وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم كما رجحه السبكي لان من بعد من الاهل بشرط الواقف خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل للتمتع آخر نظر الا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير فقد وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح للذبح بدفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر بعود الاهلية ما لم يكن نظره بشرط الواقف كما أفق به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله ولا الاستبداد به ولعارض مانع من تصرفه لا سالب لولايته كما مر ولو كان له النظر على مواضع فائتت أهليته في مكان ثبتت في بقية الاماكن من حيث الامانة لا من حيث الكفاية الا ان ثبتت أهليته في سائر الاوقاف كما قاله ابن الصلاح وهو ظاهر كما قاله الدميري اذا كان الباقي فوق ما أثبتت فيه أهليته أو مثله مع كثرة مصارفه وأعماله فان كان أقل فلا (ووظيفته) عند الاطلاق حفظ الأصول والغلات على وجه الاحتياط كولي اليتيم و(الإجارة والعارة) وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة ان شرطه له الواقف أو اذنه فيه الحاكم كما في الروضة وغيرها خلافا للباقيين ومن تبعه سواء في ذلك مال نفسه وغيره (وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها لانها المعهودة في مثله ويلزمه رعاية زمن

بالصفة التي اعتبرها
الواقف (قوله بشرط
الواقف) أي في عود
(قوله والإجارة) أي فله
ذلك سواء كان المستأجر
من الموقوف عليهم أو
أجنبيا حيث رأى المصلحة
في ذلك وان طلبه
الموقوف عليه حيث لم
يشترط الواقف السكنى
بنفسه أما اذا شرط ذلك
فليس للناظر الا يجار بل
يستوفي الموقوف عليه
المنفعة بنفسه أو نائبه
ثم اذا أجاز الناظر نصف
الموقوف شائعا صح ان لم
يكن في شرط الواقف
ما يمنعه ويصير المستأجر
لذلك مستحقا لنصف
المنفعة فيها والمستحق

للنصف الا سحران وجد كان أجز الناظر باقية لا سحر والا انتفع المستأجر بما استأجره باية مع الناظر عينه
وباقية ان لم يوجد من يستأجره يتعطل على جملة المستحقين والاجرة التي استأجر بها الاول النصف توزع على كل المستحقين ولا يختص بها الاول وان كانت قدر حصته ولو وجد من يستأجر الكل بعد استئجار الاول للنصف لا تنفخ اجارته وان وجد قبل استئجاره فعل الناظر ما يراه مصلحة (قوله والعارة) في الروض وشرحه نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرط شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والا فمنافاه أي الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فاذا تعطلت منافاه فالنفقة ومؤنة التجهيز لا العماره من بيت المال كن اعاق من لا كسب له أما العماره فلا تجب على أحد حينئذ كالمالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه اه سم على ج وظاهر ان مثل العماره أجرة الارض التي بها بناء أو غراس موقوف ولم تف منافاه بالاجرة (قوله أو اذنه فيه الحاكم) أي فلو اقترض من غير ادن من الحاكم ولا شرط من الواقف لم يجوز ولا يرجع بما صرفه له بديه به (قوله وغيره) قال الغزالي وان أذن له فيه صدق مادام ناظر الا بعد عزله اه ح

استحقاقه في الثمرة مطلقا لا لان ثمره العام حادثة على ملكهم ما وعبارة الفتوى وأما حدوث الطالع بعد المدة ففي الحاوى
والبرهان اذا طلعت بعد تقضى المدة ان الصحيح من المذهب ان العامل شريك والثمره بينهما لان ثمره العام حادثة على

(قوله فالاجرة عليه) أى وان تعطل عليه معلوم الوظيفة لعامة أو نحوها ولا يسقط بذلك شئ من أجرة النائب (قوله ان
الحاكم لا نظره) انظر ولو كان الحاكم هو الذى ولاه النظر اه سم على حج أقول لا نظره معه ولو كان هو الذى ولاه وقوله
معه أى مع الناظر (قوله والاقترب ان المراد بالمعيد الخ) أى حيث كان ثم معيد للدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضي
أو الناظر (قوله أو يستفهم ما أم أشكل) أى بما قرره الشيخ أو لا فلترك المدرس ٢٩١ التدريس أو امتنعت الطلبة

من حضور المعيد بعد
الدرس استحق المعيد
ما شرط له من المعلوم
لتعذر الاعادة عليه
(قوله ما لو فرض له جميع
ذلك) وقياس ما صرف
الوكيل وولى الصبي انه
ان قدر على المباشرة
ولاقت به لا يجوز تفويضها
لغيره والاجازة التفويض
فيما عجز عنه أو لم تلق به
مباشرة ولا فرق في
المفوض له بين المسلم والذى
حيث لم يجعل له ولاية في
التصرف في مال الوقف
بل استنابه فيما يباشر به
فقط كالبناء ونحوه (قوله
لم يتعده) كالوكيل ولو
فوض لثنين لم يستقبل
أحدهما بالتصرف مالم
ينص عليه انتهى شرح
منهج (قوله لم يستحق
أجرة) قال شيخنا الزبائدي
بعد ما ذكر وليس له أى
الناظر أخذ شئ من مال
الوقف فان فعل ضمن ولم

عينه الواقف وانما جاز تقديم تفرقة المتذور على الزمن المعين لشبهه بالزكاة المجعولة ولو كان له
وظيفة فاستناب فيها فالاجرة عليه لا على الوقف كما هو ظاهر ونقل الاذرى عن لا يحصى وقال
ان الذى نعتقده ان الحاكم لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه نظرا حاطة ورعاية ثم حصل
اقتناء ابن عبد السلام بأن المدرس هو الذى ينزل الطلبة ويقدر لهم جوامعهم على انه كان عرف
زمنه المطرد والا فجزد كونه مدرسا لا يوجب له تولية ولا عزل ولا تقدير معلوم انتهى ولا
يعترض بكون الناظر قد لا يميز بين تقيه وفقهه لانه قائم مقام الواقف وهو الذى يولى المدرس
فكيف يقال بتقديمه عليه وهو فقهه وكونه لا يميز لا أثر له لئلا يمتكنه من معرفة مرانهم بالسؤال
والاوجه عدم وجوب تفريق معلوم الطلبة في محل الدرس خلافا لابن عبد السلام لعدم كونه
مألوفا في زمننا ولان اللائق بمحاسن الشريعة تنزبه مواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية
كالمسح واستيفاء الحق والاقترب ان المراد بالمعيد من يعيد للطلبة الدرس الذى قرأه المدرس
ليست موصوفا أو يتفهم ما أم أشكل ومحل ما مر ان أطلق نظره كما مر ومثله بالاولى ما لو فوض
له جميع ذلك فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعده (اتباعا للشرط ويستحق الناظر
ما شرط من الاجرة وان زادت على اجرة مثله مالم يكن هو الواقف كما مر فلو لم يشترط له شئ لم
يستحق اجرة نعم له رفع الامر الى الحاكم ليقرر له اجرة قاله البلقيني قال نيل هذه العراق
في تحريره ومقتضاه انه يأخذ مع الحاجة ما قدر النفقة له كارجحه الرافعى ثم أو الاقل من
نفقته وأجرة مثله كارجحه النووى قال الشيخ وقد يقال التشبيه بالولى انما وقع في حكم الرفع
الى الحاكم لا مطلقا لا يقتضى ما قاله وكان مرادهم انه يأخذ بتقرير الحاكم على ان الظاهر
هنا انه يستحق ان يقرر له اجرة المثل وان كان أكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبها
على فرعه سواء كان ويا على ماله أم لا بخلاف الناظر ولو جعل النظر لعدلين من أولاده
وليس فهم سوى عدل نصب الحاكم آخر وان جعله للارشاد من أولاده فالارشاد ثابت كل
منهم انه ارشاد مشتركوا في النظر بلا استقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشادية قد
سقطت بتعارض البيئات فيها ويبقى أصل الرشاد وان وجدت في بعض منهم اختصاص بالنظر
عملا بالبيئة فلو حدث منهم ارشاد منه لم ينتقل اليه ولو تغير حال الارشاد حين الاستحقاق
فصار مفضولا انتقل النظر الى من هو ارشاد منه ويدخل في الارشاد من أولاد أولاده
الارشاد من أولاد البنات لصدقه به (ولو واقف عزل من ولاه) نائب عنه ان شرط الناظر

يبرأ الا باقضا له كما وهذا هو المعتمد على انتهى وقضية قوله للحاكم ان لا يبرأ بصرف بدله في عمارته أو على المستحقين
وهو ظاهر (قوله ليقرر له اجرة) أى وان كان من جهة المستحقين في الوقف (قوله على ان الظاهر الخ) معتمد وقوله انه أى
الناظر وقوله ثم أى فى الولي (قوله نصب الحاكم) أى وجوبا (قوله فالارشاد) هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل به
ومنه يعلم رد ما نقله سم على منهج عن مقتضى اقتناء البلقيني من انه لو شرط النظر لنفسه ثم لا ولاده يمد له لم يثبت النظر
للأولاد لما فيه من تعليق ولايتهم والولاية لا تعلق الا في الامر الضرورى كالتقضاء (قوله وان وجدت في بعض منهم) أى
وان كان امرأة

ملكه ما ولا يلزم العمل به بعد انقضاء المدة ومن أجهل بان من قال العامل أجبر فعلى هذا الحق له في الثمرة الحادثة بعد انقضاء المدة بل له أجرة المثل فالتحالف مبنى على انه شريك أو أجبر انتهت (قوله أو جهره ما نتم) انظر هل هو كذلك في كل الصيغ أو في الصيغة التي ذكر فيها المصنف ٢٩٢ لفظا كذا فان كان الاول فاجوبه في غير الاولى (قوله والفرق بين هذا وبين قوله

لامته أنت على كطهر
أى الى آخره) كان
الاولى أنت طالق لانه
الذى مر في كلام الاسنوى
(قوله ان الظاهر ان الم
يمكن تصويره الخ) فيه
نص ايم أن عكس القاعدة
المذكورة قاعدة أخرى
وهي ان ما لم يجد نفاذا
في موضوعه يكون كناية
في غيره وظاهره انه غير
مراد للاصحاب وأنهم
انما يستعملون هذه
القاعدة من جهة طردها
لا من جهة عكسها الا ترى
انه لم يقبل أحد منهم ان
البيع مثلا ينعقد بالفظ
الذكاح أو الطلاق مثلا
فلو كان عكس القاعدة
مراد الصحح البيع بذلك
(قوله ان يستند لمن شاء)
أى بأن يجعل النظر لغيره
(قوله لم يكن له) أى المستند
(قوله بل هو وقادح) أى
فينعزل حيث لا شبهة له
فيما فعله لنفسه وقوله
وفرق في الخادم صاحب
الخادم هو الزركشي وقوله
تمثور التهور الوقوع في
الشي بقله مبالاة انتهى

لنفسه (ونصب غيره) كالوكيل وافق المصنف بانه لا شرط المنظر لانسان وجعل له ان يستنده
من شاء فاستنده لا يخرج لم يكن له عزله ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعد موته وبظاهر ذلك
أفتى فقهاء الشام وعلاؤه بأن التفويض بمثابة التملك وغالفهم السبكي فقال بل كالتوكيل
وأفتى السبكي بأن للوائف والناظر من جهته عزل المدرس ونحوه ان لم يكن مشروطا في
الوقف ولو لغير مصلحة وهو مردود بما في ال روضة انه لا يجوز لادم استقاط بعض الاجناد
لمتبتين في الديوان بغير سبب فالناظر الخاص اولى ولا أثر للفرق بأن هو لا يوطأ أنفسهم
للجهاد الذي هو فرض ومن ربط نفسه لا يجوز اخراجه بلا سبب بخلاف الوقف فانه خارج
عن فروض الكفايات بل برهان التدريس فرض أيضا وكذا قراءة القرآن فن ربط نفسه
بهم ما حكمه كذلك على تسليم ما ذكر من ان الربط به كالتلبس به والافشيتان ما بينهما ومن ثم
اعتمد البلقيني ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل هو قاذح في نظره وفرق في الخادم بينه وبين
نفوذ عزل الامام للقاضي ثم ورا بأن هذه خشية الفتنة وهو مفقود في الناظر الخاص وقال
في شرح المنهاج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب ونفوذ العزل في الامر العام أما
الوظائف الخاصة كأذان وامامة وتدریس وطلب ونحوه فلا ينعزل أربابها بالعزل من غير
سبب كما أفتى به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين فقال من تولى تدريس لم يجز عزله بعسله ولا
بدونه ولا ينعزل بذلك انتهى وهذا هو المعتبر دوا اذا قلنا لا ينفذ عزله الا بسبب فهل يلزمه بيان
مستنده أفتى جع متأخرون بعدمه وقيده بعضهم بما اذا وثق بعلمه ودينه وزيفه التاج السبكي
بأنه لا حاصل له ثم بحث انه ينبغي وجوب بيان مستنده مطلقا أخذ من قولهم لا يقبل دعواه
الصرف لمستحقين معينين بل القول قولهم ولهم طابته بالحساب وادعى الولي العراقي ان
الحق التقييد وله حاصل لان عد الله غير مقطوع بها فيجوز ان يختل وان يظن ما ليس بقادح
قادح بخلاف من تمكن علما وديننا زيادة على ما يعتبر في الناظر من تمييز ما يقدر وما لا يقدر
ومن ورع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى ولو طلب المستحقون من الناظر كتاب
الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تكمينهم كما أفتى به والدرجة الله تعالى
أخذ من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث اذا كتب فيها سماع غيره معه لها ان
يعبره اياها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل
به حال الوقف زاد سماعه أم نقص سهل تحصيله أم لا فان فقد اعتبر قيمته يوم المطالبة ان لم
يكن له مثل حينئذ والاوجب مثله ويقع في كثير من كتب الاوقاف القديمة شرط قدر
من الدراهم النفرة قال والدرجة الله تعالى قد قيل انها حرت فوجد كل درهم منها
يساوي ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعامل بها الآن (الا ان بشرط نظره)
أو تدريسه مثلا (حال الوقف) بان يقول وقف هذا مدرسة بشرط ان فلانا ناظرها
او مدرستها وان نازع فيه الاسنوى فليس له تغييره عزله من غير سبب يخل بنظره لانه لا نظره

مختار (قوله وهو مفقود في الناظر) قضيته ان غير الامام من ارباب الولايات لا ينفذ عزله لارباب
الوظائف الخاصة خوفا من الفتنة لكن في كتاب القضاء التصريح بخلافه فليراجع وسيأتي في كلام الشارح (قوله ثم
بحث الخ) معتمد وقوله وينبغي بيان وجوب بيان مستنده مطلقا أى وثق بعلمه أولا (قوله وادعى الولي العراقي الخ) ضعيف
(قوله المتعامل بها الآن) وفيه اذ ذلك نصف فضة وثلاث وتساوى الآن أربعة انصاف فضة ونصف نصف

لأنه صريح في بابه ولم يجد نقاذ في موضوعه وحيث قد فاشكال الاسنوي مندفع من أصله فتأمل (قوله تصحح اللفظ عن الالغاء)
 الاولى صيانة للفظ عن الالغاء (قوله لأنه لا يمكن تصححه وإيقاعه اجارة الابان يذكر عوضا معلوما) كذا في نسخ من الشارح
 والانسب ما في بعض النسخ مما نصه لأنه يمكن تصححه وإيقاعه اجارة بان يذكر عوضا (قوله والثاني انه يقبله) أي بخلاف
 ما اذا لم يقبله لعارض كمدول المتكلم المتقدم في الصورتين الساترين كما يعلم من سياقه (قوله وعلم من تقييدنا ما عليه الى

(قوله وليس كالشرط) أي وله عزله حيث شرط النظر لنفسه كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه في وفوضت
 التصرف فيه لفلان (قوله وتردد السبكي) هذه مساوية لما تقدم في قوله ٢٩٣ وان جعله للارشاد من اولاده الخ

غايته ان هذه مشتملة
 على نسبتها للقائها (قوله
 اذا كثر الطالب) أي
 كثرة يغلب على الظن انه
 اذ لم يأخذ واحد منهم
 أخذ الآخر (قوله من
 لم يأذن له) أي اما اذا
 أذن له في ذلك فلا تنفسخ
 الاجارة بانه قال الحق له
 لرضاه أولا باسقاط حقه
 بالاذن على ما أفهمه
 التقييد بقوله من لم يأذن
 له وقد يتوقف فيه بأن
 اذنه قبل انتقال الحق
 اليه لغو وذلك يقتضي
 انفساخ الاجارة بانتقال
 الحق عن المؤجر (قوله
 بأنه يتبين بطلانها) ضعيف
 وقوله والذي يقع في
 النفس الخ معتمد (قوله
 مع قطع النظر) أي ومع
 مراعاة كون الاجرة
 مجعلة أم مقسطة على
 الشهور مثلا (قوله فان
 ثبت بالتواتر) مفهومه
 انه لو ثبت ذلك بينة لم
 يحكم بالبطلان وهو ظاهر

بعد شرطه لغيره ومن ثم لو عزل المشروط له نفسه لم ينصب بدله سوى الحاكم كما مر أما لو قال
 وقتته وفوضت ذلك اليه فليس كالشرط وتردد السبكي فيما اذا شرطت بينة بارشدية زيد ثم
 اخرى بارشدية عمرو وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما فانهما يتعارضان ثم هل
 يسقطان أم يشترط زيد وعمر وبالثاني أفقئ ابن الصلاح أما اذا طال الزمن بينهما فقتضى
 المذهب على ما قاله السبكي الحكم بالثانية ان صرح بأن هذا أمر متجدد واعرضه الشيخ
 بمنع ان مقتضاه ذلك وانما مقتضاه ما صرح به الماوردي وغيره اننا نحكم بالثانية اذا
 تغير طال الارشاد الاول (واذا أجز الناظر) الوقف على معين أو جهة اجارة صحيحة (فزادت
 الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم ينفسخ العقد في الاصح) لوقوعه بالعبطة في وقته
 فاشبه ارتفاع القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجارة مال المحجور والثاني تنفسخ اذا كان للزيادة
 وقع والطالب ثقة لتبين وقوعه على خلاف المصلحة ومحل الخلاف كما قاله الامام اذا كثر
 الطالب بها والالم يعتبر جزم او مر انه لو كان المؤجر المستحق أو مأذونه جاز ايجاره بأقل من
 اجرة مثله وعليه فالوجه انفساؤها بانتقالها لغيره من لم يأذن له في ذلك وأفقئ ابن الصلاح
 فيما اذا أجز بأجرة معاومة شهد اثنان بأنها اجرة المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال فزادت
 اجرة المثل بأنه يتبين بطلانها وخطو هما لان تقويم المانع المستقبلة انما يصح حيث استمرت
 حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليها احوال تختلف بها فقيمة المنفعة فانه بان ان المقوم لها لم يوافق
 تقويمه الصواب انتهى ويعلم مما سيأتي آخر الدعوى والبيانات ان كلامه مفروض فيما
 اذا كانت العين باقية بجامعها بحيث يقطع به كذب تلك البينة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعتمد
 بالبينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذري ان افتاءه مشكل جدا لانه
 يؤدي الى سد باب اجارة الاوقاف اذ طرق التغيير الذي ذكره كثيرة والذي يقع في النفس انما
 ننظر الى اجرة المثل التي تنقضي اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع
 النظر عما عساه يتجدد ولو حكم حاكم بهجة اجارة وقف وان الاجرة اجرة المثل فان ثبت بالتواتر
 انها دونها تبين بطلان الحكم والاجارة والا فلا كما يأتي بسطه آخر الدعوى وأفقئ الولي
 العراقي فحين استأجر وقفا شرطه وحكم له حاكم شافعي بموجبه وبعده انفساؤها بموت أحدهم
 وزيادة راغب اثناء المدة بأن هذا انتفاء لا حكم لان الحكم بالشيء قبل وقوعه لا معنى له كيف
 والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فلن رفع له الحكم بذهبه انتهى وما عمل به ممنوع كما تقدم
 نظيره في باب الرهن وسيأتي فيه مزيد تحقيق في الباب الآتي ان شاء الله تعالى

(قوله تبين بطلان الحكم والاجارة) أي يرد النظر ما به من المستأجر ان كان باقية او لا فبدله من ماله ان كان صرفه في
 غيره صالح الوقف ومن مال الوقف ان كان صرفه في مصالحه ولو بايجاره مدة طويلة حيث تعينت امومية ما قبضه من المستأجر
 الاول والكلام كله حيث لم يسبق بتعديده بالاجارة والصرف والافعالوم انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا يصح منه لانعزاله
 (قوله انتفاء المدة) أي لا مريض وهو كونه من الاضحية الممتنع فيها ذلك وبلا عوض نحو البيع اهـ ج (قوله وما
 يحال به ممنوع) معتمد

آخره) انظر هلا آخر هذا عن جميع ما على العامل (قوله تنزيلا له منزلة اقض ديني) أي بجامع الوجوب اذ ما خصه يجب عليه فعله لحق العامل (قوله على أن العرف الخ) هذه الملاوة منية على ما علم مما قبلها من أن الاصحاب استنبهوا فيما قالوه لعرف كان في زمنهم (قوله يتعين حمله) انظروا أن هذا الحمل غير متأت في عبارة المنهج ولهذا اقتصر ابن حجر على الرد (قوله ولا

كتاب الهبة الخ (قوله من هب) أي ما خوده من هب الخ (قوله والسمة) أي تكبر الصحبين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها شرح منهمج والفرسن بكسر الفاء والسين وسكون الراء كما في الصحاح والقاموس وبفتح السين وكسر الفاء كما في المشكاة (قوله وقيل بالتخفيف) وعليه فالباء منمومة لانه من المفاعلة والمعنى ان بعضهم يحابي بعضا (قوله تذهب بالضغائن) جمع ضغينة وهي الحقد يقال في فعله ضغن كطرب انتهى مختار (قوله ويحرم الاهداء) وكذا غيره كالهبة كما هو ظاهر اه سم (قوله في معصية) هل العبرة في ذلك باعتقاد الدافع أو باعتقاد الاخذ فيه نظر والاقرب الاول فلو وهبته أو اهداه لحنفي لمصرفه في نبيذ كان من ذلك (قوله على ما يأتي) أي من الخلاف في ان ما وهبت منافعه عارية أو امانة والراجح منه الثاني (قوله وقسمهما) وهو الهبة المفتقرة لا يجاب وقبول (قوله ومن ثم قدم الخ) يتأمل اه سم على حج واهل وجه التأمل انه ليس في التقديم ٢٩٤ ما يشعر بالمعنى الاعم وليست ارادة المعنى مقتضية للتقديم اللهم الا ان يقال مخالفة

كتاب الهبة

من هب ماله ورهانه يدا الى أخرى أو استيقظ لتيقظ فاعله الا لحسان والاصل في جوازها بل ندبم ابسائر أنواعها الاتية قبل الاجماع الكتاب والسنة ووردتها ادوا تحابوا أي بالتشديد من الهبة وقيل بالتخفيف من المحاباة وصحتم ادوا فان الهبة تذهب بالضغائن وفي رواية فان الهبة تذهب وحر الصدر وهو بغض المهملة من مافيه من نحو حقد وغيط وسدأتني في كتاب القضاء حكم هدية أرباب الولايات والعمال وما يتعلق بها ويحرم الاهداء على من غلب على ظنه صرف ما ياخذ في معصية (التملك) لعين أو دين بتفصيله الاتي أو منفعة على ما يأتي (بلا عوض هبة) بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة وقسميهما ومن ثم قدم الحد على خلاف الغالب وهذا هو الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق ويعلم مما يأتي في الايمان عند التأمل عدم منافاته لما ذكرهنا نخرج بالتمليك الضيافة والعارية فانهما اباحة والمالك يحصل بعده والوقف فانه تملك منفعة لا عين على ما قيل والاوجه انه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي فقال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى ولا تخرج الهبة من الاضحية لغنى فان فيه تملك وانما الممتنع عليه نحو البيع كالهبة بثواب وزيد في الحد في الحياة لاخراج نحو الوصية فان التملك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت وما اعترض به بعض الشراح ممنوع ونطوعا لاخراج نحو الكفارة والنذر والزكاة ويرد بمنع التملك فيها بل هي كوفاء الديون (فان

الاسلوب تشعر بان ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدي الى البحث عما يقتضيه قريبا ظهر للناس ظر انه لا رادة المعنى الاعم (قوله والمالك يحصل بعده) أي بعد ما ذكر من الضيافة والعارية والمراد ما يأكله الضيف فان المستعير لا يملك بالامتعار شيئا ولا يردانه قديمه شاة لبنها ونحو ذلك فان الراجح فيه ان الله بن ونحوه مقبوض بالاباحة والشاة بالعارية فلم يملك بالعارية شيئا

ولو آخر الضيافة عن العارية وأنت الصمير كما فعل حج كان أولى وقوله بعده أي من الوضع في الضم أو ملك الازدراد أو التقديم له على الخلاف في ذلك والراجح منه الاول (قوله والوقف) في اخراج التملك المذكور للوقف على هذا الوجه نظر فان الشارح جعله شاملا لتمليك الدين والعين والمنفعة نعم هو ظاهر على انه لا تملك فيه أصلا من جهة الواقف (قوله نحو البيع كالهبة) عبارة حج نحو البيع لا مر عرضي وهو كونه من الاضحية الممتنع فيها ذلك وبلا عوض نحو البيع الخ (قوله وما اعترض به) أي على زيادة الحياة في الحد (قوله ممنوع) لعل صورة الاعتراض ان التملك في الوصية يحصل بالايجاب وبأنه آخر الملك للقبول بعد الموت وسند المنع اننا لنسلم ان صيغة الايجاب بمجرد ما يحصل به التملك (قوله كوفاء الديون) وفيه نظر لان كونها كوفاء الديون لا يمنع ان فيها تملكها حج وكتب عليه سم والنظر قوي جدا انتهى وقد يجاب عن النظر بأن المستحقين في الزكاة ملكوا قبل أداء المالك فاعطاؤه تفريغ لما في ذمته لا تملك مبتدأ وكذا يقال في النذر والكفارة وما يدل على أن المستحقين ملكوا انه يجوز للاحول لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة وانه لو نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وان مضى على ذلك اعوام

يشكل عليه) لعل مرجع هذا الضمير سقط من نسخ الشارح من الكعبة وهو كون الطاع على المالك كما هو كذلك في النسخة (قوله في الاول) أى اذا انضبط وقوله في الثاني أى اذا لم ينضبط (قوله والاعتماد مثال) أى كان الحرب مثال كما أشار إليه الشارح بقوله والتبرع عنه مع حضوره كذلك (قوله وللمالك فعل ماذ كر) أى الاستئثار (قوله وسبب أى تطيره في هرب الجبال) في بعض النسخ بدل هذا ما نصه لكن مقتضى كلامهما في هرب الجبال تصديق العامل فانهم ما رجحوا قبول الجبال

(قوله وهي أفضل الثلاثة) وظاهره وان كاتب لى بقصد ثواب الآخرة الا أن يقال ان تفصيل الامامية لا يقتضى لتفضيل لكل فرد من افرادها على غيره (قوله اذا اجتمع النقل والقصد) أى أو النقل والاحتياج (قوله اكراما) ينبغى ان الدفع بالنقل لكن بقصد الاكرام هدية اسم على حج وعليه فهدية العقار محتملة لكن في حاشية شيفنا الزيدى عن حج امتناع هدية العقار لعدم تأنى النقل فيه وهو منافى لهذا البحث ولقول الشارح ولا يعارضه الخ (قوله لانه) أى الاكرام وقوله الى ذلك أى مكان الموهوب له وقوله الرشوة مثلث الرأوزاد حج أوله ونوف المحجور مثلا (قوله فهدية أيضا) أى كما انه هبة بالمعنى الاعم بقى مال المالك غنيا بلا قصد ثواب الآخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الآخرة كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال الا ان يقال هى هبة باطله لعدم الصيغة ثم رأيت في شرح الروض ويلزمهم أى السبكي والركشى وغيرهما انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اسم على حج أى فيكون هبة باطله كما قدمه ان خلا عن الصيغة وهيجة ان اشتمل عليها (قوله فيما لا ينقل) أى ٢٩٥ كالعقار وقوله هبة نذرا هداية

أى ما لا ينقل (قوله فيشمل الركن كما هنا) أى الذى هو الصيغة وهو ركنها الاول وقوله وركنها هو بالرفع مبتدأ خبره العائدان والجملة عطف على وهو ركنها الاول الذى قد درناه (قوله ومضتكم) بالتخفيف وقوله نخلتكم بالتخفيف أيضا أى هذا أو نحوه في الجميع (قوله لانها تأميك في الحياة) يؤخذ منه امتناع الهبة للعمل وهو ظاهر لانه لا يمكن تأميكه

ملك شيأ بلا عوض (محتاجا) ولو لم يقصد ثواب الآخرة أو غنيا (لثواب الآخرة) أى لاجله (فصدقة) أيضا وهى أفضل الثلاثة (فان) وفي نسخ متعددة وان وهى أولى لدفعها ما اعترض به على الفاء من ان الهدية قسم من الصدقة نعم ايها ما انه اذا اجتمع النقل والقصد كان صدقة وهدية معج (نقله) أى المملك بلا عوض (الى مكان الموهوب له اكراما) ليس بقيد كما قاله السبكي وانما ذكر لانه يلزم غالباً من النقل الى ذلك وقد يقال كما قاله الركشى احترازه عن الرشوة (فهدية) أيضا فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا يعارضه هبة نذرا هداية لان المهدى اصطلاحا غير الهدية وان زعم بعضهم ترادفهما (وشرط الهبة) بمعنى ما لا بد منه في تحقق وجودها في الخارج فيشمل الركن كما هنا وركن الثاني العائدان والثالث الموهوب (ايجاب) كوهبتك ومملكك ومضتكم واكرمك وعظمتك ونخلتكم وكذا أطعمتك ولو في غير طعام كان نص عليه (وقبول) كقبالت ورضيت واتميت (لفظا) في حق الماطق وإشارة الاخر من في حقه لانها تأميك في الحياة كالبيع ولهذا انعقدت بالكتابة مع النية ككذا وكسوتك هذا وبالاعطاة على القول بها واشترط هنا في الاركان الثلاثة جمع ما صرح فيها ومنه ان يكون القبول مطابقة للايجاب خلافا لمن زعم عدم اشتراطها هنا ومنه أيضا اعتبار الفور في الصيغة وانه لا يضر الفصل الا بأجنبي والوجه كارجحه الا ذرى اغتثار قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون فاصلا مضرا

ولا تأميك الولي له لعدم تحققه (قوله ولهذا انعقدت بالكتابة) هذا يشعر بأن ما تقدم كله صريح وعامه فقد يشكل الفرق بين أطعمتك وكسوتك بل بين نخلتك هذا وكسوتك وبين عظمتك أو أكرمك فليتما مل وقد يقال ان تلك الصيغ اشتهرت فيما بينهم في الهبة فكانت صريحة بخلاف هاتين الصيغتين (قوله ككذا) ومنه ما اشتهر من قولهم في الاعطاء بلا عوض جبا فيكون هبة حيث نواها به (قوله وكسوتك هذا) ظاهره ولو في غير الثياب ويكون بمعنى نخلتكم (قوله ومنه ان يكون الخ) أى ومنه الرؤية فالاعمى لا تصح هبته ولا الهبة اليه بالمعنى الاخص وان حكمه حكم بيع الاعيان وهو ممتنع عليه بخلاف صدقته واهدائه فيصح لاطباق الناس على ذلك وهو الوجه الذى لا ينبغى خلافه انتهى كذا ما صرح به وهو قريب ويصرح باشتراط الرؤية في الواهب والمتب قبول المحلى وفيها كاصلاها امر الما فدين واضح أى من البيع وغيره أى فطريق الاعمى اذا أراد ذلك التوكيل (قوله مطابقة للايجاب) نقل اسم على حج عن الشارح اعتماد عدم اشتراط مطابقة القبول للايجاب وعبارته في حاشية المنهيج انها قال أى في شرح الروض ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين أو نصف ما وهب لهما وجهان انتهى قال من المعتمد الصحة فيها

وعلاوة بان المنفق لم يستند الى اتمان من جهه الخاتم فيكون هنا كذلك فان لم يشهد الخ (قوله فينبغي ان ينسخ كما قاله الزركشي الخ) سيأتي في آخر الباب الا ترى عن الزركشي وغيره تطير هذا في الاجارة ورد بانه مبني على ضعيف ويؤخذ من قوله هنا لانه لا يكون عاملا لنفسه الفرق بين هذا وبين ما يأتي (قوله واستثنى من ذلك الوارث) هو ظاهر في الحاشية وأما

(قوله نعم في الاكتفاء بالاذن) من الواهب كان بقول وهبتك هذا وأذنت لك في قبضه فيقول المتهب قبلت وقوله وقياس ما مر الخ معتمد (قوله وقد لا تشترط صيغة) أي التصريح بها والافهي معتبرة تقديرًا كما قاله الحلبي في أول البيع (قوله فانه قادر على عليك) يؤخذ منه أن غير الاب والجد اذا دفع الى غيره شيئًا تخادمه وبنت زوجته لا يصير مملوكه بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ان تأهل للقبول أو وليه ان لم يتأهل فليتنبه له فانه يقع كثيرًا بصيرنا ثم ان دفع ذلك لمن ذكر لا يحتاج له أو قصد ثواب الاخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك الا منه وقد تدل القرائن الظاهرة على شيء فيعمل به (قوله بايجاب وقبول) أي فلا فرق بين الزوج والولد وغيرهما في ان التسديد لا يكون عليك (قوله لم يكن اقرارا) أي ولا يكون عليك كالدين أخذنا ٢٩٦ مما يأتي في قوله والفرق الخ (قوله فان يكون اقرارا) أي وذلك لاحتمال ان يكون

الاجنبي وكله مثلاً في شرائه له ومثله ولده الرشيد وان يكون عليكها لغير الرشيد من مال نفسه أو مال المحجور عليه (قوله لم عليك) أي الابن وينبغي ان يكون كناية كافي البيع (قوله وهو صريح الخ) قد تنق الصراحة بحمل كلامه في البنت على الرشيدة وهو غير قادر على عليكها بخلاف الصغيرة على ما مر له وقد يفهم النقيض بالرشيدة من قوله ان ادعته (قوله فيمن بعث بنته) أي سواء كان الباعث رجلاً أو امرأة (قوله وجهازها) يفتح الجيم وكسر الهاء

لتعلقه بالعقد نعم في الاكتفاء بالاذن قبل وجود القبول نظر وقياس ما مر في مزج الرهن الاكتفاء به وقد لا تشترط صيغة كالمالك كانت بالبيعة كاعتق عبدك فاعتقه وان لم يكن مجاناً وما قاله الفقهاء وأقره جمع من انه لو زين ولده الصغير يحل كان عليك كاله بخلاف زوجته فانه قادر على عليك بتولى الطرفين مردود بان كلامهما يخالفه حيث اشترط في هبة الاصل تولى الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولي غيره أي غير الاصل قبولهما من الخاتم أو نائبه ونقل جمع أيضاً عن العبادي وأقره انه لو غرس اشجاراً وقال عنه الغرس أغرسها الابن مثلاً لم يكن اقراراً بخلاف ما لو قال لعين في يده اشترى بها الابن أو لفلان الاجنبي فانه يكون اقراراً ولو قال جعلت هذا الابن لم عليك الا ان قبل وقبض له انتهى والفرق بأن الحلبي صار في يد الصبي دون الغرس غير كاف لان صيرورته في يده بدون لفظ مالك لا يفيد شيئاً على ان يكون هذه الصيرورة مفيدة للمالك هو محل النزاع فلا فرق لاسيما وقد قال الاذري انه لا يتمشى على المذهب وضعف السبكي وغيره قول الخوارزمي وغيره ان الباس الاب الصغير حلياً لمالك اياه وقد نقل آخرون عن الفقهاء انفسهم انه لو جهز ابنته بأمتعة من غير عليك صدق بيمينه في عدم عليكها ذلك ان ادعته وهو صريح في رد ما سبق عنه وأفتى القاضي فيمن بعث بنته وجهازها الى دار الزوج بأنه ان قال هذا جهز ابنتي فهو ملك لها والا فهو عارية ويصدق بيمينه وتكلم المالك لا اعتبار عدم اللفظ فيها كما بحثه بعض المتأخرين ولا قبول كهبة النوبة لضررتها (ولا يشترط ان أي الايجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الاعطاء والاخذ ولا (في الهدية) وان لم يكن مأكولاً (على الصحيح بل يكفي البعث من هذا) ويكون كالايجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالقبول لجريان عادة الساف بل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه

قليلاً مصباح (قوله فهو ملك لها) أي يكون ما ذكره اقراراً (قوله والا فهو عارية) كذلك يكون تصرف عارية فيما يظهر اذا قال جهزت ابنتي بهذا الذليس هذا صيغة اقرار بملك مراه سم على حج والفرق بين هذه ومسئلة القاضي ان الاضافة الى من عليك تقتضي المالك فكان ما ذكره في مسئلة القاضي اقراراً بالملك بخلاف ما هنا (قوله ويصدق بيمينه) أي اذا نزع في انه ملكها هبة أو غيرها (قوله وتكلم) عطف على قوله السابق كالمالك كانت ضمنية (قوله ولا قبول) عطف على قوله وقد لا تشترط صيغة (قوله والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه كافي البيع ثم رأيت في تجريد المنزج ما نصه في فتاوى البغوي يحصل ملك الهبة بوضع المهدى بين يديه اذا علم به ولو أهدى الى صبي ووضع بين يديه وأخذ الصبي لا يعلم به انتهى وهو يفيد ملك البائع بالوضع بين يديه وقد جعلوا ذلك قبضاً في البيع وعبرة العباب وتلك الهدية بوضعها بين يدي المهدى اليه البالغ لا الصبي وان أخذها اه بقي مالاً وألقها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمن او ينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهدائها ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سيأتي في الوديعة انه لو باع الصبي شيئاً

ثم ينفذ في حصة (قوله وليس للمبايع بيع حصته من الثمرة الخ) عبارة العباب ويسع أحدهما فقط نصيبه من الثمرة بشرط القطع باطل انتهت وجه البطلان أن الشريك قد لا يجب للقسم فيتعذر الوفاء بشرط القطع (قوله أن قلنا بأن قسمه ذلك بيع) أي فالقول بالبطلان مبني على الضعيف وكان الأولى أن يصدر بالحصة ثم بقول والقول بالبطلان مبني

وسلم له فأنفذه لم يضمنه لأنه سلطه عليه والهبة كالببيع كما هو ظاهر والوضع بين يديه اقتباس كما تقرر اه سم على حج وقضية التعبير بالبالغ أنه يكفي القبول من السفه ولا يتوقف على قبول وإليه ولا قبضه وهو غير مراد (قوله أنه كان إباحة) أي دفع بعض العصاة لبعض شيئا (قوله وفي المنهب أهلية الملك) أي التملك فلا يقال هذا قد يفهم منه أنه لا يشترط في المنهب الرشيد بل يقتضي صحة قبول الهبة من الطفل وفي حاشية سم على حج فرع سئل شيخنا النهاب الرمي عن شخص بالغ تصدق على ولد ميمر بصدقة ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كالأول احتطأ أو نحو ذلك أم لا يملكها إلا أن القبض غير صحيح وقد قالوا في نثار الولية أنه لو أخذها أخذ ملكه وهل نثار الولية يكون ناثرا معرضا عنه أعراضا خاصا حتى يكون له الرجوع فيما أعطاه للصبي والحال أن الصدقة صدقة تطوع أم لا فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه إلا قبض ولبه والفرق بينه وبين ملكه للنار واضح (فرع) سئل عن رقيق تصدق عليه شخص بصدقة كتوب أو دراهم وشرط المتصدق انتفاعه به دون سيده هل يصح التصديق ٢٩٧ فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا

الشرط حتى يتمتع على سيده أخذه أمانه ويجب صرفها على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل لذلك حكم الإباحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب ويتنعم بالدراهم ويمتنع ذلك على السيد فاجاب بأنه إن قصد المتصدق نفس الرقيق بطلت والالم تكن إباحة أو السيد أو أطلق صحت ويجب مراعاة ذلك الشرط كالأول

تصرف الملاك فسقط ما يتوهم منه أنه كان إباحة والثاني يشترط أن كالهبة ويشترط في الواهب كونه أهلا للتبرع وفي المنهب أهلية الملك فلا تصح هبة ولي ولا مكان لم يأذن له سيده في ذلك ولا تصح الهبة بأنواعها مع شرط مفسد كأن لا يزيل ملكه عنه ولا مؤقتة ولا معلقة إلا في مسائل العمري والرقي كما قال (ولو قال أعمرتك هذه الدار) أو هذا الحيوان مثلا أي جعلت لك عمرك (فأدامت فهي لورثتك) أو لعقبك (فهي) أي الصيغة المذكورة (هبة) أي صيغة هبة طوّل فيها العبارة فيعتبر فيها القبول وتلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغاء لظاهر لفظه عملا بالخير لا في ولا تعود للواهب بحال بخبر مسلم أي ما راجل أعمر عمرى فأنه الذي أعطى لا ترجع إلى الذي أعطاه وظاهر عبارة المصنف كغيره عدم الفرق في هذه الألفاظ بين العالم بمعناها والجاهل به واستشكله الأذري قال وفي الروضة في الكتابة عن المروزي أن قريب الإسلام وجاهل الأحكام لا يصح تبديره بلفظه حتى ينضم إليه نية أو زيادة لفظ اه والأقرب أخذ من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ بمعناه أنه لا بد من معرفة اللفظ ولم يوجد مد حتى يقصده نعم من أتى بلفظ صريح وادعى جهله بمعناه

٣٨ نهاية ح

أوصى لداية بشئ وقصد صرفه في علفها ولا يؤثر فيها شرط انتفاعه به دون سيده لأن كفايته على سيده فهو المقصود بالصدقة اه (أقول) وقد يقال ما ذكر من الصحة مع الشرط المذكور مشكل على ما سنذكره عن حج من أنه لو أعطاه دراهم بشرط أن يشتري بها عمامة لم يصح وقول مر في جوابه عن السؤال الأول لا يملك الصبي ما تصدق به عليه أقول وعلى عدم الملك فهل يحرم الدفع له كما يحرم تعاطي العقد الفاسد معه أم لا لا انتفاع العقد المذكور فيه نظرا لأقرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الإباحة كتقديم الطعام للضيف فيناب عليه فلم يجز الرجوع فيه مادام باقيا هذا ومحل الجواز حيث لم تبدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع لهم سيما إن كان ذلك يعودهم على دناءة النفس والزلة فيحرم الإعطائهم لالعدم الملك بل لما يترتب عليه من الفساد الظاهرة (قوله لا يزيل ملكه) وكشتر أن يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشترى به ذلك من غير تصريح بالشرط فإنه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا الزبدي ومثل ذلك ما لو قال خذ واشتر به كذا فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراؤه به ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا وإن قصد التبسط المعتاد صرفه كيف شاء (قوله إلا في مسائل العمري) أي ولو غير لفظها ما يأتى عن السبكي كوهبتك هذه عمرك (قوله ولا تختص بعقبه) أي بل تشمل جميع الورثة كالآباء والأمهات والأخوة (قوله أي ما راجل) بالجر والرفع والأول واضح والثاني يدل من أي وما زائدة لتوكيد الشرط اه شرح الاعلام لشيخ الإسلام (قوله أو زيادة لفظ) يدل على أنه أراد اعتماقه بعد الموت (قوله لا بد من معرفة اللفظ) أي فلا يكون ظاهرا عبارة المصنف مرادا

فلي ان ثمة ذلك يبيع (قوله منها علم عوضها) يعني عوض الاجارة الشامل للنفعة والاجرة بدليل قوله كما يأتي وبالعالم المساقاة والجمالة على عمل مجهول أما الضمير في قولها فهو للنفعة بدليل ما أخرجه بذلك أيضا ولك ان تقول اذا كان الضمير في عوضها الاجارة كما تقر رفا لترد المساقاة أصلا لان أحد العوضين فيها وهو العمل لا يكون الا مجهولا

(قوله انما العمري) أي التي ٢٩٨ يقتضى لفظها أن يكون هبة (قوله ولهذا عدلوا به) أي بهذا الشرط (قوله الا هذا)

أي العمري والرفقي وعلى هذا فكل ما قيل فيه يصح العقود بل هو الشرط يجب فرضه فيما لا يكون الشرط فيه منافيا للعقد (قوله وخرج بعمره) أي المذكور في قوله السابق أي جعلته لك عمره (قوله يرقب) بابه دخل اه مختار (قوله أي لا ترقبوا) منه يعلم أن أرقب وأعمر مبنيان لما لم يسم فاعله وأصح منه في ذلك ما مر من قوله صلى الله عليه وسلم أعمار جمل أعمر عمري فان الذي أعطها لا ترجع للذي أعطها (قوله وهو بالاستيفاء) يؤخذ منه أنه لا يؤجر ولا يعبر اه سم على حج (أقول) ويؤخذ منه أيضا أن لئلا الرجوع متى شاء اعدم قبض المنفعة قبل استيفائها (قوله وفارقت الاجارة) أي حيث عذفها قبض المنفعة له بقبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها (قوله على الأول) أي على انها

لم يصدق الا ان دلت قرينة حاله على ذلك لعدم مخالطته لمن يعرف كما صرح به الاذري (ولو اقتصر على أعمرك) كذا ولم يتعرض لما بعده منه (فكذا) هو هبة (في الجديد) نظير الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينافي انتقالها لو وثقه فان الاملاك كلها مقدرة بحياة المالك وكانهم انما لم يأخذوا بقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها لانه قال بحسب اجتهاده والقديم بطلانه كما لو قال أعمرك سنة (ولو قال) أعمرك هذه أو جعلته لك عمره وألحق به السبكي وهبتك هذه عمره (فاذا امت عادت الى) أو الى ورثتي ان كنت مت (فكذا) هو هبة (في الاصح) الغاء للشرط الفاسد وان ظن لزومه لا طلاق الاخبار الصحيحة ولهذا عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة اذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط المتنافي لمقتضاه الا هذا والثاني بطل العقد لنفسه الشرط وخرج بعمره عمري أو عمر زيد فيبطل لانه تأقيت اذ قد عوت هذا أو الاجنبي أولا (ولو قال أرقبتك) هذه من الرقوب لان كل واحد يدرب موت صاحبه (أو جعلته لك رقبتي) واقتصر على ذلك أوضم اليه ما بعده أي التفسيرية في قوله (أي ان مت قبلي ماتت الى) وان مت ذلك استقرت لك فالذهب طرد القولين القديم والجديد فعلى الجديد الاصح يصح ويلغو الشرط الفاسد فيشترط قبولها والقض وذلك نظرا في داود والنسائي لا تعمروا ولا ترقبوا فان أرقب شيئا أو أعمره فهو لورثته أي لا ترقبوا ولا تعمروا طمعا في ان يعود اليكم فان سبيله الميراث ومقابل المذهب القطع بالبطلان (وما جازي بعه) من الاعيان (جاز) لم يؤثته لبسا كل ما قبله لان تأنيته غير حقيق (هبتك) بالاولى لانها أوسع اما المنافع فيصح بيعها بالاجارة وفي هبتها وجهان أحدهما انها ليست بتلك بناء على ان ما وهبت منافعه عارية وقضية كلامهما على ما قاله الاسنوي ترجيحه وبه جزم الماوردي وغيره ورجحه الزركشي ثانيهما انما عليك بناء على ان ما وهبت منافعه أماته ورجحه جمع منهم ابن الرفعة والسبكي واللقيني وأفتى به الوالد رحمه الله وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا قبض العين وفارقت الاجارة بالا احتياج فيها لتقروا الاجارة والتصرف في المنفعة لا يقال يلزم على ما تقرران على الوجهين لا تانم بقبض الدار اتحادهما وان اختلفا في التسمية لا في الحكم هو الزوم وعدمه لانها لا تلزم على كل من الوجهين لا تانم لزوم اتحادهما بل للخلاف فوائدها ان الدار تكون مضمونة على المتهب على الاول بخلافها على الثاني ومن ثم قال اللقيني فائدة كونها عارية انها لو انهدمت ضمنها المتهب بخلاف ما اذا قلنا بانها عارية ولا تصح هبة ما في الذمة بخلاف بيعه فوهبتك ألف درهم مثلا في ذمتي غير صحيح وان عينه في المجلس وقبضه والمريض يصح بيعه لو ارثه بقرن المثل لاهبته بل يكون وصية والولي والمكاتب يجوز بيعهم لاهبتهما والمرهونة اذا اعتقها معسرا

لاغلاك وقوله على الثاني أي انها عليك (قوله ولا تصح هبة ما في الذمة) تنبه به على أن هذا وما بعده واستولدها مستثنى من قول المصنف وما جازي بعه (قوله وان عينه في المجلس) تقدم له في القرض صحة مثل هذا وعليه فلعن الفرق بين القرض والهبة أن القرض لوجوب رد العوض فيه شبهة بالبيع وهو لما في الذمة جائز بخلاف الهبة لما يأتي في قوله ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته الخ (قوله لاهبتهما) أي لأنهم ما يجوز عليهما وهذا تقدم في قول الشارح ويشترط في الواهب الخ

فهى خارجة باشتراط العلم فى العوضين هنا (قوله على عمل مجهول) فيه ان الحد حينهئذ غير مانع لدخول المساقاة والجمالة على معلوم فلا يكون فى التعريف ما يخرجهما وبعبارة الخفة وبالعلم المساقاة والجمالة كالخج بالزرق فانه لا يشترط فهماعلم العوض وان كان قد يكون معلوما بمساقاة على ثمره موجودة وجعالة على معلوم انتهت بفعل المساقاة والجمالة خارجين مطلقا بقيد اشتراط العلم هنا لانهم ما وان وقع على معلوم الا انه ليس على وجه الاشتراط (قوله ويأتى فيه ما صرى الوصيين

(قوله لاهيتها) فى عدم حكمة هبة المرهونة من المعسر للمرتن نظرا لان المتق انما امتنع من المعسر لمسا فيه من التفويت على المرتن بغير اذنه وقوله لاهية متضمن لرضامها فاعل مراده بعدم حكمة هبة المرهونة اذا كانت لغير المرتن وهذا بناء على أن المراد هبة المرهونة من المعسر الذى لم يسبق لها اعتاق من الراهن والكلام فى الواسبق منه اعتاق أو ايلاد وعليه فعدم حكمة الهبة ظاهر لانه يفوت حق الاعتاق الذى تعلق بالمرهون وفى حج فرع اعطى آخر دراهم يشتري بها عمامة مثلا ولم تبدل قرينة حاله على أن قصده مجرد التبسط المعتاد لزمه شراء ما ذكر وان ملكه لان ملكه مقيد بصرفه فيما عينه المعطى ولو مات قبل صرفه فى ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا كما هو ظاهر لزوال التقييد ٢٩٩ بموته كالمومات الدابة الموصى

بعلفها قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه مالها كيف شاء ولا يعود لورثة الموصى أو بشرط أنه يشتري بها ذلك بطل الاعطاء من أصله لان الشرط صريح فى المناقضة لا يقبل تاويل بخلاف غيره اه (قوله أمر خارجي) انظر ما هو فيما لو وهب شيأ فى الذمة حيث قلنا يبطل لانه (قوله لاهية) أى بان كان من الغافلين (قوله ونحوه) كالزرع الا خضر قبل بدو صلاحه (قوله من غير شرط قطع) أى ويحصل القبض فيه بالتخليه

واسم تولدها يجوز بيعها للضرورة لاهيتها ولو من المرتن والاوجه عدم استثناء شئ من ذلك لان المانع من الهبة أمر خارجي فى العاقد وطرف فى المعقود عليه فلا يراد كالا يرد أيضا ما لو أعطى ابن شاة مجموعة أضيحية أو صوفها لآخر أو ترك له حق التصبر أو أعطاه جلد ميتة قبل الدباغ أو دهننا نجسا لاسه تصباح به أو تركت إحدى الضرتين نوبتها لآخرى أو أعطاه الطعام المغنوم فى دار الحرب لمثله فان ذلك ليس فيه هبة تمليك وانما هو نقل يداو حق الى غيره من غير تمليك ومن سماها هبة أراد انه على صورتها والثمر ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع وهبة أرض مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع كحكمة فى الأرض لا تنفاه البطل للبيع فيها من الجهل بما يخصها من الثمن عند التوزيع فالقول بان ذلك وارد على الضابط لجواز هبته دون بيعه مردود (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومغصوب) بان لا يقدر على انتزاعه (وضال) وآبق (فلا) يجوز هبته بجامع أن كلا منهما غليك فى الحياة ولا ينفيه خبر زن وأرجح لان الربحان المجهول وقع تابعه للمعلوم على أن الاوجه كون المراد بارح تحقق الحق حذر من التساهل فيه ولا قوله صلى الله عليه وسلم للعباس رضى الله عنه فى المال الذى جاء من البحرين خذ منه الحديث لان الظاهر أن ما ذكر فى المجهول انما هو بالمعنى الاخص بخلاف هديته وصدقته فيهما ان فيما يظهر واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة لاهية لكونه من جملة المستحقين (الاحبى الخنطة ونحوها) من المحقرات فانه يتبع بيعها لاهيتها اتفاقا كافى الدقائق فبحث الرافعى عدم حكمة هبتها مردود وان سبقه اليه الامام لا تنفاه المحذور فى تصدق الانسان بالمحقر كما ورد فى الخبر والا فى مال وقف بين جمع للجهل يستحقه فيجوز الصلح بينهم على تساوى

وكلف المتب قطعها لاحتياط طلبه الواهب وان لم يكن منتفعابه ولا يجبر الواهب على ابقائه بالاجرة (قوله لا يفرد بالبيع) كالقمح فى سنبله لكنه يشكل بالزرع قبل بدو الصلاح فانه اذا وهب مع الأرض جاز وان لم يشترط قطعه على ما أفهمه قوله قبل والثمر ونحوه الخ (قوله حكمة فى الأرض) أى دون البذر والزرع (قوله مردود) أى لان بطلان البيع لمانع وهو ما ذكره من الجهل بما يخص الأرض من الثمن وهو منتف هنا (قوله ولا ينفيه) أى عدم حكمة هبة المجهول (قوله انما هو بالمعنى الاخص) أى وهو الهبة المتوقعة على ايجاب وقبول (قوله الظاهر أنه صدقة) قد ينح كونه صدقة اذ هو مال لبيت المال وتصرفه صلى الله عليه وسلم فيه كتصرف الامام فى بيت المال ولو كان ملكه صلى الله عليه وسلم وكان اعطاؤه تصدقا منه نافاه التعليل بقوله لكونه من جملة المستحقين وبعبارة حج بعد قوله لاهية نصها والافهول لكونه من جملة المستحقين الخ وحاصله أنا اذا قلنا ان ما أتى له من الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا لا يملكه فبأى من الاموال حق بيت المال والعباس من جملة المستحقين له وللإمام أن يقاضى بينهم فى الاعطاء بحسب ما يراه (قوله ونحوها) بالجرع عطف على الخنطة (قوله عدم حكمة هبتها) أى نحو الحبطين وأفرد الضمير نظرا لمصدق عليه النجوم من جميع جزئياته

والعلماء) أي فلا يصح إيجاز أحدهما من الآخر مطلقاً على قياس ما اختاره ثم (قوله ولو كان ضد الدابة) أي العرفية التي هي ذات الأربع (قوله انقضت التثنية) أي ولا يقدح فيه كون العطف بأولان محل تعين الأفراد بعد هذا إذا كانت للشك

(قوله جاز) الأولى اسقاطها كما في ج لان هذا شرط لصحة إخراجها من البين (قوله ولو لم يكن محجور عليه الصلح) عن المال الموقوف بينه وبين غيره وقوله ٣٠٠ عما بيده يتأمل معناه فان المال قد لا يكون في يده منه شيء (قوله والافعال لوقال

الخ) كان الأولى ذكره بغير صورة الاستثناء كأن يقول ولو قال أنت في حل مما الخ إلا أن يقال هو بالنظر لما ياله كله هبة صورة (قوله فله الاكل) قال سم على ج ما قدره (أقول) ينبغي أن يأكل قدر كفايته وان جاوز العادة حيث علم المالك بحاله والامتنع أكل ما زاد على ما يعتاده مثله غالباً مثله (قوله لا يزيد على عنقود) أي الابقرينة اه سم على ج وكتب أيضاً قوله على عنقود أي لا كل بدليل ما قبله وما يأتي عن الانوار وهل نظير العنقود فيما لوقال خذ من غرنخلي ما شئت العرجون اه (أقول) الظاهر الفرق ويفرق بينه وبين العرجون بكثرة ما يحمل العرجون وحينئذ فيقتصر على ما يغلب على الظن مسامحة مالكه به (قوله وما قاله العبادي) أي من أنه لا يزيد على عنقود (قوله لم تحصل الاباحة) أي فيمتنع عليه الاصح أخذ شيء مما لم يعلم المبيع (قوله لا العبادي) فيقال ما هنا لا يخالف كلام العبادي أيضاً لان من في مسئلة العبادي تمنع من الاستيعاب فعمل معها بالاحتياط بخلاف مسئلتنا فان ما المعبر فيها من صيغ العموم فتصدق بالجميع (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاعتياض عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء (أقول) والظاهر أن التقييد بالمستقر لما ذكره من الخلاف في هبة الدين لغيره من هو اياه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبته لغيره من هو عليه قطعا والافجوم الكتابة يصح البراء منها فيبغى هبة هبتها للكتاب (قوله نعم ترك الدين) كأن يقول تركته لك أولاً آخذه منك ولا يكون عدم طلبه له كتابة في البراء لا انتفاء ما يدل عليه (قوله من هبة بيعه) أي على الراجح (قوله عن الزكاة) أي فطريقه أن يدهمه اليه ثم يسترده منه (قوله لان ذلك) توجيه لعدم الصحة

أوتفاوت للضرورة قال الامام ولا بد أن يجري بينهم تواهب ولبعضهم إخراج نفسه من البين لكن ان وهب لهم حصته جاز على ما قاله الامام أيضاً بخلاف أعراض الغائب أي لانه لم يملك ولا على احتمال بخلاف هذا ولولم يحجور عليه الصلح له بشرط أن لا ينقص عما بيده كما يعلم مما يأتي قبيل خيار النكاح والافعال خلط متاعه بمتاع غيره فوهب أحدهما نصيبه لصاحبه فيه صرح مع جهل قدره وصحته للضرورة والافعال لوقال لغيره أنت في حل مما تأخذ وتعطى أو تأكل كل من ماله فله الاكل فقط لانه اباحة وهي صحة بالمجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادي قال وفي خذ من عنب كرمي ما شئت لا يزيد على عنقود لانه أقل ما يقع عليه الاسم وما استشكل به رد بان الاحتياط المبني عليه حق الغير أو جب ذلك التقدير وأفتى القفال في أبحت لك من غمار يستأني ما شئت بانه اباحة وظاهره أنه له أخذ ما شاء وما قاله العبادي أحوط وفي الانوار لوقال أبحت لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله أكله دون بيعه وجمعه واطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أي عنده ما في الدار أو الكرم ولوقال أبحت لك جميع ما في داري أكل واستعمالاً ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة اه وبعض ما ذكره في فتاوى البغوي وقوله يقتصر الى آخره موافق لكلام القفال لا العبادي وما ذكره آخره غير مناف ما مر من صحة الاباحة بالمجهول لان هذا في مجهول من كل وجه بخلاف ذلك والوجه كما جزم به بعضهم عدم ارتداد الاباحة بالردة (وهبة الدين) المستقر (للمدين) أو التصديق به عليه (براء) فلا يحتاج الى قبول نظر الماعني وهذا صريح فيه خلافاً لما في الذخائر من أنه كناية نعم ترك الدين للمدين كناية براء (وهبة) (لغيره) أي المدين (باطلة في الاصح) لانه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض من المدين عين لادين وظاهر كلام جماعة واعتمده الوالد رحمه الله تعالى بطلان ذلك وان قلنا بما مر من صحة بيعه لغيره من هو عليه بشروطه السابقة وهو كذلك ويؤيده ما مر من صحة بيع الموصوف دون هبته والدين مثله بل أولى ويفرق بين هبة بيعه وعدم هبة هبته بان يبيع ما في الذمة التزام لتخصيل المبيع في مقابلة الثمن الذي استحققه والالتزام فيها حرج بخلاف هبته فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها فكانت بالوعد أشبه فلم يصح وبتأمل هذا يندفع ما في شرح المنهج والاسعاد وغيرهما من تخريج هذا على ذلك والحكم بهبة هبته بالأولى ان قلنا بهبة بيعه ولا يصح عليك مستحق ديناً عليه أو على غيره عن الزكاة لان ذلك فيما عليه ابدال وفيما على غيره عليك وهو لا يجوز أيضاً كما يأتي ومقابل

أو نحوه لا للتويع (قوله بلفظ اجارة) يعني كل لفظ من ألفاظها المارة وليس المراد خصوص هذا اللفظ وكان الاوضح ان يقول سواء كان بلفظ الاجارة أو السلم اذ المراد التعميم لا التقيد (قوله للاجرة) بعد قول المصنف التحجيل والتأجيل لاحاجة اليه مع قوله في الاجرة السابقة عقب قول المصنف ويجوز (قوله أو دين) أي بأن قال بالعشرة التي في ذمة فلان (قوله

(قوله لم يصح) ومثله مالك دار أو شقص منها تبرع لغيره بما يتحصل من اجرتها وقضية قول الشارح لانها قبل قبضها الخ انها لو علمت قبل قبضها جاز التبرع بها وعبارة سم على حج أقول قد تقدم أن الموقوف عليه المعين تلك الاجرة والمنافع وقد تكون معلومة له وحينئذ ذاق الوجه أنها ان كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صرح التبرع بها وان كانت في ذمة المستأجر لم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فيكون من قبيل الدين فان تبرع بخصته المعلومة له منها على المستأجر صرح وكان ذلك ابراء أو على غيره لم يصح على الخلاف الا في فحمل قول الشارح لم يصح ٣٠١ على غير ذلك ثم بحث مع مر

الموافق للشارح فيما قاله
فوافق عليه قليلاً (قوله
لانه توكيل) أي بعد
معرفة وقوله قبل الملك
على أنه في مجهول اه حج
وقوله في مجهول فلو قدر له
ما يعطيه كأن قال للجاني
ادفع مما يتحصل من الاجرة
لفلان كذا فقضية كونه
توكيلاً فيما لم يملكه عدم
الحصة وان لم يكن مجهولاً
وينبغي أن الجاني لو دفع
ما أذن في دفعه المستحق
صح وملكه الاخذ
اكتفاء بعموم الاذن وان
بطل خصوص الوكالة
الهمم الا أن يقال بفساد
الاذن قبل الملك (قوله
ابن عبد البر) هو مالكي
(قوله نعم لا يكفي هنا
الاتلاف) أي الا ان كان

الاصح انها صحيحة ونقل عن نص الامام وحججه جع ولو تبرع موقوف عليه بخصته من الاجرة
لا تحرم يصح لانها قبل قبضها ما غير مملوكة أو مجهولة فان قبض هو أو وكيله منها شيئاً قبل
التبرع وعرف حصته منها ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح والا فلا ولا يصح
اذنه للجاني الوفاء انه اذا قبضه يعطيه للتبرع عليه لانه توكيل قبل الملك في مجهول وانما صرح
تبرع بأحد الورثة بخصته لان محله في أعيان رآها وعرف حصته منها (ولا يملك) في غير الهبة
الضميمة (موهوب) بالمعنى الاعم الشامل لجميع ما مر ولو من أب لولده الصغير وما نقله
ابن عبد البر من اجماع الفقهاء من الاكتفاء بالشهادتها من اده به فقهاء مذهبه فيما يظهر
(الابقض) كقبض المبيع فيما مر بتفصيله نعم لا يكفي هنا الاتلاف ولا الوضع بين يديه
من غير اذن لان قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف المبيع والا وجه
اعتبار ذلك في الهدية خلافاً لما بحثه بعضهم فيها وان سوغ فيها بعدم الصيغة للخبر الصحيح
انه صلى الله عليه وسلم اهدى الى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاً فأتى قبل ان تصل اليه فقسمه
صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهدية الباقي وقال به كثير من الصحابة ولا يعرف لهم
مخالف والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحة في عدم الضمان لا الملك وانما يكون القبض
معتداً به اذا كان باقباض من الواهب أو (بأذن الواهب) أو وكيله فيه أو فيما يتضمنه
كالاعتاق ولو كان بيد المتب قبل قبضه بغير اذن ضمنه ولو أذن له ورجع عن الاذن أو جن
أو اغنى عليه أو حجر عليه كما بحثه الزركشي أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو
قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبضه وقال المتب بعده صدق المتب لان الاصل
عدم الرجوع قبله خلافاً لما استظهره الاذري من تصديق الواهب ولو أقبضه وقال قصدت
به الايداع أو العارية وأنكر المتب صدق الواهب كما في الاستعصاء ويكفي الاقرار بالقبض
كأن قيل له وهبت من فلان كذا وأقبضته فقال نعم والاقرار والشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم

الاتلاف بالا كل أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضاً ويقدر انتقاله اليه قبيل الاذراء والعتق اه شيخنا زياي
(أقول) قياس ما هو المعتمد في الضيافة من الملك بالوضع في الفم أن يقدر انتقاله هنا قبيل الوضع في الفم والتلفظ بالصيغة
(قوله ولا الوضع بين يديه) تقدم ما مر من قوله في الهدية والقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع نقله عن البغوي أنه
يكفي الوضع بين يديه اذا علمه فليشترط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام يقوم مقام الاذن اه سم على حج (قوله
والاوجه اعتبار) أي القبض وقوله فأتى النجاشي (قوله قبل ان تصل اليه) أي ثم ردت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقسمه
صلى الله عليه وسلم (قوله أو جن) أي الواهب وقوله قبل القبض أي قبل تمامه ولو معه (قوله لان الاصل عدم الرجوع)
ظاهره وان اتفقا على وقت الرجوع واختلاف في وقت القبض ولو قيل عجيء تفصيل الرجعة فيه لم يبعد فيقال ان اتفقا على وقت
القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتب وفي عكسه يصدق الواهب وفيما اذا لم يتفقا على شيء يصدق السابق بالدعوى
وان ادعى ما صدق المتب (قوله لا يستلزم

أو مطلقة) عطف على معينة في المتن أي غاي في المتن ليس بقيد والمراد أنها تملك في الحال سواء عينها بأن ربطها بعين أو دين أو قال في ذمتي أو أطلق (قوله ولو في الجملة) الأولى كالجمل (قوله الجمل بالصراف) أي العمل وقوله قصير الجمل مجعولة أي لأنها مجموع الدينار والصراف والمجهول ٣٠٢ إذا انضم إلى معاوم صيره مجعولا (قوله فان صرف وقصد الرجوع به رجوع)

القبض وليس للمحاكم أن يسأل الشاهد عنه كما بحثه بعضهم لئلا يتنبه له والهبة ذات الثواب يسع فإذا أقبض الثواب أو كان مؤجلا استعمل بالقبض (فلومات أحدهما) أي الواهب أو المتهب بالمعنى الاعم الشامل للهبة والصدقة فيما يظهر (قام وارثه مقامه) في القبض والاقباض لأنه خليفته فلا يفسخ العقد بذلك (وقيل يفسخ العقد) بالموت لجوازه كالشركة وفرق الأول بأنها تنول إلى اللزوم بخلاف نحو الشركة ويؤخذ منه ضعف ما ذكره الجرجاني في تحريره من انفساخ الهدية بالموت قول واحد لعدم القبول ووجه ضعفه أن المداير ليس على القبول بل على الأيالة للزوم وهو جار في الهدية والصدقة أيضا ويجري الخلاف في الجنون والاعماء ولولى الجنون قبضه قبل الافاقة (ويسن للوالد) أي الأصل وإن علا (العدل في عطية أولاده) أي فروعه وإن سفلا ولو أحقادا مع وجود الأولاد فيما يظهر كإرجاعه جمع وإن خصه آخره بالأولاد سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفنا أم تبرعا آخر فإن ترك العدل بلا ذكره عند أكثر العلماء خلافاً لما ذهب إلى حرمة الأصل في ذلك خبر البخاري أنقروا الله وأعدوا بين أولادكم وخبر أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جور لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم أشهد على هذا غيرة ثم قال أيسر لك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا إذن فأمره بأشهاد غيره صريح في الجواز وتسميته جوراً باعتبار ما فيه من انتفاء العدل المطلوب فإن فضل البعض أعطى بقيتهم ما يحصل به العدل والارجع ندبا للأمر به في رواية نعم يظهر أنه لو علم من المحروم الرضا وظن عقوق غيره لفقره ورقة دينه لم يستحب الرجوع ولم يكره التفضيل كالأحرار فاسقاً لا يصرفه في معصية أو عاقاً أو زاد أو أثر الاحوج أو التميز بنحو فضل كما فعله الصديق مع عائشة رضي الله عنهم والوجه أن حكم تخصيص بعضهم بالرجوع في هبته حكم ما لو خصه بالهبة فيما مر وأفهم قوله عطية عدم طلب التسوية في غيرها كتودد بكلام أو غيره لكن ذكر الدميري في بعض نسخه أنه لا خلاف في طلب التسوية بينهم حتى في الكلام وهو متجه إذ كثير ما يترتب على التفاوت في ذلك ما صرف في الاعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضاً استثناء التميز لعذر ويسن للوالد العدل أيضاً في عطية أصوله فإن فضل كره خلافاً لبعضهم وحينئذ فالأم أولى به كما في الروضة عن الدارمي وأقره نظيران لهاثي البر وعليه يحمل ما في شرح مسلم عن المحاسبي من الاجماع على تفضيلها في البر على الأب والوجه استحباب العدل بين نحو الأخوة أيضاً نعم هو دون طلبه في الأولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الأخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية إلا كبير من الأخوة بمنزلة الأب وانما يحصل العدل بين ما ذكر (بان يسوي بين الذكور والإناث) لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر المار وغيره ضعيف وقيل الصحيح إرساله سؤوا بين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلاً أحد الفاضلات النساء (وقيل كقصة الارث) وفرق الأول

أي بالمصروف وبأجرة عمله (قوله وتبرع المستأجر به) أي بصرفه بمعنى عمله (قوله اتحاد القابض والمقبض) أي المستأجر لأنه يصير كأنه أقبض القبض) نعم يكفي عنه أي القبض قول الواهب ملكها المتهب ملكاً لازماً كما مر أو آخر الأقرار اهـ ج وينبغي أن يأتي مثله فيما لو قال الشاهد أشهد أنه ملكه ملكاً لازماً فغنى ذلك عن قوله وهبه وأقبضه (قوله أن يسأل الشاهد عنه) أي القبض وينبغي أن يحل في العالم بأنها لا تملك إلا بالقبض (قوله استقل) أي المتهب (قوله ويجري الخلاف) والارجع منه عدم الانفساخ (قوله وان سفلا) ذكرنا كذا أو أانا (قوله كما رجحه جمع) وينبغي أن يأتي مثل ذلك في الأرقاء إذا استوا من كل وجه (قوله فان فضل البعض أعطى) أي المعطى (قوله حتى في الكلام) أي والقبلة ج اهـ شيخنا زيادي (قوله وحينئذ) أي حين ارتكب المكروه (قوله

وروى البيهقي) المراد أنه كما يستحب للوالد التسوية بين أولاده فكبير الأخوة يستحب له العدل بين أخوته بان فيما تبرع به عليهم وهذا بناء على الغالب من أن الكبير كبراً يتميز به في العادة عن أخوته يكفلهم ويتصرف في أمورهم والافاق يحصل للصغير من الأخوة شرف يتميز به عن كبارهم فينبغي له مراعاتهم والعدل بينهم (قوله وفي نسخة البنات) أي روايا (قوله وفي نسخة الخ) ليس في نسخ الشرح

المؤجر ثم قبض منه لا صرف هكذا ظهر فليتنامل (قوله على أيديهم) المراد على عملهم ومن ثم عاله بقوله لانهم وكلاؤه أي فهو
ثم ادة على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بانه صرف كذا فانهم اتقبل الا ان علم الحاكم انهم يعنون أنفسهم قاله الزيادة (قوله
فان شرط احتساب مدة التطل من الاجارة) انظر ما مفهوم هذا الشرط وعبارة العباب لو أخرجنا وتأخر ابا على ان يعمره

(قوله عينا) أي بخلاف ما لو وهبه ديناه له ولا رجوع له فيه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه اهـ حـ وسيأتي معنى ذلك في قول
الشارح ولو أبرأه من دين كان الخ وأما المانع فهو فيها كغيره لانها لا تملك الا ٣٠٣ بالقبض (قوله وان لم يحكم به) أي

الرجوع (قوله ديننا) انما
نص عليه لئلا يتوهم
امتناع الرجوع مع
اختلاف الدين للعداوة
بينهما (قوله وجوبه في
العاصي) بقى ما لو اختلف
العصيان كان كان
أحدهما مبتدعا والاخر
فاسقا يشرب الخمر مثلا
وأراد دفعه لاحدهما
هل يؤثر به الاول أو الثاني
فيه نظروا لا قرب الاول
لان المبتدع بنى عقيدته
على شبهة فهو معذور ومن ثم
تقبل شهادته ولا كذلك
الفاسق وينبغي أنه لو لم
يكن لاحدهما ما شبهة
لكان كانت معصية
أحدهما أغلظ ككونه
فسق بشرب الخمر والزنا
واللواط والاخر بشرب
الخمر فقط أو يتعاطى
العقود الفاسدة أن يقدم
الاخف (قوله كنذر
وزكاة) لا يقال كيف
بأخذ الزكاة أو النذر مع
أنه اذا كان فقيرا فنفقته
واجبة على أبيه فهو غني

بان ملحظ هذا العسوبة وهي مختلفة مع عدم تهمة فيه وملحظ ذلك الرحم وهما فيه سوا مع
التهمة فيه وعلى هذا وما مر في اعطاء اولاد الاولاد مع الاولاد تتصور التسوية بأن يفرض
الاسفلون في درجة الاعلى نظير ما يأتي في ميراث الارحام على قول (ولاب الرجوع في هبة
ولده) عينا بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة على الراجح بل يوجد التصريح بذلك في بعض
النسخ ولا يتعين الفور بل له ذلك متى شاء وان لم يحكم به كما لو كان الولد فقيرا صغيرا مخالفا
ديننا غير لا يحل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الولد فيما يعطى ولده
واختص بذلك لانقضاء التهمة فيه اذ ما طبع عليه من ايشاره لولده على نفسه يقضى بانه انما يرجع
لحاجة أو مصلحة ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد ككون الولد عاقا أو يصرفه في
معصية أنذره فان أصر لم يكره كما قاله ويبحث الاسنوي نذبه في العاصي وكرهته في العاق
ان زاد عقوقه ونذبه ان ازاله واباحته ان لم يفد شيئا والا ذرعى عدم كراهته ان احتاج الاب
لنفقة أو دين بل نذبه حيث كان الولد غير محتاج له ووجوبه في العاصي ان غلب على الظن
تعيينه طريقا الى كفه عن المعصية ويمتنع الرجوع كما بحثه البلقيني في صدقة واجبة كنذر
وزكاة وكفارة وكذا في لحم أخصية تطوع لانه انما يرجع ليسهتقل بالتصرف وهو ممتنع هنا
وقد جرى على ذلك جمع من سبقه وتأخر عنه وردوا على من أفتى بجواز الرجوع في النذر بما
في الروضة وغيرها ولا حاجة الى زيادة قول من قيد ذلك بما اذا وجدت صيغة نذر صحيحة
اذا النذر عند الاطلاق منصرف لذلك ولا تنظر لكونه تملكيا كحضالان الشرع أو وجب الوفاء
به على العموم من غير تخصص وقياس الواجب على التبرع غير سديد ولا رجوع في هبة
بشوا ب بخلافها من غير ثواب وان أثابه عليها كما قاله القاضي وله الرجوع في بعض الموهوب ولا
يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أفتى به المصنف وهو المعتمد ومحملة كما أفاده
الجلال البلقيني من أبيه فيما اذا فسر به الهبة ولو وهبه وأقضه ومات فادعى الوارث صدوره
في المرض والتهب كونه في الصحة صدق الثاني بيمينه ولو أقام ما بينت قدم بينة الوارث لان
معها زيادة علم ثم محل ما تقرر اذا كان الولد حرا فان كان رقيقا فالهبة اسببه كما علم محاسرو لو
أبرأه من دين كان له عليه امتناع الرجوع جز ما ساء أقلنا انه غليك أم اسقاط اذ لا بقاء للدين
فأشبهه ما لو وهبه شيئا فتلف (وكذا السائر الاصول) من الجهتين وان علوا الرجوع كالاب فيما ذكر
(على المشهور) كافي نفقتهم وعقودهم وسقوط القود عنهم وخرج بهم الفروع والحواشي كما يأتي
وأفهم كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز ذلك لايه لو مات ولم يرثه فرعه الموهوب
له المانع قام به وورثه جده لان الحقوق لا تورث وحدها انما تورث بتبعية المال وهو لا يرثه

بماله وان كان غنيا فليس له اخذ الزكاة من أصلها لا نأقول نختار الاول ولا يلزم من وجوب نفقته على أبيه غناه لجواز ان
يكون له عائلة كزوجة ومستمولة يحتاج للنفقة عليهم ما فيا أخذ من الزكاة ما يصرفه في ذلك لانه انما يجب على أصله نفقته
لانفقة عياله فيا أخذ من صدقة أبيه ما زاد على نفقة نفسه (قوله ولا يسقط) أي الرجوع (قوله أم اسقاط) أي على الراجح اهـ حـ
وقوله لايه أي أبي الواهب (قوله بتبعية) أي كارت الخيار بارت المبيع الثابت فيه الخيار والشفعة بارت الشقص المشترك
والمال الذي في جهة الابن لم يرثه الجد وحق الرجوع متعلق بالمال (قوله وهو) أي الجد

من ماله ويحسب من الاجرة أو جاما على ان مدة تعطله محسوبة على المستأجر بمعنى انحصار الاجرة في الباقي أو على المؤجر
بمعنى استيفاء مثلها بعد المدة فسدت لجهل نهاية المدة فان علمت بعادة أو تقدير كتعطل شهر كذا للعمارة بطل في تلك المدة

(قوله لم ينقل الملك عنه) أي بان ٣٤ كان الخيار له أو لها وقوله فيما يظهر أي بأن كان على معين (قوله لانه قبله) أي

قبل القبول (قوله ان لم يؤدها الراجع) ينبغي أو المتهب اه سم على ج وانما سكت عنه الشارح لعدم بقاء الحق متعلقا برقبته (قوله لاداء قيمة الرهن الناقصة) مفهومه اجابته اذا كانت قيمة الرهن بقدر الدين أو تزيد عليه وأداءه وقضية قوله لان أداءها الخ خلافه فاعل ما ذكره من التقييد لا مفهوم له (قوله يسقط به حق الواهب) أي من الرجوع وفي سم على ج فرع لو تفرخ بيض النعام فهل يرجع في قشره لانه ممتول أولا لانه صار في حكم التالف فيه نظر فخرج آخره قال في الانوار قال المحامي في المجموع والمقنع ولو كان قويا فأبلاه لم يرجع اه والمتبادر أنه ليس المراد بأبلاه أنه قتي رأسا والا فهذا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى نفيه بل ان انسحق وكان وجه عدم الرجوع حينئذ انه صار في معنى التالف اه سم على ج (أقول) قوله

ومقابل المشهور لا رجوع لغير الاب قصر اللوالدي الخيار المار على الاب والاول عمه وعبد الولد غير المكاتب كالولد لان الهبة لعبد هبة له بخلاف عبده المكاتب لاستقلاله فان انقضت الكتابة تبين ان الملك للولد وهبته لمكاتب نفسه كالأجنبي (وشرط رجوعه) أي الاب بالمعنى المار (بقاء الموهوب في سلطنة المتهب) أي استيلائه ليشمل ما يأتي في التضمير ثم التخلل غير متعلق به حق لازم يمنع البيع وان طرأ عليه جرحه (فيمتنع) الرجوع (ببيعته) كله أو بعضه بالنسبة لمبايعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه اتجه الرجوع وشمل كلامه ماله كان البيع من الاصل الواهب فيمتنع الرجوع ولو وهبه مشاعا فاقسمه ثم رجع فيما حص ولده بالقسمة جاز ان كانت افرازا والالم يرجع الا فيما لم يخرج عن ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نصفه فقط ولا تنقض القسمة (ووقفه) مع القبول حيث اشترط فيما يظهر لانه قبله لم يوجد عقد عدل به ملكه وبه يفرق بينه وبين البيع في زمن الخيار الثابت للشئ ترى وحده ويمتنع أيضا بتعلق أرض جنابة برقبته ان لم يؤدها الراجع وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان أداءها يبطل تعلق حق المرتهن به لو خرجت مستحقه به فيتضرر وأداء الارش لا يبطل تعلق المجني عليه به لو بان مستحقا والفرق أن الرهن عقد وقفه لا يقبل وقفا بخلاف أرض الجنابة فانه يقبله ويحجر الحاكم على المتهب بالافلاس ما لم ينقل الجبر والعين باقية وبضمير عسير مالم يتخلل لان ملك الحل سببه ملك العسير والحق به الاذرى دبح جلد الميتة فلو زرع الحب أو تفرخ البيض امتنع الرجوع كما خرم به ابن المقرئ في روضه تبعه صاحب الحاوي الصغير وغيره ويفرق بينه وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك فيه وان تفرخ ونبت بان استهلاك الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية واستهلاك المغصوب ونحوه لا يسقط به حق مالكة ويمتنع أيضا بكتابه أي الصحيحة ما يأتي في تعليق العتق مالم يجهز وبإيلاده وبردة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يعلق واستثناء الدميري من الرجوع ماله ولو وهبه صيدا فأحرم الفرع ولم يرسله حتى تحلل بمنوع لزوال ملك الفرع عنه بالاحرام ولم يعد بالتخلل اذ يجب عليه ارساله بعد تحلله على الاصح المنصوص ولو حكم شافعي بوجوب الهبة ثم رجع الاصل فيها والعين باقية في يده فخرج الامر الحنفى لحكم ببطلان الرجوع زاعما أن موجبها خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب وأما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعي فكيف تدخل في حكمه وكيف يعقل أن يسبق السيل المطر والحصاد الزراعة والولادة الاحبال فهي واقعة فتوى كان حكمه باطلا كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لمخالفته لما حكم به الشافعي اذ قوله بموجبه من قوله حكمته بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كلية فكانه قال حكمته بانتقال الملك وبهجة الرجوع عند وقوعه وهكذا الى آخر مقتضياته سواء فيها ما وقع ومالم يقع بعد وقد قال أئمتنا الفرق بين

فيه نظر لا بعد الرجوع لانه يصدق أنه بعض الموهوب (قوله بمنوع) أي الاستثناء (قوله والعين باقية في الحكم يده) أي الفرع وقوله كان حكمه باطلا أي الحنفى وقوله اذ قوله أي الشافعي (قوله سواء فيها) أي مقتضياته وقوله ولو حكم أي الشافعي وقوله عند من يرى أي كاشافعي وقوله امتنع البيع أي عند الشافعي وقوله ولو حكم أي المالكي وقوله نقض حكم الحاكم أي وعليه فلهما الانفرد وقوله وهو الايجاب أي لزوم انعقد وقوله امتنع عليه أي على الحنفى وقوله على أنه أي السرخصي

ومابعدھا وصح فيها اتصل بالعقد انتهت (قوله قال السبكي ومنه ما يقع في هذه الازمان الخ) تراجع عبارة الضعة (قوله أي حصته الباقية) تبع في هذا الحل الشهاب ابن حجر المختار لهذا التفصيل لكنه هو يختار فيما يأتي الاطلاق فكان الاصول حذف هذا التفسير (قوله بما يرد ما من من التفصيل) هو تابع فيه أيضا ٣٠٥ للشهاب المذكور وهو مبني على ما مر له كما

مرت الاشارة اليه (قوله وكوبا واقعه للسكرى) أي أو موكله أو موليه وخرج بذلك العبادة التي لا تقبل النيابة كالصلاة (قوله بخلاف نحو طفل) صوابه بخلاف استجاره لا رضاع نحو طفل (قوله وكونها مباحة) قيد قال هذا يغني عنه قول المصنف متقومة ومن ثم أخرج هو بها المحرمة كما مر (قوله مع انتفاء التعبد) لا يخفى ان هذا الظرف لم تقدم عليه ما يصح تعلقه به الا لفظ استجار وحينه الذي يكون المعنى لو استأجر والحال ان التعبد منتف أي بان كان ذلك معلوما وقت الاجار ويكون معنى قوله والا أي وان لم ينتف التعبد بل كان موجودا أي معلوما عند الاجار كما هو قضية تعلق الظرف باستجار وحينه فيشكل لان التعبد اذا كان معلوما فهو صورة الصحة وعبارة الضعة وحيث لم يصح فان تعبد بكثره تردد أو كازم وله أجرة مثل والا (قوله صريح في رد دعواه)

الحكم بالصحة والحكم بالموجب من أوجه الاول ان العقد الصاردا كان صحيحا بالانفاق ووقع الخلاف في وجبه فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بوجبه عند غير من حكم بها ولو حكم الاول بالموجب امتنع الحكم بوجبه عند غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه اذا كان تدبرا مطلقا عند انقضاء منع البيع فالحكم حنفي بصحة التدبير المذكور ولم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى حنفي بيع التدبير ولو حكم حنفي بوجبه التدبير امتنع البيع واذا حكم المالكي بصحة البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار المجلس ولا فسح العاقدين أو أحدهما بذلك بسبب ذلك الحكم لان الحكم بالصحة يجامع ذلك ولو حكم بوجبه البيع امتنع على الشافعي تمكين المتعاقدين أو أحدهما من الفسخ بخيار المجلس وليس للمتعاقدين أو أحدهما الانفراد بذلك لانه يؤدي الى نقض حاكم الحاكم في المحل الذي حكم به وهو الايجاب ان قلنا بعدم النقص في هذه الصورة وسأقي في خصصا ترجيح خلافه ولو حكم الشافعي بصحة البيع لم يكن مانعا للحنفي من تمكين الجار من أحد أو مقار المبيع بالشفعة ولو حكم بوجبه امتنع عليه ذلك ولو حكم المالكي بصحة القرض منع على المقرض الرجوع في المقرض عند ما حكم شافعي اذ هو قرض صحيح ويصح الرجوع فيعتد في الحكم بالصحة الرجوع في القرض وان حكم بوجبه امتنع عليه الرجوع في عينه لان موجب القرض عند الحاكم المذكور امتناع الرجوع ولو حكم الشافعي بصحة الرهن لم يكن ذلك مانعا لمن يرى فسخ الرهن بالعود الى الرهن على وجه مخصوص وهو ان يعيده باختياره ويفوت الحق فيه باعتاق الرهن مثلا ان يفسخه لان الحكم بالصحة ليس منافية للفسخ بما ذكر بخلاف ما لو حكم بوجبه فانه يمتنع على الحاكم المالكي أن يفسخه بما مر لان موجب عند الشافعي دوام الحق فيه للمرتزم مع العود مطلقا فالحكم بالفسخ لاجل العود المذكور منافي لحكم الشافعي بوجبه عنده وانما أطلنا الكلام على هذه المسئلة ليعلم منها فساد ما أفنى به بعض من أدركناه من علماء عصرنا تبعنا للمعرا في مسئلة ان تزوجت فلانة فهي طالق الحكم بوجبه مالكي بار للشافعي الحكم بصحة تزويجها وان ما مر خرج مخرج الاقتصار من الحكم الاول زعمان السرخسي من الحنفية نقل الاجماع على ذلك اذ يجوز ان يكون مراده اجماع أهل مذهبه على انه ليس أهلا لنقل الاجماع والافساد كرهناه من النقول صريح في رد دعواه (لا برهنه وهبته قبل القبض) فيها البقاء السلطنة بخلاف ما بعده وانما رتب غير الواهب كما هو ظاهر زوالها وان كانت الهبة من الابن لابييه أو لاخيه أو لابنه لا يملك غير مستفاد من الجد أو الاب ولا بصوغصبه أو بآقاه ولو مرض الابن ورجع الاب ثم مات الابن اتجه حكمه رجوعه كما صرح به الاذري ولا يقدح فيه كونه صار محجورا عليه في مرضه اذ ذلك خاص بالتبرعات ونحوها ويفرق بينه وبين حجر الفاس بانه أقوى لمعه التصريف ويثار بعض الغرماء والمرض انما يمنع المحاباة ولا يمنع الايثار (ولا) بصو (تعلق عتقه) وتبيرة الوصية به (وتزويجها وزاعتها) لبقاء

٣٩ نفيه ع في كون ماد كرسر يحيا في رد دعواه نظرا لا يخفى لان محصل ما نقله انه لا يشترط في الموجب كونه موجودا بل الحكم به يشمل الموجود والثمرات المستقبلية والحكم بعدم صحة النكاح فيما ذكر ليس حكما لان شرط الحكم وقوعه في جواب دعوى ملزمة حتى يقع الحكم في جواب انهم ان كان المالكي لا يشترط لصحة الحكم ما ذكر اتجه ما قاله الشارح (قوله والمرتهن) الوال للمال

(قوله فيستوفى المستأجر) أى من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اهـ جـ وعليه فلا انقضت الاجارة بقياس ما مر في
 الاجارة من ان المالك لو أجز الدار ثم باعها ثم انقضت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للمشتري انها تعود للاب (قوله وفارق)
 مترتب على كلام المصنف (قوله لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة للولد (قوله أم لا)
 وهو الراجح اهـ جـ وقوله اذا القائل بالابطال أى للهبة (قوله كتعلم صنعة) ظاهره ولو يعلم وعلم له الفرع أجره التعليم وعليه
 فيشكل قوله لا بتعليم الفرع الخ فان عدم ٣٠٦ المشاركة للفرع بتعليمه أولى من عدم مشاركته بتعليم غيره فان حل قوله

السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) لبقاء العين بحالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى
 المستأجر ومقابل المذهب قول الامام ان لم يصح بيع المؤجر في الرجوع تردد وفارق ما هنا
 رجوع البائع بعد التصالف بأن الفسخ ثم قوى ولذا جرى وجهه ان الفسخ يرجع العقد من أصله
 ولا كذلك هنا ولو زال ملكه أى الفرع عن الموهوب (وعاد) اليه ولو بارت أو قاله أورد
 بعيب (لم يرجع) لاصل الواهب له (في الاصح) لان الملك غير مستفاد منه حينئذ نعم قد يزول
 ويرجع كما مر في نحو تخمر العصور والثاني يرجع نظر الملك السابق ونخرج زال ما لو لم يزل وان
 أشرف على الزوال كالوضع فالتقطه ملتقط وعرفه سنة ولم يملكه لخطر المالك وسلم له فلا يبه
 الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه واقبضه ثم رجع فيه فلا وجه من وجهين عدم الرجوع
 زوال ملكه ثم عوده سواء أجهلنا الرجوع ابطالا للهبة أم لا اذا القائل بالابطال لم يرد به
 حقيقته والارجح في الزيادة المنفصلة (ولو زاد رجع فيه بزيادته منفصلة) لتبينها كتعلم صنعة
 وحرفة لا بتعليم الفرع فيما يظهر أخذ من نظيره في الفلاس وحديث أرض وان زادت بها القيمة
 بخلاف حل عند الرجوع حدث بيده وان كان له الرجوع حال قبل الوضع كما صححه القاضي
 وأجاب به ابن الصباغ وغيره وهو المعتمد ومثله طلع حدث ولم يتأخر على ما في الحاوي لكن رد
 بان كلامهما في التخلّيس نقل عن الشيخ أبي حامد يخالفه والوجه الاول (لا المنفصلة) كاجرة
 وكسب فلا يرجع فيها لحدوثها في ملك المتهب وليس منها حل عند القبض وان انفصل في يده
 وسكت عن النقص وحكمه عدم الرجوع بارشده مطلقا وبقي غراس متهب وبنائه أو يقطع
 بالارض أو يملك بالقيمة وزرعه الى الحصاد مجانا لا احترامه بوضعه له حال ملكه الارض ولو
 عمل فيه نحو قصارة أو صبغ فان زادت به قيمته شارك بالاندوا فلا شيء له (ويحصل الرجوع
 برجع فيما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملكه أو ونقضت الهبة) أو فسختها أو أبطلتها
 لأنها تفيد المقصود لاصراحتها فيه فلو قال أخذته أو قيع به ونوى حصل أيضا وكل ما يحصل به
 رجوع البائع عند فاس المشتري يحصل به الرجوع هاهنا الموهوب بعده وقبل استرداده امانة
 في يد الفرع بخلاف المبيع في يد المشتري بعد فسخ البيع لان المشتري أخذه بحكم الضمان ولا
 يصح الرجوع الا منجزا ولو وهبه واقبضه في العتق أو شهد بينه انه رجع فيه او هب ولم تذكر
 ما رجع فيه لغت شهادتها فلو ثبت اقرار الولد بانه لا لم يبهه شيئا غير هذه ثبت الرجوع
 (لا يبيعه ووقفه وهبته) بعد القبض (واعتاقه سدا طمها) الذي لم تعمل منه (في الاصح) لكمال
 ملك الفرع فلم يقو الفسخ على ازالته به وبه فبأنفساخ البيع فيها في زمن الخيار اذا هب
 الى مساواته له مقابل الاصح اما هبته قبل الفسخ فلا تؤثر رجوعا قطعاً وعليه باستيلادها

كتعلم صنعة الخ على ما لو تعلم
 بنفسه أشكل بالمرث
 الا في فانه لا يكون الا
 بفعل فاعل فليتامر
 وعبارة ج ومنها أى الزيادة
 المتصلة تعلم صنعة وحرفة
 وحرث الارض وان زادت
 بها القيمة اهـ ولم يذكر
 قوله لا بتعليم الفرع الخ
 (قوله وحرفة) عطف تفسير
 وقوله وحرث أرض قد
 يشكل هذا بما بحثه في
 تعليم الفرع وقوله بخلاف
 حل أى في انه لا يتبع الام
 وقوله مطلقا أى قبل
 القبض أو بعده (قوله أو
 يقطع بالارض) أى وان خيرة
 في ذلك للواهب (قوله
 وزرعه) أى المتهب (قوله
 ولو عمل) أى الفرع (قوله
 والموهوب بعده) أى
 الرجوع وقوله فلا يصح
 الرجوع الا منجزا أى فلا
 يصح معلقا (قوله لم تحمل
 منه) مفهومه انها اذا
 حلت من الوطء كان رجوعا
 وعليه فيشكل قوله الا في
 وعليه باستيلادها قيمتها

لانه يقدر دخولها في ملكه قبيل العلق وهي انما حبلت بعد عودها للملك اللهم الا ان يقال مراده انه اذا وطئ قيمتها
 وأحبل انتقلت الى ملكه وتلزمه قيمتها الفرعة وعليه فليس الوطء رجوعا وان حبلت غايته ان لم تحبل لزمه المهر وهي
 باقية على ملك الفرع وان حبلت انتقلت الى ملكه كما لو وطئ أمة الفرع التي ملكها من غير جهة الاصل فانه يقدر دخولها في
 ملك الواطئ قبيل العلق وما هنا كذلك وتقل في الدرس عن سم معنى ذلك (قوله وبه فارق انفساخ البيع الخ) ينبغي ملاحظة
 ما سبق في باب النكاح من سبق الا تزال مغيب الحشفة والعكس اذا أحبلها اهـ سم على جـ (قوله الى مساواته) أى للفرع

فلما انتهت فجعل التعب أمراً عارضاً والصورة أن الكلمة من شأنها لا تتعب ففعل ما اقتضاه كلام الشارح غير مراده (قوله
مردود بأنه لا يتم عادة الأبدان) قد يقال هذا لا يرتبط بالبحث الذي لا يرد على فرض المسئلة أن الجارة على ما من شأنه عدم التعب وما
العادة فيه عدم التعب (قوله ويمكن أن يجمع بذلك الخ) سيأتي أن الرجاء صحة إيجاره مطلقاً والكلام في إقطاع الأوقاف أما

وقوله قيمتها أي للفرغ وقوله مهر مثلها أي ثياباً يلزمه أيضاً الرشد بكرة أن كانت بكرة (قوله وهو حرام) أي ومع ذلك لا أحد
لشبهة الخلاف (قوله حيث لا رجوع) أي كان كانت لا جنبي (قوله لم تنفسخ) وقد يوجه عدم دخوله ما فيها بأنهم الأغنياء سببان
المعاوضات لأنه يقصد بهما الاستدراك والهبة أحسان فلا يليق بها ذلك ٣٠٧ هـ مم على جج وقول سم وقد يوجه عدم

دخوله لهما أي الفسخ
والتقابل (قوله واجباً)
دخل فيه ما لو امتنع من
بيع أمواله وعق أرقائه
وطلاق نسائه ونحو ذلك
مما يشق عليه وقد أمر به
والظاهر أن ذلك ليس
مراداً (قوله والمراسلة)
أي من غير كتاب كان يقول
لشخص سلم على فلان
(قوله ويتأ كذا استعجاب
لوفاء بالعهد) ونقل شيخنا
الشو برى عن جج أن الوعد
مع نية عدم الوفاء كبيرة
(قوله حرم) أي ولا يملكه
(قوله أو سعيته) أي
التكلم فيه بسوء عند من
يخافه (قوله لم يردده) أي
لا يرد لها ليخلص له محبوساً
مثلاً فسعى في خلاصه فلم
يتفق له ذلك وجب عليه
رد الهدية لصاحبها لأن
مقصوده لم يحصل نعم لو
أعطاه ليشفع له فقط سواء
قبلت شفاعته أو لا ففعل لم

قيمتها وبالوطء مهر مثلها وهو حرام وإن قصده الرجوع ولو تنفسخ المتواهبان الهبة أو تقايلاً
حيث لا رجوع لم تنفسخ كما جزم به في الأنوار (ولا رجوع لغير الأصول في هبة) مطلقة
أو (مقيدة بنفي الثواب) أي العوض للغير المار ولقوة شفقة الأصل ولهذا كان أفضل البربر
الوالدين بالاحسان لهما وفعل ما يسرهما مما ليس عنهما وعقوقهما كبيرة وهو إذا وهبها
بما ليس هيناً ما لم يكن ما إذا وهبها واجباً قال الغزالي فلو كان في مال أحدهما شبهة ودعاه
إلى كل منه تلطف في الامتناع فإن عجز قليلاً كل ويصغر القيمة ويطول المضغة وكذا لو ألبسه
ثوباً من شبهة وكان يتأذى برده فليقبله ويلبسه بين يديه ويتزعه إذا غاب ويجهده أن لا يصلي
فيه إلا بحضوره وتسبب القرابة وتفضل بالمال وقضاء الخواص والزياره والمكتات والمراسلة
بالسلام ونحو ذلك ويتأ كذا استعجاب الوفاء بالعهد كما يتأ كذا كراهة خلافه ويكره شراء ما وهبه
من الموهوب له قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شيء في ملا من الناس فوهبه منه استحياء
منهم ولو كان خالياً ما أعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شيء لا تنقضاء شره أو سعيته
(ومتى وهب مطلقاً) بأن لم يقيده بثواب ولا نفيه (فلا ثواب) أي عوض (ان وهب لدونه) في
المرتبة الدنياوية إذ لا يقتضيه لفظ ولا عادة (وكذا) لا ثواب له وان نواه ان وهب (لا على منزه)
في ذلك (في الظاهر) كالأعارة داره الحافل لا عيان بالمنافع ولأن العادة ليس لها قوة الشرط
في المعاوضات والثاني يجب الثواب لا طراد العادة بذلك (و) كذا لا ثواب له وان نواه ان وهب
(لنظيره على المذهب) لأن القصص من مثله الصلة وتأكداً الصدقة والطريق الثاني طرد
القولين السابقين والهدية في ذلك كالهبة كما قاله المصنف تفقها ونقله في الكفاية عن تصريح
البندنجي ومثل ذلك الصدقة وان اختار الذي دل على أن العادة متى اقتضت الثواب
وجب هو أو رد الهدية والأوجه كما بحثه أيضاً أن محل التردد ما إذا لم يظهر حالة الإهداء قرينة
حالية أو افظية دالة على طلب الثواب والأوجب هو أو الرد لا محالة ولو قال وهبتك بيدك فقال
بل لا بدل صدق المتعجب بعينه لأن الأصل عدم البذل ولو أهدى له شيئاً على أن يتضي له حاجة
فلم يفعل لم يردده ان بقي والأفبده كما قاله الاصطخري فان كان فعلها حل أي وان تعين عليه
تخليصه بناء على الأصح أنه يجوز أخذ العوض على الواجب العيني إذا كان فيه كلفة خلافاً لما
بوجه كلام الذي غيره هنا (فان وجب) الثواب على مقابل المذهب أو على البحث المار لتلف

يجب الرد بما يظهر لانه فعل ما أعطاه لاجله وقوله على ان يقضي أي بان شرطه عند الدفع أو دلت قرينة على ذلك (قوله خلافاً
لما يوجهه كلام الذي وغيره هنا) ولو قال خذ هذا واشترك به كذا تعين ما لم يرد التيسر أي وتدل قرينة حاله عليه كما مر لأن
القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيراً درهماً بنية أن يغسل به ثوبه أي وقد دلت القرينة على ذلك تعين ولو شكك فيه
أنه لم يوفه أجره كذا باعطاء درهماً أو أعطى بطن صفة فيه أو في نسبه ولم تكن فيه باطناً لم يحل قبوله ولم يملكه ويكتفي في كونه
أعطى لأن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما يأتي في أواخر الصداق مبسوطاً من ان من دفع لمخطوبته أو وكهاطعاً ما أو
غيره لم يزوجها فقبل العقد رجوع على من أقبضه وحيث دلت قرينة ان ما يعطاه انما هو للحياء حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي
اجتماعاً وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه الأفعال كزوج بنته بخلاف أمسالك

إقطاع التملك فيصح اتفاقاً (قوله من نذر عتقه) ظاهره وإن كانت مدة الاجارة تنقضي قبل دخول وقت العتق بان كان معلقاً على شيء كقدوم غائب والظاهر أنه غير مراد ليراجع (قوله أي مستتر) دفع به إيهام أن المراد باللاثم الرأكد كما عبر وابه في الطهارة (قوله ويحب تقييده) انظر ما المراد به وما في حاشية الشيخ لم يظهر لي (قوله ومن ثم الخ) هذا من تعلق ما قبل التقييد

زوجته حتى تبرئه أو تصدى بحال ويفرق بانه هنأ في مقابلة البضع المنقوم عليه بحال اه اه ح (أقول) وظاهر التمثيل بتزويج بنته انه لا فرق بين أن يطلب الثيب تزويجها منه ويمتنع بحيث يكون عاضلاً وبين ما جرت به العادة من أن الخاطب يطلب من الولي التزويج فيمتنع من إجابته إلا يجعل غير أن هذه الثانية بخصوصها قد يقال فيها انه لم يمتنع من فعل واجب عليه لأن له الاعراض عنه والتزويج لغيره بقي انه جرت عادة كثير انهم عند الخطبة يدفعون أموراً اعتيدت فيما بينهم للولي من غير سبق امتناع منه من التزويج لو لم يعطوه ٣٠٨ فهل يكون ذلك تبرعاً محضاً فلا يحرم قبوله أولاً لانه لما كان من عادتهم الامتناع

من التزويج بدونه نزلت عادتهم منزلة طلبه فيه نظر ولا يبعد عدم الحرمة وعدم الرجوع أيضاً (قوله فلم يذهب بطلانه) أي ويكون مقبوضاً بالشراء الفاسد فيضمنه ضمان المغصوب (قوله لجواز الامرين) في المصباح بعثت رسولا بعثاً أرسلته وابعثته كذلك وفي المطاوع فابعث مثل كسرت فأنكسر وكل شيء ينبعث بنفسه فيقال بعثته وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية فإن الفعل يتعدى اليه بالباء فيقال بعثت به وأوجز الفارابي فقال بعثه أي أهبه وبعث به وجهه اه وذلك يقتضي تعيين الباء هنا (قوله فهو هدية أو هبة أيضاً) تنبيه

الهدية أو لعدم إرادته المتبرر ردها (فهو قيمة الموهوب) أي قدرها يوم قبضه ولو مثلياً (في الاصح) فلا يتعين للثواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه للتهب والثاني يلزمه ما بعد ثواباً لمثل عاده وقيس الى ان يرضى ولو باضعاف قيمته (فان) قلنا بوجوب اثابته و (لم يثبت) هو ولا غيره (اله الرجوع) في هبته ان بقيت وبدلها ان تلفت (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) عليه كوهبتك هذا لي ان تتيبني كذا فقبل (فالاظهر صحة العقد) نظر للمعنى اذ هو معاوضة بحال معلوم فصح كالموالاتي بالثاني بطلانه نظراً الى اللفظ لتناقضه فان لفظ الهبة يقتضي التبرع (و) من ثم (يكون بيعاً على الصحيح) فيحرم فيه عقب العقد احكامه كالخيارين كما مر بما فيه والشفعة وعدم توقف الملك على القبض والثاني يكون هبة نظراً للفظ فلا تلزم قبل القبض (أو) بشرط ثواب (مجهول فالذهب بطلانه) لتعذر صحته ببيع الجاهل العوض وهبة لذكر الثواب بناء على الاصح انما لا تقتضيه وقيل صح هبة بناء على انها تقتضيه (ولو بعث هدية) لم يعد بالباء لجوار الامرين كما قاله أبو علي خلافاً لتصويب الحريري تعيين تعديتها (في ظرف) أو وهب شيئاً في ظرف من غير بعث (فان لم تجر العادة برده كقوصرة) بتشديد الراء في الاصح (غير) أي وعائه الذي يكثر فيه من نحو خوص ولا يسمى بذلك الا وهو فيه والافرنيل وكعلبه حاوي (فهو هدية) أو هبة (أيضا) تحكيما للعرف المطرد وكتاب الرسالة يملكه المكتوب اليه ان لم تدل قرينة على عوده قاله المتولي وهو أوجه من قول غيره هو باق على ملك الكاتب ويملك المكتوب له الانتفاع به على وجه الاباحة (والا) بان اعتيد برده أو اضطربت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ (فلا) يكون هدية بل أمانة في يده كالوديعة (ويحرم استعماله) لانه انتفاع بملك غيره بغير إذنه (الا في) كل الهدية منه ان اقتضته العادة (عمالها) ويكون عارية حينئذ ويسن رد الوعاء حال خبر فيه قال الاذرى وهذا في ما كوله أما غيره فيختلف رد ظرفه باختلاف عادة النواحي فيجب في كل ناحية بعرفهم وفي كل قوم بعرفهم باختلاف طبقاتهم ولو ختن ولده وجعلت له هدايا ملكها الاب وقال جع لال ابن فيلزم الاب قبولها أي عند انتفاء المحذور كما

أيضا من آض اذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا معا ويجوز كونه حالاً حذف عاملهما وصاحبها لا وقد يقع بين العامل ومعموله كحل كل الهدية ويحل أيضا استعمال ظرفها في أكلها أي ارجع الى الاخبار عنهم بد كحل الاكل من ظرفها رجوعاً أو أخبر برجعاً تقدم من حل أكلها حال كوني راجعاً الى الاخبار عنهم بحل الاكل من ظرفها وقد لا كما هنا أي ارجع الى الاخبار عنهم بحكم المظروف رجوعاً أو أخبر برجعاً تقدم من حكم المظروف حال كوني راجعاً الى الاخبار عنهم بحكم الظرف فلم انما لا تستعمل الامع شقين ولو تقدير باختلاف جاء زيد أيضاً وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضاً ويمكن استتقلال كل منهما بالعمل بخلاف اختصم زيد وعمر أيضاً اه ح (قوله ان لم تدل قرينة على عوده) كان كنب له فيه رد الجواب بظهوره وكتب أيضاً قوله على عوده أي أو أخفائه (قوله ويكون عارية حينئذ) قال في شرح الروض فيجوز تناولها منه ويضمنه بحكمها وقيدته في بابها بما اذا لم تقابل بعوض والا فهو أمانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة اه سم على ح

الذكور فكان الاولى ذكره عقبه كما هو كذلك في الصفحة (قوله فان منعه من قلعه الخ) هذا التفريع وما بعده الى آخر السودة مبني على المقابل فانه كذلك برمته في الر وض وشرحه بقاء على اختيار المقابل فالجواب ان المتقدم عدم الانقراض واستقرار الاجرة وفي حاشية الصفحة للشهاب سم التصريح بذلك وبه يندفع ما في حاشية الشيخ في عدة قولات بناء على انه تفريع على الاصح من عدم الانقراض الذي هو الطاهر من سياق الشارح فتنبه (قوله على ما مر) أي في باب الحدث (قوله

(قوله المعاوين له) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية أو بالتعاقب وما ضابطه ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك فخرج عي ما تقرر من الرجوع في النقوط لافرق فيه بين ما يستهلك كالاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة امثال الدافع لهذا المدفوع اليه فثبت الرجوع بالرجوع والافلام راه سم على حج (قوله امام مع قصد خلافه) أي العرف (قوله فيحكم بالعادة فيه) تنبيه يؤخذ مما تقرر في بعض النواحي ان محل ما مر ٣٠٩ من الاختلاف في النقوط المعتاد في الافراج ما يعتاد أخذه لنفسه أما

اذا اعتيد انه لنحو الخائن وان معطيه انما قصده فقط فيظهر الجزم بانه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وان كان الاعطاء انما هو لاجله لان كونه لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي رجوعا عليه بوجه فتأمل اهـ حج

كتاب اللقطة

(قوله وقع القاف وهو الاضغ ويقال لقطة

بضم اللام وفتح القاف) وهو بضم اللام ولقط بفتح أوليه اهـ حج (قوله محترم) قيد في كل من المال والاختصاص (قوله ضاع) أي ووجد بعمل غير مملوك الخ (قوله ولا امتنع) الاولى اسقاط هذا القيد لما يأتي من

لا يخفى ومنه قصد التقرب للاب وهو نحو قاض فيمتنع عليه القبول كما يحتمل بعض الشراح وهو ظاهر ومحل الخلاف حيث لم يقصد المهدى واحدا منهم أو الاقضى لمن قصده بالاتفاق ويجري ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فيكون له عند الاطلاق أو قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهم أي فيكون له النصف فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوصية لزيد السكاتب والفقراء امثلا وقضية ذلك ان ما جرت به عادة بعض أهل البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه يجري فيه ذلك التفصيل فان قصد المزين وحده أو مع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وان اطاق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء وبهذا يعلم عدم اعتبار العرف هنا امام مع قصد خلافه فقط اهـ وأما مع الاطلاق فلان جملة على من ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظرا للاب ان كلام من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما لا عرف للشرع فيه فيحكم بالعادة فيه ولهذا لولوى ميت بمال فان قصد عليه لغا أو أطلق وكان على قبره ما يحتاج للصراف في مصالحه صرف لها والا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر لولوى صرف لهم

كتاب اللقطة

بضم اللام وفتح القاف وقد تسكن وهي لغة الشي الملقوط وشرعا مال أو اختصاص محترم ضاع بفعله عمل غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحقه ولا امتنع بقوته فواجب في مملوك فاذى اليد فان لم يدعه لمن قبله الى المحي ثم يكون لقطة نعم ما وجد بدار حرب ليس بهام سلم وقد دخلها بغير امان غفيرة أو به فلقطة وما ألقاه فحوريج أو هارب لا يعرفه بضوارة أو جره وودائع مات عنها موثره ولا يعرف مالها ضائع لاقطة خالفا لما وقع في المجموع في الاولى امره الى الامام فيحفظه أو ثمنه ان رأى بيعه أو يقرضه لبيت المال الى ظهور مالها ان توقعه والاصرف لمصارف بيت المال فان لم يكن حاكم أو كان جاثرا لمن هي بيده ذلك كما مر

جوار البقايا الممنوع للمعظ فهو داخل في افراد اللقطة (قوله لمن قبله الى المحي) أي فيكون له ان ادعاه كما يعلم من حج والا يدعه بان نقاه أو سكت فلقطة وظاهر قول الشارح فان لم يدعه انه لا يثبت لذي اليد الا ان ادعاه وعليه فيستوى حال ذي اليد وحال المحي فيما اذا لم يدعه فلعل الشارح لا يرى هذا القيد في المحي وقال سم على حج أقول يفارق هذا حيث شرط في كونه لا قول مالك ان يدعه ماتقدم في ركز حيث كان له وان لم يدعه ما لم ينفعه بان الر كاز يملكه تبعه مالك الارض بالاحياء بخلاف الموجود في ظاهر الارض من المنقولات لا يملك بذلك اهـ (أقول) ولعل ما ذكره سم مبني على التفرقة بين الظاهر والباطن التي مشي عليها شيخ الاسلام في شرح منبهه والافقد تقدم ان المعتمد انه لا فرق بين الظاهر والباطن في انه ان علمه ما قبل الاحياء لم يملكه ما ولا بقعتهما والا ملكهما وبقعتهما وقد يقال لا يتعين تخريج ما ذكره على كلام شيخ الاسلام لان ما ذكره مفروض في معدن يؤخذ من ظاهر الارض أو باطنها وما ذكره سم في منقول يؤخذ من ظاهر الارض (قوله أو به) أي أو كان فيها مسلم دخلها بامان أم لا على ما يفهمه قوله أولا ليس بها الخ (قوله فمن هي بيده ذلك) أي ما عدا القرص لبيت المال

كذلك أسير إلى آخره) أي تطهير المذكورات في حل الدفع دون الأخذ عند الضرورة فالمراد منه مجرد التنظير للإيضاح والا

(قوله قال الروائي الخ) معتمد (قوله وقربه) الواو بمعنى أو وقوله وسمة عطف على البصر (قوله أن يبدل نعله بغيره) عمدا أو غيره والاولى بغيره لان النعل مؤنثة كما في المصباح وبه عرج (قوله قال علم ان صاحبها تميم) أي وكذا لو لم يتعمد حيث تندر أخذها منه (قوله جازله بيع ذلك) أي ولا يحل له استعمالها (قوله ظفرا بشرطه) وهو تندر وصوله إلى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذلك والاصاع عليه ما بقي كغير ذلك ٣١٠ من بقية الديون (قوله وأجمعوا على جواز أخذها) أي اللقطة (قوله لان كلال

تخليك) فيه مسامحة إذ الحاصل من الملتقط تلك وليس من المالك فيها تخليك وقد يجاب بأنه عبر بالتخليك تظير إلى ان الشرع أقرضها للملتقط فكانه ملكه إياها اه شيخنا الزيادي بالمعنى (قوله لئلا تقع في يد خان) أي وللخروج من الخلاف في وجوبها (قوله وما ذكره بعضهم من وجوبها) الاول تذكير الضمير لان اللفظة اسم للعين والمراد هنا اللقط (قوله حيث لم يكن ثم غيره) أي أو كان وخشي ضياعها اذا تركها (قوله صحيح) أي خلاف الفالج حيث قال ورد بان شرط الوجوب ثم ان يبذل له المالك أجرة عمله وحزره وهذا لا يتأتى اه (قوله لان ماليتها) أي الوديعة (قوله وتدين حمله طريقا لحفظه) أي فانه يجب عليه حمله مجانا اه سم على حج وظاهره وان خلف تركه وورثة

تنظيره ولو وجد لؤلؤا بالبصر خارج صدفة فلقطة قاله الماوردي لانه لا يوجد خلقة في البحر الا داخل صدفة وظاهره عدم الفرق بين الملقط وغيره لكن قال الروائي في غير الملقط انه لو اجدته ولو وجد قطعة غيره في معدنه كالبحر وقربه وسمة أخذت منه فهو له والا فلقطة وما أعرض عنه من حب في أرض الغير فبنت يملكه ماليتها قاله جع ومن اللقطة ان يبدل نعله بغيره فيأخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد نزع يدها بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تميم أخذ نعله جازله بيع ذلك ظفرا بشرطه وأجمعوا على جواز أخذها في الجسلة لاحاديث فيها يأتي بعضها مع ان الآيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقبها للهبة لان كلال تخليك بلا عوض وغيره لاجل الموات لان كلال تخليك من الشارع ويصح تعقيبه للقرض لان تملكها اقتراض من الشارع وأركانها لاقط وملتقط واطق وستعلم من كلامه وفي اللقط معنى الامانة اذ لا يضمنها والولاية على حفظها كالولي في مال المحجور والاكتساب بملكها بشرطه وهو الغلب فيها (يستحب الالتقاط لو اتق بامانة نفسه) لمافيه من البر بل قال جع بكره تركه لئلا تقع في يد خان (وقيل يجب) حفظ المال الا دعى كنفه ورديانها أمانة أو كسب وكل منهما غير واجب ابتداء وما ذكره بعضهم من وجوبها حيث لم يكن ثم غيره ولو تركها اتلفت صحيح قياسا على ماسيات في الوديعة بل أولى لان ماليتها موجودة بنظرها بخلاف ما هنا ولا ينافيه ما فيها ان شرط وجوبها ان يبذل له المالك أجرة عمله وحزره مع انه لا يتأتى هنا لان امتناع المالك من بذل ذلك مع حضوره بعد به مضيعا لماله فانتهى الخرج عن غيره حينئذ بخلاف مسئلتنا ويؤيد ما قلناه ماسيات في الجملة فيمالومات رفيقه وترك ما لا وتعين حمله طريقا لحفظه وزعم بعضهم تفريعه على قول الوجوب مع ما عاوهم اذ فرق بعضهم بين قولهم لا يجب أخذها وان خاف ضياعها وقولنا تعين أخذها طريقا لحفظها نعم خص الغزالي الوجوب بما اذا لم يكن عليه تعب في حفظها ولا يضمن وان اثم بالترك (ولا يستحب لغيره واثق بامانة نفسه) مع عدم فسقه خشية الضياع أو طروا الخيانة وقول ابن الرفعة ان التعبير بخائف على نفسه يفارق هذا لان الخوف أقوى في التوقع رده السبكي بانه لا فارق بينهما أي من حيث ان المدار كما هو ظاهر على ان يكون أو يطرأ عليه ما يتولد عنه عن قرب ولو احتمل الضياعها (ويجوز له) مع ذلك الالتقاط (في الاصح) لان خيانتها لم تتحقق وعليه الاحتراز اما اذا علم من نفسه الخيانة فيحرم عليه قبولها كالوديعة وقد صرح بذلك ابن سراقه والثاني لا يجوز

خشية

وتمكن من مراجعة الحاكم ومن الاشهاد وقد يتوقف فيه ويقال بان له مراجعة

الحاكم أو الاشهاد والرجوع بما يصرفه على الجمل قياسا على ما قالوه في المضطر انه لا يجب الدفع له بلا مقابل (قوله وقولنا تعين أخذها) اذ معنى الاول عدم الخرج في الترك ومعنى الثاني وجوب الأخذ وترك الواجب ما تم (قوله نعم خص الغزالي الخ) معتمد وقوله اذا لم يكن عليه تعب أي عادة وقوله ولا يضمن أي اللقطة (قوله لغيره واثق بامانة) أي ويكون مكروها وهاخر وجاب من خلاف من حرمه (قوله فيحرم عليه) ظاهره وان علم انه لو تركها ضاعت على ماليتها وقد تقدم انه حيث علم ذلك وكان واثقا بامانة نفسه وجب عليه أخذها ولا منافاة بينه وبين حرمة أخذها لان ذلك مفروض في الامين وهذا في غيره ولو قيل بوجوبه وحرمة الخيانة فيها لم يبعد (قوله قبولها) أي بمعنى أخذها ولو عبر به كان أنسب وبه عرج

فكلام الاسير وما بعده ليس مما نحن فيه كمالا يخفى (قوله ما لم يكن هو المستاجر) فيه ان هذا يعني منه قول المتن بغير اذن الزوج اذا استجاره اذن وزياؤه (قوله لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها) ظاهره ولو في اوقات التمتع والظاهر انه غير مراد اذا لا تنقضاء عن الامة (قوله ومحل ما تقرر فبين ذلك منافعه الخ) هذا لا يختص بالمنكوحه كمالا يخفى (قوله للحج) متعلق باستتجار (قوله

(قوله لفاسق) أي ولو بفحوت ترك صلاة وان علمت أمانته في الاموال كاشم له اطلاقهم اهـ حج وظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تغض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تنقضاء ما يحمله على الخيانة حال الاخذ (قوله ولو لعدل) أي ولو لم تنقض عدل وينبغي الاكتفاء فيمن يشهد بالمستور قياسا على النكاح وقديقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والنكاح بأن النكاح يشتهر غالباً بين الناس فاكتفى فيه بالمستور والغرض ٣١١ من الاشهاد هنا الامتناع من الخيانة

فيها وبجحد الوارث لها فلم يكف بالمستور (قوله لانها) أي الخصلة المأمور بها في الخبر الثاني وهي الاشهاد (قوله فان خالف كره) أي ولا يضمن وسيأتي للشارح الفرق بين هذا وبين ما لو استوعب الاوصاف في التعريف حيث يضمن بحصر الشهود وعدم تهمتهم (قوله ولو خاف عليها منه) أي الاشهاد (قوله امتنع) أي وضمن وعبارة سم على منج نقلا عن م اذا غلب على ظنه أن استيعاب الشهود يؤدي الى ضياعها حرم وضمن ويحمل الكلام على غير هذه الحالة اهـ وقوله ويحمل الكلام أي يسن الاشهاد (قوله كما يحتمل بعضهم في الثاني) أي المجنون (قوله والنقاط

خشية استهلاكها) ويكره (تنزيها لا تحريم) الالتقاط (لفاسق) لانه قد يخون فيها (والمذهب انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط) كالوديعة اذا قبها نعم يستحب ولو لعدل لانه يمتنع به من الخيانة ووارثه من اخذها اعتمادا لظاهر اليد ولا به صلى الله عليه وسلم لم يأمر به في خبر زيد وامره به في خبر غيره محمول على الندب والقول بعدم المناقاة بينهما لان زيادة ثقة والاصل في الامر الوجوب برهان القياس على الوديعة اوجب حمله على الندب لاسيما وصرفه عن الوجوب ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم من التقط لقطعة فليشهد عليها اذا عدل أو ذوى عدل فالخبر بين العدل والعدل ينقض عدم الوجوب والالم يكف العدل والطريق الثاني القطع بأنه لا يجب ويذكر في الاشهاد بعض صفاتها ولا يستوعبها فان خالف كره كما جزم به في الانوار ولو خاف علم امنه علم ظالم بها وأخذها لها امتنع وانما وجب في اللقيط لان امر النسب أهم ويسن الكتابة عليها انما لقطعة (و) المذهب (انه يصح التقاط الفاسق) والمراد ان قلنا لا يزول ملكه وهو الاصح والسفينة وليس في كلامه تكرار مع ما صرح في قوله ويكره لفاسق اذ مراده بالصحة هنا ان أحكام اللقطه هل تثبت له وان منعناه الاخذ قاله الزركشي (و) التقاط (الصبي) والمجنون حيث كان لهما تمييز كما بحثه بعضهم في الثاني وهو ظاهر لان الغلب فيها الاكتساب لا الامة والولاية وبهذا يتبين رد قول الاذري المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حجر عليه في ماله (و) النقاط (الذي) والمعاهد والمؤمن كما بحثه الزركشي (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلا في دينه فيما يظهر والطريق الثاني تخريجه على ان الغلب فيها الاكتساب فيصح أو الامة والولاية فلا يخرج بدار الاسلام دار الحرب ففيها تفصيل من (ثم الاظهر) بناء على صحة التقاط الفاسق ومثله فيما يأتي الكافر قال الاذري الا العدل في دينه (انه ينزع) الملقط (من الفاسق) وان لم يخش ذهابه منه (ويوضع عند عدل) لانه لا تقر يده على مال ولده في مال غيره أولى والمتولى للنزع والوضع الحاكم كما هو ظاهر والثاني لا ينزع ولكن يضم اليه عدل مشرف (و) الاظهر (انه لا يعتمد بتعريفه) كالكافر (بل يضم اليه) عدل (رقب) عند تعريفه لئلا يخون فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم اذا أتم التعريف

الذي وقع السؤال في الدرس هل يصح التقاط الذي للمعصف أم لا والجواب الظاهر ان يقال فيه بالثاني لان صحة التقاطه تستدعي جواز ملكه وهو ممنوع منه ويؤيده ما يأتي في النقاط الامة التي تحل له من الامتناع (قوله وان لم يكن) أي الذي (قوله ففيها تفصيل من) أي في قوله نعم ما وجد بدار حرب الخ (قوله الا العدل في دينه) أي فلا تنزع منه (قوله الحاكم) أي فان لم يفعل ذلك اثم وقياس ما صرح في قوله ولا يضمن وان أتم بالترك عدم الضمان وقياس ما يأتي من ضمان ولي الصبي حيث لم يتزعم منه ولو كما الضمان وقديفرق بين الفاسق والصبي بصحة التقاط الفاسق وكونه أهلا للضمان وعدم الولاية عليه من الحاكم بخلاف الصبي فان الولاية نابعة عليه فكان ما في يد الصبي في يد وليه فيضمن بعدم مراعاة حفظه ولعل هذا أقرب ويصدق في بيان قيمتها اذا ذكرها وان لم تسبق رؤيته لها ولكنه علم بها ولم يتزعمها من هي بيده على القاعدة (قوله لا يعتمد تعريفه) أي مستقلا بقرينه قوله بل يضم اليه الخ

وأجارة دار ببلد غير بلاد المأقدين) قال الشهاب سم هل ابتداء المدة من زمن الوصول إليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبلة بدليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه اجارة المدة السابقة على الوصول أولا يلزمه الاجارة ما بقى من المدة بعد الوصول ولركان الوصول يستغرق المدة فهل تنتفع الاجارة في كل ذلك نظر ولم أرفيه شيئاً

(قوله فله التملك) أى الفاسق وما ألحق به وعبارة سم على حج قوله ثم اذا تم التعريف غلكتها هذا يشكل في المرتد بل ينبغي توقف غلكتها على عوده الى الاسلام فلنراجع اه (قوله وأشهد عليه) أى وجوباً وقوله ومؤنته أى التعريف وقوله عليه أى الملتقط ولو غير فاسق (قوله حيث لم يكن في بيت المال شيئاً) قيد في اجارة المضموم الى الملتقط ويدل عليه فصله عما قبله بكذا وقوله عضده الحاكم أى وجوباً وقوله بأمين يقوى به أى وقياس ما مر في اجارة الرقيب المضموم اليه ان الاجارة هنا على الملتقط ان لم يكن في بيت المال شيئاً (قوله حفظ الحق) ٣١٢ أى الثابت له شرعاً بمجرد الالتقاط حيث كان مميزاً ما يأتى ان غير

المميز لا حق له (قوله نعم صرح الدارمى الخ) معتمد (قوله من جهة تعريف المراهق) أى من غير ضم أحد اليه (قوله بخلاف السفينة) أى الذى سبب صفه التبذير بخلاف من سبب صفه عدم صلاح الدين فانه لا يعتد بتعريفه ان فسق بما هو متصف به (قوله فانه يصح) أى باذن وليه كما قاله الزركشى اه خطيب وظاهر إطلاق الشارح انه لا يتوقف على اذن الولي ويوجه بان اذن الولي انما يعتبر فيما فيه تفويت على السفينة ومجرد تعريفه لا تفويت فيه وهو طريق الى غلكتها ففيه مصلحة له (قوله دونهما) أى الصبي والمجنون (قوله حيث يجوز) أى بان كان

فله التملك قال الماوردى وأشهد عليه الحاكم بغرمها اذا جاء مالها ومؤنته عليه وكذا اجارة المضموم اليه حيث لم يكن في بيت المال شيئاً ولو ضعف الامين عنها عضده الحاكم بأمين يقوى به على حفظها وتعريفها ولا ينزعها منه (وينزع) حتماً (الولي لقطة الصبي) والمجنون والمجنون عليه بالسفينة حفظ الحق وحق المالك وتكون يده نائبة عنه ويستقل بذلك ويعرف ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض أو يبيع له جزءاً منها ويفارق هذا ما يأتى من كون مؤنة التعريف على التملك بوجوب الاحتياط لمال نحو الصبي ما أمكن ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح الدارمى بجهة تعريف الصبي بمحضرة الولي وهو قياس ما مر في الفاسق مع المشرف وما بحثه الاذرى من جهة تعريف المراهق الذى لم يعرف ككذبه مخالف لكلامهم بخلاف السفينة فانه يصح تعريفه لانه يوثق بقوله دونهما (ويتملكها الصبي) أو نحوه (اذا رأى ذلك) مصلحة له وذلك (حيث يجوز الاقتراض له) لان غلكتها اياها في معنى الاقتراض له فان لم يرد ذلك حفظها أو سلمها للحاكم وللولي وغيره أخذها من غير مميز على وجه الالتقاط ليعرفها ويتملكها ويبرأ الصبي حينئذ من الضمان (ويضمن) في مال نفسه ولو ما كما فيما يظهر خلافاً للزركشى ومن تبعه (ان قصر في انتزاعه) أى الملتقط من المجنون (حتى تلف) أو أناف (في يد الصبي) أو نحوه لانه قصير كالأقصر في حفظ ما احتطبه ثم يعرف التالف فان لم يقصر بأن لم يعلم بها الولي فألتفها نحو الصبي ضمناً في ماله دون الولي وان لم يتلفها لم يضمنها أحد وان تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كسل الأخذ فله وكالو أخذها حال كماله سواء استأذن الحاكم فأقرها في يده أم لا كما هو أحد وجهين للصميرى يتجه ترجيح (والاظهر بطلان التقاط العبد) أى القن ان لم يأذن له سيده ولم ينهه وان نوى سيده لانه يعرضه للمطالبة ببذلها لوقوع المالك له ولان فيه شائبة ولاية وتلك وليس من أهلها ما به يفرق بينه وبين نحو الفاسق فانه وان انتفت عنه الشائبة الاولى فيه أهلية الشائبة الثانية على ان الغلب معنى الاكساب ومثله ما لو قال له التقط عن نفسك فيما يظهر والثاني حكمته

ثم ضرورة لا اقتراض (قوله من الضمان) أى المتعلقة بوليها ما يأتى من انما التفتت في يد الصبي ولو بتقصير منه لم يكون يضمن وقوله ويضمن أى الولي (قوله ما احتطبه) أى فانه يضمنه للصبي (قوله ضمناً في ماله) أى فلو ظهر مالها واذا دعى ان الولي علم بها وقصر في انتزاعها حتى ألتفها الصبي صدق الولي في عدم التقصير لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان (قوله وان تلفت) غاية (قوله بتقصير) ظاهره ولو كان الملتقط مميزاً وقضية قوله السابق ويبرأ الصبي حينئذ من الضمان خلافه فان التعبير بنفي الضمان عنه حيث انتزعها الولي يشعر بضممانها التالف في يده الا ان يقال المراد بنفي الضمان عنه فيما هو الضمان المتوقع بالتلف لها لو بقيت في يده أو نفي الضمان المتعلقة بوليها كما ذكرناه (قوله سواء استأذن) أى الصبي بعد كمال (قوله بطلان التقاط العبد) أى البالغ العاقل كما هو ظاهر (قوله لانه) أى العبد وقوله يعرضه أى السيد وقوله ولان فيما أى الالتقاط وقوله الشائبة الاولى أى الولاية وقوله الشائبة الثانية أى التملك وقوله ومثله أى في بطلان الالتقاط

ونجبه الاول وهو ان المدة انما تحسب من زمن الوصول للجحر اه ما قاله الشهاب المذكور قال شيخنا في حاشيته ونقل هذا يعني الاول الذي استوجهه سم عن افتاء النووي قال أي النووي فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليه لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليه والتمكن منها اه ما في حاشية الشيخ وما نقل له عن افتاء النووي لم أراه في فتاويه المشهورة

(قوله أما اذا اذن له الخ) أوتي شيخنا الشهاب الرملي في عدم اشتراك بصحة التقاطه باذن أحد اه وينبغي انما لا يشريكين ولا يختص بها أحد اه لا اذن ويؤيده ان البعض حيث لا مهاية يصح التقاطه بغير اذن ويكون بينهما اه سم على حج (قوله لان يده ضامنة) أي فيتعلم الضمان برقبته على ما يأتي (قوله ويتعلق الضمان بسائر أمواله) اعل المراد من التعلق بأموال السيد انه يطالب فيؤدي منها أو من غيرها وليس المراد التعلق بأعيانها ٣١٣ حتى يمتنع عليه التصرف في شيء

منه لعدم الجحر وقوله فيقدم صاحبها برقبته ظاهر في ان الضمان يتعلق بكل من رقبة العبد والسيد وبه صرح في شرح الروض والعياب على ما نقله سم على منهج عنهما (قوله جازله) أي للعبد (قوله ان بطل) أي ان قلنا بطلانه لعدم اذن السيد فيه (قوله أخذها الحاكم لا السيد) قال شيخنا الزبدي لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال البغوي ينبغي أن يجوز له ذلك لان الالتقاط اكتساب واكتساب المكاتب لسيد عند مجزئه زكريا اه ويؤيد ما قاله البغوي ما مر من ان العبد اذا لم يصح التقاطه كان لسيد ولا غيره أخذه ما يده ويكون لقطه يدا لا تخذ او مع ذلك المعتمد الاول (قوله

ويكون لسيد اما اذا اذن له ولو في مطلق الاكتساب فيصح وان غناه لم يصح قطعا) ولا يعتد بتعريفه) اذا بطل التقاطه لان يده ضامنة وحينئذ لا يصح تملكه ولو لسيد به باذنه واذا لم يصح لتقاطه فهو مال ضائع (فلو أخذه) أي الملتقط (سيده) أو غيره منه (كان التقاطا) من الالتقاط فيعرفه ويتملكه ويسقط عن العبد الضمان والسيد ان يقره في يده ويستحفظه اياه ان كان آمينا والا ضمنه لتعديده باقراره معه فكانه أخذه منه وورده اليه ويتعلق الضمان بسائر أمواله ومنها رقبة العبد فيقدم صاحبها برقبته فان لم يعلم تعلق برقبته العبد فقط ولو عتق قبل ان يأخذها منه جازله تملكها ان بطل الالتقاط والا فهو كسب قه فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه (قلت المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) لانه كالحر في الملك والتصرف فيعرف ويتملك ما لم يجز قبل التملك والا أخذها الحاكم لا السيد وحفظها المالكها اما المكاتب كتابة فاسدة مكاتفن والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع والحفظ وليس هو من أهله فهو كالقن والطريق الثاني القطع بالصحة كالحر ولو عرفها ثم تملكها وتلفت فبذلها في كسبه وهل يقدم بها مال كسبه على الغرماء وجهان أوجههما لا واجراهما الزر كشي في الحر المقلس أو الميت (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) لانه كالحر فيما ذكر (وهي) أي اللقطة (له) وليسيد (يعرفانها) ويملكها بحسب الرق والحرية ان لم تكن بينهما مهاية (فان كان) بينهما (مهاية) بالمعنى أي منوبة (فلصاحب النوبة) منهم ما التي وجدت اللقطة فيها بعد تعريفها وتملكها (في الاظهر) بناء على دخول الكسب النادر في المهاية وهو الاصح والثاني تكون بينهما بناء على عدم دخوله فيها ولو تخلل مدة تعريف البعض نوبة السيد ولم يأذن فيه أناب من يعرف عنه فيما يظهر فان تنازعا فبين وجدت في يده صدق من هي يده كادل عليه النص فان لم تكن بيد واحد منهما فهي بينهما فيما يظهر بعد ان يحلف كل لآخر وظاهر كلا مهم انه في يوم نوبة سيد كلقن فيحتاج الى اذنه وفي نوبة نفسه كالحر فان لم تكن مهاية اتجه عدم الاحتياج الى اذن تغليب الحرية (وكذا حكم سائر النادر) أي باقيه (من الاكساب) الحاصلة للبعض كالحبة بأنواعها والوصية والركاز والصدقة وزكاة الفطر على الاصح لان مقصود المهاية اختصاص

٤٠ نهاية ح ولو عرفها) أي المكاتب وقوله وهل يقدم بها أي اللقطة (قوله بحسب الرق والحرية) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والمبعض نصفها ووافق ما يأتي عند قول المتن ثم يعرفها في الاسواق وأبواب المساجد ونحوها من انه لو التقط اثنان لقطه عرفها كل واحد نصف سنة قال سم على حج والحاصل انه يصح التقاط البعض بغير اذن سيده ان لم تكن مهاية وكذا ان كانت في نوبة نفسه وقضيته انه لا ضمان على السيد باقرارها في يده اه (قوله ولو تخلل مدة الخ) أي كأن كان يخدم سيده جماعة مثلا ويستغل لنفسه مثلها فانفق وقوع نوبة السيد في زمن التعريف (قوله فيمن وجدت في يده) لعله في نوبته (قوله فيحتاج الى اذنه) أي حتى لو لم يأذن لا تصح للسيد ولاله وان نوى نفسه وبقي ما لو اذن له السيد في نوبته في أن يلتقط لنفسه هل يصح أم لا فيه نظر والا قرب البطلان لتزيله في نوبة سيده منزلة كامل الرق (قوله والصدقة وزكاة الفطر) المراد بالصدقة ان ماله ملكه ببعضه الحر

وفي فتاوى الشارح خلافه وهو أن المدة تحسب من العقد ونس ما فيه استعمل عمال وأجره أو أمثاله بمكة شهر أو المستأجر بخمسة مثله بل يصح ذلك وإن كان لا يمكنه الوصول إلى مكة إلا بعد شهر ويستحق الأجرة أولاً بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه وإذا قبل ذلك فهل يستحق جميع المسمى أو القسط منه بقدر الزائد المذكور فأجاب بأنه لا بد من زيادة مدة الإجارة قبل يلزمه إخراج زكاة الفطر إذا وقعت في نوبته وله صدقة التطوع مما ملكه وله قبوله إلا أن المراد أنه يقبل زكاة الفطر لأن شرط قبول الزكاة الحرية الكاملة كما صرحوا به في كتاب تفرقة الزكاة (قوله وقت الاحتياج) واجع للثون كما هو ظاهر وأما الكسب فالعبرة فيه بوقت وجوده لكن قوله الآتي وإن كان ظاهراً الخ صريح في رجوعه لهما وعليه فليتأمل معنى وقت ٣١٤ الاحتياج بالنسبة للكسب ويمكن تصويره بما لو نصبت شبكة في نوبته أو هيأ بحري

كل بما وقع في نوبته (و) من (المؤن) كاجرة حجام طيب الحافا للغرم بالغرم والوجه أن العبرة في الكسب والمؤن بوقت الاحتياج للثون وإن وجد سبب في نوبة الآخر وإن كان ظاهراً كإدم بعض الشراح أن العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤن بوقت وجود سببها كالمرض (إلا أرش الحماية) منه أو عليه الواقعة في نوبة أحدهما (والله أعلم) فلا تدخل المتعلقة بالرقبة وهي مشتركة واعتراض بعضهم جل كلام المصنف هنا على الثانية بأنها مجبوتة لمن بعده فكيف تدخل في كلامه مردود بان كلامه حيث صلح له اتبين أنه غير مجبوتة وإن لم توجد في كلام غيره ففصل في بيان لفظ الحيوان وغيره وتعريفها (الحيوان المملوك) ويعرف ذلك بكونه موسوماً أو مقرطاً مثلاً (المتنع من صغار السباع) كمنزله وذئب وما نزع به من كون هذه من كبارها واجيب عنه بما علمها على صغارها أخذاً من كلام ابن الرقعة مردود بان الصغر من الأمور النسبية فهذه وإن كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة إلى الأسد ونحوه (بقوة كبير وقرس) وحمار وبغل وبقر (أو بعدد أو كثر أو طير أو كمام وهو كلب أعرج وهو كلب كعمري وجمام) (إن وجد بمفازة) ولو آمنة وهي المهلكة سميت بذلك على القلب تقاولاً كما قيل وقال ابن القطاع بل من فازها لك ونجا فهو ضدها مفعلة من المهلاك (فالقاضي) أو نائبه (التقاطه للمحفظ) لأن له ولاية على أموال الغائبين ولا يلزمه وإن خشي ضياعه كما اقتضاه كلامه بل قال السبكي إذا لم يخش ضياعه لا ينبغي أن يتعرض له والأذري يجب الجزم بتركه عند اكتفائه بالرحى والامن عليه ولو أخذ احتاج للانفاق عليه قرضاً على مالكه واحتاج مالكه لاثبات ملكه وقديته ذر عليه ذلك فإن لم يكن ثم حسم قال القاضي بآءه وحفظ غنمه لأنه لا نفع نعم ينتظر صاحبها يوماً أو يومين أن يجوز حضوره والأوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الأصل أخذاً من الزامه بالعمل به في مال الغائب (وكذا غيره) من الأصحاب أخذاً للمحفظ من المفازة (في الأصل) صيانة له من أخذها من ومن ثم جازله ذلك في زمن الحوف قطعاً والثاني لا إذا ولاية لأحد على مال الغير أما إذا أمن عليه أي يقينا امتنع أخذه قطعاً كما في الوسيط ومحله كما عتده في الكفاية أن لم يعرف صاحبه والأجاز له أخذه قطعاً ويكون أمانة في يده

الماء أو وحل أرضه لصيد ودخل الصيد في غير نوبته (قوله على الثانية) هي قوله أو عليه (قوله مجبوتة لمن بعده) أي وهو الرزكشي كما في شرح المنهج في فصل في بيان لفظ الحيوان (قوله وتعريفها) أي اللقطة وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي (قوله موسوماً) الظاهر أنه إنما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون الماشية لأنها لا تكون الاملاك اه سم على ج وقول سم في نحو الطير أي أو ما في معناه كالوحوش (قوله أو مقرطاً) أي في أذنه قرط وهو هنا الحلقة مطلقاً لا ما يتعلق في شحمة الأذن خاصة الذي هو معناه وعبرة المختار القرط الذي يتعلق في شحمة الأذن والجمع قرطة

بوزن عنبة وقرط بالكسر كرمح ورماح (قوله كبعير) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز له فك عقاله إذا لم يأخذه ليرد الشجر والماء فيه نظراً والأقرب الجواز ولا ضمان عليه بل لا يبعد الوجوب أن غلب على ظنه أنه لا يتمكن من ورود الماء والشجر إلا بذلك (قوله كما اقتضاه كلامه) قياس ما مر من الوجوب على الملتقط أن علم ضياعها ولم يأخذها وجوبه على القاضي أن علم ذلك ومع ذلك لو تركها لا ضمان عليه كما مر (قوله بتركه) أي الأخذ (قوله والأوجه تخيير الحاكم) أي وإذا اختار حفظه وتعريفه فقضية قوله السابق احتاج للانفاق عليه قرضاً على مالكه أنه هنا كذلك وقوله بين الثلاثة أي الآتية في كلام المصنف (قوله بالعمل به) أي الأصل (قوله كما في الوسيط) تقدم مثله عن الأذري فيما لو اكتفى بالرحى وانظر هل ما هنا يعني عن كلام الأذري أم لا وقد يقال بالثاني بناء على أن الأذري قال لا يشترط تبين الامن بل يكفي بالعادة الغالبة في محله

وصوله والام تضح فان زادت استقر عليه من الاجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها اعطى فتاوى الشارح جواب آخر يوافق هذا
 فليراجع (قوله لم يقدح في الثاني) قال في النخعة ولما جرح حينئذ ايجار ما انقصت فيه لغير مستأجر الثانية لانه يغتفر في الدوام
 ما لا يغتفر في الابتداء (قوله سنة) الظاهر انه تنازعه كل من قوله استأجر وقوله المستأجر احتراز عما اذا استؤجرت سنة
 (قوله فان اخذه) أي للتملك وينبغي ان مثله ما لو أطلق (قوله لا يرد للمالك) ٣١٥ هو ظاهر ان كان الملتقط غير الحالك

فان كان الملتقط الحالك فهل
 يكفي في زوال الضمان عنه
 جعل يده للمحفظ من الآن
 او يجب عليه رده الى قاض
 ولو نائبه فيه نظرا والاقرب
 الاول قياسا على ما تقدم في
 العبد من انه اذا عتق جازله
 تملكها ان بطل الالتقاط
 والا فهو وكسب قنه (قوله اذا
 لم يكن عليه أمتعة) ومن
 الامتعة التي عليه أيضا
 البرذعة ونحوها من كل
 ما عليه (قوله ممنوعة) أي
 لا نالنا فلم ان كونها عليه بمنعه
 من الرعي وورود الماء ودفع
 السباع (قوله مع التوسعة
 على الفقراء) أي وان كان
 فقيرا أيضا فلا يمنعه فقره من
 ذبحه لاحتمال ان الحامل
 عليه اخذه منه بالفقر على
 انه قديم لا يجوز له الاخذ
 منه وان كان فقيرا لا اتحاد
 القابض والمقبض كاقيل
 بمثله فيما لو وكاه في دفع
 صدقة للفقراء حيث لا يجوز
 له اخذ شيء منها وان عين له
 قدرا اخذه منها طريقه اذا
 اراد الدفع له ان يقدر له قدرا
 ويدفعه له (قوله ويستقر

(ويحرم) على الكل (التقاطه) زمن الامن من المفازة (التملك) للنهي عنه في ضالة الابل وقيد
 به غيرهما بما جماع امكان عيشهما من غير راع الى وجود مال كهما التملك به ذلك فان اخذه ضمنه
 ولم يبرأ الا برده للمالك ام ازمن النهب فيجوز التقاطه للتملك قطعا في العصراء وغيرهما وتقييد
 بعضهم ذلك بما اذا لم تكن عليه أمتعة والابان كان لا يمكن اخذها الا باخذها فالظاهر ان له
 حينئذ اخذ للتملك تبعها لاولان وجودها عليه وهي ثقيلة ينعى من ورود الماء والشجر
 والفرار من السباع وقديفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الوجه مخالف لسلامتهم
 اذا تلازم بين اخذها واخذها ولا يلزم من اخذها وهي عليه وضع يده عليه فيختبر في اخذها
 بين التملك والحفظ وهو لا يأخذ الا للحفظ ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صبره كغير الممتنع
 ممنوعة وخرج بالملوك غيره ككتاب يقتني فيصل التقاطه وله الاختصاص والانتفاع به بعد
 تعريفة سنة والبعبير المقلد تقليد المدي باخذه واجده في أيام منى ويعرفه فان خاف خروج
 وقت النحر فخره وفرقه ويستحب استئذان الحالك ولعل وجه تجوزهم ذلك في مال الغير
 بمجرد التقليد مع كون الملك لا يزول به مع قوة القرينة الغلبة على الظن انه هدى مع التوسعة
 على الفقراء وعدم تسمية الواجد فان المصلحة لهم لاله فاندفع ما لبعض الشراح هنا وظاهر انه
 لو ظهر مال ملكه وانكر كونه هديا صادق بيمينه وحينئذ فالقياس انه يستقر على الذابح ما بين قيمته
 حيا ومذبوحا لانه هو الذي فوته بذبحه ويستقر على الاتكان بدل اللحم والذابح طريق والوجه
 جواز تلك منفعة موقوف لم يعلم مستحقها بعد تعريضها لانها ملكه للوقوف عليه فهي من حيز
 الاموال المملوكة وجواز تلك منفعة موصى بها كذلك كرقبته لانها مملوكة كان الرقبة للوارث
 والمنفعة للموصى له وان رجع الرزك كشي من تردده عدم جواز تملكهما (وان وجدته) أي
 الحيوان المذكور (بقرية) مثلا أو مائة ارباعها عرقا بحيث لا يهدى في مهلكة فيما يظهر (فالاصح
 جواز التقاطه) في غير الحرم والاخذ بقصد الخيانة (التملك) لتطرق أيدي المجتازين عليه هنا
 دون المفازة لندرة طرقها ولا اعتياد ارسالها فيها بالاراع فلا يكون ضالة بخلاف العمران والثاني
 المنع كالمفازة لا لطلاق الخبر وروبان سياقه يقتضي المفازة بدليل دعائها ترداد الماء وترعى الشجر
 وقديمنع التملك كالبعير المقلد وكما لو دفعها للقاضي معرضا عنها ثم عاد لعارضه المسقط لحقه
 (وما لا يمنع منها) أي صغار السباع (كشاة) وعجل وفصيل وكسيرا بل وخيل (يجوز التقاطه)
 للحفظ و (للكل في القرية) ونحوها (والمفازة) زمن أمن ونهب ولو لغير القاضي كما اقتضاء
 اطلاق الخبر وصوناله عن الضياع (ويخير اخذه) أي المأكول للتملك (من مفازة) بين أمور
 ثلاثة (فان شاء عرفه) وينفق عليه (وعلمه) بعد التعريف كغيره (أو باعه) باذن الحالك
 ان وجدته (وحفظ غنمه) كالأكل بل أولى (وعرفها) أي اللقطة التي باعها الا الثمن ولذا أنت

على الاتكان) قضيته ان ذلك جار وان تمذرت معرفته عادة وهو ظاهر لان حال الذابح كحال من غصب مال غيره يظنه ماله
 ثم غصب منه وتمذرت انتزاعه فانه طريق في الضمان وان لم يعرف الاتخذ منه (قوله منفعة موقوف) أي من المقولات
 أما غير هافلا لعدم انطباق تعريف اللقطة عليها اذ هي من الاموال المحرزة وقد تقدم ان امرها لا يبيت المال (قوله الرقبة)
 بدل من الضمير او مبتدأ (قوله والاخذ) أي وغير الاخذ الخ (قوله ان وجدته) أي وان لم يجده باعه استقلاله محلي ولم يتعرض
 للشهاد وقضيته انه لا يجب الاشهاد ووجه بانه مؤتمن وان الغلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استصحابه

من المستأجر لها سنتين فلا يجوز للمالك ان يؤجرها الا من الاول لتأخر مدته (قوله وهذا بعينه يقتضي المنع الخ) انظر ما الحاجة اليه (قوله فالظاهر كما قاله السبكي وغيره صحة الاقالة) قال الشهاب بن قاسم ولا يخفى انه اذا تقابل المستأجر والمؤجر الاول رجع المستأجر على المؤجر بالمسمى ولزمه اجرة المثل من حين التقابل لا المسمى لا ارتفاع العقد بالتقابل وقد أتلف عليه المنفعة (قوله ولا يجب في هذه الحصة) هي قوله أو غلته حالا (قوله وسيأتي عنه) أي في المفازة (قوله وليس له بيع بعضه لو كانت اللقطة مما أتو جرحا لم يجر له املاؤه ام لا فيه نظر) والا قرب الاول لان فيه مصلحة للمالك وبقي ما لو كانت اللقطة عيدا أو أنفق عليه اللاقط على اعتقاده انه عبد فتبين انه حر هل له الرجوع بما أنفق أم لا فيه نظر أيضا والا قرب الثاني لانه أنفق ليرجع على السيد وتبين انه لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثل ذلك في عدم الرجوع ما اذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعنته للعلة المذكورة وفي سم على منهج لوظهر مالكة وقال له كنت أعنته مثلاً قبل تصرفه صدق وبان فساد ثم لو أ كذب نفسه وأقرب بقاء الرق لياخذ الثمن فهل يقبل وجهان اه (أقول) الا قرب عدم القبول تغليظا ٣١٦ عليه ولتشوف الشارع للعتق ولان الرجوع عما أقربه من الحقوق للارزمة له

الضمير هنا لا يوجه عوده الى الثمن وذكرة في أكله لعدم الإيهام فيه (ثم غلته) أي الثمن (أو) غلته حالا ثم (أكله) ان شاء اجساعا ولا يجوز له أكله قبل غلته نظير ما يأتي فيما يسرع فساد (وغير قيمته) يوم غلته لا أكله كما سيصرح به آخر الباب (ان ظهر مالكة) ولا يجب في هذه الحصة تعريفه على الظاهر عند الامام وسيأتي عنه نظيره بما فيه وعلى ذلك بان التعريف اغمارا للتملك وقد وقع قبل الاكل واستقر به بدله في الذمة ومن ثم لم يلزمه افرازه بل لا يعتد به لان بقاءه بذمته أحفظ وليس له بيع بعضه للانفاق لئلا تستغرق النفقة باقية ولا الاستقراض على المالك لذلك والفرق بينه وبين ما مر في هرب الجبال انه ثم يتعذر بيع العين ابتداء لتعلق الاجارة بها وعدم الرغبة فيها غالبا حينئذ ولا كذلك اللقطة ولا يرجع بما أنفق الا اذا اذن له الحياثم عند مكان مراجعته والا كان خاف عليه أو على ماله فيما يظهر أشهد على انه ينفق بنية الرجوع والاولى أولى لحفظ العين بما على مالكة اتم الثامنة لتوقف استباحة الثمن على التعريف ومحل ذلك ما لم يكن أحدها حظ للمالك والالتعين كما قاله المالك ويؤيده ما يأتي وزاد أيضا رابته وهي غلته حالا ليستبقها حياة لدر ونسل لانه أولى من الاكل وله ابقاؤه لما لك امانته ان تبرع بانفاقه ولو أعياب غير مثلا فتركه فقام به غيره حتى عاد كماله لم يملكه ولا رجوع له بشئ الا ان استأذن الحياثم في الانفاق أو أشهد عند فقده انه ينفق بنية الرجوع خلافا لاجسد والي في كونه يملكه والمالك في الرجوع بما صرفه ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه وما نقل عن الحسن البصري من ملكه له رد بان الاجماع على خلافه (فان

لا يقبل منه) قوله لئلا تستغرق النفقة قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر وأقول هذا التعليل موجود في انفاقه باذن الحاكم ثم بالاشهاد مع انه جائز كما تقدم وقد أوردت ذلك على مر فأجاب بانه لو جوز القرض على المالك فربما يفترض ويتلف الحيوان أو ما اقترضه بلا تقصير فيبقى القرض دينا على المالك من غير فائدة ولا كذلك في انفاقه لانه ينفق به في الحال شيئا فشيئا اه (أقول) هذا الفرق انما يأتي فيما لو اقترض

جمله ليصرفها على الحيوان أم لا لو وجد من يقرضه كل يوم قدر ما ينفقه على الحيوان كان كالمؤنفق بنفسه اخذه (قوله عند مكان مراجعته) أي من مسافة قريبة وهي مادون مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب الماء منه بان كان بجدة القرب (قوله أو على ماله) أي وان قل (قوله أشهد على انه ينفق) أي فان فقد الشهود فلا رجوع لانه نادر ومحل ذلك في العمران دون المفازة (قوله بنية الرجوع) عبارة حج أو فواه عند فقد الشهود لان قد هم هنا غير نادر كما علم مما مر آخر الاجارة اه وقوله والاولى أي من الخصال (قوله ونسل) فان ظهر مالكة فاقارب الملتقط (قوله لانه أولى) قضيته امتناع هذه الحصة في غير الماء كقول ويكاد يصرح به قوله بعد ولو كان الحيوان غير مأكول ففيه الحصلتان الاوليان ولكن نقل عن شيخنا الزياتي جواز غلته في هذه الحالة للاستبقاء أيضا وبوجه بان العلة في جواز كل الماء كقول في الصراء عدم تيسر من يشتره ثم غالباً وهذا موجود في غير الماء كقول (قوله لم يملكه) أي ثم ان استعمله لزمته أجرته ثم ان ظهر مالكة فظاهر والافهل يكون من الاموال الضائعة أم لا فيه نظر وقياس ما مر أول الباب فيما لو ألفت الرمح فوباني بحجره الى آخر ما مر الاول (قوله) ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه أي ويكون للمالك ان رجيت معرفته والافلطة كما يعلم مما تقدم في اللؤلؤ وقطعة العنبر وفي سم على حج مؤخر في هل يلتقط المبعوض الذي لا يجزى ولا يبعد الجواز

بأيجارها فله فيه فمما هو اجرة المثل وما سبق التقايل يستقر قسطه من المسمى اه (قوله ونخرج باجارة العين) كان الاولى تأخير عن تمام المسئلة (قوله نعم شرط الصحة في الاولى تقدم ركوب المستأجر) قال الشهاب بن قاسم ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والمتجه خلافه كما يدل عليه التعليق بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستأجر أولا واقتسم بعد العقد وجعلنا فية

(قوله وقضيته امتناع الاكل الخ) وعليه فلعن الفرق بين المفازة والعمران ان العمران مظنة للانهم في حداثته بخلاف المفازة (قوله والمساجد ونحوها) أي كلمة برة والمدرسة والرباط (قوله جاز مطلقا) أي للتملك والحفظ ثم لو أسلمت بعد ذلك فهل يجوز له وطؤها الملكة لها أو يتبين بطلان التقاطع فلا يجوز له وطؤها فيه نظر فليراجع من باب الفرض ثم رأيت في سم على حج في باب الفرض مانصه قوله ونحو محجوسية الخ لو أسلمت ونحو محجوسية ٣١٧ بعد افتراضها فهل يجوز وطؤها أم

يتمتع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء فيشبهه عاثره الوطء فيه نظرا اه وفي حواشي الروص لوالد الشارح لو أسلمت ونحو المحجوسية لم يبطل العقد وتمنع الوطء (قوله وينفق) أي عليه وقوله من كسبه ان كان هلاذ كروا ذلك في الحيوان أيضا بان يؤجر وينفق عليه من أجرته اه سم على حج (أقول) يمكن انهم اغتار كونه لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط عدم تأني ايجاره فلو فرض امكان ايجاره كان كالعبد (قوله بما اذا عرف رته) أي أو أخبر به رتيق في لانه يقبل في حق نفسه اذا كان بالغاً (قوله وبطل التصرف) هو واضح فيما لو ادعى عتقه أو وقفه أما اذا ادعى بيعه فقد يقال يصح تصرف

أخذه من العمران (أولم يكن مأكولا) (قوله الخصلتان الاوليان لا الثالثة) وهي الاكل (في الاصح) لسهولة البيع هنالكم ولمشقة نقاها الى العمران وقضيته امتناع الاكل فيما مر لو نقلها الى العمران والثاني له الاكل أيضا كما في الصحراء وأجاب الاول بانه اغما أجله الاكل في الصحراء لانه قد لا يجد فيها من يشتريه بخلاف العمران ومراد بالعمران الشارع والمساجد ونحوها لانهم مع الموات محال للقطعة (ويجوز ان يلتقط) في زمن الامن والخوف ولوللتملك (عبد) أي قبا (لا يمين) ويميز في زمن الخوف لا الامن لانه يستدل على سيده نعم لو كانت أمة يحصل له التمتع بالتمتع التقاطعها للتملك ويجوز للحفظ فان لم تحصل له لنحو تجسس أو محرمة جاز مطلقا وحيث جاز النقاط القن ففيه الخصلتان الاوليان وينفق من كسبه ان كان والا فكم امر وصور الفارق معرفة رقه دون ماله بكون به علامة دالة على الرق كعلامة الحبشة والزنج ونظر فيه غيره ثم صور بما اذا عرف رقه أولا وجهه ماله ثم وجدته ضالا ولو تملكه ثم تصرف فيه فظهر ماله وادعى عتقه أو ونحو بيعه قوله صدق بيمينه وبطل التصرف (وبلنقط غير الحيوان) من الجهاد كالنقد وغيره حتى الاختصاص كامر (فان كان يسرع فساد كهرسة) ورطب لا ينتمى وعنب لا يترتب تخيير بين خصلتين فقط (فان شاء باعه) باذن الحاكم ان وجدته ولم يخف منه والاستقل به فيما يظهر (وعرفه) بعديعه لا ثمنه (ليتملك الثمن) وهذه أولى عما ذكره في قوله (وان شاء تملكه) باللفظ لا النية هنا وفيما مر كما يعلم مما يأتي (في الحال وأكله) لانه معرض للهلاك ويتعين فعل الاحتظ منهما نظير ما يأتي والا قرب كما قاله الا ذرعى انه لا يستقل بعمل الاحتظ في ظنه بل يراجع الحاكم ويمتنع امساكه لتعذره (وقيل ان وجدته في عمران وجب البيع) لتيسره وامتناع الاكل نظير ما مر وفرق الاول بان هذا يفسد قبل وجود مشتركا اذا أكل لزمه تعريف المأكول ان وجدته بعمران لا صحراء أخذ ما مر خلافا للاذرعى ولا يجب افراز القيمة المغرومة من ماله نعم لا بد من افرازها عند تملكها لان تملك الدين لا يصح قاله القاضي (وان أمكن بقاؤه بعلاج كرتب يتجفف) أي يمكن تجفيفه وابن يهيرا أظنا وجب رعاية الاغبط للآل (فان كانت الغبطة في بيعه يبيع) جميعه باذن الحاكم بالقيء المار (أو) كانت الغبطة (في تجفيفه) أو استوى الامر ان كما يجثسه بعض المتأخرين (وتبرع به

الملقط فيه وتلزمه قيمته لمشتريه من المالك وقت البيع وان كانت فوق ثمنه (قوله فيما يظهر) أي ولا يجب الا الشهادة على ما قدمناه قريبا (قوله وأكله) قياس ما مر عن الماوردي انه اذا تملكه لا يتعين أكله بل ان شاء أكله وان شاء جففه وادخره لنفسه (قوله بل يراجع الحاكم) أي ما لم يخف منه والاستعمل بعمل الاحتظ حيث عرفه والاراجع من يعرف الاحتظ وعمل بخبره ولو اختلف عليه مخبران قدم أعلمهما فان استويا عنده أخذ بقول من يقول ان كذا احتظ لان معه زيادة علم بعرفة وجه الاحتظية (قوله وقيل ان وجدته في عمران) والمراد بالعمران هنا نحو المدرسة والمسجد والشارع اذ هما والموات محال للقطعة لا غير كما مر اه حج (أقول) وينبغي ان مثل ذلك نحوه من كل ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمركب (قوله بالقيء المار) هو قوله ان وجدته ولم يخف الخ

المستاجر أو لا فسامح كل الآخر بنوبته جاز فليتامل اه (قوله ويؤخذ من نص الشافعي الخ) قال الشهاب بن قاسم قد يقال
 يبقى عن هذا قوله السابق ما لم يضر بالهبة (قوله كالبيع في الكل) أي في أنه ان ورد على معين اشترط معرفة عينه وتقديره على
 ما يأتي وان ورد على مافي الذمة اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدة الاول تغني عن تقديره (قوله فعلم اعتبار تحديد العقار)
 (قوله بقدر ما يساوي التجفيف) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه سم على ج (أقول)
 ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول ٣١٨ المقصود به الا ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهي

منتهية حيث أمكن بيع
 جزء منه (قوله ومحملة كما
 يحتمل الادعى الخ) وقضية
 در ضم ما ذكر فيمن أخذ
 للمحفظ انه لو أخذ لذلك
 لم يعذر في ترك التعريف
 ولا في اعتقاد جملته من
 غير تعريف بل ينبغي كسر
 من استحل ذلك حيث كان
 لقطة وقع فان وجوب
 تعريفها عما لا ينبغي فلا
 يعذر من اعتقد جوازها
 يقع لكثير من العامل من
 ان من وجد شيئا جازله أخذه
 مطلقا لا يعذره فيه ولا عبرة
 باعتقاده ذلك لتقصيره
 بعدم السؤال عن مثله
 (قوله فان دفعها) أي
 القاضي (قوله مع التزامه)
 أي الوديع (قوله وانه
 لا يلزمه) أي بل قياس
 ما تقدم حرمة حيث علم
 من نفسه الخيانة فيها (قوله
 وان الدافع له يضمنها) أي
 يكون طريقا في الضمان
 والقرار على من تلفت تحت
 يده منها (قوله ولم يجب

الواحد) أو غيره (جفقه والا) بان لم يتبرع به أحد (بيع بعضه) بقدر ما يساوي التجفيف
 (لتجفيف الباقي) طلبا للاحظ كوني اليتيم وانما يباع كل الحيوان لثلاثا كل كلة كاس (ومن
 أخذ لقطة للمحفظ أبدا) وهو أهل للالتقاط لذلك كما أفاده الزركشي أي بأن كان ثقة (فهو)
 كدورها ونسلها (أمانة بيده) لانه يحفظها المالكها فاشبهه المودع ومن ثم ضمنه الوقصر كأن ترك
 تعريفها على ما يأتي ومحملة كما يحتمل الاذرى وسبب أي عن النكث وغيرهما ما يصرح به حيث لم
 يكن له عذر معتبر في تركه أي كأن خشي من ظالم أخذها أو جهل وجوبه وعذر فيما يظهر
 (فان دفعها الى القاضي (رأيه القبول) حفظا لها على صاحبها لانه ينقلها الى أمانة أقوى وانما لم
 يلزمه قبول الوديعة عند انتفاء الضرر لا مكان ردها المالكها مع التزام الحفظ وكذا لو أخذها
 للتملك ثم تركه وردها يلزمه القبول ومعالم عدم جواز دفعها للقاض غير أمين وانه لا يلزمه
 القبول وان الدافع له يضمنها كما صرح به القفال (ولم يجب الا كثرون التعريف) في غير
 لقطة الحرم (والحالة هذه) أي كونه أخذها للمحفظ لان الشرع انما أوجبه لاجل ان له التملك
 بعده وقال الا قانون يجب أي حيث لم يخف أخذ ظالم لها كما يعلم مما يأتي اثلا يفتو حق المالك
 بكتفها ورجعه الامام والغزالي وقواه واختاره في الروضة وصححه في شرح مسلم وهو المعتمد
 كما قاله الاذرى لان المالك قد لا يمكنه انشادها نحو سفر أو مرض ويمكن الملتقط التخلص عن
 الوجوب بالدفع للقاضي الامين فيضمن بترك التعريف ولا يرتفع به ضمانه لو بدله بعد قال
 ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القوالين وان نقل الغزالي ان المؤنة تابعة للوجوب ولو
 بدله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حينئذ ولا يعتد بما عرفه قبله أما اذا أخذها
 للتملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف جزما (فلو قصد بعد ذلك) أي أخذها للمحفظ وكذا بعد
 أخذها للتملك (خيانة لم يكن ضامنا) بمجرد القصد (في الاصح) فان انضم لذلك القصد استعمال
 أو نقل من محل لا تخضع كالمودع فيها والثاني يصير ضامنا بذلك واذا ضمن في الاثناء بخيانة
 ثم أوقع وأراد أن يعرف ويملك جاز وخرج بالاثناء مافي قوله (وان أخذ بقصد خيانة فضا من)
 لقصد المقارن لا أخذه ويبرأ بالدفع لحاكم أمين (وليس له بعد ان يعرف ويملك) أو يختص بعد
 التعريف (على المذهب) نظرا للابتداء كالغاصب وفي وجهه من الطريق الثاني له ذلك نظرا
 لوجود صورة الالتقاط (وان أخذ ليعرف ويملك) بعد التعريف (فأمانة) بيده (مدة)
 التعريف وكذا بعده ما لم يختار التملك في الاصح) كما قبل مدة التعريف والثاني وبه قال
 الامام والغزالي تصير مضمونة عليه اذا كان عزم التملك مطردا كالمستام وقرى الاول بان

المستام المستام
 المستام (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف) أي بل تكون في بيت المال كما يأتي في كلام
 المصنف (قوله عرفها سنة من حينئذ) أي وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم ان كان اقترض على مالكها مؤنة تعريف ما مضى
 فهل يرجع بذلك عليه لانه انما اقترض لغرض المالك ولا لرجوعها اليه آخر اقيه نظرا لاقرب الاول لانهم لم يعتدوا بتعريفه
 السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أوجبوا استئناف التعريف فابتداء أخذه للتملك كما به من الآن ولا نظرا
 الى ما قبله (قوله وأراد أن يعرف) قال سم على ج فلوقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم أوقع فهل ينبغي أو يستأنف اه
 (أقول) والاقرب الاول لان قصد الخيانة لم يبطل أصل اللقطة فلا يبطل حكم ما بني عليها (قوله مطردا) أي مستمرا

أى فلا يكفي ان يقول آجرتك قطعة من هذه الارض مثلاً وظاهره انه اذا آجروه ارامثلاً كفت مشاهدتها كما يعلم مما قدمه
(قوله حيث لم يشتر بدونه) أى العاقدين كما هو ظاهر (قوله اجارة غائب) أى فى اجارة العين فراده بالغائب غير المرفى كما هو
ظاهر (قوله ان لم يستحقه عليها) فان استحقه عليها صارت ودية يضمنها بالتقصير كما يأتى فى محله اما اذا لم يستحقه عليها
(قوله يكون فى الاختصاص أميناً) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كلباً فى جواز الانتفاع به وعدمه وفى جواز التقصير فى
حفظه وعدمه فقيل اختصاصه به لا يجوز به الانتفاع ولا التقصير فى حفظه ويجوز ان بعد الاختصاص بغيره وقع السؤال
فى الدرس عما يوجد من الامتعة والمصاغ فى عش الحداة والغراب ونحوها ٣١٩ ما حكمه والجواب الظاهر ان لقطه

فيعرفه واجده سواء كان
مالك النخل ونحوه أو غيره
ويحتمل انه كالذى
ألت لربح فى داره أو حجره
وتقدم أول الباب انه ليس
بلقطة واهله الاقرب فيكون
من الاموال الضائعة
أمره لبيت المال (قوله
الذى يغطي رأسها) أى
فاطلاق العفاس على
الوعاء حقيقة (قوله من
غير أن يسلمها له) أى وان
كان أميناً لان الملتقط
كالوديع وهو لا يجوز له
تسليم الوديعة لغيره الا
عند الضرورة كما هو ظاهر
(قوله بالخلاعة والمجون)
عطف تفسير وفى المختار
المجون أن لا يبالى الانسان
بما صنع (قوله والوجه
ما توسط الادعى) معتمد
(قوله بما يفيد ذلك) وعليه
فقول الادعى لم يتعرضوا
له أى صريحاً (قوله وكانت
أمانة) ظاهره ولو كان
حيواناً وانظر ما ذابعل

المستام مأخوذ من حفظ آخذ حال الاخذ بخلاف اللقطة ولو أخذها لا بقصد حفظ ولا تلك أولاً
بقصد خيانتها ولا أمانة أو بقصد أحد أو نسيه فأمانة وله تملكها بشرطه اتفاقاً ومعلوم
انه يكون فى الاختصاص أميناً ما لم يتلف بنفسه أو بغيره فان تلف فلا ضمان أخذاً من
الغصب (و) عقب الاخذ كما قاله المتولى وغيره (يعرف) بفتح أوله ندباً كما قاله الادعى وغيره
خلاف ابن الرفعة محل التقاطها (جنسها وصفها) الشامل انواعها (وقدرها) بعد أوزن
أو كيل أو زرع (وعفاسها) أى وعاءها توسعاً إذا صلبه جلد بليس رأس القمارورة كذا قاله
بعضهم تبعاً للخطابى لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركين الوعاء الذى فيه النفقة
جلد أو خرقة وغلاف القارورة والجلد الذى يغطي رأسها (ووكاءها) بكسر أوله وبالمداى
خيطها المشدود به لأمره صلى الله عليه وسلم بعرفة هذين وقيس بهما غيرهما لا تختلط بغيرها
وليعرف صدق واصفها ويستحب تقييدها بالكتابة كما مر خوف النسيان أما عند تملكها
فالأوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما رده لملكها لو ظهر (ثم) بعد معرفته ذلك (يعرفها)
بضم أوله وجوباً وان لم يقصد تملكها كما مر بنفسه أو نائبه من غير أن يسلمها له ويكون المرفى
عاقلاً غير مشهور بالخلاعة والمجون وان لم يكن عدلاً كما قاله ابن الرفعة ان وثق بقوله ولو مجبوراً
عليه بالسفاهة كما علم بما مر وأفهم قولهم ثم عدم وجوب فورية التعريف وهو ما احتجوا به لكن
ذهب القاضى أبو الطيب الى وجوب الفورية واعتمده الغزالي قيل ومقتضى كلام الشيخين
جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو فى غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك
عدم الفورية المتصلة بالاتقاط انتهى والوجه ما توسطه الادعى وهو عدم جواز تأخيرها عن
زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها ووافقها الباقياتى فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على
ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتعرضوا له انتهى وقد تعرض له فى النهاية بما يفيد ذلك وفى
نكت المصنف كالجلبى انه لو غلب على ظنه أخذ ظالم لما حرم التعريف وكانت أمانة بيده أبداً
أى فلا يملكها بعد السنة كما أفق به الغزالي وهو أوجه مما أفق به ابن الصباغ انه لو خشى من
التعريف استئصال ماله عذرى تركه وله تملكها بعد السنة (فى الاسواق) عند قيامها (وأبواب
المساجد) عند خروج الناس منها لانه أقرب الى وجدانها ويكره تنزيهاً كافى المجموع لا تحريمها
خلاف الجاعل مع رفع الصوت بمسجد كانشادها فيه الا المسجد الحرام كما قاله الماوردى والشاشى
لانه لا يمكن تملك لقطه الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فان المرفى فيه منهم

فى مؤنته هل تكون عليه أم لا فيه نظروا وينبغى أن يقال هو فى هذه الحالة كالمال الضائع فى ما قيل فى المال الضائع
من ان أمره لبيت المال فيدفعه له ليحفظه ان رجاء معرفة صاحبه ويصرفه مصرف أموال بيت المال ان لم يرج وهذا ان
كان ناظر بيت المال أميناً والا دفعه لثقة يصرفه مصرف أموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفه والأصرفه بنفسه
(قوله فلا يملكها بعد السنة) أى ولو أيس من مالكها كما هو ظاهر هذه العبارة وقوله ويكره تنزيهاً أى التعريف (قوله لقطه
الحرم) قضيته انه لو التقطها قبل وصوله الحرم وأراد تعريفها فيه كان ذلك مكروهاً وفيه نظروا بل مقتضى اطلاعه خلافه
فليراجع (قوله محض عبادة) أى فى أيام الموسم وغيرها

فلا يضمنها أصلاً وان قصر وما في حاشية الشيخ من تفهيد الظمان بما اذا دفع اليه أجرة في حفظها لم أعلم ما خذه (قوله ثم اذا قهرت الشروط في المنفعة) قال العلامة ابن قاسم قديقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الآتي فانظر بعد ذلك حاصل المعنى اه (أقول) المراد بشرط المنفعة شروطها في نفسها الكون متقومة الى آخر ما صرح في شرح قول المصنف وكون المنفعة متقومة فالمراد بقيمتها الذي ٣٢٠ هو شرط لها كونها معلومة في نفسها غير مبهمة كما أشار اليه الجلال المحقق بقوله

غاله منافع يجب بيان المراد منها اه وأما تقدير الذي ذكره المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطاً لها في نفسها ويوافق هذا قول الشارح كالعلامة ابن حجر في ترجمة الفصل في بقية شروط المنفعة وما تقدر به فجعل ما تقدر به قدرًا اذا على الشرط لكن يعكس على هذا قولهما بالتقدير الآتي عقب قول المصنف معلومة اذ ظاهره ان العلم انما يحصل بالتقدير المذكور فليحذر (قوله أولها من فراغ العقد) يوهم انه لا بد أن يقول المؤجر ذلك في العقد وليس مراداً في التخصيص زيادة واو قبل قوله أولها وهي تحقق الايهام (قوله أي بمحله) قال الشهاب بن قاسم أي كالمسافة الى مكة (قوله أو بمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم الاول ما لا يقدر الا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الامرين العمل أو الزمن وسيماني قسم ثالث وهو ما لا يقدر الا بالعمل كذا في حواشي

بقصد التاكيد وبه يرد على من ألحق به مسجد المدينة والاقصى وعلى تنظير الاذري في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (ونحوها) من المحافل والمجامع ومحال الرجال وليكن أكثره بمحل وجودها ولا يجوز له المسافرة بها بل يدفعها ان يعرفها باذن الحاكم والاضمن نعم لمن وجدها بالصحة تعرفها لمقصده قرب أم بعد استمر أم تغير وقيل يتعين أقرب البلاد لمحلها واختير وان جازت به قافلة تبعها وعرفها ولو وجد بميتته درهما مثلاً وجوز كونه لمن يدخله عرفه لهم كاللحظة قاله القفال ويجب في غير الحقيق الذي لا يفسد بالتأخير أن يعرف (سنة) من وقت التعريف بتحديد الخبر الصحيح فيه لان السنة لا تتأخر فيها القوافل غالباً وتضي فيها الفصول الاربعة ولانه لو لم يعرف سنة لضاعت الاموال على أربابها ولو جعل التعريف أبداً لا تمتنع من التقاطها فكانت السنة مصالحة للفر يقين ولو التفت اثنان لقطة عرفها كل واحد نصف سنة لان قسمتها انما تكون عند التملك لا قبليه كما قال السبكي انه الاشبه وان قال ابن الرقة يعرفها كل سنة لانه في النصف كلفته كاملة وقد يجب التعريف على كل واحد سنتين بأن يعرف سنة قاصداً لحفظها بناء على ان التعريف حينئذ واجب ثم يرد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة بل يكون (على العادة) زمناً ومحو لا وقراً (يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار) أسبوعاً (ثم كل يوم مرة) طرفه الى ان يتم أسبوعاً آخر (ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين أي الى أن يتم سبعة أسابيع أخذاً بما قبله (ثم) في كل (شهر) مرة بحيث لا ينسى ان الاخير تكرر الاول وزيدي في الازمنة الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وتعدد المراتين وما بعدهما باذكر اوجه من قول بعض الشراح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة والاقرب ان هذا التحديد كله للاستيعاب لا للوجوب كما يفهمه ما يأتي انه تكفي سنة مفارقة على أي وجه كان التفريق بغيره الآتي (ولا تكفي سنة متفرقة) كان يعرف اثني عشر شهراً من اثني عشر عاماً (في الأصح) لان المفهوم من السنة في الخبر التوالي وكما لو حلف لا يكلم زيد اسنة (قلت الأصح يكفي والله أعلم) لا طلاق الخبر وكما لو نذر صوم سنة ويفرق بين هذا والحلف بان القصد به الامتناع والزجر ولا يتم ذلك بدون التوالي ومحل هذا كما يحتمل الاذري أن لا يفحش التأخير بحيث ينسى التعريف الاول والاوجب الاستئناف واعتبر الامام وجوب بيان محل وجدانها في التعريف كما مر ولومات الملتقط أثناء التعريف بنى وارثه كما قاله الزركشي والعراقي راداً قول شيخه ان الاقرب الاستئناف كما لا يبنى على حول مورثه في الزكاة بمحصول المقصود هنا لانه لا ينقطع حول المورث بخروج المالك عنه بعوته فيستأنف الوارث الحول لا ابتداء ملكه (ويذكر) ندباً (بعض أوصافها) في التعريف جنسها أو عفاصها أو وكائنها ويحرم عليه استيعابها كما صرح به الاذري لانه لا يعتمد عليها كاذب فان فعل ضمن كما صححه في الروضة لاحتمال رفعه

(قوله باذن الحاكم) أي في الدفع (قوله بمقصده) أي ببلده وقوله قرب أم بعد معتمد (قوله وكما لو حلف لا يكلم الى زيدا سنة) أي فانه لا يبرترك تكليمه سنة متفرقة بل لا بد لعدم الحنف من ترك تكليمه سنة كاملة (قوله بيان محل وجدانها عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بأن يقول في تعريفه من ضاع له لقطة بمحل كذا (قوله كما مر) أي في قوله وليذكر أكثره بمحل وجودها وقوله راداً قول شيخه أي البلقيني اه ح

الشهاب بن قاسم على التحفة (قوله ولا فرق كما قاله القفال الخ) عبارة التحفة قال القفال انه لا فرق بين الاشارة الى الثوب أو وصفه (قوله فدعوى انه خلاف الاصل مردودة) لا يناسب ما قبله الذي حاصله البطالان للاحتمال المذكور وان كان الاصل والغالب عدمه ففيه تسليم ان الاصل والغالب عدمه لكن لا نظرا الى ذلك فكان الاصول حذف قوله فدعوى الخ (قوله اذ ليس عليه قدر معين الخ) وسياق في جملة الكلام المأوردى الآتي انه ٣٢١ يعتبر ما يحصل به الانحياز (قوله

فيعتبر حينئذ ما يحصل به الانحياز) انظر هل المراد اعتبار ذلك لوجوب الاجرة حتى اذا لم يحصل ذلك لا يستحق أجرة أو اعتباره لماذا ثم رأيت الشهاب ابن قاسم تطر في هذا الحل

(قوله لان المصلحة للمالك) فيه نظر بالنسبة لقوله أو لا لحفظ الخ فان له فيها التملك بعدم مضي مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكها بشرطه اتفاقا لكن مقتضى قوله في أول الفصل الآتي بعد قصده تملكها أنه لا يعتد بتعريفه قبل ذلك وعليه فيقرب شبهها عن التقط للحفظ (قوله لكن مقتضى كلامهما الخ) معتمد سم عن م (قوله على المالك) أي فلو لم يظهر المالك كانت من الاموال الضائعة فيبيعه او كبل بيت المال وله الرجوع على بيت المال بما أخذ منه (قوله فتبرع) أي ان أنفق من ماله والا فيضمن بدل ما أنفق من بيت المال له (قوله بل ما يظن أن

الحاكم يلزم الدفع بالصفات ويفارق جواز استيفائها في الاشهاد بحصر الشهود وعدم تهمتهم (ولا يلزم مؤنة التعريف ان أخذ لحفظ) أو لا لحفظ ولا تملك أو اختصاص لان المصلحة للمالك (بل يرتبها القاضي من بيت المال) قرضا كما قاله ابن الرفعة لكن مقتضى كلامهما أنه تبرع واعتمده الاذري ويدل عليه قوله (أو يفترض) من الملتقط أو غيره (على المالك) أو يأمر الملتقط به ليرجع على المالك أو يبيع جزأ منها ان رآه نظير ما مر في هرب الجبال فيجهد ويلزمه فعل الاحتمال من هذه الاربعة فان أنفق على وجه غير ما ذكر فتبرع وسواء في ذلك أو جبننا التعريف أم لا على ما عتمده السبكي والعراقي ونقله عن جع لكن الذي في الروضة كاصلها ان أو جبنناه فعليه المؤنة والا فلا (وان أخذ) ها غير مجبور عليه (للمالك) أو الاختصاص ابتداء أو في الانشاء ولو بعد لقطه لحفظ (لزمه) مؤنة التعريف وان لم يملك بعد ذلك لان الحفظ له في ظنه وقت التعريف (وقيل ان لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له وغيره عن حكاية هذا في الروضة بقوله وقيل ان ظهر المالك فعليه وهو الاولي ليشمل ظهوره بعد التملك أما المجبور عليه فلا يخرج وليه مؤنته من ماله وان رأى التملك أحظ له بل يرفع الامر الى الحاكم ليبيع جزأ منها لمؤنته وان نازع الاذري فيه (والاصح أن الحقيق) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون نصاب السرقة والاصح عندهما عدم تقريره بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتأسف عليه سنة والثاني يعرف سنة لعدم عموم الاخبار وأطال جع في ترجيعه بانه الذي عليه الاكثرون وهو الموافق لقولهما بتعريف الاختصاص سنة ثم يخص به ودفع بان الكلام كما هو واضح في اختصاص عظيم المنفعة يكثر أسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) الاصح أنه لا يلزمه ان يعرفه الا (زمننا) يظن ان فاقده يعرض عنه) بعده (غالبا) ويختلف باختلافه فدانق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة أيام وبما قررنا به كلامه الدال عليه السياق اندفع ما قيل الاولي ان يقول لا يعرض عنه أو الى زمن يظن أن فاقده يعرض عنه فيجعل ذلك الزمن غاية اترك التعريف لا ظرفا للتعريف ولهذا أشار لشارح لرده بقوله بعد ذلك الزمن ومحل ما تقر في المقول أما غيره كجبة زبيب فانه يستبدوا جده به ولو في حرم مكة كما هو ظاهر فقد سمع عمر رضي الله عنه من ينشد في الطواف زبيبة فقال ان من الورع ما يعقته الله ورأى صلى الله عليه وسلم عمر في الطريق فقال لولا أخشى ان تكون صدقة لا كثر ولا يشكل ذلك بكون الامام يلزمه أخذ المال الضائع لحفظه لان ذلك يقتضي اعراض مالكها عنها وخرجها عن ملكه فهي الآن مباحة فتركها لمن يريد تملكها مشيرابه الى ذلك ويجوز أخذ سنابل الحصادين التي اعتيد الاعراض عنها وقول الزركشي ينبغي تخصيصه بما لا زكاة فيه أو لم يحل له كالفقير مردوبان الاوجه اغتفر ذلك كما جرى عليه السلف والخلف وما بحثه بعضهم من تقييده بما ليس فيه حق لمن

٤١ نهاية ح صاحبه الخ) أي باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون شديدا البخل فيدوم أسفه على التافه (قوله وبما قررنا) أي من قوله لا يلزمه أن يعرفه الخ (قوله فانه يستبدوا جده) هل يملك بمجرد الاخذ أو يتوقف المالك على قصد التملك أو على لفظ أو لا يملكه لعدم قوله وينبغي أن لا يحتاج الى تملك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا أنه يملك بالاخذ اه سم على حج (قوله اغتفر ذلك) أي اغتفر أخذها وان تعلقت به الزكاة

بان بعض القرآن يسمى قرآنا وان لم يتصف بالاعجاز استقلالا ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلا (قوله وبدا
من تعيين المتعلم) أي فلا يصح استأجرتك لتعلم أحد عبدي (قوله ان قدر بالعمل) تتبع في ذكره هنا العلامة ابن حجر لكن انما
ذكر هذا هنا للزيادة التي زادها عقب قول المصنف ان قدر بالعمل حيث قال أو بالزمن على ما يأتي فيه فكان على الشارح

(قوله بخلاف السنا بل أي فانه ليست مقصودة بل أربابها يعرضون عنها ويقصدها غيرهم بالاخذ وقضية ذلك أنه لا يجب
على الولي جمعها للمولى عليه وان أمكن وكان لها وقع وفيه نظر اه سم على ج (أقول) وقد يقال ان كان لها وقع ومنه بل جمعها
بمقتضى الاستئجار من يجمعها كان للباقي بعد الاجرة وقع وجب والا فلا فصل في تملكها وغرمها (قوله بعد قصده
تملكها) قضية التقييد بما ذكر أنه اذا أخذ لا بقصد حفظ ولا تملك ثم عرف قبل قصد التملك لا يعتد بتعريفه (قوله أو أعرض
عنه) قال في شرح الروض ولو دفعها للعالم وترك تعريفها وتملكها ثم استقال أي طلب من الحاكم اقالته منها ليعرفها ويملكها
منع من ذلك لانه أسقط حقه اه سم على ج وقد تقدم التصريح بذلك في قول الشارح وقد تمتع التملك كالعبر المقلد وكالو
دفعها للقاضي معرضا الخ (قوله ٣٢٢ ينبغي أن يعرفها) أي الامة التي تحل له (قوله كتملكت) هل يشترط في صحة

التملك معرفتها حتى لو
جهلت له لم يصح فيه نظر
فلا راجع ولا يبعد الاشتراط
وهي نظير القرض بل
قالوا ان ملكها لك قرض
فليعتبر هل يملك القرض
المجهول مر (قوله فرع) (قوله
قال في شرح الروض
والظاهر أن ولد اللقطة
كاللقطة ان كانت حاملا
به عند التقاطها وان فصل
منها قبل تملكها ويملكه
تبعالامه وعليه يحمل
قول من قال انه يملك بعد
التعريف لانه أي ويملكها
اه سم على ج (أقول)
قول سم ولا يبعد الاشتراط
قد يستفاد الاشتراط من

قول الشارح السابق أما عند تملكها فالوجه وجوب معرفة ذلك اعلم ما يرد له ملكها لو ظهر وقوله ويجب
أيضا هل يملك القرض المجهول (أقول) الظاهر أنه لا يملك القرض المجهول لتعذر رد مثله مع الجهل وقضية قوله وان فصل منها
قبل تملكها أنها الوحلت به بعد الالتقاط وان فصل قبل التملك انه لا يملكه تبعالامه وعليه ينبغي أن المراد أنه لا يملكه بتملك أمه
بل يتوقف على تملك له بخصوصه وينبغي أيضا أن ما حلت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك انه يتبعها في التملك كما يتبعها في
البيع (قوله كان لغيره أن ينقله) أي بان يقول نقلت الاختصاص به الي (قوله فلا مطالبة الخ) لو تملك ما يسرع فسادها في
الحال وأكله ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة أيضا في الآخرة أولا فيه نظر ويجه الثاني اه سم على ج وقال شيخنا
الزبدي بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي ان يكون محله اذا غرم على ردها أو ردها اذا ظهر مالها وقضية كلام الشارح
أنه لا فرق وقد يوجه بأنه حيث أتى بما وجب عليه من التعريف وتملك صارت من جملة اكسابه وعدم نيته ردها الي مالها
لا يزال ملكه وان أمته وعليه ما قاله شيخنا فينبغي أن يلحق به ما لو لم يقصد رد او لاعدمه (قوله وهي باقية بملكها) لو كان
زال ملكه عنها ثم عاد فالمتيجه أنه كالمولم يزل مر اه سم على ج (قوله أو بدلها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشتراط

ذكره أيضا (قوله لا اختلاف الاغراض به) الى قوله بخلاف الحضر متعلق بالزمان الذي زاده في النسخة فاسقطه الشارح و ذكر
 هذا فلم يصح ولعل اسقاطه من المكتبة وعبارة النسخة عقب المتن نصها أو بالزمان كما صرح به العمراني وغيره لا اختلاف الغرض
 به واعلمه الادريجي أخذ مما صرح في خياطة قدرت بزمن انه لا بد ان يعين ما يحيطه وفارق ما ذكر تعيين الحضر بالزمان الى آخر
 ان كان المالك ينتقض بمجرد ظهور المالك ويدل على انتقاض المالك بمجرد ظهور المالك ٣٢٣ وجوب الرد للمالك حيث

علم قبل طلبه اه سم على
 حج وقد يقال قوله ان كان
 المالك ينتقض الخ انما
 يقتضي عدم الاشتراط
 فليراجع من نسخة صحيحة
 قلعله لا ينتقض (قوله
 ومؤنة الرد عليه) أي
 المنتقط (قوله ويردها
 بزيادتها المتصلة) قال في
 شرح الروض وان حدثت
 بعد التملك تبعاً للاصل بل
 لو حدثت قبله ثم انفصلت
 ردها كنظيره من الرد
 بالعيب فلو التقط حائلا
 فحملت قبل تملكها ثم ولدت
 رد الولد مع الام اه وتنبه به
 هل يجب تعريف هذا
 الولد بعد انفصاله مع الام
 أولا لانه لم يلتقطه وعلى
 الاول فهو هل يكفي ما بقي
 من تعريف الام فيه نظر
 اه سم على حج (أقول)
 نعم يكفي ما بقي من تعريف
 الام لانه تابع وبقي ماله
 انفصل بعد تمام التعريف
 وقبل التملك فهل يسقط
 التعريف فيه نظراً والظاهر
 سقوطه اكتفاء بما سبق
 من تعريف الام (قوله

ويجب على المنتقط ردها مالها اذا علمه ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه كما قاله الرافعي في باب
 الوديعة ومؤنة الرد عليه فان ردها قبل تملكها فؤنته على مالها كما قاله الماوردي ويردها
 بزيادتها المتصلة لا المنفصلة ان حدثت بعد التملك والارجح فيها الحدوث بها بملكه (وان أرادها
 المالك وأراد المنتقط العدول الى بدلها أجيب المالك في الاصح) كالقرض ومن ثم لو تعلق
 بها حق لازم تعين البديل فان لم يتنازعا وردها سليمة لزمه القبول والثاني يجب المنتقط لانه
 ملكها كما قيل به في القرض فلو ظهر مالها بعد بيع المنتقط لها وقبل لزوم العقد بان كان في
 زمن خيار لم يختص بالمشتري فله الفسخ وأخذها كما جزم به ابن المقرئ وبوافقه قول الماوردي
 للبائع الرجوع في المبيع اذا باعه المشتري وجبر عليه بالفاس في زمن الخيار والفرق بينهما
 بان الخيار ثم مقتضى التفويت بخلافه هنا غير مؤثر والأوجه أن المنتقط لا يجبر على الفسخ
 لكن قضية كلام الرافعي ترجح انفساخه ان لم يفسخه (وان تلفت) اللقطة حساً أو شرعاً
 بعد تملكها (غرم مثلها) ان كانت مثلية (أو قيمتها) ان كانت متقومة وما بحثه ابن الرفعة أخذاً
 من تشبيهها بالقرض انه يجب فيماله مثل صوري رد المثل الصوري رده الاذري بأنه لا يبعد
 الفرق وهو كذلك لان ذلك يملك برضا المالك واختياره فروعي وهذا قهري عليه فكان
 بضممان اليد أشبهه اما المختصة فلا بد لها ولا منفعتها كالكلب (يوم التملك) أي وقته لانه
 وقت دخولها في ضمانه (وان نقصت بعيب) أو نحو طرأ بعد التملك (فله) بل عليه لو طاب
 مالها ابد لها والمنتقط ردها مع أرشها (أخذها مع الارش في الاصح) اذا القاعده ان ما ضمن
 جميعه عند التلف ضمن بعضه عند النقص الا ما استثنى وهو المجل فله لا يجب أرشه كما مر
 والثاني لأرش له وله على الوجهين الرجوع الى بدلها سليمة (واذا ادعاها رجل) مثلاً
 (ولم يصفها) بصفاتها السابقة (ولا بينة) له بها يثبت بها المالك ولم يعلم المنتقط أنه اله (لم تدفع
 اليه) أي لم يجز دفعها اليه نظراً لولي يعطى الناس بدعواهم ولا يكفي اخبار البيئته له بل
 لا بد من سماع الحاكم لها وقضائه على المنتقط بالدفع كافي الكفاية نعم لو خشي منه انتزاعها
 لشدة جوره فيحتمل الاكتفاء باخبارها للنتقط ويحتمل أنهم ما يحكم من يسمعها ويقضي
 للمالك بها اذا الحاكم حينئذ كالعديم وهو أوجه (وان وصفها) وصفاً أحاط بجميع صفاتها
 (وطن) المنتقط (صدقه جاز الدفع) اليه قطعاً عما عملابظنه بل نص الشافعي على استحبابه
 أي ان اتحد الواصف والابأ ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لاحد الا بحجة كبينة
 سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب) لانه مدع فيحتاج الى بينة كغيره وفي وجهه من
 الطريق الثاني يجب لان اقامة البيئته عليها قد تسرأ ما عديم ظن صدقه فيمتنع دفعها
 له فان قال مدعيها انك تعلم كونها الى حلقه على نفي علمه بذلك أو يلزمك تسليمها الى حلف

والارجح) أي المالك وقوله لزمه أي المالك وقوله لم يختص بالمشتري أي بان كان للبائع أو لها وقوله فله أي المالك (قوله
 وان تلفت اللقطة) الملوكة اه حج وقوله حساً أي بان ماتت وقوله أو شرعاً كأن أعتقها المنتقط (قوله أما المختصة) قسم
 للملوكة المفهومة من قوله بعد تملكها (قوله مع الارش) هو ما نقص من قيمتها لکن هل المبرة بقيمتها وقت الالتقاط أو وقت
 التملك أو وقت طرق العيب ولو بعد التملك فيه نظراً والقرب الاخير لانه لو ظهر مالها قبل طرق العيب لوجب ردها كذلك
 (قوله باخبارها) أي البيئته (قوله حلقه) أي وجوباً فان نكل ردت اليه على المدعي وقضى له بها كاسمائي في قوله فان نكل الخ

ما في الشارح (قوله) كما صرح به العمراني (صوابه الفارسي) كما هو كذلك في شرح الروض الذي نقل الشارح عبارته مع المتن بالحرف (قوله فقول الشارح) يعني في مسألة المتن وهذا يدل على ان ذكر الزمن اثبت الشارح فيما مر كالنقطة وان اسقاطه من الكتابة لان قوله فقول الشارح الى آخره انما ينتظم معه (قوله أو يبنى ماشاء) أي من دار أو حمام أو من غيرهما أو قد مر

(قوله والا فلا يلزمه ذلك) أي ٣٢٤ وان اعتقد المدعي عليه أنه يلزم تسليمها بالوصف لا يلزمه الخلف انه لا يلزمه

التسليم بل يطالبه ببينة (قوله والاوّل أقرب) هو قوله فهل ترد هذه البينة غيرها وفائدة الرد أنه يلزم بتسليمها للمدعي (قوله فليس للسالك تعريجه) أي وانما يغرم الملتقط بدلها ويرجع به على من تلفت تحت يده (قوله أي لعرف) هكذا قاله الشافعي (قوله وادعاء أنها الخ) أي فائدة التخصيص (قوله والمراد أي على الثاني) قوله قطعاً أي فان أبصر من معرفة مال كما فيبغى أن تكون مالا ضائعاً أمره لبيت المال (قوله فالأوجه جواز دفعها لأمين) أي غير الحاكم ولو بان عدم أمانته فيجوز تضمين الملتقط لتقصيره بعدم البحث عن حاله ويحتمل تخلافه قياساً على ما لو أشهد مستورين فيبانا فاسقين وأعلمه الأقرب (قوله كافي الكفاية) ظاهره ولو بعد اعترافه بأنه لقطه وتعريفه اه سم على حج (قوله وقيدته الغزى الخ) معتمد (قوله

أنه لا يلزمه ذلك وقيد بعض الشراح عن لم يعتد وجوب الدفع بالوصف والا فلا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن تملكها فهل ترد هذه البينة غيرها أو لا لان الرد كالاقرار واقرار الملتقط غير مقبول على مال كما يقصر أنه غير الواصف كل محتمل والاوّل أقرب ولو تلفت فشهدت البينة بوصفها ثبتت وزمته بدلها كافي البصر عن النص وظاهر أن محله ان ثبت باقراره أو غيره ان ما شهدت به البينة من الوصف هو وصفها (فان دفع) الملتقط اللقطة لشخص بالوصف من غير اجبار حاكم براه (وأقام آخر ببينة بها) أي بأنهم امسكه وأنها لا تعلم انتقالها منه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره (حوّل) من الاوّل (اليه) لان الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف المجرد (فان تلفت عنده) أي الواصف المدفوع اليه (فله قضاء في الملتقط) لانه بان أنه لم يمسك له تسليمه الا أن يلزمه حاكم بالدفع يرى وجوبه بالوصف فلا ضمان عليه لا تنقضاء قصيره (والمدفعوع اليه) لانه بان أنه أخذ مالاً غيره وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده بعد تملكها ثم غرم للواصف قيمتها فليس للسالك تعريجه لان ما أخذ مال الملتقط لا الملتقى (والقرار عليه) أي المدفوع اليه لتلفه في يده فيرجع الملتقط عليه بما غرمه ان لم يقر له بالمالك لانه حينئذ يزعم أن الظالم هو ذو البينة وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالمالك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه انما اعترف له بالمالك لظاهر اليد بان اليد دليل المالك شرعاً فعذر بالاقرار اعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصور بالاقرار اعتراف المستند اليه (قلت لا تحل لقطة الحرم) المبكى (للملك) ولو بلا قصد ملك ولا حفظ (على الصحيح) بل لا تحل الا للحفظ أبد الخبز لا تحل لقطة الا لمنشئ أي لعرف على الدوام والافسائر البه لا كذلك فلا فائدة في التخصيص وادعاء انما دفع ايهام الاكتفاء بتعريفها في الموسم يمنع منه أنه لو كان هو المراد لبينه والا فإيهام ما قلناه المتبادر منه أشد ولو كثرة تكرار عود الناس له فربما عاد مال كما أو نائبه فغلظ على أخذها بتعين حفظها كما غلظ على القاتل فيه خطأ بتعليق الدية عليه مع عدم اساءته والثاني تحل والمراد بالخبر تأكيد التعريف لها سنة وخرج بالحرم الحل ولو عرفة ومصلّى إبراهيم كما يحكمه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وبالمكي حرم المدينة الشريف فليس له حكمه في ذلك كما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الدارمي والرواني خلافاً للقبيني (ويجب تعريفها) أي اللقطة فيه للحفظ قطعاً والله أعلم) للخبر فتلزمه الإقامة له أو دفعها للحاكم أي ان كان أميناً فان أراد سفره ولا حاكم أمين فالأوجه جواز دفعه لأمين ولو التقط مالا ثم ادعى أنه ملكه صدق بيمينه كافي الكفاية وقيدته الغزى بما اذا لم يكن منازع بمال الوصف صغیراً ثم ادعى ملكه لا يقبل قوله فيه ولو التقط انسان ثم ترك أحدها حقه منه لا تخير لم يسقط وان أقام كل منهما ببينة بأنه الملتقط ولا تاريخ تعارضتا وتساقطتا ولو سقطت من ملتقطها فاللقطة آخرة فالأوّل أولى بهامنه لسبقه ولو أمر آخر بالتقاط شيء رآه فأخذه فهو لآخر ان قصده الآخر وان قصد الآخر

لم يسقط) أي فان أراد التخصيص رفع الامر الى الحاكم كالمولم يتعدد الملتقط (قوله وتساقطتا) أي ونفسه فتبقى في يد الملتقط فلوا دعي عليه كل أنه يعلم أنها حقه فان خاف لكل تركت في يده وان نكل فان حلف أحدهما سلمت له أو حلفا جعلت في أيديهم ما وكذا لو تنازعا ولا بينة لأحدهما فسل كل منهما تحليف الملتقط الخ (قوله ان قصده الآخر) وينبغي أن مثله ما لو أطاق جلالة على امتثال أمره

ما يعلم منه انه لا بد من بيان الموضع والطول والعرض (قوله فالاقرب لزوم اجرة مثلها) قال الشهاب بن قاسم لعلة الانتفاع الممكن (قوله ويلحق به فيما يظهر بيوت منى) أى من حيث الآلة والافاضة الثلاث وما يبنى فيها واجب الهدم ومن ثم قال العلامة ابن حجر ما ذكر على انه لو قيل فى آيات منى لأجرة فهام مطلقا لم يعد لان مال الكهانة قد بوضعه فلم يناسب وجوب أجرة مثلها (قوله لينتفع به المؤجر) كذا فى نسخ الشارح وحينئذ فتعين قرأته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف والايصال

(قوله فدفعها برجله) أى ولم تنفصل عن الارض (كتاب اللقيط) (قوله ينبذ) أى يطرح وقوله وتسميته بمبتدأ خبره لكنه وقوله بناء على زوال الخ معتمد (قوله ويسمى أيضا دعيا) أى للجهل بنسب اليه وفى المختار والديعى من تسميته اه ولا يتقيد الحكم هنا بذلك (قوله طفل ينبذ) أى منبوذ (قوله فهو من مجاز الاول) قد يقال هذا بحسب اللغة اما فى عرف أهل الشرع فهو حقيقة كما قدمه اه سم على حج (أقول) قوله كما قدمه أى فى قوله وتسميته الخ ومعقضى قول الشارح قبل وكذا تسميته منبوذ ابعداً أخذه بناء الخ يقتضى أن تسميته منبوذ اقبل الاخذ ٤٢٥ حقيقة لغوية وبعبارة مجاز باعتبار

ما كان عليه (قوله وذكر

الطفل للغالب) اذا لصح

ان المميز والبالغ المجنون

يلتقطان لاحتياجهما

الى التعهد اه حج وهو

صريح فى ان المميز لا يسمى

طفلا ويشعر به قول

المصنف ويجوز التقاط

المميز وهو أحد قولين

فى اللغة فى المصباح

الطفل الولد الصغير من

الانسان والدواب ثم قال

قال بعضهم ويبقى هذا

الاسم للولد حتى يميز ثم لا

يقال له بعد ذلك طفل

بل صبي وخزور ويافع

ومراهق وبالغ وفى

التهذيب يقال له طفل

الى ان يحتمل (قوله كما علم)

لم يتقدم له ما يعلم منه

ونفسه فلهـ ما ولا ينافيه ما من عدم صحة التوكيل فى الالتقاط لان ذلك فى عمومته وهذا فى خصوص لقطة وان رآها مطروحة على الارض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمها

كتاب اللقيط

فعل بمعنى مفعول وهو من يأتى سى لقيطاً وملتقطاً باعتبار أنه يلقط ومنبوذاً باعتبار أنه ينبذ وتسميته بذينك قبل أخذه وان كان مجازا لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته منبوذاً بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة بزوال المعنى المشتق منه ويسمى أيضاً دعياً وهو شرعاً طفل ينبذ بنحو شارع لا يعرف له مدع فهو من مجاز الاول وذكر الطفل للغالب والاصل فيه قوله تعالى ومن أحياءها فكانت أحياء الناس جميعاً وقوله وأفعوا الخير وأركانهم الاقط ولقيط ولقط وستعلم من كلامه (التقاط المنبوذ) أى المطروح والتعبير به للغالب أيضاً كما علم (فرض كفاية) حفظ النفس المحترمة عن الهلاك وهذا ان علم متعدياً ولو مرتباً على الاصح كما قال السبكي انه الذى يجب القطع به والا ففرض عين وفارق ما مر فى اللقطة بان الغلب فيها معنى الاكتساب التى جبلت النفوس على حبسه كالوطء فى النكاح (ويجب الاشارة عليه) أى الالتقاط وان كان الملتقط مشهور العدالة (فى الاصح) ان لا يسترق ويضيع نسبه المبني على الاحتياط له اكثر من المال وانما وجب على مامعه بطريق التبعية له فلا ينافيه ما مر فى اللقطة والثانى لا يجب اعتماد على الامانة كاللقطة ودفع بما مر متى ترك الشاهد عند وجوبه لم يثبت له عليه ولاية الحضانة ما لم يتب ويشهد فيكون التقاط اجديداً من حينئذ كما يحسه السبكي مصرحاً بان ترك الشاهد فسق ومحل وجوبه كما قاله الماوردى وغيره ما لم يسلم له الحاكم فان سلمه له سن ولم يجب نعم تعليمه بان تسليمه حكم فأغنى عن الشاهد مفرع على أن نصرف الحاكم حكم والاصح خلافه قالوا جه تعليمه بان تسليم الحاكم فيه معنى الشاهد فأغنى

ذلك نعم يأتى فى كلام المصنف والشارح ما يعلم منه ذلك حيث قال وأيضاً يصح التقاط المميز نعم المجنون كالمصبي لكن سبق فى حج تسميته بذلك ثم قال هنا كما علم وهو ظاهر (قوله فرض كفاية) ولو على فسقة علموا به فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية لهم أى فعلى الحاكم انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم (قوله وفارق ما مر فى اللقطة) أى من استصحابها (قوله ويجب الاشارة) أى لرجلين ولو مستورين لانه يعسر عليه إقامة العدلين ظاهر او باطنا (قوله مشهور العدالة) أى ثابتهما بأن ثبتت بالمر كيز واشتهرت جلالاً لفظ على فردة الكامل فغيره مستور العدالة من باب أولى (قوله وانما وجب على مامعه) المنصوص على وجوبه فى المختصر اه حج وقياس ما مر فى اللقطة من امتناع الاشارة اذا خاف علم الظالم انه هماً كذلك (قوله فى اللقطة) وقد يقال لا منافاة وان لم تعتبر التبعية لان الغلب فيها معنى الكسب وفى الالتقاط الولاية على اللقيط ومامعه (قوله ما لم يتب ويشهد) قضية جعله الولاية مساوية الى التوبة ان ترك الاشارة كبيرة ويقيده كلام السبكي الا فى (قوله فيه معنى الاشارة) أى وان لم يكن بمجاسه أحد فلعلمه ان ما يفعله الحاكم يشتهر أمره فيستفاد به العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة

أى المؤجر له (قوله فان اطرد عرف لم يحتج الى ذكره) عبارة التحفة اما لو اطرد عرف بركب عليه أو لم يكن للراكب فلا يحتاج الى معرفته ويحمل في الاول على العرف ويركب المؤجر في الثانية على ما يليق بالدابة كما يأتي اه (قوله بالبناء للنعول) الظاهر انه ليس بتعين (قوله فلا يكتفى بتعين أحد هذين) الصواب حذف لفظ تعيين (قوله اذالذكر في الاخيرة الخ) عبارة

(قوله لم يبعد وجوب التقاطه) عبارة شرح البهجة ولقط غير بالغ ولو عجز ان تبسذ فرض اه وهى كالصريحة في وجوب التقاط المميز مطلقا وكذا يصنع المنهج وشرحه فليراجع اه سم على حج (قوله ويجب رد الخ) أى بأن يأخذ الواحد له ويوصله اليه وليس المراد انه اذا أخذهم يجب رده ولا يجب عليه أخذه ابتداء (قوله وتعبيرهم به) أى الصبي (قوله وعكسه) أى ثم بعد البلوغ ان اختار دين أبيه فذاك والا بأن لم يختره بلهله به أو غيره فهو على دين اللاقط فيقر عليه لانا نقرر كلاً من اليهودى والنصراني على ماله وهذه الماهية لم يعلم له ملة يطلب منه تسكبه بها كان ممن لم يتسك في الاصل بدين ثم لما طلب منه التسك بجملة وقد سبق له قبل تسك ٣٢٦ جملة اللاقط أقر (قوله نعم يوكل به) أى وجوبه (قوله من يراقبه) ظاهره

الاكتفاء بواحد وموثقته في بيت المال (قوله مع عدم الرشد) أى وهو كذلك كما يأتي في قوله والسفيه قد لا يفسق (قوله والسفيه قد لا يفسق) أى بأن يضبط المال بعين فاحش مع الجهل بقيمه والغاسق قد لا يجبر عليه بأن بلغ مصلح الدينه وماله ثم فسق (قوله وعدم نحو نيرص) كالجذام ونحوه مما ينفر عادة (قوله باذنه) كأن قال خذوه وان لم يقل لي فيما ينظر خلاف لما يؤمسه كلام شارح وشرط قوله ذلك له وهو غائب عنه عدالة الفن ورشده فيما ينظر اه حج

عنه (ويجوز التقاط الصبي المميز) لان فيه حفظا له وفيما ما يترتب عليه بل لو خاف ضياعه لم يبعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصى وقاض وماتقط له كفاؤه ونخرج بالصبي البالغ لاستغنائه عن الحفظ نعم المجنون كالصبي وتعبيرهم به جرى على الغالب كما قاله السبكي وغيره (واعلم ان ثبت ولاية الالتقاط لم يكف حر) غنى أو فقير (مسلم) ان حكمه باسلام اللقيط تبعه الدار والا فلل كافر العدل في دينه التقاطه والاوجه كما بحثه ابن الرفعة واقتضاه كلامهم جواز التقاط اليهودى للنصراني وعكسه كالتوارث خلافا للاذرى (عدل) ظاهرا فتشمل المستور وسيصرح باهليته نعم يوكل به الحاكم من يراقبه خفيسة ثلاثية اذى فاذا وثق به صار معلوم العدالة (رشيد) ولو اتى ومقتضى كلامه وجود العدالة مع عدم الرشد ولا ينافيه خلافا لمن توهه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الخمر لان العدالة السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق والاوجه كما بحثه الاذرى اعتبار البصر وعدم نحو برص اذا كان الملتقط يتعاهده بنفسه كما في الحاضنة (ولو التقط عبدا) أى قن ولو مكتوبا ومبعضا ولو في نوبته كإرضاءه الاذرى وغيره (بغير اذن سيده انزع) اللقيط (منه) لانه ولاية وتبرع وهو غير أهل لها (فان علم به) أى السيد (فأقره عنده) أو التقط باذنه (فالسيد الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية ومحل ذلك في غير المكاتب اما هو فلا يكون نائباً عنه عند أمره بطلاق الالتقاط لاستقلاله ولا لاقطا لنقصه ولا يكون السيد لاقطا لان قال له التقط لي ولو اذن لمبعض ولا مهاباة أو كانت والتقط في نوبة السيد فكالمقن أو في نوبة البعض فباطل في أوجه الوجهين (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور عليه) بسفه ولو كافرا

(قوله ومحل ذلك في غير المكاتب) أى الاقرار في يد العبد والاذن له في الالتقاط ويدل على هذا يصنع (او) سم على حج حيث قال قوله فأقره عنده الخ يتجه استثناء المكاتب فلا يكون الملتقط السيد لان مجرد اقراره لا يزيد على مطلق أمره بالالتقاط الذى لا يكون السيد بمجرد ملتقطا كما يأتي في قوله بخلاف المكاتب الخ والمبعض في نوبة نفسه اذ مجرد اقراره فيها لا يزيد على مطلق اذنه فيها مع بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما يأتي في قوله ولو اذن لمبعض الخ فقام له اللهم الا أن يذم زيادة مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحثت بذلك مع مر فوافق اه (قوله اما هو) أى المكاتب (قوله لنقصه) أى فيمنزع اللقيط منه وان اذن فيه السيد اه محلى (قوله الا ان قال له التقط لي) أى هذا الماسر ان الاذن في مطلق الالتقاط لا يكتفى وعليه فيفرق بينه وبين غير المكاتب على ما مر فيه عن حج بان للمكاتب يد او تصرفا (قوله ولو اذن لمبعض) محترز قول المصنف بغير اذن سيده (قوله فكالمقن) أى في التفصيل المار (قوله في أوجه الوجهين) ما لم يقل له عني اه (قوله أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر أى حاله اه سم على حج أى والمراد أنه لم يكن ظاهرا مائة العدالة والالم ينزع منه الماسر ان المستور يصح التقاطه ويوكل الحاكم من يراقبه خفيسة

الصفة ووجهه في الاخرة ان الذكر أقوى الخ (قوله والا ممتنع التقدير بالسيرة) عبارة الصفة واللام يجوز تقدير السيرة انتهت وانظر ما مر مع الضمير في العبارتين وعبارة القوت وقال القاضي أو الطبيب ان كان الطريق مخوفا لم يجوز تقدير السير فيه انتهت فراجع الضمير فيها الطريق (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف وما بينهما معترض (قوله فتشترط رؤيته كعباله الخ) استشكله الشهاب بن قاسم عاسيأتي من ان ظرف المحول في اجارة الذمة على المؤجزة لا معنى لاشتراط رؤيته له أو وصفه وأجاب عنه باحتمال فرض هذا في اجارة العين أو ان المستأجر اشترط هذا من عنده قال وكذا يقال

(قوله أو كافر مسلما) أي حقيقة لا لكونه مسلما بالحكم بالدار فانه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكانه لم يحكم باسلامه وبه يتضح قوله أما المحكوم بكفره الخ (قوله انتزعه الحاكم منه) ظاهره أن غير الحاكم لا يتزعج لكن ينبغي انه اذا تعذر كان لغيره الانتزاع ممر ويحتمل أن التقييد بالحاكم لان المراد الانتزاع القهري وانه لو تيسر لغيره أخذه على وجه اللقط جاز وكان هذا ابتداء لقط منه فساد اللقط الأول مر اه سم على حج لكن في حج بعد قول الشارح انتزع منه وجوب الانتفاء أهليتهم وظاهر تخصيصهم الانتزاع بالحاكم لو أخذ أهله من واحد ممن ذكر لم يفرق بين هذا وأخذه ابتداء بانه هنا وجدت يد والنظر فيها حيث وجدت اغناهم ولما لم يخالف ما اذ لم توجد فانه في حكم المباح فاذا أتاهم أخذ لم يعارض اه وهو صريح في أنه متى كان لا أخذ منهم اهلا لا يجوز انتزاعه منه لا للحاكم ولا غيره (قوله بالدار) أي بأن وجد بدار ليس بهامسلم (قوله وهما أهل) أي فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالعدم ويستقل الاهل به ٣٢٧ فإني سم على منهي من أن الاهل له

نصف الولاية عليه ويعين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه ويؤيد أن الحق لا يثبت لأكثر من واحد ماسيأتي من أنهم الوتنازع أفرع ولو كان الحق يثبت لأكثر من واحد شرك بينهما (قوله من يراه منهما) قضيته أنه ليس له جعله تحت يدهما معا وعليه فقد يوجه

(أو كافر مسلما انتزع) أي انتزعه الحاكم منه كما قاله شارح التبعيض وجوب العدم أهليتهم أما المحكوم بكفره بالدار فيقرب الكافر كما مر (ولو ازدحم اثنان على أخذه) واردة كل منهما وهما أهل (جعل الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما) اذ لا حق لهما قبل أخذه فلهما رعاية الاحتياط (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمته) خبر من سبق الى مال لم يسبق اليه فهو أحق به أما لو لم يلتقطه فلاحق له وان وقف عند رأسه (وان التقطاه معا وهما أهل) لحفظه وحفظ ماله (فلا يصح أنه يقدم غني) والوجه ضبطه بغني الزكاة بدليل مقابلة بالفقير (على فقير) لانه أرفق به غالباً وقد يواسيه بماله وبقوله غالباً اندفع مالاً ذريعاً وغيره هنا ولا عبرة بتفاوتهما في الغنى إلا أن يميز أحدهما بتقصيصه وحسن خلق كما يجتهد به ضمهم وظاهره انه يقدم الغني على الفقير وان كان الأول بغيماً لا والثاني يستوى فيه الغني والفقير لان نفقة اللقط لا تجب على ملتقطه (وعدل) باطنا (على مستور) احتياطاً للقط ولا يقدم مسلم على كافر

بان جعله تحت يدهما قد يؤدي الى ضرر الطفل بتواكهما في شأنه وحينئذ فالقياس انه لو ازدحم عليه كامل وناقص لصبا أو غيره مما مر اختصاص به الكامل ولا يشرك الحاكم بينه وبين غيره فيه لكن في سم على حج ان الحاكم ينتزع النصف من غير الكامل ويجعله تحت يده من شاء من الكامل المزاحم له وغيره وقد مناه فيه (قوله فالتقطه) أي بأن تناوله بيده وله العمل بعلمه في هذا (قوله والوجه ضبطه الخ) أي بخلاف ما ياتي في قوله قام المسلمون بكفايته والفرق اختلاف المدرك مر اه سم على حج (قوله بغني الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب ولعله غير مراد وان المراد هنا غنى المال نظير ما مر في الوقف على الفقراء حيث يدخل فيه الغني بكسب ويشعر به قول الشارح وقد يواسيه الخ نعم لو كان أحدهما كسوبا والاخر لا كسب له ولا مال قدم ذو الكسب (قوله لانه أرفق به غالباً) وقد يقال الغني مطلقاً أرفق به اه سم على حج (قوله وان كان الأول بخيلاً) ظاهره وان افرط في البخل وفي شرح الارشاد مانعه ويؤخذ منه أي من كون حظ الطفل عند الغني أكثر أنه لو علم شح الغني شحاً مفرطاً قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه لان الحظ حينئذ عند الفقير أكثر اه وظاهر كلامهم خلافه اه سم على حج (قوله على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لان مصلحة العدالة باطنا ترجح من مصلحة الغني مع الاستراذ قد لا يكون عدلاً في الباطن ويسترقه لعدم الدبابة المانعة له اه سم على حج (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) اهلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالمعدل بالنسبة للمستور ان يزيد مرضية عداله المسلم كزيد مرضية العدل باطنا اه سم على حج (أقول) وقد يقال المستور قد يكون فاسقاً باطناً فلا يكون أهلاً لالامقاط بخلاف الكافر العدل في دينه فان أهليته لالامقاط محققة فكان مع المسلم كسولين تفاوتاً في العدالة المحققة أو الغني

بما سبب من ادخال الظرف في الحساب اذ سيأتى انه على المؤجر في اجارة الذمة واجاب عن هذا ايضا بأنه قد يقال انه حيث ادخله في الحساب دل على ارادته انه من عنده قال وهذا أقرب **فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها** (قوله وصرف عائدته للاسلام) أى خلا فان قال بالصحة حينئذ (قوله وبه فارق حل أخذه الاجرة على نحو تعليم تعين عليه) قال الشهاب بن قاسم يتأمل الفرق فانه ان اريد وقوعه عن نفسه خرج عن العهدة بكونه أدى مالزمه فالتعليم المذكور كذلك وان اريد ان فائدة الجهاد تقع له وتعود اليه فقد يمنع بانها لا تعود على الاسلام او المسلمين وان كان هو أحدهم كان فائدة التعليم لا تعود (قوله كما بحثه الزركشى) ظاهره وان كان الزوج من عادته أن لا يأتى بيت زوجته الا أحيانا أو كانت صنعته نهرا ولا يأتى زوجته الا بعد حصاة من الليل لانه ربما صادف وقت مجيئه احتياج الطفل الى من يقوم به لاشتغال المرأة بأمر زوجها وظاهره ولو باذن الزوج ويفرق ٣٢٨ بينه وبين صحة الاجارة لها باذنه بان زمن الاجارة لا يستغرق الزمان بتسامه

فليس فيه تفويت على الزوج بخلافه هنا (قوله بالشرط المار) هو عدم تعهدهم أنفسهم (قوله وليس للفارع) أى من خرجت له القرعة وقوله ترك حقه أى فباثم وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزم به القاضي لانه بالتقاطه تعين عليه تربيته (قوله فريف) قضيته اعتبار العماره في معنى الريف وظاهر ما تقدم في باب المناهى خلافه الا أن يقال تسميتها عماره باعتبار صلاحيتها للزراعة ونحوه ويؤيده ما فى احياء الموات من تسمية نهضة الارض للزراعة ونحوها عمارة الا أن هذا الجواب يبعده جعله العمارة مقسما ثم تقسيمها الى الريف وغيره (قوله لكن يشترط تواصل الاخبار) أى

في محكوم بكفره ولا امرأة على رجل وان كانت أصبر على التريبة منه الامرضة في رضيع كما بحثه الاذرى والاخلية فتقدم على المتروجة كما بحثه الزركشى وما بحثه أيضا من تقديم بصبر على أمى وسليم على مجذوم أو أبرص صحيح حيث ثبتت لهم الولاية بالشرط المار (فان استويا) في الصفات المعتبرة وتشاها (أفرع) بينهما لا انتفاء المخرج ولعدم ميله اليهما اطبعنا لم يخبر المميز واجتماعهما مسق كالمهاياة بينهما وليس للفارع ترك حقه كالمفرد بخلافه قبل القرعة (واذا وجد بلدى) أو قروي أو بدوى (لقيطا ببلد) أو قرية (فليس له نقله الى بادية) نخشونة عيشها وفوات العلم والدين والصناعة فيها وسواء كان السفر به للنقلة أم غيرها كما قاله المتولى وأقره نعم لو قربت البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل ذلك المراد منها أى من غير مشقة كبيرة فيما يظهر جاز النقل اليها لا انتفاء العلة قاله في الروضة ويمتنع أيضا نقله من بلدة الى قرية لما هو والبادية خلاف الحاضرة وهى العماره فان قلت فقرية أو كبرت فبلد أو عظمت فدينية أو كانت ذات زرع وخصب فريف (والاصح أن له) أى الملتقط (نقله) أى اللقيط من بلد وجد فيه (الى بلد آخر) ولولا للنقلة كما اقتضاء اطلاقه وصرح به المتولى لا انتفاء المحذور المار لكن يشترط تواصل الاخبار وأمن الطريق والامتنع ولولدون مسافة القصر والثاني يمتنع بناء على العلة الثانية ولم يفرق الجمهور في جريان الخلاف بين مسافة القصر ودونها وهو كذلك خلافا لما قطع به الماوردى من الجواز فيما دونها (و) (الاصح) أن للغيريب اذا التقط ببلد أن ينقله الى بلده) بالشرطين المذكورين فيما ينظر لما هو والثاني المنع للغنى الثاني وهو ضياع النسب ومحل الخلاف في المختبر فان جهل حاله لم يفرق طعا وحيث منع زرع من يده لثلاث اسافره بغتة ومن ثم بحث الاذرى انه لو التزم الإقامة ووثق منه بما أقر بيده وهذه مغارة لثلاثي قبلها لا فائدة هذه انه غريب باحدهما فقط وصدق الاولى بما لو كان مقيما به ما أو باحدهما أو غريبا عنهما وان توهم بعضهم اتحادهما نعم لو قال أولا ولو غريبا أفاد ذلك مع الاحتصار (وان وجدته) بلدى (ببادية آمنة فله نقله الى بلد) والى قرية لانه أرفق به أما خير آمنة فيجب نقله الى مأمن وان بعد (وان وجدته بدوى) وهو ساكن البدو (ببلد فكالحضرى) فان أقام به فذلك والام ينقله لادون من محل وجوده بل لمثله أو أعلى بالشرطين السابقين

فليس فيه تفويت على الزوج بخلافه هنا (قوله بالشرط المار) هو عدم تعهدهم أنفسهم (قوله وليس للفارع) أى من خرجت له القرعة وقوله ترك حقه أى فباثم وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزم به القاضي لانه بالتقاطه تعين عليه تربيته (قوله فريف) قضيته اعتبار العماره في معنى الريف وظاهر ما تقدم في باب المناهى خلافه الا أن يقال تسميتها عماره باعتبار صلاحيتها للزراعة ونحوه ويؤيده ما فى احياء الموات من تسمية نهضة الارض للزراعة ونحوها عمارة الا أن هذا الجواب يبعده جعله العمارة مقسما ثم تقسيمها الى الريف وغيره (قوله لكن يشترط تواصل الاخبار) أى

على العادة (قوله بالشرطين المذكورين) هما تواصل الاخبار وأمن الطريق وأراد بأمن الطريق ما يشمل (او) المقصد فلا يقال سيأتى له في قوله وان شرط جواز النقل مطلقا أمن الطريق والمقصد وتواصل الاخبار وانه عند الشروط ثلاثة (قوله في المختبر) أى بالامانة (قوله وهذه مغارة) اذ الثانية على ما ذكره أخص من الاولى فليس المراد بالمغارة تبانها (قوله وصدق الاولى) هذا لا يمنع ان تلك تغنى عن هذه بل يدل عليه نعم فديغفل عن خصوص هذه اه سم على حج (قوله من محل وجوده) أى ولو محله من بلد اختلفت محلانها اه حج ولا ينافيه قول الشارح السابق نعم لو قربت البادية من البلد أو القرية الح لا مكان محل ما هنا على ما لو خفي الطرف المنقول اليه عن المنقول منه بحيث يحصل في العود الى المنقول منه مشقة كبيرة

على المعلم بل للتعليم قال الا ان يقال يكفي عود الفائدة اليه وان لم تخصصه فليتأمل اه (أقول) والفرق حاصل أيضا بقوله لتعيينه عليه بحضور الصف اذ معنى تعينه عليه الذي امتاز به عن المعلم انه اذا حضر الصف كان التعين عليه عينيا لانه بحيث لا يسقط عنه بفعل الغير وان كان فيه الكفاية بخلاف مسئلة التسليم فتدبر (قوله ٣٢٩ أما الذي فتصح الخ) أى ويغتفر

الجهل بالعمل المستأجر له للضرورة كما سيأتى فى كلامه فى فصل بصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها غالبا (قوله أى فيها) انما فسر به ليشمل ما اذا كانت النية لها ولتعلقها الذى صرح به بعد (قوله أو أوتعلقها) أى كالأمانة (قوله ما لا بد منه) أى فى الحصول وان لم يأتم بتركه (قوله كالاذان) قال الشيخ فى الحاشية وينبغي ان يدخل فى معنى الاذان اذا استوجر له ما جرت به العادة من

(أو) وجده بدوى (ببادية أقر يده) لكن يلزمه نقله من غير امانة اليها (وقيل ان كانوا ينقلون للنجعة) بضم فسكون أى اطلب الرعى أو غيره (لم يقر) بيده لان فيه تضييعا للنسبة والاصح انه يقر لان أطراف البادية من البلدة وعلم مما تقرران له نقله من بلد أو قرية أو بادية لمثله ولا على منسه لادونه وان شرط جواز النقل مطلقا ان أمن الطريق والمقصد وتواصل الاخبار واختبار أمانة الملتقط (ونفقته فى ماله) كغيره (العام كوقف على القطاء) وموصى به لهم وانما صرح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لان الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كإدال عليه كلامهم فى الوقف ونبه عليه الزكشى وإضافة المال العام اليه لاسمحاقه الصرف عليه منه والافه وتجاوز اذ هو حقيقة للجهة العامة وليس مملوكا له وأفاد السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لان وصفه بالفقر غير محقق فيه لكن خالفه الاذرى اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيرا وهو أوجه (أو الخاص وهو ما اختص به كنياب ملفوفة عليه) فلبوسه الذى صرح به فى المحرر أولى ولهذا أسقطه المصنف (ومفروشة تحته) ومغطى بها وادابة عنانها بيده أو مشدودة بوسطه أو أرباعها (وما فى جيبه من دراهم وغيرها ومهده) الذى هو فيه (ودنانير منشورة فوقه وتحته) بالاجماع لان له يد واختصاصا كالبالغ والاصل الحرية ما لم يعرف غيرها وقضية كلامه التخيير بين العام والخاص والاوجه كما أفاده بعض المتأخرين تقديم الثانى على الاول فان حملت أوفى كلامه على التنويع لم يرد ذلك (وان وجد) وحده (فى دار) مثلاً أو حانون لا يعلم غيره (فهى) أى الدار ونحوها (له) لليد من غير مزاحم فان وجد فيها غيره كقسيط يرب أو لقيط وغيره فله ما كالمالك على دابة بلور كبا أحدها وقاها الآخر فالاول فقط لتمام الاستيلاء وما فى الروضة عن ابن كج من انها بينه - ماوجه كما قاله الاذرى والصحيح انها للراكب والحق بذلك الاذرى أيضا ما لو كانت الدابة مربوطة بوسطه وعليها راكب معترض بذلك قول الشيخين انها بينه - ما وقد يجاب بان العادة جارية بان السائق يكون آلة للراكب ومعيناه فلا بد له معه بخلاف ما هنا فان ربطها بوسط الطفل قرينة ظاهرة على ان له فيها يد والراكب ليست معاوضة لها فسميت بينهما هذا والاوجه فيها أيضا ان السيد للراكب كالتى قبلها ولو كان على الدابة المحكوم يكون له شئ فله أيضا ولا يحكم له ببستان وجد فيه فى أوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول فى البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعية وجدها كما قال فى الروضة ينبغي القطع بانه لا يحكم له بها وأخذ الاذرى من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التى لم تجر عادة بسكناها والمراد كإنبه عليه الزكشى بكون ما ذكره صلاحينه للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق للحكم بحصة مالكه ابتداء فلا يسوغ للمالك بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه ويتردد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار سكنه فى هوائه والا قرب لانه لا يسمى فيها عرفا سيما

(قوله لكن يلزمه نقله) أى بان ينتقل معه الى الامانة ان كان مسكنه غيرها أو يقيم مقامه أمينا يتولى أمره فى الامانة (قوله من البلدة) أى قريبة من اطراف البلدة (قوله وهو أوجه) أى وعليه فلو تبين له مال أو منفق فالقياس الرجوع بما صرف عليه (قوله أو مشدودة بوسطه) أى عنانها مشدودة بوسطه ولو عبر به كان أوضح والظاهر ان كون شدها

بوسطه ليس بقيد بل مثل الوسط بقية اعضائه (قوله والحق بذلك) أى بالراكب (قوله ان اليد للراكب) أى سواء كان عنانها مشدودا بوسط الآخر أو بيده أو غيرها وقوله انه لو كان أى البستان (قوله ثبت عندى انه ملكه) أى وفائدة ذلك انه لو ادعاه أحد ببينة سلم للذى (قوله لكنه فى هوائها) بان كان علو العتبة جزءا من الدار بخلاف ما اذا خرجت العتبة عن سميت الدار ولا يحكم له بها أقطعا (قوله والا قرب لا) أى عدم الحكم بكونها له

الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لان ما وان لم يكونا من مسماء شرعا صار امنه بحسب العرف اه (قوله وشمل كلامه زيارة قبر الخ) صريح في وجوب النية فيه ولا بعده في التماز عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد وعبرة التحفة ودخل في تحجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده ومشاهدته فلا يصح الاستنجار لها كما قاله الماوردي

(قوله نعم بحث الاذرى) معتمد وقوله قضى له به أى والقرض انه ليس بعمل يعلم انه ملك لغير اللقيط أما لو كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده على البيت وعلى ما فيه والا قرب انه يقسم بين اللقيط وصاحب البيت لان لكل منهما ما (قوله وكذا ثياب ودواب) أى ومن ذلك ما لو عرف ٣٣٠ رق عبد بطريق من الطرق ووجد ذلك الرقيق مربوطا بوسط اللقيط فنحكم

بذلك الرقيق للقيط (قوله البعيد) أى عرفا (قوله ولو محكوما بكفره) هو ظاهر في غير دار الحرب أما هي فان أخذ بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه تجب عليه نفقته وأما لو لم يقصد ذلك فهل ينفق عليه من بيت المال الخ أم لا فيه نظرا والقرب الاول لان أخذه له صيره كأنه في امانه (قوله اقترض عليه) أى على اللقيط لا على بيت المال ثم رأيت في الخطيب مانعه وان لم يكن في بيت المال شيء أو كان ثم ما هو أهم من ذلك كسد تغريمه بضرره لو ترك أحوال الظلمة دونه اقترض له الامام من المسلمين في ذمة اللقيط كالمضطر الى الطعام فان تعذر الاقتراض قام المسلمون الخ اه (قوله من ياتي في

ان كان باهما مقفولا بخلاف وجوده بسطحها الذي لا مصلح له منها لان هذا يسمى قهسا عرفا (وليس له مال مدفون تحته) يحمل لم يحكم بملكه له ككبير جالس على أرض تحت ادفين وان كان به ورقة متصلة به انه له نعم بحث الاذرى انه لو اتصل خيط بالدفين وربط بنحو ثوبه قضى له به لاسيما ان انضمت الرقعة اليه أما ما وجد بكان حكم بانه له فهو له تبع للمكان كما صرح به الاذرى وغيره (وكذا ثياب ودواب) وأمتعة موضوعة بقبره في غير ملكه ان لم تكن تحت يده (في الاصح) كمالو بعدت عنه وفارق البائع حيث حكم له بامتعة موضوعة بقبره عرفا كما قاله السبكي بان له رعاية والثاني انه له عملا بالظاهر وعلى الاول لو حكم بان المكان له كان له ذلك أيضا أخذ بما صرح به المصنف في نكته وخرج بقبره البعيد فلا يكون له جزما (فان لم يعرف له مال) خاص ولا عام (فالاظهر انه ينفق عليه) ولو محكوما بكفره خلافا لما في الكفاية تبع للماوردي لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزية (من بيت المال) من مهم المصالح مجانا كما اجمع عليه الصحابة وقياسا على البالغ المعسر بل أولى والثاني المنع بل يقتضيه عليه من بيت المال أو غيره لجواز ان يظهر له مال (فان لم يكن) في بيت المال شيء أو كان وتم ما هو أهم منه أو منع متوليه الاخذ منه ظمنا اقترض عليه الحاكم ان رآه والا (قام المسلمون) أى مياسيرهم والا وجه ضبطهم عن ياق في نفقة الزوجة فلا يعثر قدرته بالكسب (بكفايته) وجوبا (قرضا) بالق ف أى على جهته كما يلزمهم اطعام المضطر بالعوض (وفي قول نفقة) لجزه فان امتنعوا كلهم فالتهم الامام ويفرق بين كونها هنا قرضا وفي بيت المال مجانا بان وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين فلهم فيه حتى مؤكدون مال المياسير واذال مهم وزعها الامام على مياسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استووا في نظره تخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ فن سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين فان ظهر له سيد أو قريب يرجع عليه وان ضعفه في الرضة وما نوزع به من سقوط نفقة القريب ونحوه قضى الزمان يرد بماسيا في انها نصير ديننا بالاقتراض (وللنقط الاستقلال بحفظ ماله في الاصح) لانه يستقل بحفظ المسالك فانه أولى وقيد الاذرى ببحثا بعدل يجوز ايداع مال اليتيم عنده والثاني يحتاج الى اذن القاضي وعلى الاول ليس له خاصة من نازعه فيه الا بولاية من الحاكم وللأقاضي نزعه منه وتسليمه لامين

نفقة الزوجة) أى وهو من زاد دخله على خرجه (قوله أى على جهته) والمراد انه على الطفل لا على بيت

المال كما يعلم من قوله كما يلزمهم الخ ثم ان ظهر له مال قضى منه والا فهو باق في ذمته كغير اللقيط المعسر (قوله ويفرق بين كونها هنا) هذا الفرق صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال أو منفق اه سم وهو صريح قول الشارح قبل من سهم المصالح مجانا (قوله واذال مهم) أى اتفاقا (قوله فن سهم الفقراء أو المساكين الخ) أى بحسب ما يقتضيه حاله من كونه فقيرا الخ لانه يأخذ بجمعها (قوله رجع عليه) أى سواء كان الاتفاق من بيت المال أو المسلمين ولا ينافيه ما مر من انه ينفق عليه من بيت المال مجانا لجواز حمله على من لم يظهر له مال ولا منفق وحمل ما هنا على خلافه لكن قضية ما مر عن سم ان هذا مفروض في مياسير المسلمين والقرب ما اقتضاه كلام الشارح لانه حيث ظهر له مال تبين عدم الوجوب على بيت المال أو يقال هو مفروض فبين بلغ (قوله بعدل يجوز ايداع الخ) أى بان كان أمينا آمنا

وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه مما تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فقد دخلهما الاجارة والجمالة (قوله لما فيها من شائبة المال) تعليل للثمن كما هو عادته ومثله ما في معناه والا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك (قوله في مال ممونه) اهل صوابه مال مائنه (قوله اومع الدعاء بمثل الخ) معطوف على عند القبر وكذا قوله بعد او يحضرة المسنة اجر أي او عند غير القبر مع الدعاء وقوله له متعلق بحصل وقوله او بغيره عطف على بمثل أي كالغفرة (قوله أي حيث أمكنت مراجعته) أي بأن سهل استئذانه بلا مشقة ولا بذل مال وان قل (قوله والاوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة) أي ويصدق في قدر الانفاق ان كان لا تقابه ويؤخذ من هذا جواب حادثه وقع السؤال عنها وهي ان رجلا اذن لوالد زوجته في الانفاق على بنته ولديها في كل يوم خمسة أنصاف من الفضة العددية ٣٣١ مدة غيبته ثم ان الشهود شهدوا بانته انفق ما اذن له في انفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الانفاق في كل يوم وهو ان الحق يثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على انهم رأوا ذلك في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية أصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة في أداء النفقة

فوفصل في الحكم بإسلام اللقيط وغيره وكفرها بالتبعية للدار أو غيرها اذا وجد لقيط بدار الاسلام) ومنها ما علم كونه مسكنا للمسلمين ولو في زمن قديم فغلب عليه الكفار كقرطبة نظر الاستيلاء القديم لكن نقل الرافعي عن بعض المتأخرين ان محله ان لم يمنعونها والافهى دار كفر وأجاب عنه السبكي بأنه يصح ان يقال انها صارت دار كفر صورة لاحكامها (و) ان كان (فيها) أهل ذمة (أو عهد كما قاله الماوردي وغيره (أو) وجد (بدار فتحوها) أي المسلمون (وأقروها بغير كفر صلحا) أي على وجه الصلح (أو) أقروها بغيرهم (بعد ملكها بجزية وفيها) أي الدار في المسائل الثلاث حتى في الاولى كما قاله الدارمي وان نظره فيه غيره والاخيرتان دار اسلام كما قاله وان نظر السبكي في الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو مجتازا (حكم بإسلام اللقيط) تغليب الدار الاسلام نظرا لحدود وغيره الاسلام يعاود ولا يعلى عليه وحيث لا ذى ثم قسم باطنا والا فظاهر فقط قاله الماوردي اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالاحتراز تغليب الحرمة دارنا بخلافه في قوله (وان وجد بدار كفر كافر ان لم يسكنها مسلم) فاحتيازه فيها لا اعتبار به (وان سكنها مسلم) يمكن أن يكون منه (كاسير) منتشر (وتاجر قسم في الاصح) تغليب الاسلام فلوان كره ذلك المسلم قبل في نفي نسبه دون اسلامه والثاني كافر تغليب الدار والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر قاله الاذرى بخلاف بل ينبغي الاكتفاء ببلت يمكن فيه الوقوع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد طرده بنحو شهر لا استحالة كونه منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم واحد عصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم ألف لقيط مثلا حكم بإسلامهم وهذا اذا كان لاجل تبعية الاسلام كاسابي فذلك أولا مكان كونه منه ولو على بعد وهو الظاهر ففيه نظر لا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة اه واعلم انه يؤخذ من اكتفائهم في دارنا بالمجتاز وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفى في دارهم الا بالامكان القريب عادة وحينئذ قالوا وجه

شهدوا بانته انفق ما اذن له في انفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الانفاق في كل يوم وهو ان الحق يثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على انهم رأوا ذلك في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية أصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة في أداء النفقة

ذلك فيها احتراز عما لو كان فيها كفار فقط أما لو لم يكن فيها أحد فينبغي الحكم بإسلامه لانهم اداروا سلام ولا معارض اه سم على حج (قوله والاخيرتان دار اسلام) أي كالأولى وان أوهم عطف قوله أو بدار فتحوها صلحا بخلافه (قوله يمكن كونه منه ولو مجتازا) ظاهره انه لا يشترط هنا مضي زمن يمكن في الحمل والولادة وهو ظاهر أخذ من قول حج بعد قول الشارح الا في دار الكفر والا فلا وهذا أوجه مما ذكره الاذرى فتأمله ويفرق بين الدارين بان شرف الاولى اقضى الاكتفاء فيها بالامكان وان بعد فدخل المجتاز بخلاف الثانية فاشترط فيها قرب الامكان وهو انما يوجد عند السكنى لا الاحتياز (قوله ما يقطع حكم السفر) أي وهو أربعة أيام غير يوم الدخول والخروج (قوله انه لو كان مسلم) أي رجل أو امرأة (قوله وحينئذ قالوا وجه) معتمد

وقوله لليت متعلق بالدعاء (قوله وسيأتى فى الوصايا ما يعلم منه ان وجود استحضاره بقلبه الخ) أى خلاف ما أفاده قوله قبل أو بحضوره المستأجر ومع ذكره فى القلب من اعتبار اجتماعهما فالخاصل صحة الاجارة فى أربع صور القراءة عند القبر والقراءة لا تعتمد لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بحضوره المستأجر والقراءة مع ذكره فى القلب وخرج بذلك القراءة لأمع

(قوله امكانا قريبا) فى ما لو أمكن فى البعض دون البعض فيحتمل انه كما لو اشتبه مسلم بكافر اه سم على حج ويحتمل وهو الاقرب ان يحكم بأسلام من وقع فيه الشك وان كثر رعاية لحق الاسلام كما حكم بالاسلام ونفى النسب فيما لو كان فى البلد مسلم يمكن كونه منه فنفاه وأنكر الوطء من أصله رجلا كان أو امرأة حتى لو وجدت المسلمة التى فى البلد بكرا أى أو كانت لا يمكن الوصول اليها إعادة ككون المسلمة ٣٣٣ بنت ملكهم لحقها على ما هو مقتضى اطلاقهم (قوله والاقرب اعتبارا لحاق

القائف) أى فيما لو حكم بأسلامه بالدار فاقام ذى الخ (قوله وفى النسوة الخ) معتمد وقوله انه ان ثبت أى بان شهدن بولادة زوجة الذمى له (قوله عن حكم الاسلام) أى الذى حكم له به بسبب الدار وتقوى بالصلاة والصوم (قوله لكن فى المذهب الخ) هذا هو المعتمد (قوله ما سبق من الخلاف) أى والراجح منه الاقرار (قوله ويحكم بأسلام الصبي الخ) تنبيه بمقتضى حكمهم بأسلام اللقيط تارة وكفره أخرى ان لقاض رفع اليه أمر لقيط الحكم بكفره فيما نصوصا على كفره وهو ظاهر وأما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر أحد فان فعل كفر لان

انه متى أمكن كونه منه امكانا قريبا لإعادة فسلم والا فلا أما سير محبوس فى مطمورة قال الامام فينتجه انه لا أثر له كالأثر للمجتمعات انتهت وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين اذ لم يمكن فى المحبوسين امرأة ولو وجد اللقيط بيرة فسلم حكمه شارح التيجيز عن جده وهو ظاهر ان كانت بيرة دارنا أو لا يد لا حد عليها فان كانت بيرة دار حرب لا يطررها مسلم فلا ولد الذمية من الزنا بمسلم كافر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لانه مقطوع النسب عنه خلافا لابن خرم ومن تبعه (ومن حكم بأسلامه بالدار فاقام ذى) أو معاهد أو مؤمن كما قاله الزركشى (بينة بنسبه لحقه) لانه كما سلم فى النسب (وتبعه فى الكفر) فارتفع ما ظنناه من اسلامه لان الدار حكم باليد والبيئة أقوى من اليد المجردة وتصور علوقه من مسلم بوطء شبهة أمر نادر لا يقول عليه مع البيئة وشمل كلامه ما لو تمحضت البيئة نسوة وهو الوجه من وجهين حكاهما الدارمى والاقرب اعتبار الحاق القائف لانه حكم فهو كالبينة بل أقوى وفى النسوة انه ان ثبت بين النسب تبعه فى الكفر والا فلا (وان اقتصر) الكافر (على الدعوى) بانه ابنه ولا حجة له (فالذهب انه لا يتبعه فى الكفر) وان لحقه فى النسب لا نأخذ بمنايا اسلامه ولا نغيبه بمجرد دعوى كافر مع امكان تلك الشبهة المادرة والطريق الثانى فيه قولان ثانى ما يتبعه فى الكفر كالنسب وجعل الماوردى محل الخلاف ما اذا استلحقه قبل ان يصدر منه صلاة أو صوم فان صدر منه ذلك لم يغير عن حكم الاسلام قطعه أو سواها قلنا يتبعه فى الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين أبوى عيمز وصف الاسلام وبينه قال فى الكفاية وقضية اطلاقهم وجوب الحيولة بينهم ان قلنا بعدم تبعيته له فى الكفر لم يكن فى المذهب انه يستحب تسليمه لمسلم فاذا بلغ ووصف الكفر فان قلنا بالتبعية قرر لكنه يهدد له يسلم والا ففى تقريره ما سبق من الخلاف (ويحكم بأسلام الصبي بجهتين آخر بين لا يفرضان فى لقيط) وانما ذكرنا فى باب استطراد (أحدهما الولادة فاذا كان أحد أبويه مسلما وقت العلوق) وان علا ولو أثنى غير وارثة أو فنان قبل الطفر به أو بعده كما سيأتى مبسوطا فى السير وشمل ذلك ما لو كان حدث الولد بعد موت أصله وهو الوجه من تردد

الحكم بالكفر رضاه اه فهو غلط قبيح اذ يلزم عليه ان لا يحكم برده أحد ولا بكفر لقيط وهو فاسد وأفسد فيه منه ما عل به لان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم بأثارة المترتبة عليه فلا رضاه ويلزمه ان لا يحكم بنحو نالانه رضاه نعم له اذا سلم مميزان يحكم بعدم صحة اسلامه اذا احتج اليه لا بكفره الا بالنسبة للأحكام الدنيوية وكذا يقال فى أطفال الكفار لانهم فى الجنة فلا يطاق الحكم بكفرهم اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله وما قيل الخ أفتى شيخنا الرملى بما يوافقه فانه أفتى فى صغير من أولاد الذميين أسلم أو مات أبوه ثم أسلم بأنه لا يجوز للقاضى الحكم بكفره لان الرضا بالكفر كفر ولا يصح الحكم به فله مخالف الحكم بأسلامه اه وقوله ليس معناه الخ قد يقال بل لو كان به نفسه لم يقتض الرضا لان الحكم اظهار حصول المحكوم به وبمجرد ذلك ليس فيه رضاه وقوله لا بكفره الا بالنسبة الخ قد يقال ما المانع من اطلاق الحكم فانه انما يقصد به أثارة الدنيوية اه (قوله بعدم موت أصله) ع انظر لومات الصغير ثم الاب هل يتبعه بعد الموت كعكسه حتى يدفن فى مقابر المسلمين فليراجع اه سم على منزه (أقول) الظاهر عدم التبعية لقطع الأحكام الدنيوية بالموت ونقل بالدرس عن بعض

أحد هذه الأربعة وسيأتي قبيل الفصل ما يفيد عدم صحة الإجارة له وأما ما في حاشية الشيخ من اعتماد الصحة في الآتي

الحوامش خلافه وفيه وقفة ويقال على تسليم صحة ما ببعض الحوامش فيمكن توجيهه بأن مراعاة جهةه وشرفه اقتضى ذلك كالولد بعد موت أصله المسلم وإن بعد (قوله فهو مسلم) أي تجري عليه أحكام المسلمين ومنها أنه لو بلغ ولم يعلم بالإسلام أحد أصوله ثم مات غسل وكفن وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين وكان من أهل الجنة وإن عوقب على ترك الصلوات ونحوها لأنه مخاطب بما يتقدير كفره فكيف وهو الآن مسلم فليتنبه له (قوله وإن ارتد) أي الواحد (قوله ولو علق بين كافرين) أي حصل أو وجد ويجوز قرأته للفعول أي علق به بين كافرين (قوله وإن علا) فيه مسامحة بعد فرضه الكلام فيمن علق بين كافرين فالمراد وإن علا أحد أصول أحدهما (قوله ولو أمكن احتلامه فادعاه) أي فادعى بعد إسلام أصوله أنه احتلم قبل إسلام ذلك الواحد حتى لا يتبعه في الإسلام (قوله غير ظاهر) هذا السوق يقضى اعتماد ٣٣٣ ما اقتضاه اطلاعتهم ومثله في حج

فيه ولو مع وجود حى أقرب منه بشرط نسبته إليه نسبة تقضى التوارث ولو بالرحم فلا يرد آدم أبو البشر صلى الله عليه وسلم (فهو مسلم) بالاجماع وإن ارتد بعد العلق (فإن بلغ ووصف كفراً) أي أعرب به عن نفسه كافي المحرر (فترد) لأنه مسلم ظاهر أو باطن (ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما) وإن علا كما ذكر قبل بلوغه ولو بعد تمييزه (حكم بإسلامه) إجماعاً كما في الإسلام الأب وغيره بالإسلام يعلم ولا يعلم عليه ولو أمكن احتلامه فادعاه قبل إسلام أصله فقطاهر إطلاقهم قبول قوله فيه لمن أمكنه قبوله هنا فلا يحكم بإسلامه وما بحثه الولي العراقي من عدم قبول قوله إلا أن ينبت على عاتقه شيء من خش غير ظاهر اللهم إلا أن يقال الاحتياط للإسلام يلغى قوله المانع له لاحتمال كذبه فيه ولا صل بقاء الصغر كالصبي فيما ذكر المجنون ولو بعد بلوغه المحكوم بكفره (فإن بلغ ووصف كفراً فترد) أسبق الحكم بإسلامه ظاهراً وباطناً (وفي قول) هو (كافر أصلي) لأن تبعيته أزال الحكم بكفره وقد زالت باستقلاله فعد لما كان عليه أولاً وبني عليه أنه يلزمه التلغظ بالإسلام بعد البلوغ بخلافه على الأول ومن ثم لم مات قبل التلغظ جهز كسـ لم بل قال الإمام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني أيضاً لأن هذه الأمور مبنية على الظواهر وظواهر الإسلام انتهى ولعلهم لم ينظروا لوجوب التلغظ عليه على الثاني أذ تركه بوجوب أمته دون كفره كالأجنبي وما ذكره في الأحياء كالحلي من أن المسلم بالإسلام أحد أبويه لا يغني عنه إسلامه شيء أم لم يسلم بنفسه غريب أو سبق قلم على ما قاله الأذري أو مفرع على وجوب التلغظ ولو تعلق ثم ارتد فترد قطعاً ولا ينقض ما جرى عليه من أحكام الإسلام قبل رده على الأصح الجهة (الثانية إذا سبي مسلم) ولو صيماً مجنوناً وإن كان معه كافر كامل (طفلاً) ومجنوناً ومراوده به الجنس الشامل لذكر كل وإنشاء متصداً

ثم ذكر أنه أفتى في حادثة بما يوافق بحث أبي زرعة فهو يدل على اعتماد الثاني وهو كلام أبي زرعة وعبارته وقد سننات عن يهودى أسلم ثم وجد بنته من زوجة فادعى صباها لتتبعه وادعت البلوغ هى وزوجها فاقبت بانه يصدق امانى دعوى الاحتلام فلما تقرران الاحتياط للإسلام اقضى مخالفة القاعدة من تصديق مدعى البلوغ بالاحتلام وأمانى دعوى السن أو الحيض فبالأولى لا مكان الاطلاع عليهما فكاف مدعى أحدهما البينة وقد صرح جوابه

لرباع أو كاتب أو قتل ثم ادعى صبا يمكن صدقه بخلاف ما لو زوج لأن النكاح يحتاط له ويجرى بين الناس فكون الولي صبياً بعيد جداً فلم يلتفت إليه وإن أمكن والمجنون المحكوم بكفره يلحق أحد أبويه إذا أسلم كالصبي (قوله يلغى قوله المانع له) أي للإسلام (قوله وكالصبي فيما ذكر) أي من الحكم بإسلامه (قوله بخلافه على الأول) يعنى أنا إذا قلنا من وصف الكافر بعد بلوغه كافر أصلي إذا بلغ ولم ينطق بكفر ولا إسلام يطالب بكلمة الإسلام لأنه زال الحكم بإسلامه بعد استقلاله بالبلوغ وإن قلنا أنطق بالكفر صار مرتداً إذا بلغ بعد الحكم بإسلامه ولم ينطق بكفر لا يطالب بكلمة الإسلام لأنه لم يعرض بعد بلوغه ما ينافي إسلامه الذى حكم به (قوله أذ تركه) أي التلغظ (قوله ما لم يسلم بنفسه الخ) قضيته أنه لو بلغ عاقلاً ثم جن وحكم بإسلامه تبعاً لغيره ذلك في إسقاط ما سبق على الجنون بعد البلوغ في الكفر (قوله أو مفرع على وجوب التلغظ) هذا لا يظهر مع قوله وكأنهم لم ينظروا الخ فتأمل سم على حج (أقول) قد يجاب بأن المراد أن القائلين بالثاني لم ينظروا الخ وقوله وإن كان معه كافر أي مشارك في سببه (قوله ومراوده به) أي بالطفل وانما يحتاج إلى هذا التأويل بناء على أن الطفل خاص بالذكور الواحد وهو المشهور أمة وقال ابن الأنباري كافي المصباح ويكون الطفل بلفظ واحد للذكور والمؤنث والجمع قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء وتجوز المطابقة في التثنية والجمع والتأنيث فيقال طفلة وأطفال وطفلات

فلم أدر مأخذه (قوله جاز كما أفاده جماعات) قال الشهاب بن قاسم ويؤخذ منه جواز جعل ذلك أو مثله في ضيقة فلان (قوله وفي الثانية هذا أو بلاغ التابى الخ) قال الشهاب بن قاسم بما أمل هذا جدا (قوله لو قوعها) متعلق بصارفة وقوله عما استوجر له متعلق بوقوعها أى أنها ٣٣٤ تصرف القراءة لما استوجر له عن غيره (قوله ويؤخذ منه أنه لو استوجر لم يطلق القراءة

وصحناه) أى خلاف ما مر من الحصر في الصور الأربع

(قوله فلا يحكم بإسلامه) من تمة كلام القاضي (قوله لا أبو به في الأصح) أى فلو كان سايه يهوديا أو نصرانيا صار هو كذلك وإن كان أبواه يهوديين أو وثنيين مثلا ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الأولاد والأبوين أو بعضهم في اليهود والتمصر وهذا ينفعك في صور ذكرها في الفرائض يستشكل تصويرها اه سم على ج (قوله ثم أسلم) أى أو أحدهما (قوله فان قلنا يملكه كله فكذلك) أى لم يحكم بإسلامه (قوله أو غنيمة وهو الأصح) عبارة شيخنا الزياى في أول باب الاستبراء بعد حكاية تحريم وطء السراى عن الجوينى والتغال والمعمد جواز الوطء لاحتمال أن يكون السابى ممن لا يلزمه التحميم كذى ونحوه لانا لا نعزم بالشك رملى اه وعبارة ج هنا فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الأصح فهو

ومتعددا (تبع السابى في الاسلام) ظاهره أو باطنا (ان لم يكن معه أحد أبويه) بالا جاع ولا اعتبار بمن شذ ولا نه صار تحت ولايته كالأبوين وقضية الحكم بإسلامه باطنا أنه لو بلغ ووصف كفرا كان مرتدا وهو كذلك كما صرح حوايه وان أوهم كلام بعض الشراح أنه كافر أصلى اما اذا كان معه أحدهما وان علا كما أشار اليه الأذرى بان كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وان لم يتحد المسالك وقد سبى ما أو تقدم الأب فيما يظهر وان أطلق القاضي في تعليقه أنه اذا سبق سبى أحد هاسبى الآخر تبع السابى فلا يحكم بإسلامه لان تبعيته ما أقوى من تبعية السابى وان ما تبعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبى (ولو سباه ذى) قال الامام قاطن يملأ ذنا والبغوى ودخل به دارنا والدارى وسباه في جيشنا وكل انما هو قيد للخلاف في قولهم (لم يحكم بإسلامه) بل بكونه على دين سايه كما ذكره الماوردى وغيره لا أبويه (في الأصح) لان كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا فى أولاده فكيف يؤثر فى مسييه ولا فى تبعية الدار انما يؤثر فى حق من لا يعرف حاله ولا نسبه والثانى يحكم بإسلامه تبعاً للدار والوجه انه لو سبى أبواه ثم أسلم صار مسلماً بإسلامهما خلافاً للعلمى ومن تبعه ويقاس به ما لو أسلم أباهما بنفسهما فى دار الحرب أو خرجا اليها وأسلموا وهو الأصح وخرج بسباه فى جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الأصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين ويبحث السبى ومن تبعه أنه لو أسلم سايه الذى أو قهر حربى صغيرا حرييا وما ملكه ثم أسلم تبعه لان له عليه ولاية وملكه وذلك علة الاسلام فى السابى المسلم وفى فتاوى البغوى ابداء وجهين فى كافر اشترى صغيرا ثم أسلم هل يتبعه وأوجهه ما عدم التبعية بل وكذا فيما قبله ولا يلحق بالسبى غيره لانه مع كونه أقوى فى القهر انما يؤثر ابتداء فلا يقاس به غيره فى الاثناء وتصریح الشيخين بان التبعية انما تثبت فى ابتداء السبى يؤيد ما ذكرناه والمستأن من كالذى ولو سباه مسلم وذى حكم بإسلامه تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره ولو سبى الذى صبي أو مجنوناً وباعه لمسلم أو باعه المسلم السابى له مع أحد أبويه فى جيش واحد ولو دون أبويه من مسلم لم يتبع المشتري لفوات وقت التبعية لان انما تثبت ابتداء ولو جنى اللقيط المحكوم بإسلامه خطأ أو شبه عمد فوجها فى بيت المال اذ ليس له عاقلة خاصة أو عمد وهو بالغ عاقل اقتص منه والا فالدية مغلظة فى ماله كضمان متلفه فان لم يكن له مال فى ذمته وان قتل خطأ أو شبه عمد ففيه دية كاملة عملاً بظاهر الحرية توضع فى بيت المال وارش طرفه له وان قتل عمد فلا مال العفو على مال لا يجاناً لانه خلاف مصلحة المسلمين أو يقتص لا بعد البلوغ وقبل الافصاح بالاسلام بل تجب دية كما صححه المصنف فى تحصيله وصوبه فى المهمات ويقتص لنفسه فى الطرف ان أفصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس فاطعه قبل البلوغ له الى بلوغه وفاقته وياخذ الولى ولو حاكم دون الوصى الارش لمجنون فقير لا لغنى ولا لصبي غنى أو فقير فلو افاق المجنون وأرد رد الارش ليقصص منع (ولا يصح) بالنسبة لاحكام الدنيا (اسلام صبي مميز استقلالاً على الصحيح) كغير المميز بجامع

انتفاء

مسلم لان بعضه للمسلمين (قوله ولو سباه مسلم وذى) هذا داخل فى عموم قوله أو لا وان كان معه كافر

كامل الخ الا ان يقال أراد بالكافر الاول الحربى (قوله والا فالدية مغلظة فى ماله) أى ان كان (قوله لا بعد البلوغ) أى لان قتل المحكوم بإسلامه بعد البلوغ الخ فلا يقتص له الامام لعدم تحقق المكافأة (قوله بل تجب دية) أى وتوضع فى بيت المال أيضاً (قوله فيحبس فاطعه) أى وان طالبت مدة انتظار البلوغ والافاقه (قوله ولا لصبي غنى أو فقير) أى لان له أمد بانتظار

(قوله وانما صحت له مع نفيها) يعني مع عدم ذكرها كما أوله بذلك الشيخ في الحاشية حتى لا ينافي ما سيأتي قريبا (قوله ولا تستحق أجرة من وقت الفسخ) أي وإن أرضعت كما هو ظاهر (قوله باختلاف سنة) قد يؤخذ منه ان المراد بوضعه ذكر سنة فليراجع (قوله ما يكثر اللبن) ينبغي ان المراد كثرة الى حد الكفاية لا غير فليراجع (قوله كوطء حليل بضر) وتقدم انه ليس مستأجرها للارضاع منع زوجها من الوطء خوفاً للحبل وانقطاع اللبن فلعلهم يرون ٣٣٥ الفرق بين تغير اللبن واختلافه

على الطفل لان هناك مندوحة وهي الفسخ ويحتمل ان ما هناك في موضع المستأجر للزوج وما هناك امتناعه على المرأة ولا تلازم بينهما ويحتمل ان ما هناك في مجرد الخوف وما هناك غلبة الظن ثم رأيت شيخنا

(قوله وفارق نحو صلاته)

أي حيث صحت من المميز وقوله بانه لا يتنفل به أي بالاسلام (قوله ويكون من الفاترين اتفاقاً) أي فلا يجري فيه الخلاف الواقع في أطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي أن يكون من الفاترين اتفاقاً أيضاً من اعتقد الاسلام أول باوغيه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين اهـ سم على ج

بوفصل في بيان حرية

اللقيط ورقه

(قوله ورده الشيخ) معتمد

لكنه جرى عليه في شرح

منهجه وقوله فأقر اللقيط

له به أي بالرق وقوله مالو

أقر به أي بالرق وقوله وقد

انتفاء التكليف ولان نطقه بالشهادتين خبر وخبره غير مقبول أو انشاء فهو كمنقوده والثاني يصح اسلامه حتى يرث من قريبه وعلى الاول تستحب الحيولة بينه وبين أيويه لثلايفتناء وقيل تجب ونقله الامام عن اجماع الاصحاب وانتصر لجهة اسلامه جمع مستدلين بجهة اسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده أجد يتبع كونه قبل بلوغه واليهي وغيره بان الاحكام اذ ذلك كانت منوطة بالتمييز الى عام الخندق وفارق نحو صلاته بانه لا يتنفل به اما بالنسبة لاحكام الآخرة فيصح ويكون من الفاترين اتفاقاً ولا تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكأطفال المشركين

بوفصل في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع ذلك (اذا لم يقر اللقيط برق فهو حر) اجماعاً لان الغالب على الناس الحرية واستثنى البلقيني ما اذا وجد في دار الحرب التي لا مسلم فيها ولا ذمي قال فانه رقيق لانه محكوم بكفره ودار الحرب تقتضي استرقاق الصبيان والنساء ويحتمل كلامهم على دار الاسلام قال ولم ار من تعرض له ورده الشيخ بان دار الحرب اغتاتقتضي استرقاق هؤلاء بالاسر ومجرد اللقط لا يقتضيه (الا ان يقيم أحد بينة برقه) فيعمل بها كما يأتي (وان أقر) اللقيط المكلف وان لم يكن رشيداً كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتبار رشده أيضاً (به) أي الرق (لشخص فصدقه) ولو بسكوته عن تصديق وتكذيب لانه لم يكذب (قبل ان لم يسبق) منه (اقراره) أي اللقيط ويصح عودته على كل منعه ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحريته فأقر اللقيط له به لم يقبل وان صدقه كما هو ظاهر (بحرية) كبقية الاقرار بخلاف ما اذا كذبه وان صدقه بعد أن سبق اقراره بالحرية وهو مكلف لانه به التزم أحكام الاحرار المتعلقة بحقوق الله تعالى والعباد فلم يملك اسقاطها وانما قبل اقرارها بالرجعة بعد انكارها لان الاصل عدم انقضاء العدة مع تفويض الشارع أمر انتقضائها اليها والاقرار بالرق مخالف لاصل الحرية الموافق لالقرار السابق ولا يرد على المصنف مالو أقر به لزيد فكذبه فأقر به لعمره وصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحريته لتضمن اقراره الاول في الملك لغیره وقد بطل ملكه برده فصار حر الاصل والحرية يتعذر اسقاطها لما مر ولو أنكر رقه بعد الدعوى عليه به وحلف ثم عاد واعترف له به فان كانت صيغة انكاره لسبب رقيق لك قبل أو لست برقيق فلا تتضمنه الاقرار بحرية الاصل ولو أقر بالرق لمعين ثم ادعى حرية الاصل لم تسمع (والمذهب انه لا يشترط) في صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضي نفوذه) بمجتمعة بخطه (حرية كبيع ونكاح) وغيرهما بل يقبل اقراره في أصل الرق واحكامه الماضية المضرة به و (المستقبلة) في ماله كما يقبل اقرار المرأة بالنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليها كسائر الاقرار بروفي قول من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية نعم لو أقرت بالرق متزوجة والزوج عن لانتحل له الامة لم يفسخ نكاحه ولكن يتخير

بطل ملكه أي الاول وقوله يتعذر اسقاطها لما مر أي من قوله لانه به التزم أحكام الاحرار (قوله ولو أقر بالرق لمعين) خرج به

مالو اعترف بالرق من غير اضافة لاحد كان قال أنارقيق أولهم كأن قال أنارقيق لرجل ووجه بانه ليس فيه ابطال حق لمعين

(قوله لم تسمع) لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيداً على ما مر اهـ ج والمعتمد عدم اشتراط الرشيد (قوله بل يقبل اقراره في

أصل الرق) بوفصل في اقرار حامل بالرق ينبغي أن لا يتبع الحبل راجعه اهـ سم على منهج (قوله والزوج) أي والحال

بزم بالاخير فليراجع (قوله والحضانة المغمى ان تلقمه الخ) أي وتهصر له الثدي كما هو (قوله وذروا النكاح) قد يقال
لا حاجة اليه مع قول المصنف وكل لانه هو (قوله وأخواته) أي مما يستهلك كالكحل بخلاف نحو الابرة والقلم كذا ظهر
فليراجع (قوله على الموجز) ٣٣٦ بفتح الجيم (قوله لان المؤخرات لغيره) حسا أو حكا (قوله انه باق على ملك مالكها) تقدم

هذا آتيا ولعل الصورة انه
حصل به السقياء بالفعل

(قوله حيث شرط حريتها)
أي فان لم يشرطها لم يتخير
(قوله لنحو طلاق) قال
سم على حج بعد كلام
طويل مالم يطأها بنظر
الحرية ويسمى تمرظنه
الى الموت اه وبيع
الهوامش اما اذا وطئها
فتعتد بأربعة أشهر
وعشر مائة سنة شيئا
الزيادة وهو قريب (قوله)
اقتص من الرقيق أي
القاطع (قوله وتقبل
البينة برقه مطلقا) أي
مستقبلا وماضيا وقوله
والثاني يقبل أي اقراره
(قوله قضى منه) قال في
شرح الروض فلا يقضي
من كسبه لان الديون
لا تتعلق بكسب العبد بعد
الجز عليه فيما أذن له فيه
بخلاف المهر اه سم على
حج وهذا مستفاد من
قول الشارح الاتي وان
بقى عليه شيء اتبع به بعد
عتقه (قوله ثم يستمر
بعده) أي الملتقط الذي
ادعى رقه (قوله وربما
استتره بعده) أي ما ذكر

بين بقاء النكاح وفسخه حيث شرط حريتها فان فسح بعد الدخول به الزمه للقر له الاقل من
مهر المثل والمسمى وان أجاز لزمه المسمى وان كان قد سلمه اليها جزء فلو طلقها قبل الدخول
سقط المسمى وتسلم له ليلان ونهارا ويسافر بها من غير إذن وتعتد عدة الحر ان نكحها طلاق وعدة
الاماء عتوت وولدها قبل اقرارها حرو بعده رقيق وذلك لان النكاح كالقبوض المستوفى ولهذا
لا يفسخ نكاح أمة بنحو طرقيسار ولو كان المقرب بالرق ذكر انفسخ نكاحه اذ لا ضرر على
الزوجة ولزمه المسمى ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل ويؤدى بما في يده أو من كسبه بحالا
وما لا فان لم يوجد في ذمته الى عتقه ولو جنى على غيره عداثم أقرب الرق اقتص منه حرا كان
الجنى عليه أو رقيقا أو خطأ أو شبهة مدقضى عما في يده ولا ينافية كون الارش لا يتعلق بما في يد
الجاني حرا كان أو رقيقا لان الرق لما أوجب الجزا يقتضى التعلق بما في يده كالحر اذ حجر عليه
بالفلس فان لم يكن معه شيء تعلق الارش برقبته وان أقرب بالرق بعد ما قطعت يده مثل اعدا
اقتص من الرقيق دون الحر لان قوله مقبول فيما يضره أو بعد ما قطعت خطأ أو جوب الاقل
من نصفي القيمة والدية لان قبول قوله في الزائد يضر بالجاني (لا) في الاحكام (الماضية المضررة
بغيره) فلا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الغير بدين مثلا
وتقبل البينة برقه مطلقا والثاني يقبل لانه لا يتجزأ أو يصير كقيام البينة وعلى الاول (ولو زمه)
أي اللقيط (دين فأقر برقه وفي يده مال قضى منه) ثم ان فضل منه شيء فالمر له وان بقى عليه
شيء اتبع به بعد عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل) جز ما اذا اصل والظاهر
الحرية فلا يترك الاجحجة بخلاف النسب احتياطا لمصلحة المصبي لئلا يضيع حقه (وكذا
ان ادعاه الملتقط) بلا بينة فلا يقبل (في الاظهر) لما ذكره والثاني يقبل ويحكم له بالرق
كالوالتقط مالا وادعاه ولا منازعه له وفرق الاول ان المال مالوك وليس في دعواه تغيير صفة
له واللقيط حر ظاهر او في دعواه تغيير صفته ثم يستمر بيده كما قاله الزنى وهو الاوجه وان جرى
المأوردى على وجوب انتزاعه منها لغير وجهه بدعوى رقه عن الامانة وربما استتره بعده
وأيدى الاذرى بقول العبادى لو ادعى الوصى ديننا على الميت اخرجت الوصية عن يده اثلا
بأخذها ما لم يبرئ وتنظير الزركشى في تعليل المأوردى بانه لم يتحقق كذبه حتى يخرج عن
الامانة برد بان اتهمه صديقه كغير الامين لان يده صارت مظنة للاضرار باللقيط نعم قياس
قول العبادى انه لو أشهد انه حر الاصل لم يبق بيده (ولو رأينا صغيرا غميرا أو غميرا يميز في يده من
يستترقه) أي يستخدمه مدعيارقه (ولم يعرف استناده الى التقاط حكم له بالرق) بعد حلف
ذى اليد والدعوى عملا باليد والنصر بلا معارض (فان بلغ) الصغير الذى استترقه صغيرا
سواء ادعى رقه حينئذ أم بعد البلوغ (وقال أنا حر الاصل لم يقبل قوله في الاصح الا بينة)
بالحرية لانه حكم برقه في صغره فلم يزل الاجحجة نعم له تخليفه كانه سلاه عن البغوى واقراره
وفارق ما لو رأينا صغيرا يبيد من يدى نكاحها قبلت وأنكرت فان على المدعى البينة

وقوله وأيدى أي كلام المأوردى (قوله انه لو أشهد) أي بعد دعوى الرق (قوله ولو رأينا صغيرا الخ) وكذا
أي أمالورأينا بالغاني يده من يستترقه ولم نعلم سبق حكم عليه بالرق في صغره فدعى الحرية قبلت دعواه ما لم تقم بينة برقه ومنه
ما يوجد من يبيع الارقاء الغالبة بمصر نافعهم لو ادعوا انهم احرار بطريق الاصلة قبل منهم وان تكرر يبيع من هم في أيديهم
من اراد ليس دعواهم الاسلام بل لا بد لهم ولا ثبوتها بخبار غيرهم لجواز كونهم ولدوا من اماء فحكم برقههم تبع الاماياتهم

حتى يكون تطهير ما نحن فيه (قوله ينتفع به المستأجر لنفسه) أى فى الارض كما هو ظاهر فليراجع (قوله وفى اللبن) صريح فى ان المرأة تلك ابن نفسها وانظر فى أى وقت يحكم بما كاله هل وهو فى الضرع أو بعد الانفصال يراجع (قوله ولو بتقصير) ومعلوم انه فى حالة التقصير بضمنه وقد صرح به غيره وظاهر ان ضمانه بالقيمة وعبرة التحفة وهو أمانة بيده فاذا تلف بتقصير ضمانه أو عدمه فلا وفيه ما يلزم المكري تجديده انتهت وكان ينبغي للشارح ان يعبر ٣٣٧ بمثله والافا فرعه على الأمانة

لا تعلق له بها (قوله وقول القاضى بانفسا خها فى مدة المنع ظاهر) لعل صورة المسئلة انه غير منتفع بالدار فى تلك المدة

كما هو ظاهر فليراجع واعلم ان هذا رجع اليه الشارح بمدان كان تبع ابن حجر فى التنظير فى كلام القاضى (قوله وان احتاجت لألآت جديدة) غاية فى المتن (قوله بين الفسخ والابقاء) متعلق بالخيار (قوله وبحث الولي العراقي سقوطه الخ)

الظاهر ان الشارح لا يرتضى هذا أخذ من إطلاقه فيما امر امتناع قلعه وبقرينة التعليل المار مع اسناد هذا لقائله بحثنا المشعر بعدم تسليحه فليسيراجع (قوله وانه لو شرط ابقاء الرخام الخ)

(قوله وقضية ان بينة الخ) صرح فى شرح الروض باشتراط بيان سبب المالك فى الشهادة والدعوى فى غير اللقيط أيضا اه سم

وكذا الوادعى عليه حاسبة وهى صغيرة بأن اليد دليل المالك فى الجسلة ويجوز ان يولد وهو مملوك ولا كذلك فى النكاح فاحتاج للبيننة والثانى يقبل قوله لانه لا من أهل القول الا ان يقم المدعى بينة برفقه (ومن أقام بينة برفقه) بهد الاحتياج اليها الا ان لم يحتج اليها كينة داخل قبل ان تشرف بيده على الزوال (عمل بها) ولو لم يارج غير ملتقط (ويشترط ان تتعرض البينة) فى اللقيط (لسبب المالك) من نحو شراء وارث لثلاثه مظاهر اليد وقضيته ان بينة غير الملتقط لا تحتاج لذلك ويكفى قولها ولو أربع نسوة لان شهادتهن بالولادة تثبت المالك كالنسب فى الشهادة بالولادة انه ولد أمته وان لم تتعرض للمالك خلافا لما فى تصحيح التنبيه لان الغالب ان ولادته مملوكه (وفى قول يكفى مطاق المالك) كسائر الاموال وقرق الاول بأن اللقيط محكوم بحريته بظاهر اليد فلا يزال ذلك الظاهر الا على تحقيق وطريقة الجمهور كما فى الكفاية جريان الخلاف فى الملتقط وغيره وعبرة المصنف بحتمه لذلك لكن سياقه يخصه بالملتقط وفرقهم هذا وتعليقهم الذى قضيته ما مر ظاهر ان فيه (ولو استلحق اللقيط) يعنى الصغير المحكوم باسلامه ولو غير لقيط (حرم مسلم) ذكر ولو غير ملتقط (لحقه) بشروطه المتقدمة فى الاقرار اجاعا لانه أقوله بحق لا ضرر فيه على غيره فاشبهه ما لو أقرله بمال سواء كان مسفها أم رشيدا ولا يلحق بزوجه الابينة كما يعلم مما يأتى واستحبوا للقاضى ان يقول للملتقط من أين هو ولدك من زوجتك أو أمتك أو شبهة لانه قد ينظر ان الالتقاط يفيد النسب وبحث الزر كفى وجوبه اذا كان ممن يجهل ذلك احتياط بالنسب ويأتى فى الشهادات ما يؤيده وتعميره بالمسلم مثال اذا الكافر يستلحق من حكم بكفره وكذا من حكم باسلامه كما مر لكن لا يتبعه فى الكفر (وصار أولى بتربيته) من غيره لثبوت أبوته له فأولى ليست على بابها كقولك فلان أحق بماله نعم لو كان كافرا أو اللقيط مسلم بالدار لم يسلم اليه وعلم ان قوله حرم مثال كأشار لذلك فقال (وان استلحقه عبد) بشروطه (لحقه) فى النسب دون الرق لا مكان حصوله منه من نكاح أرشبهه لكن يقر فى يد الملتقط وينفق عليه من بيت المال وفصله عن المملوك قوله (وفى قول يشترط تصديق سيده) لانه يقطع ارثه بفرض عتقه وأجاب عنه الاول بأن هذا غير منظور له لصحة استلحاقه ابنا مع وجود أخ (وان استلحقته امرأة لم يلحقها فى الاصح) لا مكان اقامة البينة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل واذا اقامتها لحقها وان كانت أمة ولا يثبت رقه امولاها ولا يلحق زوجها الا ان أمكن وشهدت بالولادة على فراشه وحينئذ لا ينتفى عنه الاباللعان والثانى يلحقها لانها أحد أبوين فصارت كالرجل (أو) استلحقه (اثنان لم يقدم مسلم وحر على ذى) وحرى (وعبد) اذا استلحق كل منهم صح ويد الملتقط غير صالحة للترجيح هنا (فان) كان لاحدهما بينة سليمة من المعارض عمل بها فان (لم يكن) لواحد

٤٣ نهاية ح على حج (قوله لكن سياقه الخ) هذا هو المعتمد (قوله ذكر) قال فى شرح الروض أما الخنثى فيصح استلحاقه على الاصح عند القاضى أبى الفرج الزاوي وثبت النسب بقوله لان النسب يحتاط له اه سم على حج زاده على المنهج فلو مات هذا الولد فهل ترث الخنثى الثلث ويوقف الباقي لاحتمال انه أنثى والارث الثلث بشرطه أولا ترث شيئا لانه قد لا يصح استلحاقه فليراجع اه (أقول) والا قرب عدم الارث لانه يشترط تحقق الجهة المقضية للارث ولانه لا يلزم من ثبوت النسب الارث كما فى استلحاق الرقيق فانه يثبت النسب دون الارث (قوله وبحث الزركشى الخ) هو المعتمد

صريح هذا السياق انه بحث آخر لابي زرعة وليس كذلك وانما هو بحث لابن حجر كما يعلم براجعة تحفته (قوله فان قدر عليه أي دفع نحو الحريق (قوله وانه لا يكلف التزعم من الغاصب) أي سواء توقف على خصومة أم لا لكن له النزاع ان لم يتوقف على خصومة بخلاف ما اذا توقف عليها أي من حيث المنفعة فيخاصم (قوله بالمعنى السابق) أي ان أراد دوام الاجارة (قوله بمعنى انه لا يجز عليه المكري) أي مع لزوم تنظفه عليه بعد المدة حتى يفارق الغبار الحاصل بالريح الآتي (قوله وهو للمحار (قوله فان سبق استلحاق أحدهما الخ) وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل ان أقام أحدهما بينة عمل بها وان أقاما بينتين وتعارضتا فان كان لأحدهما بدع غير التقاط ولو المرأة قدم والاقدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لا تعارض لعدم صحة استلحاقها ومن هذا يعلم جواب ٣٣٨ حادثه وقعت وهي ان بنتا يدعيان امرأة مدة من السنين تدعي المرأة أمومتها التلك البنت

منهما (بينت) أو كان لكل بينة وتعارضتا فان سبق استلحاق أحدهما ويده عن غير التقاط قدم لنبوت النسب منه مع اعتضاده باليد فهي عاضدة غير مرجحة وان لم يسبق أحدهما كذلك كأن استلحقه لاقطه ثم ادعاه آخر (عرض على القائف) الآتي قبيل العتق (فيلحق من الحق به) لما يأتي ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقه بآخر اذا الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قائفان كان الحكم للسابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما تقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبلد أو بدون مسافة القصر منه كما ذكره الماوردي وحكاها الرافعي في العدة عن الروائي وقيل بالدنيا وقيل بمسافة العدوى (أو) وجدول لكن (تخير أو نفاه عنهما أو ألحقه بهما) وقف الأمر الى بلوته (أو) امر بالانتساب) فمر عليه كما صرح به الصمري زاد غيره وحبس ان امتنع وقد ظهر له ميل والا وقف الأمر (بعد بلوغه الى من يميل طبعه اليه منهما) لما صح عن عمر رضي الله عنه من أمره بذلك ويحرم عليه الانتساب بالتشبه بل لا بد من ميل جبلي كميل القريب لقريبه وشرط فيه الماوردي ان يعرف حالهما ويراهما قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح كآؤه وأقره ابن الرفعة وأيده الزركشي بقولهم ان الميل بالاجتهاد أي وهو يستدعي تلك المقدمات ولو انتسب لغيرها وصدقه ثبت نسبه ولا يخير المميز كما يأتي في الحضائنة لان رجوعه معمول به ثم لا هنا فقوله ملزم والصبي ليس من أهل الزام وينفقانه مدة الانتظار ثم يرجع الآخر على من ثبت له بما انفق ان اذنه فيه الحاكم أو أشهد على الرجوع عند فقده على قياس نظائره والافتقار وادعاء امرأتان انفقتا ولا رجوع مطلقا (ولو أقاما بينتين) على النسب (متعارضتين) كان اختلاف تاريخهما (سقطتا في الاظهر) لانفقاء المراجع فيرجع للقائف واليد هنا لا ترجح بها لانهم لا تثبت النسب بخلاف الملك والثاني لا يسقطان وترج أحدهما بقول القائف قال الرافعي ولا يختلف المقصود على الوجهين وهما فرعان على قول التساقط في التعارض في الاموال ولو تداعيا مولودا فادعى أحدهما ذكوره والاخر انوثته فبان ذكر المسمع دعوى من ادعى الانوثة في أوجه احتمالين لانه قد دعى غيره

من غير معارض ومع شيوع ذلك بين أهل محامنا وجاء رجل ادعى انها بنته من امرأة ميتة لها مودة وهو انه ان أقام أحدهما بينة ولم تعارض عمل بها والا بقيت مع المرأة لا اعتضاد دعواها باليد (قوله فان لم يكن قائف بالبلد) أو بدون مسافة القصر وهذا هو المقصد (قوله ثم يرجع الآخر على من ثبت له) أي فالولم يثبت لواحد منهما بل ثبت لغيرهما اولم يثبت نسبه لهما ولا لغيرهما فهل يرجع المنفق على من ثبت نسبه منه أو على المقيط نفسه لوجود الانفاق عليه فيه نظر والاقرب عدم الرجوع فيهما لانه لم يقصد واحدا منهما بالانفاق (قوله على

قياس نظائره) قال حج ثم بينته انتهى يعني ادا فقد الشهود وانفق بنية الرجوع ورجع وفيه ان لو فقد الشهود نادر فقياس ما مر للشارح عدم الرجوع (قوله ولا رجوع مطلقا) لا مكان القطع بالولادة وأخذت كل بموجب قولها اه حج وقول حج لا مكان القطع أي بالبينة بالولادة (قوله واليد هنا لا ترجح بها) عبارة حج واليد هنا غير مرجحة وكتب عليه سم مانصه أي ولا عاضدة ولا بنافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما الى قوله فهي عاضدة لا مرجحة بحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذي اليد فليتا مل وكتب أيضا قوله واليد الخ في شرح الروض ويفارق ما لو استلحقاه ولكل منهما بينة حيث لا يقدم باليد كما مر ولا بتقدم التاريخ فان أقامها أحدهما بأنه بيده منذ سنة والاخر بأنه منذ شهر بان اليد وتقدم التاريخ يدلان على الحضائنة دون النسب (قوله فبان ذكرا) أي أو أنثى لم تسمع دعوى من ادعى ذكوره وقياسه انه لو بان خنثى لم تسمع دعوى واحد منهما

كالمخرج الخ) هذا تفسيره بالمعنى المراد (قوله وهو ما يشد به الا كاف) يعنى بالمعنى اللغوى وهو ما فوق البرذعة أو نفس البرذعة على ما مر فيه (قوله أما اذا شرط) محترز قوله عند الاطلاق (قوله وعلى المكثري يحمل

(قوله ولو استرضع ابنه) قوة كلامه تشعر بجواز استرضاع اليهودية وغيرها من الكافرات للمسلم ولا مانع منه لان استرضاعها استخدم لليهودية واستخدم الكفار غير ممنوع ولا نظر الى انه يخاف منها على الطفل لاننا نقول هذه الحالة اذا وجدت في المسلمة امتنع تسليم الرضيع لها وظاهره أيضا سواء كان بيتها أم بيت وليه (قوله فيما يرجع للنسب) أى ويجب على أبويه انفقتهما بأن ينفق كل واحد منهما على كل من الولدين نصف كفايته أو يتفقا على ان كلا منهما ينفق على واحد بعينه من الولدين (قوله لم يكرها عليه) أى بعد البلوغ (قوله واذا ما تادفيا بين الخ) أى وجوب ابولوتر كما لا فان رجي ظهور الحال وقف والا فينبغي انه من الاموال الضائعة فأمره ببيت المال في كتاب الجمالة الخ (قوله وابن الرفعة الخ) عبارة شرح المنهج بتثليث الجيم واقتصر جماعة على كسر ها وآخرين على كسر ها وفتحها ٣٢٩ وعليها فيحصل فيها أربعة

مذاهب ولم يبينوا
الا فصح ويحتمل انه الكسر
لاقتصار الجوهرى عليه
(قوله وكذا الجعل) أى
اسم لما يجعله الخ (قوله
واستأنسوا لها) انما قال
ذلك ولم يقل واستندلوا
لان شرع من قبلنا ليس
شرعنا وان ورد في شرعنا
ما يقرره (قوله الذى رقاها
العصاى) أى وكان المرقى
لديها اهـ ج (قوله
والقطيع ثلاثون رأسا)
هو بيان لما اتفق وقوعه
والا فالمعنى اللغوى
لا يتقيد بعدد كما يدل عليه
عبارة المختار حيث لم يبينه
بعدد مخصوص وعبارة
والقطيع اسم للفرقة من

ولو استرضع ابنه يهودية ثم غاب وعاد فوجد هامة ولم يعرف ابنه من ابنا وقف الامر كما أفتى
به المصنف الى تبين الحال بينة أو قائف أو بلوغها وانقسامها انتسابا مختلفا ويوضعان
في الحال في يد مسلم فان لم يوجد شي مما مر دام الوقف فيما يرجع للنسب ويتأطف به ما ليس لها
فان اصر على الامتناع لم يكرها عليه واذا ما تادفيا بين مقابر المسلمين والكفار وتجب الصلاة
عليهم او ينويها على المسلم منها ان صلى عليها معا والا فعليه ان كان مسلما كما علم مما مر في
كتاب الجناز وخالف التاج الفزارى المصنف والاول اصح

كتاب الجمالة الخ

هى بتثليث الجيم كما قاله ابن مالك وغيره واقتصر المصنف والجوهرى وغيرهما على كسر ها وابن
الرفعة في الكفاية والمطلب الى فتحها وهى لغة اسم لما يجعله الانسان لغيره على شيء يفعله وكذا
الجعل والجعيلة وشرعا التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول معين أو مجهول
وذكرها بعض الاصباء كصاحب المذهب والشرح والروضة عقب الاجارة لانها عقد على عمل
واوردها الجوهرى لانها مطلب التقاط الدابة الضالة والاصل فيها الاجماع واستأنسوا لها
بقوله تعالى ولمن جاء به حل بعير وكان معلوما عندهم كالوسق وقد ورد في شرعنا تقريره بخبر
الذى رقاها العصاى بالفتحة على قطيع من الغنم كافي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى
الله عنه وهو الراقى كما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم
قال الزركشى ويستنبط منه جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء أو رقية وان لم
يذكره وهو متجه ان حصل به تعب والا فلا أخذ بما يأتى ولان الحاجة تدعو اليها في رد ضالة
وآبق وعمل لا يقدر عليه ولا يجبد من يتطوع به ولا تصح الاجارة عليه للجهالة فجازت كالاجارة

البقرة أو من الغنم والجمع أقاطيع وأقاطع وقطعان (قوله من دواء أو رقية) ثم ينبغى ان يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك
كأنه او يبنى الى الشفاء أو لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا
لعدم وجود الجاعل عليه وهو المداواة والرقية الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية لذلك كالتقرأ على الفأنة سبع مرات مثلا
استحق بقراءتها سبع الا انه لم يقيد بالشفاء ولو قال اترقني ولم يزد أو زاد من علة كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظير
وقد يؤخذ من قوله في مسألة المداواة الآتى في الفرع قبيل ولو اشترك اثنان والافأجرة المثل فساد الجمالة هنا وجوب
أجرة المثل فليصرر اهـ سم على ج (قوله وهو متجه) من عند م (قوله ان حصل به تعب) لعل قصة أبي سعيد حصل فيها
تعب كذا هـ ب موضع المريض فلا يقال قراءة الفأنة لا تعب فيها فكيف صحت الجمالة عليها أو انه قرأها سبع مرات مثلا
وينبغي ان المراد بالتعب بالنسبة لحال الفاعل (قوله ولا تصح الاجارة عليه) من آفة التعليل وقوله للجهالة يرد عليه
ان المعلوم تصح الجمالة عليه مع صحة الاجارة على فعله ويمكن الجواب بأن الدليل هو مجموع العال المذكورة فلا يضر تخلف
بعضها عن الحكم

ومظلة الخ) قال الشهاب بن قاسم شامل للعين والذمة بدليل تعميم القسم ويحصل مما هنا مع قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره أن كان له أن ماذ كرم من المحمل وغيره على المكتري وهو ماذ كرهنا فان كان معه فلا بد من معرفته وهو ماذ كره هناك والالم يحتاج لعرفته ويركبه المؤجر على ما يليق بدايته كما ذكره الشارح هناك الى آخر

(قوله وعمل) في عده من الاركان مساححة لانه لا يوجد الا بعد عام العقد الا ان يقال المراد بعده منها ذكره فقط في العقد والمتأخر اغا هو ذات العمل (قوله وهي) أي الجملة تفارق الخ (قوله فان سلمه) أي الجعل قبل الفراغ من العمل سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده (قوله امتنع تصرفه) قال بعض المشايخ أي من حيث كونه جعلاً اماماً من حيث رضا المالك الدافع الذي تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه (أقول) هو مسلم في التصرف فيه بالانتفاع به بخلاف كونه أولياً له اما التصرف فيه بنقل المالك فيه الذي يتوقف عليه ذلك فلا ولو أتلفه بخلافه فهو له يضمنه الوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه له مجاناً بل على انه عوض وهل له رهنه لان تسليم المالك اياه عن الجعل يتضمن الرضا بذلك ويكون مضموناً كما تقدم أولاً لان قبضه عن الجملة فاسد لعدم ملكه واستحقاق ٣٤٠ قبضه فيه نظراً له سم على حج (أقول) قياس ما قدمه من منع بيعه منع

رهنه (قوله فيما يظهر) عبارة حج بدل فيما يظهر على الوجه (قوله ويفرق بينه) أي بين امتناع التصرف على العامل (قوله فله درهم قبله) أي الرد وقوله بطل أي العقد لشرط تجميل الجعل (قوله مطلقاً) أي معيناً أو في الذمة (قوله وغير المكاف) أي حيث كان من الأدمين وكان قادراً على العمل أخذاً من قوله الآتي كصغير لا يقدر الخ (قوله اذ لم يأذن له) أي حيث قال لا يصح مع الرقيق بدون إذن سيده (قوله يغلبه العمل على نفسه) أي فلا يطيقه

والقراض وأركانها أربعة صيغة ومتعاقدان وعمل وعوض كما علمت مع شروطها من كلامه هذا وفيما يأتي (هي كقوله) أي مطلق التصرف المختار (من رد آتي) أو أبقى زيد كما سيصرح به (قوله كذا) وان لم يكن فيه خطاب لآلية واحتمل إيهام العامل لانه قد لا يمتد إلى الراغب في العمل واذا صح مع إيهام العامل فمع تعيينه أولى كقوله ان رددت عبدي فلك كذا وهي تفارق الاجارة من أوجه جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لا لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل فلو شرط تجميل الجعل فسد العقد واستحق أجره المثل فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه فيما يظهر ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالمقدور وهذا لا يملكه الا بالعمل ولو قال من رد عبدي فله درهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدور وعدم اشتراط قبضه في المجلس مطلقاً ويشترط في الملتزم للجعل مال كالأو غيره كونه مطلق التصرف كافي الاجارة فلا يصح بالتزام صبي أو مجنون أو مجبور عليه بسفه وفي العامل المعين أهلية العمل بأن يكون قادراً عليه فيدخل فيه العبد وغير المكاف باذن وغيره كما قاله السبكي وغيره خلافاً لابن الرفعة اذ لم يأذن له سيده ويخرج عنه العاجز عن العمل كصغير لا يقدر عليه وضعيف يغلبه العمل على نفسه لان منفعته معدومة فاشبهه استئجار الأعمى للحفاظ كذا قاله جماعة كالزركشي وابن العماد وقال الاذري كان المراد أهلية التزامه ويحتمل انه أراد مكانه وقال في المهمات كانه يشير بذلك الى اشتراط بلوغه وتمييزه اما اذا كان مبهماً فيكفي علمه بالنداء قال الماوردي هنا لو قال من جاء بأبي فله دينار فن جاء به استحق من رجل أو امرأة أو صبي أو عبد عاقل أو مجنون اذا سمع النداء أو علم به لدخولهم في عموم من جاء وخالف في السير فقال لا يستحق

فكان العمل قهره وغلبه حتى يجزعه وقوله للحفظ أي بالبصر (قوله كان المراد) أي بقوله قدرته الصبي

(قوله ويحتمل انه أراد) أي بأهلية العمل وهذا هو المعتمد وقوله امكانه أي امكان العمل (قوله وتعيينه) أو (قوله فيكفي علمه بالنداء) أي دون قدرته على العمل لكن فيه انه حيث أتى به بانت قدرته الا أن يقال المراد بالقدره كونه قادراً بحسب العادة غالباً وهذا لا ينافي وجود العمل مع الجزع على خلاف الغالب أو يقال لا تشتراط قدرته أصلاً ويكفي اذنه لمن يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح بهذا قول ع لو كان العامل معيناً ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئاً فلا جعل لاحد وان كان عاماً فعمل به شخص ثم وكل استحق الاول هذا محصل بحث الشيخين خلافاً للغزالي في الاولى وقوله قال الماوردي الخ معتقد (قوله فن جاء به استحق) أي الجعل لا بقيد كونه المسمى فلا ينافي ما يأتي له عن الانوار من ان الصبي والسفيه لهما أجره المثل وينبغي ان مثلهما المجنون اذا كان له نوع تمييز واما العبد فالقياس استحقاقه المسمى ان كان بالغاً عاقل لانه يصح قبوله الهبة ويكون لسيده فالجمل أولى لئلا يثبتم أمر الجملة على المساحة فليست مل (قوله أو مجنون) أي له نوع تمييز اه حج

ما ذكره الشهاب المذكور (قوله الى اول عمراتها) هذا اذا كانت الاجارة للركوب فقط (قوله ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن الخ) هذه عبارة العباب بالحرف وعبارة الانوار ولو كان الطريق آمنا والاجارة للذهاب والاياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع الى ان يتجلى ولا يحسب زمن المكث فان رجع وسلمت الدابة من ذلك الخوف ولكن أصابها آفة

(قوله ان غير له قدر المال) أي الذي يحفظه وسواء كان علم قدره بمجرد الرؤية أو غيرها (قوله الذي دل به) أي بالمثل (قوله صيغة) قال في شرح الروض فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شيء له وان كان معروفا برد الضوال بعدم الالتزام له فوقع عمله تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردي وقال الامام فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب بقصد الرد الى المالك والاصح فيه الضمان انتهى ولقائل أن يقول كان ينبغي عدم الضمان كما لو أخذ من كالحري بجامع انه ليس في بدوامه اه سم على حج وقوله معروفا برد الضوال ومنه رد الوالي مثاله وشيوخ العرب فلا أجرة لهم فيدخل المرءود في ضمانهم حيث لم ياذن مالكه في الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك المحلة ٣٤١ وحفظ ما فيها ما لم تدل قرينة على

رضا المالك بردها أخذ وقوله ولقائل الخ نقل في قوله أخرى خلافة والاقترب ما هنما من دخوله في ضمانه ووجهه بأن بقاء المصوب في يده لا يضمن يتوقع التلف منه أكثر من الضال فانه بتقدير عدم رده يجوز اطلاع المالك عليه فيأخذه ولا يفوت عليه بخلاف الحري مثلا فان العود منه بعيد عادة (قوله الذي لم يرد اتيانه) قيد بما ذكر لانه جعل الصيغة على اللفظ وجعل الإشارة والكتابة قائمين مقام الصيغة والظاهر ان ما سلكه غير متعين لا مكان جعل الصيغة على ما يشمل

المعي ولا العبد اذا قام به بغير اذن سيده والصيغة التي ذكرها المصنف تدل على الاذن عرفا لان التبرع في الشيء يدل على طلبه وقضية الحدس حتى ان حفظت مالي من متعدد عليه فلا كذا وهو ظاهر ان عين له قدر المال وزمن الحفظ والافلا لان الظاهر ان المالك يريد الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يبعد فساد النسبة للمعي فيجب له أجره المثل لما حفظه (و) علم من مثاله الذي دل به عليه حذوها كما تقررانه (يشترط) فيها التحقق (صيغة) من الناطق الذي لم يرد اتيانه بكتابة (تدل على العمل) أي الاذن فيه كباصله (بعوض) معلوم مقصود (ملتزم) لانها معاوضة فافتقرت الى صيغة تدل على المطلوب وقدر المبدول كالاجارة والكتابة وإشارة الاخرس المفهمة تقوم مقام الصيغة والكتابة كناية ان نواه بها صريح والافلا (فلو عمل) أحد (بلا اذن) أو باذن من غير ذلك كعوض أو بعد الاذن لكنه لم يعلم به سواء المعين وقاصد العوض وغيرهما (أو اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له) وان كان معروفا برد الضوال بعوض لانه لم يلتزم عوضا له فوقع عمله تبرعا نعم لو رده قن المقول له استحق سيده الجمل لان يدقسه كيد كذا قاله قال السبكي وهو ظاهر اذا استعان به سيده والافقيه نظره لانه لم يدخل في اللفظ لاسيما اذا لم يكن علم النداء وقد قال الماوردي لو قال من رد عبدي من سامعي ندائي فله كذا فرده من علم نداه ولم يسمعه لم يستحق وصرح بمثله القاضي الحسين انتهى قال الاذري وقول القاضي فان رده بنفسه أو بعبده استحق يفهم عدم الاستحقاق اذا استقل العبد بالرد (ولو قال اجنبي) مطلق التصرف مختار (من رد عبد زيد فله كذا استحققه الراد) العالم به (على الاجنبي) لانه التزمه فصار تكلع الاجنبي وكالو التمس القاء متاع الغير في البحر خوفا من الهلاك وعليه ضمانه وليس كمالو التزم الثمن في شراعيه أو الثواب في هبة غيره لانه عوض غليك فلا يتصور وجوبه على غير من حصل له المالك والجعل ليس عوض غليك واستشكل ابن الرفعة هذه بانه

ذلك (قوله ان نواه) أي عقد الجمالة (قوله فلو عمل أحد بلا اذن الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في قري مصر ناهن ان جاعة اعتادوا حراسة الجرين نهارا وجاعة اعتادوا حراسته ليلا فان اتفقت معاقدتهم على شيء من أهل الجرين أو من بعضهم باذن الباقيين لهم في العقد استحق الحارسون ما شرط لهم ان كانت الجمالة صحيحة والافجرة المثل وأما ان باشر والحراسة بلا اذن من أحد اعتمادا على ما سبق من دفع أرباب الزرع للحارسين منهم معلوما عندهم لم يستحقوا شيئا (قوله عدم الاستحقاق) هذا هو المعتمد خلافا لما في سم على حج ولو قال من رد عبد افله كذا فله هو كمالو قال من رد عبد زيد حتى اذا رد عبدا لا احد او عبدا موقوفا منه لا استحق ينبغي نعم مر انتهى وقد يشمل ذلك قول الشارح في التعريف بعين أو مجهول (قوله كمالو التزم الثمن) أي قبل الشراء حيث لا يلزمه شيء لكن تقدم عن حج في الضمان انه لو التزم الثمن لغيره كان قال بعه وعلى غنمه صحة ذلك وجوب ما التزمه عليه قال وليس هذا من الضمان المحجوج الى أصيل بل هو مثل ما لو قال ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه (قوله واستشكل ابن الرفعة هذه) أي استحقاق العامل للعوض بقول الاجنبي

أخرى ضمن لان من صار متعديا لم يتوقف الضمان عليه على ان يكون التلف من تلك الجوهرة ولو كان الطريق مخوفافي الاول فان علم المكري وأجاز جازله الرجوع مع قيام الخوف ولا ضمان وان جهل فوجها انتهت (قوله وفرق الوالد بين عدم صحته) أي وبين ما هنا وأعماله أسقطه الكتابة (قوله انما يتأق باستيفائه) وبعد استيفائه لا يصح إيجاره أي فلو أوقفنا حجة إيجاره على قبضه لا تسد عليه باب الاجارة لكن هذا الفرق قديتوقف فيه من وجهين الاول انهم جعلوا هنا قبض

(قوله لان المالك راض به قطعا) أي وعليه فينبغي ان لا ضمان له اذا تلف لان رضاه برده منزل منزلة اذنه في الرد ويؤيده ما لو انتزع المصوب من يد غير ضامنة كالخربى ليرده على مالكه فانه لا ضمان فيه اذا تلف لكن في كلام سم على حج مانصه ومع ذلك أي الرضا بالرد يضمنه كما هو ظاهر اذ ليس من جملة الامانات الى آخر ما ذكر وقد قبل ذلك عن شرح الروض ما وافقه ثم قال واقائل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كما لو أخذ من لا يضمن كالخربى وأطال في بيانه فراجعه وما ذكره ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد والافلا ضمان (قوله فانه) أي ابن يونس (قوله أو يكون للاجنبي ولاية على المالك) هذا وقد يقال لو سلم انه لا يجوز له وضع يده عليه فلا يلزم منه عدم استحقاق الاجرة لانها في مقابلة ما حصل من المنفعة المجاعل عليها وليس هذا ان استوجب لصوغ أناء من ذهب أو فضة لان المنفعة ثم لا تقابل باجرة بخلافه هنا (قوله استحق الجعل) أي على القائل ومثله مالمو ٣٤٢ رده غير الشريك ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا

بينه وبين آخر شركة في بهائم فسرق البهائم أو غصبت فسد في أحد الشريكين في تحصيلها وردھا وغرم على ذلك دراهم ولم يلتزم شريكه منها شيئا وهو ان الغرم لا رجوع له على شريكه بشئ مما غرمه ومن الالتزام مالمو قال له كل شيء غرمته أو صرفته كان علينا ويغتفر الجوهل في مثله للحاجة ويؤيده مالمو قال له عمر داري على ان ترجع بما صرفته حيث قالوا يرجع بما صرفه (قوله وصورة

لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب بأنه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك راض به قطعا أو بان صورة ذلك ان يأذن المالك لمن شاء في الرد والتزم الاجنبي بالجعل أو يكون للاجنبي ولاية على المالك وقد يصور أيضا بما اذا ظنسه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزمه العوض المذكور وان لم يقل على وهو كذلك فقد قال الخوارزمي في السكافي ولو قال الفضولي من رد عبد فلان فله على دينار أو قال فله دينار فن رده استحق على الفضولي مسمى انتهى وصرح به ابن يونس في شرح التيجيز فانه صور المسئلة بما اذا قال له على ثم قال والحق الاثمة به قوله فله كذا وان لم يقل على لان ظاهره التزام ولو قال أحد شريكين في رقيق من رد رقيق فله كذا فرده شريكه فيه استحق الجعل وهو صورة المسئلة اذا لم يكن القائل ولي المالك فاما اذا كان وليه وقال ذلك عن محجوره على وجه المصلحة بحيث يكون الجعل قدرا لاجرة مثل ذلك العمل أو أقل استحقه الراد في مال المالك بقتضى قول وليه وتعبيرهم بالاجنبي يشير اليه وعلم مما مر انه لا يتعين على العامل المعين العمل بنفسه فلو قال لشخص معين ان رددت عبدى الا ببق فلك كذا لم يتعين عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة قاله الغزالي في البسيط قال الا ذرعي وهو ملخص من النهاية انتهى ولم يقف الشيخان على ذلك فذكره بحاشا وحاصله ان توكيل العامل المعين غيره في الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له ان يوكله فيما يجز عنه وعلم به القائل أولا يليق به كما يستعين به وتوكيل غير المعين بعد سماعه الداء غيره كالتوكيل في الاحتطاب والاستقاء

المسئلة) أي قول المان ولو قال الخ وقوله ولي المالك أو وكيله اه حج (قوله مثل ذلك العمل) أي فلو ونحوهما

زاد على اجرة المثل فهل تفسد الجعالة أو تصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر والقيام عند الاطلاق انصرف الجعالة الى المحجور فاذا زاد المسمى على اجرة المثل فسد ووجب اجرة المثل مر اه سم على حج وقوله ووجب اجرة المثل أي في مال المولى عليه وقد يقال قياس مالمو وكلف في اختلافها أجنبيا بقدر فزاد عليه من ان عليها ما سمت وعليه الزيادة أن يكون هنا كذلك فليتأمل (قوله وعلم مما مر) أي فيما لورده العبد باذن سيده على ما مر (قوله لم يتعين عليه العمل بنفسه) ظاهره ولو قادرا لكن سيأتي في الشرح ما يخالفه (قوله كما يستعين به) قال حج بعدم مثل ما ذكر فعمل ان من جوع على الزيادة لا يستنبط فيها الا ان عذروا علمه الجعالة ثم قال بعد قول المصنف ولو قال من بلد الخ ولو جاعله على حج وعمرة وزيارة فعمل بعضها استحق بقسطه بنموزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة انتهى وهو يفيد جواز الجعالة على الزيادة وقد مر للشارح في الاجارة انه لا تصح الاجارة على الزيادة وعليه فالفرق ان الجعالة دخلها التخفيف فلم يشدد فيها بخلاف الاجارة

العين قائم مقام قبض المنفعة وحينئذ يقال كان المتبادر ان لا يصح ايجاره الا بعد قبض العين القائم مقام قبض المنفعة لانه لما عذر القبض الحقيقي بقبض المنفعة في حكمه من قبض العين قائم مقامه والميسور لا يسقط بالمعسور الوجه الثاني ان هذا الفرق يقتضي ان لا فرق بين ايجاره من المؤجر ومن غيره (قوله لان الضرر) أي بسبب هذا العيب الحاصل (قوله فقد أجاب الشيخ) يوهن ان هذا التقييد من عند الشيخ وليس كذلك بل هو كذلك في كلام الاحكام وعبارة التحفة ولا تخالف لقولهم في البيع انه عيب ان خشي منه السقوط وعليه يحمل الثاني يعني كلام الزركشي (قوله نعم لو شرط عدم ابداله اتبع الخ) عبارة التحفة واختار السبكي انه لا يجوز الا ببدال الا ان شرط قدرا يعلم انه لا يكفيه واذا قلنا لا يبدل فلم يأكل منه شيأ فهل

(قوله لا يستتبع فيها الا ان عذر) قضيته ان ما ذكره معتبر حتى في اذن السيد لعبد له الا ان يفرض بان يد العبد كيد السيد فكانه الراد فلا يتوقف على العذر ولا على الجاعل ومن العذر ما لو عجز عن مباشرة ما وكل فيه أو كونه لا يليق به فالقادر على الفعل الا لا ثقبه والعاجز الذي لم يعلم بحاله الموكل حال الجمالة لا يصح توكيله وعليه فلو وكل في الفعل لم يصح ولا يستحق الى آخر ما ذكرنا (قوله وعلم به الجاعل حال الجمالة) أي فلو لم يعذر أو لم يعلم المتعزم امتنع التوكيل ولا يستحق على المتعزم شيأ بل ينبغي ضمان العامل بوضع يده على العين ان لم يعلم رضا المالك بالوضع هذا اذا كان غرض ٢٤٣ المالك الرد من المعين بخصوصه فلا

ونحوهما فيجوز فعلم ان العامل المعين لا يستتبع فيها الا ان عذر وعلم به الجاعل حال الجمالة (وان قال) الاجنبي (قال زيد من رد عبدي فله كذا) او كان كاذبا لم يستحق (الراد) (عليه) لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذبه لانه لم يلتزم له شيأ فلو شهد المخدوم على المالك بأنه قاله لم تقبل شهادته لانه متهم في ترويجه وقوله وان صدق زيد المخدوم كان ممن يعتمد قوله استحققه على المالك والامكان لا خبر فلا يستحق على أحد ويظهر ان محل والاخل ما اذا لم يصدقه العامل والا استحق على المالك المصدق (ولا يشترط قبول العامل) لفظ الما دل عليه لفظ الجاعل (وان عينه) بل يكفي العمل كالوكيل ومن ثم لو رده ثم عمل لم يستحق الا باذن جديدي وفي الرخصة وأصلها اذ المعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن ويجاب بأن معني عدم تصور ذلك بعده بالنظر للمخاطبات العادية ومعني تصوره الذي أفهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كانه مخاطب فتصور قبوله ولا يشترط المطابقة فلو قال ان ردت آتني فلك دينار فقال أردته بنصف دينار استحق الدينار فان القبول لا أثر له قاله الامام وذكر القموني نحوه ولا يعارضه قولهم في طلقني باللف فقال بمانه طلقتها كالجعالة ولا قولهم في اغسل ثوبي وارضيك فقال لا أريد شيأ لم يجب شي لان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج أدير الامر عليه ويؤخذ من كلام الامام والقموني انها لا ترد بالرد ودعوى انه ان رد الجعل من أصله أثر أو بعضه فلا أثر لها وقال في الانوار ولو رده الصبي أو السفينة

أحدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان واو وان عينه للعمال تأمل اه سم (قوله ولا يشترط المطابقة) أي مطابقة القبول لا يجب (قوله استحق الدينار) قضية ما يأتي عن جج انه لو قال أردته بلا شيء لا يستحق عوضا وسيأتي للشارح ما يرد في قوله ودعوى انه الخ فيستحق الكل (قوله لان الطلاق لما توقف الخ) بشكل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجمالة والطلاق فيما ذكر وهذا هو وجه الاعتراض فيما يظهر فالجواب ان قولهم المذكور دال على ان لا يلزم هنا نصف الدينار وهو مخالف لقول الامام وظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة اه سم على جج أقول ويمكن الجواب بأن المراد من التشبيه المشاركة في مجرد استحقاق العوض (قوله أدير الامر عليه) وبان الاخيرة ليست نظيرة مسئلة لان ما فيها رد للجعل من أصله فآثر بخلاف رد بعضه (قوله انها ترد بالرد) هذا يخالف ما مر في قوله ومن ثم لو رد ثم عمل لم يستحق الا ان يحمل ما تقدم على ما لو رد القبول من أصله كما لو قال لا أرد العبد وما هذا على ما لو قبل ورد العوض وحده كقوله أردته بلا شيء ثم رأيت سم على جج استشكل ذلك وأجاب بقوله وقد يقال الرد عند العدة والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بأن الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا أقبلها أو ردتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في ردتها اه

للمؤجر مطالبته بتنقيص قدرأ كاه الذي بحته السبكي فيما اذا لم يتقدره وحل ما يحتاجه أن له ذلك لانه العرف وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك اتباعا للشرط ثم مال الى انه كالاول انتهت ^{في فصل في بيان غاية المدة الخ} (قوله في منذور عتقه) أي بان نذر ان يعتقه اذا مضت سنة بعد شفاء المريض (قوله والاوجه فيها صحة الاجارة) أي سواء كان اقطاع عليك أو رفاق

(قوله استحق أجره المثل) معتمد (قوله ورد المجنون كرد الجاهل) والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تمييز فلا ينافي ما مر من استحقاق المجنون اذا رد بان المراد بما تقدم من له نوع تمييز وعبارة سم على حج أقول يتجه في المجنون انه ان عينه اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل الاذن والا كان رده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرد بعد ان عقل الاذن لتمييزه وعلمه بالاذن اذ رده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض الجنون بعد علمه بالاذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليتأمل انتهى (قوله كرد الجاهل بالنداء) أي فلا يستحق (قوله لا لاستغناء عنه) أي عن عقد الجمالة (قوله أو اخبار فيه غرض وصدق فيه) أي كان دل من قال من داني على مالي فله كذا كما سيأتي في كلام الشارح وليس منه اخبار الطبيب المريض بدواء ينفعه ٣٤٤ لان مجرد الاخبار لا كلفة فيه (قوله أو عبدا) أي أو كان عبدا الخ (قوله

وعدم تأقته) أي ويشترط عدم الخ (قوله ويجب عليه) أي والحال انه يجب عليه الخ وقوله رده أي كالغاصب والسارق بخلاف ما لو رده من هو في يده امانة كان طيرت الرمي ثوبا الى داره أو دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه التولية لا الرد فلا منافاة بين ما هنا وما مر في قوله أو عبدا أيضا استحق لان ما مر فيما لو لم يجب عليه الرد (قوله وقضية) أي قضية قولهم غير واجب (قوله أو اراد) أي للمال الذي في يده (قوله فيمن حبس ظملا) مفهومه اذا حبس

استحق أجره المثل لا المسمى ورد المجنون كرد الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وخزم بذلك البلقي في الصغير والمجنون ولم يقيده بشئ (وتصح الجمالة على عمل مجهول) كما لم من غنيله أول الباب وذكره هنا ضرورة التقسيم لان الجهالة احتملت في القراض لحصول زيادة فاحتملها في رد الحاصل أولى وهو مقيد كما أفاده جمع بما اذا عسر ضبطة لا كبناء حائط فيذكر محله وطوله وسنمه وارتفاعه وما يبنى به وخياطة ثوب فيصفه كالاجارة (وكذا معلوم) كن رده من موضع كذا (في الاصح) لانها اذا اجازت مع الجهل دفع العلم أولى والثاني المنع للاستغناء عنه بالاجارة ومرا انه لا بد من كون العمل فيه كلفة أو مؤنة كرد أبق أو ضال أو حج أو خياطة أو تعليم علم أو حرفة أو اخبار فيه غرض وصدق فيه فالورد من هو بيده ولا كلفة فيه كدينار فلا شيء له اذا مالا كلفة فيه لا يقابل بعوض أو عبدا أيضا استحق ولو قال من داني على مالي فله كذا فله غير من هو بيده استحق لان الغالب انه تلحقه مشقة بالبحث عنه كذا قالاه قال الاذري ويجب ان يكون هذا فيما اذا بحث عنه بعد جعل المالك أما البحث السابق والمشقة السابقة قبل الجعل فلا عبرة بهما وعدم تأقته ولو قال من رد عبدي الى شهر فله كذا لم يصح كما في القراض لان تقدير المدة محل بقصد العقد فقد لا ينظر به فيه افيضيع سعيه ولا يحصل الغرض سواء أضرم اليه من محل كذا أم لا وغير واجب على العامل فلو قال من داني على مالي فله كذا فله من المال في يده لم يستحق شيئا لان ذلك واجب عليه شرعا فلا يأخذ عليه عوضا وكذا لو قال من رد مالي فله كذا فرد من هو في يده ويجب عليه رده وقضيته انه لو كان الدال أو الراد غير مكلف استحق ويجب بان الخطاب متعلق بولي له لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئا وأنتي المصنف فيمن حبس ظملا فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره

بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغي ان يقال فيه تفصيل وهو ان المحبوس ان جعل بانها العامل على ان يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على ان ينظره الدائن الى بيع غلاته مثلا لاجازة ذلك واستحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ابصرنا من ان الزياتين والطحانيين ونحوهم كالرا كنية يعملون لمن يمنع عنهم المحتسب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجمالة أم لا والجواب عنه انه من الجمالة الفاسدة لان دفع ما ياترته من المال ينزل منزلة ما يلتزمه الانسان في مقابلة تخليصه من الحبس وهذا مثله اوقع منه عمل فيه مشقة في الدفع عنه فيستحق أجره المثل لما عمله وانما قلنا انه جمالة فاسدة لان العمل فيها غير معلوم ان لم تقدر رجة مخصوصه وهذا نظير ما تقدم في ان حفظت مالي من متعدد عليه فلك كذا (قوله ان يتكلم في خلاصه) قضيته انه اذا تكلم في خلاصه استحق الجعل وان لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن في كلام سم على حج فيما لو جعله على الرقيا أو مداواته انه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والا لا يستحق الجعل مطلقا انتهى فقياسه هنا انه ان جعل

كاسية أي (قوله واذا عتق في الثانية الخ) قال سم وبفارق ما يأتي فيمالو أجرة عبده ثم اعتمه انه تستمر الاجارة بتعديم سبب العتق هنا على الاجارة بخلافه ثم (قوله لتصریح الاكثرين الخ) كلام الاكثرين شاهد على القمولى لاشاهد له ومن ثم جعله في الصفحة رد اعليه وعبارته عقب كلام القمولى نصها ورد بقول الروضة لو استأجر دابة لبركها الى موضع فمن صاحب التقريب

خروجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه وفي كلام سم أيضا بعد كلام طويل جواز الجمالة على رد الزوجة من عند أهلها اتفلا على الرافعي ثم توقف فيه وأقول الاقرب ٢٤٥ ماقاله الرافعي وهو قياس ما أفتي به

المصنف فيمن حبس ظلما

الخ (قوله ان كان معينا)

عبارة حج مشاهدة العين

أو وصفه أو وصف ما في

الذمة وتفرع قوله ولو

قال من رد الخ عليها ظاهر

(قوله والا فاجرة المثل)

قضيته الصحة أيضا في فله

الثوب الذي في بيتي ان

علم ولو بالوصف اه سم

على حج أقول لكن

ما ذكره الشارح في ثياب

العبد وان مقتضى ما ذكره

سم يخالف قوله أولا أو

بالوصف ان كان في الذمة

(قوله فله نصفه ان علم)

أي المردود (قوله يقتضى

تأجيل ملكه) أي وهو

مبطل (قوله وورد بان هذا)

أي (قوله وما لو قال حج عني

الخ (قوله لان هذا ارفاق

قال حج واذا قلنا بانه

ارفاق لزمه كفايته كما هو

ظاهر ثم هل المراد بها

كفاية امثاله عرفا أو

كفاية ذاته نظير ما يأتي

في كفاية القريب والقن

انها جمالة مباحة وأخذ عوضها حلال ونقله عن جماعة أي وفي ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفا (ويشترط) لصحة العقد (كون الجعل) مالا (معلوما) لانه عوض كالأجرة والمهر ولانه عقد جواز للحاجة ولا حاجة لجهالة العوض بخلاف العمل ولان جهالة العوض تفوت مقصود العقد اذا لا يرغب أحد في العمل مع جهالة العوض ويحصل العلم بالمشاهدة ان كان معينا وبالوصف ان كان في الذمة فالوقال من رد عبدي فله سلبه أو ثيابه فان كانت معلومة أو وصفها بما يفيد العلم استحق المشروط والا فاجرة المثل كما نقلناه واقراء واستشكل في المهمات تبعا لابن الرفعة اعتبار الوصف في المعين فانهم منعوا في البيع والاجارة وغيرهما قال الملقيني ويمكن الفرق بدخول التخفيف هنا لم يشدد فيها بخلاف نحو البيع وقياسه صحته فله نصفه ان علم وان لم يعرف محله وهو أوجه الوجهين وما قاسه عليه الرافعي من استئجار المرضعة بنصف الرضيع بعد الفطام أجاب عنه في الكفاية بأن الأجرة المعينة تلك بالعقد فجعلها جزأ من الرضيع بعد الفطام يقتضى تأجيل ملكه وهذا التماثل بنتمام العمل فلا تخالفه لمقتضى العقد ولا عمل يقع في مشترك (ولو قال من رده فله ثوب) أو دابة (أو أرضيه) أو اعطيه خرا أو خنزيرا أو مغصوبا (فسد العقد) لجهالة العوض أو نجاسة عينه أو عدم القدرة على تسليمه كافي الاجارة (ولو اراد أجرة مثله) كالأجرة الفاسدة ويستثنى من اشتراط العلم بالجعل ما لو جعل الامام لمن يدل على قلعة لا كفار جعلا لا تجارية منها فانه يجوز مع جهالة العوض للسحابة وما لو قال حج عني وأعطيتك نفقتك فيجوز كما جزم به الرافعي في الشرح الصغير والمصنف في الروضة ونقله في الكبير عن صاحب العدة وورد بان هذه لا تستثنى لان هذا ارفاق لا جمالة وانما يكون جمالة اذا جعل له عوضا فقال حج عني بنفقتك وقد صرح الماوردي في هذه بانها جمالة فاسدة ونص عليه في الام (ولو قال) من رده (من بلد كذا فرد) من تلك الجهة لكن (من) أبعد منه فلا زيادة له لتبرعه بها أو من (أقرب منه فله قسطه من الجعل) لانه جعل كل الجعل في مقابلة العمل فبعضه في مقابلة بعضه فان ردم من نصف الطريق استحق نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه ومحله اذا تساوت الطريق سهولة وصعوبة والا كان كانت أجرة النصف ضعف أجرة النصف الاخر استحق ثلثي الجعل أو من ذلك البلد أو من مسافة مثل مسافته ولو من جهة أخرى استحق المسمى ولورده من أبعد من المعين فلا شيء للزيادة لعدم الالتزام ولورده من المعين ورأى المالک في نصف الطريق قد دفعه اليه استحق نصف الجعل ولو قال من رد عبدي فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل

٤٤ نهاية ح كل محتمل انتهى أقول والاقرب الثاني ان علم بماله قبل سؤاله في الحج والا فالاول ثم هل المراد باللزوم

انه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجبر عليه أو من وقت الاحرام ولا يلزمه ذلك الا اذا فرغ من أعمال الحج

وقبل المراجعة الى الجوع لان غايته انه كالجعالة وهي جائزة فيه نظرا والاقرب الاخير وعليه فلو اتفق بعض الطريق

ثم رجع وقلنا بجوازه فالظاهر انه يرجع عليه بما أنفق له لوقوع الحج لمباشرة كالأجرة المعضوب من يحج عنه ثم شفى المستأجر

(قوله بانها جمالة فاسدة) معتمد أي يستحق أجرة المثل (قوله وصعوبة) وفي نسخة وخزونة (قوله لعدم الالتزام) هذه

الصورة مكررة مع قوله أولا أبعد منه فلا زيادة الخ الا ان يقال ما مر فيما لورده من أبعد من المعين

له ردها الى المحل الذي سار منه ان لم ينه صاحبها وقال الا كثرون ليس له ردها الخ ووجه شهادته على القسمولى انه لو وجب ذكر محمل التسليم لم يثبت الخلاف بين صاحب التقريب والاكثرين فلهما سقط من الكتبة من نسخ الشارح لفظ وهو مردود أو نحوه عقب كلام القسمولى ويدل على ذلك قوله الاتي وحينئذ فيجمل القول بوجوب الخ (قوله وان لم يطلها)

لكنه في جهته وما هنا فيما لو رده من جهة أخرى والمردود منه ابعدمسافة من المعين (قوله استحق نصف الجعل) ولا ينافي هذا قول ع لورده وهو غير عالم ثم علم النداء في الباقيل ان يسلمه استحق أى الجعل بتمامه لانه لما كان المحل معيناً في الاولى كان الجعل موزعاً على المسافة بخلاف الثانية (قوله بالاولية) أى وذلك لان الاولية لا تستدعى ثانياً وانما تستدعى عدم السبق بغيرها ومن ثم لو قال أنت طالق ٣٤٦ بأول ولد تدينه فولدت واحداً فقط طلقت به لانه لم يسبقه غيره (قوله ثم ان قصد)

أى الرابع وقوله أو قصد أى الرابع أيضاً وقوله ربع المشروط أى ولا شئ له وسقط الربع الرابع عن المالك (قوله ولكل من الاخرين) أى بمعنى انه قال لكل من الثلاثة بانفراده رد عبدى وقال لاحدهم ولك ثوب مثلاً وللاخرين ذلك دينار وقال للثالث كذلك وليس المراد انه جعل لمجموع الثلاثة ثوباً ودينارين (قوله قسط الدرهم بينهما) ووجهه ان كلا ما ذون له في الرد (قوله فلم يقصر) لفظه بهذا يدفع ما قد ينوهم من منافاة هذا بقوله السابق فعلم ان العامل المعين لا يستتبع فيه الا ان عذر الخ (قوله التي تقبل النيابة) أى بخلاف ما لا يقبل النيابة كاتفقه لا تجوز له

استوت قيمتهما أو اختلفت ولو قال ان رددت ما عبدى فلكما كذا فرداً أحدهما استحق النصف لانه لم يلتزم له أكثر من ذلك ولو قال ان رددت ما عبدى فلكما كذا فرداً أحدهما استحق الربع أو كلهما استحق النصف أو ردهما استحق المسمى ولو قال أول من برد عبدى فله دينار فرداً اثنان اقتسماه لانهما يوصفان بالاولية في الرد ولو قال لكل من ثلاثة رده ذلك دينار فرداً فلهما جميع المشروط فان شاركهم رابع فلا شئ له ثم ان قصد بعمله المالك أو قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع المشروط فان أعان أحدهم فلهما وبقية الباقي واذا قصد لغيره وللآخرين النصف لكل واحد منهما الربع أو أعان اثنين منهم فلكل منهم ربع وثن من المشروط وللثالث ربعه وان أعان الجميع فلكل منهم الثلث كما لو لم يكن معهم غيرهم فان شرط لاحدهم جعلاً مجهولاً ولكل من الاخرين ديناراً فرداً فله ثلث أجرة المثل ولهما ثلثا المسمى ولو قال أى رجل رد عبدى فله درهم فرداً اثنان قسط الدرهم بينهما ولو كان عبديهما اثلاً فابقى لهما ديناراً رده ديناراً لهما بنسبة ملكيهما (ولو اشترك اثنان) فأكثر (في رده اشتركا في الجعل) لحصول الرد منهما ما واشتركا في الجعل على عدد الرؤس وان تفاوت عملهم لانه لا ينضب حتى يوزع عليه وصورة المسئلة اذا عم النداء كقوله من رده فله كذا ويخالف ما لو قال من دخل دارى فاعطه درهما فدخلها جمع استحق كل واحد ردها لان كل واحد داخل وليس كل واحد براد للعبد بل الكل ردوه (ولو التزم جعلاً للمعين) كان رددت أبقى فلك ديناراً (فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته) محجاً أو بعوض عنه (فه) أى لذلك المعين (كل الجعل) لان قصد الملتزم الرد عن التزم له بأى وجه أمكن فلم يقصر لفظه على مخاطب وحده بخلاف ما مر فيما اذا أذن لمعين فرد نائبه مع قدرته لان المالك لم يأذن فيه أصلاً ولا شئ للمعين الا ان التزم له المخاطب أجرة ويؤخذ من كلامهم هنا وفي المساقاة كما أفاده السبكي جواز الاستنبابة في الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل النيابة أى ولو بدون عذر فيما يظهر

الاستنبابة حتى عند السبكي اذ لا يمكن أحدا ان يتفقه عنه اهـ وكتب سم عليه مائه اعقد مـ ولولم جواز الاستنبابة للتفقه أيضاً لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنبابة وجوز ان يؤخذ من ذلك ان تجوز الاستنبابة للآيتام المنزلين بكاتب الايتام فليتامل انتهى وفي حاشية شيخنا الزياى مثل ما اعتمده مـ ولكن الاقرب ما قاله حج وقول سم للآيتام أى بشرط ان يكون يتيماً مثله (قوله ولو بدون عذر فيما يظهر) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير من ان صاحب الخطابة يستنيب خطيباً يخطب عنه ثم ان المستنيب يستنيب آخره ليجوز له ذلك ويستحق ما جعله له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان حصل له عذر منعه من ذلك وعلم به المستنيب أو دلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جازله ان يستنيب مثله ويستحق ما جعل له وان لم يحصل ذلك له ولم تدل القرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شئ له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعلمه من استنبابه من باطنه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه

هذا خاص بنحو الدار والحائوت بخلاف نحو الدابة كما سيعلم مما يأتي عن القفال وفي حاشية الشيخ تقييد هذا بما إذا لم يقصد بخلقهما حفظهما وقد ينافيه ما يأتي في الشارح عقب كلام القفال فتأمل (قوله فلو أغلق الدار والحائوت الخ) قضيته أنه لو تركهما مفتوحين لم يضمن الأجرة وقول القفال الآتي وتسليم الحائوت والدار لا يكون إلا بتسليم المفتاح وربما يقتضي خلافه

أيضاً عن مسجد انهدم وقطعت شعائره هل يستحق أرباب الشعة المعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن يقال فيه أن من تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة جزءه فإنه يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم أن يباشر ومن لا تمكنه المباشرة كقبوَاب المسجد وفراشه استحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يمكن عودته والواجب على الناظر القطع على المستحقين وعوده أن أمكن والانتقال لأقرب المساجد إليه (قوله أو خير أمه) أي فيما يتعلق بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلاً وكان المستنيب عالماً لا يشترط في النائب كونه عالماً بل يكفي كونه يحسن قراءة الجزء كقراءة المستنيب له وعبارة سم على حج أي باعتبار المقصود من الوظيفة وفي حج أن المدار على وجود شروط الواقف في النائب (قوله ويستحق المستنيب جميع المعلوم) أي وللنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلو باشر شخص الوظيفة ٣٤٧ بلا استنابة من صاحبها لم يستحق المباشر لها عوضاً لعدم التزامه له وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يباشر شيئاً له إلا إذا منعه الناظر أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره بترك المباشرة ومن هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا بينه وبين ولد أخيه إمامة شركة بمسجد من مساجد المسلمين ثم أن الرجل صار يباشر الإمامة من غير استنابة من ولد أخيه وهو أن ولد الأخ لا شيء له لعدم مباشرته ولا شيء للعلم زيادة على ما يقابل

ولو لم يأذن الواقف إذا استناب مثله أو خير أمه ويستحق المستنيب جميع المعلوم وأن أفق ابن عبد السلام والمصنف بأنه لا يستحقه واحد منهما إذا المستنيب لم يباشر والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له وما نازع به الأذرى من كون ذلك سبباً لفتح باب كل أرباب الجهات مال الوقف دائماً أرصد للناصب الدينية واستنابة من لا يصلح أو يصلح بنزير يسير قال غيره وهكذا جرى فلا حول ولا قوة إلا بالله مردود بباشر شرط كونه مثله أو خير أمه والركشي بأن الربع ليس من قبيل الاجارة ولا الجعالة إذ لا يمكن وقوع العمل مسلماً للاستأجر أو الجاعل وإنما هو باحة بشرط الحضور ولم يوجد فلا يصح أخذه المذكور وقضيته أنه لا شيء للمستنيب ولو عذر ولولن هو خير منه وقضية كلام الأذرى خلافه وهو الوجه عملاً بالمعرف المطرد بالمساحة حينئذ (وإن قصد) المشارك (العمل للمالك) يعني الملتزم بجعل أو بدونه أو لنفسه أو للعامل أو للجميع أو لثنين منهم أو لم يقصد شيئاً (فللول قسطه) من الجعل وهو النصف منه أن شاركه من ابتداء العمل سواء قصد نفسه أو الملتزم أم هما أم العامل والملتزم أم الجميع أم أطلق وثلاثة أرباعه أن قصد نفسه والعامل أو العامل والملتزم وثلاثة أرباعه أن قصد الجميع (ولا شيء للمشارك بجمال) أي في حال عماد ككرات برعه وأوقال لواحد أن رددته ذلك دينار ولا شيء أن رددته أرضيك فرداه فللول نصف الدينار وللآخر نصف أجره مثل عمله ولو قال أن رددت عبدي ذلك كذا فأمر رقيقه برده ثم أعنته في أثناء العمل استحق كل الجعل كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لا نائبه أباه في العمل المذكور ولا يؤثر طريان حرية كمالو أعانه

نصفه المقر وبه لأن العمل حيث عمل بلا استنابة كان متبرعاً وولد الأخ حيث لم يباشر ولم يستناب لا شيء له لأن الواقف أعانه جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فما يخص ولد الأخ يتصرف فيه الناظر لمصلحة المسجد فتنبه له فإنه يقع كثير أو وقع من بعض أهل العصر افتاء بخلاف ذلك فأحذره فإنه خطأ (قوله أرباب الجهات) وفي نسخة الجهات وما في الأصل هو الاوفق بقوله الآتي كونه مثله أو خير أمه الخ (قوله وقضية كلام الأذرى) يتأمل هذا فإن ما نقله عن الأذرى حاصله منازعة من قال بالاستحقاق وهو موافق لما قاله الركشي (قوله سواء أقصد) هي للشرط يعني أن قصد الخ (قوله وثلاثة أرباعه أن قصد نفسه والعامل أو العامل والملتزم) أي وذلك لأن ما يخص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف الآخر في مقابلة عمل المعاون له وقد أخرج منه للعامل نصفه وهو الربع وإذا ضم الربع إلى النصف الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع يبقى للملتزم لعدم من يستحقه ومثل ذلك يقال في الثلثين فإن العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المعاون له ثلث النصف الذي فضل يضم إليه النصف الذي استحقه ومجموعهما الثلثان (قوله استحق كل الجعل) أي السيد ظاهره وأن قصد العبد نفسه بعد الحرية وقياس ما لو قصد العامل نفسه حيث قلنا أن المعين أعانه يستحق القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت أعاقه

فليراجع (قوله لان غلقهم بما عصب لم يقبل انقضاء المدة الخ) فيه ان كلام القفال ليس فيه غلق بل قوله وتسليم الحائث والدار لا يكون الاتسليم المفتاح فديقتضى انه لا فرق كما حمرت الاشارة اليه (قوله ولم يبادر بعرض الامر على المالك) تقدم انه غير لازم (قوله بل ليستثنى منه الخ) فديقال يلزم منه ما قرئ منه ثم رأيت الشهاب سم قال ان جل الربط على مطلق الامسالك فهذا واضح أو على ٣٤٨ خصوصه فلا لظهور ان الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط اهـ (قوله الا ان

انهم دم) قال الشهاب المذكور أو غصبت أو سرقتم مثلاً كما هو ظاهر ثم قال تنبيه هذا التفصيل المذكور في الدابة ينبغي جريانه في غيرها كتوب استأجره للبسه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصبت في وقت لولبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل اهـ (قوله فابق ضمنه مع الاجرة) قال الشهاب المذكور ان كان الذهاب به الى البلد الاخر سائغاً أشكل الضمان أو عمنه خالف قوله فيما تقدم أى في شرح قول المتن ويد المكثري يداً مائة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر في السفر قال الا ان يختار الاول ويحمل (قوله فطلع عنده) أى فقرأ عنده شيئاً وان قل ثم طلع سورة يعمل الخ (قوله ورده) عطف تفسير (قوله في الحياة من المسمى) أى اولاشئ له في مقابلة ما بعد الموت لعدم التزام الوارث له شيئاً وظاهره وان لم يعلم العامل بموت الجاعل

أجنبي فيه ولم يقصد المالك وأفتى أيضاً في ولد قرأ عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطلع عنده سورة يعمل لها سرور كالصاري فمثلاً وحصل له فتوح بأنه للثاني ولا يشاركه فيه الاول وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه الى ثلاثة أقسام أحدهما لازم من الطرفين قطعاً كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع بعد القبض والخلع ولازم من أحدهما قطعاً ومن الآخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة المرأة قطعاً ومن جهة الزوج على الاصح وقد رنه على الطلاق ليست فسخاً ثانياً لا من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعاً كالكتابة وكذا الرهن وهبة الاصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة ثالثاً جائز من الطرفين كالمشاركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجعل له قبل فراغ العمل ولهذا قال (ولكل منهما) أى من الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل) لانه عقد جائز من الطرفين أما من جهة الجاعل فن حيث انها تعليق استحقاق بشرط فاشبهت الوصية وأما من جهة العامل فلان العمل فيها مجهول وما كان كذلك لا يتصف بالازم كالتقراض وانما يتصور الفسخ من العامل في الابتداء اذا كان معيناً بخلاف غيره فلا يتصور فسخه الا بعد شروعه في العمل والمراد بالفسخ رفع العقد ورده وخرج بقوله قبل تمام العمل ما بعده فانه لا أثر للفسخ لان الجعل قد لزماً واستقر وعلم من جوازها انفساخها بموت أحد المتعاقدين أو جنونه أو غمائه فلو مات المالك بعد الشروع في العمل فرده الى وارثه استحق قسط ما عمله في الحياة من المسمى وان مات العامل فرده وارثه استحق القسط منه أيضاً (فان فسخ) بينائه للفعول أى فسخه الجاعل أو العامل (قبل الشروع) في العمل (أو فسخه العامل بعد الشروع) فيه (فلاشئ له) لانه لم يعمل شيئاً في الاولى ولان الجعل انما يستحق في الثانية بتمام العمل وقد فوته باختياره ولم يحصل غرض المالك سواء أوقع ما عمله مسلماً وظاهر أثره على المحل أم لا وشمل كلامهم الصبي ويستثنى ما اذا زاد الجاعل في العمل ولم يرض العامل بالزيادة ففسخ لذلك فله أجره المثل لان الجاعل هو الذي ألجأه الى ذلك قال في المهمات وقياسه كذلك اذا نقص من الجعل ورد بان النقص فسخ كأيأتى وهو فسخ من المالك لا من العامل ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئاً عالمابه فلاشئ له أو جاهل لابه فكذلك على الاصح وان صرح الماوردي والرويانى بان له المسمى اذا كان جاهل لابه واستحسنه البلقيني (وان فسخ المالك) يعنى الملتزم ولو باعناق المردود ومثلاً كذا قاله الشيخ في شرح منبهه والاقرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المالك المردود شيئاً نظرو وجهه عن قبضته فلم يقع العمل مسماً له (بعد الشروع) في العمل (فعليه أجره المثل) لما مضى (في الاصح) لان جواز العقد يقتضى التسليط على رفعه واذا ارتفع لم يجب المسمى كسائر الفسوخ لكن عمل العامل وقع محتمراً فلا يحبط بفسخ غيره فرجع الى بدله وهو أجره المثل كالأجارة اذا فسخت بعيب والثاني لاشئ للعامل كالفسخ بنفسه ولا فرق بين أن

قبل الرق وهو قياس ما أتى في قوله ولو عمل العامل الخ بل أولى لان الوارث هنا لم ينفذ سب لتقصير في يكون اسقاط حق العامل بخلاف ما أتى (قوله أو العامل) أى وان كان صبياً كأيأتى ولعل المراد بالفسخ منه ترك العمل بعد الشروع والافسخ الصبي انمو (قوله فكذلك على الاصح) أى خلافاً لـ (قوله فلا يستحق العامل) أى ومع ذلك ما قاله في المنهج ظاهر لحصول التغويت من جانب المالك (قوله حيث اعتق المالك) وينبغي ان مثل الاعتراف الوقف لوجود العلة فيه

على ما لو كان في الذهاب خطر أو وجد منه تفريط ثم نظرفيه بأنه مع الخطر ينبغي الضمان ولو بدون إتيان ومع التفريط ينبغي الضمان ولو بدون ذهاب وذكر أنه يبحث فيه مع الشارح فحمله على ما إذا وقع تفريط قال وقد علم ما فيه فليتم ا ه (قوله ولو عمل غيره عملاً باذنه) قيد بالاذن للخلاف (قوله والاوجه كما يحتمل الاذرعى) ٣٤٩ أى فى كلام المصنف (قوله

ودقهما أشد ضرراً ما
استأجره) كذا فى نسخ
الشارح وبعبارة النسخة
دق وهما أشد ضرراً الخ
(قوله فيما إذا كان) أى
ظهر قوله وهو الراجح
هذا مخالف لما تقدم فى
قوله ولو عمل العامل
بعد فسح المالك الخ ووجه
المخالفة ان تغيير المالك
النداء فسح على ما ذكره
ومع ذلك جعل العامل
مستحقاً حيث لم يعلم
التغيير (قوله ولو مات
الأتى) بفتح لورد
الأتى لا صطل المالك
وعلمه كفى كظيره من
العارية وغيرها مراه
سم على حج (قوله واستحق
الجعل أى في دفعه له
الحاكم من ماله ان كان
والأبقى فى ذمة الملتزم (قوله
ومحله اذا كان) أى الصبي
(قوله سلمه لسيده) وهل
مثل تسليم المعلم عود
العبد بنفسه على ما جرت به
العادة فى كل يوم الى سيده
أولاً بد من تسليم الفقيه
بنفسه أو نائبه فيه نظر
والظاهر الاول (قوله
بحضرة أوفى ملكه) كأن

يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقصود أصلاً كذا لا تبقى الى بعض الطريق أو يحصل
به بعضه كالوقال ان علمت ابني القرآن ذلك كذا ثم منعه من تعليمه ولا يشك كل ما رجوه ههنا من
استحقاق أجره المثل بقولهم اذ مات العامل أو المالك فى أثناء العمل حيث يفسخ ويجب
القسط من المسمى لان الجاعل أسقط حكم المسمى فى مسئلتهما بنفسه بخلافه فى تلك وما فرق
به بعض الشراح من ان العامل فى الانفساخ ثم العمل بعده ولم يمنعه المالك منه بخلافه فى
الفسخ محال نظر اذا أثر له فى الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى تارة ومن أجره المثل
أخرى كما هو ظاهر للتأمل (وللمالك) يعنى الملتزم (ان يزبد وينقص فى) العمل وفى (الجعل) ولو
من غير جنسه ونوعه كما فهم بالاولى (قبل الفراغ) كما يبيع فى زمن الخيار سواء ما قبل الشروع
وما بعده لانه عقد جائز فلو قال من رد عبدي فله عشرة ثم قال من رده فله خمسة أو بالعكس
فلا اعتبار بالآخر (وقائده بعد الشروع وجوب أجره المثل له) لان النداء الاخير فسح
للاول والفسخ فى أثناء العمل يقتضى الرجوع الى أجره المثل ومحله فيما قبل الشروع ان
يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به فيما اذا كان معيناً ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال
الغزالي فى وسيله ينفذ ان يقال يستحق أجره المثل وهو الراجح كما اقتضاه كلامهم او قال
الماوردي والرواني يستحق الجعل الاول وأقره السبكي والبلقينى وغيرهما فعلى الاول لو
عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع النداء الثانى استحق الاول نصف أجره المثل والثانى
نصف المسمى الثانى وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول وللثانى نصف الثانى أما
التغيير بعد الفراغ فلا يؤثر لان المال قد لزوم ويتوقف لزوم الجعل على تمام العمل ولهذا قال
(ولو مات الأتى) أو تلف المردود (فى بعض الطريق) أو يباب المالك قبل تسلمه (أو هرب)
كذلك أو غصب أو ترك العامل ورجع بنفسه (فلا شئ للعامل) لانه لم يرده والاستحقاق معلق
بالرد ويخالف موت أجير الحج فى أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ما عمله فى الاصح لان
القصد بالحج الثواب وقد حصل للمعجوج عنه الثواب بالبعض والقصد ههنا الرد ولم يوجد ولو لم
يجد العامل المالك سلم المردود الى الحاكم واستحق الجعل فان لم يكن حاكم أشهد واستحقه
أى وان مات أو هرب بعد ذلك ويجزى ذلك فى تلف سائر محال الاعمال وفهم من غشيل
المصنف تصوير المسئلة بما اذا لم يقع العمل مسلماً للجاعل ليخرج مالومات الصبي فى أثناء
التعليم فانه يستحق أجره ما علمه لوقوعه مسلماً بالتعليم كذا ذكره ومحله اذا كان حراً كما قيده
به فى الكفاية فان كان عبداً لم يستحق الا اذا سلمه لسيده أو حصل التعليم بحضرته أو فى
ملكه قاله البلقينى والزركشى وفى الشامل انه لو خا ط نصف الثوب ثم احترق وهو فى يد المالك
استحق نصف المشروط انتهى وقياسه فى مسئلة الصبي ان يكون له أجره ما عمله من المسمى ولو
خا ط نصف الثوب واحترق أو بنى بعض الحائط فانه يدم فلا شئ له ذكره فى الروضة عن
الاصحاب ومحله اذا لم يقع العمل مسلماً ما ذكره فى مسئلة الصبي المارة ولقول القمولى

كان يعلمه فى بيت السيد (قوله وهو فى يد المالك) أى بأن سلمه له بعد خياطة نصفه أو خا ط بيت المالك وان لم يكن بحضرته
حيث أحضره لمنزله (قوله ان يكون له أجره ما عمله) أى قسط ما عمله الخ (قوله ولو خا ط نصف الثوب واحترق) أى وهو فى
يده أى الخياط (قوله ومحله اذا لم يقع العمل مسلماً) أى بأن لم يكن بحضرة المالك ومن كونه بحضرته حضوره فى بعض
العمل وأمره به

وكأنه أشاؤ الى تقييد الضمان بقيد الدين الاول وقوع الدق بالفعل كما أشار اليه تبع الجلال المحلى بقوله دق الذى هو بصيغ
 الماضى وصفا للعدا والقصار والثانى كون الحداد والقصار أشد ضررا مما استنوجرله وهذا زاده على ما فى شرح الجلال
 فاعل قول الشارح ودقهما ٣٥٠ محرف من الكتبة عن قول التحفة دق وهما واعلم ان الظاهر انه لا منافاة بين

ما هنا وبين ما مر من ان
 الحداد لا يسكن قصارا
 مطلقا كعكسه اذ ما مر
 فى الجواز وعدمه وما هنا
 فى دخول العين فى ضمانه
 فالاسكان المذكور وان
 كان ممتنع مطلقا لان
 دخول العين فى ضمانه
 مشروط بهذين الشرطين اد
 لا تلازم بين الجواز وعدمه
 والضمان وعدمه هكذا
 ظهر فى قانظه مع ما فى
 حاشية الشيخ (قوله وفارق
 المستعير من المستأجر)
 حق التعبير وانما ضمن هنا
 مع انه مستعير من مستأجر
 لان المستأجر لما تدهى الخ
 (قوله فان كان صاحبها
 معها) أى مع المكترى
 كما هو فرض المسئلة
 (قوله لاختصاص يده بها)
 الظاهر ان الضمير فى بها
 لازية على حذف مضاف
 (قوله وقتلنا يفسخ العقد)
 أى على المرجوح لما تقدم
 من ان الاصح جواز ابدال
 المستوفى به (قوله مع
 سلامة المحمول) أى
 سواء كان المالك حاضرا
 أو غائبا كما شمله اطلاقه
 وفى حج التقييد بكون

لوتلف الثوب الذى خاط بعضه أو الجدار الذى بنى بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق أجره
 ما عمل أى بقسطه من المسمى وكذا يقدر فى مسئلة الصبي ليوافق قول ابن الصباغ والمتولى فى
 مسئلة القمولى استحق من المسمى بقدر ما عمل وقول الشيخين لوقطع العامل بعض المسافة
 رد الا ببق ثم مات المالك فرده الى الوارث استحق من المسمى بقدر عمله فى الحياة وقولهما
 فى الاجارة فى موضع لو خاط بعض الثوب أو احترق وكان بحضرة المالك أو فى ملكه استحق
 أجره ما عمل بقسطه من المسمى لوقوع العمل مسلما وفى موضع آخر لو اكتره نسيطة ثوب
 نطاط بعضه واحترق وقتلنا يفسخ العقد أى من أصله فله أجره مثل ما عمله والافسطة من
 المسمى أو الجمل جرة فزلق فى الطريق فانه كسرت فلا شئ له والفرق ان النسيطة تظهر على
 الثوب فوق العمل مسلما لظهور أثره على المحل والجمل لا يظهر أثره على الجرة وبما قاله علم
 انه يعتبر فى وجوب انقسط فى الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور أثره على المحل ومنها
 الجمالة ومن ثم لو نهب الجمل أو غرق فى أثناء الطريق لم يجب القسط لان العمل لم يقع مسلما
 للمالك ولا يظهر أثره على المحل بخلاف مالومات الجمل مثلا وان كسرت السفينة مع سلامة
 المحمول كما أتى بذلك الوالدرجه الله تعالى (واذا رده فليس له حنسه لقبض الجمل) لان
 الاستحقاق بالتسليم ولا حنس قبل الاستحقاق وكذلك ليس له حنسه اذا أنفق عليه بالاذن
 بالاولى (ويصدق) بيمينه الجاعل سواء (المالك) وغيره (اذا أنكر شرط الجعل) كان قال
 ما شرطت الجعل أو شرطته فى عبد آخر (أو سميه) أى العامل (فى رده) كان قال لم ترده وانما
 رده غيرك أو رجعت بنفسه لان الاصل عدم الرد والشرط براءة ذمته فلو اختلفا فى بلوغه
 النداء فالقول قول الراد بيمينه كما لو اختلفا فى سماع ندائه (فان اختلفا) أى الجاعل والعامل
 بعد الاستحقاق (فى قدر الجعل) أو جنسه أو صفته ككونه درهما أو درهماين أو فى قدر
 العمل كان قال شرطت مائة على رده بدين فقال العامل بل على رده هذا فقط (تحالفا) وللعامل
 أجره المثل كفى القراض والاجارة وهذا اذا وقع الاختلاف به بدفع العمل والتسليم
 أو قبل الفراغ فيما اذا وجب للعامل قسط ما عمله لو قال بع عبدى هذا أو اعمل كذا ولك
 عشرة وأتيا بما يصلح ان يكون اجارة وجمالة فان كان العمل مضبوطا مقدر اجارة ولو
 احتاج الى تردد غير مضبوط فجمالة كذا نقلناه والمراد انه يجوز عقد الاجارة فى الشق الاول
 دون الثانى ويد العامل على المأخوذ الى رده بدأمانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كان خلاه
 بمضيعة ضمنه لتقصيره وان خلاه بلا تفريط كان خلاه عند الحاكم لم يضمنه ونفقته على
 مالكة فان أنفق عليه مدة الرد فنبع الا ان أذن له الحاكم فيه أو أنه عند فقده ليرجع ولو
 كان رجلا ن ياديه ونحوها فرض أحدهما أو غشى عليه وبجزع عن السير وجب على الآخر
 المقام معه الا ان خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزمه ذلك واذا أقام معه فلا أجر له فان مات
 وجب عليه أخذه ماله وإيصاله الى ورثته ان كان ثقة ولا ضمان عليه ان لم يأخذه وان لم

المالك حاضرا (قوله فيما اذا وجب للعامل قسط) أى بان كان القسط من المالك أو بعد تلف الجاعل
 على العمل فيه ووقع العمل مسلما (قوله وأتيا) أى المتعاقدان (قوله مضبوطا مقدر) أى كان قال خط لى هذا الثوب ولك
 كذا (قوله فى الشق الاول) هو قوله مضبوطا وقوله دون الثانى هو قوله غير مضبوط أى فيحمل اللفظ على الاجارة فى الشق
 الاول وعلى الجمالة فى الثانى (قوله ونفقته) أى الا ببق

أي بقسط الزيادة من الدابة إذا انرض أنه معها كصاحبها كما هو (قوله لأنه لم يأذن في حملها) تعليل للثمن خاصة (قوله بعد قطعه) متعلق بخصيطه (فوفصل فيما يقتضي انفساخ الاجارة) (قوله وعدمها) الاولى وما لا يقتضيها اذ ليس في الفصل بيان شيء يقتضي عدم الانفساخ أو التخيير بل ذلك العدم هو الاصل حتى يوجد ما يرفعه (قوله ومن فرق بين ذلك)

(قوله وان جازله) يتأمل فيه فان تركه يؤدي الى ضياعه وقضية ما مر في اللفظة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه وان كان فاسق السكن لا تثبت يده عليه بل ينتزعها الحاسم منه فالقياس هنا كذلك (قوله والحاسم يحبس الا تبق) أي وجوبه بالانه من المصالح العامة واذا احتاج لشفقة أنفق عليه من بيت المال مجازا قاسا على اللقيط فان لم يكن فيه شيء اقتضى على المالك ثم على مياسير المسلمين قرضا (قوله ولو أكره مستحق) وفي معنى الاكره فيستحق أيضا المعلوم ما لو عزل عن وظيفة بغير حق وقرر فيها غيره اذ لا ينفذ عزله نعم ان تمكن من مباشرته فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها اه سم على حج ويؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان طائفة من شيوخ العرب ان شرط لهم طين مرصدة على غفر محل معين وفيهم كفائة لذلك وقوة ويدهم تقرير في ذلك عن له ولاية التقرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرصدة مدة ثم ان ملتزم البلد أخرج المشيخة عنهم ظالموا دفعها لغيرهم وهو انهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم ٣٥١ مثاهم في الكفائة بالقيام بذلك بل

أواصفهم لان لا يمكن ثقة لم يجب عليه الاخذ وان جازله ولا يضمنه في الحالين والحاسم يحبس الا تبق اذا وجد انتظار السببه فان أبطأ سببه باعه الحاسم وحفظ ثمنه فاذا جاء سببه فليس له غير الثمن وان سرق الا تبق قطع كغيره ولو عمل لغيره عملا من غير استئجار ولا جعله دفع اليه مالا على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه أن يعلم أولا انه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبة لو أراد الدافع أن يهبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل ودفعه اليه هدية حل ولو أكره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزاري واعتراض الزركشي له بأنه لم يباشر ما شرط عليه فكيف يستحق حينئذ رد بانه مستثنى شرعا وعرفا من تساول الشرط له لعذره ونظير ذلك ما عمت به البلوى من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد من الطلبة أو يعلم انه لو حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لان المكره يمكنه الاستنابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان أمكنه اعلام الناظر بهم وعلم انه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف وقد أفاد الولي العراقي ذلك أيضا بل جعله أصلا مقبلا عليه وهو ان الامام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق لان قصد المصلي والمعلم ليس في وسعه وانما عليه الانتصاب لذلك وأفتى به أيضا فيمن شرط الواقف قطعة عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر تخوف طريق بعدم سقوط حقه بغيته قال ولذلك شواهد كثيرة وأفتى بالدرجة الله تعالى بحل النزول عن الوظائف بالمال أي لانه من أقسام

والانتفاع منه فغيره لما مر من انه اذا عذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن لان الواقف لا يقصد تعطيل وقفه (قوله وانما عليه الانتصاب) هذا قد يقتضي ان استحقاقه المعلوم مشروط بحضوره وانجبه خلافه في المدرس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون المقتدين يحصل به احياء البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عبثا (قوله وأفتى أيضا) أي الولي العراقي (قوله سقوط حقه بغيته) أي وان طالت مادام العذر قائما لكن ينبغي ان محله حيث استناب أو عجز عن الاستنابة أما لو غاب لعذر وقد رعى الاستنابة فلم يفعل فينبغي سقوط حقه لتقصيره (قوله بحل النزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامك المقر فيها فيجوز ان له شيء من ذلك وهو مستحق له بان لا يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت المال النزول عنه وبصير الحال في تقريره من أسقط حقه له موكولا الى نظره من له ولاية التقرير فيه كالباشا فيقرر من رأى المصلحة في تقريره من المقر وخ له أو غيره وأما المناصب الديوانية كالكتابة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر انهم انما يتصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة فيما ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو مخير بين ابقائه وعزله ولو بلا جفنة فليس لهم يد حقيقة على شيء يتزلون عنه بل متى عزلوا أنفسهم انزلوا واذا طوا حقه من شيء لغيرهم فليس لهم العود الى بتولية جديدة من له الولاية ولا يجوز لهم أخذ عوض على تزولهم لعدم

المذكورين حيث صح تقريرهم لا يجوز اخراج ذلك عنهم (قوله ولا يحضر أحد من الطلبة) أي لم يحضر أحد يتعلم منه وليس المراد المقررين في وظيفة الطلب لان غرض الواقف احياء المحل وهو حاصل بحضور غير ارباب الوظائف قاله شيخنا العلامة الشوبري ولو شرط الواقف أن يقرأ في مدرسته كتاب بعينه ولم يجهد المدرس من فيه اهلية له مع ذلك الكتاب

عبارة التحفة ومشله على الواجه ما لوعدم دخول الناس فيه لفتنة أو خراب ما حوله كالأخراب ما حول الدار أو الدكان
والفرق بينهما غير صحيح انتهت فالضمير في بينهما المسئلة عدم دخول الناس الحمام التي قاسها ومسئلة خراب ما حول الدار
والدكان التي قاس عليها ومراده رد ما في البحر من ان عدم دخول الناس الحمام المستأجر بسبب فتنة حادثة أو خراب الناحية
عيب بخلاف الحافوت والدار فانهما ٣٥٢ يستأجران للسكنى وهى ممكنة على كل حال اذا علمت ذلك علمت ان مراد

الجماعة فيسقطه النازل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزول له لانه بالخيار بينه وبين
غيره ولو قال اقترض لي مائة وثلاث عشرة فهو جملة ذكره الماوردي والرواني والله تعالى أعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب وله الحمد ظاهر او باطنا أو لا و آخره وقد تم النصف الاول
من شرح المنهاج على يد مؤلفه غفر الله له ذنبه وستر عيبه محمد بن أحمد الرملي الانصاري الشافعي
حامدا ومصليا ومحمدا ومحسنا ومحسلا ومحسلا في ثامن عشر جمادى الآخرة سنة

سبعة وستين وتسعمائة وأسأله الاعانة على الاتمام بحمد

سيد الانام ومصباح انظلام وهو حسبي ونعم

الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم

آمين

يؤتم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله كتاب الفرائض

الشارح بالاول في قوله
دون الاول مسئلة عدم
دخول الناس الحمام لكن
كان حق التعبير مثل ما في
التحفة على ان من جملة
ما شملته الاشارة في قول
الشارح بين ذلك مسئلة
ابطال أمير البلدة التفرج
وقد علمت انها ليست في
كلام صاحب الفرق الذي
قصده هو الرذعية وما في
حاشية الشيخ من ان مراد
الشارح بالاول ما في المتن
انما أخذه بمجرّد الفهم وهو
لا يوافق الواقع كما علمت
(قوله بفتح الفاء بالداية
المستأجرة لطرو خوف
مثلا) وعلى هذا التفسير
يكون قول المصنف
ومرض مستأجرة لاسفر
من عطف الخاص على العام
اذ هو من جملة تعذر السفر
وانظر ما كتبه (قوله وكذا
الحسبي ان تعلق بمصلحة
استحقاقهم لشي يتزلون
عنه بل حكمهم حكم
عامل القراض فتي عزل
نفسه من القراض ان عزل
قافهمه فانه نفيس (قوله
لانه) أي الناظر وقوله

عامة

بالخيار بينه وبين غيره ظاهره وان شرط الرجوع على الفارغ اذا لم يقرر في الوظيفة وقال سم

في القسم والنشوز يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشارح بهامش نسخة ما نصه ولتنزول له في هذه الحالة الرجوع ان
شرطه أو أطلق ودلت قرينة على بذل ذلك في تحصيلا له ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهما أو الا فلا (قوله ولك عشرة)
أي في مقابلة الاقتراض (قوله فهو جملة) أي ويقع المالك في الاقتراض للقائل فعليه رد بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع

عامة كان استأجر الامام الخ) قد يقال ان هذا ايضا من التعذر الشرعي اذ المانع من المقابلة به الصلح انما هو الشرع وليس هناك مانع حسي فتأمل (قوله الذي يقابل) وصف للماضي (قوله بعضها الانفساخ فيه لكونه الخ) غرضه بذلك الاعتراض على من استثنى ما ذكر وان استثنى انما هو وصوري لا حقيقي (قوله أو بعدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما لو جعل النظر لزوجه مادامت عزباء ولولده ما لم يفسق فلا يفسخ ما أجراه بالتزوج أو بالفسق كما هو ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وبعضها مبني على مرجوح) أي مما لم يذكره (قوله في المتن فالاصح انفساخها في الوقف) أي ولو كانت الاجارة لضرورة كما مارة كما هو صريح التعليل الاتي والاجارة التي لا تنفسخ بموت الناظر انما هي اجارة الناظر العام لعدم ولايته وهذا الوقف لم يثبت له واقفه ناظر اعاما فناظره العام الحاكم كما هو ظاهر كما انه اذا لم يقم الواقف ناظرا أصلا فان النظر للحاكم حينئذ فالطريق في بقاء الاجارة الى انقضاء المدة أن يؤجر الحاكم بنفسه أو بمن يفوض اليه ذلك من الموقوف عليهم أو غيرهم وانما نهت على ذلك لاني رأيت من العظماء من أفتى بعدم انفساخ الاجارة بموت هذا الناظر في هذه الصورة اذا كانت اجارته للضرورة فان قلت هلا تثبت له هذه الولاية للضرورة كما تثبت للضرورة ولاية اجارة المدة الطويلة وان لم يثبت الواقف قلت الفرق ان الناظر ولايته على الغير ثابتة بقول الواقف أو الحاكم وان كان تصرفه مشروطا بشروط وشروط الواقفين عهد بمخالفتهم للضرورة فاذا وجدت الضرورة جاز التصرف على خلاف الشرط بالولاية الثابتة من جهة الواقف أو الحاكم وما هذا لم يثبت له الواقف ولاية على غيره أصلا والضرورة بمجرد هال لا تصلح ان تثبت له ولاية لم يثبت له الواقف ولا الحاكم نعم هو كالناظر العام في ان الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف في المدة لكن يتقيد بقاؤها بعدة استحقاقه فاذا رجع الاستحقاق الى غيره انفسخت اجارته لعدم ولايته على الغير كما عرفت لكن يبقى الكلام فيما اذا انفسخت على من يرجع المستأجر بقسط ما بقي من المدة من الاجرة والذي يظهر انه يرجع على جهة الوقف لان ما أخذ منه لمصلحة عمارة الوقف فصار كالمأخوذ لذلك بالقرض فيصير ذلك (قوله لانه لما تقيد نظره من جهة الواقف بعدة استحقاقه) أي ولو ائتمر ما ليشمل ما اذا كان نظره على قدر حصته (قوله وما يحتمل ان ركشى الخ) من فوائد الخلاف ارث المنفعة عن المستأجر وعدمه (قوله لان ولايته مقصورة على مدة ملك موليه ولا ولاية على من انتقل ملكها الخ) قضيته انه لو كان له ولاية على من انتقل ملكها اليه انها لا تنفسخ وتكامل عليه الشيخ في الحاشية وانظر لو كان الذي انتقل ملكها اليه هو الولي نفسه بان كان أباً للمجبر (قوله واجارة أم ولده بموته والمعلق عنه بصفة وجودها) أي والصورة ان التعليق والايلا دسابقان على الاجارة (قوله لزوال الاسم) قضيته ان الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله فتي زال الاسم انفسخت الاجارة وما دام باقيا فلا انفساخ وان فأت المنفعة المقصودة فلا تنفسخ الاجارة في الدار مثلا لا يزال جميع رسومها اذا سمها يبقى بقاء الرسوم كاسمها في الايمان والظاهر ان هذا غير مراد وأن المدار في الانفساخ وعدمه انما هو على بقاء المنفعة المقصودة وعدمه فتي فأت المنفعة المعقود عليها انفسخت الاجارة وان بقي الاسم فتنفسخ بقوات منفعة الدار أي من حيث كونها دارا فال في المنفعة للعهد الذهن والالزام عدم الانفساخ بانها عدمها وان زال اسمها اذا الانتفاع متأت بالارض لعدم الانهدام فلا يكون لاناطة الانفساخ بالانهدام معنى وقد اقتصر غير الشارح في تعليل الانفساخ على قوات المنفعة والفرق بين ما معنا والايان ان المدار في الايمان على ما تنقضية الالفاظ الصادرة من الخالف فتعلق الحكم ببقاء اسم الدار المحلوف على دخوله ما مثلا وما هنا فالمدار على بقاء المنفعة المقصودة بالعقد وعدمه فتأمل وراجع (قوله فان انهدم بعضها ثبت للمكثري الخيار) أي ثم ان كان المنهدم مما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكثرة انفسخت فيه كما صرح به الدميري وهو مأخوذ مما سيأتي في الشارح فيما اذا غرق بعض الارض بما لا يتوقع انفساخها وحينئذ فيبقى الخيار فيما بقي من الدار وان كان المنهدم مما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم يبادر المكثري بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور (قوله قبل مضي مدة لا أجرة لمثلها) صوابه لمثلها أجرة (قوله ونقص ماء بئرها) أي والصورة انها تعطت بذلك كما هو فرض المسئلة فلا يحتاج لماترجاه الشهاب سم حيث قال لعل المراد نقصا يتعذر معه الانتفاع والا فلا وجه للانفساخ اه (قوله وما اعترض به من كونه مبني على الضعيف الخ) عبارة التحفة واعترض بانه مبني على الضعيف في المسئلة بعده ويجاب بحمل هذا على ما اذا تعذر الخ فعبارة الشارح لا تصح الابتأويل وبعبارة التحفة هذه تعلم ما في حل الشيخ

في حاشيته لبارة الشارح (قوله لانه فسخ في بعض المعقود عليه) يعلم منه ان فرض الخلاف بين المتولى والجمهور فيما اذا اراد ان يفسخ في الباقي من المدة فقط اما الفسخ في الجميع فهو جائز عند المتولى والجمهور وبه صرح في الروضة (قوله فمترض بان الوجه الخ) لا ينبغي ان المعترض انما هو قولهما في كلام المتولى انه الوجه فقط وليس المعترض نقلهما لكلام الجمهور والمتولى كما يفيد هذا السياق فكان ينبغي خلاف هذا التعبير وهو تابع فيه للتحفة (قوله وتوجيه ابن الرقبة) يعني لاطلاق الجمهور المأور وقوله يقال فيه أيضا الخ مراده به توجيه آخر لاطلاق الجمهور وخلاف ما يوهمه سابقه فكان حق التعبير أن يقول ووجه ابن الرقبة اطلاق الجمهور بأن الاصل الخ ويوجه أيضا بان الفرق بين البيع والاجارة أى اللذين أشار المتولى في تعليقه المار الى اتحادهما واضح اذ العلة الخ (قوله نعم يحمل قولهما الخ) هذا حمل ثان لاستنباط الشيخين لكلام المتولى وكان ينبغي ذكره عقب قوله المار فقوله ما عن مقالة المتولى انه الوجه أى من حيث المعنى على ما مر فيه أيضا لا من حيث المذهب بان يقول أو يحمل قولهما المذكور على ما اذا كانت الاجرة عبد الخ (قوله وكان الغصب على المالك) ليس بقييد كما يعلم مما يأتي (قوله ومحل الخلاف) كذا في نسخ الشارح ولعله محرف عن قوله ومحل الخيار والا فالمسئلة لم يتقدم فيها خلاف (قوله والا قرب أخذ من نص للبويطى الخ) رعايواهم ان هذا الاخذ له وليس كذلك فان هذا الاخذ وما بعده الى آخر السوادة جواب للشهاب ج وهو الذى سئل عن هذه المسئلة كما يعلم بمراجعة تحفته (قوله لا مكان الاستيفاء بما في قوله راجع الخ) قد يقال ان الذى في قول المصنف المذكور ليس طريقا للاستيفاء فكان الظاهر ان يقول لا مكان الاستيفاء من غير ضرر عليه لما ذكره المصنف في قوله (قوله أى المقرض منه) ظاهر هذا التفسير أنه لا يدفع له مال الجال اذا كانت المؤنة منه فليراجع (قوله فلا يبيعه ابتداء) في نسخة عقب هذا ما نصه خشية ان تأكل أثمانها ومثله في التحفة قال الشهاب سم قوله خشية ان تأكل أثمانها علة للمنفي لا لثبتي اهـ وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله الا أن يحمل على ما بحثه الاذرى الخ) قال الشهاب سم فيه ان مجليا صرح بعدم الانفساخ اهـ فتأمل (قوله هو زيادة ايضاح) قد يقال بمنعه وانه انما أتى به ليعلق قوله حتى مضت مدة الاجارة اذ لا يصح تعلقه بقبض الابتأويل لان القبض ينقض بمجرد وقوعه فلا يستمر الى انقضاء المدة وانما المستمر الامساك وقد مر نظير ذلك في آخر تركه سنة (قوله ولم يسلمها) أى ولا عوضها (قوله وهو ضعيف) أى خلاف ما يقتضيه تعبيره بالأصح على ما قدمه في الخطبة من اصطلاحه على أن مقابل الاصح صحح لا ضعيف فإراد الشارح بهذا التورك على المن بانه كان ينبغي أن يعبر بالصحيح بدل الاصح لكن قوله كما صرح به في الروضة فيه تسميح لانه لم يصرح في الروضة بان هذا ضعيف وانما عبر هناك بالصحيح فعلم منه ان مقابله ضعيف وبما تقر رسلط ما في حاشية الشيخ مما لا يصح عند التأمل (قوله فصار كالواكرهه سيد على العمل) أى بعد العتق (قوله وانما امتنع بيع المشتري الخ) الجامع بين هذا ومثله ان كلا منهما فيه بيع الشخص ما ليس تحت يده لمن هو تحت يده وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله لانه اذا ملك الرقبة حدثت المنافع على ملائكة) أى من حيث ملك الرقبة لا من حيث الاجارة والا فالمنافع تحدث على ملك المستأجر كما مر وعبارة المحقق الجلال لان المنفعة تابعة في المبيع للرقبة (قوله فان جهل المشتري تخير ولو في مدة الاجارة) عبارة التحفة ويخير المشتري ان جهل ولو مدة الاجارة كما اقتضاء اطلاقهم لكن بحث الاذرى وغيره بطلان البيع عند جهل المدة انتهت فقوله ولو مدة الاجارة غاية في الجهل اشارة الى رد ما بحثه الاذرى وكان الشارح رحمه الله فهم منها غير المراد فصرف فيها بما ترى (قوله ولو مع الجهل) صوابه في حالة العلم اذ الجهل بالاجارة لا يصح فيه التعميم بعده كما لا ينبغي (قوله ولو علمها ووطن استحقاق الاجرة الخ) عبارة التحفة ولو علمها ووطن استحقاق الاجرة تخير عند الغزالي ووجه الزكشي لانه مما ينبغي وقال الشافعي لا يتخير فلو انفسخت الخ فآخر العبارة ساقت من نسخ الشارح اذ لا يصح جعل قوله ولو علمها الخ غاية فيما قبله كما لا ينبغي (قوله ويؤيد الاول) عبارة التحفة عقب قوله انها للمشتري نصها ولو آجروا مدة ثم استأجروا تلك المدة ثم باعها فهل تدخل المنفعة في البيع اختلف فيه جمع متأخرون والوجه نعم قياسا على ما قاله الجلال البلقيني ان الموصى له الخ وأما ما في الشارح فغير صحيح (قوله قبل وقوع التصيير) وظاهر أن مثله بعده اذا اختار الابقاء بالاجرة (قوله وعلى هذا يحمل قول به ضم الخ) يتأمل (قوله الذى سببه موت المستأجر) خرج به الحاول الذى سببه مضى المدة قبل موته فلا يرتفع كما هو ظاهر في كتاب احياء الموات (قوله ومن ثم أفتى السبكي بكفر الخ) قال في التحفة في اطلاقه نظر ظاهر (قوله واجمعوا عليه) أى على احياء الموات خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وانما قال

في الجملة لانهم اختلفوا في كيفيته وما يحصل به فلم يحجوه الى اعلى مطلق الاحياء (قوله ولا يشترط فيه القصد) أي على الإطلاق
بقريته ما قدمه آنفا (قوله المشعر به) أي بالقصد والمشعر هو قوله فلهما سلم عليهما (قوله ويحمل كلامه على الجواز) صوابه
ويحمل كلامه على الصحة لا على الجواز (قوله ولو ذميا) أي أو حرييا كما قاله الشهاب سم وحينئذ فكان الاولى أخذ غايته
(قوله واستقرضه على بيت المال) الواو فيه بمعنى أو (قوله فقال للإمام اقطاع أرض بيت المال) أي أرفقا بقريته عطف
وعليهما عليه وإن كان الاقطاع يشمل الأوقاف والتملك (قوله سواء أقطع رقبته أم منفعته) هو عين ما قبله (قوله وتعدرد
ذلك لهم للجهل بأعيانهم) أي بأن لم يعرف أحد منهم كما يعلم من المأخوذ منه فليست الصورة أنهم موجودون لكن جهل عين
مالك منهم كما هو الواقع في جلود البهائم الآن اذ حكمها أنهم مشركون كذبين أربابها كما في افتاء النووي الذي مررت الإشارة
اليه في باب الغصب (قوله قال بعض شراح الحاوي في ظني الخ) ما ظنه هذا البعض جزم به في الأنوار وحكمه الشارح ووالده
في تصحيح العباب وعليه فقوله فيما مريقيه ما ليس بقيد (قوله وإن حصل أصله) أي أصل الانتفاع بدونه (قوله واستقل) أي بأن
كان مقصود اللزوم بخلاف ما إذا لم يستقل مريعي وإن كانت البهائم ترى فيه عند الخوف من الأبعاد (قوله ولو مسجد أو بهدم)
قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لأن غاية أمره أنها صلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم
البناء فوجوده كذلك أي لأنه ما ذون فيه من واضعه ومعلوم أن وقت البناء غير صحيح لاستحقاقه الإزالة وبقي ما دامت
الواضع هل يعتد به من كل من آل اليه أرث ذلك أو علم رضاه اذ لم يخرج عن الملك بالوضع المذكور كما هو ظاهر ينبغي نعم كذا
ظهر لي فليست أمثل ثم قال الشيخ وعليه فلو كان للمسجد المذكور إمام أو غيره من خدمة المسجد أو ممن له وظيفة فيه كقراءة
فينبغي استحقاقهم المعلوم كما في المسجد الموقوف وفقا صحيحا لأن الإمامة والقراءة ونحوهما لا تنوقف على مسجد واعتقاد
الواقف صحة وفقته مسجد لا يقضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لأنه يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فهو
كساحة بين الدور قال فاحفظه فإنه مهم اه وهو جدير بما ذكره لنفسه لكنه قوله فينبغي استحقاقهم المعلوم لا ينبغي أن
يحل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه أما إذا كان لا يستحق ذلك بأن كان
قد جعل المعلوم من أماكن جعلها بجوانب المسجد أو أسفل في الحرم أيضا كما هو واقع كثيرا فلا ينبغي أنه لا يدخل لشرط
الواقف فيه لعدم استحقاقه وفقته ثم إن كان من له المعلوم من يستحق في بيت المال جازله تعاطيه لأن منفعة الحرم تصرف
بما صالح المسلمين كما مر جوابه وإن لم يكن ممن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر فتأمل (قوله فأنوها) خبر
سم وقد يشكك عليه قولهم والاصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بما كن الخ إلا أن يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس
في الجملة كالمذكورات في قولهم المذكور وإن لم يعتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقا كما
في هذه الفتوى اه (قوله وإن قلنا بكرة بيع عامرها) يعني مكة وكأنه توهم أنه قدم ذكرها (قوله وقضية كلامهما
الاكتفاء بالتعويض بذلك من غير بناء الخ) تتأمل هذه السوادة ففعل فيها سقطا من النسخا وبعبارة التحفة عقب قول المصنف
تحويط البقعة نصها ولو بقصب أو جريد أو سعف اعتيد ومن ثم قال المساوردي والرويان أن ذلك يختلف باختلاف البلاد
واعتمده الأذري وفي نحو الحجارة خلاف في اشتراط بنائها ويحبها الرجوع فيه لمادة ذلك المحل وحمل اشتراطه في كلام
الشيخين في الزرية على محل اعتيد فيه دون مجرد التعويض كما يدل عليه عبارتهم أو هي لا يكفي في الزرية نصب سعف وأحجار
من غير بناء لأن الممتلك لا يقتصر عليه في العادة وإنما يفعله المجتاز اه فأفهم التعليل أن المداري ذلك وغيره على العادة ومن
ثم قال المتولي وأقره ابن الرقعة والأذري وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء إلى آخر ما في الشرح (قوله أو أحجار من غير بناء) هو
عبارة الشيخين التي قدمتها في عبارة التحفة ومر ما فيها (قوله وأتى بما يقصد به نوع آخر) أي وكان المأثري به مما يقصد بالملك
وغيره كما في مثاله بخلاف ما إذا كان لا يقصد إلا الملك فإنه يملك به مطلقا كالدار كما يأتي في كلامه قريبا (قوله نبوت أصل الحقيقة
له) قال الأزهري أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بـ بـ أي لا حق لغيره فيه
قال النووي في التحرير وهو المراد هنا والثاني الترجيح وإن كان لا لا خفيه نصيب تكبر الائم أحق بنفسها (قوله فان زاد على
كفائته فغيره أحياء الزائد الخ) عبارة التحفة أما ما زاد على كفائته فلا حق له فيه بخلاف ما عداه وإن كان شأنه فينبغي تعجبه

فيه (قوله وقضية كلام المصنف انه لا يبطل حقه بعض المدة) الا صوب بطول المدة (قوله لان الصبر ذريعة الخ) لتعليل لما
 جزم به الامام (قوله ان ما قطعته صلى الله عليه وسلم) أى إرفاقاً
 بفصل في حكم المنافع المشتركة (قوله وان تقادم العهد) أى وان طال زمن الجالس مثلاً كما يعلم من كلام غيره خلافاً لما وقع
 في حاشية الشيخ (قوله وان فعله) به في البيع بدليل التعليل (قوله وان لم يدخل وقتها أو كان الجالس صبيها) هاتان الغايتان انما
 يظهر معناهما بالنسبة الى قول المصنف الا ترى فلوفارقه لحاجة ليعود لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة الخ لا بالنسبة لقوله
 لم يصراً حق به في غير هذا المناسب فيه غاية انما هو عكس ما ذكر (قوله كما ربحه في الروضة) أى بحسب ما اقتضاه سياقه
 والافهوف في الروضة لم يصرح بترجيح (قوله والالم يبطل حقه) أى بأن نوى مدة معينة (قوله وأفهم ما ذكره) أى بن الصلاح
 بفصل في بيان حكم الاعيان المشتركة (قوله مأرب) باسكان الهمز وكسر الراء (قوله الا يكة) وهى الاشجار النابتة في الارض
 التى لا مالك لها (قوله على ما حكاه الامام) التبرى انما هو بالنسبة لحكاية الاجماع خاصة والا فالحكم مسلم كما يعلم مما يأتى
 (قوله ولان الموت اذا ملك الخ) عبارة القوت ولان الموت اذا ملك لا يحتاج في تحصيل مقصوده الى مثل العمل الاول
 بخلاف المعدن (قوله فلا يلك شيئاً في أرحح الطريقين) أى لا من البقعة لما يأتى ولا من النيل كما يعلم مما يأتى أيضاً من ان حكم
 المعدنين واحد (قوله اذ الظأى مقدم على غيره) كان حق التعليل اذا لا دعى مقدم على غيره وعبارة التحفة وعطشان على
 غيره وطالب شرب على طالب سقى (قوله فانه باق على ابحاثه) أى اذ الصورة انه يدخل اليه بنفسه بلا سوق فلا ينافيه
 ما سياتى في قوله وكالاخذ في اناء سوقه لنصوبه أو حوضه سدودها هنا موافق لقوله الا ترى أيضاً يخرج بما تقرر دخوله
 في ملكه بنحو سبيل ولو بجف من نهر حتى دخل وأما قول الشيخ في حاشيته قوله أى السارح فانه باق على ابحاثه أى ما لم يدخل
 بعمل يختص به أخذاً مما يأتى في قوله وكالاخذ في اناء سوقه لنصوبه أو حوض الخ اه فيقال فيه هذا الاخذ لم يصح لاختلاف
 المأخذ الذى أشرت اليه المعلوم مما يأتى في كلام الشارح على ان جملة المذكور لا يصح اذ هو عين المسئلة هنا كما يعلم بالتأمل
 (قوله كان لذى الاسفل منعه) كانه لانه يصير شريكاً أو بعبارة في المعنى بعد ان كان شريكاً اثنين ولعل الصورة عند الضيق
 واعلم ان الشهاب حج نظار في هذا الحكم (قوله وسقيه منه) اظاهر انه معطوف على من في قوله منع من أراد السقى أى وله
 منعه من السقى لو أحيا (قوله يقال عليه الخ) لا يخفى ان صريح هذا السياق ان هذا رد للاعتراض وليس كذلك وحاصل ما فى
 هذا المقام ان الشهاب حج لما تم الكلام على التقدير بالكعبين قال والتقدير بهما هو ما عليه الجمهور واعتراضا بان الوجه
 الى قوله وانظر جاره على عادة الحجاز وأقر الاعتراض ثم قال عقبه قبل النخل ان أفرد الى أن قال ولا حاجة لهذا التفصيل الخ
 فقوله ولا حاجة راجع للقليل خاصة كما لا يخفى والشارح رحمه الله تصرف في عبارته بما ترى من غير تأمل (قوله وخروج بما
 تقرر دخوله في ملكه) أى من غير سوق ففارق ما قبله (قوله ولولو زرع) لا موقع لهذه الغاية هنا كما لا يخفى على متأمل اذ الحكم
 أنه لا يلزمه بذل ماء وان فضل عن حاجته فأى حاجة الى بيان الحاجة وانما تظهر هذه الغاية بالنسبة لقول المصنف الا ترى
 وتجب لما شية فكان الاولى تأخيرها هناك (قوله وأما على مقابله) أى الارتفاق المذكور قبله في كلام المصنف (قوله
 بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل كما نقله الشهاب سم عن الشهاب حج الذى العبارة له في تحفته وانما لم يجعل قوله
 قبل أخذه قيداً في البذل بلا عوض أى انما يجب عليه بلا عوض حيث لم يأخذ في اناء أى اما اذا أخذه فيه فانما يجب عليه
 بعوض لان الصورة هنا انه لا اضطرار فلا يجب عليه بذله ولو بعوض (قوله كلا مباح) الظاهر ان المباح هنا وفيما بعده ليس
 بقيد فليراجع (قوله والاوجب بذله لذى روح محترمة) قال الشهاب سم في حواشى التحفة يدخل في ذى الروح المحترمة
 المشاشية فيقدم أى الا دعى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالاولى فأى حاجة مع ذلك لقوله وما شيته وان احتاجه
 لزرع (قوله وحيث وجب البذل لم يجز أخذه عوض عليه) يعنى في مسئلة المتن التى لا اضطرار فيها على أنه قدمه هناك وذكره
 هنا بوجه جريانه في مسئلة الاضطرار وليس كذلك (قوله في شرب الماء) صوابه في شرب الا دعى (قوله والظاهر الجواز
 للعلم بالخ) عبارة التحفة وهذا معلوم من قوله الخ (قوله ما ربحه المصنف) أى وهو القسمة على قدر الاراضى أى وان لم ينسبه
 اليه فيما مر (قوله عملاً بتفريق الصفقة) أى وانما لم يعمل به لان شرطه امكان التوزيع وهو منتف هنا للجهالة بخلاف كتاب
 الوقف (قوله هو لغة الحبس) انظر ما المراد بالحبس في اللغة (قوله وأشار الشافعى الى أن هذا الوقف المعروف حقيقة
 شرعية)

(شرعية) فديقال ان أراد بالمعروف هذا المعنى الشرعي المستوفى للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله يكون لها معنى اغوى أعم فينقله الشارع الى ما هو أخص باشتراط شروط فيه تقتضى خصوصه كما لا يخفى وعبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه ولم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته دارا ولا أرضا وانما حبس أهل الاسلام انبت (قوله في الحياة) أي حتى لا يرد السفينة الا متى اذ فيه أهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحينئذ فديقال اذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفينة فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الا متى وصحة نحو وصيته الخ فتأمل (قوله وان لم أر التصريح به) صرح به الدميري قال وقل من تعرض لذلك (قوله نحو أراضى بيت المال) هذا لا يخالف ما تقدم في الشارح بعد قول المصنف السابق في احياء الموات ولو أراد قوم سقى أرضهم من ضبطه بفخ الرءبلا ألف لان ذلك ضبط لما وقع التعبير به هناك في المنهج فلا ينافي قراءته بالالف في حد ذاته الذي عبر به الشارح هنا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وأم ولد) أي خرجت بقبول النقل وبه فارت المذبر والمعلق العتق فلا يحتاج الى فرق بينهما من خارج وان تكلفه الشيخ في الحاشية (قوله المقصود بان تحصل منه فائدة الخ) عبارة الشهاب حج نصها ودوام الانتفاع به المقصود منه ولو بالقوة بان يبقى مدة تقصد بالاستئجار غالبا وعليه يحمل ما أفاده كلام القاضي أبي الطيب انه لا يكفي فيه نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عين الموصى بمنفعته الى آخر ما في الشارح فقوله فدخل وقف عين الموصى بمنفعته الخ أي بقوله ولو بالقوة الذي هو غاية في الانتفاع وقوله وكذا وقف المذبر والمعلق عتقه بصفة أي بدخلان بقوله بان يبقى مدة تقصد بالاستئجار غالبا الذي هو تفسير لدوام الانتفاع في كلام المصنف وقوله وخرج ما لم يقصد الخ أي بقوله المقصود منه أي عرفا وقوله وما لا يفيد نفع الخ أي بقول المصنف الانتفاع وبأنه تعلم ما في كلام الشارح (قوله بان تحصل منه فائدة مع بقائه مدة) عدل به عما مر عن حج ويلزم عليه التكرار لانه قدمه (قوله على شرط ثبوت حل الملك في الرقبة) كانه احتريزه عن المستأجر أي بشرط فله في معنى الباء ولعل هذا أصوب مما في حاشية الشيخ (قوله محمول على ما اذا لم تقصد اجارته في تلك المدة) أي بان كانت منفعته فيها لا تقابل بأجرة (قوله وشمل كلام المصنف الخ) قد علمت مما أسلفته عن حج ان كلام المصنف لا يشمل هذا بمجرد (قوله أو صفحتها) لعل صورته انه يحهل صفة ما منه الحصص بان لم يره (قوله ويفرق بينه) أي من حيث حرمة مكث الجنب فيه ونحوه وان كان الموقوف مسجد اهو الاقل (قوله فوضع توقف) أي ما لم يثبت بنحو سهوا ما اذا ثبت كذلك فلا توقف في صحة وقفيته مسجد كما أفنى به الشارح (قوله وبقي منتفعا به) أي من الوجه الذي وقف له كما يدل عليه ما بعده فتأمل (قوله أو بدونه) لعل صورته أنه ترتبت في ذمته أجرة في اجارة فاسدة ثم وقف وشرط صرفها من الوقف (قوله في الخارج) الاولى حذفه ولم يذكره حج (قوله لا مكان تملكه) علمه للدهام (قوله فاعترض بان المتبادر الخ) لا يخفى أن ما بحثه السبكي هو عين ما قدمه الشارح وطاصل الاعتراض يناقضه فليتأمل وليحذر (قوله وينتقل الوقف الى من بعده) هذا لا يترتب على كونه منقطع الاخر كما يعلم مما يأتي ويعلم من هذا أنه متجاوز بقوله فهو منقطع الاخر وكان الاولى حذفه والاقتصار على قوله فيبطل استحقاقه الخ (قوله وما نوزعاه مستدلين) أي المذارعين وفيه مجيء الحال من الفاعل المحذوف فانظر هل هو جائز عند النجاة (قوله نعم لو شرط أن يضحى عنه صح) انظر هل لهذه الاضحية حكم سائر الضحايا ولو بعد موت الواقف المضحي عنه (قوله ان كان بقدر أجرة المثل فأقل) أي والابطال الوقف كذا في بعض المواضع فليراجع (قوله وهو أقرب) لعله سقط قبله لفظ قال السبكي اذ هو كذلك في النجفة والافتد استوجه هو الصحة (قوله لبعده عن قصد الجهة) تعليل لما قبل قوله والا كما هو ظاهر (قوله وعلى من يتلقى منه) انظر هل المراد من يتلقى منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسرى عليها او المراد ما هو أعم (قوله وان قضى به ما حكمهم) أي فبطله اذا ترفعوا اليها (قوله هذا كله الخ) هذا التعبير يوههم ابتداء أن ما سجد كره يخالف حكم ما ذكره وليس كذلك فكان الاولى خلاف هذا التعبير (قوله لوضوح الفرق بين لا يظهر ولا يوجد) فديقال ليس هذا حق الجواب لان المعارض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور في الاغنياء الذي نقاه المصنف فكان حق الجواب انما هو ادعاء منع الظهور (قوله وبزول ملكه عن الالة الخ) هو من كلام الكفاية أيضا تبعه اللسان ودي يدل عليه ما يأتي في الشارح فكان الاولى تأخير قوله كما قاله في الكفاية الخ عنه (قوله واعتراض القمولي والبلقيني الخ) ليس فيما رأيته من نسخ الشارح لهذا خبر

ولعله سقط من الكتبة وعبارة الضميمة واعترض القمولى والبلقيني ما ذكره آخر ابان الذي ينبغي توقف ملكه لالة على قبول ناظره وقبضه وفيه نظيران الكلام في الالة التي يحصل بها الاحياء وهو حينئذ لا ناظر له لعدم وجود المسجدية الابد أن يوجد من البناء ما يحصل به الاحياء واذا تم ذكر الناظر حينئذ اقتضت الضرورة ان ما سيصير مسجدا يتبين أنه ملك تلك الالة بمجرد قوله فما قاله أى الماوردى صحيح لا غبار عليه انتهت (قوله ما ذكره آخر) يعنى صاحب الكفاية تبعاً لما وردى وقوله آخر أى قوله ما لم يقل هى للمسجد (قوله وغيرهما) بالجر عطف على القمولى والبلقيني أى واعتراض غيرهما وحينئذ فقوله يمكن جملة لا يصح أن يكون خبره الالة تكلف اذ الذى يمكن جملة انما هو كلام الروايات لا الاعتراض المقدر الذى هو المبتدا (قوله حبس عليه) لعله بضم الحاء والباء جمعاً لحبس حتى يناسب التفسير قبله (قوله مع صراحة أرضى موقوفة بلا خلاف) أى مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقى الجواب بان فيها خلافاً أيضاً على ما فيه والافكيكف يسلم أنه لا خلاف فيها ثم يدعى فيه الخلاف (قوله لاحتماله غير الطلاق) والقياس حينئذ أنه اذ لم يدع الطلاق يمنع عنها مؤاخذهه باقراره ثم يستفسر وانه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة (قوله ولا يشترط قبول ورثة حائرين) الظاهر ان هذا وما بعده في الوقف بعد الموت كما يدل عليه السياق فليراجع (قوله بنفسه) أو بوكيله بين به ان المراد من له الوقف لا من تعاطى الوقف كالوكيل (قوله وصرح في الانوار) أى بناء على القول الثانى (قوله فيصرف للمصالح لا لأقارب) أى اذا كان الوقف من أموال بيت المال كما هو ظاهر (قوله أنه لا يضرت رد) أى في عبارة الواقف بان كانت مترددة بين أمرين وهنالك من القرائن ما يدل على ارادته أحدها وليس المراد تردد الواثق لانه مانع من صحة الوقف (قوله فان لم يعرف كرجل) أى الذى هو صورة المتن ومثال ما يعرف أمد انقطاعه كان يقول على أولادى ثم على عبدى زيد ثم على الفقراء (قوله كوقفت كذا على جماعة) أى ولم ينومعينا كما يعلم مما يأتى قريباً (قوله قال الشيخان وكأنه وصية) قال الشارح في شرحه للبهجة والحاصل أنه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته وراثته (قوله لما مر انه كالبيع) لعل المراد أنه كالبيع في مطلق عدم قبوله للشرط والاقدمه ان البيع لا يبطل باشتراط اختيار (قوله فانما تختص بهم قسم قطعاً) هذا ينافى ما قدمه قريباً من نسبته للآثرين وهو تابع فيما ذكره ههنا من القطع للثولى وفيما قدمه من نسبته للآثرين للامام (قوله شارك ولده من بعده) أى ممن هو في درجة الولد وقوله عند استحقاقه أى عند دخول وقت استحقاقه بانقرض من فوقه ولا يمنعه ترتيب استحقاقه على استحقاق أبيه الذى تضمنه كلام الواقف وهو لم يستحق

وفصل في أحكام الوقف اللفظية (قوله وهذا ما صححه في الروضة) يعنى في بطننا بعد بطن خاصة (قوله لما مر أنها تانى للاستمرار الخ) هو تابع في هذه الاحالة للشهاب ج لكن ذلك قدم هذا في كلامه بخلاف الشارح (قوله أنه قيد في الثانية) أيضاً أى قوله على أولادى وأولاد أولادى سواء قال الاعلى فالاعلى أو الاول فالاول فليس في كلام المصنف غير مسئلتين فلا حاجة لما في حاشية الشيخ (قوله ثم حدث لاخيه ولداً) والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد ولد بنته والفرق بينهما وبين ما سياتى فيما لو وقف على أولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ثم حدث له ولد حيث يشاركه أنه لما لم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ولدنا اللفظ على ما يشمله كما سيأتى ان ظهور ارادة الواقف له فصار في رتبة الاولاد ما هنا فاعلم اعطينا ابن ابن البنت بمجرد ضرورة فقد ابن الاخ ولم تقم قرينة من جهة الواقف على جملة في مرتبة ابن الاخ على انه عطف ههنا بمقتضية الترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ التثريبك أخذ ما يأتى فتأمل (قوله على مصاريق ثم الفقراء) أى كان وقف ما يصرف من ريعه مقدار كذا القراء ونحوهم وما فضل عنهم للفقراء فاذا اتفق ان المصاريق كانت نصف الربيع مثلاً وكان ما فضل عن العمارة التصف فأقل دفع للمصاريق ولا يقال ان المصاريق قبل العمارة كانت لا تستغرف الا النصف فليس لها الا نصف ما فضل (قوله وقف دخوله على اسلامه) انظر هل المراد ان المتوقف على الاسلام نفس دخوله في الوقف حتى لا يستحق فيما مضى في زمن رده أو المتوقف عليه تبين الدخول من حين الوقف ويؤخذ مما يأتى في ولد اللعان ان المراد الثانى فليراجع (قوله وقرينة الجمع تحتل الخ) قضيته أنه لو قال على أولادى الموجودين دخول ولد الولد وهو ظاهر (قوله)

(قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلام من أولاده يات نسب اليها بالمعنى اللغوي فليس لها فرع لا ينسب اليها به هذا المعنى ومن ثم كان الأولى تقديم ذكر ان المراد بالانتساب اللغوي على قوله فلا ينافيه الخ لانه مرتب عليه كما لا يخفى (قوله فالعبرة فيها) الأولى فالمراد فيها الخ (قوله هو ما أو احتياطاً) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع (قوله أي وان احتاجوا) اعلم ان مثال الامام ليس فيه الاستثناء أو الخلق به الشهاب حج الصفة فقال عقبه أي أو ان احتاجوا اه والشارح ذكر لفظ المحتاجين في ضمن مثال الامام فأوهم انه من كلامه ثم ذكر ما ذكره الشهاب المذكور فلزم عليه التكرار أيضاً بل صار الكلام مع بعضه غير منتظم وفي بعض النسخ اسقاط الالف من أو ولا معنى له هنا أيضاً وان كان له معنى في الخارج (قوله واستبعد الاسنوي رجوع الصفة للكل) يعني فيما اذا تقدمت الجمل وعبرة التحفة وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاسنوي رجوعها للكل (قوله بان العصمة هناك محققة) هذا يوجب رجوع الاستثناء للكل لا عدمه كما لا يخفى ثم ان صريح كلام الشارح ان مسئلة الطلاق المذكورة هي التي استشكل بها الاسنوي ما هنا وليس كذلك اذ الذي فيها صفة لا استثناء وعبرة التحفة عقب قوله ظاهر نصها وقد يفرق بين ما ذكر في المتوسطة الخ وهذا كلام مقتضب لا تعلق له بما قبله كما لا يخفى فتوهم الشارح أنه متعلق به فعبّر عنه بما ترى (قوله أو أم ولده) أي كان وقف عليها تبعاً لمن يصح الوقف عليه أو وقف عليها بعد موته والافتقار مر أنه لا يصح الوقف على أم الولد أي استقلالاً وبهذا يزول التعارض الذي توهمه الشهاب سم (قوله لا تقطاع الديعومة) اعلم ان النسخ من الشرح فيها في هذا المحل سقط والذي يوضحه ان الشهاب حج لما نقل أخذ الاسنوي المذكور قال عقبه ما نصه لكن فيه نظرو يفرق بان المدار ثم على الوضع اللغوي القاضي بانقطاع الديعومة وهنا لا تأثير له الى آخر ما في الشارح فالظاهر ان الشارح ذكر عقب كلام الاسنوي نحو قوله والتنظير فيه بان يفرق الى آخر تنظير الشهاب حج فيكون قوله غير مسلم خبر المبتدأ الذي حذف من النسخ مع تنظير الشهاب حج فلتراجع نسخة صحيحة يفصل في أحكام الوقف المعنوية (قوله وجبت الاجرة له) أي للمسجد (قوله كما مر) أي في باب الغصب (قوله أربحهم ما أنها موقوفة) قال الشهاب سم ولا يرد على ذلك عدم صحة وقف الطعام ونحوه لان ذلك فيما كان استقلالاً لا بطريق التبعية ثم نقل عن الشارح احتمال أنها تابع ويشترى بثمنها شجرة أو شقصها ويوقف كالأصل (قوله قال الشيخ والأول أولى بالترجيح) الذي في كلام الشيخ ان الأولى بالترجيح انما هو الثاني كما في شرحه للروض وخرجه في شرح البهجة (قوله ومن ثم لو وقف عليه زوجته الخ) هذا الغرض به الشهاب حج على كونها لا تزوج منه ولا من الواقف وهو الذي يظهر ترتيبه عليه وعبارته عقب قوله الموقوف عليه نصها لانه ولا من الوانف ومن ثم الخ ولعل الكتبة اسقطته من نسخ الشارح (قوله وهي حمزة) له ولده وهي بالغة ليوافق قوله المسار أو مطاوعة لا يعتد به عليها الصغر (قوله وكذا موقوف عليه بعدى) قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجنبى ضامنان مطلقاً وظاهر أنه لا ضمان عليهما اذا ألتفاه بغير تعد كان استعماله فيما وقف له باجارة مثلاً فلا أسقط لفظ كذا الرجوع القيد للجميع فليتأمل (قوله اما ما اشتراه الناظر الى قوله فالمنشئ لوقفه هو الناظر) محله انما هو بعد قوله الآتى ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشتركة وكذا قوله وأما ما ينشئه من ماله الخ لان الكلام هنا في شراء البديل لاني وقفه (قوله أو يعبره منهما أو من أحدهما) أي في غير جذران الوقف لماسياً فيهما والظاهر أن الصورة هنا ان الوقف على نحو مسجد فليتأمل (قوله والفرق بينهما وبين بديل الموقوف واضح الى قوله ولا بد من انشاء وقفه الخ) من فتاوى والده أيضاً (قوله في الجدران الموقوفة) خرج به ما ينشئه من البناء في الارض الموقوفة فلا يصير وقفاً بنفس البناء كما عمله كلامه المتقدم وان اقتضى التوجيه الآتى صيرورته كذلك اذ قد يجاب عن هذا الاقتضاء بان هذا توجيه لما نصوا عليه من وقفية ما بني في الجدران ولا يلزم ان كل ما وجد فيه معنى التوجيه يثبت له هذا الحكم ولا يلزم من تبعية الارض لهذا الشيء اليسير استتباعها الا من خطير اذ اليسير عهد فيه التبعية كثيراً فلتأمل (قوله ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشتركة) أي الحاكم وهو تابع في هذا التعبير للشهاب حج لكن ذلك انما عبر به لانه قدم خلافاً هل المشتري الحاكم أو الناظر فعبر هنا بما ذكر لي تنزل على القولين واعلم ان هذا من متعلقات مسئلة المان وكان الأولى تقديمه عقبه كما أشرت اليه (قوله وقول القاضي أفتنه مقامه محل نظر) عبارة التحفة وقال القاضي أو يقول أفتنه مقامه ونظر غيره فيه انتهت (قوله فليست ملك أحد) أي من جهة الوقفية وقوله

حتى تنتقل الى الله تعالى أى بجهة الوقفية والا فكل شئ ملك له تعالى على الاطلاق (قوله ولا يلزم عليه) يعنى الاول وأراد بذلك الجواب عن قول شيخ الاسلام ان عوده ملكا مع القول بانه لا يبطل الوقف مشكل (قوله فيقطع وينتفع بعينه) أراد بذلك افادة الحكم بتمامه وان كان لا يتفرع على ما قبله كما لا يخفى (قوله فيظهر عدم صحة الوقف) كان الصورة أنه أراد الوقف بعد انقضاء مدة الاجارة واستحقاق القلع فتأمل (قوله وببحث الاذرى تعين مسجد خاص بطائفة الخ) انظر هل مثله تعين نقض الجامع بالجامع لا المسجد غير جامع

فصل في بيان النظر الخ (قوله أى قاضى بلد الموقوف عليه) أى بالنسبة اغير نحو الحفظ والاجارة وقاضى بلد الموقوف بالنسبة لذلك كما هو قضية التشبيه وصرح به الشهاب حج ولعله سقط من نسخ الشارح من المكتبة (قوله لالمن بعده من الال) كان صورته أنه جعل النظر به هذا فلان فتأمل (قوله ونقل الاذرى عن لا يحصى وقال انه الذى نعتقده ان الحاكم لا نظره معه الخ) أى والكلام فى الناظر الخاص لا من نصبه الحاكم حيث النظارة وعبارة الاذرى فى محل نصها قد يؤخذ من قوله أى المنهاج ان شرط الواقف النظر الخ أنه ليس للقاضى أن يولى فى المدرسة وغيرها الا عند فقد الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظره معه كادل عليه كلامهم ولم أر لهم نصا يخالفه وربما أتى فيه كلام اه ثم قال فى محل بعد هذا ما نصه فرع على تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنا فى انه ليس للناظر التولية فى الوظائف فى المدرسة وغيرها وربما أتى بقولهما كذا وكذا اظنا أنه للمصرو صاروا يقولون بان التولية فى التدريس للعلماء كم وحده وليس للناظر الخاص وهذا غير سديد وكلام الرافعى ونحوه محمول على غالب التصرفات ولو حمل على الحصر لكان محله الاوقاف التى ليس فيها الا ذلك كما هو الغالب فى الوقف على معين أو موصوف بصفة لا يحتاج الى تولية وانتصب بعض الشراح لنصر ذلك وأطال القول فيه وهو الذى نعتقده وان الحاكم لا نظره معه ولا تصرف الى آخر ما ذكره عنه الشارح مع زيادة فقد علمت ان الكلام فى الناظر الخاص وكيف يتمتع تصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر فى الحقيقة اغناها له وانما يجوز والى الانابة فيه لكثرة اشغاله كما هو ظاهر وجهه فاسقط ما فى حواشى الشهاب سم مع ما أردفه به شيخنا فى حاشيته (قوله نعم له رفع الامر الى الحاكم الخ) عبارة البلقيسى المنقولة فى شرح الروض فلورفع الامر الى الحاكم ليقوله أجره فهو كما اذا تبرم الولي بحفظ مال الطفل ورفع الامر الى القاضى ليثبت له أجره انتهت ولعل بعضها ساقط من الشارح من النسخ والا فاذى بعد هذا لا يتم الاب (قوله وعلاوه بان التفويض) أى من الانسان المشروط له النظر الى الآخر (قوله لم يجز عزله بمثله ولا بدونه) أى ولا باعلى منه كما علم مما مر ولعل ابن رزين اغما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله باعلى منه (قوله وزيفه التاج السبكي بانه لا حاصل له) عبارته فى التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا وان أراد علما ودنيا زائدين على ما يحتاج اليه النظر فلا يصح الى آخر ما ذكره ولاك أن تتوقف فى قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا فانهم لم يشترطوا فى الناظر العلم (قوله أو تدريس) أى مثلا كما فى التحفة واعلم ان هذا لا يناسب ما حل به المتن فيما مر من تصرفه على ما اذا ولى نائب عنه فى النظر على ان مفهومه أنه اذا لم يشترط تدريس في الوقف وقرره فيه حيث كان له ذلك بان كان النظر له أن يكون له عزله أى ولو بلا سبب كما هو قضية اطلاقه وهو مخالف لما مر آنفا فليتأمل (قوله ومرا أنه لو كان المؤجر المستحق الخ) أى فى كتاب الاجارة كتاب الهبة (قوله بالنسبة من المحبة) أى ويكون مجزوما فى جواب الامر وقوله وقيل بالتحفيف من المحابة أى ويكون أمرا ثانيا لا تكميلا كده كما ظاهروا ظاهر أنه على الثاني بفتح الباء كما هو القياس وما فى حاشية الشيخ من أنه بضمهم الم أعرف سببه (قوله ويعزم الاهداء) قد يقال هلا عبر بالهبة (قوله على خلاف الغالب) أى من عدم ذكره للجبد بالكلية وليس المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره له لكن مؤخر اذ هذا خلاف الواقع وان أوجه كلام الشيخ فى الحاشية (قوله فانها باحة) يعنى الضيافة وان كانت مقدمة فى الذ كر فى نسخ الشارح ولعل تقديمها من المكتبة (قوله وانما الممتنع عليه نحو البيع كالهبة بثواب) عبارة التحفة وانما الممتنع عليه نحو البيع لامر عرضى هو كونه من الاضحية الممتنع فيه ذلك انتمت ولا بد من هذه الزيادة المذكورة فيها فى عبارة الشارح اذ هو محط الجواب كما لا يخفى (قوله نعم ايهاه أنه اذا جمع الخ) أى الذى ذكره المعترض أيضا كما يعلم من التحفة خلاف ما يوجهه كلام الشارح (قوله)

(قوله واشترط هنا) أى ولهذا اشترط هنا الخ (قوله وهبة ولى غيره قبولها) أى وحيث اشترط فى هبة ولى غير الأصل قبول الهبة من الحاكم أو نائبه فهبة مجرور ولى منون وغيره مجرور وبذل منه وقبولها منصوب مفعول ومن الحاكم متعلق به (قوله وهو صريح فى رد ما سبق عنه) فيه نظر اذ ذلك فى الطفل كما بر خلاف ما هنا فانه فى البالغة كما يرشد إليه قوله ان ادعته نعم ان كانت البنت صغيرة أى فيها ما فى الطفل كما لا يخفى (قوله وتكلم المولى) عطف على قوله كما لو كانت ضمنىة (قوله ولم يوجد) كذا فى نسخ الشارح وعبارة التحفة ولو بوجه ولعل عبارة الشارح محرفة عنها من الكتبة وان أمكن تصحيحها (قوله وجعلها له مدة حياته) أى الذى تضمنه قوله أمهرتك (قوله ولو من المهرن) أى لما فيه من ابطال حق العتق وانما جاز البيع وان تضمن ذلك لتعينه طريقا لوفاء الحق الذى تعلق برقبته (قوله لان المانع من الهبة أمر خارجي) انظر ما وجهه فى الاولى (قوله كما لا يرد أيضا) أى على قوله الا تى وما لا فلا (قوله واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة الخ) عبارة التحفة واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة لاهية والافهول لكونه من جملة المستحقين وللمعطى أن يغاوت بينهم انتهت فقوله والا أى وان لا يكن صدقة وحاصل كلامه أنه اما صدقة ان كان المال له صلى الله عليه وسلم واما بطريق استحقاقه من بيت المال ان كان المال لبيت المال وأما قول الشارح لكونه الخ فلا يصح تعليل لكونه صدقة لما فاته اياه (قوله ولولى مجبور الصلح) أى فيما هو موقوف بينه وبين غيره للجهل بحصته منه (قوله بشرط أن لا ينقص عما يده) حاصل هذا الشرط ان المجبور تارة يكون بيده شئ من ذلك الموقوف وتارة لا فان كان بيده شئ منه فشرط الصلح أن لا ينقصه عنه لان اليد دليل الملك ولا يجوز للولى التبرع بملك المجبور وان لم يكن فى يده منه شئ جاز الصلح بلا شرط لاتقاء ذلك المحذور فلا توقف فيه خلافا لما فى حاشية الشيخ (قوله لانه اباحة) تعليل لاصل حل الكل لا لامتناع غيره (قوله لا يزيد على عنقود) أى لا كل قاله الشهاب سم (قوله نعم ترك الدين) أى بلفظ الترك (قوله والاوجه اعتبار ذلك فى الهدية الخ) عبارة التحفة وبحت بعضهم الا كفائه أى بالوضع بين يديه فى الهدية فيه نظر (قوله للغير الصلح) تعليل للمتن (قوله وقال به كثير من الصحابة الخ) أى فهو اجماع سكوتى وانما احتاج لهذا بعد الخبر الصحيح لان لفظة ان يقول ان الهدية انما ملك بأحد شيئين القبض أو الوضع بين اليدين مثلا ولم يوجد واحد منهما فيه فتصرفه صلى الله عليه وسلم فى الهدية لاتقانها (قوله بين نسائه) أى نسائه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو كان يسدا المتهب) غاية فى المتن (قوله كالا عتاق) أى من المتهب (قوله وحينئذ قالام أولى به) أى حين ارتكب المكروه وقوله وعليه يحمل الخ أى على ما اذا ارتكب المكروه وهذا ما يظهر من الشارح لكن فى التحفة مانعه نعم فى الروضة عن الدارمى فان فضل فالاولى أن يفضل الام وأقره لما فى الحديث ان لما نال البروقضيته عدم الكراهة اذ لا يقال فى بعض جرثيات المكروه انه أولى من بعض بل فى شرح مسلم الى آخر ما فى الشارح وما ذكره أعنى صاحب التحفة عن الروضة من ذكر الاولوية التى استنبط منها عدم الكراهة لا يوافق ما فى الروضة وعبارتها

وقصده بل ينبغى للوالدان يعدل بين أولاده فى العطية فان لم يعدل فقد فعل مكروها الى أن قال قلت واذا وهبت الام لأولادها فهى كالاب فى العدل بينهم فى كل ما ذكرنا وكذلك الجد والجدة وكذا الولد اذا وهب لوالديه قال الدارمى فان فضل فليفضل الام والله أعلم انتهت (قوله عينا) معمولة هبة اخرج به الدين كما بأتى (قوله ورد) أى الجمع المذكور (قوله ولا نظر لكونه تعليلا محضاً) أى فيكون كالهبة حتى يصح الرجوع عنه وقوله من غير محض أى فلم يخصه بغير الفرع (قوله كما فى نفقته الخ) هذا اجماع القياس (قوله لمانع قام به) أى أولع عدم قيام سبب الارث كولد البنت وهوتايع فيما ذكره لشرح الروض لكن ذلك انما اقتصر عليه لان عبارة المتن الابن ومعلوم ان عدم ارث الابن انما يكون لمانع بخلاف مطلق الفرع الذى وقع التعبير به هنا (قوله وهو لا يرثه) أى المال الموهوب لان ارثه اياه فرع محضة الرجوع هكذا ظهر وفى حاشية الشيخ ما يرجع اليه لكن هذا يشبه الدور قليتا مل (قوله غير متعلق به حق) حال من الموهوب (قوله لم ينتقل الملك عنه) أى بان كان له أو موقوفا (قوله رجعت فى نصفه فقط) أى لان النصف الذى آل اليه بالقسمة كان له نصفه قبلها شائعا فلم يخرج عن ملكه (قوله لو خرجت مستحقة) أى القيمة (قوله وألحق به الاذرى دبح جلد الميتة) أى بان وهبه حيوانا فذبح جلد (قوله ما لم يسلم) أى فيه رجوعه اذ يرجع بعد الاسلام وليس المراد ان اتدبين باسلامه محضة رجوعه الواقع فى الردة كما يعلم من التعليل (قوله لمخالفة الحاكم به الشافعى الى قوله وانما اطلقنا الكلام) نص ما فى فتاوى والده (قوله الاول ان العقد الخ) لم يذكر لهذا

الاول ثانيا ولا ثالثا كما هو مقتضى التعبير بوجوه (قوله اذا كان صحيحا بالاتفاق) انظر ما وجسه التعبير بالاتفاق هنا وفيما
يأتى مع ان حكم الحاكم لا أثر له في محل الاتفاق وكان الظاهر ان يقول اذا كان مختلفا فيه لانه الذي يظهر أثر حكم الحاكم فيه
من رفع الخلاف (قوله لا يمنع من العمل بوجبه) يعنى ما يخالفه في الموجب وكذا يقال فيما يأتى (قوله مطلقا) اغا قيديه لانه
محل الخلاف بيننا وبين الحنفى اما اذا كان مقيدا كما اذا قال السيد اذ امت من هذا المرض مثلا فالحنفى يوافقنا على صحة بيعه
(قوله ولو حكم بموجب المبيع امتنع على الشافعى تمكن المتعاقدين الخ) أى ان قلنا ان هذا الحكم لا ينقص والا فلاذى يأتى في
كتاب القضاء أنه لو حكم الحاكم بنفى خيار المجلس نقض حكمه (قوله لم يكن مانعا للحنفى من تمكن الجار من أخذ المبيع بالشفعة
ولو حكم بوجبه امتنع عليه ذلك) قد يقال ما معنى حكمنا على الحنفى بأنه يمتنع عليه ما ذكر مع انه صحيح عنده وهو لا يلتزم
أحكامنا وقد يقال فائدة أنه لو رفع ذلك الحكم المينا نقضناه واعلم أن ما قرره الشارح هنا تباهى الوالد وذو كره فيما يأتى أنه
منقول صريح فى اننا نلزم بموجب حكم المخالف وان كان هو لا يراه فان الحنفى لا يرى أن الحكم بالموجب يتناول الاشياء
المستقبلة مع وجوب التزامنا لها كما تقر فى الامثلة لكن صرح الشهاب ج فى فتاويه بان محل التزام الموجب حكم المخالف
اذا كان يقول به فليحرم (قوله ولو حكم المالكى بصحة القرض الخ) يوجد هنا فى نسخ الشارح سقط وعبارة فتاوى والده التى
ما هنا نص ما فيها ولو حكم المالكى بصحة القرض لم يمتنع على المقرض الرجوع فى القرض وان حكم بوجبه امتنع على المقرض
الرجوع فى العين المقرضة الباقية عند المقرض لان موجب القرض عند الحاكم المذكور الخ (قوله وبغوت الحق فيه) بالباء
الموحدة عطف على قوله بالعود (قوله صريح فى رد دعواه) قال شيخنا فى حاشيته مانعه فى كون ما ذكر صريح فى رد دعواه
نظرا لا يخفى لان محصل ما نقله انه لا يشترط فى الموجب كونه موجودا بل الحكم به يشمل الموجود والثمرات المستقبلية والحكم
بعدم صحة النكاح فيما ذكر ليس حكما لان شرط الحكم وقوعه فى جواب دعوى ملزمة حتى يقع الحكم فى جوابها نعم ان كان
المالكى لا يشترط لصحة الحكم ما ذكر اتجه ما قاله الشارح انتهى ما فى حاشية الشيخ وهو صريح كما ترى فى استعالة الدعوى
هنا وليس الامر كذلك اذ هذا مما تصح فيه دعوى الحسبة اذا أراد التزويج من عاق طلاقها على نكاحها بان يدعى عليه
انسان بأنه وقع منه التعليق المذكور ويريد التزويج من علق عليها ومعاشرتها فيحكم عليه المالكى بوجوب التعليق فتدبر
(قوله وفارق ما هنا) أى حيث يرجع الواهب فى المؤجر مساوياً المنفعة من غير رجوعه بشئ على المؤجر رجوع البائع حيث
يرجع على المشتري المؤجر بأجرة المثل لما بقى من المدة (قوله كما صرح فى نحو تخمر العصير) أى لبقاء سلطنته عليه كما قدمه (قوله
ويبقى غراس متهب وبناء) أى بالأجرة (قوله بعد القبض) أى قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول مع القبض (قوله
الذى لم تحمل منه) قال الشهاب سم وجه هذا القيد انها اذا حملت منه صارت مستولدة للاب وان لم يحصل الرجوع فتنتقل
الى ملكه بسبب الاستيلاد فلا يأتى الخلاف حينئذ فى حصول الرجوع أو عدمه فليتأمل انتهى (قوله خلافا لما يوهه)
كلام الاذرى كلام الاذرى ليس فى هذا وانما هو فيما اذا أهدها بعد ان خلصه بالفعل وعبارة التحفة ولو أهدها لمن خلصه
من ظالم لا لا ينقض ما فعله لم يحل له قبوله والا حصل أى وان تعين عليه تخليصه بناء على الاصح انه يجوز أخذ العوض على
الواجب العيني اذا كان فيه كلفة خلافا لما يوهه كلام الاذرى وغيره هنا انتهت وهذا هو الموافق لما فى شرح الاذرى لانه
نقل ما ذكر عن فتاوى القفال ثم تردد فيما اذا تعين عليه التخليص ولعل فى نسخ الشارح سقطا من الكتابة والله أعلم (قوله
على مقابل المذهب) عبارة التحفة على الضعيف وهى الاصول في كتاب اللقطة (قوله محترم) فى حاشية الشيخ انه
وصف للمال والاختصاص وانظر احترازه فى المال عن ماذا (قوله فلما لكه) فى نسخة فلذى اليد فان لم يدعه فلن قبله الى
الحبي ثم يكون لقطة (قوله وقربه) الظاهر رجوع الضمير لعدنه فتأمل (قوله وسمكة أخذت منه) أى من البحر (قوله ان
تبدل نعله بغيره) هو على حذف مضاف أى بنعل غيره والا فالنعل مؤنثة (قوله واجمعوا على جواز أخذها) أى اللقطة (قوله
اذ فرق بعبد بين قولهم الخ) أى فنقولنا بالوجوب اذا تعين أخذها طريقا لا ينافى قول القائلين بالصحيح لا يجب أخذها وان خاف
الخ اذا تعين المذكور أخص من خوف الضياع (قوله نعم خص الغزالي الوجوب) اعلم ان الوجوب الذى خصه الغزالي
ليس مذكورا فى عبارة الشارح كما يعلم من التحفة وعبارتها وقال جمع بل نقل عن الجمهور ان غلب على ظنه ضياعها لو تركها
وجب والا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي بما اذا لم يكن تعب فى حفظها الخ ولا يصح أن يكون الوجوب الذى خصه

الغزالي هو المذكور في قول الشارح وما ذكره بعضهم من وجوب الخ إذا لم يضر هو الزركشي وهو متأخر عن الغزالي
بكثير (قوله ولأنه صلى الله عليه وسلم) معطوف على قوله كالوديعة فهو علة ثانية لعدم الوجوب وكان الأولى تقديمه على قوله
نعم الخ (قوله ففيها تفصيل من) الذي مر بالنسبة للمسلم أنه إذا وجد به دار حرب ليس فيها مسلم وقد دخلها بغير أمان فغنيمة أو
بأمان فاقطعة فانظره بالنسبة للذي ونحوه وراجع باب قسم الفيء والغنيمة (قوله بخلاف السقيفة) فإنه يصح تعريفه وتقديمه
الأولى يعرف فهو مخبر (قوله جازله) أي للعبد (قوله وزكاة الفطر) معطوف على قول المصنف سائر المآثر

فصل في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله بل من فاز هلك ونجا) كان الأولى بل من فاز هلك إذ يستعمل فيه كذا
فهو ضد (قوله من الهلاك) كان الأولى من الفوز بمعنى الهلاك (قوله والوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة) أي الالتقاط والترك
والبيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من أن المراد الثلاثة الآتية في كلام المصنف لفساده كما لا يخفى (قوله أما إذا أمن)
كان الأولى التعبير بغير ما هنا (قوله وتقييد بعضهم الخ) كان الأصوب أن يقول وقول بعضهم الخ أي يكون ماسيحيه عنه
مقول القول إذ ليس كله تقييد أو يزيد لفظ قال قبل قوله والا لا في (قوله قوة القرينة) خبر لعل قوله وسيأتي عنه نظيره بما
فيه مراده بذلك ماسيأتي في قوله وإذا كل لزمه تعريف المأكل أن وجد به عمران لأحمرأ أخذ مما مر خلافا للآذري
عقب قول المصنف وقيل أن وجدته في عمران وجب البيع وهو تابع في التعبير بما ذكره هذا الشهاب حج وذلك نسب
ماسيأتي للإمام وعقبه إنارة للآذري وهي التي أرادها بقوله هنا بما فيه وأهمه الشارح ثم واكتفى بقوله خلافا للآذري
واعلم أنه يعلم ماسيأتي للشارح ثم أنه يعتمد كلام الإمام (قوله أو نحو بيعه) كذا في شرح الروض وانظر ما الصورة مع أن
يبعه لا يمنع بيع الملتقط لأنه يبيعه على ما لزمه مطاوعا سواء كان البائع أم المشتري (قوله كما قاله الآذري) أي في المسئلة
الآتية فهو هنا مأخوذ من كلام الآذري وكلامه انما هو في تلك خلافا لما يوجهه كلام الشارح (قوله ومحملة كما يحسنه الآذري)
هذا وإن كان مفروضا فيما إذا أخذ للمقتط إلا أن مثله المأخوذ للتعليل كما سيأتي التصريح به خلافا لما وقع في حاشية الشيخ
(قوله لأنه ينقلها إلى أمانة أقوى) يحتمل أن الضمير للقاضي إذ هو المحكوم عليه بالزوم أي لأنه بقوله ينقلها إلى أمانة أقوى
وهو مستودع الشرع ويحتمل أنه راجع للملتقط أي انما لزم القاضي القبول لأن الملتقط ينقلها إلى أمانة أقوى فلزم القاضي
موافقه عند الرفع إليه حفظ المال الغائب الذي هو من وظائفه (قوله فان تلف فلا ضمان الخ) لا يخفى أن هذا مفهوم القيد
في قوله ما لم يتلف بنفسه أو بغيره وفيه أن حكم المنطوق ومفهوم المخالفة واحد في كلامه وهو لا يضر اليه وبعبارة الصفة
التي تصرف فيها بما ذكرناه وقضية كلام شارح هنا أنه يكون أمينا في الاختصاص ما لم يختص به فيضنه حينئذ كما في
التلك وهو غفلة عما مر في الغصب أن الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن أن تلف أو تلف انتهت وحمل الشيخ في حاشيته
معنى الأمانة على خلاف الظاهر لما رأى أن الاختصاص لا يضمن ورتب عليه ما فيها بقطع النظر عن أصل ما أخذ الشارح
(قوله لكن عبارة القاموس الخ) قصده بذلك تعقب حصر الخطابي لعنى العفاص على ما ذكره وليس قصده أن العفاص فيما
فسره هو به من الوعاء حقيق كما لا يخفى (قوله لئلا تختلط بغيرها) كأنه علة لا مره صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يعطفه عليه وأما
قوله وليعرف صدق واصله فالظاهر أنه معطوف على قوله لا مره فتأمل (قوله والظاهر أن مراده) يعني المصنف (قوله إلا
المسجد الحرام) أي في لقطته كما يصرح به ما بعده خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله من وقت التعريف) قد يقال لا حاجة
إليه مع قوله أن يعرف (قوله ومحملا) انظر مائة ههنا (قوله إلى أن يتم سبعة أسابيع) التعبير بـ يتم ظاهر في أنه يحسب من
السبعة الأسبوعان الأولان (قوله بحيث لا ينسى أن الأخير الخ) الظاهر أن الحيثية هنا حيثية تعليل لا حيثية تقييد (قوله
رادا) أي العراقي وشيخه البلقيتي (قوله بمصود المقصود) متعلق برادا (قوله فيجهد) أي القاضي (قوله فان اتفق) أي الملتقط
(قوله وسواء في ذلك) أي ما ذكر في المتن من الوجوه الأربعة (قوله اندفع ما قيل الأولى الخ) قال الشهاب سم لا يخفى أن هذا
انما يدفع دعوى الفساد الأولى (قوله ولا يشك ذلك) أي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم

فصل في تملكها وغرمها (قوله ولو هاشميا) أي ولا يقال أنه يمتنع عليه لاحتمال أنها من صدقة فرض وقوله أو
غير أي ولا يقال أن الفقير لا يقدر على بدلهما عند ظهور مال كها كذا ظاهرا فراجع (قوله أن ينقله لنفسه) أي بلفظ وعبارة
الصفة ويبحث ابن الرفعة أنه لا بد في الاختصاص ككلمة ونحو محترمين من لفظ يدل على نقل الاختصاص الذي كان لغريمه

لنفسه انتهت (قوله يقتضى بظاهره) يعنى كلامه الاخير حيث قيد فيه الحكم بما اذا لم توجب التعريف عليه (قوله قبل طلبه) متعلق بقوله ردها وكان الاولى تقديمه على قوله ولم يتعلق الخ (قوله وهو المجل) أى فى الزكاة (قوله كيبنة سليمة من المعارض) منال للجمعة (قوله ولم يكن تملكها) أى اما اذا كان تملكها افترد عليه اليمين من غير تردد لانه مالك (قوله ما ليس له تسليمة) أى فى الواقع وان جاز فى الظاهر كما مر بكتاب اللقيط (قوله وان كان مجازا) أى مجازا اول كاسياتنى (قوله فهو) أى اللقيط (قوله وأركانه) أى اللقط المفهوم من اللقيط أو أركان الباب (قوله كما علم) لعلمه من قوله وذكر الطفل للغالب (قوله سن ولم يجب) ببحث الشهاب سم ان محله ان كان الحائض ممن يحكم بعلمه أى لانه حينئذ يقتضى بعلمه فى شأن الطفل اذا استرق لكن يتنازع فيه قول الشارح الا ترى فالوجه تعليله الخ فتأمل (قوله والاصح خلافه) أى من حيث اطلاقه والافسياتنى فى الفرائض انه حكم فى قضية رفعت له وطلب منه فصلها (قوله وتعييرهم به جرى على الغالب) هذا تقدم (قوله فباطل) أى ما لم يقل له التلقط عنى والافهونائبه كافى التحفة (قوله ولو كافرا) أى ولو كان الملقوط كافرا (قوله والاخلية) الاولى وتقدم خلية على مروجية لان فرض المستثنى منه تنازع امرأه ورجل (قوله للنقلة أم غيرها) شمل ما اذا كان يرجع به عن قرب فليراجع (قوله لما مر) انظر ما مراده به (قوله بناء على العلة الثانية) يعنى ضياع النسب الا تية فى كلامه وكأنه توهم انه قدمها (قوله وهذه) أى مسألة المتن (قوله بلدى) قيده بقول المصنف الا ترى وان وجده بدوى (قوله والمقصد) لم يتقدم له ذكر فى كلامه (قوله لم يرد ذلك) الا انه لا يعلم أى ما المقدم (قوله ما لو كانت الدابة مربوطة الخ) أى فهى للراكب (قوله بأن السائق) المناسب لما قبله بان القائد (قوله ان لم يكن) أى غير المالك تحت يديه ما لو كان تحت يده فهو اجارة فان ما فيه يكون له (قوله وهذا اذا لم يبلغ اللقيط) يعنى كون ما ينفقه عليه الميسر قرضا خلافا لما فى حاشية الشيخ (قوله وما نوزع به) هذه المنازعة هى وجه تضعيف الروضة وعبارتها قلت اعتباره يعنى الرافى القريب غريب قل من ذكره وهو ضعيف فان نفقة القريب تسقط بمضى الزمان انتهت فكان الاولى للشارح خلاف هذا السياق (قوله أو يسلمه للملقط) انظر ما مرجع الضمير فى يسلمه (قوله واعلم انه يؤخذ من اكتفائهم الخ) مراده به الاعتراض على الاذرى وحاصله ان الذى يؤخذ من كلامهم خلاف ما أخذوه الاذرى فلا اعتراض عليهم واعلم ايضا ان والد الشارح أجاب فى حواشى شرح الروض عن تنظير الاذرى بأنه لما أمكن كون البعض منه على غير بعد واشتبه حكمنا باسلام الكل اذ هو اسهل من اخراج المسلم الى الكفر انتهت وهو مخالف لما استوجهه ولده فيما يأتى من انه لا بد من الامكان القريب على انه قد يتوقف فيما ذكره من الحكم باسلام الجميع لمخالفته ما ذكره رافى الجنائز من انه لو اشتبهه صبى مسلم بصبى كافر وبلغا كذلك انهما لا يعاملان معاملة المسلمين وسىأتى آخر الباب (قوله اذا لم يكن فى المحبوسين امرأة) ظاهره وان كانت ذمية وهى غير حليلة لذلك المسلم ولعل وجهه ان احتمال وطء التهمة مثلا قائم فلا ينافى ماسيا فى قريبا من ان ولد الذمية من زنا المسلم كافر فتأمل (قوله ان ثبت بين النسب) أى بان شهدن على الولادة (قوله المحكوم بكفره) وصف المجنون أى فلحق أحد أبويه (قوله بخلافه على الاول) انظره مع كوننا حكمنا بardonه لان الصورة انه وصف الكفر الا أن يقال ان هذا البناء على مبنى القولين لا على نفس القولين (قوله أو غنمة وهو الاصح) سياتى له فى قسم النى أو الغنمة خلاف هذا التصحح وهو انه يملكه كله وصححه الشهاب حج هنا (قوله بين الاحكامين) فيه ان الجمع لا يبنى اذ شرطه أن يكون مفردا (قوله لانه لم يكذب) هذا غير كاف كما لا يخفى وعبارة التحفة لان فيه تصديقه انتهت لكن فى دعواه نظر (قوله ويصح عوده على كل منه ومن المقره) أى على البذل (قوله حق لها وعليها) كذا فى نسخ الشارح صوابه وعليه بتد كبير الضمير كافى التحفة عطف على له فى قوله فيما له (قوله من لا تحل له الامة) أى أو تحل له كما فهم بالاولى نسبة عليه سم (قوله وذلك) يعنى عدم الانفساخ المتقدم فى قوله لم ينفسخ كما يعلم من شرح الروض (قوله مطلقا) أى ولو بالنسبة لما يضر الغير (قوله برد) أى التنظير فى التعاليل وهذه مناقشة لفظية مع الزركشى لا تقتضى اعتماد كلام الماوردى (قوله أى يستقدمه مدعيارقه) هذا تفسير ليعنى قول المصنف يسترقه وان كان قول المصنف المذكور غير قيد فى نفسه كما يعلم من قول الشارح الا ترى سواء ادعى رقه حينئذ أم بعد البلوغ فتأمل فعل به يتدفع ما أشار اليه الشهاب سم من اثبات المناقضة بين هاتين العبارتين (قوله بعد حذف ذى البد الخ) هذا منه تصريح فى حيل الحكم فى المتن على حكم الحائض وقد يقال ان صريح التعاليل الا تية بخلافه ومن ثم لم يذكره الشهاب ابن حجر كغيره ثم ان قضيته مع قول المصنف الا ترى فان بلغ وقال أنا حر

الم يقبل قوله انه اذا لم يحكم الحاكم برقه في صغره أن يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية فليراجع (قوله ويجوز أن يولد وهو
 مملوك) أي في يد رقه مستمسك بالاصل (قوله من نحو شراء أو ارث) انظر من أين يدل ذلك مع انه لقيط (قوله انه ولد امته)
 هذا مقول قولها وقوله في الشهادة بالولادة متعلق به أيضا (قوله المحكوم باسلامه) انظر ما الداعي الى التقييد به
 (قوله ولو غير ملتقط) هذه الغاية علمت من قوله ولو غير لقيط (قوله وعلم ان قوله حر مثالي) انظر من أين علم (قوله ولا رجوع
 مطلقا) أي لان دعوى المرأة ولادته يحكم القطع فيها فتؤخذ بموجب قولها  كتاب الجعالة  (قوله ويشترط
 في الملتزم الخ) تقدم هذا (قوله وغير المكاف) أي فيستحق المسمى كما هو ظاهر السياق وهو الذي سيأتي عن السبكي
 والبلقيني (قوله ويحتمل انه أراد) يعني المصنف في الروضة بقوله المار في العامل المعين أهلية العمل ولم يتقدم مرجع
 الضمير في كلام الشارح (قوله وكما لو التمس الخ) ليس هذا نظير ما نحن فيه لانه انما يلزمه اذا كان خائفا على نفسه ولهذا
 لو كان بالشط أو عركب آخر لا يلزمه شيء (قوله أو يكون للاجنبي ولاية) قد بينا في هذا ما يأتي قريبا من انه في هذه الصورة
 يكون الجعل من مال المولى ببقيد الا أن تكون الصورة هنا ان التزم أكثر من أجره مثل العمل اذا الحكم حينئذ ان
 الجعل جميعا في ماله فليراجع (قوله وقد يصور أيضا الخ) قضية هذا كالجواب الاول أن العامل يستحق الجعل المسمى مطلقا
 في الاول وبشرط ظن رضا المالك في هذا فيما اذا استبد الملتزم بالالتزام وقضية ما عداها اعدم استحقاقه حينئذ فليحرر
 الحكم (قوله بما اذا ظنه العامل المالك) في كون هذا مجرد بني الضمان نظرا لا يخفى (قوله أو عرفه وظن رضاه) هذا
 هو الجواب الاول بزيادة قيد (قوله قدرا أجره مثل ذلك العمل) قد يتوقف فيه فيما اذا لم يمكن تحصيله الا بأكثر بأن كان
 لا يقدر على رده غير واحد مثلا وطالب أكثر من أجره المثل ولا يخفى ان بذل أكثر من أجره المثل أمهل من ضياع الضالة رأسا
 (قوله ويؤخذ من كلام الامام الخ) هذا هو الجواب عن الاشكال بمسألة اغسل ثوبي وحاصله ان الجعالة لما كانت لا ترد بالرد
 وجب جميع المجهول وان رده بعضه بخلاف اغسل ثوبي فانه اجارة فاسدة واصل الاجارة انها ترد بالرد ولا خفاء ان الجواب
 الاول مأخوذ من كلام الامام أيضا فتأمل (قوله فلا أثر لها) الخبر ساقط هنا من نسخ الشارح ولعله لفظ مردودة أو نحوه
 وغرضه من هذا الرد على الشهاب حج فان هذا كلامه (قوله ولورده المسمى) يعني الضال مثلا وان أوهم ذكره في هذا
 الموضوع ان المراد القبول على ان هذا قد قدم عليه فلا محل له هنا (قوله لان الغالب انه تلحقه مشقة) لا خفاء ان هذا الكلام
 صريح في انه يستحق وان لم تلحقه مشقة بالغمل نظر للغالب وما من شأنه وحينئذ فلا يلاقيه قول الشارح ويجب أن يكون
 هذا فيما الخ (قوله وعدم تأقيته) معطوف على قوله انه لا بد الخ من قوله ومرا انه لا بد من كون العمل فيه كلفة لكن لا بقيد
 كونه مراد لم يجر هذا (قوله فدل من المال في يده) أي ويجب عليه رده كما لا يخفى (قوله ولورده من أبعده الخ) هذا مكرر (قوله
 ورأي المالك في نصف الطريق الخ) صريح في ان ذهاب العامل للرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه انه لو رأى المالك في المحل
 الذي لقي فيه الا بقى مثلا انه لا يستحق عليه شيئا وهو مشكل وربما يأتي في الشارح ما يقتضي خلافه فليراجع (قوله
 استوت فيتم ما أو اختلفت) انظر ما الفرق بين هذه والتي قبلها وفي العباب التسوية بينهما (قوله ولكل منهما انصف
 ما شرط له) يعني ما شرط لاجل الرد فالضمير للرد المعلوم أي نصف الدينار في هذه الصورة ولا يصح عود الضمير لكل وكان
 الاوضح حذفه (قوله فان شرط لاحدهم جعل لا يجهول ولا لكل من الآخرين) بان قال لاحدهم ان رددته فلك دينار
 وللاخر كذلك وقال للثالث ان رددته أرضيك كما هو ظاهر بخلاف ما اذا شرط اجتماعهم وجعل لكل واحد منهم شيئا يخصه
 وان أوهمته عبارة الشارح فهو غير مراد وسيأتي في كلامه ما هو صريح فيما صورته به (قوله مردودا بشرط كونه مثله
 الخ) هذا ان كان مراد الا ذري بارياب الجهات النياب وأما ان كان مراده بم أرباب الوظائف بمعنى انهم يأخذون الوظائف
 التي أبسوا أهلها ويستنيبون كما هو صريح عبارته فيرد بان الكلام كله عند صحة التقرير في الوظيفة وذلك لا يكون الا
 لمن هو أهل فتأمل (قوله والزر كشي) يعني ونازع الزر كشي في كلام السبكي وان كان خلاف قضية العطف وعذره انه تبسح
 هنا عبارة التحفة لكن ذلك عبر في منازعة الا ذري بقوله ورده الا ذري فيصح عطف الزر كشي عليه (قوله حينئذ) أي حين
 العذر وكون النائب مثل المستنيب أو خيرا منه وهذا لا ينافي ما استظهره فيما مر في قوله ولو بدون عذر فيما يظهر لانه اذا
 صح مع عدم العذر رفعه أولى فاستجابه صح فتأمل (قوله كما لو أعانه الخ) قضية التشبيه ان العتيق لو قصد المالك حينئذ ان

السيد المعتقد لا يستحق شيئا فليراجع (قوله ثم العمل بعده ولم يمنعه المالك الخ) قال الشهاب سم أي فكان العمل قد باق بحاله
 لمصالح المقصود به بالامتنع منه وبهذا يتضح الفرق ويندفع النظر انتهى (قوله وهو الرابع) كما اقتضاه كلاهما قال الشيخ في
 حاشيته هذا مخالف لما تقدم في قوله ولو عمل العامل بعد فسخ المالك الخ ووجه المخالفة ان تغيير المالك فسخ على ما ذكره ومع
 ذلك جعل العامل مستحقا حيث لم يعلم التغيير انتهى (أقول) لا مخالفة اذ ذلك فسخ لا الى بدل فلهذا لم يستحق العامل لان
 الجاعل رفع الجعل من أصله وهذا فسخ الى بدل فلهذا استحق لان الجاعل وان رفع جعله فقد أثبت جعله لا بدله
 فالاستحقاق حاصل بكل حال (قوله فلو اختلفا في بلوغه النداء) أي ولو باعلام الغير لتفارق ما بعدهما فتأمل
 (قوله والمراد أنه يجوز عقد الاجارة في الشق الاول الخ) مراده به الجواب عن قول الزركشي والظاهر
 أن هذا مع الامام أي المنقول عنه ما ذكره فريسي على اختياره ان العمل في الجملة يشترط
 أن يكون مجهولا لكن صحح الشيخان خلافه اه وحاصل الجواب ان الشق الاول
 يجوز عقد الاجارة عليه لا تضابطه كما يجوز عليه عقد الجملة بخلاف الثاني
 فإنه لا يجوز عليه الا عقد الجملة لعدم انضباطه فليس مراده بذلك
 الاجارة في الاول نفي صحة الجملة فيه (قوله كأن خلاه بمضيعة)
 قال المصنف لا حاجة الى التقييد بالمضيعة فحيث خلاه
 ضمن اه قال الاذري مراد الرافعي أنه لو
 أراد الاعراض عن الرد فسيب له ان
 يرفع الامر الى الحاكم ولا
 يترك ذلك هملا ولم يرد
 انه يتركه جهلما
 انتهى

١ ٨ ٩ ٨	دائرة زبير
٧١ - ٧٠	فن زبير
٢٠ / ٨ ٨	كتاب زبير

3728
 514

To: www.al-mostafa.com